

مكتبة كلية بيرزيت

30 APR 1973

شؤون فلسطينية

رئيس التحرير: الدكتور انيس صايغ

BIRZEIT COLLEGE LIBRARY

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧١

رقم ٥

دورية فكرية لمعالجة احداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة . تصدر ست مرات في السنة عن مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية .

هيئة التحرير : بلال الحسن ، احمد خليفة ، الحكم دروزه ، د. يوسف شبيل ، د. نبيل شعث ، ابراهيم العابد ، د. صادق العظم ، ناجي علوش ، حبيب قهوجي ، د. محمد المجذوب ، عبد الحفيظ محارب .

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبها ولا تعكس بالضرورة آراء المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين .  
العنوان : بناية الدكتور راجي نصر شارع كولبياتي ( متفرع من السادات ) ، رأس بيروت ، بيروت - لبنان ، ص.ب ١٦٩١ ، تليفون ٢٩٤٥١٦ ، برقيا مرابحات ، بيروت .

ثمن العدد ٤ ل.ل. في لبنان او ما يعادلها في الوطن العربي ، ٢/٢١ دولار في الخارج .  
الاشتراك السنوي ٢٥ ل.ل. في لبنان او ما يعادلها في الوطن العربي ١٥ دولارا في الخارج ( بريد جوي ) .

#### PALESTINE AFFAIRS

A bimonthly journal published in Arabic by the Palestine Research Center

Editor : Dr. Anis Sayegh

Address : P. O. B. 1691, Beirut, Lebanon, Tel. 294516, Cables : MARABHATH

Subscriptions : 25 Lebanese Pounds in the Arab world

and \$ 15 abroad (by air mail)

# المحتويات

شؤون فلسطينية ، د. أنيس صايغ [ مدير عام مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية ] .	صفحة ٤
المقاومة الفلسطينية في وضعها الراهن ، شفيق الحوت [ مدير مكتب م. ت. ف. في لبنان ] .	٥
الليرة الاسرائيلية وأزمة الدولار ، د. يوسف شبل [ الاستاذ في الجامعة الأميركية في بيروت ومستشار م. ا. الاقتصادي ] مع ملحق لفؤاد حمدي بسيسو [ الباحث في البنك المركزي الاردني ] .	١٨
أحاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني ( الحلقة الثانية ) ، (١) ابو اياد [ من كبار قادة فتح ] (٢) نايف حواتمة [ الأمين العام للجبهة الشعبية الديمقراطية ] .	٢٩
فلاديمير جابوتنسكي ، بريارة حداد [ الدارسة المختصة بتاريخ القضية الفلسطينية ] .	٧٩
نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية : الفكر المقاوم أعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري ، د. نديم البيطار [ استاذ العلوم السياسية في جامعة طوليدو أوهايو بالولايات المتحدة ] ، مع ردين لابو عمر [ مناضل في الثورة الفلسطينية ] ولغسان كنفاني [ رئيس تحرير مجلة الهدف ] .	٩٢
ملاحظات حول أوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب ، هاني حوراني [ الفنان والباحث في الشؤون الأردنية ] .	١١٩
جون كمشه ومجلة نيو مدل ايست ، ف. المنصور [ الكاتب في الشؤون الفلسطينية والناقد ] .	١٣٦
الفهم العربي للمسألة اليهودية ، د. كلوفيس مقصود [ مستشار جريدة الاهرام ] .	١٥٤
قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الاولى ، خيرية قاسمية [ الدارسة المختصة بتاريخ القضية الفلسطينية ] .	١٦٢
حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، شحادة موسى [ الباحث في قسم الدراسات الفلسطينية في م. ا. ] .	١٧٨
شهريات : (١) المقاومة الفلسطينية ، بلال الحسن [ رئيس قسم الدراسات الفلسطينية في م. ا. ] . (٢) القضية الفلسطينية عربيا ، ناجي علوش [ رئيس تحرير مجلة دراسات عربية ] . (٣) القضية الفلسطينية دوليا ، د. صادق جلال العظم [ مستشار م. ا. ] . (٤) السياسة الاسرائيلية ،	١٩٤

أحمد خليفة [ رئيس قسم الدراسات الاسرائيلية في م. أ. ] . (٥) الاراضي المحتلة ، عبدالحفيظ محارب [ الباحث في قسم الدراسات الاسرائيلية في م. أ. ] . (٦) الملامح الرئيسية للاقتصاد الاسرائيلي ، ي. ش .

**مراجعات :** (١) شيء عن الوطن ، محمود الريماوي [ الناقد الادبي في مجلة الهدف ] . (٢) من اللجوء الى الغزو ، جودفري جانسن [ الكاتب الهندي المختص بشؤون الشرق الاوسط ] . (٣) اسرائيل التي يريدونها بلا حدود ، عقيل هاشم [ مدير القسم العربي في الاذاعة الهولندية ] . (٤) الصدع في اسرائيل ، باسم سرحان [ من باحثي مركز التخطيط في م. ت. ف. ] . (٥) العيد من النافذة الغربية ، فوزي كريم [ الكاتب والناقد العراقي ] . (٦) حرب الشرق الادنى في صحافة المائيه الغربية ، نيسل ايوب بدران [ الباحث في قسم الدراسات الفلسطينية في م. أ. ] . (٧) انثولوجيا الشعر الفلسطيني المقاتل ، جورج راسي [ من هيئة تحرير مجلة الثقافة العربية ] . (٨) فن المعقول ، د. وليم ت. مالميسون [ استاذ القانون في جامعة جورج واشنطن الامريكية ] . (٩) مجتمع الكراهية ، ف. م. (١٠) السلام في الارض المقدسة ، خالد القشطيني [ الباحث العربي في لندن ] .

٢٤٠

**اسرائيليات :** ستة تقارير عن الارض المحتلة : (١) الجيش والمجتمع في اسرائيل ، د. اياد القزاز [ الباحث في جامعة كاليفورنيا في الولايات المتحدة ] . (٢) نظرة الى الحمضيات الاسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧ ، خليل ابو رجيلي [ من خبراء التصميم في لبنان ] . (٣) الطلاب الاجانب في اسرائيل ، د. الياس الزين [ استاذ التربية في جامعة الينوي الجنوبية في الولايات المتحدة ] . (٤) صناعة الطائرات في اسرائيل ، ابراهيم صوص [ الدارس العربي في فرنسه ] . (٥) اليهود الشرقيون في اسرائيل : عودة ابو ردينة [ الدارس في كلية القانون والدبلوماسية في جامعة هارفرد في الولايات المتحدة ] . (٦) اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ ، فؤاد حمدي بسيسو .

٢٦١

**موفدو شؤون فلسطينية يغطون أربعة مؤتمرات فلسطينية وعربية وعالية :**

(١) مؤتمر الكنيسة الميثودية لبحث مشاكل العالم الثالث ( كولورادو ) ، ف. ب. (٢) المؤتمر الرابع للاتحاد العام لعمال فلسطين (دمشق) ، ب. ح. (٣) المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين ، شريف الحسيني [ من باحثي مركز التخطيط في م. ت. ف. ] . (٤) حلقة الخبراء العرب لتوحيد أسماء المواقع الجغرافية في الوطن العربي ( بيروت ) قسطنطين خمار [ مدير التعليم العالي في دائرة التربية والتعليم في وكالة الاغاثة ] .

٣٠٢

**رسالة من الارض المحتلة : تأملات في ذكرى وعد بلفور ، ا. ت. .**

٣١٣

# شؤون فلسطينية

الدكتور انيس صايغ

كانت مسألة حجم « شؤون فلسطينية » ( من حيث عدد الصفحات وكثافة الكلمات في الصفحة الواحدة ) من أكثر المسائل اثارة للنقاش في الاجتماعات التحضيرية التي كانت أسرة التحرير تعقدها باستمرار في أواخر العام الماضي ومطلع العام الحالي اعدادا للمجلة واستعدادا لظهور العدد الأول . وكان معظم المشتركين في البحث يميلون الى تصفير المجلة ، مراعاة لاغكار معينة ( مثل : ان قارئ اليوم لا فراغ لديه لمطالعة المواد الضخمة ، وأن السبق في الصراع بين الصحف هو للنبي تقدم مادتها مقتضبة ، وان الاقلام المؤهلة لمعالجة المواضيع الفلسطينية قليلة ، الخ . . ) ومع هذا صدر العدد الاول في ٢٣٦ صفحة ( وفي الصفحة الواحدة ما يتراوح بين ٥٠٠ و ٦٠٠ كلمة ، وهي كثافة شبه قياسية في الطباعة العربية ) . وكانت مغامرة ، او هكذا اعتبرها دعاة التصفير . واستمرت المجلة تغامر ، فصدر العددان الثاني والثالث بـ ٢٥٠ صفحة و ٢٦٠ صفحة . اما العدد الرابع فصدر في ٣٠٠ صفحة . وكنا ، في كل مرة ، نتستر وراء حجج واعدار . ولست أدري ماذا سيكون عذرنا هذه المرة وقد صدر العدد في ٣٢١ صفحة؟! انما هناك جواب واحد نستطيع ان نفهم به كل من يشكك في ضرورة توسيع المجلة ، وهو ان القارئ يطالب بذلك . فهل حقا يريد القارئ ذلك ؟ هل هو معنا في مساعيها للنمو ( كحميا على الاقل ) ؟ وهل هو يعتقد ان شؤون فلسطينية تقدم له مادة جديدة وجيدة تبرر استمرار صدورها ونموها ؟ هذا ما نود ان نسمعه من القارئ مباشرة . ونود منه ان يكتب رأيه بصراحة مطلقة ، وان يطلعنا على ملاحظاته واقتراحاته ورغباته في المجلة . خاصة اننا سنبدأ قريبا في اعداد المجلة في عامها الثاني . وكمجلة حية ومتطورة ، نريد من تجربة العام الاول ان تكون العامل الرئيسي في تقرير التبديلات والاضافات والحذفات . ولكن تجربتنا تبقى ناقصة ومحدودة النتائج اذا لم تكن مدعومة بمئات الرسائل والملاحظات من مئات القراء . وليس الحجم الا واحدا من عشرات الامور التي نحب ان نسمع رأي قرائنا به . فهناك ، ايضا ، المواضيع : ما هي المواضيع التي يجب ان نغطيها وما هي المواضيع التي لا يعتقد القارئ انه يستفيد من قراءتها . وهناك الكتاب : هل يقترح القارئ علينا كتابا معينين يحب ان يقرأهم على صفحات شؤون فلسطينية . والابواب الثابتة : هل يقترح ابوابا جديدة ، او حذف ابواب سابقة ، او تعديلا في الابواب الموجودة . وعشرات الاسئلة الاخرى التي نسأل انفسنا بها كلما اجتمعنا لتقرير مادة عدد تال . وبالطبع ، اننا لن نعد ( ولا نستطيع ان نعد ) بأن ننفذ كل اقتراح ورأي . ولكننا نعد بأن تكون الآراء التي يتفق عليها غالبية القراء ملزمة علينا الى ابعد حد .

# محاولة لفهم الصورة الراهنة لحركة المقاومة

## شفيق الحوت

من الحقائق المقررة في علم النفس ان الرؤية انتقائية . اي ان الانسان يرى ما يحب ان يرى . ويحكم هذا الموقف النفسي عدد من العوامل الذاتية في النفس البشرية ، منها ما هو قابع في أعماق اللاوعي ومنها ما هو في الوعي ويمكن عادة تحديده وكشف هويته . واذا كان يصعب التسليم بشبه هذه الحقيقة بالنسبة للمرئيات المادية ، باعتبار ان هذه المرئيات تحتفظ لنفسها بحد ادنى من المواصفات الثابتة والواضحة ، فمن المؤكد ان شبه الحقيقة هذه تصح كثيرا بالنسبة للمرئيات المعنوية والمتحرك منها بشكل خاص ، كالأحداث السياسية والثورات وحركة التاريخ ككل . فان طبيعة هذه القضايا لا تستكمل عادة دون ان يضيف عليها المراقب من ذاته وهو يقوم بعملية التحليل والتفسير والعرض . وهنا تكمن مشكلة العصر الكبرى في قراءة التاريخ وتحليل أحداثه ، ولا سيما تلك الأحداث الجذرية التي تتناول بالتغيير مصائر الشعوب والأوطان والأنظمة . وتفاديا لآثر العوامل الذاتية في طرح مشاكل التاريخ ، بل ومشاكل الانسان عامة ، برز في اصول الدراسات الاجتماعية والسياسية والانسانية ، ما يسمى بالمنهج العلمي والموضوعية . غير انه يبقى مستحيلا ، او شبه مستحيل ، ان نصل بالمنهجية العلمية والتجرد الموضوعي الى ذلك المستوى من الصحة والدقة الذي وصلنا اليه في القضايا العلمية المحضة كالفيزياء والكيمياء والرياضيات الى غير ذلك من العلوم ، لان الانسان في هذه الأخيرة نادرا ما يكون صاحب مصلحة مباشرة كما انه لا يمكنه ان يفرض من ذاتيته شيئا يضيفه على حقائقها الثابتة ، المعروف منها والمجهول على حد سواء . كذلك لا يستطيع ان ينقص من هذه الحقائق ، بينما في العلوم الانسانية يختلف الوضع ويصبح للرأى والاجتهاد اهمية اساسية لا تكتمل صورة الحقيقة بدونها .

كان لا بد من هذه المقدمة ، وانا بحدود الكتابة عن مشكلة تاريخية بالغة التعقيد ، هي المشكلة الفلسطينية ، وذلك لاقدر سلفا عددا من النقاط : **اولا** : لاقترار امكانية ، وربما ضرورة تعدد الرؤى في فهم القضية الفلسطينية وكل ما نتج عنها ، نافيا عن نفسي ذلك الغرور الذي اتسمت به مجموعة من الكتاب الذين يتناولون هذا الموضوع ويضعون القارىء في زاوية ضيقة ، واهيانا في زنزانة كتب على بابها « من ليس معي فليس مني وليس مع القضية » . **ثانيا** : للاعتراف بأنني اكتب ما اكتب تحت ظلال اثر نفسي يحرك رؤياي ويوجهها . وهذه الظلال مستمدة من ايماني بأن القضية الفلسطينية هي المحور الاساسي للحركة السياسية العامة في الوطن العربي . اي بعبارة اخرى فان منطلقني فيما اكتب هو منطلق قومي عربي يرى في البعد القومي للقضية الفلسطينية اساسا لا يجوز ولا يمكن تجاوزه او القفز عنه دون الوقوع في منزلقات الخطأ التاريخي للرؤية . **ثالثا** : تمهيدا للقارىء بأن يدرك بأن الصورة السياسية ، هي صورة ديناميكية متحركة

لا يمكن فصلها عن الماضي او حجبها عن المستقبل . ومن هنا فانه يصعب على اي محلل منصف ان يعطي معنى متكاملًا للصورة الراهنة للقضية الفلسطينية دون عودة ، ولو بشكل مرجح الى نشأة المشكلة الفلسطينية لنتفق على فهم مشترك لطبيعة هذه المشكلة اسبابها ، ونتائجها ، توطئة للاتفاق على فهم مشترك للعبء والدروس التي يجب ان نستخرجها من تجربتنا النضالية بدءًا من عام ١٩١٧ حتى النكسة الاولى عام ١٩٤٨ ، لننتقل بعد ذلك الى مرحلة ما بعد ١٩٤٨ مرورًا بكل ما جرى من احداث عربية جسيمة حتى عام ١٩٦٧ ، عام النكسة الثانية وما فرضته وافرزته من ظروف ومفاهيم وتحركات وحركات الى ان نصل الى مرحلة ما بعد ايلول ١٩٧٠ ، اي المرحلة الراهنة .

على الرغم من كثرة القضايا السياسية الهامة والخطيرة التي يجابهها الوطن العربي منذ مطلع هذا القرن حتى يومنا هذا ، فان تاريخنا القومي الحديث كله ، لم يعرف بعد ، قضية مست وتمس في جميع ابعادها المصير القومي لامتنا ، وفي الصميم ، كالقضية الفلسطينية .

واذ كان الوعي العربي ، على امتداد الوطن الكبير ، لم يدرك هذه الحقيقة ولم ينتبه لها بانجدية والمسؤولية اللتين تفرضهما خطورتها ، الا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ وفي اعقاب الاحتلال الصهيوني لارض عربية غير الارض الفلسطينية وبالإضافة اليها ، فانه لخطأ تاريخي كبير الظن بأن عمر هذه الحقيقة هو عمر وعينا عليها واكتشافنا لخطورتها، وانه لخطأ أكثر خطورة ان نعتبر ما حدث عام ١٩٦٧ ، وما قد يحدث في المستقبل من اعتداءات جديدة على الارض العربية ، انما هو من نتاج تخطيط طارئ وحديث في استراتيجية التحالف الصهيوني الاستعماري الذي اقام اسرائيل . ومن يحلل وقائع المسيرة التاريخية في الوطن العربي ، خلال المئة سنة الاخيرة ، بمنهج علمي ثوري ، مدرك لحركة الصراع التي فرضها التناقض بين طموح امتنا في تحقيق الحرية والوحدة ، وبين طمع الاستعمار الاوروبي ، والبريطاني منه بشكل خاص ، لفرض سيطرته على المنطقة العربية واستغلال كل ما تتمتع به من ثروات طبيعية ومواقع استراتيجية حيوية ، ثم يتابع في الوقت ذاته تطور الحركة الصهيونية قبل مؤتمر بال الشهر عام ١٨٩٧ وبعده ، وتحولها النهائي نحو الارتباط المصري بحركة الاستعمار العالمي الذي تكرر بوعد بلفور عام ١٩١٧ ، ان من يحلل الوقائع التاريخية تحت هذه الاضواء يكتشف بكل وضوح وجلاء بأن التحالف الصهيوني الاستعماري قد التزم باقامة اسرائيل كهدف للصهيونية على ان تكون في الوقت نفسه اداة للاستعمار للسيطرة على الوطن العربي الكبير وقاعدة لحماية مصالحه الاقتصادية والسياسية والعسكرية في جميع اطرافه وبشكل خاص في الجزيرة البترولية .

ولو حاولنا في هذه الدراسة ، ان نلخص بإيجاز مفيد ، وقائع مسيرتنا التاريخية منذ انتفاضة امتنا على الاستعمار التركي ، مرورًا بمقاومة هذه الامة للاستعمار الاوروبي الذي ورثه العثمانيين في بلادنا ، فلن نأتي بجديد عما قد اصبح اليوم من البديهيات المعروفة لسلسلة التحديات الاستعمارية الصهيونية التي وجدت في الرجعية العربية الحاكمة من مهد لها وسهل سبل الانتصار على جماهير امتنا . غير انه قد يكون ضرورياً ، بعد كل ما اصابنا وما قد يصيبنا ، ان نعيد ونكرر هذه البديهيات . وقد يكون في لهيب النار التي احرقتنا عبر سلسلة النكسات التي اصابنا نضالنا الفلسطيني والعربي الذي تصدى لهذا التحالف الصهيوني الاستعماري المتجسد باسرائيل بعض النور الذي يساعدنا على الرؤية الدقيقة لهذه البديهيات والتأكد من خطورتها فمتعمق ادراكنا لها ويتضاعف اهتمامنا ، كما ونوعاً للتصدي لها والانتصار عليها .

عندما استيقظت الامة العربية على حقيقة واقعتها ، في القرن الماضي ، وبدأت تطلّعها

تتحرك لتحرير الارض العربية من الاستعمار التركي ، والعودة بالانسان العربي الى هويته القومية ، كانت الرأسمالية الاوروبية قد تخطت في نموها نطاق استغلال الجماهير الكادحة بين شعوبها ، وبدأت البحث عن اسواق جديدة لتصريف منتجاتها وعن موارد وطاقت طبيعية وبشرية جديدة لاستغلالها . وفي هذه المرحلة بالذات ، ونتيجة لما افرزته الرأسمالية الاوروبية المستغلة من افكار وفلسفات وكردود فعل لها ، نشأت الحركة الصهيونية في صفوف الاقليات اليهودية مستندة الى نفس النوع من الافكار والفلسفات العنصرية والاستعمارية بعد ان البستها اقنعة زائفة باسم الدين والتاريخ لتبرر اهدافها العدوانية الاستعمارية .

واذا لم يشعر العرب ، في بداية يقظتهم ، بخطورة هذه الحركة على مصيرهم ، بحكم ضعفها آنذاك وعدم تركيزها على فلسطين او غيرها من الاقطار العربية كوطن مرتقب ، فانه كان عليهم مع ذلك ان يواجهوا عدوين شرسين في آن واحد : الاستعمار التركي المتداعي ، والاستعمار الاوروبي المتصاعد .

ولعل في هذه الحقيقة ، اي ثنائية العدو التي تعرض لها النضال العربي في تلك المرحلة ، ما يفسر كثيرا من اسباب التباين في الشعارات العربية النضالية التي ارتفعت حينذاك ، وما يوضح السبب الموضوعي الذي مكن للقيادات العميلة والخائنة في الوطن العربي من ان تتركب موجات النضال الشعبي لتضعه في خدمة هذا الاستعمار ضد ذاك وبالعكس . والواقع ان في قدرة المواطن العربي اليوم ان يسجل العديد من الاسباب التي ادت الى تعثر حركة النضال العربي في تلك الفترة من تاريخنا غير ان هذا سيدخلنا في تفاصيل لا مجال لها في هذه الدراسة الموجزة ، وكل ما يهمنا هو ان نسجل بأنه على الرغم من نجاح الاستعمار الاوروبي في الحلول محل الاستعمار التركي ، الا انه وجد نفسه ومع اول تماس مباشر له بالوطن العربي امام يقظة عربية عنيدة وفي مواجهة مقاومة باسلة . ولذلك فقد وجدت الحركة الاوروبية الاستعمارية ، وهي ترى بعينها تداعي الامبراطورية العثمانية وتفككها ، بأن عليها — تأمينا لمصالحها الاستغلالية الجشعة — ان تنتهي مسبقا لجميع احتمالات اليقظة العربية وما قد يترتب عليها من قيام دولة الوحدة العربية على انقاض الاستعمار التركي .

ولا شك مطلقا ان الاستعمار الاوروبي ، ومن موقع التفوق العلمي والحضاري الذي كان يشغله آنذاك ، كان يدرك — وربما اكثر من العرب انفسهم — ما سيعنيه قيام دولة الوحدة العربية من تهديد خطير لواقعه ومستقبله . كما انه لا شك مطلقا ، قد رأى بعين المستقبل ، القيمة الاستراتيجية الكبرى لدولة تمتد من المحيط الى الخليج ، تبسط هيمنتها على شواطئ البحر المتوسط الجنوبية كلها ، وتصل بين اقدم قارتين عرفهما التاريخ ، وتسيطر على اهم المداخل البرية والجوية والبحرية بين آسيا وافريقيا واوروبا ، وتحمل فوق ترابها شعبا عريقا له حضارة تاريخية نادرة ، وتحمل في باطنها من الثروات ما ندر ان يتوافر نوعا وكما في اي منطقة اخرى من العالم .

واستنادا الى هذه الحقائق ، ووعيا من الحركة الاستعمارية الاوروبية لها ، فان هذه الحركة ، منذ ان بدأت تضع اقدامها في هذه المنطقة في ظلال الخلافة العثمانية ، اعتمدت كل الوسائل المباشرة وغير المباشرة لتطويق الوعي الوحدوي وخنقه ضمن تخطيط استراتيجي معقد يقوم على اجهاض كل احتمالات الوحدة ووضع كل ما يمكن وضعه من العوائق على طريق تحقيقها .

وقد ارتكز هذا التخطيط الاستعماري الاستراتيجي على خطين متكاملين ومتتاليين : اولهما ، تفتيت الوطن العربي وتجزئته الى دويلات وممالك ومشيخات هزيلة ، تحكمها عوامل الشك والفرقة المصطنعة . وثانيهما ، وهنا يدخل دور الحركة الصهيونية في المؤامرة الكبرى — باقامة حاجز بشري غريب عن اهل المنطقة ، فيكسر امتداد الوطن الواحد بين مشرقه ومغربيه ويفصل الأمة العربية الى شطرين متباعدين .

وبالطبع ، لم يكن هناك ما هو انسب من ارض فلسطين لتحقيق هذا الهدف لما تتمتع به من مركز جغرافي حساس حيث تقع في الجسم العربي موقع القلب ، ولما يثيره تاريخها القديم كارض للديانات السماوية من حساسية لدى العالم الاوروبي ، ولدى الحركة الصهيونية المخذقة وراء الاساطير الدينية لتخفي حقيقتها ، كحركة عنصرية شوفينية رغبت لابناء اليهود ان يمثلوا اية قومية ترعرعوا تحت رايتها ونشأوا فوق تراب شعبها .

وهكذا التقت مصالح الاستعمار بالرجعية الاقليمية ، بالقاعدة الاستعمارية المصطنعة ، التقاء متفاعلا ، تفاعل مصلحة ومصير مشترك . وهكذا تدعمت التجزئة العربية ، القاعدة الاستعمارية المصطنعة ، وتدعمت القاعدة المصطنعة باستمرار اوضاع التجزئة العاجزة والتابعة والذليلة بنشاطها وتركيبها الهزيل القائم على المصالح الاستغلالية الطفيلية التي تحققها الفئات الحاكمة والطبقات المنتفعة فيها .

ولم يغفل المخطط الاستراتيجي الاستعماري العدواني ، ضرورة التمويه على الجماهير العربية ومحاولة خداعها ، بالعمل على الهائها بدويلات ترفع رايات الاستقلال الشكلي المزيف ، بحيث يتستر الاستعمار بمصالحه وامتيازاته وسيطرته ونفوذه خلف تلك الرايات الخادعة ، وخلف يافطات الاستقلال الشكلي البراقة .

وجاءت الحرب العالمية الاولى ، مجالا لمباشرة تنفيذ تلك الاستراتيجية العدوانية واتضحت بامارة التجزئة واقامة العروش والامارات والدويلات التابعة الذليلة ، بما افترض فيما بعد من امر معاهدة سايكس بيكو ، كما بوشر تنفيذ الخطوط الاولى للمؤامرة انشاء القاعدة الاستعمارية « اسرائيل » ، باصدار وعد بلفور ، الذي تعهد باقامة « الوطن القومي لليهود في فلسطين » . ذلك الوعد الذي عبر بوضوح عن التقاء مصالح الصهيونية واهدافها العنصرية الاستيطانية بمصالح الحركة الاستعمارية الرأسمالية الأوروبية المستغلة .

وبعد الحرب العالمية الاولى فرضت بريطانيا - زعيمة حركة الاستعمار الاوروبي المستغل في تلك الحقبة من التاريخ - سلطتها على فلسطين ، وبدأت هي وحليفاتها الصهيونية تعملان معا على تهويد فلسطين وتهيئتها لتكون ارضها مقر « القاعدة الاستعمارية الصهيونية » وعلى شكل دولة . واصطنع الاستعمار على حدود فلسطين اوضاعا عربية هزيلة وتابعة له احكاما للمؤامرة ( امارة شرقي الاردن ) . وبدأت تتوالى موجات الهجرة الصهيونية الى فلسطين ، ونشطت عملية اقامة المستوطنات المسلحة الصهيونية ، ومعسكرات التدريب العسكري للمنظمات الصهيونية ، في نفس الوقت الذي تكفلت به السلطات البريطانية باعدام كل مواطن عربي فلسطيني لمجرد حمله السلاح .

ورغم ذلك وفي مواجهة المؤامرة الكبرى ، قام شعبنا العربي الفلسطيني طيلة عهد الانتداب البريطاني القاشم بانتفاضات جماهيرية متلاحقة ، سنة ١٩١٩ - ١٩٢٠ - ١٩٢٢ - ١٩٢٩ - ١٩٣٥ . وبلغت الثورة الشعبية ذروتها على ارض فلسطين عام ١٩٣٦ ، حتى عمت كل قرية ومدينة فلسطينية ، وتعاطفت الجماهير العربية مع هذه الانتفاضات والثورات داعمة ومساندة ، الى ان برز دور الانظمة العربية الحاكمة المصطنعة والعميلة ، في تميع ثورة شعبنا ، فوجهت النداء المشهور الى عرب فلسطين تطلب منهم ايقاف ثورتهم ، وفك اضرابهم المدني الشامل اعتمادا على « حسن نوايا حليفهم العظمى بريطانيا » ! وشاركت في هذا النداء وقبلته الرجعية الفردية والانتهازية التي تسلمت للثورة الفلسطينية وركبت موجتها ، والتي اعتمدت في كفاحها على العلاقات مع الانظمة العربية الحاكمة ، اكثر من اعتمادها على الجماهير العربية ، وعلى تنظيم الشعب وحشد قواه وامكاناته الخلاقة .

وبانتهاء الحرب العالمية الثانية ، جاء انتهاء الانتداب البريطاني وانسحابه من فلسطين على نحو يمكن العصابات الصهيونية من الاستيلاء على الأرض بعد تمهيد واعداد استمر ثلاثين عاما . وبدأ شعبنا العربي الفلسطيني يناضل ويقاوم وقوع المأساة وهو شبه أعزل من السلاح ، وكانت مقاومة عنيدة وبأسلة . ومن جديد برز دور الانظمة الحاكمة العربية العميلة والمصطنعة ، اذ دخلت الجيوش العربية للقتال بقيادة الملوك والرؤساء والحكام الذين وجهوا النداء الخائن سنة ١٩٣٧ . وخاضت تلك الجيوش معركة صورية ، قصد بها تضليل الجماهير العربية في فلسطين وخارجها وتنفيذ المخططات الاستعمارية المرسومة .

ولقد انتهت تلك الجولة ، بفتح الباب واسعا امام المأساة سنة ١٩٤٨ ، بتكريس اقامة القاعدة الصهيونية الاستيطانية العنصرية « اسرائيل » . ومضى التحالف الاستعماري الصهيوني الرجعي في تثبيت المؤامرة بالغاء الكيان العربي الفلسطيني ، وشطب فلسطين من الوجود ، ومحاولة الغاء وجود شعبها ذاته ، من خلال الحاق ما تبقى من ارض فلسطين بنظام حكم اصطنعه الاستعمار اصلا لاداء هذه المهمة . معززا وجود اسرائيل ، ومعلنا بانها اصبحت في المنطقة حقيقة واقعة وثابتة ، وبأن دول الاستعمار الغربي ستعمل على ضمان حدودها ، وعلى اقامة التوازن العسكري بين العرب ككل وبين اسرائيل .

وهنا يبرز بالحاح ضرورة الوقوف امام مسألتين : الاولى : القاء نظرة اكثر عمقا على تطور الحركة الصهيونية وسياساتها ، للتعرف على طبيعتها . والثانية : تقييم اسباب وقوع المأساة تقييما علميا موضوعيا .

وبالنسبة للمسألة الاولى يلاحظ انه بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة ، انتقل زمام القيادة في المعسكر الاستعماري الرأسمالي المستغل من بريطانيا الى الولايات المتحدة الاميركية ، وتبع ذلك على الفور ان هاجر الوزن الاكبر للحركة الصهيونية اليها لتستمد من تلك القيادة الاستعمارية بما توفر لها من مال وامكانيات ونفوذ في دول المعسكر الغربي الاستعماري ، كل اسباب القوة وجرعات استمرار الحياة وهذا تأكيد من الحركة الصهيونية على استمرار تحالفها المصري بحركة الاستعمار الرأسمالي الغربي المستغل ، وهو تأكيد ينبع من طبيعة تلك الحركة الصهيونية التي تجسدت بوضوح عبر تاريخها كله . فقد أخذت الصهيونية منذ نشأتها تعرض خدماتها ومخططاتها كسلعة في اسواق الدول الاستعمارية بعد مؤتمر ( بال ) وتنقلت من دولة الى اخرى تعرض تلك الخدمات ، فما من قيصر او امبراطور او شخصية على درجة المسؤولية في الدول الاوروبية الا وحاولت الصهيونية استخدام نفوذه ، مقابل تعهدها بتأمين مصالحه ، ويذكر التاريخ كذلك محاولاتها رشوة السلطان العثماني في مقابل منحه تسهيلات لتنفيذ مخططاتها الاستعمارية . ولقد تدرجت الحركة الصهيونية من الارتقاء في احضان فرنسا وروسيا القيصرية والمانية وبريطانيا حتى استقرت اخيرا في احضان امريكا باعتبارها اقوى دولة استعمارية امبريالية في الوقت الحاضر .

وبالنسبة للمسألة الثانية ، فان الاستقراء العلمي لتجربة النضال العربي في مواجهة المخطط الاستراتيجي العدواني الغربي ، يبرز الحقائق التالية ، كأسباب لفشل النضال العربي في تحقيق اهدافه وعجزه عن تحطيم الغزوة الغربية الاستعمارية التي انتهت باقامة اسرائيل . (١) ان العناصر التي تصدت لقيادة النضال العربي كانت نابعة من الطبقة التقليدية للاحزاب السياسية الاقطاعية والبورجوازية ، فإغفلت عن وعي المفهوم الاجتماعي للثورة والنضال ، وكان همها مساومة الاستعمار ومفاوضته للحفاظ على ما ورثته من امتيازات طبقية او قبلية او عائلية لتأمين ما الهيت به من مصالح استغلالية طفيلية . (٢) انتماء القيادات التي ركبت موجات النضال الفلسطيني ، الى

نفس المفاهيم والشعارات التي كانت تتحكم في سلوك الفئات العميلة الحاكمة في الدول العربية الاقليمية المجزأة وانحدارها من نفس الجذور الطبقية لتلك الفئات ، الامر الذي مكنها من تمييع النضال عند منعطفاته الحاسمة كما حصل في ثورة سنة ١٩٣٦ التي اجهضها النداء الخائن والاستجابة الاستسلامية له من قبل تلك القيادات . (٣) فشل القيادات الحاكمة العربية المنصرفة الى مصالحها الاستغلالية الاقليمية في استيعاب عمق مخططات العدو الاستعماري ، الذي كان يعامل الامة العربية كلها طبقا لمخطط واحد وعلى اساس خطة استراتيجية واحدة فبقيت كل منها حبيسة حدودها الاقليمية المصطنعة وأسيره المصالح الاقليمية الضيقة ، بحيث تمكنت قوى الاستعمار ان تواجه الامة العربية كأمة ممزقة الاوصال ، مفتتة الجهد ، بدلا من ان تواجهها موحدة القوة ، ثورية الاسلوب ، واعية لوحدة المستقبل والمصير . (٤) دخول الجيوش العربية الى ساحة المعركة ، من مواقع الانفصال والتجزئة والاقليمية سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، ومن واقع الانقياد لكيانات ونظم عربية مصطنعة اثبه بالمحميات التابعة للغرب الاستعماري ، بالرغم من رايات الاستقلال الشكلي المزيف التي كانت ترفرف فوقها . وهكذا تضافرت تلك العوامل ، وانتهت الجولة بمأساة ١٩٤٨ . وبقيام اسرائيل استكمل التخطيط الاستراتيجي العدواني الاستعماري مداه ، واصبحت الصورة السياسية للوطن العربي على النحو الذي قررت قوى الاستعمار المستغل صياغته ، كفالة لمصالحها الاستغلالية في المنطقة العربية وحماية لها .

وبوقوع مأساة ١٩٤٨ ، أصاب الذهول امتنا وعمقت المأساة مشاعر النقمة لديها ضد الانظمة الرجعية الاقليمية العربية ، التي حاولت التنصل من مسؤولياتها في الهزيمة بمحاولة القائها زورا وتضليلا على كاهل شعب فلسطين . ولقد حاولت تلك النظم فوق ذلك ، ان تجعل من المأساة أمرا واقعا ، وبدأت تتبنى مؤامرات التوطين والتهجير للاجئين ، بقصد تصفية آخر معالم الهزيمة . ولكن شعبنا رفض تلك المشاريع واحبطها وعاقب بعض المسؤولين عن هزيمة ١٩٤٨ . ونتيجة لذلك فقد تعرض شعبنا العربي الفلسطيني للارهاب والتشريد القاسيين .

وبدأت جماهير امتنا العربية تتلمس طريقها لمواجهة اوضاع ما بعد المأساة التي فرضت عليها ، وادركت من مواقعها المختلفة ان الخطوة الاولى للنضال العربي يجب ان تستهدف التخلص من تحكم عناصر الرجعية والزعامات الاقليمية والطبقات الاقطاعية الرأسمالية التي تستند اليها انظمة الحكم العربية الاقليمية والتي تربط مصالحها باستمرار التجزئة وبالتحالف مع الاستعمار ، حتى تفجرت ثورة ٢٣ يوليو ( تموز ) في مصر ، والتي باثرت بعد اسقاطها للنظام الرجعي القديم أحداث تغيرات جذرية ثورية شاملة ، ككسر احتكار السلاح ، تأميم القناة ، ومقاومة الاحتلال الثلاثي عام ١٩٥٦ ، وصولا الى وضع السلطة والقيادة الفعلية في ايدي القوى الشعبية صاحبة المصلحة الحقيقية في الثورة . وكانت هذه اول تجربة ثورية شهدتها الوطن العربي بعد هزيمة ١٩٤٨ .

ومع دقائق التغيير الثوري الذي احدثته تلك الثورة ، صحا شعبنا العربي الفلسطيني من ذهوله ، وتحرك مع جماهير الامة العربية بنضال شمل الوطن العربي كله متسلحا بمحتوى قومي اشتراكي ديمقراطي اكثر تبلورا ووضوحا مستكملا بذلك مفهوم الثورة وابعادها الفكرية ، ومعبرا بهذا الوعي عن اعماق مصالح الجماهير العربية . وزادت نتيجة لذلك دراسة الرجعية العربية الاقليمية ، وازداد تماسكها وتحالفها مع الاستعمار ، وتعمق التحامها بمخططاته المشتركة مع الصهيونية ، وحاولت تلك القوى الرجعية الاقليمية جر المنطقة العربية كلها الى الاستسلام لسيطرة الاستعمار الرأسمالي المستغل ولنفوذه من خلال محاولة ربط المنطقة العربية بالاحلاف العسكرية

الاستعمارية . الا ان ارتفاع المد الجماهيري وتعاضله وتدعيم الثورة العربية في مصر له ، مكنه من الاطاحة بتلك المؤامرة ، مما أفقد العدو اعصابه ، فقام بعدوانه الثلاثي العسكري السافر سنة ١٩٥٦ على مصر ، مستهدفا اسقاط الثورة العربية هناك ، وليتسنى له اعادة تنظيم الاوضاع في المنطقة العربية بعد ذلك ، بما يضمن استمرار الحفاظ على مصالحه الاستغلالية . ولكن العدوان فشل في تحقيق هذا الهدف ، وترتب على فشله تبلور الحقيقتين الرئيسيتين التاليتين : **أولا** : تأكدت مجددا حقيقة الارتباط والتحالف المصري ، الذي يربط بين الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية ، ارتباطا كشفه بشكل حاسم ، دور ( اسرائيل ) في العدوان ودور الرجعية العربية الاقليمية في التحريض عليه والترحيب به ، وتسهيل مهماته . **ثانيا** : تعاضم المد الجماهيري الوحدوي العربي التقدمي الذي توج نضاله بصنع الوحدة بين مصر وسوريا سنة ١٩٥٨ ، ولكن حلف الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية لم يستسلم امام نعاطم الثورة العربية وسيرها الناجح نحو الوحدة . فبدأت قوى الحلف العدواني الاسود ، بحملة تأمر وتضليل ، وبحرب نفسية شرسة ، تقوم على رفع شعارات اقليمية ، وعلى الرصد الحاقد لتجربة الوحدة ، ونشر الاشاعات والشكوك من حولها نافذا الى التجربة بسومه وشكوكه واشاعاته ، من خلال بعض الاخطاء التي عمدت دوائر المخابرات والحرب النفسية المعادية ، الى نشرها بشكل مشوه حيناً ، وبشكل مبالغ فيه احيانا حتى تم اسقاط الوحدة سنة ١٩٦١ ، في ابشع مؤامرة على الوحدة وقدسية فكرتها . ومن ثم اخذت قوى ذلك الحلف العدواني تستغل انتكاسة الوحدة لممارسة حملة مركزة تستهدف تثبيت التجزئة وتوطيد الاقليمية . وظل الهدف النهائي لكل تلك الفعاليات المعادية هو تفتيت الثورة العربية ، باستبدال اهدافها القومية ، باهداف وسياسات قطرية اقليمية تحت ستار « الظروف الخاصة لكل قطر » حتى تصبح فكرة الوحدة في اذهان الجماهير عاجزة او بعيدة الاحتمال في احسن حالاتها . وقبل جريمة الانفصال وفي مواجهة المد الوحدوي العربي ، ومن مواقع الردة الاقليمية ، التي مثلها حكم عبد الكريم قاسم في العراق ، برزت شعارات اقلية الاهداف القومية وتجزئة النضال العربي ! وكان ذلك واضحا على صعيد قضية فلسطين في محاولة عبد الكريم قاسم « انشاء كيان فلسطيني » لتحرير فلسطين بفكر ونضال اقليميين وبمسؤولية اقليمية . وكان هدف عبد الكريم قاسم من ذلك ، حماية حكمه الانفصالي الاقليمي بالنستر وراء القضية الفلسطينية ، وتحالفت معه على هذا الطريق الرجعية الفلسطينية الفاشلة ، لتمارس نشاطاتها المشبوهة مع حكم عبدالكريم قاسم بين الاوساط الفلسطينية التي تتجاوب معها . ولقد كان ذلك التحرك في جملته واضح الاهداف ، اذ انه لم يكن اكثر من مجرد محاولة لمواجهة الثورة العربية ولكسر المد الوحدوي العربي . ولقد أخذ النهج الاقليمي الانفصالي الرجعي بفلسفة هذا الاتجاه يبرره بشعارات زائفة ومضللة من قبيل « لا يحرر فلسطين الا الفلسطينيون » .

وظلت تلك المحاولات مشبوهة ومعزولة ، حتى جاء الانفصال ، كواحد من اعمق الصدمات التي تعرضت لها الامة العربية ، والشعب الفلسطيني بوجه خاص ، الذي وجد نفسه بعد الانفصال وبعد ثلاثة عشر عاما من نكبة عام ١٩٤٨ ، دون تحرك ايجابي وواضح نحو هدفه في استرداد فلسطين كما وجد كذلك ان « شعار الوحدة طريق التحرير » قد ضرب بالانفصال .

ومن مواقع الانفصال النفسية ، وموجة اليأس التي نشرها ، نشطت الاتجاهات الاقليمية الرجعية بصور واشكال مختلفة ، وفي مواجهة هذه التحركات الاقليمية وفي اعادة لتقييم مراحل النضال على الساحة الفلسطينية برزت اتجاهات اخرى اكثر اصالة وتقدمية وثورية ، تريد الكيان الفلسطيني ، كيانا للقضية واداة طليعية عربية على طريق التحرير وتريده جزءا من الثورة العربية الواحدة وتعبيرا سياسيا عن وجود الشعب

العربي الفلسطيني ، ذلك الوجود الذي حاولت قوى الاستعمار والصهيونية والرجعية شطبه وتصفيته باستمرار . ولم تصدر الاتجاهات الاخيرة في فهمها هذا لمسألة الكيان وطبيعته عن مجرد تقييم مزاجي ، بقدر ما صدرت عن تقييم علمي موضوعي لاستراتيجية العدو الاستعماري الصهيوني ، وهو تقييم يثبت ان تلك الاستراتيجية — منذ كانت اسرائيل مجرد فكرة وحتى يومنا هذا — تركز على الخطوط الرئيسية التالية : — ١) تكريس التجزئة في الوطن العربي وتعميق المصالح الاقليمية المرتبطة بها والتابعة لها . ٢) الابقاء على حالة التخلف الاقتصادي والحضاري للوطن العربي . ٣) احكام ارتباط الوطن العربي بالمعسكر الامبريالي ، واحكام سيطرة هذا المعسكر عليه . وعلى ذلك ، فان احباط الخطة العدوانية الاستراتيجية لحلف الاستعمار والصهيونية والرجعية لا يمكن ان يتم الا بانتهاج خطة استراتيجية للنضال العربي العام والفلسطيني تقوم على مبادئ الثورة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة ، وذلك : باعتبار ان مبدأ التحرير القومي — فوق انه مبدأ اصيل للثورة العربية — فهو الرد العلمي القادر على احباط الخط الاستراتيجي المعادي القائم على احكام ارتباط الوطن العربي بالمعسكر الامبريالي الرجعي . وباعتبار ان مبدأ الاشتراكية — فوق انه مبدأ اصيل للثورة العربية — هو الرد على الخط الاستراتيجي المعادي القائم على ابقاء الوطن العربي في حالة من التخلف الاقتصادي والحضاري . وباعتبار ان مبدأ الوحدة القومية — فوق انه مبدأ اصيل للثورة العربية — هو الرد العلمي على الخط الاستراتيجي المعادي القائم على تكريس التجزئة في الوطن العربي وتعميق المصالح الاقليمية المرتبطة بها والتابعة لها .

وهكذا ومع اختلاف منطلقات النظرة لطبيعة الكيان الفلسطيني فقد أصبح الكيان مطلباً جماهيرياً تبلور من حوله اتجاهان رئيسيان : — **الاول** : يريده كياناً اقليمياً ، ويعتبر العمل الفلسطيني مستقلاً عن الثورة العربية ، ومنفصلاً عنها . ويريده كياناً يقوم على علاقات مع الدول العربية جميعاً دون تمييز بينها . **والثاني** : يريده كياناً للقضية ، يعتبر نفسه جزءاً من الثورة العربية فكراً ومسلكاً ويكون بمثابة حشد للطليعة المتقدمة في معركة التحرير . ويريده بالتالي كياناً يعتبر التجزئة والتخلف والاقليمية مسؤولة عن نكبة ١٩٤٨ ، وعن الانفصال ١٩٦١ وعن استمرار الوجود الاسرائيلي ، ويريده لذلك كله ، كياناً يمارس دوره النضالي واعياً لمحتوى النضال الاجتماعي الوجدوي التقدمي ، ولحقيقة الحلف الذي يجمع بين مصالح الاستعمار والصهيونية والرجعية الاقليمية ويوحد قواها في مواجهة النضال العربي الثوري على طريق التحرير .

ولقد ظلت المحاولات والشعارات المختلفة تتنادى لاقامة الكيان الفلسطيني ، نشطة متصاعدة حتى جاء مؤتمر القمة العربي سنة ١٩٦٤ ، لينشئ « **منظمة التحرير الفلسطينية** » والتي جاءت بميلادها كياناً فوقياً كمحصلة للعمل العربي الرسمي — ارضاً ومجالاً تتحاور وتتصارع فيه جميع هذه الاتجاهات . وتبع قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، شعارات مختلفة طرحت بشكل واسع حول « حرب التحرير الشعبية » و « العمل الفدائي » و « فلسطين فوق الخلافات العربية » و « التوريط » و « التنسيق » يعين العمل العسكري العربي الكلاسيكي والعمل الفدائي . وتعددت التصورات المطروحة لمعركة التحرير ، وتعددت الاجتهادات في تحديد دور الكيان الفلسطيني في المعركة وطبيعته والفكر الذي يقود خطاه . وكان واضحاً الى جانب ذلك ان الدول المحيطة باسرائيل كانت تتبنى شعارات متباينة نحو ذلك كله وتسير على هدى سياسات مختلفة ومتناقضة ازاء تلك المسائل ، رغم قيام القيادة العربية الموحدة وموافقة كل الدول العربية على قيامها ومشاركتها بها .

ثم جاءت معركة حزيران ١٩٦٧ ، وجاءت معها نتائجها من الهزيمة وما تبعها ، نتاجاً طبيعياً ومنطقياً للاوضاع العربية التي سبقت اندلاع المعركة . ١) نتاجاً طبيعياً ومنطقياً

للسياسات الاقليمية العربية المتناقضة . ٢) نتاجا طبيعيا ومنطقيا لاستمرار سيطرة الرجعية على مواقع استراتيجية خطيرة في اية عملية مواجهة مع العدو . ٣) نتاجا طبيعيا ومنطقيا لدخول المعركة من خلال كيانات عربية مجزأة ونظم عربية متباينة واوضاع عربية مختلفة . ٤) نتاجا طبيعيا ومنطقيا لحالة البلبلة الفكرية والاضطراب في الشعارات التي تسود الجماهير الشعبية ، ونتاجا طبيعيا لحرمان الجماهير العربية من ممارسة حقها في التسليح والتنظيم وحشد قواها حشدا طوعيا للمعركة والنضال .

وباختصار جاءت هزيمة حزيران ونتائجها تتويجا مريرا لكل ما رفع من شعارات مفرغة من كل مضمون جدي متكامل لا تستند الى سياسات واستعدادات تدعم تلك الشعارات وتضعها موضع التنفيذ المسؤول والجاد . وجاءت صفة قاسية للسياسات الاقليمية ، ولاستمرار اوضاع التجزئة العربية والتخلف . وليس ابغ دليل على ذلك ، من اعلان كل دولة عربية للحرب بمفردها ، وايقاف الدول العربية اطلاق النار مع العدو كل على انفراد ، رغم وجود « القيادة العربية الموحدة » ، ورغم وجود « الاتفاقات العسكرية الثنائية والثلاثية » التي كانت جميعها اشكالا لا يمكن ان تمتلئ بمحتوى حقيقي ما دام اطراف تلك « الاشكال » يتبعون سياسات اقليمية متناقضة .

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، بما اسفرت عنه من احتلال « اسرائيل » لاجزاء من اقطار عربية ، وبالرغم مما يشكله هذا الاحتلال من تحد للامة العربية ولوجودها ومستقبلها ومصالحها ، فان المصالح الاقليمية والتفكير الاقليمي والسياسات الاقليمية ، لم يحركها خطر الاجتلال الجاثم على ارضها نحو الوحدة ، وبدا واضحا ان المعركة في الوطن العربي في صراعاتها بين قوى الثورة الوجودية التقدمية وبين القوى الرجعية الاقليمية ، اقوى من الخطر الصهيوني — او هي في مستواه . وبدا واضحا ، ان الرجعية الاقليمية تحرص على كياناتها من المد الثوري التقدمي الوجودي ، اكثر من حرصها على تلك الكيانات في مواجهة اخطار التوسع الصهيوني . وبدا واضحا ان الرجعية الاقليمية ومن ورائها دوائر المخابرات والحرب النفسية الاستعمارية والصهيونية تحاول استغلال هزيمة حزيران بما اعقبها من صدمة عنيفة منيت بها النفسية العربية — لزعة ثقة الجماهير بالثورة العربية عن طريق الايحاء والمكاشفة احيانا ، بان الهزيمة ترجع في الاساس الى عجز الثورة العربية في الدفاع عن الارض العربية ، والى عجزها عن مواجهة التحديات المصرية ، وقد تجاهلت تلك القوى المعادية ، ان اسباب الهزيمة لا تكمن في مبادئ الثورة العربية ، بقدر ما ترجع الى الظروف والاطراف العربية التي سادت قبل المعركة .

ورغم مرارة الهزيمة وهولها ، فقد اثبتت الجماهير العربية ايمانها بنفسها واصرارها على المضي في مواجهة التحدي . ورفضت الجماهير بوضوح قاطع الاستسلام للهزيمة . كما هبت جماهير شعبنا الفلسطيني تقاوم العدو ومشاريعه في محاولاته لخلق كيان فلسطيني هزيل وممسوخ ، كما وقفت تقاوم مشاريع التصفية والتسويات الاستسلامية . وقد حمل شعب فلسطين السلاح يقاوم ويناضل بعناد واصرار ، ووقفت جماهير الامة العربية تدعم مقاومة شعبنا وكفاحه المسلح ، وانتفضت هذه الجماهير في اكثر من قطر عربي ، ويرد فعل عفوي صادق وسليم على النكسة تصحح اوضاعا وتثور على اخرى كما حدث في القطرين العربيين الشقيقين السودان وليبيا واللذين ابدىا على الفور بوقفهما من الاقليمية والتجزئة فبادرا الى التحرك القومي الوجودي فكانت تلك اللقاءات بينهما وبين الجمهورية العربية المتحدة للتخطيط من اجل مسيرة وحدوية قومية ، انتهت باعلان دولة الاتحاد الثلاثي بين مصر وسوريا وليبيا . ذلك الاتحاد الذي ارادته الجماهير العربية عندما استفتيت فيه ان يكون ردا قوميا قادرا على تحديات معركة التحرير . وقد يكون من السابق لاوانه الان ان نحكم على هذه المبادرة الوجودية حكما نهائيا ، ولكن من المؤكد اننا نستطيع القول بان التوجه الوجودي ، كبعد استراتيجي

ختمي للثورة العربية وحركة الجماهير الناهضة ، قد ترسخ وتكرس بغض النظر عن المضامين التي حملها مشروع اتحاد الجمهوريات العربية . وان كان ثمة نقد يوجه الى هذا المشروع هذه الايام من بعض فصائل الحركة العربية فمما لا شك فيه ان جزءا كبيرا من هذا النقد تحركه دوافع ايجابية فرضت التجربة الوجودية الام عام ١٩٥٨ الكثير منها من اجل توفير مقومات الاستمرار والنمو والشمول . غير ان هذا التوجه الوجودي ، الذي ضم عددا من الاقطار العربية لا يجوز ان يحجب عنا حقيقة سياسية ما زالت سائدة في الوطن العربي منذ النكسة حتى الان ، وهي الحقيقة الفكرية لمجموع السياسات العربية القطرية بغض النظر عن التباين في الانظمة وانواعها . هذه الحقيقة السياسية ، او هذه الاستراتيجية السياسية لخصها مؤتمر الخرطوم بما اطلق عليه « سياسة التضامن العربي » اي سياسة التعايش بين الانظمة المتباينة وتجميد الصراع الاجتماعي الذي كان يسود الوطن قبل هزيمة ١٩٦٧ . وقد كان لهذه السياسة اثرها الضخم على مسار حركة المقاومة الفلسطينية ، سواء بالنسبة الى الصراعات الداخلية فيها او بالنسبة لاثر العوامل الخارجية ( العربية ) عليها ان سلبا او ايجابا .

لقد سبق وقتلنا في سياق سردنا لتطور النضال العربي بين اواخر الخمسينات واواسط الستينات الى الاتجاهات التقليدية الرجعية والاقليمية الانفصالية حاولت جاهدة من مواقعها الردية استغلال القضية الفلسطينية وايمان الجماهير بقضية هذه القضية ان تطرح شعارات اقليمية في الساحة الفلسطينية بالذات ، عن طريق انشاء ( كيان فلسطيني ) يفكر ويناضل من منطلقات اقليمية ، كما حدث ايام عبد الكريم قاسم في العراق . وقتلنا كذلك ان اتجاهات ثورية مضادة لهذه الشعارات الزائفة قد برزت في الساحة ايضا ، وكانت اصيلة وتقدمية وثورية ارادت الكيان الفلسطيني كيانا نضاليا واداة طليعية عربية ، تكون جزءا من الثورة العربية لا بديلا عنها ، وتكون في الوقت ذاته تعبيرا سياسيا عن الشخصية الفلسطينية كضرورة استراتيجية تفرضها مصلحة النضال من اجل التحرير واسترداد الوطن المحتل .

وقد بقي الصراع بين هذين الاتجاهين : الاتجاه الاقليمي ( بيساره ويمينه ) والاتجاه القومي ، محتدما حتى وصل اوجه عام ١٩٦٤ عند قيام منظمة التحرير الفلسطينية ، تلك المنظمة التي ، كما ظهر فيما بعد ، كان ينظر اليها كل فريق ، في الساحتين العربية والفلسطينية ، النظرة التي تناسبه ويعاملها وفق المصلحة التي تنسجم واهدافه الذاتية . وكان من الممكن ، نظريا ، لو لم تفاجأ الامة كلها عام ١٩٦٧ بالحرب الشاملة ، ان تشهد المنظمة صراعا سياسيا بناء ، كان من المؤكد سيرتكا اثارا ايجابية على الجسم السياسي الفلسطيني الذي لم يكن قد مر على انبعائه بالصيغة القطرية سوى ثلاث سنوات فقط . غير ان حرب ١٩٦٧ وما فرضته من تغيير في مجمل الظروف الموضوعية التي تحيط بكل حياتنا السياسية كأمة % وفي مقدمتها ظروف الشعب الفلسطيني ، سارعت في عمليات التفاعل وربما ، تحت وطأة الهزيمة ومتطلبات الرد عليها ، عطلت جزءا كبيرا من عمليات التفاعل المطلوبة .

ولا يمكن لاحد ان ينكر ان حجم الهزيمة الحزيرية قد افقد كل القوى السياسية ، وفي مقدمتها القوى القومية ، كل ازمة المبادرة ، بل انه وضعها الى فترة غير قصيرة في الصفوف الخلفية وراء افكار وشخصيات وحركات جديدة .

وكان من اهم اثار حرب حزيران على منظمة التحرير الفلسطينية ، الاطار الرسمي لحركة النضال الفلسطيني هو اقالة السيد احمد الشقيري من رئاسة المنظمة وتسلم المنظمات الفدائية ، وخصوصا « فتح » لهمام القيادة في المنظمة . وقد لوحظ ان عملية التغيير في المنظمة وخارجها ، في الساحة الفلسطينية ، كانت تستبعد بشكل واضح ممثلي التيار العربي الوجودي . فقد اتسعت الساحة ليمين ويسار قطريين ، هما في

التقييم التقليدي أقصى اليمين وأقصى اليسار المعروفين في الوطن العربي ، وضاعت بالتيار العربي القومي . وما من شك أنه بالإضافة الى مجموعة الاسباب التي أدت الى هذا الاستثناء ، فإن هزيمة الانظمة التقدمية ، ولا سيما الجمهورية العربية المتحدة ، في الحرب الجزائرية ساعد على تكريس هذا الاتجاه . وهو اتجاه وافق هوى يمين المقاومة ويسارها على حد سواء .

وعلى الرغم من عدم الغياب التام للاتجاه الوحدوي في حركة المقاومة الذي تمثل بمنظمة او اثنتين من المنظمات الصغيرة وبعدهم مؤثر من الشخصيات المستقلة ، إلا أنه من الصعب التحدث عن اثر فعال لهذا الاتجاه في مسار حركة المقاومة ، وبالتالي فيما وصلت اليه من نتائج .

وقد تسبب هذا الغياب ، فكرا وعملا ، بتخبط حركة المقاومة في علاقتها العربية . وكان من الطبيعي ان تتخبط ، خصوصا وان التفكير القطري داخلها ليس تفكيرا واحدا ، بل هو محصلة تفكرين متناقضين : احدهما يؤمن بنوع من التعامل مع الانظمة العربية وفق استراتيجية قطرية ضيقة ، وآخر لا يؤمن ابدا بمثل هذا التعاون بل يصنف جميع الانظمة العربية ودون استثناء على انها جزء من معسكر العدو . وقد أدى هذا التناقض بين الفكرين الفلسطينيين القطريين الى سلسلة من الاخطاء الفادحة التي عرفت بالرجعية العربية كيف تستثمرها لصالحها كما حدث في ايلول ١٩٧٠ في الاردن ، كما ان هذا التناقض برر للانظمة المترددة والعاجزة الخروج من مأزقها الحرج واضعة كل اللوم على حركة المقاومة وقيادتها .

وقد يكون من المفيد ضرب مثل بسيط على هذا التناقض والحدود التي وصل اليها وعلى السذاجة التي وصلت اليها حركة المقاومة في « ترقيع » مواقف فصائلها ككل : في المجلس الوطني الاخير الذي عقد في تموز ١٩٧١ في القاهرة اتخذت اللجنة السياسية قرارا من بندين : الاول منهما يندد بالانظمة المترددة والمتواطئة والمساومة الى اخره ، والثاني منهما يطالب الدول العربية بدفع التزاماتها لمنظمة التحرير الفلسطينية . بنदान متناقضان في قرار واحد يوضحان بكل جلاء نمطين من التفكير في قيادة واحدة ، ويوضحان في الوقت ذاته قصورا كبيرا في مستوى التفكير السياسي الذي وصلت اليه قيادة المقاومة . وكما قيل على لسان احد اعضاء المجلس في تلك الدورة ان قيادة الشعب الفلسطيني تخاطب نفسها في المرآة لترضي ذاتها ، ضاربة بعرض الحائط الرأي العام والمنطق العام .

هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى لقد غاب عن الفكر الثوري القطري الفلسطيني (يمينه ويساره) وقد انتشى في ١٩٦٨ و ١٩٦٩ بالبالونات الاعلامية التي صدرت عنه ومن حوله ، ان تحرير فلسطين لا يمكن ان يكون مهمة فلسطينية محضة . وان شعار « لا يحرر فلسطين الا الفلسطينيون » انما هو شعار مخادع ساهمت الانظمة العاجزة والعميلة على نشره لا حبا بشعب فلسطين ، ولا رغبة منها برفع الوصاية عنه ، وانما — وفي احسن الاحالات — لغسل يديها من المشكلة الفلسطينية والاكتفاء بمشاكلها القطرية .

وغاب عن حركة المقاومة بالتالي ان مثل هذا الخط القطري لحركة المقاومة لا يمكن ولا بحال من الاحوال ، بل ولا حتى في حالة انتصاره ان يؤدي الى ما هو أكثر من « دويلة فلسطينية » على جزء من تراب الوطن ، وضمن مشروع تسوية عامة . وهو ما كاد ان يعرض على حركة المقاومة قبل ايلول ١٩٧٠ ، حتى تنبه النظام الاردني الى مصالحه القطرية ، فشن تلك الحملة البربرية على حركة المقاومة وشعب فلسطين .

ان النظام الاردني بحكم تكوينه وطبيعته أقرب من حركة المقاومة الى فهم واقع الانظمة العربية وهو بحكم اتصالاته المباشرة وغير المباشرة مع العدو يدرك تماما ان الصيغة العربية الرسمية السياسية لا تستطيع ان تحقق ما هو أكثر من « ازالة اثار العدوان »

وانه اذا ما تمت الصفقة السياسية ، تحت رعاية الولايات المتحدة الاميركية ، فان ثمة ثمنا لا بد ان يدفع . وبغريزة الدفاع عن الذات أدرك انه اكثر الانظمة تعرضا للمساومة ، خصوصا وان الولايات المتحدة قد لمحت اكثر من مرة بأن اي حل للامزة الشرق اوسطية لا بد ان يأخذ الوجود الفلسطيني بعين الاعتبار . ومن هنا كانت مبادرته الفورية في ضرب حركة المقاومة وزعزعة ثقة العرب في أهمية « العنصر » الفلسطيني في الساحة العربية .

وبالطبع لم يكن من المتصور ان يصدق النظام الاردني ، ولا حتى الشعب الفلسطيني نفسه ، ما كان يصدر عن حركة المقاومة من رفض للدويلة الفلسطينية او اي حل مرحلي وفق ظروف المنطقة وتوازن القوى الدولي . وهذا لا يعني ان حركة المقاومة ، بمعظم رجالها ، لم يكونوا صادقين في رغبتهم للدويلة الفلسطينية . على العكس فمنهم من هو صادق كل الصدق في ذلك ، ولكن المشكلة ليست ذاتية ولا يحلها تصريح يصدر عن هذا او ذاك ، ان عملية التحرير واسترداد الوطن الفلسطيني كاملا لا يمكن ان تتم من خلال حركة قطرية ، وذلك لظروف موضوعية واضحة أهمها وفي مقدمتها حجم ونوع العدو الذي نتصدى له في فلسطين : الامبريالية العالمية والصهيونية والرجعية العربية الانهزامية . ان من بديهيات الصراع العربي - الاسرائيلي انه يحتاج الى مقومات تشتتل الحد الأدنى من القدرة على الصراع . وأدنى هذه الحدود أن يكون الوطن العربي ، سيما الجزء المشرقي منه ، وبالذات دول الطوق من حول اسرائيل ، متهيأة كلها لتحمل مسؤوليات هذا الصراع وما يتطلبه من ثمن وتضحيات .

وهكذا نرى ، ان حركة المقاومة ، بوعي منها او غير وعي ، قد عزلت نفسها عن المفهوم القومي الثوري لتحرير فلسطين . ولذلك وجدت نفسها ، عبر سلسلة من التجارب ، وكلما اقتربت القضية من المحاور المصرية ، اسيرة الانظمة العربية ، الحليف الوحيد الذي اختارته بديلا عن الجماهير وحركة الثورة العربية . وبالتالي لم يعد امامها من مخرج سوى الدخول والمشاركة رغم كل مواقف الرفض اللفظية مع هذه الانظمة فسي تقرير مصير المنطقة ، وبالطبع وفق هوى هذه الانظمة وقدراتها على التحدي .

ولعل اهم سؤال يطرح هذه الايام في الاوساط السياسية العربية والفلسطينية ، يتناول مستقبل هذه الحركة . ان اول ما يستطيع الواحد ان يؤكد ، ان حركة المقاومة بقيادتها الحالية ، وبالصيغة الحاضرة ، ودون استثناء لاي فصيلة من فصائلها ، ليست الحركة التاريخية المنتظرة ، الحركة التي كانت آمال البعض معلقة عليها لتحرير الوطن واسترداده . ولعل الحركة ذاتها ، وبقيادتها الحالية ، لم تطمح الى ان تكون كذلك رغم شعاراتها التي رفعتها . وبالتالي فالقضية النضالية مستمرة وستزداد فيها الانفعالات والتفاعلات حتى تفرز الصيغة الثورية المؤهلة لخوض المعركة التاريخية ، معركة التحرير الشامل الناجز .

ولكن هذا لا يعني انه ليس بمقدور هذه الحركة ان تؤدي لمسيرة النضال العربي بعض الانجازات ، حتى ولو كانت انجازات سلبية في الوقت الحاضر . ومن اهم ما يخطر على بال المواطن الان ، ومن موقع الانكفاء في حركة المقاومة ما يلي : **اولا** : ان تبقى القضية الفلسطينية ، قضية معلقة ، لا توصل دونها الابواب بأي اتفاق مع العدو يكون الشعب الفلسطيني طرفا فيه . **ثانيا** : ان تبادر لتحقيق مجموعة من المطالب المشروعة لشعب فلسطين في البلاد العربية ، واهمها شرعية النضال السياسي من أجل قضيته وضمائه عدم عودة اجواء الارهاب العربية الى مخيمات العائدين . **ثالثا** : الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية كإطار سياسي يتحرك المناضلون الفلسطينيون على أرضه وضمن نطاقه ، تمهيدا لتطوير العمل السياسي الفلسطيني . **رابعا** : اعادة الوحدة الوطنية في الساحة الاردنية بين الشعبين ورفع برنامج سياسي وطني يمكنهما من استئناف مسيرتهما

المشتركة من اجل اهدافهما الواحدة ، قطريا وقوميا . **خامسا** : اعادة النظر باستراتيجيتها القطرية ، واعتماد البعد القومي كأساس لاستراتيجية التحرير لا يمكن تجاوزه او القفز عنه ، وهذا يعني وضع تقليد ثوري للعلاقات بين حركة النضال الفلسطيني وحركة الثورة العربية .

ان مثل هذه الاهداف ، على تواضعها ، بالنسبة للتحرير حتى النصر ، هي أسس لا بد من ارسائها للمسيرة الفلسطينية في جولتها القادمة . وهي في مقدور حركة المقاومة الفلسطينية وفي متناولها ان هي صفت صفاء دم الشهيد الذي روى الروابي في ارضنا المحتلة والاردن على حد سواء .

وبعد ، لو عدنا لقراءة هذه الدراسة من اولها ، وحملنا قلما احمر بيدنا لنضع العلامات الفارقة حول سلسلة تجاربنا النضالية كفلسطينيين وكعرب ، فاننا نجد اننا في هذه القضية بالذات ، قضية فلسطين ، تكاد نكرر أنفسنا ، في كل تجربة وكأن ما مر بنا من عبر ودروس قد ذهبت وأدراج الرياح . غارق واحد يلفت النظر ، ويبعث في النفس الامل : عام ١٩٣٦ القينا السلاح بناء على دعوة من الملوك والرؤساء ، ولكننا عام ١٩٧٠ واجهنا بعض الملوك والرؤساء بهذا السلاح . وليس عيبا ان نهزم وان نفشل ، ولكن الغيب والعار ان لا نتعلم وان لا نستفيد . واذا كان لا بد من مقتطف نختم به بحث هذه الدراسة ، فليس انسب مما كان يقوله ماوتسي تونغ اثر كل فشل كان يصيب ثورة شعبه العظيم : هذا فشل آخر ، وعلينا ان نبدأ من جديد .

## صدر عن مركز الابحاث المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني

دراسة تحليلية لهجمة أيلول

بـتـم

خليل هندي وفؤاد بوارشي وشحادة موسى

بإشراف د. نبيل علي شعث

يشكل الكتاب — بعد جهد سنة كاملة من غريق كبير من باحثي مركز الابحاث — دراسة ضخمة موثقة لحدث يشكل منعطفنا في تاريخ المقاومة الفلسطينية والمنطقة ، حدث لا يزال يترك آثاره على كافة التطورات السياسية الجارية في العالم العربي . ولذا فهو يشكل مصدرا لا ينضب للمعلومات ومادة للبحث والتحليل لكل من له اهتمام وثيق او جانبي بالموضوع .

جاء الكتاب في أربعة أقسام : القسم الاول منه يعالج ازمات المجابهة بين المقاومة والنظام لتحليل التناقض بينهما . وعالج القسم الثاني حملة التعبئة التي أعدها النظام ضد المقاومة . ثم عالج القسم الثالث احداث ايلول ذاتها على مختلف الاصعدة يوما بيوم واحيانا ساعة بساعة . اما القسم الرابع فيعالج الدروس المستفادة من تجربة أيلول ، وفيه يعرض عدد من الكتاب الفلسطينيين والمنظمات الفلسطينية طيفا عريضا من وجهات النظر وأنماط التحليل . ثم تأتي الملاحق التي تشكل مصدرا وثائقيا هاما . فالملاحق الاول يغطي كل البيانات التي صدرت عن المقاومة خلال أيلول ١٩٧٠ ، والثاني يغطي البيانات التي أصدرها النظام . اما الملاحق الثالث فيورد كل الاتفاقيات التي وقعها الطرفان بالاضافة الى عدد من الوثائق الهامة . ويورد الملاحق الرابع عددا من الشهادات الواقعية لاناس عاشوا الاحداث وأتيح لهم ان يخرجوا منها ويرووا ما رأوا .

٥ ل.ل. فقط

٥٠٣ صفحات

بالعربية

# الليرة الاسرائيلية وأزمة الدولار

الدكتور يوسف شبيل

بعد مضي اقل من اسبوع على الاجراءات الاقتصادية التي اعلنها الرئيس الامريكى نيكسون ، قررت الحكومة الاسرائيلية للمرة السابعة بعد انشاء اسرائيل ، تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ اذ هبطت من ٣٦٥٠ الى ٤٤٢٠ لكل دولار . ولم تفاجأ الاوساط الاقتصادية الاسرائيلية والعالمية بهذا القرار بسبب الارتباط الوثيق بين حجم واتجاه تجارة اسرائيل الخارجية وبين الاسواق الامريكية والاوربية . وكانت الحكومة قد خفضت قيمة الليرة الاسرائيلية في اعوام ١٩٤٨ و ١٩٤٩ و ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٦٢ ، و ١٩٦٧ . وقبل ان نشرح بالتفصيل الذبول الاقتصادية المترتبة على عملية التخفيض المشار اليها ، نرى من الفائدة ان نوجز اولاً للقارىء ابعاد أزمة الدولار والاسباب الحقيقية لهذه الازمة التي هزت نظام النقد الدولي وهددت عمليات التبادل التجاري بالانخفاض بين مختلف انحاء العالم ، ثم ننتقل لبحث آثار تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية حتى يلم القارىء بأبعاد الموضوع .

من المفروض ان الدولار الامريكى كان ولا يزال اكثر العملات الورقية استخداماً في تمويل عمليات التبادل التجاري وانه اكثر من ذلك يشكل جزءاً كبيراً من احتياطي النقد لمعظم بلدان العالم الى جانب الذهب . وفي نهاية الحرب العالمية الثانية وعلى اثر توقيع اتفاقية برينتونود التي ائبقت عنها صندوق النقد الدولي والنظام النقدي الحالي اعلنت حكومة الولايات المتحدة عن التزامها امام الدول المنضمة للاتفاقية المذكورة بشراء اى كمية من الدولارات ومبادلتها بقيمة ماثلة من الذهب على اساس سعر ثابت قدره ٣٥ دولاراً للاونصة الواحدة من الذهب . وقد كرس هذا الالتزام الدولار كنقد عالمي لتمويل عمليات التجارة الخارجية كما اعطى الولايات المتحدة ثقلاً سياسياً لا يقل اهمية . وقد بلغ احتياطي الولايات المتحدة من الذهب انذاك حوالي ٢٥ بليون دولار وهو اضخم احتياطي حصل عليه بلد ما في تاريخ التجارة الدولية . وكان هذا الاحتياطي الضخم حصيلة سنوات طويلة من فائض في ميزان المدفوعات الامريكى منذ ادخال القاعدة الذهبية كأساس للنظام النقدي في العالم . وعندما انهار العمل بالقاعدة الذهبية في مطلع الثلاثينات تجمع لدى الولايات المتحدة كميات هائلة من الذهب اودعته في « فورت نوكس » حتى لا يؤدي الى ارتفاع كبير في مستوى الاسعار فيما اذا طرح الى التداول .

وفي العقد الاخير بدأ العجز يتراكم في ميزان المدفوعات الامريكى نتيجة لعدد من العوامل الاقتصادية والسياسية . فقد زادت مدفوعات الولايات المتحدة للخارج بنسبة تفوق الزيادة في مدفوعات العالم الخارجي لها بحيث بدأ الاحتياطي من الذهب يتقلص بسرعة حتى وصل الى عشرة بلايين دولار وهو اقل رقم وصله حتى الان . ولا نريد هنا لضيق المجال ان نتوسع في شرح الاسباب التي ادت الى تدهور ميزان المدفوعات الامريكى لذلك سنكتفي بسردهم العوامل بايجاز : ١ - ارتفاع النفقات العسكرية الامريكية في الخارج خصوصاً منذ بدء الحرب الفيتنامية . ٢ - ارتفاع مستوى

الاجور والاسعار داخل الولايات المتحدة في الفترة الاخيرة مما أفقد السلع الامريكئية الكثير من قوتها التنافسية في الاسواق العالمية . ٣ - دخول السلع اليابانية والالمانية الى الاسواق العالمية مدعومة بجودة رفيعة المستوى وتقنية انتاجية متقدمة . ٤ - نتيجة للعامل الثالث لم تعد اسعار المارك والين المعلنة لدى صندوق النقد الدولي تمثل القيمة الحقيقية لها والتي هي اعلى بكثير من السعر المعلن . لذلك نشأ تجاذب بين الولايات المتحدة وكل من اليابان والمانيا لحمل الدولتين المشار اليهما لرفع قيمة عملتيهما . ازاء هذه التطورات ومنعا لمزيد من التدهور في ميزان المدفوعات الامريكي وما قد تتركه من آثار سيئة على الاقتصاد الامريكي بادر الرئيس الامريكي الى اعلان عدد من الاجراءات الاقتصادية لتقوية مركز الدولار . وهذه الاجراءات هي : ١ - وقف عمليات تحويل الدولار الى الذهب من جانب الولايات المتحدة . ٢ - رفع التعرفة الجمركية بنسبة ١٠٪ على السلع اليابانية وبقية السلع المستوردة الى الولايات المتحدة . ٣ - تجميد الاجور في الولايات المتحدة لمدة ٩٠ يوما .

ولم تكف حكومة الولايات المتحدة بهذا الاجراء بل بادرت الى الضغط على حكومة اليابان لكي تعوم الين الياباني . ومعنى التعويم ببساطة ترك قيمة الين بالنسبة للدولار تتقرر نتيجة لتفاعل عوامل العرض والطلب في السوق المالي ، وحيث ان الميزان التجاري الياباني يتمتع بفائض كبير ونظرا لان اليابان تصدر الى الولايات المتحدة بما قيمته ٣٤ بليون دولار ، فان هذا الاجراء سيؤدي الى خسارة كبيرة في تسويق السلع اليابانية في اسواق الولايات المتحدة نظرا لارتفاع قيمة الين بالنسبة للدولار عما كان عليه قبل الاجراء المشار اليه . وهذا ما حدث بالفعل بعد أيام من قرار التعويم رغم صيحات الاستنكار من كافة الاحزاب السياسية ورجال الاعمال في اليابان اذا ارتفعت قيمة الين بحوالي ١٠٪ بالنسبة للدولار . ولا تزال الحكومة الامريكية تضغط لكي تقوم اليابان رسميا برفع قيمة عملتها وابلاغ صندوق النقد الدولي بسعر التعادل الجديد . وفي دراسة لاحقة قام بها المستشارون الاقتصاديون للرئيس نيكسون اكد هؤلاء ان ميزان المدفوعات الامريكي سيسجل تحسنا خلال ثلاثة الى ستة اشهر من بدء العمل بالاجراءات التي اعلنها الرئيس الامريكي وان هنالك احتمالا كبيرا في ان يسجل فائضا خلال العام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ . والجدير بالذكر ان هنالك فارقا رئيسيا بين أزمة الدولار وازمة الأسترليني مثلا التي حصلت عام ١٩٦٧ ففي حين ان أزمة الأسترليني هي انعكاسات لضعف في هيكل وانتاجية الاقتصاد البريطاني فان أزمة الدولار هي نتيجة لاسباب سياسية تتعلق بالوجود العسكري الامريكي في خارج الولايات المتحدة وما يتطلبه ذلك من انفاق هائل لتمويل هذا الوجود اكثر منها لاسباب اقتصادية .

وفي هذا المجال نشير الى ان هنالك خلافا في تحليل الاسباب العميقة لازمة الدولار في داخل امريكا . فهناك عدد من الاقتصاديين البارزين في امريكا (منهم ميلتون فريدمان استاذ الاقتصاد في جامعة شيكاغو) يعتقدون ان مشكلة ميزان المدفوعات هو الوجه الاقل أهمية لمشكلة أكبر من ذلك . وهذه المشكلة تتلخص في ان سعر التبادل الذي التزمت به الولايات المتحدة لعملية استبدال الدولارات بذهب والبالغ ( ٣٥ ) دولارا لكل أونصة من الذهب منذ اكثر من عشرين عاما لم يعد يتفق مع الارتفاع الكبير الذي طرأ على مستوى الاسعار النسبي للسلع في الولايات المتحدة . لذلك فان السعر المشار اليه لا يمثل سعر السوق الحقيقي للذهب وانه اعلى بذلك بكثير وان الحل الامثل هو في ترك السوق المالي العالمي يقرر سعر التوازن من خلال عاملي العرض والطلب بحيث تتساوى في النهاية الكمية المعروضة والكمية المطلوبة . غير ان عوامل عديدة بعضها سياسي والآخر يتعلق بالتزامات الولايات المتحدة تجاه بلدان العالم الاخرى تحول دون الأخذ بهذا الحل كليا وان كان قد تم الاتفاق في عام ١٩٦٨ على اعتماد سعرين للذهب الاول بين البنوك المركزية بنفس سعر التبادل والثاني في السوق المالي الحر .

بعد هذا الموجز لابعاد أزمة الدولار ، ننتقل الى موضوع تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ حيث سنشرح الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا القرار والذبول التي ستترتب على هذه العملية .

ولكي نستطيع تحديد الاسباب التي دعت الى اتخاذ هذا القرار لا بد من القاء نظرة سريعة على حجم واتجاه تجارة اسرائيل الخارجية في الوقت الراهن .

تدل آخر الاحصائيات على ان حجم السلع المصدرة من اسرائيل بلغ في عام ١٩٧٠ (٧٨١) مليون دولار موزعة بين البلدان المستوردة على النحو التالي : ٣٦٪ الى السوق الاوروبية المشتركة ، ٢٣٪ الى المنطقة التجارية الحرة في اوروبه ، ١٩٪ الى الولايات المتحدة وكنده ، ٥٪ الى افريقيا ، ١٤٪ الى آسيا ، ٢٪ الى اوروبه الشرقية . وهكذا فان الصادرات الاسرائيلية الى الولايات المتحدة تشكل ١٩٪ من مجموع الصادرات ويتألف معظمها من الاحجار الكريمة ( الماس ) وقد بلغت قيمتها المطلوبة ١٦٥ مليون دولار خلال العام ١٩٧٠ . وعلى الرغم من ان السوق الاوروبية المشتركة لا تزال تعتبر اهم اسواق السلع الاسرائيلية فانه لا يمكن تجاهل اهمية السوق الامريكية سواء نظرنا اليها كقيمة مطلقة او نسبية في حجم الصادرات الاسرائيلية . والسؤال المطروح عما اذا كان تخفيض الليرة هو الحل الامثل . والجواب على ذلك انه نظريا يمكن لاسرائيل ان تعالج العجز في ميزانها التجاري بأحد او مزيج او جميع الاجراءات التالية :

أ - اللجوء الى احتياطيها من الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل . وهذه الطريقة تكون مجدية اذا كان الاحتياطي كبير الحجم نسبيا الى حجم التجارة الخارجية للبلد موضع الازمة واذا كان العجز طارئا وغير عميق الجذور . وكلا الشرطين غير متوفر بالنسبة لاسرائيل فحجم الاحتياطي النسبي ضئيل وفي تناقص مستمر والعجز في الميزان التجاري اصبح صفة ملازمة للاقتصاد الاسرائيلي منذ نشأته حتى الان .

ب - تخفيض او تجميد مستوى الاسعار والاجور في محاولة لاحتواء اي ارتفاع في اكلاف انتاج السلع التصديرية حتى لا تفقد ميزتها النسبية وبالتالي حصتها من الاسواق العالمية . ونجاح هذا الاجراء يتطلب اتباع سياسة نقدية مرنة كما يتطلب تجاوبا من نقابات العمال بحيث تلتزم بأسس معينة بالنسبة لمطالبتها بزيادة الاجور . وهذا الاجراء عمليا يساوي تخفيض قيمة العملة مع بقاء مستوى الاسعار ثابتا .

ج - فرض رقابة على الاستيراد واتباع سياسة انتقائية تجاه الصادرات بحيث تشجع تلك الصادرات التي تمتلك مقدرة على المنافسة بنجاح في الاسواق العالمية . وهذا الاجراء رغم انه يؤدي الى نتائج مباشرة وسريعة ، فان كثيرا من الدول تفضل عدم اللجوء اليه نظرا لما يتركه من تشويش على عملية توزيع الموارد الاقتصادية في نظام يعتمد على الملكية الخاصة لوسائل الانتاج .

د - تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية بالنسبة للعملات الاخرى بحيث تصبح السلع الاسرائيلية نسبيا ارخص مما كانت عليه ، في حين يصبح استيراد السلع الاجنبية الى اسرائيل اكثر كلفة وهذا من شأنه بالتالي ان يزيد من حجم الصادرات ويقلل من حجم الاستيراد بحيث يقل العجز في الميزان التجاري .

ولكي ينجح اجراء التخفيض في تحسين الميزان التجاري لا بد من توفر شروط عديدة منها : ان لا ترد الدول التي يؤثر عليها هذا التخفيض بتخفيض قيمة عملتها بنسبة مماثلة ، وان يكون الطلب على السلع الاسرائيلية مرنا وان يكون الطلب على الواردات مرنا ايضا حتى يؤدي هبوط مستوى الاسعار للسلع المصدرة الى زيادة كبيرة في حجم الصادرات وارتفاع أسعار السلع المستوردة الى هبوط كبير في حجم الاستيراد مما يؤدي بدوره الى انخفاض العجز الكلي في الميزان التجاري .

وحيث ان الاقتصاد الاسرائيلي يعمل الان في ظل « عمالة كاملة » من حيث تعبئة عوامل الانتاج المتوفرة ، فان شرط المرونة لتحسين وضع الميزان التجاري يصبح ضروريا ولكنه

غير كاف نظرا لان « عامل الدخل » يعمل باتجاه معاكس « لعامل السعر » وفي هذه الحالة لا بد ان تفوق الزيادة في الدخل الزيادة في حجم الانفاق (١).

يتضح من هذا البحث الموجز ان عملية التخفيض لا تؤدي بالضرورة الى تحسين الميزان التجاري وانه لا بد من تفحص المعطيات والظروف الاقتصادية السائدة في الاقتصاد الاسرائيلي قبل معرفة الاثر الذي سنتركه عملية التخفيض على الميزان التجاري ، اضافة الى ذلك ان تخفيض العملة تتخطى آثاره الميزان التجاري لتشمل كافة قطاعات الاقتصاد بدرجات متفاوتة وبالتالي فانها تؤثر على مجمل الاهداف الاقتصادية التي تسعى الحكومة الاسرائيلية الى تحقيقها . وفيما يلي صورة موجزة للآثار التي قد يتركها تخفيض الليرة الاسرائيلية : ان تخفيض قيمة اي عملة له نفس الآثار تقريبا مثل التعرفة على السلع المستوردة حيث تؤدي عادة الى ارتفاع في اسعارها وما يتبع ذلك من ارتفاع في مؤشر نفقات المعيشة وعلاوات غلاء المعيشة ومن ثم الى ارتفاع تلقائي في مستوى الاسعار المحلية والتكلفة ونفقات الانتاج . وبما ان القسم الاكبر من واردات اسرائيل يتألف من مواد اولية و سلع استثمارية تتميز بمرونة منخفضة ، فان الشرط الاول الذي حددناه لنجاح التخفيض يصبح غير متوفر ، كما ان الشرط الثاني الذي يدعو الى زيادة في الدخل تفوق الزيادة في الانفاق عندما يكون الاقتصاد في حالة عمالة كاملة غير متوفر أيضا . على ضوء هذا التحليل فان اكثر ما يمكن ان تطمح اليه اسرائيل في هذه الحالة هو الحفاظ على حصتها من الصادرات الى أسواق الولايات المتحدة علما بأن تحقيق هذا الهدف له تكلفة اقتصادية . الى جانب ذلك من المتوقع ان لا يكون للتخفيض اثر كبير في تحسين الميزان التجاري نتيجة للفرق المطلق الهائل بين حجم الصادرات وحجم الواردات حيث يقدر بحوالي ١٤٠٠ مليون دولار .

والسؤال المطروح الآن هو اذا كانت جميع العوامل تشير الى ان التخفيض لن يحقق الاهداف المرجوة منه على نطاق واسع وانه اثار ضجة كبيرة لدى قطاعات واسعة في اسرائيل فلماذا اقدمت الحكومة الاسرائيلية عليه ؟ والرد على ذلك ان اسرائيل كانت تفكر دوما في تخفيض عملتها قبل الاجراءات الامريكية بوقت طويل حتى ان عميد الاقتصاديين الاسرائيليين « باتنكن » اشار اكثر من مرة الى ان اسرائيل تحتاج الى تخفيض عملتها بنسبة لا تقل عن ٤٠٪ اي بحيث تصبح قيمة الدولار مساوية الى (٥٤٠) ليرات اسرائيل حتى يستطيع التخفيض ان يحدث تحسنا ملحوظا في وضع الميزان التجاري ما دامت اسرائيل غير مستعدة للتنازل عن اي من اهدافها الاقتصادية الرئيسية وهي تحقيق معدل مرتفع للنمو ، واستيعاب المزيد من المهاجرين وتسليح الجيش الاسرائيلي بأحدث الاسلحة .

ويظل التحدي الرئيسي هو فيما اذا كانت الحكومة ستنجح في منع الاجور والاسعار من الارتفاع بدرجة كبيرة في ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة حتى لا تسلب هذه الزيادة المكاسب المتوقعة من عملية التخفيض . والا ستضطر الحكومة الى فرض مزيد من الضرائب لامتناس السيولة الزائدة التي تولدت نتيجة للتخفيض والتي هي بحوزة المستهلكين .

ولا شك ان وقف اطلاق النار مع الجبهات العربية قد نقل اهتمام المواطنين في اسرائيل الى المشاكل الداخلية وفي طليعتها ارتفاع مستوى الضرائب ، وارتفاع مستوى الاسعار وعدم توفر كثير من السلع الاستهلاكية . كما ان الاسرائيلي بدأ يشعر بالثمن الذي يدفعه نتيجة لتحويل جزء كبير من موارد اسرائيل الاقتصادية صوب قطاع التسليح وان كان لا

١ - يمكن للقارئ اذا اراد مزيدا من المعلومات حول الشروط الضرورية لنجاح عملية تخفيض العملة في تحسين الميزان التجاري ان يعود للفصل الرابع من كتاب يوسف شبل ، تجارة اسرائيل الخارجية ، بيروت ، مركز الابحاث الفلسطينية ، ١٩٦٩ .

يزال يشعر بنفس الوقت في أنه حصل على مردود مرتفع عسكريا . وهذا الشعور هو الذي يدفعه باستمرار لقبول مزيد من التضحيات .

### ردود الفعل في اسرائيل

في كل مرة تقدم الحكومة الاسرائيلية على تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة معينة ، تحدث انقسامات كبيرة في الرأي داخل اسرائيل بين مؤيد ومعارض . وتعكس عادة هذه الآراء المتباينة الخلافات بين الاحزاب السياسية واصحاب الفعاليات في قطاعات الاقتصاد المختلفة وحتى الخلافات الاكاديمية بين اساتذة الجامعة العبرية والخبراء الاقتصاديين في الحكومة الاسرائيلية .

ويبدو من تتبع اقوال الصحف الاسرائيلية في الاسابيع التي تلت قرار التخفيض ان هنالك معارضة شديدة تجاه القرار المشار اليه . وقد جاء في « الجيروسليم بوست » (١) ان الهستدروت وجمعية الصناعيين وبعض زعماء « جاحال » عارضوا بشدة أي تخفيض للعملة الاسرائيلية في هذا الظرف قبل ان تتخذ الحكومة الاسرائيلية قرارها . ويمكن تلخيص وجهة نظر هذا الفريق بأنه ما دام الاقتصاد الاسرائيلي في حالة عمالة كاملة ، وما دام التخفيض سيؤدي حتما الى ارتفاع معظم اسعار السلع المستوردة والمنتجة محليا والتي تتألف من مواد اولية مستوردة ، وبما ان هنالك امكانية كبيرة لزيادة الضرائب فان الاضرار المترتبة على عملية التخفيض تفوق المزايا المتوقعة .

ويرد وزير المالية ، سابير ، على هؤلاء بأن الحكومة لن تزيد في معدل الضريبة كما انها قررت فرض رقابة مشددة على اسعار كثير من السلع الاستهلاكية باستثناء السلع الاساسية مثل الخبز والبيض والسكر والحليب التي سمحت برفعها على اساس ان اكثرها مستورد من الولايات المتحدة . وتؤكد مصادر الحكومة ان الزيادة في الاسعار ستكون في حدود ١٢٪ حتى نهاية العام وانها لن تسمح بأن تتغلب العوامل المضادة على الهدف من تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية .

وكانت ردة الفعل الاولى للتخفيض ان بادر المستهلكون الى شراء المزيد من السلع الاستهلاكية تحسبا لاي ارتفاع مفاجيء ، كما ان كبار التجار الذين تمكنهم احوالهم المادية من المضاربة عمدوا الى تخزين سلع استهلاكية للاستفادة من ارتفاع الاسعار المرتقب . اما العمال الذين سيتحملون العبء الاكبر من ارتفاع الاسعار الذي يؤدي بالتالي الى انخفاض دخولهم الحقيقية فانهم يحاولون امتصاص الزيادة في الاسعار عن طريق المطالبة بزيادة الاجور . ويبدو ان الحكومة الاسرائيلية هي المستفيد الاكبر من التخفيض المشار اليه . فقد اوردت صحيفة « عال همشمار » (٢) احصائيات عن حساب الارباح والخسائر بالنسبة للحكومة الاسرائيلية وهي (الارباح) على النحو التالي: ٤٠٠ مليون ليرة من زيادة الرساميل الى اسرائيل ، ١٥٠ مليون ليرة من زيادة الدخل من الجمارك والتعرفة المفروضة على الواردات ، ٦٠ مليون ليرة نتيجة لزيادة حجم الصادرات ، ٥٠ مليون ليرة ضرائب اضافية ، ٣٠ مليون ليرة من بنود مختلفة في الميزانية ، والمجموع ٦٩٠ مليون ليرة .

ومقابل هذه العوائد ، هنالك مصاريف اضافية نتيجة لعملية التخفيض على النحو التالي: ٢٥٠ مليون ليرة فرق ثمن اسلحة ومعدات مستوردة من الخارج ، ١٢٥ مليون ليرة فرق سداد الديون الداخلية والخارجية المرتبط على دفعها بالليرة الاسرائيلية ، ١٢٥ مليون ليرة فرق ثمن مشتريات الحكومة من الداخل ، ٦٠ مليون ليرة مساعدات لذوي الدخل المحدود لامتصاص جزء من ارتفاع الاسعار ، ٤٠ مليون ليرة متفرقات من بنود مختلفة في الميزانية ، والمجموع ٦٠٠ مليون ليرة .

١ - الجروسليم بوست ، عدد ٥٦٤ تاريخ ٢٤ اغسطس ١٩٧١ .

٢ - العدد ٨٥٦١ ، تاريخ ٢٦ اغسطس ، ١٩٧١ .

وهكذا فان هنالك ربحا قدره ( ٩٠ ) مليون ليرة من عملية التخفيض . ونسارع الى تحذير القارئ من ان هذه الارقام الى جانب كونها تقديرية فانها لا تشمل الآثار غير المباشرة لعملية التخفيض ومنها اعادة توزيع الدخل بين السكان خصوصا من اصحاب الدخل المنخفضة الى الفئات من ذوي الدخل المرتفع مما قد يخلق مرارة لدى الفئات العمالية والموظفين وبقية السكان الذين يتناولون اجرا ثابتا . اصف الى ذلك ان التجارب في اسرائيل وغيرها قد اثبتت انه من الصعب فرض رقابة صارمة على الاسعار وان ذلك في النهاية سيؤدي الى اختفاء كثير من السلع في الاسواق وظهور « السوق السوداء » مما يزيد من عملية تشويش الموارد ويجعل من الاسعار الرسمية للسلع مؤشرا اقتصاديا عديم الجدوى . لذلك فان الخسائر قد تكون اكبر من الارباح اذا أخذنا بعين الاعتبار كافة التأثيرات المتعلقة بالانتاج وفي طريقة توزيعه بين مختلف عوامل الانتاج في الاقتصاد الاسرائيلي .

وخلاصة القول فان تخفيض الليرة الاسرائيلية لن يحقق على احسن الاحتمالات وفي ظروف طبيعية اكثر من الاحتفاظ بموقع الصادرات الاسرائيلية في الاسواق الامريكية . فالعجز في الميزان التجاري سيظل قائما وفي حدود ١٢٠٠ - ١٤٠٠ مليون دولار ما دام الانفاق العسكري يشكل جزءا كبيرا من النشاط الاقتصادي في اسرائيل وما دام معدل النمو المنشود في الناتج الوطني يتراوح بين ٨ - ١٠ ٪ بالاسعار الثابتة .

ان حل المعضلات الاساسية يتطلب اجراءات اعرق بكثير من تخفيض الليرة وليس امام الاقتصاد الاسرائيلي سوى ثلاثة مسالك جذرية في هذا السبيل : ١ - تخفيض حجم نفقات التسليح الى ما كانت عليه قبل عام ١٩٦٧ وهذا غير وارد الآن في الظروف الحالية . ٢ - الافتتاح بمعدل نمو اقتصادي اقل تواضعا من النمو الحالي وهذا الطريق صعب ايضا بسبب الآثار التي يتركها على مستوى العمالة بمعنى آخر حجم البطالة . ٣ - انفتاح الاسواق العربية امام السلع الاسرائيلية في حالة التوصل الى سلم دائم بين الدول العربية واسرائيل . وهذا هو الحل الامثل من وجهة النظر الاسرائيلية اذ انه يسمح للاقتصاد الاسرائيلي ان يلتقط انفاسه بعد معاناة طويلة حاول فيها التنافس في الاسواق العالمية مع دول لا يستطيع مجاراتها في ميدان التجارة الدولية سواء لناحية الجودة ، او انخفاض التكلفة المرادفة للانتاج الكبير او نفقات الشحن .

لقد سبقت اسرائيل دول عديدة في تخفيض عملتها نذكر على سبيل المثال بريطانيا وفرنسا والمملكة العربية السعودية . وكانت الظروف الاقتصادية الضاغطة تختلف بين حالة واخرى في كل من هذه البلدان وان كان العجز في ميزان المدفوعات هو السبب المباشر . وفي جميع الحالات المشار اليها كانت هذه البلدان تعدل وتختصر كثيرا من خططها واهدافها الاقتصادية في حين ان اسرائيل لم تقبل يوما التنازل عن اهدافها الاقتصادية الاساسية التي ذكرناها في هذه الدراسة . وهذا التثبيت يفسر بوضوح النجاح الجزئي الذي كان يحققه التخفيض في اسرائيل . ولا شك ان ضبط مستويات الاسعار والاجور في اقتصاد يتمتع بسيولة فائضة ، اي زيادة في الكتلة النقدية تفوق الزيادة في الناتج الوطني ، عمل صعب للغاية وبالتالي فان احد شروط التخفيض يصبح غير وارد .

ان تخفيض الليرة الاسرائيلية اصبح بمثابة مخدر تلجأ اليه الحكومة الاسرائيلية لمعالجة مشاكل طارئة في الاقتصاد الاسرائيلي كلما وصلت الى مشارف اعادة النظر في اهدافها الاقتصادية فاسرائيل تعرف تماما ان العجز في ميزان المدفوعات يصبح ذا قيمة ثانوية عندما تكون الموارد المتاحة للاقتصاد الاسرائيلي قادرة على تنفيذ معدل مرتفع للنمو الاقتصادي من خلال القيام بمشاريع انمائية واجتماعية واسعة النطاق . وعلى هذا الاساس يجب ان نتوقع مزيدا من تخفيض الليرة الاسرائيلية في الاعوام القادمة اذا ظل الوضع السياسي في المنطقة على حاله .

## ملحق

فؤاد حمدي بسيسو

### آثار تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية على اقتصاديات كل من المناطق العربية المحتلة والاردن واسرائيل

**الآثار الاقتصادية للتخفيض على اقتصاديات الضفة الغربية :** — لا زالت الضفة الغربية تشكل كيانا اقتصاديا ذاتيا ، حيث لم تدمج في الاقتصاد الاسرائيلي ، رغم أن اجراءات تحقيق التكامل التدريجي بين الاقتصادين تسير بانتظام . ولا زال التعامل بالدينار الاردني مصححا به جنبا الى جنب مع الليرة الاسرائيلية . لذلك سيكون للتخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية وآثاره على اقتصاديات الضفة الغربية ازدياد في مداها واهميتها بحسب نطاق العلاقات الاقتصادية التبادلية مع اسرائيل من جهة ومع الاردن ومع العالم الخارجي من جهة اخرى ، أي حيثما يستخدم الدينار الاردني والليرة الاسرائيلية في مبادلات الضفة الغربية مع الأطراف الاخرى ، علما بأن قيمة التعادل الجديدة هي ١١٤٧٦ ليرة للدينار الاردني بدلا من ٩٤٨ ليرة للدينار سابقا . وستتركز هذه الآثار على القطاعات التالية : —

(أ) الدخل المحلي : سينجم عن التخفيض تحقق زيادة نقدية مباشرة في الدخل المحلي مقوما بالليرة الاسرائيلية ، وذلك نتيجة لتحويل جزء رئيسي من الدينائر المحتفظ بها الى ليرات اسرائيلية ، بالإضافة لانخفاض أسعار استيراد المنتجات الاسرائيلية مقومة بالدينار الاردني ، وهذه النتيجة ستتحقق في المدى القصير ، ثم لا تلبث ان تتغير في المدى الطويل لترتبط بطبيعة الانفاق الذي سيعقب التخفيض وسعر التعادل الجديد ، وهذا الامر مرتبط الى حد بعيد بالتجارة مع اسرائيل . ورغم ذلك فان هناك جوانب لخسارة في الدخل الحقيقي للضفة الغربية ستتحقق نتيجة التخفيض ستتركز في دخل العمال العرب في اسرائيل والانفاق الاسرائيلي في الضفة الغربية ، وذلك ما سنشير اليه لاحقا .

(ب) التجارة مع اسرائيل : ستتركز آثار التخفيض على تجارة الضفة الغربية مع اسرائيل فيما يلي : —

(١) ستزداد الصادرات الاسرائيلية للضفة الغربية ، خاصة الصادرات الصناعية ، قدرت هذه الصادرات خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١٦٤٤ مليون دينار ، علما بأنه تم دفع قيمة هذه الصادرات للضفة الغربية بالدينار الاردني الذي يستبدل بالليرة الاسرائيلية لتمويل العملية . وستتحقق هذه الزيادة في الصادرات الاسرائيلية — في رأينا — نظرا لاعتقادنا بأن الطلب العام في الضفة الغربية على المستوردات الاسرائيلية يميل الى المرونة وذلك لان معظم الواردات من اسرائيل تتكون من مواد صناعية ( ٨٤ ٪ خلال عام ١٩٦٩ ) وتتكون المواد الصناعية في معظمها من الصناعات الغذائية والمنسوجات والوقود والفوسفات والكيماويات ( ٥٠ ٪ خلال عام ١٩٦٩ ) ، كما يشهد الطلب على الواردات من الوقود والاجهزة الكهربائية تزايدا بصورة واضحة .

(٢) سيصيب الصادرات من الضفة الغربية المزيد من التراجع الذي تحقق خلال عام ١٩٦٩ عن عام ١٩٦٨ ، قدرت هذه الصادرات خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ٣٤٨ مليون

دينار .

٣) لذلك سيزداد عجز ميزان التجارة مع اسرائيل ، وسيكون التخفيض بمثابة عنصر جديد يضاف الى عوامل هذا التزايد الموجود أصلا والناجم عن استمرار التكامل في الاقتصاد الاسرائيلي . قدر هذا العجز خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١٢٦٦ مليون دينار .  
(ج) ميزان مدفوعات الضفة الغربية مع اسرائيل :

١) العمال العرب في اسرائيل : سيصيب دخل العمال العرب في اسرائيل نقص حقيقي بنسبة التخفيض تقريبا ينعكس على قوتهم الشرائية طالما انعكست على التعامل مع أي طرف غير اسرائيل - وحتى في حالة التعامل مع اسرائيل مع توقع ارتفاع المستوى العام للأسعار في اسرائيل - ويقدر دخل عمال الضفة الغربية العرب في اسرائيل خلال عام ١٩٧٠ بما قيمته ٥٦١ مليون دينار سيصبح ٤٦٢ مليون دينار حاليا ، أي بنقص قيمته ١ مليون دينار ، ولن يصيب الضرر قوتهم الشرائية طالما انعكست على بضائع أو خدمات اسرائيلية الا في حدود الارتفاع المتوقع في مستويات الاسعار وتكاليف المعيشة في اسرائيل . ومما يجدر ذكره أن المنافع التي يمكن تحقيقها للعمال الاسرائيليين من خلال رفع مستويات اجورهم أو زيادة علاوات غلاء المعيشة والتأمينات الاخرى لا يجري تطبيقها على العمال العرب في اسرائيل .

٢) يتوقع أن تزداد نفقات السياحة من الضفة الغربية الى اسرائيل نتيجة التخفيض ، وبالتالي زيادة صافي العجز من الانفاق السياحي بين اسرائيل والضفة الغربية لصالح اسرائيل . قدر الانفاق السياحي للضفة الغربية في اسرائيل خلال عام ١٩٦٩ بما قيمته ١٤٤ مليون دينار ، ونفس النتيجة ستتحقق في بنود النقل والتأمين .

٣) لذلك كله يتوقع أن ينخفض حجم الفائض في حساب الخدمات للضفة الغربية مع اسرائيل . وبالتالي زيادة حدة العجز في حساب السلع والخدمات الذي بلغ ما قيمته ١٧٦٥ مليون دينار خلال عام ١٩٦٩ . كما نتوقع أن يزداد حرص السلطات الاسرائيلية على اقتناء الدينار الاردني الذي ارتفعت قيمته الرسمية ، وذلك في معاملاتها الرسمية مع مواطني الضفة الغربية .

د) أثر التخفيض على علاقات الضفة الغربية الاقتصادية مع العالم الخارجي : - سترتفع تكاليف الاستيراد من العالم الخارجي عن طريق اسرائيل طالما استمرت عملية حساب تحويلات القيمة بالليرة الاسرائيلية وليست بالدينار الاردني ، وبالتالي ارتفاع مستوى أسعار هذه السلع في الضفة الغربية . وقد بلغت نسبة واردات الضفة الغربية من العالم الخارجي ٩٪ من إجمالي وارداتها عام ١٩٦٩ ، وما قيمته ٢ مليون دينار تقريبا . أما صادراتها للعالم الخارجي فهي ضئيلة ولا يتوقع ان تصاحب تغييرا يذكر . وخالصة ذلك ان تخفيض الليرة الاسرائيلية سيترك آثارا سلبية على اقتصاديات الضفة الغربية - رغم تحقق بعض الآثار الايجابية الناجمة عن زيادة في الدخل في المدى القصير - ستنصب على زيادة عجز ميزان تجارتها مع اسرائيل وتخفيض الوفرة في حساب الخدمات مع اسرائيل ، ومما يساهم في تحقيق ذلك ارتفاع نسبة النقد المتداول من الدينار الاردني الى إجمالي النقد المتداول في الضفة الغربية حيث يبلغ ما نسبته ٩٠٪ تقريبا و ١٠٪ فقط ليرات اسرائيلية ، مما يؤدي الى زيادة الآثار الناجمة عن الرغبة في تحويل الدينار الى انفاق فعلي على البضائع والخدمات الاسرائيلية نتيجة التخفيض . بالإضافة لذلك يتوقع ان ينجم عن التخفيض ارتفاع في تكاليف المعيشة الناجم عن ارتفاع تكاليف الاستيراد من اسرائيل في المدى الطويل والذي سينجم عن التخفيض . وتفيد معلومات القادمين من الضفة الغربية ان موجة من ارتفاع الاسعار قد أصابت بعض السلع الاستهلاكية المستوردة من اسرائيل فور قرار التخفيض وسيؤدي ذلك في المدى الطويل الى ارتباط عملية تزايد العجز التجاري للضفة الغربية مع اسرائيل بسياسات التكامل التدريجي الاسرائيلية ، بأكثر من ارتباطها بتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية ،

نظرا لتوقع تصاعد مستويات الاسعار التي ستنتج عن التخفيض وسترتفع تكاليف الاستيراد الاسرائيلي من الخارج . كما ستخضع القوة الشرائية لدخل الضفة الغربية باليرت الاسرائيلية سواء من الانفاق الرسمي او من دخل العاملين العرب في اسرائيل ، وسينجم عنها انخفاض في الدخل الحقيقي .

**آثار التخفيض على اقتصاديات قطاع غزة :** - يتوقع ان يكون للتخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية آثار سلبية على اقتصاديات قطاع غزة المحتل ستتركز في الاعتبارات التالية : -

(أ) ستخضع القوة الشرائية لدخل العاملين العرب من القطاع في اسرائيل وذلك لدى انعكاسها على عمليات شراء المنتجات والخدمات الاسرائيلية التي سترتفع مستويات اسعارها ، او حتى لدى مبادلة هذه الدخول بمنتجات من القطاع الذي يعتمد اعتمادا شبيه كلي في احتياجاته على الاستيراد من اسرائيل .

(ب) يتوقع ان تزداد اعباء استيراد القطاع لبعض مستورداته من العالم عن طريق اسرائيل ، خاصة وأنه يتعامل رسميا بالليرة الاسرائيلية فقط التي انخفضت قيمتها .

(ج) رغم توقع زيادة الدخل من صادرات الحمضيات ، الا ان مما يحد من آثارها عدم مرونة العرض من انتاج الحمضيات ، بالإضافة لاستئثار مجلس الحمضيات الاسرائيلي بعمليات التسويق الرئيسية وتحقيق الفائدة ، وبالتالي ستتركز آثار التخفيض في رفع تكاليف المعيشة ورفع مستويات الاسعار في قطاع غزة ، وذلك سينعكس بصورة مباشرة على المزيد من التخفيض في مستوى معيشة المواطنين في القطاع .

**آثار تخفيض الليرة الاسرائيلية على العلاقات الاقتصادية للضفتين :** - ستتركز آثار تخفيض الليرة الاسرائيلية في الاعتبارات التالية : -

(أ) يتوقع ان تساهم عملية التخفيض في تحقيق المزيد من النمو في العلاقات التجارية للضفة الغربية مع اسرائيل على حساب علاقاتها مع الضفة الشرقية ، خاصة في ميدان استيراد بعض المنتجات الصناعية التي ستصبح شروط استيرادها من اسرائيل أسهل من استيرادها عن طريق الاردن ، وان كان ذلك سيتم على نطاق ضيق .

(ب) يتوقع ان يصاحب عملية التخفيض زيادة اتجاه تجار الضفة الغربية لاستيراد بعض المنتجات الاجنبية عن طريق الاردن ، وليس عن طريق اسرائيل التي ساهمت نتيجة قرارها بالتخفيض في زيادة القيود على الواردات الاجنبية الى اسرائيل والمناطق العربية المحتلة .

(ج) سينجم عن التخفيض ارتفاع في مستوى الاسعار العام في داخل اسرائيل نتيجة زيادة اعباء وتكاليف الاستيراد لاسرائيل ( ترتفع نسبة الاستيراد في كافة قطاعات الاقتصاد ) وضغوط نقابات العمال لرفع مستويات الاجور ، وبالتالي ستعكس على مستويات الاسعار في الضفة الغربية ، نظرا لاستيراد بعض المنتجات الصناعية والاولية الاسرائيلية التي تدخل في الانتاج الزراعي والصناعي للضفة الغربية ، بالإضافة للاستيراد من العالم الخارجي عن طريق اسرائيل . ونتوقع تحقق هذه النتيجة رغم ما سيصيب الواردات من اسرائيل من انخفاض في اسعارها لدى تقويمها بالدينار الاردني ، في المدى القصير ، وسيتبع ذلك ان ينعكس ارتفاع مستوى الاسعار في الضفة الغربية على مستواه في الضفة الشرقية من خلال التجارة عبر الجسور المفتوحة . وعليه فاننا نتوقع ان يكون لتخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية آثار سلبية - بصورة عامة - على الاقتصاد الاردني في الضفتين .

**آثار التخفيض على الاقتصاد الاسرائيلي :** -

(أ) يتوقع ان يصاحب التخفيض ارتفاع في قيمة صادراتها الى الاسواق العالمية مع المحافظة على مستوى صادراتها الى الولايات المتحدة في المدى القصير واستمرار تزايدها في المدى الطويل وذلك لان التخفيض تم بما نسبته ٢٠٪ بينما ارتفعت نسبة

الرسوم الجمركية على الواردات الامريكية بما نسبته ١٠٪ فقط ، وبالتالي المساهمة في تخفيض حجم العجز في الميزان التجاري الاسرائيلي بصورة تدريجية . ورغم ذلك يتوقع ان تزداد اعباء المستوردات الاسرائيلية التي تتكون معظمها من مواد اولية ومنتجات رأسمالية ، لذلك ستحد هذه العملية من امكانيات تخفيض عجز الميزان التجاري ، خاصة لارتفاع نسبة المحتوى الاستيرادي للصادرات الاسرائيلية من السلع والخدمات ( ٤٥٪ ) بمعنى مصاحبة كل زيادة في التصدير زيادة في الاستيراد بنسبة ( ٤٥٪ ) . يضاف الى ذلك عبء تزايد تكاليف الاستيراد بسبب التخفيض .

ومما يجدر ذكره ان الاقتصاديين الاسرائيليين توقعوا خلال العام الماضي لدى مطالبتهم تخفيض قيمة الليرة الاسرائيلية بأن ينجم عن التخفيض بنسبة ٤٣٪ تحسن في الميزان التجاري يقدر بـ ١٥٠ مليون دولار خلال السنة الاولى ( ٥٠ ) مليون دولار من زيادة الصادرات و ١٠٠ مليون دولار من انخفاض المستوردات ثم تحسن بقيمة ٢٥٠ مليون دولار خلال السنة الثانية ثم بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار في السنة التالية . ومما يجدر ذكره أيضا ان تصاعد الانفاق العسكري منذ عام ١٩٦٧ ساهم في الحد من النتائج الايجابية التي تحققت للميزان التجاري وميزان المدفوعات الاسرائيلي نتيجة تخفيض عام ١٩٦٧ في الليرة الاسرائيلية . أما الان فيتوقع ان لا يلعب الانفاق العسكري نفس الدور السلبي نظرا لتوقع عدم تصاعده .

(ب) يتوقع ان يزيد ارتفاع تكاليف المعيشة في اسرائيل ومستوى الاسعار العام ، وبالتالي زيادة حدة مشكلة التضخم التي حذر الاقتصاديون الاسرائيليون منها منذ مطلع عام ١٩٧١ . ومما سيزيد من مشكلة التضخم الاقبال المتوقع على تحويل الارصدة لدى البنوك بالدولارات الامريكية الى ليرات اسرائيلية تساهم في زيادة النقد المتداول . وقد قدرت الودائع الاجنبية بالدولار خلال العام الماضي بما قيمته ٦٠٠ مليون دولار ، تمثل التعويضات الالمانية وعائدات التقاعد وتلقي الاضرابات العمالية الاخيرة التي عمت مختلف المرافق الحيوية في اسرائيل والمطالبة برفع مستويات الاجور ، تلقي الضوء على جدية مشكلة التضخم التي يعاني منها الاقتصاد الاسرائيلي . وسيؤدي ذلك زيادة السيولة في الاقتصاد والمساهمة في التضخم .

(ج) ستزداد اعباء سداد الديون الاجنبية المتصاعدة والتي بلغت ما قيمته ٢٦٢١ مليون دولار في نهاية عام ١٩٧٠ ، ومما يخفف من تأثير ذلك التحويلات بدون مقابل والقروض السهلة التي تتدفق على اسرائيل .

(د) يتوقع الاسرائيليون ان يزداد تدفق رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في اسرائيل نتيجة التخفيض ، ويحد من ذلك شعور المستثمر الاجنبي بعدم ثبات قيمة العملة الاسرائيلية ، مما يحد من رغبته في الاستثمار في اسرائيل .

(هـ) يتوقع ان يؤدي التخفيض الى قلة ثقة الجمهور في الليرة الاسرائيلية وبالتالي الاقبال على شراء المنتجات ، مما يزيد من مشكلة ارتفاع مستويات الاسعار .

وبصفة عامة فان للتخفيض آثارا ايجابية على الاقتصاد الاسرائيلي ، يزيد من ايجابياتها تراجع معدلات نمو الانفاق العسكري التي صاحبت عملية الهدوء النسبي في الجبهة المصرية والاردنية ، ومع تزايد احتمالات الحل السلمي لمشكلة الشرق الاوسط . ورغم ذلك فان لها آثارا جانبية سلبية ستخفف من نتائجها الايجابية وتتركز في ارتفاع المستوى العام للاسعار وتكاليف المعيشة المتوقع في اسرائيل نتيجة العوامل السابق ذكرها المرتبطة بالتخفيض . وهكذا فبينما سينعكس الانخفاض في قيمة الليرة الاسرائيلية بنسبة ٢٠٪ على احداث آثار ايجابية - بصفة عامة - على الاقتصاد الاسرائيلي فسيتترك آثارا سلبية على اقتصاديات المناطق العربية المحتلة ( الضفة الغربية وقطاع غزة ) والاقتصاد الاردني .

## تجارة اسرائيل الخارجية مع الولايات المتحدة الامريكية بالمقارنة مع تجارتها العالمية

بالتف دول	١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	١٩٦٤	
٢٠٢١٩٤١٠٢	٢٠٤٢٤٠٠٠	١٤٧٢٨٤٦١٢	١٤٢٣٩٤٥٠٢	١٤٢٣٨٤٢٨٤	١٤٢٦١٤٨٢٥	١٤٢٠٩٤٨٤١	٢٧٢٤٢٥٠	مجموع التجارة مع المسالم المصادر
٧٨٠٤٥٥٥	٧٢٤٤٠٠٠	٦٢٩٤٦١٠	٥٥٤٤٤٥٢	٥٠٢٤٤٤٤	٤٢٩٤٥٩١	٣٧٢٤٢٥٠	٨٣٧٤٤٩١	مجموع التجارة مع الولايات المتحدة مصادر الواردات
١٠٤٢٣٨٤٥٤٨	١٤٢٦٨٤٠٠٠	١٤٠٨٨٤٩٢٢	٧٧٥٤٠٠٠	٨٢٤٤٩٤٠	٨٢٢٤٢٤٤	٨٣٧٤٤٩١	٢١٢٤٦٢٠	مجموع التجارة مع الولايات المتحدة مصادر الواردات
٤٧٢٤٠٠٨	٤٤٧٤٠٠٠	٣٦٤٤٧٧٧	٢٨٨٤٠٢٠	٢٩٧٤٨١٢	٢٧٤٤٠١٩	٢١٢٤٦٢٠	٥٤٤٦٦٤	مجموع التجارة مع الولايات المتحدة مصادر الواردات
١٤٩٤٢٠٢	١٣٦٤٠٠٠	١١٩٤٤١٥	٨٩٤٩٢٥	٧٧٤٥١٨	٦٢٤٤٠٤	٥٤٤٦٦٤	٢٠٧٤٩٥٦	مجموع التجارة مع الولايات المتحدة مصادر الواردات
٣٢٢٤٨٠٦	٣١١٤٠٠٠	٢٥٥٤٢٦٢	١٩٨٤٠٩٥	٢٢٠٤٢٩٥	٢١١٤٦١٥	٢٠٧٤٩٥٦		نسبة تجارة اسرائيل مع الولايات المتحدة الى تجارتها مع العالم
/٢١١٤٢	/٢١١٤٩	/٢١٤١	/٢١٤٧	/٢٢٤٢	/٢١٤٧	/٢١٤٧	/٢١٤٧	نسبة الصادرات نسبة الواردات
/١٩٤١	/١٨٤٨	/١٨٤٧	/١٦٤٢	/١٥٤٤	/١٤٤٥	/١٤٤٧	/١٤٤٧	نسبة الصادرات نسبة الواردات
/٢٢٤٤	/٢٢٤٦	/٢٢٤٥	/٢٥٤٦	/٢٦٤٤	/٢٥٤٤	/٢٤٤٨	/٢٤٤٨	نسبة الصادرات نسبة الواردات
٦٥٧٤٩٩٢	٥٩٤٤٠٠٠	٤٤٩٤٢٢٢	٢٢٠٤٥٩٧	٣٢١٤٤٩٦	٤٠٢٤٦٥٢	٤٦٥٤١٤١	١٥٢٤٢٩٢	البيزان التجاري مع العالم مع الولايات المتحدة
١٧٢٤٦٠٤	١٧٥٤٠٠٠	١٢٥٤٩٤٧	١٠٨٤١٦٠	١٤٢٤٧٧٧	١٤٩٤٢١١	١٥٢٤٢٩٢		نسبة الصادرات الى الولايات المتحدة في تجارتها العالمية
/٥٤٤٢	/٥٤٤٩	/٥٨٤٧	/٧١٤٥	/٦٠٤٢	/٥١٤٦	/٤٤٤٥	/٢٦٤٢	نسبة الصادرات الى الولايات المتحدة في تجارتها مع الولايات المتحدة
/٤٦٤٢	/٤٢٤٧	/٤٨٤٧	/٤٥٤٤	/٣٥٤٢	/٢١٤٥	/٢٦٤٢		

المصادر للسنوات ١٩٦٤ و ١٩٦٥ : —  
 ١ — للسنوات ١٩٦٦ و ١٩٦٧ و ١٩٦٨  
 ٢ — لسنة ١٩٦٩ :  
 ٣ — لسنة ١٩٧٠ : نشرة م. د. ف. السنة الاولى للعدد (١٠) ، ١٩٧١/٨/١٦ ص ١٧٩ — ١٨٠ .  
 Statistical Abstract of Israel, Jerusalem, No. 18, 1967, Table No. 1/6 p. 219.  
 Statistical Abstract of Israel, No. 20, 1969, Table 4/6, p. 207.  
 IMF, Israel-Recent Economic Developments SM/71/17, Feb. 1, 1971, Table 43, p. 105.

# احاديث مع قادة المقاومة حول مشكلات العمل الفدائي الفلسطيني ( الحلقة الثانية )

- (١) ابو اياد  
(٢) نايف حواتمة

تتابع « شؤون فلسطينية » في هذا العدد لقاءاتها مع بعض قادة حركة المقاومة الفلسطينية لمناقشة المشكلات الراهنة التي يواجهها العمل الفدائي . وكانت في العدد الماضي قد قابلت الاخوين خالد الحسن وجورج حبش . وستواصل المجلة في اعدادها القادمة نشر لقاءات مع عدد آخر من قادة المقاومة ، حيث يكون القارئ في النهاية امام خريطة واضحة لكافة القضايا المطروحة والردود عليها آمين أن يسهم ذلك في توفير الوضوح اللازم لمواجهة متطلبات المرحلة المقبلة من النضال الفلسطيني الذي تكتنفه حاليا صعوبات جمة يلعب فيها الوضوح دورا أساسيا في صمود الجماهير امام هجمات التصفية . ( وقد اجريت المقابلة في النصف الثاني من سبتمبر ) .

## الحديث الاول : مع الاخ ابو اياد

صعيد العلاقة بين هذه التنظيمات . لناخذ مثلا حركة فتح ، اي أزمة داخلية داخل فتح تنعكس بشكل او باخر على مجوع حركة المقاومة . عدم وضوح خط سياسي لفتح ينعكس بالضرورة على التنظيمات الاخرى وعلى حركة المقاومة ككل . عدم الحسم في القضايا الاساسية التي واجهت حركة المقاومة داخل فتح له انعكاس على مجوع حركة المقاومة . لذلك اقول أن هناك تداخلا بين طبيعة الازمات الداخلية في كل تنظيم وبين حركة المقاومة ككل ، من هنا في رأيي أن أزمة حركة المقاومة هي أزمة ذاتية وداخلية ، وتمثل خطوطها العريضة فيما يلي :

١ - عدم وجود خط سياسي واحد يشمل كافة التنظيمات ، والحديث في هذا الموضوع حول الحد الأدنى والحد الأقصى استهلك منا وقتا

هناك احساس عام بأن حركة المقاومة الفلسطينية تعيش الان في مأزق ، هل توافق على ذلك وما تصورك لاسلوب الخروج منه ؟

القول أن حركة المقاومة تمر بأزمة وتمر بمأزق هذا شيء حقيقي . ولا يفيد فيه محاولة الحديث بأسباب عن المؤامرات التي تتعرض لها حركة المقاومة . لان المفروض ان المؤامرات شيء طبيعي لاي حركة تحررية حقيقية صادقة . والشيء الذي جرى في الاردن قبل ايلول كان دليلا واضحا على أن هناك مؤامرة تعد للقضاء على الثورة الفلسطينية . وهذا حديث طويل لا يريد الانسان التعرض له الان ، ولكن طبيعة هذه الازمة وجوهرها الحقيقي كامن حسب رأيي في انهازمة ذاتية ومن داخل حركة المقاومة ، سواء على صعيد التنظيمات الرئيسية او على صعيد العمل ككل ، او على

العربي الرسمي والمخططات التي يسير بها  
يشكل حتى الآن قوة أكبر من قوة حركة المقاومة  
الذاتية ، تلعب دورا رئيسيا في جعل حركة  
المقاومة اضعف من أن تحقق ما تريده بنجاح  
كامل ؟

هذا يرتبط بالنقطة الثالثة التي تحدثنا عنها سابقا.  
ان اوضاع المقاومة الذاتية ، او اوضاع بعض  
مضائل المقاومة الاساسية تضخمت بحيث اصبح  
العمد المالي ، والحرص على حياة التنظيم ،  
والحرص على استمرار العلاقة مع الانظمة ،  
تتم في كثير من الاحيان على حساب الجماهير . هذه  
الاضاع التي تضخمت ، دون محاولة لضبطها  
من قبل قيادة المقاومة ، هي السبب الذي يجعل  
الاضاع العربية تتداخل في كل قرارات المقاومة  
وتؤثر عليها . ونحن الان نحس أن هناك ، في  
الظروف الراهنة ، بعض الحق في مجاملة الانظمة  
العربية لان اوضاعنا المادية ومصروماتنا وعلاقتنا  
تفرض علينا هذا الامر . اذا استمر هذا الوضع  
اعتقد أنه سيؤدي الى انهيار كامل لان هناك  
تناقضا حقيقيا بين الثورة الفلسطينية وبين كثير  
من الانظمة العربية ان لم تكن كلها . ومن هنا  
يفرض علينا هذا التناقض ان نرتب اوضاعنا  
الذاتية بحيث لا تؤثر علينا الاوضاع العربية بل  
نؤثر نحن عليها . فقد اصبحنا الان ، حين نريد  
اخذ اي قرار ، مدفوعين لان نسأل : هل  
هذا القرار يرضي هذه الدولة او لا يرضيها .  
وانا أقول ان هذه بداية مأساة. لاي ثورة نسي  
الدنيا ، عندما تحكم قراراتها علاقاتها العربية .  
وبالتالي انا اوافق على ان الاوضاع العربية  
الرسمية تتداخل في اوضاعنا بشكل او بآخر .  
ولا بد من التخلص من هذا العيب شيئا فشيئا :  
فاذا كنا مقيدين الان ونخضع أنفسنا قائلين أننا  
نفعل ذلك بشكل ارادي ، فان استمرار هذه  
الاضاع سيجعل تقيدنا بهذه الاراء وبهذه العتلية  
العربية أمرا غير ارادي ، بحيث نصبح اداة ونحن  
لا نشعر . ويومها نفقد كل مبرر لوجودنا بحيث  
تصبح ادوات لا تؤثر بقدر ما تتأثر بالغير .

قلت ان البرنامج الذي قدمته فتح الى المجلس  
الوطني الثامن ووافق عليه المجلس ، يتضمن حدا  
ادنى يمكن الاتفاق عليه لرسم سياسة واحدة ،  
هذا البرنامج يتضمن خطوطا استراتيجية، والمشكلة  
حسب رأينا لا تكمن في رسم الخطوط الاستراتيجية

طويلا ، والاستمرار فيه ضخمة للوقت ، لأن  
الاتفاق على حد ادنى لبرنامج سياسي والعمل  
على تطبيقه أمر ممكن على ضوء برامج حركة  
المقاومة نفسها ، فلو أخذنا البرنامج السياسي  
الذي قدمته فتح الى المجلس الوطني الثامن، لوجدنا  
انه برنامج مرضي ، واعتقد ان فتح لو مارست  
ممارسة حقيقية ضمن هذا البرنامج ، ولو ان  
المنظمات الاخرى التزمت به لوجدنا أنفسنا امام  
خط سياسي واضح للعمل الفلسطيني ككل .

٢ - من مظاهر الازمة البارزة موضوع العلاقات  
بين مضائل حركة المقاومة . العلاقات القائمة  
دائما على التنافس التنظيمي . وموضوع التنافس  
التنظيمي قد يراه القارئ العادي شيئا بسيطا، لكن  
من عايش التجربة يحس بمدى تأثير القضية التنظيمية  
على مسيرة العمل الفلسطيني . حتى في القرارات  
التاريخية والمصرية ، كان قادة الفصائل يفتشون  
عن المكسب التنظيمي قبل ان يفتشوا عن الصالح  
العام . بينها لو كان الخط السياسي واضحا  
والعلاقات التنظيمية بعيدة عن القضية ، لكنت  
ازمة حركة المقاومة اخف بكثير مما هي عليه  
الان .

٣ - النقطة الثالثة الهامة في هذا الموضوع ، هي  
عدم الوضوح مع الجماهير . ان احتقار الجماهير  
يبرز عند رفض مصارحتها . وقد يرى الانسان  
المسؤول صعوبة في مصارحة الجماهير ببعض  
القضايا ولذلك لا بد ان نرتب اوضاعنا الذاتية  
حتى لا نخاف من هذه المصارحة . صحيح انني لا  
استطيع اعلان رأيي ببعض الانظمة العربية لاسباب  
عدة ، ولكن الاوضاع الذاتية لو كانت مهيأة  
سلفا لمواجهة أمر من هذا النوع لامكن اعلان  
الرأي دون ثمن باهظ ، وقد يحسب الذين لا يؤمنون  
بالجماهير ان مصارحتها قضية مزايمة ، او كلمة  
تقال ، ولكن مصارحة الجماهير تعني ان تكون  
كافة القضايا التي تعلنها المقاومة واضحة للناس،  
حيث أن هناك كثيرا من التصرفات الغامضة التي  
لا يفهمها الناس . فلو تمنا بجهد لتوضيح اسباب  
هذه الخطوات لكنت الجماهير معنا دائما ،  
ولرفضت ان تقف ضدنا او ان تكون في موقع  
الحياد . وفي رأيي انه لا بد من معالجة هذه النقاط  
الثلاث التي لم تعالج حتى الان بشكل حقيقي  
وواضح .

على ضوء هذا الحديث ، الا تعتقد ان الوضع

ينفصل عنه . ما هو تحليلك لهذه النقطة ؟  
 رغم وجاعة الآراء المطروحة حول هذا الموضوع ،  
 وكل له منطلق خاص به ، إلا أنه يمكن القول بأن  
 الفلسفة التي قامت عليها فتح أساسا اوضحت  
 أنه لا يمكن للفلسطينيين وحدهم أن يحسروا  
 فلسطين . ولذلك حاولت فتح أن تمزج بين  
 استراتيجيتها في العمل العربي وبين تكتيكها  
 المعروف حتى لا تضرب ولا تجهض منذ البداية .  
 ولو أردنا أن نحلل الموضوع تحليلا علميا بالنسبة  
 لواقع القضية الفلسطينية لوجدنا أنه من غير  
 الممكن في هذه الظروف أن نرفع شعارا غير شعار  
 التحرر الوطني ، وذلك لعدة أسباب تتعلق بالوضع  
 الفلسطيني وتشتت الشعب الفلسطيني جغرافيا  
 وسياسيا وتوزعه على مذاهب فكرية عديدة ، لها  
 علاقة بالازمة النفسية التي كان يعاني منها  
 الشعب الفلسطيني خلال ١٧ عاما قبل انطلاقة  
 العمل الفدائي . من هنا لا يمكن تجميع هذا  
 الشتات إلا من خلال حركة تحرر وطني تؤمن بأن  
 المرحلة مرحلة تحرر وطني . يأتي بعد ذلك موضوع  
 المواطن العربي ، اللبناني أو الأردني في شرق  
 الأردن أو السوري ، قد تكون له عواطف تجاه  
 القضية الفلسطينية فيعتبرها قضية أساسية ،  
 لكن هناك قضايا يومية تشغله ، هل يمكن لفتح  
 أو غيرها أن تمنع هذا الإنسان العربي من أن يناضل  
 في سبيل قضايا اليومية التي يعيش من أجلها ؟  
 أنا لا اعتقد أن فتح تعارض أن يكون الصراع داخل  
 المنطقة العربية ومن خلال حركات التحرر العربي  
 صراعا طبقيًا ، أو صراعا من أجل حل المشاكل  
 الاجتماعية اليومية التي يواجهها . إنما كانت فتح  
 ترى أنها مسؤولة مسؤولة تامة عن بلورة مرحلة  
 التحرر الوطني في نفسية المواطن الفلسطيني وأيضا  
 في نفسية المواطن العربي . لتكن القضية  
 الفلسطينية والثورة الفلسطينية من ضمن برنامج  
 الإنسان العربي المناضل ، سواء تحت شعار  
 حمايتها أو النضال والقتال تحت رايتها . المهم  
 أن تكون هناك علاقة متينة وليست شكلية بين  
 المناضل الفلسطيني والمناضل العربي . فمن هنا  
 لو أردنا أن نحصل هذه القضية - لأن جعلها  
 مشكلة يعني توقفنا وعدم تمكننا من عملية  
 إذابة العصبية التنظيمية من خلال ما يطرح -  
 يمكن الأخذ بنظريتين : النضال العربي يأخذ  
 الأشكال التي يريدها طبقيًا أو النضال من أجل حل

الإنسانية للعمل الفلسطيني ، بل في السياسات  
 المرئية واليومية لهذا العمل . مثلا كيف نتعامل  
 بشكل يومي مع الأنظمة العربية ؟ كيف نحافظ على  
 استقلالية العمل الفلسطيني أثناء هذا التعامل ؟  
 هنا ممكن الخلاف ، بينما الاتفاق كامل حول مبدأ  
 الاستقلال عن الحكومات العربية .

عندما طرحت موضوع البرنامج السياسي قصدت  
 أن أي برنامج سياسي يجب أن يتضمن الخطوط  
 العامة ، وعلى القيادة اليومية للعمل الفلسطيني  
 أن تترجم هذا الخط . ومن الضروري ترجمة هذا  
 البرنامج إلى خطوط أكثر تفصيلا والاتفاق عليها .  
 وكان من الممكن قبل الموافقة على البرنامج العام  
 أن يرتفع صوت داخل المجلس يقول أننا نريد  
 نقاطا تفصيلية لهذا البرنامج حتى لا نختلف  
 مستقبلا . أو كان من المفروض أن تجتمع اللجنة  
 التنفيذية وتضع الخطوط التفصيلية الصغيرة ،  
 وبذلك يمكن التغلب على هذه الازمة المعارضة .  
 وفي اعتقادي لن تكون هناك مشكلة إذا أردنا أن  
 ننسق . وحتى إذا برزت معارضة ما ، يمكن أن  
 ننسق المعارضة فيما بيننا لتكون لصالح العمل  
 الفلسطيني ولخدمته . مثلا الوساطة ، كان يمكن  
 أن ترتفع أصوات ، من الجبهة الشعبية أو  
 الديمقراطية أو أصوات من داخل فتح ، تعلن أنها  
 ضد الوساطة ، ولا اعتراض لي على ذلك ، شرط  
 أن يتم بالاتفاق مع القيادة ، ليكون ذلك أداة ضغط  
 تعطي للوفد المسافر قوة أكبر ، ويكون التكتيك  
 المناسب لمثل هذه المعارضة أن لا يعقد مؤتمرا  
 سحنيا ممثل التنظيم في اللجنة التنفيذية ، بل  
 يعقده شخص آخر من التنظيم نفسه . ولكن  
 علاقات المنظمات غير واضحة وغير قائمة على  
 أي أساس . فكان هناك محاولة للابتناء على  
 كل تنظيم ، وأي محاولة للوحدة الوطنية تبدو  
 وكأنها غير جادة عند كافة التنظيمات . وهذا هو  
 السبب فيما اعتقد وراء تغلب المواقف التكتيكية  
 على المواقف الاستراتيجية المتفق عليها ، ولا أود  
 أن أعطي أمثلة مفصلة .

هناك موضوع آخر كان دائما وما زال مثار خلاف  
 شديد حول السياسة اليومية للمقاومة بالرغم من  
 الاتفاق على الخطوط الاستراتيجية الأساسية ،  
 فهناك تياران داخل حركة المقاومة : تيار يصر  
 على ضرورة البرنامج الوطني وتيار آخر يقول أن  
 كل برنامج وطني له بالضرورة مضمون طبقي لا

المشاكل الاجتماعية اليومية ، وفي نفس الوقت يخدم هذا النضال في محصلته النضال الفلسطيني، الذي يجب أن يستمر في رفع شعار مرحلة التحرر الوطني ولا يتخلى عنها . وليس هناك حل لهذه المعضلة الا بأن نفتح الاتفاق امام المواطن العربي وامام التنظيم العربي ، وحتى لو ارادت فتح ان تقيم تنظيمات عربية فمن المفروض ان يفتح لها المجال بشكل كبير من أجل ان تعالج قضايا يومية وقضايا اجتماعية ، والا تذوب ومن هنا جعلنا هذا الفصل الشكلي بين النضال الفلسطيني وبين النضال العربي وحقيقة الامر وجوهه ان هناك التحاما بين الجهتين ، أي بين النضال الفلسطيني والنضال العربي اللذين يجمعهما تيار الثورة العربية الواحدة ، كما يجب ان تكون .

نحو مزيد من الوضوح حول هذه النقطة هناك في الوطن العربي معركة اجتماعية وطنية ، ولكن هناك قوى في الوطن العربي تحاول تغليب ملامح المعركة الوطنية على ملامح المعركة الاجتماعية ومطلوب في أي برنامج يوضع من قبل القوى الفلسطينية ان يكون واضحا تجاه هذه النقطة لكي تستطيع ان تحدد مع من تريد ان تبني العلاقات ومع من تريد ان تتحالف في المستقبل . وحتى لا تبني تحالفاتها في كل قطر حسب المرحلة الانية .

أنا لا اريد ان اتحدث عن البرنامج الذي تقدم ونشرته الصحف ، انا اريد ان آتي بشيء من المواد الاساسية لحركة فتح والتي لم تنشر بشكل واسع . يقول نص من المواد الاساسية ان حركة التحرير الوطني الفلسطيني « فتح » هي جزء من حركة التحرر العربي وجزء من حركة التحرر في العالم . هذا نص موجود في المبادئ الاساسية لفتح وأقرها مؤتمر فتح الاخير ايضا . هذا المبدأ الاساسي يعني لتوضيح معنى الارتباط بحركة التحرر العربي . ولكن هل معنى هذا أن حركة التحرر العربي ليس لها الا اهداف وطنية ؟ ان اهدافها الاجتماعية بارزة بوضوح ، ومع ذلك انا لا ارى وجود أي تناقض . أنا اقول ان هناك تعارضا شكليا . وبشكل أدق هناك تخصص يفيد المرحلة الحالية وانا ما زلت اقول انه من المفروض اذا أردنا ان نناضل على مستوى الوطن العربي ان لا نذكر شيئا اسمه ثورة فلسطينية في ما يطرأ على اساس طبقي . أنا اقول هذا الرأي

بصراحة . انما من الممكن ان نندمج في احزاب عربية او في حركة عربية وناضل عربيا ، ونحن جربنا هذا الاسلوب وعشنا من الفترة التاريخية الزمنية الممتدة من ١٩٥٢ حتى ١٩٦٥ وتوزع الشباب الفلسطيني يقاتل على كل الجبهات العربية . واعتقد ان فتح كانت ردة فعل لذلك ، ردة فعل لهزيمة الانسان امام الازعاج العربية وامام الاحزاب العربية لانها لم تكن على قدر من المسؤولية حتى تتقف وتناضل نضالا حقيقيا يقنع الانسان الفلسطيني ان هذا هو الطريق الموصل الى فلسطين . من هنا ، ولان قضية فلسطين لها وضع خاص متميز ، فمن المفروض ان يوجد نوع من التوجه الى هذه القضية ، شكلا من انشاء فلسطين ، وشكلا تحت شعار الثورة الفلسطينية ، وانما حقيقة يجب ان تكون هناك جماهير عربية واسعة تؤيد هذا الاتجاه ، هذه الجماهير العربية الواسعة عليها ان لا تتقف جامدة امام اوضاعها الداخلية وامام اوضاعها الاجتماعية ومشاكلها اليومية ، وعلى الثورة الفلسطينية ان لا تتقف في وجه هؤلاء الناس ليناضلوا بمختلف اشكال النضال من اجل مكاسب يومية للجبهة العربية . وهكذا تكون المسألة واضحة ، بمعنى ان فتح تعتبر نفسها جزءا من حركة التحرر العربي وترضى ان تكون جزءا من كل برنامج وطني واجتماعي ترفعه او تشادي به حركة التحرر العربي . ليس في هذا تعارض ، بل فصل شكلي ، اذ المفروض ان يكون هناك توجه للقضية الفلسطينية لانها قضية ذات طبيعة خاصة ولان وجود اسرائيل والمحاولات الجارية الان لمسح القضية وانها سيؤثر على المدى الطويل على كل المشاكل الاجتماعية والوطنية في العالم العربي . من هنا لا بد ان يوجد نوع من التخصص ، اي نوع من التوجه الخاص فقط . ان ما اكدت عليه هو موقف فلسطيني فسي منتهى الاهمية اذ أنه كان دائما موضوعا للنقاش . اننا نعتقد ان مصدر الخلاف حوله هو فسي الترجمة التنظيمية لهذا الموقف الفكري السليم . وكان هناك موقفان : الموقف القائل بانشاء الجبهة العربية المساندة ، والموقف القائل بضرورة اقامة علاقة جدلية يومية مع الحركة الوطنية العربية . في كلا الخطين ، ما هو تقييمك لمدى النجاح الذي أحرزته حركة المقاومة الفلسطينية في التطبيق ؟

رغم وصفك للرأي بأنه رأي هام ، انا أرى انه رأي بسيط ، ورأي موجود في مبادئ فتح الاساسية واعتقد ان هذا المبدأ الذي نصت عليه لائحة فتح الداخلية لم يوزع ولم ينشر على نطاق واسع ولذلك اعتقد بضرورة توضيحه للجميع حتى يفهموا حقيقة المطلق الذي نادى به فتح ، خاصة انها وصفت لفترة طويلة انها اقليمية وانها تحاول أن تكون منزلة الخ . . أنا لا اهتم كثيرا بالاسماء والشعارات . مثلا ، موضوع الجبهة العربية المساندة أو موضوع تنظيم الجماهير العربية . ليس هذا هو السؤال - اذا كان الهدف واضحا في ذهني فلا تهم التسميات . تناقشنا قبل قليل حول البرنامج الصادر عن المجلس الوطني ، وكيف اقتصرت على خطوط عريضة ، أدت الى الاختلاف عند بحث التفاصيل . في معالجة هذه المسألة ما يهم في رأيي هو الممارسة وانا اعتقد ان نسبة فتح التاريخية انها تقرر دوما الممارسة بالالتزام . وحين يتوفر الالتزام بالمبدأ الذي تكلمنا عنه تتلاشى قيمة التسميات . حتى الان لا استطيع ان أقول لك اي الموقنين اثبت نجاحه . حتى الان لم نلمس النتائج . حتى الان ليس هناك علاقة واضحة بين الثورة الفلسطينية والجماهير العربية . دعنا في البداية تناقش موقف فتح ، ثم تناقش مواقف الآخرين . بالنسبة لفتح ، الجبهة العربية المساندة لم تأخذ اي مضمون ، وبالتالي اقتصرت على أنها عبارة عن جماعة مناضلة فقط . والمواطن العربي اندفع مع الثورة الفلسطينية في البداية ثم بدأ يشعر ان الجبهة العربية المساندة لا تعطيه أكثر من دور جابي الضرائب او جمع المال ، فلم يحس بالتفاعل مع الثورة الفلسطينية . صحيح أن هناك مواطنين عربيا قاتلوا في صفوف فتح ، لكن هذا الارتباط لم يأخذ شكلا تنظيميا معينا بحيث يعطي في النهاية مردودا فعليا . بالنسبة للمنظمات الاخرى التي نادى بالتنظيم العربي ، لا اعتقد أيضا أنها نجحت . لقد أعطت المواطن العربي شعارات ، وأعطته مضمون صراع محدد لكنها أيضا لم تنجح . لا استطيع تحديد السبب ، انها في النتيجة لم تنجح ، ولو نجحت ، لما كانت أمام المقاومة الفلسطينية كل هذه المشاكل الكثيرة . ويرجع فشل الجبهتين الى الممارسة . فبالنسبة لفتح لم تعط مضمونا لهذه الجبهة ولم تعط لها جهدا مناسباً . اما بالنسبة للآخرين فلا أعرف

السبب . يمكن الاستنتاج أنهم لم يكونوا جادين في تنظيم الجماهير العربية ، التنظيم الحقيقي ، لا يكفي ان يكون لدي عشرة من العراق وخمسة من مصر وستة من السعودية حتى يكون عندي تنظيم جماهيري عربي ، فليس هكذا تنظم الجماهير العربية ، فمن المؤكد وجود خطأ في الطرح او في العلاقة او في الممارسة . وخطأ الممارسة هو ما اريد التأكيد عليه .

في التجربة العملية ، القضية لها جانبها الاخر هو جانب الحركات الوطنية العربية ، من خلال تجربتك كيف تقيم استجابة الحركات الوطنية العربية لاداء دورها في تهيئة اوضاعها واطراف بلادها لدعم النضال الفلسطيني بشكل حقيقي ؟

نقدنا لانفسنا لا ينفي عن حركة التحرر العربية انها كانت أيضا متجاوبة . حديثنا المسبق كان عن الجماهير العنوية غير المنظمة ، اما حركة التحرر العربي المتمثلة بالاحزاب الوطنية التقدمية فيقع عليها عبء كبير في التقصير . واذكر من خلال لقاءات كثيرة مع اخواننا ورفاقنا في حركة التحرر العربي في مختلف المناطق ، تركيزهم على لوم الثورة الفلسطينية ، وطبعاً لا يستطيع الانسان ان ينكر ان هناك تقصيرا ، ونحن قد أدنا ممارستنا قبل ايلول . لكن أيضا هذه الاحزاب والقوى الوطنية والتقدمية لم تكن تفهم كيف يفيدتها الالتحام بالثورة الفلسطينية لذلك لم تسع الى الالتحام ولم تناضل لادانة ممارستنا عمليا ، بل اتخذت مواقف سلبية ، وردت على سلبيتنا بسلبية اكبر . ومن هنا أصبحت حركة التحرر العربي كلها عبارة عن شرائح تضرب في كل جهة . ولو وضعنا الثورة الفلسطينية جانبا وركزنا الانظار على حركة التحرر العربي لوجدناها شيعا واحزابا ، ومنقسمة على نفسها انقسامات رهيبه . فهي تطالب حركة المقاومة ان توحد نفسها بينها هي غير موحدة . وهناك تجارب عملية حول ذلك . في اكثر من قطاع عربي كان يصعب احيانا ان توحد اصحاب الاتجاه الواحد في جلسة ، وليس في عمل نضالي موحد طويل . في جلسة أو مجرد لقاء تجد «فيتو» مطروحا من هذه الجهة على تلك . من هنا اذا لم يلاحق هذا الوضع بسرعة فان حركة التحرر العربي ستصاب بنكسات قاتلة ويصل الحد الى تصفيتها كما حصل في الكثير من مناطق العالم . من

هنا اقول ان الثورة الفلسطينية ليست وحدها بحاجة الى مراجعة سريعة انما حركة التحرر العربي بحاجة الى مراجعة سريعة ايضا ، تفتر عنها عن التعصب للتخليبي والتعصب المذهبي حتى لا تفقد هذه الحركة كل مبررات وجودها وتتيح للمد الرجعي الذي يكتسح المنطقة حاليا ان يتربس ، فنصبح بحاجة الى سنوات طويلة حتى نستعيد قوتنا ونجددها ، وهذا يشكل خطرا كبيرا على المنطقة كلها . من هنا في رأبي ، السلبية التي عانت منها حركة المقاومة تجاه حركة التحرر العربي يواجهها بنفس القدر من السلبية من حركة التحرر العربي تجاه حركة المقاومة ، وهي سلبية اخطر باعتبار ان حركة التحرر العربي تملك خبرة وتجربة اكبر وتملك وعيا اكبر ، فكان مفروضا ان تكون هي صاحبة المبادرة .

**حددت اطارا عاما للعلاقة بين العمل الفلسطيني والوضع العربي ، لكن هناك وضعا خاصا متميزا في الاردن هل ينطبق عليه التحديد العام الذي ذكرته ام ان تميزه يفرض تعاملا خاصا معه ؟**

اولا اريد ان اعلق على التحديد العام . اذ المفروض ان لكل حركة ثورية في العالم تحديدا عاما . لكنني اركز في التحديد العام على الممارسة ، واذا كنت فعلا مؤمنا بالتحديد العام فلا يهمني التفصيل . من هذا المنطلق اتحدث عن موضوع الاردن . انا اؤمن ان النظام الاردني - وهذا كلام مكرر ومعاد - لا يريد التعايش معنا . والواقع ان النظام الاردني واع لهذا الموضوع . فهو النظام العربي الرجعي الوحيد « العقائدي » الذي يقوم على اسس متينة وله مبادئ يؤمن بها . النظام الاردني كان واعيا منذ البداية ولكنه كان يراوغ ، وهنا التكتيك الذكي الحقيقي . كان يستفيد من اخطائنا ومن ممارساتنا ويصبر السى ان جاء الوقت المناسب وضرب ضربته النهائية في ايلول وما تلاها . موضوع النظام الاردني بحاجة الى دراسة شاملة تقوم اساسا على تحديد الخصم في النظام الاردني . ان خصمنا في الاردن هو الاسرة الحاكمة بالذات ، وعملاؤها الحقيقيون والمرتبطون بها « عقائديا » والمرتبطون بالاستعمار «عقائديا» . انا اعتبر وصفي التل عميلا عقائديا وليس عميلا بالاجرة . لو جاءت الان دولة تقدمية وحاولت ان تشتري وصفي التل لما استطاعت شراءه ، فهو عميل « مؤمن » بما يقوم به . من هنا اذا

استطعنا ان نحدد الخصم بهذه الجهة من المفروض ان ندرس هذه الجهة . دراسة البنية الاجتماعية للمجتمع الاردني ضرورية ، ومحاولة علاجها بشكل سليم عن طريق جبهة وطنية تضم كل الاردنيين والمتجنسين من اصل فلسطيني . ومعالجة الوضع بشكل علمي واعطاء هذه الجبهة دورا حقيقيا وليس دورا شكليا ، اي ليس جبهة وطنية مهمتها اصدار البيانات في المناسبات الوطنية ، بل جبهة وطنية تدرس مشاكل البدو مثلا وتعرف كيف استطاع الملك حسين ان يجعل مجموعات البدو تقاتل وتبوت في سبيله . لقد رأيناهم في ايلول يقاتلون بشراسة . كانوا يريدون قتل الفدائي وهم مؤمنون بأن الفدائي كافر ملحد مجرم زنديق . كانوا مبعثين وكل من عاش ايلول احس بالحق في قلب الجندي . فالجندي الاردني لم يكن كمن يقوم بعمل مفروض عليه ، انما كان يقوم بعمل يريده هو . الملك حسين عبأ الجيش ثم ظهر بمظهر المستجيب لرغبته ، واعطاهم عملية ضرب العمل الفدائي . هذه الظاهرة في الواقع تستحق الدراسة . هناك خطأ كبير يقع فيه بعض الاخوان في اطلاتهم بعض الشعارات مثل حرب تحرير شعبية ضد النظام الاردني . معنى هذا اننا نريد ان ندخل معارك يومية صغيرة مع الجندي الاردني ومع المواطن الاردني . واعتقد ان مثل هذه العبارات تسعد الملك حسين ووصفي التل كثيرا ، لانها تعطيهما تضية تجعل المجتمع الاردني كالمجتمع الاسرائيلي ، كل انسان يشعر ان حمايته مستندة الى النظام وان هناك اغرابا وحوشا يودون قتله . رغم كل ما قيل عن الثورات التي سببتها الانتقادات الفلسطينية وما قيل عن اقليمية الثورة فانها لم تكن مبررا كافيا لجعل المواطن الاردني يتعصب لارادته . بدأ تعصب المواطن الاردني لارادته بعد ايلول عندما كانت تأتي الى القرية عشر جنث . فكانت تجد القرية الصغيرة من قرى الاردن وقد أتاها خمسة عشر قتيلًا ولكل قتيل خمسون او ستون قريبا في القرية . ولذلك كل قرية أصبحت معادية . في رأبي ان تحديد الخصم مهم جدا ، لان الثورة الاردنية كما قلت ظهرت حقيقة بعد ايلول اكثر منها قبل ايلول . فشعاراتنا يجب ان تكون محددة كي لا تقع في خطأ كبير وهو معاداتنا لشعبنا . انما قد يكون هناك ادوات ومراكز قوى لهذا النظام علينا ان نفكر بضررها وتفتيتها ومحاربتها . ولنسب هذه

أيلول ، وهي لا تزال القضية الأساسية والمساوية بالنسبة لنا — فلا يمكن اطلاقاً ان تعود لنا قوتنا في الاردن مهما كانت الاحوال . لقد حاولت شخصياً وبكل الوسائل اثناء وجودي في عمان ان يبقى لنا وجود في الاردن لكنني أحسست ان النظام حاسم « عقائدياً » ضد المقاومة وهو لن يخطيء « عقائدياً » ويعيد المقاومة الى الاردن . ان المقاومة تملك كثيراً من الامكانيات ، تستطيع بها ان تريح الجولة على النظام وعلى مجموع الانظمة العربية اذا ارادت ان تقف في وجه الثورة الفلسطينية . على ماذا نخاف الان ؟ كنا سابقاً نخاف على المؤسسات المنفلشة كثيراً . اما الان فليس هناك ما نخاف عليه .

**ما الذي يمنع الثورة الفلسطينية حتى الان من الحسم في هذه النقطة ؟**

لان هناك وجهات نظر مختلفة . هناك وجهة نظر تقول ان محاربة النظام عملية صعبة وان الدول العربية غير جادة في محاربة النظام معنا ، وبما اننا خارجون من معركة فلا يصح ان ندخل معارك جديدة . وبالتالي اذا استطعنا تحصيل اتفاقية عمان فهي مكسب . وعلى كل حال ، اذا فشلت المحاولة تكون لصالحنا امام الرأي العام العربي والعالمي ، لاننا نكون قد بذلنا كل جهدنا ، وبعد ذلك نبحث عن طريقة لمحاربة النظام . هذه وجهة النظر التي لا تريد الحسم . وانا اتقول انها وجهة نظر خاطئة لان هذا الموضوع له علاقة بالتجربة — ولو سألتني عن اكبر خطأ قبل ايلول ، لقلت انه يتلخص في ان قيادة فتح بالذات لم تعش تجربة الاردن عام ١٩٥٧ . فلو عشناها كمواطنين عاديين ودخل بعضنا السجن وعانوا المعاناة الحقيقية ، لكان موقفنا من النظام قد تغير . كان عقلنا قبل ايلول ضد النظام ، ولكن تصلبت عواطفنا ضده بعد ايلول لاننا قبل ايلول اتينا للنظام « من فوق » ولم يمارس معنا اي نوع من الاضطهاد . بالعكس كان الملك ينتظر عشرين يوماً لتسمح له بمقابلتنا ، وكنا نضرب امامه على الطاولة . وهكذا لم ندخل تجربة المعاناة مع النظام الاردني . بالعكس دخلنا على النظام « من فوق » وكنا نحس انه ليس هناك ما يضرنا في الاردن . كنا اسياذ السلطة واسياذ الموقف وكنا نحس اننا نعامل ، جيرا عن النظام ، احسن من اي نظام عربي آخر ، حتى من الانظمة التقدمية . كان الخطأ في الامل او في فتحة الامل هذه . لكنني

الحرب ما شئنا ، لكن لا بد من تحديد الخصم ، مجموعات البدو والفلاحين التي تمثل جماهير النظام (ولو ان التعبير العلمي للفلاحين لا ينطبق عليها) . يتنبأ معالجة قضاياهم بشكل آخر واسلوب آخر . نحن نعرف ان النقبة العشائرية عند مقتل احد ابناء العشائر تشمل مجموع العمل الفلسطيني . واكبر خطأ ارتكبه هو ضرب ادوات هذا النظام غير المؤثرة والتي لا تعبر عن مراكز القوى الحقيقية ، ولا عن حقيقة الخصم في الاردن : الخصم المتمثل في الاسرة الحاكمة ومجموعة الاشخاص ، ومراكز القوى التي تمثل كيانه . مثلاً ، عندما نجد عشرة جنود يحرصون مخزن اسلحة يجب ان انسف مخزن الاسلحة لا ان اقتل الجنود العشرة . من هنا برأيي ان اي انسان يحترم عقله ويحترم المسيرة الطويلة في الاردن لا يمني نفسه بأي نوع من التعايش مع النظام . هذه الامنية اصبحت كأمنية « غدا سنعود » ، هذه امنية فقط . واذا اعتقدنا ان النظام سيتراجع تحت اي ضغط عربي فهذا خطأ ، لان هناك مصدراً يدعمه وهو مصدر غير عربي ومعروف : الولايات المتحدة التي تمدده بالاسلحة والمال وكل شيء . الملك حسين يرتب اوضاعه الان . فهو يملك السلاح وعنده جيش وعنده تنظيم واحد ، وبالتالي لا ينقصه شيء . انه غير مهتم بالضفة الغربية لانه يعرف انها لن تعود . امنيته ان يمنع وجود ثورة حقيقية في الضفة الشرقية . هذه هي مهمته وهو يقوم بها على اكمل وجه . اما ان يطالب باستعادة الضفة والقدس فهذه قضايا غير مهمة بالنسبة للنظام . قد يقول البعض لماذا نرفع شعار عدم التعايش مع النظام وما فائدة ذلك ؟ رفع هذا الشعار مهم ، فلو ان لدى مواطن في عمان بندقية او قنبلة يريد استعمالها وهو يدرك تماماً ان قيادته حاسمة في موضوع التعايش مع النظام % فسيذكر ان افضحيته في سبيل اسقاط هذا النظام لن تكون تضحية فارغة ولن تذهب هباء . لكن من القسوة البالغة على الانسان الذي يملك قنبلة ، ان يكتشف هذه القنبلة ويواجه حكم الاعدام ثم يجد قاتله بصافحون الملك حسين . هنا اهمية القرار السياسي . هذا الكلام مرتبط بالكلام السابق : تحديد الخصم ، ومعرفة مراكز قوى النظام ، وعدم خوض حرب تحرير شعبية بمفهومها العام بمعنى ضد الجنود والمواطنين الاردنيين . اذا لم نأخذ هذا القرار ونحسم — قضية الحسم هي بأساسة ما قبل

اقول ان وجهة النظر هذه خاطئة .

تحدثت عن ضرورة انشاء الجبهة الوطنية الاردنية ودراسة الواقع الاردني وفهمه بدقة . ما هو تصورك لدور حركة المقاومة في هذه الجبهة والعلاقات معها ؟

الجبهة الوطنية الحقيقية هي التي تضع برنامج عمل محدد يتصل بمشاكل المواطن الاردني - سواء بالتجنس او المواطن الحقيقي - . طبعا برنامج سياسي وطني كامل . والفروض ان تكون علاقة حركة المقاومة بهذه الجبهة كعلاقتها بأي حركة تحرر عربية ، علاقة صلة وتلاحم ، بحيث لا يكون احدهما بديلا عن الاخر ، انما يكملان بعضهما .

على ضوء تشخيصك للارزمة ما هي المهمات الاساسية التي ترى ان على حركة المقاومة ان تتصدى لها في المرحلة المقبلة ؟

المهمات الراهنة والمستعجلة ابداهها باوضاع المقاومة الذاتية وركز بالحديث حول اوضاع المقاومة الذاتية على الصعيد التنظيمي اولا ، لان المراجعة النقدية التي نشرت في الصحف وغيرها وعبر الندوات كانت كلها احاديث ، لم تترجم الى ممارسة وعمل . من المفروض على كل تنظيم ان يرتب اوضاعه الذاتية بشكل يمنع الانفلاش ويمنع التقصير ويمنع استمرار خوفه على علاقاته بالانظمة العربية . وحين يتمكن كل تنظيم ان يصلح هذا الوضع نستطيع ان ننقل الى معالجة مجموع العلاقات بين التنظيمات ، اذا اعد كل تنظيم بناء نفسه ذاتيا بناء جيدا بحيث يمارس بعد المراجعة عملية التصحيح ثم يحدد موقفه من الوحدة الوطنية يمكن اصلاح مجموع العلاقات بالعمل على بناء الوحدة الوطنية على ركيزتين : الاولى بلورة الخط الواضح الذي نتكلم عنه دائما وبشكل مفصل ، بحيث بدلا من ان نقول « خط سياسي واضح » نقول « مخطط سياسي واضح منطلق من خط سياسي واضح » . الركيزة الثانية ان تكون المرحلة القادمة فعلا مرحلة الارتفاع فوق التعصب التنظيمي ، وان نذهب في ذلك الى ابعد مدى ، فنهيء كافة الكوادر ، وخاصة المتعصبة ( ونحن القادة نخلق فيها التعصب ) لمثل هذا العمل ، لان هذا هو معنى اعادة النظر في اوضاعنا الداخلية اعادة حقيقية . فلم تكن في الماضي مخلصين للوحدة ولا مخلصين للانفصال ، فلو كنا مخلصين لاي واحد من الاتجاهين لانشقت الثورة الى شطرين واضحين

( حكومة ومعارضة ) ، لكن نحن دائما نجلس معا جلسات انسجام ونعتقد ان الوضع اصبح على احسن حال . هذا الواقع يجب ان ينتهي . هناك شيء آخر يتعلق بمنظمة التحرير . الى الان ليس معروفا ما الذي تريده الفصائل من المنظمة ، واقصد بمنظمة التحرير ليس الكيان المادي الذي له تخطيط ووجود بحيث نحاسب المسؤولين عنها ، منظمة التحرير اطار معنوي نحن الذين نلناه . لكن هذا الاطار له دستور ونظام داخلي ومؤسسات ، وله علاقات عربية قائمة . كل الفصائل لا تدري حتى الان ما الذي تريده من المنظمة ، فهل هي مجرد وسيلة لان نجلس معا وتلتقي مرة كل 6 اشهر ؟ هل هي وسيلة « لنفخ خلقنا » او لنشبع رغبتنا في الكلام وعرض البرامج ؟ المفروض ان منظمة التحرير كما حددها المؤتمر الرابع هي جبهة وطنية تضم المنظمات والافراد لكننا لم نستعملها كجبهة وطنية اطلاقا . لذلك مهمتنا في منظمة التحرير ان نجعل كل وجودنا العلني مركزا فيها ، وان تعود الفصائل جميعها الى عمل شبه سري بمعنى لا لزوم ان يكون في البلد الواحد مكتب لفتح ومكتب للشعبية ومكتب لمنظمة التحرير . يعني ما ارمي اليه بأنه يجب اعطاء منظمة التحرير شيئا من المحتوى . يجب اعطاء المجال للعمل العلني ، على ان تلتقي آراء المنظمات داخل دوائر ومؤسسات منظمة التحرير . ثم يعود وينكئ كل تنظيم على ذاته لتصحيح اوضاعه ، وترك الاشياء العلنية التي سببت الخلاعات لمنظمة التحرير ليس بقصد تخريب منظمة التحرير ، انما لتنظيم العلاقات بين المنظمات داخل اطار المنظمة حتى لا يقال اننا نرمي كل سلبياتنا على منظمة التحرير . المهم ان نتكلم عن ممارسة كلامنا هذا عمليا ، وانا اقول انه صعب وصعب وصعب ثلاث مرات . يمكن اطلاق الشعارات حول كل المعارك التي نواجهها ، فنقول اننا سنحارب اسرائيل والانظمة العربية والاردن لكن هذه كلها ستبقى شعارات فارغة اذا لم تكن اوضاعنا الداخلية منضبطة ومصححة . وهذه الشعارات مخيفة لان الناس تتقيد بها .

جزء من عملية تصحيح اوضاعنا الداخلية ان تكون تحالفاتنا واضحة ان نعرف كيف نختار الحليف ونتجنب العدو . نحن حددنا الخضم على صعيد الاردن ، حددناه بالاسرة وأهل النظام . يجب ان نرتب اوضاعنا الداخلية ايضا باقامة علاقات مع

النقدية وضربت ضربتها . اوضاعنا الذاتية هي نقطة الإنطلاق للمقاومة ، واذا لم تكن هناك اوضاع ذاتية جيدة نكل ما نقوله هو كلام عاطفي ليس له اهمية .

هناك مهزلة موجودة حاليا في العمل الفلسطيني . من خلال قطر كلبنان ، الكل يتحدث ان هناك ضربة متوقعة في لبنان . هل نحن استفدنا من تجربتنا في الاردن وحاولنا ان نرتب اوضاعنا ، من جهتنا على الأقل ، حتى اذا فكر الحكم بضرنا يشمر ان هذا مستحيل . هل فعلنا ذلك ؟ هل جلسنا جلسة جدية لبحث هذا الموضوع ؟ مثلا ، كنا في السابق في الاردن نقول ان المسؤولية في الجزرة تقع من جهة على الشعارات اليسارية الطفولية ، ومن جهة اخرى على فتح لانها لم تحسم في موضوع النظام الاردني . كلام كهذا كثيرا ما تحدثنا فيه بعد واثاء ايلول . لكن هل عملنا على تغييره ؟ حين يقف ضابط في جيش التحرير ، المفروض شكلا وحقيقة ان قيادة المنظمة مسؤولة عنه ويشتم قيادته في الصحف — سواء كانت القيادة على خطأ او على صواب — ماذا يكون موقف المواطن العادي من القيادة واحترامه للثورة . في نفس الوقت هناك مسألة العلاقات بين الفصائل في موضوع كالموساطة — يمكن ان يكون للانسان رايه — لكن انا ضد الاسلوب الذي استعمل في المعارضة لانه قسم نفسية الفلسطيني وجعله يتشتت . تصور المخيم الواحد — جزء من المخيم يخرج ضد الوساطة وضد القيادة وجزء آخر يؤيد القيادة ويشتم المعارضة . في الواقع هذه اشياء يؤدي الاستمرار فيها الى تمزق العمل والمقاومة . وعندئذ لن يكون الخاسر هذا التنظيم او ذاك ، لكن العمل ككل . من هنا تركيزي على القطاع الداخلي . وركز كذلك على أنه اذا كان الخط صحيحا والمخطط صحيحا فالالتزام ضروري والممارسة من خلال هذا الالتزام ضرورية . هذه الاشياء الثلاثة تسير معا . اذا لم نعمل ذلك بسرعة نسبكي مرة اخرى على تجربتنا في لبنان واخطائنا في لبنان ، ونعود الى تبادل التهم والمسئوليات . . . على ضوء ذلك تتحدد مهمات ملحة ، اذا لم تبادل جهة لترجمتها ووضعها موضع التنفيذ يبقى الموضوع معلقا . ومن المؤكد ان الفصيل الذي يتمتع بأكثر نصيب في القيادة ، اي فتح ، عليه ان يأخذ زمام المبادرة في هذا الموضوع . فهل توافق على ذلك وكيف تترجم هذا الموضوع ليصبح قيد التنفيذ ؟

الحلفاء ، ( وما أطرحه بهذا الصدد هو من منطلق وطني ) ليس امامنا في العالم من حلفاء سوى القوى المعادية للامبريالية . هذا امر لا يد لنا فيه . منطلقتي في كلامي وطني وليس عقائدي ، ان يكون حلفاؤنا كل القوى المعادية للامبريالية سواء حركات او دول . وبالتالي لا بد من اقامة صلة وثيقة مع هذه الحركات ومع هذه الدول حتى نستطيع ان نضمن استمرارية الثورة مع حلفائها ومع قواها . فأذن ترتيب الاوضاع الداخلية ، ثم تحديد الحلفاء ، ثم ننقل بعد ذلك لمواجهة الخصم . ان الخصم الاساسي هو اسرائيل ، ولكن اذا اردت ان ابحت بشكل منطقي عن الخسارة التي لحقت بالثورة من الانظمة العربية وبالتحديد من الاردن لوجدنا ان الشهداء ، المعتقلين ، الاسرى ، المحاكمين ، ثم السمعة والمعنويات وضرب نفسية الشعب الفلسطيني ، وضرب الجبهة الداخلية في الضفة الغربية وتجزيب غزة ، كل هذه الامور مسؤول عنها النظام الارثوذي وبعض الانظمة العربية التي ساندت الاردن او صممت على الوضع . من الطبيعي ان يكون الاردن بالنسبة لنا امتدادا طبيعيا لاسرائيل . اذن الجبهة واضحة : جبهة اسرائيل والاردن وكافة القوى المرتبطة بالاستعمار عمليا وتريد تصفيتنا . هذه دائرة كبيرة واسعة . ولا ادعي اننا سنحمل كل هذا العبء لوحدها . لكنني اقول اننا اذا نظرنا انفسنا نستطيع ان نهد يدنا بشرف ورجولة الى كافة حركات التحرر العربي لنعينها على محاولة القفز على عثراتها الحالية وعلى محاولات اجهاضها القائمة . ونبني علاقة حقيقية بهذه الحركات ، ونعرف كيف نتبادل المساعدة . لكن يجب اولا ان تكون هناك نية صادقة لاقامة هذا التلاحم . هذه اهم الجبهات التي نقاتل عليها ، مع تركيز اهمية كبرى على الاوضاع الداخلية وعلى القوى الحليفة . ثم هناك بعض العلاقات مع الانظمة التي تسير في خط الحل السلمي ، يجب ان نطرح هذه العلاقة ونحدد موقفنا منها بشكل او بآخر ، لان الانسان اذا اراد ان يحاكم المسائل محاكمة علمية يجد ان جزءا كبيرا من مبرر ضربنا في الاردن قبل ايلول كان المعارضة الفعلية من قبل حركة المقاومة للحل السلمي . لا احد يستطيع ان ينكر هذا الامر . وربما تكون قد دفعتنا ثمن هذه المعارضة في ايلول لان الرجعية في الاردن استغلت هذا التعارض بيننا وبين الانظمة

صحيح ، فتح مسؤولة مسؤولية تاريخية عن المبادرة . واذا لم تبادر فتح فلا يستطيع انسان او مؤرخ يؤرخ للثورة الفلسطينية ان يلوم اي نصيل آخر . هذه حقيقة .

في اعتقادي انه ليس امام فتح سوى طريقين : ( انا اتكلم كمواطن فلسطيني قبل ان اتكلم بصفتي مسؤولا في فتح ، وقد يبدو كلامي غريبا ) اما ان تبادر فتح الى تصحيح اوضاعها الذاتية اولا ، ثم وضع كلمة « ماذا نريد » موضع التنفيذ ضمن مخطط واضح وضمن خط واضح واما ان تسقط . واعني بالسقوط حقيقة هذه الكلمة . واذا سقطت فتح سقط العمل الفلسطيني . أنا اقول بحددة وبغير تعصب تنظيمي ، المفروض في التنظيمات الاخرى حتى في نقدها لفتح ان تكون متوجهة من ارضية الحريص على العمل الفلسطيني . لان كل انسان يستطيع ان يقر من خلال الضباب التنظيمي ان سقوط فتح يعني سقوط العمل الفلسطيني . من هنا ، المبادرات موجودة وامل الانسان ان يشعر الجميع — في الايام القادمة — بأهمية هذا التصحيح . وبالتالي سينعكس هذا التصحيح والتحول على مجموع العمل الفلسطيني . والمشكلة تبدأ دائما بالخوف من التصحيح . فالانسان يفرق في المشاكل والاطعنا بحيث يشعر ان هذه الاوضاع جامدة لا يمكن تصحيحها . لكن اي عملية تصحيح تبدأ بخطوة صغيرة ، ثم تليها خطوات تكمل بعضها بعضا وبالتالي تسير الحركة كلها على الخط الصحيح . هذا التصحيح وهذا التحول يمكن ان يكون المنطلق الاول لوقف الكرة المنحدرة علينا بقوة وسرعة . انا اعتقد ان عملية التحول والتصحيح داخل فتح يمكن ان توقف هذه الكرة التي تدفعنا الى الهاوية ، ويمكن ان ترد على كل الالسنه التي تقول بأن حركة المقاومة فشلت وانتهت . لان ذلك ينهي حالة التمزق النفسي المتواجدة حاليا عند الشباب الفلسطيني كله ( وانا اتكلم عن خبرة ) . لم يعد تفكير الشباب : هل فتح هي الاساس ام الجبهة ؟ لكن الذي يهمهم هو هل هذا العمل الذي نسير فيه ككل صحيح ام لا ؟ الشباب غير راض عن الصورة العامة للعمل الفلسطيني . فمن هنا اقول ان قدر فتح ان تصحح ذاتها ، والا فان كل ما فيها من سلبيات ستنعكس على العمل الفلسطيني ويؤدي بالتالي الى النهاية وذلك ما لا يرحوه اي وطني مخلص .

هذه المهمات التي تحدثت عنها ، هل تعتقد ان الاشكال التنظيمية الراهنة للعمل الفلسطيني قادرة على تليتها ام ان هناك حاجة الى تطويرها او الى استنباط اشكال تنظيمية جديدة ، للممثل من خلالها ؟

منظمة التحرير هي ارضية الوحدة الوطنية ، وبما انها كذلك فمن المفروض ان يكون الاطار منظما بشكل يستطيع استيعاب ما نطمح اليه من علاقات تنظيمية حتى لا يكون شكل الوحدة الوطنية اكبر من اطرها او اكبر من الوعاء الذي سيستوعبها . المفروض ان يكون هناك تماسك غيما نطمح اليه في موضوع الوحدة الوطنية ، من آمال ومن علاقات تنظيمية ، تقوم على اشياء واضحة ، وبين الوعاء التنظيمي الذي سيستوعبها . على ان هذا المنطلق يفترض انه لا بد من اعادة النظر في كل مؤسسات منظمة التحرير . منظمة التحرير هي رمز للشعب الفلسطيني المشرذ الذي يريد لنفسه ارضية يلتقي فوقها . اذا قبلنا بهذا المنطلق يمكن ان نضع الرمز او الاطار بأي شكل نريده . اذ ليس العيب في المجلس الوطني او اللجنة التنفيذية ، انما العيب في الادوار المعطاة لهذه المؤسسات . المفروض شكلا ان يكون المجلس الوطني القاعدة الشعبية التشريعية للشعب الفلسطيني ، لكن حقيقة المجلس الوطني من ناحية القرارات تنطبق عليه القاعدة التي تقول « قرروا ما تشاؤون وانفذ ما اريد » . من ناحية القيادة ، القيادة تطبخ بين الكواليس وليس هناك اي علاقة للمجلس في تشكيلها . وعلى هذا الاساس العيب ليس في اسم المجلس الوطني او الصلاحيات المرسومة له ، لكن العيب في اننا لم نعطه اي دور . اللجنة التنفيذية هي عبارة عن تركيب يقوم على اساس التمثيل والاحراج والمراضة . لا يمكن قيام قيادة للشعب الفلسطيني بهذه الصورة . قد لا تكون واضحة في ذهني صورة فعلية عن البديل ، ولكن لدي خطوط عامة . البديل اولا ان يستمر المجلس الوطني كما هو لكن ان يعطى دورا حقيقيا ، ولا يمكن ان يعطى دورا حقيقيا اذا بقيت عملية تمثيل المنظمات بالشكل الذي هي عليه . المفروض ان تغير هذه الصورة ، وان يكون المجلس الوطني ممثلا لاوسع قواعد المنظمات ، اي ان تكون فيه قواعد حقيقية . هناك اسماء كثيرة من المنظمات تأتي ولا يكون لها اي دور سوى رفع اليد في الوقت المناسب فقط . لا مانع من احضار

التحرير ، بحيث يكون لها دور حقيقي في قيادة الشعب الفلسطيني . اما الوضع الحالي ، فهو وضع مؤسسات شكلية لا قيمة لها ، مجرد ارض لقاء للقيادات ليتصالحوا او يختلفوا على ساحتها اثناء اللقاء الروتيني .

صحيح ان المنظمة رمز ، لكن منظمة التحرير منذ ان دخلتها المنظمات الفدائية اصبحت تعيش نوعا من الازدواجية بين عقلية الكيان وعقلية الثورة ، وهذا يؤثر على حرية ونوعية الحركة بالنسبة للفصائل الفدائية . ما هو رأيك في هذه النقطة ؟

اعتقد ان الذين أنشأوا المنظمة وارادوها كيانا للشعب الفلسطيني لم يكن في تفكيرهم او غي مخططاتهم ان هناك بدايات ثورة او مقاومة حقيقية للاحتلال الاسرائيلي . وقام نوع من الصراع - احيانا علنيا و احيانا خفيا - بين عقلية الكيان وعقلية الثورة الى ان دخلت الثورة فعلا داخل الكيان . وفي رأيي ان هناك رموزا فلسطينية داخل المجلس الوطني تمثل عقلية الكيان . والذين حضروا جلسات المجلس الوطني شعروا بهذه العقلية التي كانت تصلدم بكل موقف ثوري تحاول المنظمات اقراره من اجل تطوير مخططات منظمة التحرير . على سبيل المثال ، كانت الدولة الديمقراطية الفلسطينية هي نوع من الكفر او الخروج عن المبادئ المقدسة لمنظمة التحرير . وكانت هذه الاراء تنفس نفسها بشكل يحمل طابعا وطنيا وطابع النفس الطويل للتحرير . مثل آخر : رفضت محاولة اشراك بعض المواطنين العرب بالمجلس بحجة ان هذه منظمة فلسطينية وللاردنيين وللسوريين منظماتهم . ورغم ان رموز الكيان كانت ضعيفة وبلا تأثير ، الا انها كانت تدخل دائما في الحساب . وفي اي قرار كان لا بد ان تؤخذ هذه العقلية التي تمثل الكيان بعين الاعتبار . وهذه اشياء مهمة في نظري بالنسبة لتركيبة المجلس الوطني . اننا نريد داخل المجلس عقليات شابة وجديدة وقابلة لتطوير المنظمة ونسف العقلية السابقة التي كانت تحكم مسيرة المنظمة وقيادتها وتخطيطها في ما قبل حزيران . قيادات المنظمات هي القادرة على ان تجعل منظمة التحرير رمزا شكليا لتجميع كل متباينة ومشارب مختلفة من اجل تمضية وقت في القاهرة وعرض عضلات فكرية وآراء وتجارب نظرية ، وعرض بعض التبريرات للاخطاء ، اي مجرد ندوة . وهي القادرة ايضا على تحويل المجلس الوطني الى قيادة

خمسين عضوا من منح شرط ان يكون لكل واحد من الخمسين دور واضح ، والا فمعشرة اصوات افضل . يجب اعطاء المجلس نوعا من حرية الاختيار وحرية اتخاذ القرارات . واذكر انني قلت لصحفي مصري في المجلس عندما سألني ما هي القرارات الجديدة التي اريدها ، انني لا اريد قرارات جديدة بل اريد من اعضاء المجلس ان يعرأوا قراراتهم السابقة لانني اتحدى ان تكون اللجنة التنفيذية في جلسة واحدة من جلساتها قد احضرت قرارات المجلس ودرستها . الانسان يخجل من نفسه ويقول لماذا اذن نتقاتل على صياغة القرارات و احيانا على كلمات الصياغة . من هنا نحن القادرون على اعطاء المجلس الوطني واللجنة التنفيذية مكانتهما ، حين يصبح الاساس في تركيب المجلس الوطني اختيار العضو من خلال قدرته على اعطاء الملل الثوري الفلسطيني شيئا جديدا ، ثم حين يمشى قاعدة واسعة . اذا اخذنا بهذا الاساس وليس اساس « كوتا » المنظمات ، يمكن احداث التغيير . المهم قناعتنا بان يأخذ المجلس الوطني دوره . تأتي الى اللجنة التنفيذية التي هي ارادة المجلس ، اذا تونست للمجلس الصورة التي ذكرتها ، الصورة المفتحة ، غير المغلقة على التنظيمات وغير القائمة على عملية « التراضي » . يمكن ان تتوفر قيادة للشعب الفلسطيني يلتزم بها الجميع وعندها يشمر كل واحد منا انه امام قيادة حقيقية للعمل الفلسطيني ، اما في الصورة التي نعيشها فان اللجنة التنفيذية عاجزة ، رغم ان الذين فيها يمثلون اغلبية المنظمات ، حتى المستقلين منهم لهم مواصفات ثورية . ولكن لنسأل ، ماذا فعلوا في المنظمة ، ماذا جددوا فيها ، ماذا جددوا في مكاتبها ؟ حتى الاثناك ليسوا قادرين على تجديده . ما هو السبب ؟ انه ليس هنالك مراجعة لقرارات المجالس الوطنية السابقة ، ليس هناك تركيز ، ليس هناك تقيد . من يحاسب من ؟ اذا وقتت انا وسمعت احدا يحاسب اللجنة التنفيذية ، أحس ان حساب اللجنة التنفيذية يمس فتح ، فاذا يجب ان ادافع عنها حقا او باطلا وبتعصب ، وكلنا نرتكب هذا الخطأ . اعتقد انه اذا وصلنا داخل المنظمات الى قناعات بأن صورة العمل الفلسطيني من خلال منظمة التحرير يجب ان تقوم على اسس متينة وعلى خط واضح ، تنعكس كل هذه القناعات على ادوار مؤسسات منظمة

تشريعية حقيقية قادرة على محاسبة القيادة وعلى اختيارها ، بحيث يشعر عضو المجلس بأن له كلمة وله دور . الأساس إذن تحويل المنظمة الى اطار للثورة الفلسطينية وليس الى اطار للعقليات التي تنادي ان يكون كيان الشعب الفلسطيني كيانا ماديا . وهذه مسؤولية تقع على عاتق المنظمات .

هناك جانب آخر للوضع داخل منظمة التحرير . تحدثت انت عن القرارات التي لا تنفذ ، لكن هناك القرارات المتناقضة والتي تسيء الى كفاءة تكتيك العمل الفلسطيني . مثلا المذكرة التي اعدت في اواخر تموز وحملتها وفود فلسطينية الى الحكومات العربية . ما جرى بعدها يتناقض مع مضمون هذه المذكرة .

المصيبة ليست في عدم تطبيق القرارات وتنفيذها ، المصيبة في عدم قراءتها . كما قلت وبالتالي التناقض الذي يحدث ينتج عن عدم استيعاب بعض الاعضاء ( كبعض اجزاء اللجنة التنفيذية ) للقرارات ، ورغم ذلك يؤمنون عليها . والدليل ان الخطوات التي نلت هذه المذكرة وذهاب الوفود تتناقض تناقضا اساسيا مع قدوم السقاف والخولي . وهذا يدل على مدى عدم اخذ القرارات والمذكرات على محل الجذ من قبل بعض الاعضاء ، بل اعتبارها تكتيكا مرحليا ومجرد خطوة لمواجهة رد فعل لموقف معين . مثلا ، تقع احداث جرش وعجلون فنكتب مذكرة ساخنة ونرسل الوفود ، بعدها نسترخي ثم نبدأ عمليات وصلات اخرى تتناقض مع مذكرتنا وقراراتنا . فالمواطن الذي يعيش في الجزائر او الكويت وليبيا والذي يدافع بحرارة عن هذه المذكرة ثم يفاجأ بأن هناك وساطة قادمة ، من المؤكد ان وقع ذلك عليه سيكون سيئا . بومدين نفسه ، والحكومات العربية ، تسألنا هل انتم متفقون وموقعون على هذه المذكرة ام لا ؟ لقد اجتمع مجلس قيادة الثورة في الجزائر واتخذ قرارات تؤيد كلها ما جاء في المذكرة . وبعدها تخرج من مؤتمر طرابلس قرارات اخرى وتطالب بشيء يتناقض مع قرارات الحكومة الجزائرية .

المهم ان نقرأ القرارات ونؤمن بها . اذا لم أكن مؤمنا بالقرار فاننا ارفضه ، لكن اذا أقر فمن الفروض ان التزم به وانفذه بغض النظر عن تناقضاتي الخاصة . من هنا كان لهذا التناقض صدى سيء داخل العمل الفلسطيني ، وهو يدل على نوع من الفردية التي يدينها الانسان الثوري ،

والتي تحكم عقل المقاومة الى حد كبير . المقاومة منذ فترة زمنية طويلة - تحكها عقلية فردية بحيث ان ما تقتنع به هذه العقلية يصبح هو الأساس وما لا تقتنع به يرفض ولا تكون له قيمة . هذا جزء من الازمة التي نعيشها . صحيح اننا نعاني كعرب وكفلسطينيين من نزعات فردية ، لكن هناك قرارات مصيرية المفروض الا تحكها الفردية بل تحكها ارادة جماعية تناقض القرار ، وتناقضه بتفصيلاته ، ثم يكون التصويت هو الحكم ، اي الارادة الجماعية . وبدون هذا سوف تتعقد المسيرة اكثر فأكثر ، اذا ظلت العقلية الفردية تتحكم في مسيرة الثورة .

ضمن اطار منظمة التحرير ، هناك مؤسسة اساسية هي جيش التحرير . ما هو تقييمك لواقع هذه المؤسسة من خلال المجري العام للعمل وما هو تشخيصك ايضا للازمة القائمة حاليا داخل جيش التحرير وعلاقته مع اللجنة التنفيذية ؟

جيش التحرير جزء من المؤسسة التي يعيشها العمل الفلسطيني وهذه المؤسسة لها علاقة بالاشياء الكثيرة التي تحدثنا فيها عن واقع حركة المقاومة واطرافها الذاتية . لكن بالاضافة الى ذلك هناك عدة اسباب لازمة التي يعيشها جيش التحرير الان ، والمفروض سرعة البت والحسم فيها والا فان خطر جيش التحرير على العمل الفلسطيني لن يقل عن الخطر الذي واجهته المقاومة من النظام الاردني . ولا غرابة في هذا التشبيه وانا اقوله عن قناعة . الاسباب التي جعلت جيش التحرير يصل الى هذا الواقع تتوضح في الاجابة على سؤال آخر : كيف نشأ جيش التحرير ؟ كانت القيادة السابقة للمنظمة حريصة على ان يكون للشعب الفلسطيني نوع من الكيان المادي سواء كان تنظيميا عن طريق التنظيم الشعبي او عسكريا عن طريق جيش التحرير . ولكن موضوع الجيش لم يدرس عندما تكون دراسة فعلية ، وبالتالي من أجل ان يكون لنا جيش كانت القيادة السابقة مستعدة لان تقدم كثيرا من التنازلات ، فكان الجيش جيشا شكليا ، فمن هنا كان الدافع لانشاء الجيش دانعا وطنيا بلا شك ، لكن في سبيل هذا الهدف تنازلنا تنازلات كثيرة عن أشياء كثيرة . والذي يقرأ الاتفاقيات المعقودة بين منظمة التحرير وبين الدول العربية ( بغض النظر عن قدرة المنظمة او عدم قدرتها على اخذ اكثر

مما ورد فيها ) يدرك كيف ان هذه الاتفاقيات تعني انه ليس هناك في الواقع جيش تحرير فلسطيني . في الاتفاقيات بند يؤكد أنه لا يحق نقل جندي من الارض العربية التي يقيم فيها هذا الجنسدي الفلسطيني الا بمشورة قائد الجيش صاحب الارض المضيفة . بند آخر يؤكد انه لا يحق تغيير رئيس الاركان الا بالتشاور مع هذا البلد وذاك وموافقة البلد الثاني . وهذه كانت بذور توضح ان هذا الجيش ليس جيش منظمة التحرير وليس جيشا مستقل الارادة . في الماضي لم يكن هناك أزمة انضباطية لهذا الجيش لسبب بسيط وهو أن قيادة المنظمة في ذلك الوقت لم تكن في وضع يسمح لها بالدخول في معركة من اجل استقلال الجيش . كانت القيادة السابقة راضية بالوضع ، وكان ضباط الجيش راضين بوضعهم ومراتبهم وكذلك اوضاعهم الشخصية . منهم من يشتغل مع المخابرات ومنهم من يعمل مع هذا البلد العربي او ذاك ، بدون محاسبة . ولذلك لم تكن هناك أزمة ظاهرة داخل الجيش . كانت الأزمة كاملة . عندما دخلت بعض فصائل المقاومة منظمة التحرير بدأت الأزمة تظهر . دخلت الفصائل بعقلية العمل لتحرر ارادة جيش التحرير ففوجئت وصدمت بالواقع العربي الذي لا يسمح لها بتطوير هذا الجيش . قد تجد في بلد معين اعدادا من الفدائيين اكثر من عدد جنود الجيش بعشرات المرات . ومع ذلك هؤلاء لا يخضعون لاتفاقية والجيش يخضع لاتفاقية . الواحد يسأل لماذا ؟ في رأيي ان جيش التحرير كان في الماضي تعبيرا عن ارادة شكلية للشعب الفلسطيني ، ومع الزمن أصبح هذا الجيش بمعنصره التابعة للدولة المقيم على أرضها أداة في يد هذه الدولة فهي لذلك تحافظ عليه ، لا يهمها ان يكون الاف الفدائيين غير خاضعين لاتفاقية ولكن يهمها ان يكون هذا الجيش تابعا لها ليكون في يوم ما وفي ساعة معينة وظرف معين أداة هذه الدولة لضرب مجموع الفدائيين . وهذا أخطر ما في جيش التحرير . من المؤكد ان بين ضباط وجنود جيش التحرير اناسا وطنيين ولكن ليس الموضوع موضوع الوطنية فقط . فهناك افراد يرون ان العمل في المخابرات وخدمتها خدمة للوطن ويقتنعون بأنها خدمة وطنية . لكن بالنسبة لي كقيادة فلسطينية أشعر ان هذا خطر على العمل الفلسطيني لان ارادته غير مرتبطة بارادتي ولا حتى بارادته هو ،

انها مرتبطة بغيرنا ، وهذه خطورة جيش التحرير . المشكلات القائمة الان — بين عبد الرزاق يحيى وعثمان حداد — ليست مشكلة . المشكلة اعتمق من هذا . المشكلة في نظري هي في الصراع حول تبعية جيش التحرير لهذا البلد أو ذاك البلد ، هذا هو الصراع الحقيقي . اذا أحست دولة عربية ان قيادة الجيش المقيم على أرضها ليست تابعة لها او لارادتها فهي تحاول ان تصفي كل عنصر من العناصر المخالفة . وهذا ما حصل في جيش التحرير . من هنا كل المشاكل الفرعية الاخرى تابعة لهذه المشكلة الرئيسية . عندي سؤال ، ما الذي يدفع تقريبا في جيش التحرير المفروض فيه حتى يصل الى رتبة عضو في اللجنة التنفيذية ان يتطلع سبعة مرتبة تنظيمية ، ما الذي يدفعه أن يصدر بيانا يشتم فيه قيادته ؟ ما هي القوة التي يستند عليها حتى يجرؤ على شتم قيادته ؟ هل يمكن ان يقال انه يستند الى خمسين او مائة او مائتي مسلح ؟ هذا ليس ممكنا ، لان الطرف الاخر او القائد الاخر عنده الاف المسلحين . هل نرجع هذا الى ان الضابط متصل برئيسه الاعلى ؟ هذا أيضا ليس ممكنا . انه يعتمد على قوة أكبر من ذلك . وهنا الخطورة لان جيش التحرير أصبح باللاوعي او بالوعي تابعا لقيادة غير قيادته .

ويجب أن يفهم شعبنا ان هذه هي حقيقة مشكلة جيش التحرير . ارادة ضباطه موزعة وذائبة في ارادة العير ، بوعي او بدون وعي ، لا ادري ، وان كنت اغلب كثيرا الوعي ، والوعي الكامل . وهنا تأتي مسؤولية القيادة السياسية وامامها احد أمرين اما ان تخوض المعركة مع الجيش كاملة حتى لا يقال اننا لا نقدر على خوض المعركة لظروف عربية وظروف داخلية محلية ، او ان نتخلى عن هذا الجيش وهناك على الاقل الف طريقة للتخلي عنه : التخلي عن الصرف عليه ، التخلي عن امداده . . . الخ . ليس أمام القيادة السياسية ، الا اتخاذ احد هذين القرارين . ورغم معرفتي بأن المسألة ليست مسألة سهلة خاصة بسبب ارتباطها بأوضاع عربية الا ان هذه معركة يجب ان ندخلها لانها جزء من معركتنا ، جزء من معركة الاوضاع الداخلية التي تحدثنا عنها ، بل هي جزء مهم . واذا لم تكن قادرين على حسم هذه المعركة لصالح الثورة الفلسطينية والمقاومة

بالنسبة للمواطن العربي قضايا أساسية . مثلا اصبح الحديث الان عن المفاوضات غير مستغرب ، الحديث عن الصلح يخرج احيانا على بعض ألسنة المسؤولين دون ان يكون هناك استنكار كاف لمثل هذه التصريحات او هذه الاحاديث . مجموع ما يجري في المنطقة العربية منذ حزيران حتى الان ، اذا استثنينا الفترة التي كانت فترة انتعاش جماهيري نتيجة العمل الفدائي وتصاعده ، والاستغلال العربي لهذه الموجة الصاعدة ، اذا استثنينا هذه الفترة ، نجد مرحلة انحسار تهر بها حركة المقاومة وحركة التحرر العربي ، ونجد أن الذي يجري في المنطقة كلها هو عبارة عن تهيئة المناخ من أجل تسوية ليست معالمها ما يطرح الان اطلاقا ، انما ما يطرح الان هو جزء بسيط منها . بمعنى أن قرار مجلس الامن وما يتبعه من خطوات اعتراف واقعي أو وثيقة انتهاء حرب الخ . . كل هذه التنازلات ، ليست هي التنازلات الحقيقية ، لانها ليست التنازلات التي تريدها اسرائيل او التنازلات التي تريدها امريكا . من هنا مناخ التسوية الحقيقية بدأ بضرب حركة المقاومة في ايلول وطبعاً انسحبت الضربات التي وجهت لها على حركة التحرر العربي في أكثر من مكان من المنطقة ازاء عملية الانحسار يشعر الانسان الوطني بمحاولات تريد ان تفرض عليه ان يترك الساحة . وبالإضافة الى ذلك بدأ بروز عامل اليأس عند الانسان العادي ، بدأ شعوره بأنه « ما فينايدة » واصبحت هذه الكلمة دارجة على لسانه واصبحت القضايا الوطنية لا تهتم ، وكأنها قضايا فرعية ، ويعود السبب في ذلك الى ان الدول التي تفرض عليه ان يعيش في حالة « لا حرب ولا سلم » كما تفرض عليه مناخا يوحي بأن الطريق مسدود وان لا فائدة من اي نضال ضد هذا الواقع المظلم . من هنا اتول انه ما هو اخطر من الحل السلمي الذي نعرفه والذي قرأنا عنه هو الحل السلمي المطلوب . هذا هو الخطر في الحقيقة ، الحل السلمي الذي لا يقبل ان يكون في المنطقة حتى بقايا حركة مقاومة ، الحل السلمي الذي لا يريد نفسا وطنيا ، ولا اقول تقدما او ثوريا ، نفسا وطنيا عاديا ، انما يريد نفسا مستسلما ، نفسا لا يعارض ، نفسا قابلا للمساومة ، المساومة على كل شيء ، هذا هو الحل السلمي الذي ترضى به اسرائيل وترضى به امريكا بالذات وهي الداعمة

الفلسطينية لن نكون قادرين على دخول اية معركة اخرى . ومن أسباب الخطورة في استمرار هذا الوضع ، الوجود المعنوي لجيش التحرير في نفس الانسان الفلسطيني العادي ، غير الملاحق للاحداث والذي لا يعرف حقيقة المشكلة في الجيش . يسمع به طوال سنوات ولكنه لا يعرف عدده ، لا يعرف امكانياته لا يعرف فاعلياته ، فيعيش في وهم معنوي اسمه جيش التحرير . والقائمون على أمر هذا الجيش والموجهون للقائمين عليه يستغلون هذه الناحية المعنوية في التأثير على الناس ، ويزيد الامر خطورة ان الجيش لجأ الى اسلوب توزيع السلاح على كل من هب ودب ليكسب نوعا من الشعبية . هنا الخطورة استغلال الصفة المعنوية للجيش ، واستغلال القوى الشعبية شبه المنظمة لهذا الجيش تحت اسم قوات التحرير الشعبية او القوات الخاصة ، ليكون في النهاية جزءا من الامة . هناك خوف دائم ان تؤدي المواجهة التي معركة داخلية ، ولكن الى متى يظل شبح الخوف هنا مسيطرا علينا ، لنأخذ قرارنا ولنعلن ان هذا الجيش لا علاقة لنا به ، وليكن ما يكون ، ولنتفاهم مع الدول العربية على اساس واضح ولنقل لهم اما ان نحكم هذا الجيش او نحذوه فهو « مبروك عليكم » . ومن الممكن اخذ هذا القرار من غير معركة ، بحملة توعية حقيقية تفهم معها الجماهير اوضاع الجيش بصراحة كاملة ، لتعرف ان هذا الجيش ليس جيشنا ، فتتلاشى قوته المعنوية التي تستغل ، وتتلاشى قوته الشعبية التي تضم الوطني المخلص الى جانب المرتزق . بالطبع . . ان كل ما تحدثت عنه حتى الان ، يهدف الى تمكين العمل الفلسطيني من مواجهة قضاياه المصرية ، ومن الضروري ان نقف عند بعض هذه القضايا ، وفي مقدمتها يأتي الطموح الفلسطيني الدائم لخلق وضع ذاتي لحركة المقاومة يمكنها من افضال التسوية السياسية . وعلى ضوء الواقع الحالي للمقاومة ما هو المطلوب منها لمواجهة النشاط الدولي الساعي لتحقيق التسوية السياسية ؟

مضى على طرح قرار مجلس الامن وملحقاته والمبادرات التي حصلت بعده أكثر من أربع سنوات . والعجيب ان الاستعمار ومن ورائه اسرائيل لم يقبل التنازلات التي اعطاها الحكام العرب على حساب كثير من القضايا التي كانت

الاولى لاسرائيل . انا اقول ان كل الخطوات الجارية في المنطقة تشير الى مقدمات الوصول الى هذا الحل السلمي ، والتي تتطلب فرض حالة الضياع التي تلف المواطن العربي والتي يعيش فيها المواطن العربي . ان المسؤولين عن التوجيه والمسؤولين عن القيادة في هذه المرحلة يسلكون هذا السبيل من حيث لا يشعرون ان ارادة الرفض كانت موجودة عند المواطن العربي في عام ١٩٤٨ وكلما تقدمنا سنة كلما خفت لديه ارادة الرفض . لماذا نتقلص ارادة الرفض عند المواطن العربي؟ لانه غير مناضل ؟ ابدا . . . بل لاننا نحن نخربه ، نخرب نفسيته ، ونريده ان يصبح مستعدا لتقبل كل شيء . لم تكن القوى الوطنية في المنطقة تعيش في جو انحسار قدر ما تعيش الان . ولكن القوى المضادة لا تشعر بالرغم من ذلك بالرضى لان بذور الحياة لا زالت موجودة في المقاومة ولا زالت موجودة في الحركة التحرر العربي ، والمطلوب نسف هذه البذور والقضاء عليها . لذلك انا اقول ان المطلوب من حركة المقاومة ان تدافع عن نفسها وجزء من الدفاع عن نفسها ان تفضح اولا التسوية المطلوبة ، ثم ان تتحالف في نفس الوقت مع كافة القوى التي لها مصلحة في عدم التصفية ، لها مصلحة في الدفاع عن نفسها امام هذا المد الرجعي . قد يكون المطلوب شيئا ليس سهلا . لان كثيرا من الوطنيين اخذوا الحكم وحكموا ، وفي رأيي انهم اجهضوا ازادة الجماهير ، ابقوا الجماهير على الرصيف بدون دور . ان الوقت لا يسمح بالصراحة الكاملة، لكن اقول ان الكثير من الثوريين الذين استلموا الحكم اجهضوا دور الجماهير وبالتالي اصبحت الانظمة ، واصبح انعس نظام في الدنيا اقوى من الجماهير ، ولا يكاد يوجد في العالم العربي نظام يملك جماهير اقوى منه ، وفي بعض الاقطار العربية التي كانت جماهيرها منظمة وقوية اصبحت هذه الجماهير ضائعة ، مثلا في السودان . النميري صديقي وهو عاتب علي من اجل كلمة قلتها ضد النظام . هناك أكثر من قطاع عربي حركة الجماهير فيه غير موجودة ، ومن مأساة العمل العربي كله انه يكون بلد مثل لبنان اكثر بلد نقدر فيه على الحركة ، هذا النظام الطائفي هو النظام الوحيد الذي يسمح لك ان تحرك مظاهرة ولو من عشرة أشخاص . بينما تخنفي في بقية المناطق حركة الجماهير العربية ، وليس السبب كما قلت ان

المواطن العربي او الانسان العربي غير قادر على الحركة بل لان هناك مخططات نفسية واجراءات تمع وسجن وضرب واعدامات جعلت هذا المواطن بدون موقف ، وحولته الى متفرج على الرصيف . من هنا انا اقول مطلوب منا ان نواجه ما هو اخطر من تحدي الحل السلمي والتسويات السلمية ، ان نواجه المطالب الحقيقة الكامنة وراء الحل السلمي . وانا برغم كل ما قلت عن الجماهير العربية ومحاولات افسادها وتثييسها الا انني واثق اننا اذا اصلحنا اوضاعنا الذاتية ، واستطعنا ان نكون جبهة قوية ، ومددنا ايدينا بشرف الى كل المناضلين في الوطن العربي لتكوين جبهة قوية تقف في وجه ما يراد من تسوية فسنكون قادرين على وقف هذه التسوية ، لان الانسان العربي حين يرى فتحة اهل امامه وخطا واضحا امامه ، يستطيع ان يفعل المعجزات ، انا رغم الصورة القائمة التي اراها ، اقول ان نهاية هذه الصورة عملية تصحيح وتغيير كبيرة . ولكن من المفروض ان نحافظ على نواتها ، نحن نواتها ، او جزء من نواتها وعلينا ان نعمل بشكل سليم لتكون مع الاخرين اداة التغيير القادمة في مواجهة ما هو مطلوب من تنازلات ، لا يمكن لاي مواطن عربي ان يستوعبها .

**تجري حاليا في الضفة الغربية تحركات يمكن ان تقود أما الى الدولة الفلسطينية او اشراك طرف فلسطيني في التسويات السياسية ، ما هو تصورك للاسلوب الذي يمكن أن نواجه به هذه التحركات؟**

التحركات في الضفة الغربية اولا ليست تحركات جديدة ، هي تحركات قديمة ولكن كانت في البداية تجري على استحياء وسرية خوفا من سطوة المقاومة . بعد مؤامرة النظام الاردني على حركة المقاومة بدأت تتحرك مرة ثانية كل القوى التي كانت تتحرك من قبل . بدأت تتحرك بشكل علني مستغلة لدى الشعب الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة ، عقدة الخوف من الرجوع الى الحكم الاردني وكان استغلالها لذلك استغلالا ذكيا . وطبعنا شعبنا الان في الضفة الغربية يسبغ الاذاعات ويحلل ويراقب الصورة العربية المهزوزة التي تكلمنا عنها قبل قليل وطبيعة التنازلات المطلوبة والمطروحة وتشكل كل هذه العوامل بالتالي تيارا داخل الضفة الغربية يستغله عملاء اذكيا لمحاولة ايجاد الحلقة او تهيئة الحلقة المطلوبة

لا أريد أن أتحدث عن جريمة الحكم الأردني في خلق هذا الوضع ، وعن مسؤوليته في خلق تيار لا مجال في الضفة الغربية ، تيار يستغل النعمة الجماهيرية استفلا سينا لصالح اغراضه الانهزامية والتسوية ، لأنه ليس مفيدا ان نفصح فقط فالجزم كيف نواجه هذا الموضوع . أقول واكرر ليس امامنا لمواجهة ذلك غير اصلاح اوضاعنا الداخلية وحين نمتلك هذا الاساس المتين نستطيع ان نفصح هذه الاتصالات وتحترم الجماهير موقفتنا . نحن الان نمتلك حقا شكليا في تمثيل شعب فلسطين . ولكن نحن في فتح عندما انطلقنا كنا عشرة ، عشرين ، قلنا نحن الذين نمثل الشعب الفلسطيني ، قلناها ونحن نحمل بندقية ونطلق النار . وبيننا هيئة العمل الفدائي . فاذا لم يستعد العمل الفدائي هيئته بسرعة سوف يسحق هؤلاء الناس العاملين باتجاه التسوية كل المعارضين . وجزء كبير من موضوع التسوية يتحقق اذا نفذ هؤلاء اغراضهم من غير ان نتعرض لهم حتى بالكلمة ، وأريد ان اسأل من في المقاومة يتكلم عن هؤلاء ؟ نحن لا نتكلم عنهم أيضا . صامتون ، لماذا ؟ لذلك أرى ضرورة البت بسرعة بالاوضاع الداخلية ، ثم العمل على استعادة هيئة العمل الفدائي ، حتى يمكن فرض التراجع والصمت على هذا الفريق من الناس . ولا يعني هذا ان نصمت حتى نتم هذه الإصلاحات ، فلا بد ان نفصح هذه المخططات منذ الان . جماهيرنا طيبة ، واذا قمنا بحملة اعلامية ضد هذا المخطط لنفصح هؤلاء الناس من غير خوف ، ومع شيء من العنف الثوري ، فستكون الفائدة ملموسة ، ومن الممكن تخريب مخططاتهم .

من المؤكد ان هذه التحركات في الضفة الغربية تحاول ان تستفيد من الارهاب الأردني لحراف الموقف الشعبي الفلسطيني نحو اتجاهات خاطئة . ليس من الضروري طرح شعارات واضحة للنضال الجماهيري ضد هذه الاتجاهات على غرار ما طرح « ضرورة تجديد وحدة الضفتين على أسس وطنية ديمقراطية » في مذكرة منظمة التحرير التي اشرت اليها جواب على هذا السؤال ، فهي تضمنت شعار إعادة بناء وحدة الضفتين على أسس وطنية واضحة من الممكن ان تكون بداية انطلاقا لكل جبهة وطنية . وفي رأبي ان الشعار الوحيد الذي يمكن طرحه في هذه المرحلة هو الشعار الذي طرح من خلال مذكرة منظمة التحرير . وفي نفس الوقت لا بد من التأكيد في

في حالة التسوية السياسية التي ترغب فيها اسرائيل . تهيئة هذه الحلقة التي هي حلقة الشعب الفلسطيني بحيث يوقع هو على قرار انهاء قضيته شيء اسلمي بالنسبة لمخططي الحل السلمي لانه مهما حاولت الدول العربية ومهما حاول الملك حسين ان يدعي تمثيل الشعب الفلسطيني يبقى هناك شعب موجود اسمه الشعب الفلسطيني ، واذا تغيرت الاوضاع العربية ، لانه من المستحيل ان تبقى على وضعها الحالي ، فان هذا التغيير سيلتقي مع الناس الشرفاء في الشعب الفلسطيني والذين يقولون : نحن لم نوقع ، بينما تصر اميركا واسرائيل ان يكون الطرف الفلسطيني موقعا على الحل ، الحل المطلوب وليس الحل المعروف ، والذي يتضمن ان يكون للفلسطينيين نوع من الحكم الذاتي الذي لا يعبر عن شيء الا مجرد أن يكون هذا الحكم اداة بيد اسرائيل لنقول ان السوية سويت وانتهت . اكثر من ذلك ، الذي يجري الان في الضفة الغربية شيء خطير ، وخطورته ليست في اجتماعات ساحور ولا غسي انتخابات البلديات ولا في الاجتماع المقترح عقده ، ولا في التصريحات المتعددة حول كيان او حكم ذاتي ، الاخطر من هذا كله ان الغرض من هذا الكيان الفلسطيني الهزيل ان يكون جسرا بين اسرائيل والدول العربية . ويوجد عمليا الان جسر غير معلن . يمكن ان تستغرب الا ان المعلومات التي لدي ان كل التجار الذين يخرجون لتسويق الخضار والزيت الفلسطيني يسوقون في الواقع انتاجا غير فلسطيني ، وغير مزروع حتى في الارض الفلسطينية او بأيدي فلسطينية ، انما هو انتاج اسرائيلي يصدر تحت عنوان انه انتاج الضفة الغربية . وقد أنشأت اسرائيل بعض المصانع بأسماء عربية ، تصدر البضائع الى الاردن وغير الاردن ، والذي يعيش في شرقي الاردن يلاحظ ملاحظة غريبة ، فهناك كثير من المعلبات وغير المعلبات صناعة اسرائيلية ، لا يكتب عليها انها صناعة اسرائيلية ، بل اسم مصنع عربي ، واذا كان هذا يجري الان قبل ان تنفذ اسرائيل واميركا مخططاتهما فماذا سيحدث حين ينفذ الحل السلمي ؟ وللأسف ان جامعة الدول العربية وفي هذا الوقت بالذات تستقبل تجار الضفة الغربية ، وتصدق اقوالهم وتسمح لهم بتصدير حمضيات « عربية » وهي ليست عربية .

شعار الكفاح المسلح كانت فترة حرجة بالنسبة للجماهير . كانت تحس ان هناك نوعا من عدم الالتزام بالشعارات على مدى اكثر من ١٨ عاما . كان مفيدا ان تطرح فتح في البداية شعارات مبسطة وعمامة . بعد ١٩٦٧ نلاحظ انه لو اردنا ان نطلع على وثائق سياسية مكتوبة لفتح لما وجدنا غير مذكراتها لمؤتمرات القمة ومذكراتها للمجالس الوطنية . ليس هناك وثائق سياسية غير بعض الكتيبات الصغيرة التي تشرح مفهوما بسيطا ايضا للكفاح المسلح ولبعض الشعارات التي ترفعها . حتى ان بعض الشروحات لبعض القضايا التي اقترحتها فتح حول النضال القطري مثلا اسيء فهمها نتيجة العموميات ، واعطى ذلك لاعداء فتح ولاعداء الكفاح المسلح ، الفرصة لمحاربة فتح على اساس انها قطرية واقليمية والخ . فلو اهتبت فتح بالناحية الثقافية ثقافة جماهيرية ، وثقافة لقواعدها وشرحت مفاهيمها التي تطرحها كخطوط عامة كان يمكن ان تقلل التسيب الفكري القائم الان في الساحة الفلسطينية . مثلا موضوع مرحلة التحرر الوطني ، لو اخذت فتح هذا المعنى ثم وضحت شعاراتها التي تتعلق بالكفاح القطري توضيحا حقيقيا مؤكدة انه لا يتناقض مع الكفاح القومي ، واعطت لعلاقتها مع حركة التحرر العربي وحركة التحرر العالمي ابعادا واضحة ، كان من الممكن بهذا الفكر الواضح ان لا تفسح المجال لتعدد المنظمات الفدائية . وكان اي انسان عادي يدرك انه لا داعي لتعدد المنظمات . لو اننا تعمقنا منذ البداية واهتمنا بتثقيف الجماهير وتثقيف كوادرنا بشكل مكثف كنا ساهمنا في منع البلبلة او الانقسام الفكري بين الجماهير العربية والجماهير الفلسطينية . مثلا الاسئلة التي طرحنا في هذا النقاش موضوع مرحلة التحرر الوطني والصراع بفتح . الحقيقة هذه قضية لو وضحت من قبل فتح بشكل يبين انه ليس هناك تناقض حقيقي بين عمل المواطن العربي وحتى المواطن الفلسطيني البعيد عن ساحة النضال والمواجهة وبين عمله في الساحة العربية وبين تأييده او التحامه مع الثورة الفلسطينية ، لو وضحتنا هذه القضايا توضيحا جيدا كان لدينا الان تراث فكري لحركة المقاومة كلها ، له تأثير كبير على التعدد وعلى القضايا التي نعاني منها ، حتى القضايا الصغيرة . هل استطعنا ان نفهم القضايا المطروحة بحيث يقتنع بها الانسان الفلسطيني ؟ انا

المرحلة الحالية رغم الظروف الصعبة التي تمر بها الثورة الفلسطينية على نقطتين اولا : حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، اذ لا بد بالاضافة الى ما ذكرته ان تكون هذه القضية محور كل اتصالاتنا السياسية ومحور كل دعايتنا وكل دعايتنا المضادة لكل ما يطرح . حق تقرير المصير هذا امر ضروري ، ومن الضروري ايضا ان يطرح كمبدأ من دون تفسير حتى لا يكون التفسير مدخلا للاجتهادات ويصبح مثل قضية الدولة الفلسطينية الديمقراطية . لكن هذا الطرح ليس بسيطا . اذا اعطيناه ابعاده الدولية يعطينا ارضية دولية . نركز على اننا كأبي شعب من الشعوب له حق في تقرير مصيره . وبعدها المفروض ان تكون القيادات قادرة على وضع خطوط عريضة لهذا الشعار حسب المرحلة وحسب الوضع الذي تواجهه . الشيء الثاني المرتبط بحق تقرير المصير والمفروض ان يفهمه شعبنا ، صياغة اعادته توحيد الضفتين بحيث تعني عدم ايمان الثورة بعقود النظام الاردني اليها كما هو ليحكمها مرة ثانية ، ومن هنا نريح الناس ونخلصهم من شبح العودة الى حكم الملك حسين . اذا طرح هذان الشعاران ، شعار حق تقرير المصير والتأكيد عليه باتصالاتنا واعلامنا نسلب الدول العربية ونظام الملك حجة تمثيل شعب فلسطين . وبالشعار الثاني ( اعادة بناء وتصليح وحدة الضفتين ) نريح شعبنا ونعطي الجماهير أملا تناضل من اجله وبخطوط عريضة . وما ارجوه هو ان تنشر مذكرة منظمة التحرير بشكل اكبر واطول وان يفهمها الناس على حقيقتها ، لتصبح قضاياها شعارات المرحلة القادمة .

تنتقد حركة المقاومة الفلسطينية بانها قدمت بداية ثقافة ثورية جديدة للجماهير الفلسطينية والعربية ولكنها لم تتابع تنمية هذه الثقافة مما سمح للتيارات المعادية لها او للتيارات التي تريد ان تحتويها ضمن مخططاتها الخاصة ان تؤثر على الجماهير العربية وحتى احيانا على المقاتل الفلسطيني ليعيش حالة من البلبلة تمنعه من العطاء الكامل ، ما هو تقييمك لهذا الوضع ، وما هي اقتراحاتك لتعميق الثقافة الثورية في اوساط الجماهير الفلسطينية ؟

في بداية حركة مسلحة من اجل تحرير فلسطين كان لا بد من رفع شعارات بسيطة وفي نفس الوقت ترجمة الشعارات الى عمل ملموس عند الجماهير ، لان الفترة التي بدأ فيها الكفاح المسلح او رفع فيها

أقول لا ، والدليل هو المنظمات الموجودة . ليس هناك فكر سائد . لا نستطيع ان نقول هناك فكر اسمه فكر حركة المقاومة ، توجد افكار ونظريات وآراء وتضريحات مختلفة ، حتى في التنظيم الواحد احيانا تجد آراء مختلفة وآراء متعارضة .

وفي الحقيقة اعتقد ان مركز الابحاث يستطيع ان يساهم مساهمة فعلية في توحيد الفكر الفلسطيني ، ليس على طريقة التجميع ، بل بالعمل على ابراز القضايا المتفق عليها و ابراز القضايا المختلف عليها ومحاولة تقريب وجهات النظر بشكل قناعات جماعية وليس بشكل فردي . ومن هنا اهمية هذه المقابلات التي تجريها « شؤون فلسطينية » حين نحاول ان نقرب وجهات النظر وتأخذ القضايا المتفق عليها ونعطيها للجهاير ، يعني مثلا ، ممكن لمركز الابحاث ان يجمع حصيلة ما يكتب وي طرح حول قضايا معينة تهم المواطن الفلسطيني ويحلل نقاط اللقاء وي طرحها بكتاب يمثل جزءا من فكر الثورة الفلسطينية ، وتكون هذه عملية اغناء وتكون بداية لخلق ثقافة جماهيرية فلسطينية عربية موحدة . الان لا يستطيع اي تنظيم ان يدعي ان لديه كتابا يمثل الثورة الفلسطينية ، لماذا ؟ لان هناك خطأ في الثورة الفلسطينية لا يطرح فكرا ويقول ان المهم البندقية ويتفوز بالبندقية وحلاوة البندقية وجمال البندقية واهمية البندقية ، او خط يطرح نظريات ، هذه النظريات قد تكون صحيحة كدليل عمل ، لكنها لم تتطور لتشكل شيئا اسمه ملامح التجربة الفلسطينية ، هل اقول ان الصينيين نجحوا لان ماوتسي تونغ عبقرى ؟ لا ، ولا يستطيع ان اقول ان روميا نجحت ثورتها لان لينين عبقرى ، هناك نظرية موضوعة وهذه النظرية طبقت ولانها طبقت بشكل صحيح نجحت الثورة . فاذن ما من ثورة في الدنيا الا وتحتاج الى دليل نظري ، تستعين بكل الافكار ، وليس ضروريا ان نقول هذه نظرية ولا نظرية غيرها . لو اخذت وقائع التجربة الروسية وارادت ان اطبقها على اوضاعنا فمن الممكن ان لا اجد في بعض جوانبها ما يناسب هذه الاوضاع ، لكن مع ذلك نجد هناك متطرفين ضد الماركسية ، حين يريدون تبرير التراجع مثلا يقفزون نحو لينين ليقولوا انه عقد معاهدة « بريست » وتراجع امام الالمان واعطى تنازلات ، يأتي ويقول لك ان الصينيين تراجعوا ١٦ مرة ، يلجأون لهذه التجارب

ليقتعوا الناس فيها لانها تجارب حية وكبيرة . فاذا نحن جمعنا كل غزل فتح بالصين سنجدده اكثر من مجموع غزل الجبهة الشعبية والديمقراطية والصاعقة . لماذا ؟ هل الصين تجربة منعزلة عن التجربة الماركسية ؟ لا . لكنها طورت فيها ، ووضعت اشياء تناسب واقعا . وانا اقول انه من الممكن ان نبدأ بمركز الابحاث بداية جدية على اساس معالجة قضايا محددة . القضايا المختلف عليها نؤجلها ، والقضايا التي يوجد اتفاق عليها ندرسها ونصنع للناس بداية فكر حقيقي ، لا يقتصر على القول بان التجربة الصينية نجحت والتجربة الروسية نجحت ونقول بلينين او ماوتسي تونغ . بل ندرس لماذا نجح هؤلاء ، وما هي القضايا المتشابهة بيننا وبينهم نطرحها نحن للجهاير ، حتى تؤمن بها الجهاير فعلا . وليس من اجل التخلص من مأزق في محاضرة او في ندوة نبرر فيها التراجع قائلين ان ماوتسي تونغ تراجع ١٦ مرة . وان لينين تنازل للالمان . يجب ان نأخذ دائما جانبي القضية ، حلو التجربة ومرها ، وكل شيء فيها . من هنا اقول ان مركز الابحاث يستطيع ان يساهم في بداية خلق فكر حقيقي للثورة الفلسطينية عن طريق معالجة القضايا المتفق عليها او حتى القضايا المختلف عليها وان نبين للناس ان هذه الاختلافات في الرأي ليست جريمة . لانه في الحزب الواحد احيانا وفي الجبهة الواحدة توجد خلافات . البعض يقول ان الجزائريين كانوا ابرع منا . قالوا ان الثورة الجزائرية وطنية اسلامية اشتراكية وحلوا القضية . فلماذا لا تنسجون على منوالهم وتحلوا المشكلة ؟ الواقع انا اعتقد ان هذا تبسيط للمسألة بشكل كبير جدا . لان مرحلتنا مختلفة ، وظروفنا مختلفة . لتقل القيادات الفلسطينية ما عندها بصدق وامانة ولنجمعه ثم نطرحه للناس بصيغة « فكر الثورة الفلسطينية » . المفروض ان تكون عندنا الشجاعة الادبية لنجمع هذا الكتيب ونوزعه على كافة تنظيماتنا لنعلمهم على الحوار الفكري . وان ليس الخطر في ان الجبهة الديمقراطية او الشعبية تطرح الصراع الطبقي وانا اطرح مرحلة التحرر الوطني ، لانهم ايضا يطرحون مرحلة التحرر الوطني لكن بمضامين مختلف عن طرحنا . وهذه من الممكن ان تكون بداية لخلق تنظيم ثوري فلسطيني .

## الحديث الثاني : مع الاخ نايف حواتمة

اسرائيل في مسالحي عملية تحرير فلسطين .  
الخاصة الثانية هي في الارتباط التاريخي والمصري  
بين القضية الفلسطينية وبين مجموع الصراعات  
الجارية في المنطقة المجاورة لارض فلسطين وهذا  
ما يميز القضية الفلسطينية عن اي قضية من قضايا  
التحرر والتحرير الوطنية في بلدان آسيا وافريقيا  
وامريكا اللاتينية ، هذا ما يميزها عن القضية  
الجزائرية والفيثنامية ، والصينية مثلا . فقد حسم  
مصر ارض وشعب فلسطين في تاريخها القديم  
والوسيط والمعاصر على ضوء محصلة الصراعات في  
المنطقة العربية ، وتحديدًا في المشرق العربي . ومن  
هنا حكمت القضية الفلسطينية بعملية التآثر والتأثر  
المبادل بين ما يجري على ارض فلسطين ، وعلى  
ارض المنطقة المجاورة لها ، وهذا يدفعنا الى  
التركيز على العلاقة الجدلية اليومية بين القضية  
الفلسطينية وبين مجموع القضية العربية ، وتحويلها  
الى مسألة عملية بوحدة نضال جناحي الثورة  
الوطنية الديمقراطية العربية ( حركة شعبنا ممثلة  
بالمقاومة المسلحة ، وحركة التحرر العربية ) حيث تحتل  
شعبنا الجبهة الصدامية مع اسرائيل بينما تحتل  
شعوب الامة العربية مواقع الجبهة الصدامية مع  
الامبريالية والرجعيات المحلية العربية .

الخاصة الثالثة التي علينا ان نلاحظها بدقة ان  
اية محاولة لاثامة جدار بين صراع الشعب  
الفلسطيني مع الصهيونية ودولة اسرائيل وبين ما  
يجري في المنطقة العربية تحت شعار ( ما لنا وما  
للغرب ) مثلا انما هي محاولة غير عملية بل  
هي محاولة في منتهى الغباء السياسي لانها تقفز  
عن مجموع اللوحة الواقعية للقضية الفلسطينية  
تاريخيا ، نظرا لقانون الصراع غير المتكافئ بين  
طاقات شعب فلسطين من جهة وطاقات اسرائيل  
مدعومة بالامبريالية من جهة اخرى ، ان شعب  
فلسطين شعب ينتمي الى العالم المتخلف ، وهذا  
يعني انعكاس التخلف في تكوينه الثقافي والسياسي  
والطبقي والتكنيكي . اكثر من نصفه خارج ارضه

نريد ان نبحث في المهمات الراهنة التي ترون ان  
حركة المقاومة الفلسطينية مطالبة بمواجهتها الان ،  
ولكن حتى يأخذ هذا البحث ابعاده الحقيقية نود  
ان نعرف رأيكم في المسيرة السابقة لحركة المقاومة  
الفلسطينية ومدركين ان اي تقييم يتناول مسائل  
محددة لا بد ان ينطلق من تصور عام لوضع النضال  
الفلسطيني ، ما هي أسس هذا الوضع حسب  
فهمكم ؟

على ضوء اللوحة الواقعية والموضوعية لمسألة  
الصراع مع اسرائيل والصهيونية وهي المسألة  
المعنى بها مباشرة شعب فلسطين ، يمكن ان نتحدد  
بالضبط بالملاحظات الانتقادية على المرحلة السابقة .  
توجد مجموعة من الخصائص الاستراتيجية المميزة  
للمسألة الفلسطينية كقضية شعب وتحرر وطني في  
هذا العالم . الخاصة الاولى ان الصراع مع  
الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل ارتبط تاريخيا  
بعلاقة الحركة الصهيونية بالامبريالية ، في البداية  
مع الامبريالية البريطانية ثم انتقل بعد الحرب  
العالية الثانية وتحديدًا بعد عام ١٩٤٨ مع  
الامبريالية الامريكية بشكل خاص . من هنا نتحدد  
طبيعة الصراع من اجل تحرير فلسطين على انها  
صراع مع اسرائيل ومع الامبريالية في نفس الوقت .  
كما ان الصراع مع الامبريالية في المنطقة ليس  
مسألة لفظية مجردة بل هي مسألة سياسية ومادية  
ملهوسة ممثلة في مجموع المصالح الامبريالية في  
الوطن العربي ، الاقتصادية والاستراتيجية ،  
وممثلة بمجموع الطبقات والانظمة الرجعية المرتبطة  
بالامبريالية بحكم المصالح المتبادلة بينهما ، والتي  
تقوم بدور الدركي لحماية هذه المصالح الامبريالية .  
هذه الخاصة تلح علينا واقعا ان تنتهي الى نتيجة  
مؤداها « بأن لوي عنق اسرائيل يرتبط بالضرورة  
بلوي عنق الامبريالية وحماة مصالحها الرجعيين في  
المنطقة العربية » ، وبمقدار ما نلحق من هزائم  
بالامبريالية على امتداد الارض العربية بمقدار ما  
سنخطو خطوات عملية على طريق حسم الصراع مع

وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ بات النصف الآخر في ظل الاحتلال ، بينما نجد أمامنا بالمقابل دولة اسرائيل التي تمتلك مستوى حضاريا وتكنولوجيا متقدما بالدول النسبي مضافا الى هذا دعم الامبريالية المباشر لها بكافة الوسائل . هذا يؤدي الى حقيقة قائمة تؤكد بأن الصراع بين شعب فلسطين وبين اسرائيل المدعومة من قوى الامبريالية يقوم فعلا على قانون غير متكافئ وبالتالي فان امكانية شعب فلسطين وحده على الحاق الهزيمة باسرائيل والامبريالية امكانية غير واقعية ، حتى لا نغرق في سلسلة من الاوهام المثالية او من عمليات التبشير الديماغوجية في صفوف شعبنا وفي المنطقة . هذه ابرز ملامح اللوحة الواقعية التي على ضوءها يصبح لزاما علينا ان نحدد جيدا طبيعة الخط الاساسي لحركة شعب فلسطين في صراعه من اجل انتزاع ترابه الوطني وتحريره والحاق الهزيمة بدولة اسرائيل والصهيونية والامبريالية .

**على ضوء هذا التحليل هل تعتقد ان علاقات حركة المقاومة مع الانظمة العربية سارت باتجاه يخدم مصلحة الثورة أم يعاكسها ؟**

اذا اردنا ان نقدم جوابا بجملة واحدة نقول بان علاقات المقاومة مع الانظمة العربية سارت باتجاه يعاكس لمصلحة طبيعة الثورة الا ان هذا وحده لا يكفي لان هذا الموقف في علاقات المقاومة مع الانظمة العربية لم يأت وليد الصدفة بل هو احدى نتائج تكوين حركة المقاومة واحد بنود برنامجها ، ولذلك فان الاجابة الواضحة تقتضي القاء نظرة سريعة جدا على التكوين الداخلي لحركة المقاومة . ان حركة المقاومة بكافة مسائلها مثلت امتدادا موضوعيا فكريا وسياسيا وطبقيا لواقع حركة التحرر الوطني العربية وتناقضاتها . وهذا ليس بجديد فقد مثلت حركة التحرير الوطني الفلسطينية والاردنية على امتداد التاريخ المعاصر امتدادا لواقع حركة التحرر الوطني العربية بكل تناقضاتها السياسية والايديولوجية والطبقية . وهذا يعني ان المشكلة ليست بالامتدادات التنظيمية كما يظن البعض في حركة المقاومة تاللا بان الامتدادات التنظيمية الحزبية العربية الى داخل حركة المقاومة هي المشكل البارز في العلاقات بين قضية الثورة الفلسطينية والوضع العربية . وبعبارة اخرى فقد تحكمت بحركة المقاومة اطارات وكوادر قيادية تنتمي الى البورجوازية الصغيرة والمتوسطة

وأعلنت برنامجا ايديولوجيا وسياسيا من طبيعة هذا التكوين الطبقي للبورجوازية الصغيرة والمتوسطة . وحين نهضت حركة التحرر العربي بقيادة هذه الطبقة بعد عام ١٩٤٨ خاصة ، في نضال دؤوب لحل معضلات التصرر الوطني وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية العربية أي ( الاستقلال الاقتصادي والسياسي عن الامبريالية والسوق الرأسمالية العالمية والعمل على تصفية الاقطاع والبورجوازية الكبيرة ( الكومبرادور ) وقيادة البلاد على طريق حل المسألة الزراعية والتصنيع والتحديث وتحقيق الوحدة القومية للامة العربية ، كل هذا موظفا لتعبئة طاقات الثورة العربية على طريق تحرير فلسطين ) . هذه المهمات ومجموع التحولات التي جرت في المنطقة العربية كان لها امتدادها واثارها على الساحة الفلسطينية . وشكل برنامج الحركة الوطنية في الساحة الفلسطينية - الاردنية قبل حزيران ٦٧ امتدادا ايديولوجيا وسياسيا واجتماعيا لهذا البرنامج العام مع ان الحركة الوطنية الفلسطينية - الاردنية لم تنجح في تحقيق اي من هذه المهمات في ظل عوامل ذاتية تتناول ضعفها الطبقي ، الايديولوجي والسياسي ، ( الوليد الموضوعي لدرجة التطور الطبقي والاجتماعي لشعبنا ، واثار نكبة عام ١٩٤٨ على هذا الوضع حيث يعيش نصف شعبنا تقريبا في المخيمات ) ، وعوامل موضوعية متصلة بالوضع في الاردن في الضفتين ، حيث يتحكم به وضع ملكي رجعي تقوم علاقاته مع الجباهير على اساس ديكتاتوري بوليسي ، وعلى المحافظة على البنى التقليدية في المجتمع ( العشائرية ، البداوة ، شبه الاقطاع ، الكومبرادور ) ، تمع الحركة الوطنية تاريخيا . امام هذه الاوضاع جميعا باشرت حركة المقاومة الفلسطينية حمل السلاح في بداية عام ١٩٦٥ ممثلة بتجربة منظمة فتح ، وحملت هذه التجربة معها ، بالاضافة الى مجموع الامراض الايديولوجية والسياسية التي تعيشها حركة التحرر الوطني في المنطقة مجموعة من ردود الفعل الفلسطينية الاقليمية ، فبدلا من ان تستخلص مجموع الامراض التي تعيشها حركة التحرر الوطني العربية لتجدد علاقة الحركة الوطنية الفلسطينية بالحركة الوطنية العربية ضمن برنامج ثوري ، اتخذت طابعا انماليا فلسطينيا

يثوم بالأصل على نظرية « فلسطينة » القضية الفلسطينية ، وإدارة الظهور للأوضاع العربية المحيطة بفلسطين . ومن هنا حملت حركة المقاومة منذ البداية في أحشائها خطأ موقفها الأساسي من الأوضاع العربية .

تكرست هذه الحالة بعد حزيران ٦٧ ، إذ كان مطروحا على كل القوى الوطنية والثورية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية ضرورة تقديم برنامج ثوري بديل عن برنامج الانظمة العربية البورجوازية الصغيرة الذي أدى الى هزيمة حزيران ٦٧ ، والذي يقوم بالتحديد على التشخيص الدقيق لطبيعة الصراع مع اسرائيل وارتباطه الجسدي بالصراع ضد الامبريالية ، وبالصراع ضد الرجيميات المحلية التي قادت المنطقة الى نتائج حرب ١٩٤٨ ، إذ يجب ان لا ننسى ان جيوش هذه الرجيميات حاربت ضمن اطار المخطط الاستعماري الصهيوني لتهويد قسم من فلسطين بقيادة الملك عبد الله وتحت اشراف الاستعمار البريطاني . بل ان هذه الجيوش حاربت بالتحديد ضمن اطار مشروع التقسيم عام ١٩٤٧ . وبهذا كان مطروحا على المقاومة ان تمارس مباشرة وفقا لاستراتيجيا واضحة ، ايدولوجيا وسياسيا يحدد بالضبط معسكر الثورة المضادة لعملية تحرير فلسطين مثلا باسرائيل وبالامبريالية وبالرجيميات المحلية العربية . هذه القاعدة تفرض على المقاومة بنساء جسور العلاقة الكفاحية اليومية ، والحية مع جناح الثورة العربية الاخر (حركة التحرر العربية) لشن الصراع المشترك ضد اعداء تحرير فلسطين . وهذا ما لم تفعله المقاومة حتى الان .

هذا أولا ، وثانيا : كان مطروحا عليها ان تحدد بالضبط امام جماهير شعبنا وجماهير الامة العربية ، العلاقة الجدلية الحية بين الصراع ضد اسرائيل ، وبين الوضع القائم في الضفة الشرقية بشكل خاص . والذي شكل تاريخيا صمام أمن للحركة الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ . وصمام أمن لدولة اسرائيل بعد عام ١٩٤٨ ، وقلعة رجعية مضادة لقضية الثورة الوطنية الفلسطينية ولعموم الثورة العربية ، باعتبار ان الاردن يحتل وضعا خاصا بعملية الصراع ضد اسرائيل والاحتلال . فهو يشكل واقعا وموضوعيا القاعدة الرئيسية للمقاومة ولحركة شعب فلسطين باتجاه التحرير ، بينما سئل الحكم القائم تناقضا مع هذا الموقف . وعمل

هذا الحكم قبل ٦٧ وبعد ٦٧ على تغليب التناقض الثانوي مع الحركة الوطنية ، ثم مع حركة المقاومة على التناقض الرئيسي ضد اسرائيل . وكان على رأس جدول اعماله اليومي والدائم قمع الحركة الوطنية وحركة المقاومة . وهنا علينا ان نتذكر ان أول شهيد سقط بعد ان حملت منظمة فتح السلاح ضد اسرائيل كان على يد القوات الملكية الاردنية . وعلينا ان نتذكر ان هذا النظام قام بعد حزيران ١٩٦٧ بأول حملة لتصفية العمل الفدائي في ٢ شباط ٦٨ عندما كان هذا العمل ممثلا بمنظمة واحدة هي منظمة فتح ، ومحصورا في منطقة الاغوار في الكرامة . وقبل ان تكون له اي امتدادات في القرى والمدن ، وقبل ان يحمل الشعب السلاح ، وقبل ان تظهر له اي اخطاء مسلكية من الطبيعي ان تظهر في اي عمل شعبي مسلح . هنا ايضا كان مطروحا على المقاومة ان تحدد بالضبط طبيعة العلاقة مع هذا النظام الذي يرفض التعايش مع الحركة الوطنية والعمل الفدائي ، والذي يجبر العمل الفدائي على ان يصرف جل جهده للدفاع الذاتي عن النفس . لقد كان الاردن ولا يزال البلد المرشح لان يكون القاعدة الرئيسية للثورة لكون اغلبيته شعب فلسطين تعيش فوق أرضه ، ولوحدة الضفتين . فوحدة الشعب في الضفتين تعطي لشعب فلسطين الحق المشروع والكامل في ان تكون الضفة الشرقية القاعدة الرئيسية للنضال . ايضا كان مطروحا على جدول اعمال المقاومة طبيعة العلاقة مع انظمة البورجوازية الجديدة . وبتعبير ادق تحديد موقف من برنامج هذه الانظمة لحل مشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي الذي تبلور بهزيمة حزيران . فقد اصرت هذه الانظمة على الاحتفاظ بكامل برامجها التي كانت قائمة قبل الهزيمة والتي قادت اليها . هذه البرامج القائمة على سياسة داخلية تنسجم مع مصالح الطبقات الحاكمة ، وتصر على الاعتماد على حرب الجيوش النظامية فقط ( العلاقات الداخلية فيها تقوم على المراتب الطبقيّة والبروتراية ومطاردة الثقافة السياسية الثورية بين الجنود والضباط ) ، وترفض تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها لتتحمل مسؤولياتها الوطنية والقومية كاملة بدلا من بقائها تنتظر نتائج الصراع من مواقع المتفرجين . كما ترفض اخضاع جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال ،

الرجعية من أخذ زمام المبادرة الاستراتيجية والتكتيكي ، سياسيا وعسكريا ، للاقدام على قمع وابداء حركة المقاومة ونزع السلاح من يد الشعب . ولذلك ايضا وقعت المقاومة خطوة خطوة اسيرة لسقف سياسات الانظمة العربية ووصل بها الحال الى ما نشهده الان . والسذي يتحمل المسؤولية الكبرى في ذلك هو من كان في موقع القوة المؤثرة الاساسية ، اي النهج البورجوازي الوطني في حركة المقاومة الذي وضع عموم حركة المقاومة في هذا المأزق وتلقفته جميع الدول العربية وقدمت له كل المساندات حتى يبقى المهيمن بشكل عام على اوضاع حركة المقاومة الفلسطينية ، بينما جوبه رواد البرنامج الثوري البديل بعملية حصار من الانظمة العربية بكافة الاشكال السياسية والاعلامية والمادية . وحتى يصبح برنامج هؤلاء الرواد البرنامج السائد ، فان ذلك يتطلب مرحلة طويلة من النضال الايديولوجي والسياسي والمسلح . وهذا لا يمكن ان يتم بمجرد طرح هذه القضايا نظريا ، بل يتطلب فترة طويلة من الزمن تكتشف فيها الجماهير من خلال تجربتها الخاصة وباصابعها العشرة عبر مجموع المعارك والصراعات الجارية ، ان البرنامج الذي يطرحه اليسار هو البرنامج المنفذ والذي يحمل الخلاص الوطني والثوري لشعبنا ولشعوب المنطقة ، بينما يقود البرنامج الاخر - البرنامج البورجوازي الوطني اليميني - الى كوارث متلاحقة وملتصدة .

ركزت في تحليلك على ضرورة اقامة علاقات وثيقة بين حركة المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية العربية للنضال من أجل تثوير الاوضاع العربية اقتصاديا وسياسيا وعسكريا لضرب النفوذ الامبريالي والرجعي كمدخل استراتيجي اساسي لتحرير فلسطين . في العلاقة مع الحركة الوطنية العربية ، ما هي الترجمة التنظيمية اليومية لهذه العلاقة وهل يكفي مثلا ان نشن حملة تفتيش سياسية في اوساط الجماهير ام ان هناك وسائل اكثر فعالية ؟

ان هذه العلاقة هي بالضرورة علاقة ايديولوجية وسياسية وتنظيمية معا . وللتأكيد هي علاقة يومية ايضا . فحركة المقاومة مطالبة ايديولوجيا بسان تعتمد هذه الرؤيا للوحة الواقعية لقوانين الصراع ضد اسرائيل في المنطقة ، وان تمارس دورها

ترفض ايضا فتح الصراع على حقيقته في المنطقة على امتداد الارض الفلسطينية والعربية مع الامبريالية والرجعية العربية بجانب الصراع مع اسرائيل ، بحجة الجبهة العربية العريضة المناهضة لاسرائيل والصهيونية ، بينما تفترض مناهضة اسرائيل والصهيونية بالضرورة مناهضة الامبريالية والرجعية العربية كما قلنا في البداية وعلى حد تعبير ناصر ( محاربة اسرائيل ومن هم وراء اسرائيل ) . من هنا اكدت حركة المقاومة بوجهها الغالب - حيث احتلت منظمة فتح موقع القوة المؤثرة الاساسية فيها - بمناشدة شعبنا ان يحمل السلاح باتجاه اسرائيل ، مستقطبة من الحسابات كافة توائن الترابط الجدلي مع الوضع في الاردن ومع الاوضاع العربية ، ومستقطبة من الحساب العلاقة بين اسرائيل والامبريالية . ومع ان حركة المقاومة طرحها مجموعة من الشعارات الثورية نظريا مثل شعارات ، حرب الشعب الوطنية ، حرب التحرير الشعبية ، الحرب الطويلة الابد . الا ان جميع هذه الشعارات افرغت من محتواها وجوفت ، لان تحويلها الى شعارات جدية يتطلب منذ البداية استنهاض همم الجماهير الفلسطينية والعربية ضد مجموع المعسكر المضاد لقضية الثورة وتحرير فلسطين . هذا الاستنهاض المتمثل بطرح البرنامج الثوري البديل القائم على التحالف الوثيق مع جميع الفرق والقوى الثورية والمعادية للاستعمار ، على امتداد الارض الفلسطينية والعربية لشن نضال مشترك يأخذ شعب فلسطين فيه دور الطليعة الصدامية على الارض الفلسطينية المحتلة ، وتأخذ فيه شعوب المنطقة العربية دورها كاملا في متارعة الامبريالية والرجعية العربية ، وتدخل هذه الشعوب عملية الصراع بكافة اشكاله الجماهيرية والمسلحة ضد المصالح الامبريالية والقوى الطبقية وانظمتها التي تحمي هذه المصالح . من هنا فعلا يتحول العمل الفدائي خطوة خطوة الى حرب تحرير شعبية موجهة ضد اعداء تحرير فلسطين . وبقدر ما نلحق من هزائم بالامبريالية والرجعية المحلية ، مترابطة مع امتداد الصراع وتراكمه ضد اسرائيل بقدر ما نحول حربنا الى حرب طويلة الابد فعلا . هنا نكون قد قدمنا النواة الاساسية للبرنامج الثوري القادر عبر حرب طويلة الابد على تحرير فلسطين . الذي حصل كان نقيض هذا تماما . ولذلك تمكنت

الفعال في التثقيف الثوري في صفوف الجماهير الفلسطينية والعربية انطلاقاً من محاكمة موقف كل نظام عربي من قضايا الصراع العربي ضد إسرائيل والامبريالية ومن وضع جميع الانظمة العربية موضع المطالبة اليومية الملحة باعتماد هذا البرنامج . وبالتأكيد فان الانظمة العربية سترفض هذا البرنامج ( فكل اناء بها نيه ينضج ) . وهذا يتيح لشعوب المنطقة ان تكتشف ايضا بتجربتها الحسية ان التغني بنلسطين وتقديم حفنة من المساعدات لحركة المقاومة ليس هو البرنامج المطلوب من الانظمة العربية . واكتشاف الجماهير العربية لهذه المسألة يدفعها يوماً بعد يوم الى التقاط مسؤولية تقرير مصير الصراع بيدها لا ان تدير ظهرها لهذه العملية او ان تصاب بحالة من اليأس نتيجة لبرنامج الانظمة العربية واصراً بما على هذا البرنامج اللغوي في عملية التحرير . اما الجانب السياسي من هذه العلاقة فهو يفترض بالمقاومة ان تنهي على ضوء فهم قوانين الصراع والتناقضات التي تحكمه صيغة العلاقة مع الاوضاع العربية القائمة على قانسون عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول العربية ، لان المسألة ليست « تدخل او لا تدخل » بل هي مسألة حقيقة الصراع مع اسرائيل وارتباطه بالصراع مع الامبريالية والرجعيات المحلية ، وحقيقة البرنامج الثوري الكليل بالحق الهزيمة باسرائيل والامبريالية وتحرير فلسطين ، والا تحول هذا الشعار كما وقع فعلاً الى تدخل عملي بالشؤون الداخلية للدول العربية ، ولكنه تدخل في صالح الاوضاع الرسمية القائمة . ومن خلال المواقف اليومية لهذه الانظمة من قوانين الصراع، على المقاومة الفلسطينية ان تكشف مواقف هذه الانظمة لحركة الجماهير الفلسطينية والعربية حتى تندفع ايضاً وضمن هذا البرنامج الثوري لاخذ زمام المبادرة ضد اعداء تحرير فلسطين في المنطقه . وفي الجانب التنظيمي من هذه العلاقة يجب ان ندرك ان المسألة لا تقف عند حدود النقد والتثقيف الايديولوجي والسياسي وتقديم البرنامج الثوري للتحرير مع ان هذا مسألة اساسية ، فالافكار عندما تقتنع بها الجماهير تصبح قوة مادية لا تقهر، بل يجب ان ترتبط ببناء علاقات تنظيمية مع جميع فصائل حركة التحرر الوطني العربية على اختلاف مواقعها الايديولوجية والتي تتخذ مواقف معادية

لاسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية ، طموحاً لبناء جبهة عربية وطنية عريضة يأخذ فيها كل شعب من شعوب المنطقة دوره على ارضه في مقارعة اعداء تحرير فلسطين وفي تطوير اوضاع بلده بما ينسجم مع هذا البرنامج ، اي اخضاع اوضاع البلد الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية لبرنامج الحرب الشعبية الطويلة الامد ، التي تخضع كل جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال مع العدو . وهذا يفترض ايضاً تبادل المساندة بكافة اشكالها النضالية بين جميع القوى المنخرطة في الجبهة الوطنية وتطوير اشكال النضال بما ينسجم مع تلبية ضرورات انتقال الجماهير من مواقع الذين ينظرون بعين يائسة لواقع المنطقة الى الانخراط المتراكم في عملية الصراع . وبهذا فعلاً يمكن تحويل منطقة الشرق الاوسط - على المدى المتوسط والطويل - الى فينتام ثانية تلحق الهزيمة فعلاً عبر صراع مرير طويل بأعداء الثورة الفلسطينية .

**هل بذل اليسار الفلسطيني محاولات في هذا الاتجاه والى اي مدى نجح فيها ؟**

اذا راجعنا مجموع الموضوعات الايديولوجية والسياسية التي طرحها اليسار الفلسطيني يتضح لنا انه قد قطع شوطاً كبيراً في هذا الاتجاه . مثلاً .. ان الجبهة الديمقراطية طرحت منذ بداية 1969 الازمة الذاتية والموضوعية التي تعيشها حركة المقاومة ، في برنامجها ، في علاقاتها مع الوضع في الاردن ، وفي علاقاتها العربية والعالمية، في العديد من الكتابات المنشورة ، وتابعت هذا النهج في صلاتها وعلاقاتها الايديولوجية اليومية في كل ما طرحت ، مثلاً ... بالنسبة لحقيقة العلاقة الجدلية بين الصراع ضد اسرائيل وما يجري في عمان ، طرح اليسار الفلسطيني ضرورة اخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في عمان لصالح الثورة ، وتأمين قاعدة رئيسية لها قبل ايلول ، خاصة والحكم الرجعي يرفض تجسيد التناقض الثانوي مع المقاومة لصالح التناقض الرئيسي مع العدو القومي ( الصهيوني الامبريالي ) ، ويبدد زمام المبادرة لتصفية المقاومة .

وبعد ايلول طرح اليسار الفلسطيني ضرورة الانتقال الى تحديد موقف واضح من الاوضاع القائمة في عمان وعلان خيانة هذا النظام ورفضه للتعايش مع حركة شعبنا بدلاً من الاستمرار في سياسة

رقصة التانغو معه « خطوة إلى الأمام وخطوتان إلى الوراء » ، وبالتالي فتح الصراع السياسي والمسلح ضده ، حتى يتراجع ويسلم بحقوق شعبنا الوطنية ، وحقه في تحويل الضفة الشرقية إلى قاعدة رئيسية لقضية الثورة . وعلى صعيد المنطقة العربية ، فقد بادر اليسار الفلسطيني إلى بناء سلسلة من العلاقات التنظيمية مع العديد من قوى الثورة الوطنية العربية . وكانت هناك ولا تزال اشكال عديدة من التعاون والتعاقد المتبادل ، إلا ان هذا البرنامج لم يصبح برنامجا سائدا بعد في حياة حركة المقاومة الفلسطينية ، وحياة المنطقة . شرحت في حديثك العوامل العربية التي أدت إلى عرقلة سيادة نهج اليسار على صعيد العلاقة مع الحركة الوطنية العربية ، ولكن داخل الأردن كان اليسار الفلسطيني طليق الحركة ، فلماذا لم يستطع حتى داخل الأردن ان يفرض هذا النهج الذي يتحدث عنه ؟

لنكن أكثر دقة في تحديد الأمور . داخل الأردن تحكم بالحركة اليومية لأوضاع المقاومة العديد من العوامل الموضوعية والذاتية ، يجب ان لا نقلل من أثرها على قدرة اليسار في انتزاع زمام المبادرة من يمين المقاومة وتطوير الأوضاع باتجاه البرنامج الوطني الثوري ليصبح برنامجا سائدا . أولا : ان تأثيرات الأوضاع العربية على أوضاع المقاومة في الساحة الأردنية لم تكن تأثيرات بسيطة فهي تتعدى كونها تأثيرات مادية ، رغم أهمية هذه التأثيرات في حقن القوى اليمينية بالمساعدات الواسعة ، بل كانت تأثيرات سياسية ضاغطة على القوى اليمينية باتجاه بقاء المواقف غامضة ، ضائعة ، مائعة ومتردة ، لان هذه الأوضاع ليس من مصلحتها حل ازدواجية السلطة في الأردن . وكما جاء في أحد كتب الجبهة الديمقراطية بعنوان « حملة أيلول والمقاومة الفلسطينية » ، فان الأوضاع العربية الرجعية ليس من صالحها حل ازدواجية السلطة في الأردن لانها تعتبر السلطة الرجعية في عمان خط الدفاع الامامي والاول عنها كما صرح بذلك فيصل مثلا مرارا لوفود من المقاومة . بينما لم يكن من صالح الانظمة البورجوازية الصغيرة أيضا دعم الجهود المبذولة لحل ازدواجية السلطة لصالح المقاومة والشعب لان هذا يرتب عليها مجموعة من المسؤوليات المادية والعسكرية والسياسية ليست مستعدة لها . . . . .

المحاولات القائمة لانجاح التسوية السياسية للصراع العربي - الاسرائيلي ان لم نقل بصراحة انه سيؤدي إلى انهيار هذه المحاولات بسقوط صهام الامن التاريخي لاسرائيل وخط الدفاع الامامي عن الامبريالية والرجعية . كما ان المساندة المادية الواسعة التي انهالت على يمين المقاومة أدت إلى ربطه بشبكة واسعة من العلاقات مع الانظمة العربية تدفعه إلى التردد باستمرار في اتخاذ اي موقف جذري تجاه المعضلات الاساسية المطروحة على جدول اعمال المقاومة في الاردن . بالإضافة إلى هذه العوامل هناك أوضاع شعبنا أيضا . نشعبنا خاضع لسلسلة التأثيرات الثقافية والسياسية والاعلامية الجارية في المنطقة العربية . وتجذير ثقافة ثورية في صفوفه يتطلب الحاق الهزيمة بالثقافة اليمينية والرجعية السائدة . والحاق الهزيمة بهذه الثقافة يتطلب نضالا طويل المدى . وبالإضافة إلى هذه العوامل الموضوعية هناك عوامل ذاتية خاصة باليسار ، فاليسار الفلسطيني لم يكن موحد الموقف باختلاف فرقته . وبتمبير أدق اليسار الفلسطيني ليس كله يسارا ثوريا . فهو يجمع بين يسار ثوري ، وبين بلانكية مغامرة ، وقوى تقدمية يغلب على ممارساتها الطابع البورجوازي الصغير ، مما ولد مواقف متباينة في صفوف القوى اليسارية والتقدمية . ومع ذلك اذا اخذنا تطورات الوضع في الأردن حتى أيلول تحديدا فبإمكاننا ان نلمس التأثيرات المتزايدة باستمرار لليسار الفلسطيني على أوضاع المقاومة في الساحة الفلسطينية ، وعلى نهجها اليومي . ففي صيف ٦٩ طرح اليسار تحديدا لازدواجية السلطة مبيئا للجماهير طابع السلطتين القائميتين في البلاد ، السلطة الرجعية المثلة بالحكم ، والسلطة الوطنية المثلة بالمقاومة الفلسطينية . وجرى النضال من أجل ان تكون السلطة الوطنية معبرة عن آمال وطموح الجماهير وهي المتحركة بالصراع لجابهة هجمات الرجعية التي بدأت بشكل حملات عسكرية منظمة منذ ١٩٦٨/٢/٢ . وقد حدد اليسار هاتين السلطتين تحت شعار « لا سلطة فوق سلطة المقاومة » في عملية الصراع مع السلطة الرجعية . ثم دفعت التطورات الموضوعية الأمور خطوة إلى الامام باتجاه تطوير السلطة الوطنية ممثلة في النضال لبناء سلطة المجالس الشعبية المنتخبة ، حتى ينتزع الشعب حقه العادل والمشروع في تقرير

مصر القضية الوطنية والقومية . وغلا تمكن اليسار من ان يفرض البدايات الاولية لهذه المسألة على صعيد تثبيت السلطة الوطنية للمقاومة . ثم دفع الامور باتجاه ضرورة اخذ زمام المبادرة لحل ازدواجية السلطة في ظل شعار ان تصبح « كل السلطة للمقاومة والجنود والجمهير المسلحة » بعد ان اتضح ان السلطة الرجعية ترفض ان يكون في البلاد سوى دكتاتوريتها الرجعية البوليسية ، وبادرت الى شن سلسلة حملات لآبادة المقاومة ، كما قامت بانقلابها الملكي الابيض على صعيد اجهزة الدولة خاصة الجيش والامن العام والمخابرات تمهيدا لشن حملة آبادة شاملة ... وغلا هذا ما وقع في أيلول ٧٠ . ولكن انضاج هذه العملية الثورية في ظل الظروف العربية والمحلية الكائنة في الاردن يتطلب فترة زمنية أطول رغم ان تطوير هذه العملية الثورية بهذا الاتجاه كان هو السائد قبيل حملة أيلول لان سلوك الرجعية دفع الجماهير وقواتها المقاومة الى تلمس المذبحة الرجعية المنتظرة واخذت صيحاتها ترتفع مطالبة بأخذ زمام المبادرة من يد الرجعية ، ولذا فقد اقر المجلس الوطني الفلسطيني السابع الاستثنائي الذي عقد في ٢٧ آب ١٩٧٠ في عمان وبالنص الحرفي « ضرورة اخذ زمام المبادرة من اجل تحويل الساحة الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية في ظل سلطة وطنية تنظم بها سلطة الجماهير المسلحة مع الجنود » . كما اقر ضرورة حسم التناقض مع السلطة الرجعية لانه بات تناقضا اساسيا ( امام اصرار الرجعية على ذبح المقاومة ونزع سلاح الشعب ) يجب حله حتى يصبح بإمكان المقاومة تجنيد كامل قواها باتجاه متابعة الكفاح المسلح على طريق حل التناقض الرئيسي مع اسرائيل والصهيونية . وايضا اقرت اللجنة المركزية لحركة المقاومة في ١ أيلول ١٩٧٠ ضرورة تنظيم العملية الثورية لتحقيق سلطة وطنية واستقاط « السلطة العميلة » على حد تعبير البيان الصادر عنها . هذه كلها بالتأكيد انجازات تطلبت نصلا ايدولوجيا وسياسيا وتنظيميا دؤوبا ومثابرا من قبل يسار المقاومة ، الا أنها جاءت كنتائج متأخرة بفعل مجموع التطورات التي جرت في المنطقة العربية والاردن . ففي المنطقة العربية حدث تطور جديد في تموز ١٩٧٠ حيث وافقت القاهرة على مشروع روجرز ، وقد ادت هذه الموافقة الى انقسام في

الحركة الوطنية وحتى في حركة المقاومة في الاردن ، بعد ان كانت موحدة الموقف تجاه مشاريع التسوية وبعد ان كانت سائرة بخطى حثيثة نحو موقف موحد من خلال التجربة العملية تجاه الوضع في الاردن . وقد استخدمت الرجعية الاردنية موافقة القاهرة على مشروع روجرز كمظلة نشطت من خلالها لتعبئة كامل قواها ، من اجل اخذ زمام المبادرة والاسراع في شن حملتها لتطويق وآبادة المقاومة وكل ما هو وطني في أيلول . فقد تمكن الملك حسين من القيام بانقلاب ملكي ابيض في صفوف الجيش والمخابرات والامن العام بضبط جميع قيادات اجهزة الدولة في قبضة يده ، ثم اقال الوزارة التي مثلت دور حصان طروادة بالنسبة للمقاومة حيث شاركت فيها بعض العناصر البورجوازية الوطنية . هذه الظروف هي التي ابقت كل عملية التطوير التي جرت تحت ضغط ومبادرات يسار المقاومة تقف عند حدود المواقف السياسية الحاسمة تجاه الوضع ، دون ان تترجم بخطة عملية لاخذ زمام المبادرة وحل ازدواجية السلطة ، يضاف اليها اعتبارات تتعلق بالتركيب الذاتي للمقاومة ، وبالمدى الذي كان مفتوحا امامها مقارنة بالسرعة الملحوظة التي كانت تتحرك بها السلطة الرجعية .

**قلت ان منهج فتح كان هو المنهج السائد في حركة المقاومة ، وهو الذي مثل امتداد السياسة العربية الى داخل حركة المقاومة ، كيف تفسر على ضوء ذلك اسهام فتح الاساسي في مواجهة حملات النظام الاردني والنظام اللبناني ؟**

ان وضع منظمة فتح يمثل محصلة للتناقضات العربية وامتداداتها في الساحة الفلسطينية ، وهذا يعني ان فتح كمنظمة وطنية فلسطينية تتأثر بمجموع هذه التناقضات والضغوطات العربية التي تنصب على الخط الوطني العام والعريض لمنظمة فتح . ولكن علينا ان نلاحظ باستمرار ان تصدي فتح لهجمات الآبادة في الاردن ولبنان انطلق من موقف الدفاع الذاتي السلبي عن حركة الشعب المسلح . والحلقة المركزية في انتقاد هذا الموقف هو اعتياده على مواقف الدفاع الذاتي السلبي ، وفي تاريخ كل الثورات ، تقود مواقف الدفاع الذاتي الى الهزيمة . وكل التراجعات التي وقعت في حركة المقاومة الفلسطينية ، قبل أيلول وبعد أيلول ، مصدرها بالاصل اعتماد مبدأ وموقف الدفاع الذاتي السلبي ( ترك قوى الثورة مكشوفة ومحاصرة من القوات

المعادية وبذات الوقت ترك زمام المبادرة بيد القوات المضادة للثورة . فقد كانت المقاومة تادرة باقرار الجميع الان ، على حل ازدواجية السلطة منذ اواخر عام ١٩٦٩ ، وبالتحديد في الفترة الواقعة بين شباط ١٩٧٠ حتى حزيران من نفس العام . اما بعد ذلك فان موافقة القاهرة على مبادرة روجرز كانت لها تأثيرات مباشرة على الوضع في الاردن كما ذكرت . الا ان منظمة فتح ممثلة بقيادتها تحديدا وبشكل ادق العناصر القيادية الحاسمة بتحديد سياسة فتح ، رفضت طيلة الفترة السابقة على ايلول النداءات الموجهة لها باستمرار بضرورة تنظيم اوضاع المقاومة بما يمكنها من اخذ زمام المبادرة والانتقال من مواقع الدفاع السلبي الى مواقع الدفاع الهجومي رغم ان جريدة فتح التي يحررها فريق من منظمة فتح كانت تصرخ منذ تهوز بان الجولة القادمة ... الجولة الحاسمة والاخيرة . بعد ايلول تبلت هذه السياسة بوضوح بخط التراجع المتصل وغير المنظم امام متابعة النظام الرجعي هجمات على حركة المقاومة الفلسطينية . وهذا هو الوجه الاخر للسياسة اليمينية التي طبعت ممارسات قيادة فتح . بينما وقف اليسار مطالبا بضرورة حسم العلاقة مع السلطة الرجعية في عمان ، ويترتب على هذا تنظيميا وعسكريا الانتقال الى اوضاع سرية وعدم الرهان على الاوضاع العلنية الباقية والتخلي عن احتمال امكانية التعايش مع هذا النظام تحت تأثير الضغوطات العربية ، علينا ان نقطع حبل خداع الرجعية السياسي بانها تريد التعايش مع «النداء الشريف» بينما تواصل عمليا حملات الابادة العسكرية والارهاب الاسود، والانتقال الى تكثيف النضال باتجاه اقامة حكم وطني ديمقراطي في البلاد . الا ان كل هذه النداءات لم تنجح مع قيادة فتح التي راهنت على الضغوطات العربية من اجل فرض التعايش مع النظام الرجعي والاحتفاظ ببقايا الاوضاع العلنية للمقاومة في الاردن ، لتأتي الاحداث من جديد وتؤكد خطأ هذه السياسة ، وصحة السياسة اليسارية التي طرحته هذه المواقف بشكل صارخ في اجتماعات اللجنة المركزية في كانون الاول ١٩٧٠ في عمان ، ثم جددنا هذا الطرح في ٢٥ ١٩٧١ في اجتماعات امانة سر اللجنة المركزية في جرش ثم جدد هذا الطرح ايضا في اذار ١٩٧١ في دمشق ، لكن قيادة فتح اصررت باستمرار على نهجها بعد ايلول بالرهان

على وهم قبول الحكم الرجعي بالتعايش مع المقاومة تحت ضغط الانظمة العربية . وهذه السياسة لا زالت تسحب نفسها حتى الان ممثلة بالموقف من الوساطات « العربية » .

ألم يكن التراجع بعد نتائج معركة ايلول محتما ... وماذا تعني بالتراجع المنظم ؟

ان طريق الثورات مليء بالالتواءات ، واحيانا الالتواءات الحادة . ولكن الفاصل بين ثورة ظافرة واخرى متعثرة هو في طريقة تعاملها مع هذه الالتواءات المفروضة عليها بفعل اختلال موازين القوى . واسمح لي هنا ان اعطي مثلا سريعا من امثلة عديدة يمكن ان تذكر من تجربة الثورة الصينية . فقد طرح الحزب الشيوعي الصيني والجيش الاحمر على الكومنتانغ تنظيم جبهة وطنية مناهضة للامبريالية اليابانية . وفعلا شكلت هذه الجبهة ما بين عام ١٩٢٤ - ١٩٢٧ الا ان الكومنتانغ نقض الاتفاق وبدلا من توجيه كل البنادق الى صدر الامبريالية اليابانية بدأ يشن حملات التطويق والابادة على الحزب الشيوعي والجيش الاحمر . واما تفوق قوات الكومنتانغ تراجع الجيش الاحمر بالمسيرة الكبرى المعروفة للافلات من قبضة القوات المضادة الساعية لتطويقها وابطائها . وبدأت المسيرة الكبرى من ٣٠٠ الف مقاتل لتنتهي الى ٣٠ الف مقاتل فقط بين شعب تعداداه ٦٥٠ مليوناً حينذاك .

وهذا التواء حاد فرض على الثورة الصينية وتراجع كبير دفعها للتخلي عن العديد من القواعد الثورية التي نجحت بانتزاعها من الكومنتانغ والامبريالية اليابانية وشكلت قواعد ارتكاز وانطلاق لها . كما دفعها للتخلي عن العديد من مراكز التأثير في المدن ايضا . الا ان كل عملية التراجع اتخذت طابعاً منظماً يقوم على الاحتفاظ بالقوى الاساسية التي بدأت عملية الانسحاب . وبذات الوقت نظمت عملية تغطية لهذا الانسحاب تمثلت ببقاء العديد من القواعد الثورية تقايل ضد هجمات الكومنتانغ ، وبقاء العديد من قوات الميليشيا في المدن ، من اجل تبييد وبعثرة قوات الكومنتانغ ، كما وظفت عملية الانسحاب في تمكين وبناء العلاقات السياسية والتنظيمية مع جميع المناطق التي مروا بها وتنظيم عملية اعادة نشر السلاح بين الفلاحين ، مما أبقى الصراع مفتوحاً ضد قوات الكومنتانغ . وبذات الوقت تمكنت القوات الاساسية من ان تحتفظ

بسلامتها لتعيد تنظيم صفوفها وتعود لمواصلتها  
النضال المسلح ضد الكومنتانغ والإمبريالية اليابانية  
معا . هذه عملية تراجع ولكنها فعلا عملية منظمة  
( خطوة الى الوراء في سبيل خطوتين الى الامام ) .  
اما ما وقع معنا فمسألة مختلفة . بمعد أيلول  
مباشرة بقيت معظم عمان في يد المقاومة . بالاضافة  
الى المنطقة الممتدة من مخيم البقعة حتى الرمثا ،  
هنا كان مطروحا على المقاومة ان تسارع لاعادة  
تنظيم صفوفها بعد وقف القتال وعقد اتفاقية  
القاهرة ، التي ضمنت لها انتشار قواعدهما في كل  
الاماكن الملائمة لمقاومة القتال ضد العدو الصهيوني ،  
كما ضمنت لها بقاء جميع مواقعها العلنية وبقاء  
المليشيا المنظمة والمسلحة . ولكن سياسة التراجع  
غير المنظمة هي التي طبعت نهج حركة المقاومة تحت  
تأثير قيادة فتح منذ ايلول حتى الان . وبدلا من ان  
تكون اتفاقية القاهرة خطوة الى الوراء لتنظيم  
اوضاعها من جديد من اجل خطوتين الى الامام  
تخولت الى خطوات متتالية الى الوراء ، والى  
ترجمات متصلة امام ضغط السلطة الاردنية .  
وحتى بعد ان تمت جميع هذه الخطوات وباتت كل  
اوضاع المقاومة محصورة في منطقة احراج جرش  
وعجلون كان اليسار يتبنى ضرورة التخفيف من هذا  
التواجد العلني حتى لا يتعرض لضربة ساحقة طالما  
انه محاصر من الجهات الاربع والانتقال الى  
الاوضاع السرية بسرعة متواترة تهيئا لبدء الصراع  
من جديد مع السلطة الرجعية التي تواصل عمليات  
تصفية المقاومة وتجريد الجماهير من السلاح ، وقبل  
ان نخسر كل شبر من تواجدها العلني . هذا النهج  
كما قلت هو الوجه الاخر للسياسة التي اعتمدت  
قبل ايلول ، نهج الدفاع السلبي وبالرهان على  
ضغط الانظمة العربية لفرض التعايش مع النظام  
الرجعي بينما كان النظام الرجعي يتابع سيلهسته  
الهجومية دون كلل ، متبعيا كل اساليب الخداع  
والابتزاز السياسيين .

**تحدثت عن الخطا العام في تعامل حركة المقاومة مع  
الجماهير الفلسطينية والاردنية فهل يمكن ان تخوض  
في هذا الموضوع بشيء مسن التفصيل والتحديد ،  
خاصة على صعيد العلاقة مع الجماهير الاردنية  
وعلى صعيد الاشكال التنظيمية لتعبئة الجماهير  
المزيدة لهركة المقاومة ؟**

ان مجموع الاخطاء التسي وقعت في التعامل مع  
الجماهير الفلسطينية والاردنية نابعة في الاصل من

الخطا الاساسي في فهم طبيعة الوضع في الاردن ،  
هذا الخطا الاساسي الذي يقول « ما لنا وما يجري  
في عمان » ، عاجز عن فهم قانون الترابط بين ما  
يجري ضد اسرائيل وما يجب ان يجري ضد الحكم  
الاردني المميل اذ كان واضحا كما قلت في ظل  
اصرار الرجعية الحاكمة على تغليب التناقضات  
الثانوية على التناقض الرئيسي مع العدو الاسرائيلي  
محولة بذلك الثانوي الى اساسي يصبح لزاما علينا  
اولا ان نمي مجموع قوانا ونوضح الازمة الثورية  
في الساحة الاردنية لحل التناقض الاساسي مع  
السلطة الرجعية لصالح سلطة الثورة ، ومن هنا  
نبعت كل الاخطاء الاخرى . فقد تم التعامل مع الجماهير  
الفلسطينية ضمن اطار وطني عاطفي عام يطالبها  
بحمل السلاح ضد العدو الاسرائيلي دون اي  
عملية تثقيف ثورية لتسييس هذه البندقية وتحويلها  
الى بندقية ثورية تنبع منها فعلا السلطة السياسية ،  
وينبع منها فعلا متابعة الكفاح المسلح بأقدام صلبة  
وبالاعتماد على الذات والجماهير . وتفترض  
عملية التسييس بالضرورة تركيز التثقيف الجماهيري  
باتجاه حل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية  
في عمان ، ودعم هذه العملية ببناء المليشيا  
المسلحة والمستوعبة للعلم العسكري الثوري ،  
وتطوير لجان التنسيق في المخيمات والمدن لتصبح  
اجهزة ادارية تحل محل الاجهزة الادارية الرجعية ،  
وبناء المجالس الشعبية وتطويرها لتصبح الاطارات  
التشريعية المعبرة عن ارادة هذه الجماهير والقائدة  
لها . لكن ضيق الافق السياسي للقوى اليمينية في  
المقاومة والمدة الزمنية القصيرة المفتوحة امام  
يسار المقاومة من اجل تطوير هذه القضايا في  
اوساط الجماهير لتعلقها وتعيد صياغتها ضمن  
ظروفها الميدانية متجاوزة بذلك قياداتها ، هي التي  
اقتت هذه الاشكال الوطنية ضعيفة وقاصرة عن  
القيام بدورها المطلوب ، بدءا من دور المليشيا  
الذي اقتصر على عمليات الدفاع الاتية والمحدودة  
تجاه الهجمات الرجعية وانتهاء بدور لجان التنسيق  
والمجالس الشعبية التي اقتصر دورها على حل  
بعض الاشكالات بين فصائل المقاومة من جهة ومع  
الجماهير من جهة اخرى . اصف الى هذا ان يبين  
المقاومة لم يستطع ان يفهم حقيقة العلاقات  
العضوية القائمة بين الجماهير الفلسطينية  
والاردنية فاندفع باتجاه « الفلسطنة الكاملة »  
لاطارات المقاومة ومنظماتها الجماهيرية والنقابية

والهنية بخلق سلسلة الاتحادات النقابية والمهنية الفلسطينية المحضة على ارض الساحة الاردنية مما أفسح المجال امام نمو مواقف اقليلية في صفوف ابناء الضفة الشرقية . هذا اولا وثانيا تعاملت المقاومة بطابعها الغالب مع الجماهير الشرق اردنية تعاملت يقوم على ادارة الظهر لقضايا هذه الجماهير وطنيا وديمقراطيا بينما تتحمل هذه الجماهير مع الحكم الرجعي واستغلاله الطبقي وتأميره الوطني . وقد قادت عملية ادارة الظهر هذه الى جعل برنامج حركة المقاومة برنامجا فلسطينيا اقليميا الى حد كبير رغم محاولات بعض الفصائل حل هذه المشكلة والنضال من اجل وحدة الجماهير في ظل جبهة وطنية اردنية فلسطينية ، تعبر عن نفسها في وحدة كافة المؤسسات الجماهيرية والنقابية والمهنية وفي تلمس اولي لمصالح الجماهير في الضفة الشرقية ، اي مصالحها في ضرورة قيام سلطة وطنية تعبر عن طموحاتها المعادية للامبريالية والصهيونية وعن طموحاتها ضد حكم الاقلية الطبقية الانانية ( حيث تستولي مائة عائلة فقط على 50% من الدخل القومي العام ) . ولكن هذه المحاولات لم تنجح في فرض نفسها على علاقة حركة المقاومة مع الجماهير الاردنية ، ( لان هذا يتطلب نضالا فكريا وسياسيا وتنظيميا طويل النفس حتى يصبح النهج السائد في المقاومة ) ، مما ادى الى مسخ دور الجماهير الاردنية ودور الحركة الوطنية الاردنية وتحويلها الى قطاع متعاطف فقط بمشاعره الوطنية والقومية مع قضية الثورة ، بينما تتعرض هذه الجماهير بالاضافة الى ضربات الرجعية واستغلال الاقلية الطبقية الى الضربات الانتقامية الاسرائيلية في المدن والقرى . وهذا ما كان يفرض ولا زال ان تدخل حركة المقاومة في برنامجها المهمات الوطنية والديمقراطية في الضفة الشرقية . وبتعبير أدق ان تصبح حركة المقاومة في الساحة الاردنية جزءا لا يتجزأ من الجبهة الوطنية الفلسطينية الاردنية الموحدة لتقوم مع القوى الوطنية في الاردن باتجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، والتي تعنى بالتحديد اقامة حكم وطني معاد للصهيونية معاد للرجعية ، حكم وطني يحرر الاكثرية من هيمنة واستغلال الاقلية الطبقية الانانية عميلة الامبريالية ، حكم يطلق الحريات الديمقراطية ويسلح الجماهير ويخضع جميع طاقات البلاد المادية والاقتصادية والبشرية لصالح دعم قضية الثورة الفلسطينية

ضد اسرائيل والامبريالية . هذا ما يمكن ان يحل أزمة العلاقة بين الجماهير الاردنية والفلسطينية وأزمة العلاقة بين المقاومة وبين هذه الجماهير على ارض الساحة الاردنية ، ولكن نهج يمين المقاومة ابتعد تماما ولا زال عن هذا الطريق وسلك طريقا اقليميا غدى بذات الوقت رد فعسل اقليمي شرق اردني له ، جذوره التاريخية مستمدة بالاصل من حالة التخلف الثقافي والطبقي والاقتصادي لجماهير شرق الاردن عن جماهير شعب فلسطين نسيبا مما يمكن السلطة الرجعية أن تستغل وتستثمر كل هذه الحالة لصالح تعميق التعمص الاقليمي ومحاولة تضليل جماهير الضفة الشرقية لتقف وتلتف حولها باعتبار ان هذه السلطة هي المعبر عن جماهير الضفة الشرقية في وجه المقاومة الفلسطينية المعبرة عن جماهير الشعب الفلسطيني . ومكثها أيضا من ان تبني العديد من القرى الاستراتيجية في الضفة الشرقية لصالحها ضد المقاومة والحركة الوطنية عموما ، محاولة احتذاء طريق حكومة ساينغون العميلة في بناء مثل هذه القرى في الريف الفيضاني ، هذا بالاضافة الى تمكن السلطة الرجعية من استغلال ترددي الاوضاع الاقتصادية للريف الشرق اردني واستيعاب قواد العاملة عن وعي وتخطيط في اجهزة الدولة وخاصة الجيش ، باعتبارها المورد الاساسي لحياتهم اليومية .

ان عملية الاستيعاب هذه ليست عملية حديثة ، وقد بدأت قبل عام 1948 ، ثم تكثفت بعد ذلك حتى اننا اذا قمنا بأي عملية مسح اجتماعية في القرى لوجدنا ان خمسين بالمائة من ابناء الفلاحين الفقراء في القرى الشمالية والوسطى يعملون جنودا في صفوف الجيش وتزداد هذه النسبة اذا انتقلنا الى المناطق الجنوبية . هذا الوضع كله لا يعني ولا لدقيقة واحدة ان جماهير شرق الاردن ملتصقة بالنظام الاردني المعادي لمصالحهم الوطنية والطبقية والديمقراطية الحقيقية . فقد نهضت الحركة الوطنية بعد عام 1948 على اكتاف القوى العاملة والفقيرة والبورجوازية المتوسطة والصغيرة في المدن والقرى بالضفتين ولعبت الاطارات الشرق اردنية دورا رائدا وقياديا فيها حتى حزيران 1967 وبعد حزيران 1967 التحقت اكثرية هذه الاطارات القيادية في صفوف حركة المقاومة الفلسطينية . ان الخطأ الاساسي لا تتحمله

هذه الجماهير بل تتحمله حركة المقاومة بالامل التي عجزت عن فهم حقيقة هذه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الضفة الشرقية تماما كما عجزت عن فهم الوضع الخاص للاردن بالنسبة للثورة الوطنية الفلسطينية ، وتعاملت مع هذه الاوضاع وكأنها اوضاع غريبة عنها تماما . وفي احسن الحالات تعاملت معها كما تعاملت مع جماهير قطر السوري او اي قطر عربي اخر . نخلص من هذا كله الى نتيجة تقول بأنه كان من الممكن تجاوز كل هذه الحالة لو استوعبت حركة المقاومة بكافة فصائلها طبيعة هذه الاوضاع في الساحة الاردنية الفلسطينية وتعاملت معها ضمن فهم وحدة المصير اليومي والتاريخي ووحدة العلاقة بين الجماهير الفلسطينية والاردنية على ارض الساحة الاردنية. ونقول ايضا انه لا زال من الممكن حتى الان رسم سياسة لحركة المقاومة تجعل منها جزءا لا يتجزأ من الحركة الوطنية في الساحة الاردنية تبني معها جبهة موحدة تلبي متطلبات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة ، وتلبي في ذات الوقت متطلبات الدفاع عن الضفة الشرقية وتضايحا الوطنية والديمقراطية . وبذلك نعيد تصحيح العلاقة بين ابناء الشعب الواحد ، ونكون فعلا قد وضعنا اصابعنا على حقيقة المشكلة وكيفية حلها .

**أمام هذه المهمة الكبيرة التي القيناها على عاتق حركة المقاومة ، أين يأتي دور الحركة الوطنية الاردنية نفسها ؟**

هنا لنكن واضحين جدا بدون ديماغوجية وتلاعب بالكلمات . ان القسم الاكبر من الحركة الوطنية الاردنية اصبح جزءا لا يتجزأ من المقاومة . ناظرات حزب البعث وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي والاطارات الوطنية البورجوازية جميعها التحقت بصفوف المقاومة الفلسطينية بعضها التحق مبكرا وبعضها التحق متأخرا في ظل غمسة النهوض الوطني العام في البلاد. ومن هنا نقول بأن المقاومة التي حبلت السلاح باتجاه العدو القومي تمكنت من امتصاص القطاع الاكبر من الحركة الوطنية الاردنية . وباتت جزءا منها ، هذا يعني بوضوح انه ليس هناك مجال للفصل التام بين حركة المقاومة في الساحة الاردنية وبين الحركة الوطنية الاردنية ، بل انها تمثل عمليا وموضوعيا وحدة متداخلة فيما بينها ومن هنا نقول ان حل

هذه المشكلة هو في أن تصبح المقاومة جزءا لا يتجزأ من الجبهة الموحدة التي تضم فصائل حركة المقاومة على ارض الساحة الاردنية الفلسطينية مع القوى الوطنية السياسية المنضوية في النقابات العمالية والمهنية، والاتحادات الجماهيرية الاخرى .

ويكون برنامج هذه الجبهة برنامجا مشتركا يلبي مهمات قضية الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة ومهمات قضية الثورة الوطنية الديمقراطية على ارض الساحة الاردنية ايضا . اما البحث عن حركة وطنية اردنية خارج هذا الاطار فهو بحث في فراغ فعلا واستمرار في سياسة الفصل التعسفي الغبية القصيرة النظر .

**ان تحليلك بأكمله يطرح مسألة هامة جدا تشكل نقطة خلاف كبيرة داخل المقاومة ، فأنت تقول عمليا بأنه لا يمكن فصل المعركة الوطنية عن المعركة الطبقيّة ، فما تفسيرك المحدد لهذه القضية ؟**

في تاريخ الشعوب المناضلة من أجل انجاز مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي يرتبط الصراع الوطني بالصراع الطبقي وتعبير اخر ان مرحلة التحرر الوطني محتوى طبقي اذ ان انتزاع التحرر من اي هيمنة استعمارية وامبريالية يفترض بالضرورة توجيه الصراع ضد قوى طبقية مرتبطة بالامبريالية ولتوضيح هذه القاعدة لنسب ملاحظات سريعة .

قبل عام ١٩٤٨ اكتسبت حركة التحرر الوطني الفلسطيني في البداية محتوى طبقياً معادياً للامبريالية وللطبقات الرجعية الفلسطينية على ارض فلسطين نفسها . واذا راجعنا تاريخ ثورة ١٩٣٦ مثلا لوجدنا ان الثورة كانت ثورة وطنية موجهة ضد محاولات تهويد فلسطين وبذات الوقت ضد الانتداب البريطاني ولكن علينا ان نلاحظ ان بداياتها قيادة وقاعدة كانت بدايات طبقية ثورية ، على يد عز الدين القسام رجل الدين الفقير والذي ينتمي ومجموعة عناصره القيادية الى اوضاع طبقية فقيرة ، كذلك علينا ان نلاحظ جيدا ان جميع القوى الطبقية الاقطاعية الدينية والعائلات البورجوازية الكبيرة الفلسطينية ومفتت ضد الثورة ، فلماذا ؟ لان مصالح هذه الاقلية تتناقض مع الثورة اولاً، ومرتبطة باستقرار الوضع السياسي ثانياً ، وتخشى على مصالحها من

المصادرة على يد الانتداب اذا أخذت بالثورة  
ثالثا . الا ان الثورة ارغمت جميع هذه القوى  
على التعايش معها بعد ان شقت طريقها . وعندما  
تسللت القوى الرجعية الى داخلها ووصلت الى  
مواقع قيادية فيها قادتها ضمن رؤياها الطبقيّة  
المساومة والمهادنة مع الاستعمار الى ان اوصلتها  
الى طريق مسدود أدى الى فشلها . وبقيت هذه  
القيادات الرجعية على رأس حركة شعب فلسطين  
حتى عام ٤٧-١٩٤٨ وقادت الانتفاضات الجماهيرية  
ضد قرار التقسيم ومحاولات تهويد فلسطين ، ومرة  
اخرى اوصلتها هذه القيادة الى طريق مسدود .  
بعد ١٩٤٨ اتضحت الأمور بشكل اكثر تجسيدا اذ  
وجدنا امامنا أن جميع العائلات البورجوازية  
الفلسطينية الكبيرة سرعان ما تخلت عن مواقع  
النضال الوطني نهائيا وارتبطت بحكم مصالحها  
الادارية والتجارية والصناعية بالنظام الرجعي  
في عمان ، والذي مثل موقف الخيانة الوطنية  
تجاه القضية الفلسطينية . وتحالفت هذه القوى  
الطبقية الرجعية مع القوى الطبقيّة المشابهة لها  
في الضفة الشرقية لتشكلا مما أعمدة النظام  
الرجعي ، أعمدته الاقتصادية والاجتماعية  
والسياسية والادارية ، والتزمت بمواقف هذا  
النظام المعادي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني  
وظموح شعبنا في متابعة النضال من أجل تحرير  
ترابه الوطني ، ولعبت تاريخيا منذ ١٩٤٨ دور  
ادوات القمع للانتفاضات شعبنا بالصفين بشكل  
عام وفي الضفة الغربية بشكل خاص وازدادت  
المسألة وضوحا بعد هزيمة حزيران حيث نجد أن  
الرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية بقيت على  
التصاقها وارتباطها بالنظام الملكي الرجعي ومثلت  
اداة من ادواته في قمع حركة المقاومة وعلينا أن لا  
ننسى بأن رئيس وزراء الحكومة العسكرية في ١٧  
ايلول ١٩٧٠ كان فلسطينيا وان رئيس الوزراء  
الذي جاء بعده مباشرة من عائلة بورجوازية  
فلسطينية ايضا . اما في الضفة الغربية فقد لعبت  
هذه الطبقة الرجعية دورا مزدوجا راوحت نيسه  
بين تنفيذ مخططات اسرائيل في الضفة الغربية  
وبين الاستجابة لنداءات النظام الملكي في عمان .  
فقد مثلت هذه الاطارات الطبقيّة دور الوسيط  
بين الاحتلال الصهيوني وجماهير شعبنا في الضفة  
الغربية وفي عموم الاراضي المحتلة واتخذت سلسلة  
من المواقف المعادية للعمل الفدائي والمعادية

للانتفاضات الجماهيرية . وكلنا نتذكر نداءات رؤساء  
البلديات وابطناء العائلات البورجوازية والرجعية  
لشعبنا عام ١٩٧٠ عندما شن اضرابا شاملا في  
الضفة الغربية ، بضرورة فك الاضراب . لم يقف  
هذا الدور المعادي للتحرر الوطني عند حدود  
التوسط بين الاحتلال وجماهير الشعب ، والذي  
سهل للاحتلال حكم الضفة الغربية على يد ابناء  
البلاد الفلسطينيين الرجعيين بل اخذت قطاعات  
متزايدة من هذه الطبقة عندما رأت ان عمر  
الاحتلال قد يطول في الاراضي المحتلة ، أخذت  
تتجه نحو تنفيذ مخططات اسرائيل والامبريالية في  
تجزئة القضية الفلسطينية شعبا وارضا ومصريا  
وتحت شعار الحكم الذاتي في ظل دولة الاحتلال ،  
تسهيلا لاعلان دويلة فلسطينية وكانت اخر ممارسات  
هذه القوى الطبقيّة اجتماع رؤساء البلديات  
( بناء على نداء من حمدي كنعان صدر في جريدة  
القدس ) في بلدية بيت ساحور في ١٨ آب ١٩٧١  
حيث خرجوا بنداء لاجراء انتخابات بلدية تأخذ الصفة  
التمثيلية التشريعية لشعبنا في الضفة الغربية ودعوا  
الى تشكيل برلمان من مئة عضو يسهل لاعلان الحكم  
الذاتي في ظل دولة الاحتلال . وكان من المفترض  
ان يعقد الاجتماع التالي لرؤساء البلديات لاقرار  
هذه الخطوات في الاسبوع الذي يليه تحت رعاية  
الشيخ الجعبري رئيس بلدية الخليل الا ان هذا  
الاجتماع لم يتم تحت ضغط وتهديدات العمل الفدائي  
وذهب الجعبري في نفس الوقت الى تل ابيب ليجتمع  
مع دايان وليناشد جامعة تل ابيب بأن تقبل ابناء  
الضفة الغربية في معاهدها حتى لا يتوزع ابناء  
الضفة الغربية على جامعات الدول العربية .  
اوردنا هذه اللوحة السريعة عن التناقضات  
الطبقيّة في صفوف شعبنا وطبيعة التناقض القائم  
بين الطبقات صاحبة المصلحة في التحرر الوطني  
والمستعدة تاريخيا لشن نضال حازم لتحرير الارض ،  
وبين الطبقات البورجوازية الرجعية ، المستعدة  
دوما للمساومة واخناء الرأس للاحتلال . هذا  
التناقض الذي يبرز بحدة في مرحلة التحرر الوطني ،  
موضحا طبيعة التناقض الطبقي فيها .  
وبالطبع فان هذه مسألة ليست متوقفة على  
شعبنا وحده . فمعد دراسة تجارب حركات التحرر  
الوطني نلاحظ أن الطبقات الرجعية تتبنى القضية  
الوطنية لفظيا في البداية ثم تبدأ بالمساومة عليها  
لتنتهي في مواقع الخيانة : تجربة الكومننتانغ نسي

الصين التي انتهت الى مواعع الارتباط بالامبريالية والعداء لحركة التحرر الوطني في البلاد . تجربة فيتنام حيث تتخذ القوى الاقطاعية والبورجوازية الكومبرادورية والبيروقراطية المتبرجة موقفا مع حكومة سايجون العميلة المرتبطة بالامبريالية ضد طموحات شعب فيتنام . تجربة الجزائر حيث اخذت الاقلية الطبقية الاقطاعية والبورجوازية الكبيرة الجزائرية موقفا مرتبطا بالاستعمار الفرنسي ومضادا لقضية الثورة الوطنية . ان هذه التجارب تضعنا امام ظاهرة واضحة هي ارتباط النضال من اجل التحرر الوطني ضد الاستعمار والامبريالية بالنضال الطبقي ضد الطبقات الرجعية المرتبطة بالاستعمار او المهادنة له والمساومة معه على حساب متابعة انجاز عملية التحرر الوطني .

هذا يدفعنا الى القول الواضح ان الذي يحدد موافق كل طبقة من الطبقات من قضايا التحرر الوطني وفي كل مرحلة من مراحل التحرر الوطني ايضا ( اذ ان قضية التحرر لا تتم دفعة واحدة بل على مراحل ) هي مصالح هذه الطبقات بالاصل ، مصالحها المادية والسياسية والاجتماعية حيث تتقف الطبقات الاقطاعية والبيروقراطية والبيروقراطية العسكرية المتبرجة باستمرار مع الاستعمار والامبريالية ، ضد شعوبها وضد حركات التحرر الوطني في بلدانها ، وتبذل دور الدركي في تمع حركة التحرر الوطني والثورة الوطنية الديمقراطية ودور الدركي ايضا في حماية المصالح الامبريالية في بلدانها . وهذا لا يعني انه ليس هناك استثناءات فردية من الطبقة الاقطاعية او البورجوازية ، يمكن ان تكتسب ثقافة ثورية ، وتتخذ موقفا وطنيا جذريا ، الا انها تبقى استثناءات فردية ، كما هي الحال مثلا بالنسبة الى بعض قادة حركة التحرر الوطني في لاوس وكامبوديا .

ولكن ما يجب ان نركز عليه بوضوح ان المسألة المطروحة في مرحلة التحرر الوطني ليست مسألة البرنامج الاجتماعي الطبقي ، بل الحاق الهزيمة بالعدو القومي والقوى المحلية المرتبطة به او المتعايشة معه بحكم مصالحها الانانية التي تضعها فسوق المسلحة الوطنية . وليس (كما يقال دائما) ان هناك من يريد ثورات اجتماعية في مرحلة التحرر الوطني وهناك من لا يريد ، لان طرحا كهذا اما طرح غبي يتعامى عن جميع وقائع التاريخ او طرح متغاب عن

سبق اصرار ، وهذه جريمة تحايل يعاقب عليها القانون ، ان المسألة الاولى المطروحة على جدول اعمال حركة التحرر الوطني : من هي الطبقات التي تتقف فعلا مع عملية التحرر الوطني وانجاز مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومن هي الطبقات المحلية التي تتقف ضد حركة التحرر الوطني ، ومع اعداء الثورة الوطنية بحكم مصالحها الطبقية . حيث توضح لنا تجارب التاريخ المعاصر بان الطبقات الاقطاعية والبيروقراطية سرعان ما تتخلى عن مواقفها الوطنية اللفظية وتتدخل عصر المساومة مع الثورة المضادة ، وتبيع حركة الجماهير الوطنية ، في اول الطريق ، وفي احسن الحالات في منتصف الطريق ، لصالح تحالف جديد مع الامبريالية ، ضد شعوبها ، ضد حل معضلات ثورتها الوطنية بينما الطبقات الوطنية : العمال . الفلاحون الاجراء والفقراء . . البورجوازية الصغيرة . . قطاع من البورجوازية المتوسطة . . هذه طبقات لها مصلحة في الثورة الوطنية وانجاز مهماتها ، وتبرز الطبقة العاملة متحالفة مع الفلاحين الفقراء كأصلب الطبقات المناضلة من أجل الانجاز الشامل للتحرر الوطني الديمقراطي ، اذ ان قطاعات من البورجوازية المتوسطة والصغيرة اثناء النضال الوطني الطويل النفس ، يلتحق بعضها بالمعسكر المضاد للثورة الوطنية ، والبعض الاخر بعيد نفسه بانتظار نتائج الصراع ، بينما يلتحق القطاع الادنى بقضية الثورة ويربط مصيره بمصير الاكثية الساحقة من حركة الشعب العمالية والفلاحية حتى النهاية ، لان هذه الطبقات لها مصلحة كاملة في التحرر الوطني ، وهي لن تخسر شيئا من نضالها ، بل تخسر قيودها فقط فالطبقات العاملة والفقيرة ثورية دائما ومسلحة بفكر ثوري دائم .

والمسألة الثنائية المطروحة في هذا السياق هي مسألة القيادة، التي تحتل موقفا مركزيا في مجموع العملية الوطنية والثورية ، لانه عندما نحدد الطبقة التي تقود العملية الوطنية ، وعندما نقول بأن قيسادة العملية الوطنية ملقاة على عاتق الطبقات العاملة والفقيرة ، فذلك لان مصالح هذه الطبقات وفكرها هو الذي بإمكانه ان يتقود الثورة الوطنية الى نهايتها الطامحة دون مساومات مصيرية واستراتيجية وهو الذي يستطيع نفي كل مرحلة من المراحل ان يتبنى السياسة الوطنية

الصائبة ويترجمها لخطوات عمل تكتيكية ثورية صلبة ، سياسية وجماهيرية وتنظيمية ، مطورا كافة أشكال النضال طبقا لطبيعة كل مرحلة من المراحل بحيث تصبح قضية الثورة واقفة على اقدام صلبة وقادرة فعلا على متابعة نضالها الطويل الابداء مهما جابهت من معضلات داخلية في صفوفها ، او من معضلات ناتجة عن هجمات القوى المعادية لها في هذه الظروف الموضوعية .

والمسألة الثالثة . . . ان النهج الفكري والسياسي لحركة التحرر الوطني مسألة حاسمة في تاريخ ومصير مجمل الثورة الوطنية وفي كل مرحلة حيث لا ثورة بدون نظرية ثورية . فالنهج الفكري السياسي الثوري يسلمح الثورة والشعب باستراتيجية وتكتيك واضحين ، ويقود خطى الثورة على درب النصر في كل مرحلة ضمن تطبيق النظرية الثورية على الخصائص المميزة لحركة التحرر الوطني في هذا البلد او ذاك . بينما النهج الفكري الوطني اليميني قاصر عن استيعاب قوانين التحرر الوطني في كل مرحلة ، ولذا يقود الثورة الى التخبط والتردد والضياع وبالنتيجة يضعها في طريق مسدود وتحت رحمة الظروف الموضوعية المحيطة مع التضاؤل المستمر في حجم الفعل الذاتي في هذه الظروف الموضوعية . ( واقع المقاومة الراهن دليل بارز على هذا ) .

**نتقل الآن الى الحديث عن المهمات الراهنة لحركة المقاومة الفلسطينية ، وطبيعي ان نبدأ بالاردن . كيف ترون طبيعة العلاقات بين المقاومة والنظام في وضعها الراهن ؟**

نشأ بعد ايلول ١٩٧٠ وضع جديد على صعيد العلاقات بين حركة المقاومة والحركة الوطنية وبين النظام الرجعي في عمان ، اذ حسم هذا النظام كل الحوار الداخلي الذي دار في صفوف المقاومة والجماهير قبل ايلول رافضا باصرار دموي كامل اي نمط من التعايش مع حركة المقاومة الفلسطينية . وهذا يفرض على جميع فصائل حركة المقاومة تحديد موقف وطني واضح من العلاقة مع النظام الاردني ، الا ان علينا ايضا ان ننظر الى طبيعة العلاقة مع الحكم الرجعي في الاردن على ضوء مجموعة التطورات التي جرت في المنطقة العربية بعد ايلول واحتمالات التسوية السياسية حتى نستطيع ان نحدد بالضبط طبيعة المهمات الراهنة المطروحة على جدول اعمال حركة المقاومة الفلسطينية تجاه

الاردن وتجاه مجموعة من القضايا الاخرى حيث لم يعد ممكنا بعد ايلول ان تكتفي حركة المقاومة بمجموعة من الشعارات العامة ، فهذه الشعارات كشعار « متابعة الكفاح المسلح حتى التحرير الشامل » ، « حرب التحرير الشعبية الطويلة الابداء » ، « رفض جميع مشاريع التسوية السياسية على حساب حقوق شعب فلسطين » ، كلها شعارات ذات طبيعة استراتيجية تاريخية ، من هنا نقول بوضوح لم يعد كافيا اعتماد الشعارات الاستراتيجية البعيدة المدى ، بل بات مطروحا على المقاومة ان تحدد الحلقات الوسيطة في نضالها الاستراتيجي حتى تتمكن من قيادة قضية الثورة على طريق الظفر والانتصار البعيد المدى . هذه الحلقات الوسيطة هي التي نصلح عليها بالمهمات الراهنة لحركة المقاومة وتحديدنا علينا ان نجيب بوضوح بعد ايلول ١٩٧٠ ، على كل التطورات التي جرت في المنطقة العربية وكيف يمكن فعلا في ظل كل هذه الظروف متابعة الكفاح المسلح الفلسطيني بحرب تحرير وطنية طويلة الابداء لعرقلة كافة مشاريع التسوية على حساب القضية الفلسطينية ومتابعة النضال حتى تحرير كافة اراضي الوطن . هذه العملية الاستراتيجية تتطلب تحديد الحلقات الوسيطة التي يمكن ان تجعل منها عملية جدية وممكنة . وعلى رأس هذه الحلقات الوسيطة حل مشكلة وضع المقاومة الراهن . فقد اصبحت المقاومة خارج حدود الاردن ، معرضة لعمليات التضييق ايضا وباتت قدرتها على رفض التسويات ، على متابعة الكفاح المسلح ، على النضال الطويل المدى من اجل ترجمة مواقف شعبنا الاستراتيجية برهونة بحل مهمات راهنة تمثل الحلقات الوسيطة التي تقف مشكلة الاردن في مقدمتها . فبعد ايلول برز على السطح وضع جديد تمثل بحكم ديكتاتوري رجعي يوجه كل قواه ضد حركة المقاومة والحركة الوطنية مصادرا جميع الحريات الديمقراطية في البلاد ، ومقتلا الساحة الاردنية في وجه المقاومة الفلسطينية . نشأ ايضا وضع قائم على التعصب الاقليمي الرجعي ضد عموم شعب فلسطين وحركته الوطنية والقوى الوطنية في الساحة الاردنية تحديدا . يقابل هذا الوضع كله رد فعل عفوي في صفوف الجماهير شعبنا تحكبه نزعة انفصالية للتخلص من مذابح الرجعية وقمعها البوليسي . ان الجماهير تعبر من خلال هذه النزعة الانفصالية عن

لموحها العفوي للخلاص من الحكم الرجعي ومن عذابها اليومي والتاريخي وهذا ما يترك مناخا واسعا للقوى الرجعية والبورجوازية الفلسطينية لاستغلال هذه الحالة الجماهيرية لمحاولة تطويع نضال شعبنا باتجاهات انفصالية تتمثل في الدعوة للحكم الذاتي في ظل الاحتلال وتطويع جماهير شعبنا لاحتمالات الدولة الفلسطينية ، والمشاركة الفلسطينية على يد هذه القوى الرجعية والبيئية في التسويات السياسية . هذا كله يطرح علينا مهمة مركزية تعتبر الحلقة الرئيسية في مهمتنا الراهنة تقوم على ضرورة حل التناقض الاساسي مع السلطة الرجعية وتحويل الضفة الشرقية الى قاعدة وحلبة للثورة الوطنية بادئين باتخاذ موقف وطني واضح يستند على ضرورة الشروع في تعبئة كامل قوى شعبنا والجماهير في الساحة الاردنية ضمن اطار جبهة وطنية اردنية فلسطينية موحدة من اجل حل هذا التناقض الاساسي ، وبهذا يمكن ان نقدم حلا وطنيا في مقابل الحل اللاوطني القائم على التعصب الاقليمي في الضفة الشرقية وحلا وطنيا في مقابل الحل اللاوطني ذي الطبيعة الفلسطينية الانفصالية الناشئ كرد فعل على هجمات الرجعية وتغذيتها للتعصب الاقليمي . وفي تقديرنا انه بدون التصدي لمواجهة هذه المعضلة الراهنة وحلها سيكون مفروضا على المقاومة الفلسطينية المزيد من التراجع وسيبقى المجال مفتوحا امام التيارات الانهزامية والمساومة في صفوف القيادات البيئية والرجعية الفلسطينية في الضفة الشرقية والضفة الغربية معا .

ان المقاومة بحلها لهذه الحلقة الرئيسية الراهنة تكسب شعاراتها النظرية الثورية بداية حقيقية ، كما تنفذ « لاءاتها » برغص التسويات على حساب حقوق شعبنا الوطنية الراهنة والتاريخية ، من تصليب الشرايين والشيخوخة المبكرة الذي يقترب بها من لاءات مؤتمر الخرطوم الثلاث الشهيرة . هذا على صعيد الضفة الشرقية لنهر الاردن كما ورد في بداية السؤال . اما على صعيد المهمات الراهنة التي تتناول القضايا الاخرى ، فان في مقدمتها تفتت المسائل التالية : اولا - متابعة وتطوير الكفاح المسلح ضد العدو القومي (الصهيوني الامبريالي) كمهمة راهنة وتاريخية ، فهي مهمة تبقى قائمة باستمرار على المدى القريب والبعيد تعبيراً عن اصرار شعبنا في تحرير ترابه الوطني

وعن حقه المشروع والعادل في حمل السلاح وشن الكفاح المسلح والجهايري ضد الاستعمار الاستيطاني الصهيوني . ونحن نعلم جيدا ان على المقاومة ابقاء الاراضي المحتلة ساخنة تحت اقدام العدو ، لا نترك له مجالا للاستقرار وتنفيذ مشاريعه التوسعية او مشاريع تجزئة القضية الفلسطينية « كالحكم الذاتي للضفة الغربية والقطاع في ظل الاحتلال او مشاريع اخراج اللاجئين من مخيمات قطاع غزه كخطوة على طريق الاسكان والتوطين مما يهود مشاريع التوسع الصهيوني في القطاع بالاضافة الى محاولة تفتيت المقاومة المسلحة الجماهيرية في المخيمات بالاحتلال . . . الخ من المشاريع المضادة لحقوق شعبنا في كامل ترابه الوطني » . كما ان على المقاومة الاستمرار في توجيه ضرباتها المسلحة للعدو على الطريق الطويل لابطاء اكبر حجم ممكن من قواه الحية ( البشرية خاصة ) وتمريضه لنزيف دائم مادي ومعنوي وبعثرة قواه على امتداد الاراضي المحتلة .

ثانيا - متابعة النضال لتثوير الضفة الغربية بشكل خاص رغم ان هذه العملية مرتبطة والى حد كبير كبير بحل الحلقة الرئيسية الراهنة في مهمات الثورة « مشكلة الوضع بالضفة الشرقية » . لان هذا الوضع ذاته ترك الضفة الغربية فريسة سهلة للاحتلال حيث جردها من اية قطعة سلاح ورفض تدريب الشعب وتابع سياسة قمع الحركة الوطنية حتى ان معظم اطاراتها كانت في السجون يوم ٥ حزيران ١٩٦٧ ، وهذه عوامل اساسية جعلت مقاومة الضفة الغربية للاحتلال اضعف بكثير من قطاع غزه حيث دربت الادارة المصرية جماهير واسعة على حمل السلاح كما تركت بالقطاع وبين ايدي الجماهير ما يزيد عن ( ٣٠ ) الف قطعة سلاح بالاضافة الى الكثير من الاسلحة الخفيفة ( بنادق ، قنابل ، متفجرات ) بقيت في سيناء وشكلت مصدرا دائما في متناول ابناء القطاع بحكم معرفة الكثيرين منهم بأرض سيناء . . .

وبعد حزيران ٦٧ عمل الحكم الرجعي في عمان على تمبيع نضال ابناء الضفة الغربية ضمن اسلوبين رئيسيين الاول : انتهاج سياسة التطويق والابادة للمقاومة والمليشيا على ارض الضفة الشرقية . والثاني : اعتماد سياسة الجسور الاقتصادية المفتوحة بين الضفتين التي شكلت ميدانا نسيجا لانعاش المصالح الاقتصادية للبورجوازية

الفلسطينية بالضفة الغربية (التجارية ، الصناعية) ومصدرا لتمويل اسرائيل بالكثير من السلع الاستراتيجية ( الحديد ، الاسمنت ) بأسعار رخيصة ساعدت في تحصينات اسرائيل حسب اعتراف القادة الاسرائيليين انفسهم . كما تابعت سياسة اغراق جيوب الاجهزة البورجوازية بالحقن الذهبية حيث تذهب اموال الصمود الى هذه الطبقة والاجهزة الادارية التي لعبت معا دور الوسيط بين الاحتلال وجماهير الضفة الغربية، ودور امتصاص انتفاضات ابناء الضفة الغربية ...

كل هذا وضع العقبات الضخمة بوجه المقاومة بالضفة الشرقية والعاملة وكافة الاساليب على تثوير الضفة الغربية وبات واضحا ان هذا التثوير يتطلب اولا وبالاساس حل « مشكلة الوضع القائم بالضفة الشرقية » .

ومع كل هذه الصعوبات فان مواصلة النضال من اجل متابعة الكفاح المسلح بالاراضي المحتلة وتثوير الضفة الغربية هي من المهمات الراهنة لحركة المقاومة . كما ان نتائج ايلول تتعرض على المقاومة ومنذ ايلول ان تقدم لشعبنا في الضفة الغربية الطول الوطنية بديلا عن الطول الرجعية الفلسطينية بمباركة اسرائيل والداعية الى « الحكم الذاتي في ظل الاحتلال » تمهيدا لاتخاذ اجراءات الدولية الفلسطينية التي تركز تجزئة القضية الفلسطينية وتكرس الوجود الاسرائيلي على جزء من ترابنا الوطني ، وبديلا عن الطول الرجعية لحكام عمان « حكم ذاتي في ظل العرش الهاشمي .. الخ » . وتجد الرجعية والبورجوازية الفلسطينية المناخ مناسباً للانديفاع بخيانتها الوطنية حتى النهاية مستغلة مذابح الرجعية في عمان ورد الفعل العفوي الانفصالي في صفوف شعبنا ونحو « أي حل يريجه من العذاب اليومي مع حكام عمان » .

ان هذه الحالة الناشئة عن ايلول وما تلاه تفرض علينا كمهمة راهنة النضال من الان لتثوير الضفة الغربية خاصة للوقوف بوجه الحلول الرجعية والخيانة من أي مصدر جاءت ، والانتقال بالوعي الشعبي والموقف السياسي الى مرحلة وطنية ثورية ترفض بالعنف المسلح والجماهيري الحلول الرجعية الفلسطينية والحلول الرجعية الاردنية « لا للانفصال ، لا لحكم الملك حسين ، نعم لوحدة الضفتين على اسس وطنية وديمقراطية » . وهذا يتطلب الوضوح الوطني الكامل في ذهن ووعي جماهير الضفتين

للنضال المشترك والموحد على هذا الطريق الوطني ولتقل الطريق على الرجعية الفلسطينية والرجعية الاردنية وكل مخططات الصهيونية والامبريالية لتجزئة وتصفية القضية الفلسطينية . وعندما تكون الجماهير مسلحة بالموقف الوطني الوحدوي ستقاتل وامام جميع الاحتمالات ، لصنع محيرها بعيدا عن الحلول الرجعية التي تطرح نفسها وكأنها « قدر » لا مفر منه .

ثالثا - تطوير الوضع الثوري في قطاع غزة والانتقال به الى مرحلة ارقى ، واعطي مثلا سريعا على هذا ان تنظيم اوسع الجماهير - وخاصة العمالية - في صفوف المقاومة ينقل الصراع الى داخل مؤسسات العدو في داخل اسرائيل حيث يعمل العديد من العمال العرب ( وهذه مشكلة ايضا بالضفة الغربية حيث تعمل ثلث القوة العاملة العربية تقريبا في اسرائيل ، بينما من قطاع غزة في حدود 5 الاف عامل ) ، وبهذا تنقلب المسألة على رأس اسرائيل بدلا من تعريض العمال العرب الى القنابل العربية لمنعهم من العمل باسرائيل ( أمثلة فينتام - الجزائر - المقاومة الفرنسية في الحرب العالمية الثانية - وقبرص ) .

رابعا - تطوير التحالفات الوطنية وتعميقها ، فهذه مهمة راهنة ودائمة مهما كانت العقبات في طريقها ، وخاصة في المرحلة الراهنة حيث تجري محاولات تمزيق وحدة فصائل المقاومة من الداخل وبضغوطات عربية متعددة ، وهذا اخطر ما تتعرض له حركة المقاومة اذ ينتقل الصراع من صراع مع اسرائيل والرجعية والامبريالية الى صراع داخل صفوف المقاومة - وهذا ما تشهده سفن القوى المضادة للثورة - حيث تنهك المقاومة نفسها مما يشجع اعداء الثورة من الاطباق عليها وتصفيتها .

ان تطوير التحالفات ، ومهما كان تعسدد مناهج المقاومة وتكتيكاتها حتى المتعارضة ، مهمة راهنة تقع على عاتق الجميع . ومن هنا فقد تقدمت الجبهة الديمقراطية الى المجلس الوطني السادس ( ايلول ١٩٦٩ ) بمشروع متكامل « نحو جبهة تحرير وطنية موحدة » كما تقدمت الى المجلس الوطني التاسع ( تموز ١٩٧١ ) بمشروع متكامل « نحو جيش تحرير شعبي موحد » يقوم على العلاقات الديمقراطية الداخلية ( الغاء الامتيازات الطبقية والمادية والمعنوية ، مجالس جنود للرقابة والتقرير ، حرية الانتماء السياسي ، حرية التثقيف السياسي ) وهذا

ما يفترض وجوده في قوات اية ثورة وطنية .  
ان السير على طريق انجاز هذه المهمات حقا هو  
الكفيل بتحويل « لاءات » المقاومة برفض أية تسوية  
على حساب حقوق شعبنا التاريخية التومية ،  
والطموح المشروع لتابعة الكفاح المسلح وتطويره الى  
حرب شعب وطنية ... الى قضايا عملية وواقعية .  
وهذا يقع على عاتق جميع الثوريين في المقاومة مهما  
كانت انتباهاتهم التنظيمية الراهنة . فالالتزام بقضية  
الثورة وقيادتها نحو ثورة مظفرة مهما كانت التواءات  
المسيرة حادة تتقدم بمراحل على الالتزام التنظيمي  
لهذا الفصل او ذاك .

اذن على ضوء هذا الفهم ما هو موقفكم من  
الاتفاقيات المفقودة مع النظام الاردني ونعني  
اتفاقيات القاهرة بالدرجة الاولى وما رأيكم  
بالوساطات التي جرى حولها لفظ كثير قبل ان تتم ؟  
لنكن واضحين مع شعبنا ، لو كان الحكم الرجعي  
في الاردن جادا بتنفيذ هذه الاتفاقيات لنفذها منذ ان  
وتعها في ايلول ١٩٧٠ . ولكن الواضح ان الرجعية  
تابعت حملاتها لتطويق وابداء المقاومة وانهاء كافة  
اشكال التواجد الشرعي لها اداريا وسياسيا  
ومتاليا ، واندفعت على طريق نزع السلاح من يد  
الشعب ومصادرة جميع الحريات الديمقراطية واقامة  
حكم ديكتاتوري بولييسي يقوم على الارهاب الاسود .  
على ضوء هذا ، وبعد ان اكملت السلطات العميلة  
حلفتها الاخيرة في تصفية المقاومة الفلسطينية بحملة  
جرش في تموز ١٩٧١ بات الحديث عن الاتفاقيات  
وامكانات تنفيذها حديثا بدون أي محتوى ومجرد  
شعارات لفظية فارغة تماما . اذ لا يمكن من خلال  
الضغوطات العربية الرسمية ان يتراجع النظام  
الرجعي ويقبل بالعودة الى تنفيذ اتفاقيات القاهرة  
وعمان . من هنا نقول بوضوح ان الركض وراء  
هذه الوساطات وتعليق الامل على امكانات نفاذ  
الضغوط العربية الى داخل الاردن لتدفع السلطة  
هناك لتنفيذ اتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان اوهام  
ليس لها ارض واقعية تقف عليها . هذا من جهة  
ومن جهة ثانية وهذا هو الالم فان بقاء الموقف  
بالمناخ بهذه الصيغة يؤدي أولا الى مزيد من البلبلة  
العامية والارتباك في صفوف شعبنا وعموم المناضلين  
والمقاتلين نظرا لغياب المواقف السياسية الوطنية  
المحددة وما يترتب عليها عسكريا ونضاليا كما يؤدي  
الى مزيد من التمزق في صفوف المقاومة ومحاوله  
دفع فصائل الثورة الى الاقتتال فيما بينها لتصفي

الثورة نفسها بنفسها على مراحل ويصبح سهلا على  
الرجعية تصفية ما تبقى من قوى وطنية في المقاومة .  
ويؤدي ثانيا الى اعفاء الدول العربية الموقعة على  
اتفاقية القاهرة من التزاماتها ، بفرض العقوبات  
على السلطة الرجعية التي مزقت هذه الاتفاقيات  
تحت جزمة قواتها البوليسية . ويؤدي ثالثا الى  
اعفاء الدول العربية التي اجتمعت في مؤتمر  
طرابلس الاخير واتخذت سلسلة من القرارات  
السرية من مسؤولية تنفيذها في حال رفض سلطات  
عمان الرسمية تنفيذ الاتفاقيات كما يؤدي رابعا الى  
توفير فرص النجاح الكامل لديبلوماسية الخداع  
السياسي التي تمارسها الرجعية العربية وتحديد  
الاردنية والسعودية بوضع القاتل والقتيل على  
قدم المساواة امام جماهير شعبنا وجماهير الامة  
العربية والعالم ، وعقد مصالحه جديدة مع السلطة  
الرجعية وهي بالتاكيد مصلحة لا وطنية وليست في  
صالح حركة المقاومة واستمرار الركض وراء هذه  
الوساطات مسبقي المقاومة في حالة شلل تام من  
حيث اعادة النظر بأوضاعها الداخلية وخطتها  
وكيفية مواجهة مجموعة التطورات الجارية على  
صعيد القضية الفلسطينية .

هذا فضلا عن مخالفة الركض وراء الوساطات لكل  
قرارات المجلس الوطني التاسع ( تموز ١٩٧١ )  
ومذكرة اللجنة التنفيذية للدول العربية ( تموز ٧١ )  
ايضا ...

ماذا لو نجح الضغط العربي على الاردن في انتزاع  
اعترافه مجددا باتفاقية القاهرة وبروتوكول عمان  
وارسلت هذه الحكومات قوة عسكرية الى الاردن  
تمنع ادوات القمع الاردنية من توجيه اي ضربة  
جديدة لحركة المقاومة ؟

طرح السؤال بهذه الصيغة يبدو منطقيًا الا انه  
منطقي شكليًا لا موضوعيًا ، وانطلاقًا من مقدمة  
خاطئة تقول بإمكانية نجاح السلطات العربية نبني  
على جسر من الوهم نتيجة خاطئة ايضا بذات  
الوقت . الوثائق تخبّرنا بوضوح قبل ايلول وبشكل  
خاص بعد ايلول ان السلطة الرجعية ترفض رفضًا  
مطلقًا التسليم لشعبنا بأي حق من حقوقه الوطنية  
وهي من اجل هذا خاضت معركة الدموية لسلب  
جميع هذه الحقوق حتى يصبح بإمكانها تطويع شعبنا  
بالقوة لحكمها الرجعي والانفراد بتسوية ثنائية  
استسلامية مع العدو القومي الصهيوني ، وكل ما  
يصدر عن السلطة في عمان من تصريحات ومواقف

سياسية وممارسات يومية يؤكد بأنها لن تتراجع امام اي ضغوطات عربية وعلى حد تعبير الملك حسين في احدي خطبه الاخيرة « من يظن بأنه قادر ان يضغط علينا لم تلده امه بعد » ، من هنا نحن نقول ان مثل هذا الاحتمال غير قائم وعلينا بالتالي ان ننتقل بدون تردد الى صياغة نهج وأساليب نضال شعبنا لحل هذه المعضلة حتى يصبح بإمكانه ومن مواقع القوة ارغام السلطة الرجعية على التراجع كخطوة على طريق متابعة النضال لحل مشكلة التناقض مع السلطة الرجعية حلا جذريا في صالح قضية الثورة والشعب .

ان اي نجاح للوساطة سيقود الى التسليم عمليا مهما كانت البنائيات بشروط الملك حسين « مقاومة على امتداد الشريط النهري للضفة الغربية ... وفي ظل سيادة القوانين الرجعية الاردنية » . وهذه حالة تضع القوات في الغور بين فكي القوات الملكية وسحقها في اية لحظة .

اذن ما هو أسلوب العمل الذي ترون ضرورة اتباعه في الاردن ؟

أيضا . . الواقع الراهن منذ ايلول حتى الان يحدد لنا الخطوات الاساسية المطلوبة . علينا في البداية ان ننجز وبلا تردد بناء الجبهة الاردنية الفلسطينية الموحدة التي تضم كافة فصائل المقاومة في الساحة الاردنية والقوى الوطنية والنقابية والمهنية في الساحة لتشكل الاطار العام لحركة الثورة الوطنية وضمن برنامج حددنا في الاجابات السابقة ملامحه الاساسية . تتخذ هذه الجبهة موقفا واضحا من الوضع الرجعي في الاردن بأنه لا تعايش معه لانه يرفض هذا التعايش بالاصل . وتحدد الجبهة بدقة الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن وفي مقدمتها حقه الكامل في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حمل السلاح جماهريا للدفاع عن الثورة امام الاخطال الهجمات الرجعية او اي ردة مضادة ، وضد احتمالات الغزو الصهيوني للضفة الشرقية، حقه في التعبئة والتنظيم الجماهيري حول الثورة ، حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب حقوقه التاريخية المشروعة في تحرير كامل ترابه الوطني ، حقه في رفض اي مشاركة فلسطينية من اي مصدر جاءت في اي تسوية سياسية . وفي نفس الوقت على هذه الجبهة ان تحدد بدقة الحقوق الوطنية لجماهير الشعب بالضفة الشرقية التي يمكن تلخيصها بسلطة وطنية معادية

للاستعمار والصهيونية وسلطة ديمقراطية معادية للاتلية الطبقية الانانية العميلة للاستعمار ، حتى يصبح بالإمكان عملا تأكيد وتطوير وحدة الشعب بعيدا عن التعصب الاقليمي وردود الفعل العفوية الانفصالية الفلسطينية ، في ظل هذا الاطار علينا ان نترجم خطواتنا الكفاحية الجماهيرية والنقابية والمسلحة بادئين باعادة تنظيم صفوفنا ضمن اطارات المقاومة السرية حتى نتمكن من التعامل مع كافة أساليب النضال وفي مقدمتها العنف الوطني الثوري في مواجهة العنف الطبقي الرجعي الامبريالي الذي نشهده الان في الساحة الاردنية ، هذا يعني ان نترك نهائيا الرهان على اية وساطة عربية ، الرهان على اوامير قبول السلطة الرجعية بتنفيذ الاتفاقات ، الرهان على امكانية التعايش مع هذه السلطة ، اي الدخول في حرب تحرير وطنية ضد هذه السلطة الرجعية لتحويل الاردن من جديد وبشكل ثابت ودائم الى قلعة وطنية في خدمة اهداف شعبنا حتى يتمكن من متابعة كفاحه اليومي والاستراتيجي التاريخي ضد العدو الصهيوني . شكلت مواجهة التسوية السياسية بقصد احباطها مهمة دائمة من مهمات العمل الوطني الفلسطيني . الان وعلى ضوء القوة الذاتية للمقاومة وعلى ضوء النشاط المحموم الذي تلمسه لتحقيق التسوية الجزئية تمهيدا لتحقيق التسوية الكلية ، كيف ترون ان على العمل الفلسطيني ان يتصرف في مواجهة ذلك ؟

كانت مسألة اجراء التسوية السياسية والثنائية بين عمان وقل ابيب عاملا رئيسيا في حملة ايلول حتى تستطيع السلطة العميلة ان تتحرك بحوية باتجاهها وحتى يصبح هذا التحرك ممكنا في المنطقة العربية ايضا بدون متاعب كبيرة . والاكتفاء بمواجهة هذا الواقع بتأكيد مبدأ الرفض للتسوية السياسية الشاملة والثنائية ولاي مشاركة فلسطينية في هذه التسوية هي عملية فارغة من اي محتوى ، ان لم ترتبط بترتيباتها الحسية اليومية ، وان لم ترتبط بتحقيق وانجاز الحلقة المركزية في سلسلة مهماتنا الراهنة وهي حل مشكلة العلاقة مع السلطة الرجعية في عمان . اذ ان عدم حل هذه المشكلة يعني ان تتحول عمليات الرفض الفلسطينية بالتدريج الى عمليات مبدئية عامة غير مؤثرة على واقع التطورات الجارية على صعيد التسوية السياسية الشاملة واية تسويات جزئية ثنائية ، بل اكثر من

ذلك يعني بقاء الحالة الراهنة على ما هي عليه ان المناخ يفسح يوما بعد يوم للقوى الرجعية واليمينية في صفوف شعبنا حتى تندفع على طريق مساومة جديدة على حساب مجموع القضية الفلسطينية وهذا بات واضحا في الاشهر الاخيرة بشكل خاص في الضفة الشرقية ضمن مشروع الملك حسين للمساومة مع الرجعية الفلسطينية بمنحها حكما ذاتيا على ارض الضفة الغربية تحت جناحي مملكته الرجعية وتحت شعار حق شعبنا في تقرير مصيره بعد عودة الضفة الغربية للمملكة الاردنية الهاشمية . وواضح ايضا في محاولات القطع الاخر من القوى الرجعية واليمينية الفلسطينية في الضفة الغربية بالعمل من اجل حكم ذاتي في ظل الاحتلال . وهذا يوضح لنا ان هناك مشروعين مطروحين الان على ارض الفلسطينية لدفع الفلسطينيين نحو المشاركة في التسوية السياسية على حساب القضية الفلسطينية ، وكلا المشروعين يمكن ان يعودا الى دويلة فلسطينية اما ان تبقى قائمة بذاتها بين المطرقة الاسرائيلية وسندان الرجعية الاردنية او دويلة تجدد ارتباطها فيدراليا بالسلطة الرجعية في عمان . ان الطريق لوضع العمي في دواليب التسويات السياسية والطريق لقطع اي سبيل على اي قوة فلسطينية من المشاركة بهذه التسوية هي النضال من اجل حل هذه الحلقة المركزية التي تقيم حاجزا حديديا يجعل شعبنا قادرا حقا على الرفض لاية مشاريع تقوم على حساب حقه في كامل ترابه الوطني او تقوم على تجزئة القضية الفلسطينية او تقوم على الحلول الاستعمارية المطروحة على المدى التاريخي للقضية الفلسطينية ممثلة ببقاء دولة اسرائيل مقابل انسحابها من اراض عربية محتلة .

ما هو تقييمكم لتجارب الوحدة الوطنية الهابطة ، وما هي نقطة الضعف الاساسية فيها ، وعلى ضوء ذلك هل ترون ان العمل من داخل منظمة التحرير الفلسطينية لا زال يتناسب مع ظروف المرحلة الراهنة ، ام ان هناك اقتراحات لاساليب تنظيمية جديدة ؟

ان تجارب الوحدة الوطنية التي مرت حتى الان هي بالتأكيد وليد شرعي لمجموع الظروف الموضوعية والذاتية التي مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية . ذاتيا تناقضات في صفوف شعبنا طبقية وايدولوجية وسياسية عبرت عن نفسها تعبيرا مشروعا بعدد من

فصائل المقاومة وموضوعيا التناقضات العربية وامتداداتها داخل المقاومة ، كل هذه الظروف مجتمعة هي التي حكمت تجارب الوحدة الوطنية السابقة بدءا من تجربة قيادة الكناح الفلسطيني المسلح وانتهاء بتجربة اللجنة المركزية . والمشكلة في مجموع هذه التجارب ليست كما تشيع القوى اليمينية والرجعية في تعدد فصائل المقاومة الفلسطينية ، فجبهة تحرير فييتنام مثلا تضم ٢٢ حزبا ومنظمة سياسية ، وتجربة الحركة الصهيونية ضمت العديد من المنظمات السياسية والارهابية قبل ١٩٤٨ وفي اسرائيل الان ١٦ حزبا سياسيا . ان نقطة الضعف المركزية هي في التكوين السياسي والبرنامج السياسي لحركة المقاومة وهذا ما اوضحته تماما في الاجابات السابقة . ونقطة الضعف هذه هي التي افقدت المقاومة الفلسطينية زمام المبادرة في اتخاذ وصياغة خطواتها السياسية والمسلحة طبقا لطبيعة كل مرحلة من المراحل السابقة . ولم يقف هذا القصور في التكوين السياسي عند هذه الحدود بل ولد قصورا آخر بحيث لم تستطع المقاومة ان تعطي لبرامجها في تثوير جماهير شعبنا في الاراضي المحتلة الحلول الصحيحة التي يمكن ان تؤدي الى عملية التثوير ، وبشكل خاص في الضفة الغربية ، حيث يفتقد شعبنا للتدريب والسلاح والتقاليد الديمقراطية نتيجة عملية القمع الرجعية المتواصلة حتى عام ٦٧ على يد الرجعية وبعد ٦٧ وقع غريسة سهلة للاحتلال .

واذا اخذنا بعين الاعتبار ان السلطة الرجعية في الاردن تحجب طاقات المقاومة من ان تتجه باتجاه العدو وتدفعها لتجميد الجزء الاكبر من قوتها للدفاع عن النفس ، تتطور امامنا صورة واضحة لمجموع العوامل التي لم تمكن حركة المقاومة من ان تطور عملية تثوير الوضع في الاراضي المحتلة ، لان عملية التثوير مرتبطة بان تتفرغ للقتال ضد العدو القومي ، وعلمية التفرغ مرتبطة بتأمين القاعدة الرئيسية الصلبة التي تقف عليها . من هنا يقول الانسان ان المشكلة ليست في التعدد بل تكمن المشكلة في حقيقتها في طبيعة القيادة السياسية للمقاومة وبرامجها التي عبرت عن نفسها بالممارسات اليومية طيلة المرحلة الماضية ، بينما نجد امامنا وضعنا مختلفا مثلا في فييتنام رغم وجود التعدد المتفوق على عدد فصائل المقاومة في بلدنا ، تنتقل جبهة تحرير فييتنام من انتصار الى انتصار ، بفعل القيادة السياسية

التي يشكل حزب الشعب الثوري ( الشيوعي ) العمود الفقري لها والمسلح بمنهج فكري ثوري قادر، كما اثبتت وتناطح التجربة في فييتنام على صياغة السياسات المرهنة واكتشاف الحلقات الوسيطة في كل مرحلة من المراحل على طريق انجاز المهمة الاستراتيجية الراهنة والدائمة لحرب التحرير .

بينما غياب مثل هذه القيادة المسلحة بمنهج فكري ثوري ، ادى الى النتائج التي نراها ، وكما قلت بسبب بقاء القوى ذات المنهج اليميني في موقع القوى المؤثرة الاساسية بفعل ظروف ذاتية لشعبنا وبفعل ظروف موضوعية في المنطقة العربية . مع ذلك نقول تمكنت فصائل المقاومة وخاصة التي تتلمس المسؤولية المباشرة والتاريخية اكثر من غيرها من ان تصوغ وتساهم في قيادة سلسلة من التجارب على طريق الوحدة الوطنية ضمن اطرار منظمة التحرير الى ان التحقت بها - وللاسف بعد ايلول ١٩٧٠ فقط - جميع الفصائل الاخرى . لقد جاء هذا الالتحاق في تقديرنا متأخرا وكان من الممكن ان يكون اكثر فعالية وتأثيرا على مجموع تطورات اوضاع حركة المقاومة وسياساتها قبل ايلول حيث كانت جميع فصائل المقاومة تتمتع بحريات ديمقراطية كاملة تمكنها من استخدام العديد من المناهج الفكرية والسياسية للاتصال بجماهير شعبنا مباشرة لمناقشة كافة القضايا المتفق عليها او المختلف عليها والاحتكام بذلك للجماهير نفسها لتوليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على الاطرار القيادية .

انطلاقا من فهم واضح لطبيعة التحالفات الوطنية العريضة التي يحكمها مبدأ التضامن المشترك مع النقد المتبادل والذاتي تجاه كافة السياسات اليومية التي يصوغها هذا الفصيل او ذاك ، او محصلة هذه السياسات اليومية ممثلة \*  
 بالسياسة العامة لفصائل المقاومة . اما بالنسبة للقسم الثاني من السؤال فان منظمة التحرير تمثل اطارا عاما للتحالفات الوطنية ، وهنا ايضا ليست المشكلة في شكل او اسم منظمة التحرير بل المشكلة في القدرة على تطوير هذا الاطار العام ، الى جبهة تحرير وطنية فلسطينية موحدة ترتبط ببرنامج ديمقراطي يحدد الحلقات الوسيطة على طريق النضال الاستراتيجي الطويل الامد . واذا تضاعفت جهود جميع القوى اليسارية والتقدمية في منظمة التحرير يصبح من الممكن انذاك

تطويرها سياسيا وتنظيميا نحو جبهة تحرير وطنية موحدة لا تكتفي بصياغة المبادئ العامة الاستراتيجية الطابع كما هو الحال في ميثاق منظمة التحرير الذي يطرح مبادئ عامة بل تمرحل هذه المبادئ العامة وتقننها بمهات راهنة لكل مرحلة من المراحل ، باستكشاف الحلقات الوسيطة التي يجب تحقيقها على المدى القريب والمتوسط والتي تمثل سلسلة من الحلقات المترابطة جدليا على طريق انجاز المهمة الاستراتيجية التاريخية ، كما ان تطوير اشكال التنظيمية في منظمة التحرير مرهونة ايضا بنضال هذه القوى المشتركة من اجل تحرير منظمة التحرير من الاوضاع البيروقراطية التي تعيشها وتحرير قواها المادية وخاصة جيش التحرير الفلسطيني من بقائه ملحقا بالجيش العربي كما تنص اتفاقات منظمة التحرير مع الدول العربية .

ان هذه المسألة لا تحسم بين يوم وليلة بل تتطلب نضالا ايدولوجيا وسياسيا وتنظيميا ومسلحا مريرا وطويل النفس في صفوف حركة المقاومة وضمن اطرار منظمة التحرير وبذات الوقت خارج هذه الاطرار لدفع العلاقات والتحالفات بين فصائل المقاومة على طريق هذا التطور المتنامي .

نقطة اخيرة لا بد من طرحها بهذا الصدد وهي ان هذه السياسة المسؤولة في نسج وبناء التحالفات الوطنية وضعت اولا وباستمرار قضية الثورة ومصحتها قبل اي مصالح ذاتية انانية واعتدت بذات الوقت على رفض الاتجاهات الانعزالية التي تقود بالنتيجة الى سياسة انتهازية يسارية او يمينية وديماغوجية . كما رفضت بذات الوقت التزام الصمت على هذه التحالفات اي الوقوع في خندق الانتهازية اليمينية ، معتقدة مبدأ التحالف مع النقد الثوري والاحتكام للجماهير تجاه كافة القضايا المختلف عليها في كل فترة من الفترات .

واذا راقبنا بدقة وبأمانة المرحلة الماضية فبماكاننا ان نضع اصابعنا على صحة وسلامة هذه السياسة الثورية والوطنية في حياة يسار المقاومة وفي تحالفاته مع بقية الفصائل . اما الانتقادات الديموقراطية والتبريرية التي مارستها بعض الفصائل الانعزالية فقد تم التخلي عنها دفعة واحدة بعد ايلول عندما جاءت الى هذه التحالفات وانضوت تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية .

من الواضح تماما ان اليسار الفلسطيني يواجه

الآن ظروفًا خاصة صعبة من خلال الاتهامات التي يوجهها له بعض الحكام العرب ما هو ردكم على هذه الاتهامات؟ وكيف ترى على ضوء ذلك نوع العلاقات التي يجب أن تنشأ بين الفصائل اليسارية داخل حركة المقاومة؟

من الواضح أن الحملة الأيديولوجية والسياسية وعمليات التضيق لا تتناول يسار المقاومة الفلسطينية فقط، بل تعداها لتشمل عموم فصائل اليسار على امتداد الوطن العربي، لمجموعة من الاعتبارات تتعلق بواقع المنطقة السياسي واحتمالات تطورها. فالمنطقة العربية تشهد في المرحلة الراهنة بداية ظهور النتائج الحقيقية لهزيمة حزيران ١٩٦٧، حيث إن الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية فقط بل كانت هزيمة لمجموع البرامج التي حكمت حركة التحرر الوطني العربية على امتداد العشرين عامًا الأخيرة. وحتى تتمكن حركة التحرر العربية من تقديم ردود ثورية على نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ كان المطلوب منها أن تأخذ باختيار ثوري مختلف عن الاختيار الذي اتبعته ولو أخذت بهذا الاختيار القائم على تسليح الجماهير والانفتاح الديمقراطي الثوري عليها وإخضاع جبهة الانتاج لصالح جبهة القتال لتعززت المواقف اليسارية والتقدمية في حركة التحرر العربية ولتمكنت من استنهاض همم شعوب الأمة العربية في معركة ضارية طويلة الأمد مع إسرائيل والأمبريالية والرجعية العربية لتحقيق انتصار شامل على المدى البعيد على أعداء حركة التحرر الوطني الديمقراطي الفلسطينية والعربية. ولكن كان واضحًا أن استمرار الاختيار الحزبراني الذي أعطى الهزيمة سيقود بالضرورة إلى سلسلة من النتائج الداخلية والخارجية، سلسلة من النتائج الداخلية لتطويع حركة التحرر الوطني الديمقراطي في المنطقة لصالح القوى اليمينية والانفتاح على البورجوازية التقليدية وبقايا الاقطاع والثعافية اليمينية، وسلسلة من النتائج الخارجية تتمثل في مزيد من الانفتاح على معسكر الثورة المضادة الإمبريالية الرجعي وكل هذا يقود بالضرورة إلى سلسلة من التنازلات لصالح إسرائيل والصهيونية. وعلى رأس نتائج هذا الاختيار تعريض يسار المقاومة والقوى الثورية والديمقراطية في المنطقة العربية لسلسلة من الهجمات حتى يصبح بإمكان الواقع العربي الراهن أن يقوم على التسويات

السياسية. وبالنسبة للمقاومة الفلسطينية تحديدًا فقد كان مطروحًا على جدول أعمال الواقع العربي الراهن بعد حزيران ١٩٦٧ محاولة ترويض المقاومة وإخضاعها في سياساتها اليومية والمسلحة لسياسات ومعطيات الواقع العربي الراهن حتى تبقى هذه المقاومة ورقة تكتيكية ضاغطة بيد هذا الواقع، لتبرير التسويات السياسية، ورقة تكتيكية ضاغطة على الإمبريالية وعلى إسرائيل. ومن هنا نكتشف ببساطة أن المقاومة بمجموعها تعرضت في البداية لسياستين لا لسياسة واحدة سياسة أخذت بها الأنظمة المعنية بحرب حزيران وتقوم على احتضان المقاومة ضمن حدود بقائهما على تناغم مع سياسة هذه الأنظمة حتى يمكن استخدامها كورقة تكتيكية ضاغطة بيدها دون أن تولد أية إحراجات أيديولوجية وسياسية وجماهيرية لها. بينما أنتهجت الرجعية العربية وبشكل خاص في الأردن، حيث شكلت عمان الميدان الواقعي والمكثف لسياسة الرجعية العربية - انتهجت خطأ معاديا للمقاومة بمجموعها يقوم على قمعها وإبادة مملحتها بشعارات مختلفة عن الشعارات الراهنة «عمل فدائي شريف وعمل فدائي غير شريف» «معتدلون ومتطرفون» «حملة أيديولوجيات وغير حملة أيديولوجيات» وغيرها من الشعارات المزيفة التي جابهت فيها الرجعية حركة المقاومة لضربها على مراحل متتالية. وعندما فشلت هذه الرجعية في تمزيق وحدة فصائل المقاومة ضمن هذا المنظور قامت بحملاتها ضد عموم المقاومة وتتابع الحملات الموجهة ضد مجموعة حركة المقاومة بعد أن فشلت الرجعية في تمزيق وحدة دماغها المشترك عن الثورة وعن الجماهير المسلحة، وبلغت ذروتها في حملة أيلول ١٩٧٠. وعادت بعد هذه الحملة إلى سياستها القديمة التي تقوم على التمييز بين القوى اليسارية والقوى الوطنية الأخرى. إن هذه العملية في تكثيف الهجوم على يسار المقاومة لا تقف عندها فقط الرجعية في عمان بل تمتد إلى عواصم عربية أخرى بعضها رجعي عميل للاستعمار وبعضها الآخر يفترض فيه أن يتخذ موقفًا صديقًا من يسار المقاومة. ولكن ما نجده أمامنا واقعيًا هو أن السياستين السابقتين تجاه المقاومة بدأتا تقتربان من بعضهما بعضًا للتضييق عليها وتعنيفها على مراحل. ومطروح الآن على جدول

الجماهير على طريق الانتقال الى مرحلة ارقى في القتال الجماعي ضد العدو . وقد تم تنفيذ ذلك فعلا في عمليات مثل عملية الخط الاحمر ، وعملية هوشي منه ، والشيخ عز الدين القسام ، وصمود غزه ... الخ .

ورغم محاولات التشويه التي تعرضت لها هذه العمليات على يد احدى الفصائل في حركة المقاومة الا ان الجبهة كانت ترى بوضوح ان هذا الطريق في تطوير العمل المسلح الى عمل جماهيري يقوم على القتال الجماعي ، العالي التضحيات والذي يتقدس البطولة الجماعية والذي يدفع على المدى المتوسط والبعيد الجماهير العريضة للالتفاف حول المقاومة والانضواء في صفوفها وتحمل التضحيات العالية واقتناعها من خلال تجربتها الخاصة اليومية ان طريق التحرير طريق طويل النفس ويتطلب جهود جماعية عريضة تتسع يوما بعد يوم . بذات الوقت وقتت الجبهة بوضوح منتقدة جميع المحاولات لحرف النضال المسلح نحو اتجاهات فردية ارهابية تدفع الجماهير الى التحلق حول البطولات الفردية بدلا من تنمية احترام البطولة الجماعية وخاصت الجبهة نضالا ايدولوجيا وتنظيما واسما في صفوف شعبنا وفي صفوف المقاومة لتثبيت هذا الموقف الثوري ايضا ولم يتم اعتراف جميع الفصائل بصحة هذا الموقف الا بعد ايلول ١٩٧٠ ، كما مارست احدى الفصائل نقدا ذاتيا سريعا لممارستها القتالية الفردية كما ورد على ما اذكر في تقرير لها منشور بكتاب «المقاومة الفلسطينية» الصادر عن مجلة دراسات عربية ، صفحة ١٢٤ . ان العالم المتخلف في بلدان اسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية عاش طويلا على تنديس البطولات الفردية والتفريج عليها ، مشبعا بقصص المبارزات وامجاد الفروسية وهذا ما يتطلب من جميع فصائل المقاومة ان تركز على النهج الجماعي في العمل العسكري ، وان تنمي فكرة البطولة الجماعية ، واحترام القيم الجماعية . وكلنا يعلم من التجربة العسكرية الحسية ان الصدام مع اي دورية للعدو في الاراضي المحتلة يكلف ماديا وبشريا اكثر من اي عملية فردية تترك ضجيجا دعاويا واسما ومع ذلك فان جماهير شعبنا قلما تلتفت الى مثل هذا الصدام مع دورية معادية وتعتبره حادثا عرضيا سريعا ، بينما تنفث متفرجة بعين الاعجاب على اية بطولات فردية . ان هذا النهج العسكري

الذي اخذت به الجبهة يرتبط بالاصل بموقف ايدولوجي وسياسي يعتمد الجماهير منقذة لنفسها ، وعليها بنفسها ان تأخذ زمام المبادرة في ادارة كافة اشكال النضال المسلح والديمقراطي لتطوير صراعها مع اعداء التحرر الوطني على طريق حرب الشعب الوطنية الطويلة الامد . وامانا على سبيل المثال تجربة فيتنام والهند الصينية التي بإمكانها ان تنهض خط القتال الفردي والمبارزة والفروسية ولكنها ابتعدت عنها لان الطلوب تنمية الطواهر الجماعية في صفوف هذه الشعوب التي تعاني هي ايضا من الثقافة والقيم المتخلفة .

وطبيعي ان نقول ان المدى الزمني المتاح طليسة المرحلة الماضية لم يكن كافيا لبثورة واكمال هذا النهج العسكري ليصبح نهجا سائدا سواء في صفوف الجبهة او في صفوف حركة المقاومة ، فكل هذا يرتبط ايضا بالنضال الطويل المدى . اما بالنسبة للنقطة الثالثة حول تنظيم العلاقات مع الجماهير بنفس ثوري متقدم فتقديري ان اقامة هذه العلاقات مسألة مرتبطة بمجموع النهج الايدولوجي والسياسي والعسكري والتنظيمي للجبهة ، مرتبط بنظرية الاعتماد على الذات وعلى الجماهير في كافة هذه القضايا من جهة ومن الجهة الاخرى بتلمس الجماهير ومن خلال تجربتها الخاصة صحة هذا النهج الثوري مما يدفعها يوما بعد يوم للالتفاف حوله والابتعاد عن النهج اليميني في الممارسة السياسية والتنظيمية . ان هذا كله يمثل عملية ثورية مترابطة لا يمكن احداث أي فصل تعسفي فيما بينها كما انها تتطلب ان تأخذ مداها التاريخي ولهذا علينا ان ننظر الى جميع هذه القضايا نظرة مناضلة ، مثابرة ، صبرة وعزيمة بذات الوقت .

اعتمدت الديمقراطية على منهج طرح الموقف السياسي علنا ليشكل قوة ضاغطة على المنظمات الاخرى ، لدفعها بالاتجاه الذي تعتقد بصحته . هل لا زال من المناسب الاعتماد على هذا النهج في العمل في الظروف الراهنة أم ان المرحلة الجديدة تقتضي وسائل اخرى وما هي هذه الوسائل ؟ ان المسألة لا تتعلق بالرغبات الذاتية او الموقف الذاتي للجبهة الديمقراطية او اي فصيل اخر من فصائل المقاومة ، بل ان المسألة المطروحة باستمرار هي مدى صحة وسلامة الخط السياسي

العام والتكتيك اليومي لحركة المقاومة حتى تستطيع الانتقال من انتصار الى اخر وتقود شعبنا فعلا على طريق تحرير وطنه وانتزاع كامل حقوقه الوطنية الراهنة والتاريخية (الاستراتيجية). وحتى نتكمن من دفع المقاومة على الطريق السياسي السليم فان هذا يتطلب التعامل علنا مع الجماهير وفي الشارع حول كافة القضايا المطروحة سواء منها القضايا الاستراتيجية العامة التي تتعلق بالمواقف المبدئية. او فيما يتعلق بالقضايا السياسية والعملية التكتيكية اليومية اذ ان الجماهير وحدها هي المطالبة بمتابعة النضال وتقديم التضحيات المادية والبشرية والمعنوية ومن هنا علينا ان نعتمد في علاقتنا مع الجماهير على دبلوماسية الشارع كما قلت وعلى الاحتكام الديمقراطي لهذه الجماهير في كل قضية من القضايا المطروحة ، وعلى ضوء قناعة هذه الجماهير الممزقة بتجربتها الخاصة وبأصابعها العشرة ، فان هذه الجماهير تمارس دورها في تصحيح مسار حركة المقاومة ، وفي صياغة سياساتها من خلال ضغطها الديمقراطي التاعدي على مجموع الاوضاع القيادية في حركة المقاومة ، ومن خلال التفاهيما حول المواقف الاكثر صحة وسلامة ، والابتعاد عن المواقف الخاطئة التي يقود تراكمها بالنتيجة الى تراجع الثورة وربما الى فشلها ، خاصة ان شعبنا شهد في تاريخه المعاصر اكثر من ثورة ناشلة وبرزها ثورة ١٩٣٦ وانتفاضات عامي ٤٧ - ١٩٤٨ . وعلينا ان نستخلص دروس هذه التجارب وطرحتها على جماهير شعبنا ، ومن خلال تجربته ، وعلى ضوء وعيه لهذه الدروس يأخذ زمام المبادرة بيده يوما بعد يوم ، بدلا من ان يقف في مواقع التنفيذ لسياسات عليا تطرح عليه بيروقراطيا من خلال قياداته ، او ان يصاب على ضوء هزائم معينة بحالة من الانفضاض من حول المقاومة والحركة الوطنية ، او بحالة من القنوط واليأس تدفعه لان يتخذ موقفا متفرجا على الصراع الجاري . هذه السياسة هي في تقديرنا السياسة الوطنية الوحيدة التي يجب ان تعتمدها كافة فصائل حركة المقاومة ، وليس فقط الديمقراطية . وقد بادرت الديمقراطية فعلا الى التعامل مع الجماهير مباشرة وعلنا ، حول جميع القضايا الاستراتيجية الاساسية وجميع القضايا السياسية التكتيكية اليومية . وفي الوقت نفسه حافظت الجبهة

على التحالفات الوطنية العريضة ، وعملت على تطوير وتعزيز هذه التحالفات ، من خلال عملية التصحيح الدائمة التي تمارسها حركة الجماهير بالاحتكام لها في كل صغيرة وكبيرة . وفعلا استخدمت الجبهة في ظل اطار هذه التحالفات كافة المناير السياسية والفكرية والتنظيمية للوصول الى اعرض الجماهير في طرح كافة القضايا كما وقع قبل ايلول بشكل خاص ، وبعد ايلول بشكل عام . والقضايا التي وقع ايضا الاختلاف حولها كنسائظرحها مباشرة على هذه الجماهير ومنها على سبيل المثال ما طرحته الجبهة على الجماهير قبيل ايلول من ضرورة عقد مؤتمر ديمقراطي لكافة لجان التنسيق والكوادر الوسطى في حركة المقاومة تلتقي فيه مع اللجنة المركزية لمناقشة مجموع السياسات في تلك المرحلة وتحديد المهات المباشرة المطروحة على المقاومة في المدى القريب ، بينما عارضت قوى اخرى هذا الاتجاه لسبب بسيط « انها تريد تقرير سياسات المقاومة من وراء ظهر الجماهير وقواعدها » .

وقد أدت هذه السياسة الى توليد سلسلة من الضغوطات الديمقراطية القاعدية على عموم تيارات حركة المقاومة من اجل تصحيح العلاقات فيما بينها ، ومن اجل تحديد المهات المباشرة المطروحة عليها .

وفي تقديرنا ان هذا المنهج في العمل يبقى دائما هو المنهج الصحيح ، طالما ان هناك ارضا مشتركة تمثل اطارا لبرنامج حد ادنى راهن بين فصائل حركة المقاومة والحركة الوطنية : الاعتماد على الجماهير ، طرح كل شيء على الجماهير ، والاحتكام لها . متى يصبح هذا المنهج خاطئا ؟ اذا وصلت فصائل حركة المقاومة الى فقدان الارض المشتركة التي نقف عليها تجاه مهات راهنة على المدى القريب والمتوسط ، او تجاه المهات المبدئية والاستراتيجية ، الى ان نصل الى هذه الحالة التي نتمنى ان لا نصل لها ( هذا مرهون بالتطورات العربية والدولية تجاه القضية الفلسطينية . . . ومهات حركة المقاومة الراهنة ، ومواقف فصائل المقاومة تجاه هذا كله ) . فان المنهج الدائم هو اعتماد التحالفات الوطنية العريضة ، في ظل الاحتكام الدائم للجماهير حول كافة القضايا حتى تأخذ هذه الجماهير دورها في تصحيح مسار المقاومة ، وفي احداث سلسلة التغييرات الثورية

الضرورية لكل مرحلة من المراحل .  
من الانتقادات التي توجه للجبهة ، انها طرحت  
تحليلا فكريا وسياسيا متكاملا حول الوضع  
اللسطيني والعربي ، ولكن هذا التحليل بقي ضمن  
اطار العموميات ولم يقترن بتحليل القضايا اليومية  
المحسوسة التي تستطيع الجماهير ادراكها مباشرة ،  
وادي ذلك الى ضعف تأثيرها الجماهيري . هل  
توافق على ذلك ؟

بالضرورة . ان اي تحليل فكري وسياسي حول  
الايضاح الفلسطينية والعربية يجب ان يكون نسي  
مرحلته الاولى ضمن الاطار العام ، حتى يصبح  
بالامكان تحديد اللوحة العريضة امام جماهير شعبنا  
وشعوب الامة العربية . ويصبح بالامكان تحديد  
البرنامج الثوري العام البديل عن البرنامج الرجعي  
المهزوم عام ١٩٤٨ ، والبرنامج البورجوازي الصغير  
المهزوم عام ١٩٦٧ على صعيد القضية الفلسطينية ،  
وعلى صعيد الجناح كامل مهمات التحرير الوطني ،  
والتي تقف مسألة تحرير فلسطين في مقدمة جدول  
اعمالها ، وذلك حتى تضع الجماهير اصابعها على  
هذا الاطار العام الذي يشكل منهجا لحل كافة  
القضايا التكتيكية اليومية . هذا اولا . وثانيا : ان  
الانتقال بهذا التحليل العام الى التخصيص يفترض  
بالضرورة التماس مع تضاييا يومية جديدة ، ومن  
خلال هذا التماس تتبلور باستمرار الاجابات على  
كافة القضايا الراهنة . ولننعت مثلا سريعا على  
ذلك . تولد عن هذا التحليل العام الذي طرحته الجبهة  
مبكرا تضاييا مباشرة في الساحة الاردنية ، تتناول  
مسألة وحدة الشعب ونضاله الوطني الديمقراطي  
مما دفع الجبهة الى طرح صيغة الجبهة الوطنية  
الفلسطينية — الاردنية الموحدة مقابل الاتجاه  
الاتيمسي في صفوف بعض فصائل حركة المقاومة ،  
والذي اندفع على طريق « فلسطينة » المقاومة  
والحركة الوطنية . ومن اجل تعزيز وتوطيد وحدة  
نضال الشعب في الساحة الفلسطينية الاردنية  
طرحت الجبهة الديمقراطية برنامجا محددا وديمقيا  
لمهمات هذه الجبهة الموحدة ، فيها يختص بقضايا  
المقاومة والثورة الفلسطينية ، وفيها يختص بقضايا  
التحرر الوطني والديمقراطي في الضفة الشرقية  
كذلك فيها يختص بتضحية العلاقات بين حركة المقاومة  
والحركة الوطنية من جهة ، وبين السلطة الرجعية  
الاردنية من جهة اخرى ، ورفض هذه السلطة  
الرجعية اخضاع التناقضات الثانوية مع المقاومة

والحركة الوطنية لصالح التناقض الرئيسي مع العدو  
القومي ( الصهيونية والامبريالية ) . فقد بادرت  
الجبهة الى الدعوة لضرورة تطوير كافة اوضاع  
المقاومة السياسية والادارية والعسكرية والتنظيمية  
بانحاء انضاج الازمة الثورية في البلاد واخذ زمام  
المبادرة من يد السلطة الرجعية لحل ازدواجية  
السلطة كهممة مباشرة وراهنة على رأس جدول  
اعمال حركة المقاومة وعموم الحركة الوطنية في  
الاردن . وبتعبير أدق لحل التناقض مع السلطة  
الرجعية الذي بات تناقضا اساسيا ( بفعل اصرار  
الرجعية سياسيا وعمليا على تصفية المقاومة ونزع  
سلاح الشعب ) لا بد من الشروع في حله وانجازه  
حتى يصبح بإمكان شعبنا متابعة كفاحه المسلح على  
طريق حل التناقض الرئيسي مع العدو الصهيوني .  
تبلور هذا في دعوة الجبهة الى بلورة السلطة  
الوطنية للمقاومة ، مقابل السلطة الرجعية ،  
تطويرها لتعبر عن ارادة الجماهير في ظل المطالبة  
بمجالس شعبية منتخبة ، ثم تطويرها الى ضرورة  
بناء سلطة وطنية وانهاء السلطة العميلة . ونعلا  
فقد تمكنت عموم فصائل المقاومة ، ولكن بصورة  
متأخرة ، تحت ضغط التطورات الموضوعية ،  
وضغط المبادرات الذاتية ليسار المقاومة ، من ان  
تطور موقفها بهذا الاتجاه حيث اصدر المجلس  
الوطني الفلسطيني الاستثنائي في عمان في ٢٧ آب  
١٩٧٠ قرارا بالعمل السريع « لتحويل الساحة  
الاردنية الى معقل للثورة الفلسطينية » . كما تأكد  
هذا الموقف في بيان اللجنة المركزية في ٩ ايلول  
١٩٧٠ الداعي الى تحقيق السلطة الوطنية . هذه  
أمثلة سريعة نطرحها هنا ، وعلينا ان نحدد من  
خلالها بدقة حجم دور الجبهة الديمقراطية حتى لا  
نقع ضمن حدود العموميات التي اراد القسم الثاني  
من السؤال ان يدلل عليها موحيا ان اطروحات  
الجبهة الديمقراطية لم تنتقل من العموميات الى  
الوقائع العملية . مما دفع السؤال الى ان يخرج  
بنتيجة تقول بضعف تأثير هذا التحليل العام في  
اوساط الجماهير . ومع ذلك يجب ان نلاحظ ان  
تأثير هذا التحليل العام وترجماته اليومية السياسية  
والتنظيمية والجماهيرية مسألة لا يمكن ان تحسم  
بضغط زمني حسب رغباتنا الذاتية ، نشعبنا  
والمقاومة ايضا يعيش في ظل تأثير واسع للتناقضات  
العربية ، الفكرية والسياسية والطبقية ، والتي  
امتدت الى داخل صفوفه . مضانا الى هذا

الاضلاع الثقافية لشعبنا ، فهي ثقافة ذات طبيعة يمينية ، وجذور رجعية ، بفعل سيطرة الطبقات شبه الاقطاعية والكومبرادورية والارستقراطية العشائرية والبروقراطية العسكرية الرجعية ، وبفعل التعبئة الفكرية والسياسية الدائمة لهذه القوى لابعاد تأثير الافكار الثورية عن اوساط الجماهير . ان هذه الحالة الموضوعية القائمة تتطلب فترة زمنية طويلة حتى تتمكن الافكار الثورية من الحاق الهزيمة بالافكار اليمينية والرجعية في صفوف شعبنا ، وهذه قاعدة لا تقف عند حدود بلادنا فقط ، وهي تنسر نجاح القوى الاقطاعية والرجعية في تجنيد العديد من القوى العاملة والمفترة للدفاع عن مواقع ومصالح مناقضة لمواقفها ومصالحها ، كما تنسر ايضا كيف تذهب قطاعات واسعة من الجماهير ضحية للتضليل الايديولوجي اليميني والرجعي في العديد من مراحل التطور التاريخي . ان الحاق الهزيمة بالثقافة الاجتماعية والسياسية اليمينية والرجعية لصالح المواقف الثورية يتطلب مرحلة زمنية اطول ومن هنا يأتي تفسير لماذا لم تتمكن هذه الافكار الثورية التي طرحتها الجبهة من ان تلب القاطعات المعرض من الجماهير بالحساس وتستنهض هم هذه القاطعات بشكل سريع ، فهي مسألة تراكمية نامية وعبر عملية التراكم الكمي الصبور نصل الى حالة نوعية جديدة تؤكد فيها الجماهير افكارها الثورية وتحسم المنراع لصالح هذه الافكار .

تهم الديمقراطية بأنه كانت لها مسؤولية كبيرة في التسبب بمعركة ايلول من خلال طرح شعارات « متطرفة » . ما هو ردك على ذلك ؟

ان هذا الاتهام اما غبي او مشبوه . غبي يقفز ويتناسى جميع وقائع التاريخ المعاصر لشعبنا ولعموم حركة التحرر الوطني العربية ، او مشبوه ينطلق بالإهمل من مواقع معادية ليس فقط للياسر وللفرق الثورية الفلسطينية بشكل خاص والعربية بشكل عام بل بالنتيجة لجسوع حركة الثورة الوطنية . ان نظرة سريعة على وقائع التاريخ تؤكد بطلان هذا الاتهام علبا وموضوعيا . فالنظام الهاشمي ومعهم عموم الرجعية العربية وقفت تاريخيا في وجه حركة شعبنا وطموحه لانتراع كامل حريته الوطنية الديمقراطية قبل عام ١٩٤٨ وبعده . فمنذ ان تشكلت امارة شرق الاردن اتخذت موقفا مرسوما لها ضمن السياسة الاستعمارية البريطانية شرق

السويس ، موقفا معاديا لحركة شعبنا ونضالاته من اجل منع تهويد فلسطين . وفي عام ٣٦ بشكل بارز ، تخطى هذا الموقف المعادي اشكاله السياسية ، فبالاضافة الى التدخل السياسي لتصفية الثورة مع باقي الملوك والرؤساء العرب بدعوة جهايز شعبنا الى القاء السلاح ، لتقوم هذه الدول العربية الرجعية بالتفاوض مع « الطيفة » بريطانيا على حد تعبيرها ، فقد مارست قوات الامير عبدالله عملية قمع مباشرة لثوار فلسطين الذين التجأوا الى احراش عجلون ، وفي ظل قيادة ملازم بريطاني . واستمر هذا حتى عام ١٩٤٨ حيث قتلت قوات العرش الهاشمي في ظل قيادة كلوب باشا ضمن حدود قرار التقسيم وانسحبت قواته دون اي قتال ، من مناطق لا تدخل ايضا ضمن حدود التقسيم حتى تصبح ميدانا سهلا لدخول القوات الصهيونية كما جرى في اللد والرملة مثلا . وكان ضمن المخططات السرية لحرب ١٩٤٨ قيام دولة اسرائيل على جزء من ارض فلسطين بينما يمنح العرش الهاشمي الضفة الغربية لتشكيل المملكة الاردنية على ضفتي نهر الاردن . تم هذا كله في وقت لم يكن فيه يسار الحركة الوطنية الفلسطينية بمواقع مؤثرة بل كان حركة وطنية عفوية موجهة ضد محاولات تهويد فلسطين وضد الانتداب البريطاني . بعد عام ١٩٤٨ لم يقف العرش الهاشمي والرجعية العربية لحظة واحدة وقفة وطنية تجاه قضايا شعب فلسطين بل شكل هذا النظام صمام امن تاريخي لدولة اسرائيل والحركة الصهيونية ، وتمتع بكل شراسة الحركة الوطنية وانتفاضات شعبنا في الضفة الشرقية والضفة الغربية ، ومن حيث موقف هذا النظام من العمل الفدائي فقد اتسم بالعداء السافر منذ اللحظات الاولى عام ١٩٦٥ حيث تعرضت جميع العناصر المناضلة والتي حملت السلاح لعمليات القمع المتصلة والاستشهاد والزج في السجون والمعتقلات . وبعد عام ١٩٦٧ اتخذت السلطة الاردنية منذ البداية ومباشرة موقفا معاديا للعمل الفدائي قبل ان يولد يسار المقاومة بصورة تنظيمية وايدولوجية مستقلة . ولنتذكر ان حملة الابادة العسكرية الاولى كانت في ٢-٢-١٩٦٨ ، عندما كان العمل الفدائي ممثلا بمنظمة فتح فقط ، أي قبل ان يولد اوان يطرح يسار المقاومة اية شعارات « متطرفة » على حد تعبير السؤال . وقد حاول هذا النظام طيلة الفترة

الماضية ان يصفي عموم حركة المقاومة على مرحلتين : الاولى تحت شعار تصفية العمل الفدائي غير الشريف والاحتفاظ بالشريف منه ، والثانية الاجهاز على الجميع ، بعد ان فشل في تصفيتها دفعة واحدة . نذكر هذه الوقائع لنحدد بشكل ملموس ان الرجعية عملت على قمع وابداء الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام ٦٧ ، وعملت على ابداء المقاومة بعد عام ٦٧ دون تمييز بين هذا الفصيل او ذاك ، بين وطني يساري و وطني يميني ، بل شنت حملاتها على الجميع ، ولم تفرق اجراءاتها البوليسية و رصاصها ومدنعية دباباتها ، بين مقاتل فلسطيني ومقاتل آخر ، او بين فصائل وفصيل آخر . هذه وقائع التاريخ ومن يحاول القفز عنها كما قلت في البداية هو فعلا اما غبي او مشبوه ، لان الرجعية في الاردن ومعها الرجعية العربية تعتبر العرش الهاشمي خط الدفاع الاممي عنها ، وتعتبر حركة المقاومة الفلسطينية بمجموعها خطرا عليها اشد آلاف المرات من خطس الامبريالية ودولة اسرائيل ذاتها . وعذا تاريخها يؤكد ذلك ، فقد عملت تاريخيا على قمع الحركة الوطنية معتبرة انها هي العدو الاساسي لها وليست اسرائيل هي العدو الاساسي . وبقيت الرجعية حريصة على اعتبار التناقض مع المقاومة والحركة الوطنية التناقض الاساسي ويجب حله باستمرار لصالحها ولصالح ارتباطاتها بالامبريالية ، ولصالح بقائها قلعة رجعية تمثل صمام أمن تاريخي لاسرائيل . وعلينا ان نتذكر ايضا ان اسرائيل ادلت بدلوها اكثر من مرة كلما نهضت الحركة الوطنية في الساحة الاردنية الفلسطينية لمجابهة النظام الرجعي الذي يقف عقبة في طريق كفاحها المسلح وفي طريق اخذها زمام المبادرة لانتزاع حقوق شعبنا الوطنية بكفاحه المباشر والطويل الامد . فقد اعلنت اسرائيل باستمرار انها ستتدخل في صالح العرش الهاشمي اذا تمكنت الحركة الوطنية من الحاق الهزيمة به . بل اكثر من ذلك في عام ١٩٥٨ وبعد ثورة ١٤ تموز في العراق سارعت اسرائيل الى فتح اجوائها لنقل القوات الاستعمارية البريطانية التي حطت في الاردن لحماية العرش الهاشمي . تكررت ذات الظاهرة باستمرار ، وقد اعلن مؤخرا ان الاسلحة البرية التي وصلت السى الاردن هدية من الامبريالية الامريكية جاءت عبر الاراضي المحتلة وسهلت

اسرائيل لها حرية المرور الى الضفة الشرقية . نذكر هذا للتأكيد بأن الرجعية في عمان ومعها كل الرجعية العربية اتخذت موقفا تاريخيا من حركة شعبنا ومن عموم حركة التحرر الوطني العربية وليس فقط الفلسطينية . ولذلك ليس سوى ادعاء فارغ ذلك الذي يقول بأن الجبهة الديمقراطية او القوى التقدمية في حركة المقاومة ، بممارساتها وشعاراتها تسببت في حملة ايلول . الصحيح انه كان علينا وعلى جميع الفصائل ان تعي جيدا قانون الترابط الجدلي بين النضال ضد اسرائيل والتسويات السياسية ، وبين حماية الصدام مع النظام الاردني الرجعي ، حتى نتمكن من اخذ زمام المبادرة في رسم سياساتنا اليومية الجماهيرية المسلحة .

ومن هنا فان اصابع الادانة تتجه نحو القوى التي رفضت ان تأخذ زمام المبادرة لحل التناقض مع السلطة الرجعية ، سياسيا وعسكريا ، في البلاد . من هنا نقول بوضوح ان الجبهة الديمقراطية بادرت فعلا الى بلورة وتطوير سياسة تسعى لان تمتلك حركة المقاومة زمام المبادرة بيدها ، وطرحت ذلك علنا امام الجماهير ودعت جميع الفصائل الى التزام نفس السياسة . وكانت بذلك مفتحة العينين تماما ، بينما التزمت بعض القوى الاخرى بسياسة مغمضة العينين .

ومع ذلك من المفيد ان نلاحظ ان من يطالع جريدة فتح في الفترة الواقعة بين حزيران وايلول ١٩٧٠ ويقارنها بجريدة الشراة ومواقف وشعارات الجبهة الديمقراطية يلحظ انها تلتقي في موقف واحد . كما ان المجلس الوطني الفلسطيني الاستثنائي السابع في عمان في ٢٧ آب خرج بقرار من نفس الموقف . وكذلك حال اللجنة المركزية في ٩ ايلول ١٩٧٠ . الا ان الممارسة العملية السياسية والعسكرية والتنظيمية الجماهيرية لم تكن فعلا عند جميع فصائل المقاومة بنفس مستوى الموقف التعبوي والتحريري في صفوف الجماهير والذي اتخذته جريدة فتح والشراة ومنشورات الجبهة الديمقراطية ، لان موقف بعض فصائل المقاومة بقي يراوح في مكانه بانتهاج سياسة الدفاع الذاتي السلبي والاكتماء بها رغم انتهاجه سياسة «التصف الاعلامي» للنظام الرجعي في جرائده واذاعته ، وهذا ما قادنا الى الكارثة الوطنية التي وقعت في ايلول ٧٠ ، وكان يمكن فعلا ان تتحول رياح ايلول الى صدر السلطة

الرجعية لو اخذت كل المقاومة بزمام المبادرة بدلا من ان تبقى زمام المبادرة في يد السلطة . ان استمرار بروز هذه النغمة يخدم محاولة البعض تبرير مواقفه الخاطئة بشكل ديماغوجي ، امام قواعده وامام الجماهير ، ملقيا تبعات اخطائه كلها على ما يسميه « تلطف » اليسار . ويبرز تبني وحاس الرجعية العربية لنفس الموقف في عداؤها للسافر ليس ليسار حركة المقاومة ، بل ولكافة القوى التقدمية العربية ، التي تواجه حاليا مرحلة صعبة جدا . لذلك نقول بوضوح ، انه من واجب كل وطني مسؤول ، وكل مثقف ثوري ان يدقق المواقف حتى يكتشف بالضبط من مكن للسلطة الرجعية بسياسته الخاطئة ان تفرز اظافرها وحتى اسنانها في جسم حركة المقاومة وفي جسم شعبنا ، حتى تتمكن من دحر هذه الحملات الايديولوجية اليمينية والرجعية ، التي تحاول ان تتستر على مواقف المترددة ، القاصرة عن التحليل السليم لصراع القوى المتناقضة والنتائج العملية التي تترتب على هذا ، وتبقى اسيرة سياسة « مسك العشر بطيخات بيد واحدة » هذه السياسة التي لعب غير اليساريين على حبالها طويلا وقادت الى نتائج متخاذلة تجاه قضية شعبنا وحتى لا نترك لها المجال لتوجيه انتقاداتها الباطلة ليسار حركة المقاومة .

**اتهمت الديمقراطية مؤخرا بعد ان طرحت في المجلس الوطني موقفها القائل بتجديد وحدة الضفتين على اسس وطنية ديمقراطية ورفض التجديد على اسس نخدم النظام الاردني بانها تفسح المجال امام الدولة الفلسطينية . ما هو ردك على هذا الاتهام .**

ان الذي يقفز عن تقديم الحلول الوطنية للقضايا المطروحة هو الذي يفسح المجال للاتجاهات المتخاذلة والاستسلامية في صفوف القطاعات البورجوازية الفلسطينية، والتي تقود بالنتيجة الى تجزئة القضية الفلسطينية بما فيها احتمالات الدولة الفلسطينية . اما الذي يبادر الى طرح الحلول الوطنية على تضايا راهنة قائمة فهو الذي يقطع الطريق فعلا وعليا على مثل تلك الاتجاهات . وهذا ما بادرت الجبهة الديمقراطية الى طرحه مؤخرا ، على دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسع الذي انعقد من ٧-١٣ تموز ١٩٧١ . وبعد اقل من شهرين اتضح ان ما طرحته الجبهة يمثل ردا وحلولا وطنية على قضية راهنة باتت مطروحة بشكل حاد . فبعد حيلة ايلول ٧٠ نشأت اوضاع جديدة واستثنائية

في الساحة الفلسطينية الاردنية ، اذا لم تتقدم القوى الثورية لمعالجة هذه الاوضاع وتقديم الحلول الوطنية لها ، فيمكن للقوى الرجعية واليمينية في المنطقة وفي صفوف شعبنا ان تستغل هذه الظروف الاستثنائية على حساب مصر القضية الوطنية ووحدة نضال شعبنا في الساحة الفلسطينية الاردنية . لقد شنت السلطة الرجعية في عمان حملة ابادة في ايلول نشأ عنها نزعة اقليمية متعصبة تقودها السلطة لتغذية الانقسام في صفوف شعبنا بين فلسطيني وارمني . ومحاولة استمالة قطاعات واسعة من ابناء شرق الاردن لتلتف حول السلطة الرجعية التي تقدم نفسها بأنها الحريصة على مصالح ابناء شرق الاردن والعاملة على حمايتها ، والحريصة على حماية ابناء شرق الاردن من محاولات الاستيعاب الفلسطينية لهم . وتتخذ السلطات الرجعية هذا المدخل لتبرير جميع جرائمها بحق شعبنا وحق ابناء شرق الاردن نفسه ، ولتوليد اوضاع متماسكة بين ابناء شرق الاردن ، وخاصة في الريف وداخل مؤسسات اجهزة الدولة ، تلتف حول السلطة الرجعية لتستخدم كل هذه الطاقات في متابعتها لعملية القمع ، ومصادرة جميع حقوق شعبنا الوطنية ، وغرض ديكتاتوريتها البوليسية على ابناء الضفتين . وقد تولد عن هذه الحملات العسكرية وعن الاتجاهات الاقليمية المتعصبة التي تخوضها الرجعية الاردنية رد فعل عفوي في صفوف شعب فلسطين في الضفة الشرقية وفي الضفة الغربية أيضا يقوم على اتجاه انفصالي عفوي عام ، اذ ان شعب فلسطين يجد بهذا الاتجاه الانفصالي العفوي خلاصه من العذاب اليومي والتاريخي الذي تحمله منذ عام ١٩٤٨ على يد العرش الهاشمي ، ومن المذابح التي تعرض لها ولا زال يتعرض لها على يد هذا النظام . في ظل هذا المناخ الناشء بعد ايلول تلمس شعبنا أيضا ان المقاومة الفلسطينية تعيش حالة من القصور في الرد على هجمات الرجعية ومجازرها المنظمة مما يعزز ردة الفعل الانفصالية كعملية هروبية غير ثورية بالنتيجة على صعيد القضية الفلسطينية ومصر شعبنا . هذه الاوضاع القائمة تستغلها الرجعية الحاكمة في عمان لتدفع بالامور وبالقوة باتجاه شكل من اشكال الدولة الفلسطينية وبذات الوقت تستغلها العائلات البورجوازية الكبيرة وكل الرجعيين في الضفة الغربية لتدفع الامور أيضا باتجاه الدولة

دعم الصمود في الضفة الغربية ، حيث تذهب كل الاموال لجيوب هذه الطبقة لا الى تغذية نضال الجماهير في الضفة الغربية او الى المعتقلين في سجون العدو الصهيوني. الا ان هذه القوى تكتشف يوما بعد يوم ان مصالحها اشد التصاقا بالاحتلال بحكم الظروف الراهنة . ولهذا فقد اخذت تستغل وبمنهجها المتخاذل والمساوم على حساب القضية الفلسطينية عذاب شعبنا في الضفة الشرقية والمذابح المنظمة التي قامت بها ولا زالت السلطة الرجعية في عمان ، تستغل كل هذه الحالة وما نشأ عنها من رد فعل عنيف في صفوف شعبنا للخلاص من هذه العلاقة وباتجاه انفصالي من اجل تطوير هذه الحالة بما يخدم مصالحها ، اي لبلورة الوضع في ظل حكم ذاتي على ارض الضفة الغربية يكون تمهيدا لاتخاذ الاجراءات لاعلان دويلة فلسطينية .

وفعلا فقد حاولت هذه القوى بعد حزيران ان تقوم بهذه الخطوة الا انها فشلت تماما ولم تجد اي تجاوب بفعل نفوذ حركة المقاومة الفلسطينية في صفوف شعبنا في الضفتين . ولكن حملة ايلول ونتائجها ، وما الحقته من ضعف في اوضاع حركة المقاومة مكن هذه القوى من ان تجدد مشروعها بعد ايلول واخذت تدعو علنا الى ضرورة اجراء الحكم الذاتي في ظل الاحتلال ( مؤتمر بيت ساحور الذي تحدثنا عنه ) تمهيدا لدويلة فلسطينية مستقلة عن الرجعية في عمان ومرتبطة بشكل او بآخر باسرائيل .

وكلا هذين المشروعين مشاريع رجعية تخدم مصالح الصهيونية والامبريالية ، ولا تخدم على الاطلاق مصلحة شعبنا وقضيته الوطنية . اذ ان كلا المشروعين يقوم بالاصل على تجزئة القضية الفلسطينية ، وارغام شعبنا على التسليم بالتسوية السياسية ودولة اسرائيل . فسواء الحل الهاشمي هو حل رجعي واستعماري ، والمشروع الاخر يؤدي ايضا الى نفس النتائج لانه بالاضافة الى ما ذكرت يقيم دولة تقع باستمرار تحت هيمنة العسكرية الاسرائيلية بين مطرقة اسرائيل وسندان الرجعية الاردنية ، وتمثل رأس جسر للاستعمار الاقتصادي الاسرائيلي الجديد في البلاد العربية .

اذن الذي يطرح مشاريع لتصفية القضية الفلسطينية ، ومشاريع تقود الى الدويلة الفلسطينية هو الحكم الهاشمي باتجاهاته الاقلياتية وبتمعه العسكري والبوليسي لشعبنا ، ومصادرته جميع حقوقه الوطنية حتى يصبح الناطق الاوحد

الفلسطينية ، وبتمبير آخر مطروح الان على جدول اعمال القضية الفلسطينية بشروعان للدويلة الفلسطينية لا مشروع واحد . مشروع الملك حسين الذي يعمل من خلال مزيد من التغذية للتعبص الاقليمي الشرق اردني ، ومزيد من الحالة الانتقالية في صفوف شعبنا ، لحل مشكلة شعبنا بالحكم الذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية . وبهذا تتم عودة المملكة الاردنية على الضفتين تحت قيادة نفس القوى الطبقية اليمينية والرجعية عميلة الاستعمار التي ساهمت بقمع حركة شعبنا واضطهاده لصالح النظام الهاشمي في عمان . ( دعا الملك حسين في تشرين الثاني ١٩٧٠ في مذكرة رسمية وجهها الى الملوك والرؤساء العرب ، الى مؤتمر قمة عربي يناقش مشروع الدويلة الفلسطينية واتخاذ سياسة عامة تجاهها ، وابدى استعداداه للموافقة على دويلة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ) يستمد هذا الاتجاه قوته من التعبص الاقليمي وحملات القمع العسكرية والبوليسية المتصلة يوميا . وبهذا يساهم الملك حسين في محاولة دفع شعبنا الى تجزئة القضية الفلسطينية والمشاركة بتصفية هذه القضية ضمن حدود حكم ذاتي في ظل المملكة الاردنية الهاشمية على ارض الضفة الغربية التي تمنح الملك حسين وحكومته حرية الحركة السياسية على صعيد القضية الفلسطينية والنطق بلسان شعبنا من اجل ان يتمكن من عقبة تسوية سياسية ثنائية مع اسرائيل باعتباره الناطق الاوحد بلسان شعبنا .

مقابل هذا المشروع ينمو الان مشروع آخر في ظل الاحتلال وعلى يد القطاعات البورجوازية والاقطاع العائلي في الضفة الغربية ، والتي التحقت منذ عام ١٩٤٨ بالرجعية الاردنية وشكلت دعائمها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية حتى عام ١٩٦٧ . وبعد ذلك لعبت هذه الاطارات دور الوسيط بين الاحتلال وبين شعبنا ، وعملت على امتصاص كل الانتفاضات الثورية في صفوف شعبنا في الضفة الغربية ، وهي الان تكتشف من خلال مصالحها الخاصة انها اكثر التصاقا بالاحتلال منها مع السلطة الرجعية في عمان في المرحلة الراهنة على الرغم من محاولة السلطة الرجعية في عمان منذ حزيران ١٩٦٧ وحتى الان ان تحتفظ بولاء هذه القوى الطبقية بكانة الوسائل ومن بينها تقديم كافة اشكال المساندة السياسية والمعنوية والمادية باسم

بلسانه ، مقابل رشوة فريق يميني ورجعي فلسطيني للقبول بحكم ذاتي في ظل مملكته . ومن جهة اخرى القوى اليمينية والرجعية في الضفة الغربية . ازاء كل هذه الاوضاع على القوى الثورية في حركة المقاومة والحركة الوطنية ان تطرح الحلول البديلة عن هذه الحلول الرجعية والمشبوهة والتي تخدم في النتيجة مخططات الاستعمار والصهيونية . ومن هنا بادرت الجبهة الديمقراطية وقبل ظهور هذه المشاريع المشبوهة بشكل عملي محدد الى طرح حلول وطنية على المجلس الوطني التاسع ، حلول وطنية بديلة عن التعصب الاقليمي فسي الضفة الشرقية وعن محاولات النظام الرجعي استغلال هذا التعصب لتبرير جرائمه ومتابعة قهره لشعبنا ومصادرة حقوقه الوطنية ، وبديلا بذات الوقت عن ردة الفعل العنوية الانفصالية في صفوف شعبنا ومحاولات القوى البورجوازية في الضفة الغربية استغلال هذه العذابات اليومية خدمة لقيادة رد الفعل العنوي وتحويله الى قضية عملية تؤدي الى التسلخ الضفتين وتكريس الانفصال بينهما . فطرحت الجبهة الديمقراطية ان من مهمات المقاومة الفلسطينية الراهنة النضال الموحد وعبر جبهة وطنية فلسطينية اردنية من اجل تصحيح العلاقة بين شعب فلسطين وابناء شرق الاردن ، بحيث تقوم هذه العلاقة على قدم المساواة الديمقراطية ، وعلى المشاركة المتبادلة بين ابناء الشعبين في صياغة جميع ألوان الحياة الاقتصادية والعسكرية والثقافية والسياسية في الضفتين . وبذات الوقت تصحيح العلاقة بين ابناء الضفتين لتركز على قاعدة حكم وطني ديمقراطي يضمن جميع الحقوق الوطنية لشعبنا في الاردن ، اي حقه في رفض اي تسوية سياسية على حساب قضيته الوطنية التاريخية ، حقه في حمل السلاح باتجاه العدو الصهيوني ، حق الجماهير في التعبئة والتنظيم حول الثورة ، حقه في ممارسة حرياته الديمقراطية كاملة ، وتقرير مصيره بنفسه وعلى كامل ترابه الوطني على المدى الاستراتيجي .

هذا الطرح الذي تقدمت به الجبهة الديمقراطية هو الذي يعطي ردا وطنيا على التعصب الاقليمي وردود الفعل العنوية الانفصالية . ردا وطنيا راهنا لشعبنا يتسلح به في نضاله اليومي والراهن لدحر المشاريع المشبوهة لتجزئة القضية الفلسطينية او لصنع دولة فلسطينية تقع تحت هيمنة اسرائيل ،

او تحت جناحي الحكم الرجعي في عمان . طرحت الجبهة بشكل واضح ان هذا يجب ان يرتكز على بناء جبهة وطنية موحدة في الضفة الشرقية تناضل من اجل برنامج مشترك يتناول الحقوق الوطنية لشعبنا ( التي ذكرتها ) ، وبذات الوقت يتناول حل معضلات التحضر الوطني معاد للاستعمار والصهيونية وحكم ديمقراطي للاقلية الطبقية الانانية العميلة للامبريالية تارخيا على ان تناضل في الضفة الغربية منذ الان لتتجه والاتجاه الوطني الثوري لدحر الاتجاهات الصهيونية جهايريا وعسكريا ، ومن جهة اخرى تنمية الاوضاع الوطنية والثورية لتتمكن من الاحتلال ايضا في وجه السلطات الاردنية امام جميع الاحتمالات في المنطقة على صعيد القضية الفلسطينية والاصرار على وحدة الضفتين على اساس معادية للرجعية والصهيونية والاستعمار . يصبح بإمكان الجماهير اخذ زمام المبادرة في صياغة العلاقات بين الشعبين وفي اعمق وحدة راسخة بينهما . هذا الطريق هو الذي يعطي لشعبنا حلا وطنيا بديلا عن جميع الحلول المشبوهة ويعطيه جوابا محددًا دقيقًا على القضية المطروحة ، يقطع طريق محاولة استغلال ردود الفعل في صفوفه على مجازر عنيفة اما التزام الصمت على المشكلة المطروحة والاعتناء عن حملة ايلول وما تلاها ( التعصب الرجعي ، النزعة الانفصالية العنوية ، تهريب الشعب الاردني - الفلسطيني ، مشاريع الذاتي المشبوهة ، بالاضافة الى تهريب الميرة مع الحكم الهاشمي منذ ١٩٤٨ ) بتسجيل اللامات اللفظية للمشاريع ( الحكم الذاتي ، الدولة الفلسطينية ) وظواهر الانقسام في صفوف المجتمع وردود المتعكسة ، دون تقديم الحلول الوطنية في سبيلها ، فهي سياسة « نعامة » وقائع واحداث جارية ، وهذا مما يوجب الخصب لدعاة تجزئة القضية الفلسطينية والحكم الذاتي والدولة الفلسطينية ان يصرحوا بمصير شعبنا ويحرقوا نضاله نحو حلول استعمارية تغلف السم بالرسم المريف .

بسوريا نحو الانفصال ، بينما اكدت القوى التقدمية والوطنية بتسجيل الانتقادات على دولة الوحدة دون ان تتقدم بالخطوات الثورية البديلة لتثقيف الجماهير وتسليحها بالحل القومي التقدمي لتنازل من اجله لا ان تصبح الجماهير فريسة للتيسار الانفصالي العفوي الذي قاد الى الانفصال فعلا .

او كما حدث في باكستان مثلا حيث عجزت القوى الثورية عن تقديم حل وحدوي تقدمي لتصحيح العلاقات بين باكستان الشرقية وباكستان الغربية وامام اصرار الرجعية على انكار الحقوق الوطنية لشعب باكستان الشرقية ، وقعت الجماهير فريسة رد الفعل الانفصالي والقيادة الانفصالية وما ترتب عليها من كوارث وطنية معروفة .

ان الوقائع عنيدة ، ومن يقفز عنها بالضبط كمن يترك المياه تجري من تحته بل من بين رجليه .

ان الذين يكتفون بتسجيل اللات على طريقة نهج قيادة الحاج امين الحسيني تجاه قضايا مطروحة ويرددون فقط المواقف البديئية الاستراتيجية البعيدة المدى ، دون ان يتقدموا بحلول وطنية محددة لقضايا راهنة مطروحة هم الذين يتركون المياه تجري من تحت ارجل الثورة لصالح القوى المتخاذلة ، والمساومة على القضية الوطنية وحلولها على حساب القضية الوطنية. وبمعبر آخر ان هذا النمط من القيادات داخل المقاومة هو الذي يترك الطريق مفتوحا، عمليا وموضوعيا ، لردود الفعل العفوية ، ان تأخذ مداها ويجعل القوى المساومة قادرة على استغلال ردود الفعل وتطويعها ضمن آفاقها لتجزئة القضية الوطنية بحلول مثبوعة تؤدي الى الدويلة الفلسطينية وسلخ وحدة الضفتين ، كما حدث مثلا لوحد مصر وسوريا عام ١٩٥٨ حيث استغلت القوى الرجعية واليمينية مشكلات الوحدة ومتاعبها لتدفع

## BASIC POLITICAL DOCUMENTS OF THE ARMED PALESTINIAN RESISTANCE MOVEMENT

Leila S. Kadi

Published by the P. L. O. Research Center, Colombani St. off Sadat St.,

Beirut.

254 Pages

8 L. L.

# فلا ديمير جابوتنسكي

## بربارة حداد

لم يفل فلا ديمير جابوتنسكي وحزب التصحيحين قسطا وافرا من الاهتمام الا على ايدي القليلين من مؤرخي الحركة الصهيونية ، هذا ، بالإضافة الى ما كتبه جوزيف شيختمان ، أحد أتباع جابوتنسكي ، من سيرة حياة ملؤها التمجيد لجابوتنسكي بعنوان : « الناثر والسياسي » . وعلى أي حال ، ليس الامر ماثارا للدهشة ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار انه ، باستثناء فترة وجيزة ، لم يتمكن جابوتنسكي من تسنم مناصب رئيسية في الحركة الصهيونية ، وبالتالي لم ينجح في تحقيق طموحه في « التغلب » على المنظمة الصهيونية ، وكان حزبه التصحيحي ، في أفضل الاحوال ولدة قصيرة ، عبارة عن حزب معارض له تأثيره الخاص . ولما كان جابوتنسكي على استعداد دائما ليتحدث بصراحة وبدون مواربة فانه غالبا ما كان مصدر احراج شديد للزعماء والسياسيين الصهيونيين . وبما ان المسؤولين الصهيونيين لم يكونوا يحبونه فان افكاره التي كان ينادي بها واساليبه العنيفة التي كان يتبعها جعلتهم يطلقون عليه صفات مثل « الطفل الفوضوي » و« فلا ديمير هتلر » . والضجة التي اثارها جابوتنسكي مع ما رافق ذلك من ايمان بالصهيونية السياسية والدولية والعسكرية ، كل ذلك تسبب في اثارة حفيظة الزعماء الصهيونيين عليه لدرجة انه ظل ، بعد ست عشرة سنة من مماته ، شخصا غير مرغوب فيه ، في اسرائيل . وعلى أي حال ، لو اكتفى المرء بالنظر الى جابوتنسكي فقط كزعيم اقلية افكاره بعيدة عن المجرى الرئيسي للفكر الصهيوني ، وتطرفه يعكس الى حد ما ملامح انسان مريض بحب الذات ، يكون بذلك كمن يتجاهل اهمية الحركة التصحيحية وبالتالي جوهر الصهيونية . ومع ان الزعماء الصهيونيين يعتبرون التصحيحية صفة غريبة عن الموقف الصهيوني الرسمي ، فان التشابه ما بين افكار جابوتنسكي وبين الشخصية السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاسرائيل اليوم ليس محض صدفة . ولقد كانت التصحيحية خلال الانتداب ، كما هو الحال بالنسبة لقرينتها في الوقت الحاضر ، حزب حيرت ، تمثل الصهيونية كما هي خالية من ديبلوماسية الصهيونيين العموميين ومكائد اليسار الذي تمثله الحركة العمالية . وعلاقة التصحيحين بالمنظمة الصهيونية خلال عهد الانتداب تشبه الى حد كبير علاقة حيرت بالزعماء الاسرائيليين .

ولقد اشار كل من وايزمن وبن جوريون ، خلال تأكيدهما بعدم التزامهما بأهداف جابوتنسكي واساليبه ، الى عدم اهمية هذه الاقلية التي كانت تعتنق مبادئ وآراء تغاير مفهومها للصهيونية . واذا ما تتبع المرء بشكل دقيق نشاطات الزعماء الصهيونيين من خلال متاهات البهلوانيات الدبلوماسية والتصريحات المزدوجة والصراع الحزبي ، بإمكانه رؤية التقاء الآراء ما بين المنظمة الصهيونية والتصحيحين الذي وصل اوجه في الاعلان عن برنامج بيلتمور في العام ١٩٤٢ . وفي العام ١٩٤٦ انضمت المنظمة الصهيونية الجديدة ( أي المنظمة التي أنشأتها جماعة جابوتنسكي ، التصحيحيون ، بعد انشقاقهم

عن المنظمة الصهيونية في العام ١٩٣٥ ) الى المنظمة الام بعد تأكدها من انها تلتقي معها حول القضايا الاساسية . وبالطريقة نفسها ، في الوقت الذي يستنكر فيه الزعماء الاسرائيليون سياسة حزب حيروت العسكرية والتوسعية ويؤكدون على ان هدف السياسة الاسرائيلية هو السعي نحو السلام ، يتبنون موقفا هجوميا وتوسعيا كما فعلوا خلال عدوان حزيران ( يونيو ) ، فعشية عدوان الخامس من حزيران طلب الى مناحيم بيغن ، زعيم حزب حيروت ، ان ينضم الى الحكومة الائتلافية التي شكلت آنذاك ، وبذلك تحقق الى حد ما حلم جابوتنسكي باقامة وزارة صهيونية موسعة تضم جميع الاحزاب وتكرس نفسها من اجل الرسالة الصهيونية « التاريخية » . وبشكل مفسير للزعماء الصهيونيين الذين يقولون غير ما يفعلون بادعائهم الاعتدال علنا بينما هم في الحقيقة يمارسون العدوان والتوسع ، لم يكن جابوتنسكي ليوصم بمثل هذه الازدواجية ، اذ انه على النقيض من وايزمان الذي سار على خطاه الزعماء الاسرائيليون من امثال جولدا مئير و ابا ايان ، لم يتعاط الحيل الدبلوماسية والمناورات السياسية ، فقد كتب عن الصهيونية على حقيقة ما يراها : قومية ، توسعية ، عنصرية وعسكرية . وبالفعل فان ثلاثة وعشرين عاما من الاعتداءات الاسرائيلية لهي افضل دليل على دقة نظرة جابوتنسكي الى الصهيونية .

سنحاول في هذه المقالة ان نعالج جانبا من برنامج جابوتنسكي لم ينل اهتماما كافيا من قبل الباحثين ، وهو سياسته الاقتصادية لبناء الدولة اليهودية . ومع ان مخططه الكامل لم يطبق كما وضعه هو ، فانه من الاهمية طرح هذه المشاريع في ضوء الصهيونية « النقية » . ومع ان السياسة الاقتصادية لجميع الزعماء الصهيونيين اظهرت بدرجات متفاوتة الميزات نفسها ، الا ان اعتماد جابوتنسكي على الامبريالية البريطانية لانتزاع ملكية الارض وغير ذلك من اساليب قهر السكان الاصليين ، العرب ، لضمان السيطرة الاقتصادية الصهيونية يعتبر من اكثر هذه السياسات بروزا . ومع ان اهتمامه فيما بعد بسياسة الطبقة الوسطى الاستيطانية واستيراد رؤوس الاموال يعكس عمقه السياسي ، الا ان ذلك وجد طريقه الى حيز التنفيذ على نطاق واسع على ايدي تنظيمات اخرى مثل الهستدروت .

يقول جابوتنسكي ان القوى المحركة للتاريخ هي ذات طبيعة اقتصادية بنسبة ٩٩ بالمائة وذات طبيعة سياسية بنسبة واحد بالمائة . ومع ذلك فقد جعل للواحد بالمائة الاستبقية ووضعه على راس المفكرة الصهيونية (١) . وكبقية الزعماء الصهيونيين ، كانت سياسة جابوتنسكي الاقتصادية ، في جوهرها ، تعتمد على فكره السياسي . ومع ان جابوتنسكي معروف بشكل رئيسي بتطرفه السياسي وفكره التوسعي والعسكري ، فان برنامجه الاقتصادي كان تجسيدا لاهدافه السياسية ، وكثيرا ما حفلت كتاباته وخطبه بالاساليب الاقتصادية للاستيطان . ومن خلال نظرة جابوتنسكي للصهيونية كمجموعة مؤسسات وليس كعملية تاريخية تشكلت ضمن ظروف زمانها ، وضع سياسته الاقتصادية لكي يسهل عملية قيام الدولة بشكل سريع . ومع انها لم تكن عملية اذا ما نظر اليها ضمن ظروف تلك الفترة ، فانها عبارة عن بيان صريح للاهداف الصهيونية التي نفذها فيما بعد الزعماء الآخرون بكل عناية وذكاء خلال الفترة الزمنية التي تمت فيها « صهينة » فلسطين . ولما كانت سياسة جابوتنسكي الاقتصادية قائمة على اساس تحقيق الاطماع السياسية المباشرة ، نرى من الضروري استعراض مفهومه للصهيونية ، ولو بشكل موجز . لقد كانت فكرة جابوتنسكي الاساسية هي ضرورة ايجاد ارضية سياسية لـ « الشعب » اليهودي بأسرع ما يمكن . وقد رأى جابوتنسكي ، كهرتزل ونوردو ، ان الحل العقلاني لسألة مناهضة السامية في العصر الحديث هو ايجاد الوضع الطبيعي للشعب عن طريق تأمين ارض وشخصية سياسية خاصة به . وكان الهدف الواضح لهرتزل ونوردو هو اقامة دولة ، مع ان برنامج بال للعام ١٨٩٧ كان عبارة عن حل وسط بين اولئك الذين

كانوا يرغبون آنذاك في الاعلان الفوري بأن الهدف النهائي للصهيونية هو اقامة الدولة اليهودية وبين اولئك الذين كانوا لا يرغبون في ذلك . يقول البرنامج : « تعمل الصهيونية من أجل اقامة وطن قومي شرعي للشعب اليهودي في فلسطين ، يعترف به القانون العام » (٢) . ولقد كان جابوتنسكي منذ المؤتمر السادس يؤكد على الطبيعة السياسية للحركة وعلى الحاجة لقومية سياسية محاربة (٣) . وقد نشأ هذا الشعور القومي المتدفق لدى جابوتنسكي خلال اقامته في اوروبه حيث كانت مثل هذه الافكار منتشرة الى حد ما . ولم يتأثر جابوتنسكي كثيرا بالقومية الدينية بسبب مولده في اوديسه الكوزموبوليتية ونشأته في برن وايطالية . وكما قال فيما بعد ، تعلم الصهيونية ليس من هرتزل واحاد هاعام ولكن من الملاصهيونيين الايطاليين من امثال لابرولا وفري وينديتو كروس . وقد وضع جابوتنسكي مثله الاعلى قومية جاريبالدي التعصبية . كما كان مقياسه الاعلى هو فكرة الدولة كنتيجة غائية للصهيونية « الواحدية » او كدافع قومي لا تشوبه اية مثل كالاشرائية او الدين . ولقد طورت هذه الصورة الاسطورية للدولة اذ تحولت الى حركة طقسية تمجد القوة والطاعة والعسكرية . وبنبرة فاشستية عالية اعلن جابوتنسكي ان التصحيحيين « جنس » سيستمرون في حمل هذا المثل السامي عاليا الى الابد . ولقد كان جابوتنسكي يتنبه لهذه المفاهيم السبارطية متأثرا ولا شك بجورج سوريل . « لا يمكن مقارنة مهلة السلاح بأية مهنة اخرى ، وهي ترفع الانسان الذي يعتنقها الى درجة اسمى من مستوى الحياة العادية » (٤) وكانت القومية المحاربة من أولى سمات فكر جابوتنسكي اذ انه في العام ١٩٠٦ مع نشوء مؤسسة « نيو بيلو » طالب بخلق « الرواد القادرين على القتال من أجل الحقوق السياسية » (٥) . وتشكل فكرة العسكرية والتضحية جزءا من فكر جابوتنسكي بدءا من وحدات الدفاع في اوديسه حتى « بيتار » وارجون في فلسطين . وكما قال مناحيم بيغن ، تلميذ جابوتنسكي : « ان قوة التقدم في تاريخ العالم ليست السلام بل السيف » (٦) . ولقد طور جابوتنسكي الصورة الاسطورية للدولة اليهودية القائمة على أساس الماضي « العريق » باحيائه اساطير القوة والعدوان لدى القبائل العبرية القديمة (٧) وبمطالبته محو اليديشية واستعمال اللغة العبرية . ويجب ان تكون حدود الدولة اليهودية « تاريخية » كذلك . ويؤكد جابوتنسكي في مقطعين بارزين من شعره « . . . لنا ، لنا ، ستكونين لنا / يا قمة جبل الشيخ » (٨) و « ضفتي الاردن ، الاولى التي هي لنا ، والاخرى التي هي لنا أيضا » (٩) . وتظهر هذه الصورة الاسطورية للدولة اليهودية كمثال توسعي ، بدرجات مختلفة في كتابات معظم الزعماء الصهيونيين زمن جابوتنسكي ولكنها تظهر بشكل أكثر وضوحا في الفكر الصهيوني المعاصر وتمجيد الدولة الاسرائيلية .

ولقد كان طموح جابوتنسكي لاقامة هذه الدولة اليهودية وازالة الشتات في أسرع وقت ممكن يتطلب سياسة اقتصادية أكثر تطرفا من سياسة وايزمن وبن جوريون اللذين ، كالسلفاء ، كانا يزحفان ببطء وثبات ، ولكنهما وصلا أولا . وبعدما فشل جابوتنسكي في فرض اساليبيه على اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية او في تحقيق سيطرة رسمية على الحركة ، استقال وأنشأ في العام ١٩٢٤ حزب معارضة هو حزب التصحيحيين . ولقد حدد برنامج الحزب الهدف السياسي للصهيونية بتحويل فلسطين وشرقي الاردن الى كومونولث يهودي بأغلبية يهودية (١٠) . وحدد جابوتنسكي مفهومه لفكرة الدولة بدقة أكثر عندما قال : « فلسطين يهودية ، مثلما ولاية كنتكي امريكية ، يمكن ان تمثل درجة كافية للدولة » (١١) . وبشكل واضح ، فان الطريقة الوحيدة لاجاد اغلبية يهودية طاغية هو في العمل لتدفق سريع للمهاجرين الى فلسطين ، ( لقد قدر هو . ه الفا في السنة ، ولكن عندما تبنى خطة نوردو في ١٩٣٨ ، قدر عشرة ملايين في مدى عشر سنوات ) (١٢) . وحتى بعد بيلتور ، استمر التصحيحيون في الضغط بشكل رئيسي من أجل جهد استيطاني قوي لاستيعاب عدة ملايين من يهود أوروبا (١٣) . وفي الحقيقة ، فان برنامج جابوتنسكي

الاقتصادي كان يهدف الى تنفيذ هذا المخطط الشامل من التطوير الاجتماعي لتحقيق الاهداف السياسية الصهيونية .

### الشركة اليهودية ونظام الاستيطان

من المحتمل جدا ان تكون فكره التصحيحيين بي اقامة شركة استيطانية مستمدة من فكرة « الشركة اليهوديه » التي ورد ذكرها في كتاب هرتزل : « الدولة اليهودية » . وقد كتب هرتزل يقول : اذا لم يبق اليهود مشتتين في « الدول المضيفة » ، يمكن ان يصبحوا شعبا من المقاولين وبذلك يتخلون عن الدور المالي ليهودي الشتات ، الذي هو السبب وراء معاداة السامية . ولتحقيق هذا « الصعود الطبقي » كان من الضروري اقامة هيئتين لتنفيذ ذلك ، هيئة اخلاقية وتسمى « جمعية اليهود » ، واخرى قانونية ، وتسمى « الشركة اليهودية » على ان تكون مهمة « جمعية اليهود » اعداد النواحي السياسية والاقتصادية والعلمية للبرنامج في حين تقوم « الشركة اليهودية » بمهمة تنفيذ ذلك (١٤) .

وعندما تسنم جابوتنسكي مسؤولية دائرة الصحافة والدعاية بالمنظمة الصهيونية في ١٩٢٠ ، كان يحده امل عظيم في تشكيل الكيرين هيسود على اساس فكرة الشركة اليهودية . ومع ان جابوتنسكي اصبح رئيس تحرير «كتاب الكيرين هيسود» (كتاب الصندوق التأسيسي لفلسطين ) ، الا ان اسمه لا يظهر عليه . ( لقد تحققت من ان المقالات التي تعالج الموقف السياسي والدفاعي ظهرت نفسها في صحيفة جويش كرونكل ، نيسان ( ابريل ) ١٩٢٠ ، بتوقيعه هو ، لذلك من المؤكد انه هو نفسه الذي كتب هذه الاجزاء من الكتاب ) . تستند فكرة الاستيطان بـ « رأس المال الوطني » الى مبدأ « المعاصر » ( العشر ) الوارد ذكره في التوراة والذي يقضي بأن يدفع كل يهودي عشر دخله الى « بيت مال الامة » كضريبة دولة . وقال جابوتنسكي ان التعاون بين المتبرع والمستثمر يخلق « رأس المال الوطني » القادر على اسكان حوالي « ٥٠ ألف مهاجر سنويا » وكذلك حل جميع المشاكل الاخرى المتعلقة بالاستيطان . واكد الكتاب بشكل رسمي على ضرورة تقييد استخدام اليد العاملة العربية وعلى ضرورة ضم نهري الليطاني واليرموك . وقد رحب الكتاب ، من خلال تحذره عن خطة هرتزل لاقامة هيئة مالية ، باقامة المصرف اليهودي للمستعمرات ، الذي ، بالاضافة الى أمور أخرى ، سوف يسهل عملية الصادرات والواردات (١٥) . ولقد جوبهت فكرة « رأس المال الوطني » التي دعا اليها جابوتنسكي بمعارضة شديدة من قبل جماعة برانديز - ماك التي جعلت للمبادرة الفردية ولرأس المال الفردي الاهمية الاولى (١٦) . وكما سنرى فيما بعد ، لما كانت الرياح السياسية غير مواتية ، تبنى جابوتنسكي دعاء رأس المال الفردي واصواتهم المؤيدة للتصحيحيين ، وفي هذا الوقت ، من اوائل الثلاثينات ، اسس التصحيحيون صندوق تل حاي (١٧) ، كمؤسسة مالية مركزية خاصة بهم ، وذلك بعد ان سيطرت الاحزاب العمالية على الوكالة اليهودية وكيرين هيسود الذي هاجموه ووصفوه بأنه ليس اكثر من مؤسسة خيرية .

وبالنسبة للشركة اليهودية كما تصورها جابوتنسكي ، كانت ، لو اقيمت ، ستتمتع بسلطات استثنائية فيما يتعلق بالهجرة والاستيطان والتصنيع . ولما كانت فلسطين بلدا يزرع تحت الاحتلال ، فان اقامة نظام استيطاني مكرس كليا لتحقيق فكرة الدولة اليهودية وقوي لدرجة كافية يستطيع معها فرض الشروط المناسبة ، كانت ضرورة مطلقة . من هنا فان تحالف الصهيونية والامبريالية بارز في خطة جابوتنسكي الاستيطانية اكثر منه في سياسة بن جوريون التي تعتمد على الاستملاك من خلال العمل . فعلى سبيل المثال تم تصور انشاء الكتبية اليهودية ضمن اطار الجيش البريطاني في حين ان الامر بالنسبة للهاجاناه لم يكن كذلك . وليس من قبيل الصدفة ان يكون جابوتنسكي ، أحد أتباع « مدرسة مانشستر » اول من هلّل لسقوط الامبراطورية العثمانية وعرض الخدمات اليهودية والكتبية اليهودية مقابل « وعود معينة من إنجلترا » (١٨) . وبالفعل فقد ذكر

وايزمن ان الفضل في فكرة وعد بلفور يعود الى عرض جابوتنسكي الذي سبق ذلك (١٩). وفي كتاب كيرين هيسود يعتبر جابوتنسكي ان فلسطين هي حامية السويس (٢٠) وذلك نظرا لاهميتها الاستراتيجية . ولم يخطر ببال جابوتنسكي ان يتساءل عن صلاحية انجلترا لتكون الدولة المنتدبة الا في العام ١٩٣٦ ، وذلك لانها لم تعد في نظره « اقوى دولة بحرية واستعمارية » اذ ان « اهميتها في البحر الابيض المتوسط أصبحت موضع تساؤل » (٢١). وفي الحقيقة فان التصحيحيين كانوا الفئة الوحيدة التي عبرت عن رغبتها بصراحة لاقامة تحالف بين الدولة اليهودية العتيدة وبريطانية . ففي المؤتمر العالمي الثالث للتصحيحيين في العام ١٩٢٨ اعرب الاعضاء عن رضاهم بمشروع « الدومينيون السابع » الذي وضعه الكولونيل ويدجوود ، اذ وفقا لذلك المشروع ستعتبر فلسطين من الوجهة الادارية مستعمرة خاضعة للناج البريطاني ، ولكن دون بذل اية محاولة من قبل بريطانيا لانشاء نظام برلماني فيها الا متى شعرت ان اليهود أصبحوا يشكلون اغلبية السكان ، وبعد ذلك تتحول الى دومينيون يهودي ، هو السابع في الكومنويلث البريطاني . وقد منح جابوتنسكي المشروع « التأييد الكامل وغير المشروط » و« سيقبل به البريطانيون لاعتبارات استراتيجية » وذلك لان « العرب سيختارون في النهاية الارتباط بالدول العربية » (٢٢). وفي ١٩٣٧ ، لخص جابوتنسكي مفهومه للتحالف الصهيوني - البريطاني كما يلي : « ستكون الخسارة والربح بالنسبة للامبراطورية البريطانية متعادلتين ، اذ سيكون لها قلعة ضخمة في فلسطين وبشكل تلقائي في العالم اجمع » (٢٣). ولقد اراد جابوتنسكي ان يتحمل البريطانيون مسؤولية مباشرة في اقامة الدولة اليهودية ، ولكن بريطانيا فقدت حمايتها لهذا الدور المشارك بسرعة . ومع هذا ، فقد ظل جابوتنسكي من اخلص الداعين لفكرة الانتداب البريطاني . وكان موقفه ، حتى في العام ١٩٣٥ ، « انتقاد الوضع الحالي ، والثقة بحسن نية انجلترا ، والتطلع الى الشراكة في المستقبل » (٢٤). وعلى أي حال ، فقد وجه انتقاداته الى ادارة فلسطين « المعادية للسامية » والتي لم تلتزم بالتعهد بالانتداب ، كما كان يراه ، والى اللجنة التنفيذية « الضعيفة » والتي لم ترغم بريطانيا على التمسك بوعد بلفور .

ويمكن للمرء ان يرى ان تهجم جابوتنسكي المتواصل على ادارة فلسطين كان يرتكز على اساس ان هذه الادارة لم تهيء الظروف المناسبة لتنفيذ مشروع التصحيحيين الاستيطاني . وقد ابلغ لجنة العمل في العام ١٩٢٣ « ان الادارة المعادية للسامية تسير نحو الافلاس الاخلاقي والمالي » (٢٥). اما بالنسبة لهيربرت صموئيل ، فقد وصفه بأنه يشبه « كيرنسكي تحيط به مجموعة من الموظفين المعادين للصهيونية » (٢٦). وبعد ازاحة جابوتنسكي من اللجنة التنفيذية ، تحدث بدقة ، في برنامجه الذي عرضه أمام المؤتمر التصحيحي الاول ، عن النظام الاستيطاني الذي يتوقعه . وبعد ان يدعو البرنامج الى الاعلان عن الكومنويلث اليهودي بما في ذلك شرقي الاردن والغاء الكتاب الابيض الذي أصدره تشرشل ، ينص بأن على السلطة المنتدبة ، في الوقت الذي ترفض فيه اقامة مؤسسات تمثيلية ، ان تتكون فقط من موظفين مؤيدين للصهيونية يعاونون المندوب السامي ، تختارهم المنظمة الصهيونية . وستشرف المنظمة الصهيونية او « الشركة اليهودية » على الهجرة ، كما ان المصرف الاستعماري اليهودي سيزيد رأس ماله الى مليوني جنيه . وكذلك فان النظام الاستيطاني سيكون مسؤولا عن انشاء مصرف احتياط زراعي استيطاني من خلال اصلاح الزراعي (٢٧). ولقد أوضح مثير كروسمان هذه المهمة بتحديدده الاصلاح الزراعي بأنه « سيضع جميع الاراضي غير المستثمرة غربي نهر الاردن وشرقيه ، بصرف النظر عن يملكها ، تحت تصرف الادارة » (٢٨) (وفي العام ١٩٣٤ صنف التصحيحيون شرقي الاردن بأنها « اكبر ارض بور » (٢٩) .) وكان مخططا لها ان تمنح للمستوطنين اليهود وان تستصلح بمساهمة قروض مكفولة من قبل الدولة . وبالإضافة لهذه الاصلاحات التشريعية ، على النظام ان يحمي الصناعة المحلية من خلال انشاء نظام تعرفه وتشجيع

انتاج صنف من السلع التي يمكن ان « تجلب أعلى أسعار التصدير » ، وتعديل النظام المالي (٢٠) . وبالإضافة الى تقديم البريطانيين تكاليف الخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية ، كان التصحيحيون يصرون على تكوين كتيسة يهودية تدمج في الحامية الفلسطينية وتكون خاضعة للقيادة البريطانية (٢١) . ولتطبيق مثل هذه السياسة الاقتصادية لم يكن من العجيب ان يطالب جابوتنسكي بحماية كافية .

### الاستيطان برأس المال الخاص

ومع ان الدعوة من اجل « رأس المال الوطني » والشركة اليهودية الهرتزلية لم تفارق جابوتنسكي طوال حياته ، فان ابعاده عن الدوائر الصهيونية الرسمية وما تلا ذلك من سيطرة للحزاب العمالية على المؤسسات الوطنية مثل كيرين هيسود ، قد اغراه فيما بعد لشن حملة من اجل « رأس المال الخاص » . فلقد بدأ برنامجه للدعوة الى تطوير الصناعة من خلال الاستثمارات الخاصة في الوقت الذي طرحت فيه فكرة الوكالة اليهودية الموسعة ، وبدأ تحالف وايزمن — بن جوريون يعطي ثماره السيئة بالنسبة لحزب التصحيحيين . وكان برانديز ، الذي لم يرتح اليه جابوتنسكي عندما كان يدعو من اجل الكيرين هيسود ، يعارض فكرة رأس المال الوطني ويدعو الى تنفيذ العمل عن طريق المبادرة الخاصة (٢٢) . ولكن جابوتنسكي اعلن في العام ١٩٣٤ ندمه لموقفه السابق واعترف بأن آراء برانديز على الصعيد الاقتصادي كانت سليمة في نهاية المطاف (٢٣) .

ومع ان التأكيد على ان الاستثمار الخاص يعتمد بشكل رئيسي على طموح جابوتنسكي الشخصي من اجل حزب التصحيحيين ، من السخرية الافتراض انه تبني هذه الآراء من اجل المنفعة فقط . فقبل ان يعتنق جابوتنسكي الصهيونية ، كان يقول في مناقشاته مع دعاة الاشتراكية ان « التقدم يكمن في تحرير الفرد من قيود المجموع : لان الافراد ، والافراد وحدهم ، هم الخالقون الحقيقيون والعاملون من اجل التقدم » (٢٤) . اما رسالة الاشتراكية فانها محصورة بحل مسألة واحدة ، وهي قضية العمل الانساني ، في حين ان جميع الانواع الاخرى من الاصلاح يمكن ان تتحقق ، بل لا بد ان تتحقق ، بشكل مستقل ، داخل اطار الاقتصاد الرأسمالي (٢٥) . وباعتناق جابوتنسكي الصهيونية بدأ يصر على التمسك بالطريقة الاحدية او « الخالية من النعوت » والتي كان يعني بها ان الدعوة لقيام دولة يهودية يجب ان لا تحول عن هدفها باستخدام مثل اخرى مثل الاشتراكية . ومع قيام « نيو بيلو » في ١٩٠٦ دعا جابوتنسكي وحدات الرواد القوية التنظيم التي رفض افكار الاشتراكية والصراع الطبقي (٢٦) ، وقد كان يفهم العدالة الاجتماعية كمجموعة من الاجراءات التصحيحية ضمن اطار الاقتصاد الرأسمالي . ومن افكاره غير العملية دعوته لتحديث مبدأ السنة الاحتفالية اليهودية ، الذي يقضي ، كل خمسين سنة ، باعادة جميع الحاجيات التي اضطر المعوزون الى بيعها او رهنها الى اصحابها الشرعيين . وقد اعتبر هذا المبدأ « العلاج الاجتماعي الشافي للتصارع الحري بين الفقر والغنى » (٢٧) . وعلى أي حال ، فان ميل جابوتنسكي الشخصي للحقوق الفردية والمشاريع الخاصة لا يفسر بأي شكل من الأشكال تخليه عن فكرة « رأس المال الوطني » وحملته بدلا عن ذلك من اجل قضايا الطبقة الوسطى . ظهرت هذه الناحية التقدمية من فكر جابوتنسكي اول ما ظهرت مباشرة بعد استقالته من الكيرين هيسود وخلال رحلته الاولى الى الولايات المتحدة . وقد ظهر ان تأييد الطبقات الوسطى والاستثمارات الخاصة اصبح اكثر بروزا مع الهزائم السياسية التي مني بها التصحيحيون في اوائل الثلاثينات . وظهرت اول الاشارات الى رأس المال اليهودي في برنامج حزب التصحيحيين للعام ١٩٢٧ ، وقد ترسخ هذا الاتجاه في العام ١٩٣٥ . ويمكن ملاحظة الاشارات الاولى لحشد رأس المال اليهودي ولتسهيل حرية الاستيراد والتصدير في قرارات المؤتمر العالمي للتصحيحيين في العام ١٩٢٧ . وفي العام ١٩٢٩ صدر قرار اقوى ظهر في البيان التصحيحي الصهيوني ينص على ان « الاستيطان يجب ان يجري على اساس من المشاريع والاموال الخاصة » . وقد دعا

البيان الى اصلاح الكيرين هيسود كما ادخل فكرة التحكيم العام لتسوية الاضرابات(٢٩) .  
وفي ١٩٣٣ سار التصحيحيون خطوة أبعد من ذلك وقالوا ان « مهاجري الطبقة الوسطى  
لم ينالوا حقهم من التأييد من قبل الحركة الصهيونية»(٤٠) . وطالبوا بـ «صفقة عادلة»  
ما بين الطبقة الوسطى واليهود المتدينين(٤١) . وفي العام ١٩٣٥ ذكر بأن اتحاد التصحيحين  
الصهيونيين قام في الاساس للعمل من اجل « بناء الدولة والتحالف الطبقي »(٤٢) . وكما  
سنرى فيما بعد ، رافق هذا التأكيد على الطبقة الرأسمالية ادعاء التصحيحين المتزايد  
بأن المنظمات اليسارية كانت تحتكر الموازنة ورؤوس الاموال وشهادات الهجرة .

وبعد فترة قصيرة من استقالة جابوتنسكي من الكيرين هيسود وتأسيس حزبه المعارض  
ذهب الى الولايات المتحدة حيث أكد على الاستثمار وحماية الصناعة ، وكان اشهر ما  
جذبه هناك جمعية ابناء صهيون ، الجمعية الخيرية التي انشئت في العام ١٩٠٩ والتي  
أسست شركة يهودا الصناعية وشركة يهودا للتأمين ( التي أصبح جابوتنسكي مديرا لها  
في العام ١٩٢٦ ) . وقد لخص في كلمة القاها امام هذه المنظمة نظرية « نياجارا » التي  
كان يدعو لها . قال : يتكون رأس المال اليهودي من أربعة عناصر : الموازنات الفردية ،  
الاستثمارات التجارية ، التوفير ، والاحسان . ولا يستخدم الرسميون الصهيونيون سوى  
العنصر الاخير . وقد وجد جابوتنسكي ان الفئة الثانية ( بلا شك احتراماً لابناء صهيون  
ولهرتزل كذلك ) تبشر بمستقبل أفضل من غيرها بشكل رسوم سنوية يدفعها اليهود  
لشركات التأمين التي تستطيع من خلال ذلك بناء فلسطين . ولقد كان الشعار الرنان  
الذي جعل جابوتنسكي شركة يهودا للتأمين ترفعه هو «التأمين ينمو مع الحضارة»(٤٣) .  
وكان اهتمامه الآخر منصبا على « استثمار رؤوس الاموال للحصول على ارباح » ،  
وفي تلك السنة ( ١٩٢٦ ) كتب جابوتنسكي حواراً لفيلم لا يكون البطل فيه مستوطناً  
زرعياً ولكن مهاجراً وضع آماله في مصنع ينتج عطوراً للتصدير . وكان يتطلع بأسى الى  
الصندوق الازرق التابع للصندوق القومي اليهودي الذي كان يعطيه الارض ولكن ،  
وللاسف ، لم يكن ليقدر ان يعطيه رأس المال . وأخيراً تحل مشكلته ليس عن طريق  
« رأس المال » الوطني ولكن عن طريق الاستثمارات الاجنبية(٤٤) . وقد كانت خطة  
جابوتنسكي للاستثمار او حملة « الشراء الصهيونية » تركز على فكرة ان يحتفظ « يهود  
الشتات » بتوفيراتهم في فلسطين ، وذلك لكي تكون فلسطين مصدر الانتاج والثروات هو  
الذي يشتري هذا الانتاج(٤٥) .

وكان جابوتنسكي قد ساند هذه الفكرة بالاضافة الى نظام سكن الزراعي المكثف في  
المجلس الاقتصادي التصحيحي في فلسطين في العام ١٩٢٦ . وفي معرض فلسطين ١٩٢٩  
(الذي نظمته مجلة مشكارف تاسيا التجارية والصناعية التي كان يصدرها التصحيحيون)  
اعتبر جابوتنسكي ان المعرض هو حلقة بين المستهلك والمنتج وأن المتحف الصناعي الذي  
أنشئ حديثاً وسيلة هامة لنشر الحقائق العلمية . وبشكل خاص اعرب عن ترحيبه  
بحقيقة ان « طبقة تعلمنا ان نحتقرها ، رغم قوتها واهميتها ، الا وهي طبقة التجار  
اليهودي . . . قد برزت الان ولها شخصيتها ضمن الحركة الصهيونية »(٤٦) .

نُبتت هذه المقتبسات موقف التصحيحين التنافسي الضعيف ، اولا ، ضد الصهيونيين  
العموميين ، وثانياً ، ضد الاحزاب العمالية ، من اجل السيطرة رسمياً على الحركة  
الصهيونية . ولقد كان التركيز على اهمية رأس المال الخاص ، بين ١٩٢٦ و ١٩٣١ ،  
وسيلة استخدمها جابوتنسكي لكسب الاصوات لتكوين قاعدة لمعارضة وايزمن . وكان  
جابوتنسكي ، قبل وايزمن ، قد حاول السيطرة على الحركة الصهيونية بفكرة الكتيبة  
اليهودية ، ولكن بالاعلان عن وعد بلفور وعدم اشتراك الزعماء الالمان والروس خلال  
الحرب ، ظهر وايزمن كزعيم رسمي للحركة بلا منازع . حينئذ ادرك جابوتنسكي انه  
سيسقط سياسياً ، خاصة بعد اصدار كتاب تشرشل الابيض ، لذلك استقال ليقف في  
صفوف المعارضة . وفي اول رحلة له الى الولايات المتحدة ( الاولى من نوعها الى أماكن

شملت اوروبا الشرقية وفلسطين وجنوب افريقية ) بدأ حملته من اجل « الاستثمارات الخاصة » ليكسب التأييد الاميركي . وعلى اي حال ، فان تأسيس وايزمن للوكالة اليهودية الموسعة ، التي كان اللاصهيونيون يشكلون نصف اعضائها ، نجح في القضاء على آمال جابوتنسكي في ان يكسب الى صفوفه قطاعات هامة من يهود اميركة .

ومع ان عدد اعضاء حزب التصحيحيين ازداد من ٥٠٠ في ١٩٢٥ الى ٩٦٨١٨ في ١٩٣٣ (٤٧) ، ظل الحزب عبارة عن اقلية في المؤتمرات المختلفة . وفي الفترة من ١٩٢١ الى ١٩٢٩ كان للصهيونيين العموميين اكثر من نصف الاصوات ، ولكل من الاحزاب اليسارية ومزراحي الخمس ، اما التصحيحيون فقد كان لهم نصف ذلك (٤٨) . وفي ١٩٣١ بلغ التصحيحيون ذروة نفوذهم وذلك بسبب عدم الاطمئنان لمعالجة وايزمن لكتاب باسفيلد الابيض حيث هدد عدد من اعضاء اللجنة التنفيذية بالاستقالة . وقد شن التصحيحيون حملة في بولنده تميزت بحماسة خاصة مما اكسبهم ٢٩٩٨٥ صوتا مقابل ٤٢٧٩ صوتا في ١٩٢٩ (٤٩) وكان ثلثا الاصوات التي نالوها من الطبقة الوسطى البولندية الذين لم يتمكن الاقتصاد الفلسطيني من استيعابهم خلال الهبوط المالي في فلسطين في الفترة من ١٩٢٤ — ١٩٢٥ (٥٠) . وفي فلسطين ، حيث بدأ المستوطنون يمقتون السياسة البريطانية اكثر فأكثر ، نال التصحيحيون اكثر من ضعف عدد اصوات الصهيونيين العموميين (٥١) . وبشكل عام فان ابتعاد الانجليز والالمان والنمسيين المؤيدين لوايزمن وغيره ، خاصة الاميركيين ، الداعين الى طرده ، تسبب في اضعاف الصهيونيين العموميين . وطالب التصحيحيون باتخاذ قرار يدعو الى ان يكون هدف الصهيونية هو اقامة دولة يهودية . ومع ان مزراحي والصهيونيين العموميين فئة بجماعة ايدر انضموا الى التصحيحيين ، الا انهم هزموا امام جماعة وايزمن والاحزاب العمالية والمجلس القومي (فادليومي) (٥٢) . وكان ذلك النهاية الحقيقية لاشترار جابوتنسكي بشكل فعال في المنظمة الصهيونية . واذك مزق بطاقة عضويته وصرخ : « ان هذا ليس مكانا للصهيونيين الحقيقيين » (٥٣) وغادر المكان . وبعد فترة قصيرة بدأت مشاكله لتأسيس قاعدة سياسية قادرة على الحياة تزداد حدة بسبب قيام مؤتمر كروسمان وعدد من التصحيحيين المعتدلين ، وخاصة من انجلترا والمانية والنمسة ، بتأسيس حزب الدولة اليهودية .

وكان قيام الاحزاب العمالية بمثابة الضربة القاضية لحزب التصحيحيين . وكان يرافق مطالبة جابوتنسكي المتزايدة بحقوق الطبقة الوسطى ، شجبه للاحزاب الصهيونية — الاشتراكية ولشبكة الصناديق القومية التي كانت تحت سيطرة الاحزاب العمالية . ولكسب الاصوات في اميركة ، حاول التصحيحيون التقليل من الموقف الاقتصادي المتشدد للحركة العمالية بالدعوة الى تعديل الفترات المؤيدة للعمال والمبالغ بها في الموازنة الصهيونية ، والى تأييد الموازنة للمشاريع الخاصة ، والى اعطاء اهتمام خاص بالحرفيين . ولقد ادخل مبدأ التحكيم العام في جميع النزاعات الاجتماعية ، ومنع الاضراب ، في بيان التصحيحيين للعام ١٩٢٩ (٥٤) . كما ادخل قرار في ١٩٣٣ يدعو الى استنكار جميع انواع الحروب الطبقيية (٥٥) ومن خلال اعتبار جابوتنسكي قيام نظام اشتراكي امرا غير مرغوب فيه وغير محتتم ، قال بكل فخر : « اذا كان هناك من طبقة تصنع المستقبل فانها طبقتنا نحن ، البورجوازيين » (٥٦) .

ولقد بلغ الخلاف ما بين التصحيحيين والاحزاب العمالية اوجه في الحملة التي سبقت انتخابات مؤتمر ١٩٣٣ . وكان التصحيحيون قد تفوقوا في عدد مندوبين لمؤتمر ١٩٣١ وشكلوا بذلك المنافس الحقيقي للاحزاب العمالية في فلسطين في ١٩٣١ ، ( وكان للتصحيحيين سبعة مندوبين وللاحزاب العمالية ٢١ ) (٥٧) . وزادت الظروف التي احاطت باغتيال آرلوسوروف من اوار المعركة الملتهبة ، خاصة في بولنده . واعترف بن جوربيون صراحة فيما بعد انه ذهب الى بولنده بقصد كسب اصوات جابوتنسكي « الذي كان متقدما بشكل مخيف » (٥٨) . وفي فلسطين كان التصحيحيون يحاولون سحب الاصوات

المؤيدة للأحزاب العمالية بتشكيل اتحادهم العمالي الخاص المسمى الاتحاد الوطني للعمال ، كما ان الأرجون زفاني ليثومي كانت جزءا من عملية انشقاق التصحيحيين عن الهاجاناه الخاضعة لسيطرة الأحزاب العمالية . وعلى أي حال ، فان رفض الأحزاب العمالية الجلوس الى جانب التصحيحيين في مكتب الرئاسة في مؤتمر ١٩٣٣ ، نجح عمليا في ابعاد ممثلي التصحيحيين . وعندما شعر التصحيحيون بأنهم غير قادرين على التأثير بشكل فعال على المنظمة الصهيونية او الصناديق القومية حاولوا عقد تحالف مع الماباي في ١٩٣٤ . وعلى أي حال ، رفض الهستدروت ابرام الاتفاق وبذلك نجحت الحركة العمالية في قطع الطريق على أية محاولة يقوم بها التصحيحيون لعقد مؤتمر مائدة مستديرة تمثل فيه جميع الأحزاب الصهيونية . ونتيجة لذلك تخلى جابوتنسكي عن فكرته بـ « المعارضة من الداخل » وشكل في العام ١٩٣٥ منظمته الصهيونية المسماة المنظمة الصهيونية الجديدة .

وفي الحقيقة ، لم يشكل التصحيحيون مصدر خوف كبير بالنسبة لبنن جوريون والحركة العمالية خاصة ، بعد سيطرتهم على مؤتمر ١٩٣٣ ، وبالتالي على الوكالة اليهودية والصناديق القومية الخاضعة لها . وقد كان الفريقان يدعوان للاهداف ذاتها رغم اختلافهما بالاساليب الاقتصادية لبلوغها . فقد كان بن جوريون صريحا في ١٩٣٨ بمطالبتة بقيام دولة ، عندما قال : « ان مقياس النجاح في ثورتنا هو في الحشد التام لليهود المنفي في دولة يهودية اشتراكية » (٥٩) . ولم تكن فكرته عن الامور العمالية والدفاعية اقل عمقا من فكرة جابوتنسكي ، فهو يقول : « وما ان وطئت اقداما ارض الوطن وترجلنا عن خيولنا وبغالنا ، حتى اندفعنا نحو بناقدنا العزيزة التي لم تكن تفارق ايدينا حتى يغلبنا النعاس » (٦٠) . كما ان بيرل لوكيت اليساري انتقد جابوتنسكي ، ليس لمطالبته بشرقي الاردن ولكن لعدم استيطانها (٦١) .

ولقد كافحت الحركة العمالية الصهيونية ، عندما أدركت ان البريطانيين غير راغبين في ان يسمحوا بقيام نظام استيطاني بالمعنى الهرتزلي ، من اجل خلق قاعدة جغرافية يهودية عن طريق الاقتصاد العمالي « المغلق » او اليهودي مصحوبا بالدفاع اليهودي . وادراكا من الحركة العمالية بأن المرحلة الاولى من امتلاك الاراضي هي اهم خطوة للسيطرة على فلسطين ، ركزت كافة جهودها في هذا المجال . ولما لم تكن الاستثمارات المالية في المراحل الاولى لتعطي مكاسب كافية ، كان الاستيطان يعتبر استثمارا وطنيا عاما ضروريا . وفي الفترة من ١٩١٧ الى ١٩٣٩ انفق على شراء الاراضي والزراعة ٤ بالمئة من جميع نفقات المؤسسات الوطنية (٦٢) .

ولقد كان بإمكان الحركة العمالية الاستفادة من وضعها الخاص في فلسطين لتصبح حركة سياسية قوية . ولما لم يكن هناك شعب يهودي فيه طبقة عاملة او رأسمالية ، لم تكن الحركة العمالية محصورة في قطاع صغير من السكان او في نشاطات معينة . وبفضل الانسجام في الاراء السياسية ، الصهيونية مضافا اليها الاشتراكية ، نجحت منظمة الهستدروت في تسهيل المركزية (٦٣) . ولما كان معظم رأس المال مركزا في أيدي المؤسسات الوطنية ، كان بإمكان الحركة العمالية حشد رأس المال والدخول في حقل الإنتاج باقامة مشاريعها الخاصة بها . ولم يكن الهستدروت مجرد اتحاد نقابي ، بل هيئة اقتصادية قوية لها مؤسساتها المالية وتسهيلات الانشائية والتسويقية ، وشركات التأمين ، واحتكار النقل والتمويل المستقل للمشاريع التابعة لها (٦٤) . وكانت توجد دوافع قوية للاعضاء بها في ذلك السكن والتعليم بالإضافة الى نظام الضمان الاجتماعي الوحيد في البلاد ، لذلك كان ٢٧ بالمئة من السكان اليهود في فلسطين في ١٩٣٥ ينتمون للهستدروت (٦٥) . وعندما سيطرت الأحزاب العمالية على المؤتمر بدأت في ممارسة ضغط قوي على الوكالة اليهودية وعلى الموازنة كذلك . وكان ذلك هاما لترسيخ قوتها السياسية وذلك لانه لما كانت الاموال توزع مباشرة للأحزاب المختلفة ، كانت الأحزاب

العمالية تحول هذه المبالغ لنفسها ، وعن طريق الوسائل المالية كانت الاحزاب العمالية تشتري « الشيقل » ( رسم للعضوية تعادل قيمته قيمة المارك الالماني في ذلك الوقت ) ، او حق التصويت ، لمؤيديها ، كما توزع شهادات الهجرة لصالحها . اُضف الى ذلك ، انهم نجحوا في اصدار قانون يقضي بأن يضاعف تمثيل يهود فلسطين . والجدير بالملاحظة ان حزب التصحيحيين واتباعه كانوا الوحيديين الذين لم يكن لهم اية مستوطنات ومجموعة قليلة من المؤسسات او المشاريع الاقتصادية الخاصة بهم(٦٦) ولم يكن هناك سوى الارجون وبيتار وغيرها من المنظمات السياسية العسكرية لها توجه نحو التصحيحيين بشكل محدد .

اضعف وايزمن وبن جوريون محاولة فلاديمير جابوتنسكي كسب تأييد الطبقات الوسطى . فقد حول وايزمن ، من خلال الوكالة اليهودية الموسعة ( مع انه لم يكن هناك سوى استثمارات قليلة خلال الازمة الاقتصادية ) رأس المال الى الصناديق القومية ، كما ان الصهيونيين العموميين نجحوا في كسب تأييد مالكي السيارات وكبار الصناعيين . ومنذ العام ١٩٠٧ كان الصندوق القومي اليهودي يشجع مساهمة الطبقة الوسطى باقامة مؤسسات مثل نقابة فلسطين الصناعية ومصرف فلسطين للرهن العقاري العام(٦٧) . وكذلك فان تأسيس شركة تطوير الاراضي الفلسطينية والشركة العقارية الفلسطينية كان للاشراف على مضاربة الاراضي ، والاغلمساعدة مشاريع الزراعة الرأسمالية الكبيرة . وكانت القروض تمنح من خلال الصندوق القومي اليهودي للمغامرات الرأسمالية الخاصة(٦٨) . وعلى أي حال ، كان التركيز الاساسي على عمل الرواد ، بدون شك . ولقد نجح التصحيحيون في زيادة عددهم بسبب هذا الفشل في استيعاب مهاجري الطبقة الوسطى البولنديين في ١٩٢٥ . ولكن لم يكن باستطاعة جابوتنسكي ابدا تأسيس حركة كبيرة من هذه المجموعة وذلك بسبب قلة الاستثمارات الخاصة من ١٩٢١ - ١٩٣٢ . وفي ١٩٢٧ اقترح مسكن ، الذي تبنى جابوتنسكي سياسته الزراعية ، ان يسمح بالهجرة فقط لمستوطني الطبقة الوسطى التي تملك مبلغا كبيرا من المال . ولكن بعد ان طاف في اوروبة الشرقية والغربية لم يتمكن من العثور على عدد كبير من المهاجرين المحتملين الذين ينطبقون على هذه الفئة(٦٩) .

وكانت التحويلات المالية من المانية هي المصدر الرئيسي لتدفق رأس المال الخاص . ولما لم يكن باستطاعة اللاجئين تحويل رؤوس الاموال الى خارج المانية ، كانوا يشتررون آلات صناعية اذ انها كانت الوسيلة المتبعة للتحويل ، بعد ان تتولى المؤسسات الوطنية اليهودية امرها . لذلك سيطرت الاحزاب العمالية على هذه الكمية الكبيرة من رأس المال التي بلغت ما بين ستة وثمانية ملايين جنيه من ١٩٣٢ - ١٩٣٥(٧٠) . وقامت الشركة الالمانية لاستيطان الريف والضواحي ( رسكو ) التي انشأتها الوكالة اليهودية بتقديم المساعدة للاستيطان الزراعي والمديني للطبقة الوسطى الالمانية(٧١) . ولا عجب ان علمنا انه بعد تخطي الرأسماليين للتصحيحيين استنكر جابوتنسكي اتفاقية التحويل ووصفها بأنها « لا اخلاقية » (وعلى أي حال فقد كان هو على استعداد لعقد صفقة مع سلافنسكي في ١٩٣٢ وغيره من مناهضي السامية البارزين ) . وفي ١٩٤١ اتهمت المنظمة الصهيونية الجديدة في معرض شرحها لانشقاق ١٩٣٥ الاحزاب العمالية بتوجيه الوكالة اليهودية بشكل يؤمن اعادة انتخاب الاحزاب العمالية المسيطرة . وبكل بساطة كانوا يشكون بأنه لم يكن ليسمح لهم على الاطلاق بالمساهمة في المؤسسات الوطنية، وبذلك انفصلوا ليقوموا حركة موازية سميت المنظمة الصهيونية الجديدة(٧٢) .

لقد تحقق حلم جابوتنسكي الهرتزلي بتأسيس « الشركة اليهودية » و« النظام الاستيطاني » بقيام دولة اسرائيل ، فالحكومة والمؤسسات الصهيونية تحمل الان الاهداف ذاتها، لكن مخططات جابوتنسكي السياسية والاقتصادية رفضت في زمنه على اساس انها نوع من التطرف الغبي . وبشكل مغاير لـ « التدريجين » ، كان جابوتنسكي يتصور الصهيونية

كمجموعة من المؤسسات التامة ولم يكن قادرا على رؤيتها تتشكل وسط الظروف الحالية آنذاك . وكذلك بشكل يغير معسكر الصهيونيين الاشتراكيين ، لم يتمكن ان يتخلى عن فكرته ان بإمكان البريطانيين التصرف كنظام استيطاني . وفي الوقت الذي كان الاشتراكيون ينتشرون ببطء عبر البلاد وينشئون ملكيات يهودية « شرعية » بواسطة المستعمرات الزراعية العسكرية ، كان جابوتنسكي يستخدم مواهبه الخطابية للدعوة الى التطبيق السياسي الفوري لبرنامج المحدد الشامل .

وعندما لم يعد باستطاعته السيطرة على المؤسسات الوطنية ، بدأ يحاول الوصول الى السلطة عن طريق مجابهة القوة السياسية للصهيونيين العموميين والحركات العمالية بكسبه لتأييد الطبقة الوسطى . وفي العشرينات كانت استثمارات الطبقة الوسطى قليلة ولذلك كان عدد المستثمرين المهتمين ببرنامجه قليلا . ولكن بتدفق رأس المال الألماني في الثلاثينات ، سيطرت الاحزاب العمالية على جميع المؤسسات الكبرى وبدأت بتوجيه رأس المال لمشاريعها . ويظهر ان جابوتنسكي فشل في رؤية التناقض لدى الصهيونيين — الاشتراكيين اذ ان رأس المال المتدفق تخطى التصحيحين الى جيوب رجال الاعمال — الاشتراكيين . ومع قدوم العام ١٩٣٥ كان التصحيحيون قد أصبحوا غرباء عن القوى الاقتصادية في فلسطين وأصبح نفوذهم محصورا في المنظمات العسكرية والارهابية مثل عصابات شيفرن وأرجون . ولم يكن للتصحيحين قواعد جغرافية مثل مستوطنات « الاشتراكيين » ، وكذلك لم يكونوا ليحصلوا على اموال من الصناديق القومية . وايضا لم يكن لهم تأييد سياسي دائم . وباختصار كان جابوتنسكي باستمرار يؤكد رفضه للمثل القائل : « ان تملك نصف رغيف افضل من ان لا تملك شيئا » (٧٣) . ولذلك ظل جائعا . وعلى أي حال ، اذا ما استبعدنا حياة جابوتنسكي السياسية التعيسة نرى ان الفكر التصحيحي عبارة عن وصف دقيق وتلخيص واقعي للصهيونية « النقية » أو الخالية من الاضافات . وخلال فترة الانتداب البريطاني اعتبر الزعماء الصهيونيين حزب التصحيحين كبش الفداء بوصفه منحرفا ومتطرفا وغير صادق للمثل الصهيونية . اما الان ، فان خليفته ، حزب حيروت ، هو الضحية اذ يصنف بأنه الحزب اليميني والعنيف والعنصري والشوفيني الوحيد في اسرائيل . ولكن هذا ليس وصفا دقيقا لواقع الحال . اذ ان المؤسسة الاسرائيلية بأكملها تطبق كثيرا من الامور التي يدعو اليها حيروت . فقد طبقت فكرة جابوتنسكي المتعلقة بـ « رأس المال الوطني » و « النظام الاستيطاني » على نطاق واسع على يد البيروقراطية العمالية التي تمارس سيطرتها من خلال مراكزها الثلاثة : الحكومة والوكالة اليهودية والهستدروت (٧٤) . والهستدروت هو ابعد ما يكون عن اتحاد عمالي ذي توجه اشتراكي ، وهو يسيطر على معظم الاقتصاد الاسرائيلي بما في ذلك القطاع الخاص . وقد وصفه الامين العام لمشاريع الهستدروت في ١٩٦٩ بأنه « لا يختلف عن أية منظمة رأسمالية اخرى رغم صلاته النقابية » (٧٥) . وفي حين كان برنامج التصحيحين يعتمد على الامبريالية البريطانية ، يعتمد الاقتصاد الاسرائيلي على الاعانات الخارجية التي تصيبه من خلال القنوات الخاضعة لسيطرة الدولة . وان رؤوس الاموال المخصصة للاستثمار والتي يأتي معظمها من الولايات المتحدة تستفيد من اعفاء الضرائب والارباح المضمونة وفقا لـ « قانون تشجيع استثمار رؤوس الاموال » (٧٦) . اما الهيئات الاميركية فانها تعتبر نوعا من « الاحسان » الامر الذي يجعلها معفاة من الضرائب . لذلك ، مع ان حيروت موصوم بأنه حزب يميني لدعوته الى اقتصاد حر غير مقيد والى الغاء احتكارات الهستدروت ، تقوم الحركات العمالية بدور رجل الاعمال العملاق المعتمد على الامبريالية الغربية . وكذلك ، مع ان جابوتنسكي كان موصوفا بأنه عنصري لانه كان يسمى العرب « عبيدا » وانهم « ليسوا من مستوانا » (٧٧) كانت العناصر الصهيونية — الاشتراكية هي التي خلقت بشكل منتظم مجتمع « العمل المغلق » التمييزي . وفي حين يوصم حيروت بأنه عنصري وتوسعي ، فان المؤسسة الاسرائيلية هي التي أنتهكت حدود

قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة ، وطالبت بالاراضي العربية واحتلت النقب واشتركت في العدوان الثلاثي على مصر في ١٩٥٦ ، وطردت العرب من المناطق التي احتلتها في ١٩٦٧ ، كما ان السياسة الاسرائيلية الرسمية بتشجيع هجرة يهود العالم ، وفقا لقانون العودة الصادر في ١٩٥٠ مضافا الى ذلك فكرة التوسعية الاستراتيجية (٧٨) تعتبر اسلوبا منتظما لاغراق فلسطين بيهود العالم الصهيونيين واحتلال الاراضي العربية وطرد الفلسطينيين العرب . ولو كان جابوتنسكي لا يزال على قيد الحياة ، من المحتمل ان يوصم مرة اخرى بأنه « صقر منحرف » ، ولكن ، بلا ادنى شك ، سيكون راضيا جدا لتحقيق آماله على يد الدولة الصهيونية ، كما سيكون معجبا جدا بانجازات المؤسسة الصهيونية الرسمية .

- ١٦ — ج. شيختمان . المصدر السابق ، ص ٢٩٠ .  
 ١٧ — ج. شيختمان . المحارب والنبي : السنوات الاخيرة ، ج ٢ ( نيويورك ، توماس بوسيلوف ، ١٩٦١ ) ص ٤٩٩ .  
 ١٨ — ج. شيختمان ، المصدر السابق ، ص ٥٠٢ .  
 ١٩ — المصدر نفسه ، ص ٢٥٢ .  
 ٢٠ — كتاب كيرين هيسود ، ص ١٤٨ .  
 ٢١ — ج. شيختمان ، المصدر السابق ، ص ٣٠٣ .  
 ٢٢ — جويش كرونينكل ، ج ٢ ، ص ١٦٢٩ .  
 ٢٣ — المصدر نفسه ، ٢٤ كانون الاول ١٩٢٧ .  
 ٢٤ — المصدر نفسه ، ٨ آذار ١٩٢٥ .  
 ٢٥ — المصدر نفسه ، ٢٦ كانون الثاني ١٩٢٢ .  
 ٢٦ — المصدر نفسه ، ٩ شباط ١٩٢٢ .  
 ٢٧ — المصدر نفسه ، ٨ ايار ١٩٢٥ .  
 ٢٨ — المصدر نفسه ، ٢٩ تموز ١٩٢٧ .  
 ٢٩ — المصدر نفسه ، ١٨ كانون الاول ١٩٢٤ .  
 ٣٠ — المصدر نفسه ، ٢٩ تموز ١٩٢٧ .  
 ٣١ — المصدر نفسه ، ٦ ايلول ١٩٢٩ .  
 ٣٢ — ح. وايزمن . التجربة والخطا . ( نيويورك ، هاربر اخوان ، ١٩٤٩ ) ص ٢٦٧ .  
 ٣٣ — ج. شيختمان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٢ .  
 ٣٤ — ج. شيختمان ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٧١ .  
 ٣٥ — المصدر نفسه ، ص ٤٥ .  
 ٣٦ — المصدر نفسه ، ص ٤٧ .  
 ٣٧ — بن هورين . ماكس نوردو : فيلسوف التضامن الانساني . ( لندن ، الجمعية اليهودية اللندنية ، ١٩٥٦ ) ، ص ٩٢ .  
 ٣٨ — جويش كرونينكل ، ٧ كانون الثاني ١٩٢٧ .  
 ٣٩ — المصدر نفسه ، ٢٢ آذار ١٩٢٩ .  
 ٤٠ — المصدر نفسه ، ٣٠ حزيران ١٩٢٣ .

- ١ — ج. هيلر . الفكرة الصهيونية . ( لندن ، لجنة النشر الصهيونية المشتركة ، ١٩٤٧ ) ، ص ١٠٦ .  
 ٢ — ب. ليتفينوف . الطريق الى القدس . ( لندن ، وايدنفيلد ونيلسون ، ١٩٦٥ ) ، ص ٨١ .  
 ٣ — ج. شيختمان . الناصر والسياسي : السنوات الاولى . ( نيويورك ، شركة توماس بوسيلوف ، ١٩٥٦ ) ، ص ٩٠ .  
 ٤ — ج. سوريل ، تأملات في العنف . ( لندن ، جون آلن وانوين ، ليمتد ، ١٩١٦ ) ، ص ١٨٨ .  
 ٥ — م. بيجن . الثورة : قصة الارجون . ( نيويورك ، هنري شومان ، ١٩٥١ ) ، ص ١٢ .  
 ٦ — ج. شيختمان ، المصدر السابق ، ص ١٣٩ .  
 ٧ — ه. كوهن . « صهيون والنكرة القومية اليهودية » ، من فلسطين : مجموعة ابحاث ( بيروت ، النادي الثقافي العربي ، ١٩٦٢ ) ، ص ٣٣ .  
 ٨ — ج. شيختمان . المصدر السابق ، ص ٥٩٠ .  
 ٩ — المصدر نفسه ، ص ٥٩٥ .  
 ١٠ — جويش كرونينكل ، ٨ ايار ١٩٢٥ .  
 ١١ — جويش كرونينكل ، ١٩ حزيران ١٩٢٥ .  
 ١٢ — ف. جابوتنسكي . جبهة الحرب اليهودية . ( لندن ، جورج آلن وانوين ، ليمتد ، ١٩٤٠ ) ، ص ١١٧ .  
 ١٣ — جويش ستاندرد ، ١٨ حزيران ١٩٤٨ .  
 ١٤ — ث. هرتزل . « الدولة اليهودية » من الفكرة الصهيونية ، هيرتسبرج ، محرر . ( نيويورك ، مطبعة اثينيوم ، ١٩٦٩ ) ، ص ٢٠٤ .  
 — ٢٢٦ .  
 ١٥ — دائرة الدعاية في كيرين هيسود ، تحرير ، كتاب كيرين هيسود . ( لندن ، ليونارد بارسونز ، ليمتد ، ١٩٢١ ) .

- ٤١ — المصدر نفسه ، ١٤ تموز ١٩٢٣ .
- ٤٢ — المصدر نفسه ، ٣ أيار ١٩٣٥ .
- ٤٣ — ج. شيختمان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٩٧ — ٩٨ .
- ٤٤ — المصدر نفسه ، ص ٦٠ .
- ٤٥ — المصدر نفسه ، ص ٩٩ .
- ٤٦ — المصدر نفسه ، ص ١٠٠ .
- ٤٧ — جويش كرونیکل ، ٢٦ حزيران ١٩٢٥ .
- ٤٨ — المصدر نفسه ، ١٩٢١ — ١٩٢٩ .
- ٤٩ — شيختمان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٤٧ .
- ٥٠ — س. جونستون « السياسة البيئية في إسرائيل : حزب حيروت » من العلوم الاجتماعية ، نيسان ١٩٦٥ .
- ٥١ — جويش كرونیکل ، ٣ تموز ١٩٢١ .
- ٥٢ — المصدر نفسه ، ١٧ تموز ١٩٢١ .
- ٥٣ — المصدر نفسه .
- ٥٤ — المصدر نفسه ، ٢٢ آذار ١٩٢٩ .
- ٥٥ — المصدر نفسه ، ٢٨ نيسان ١٩٢٣ .
- ٥٦ — شيختمان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .
- ٥٧ — جويش كرونیکل ، ٣ تموز ١٩٢١ .
- ٥٨ — شيختمان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٤٨ .
- ٥٩ — د. بن جوريون . الانبعاث والمصير ، (نيويورك : مكتبة الفلسفة ، ١٩٥٤ ) ، ص ١٤١ .
- ٦٠ — المصدر نفسه ، ص ١٨ .
- ٦١ — جويش كرونیکل ، ١٠ تموز ١٩٢١ .
- ٦٢ — ن. هاليفسي وروث كلينوف — مالول . التطور الاقتصادي في إسرائيل ، ( نيويورك ، برايجر ، ١٩٦٨ ) ، ص ٣٤ .
- ٦٣ — المصدر نفسه ، ص ٤١ .
- ٦٤ — د. هوروفيتز و. هندن . مسح اقتصادي لفلسطين (تل ابيب ، الوكالة اليهودية لفلسطين ، ١٩٣٨ ) ، ص ١٩١ .
- ٦٥ — المصدر نفسه .
- ٦٦ — شيختمان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٣٢ .
- ٦٧ — ج. روبين . فلسطين في ثلاثة عقود ، ( دار القدس ، ١٩٣٦ ) ، ص ١٦٩ .
- ٦٨ — كيرين هيسود . تقرير المكتب الرئيسي الى المؤتمر السنوي في كارلسباد ، آب ١٩٢٢ ، ص ٦١ .
- ٦٩ — روبين ، المصدر السابق ، ص ١٦٧ .
- ٧٠ — المصدر نفسه ، ص ٣١١ .
- ٧١ — المصدر نفسه ، ص ٣١٢ .
- ٧٢ — جويش كرونیکل ، ١٨ تموز ١٩٤١ .
- ٧٣ — شيختمان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٥٥١ .
- ٧٤ — مجلة اليسار الجديد ، عدد ٦٥ ، يناير — فبراير ، ١٩٧١ ، ص ١٥ .
- ٧٥ — المصدر نفسه .
- ٧٦ — المصدر نفسه ، ص ٨ .
- ٧٧ — شيختمان ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٢٢٤ .
- ٧٨ — اسعد رزوق ، إسرائيل الكبرى (بيروت ، مركز الابحاث ، م. ت. ف. ، ١٩٧٠ ) ، ص ٢٨٠ . وهو أفضل دراسة لراجعة الفكر التوسعي الصهيوني والاسرائيلي .

# نقاش حول فكر الثورة الفلسطينية

الدكتور نديم البيطار  
ابو عمر  
غسان كنفاني

كتب د. نديم البيطار « لشؤون فلسطينية » مقالا يتهم فيه فكر الثورة بأنه « أعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري ». وقد طلبت «شؤون فلسطينية» من الاخوين ابو عمر وغسان كنفاني ، من مفكري الثورة ، ان يتوليا الرد على المقال . وجدير بالذكر ان المقال كتب في شهر أيار ( مايو ) ١٩٧١ وكتب الردان عليه في حزيران وتموز ( يونيو ويوليو ) من العام نفسه .

## الفكر المقاوم اعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري : الدكتور نديم البيطار

مقاصد معينة دون ان تتوفر له الوسائل المناسبة. الفكر العربي الثوري هو ، اساسا وفي معظمه ، من هذا النوع .

أية محاولة في تصحيح وضع ما ( في اصلاحه بتجديده او تبديله ) تعتمد أساسيا ، على الرغم من الدور الفعال الذي قد تمارسه الإحصاءات المثالية والمواقف التبشيرية، على تقدير واع وتحليل موضوعي للواقع التاريخي الاجتماعي السياسي الذي تعمل فيه . ان كلمة فرنسيس باكون لا تزال صحيحة وتشكل المنطلق لمحاولة من هذا النوع . « فكي تأمر الطبيعة يجب اولا ان نعطيها » . الفكر العربي الثوري فكر منحرف عن هذا المنطلق ، وهو يعبر ، في طابعه العام ، عن تصورات ذاتية وليس عن اتجاهات وقوانين موضوعية ، عن أشواق انسانية لا تنطلق من او ترتبط بالواقع الموضوعي وتحولاته المستقلة . فالتحليل الموضوعي في هذا الفكر يعطي مكانه للتخريج اللفظي . ولغة المقاصد الثورية تزيل لغة الديالكتيك التحولي الثوري . أسلوبه أسلوب وعظي يعتمد مواقف تكتيكية واستراتيجية قريبة تقدم بلباس بياني ومواقفه هي عادة سلسلة من الانفعالات بكلمات ، بعبارات ،

في كتاباتي المختلفة كنت انتقد باستمرار تصورالفكر العربي الثوري وعجزه ، وأرجع العجز والقصور الى ما أسميته بطبيعته التبشيرية (أو الميتافيزيقية) كما كنت أنسر هذه الطبيعة بارجاعها نهائيا الى اطارات نفسية وعقلية قبلية ولا واعية لا تزال تبلور الذات العربية ، وتتفرع من فلسفة الحياة الدينية الماورائية التي تحدد الوجود العربي التقليدي وتسرب اليه في جميع مستوياته وظواهره وأبعاده ، وتتولب شخصيته العامة . فما هو هذا الفكر التبشيري ؟ ما هي طبيعته ؟ (١) الفكر المثالي الطوبائي الميتافيزيقي ، الاخلاقي ، أو ما درجت على تسميته بالفكر التبشيري يتميز ، فيما يتميز به ، بالركض وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها ، أو نحو مقاصد لا ترتبط بالواقع الاجتماعي التاريخي الموضوعي والقوى الفاعلة فيه . فهو فكر يحاول ، في الوقت نفسه ، السعي وراء اهداف متناقضة ينفي بعضها البعض الآخر ، أو الوصول الى

(١) راجع بشكل خاص كتابنا من النكسة الى الثورة نصلي « الانحراف الفكري » و « التمثيل على الانحراف الفكري » .

الى هزائمنا السابقة . ولكن الان ، وبعد مرور ست سنوات على ظهورها ، نجد مع الاسف الشديد ان هذا التجاوز لم يحدث ، وان الفكر المقاوم لا يزال من ذلك الفكر الذي رافق تلك الهزائم . فهو لا يزال امتدادا للفكر الثوري التقليدي ، اي لفكر يستمد الثورة من الاشواق والتصورات الذاتية فيعطي للمقاومة مقاصد وأبعادا ثورية يستمدتها من رغباتنا وليس من اطار الواقع الذي يحيط بها ، ومما يسمح به هذا الواقع . فهو كذلك الفكر السابق يعتمد على « اللفظة » بدلا من الوقائع والاتجاهات التي تسودها . فان نحن أردنا ثورة من نوع معين ، فان هذه الثورة تشتق من ترديد كلمة ثورة ، وان نحن أردنا الوحدة فكل ما نحتاجه هو ترديد كلمة الوحدة او الدولة الواحدة . فالكلمة تتميز بأثر سحري ، تماما كما ترى في العقليّة الدينية . يضع كلمات يضع طقوس . هذا ما يحتاجه المرء في احداث تغيير في مجرى الاحداث ، في تصحيح مسا يعترضه ، في تغليب ارادته على ما يجابهه من موانع وتحديات . انه فكر جعل التخريج اللفظي يركب الوعي واستخراج حربه الشعبية التحريرية من لفظة التحرير .

في سبيل التمثيل على هذا العجز الاصيل في الفكر المقاوم (أ) سأقف فقط بما يسمح به مجال مقال من هذا النوع ، عند المنطلق الاساسي الذي بدأ منه هذا الفكر ، والذي بلور وحدد جميع مجالاته ، وأعني تقديم المقاومة كحرب شعبية تحريرية مماثلة

(٢) انني اعني بهذا الفكر كل فكر ثوري قدم المقاومة كحرب تحرير شعبية ، دورها ان تؤدي الى اسقاط اسرائيل كثورة تتجاوز كل الثورات العربية الأخرى وتصحيح ما فيها من نقص ، كثورة يجب الارتباط بها دون هذه الثورات . انه كل فكر انطلق من مقولة النضال الفلسطيني واستقلال هذا النضال ، من مقولة فلسطين والثورة الفلسطينية بدلا من الانطلاق من مقولة الامة العربية والوطن العربي ، النضال العربي القومي الثوري والدولة الواحدة . هذا هو الفكر المقاوم الذي أعنيه الان . هناك فكر مقاوم آخر يرتبط بالمقاومة ، يعطيها ولاءه ويدعمها ، ولكن بالانطلاق من منطلقات أخرى معاكسة . اما السبب في الرجوع ، في هذا البحث ، الى الاول على انه يمثل الفكر المقاوم ، فانه يعود الى كون المقاومة نفسها تبنته الى حد كبير وجعلته فكرا لها .

بشعارات ، بمزيدات ، بصور شعرية ، وليس بمفاهيم واعية ناضجة تعتمد نظرة موضوعية تحليلية ، فاحصة ، دقيقة ، جامعة ، مطابقة لوقائع الواقع الموضوعي واحداثه ، او لمنطق هذه الوقائع والاحداث . فهو فكر وصفات فرضية ، أمرية ، حول ما هو خير أو شر ، ما هو صالح او طالح ، ما يجب صنعه او يجب تجنبه ، ما هي أحسن الطرق لنجاتنا الخ . ولكن دون تحليلات تاريخية اجتماعية موضوعية تنشق منها هذه الوصفات . أما « التحليلات » التي نجدتها فهي تحليلات شعائرية ، اي تصورات وتجريدات قصدها ان تعلن عن شعار ، عن مصطلح ايديولوجي ، او مفهوم عقائدي معين ، يجرد الواقع من مقوماته ، من استقلاليته ، من موضوعيته ، يبشره ويخضعه . بما أن هذا النوع من الوصفات لا يحتاج الى اي جهد فكري كبير ثابت مستمر في دراسة وتحليل وقائع التاريخ وظواهر الاجتماع ، او الديناميك الثوري الذي ينطوي عليه ، فاننا نرى اعدادا وفيرة من المعجزة الفكريين يزعمون انهم اطباء ، يتميزون بقدره كلية في معالجة امراضنا وفي تحقيق خلاصنا . كل عاطل فكري اصبح يزعم بأنه عالم . هذه الملاحظات المعجلى حول طبيعة الفكر العربي الثوري التبشيري لا ترمي الى غاية مجردة او أكاديمية . انها على العكس ذات غاية عملية اساسية . ففي اي تقييم لاية مشكلة عربية ثورية يجب ان نعي باستمرار طبيعة هذا الفكر ، فنحذر منها لانها تتسرب الى كل شيء وتكمن وراء وفي مجمل مواقفنا الثورية . لذلك كان موقف التشكك ، بل الاتهام ، هو الموقف الذي يجب الانطلاق منه عند مواجهة اشكال هذا الفكر .

ممركتنا مع الصهيونية ، منذ ابتدائها عام ١٩١٨ ، كانت تتجه « بنوايانا » « بمشاعرنا » ورغباتنا ، دون ان تأخذ بالاعتبار اوضاع العدو وأوضاعنا ، او نحسب حسابا لطاقتنا . فهي كانت تنظر الى الواقع كما تحب ان يكون وليس كما هو . الفكر الذي رافقها وعبر عنها كان باستمرار عاجزا عن رؤية هذا الواقع .

المقاومة الفلسطينية طرحت نفسها او هكذا طرحها الفكر المقاوم — ليس فقط كفاحا مسلحا يرمي الى تحرير فلسطين « من النهر الى البحر » بل ثورة جديدة تتجاوز بها الثورات العربية السابقة ، ثورة جديدة تعالج مطارح الضعف والنقص التي ادت

للحرب الشعبية في الصين وفيتنام والجزائر ، مهمتها تحرير فلسطين « من النهر الى البحر » . وليس هناك أدل على الطبيعة التبشيرية لهذا الفكر المتاوم من هذا المفهوم فهو مفهوم يفضح هذا الفكر ليس فقط كامتداد للفكر الثوري السابق — فكر الهزائم والنكسات — بل كامتداد للعقلية الدينية الغيبية ، بل للعقلية البدوية السابقة لها . يتجاهل هذا المفهوم تماما الاوضاع الموضوعية التي تعمل فيها المقاومة الفلسطينية والتي تختلف بشكل جذري جامع عن الاوضاع التي عملت فيها الحروب الشعبية التي اتخذتها انموذجا لها . بما ان حربا من هذا النوع لا ترتبط بارادة أو بمقاصد ثورية أو بمعاصر ذاتية فقط بل هي نتيجة تفاعل هذه الاخيرة مع اوضاع موضوعية معينة ، وبما ان هذه الاوضاع التي رافقتها وأحاطت تلك الحروب هي غير موجودة ومفتقدة تماما في فلسطين المحتلة ، فانه يستحيل على المقاومة الفلسطينية ان تتحول الى حرب شعبية تحريرية على غرارها .

هذه الاوضاع هي : (1) أرض فلسطين أرض مكشوفة جرداء لا تعرف الكثير من الادغال والغابات والوديان والنهور والمستنقعات والجبال التي تسمح للمقاتلين بالجمع بأعداد صغيرة أو وفيرة ، بإنشاء نقاط ارتكاز وانطلاق واختفاء بالضرب المناجىء ثم بالتخفي . نظرة واحدة خاطفة الى خريطة فلسطين وخريطة أراضي الحروب الشعبية الاخرى ، وخصوصا أرض فيتنام — التي تشكلت الحرب القائمة فيها الانموذج الاول للمقاومة — كافية بأن تكشف للتلميذ المبتدئ تميز المقاومة عن جميع الحروب الشعبية الاخرى بأرض لا توفر اي شيء من الاوضاع الطوبوغرافية التي كانت العماد الذي قامت عليه وفيه نماذجها . أية نظرة فاحصة نلقيها على الحرب الفيتنامية مثلا تكشف بوضوح كيف ان جميع ما تقوم به وجميع اعمالها وجميع مخططاتها من تكتيكية واستراتيجية تعتمد على اوضاع طوبوغرافية لا يوجد شيء منها في أرض فلسطين . (2) أرض فلسطين صغيرة الرقعة جدا . المسافة التي تفصل تل ابيب عن القاهرة نفسها لا تتجاوز الاربعمائة كيلومتر . هذا يعني ان المساحات الشاسعة التي تستطيع في غياب الشرط الاول ان توفر للمقاتلين القدرة على الحركة والتنقل دون ان يفتضحهم العدو ، التي قد تسمح لهم بضرب بعض المراكز والمنشآت بأعداد وفيرة نسبيا ثم التبعثر والاختفاء قبل ان يتمكن العدو من اللحاق بهم ، هذه

المساحات مفتوحة . نفري الاحتلال تستطيع ان تصل بسرعة الى المقاتلين في اية نقطة يضربون منها او فيها ، لانها لن تجد أمامها اكثر من بضعة عشرات الكيلومترات تفصل بينها وبين نقطة من هذا النوع . (3) الحدود القصيرة والمحدودة والمكشوفة التي تفصلها عن الاقطار العربية — لبنيان وسوريا والاردن ، التي يمكن للمقاتلين ان ينطلقوا عبرها الى الارض المحتلة ، طبيعة الحدود هذه تسبغ لقوى الاحتلال بسيادتها والتحكم بها ، وعن طريق التحصينات والاسلاك والحواجز الالكترونية ، بأن تجعلها ممتنعة يصعب جدا على المقاتلين اختراقها . وهذا ما حدث فعلا . (4) عدد السكان العرب القليل الذي لا يوفر تغطية كافية لاعداد وفيرة من المقاتلين كي تضرب العدو ثم تتمكن من الاختفاء . فالعرب في فلسطين كلها يشكلون 25% من سكان اسرائيل ، اي نسبتهم الى قوى الاحتلال هي عكس ما هي عليه في الحروب التي يتخذها الفكر المتاوم انموذجا تحذري به المقاومة . فبينما هي عشرة الى واحد في الجزائر ، وثلاثون الى واحد في فيتنام ( اي في فيتنام الجنوبية فقط واثناء قمة الحشد العسكري الاميركي فيها ) ومئات الى واحد في الصين ، فانها في حدود « اسرائيل » 1948 واحد الى عشرة . (5) هذا العدد القليل من السكان العرب الذي لا يتجاوز الثلاثمائة ألف في المناطق اليهودية معزول عن السكان اليهود في احياء خاصة . وهذا يضيف كثيرا الى ضعفهم العددي في تغطية العمل الفدائي ، ويجعل من المستحيل عليه ان يتحول الى اكثر من عمل فدائي في هذه المناطق . هنا ايضا تتميز المقاومة الفلسطينية عن جميع الحروب الشعبية الاخرى . (6) ما ذكرناه في البند الرابع والبند الخامس يعني ان الاوضاع الموضوعية في فلسطين توفر لقوى الاحتلال بشكل طبيعي ما عجزت فرنسا والولايات المتحدة عن تحقيقه في الجزائر وفيتنام ، اي استخدام كل وسيلة عسكرية وتكنولوجية وحشية ممكنة في تجميع السكان في مناطق القتال وعزلهم في امكنة منفصلة بغية تجريد الثورة من الكثافة السكانية التي تحتاجها في متابعة القتال وضرب العدو بشكل فعال ، ثم ان « اسرائيل » تستطيع ( لقلّة السكان العرب ) ممارسة سياسة طرد واغناء تؤدي الى تفرغ المناطق العربية من العرب الى حد كبير ، او تفرغ بعضها تفريفا شبه كامل ، ان اخذ هؤلاء بتوفير تغطية خطيرة للمقاتلين . حسب تقدير « التايمز » اللندنية ، وذلك من اكثر من عامين ،

الفلسطينية . وبذلك تتميز عن جميع الحروب الشعبية الاخرى .

من ناحية اخرى ، يجب ان نذكر بأنه الى جانب هذه الحروب الشعبية القليلة التي نجحت ، بسبب ما شرحناه من اوضاع ، هناك حروب « شعبية » ، او محاولات اخرى كثيرة في خلق هذه الحروب ، لم تنجح . ففي امريكا اللاتينية مثلا شاهدنا منذ بداية الستينات حروب عصابات عديدة كانت تأمل بالتحول الى حروب شعبية . ولكن على الرغم من نشاطها في بلدان عديدة هناك فانها عجزت عن توسيع عملياتها الى حرب شعبية في اي مكان . والان في بداية السبعينات نرى هناك على الاقل اعترافا ضمنيًا بفشلها من قبل دعاة هذه الحروب . ولذلك نراهم يتحولون الى حرب العصابات في المدن . انني في عرض هذه الاوضاع وسلباتها ، لا أريد نحلل المقاومة أعباء لا تسمح بها اوضاعها ، أعباء عجزت عنها محاولات اخرى في الحروب الشعبية تعمل في اوضاع أكثر ملاءمة . ليس هناك من طريق أقصر الى تثبيط الهمم واضعافها من ربط اية حركة ثورية ، أي كفاح مسلح ، بمقاصد « تبشيرية » لا تفتح لها الاوضاع الموضوعية التي يعمل فيها . المقاومة يجب أن لا تضعف ، او حتى ان تهتز ، وجميع جهودنا يجب ان تركز في مسانقتها ودعمها ، ولكن يجب أن لا نطلب منها المستحيل ، يجب أن لا نلقي على كاهلها مهمة لا تستطيعها ، مهمة ترتبط بالعرب أجمعين ، بالامة العربية كلها . رحمة بالمقاومة يا ناس !

الفكر المقاوم تجاهل تماما وكليا هذه الاوضاع الفريدة التي تميز المقاومة عن جميع الحروب الشعبية الاخرى ، والتي تلغي في الواقع امكان تحولها الى حرب من هذا النوع . ان المرء يعجب في الواقع كيف يمكن لفكر ثوري مسؤول ان يتعلم بهذا الشكل عن اوضاع موضوعية بارزة كهذه الاوضاع ، فيتابع طريقه وكأنها غير موجودة . السبب الاول يعود طبعا الى طبيعته التبشيرية ، التي تعود ، في دورها ، الى اسباب عديدة لا يتسع المجال لذكرها وتعدادها . ولكن بالاضافة الى هذا السبب ، نود التنبيه الى سبب آخر عام يميز الفكر الانساني ذاته ، كما نعرفه حتى الان على الاقل ، في مختلف المجتمعات والاطوار .

والنفسية الغيبية التي تشتق من فلسفة حياة دينية

كان عدد البيوت التي دمرتها قوى الاحتلال في ممارسة نوع من هذا التفريغ لا تقل عن ستة آلاف بيت . (V) احتلال فلسطين ليس احتلالا سياسيا واقتصاديا فقط ، بل هو اولا وقبل كل شيء احتلال اسكاني ، ينطوي على ازالة معالم شعب ، احلال شعب آخر مكانه ، وعلى التوسع الجغرافي المستمر على حساب الامة العربية ووجودها ذاته . انه كيان اجتماعي سياسي قومي جديد ، وهذا يميز النضال الفلسطيني عن جميع الحروب الشعبية الاخرى . ثم ان هذا الاحتلال الاسكاني التوسعي لا يعبر عن مقاصد اسكانية فقط ، بل هو ايضا امتداد لتكوين ايدولوجي معين يعبر عن ذاته في « أوام وتصورات » العدو التي تنعكس في عقيدته الصهيونية . هذا يعني فيها يعني ان المقاومة الفلسطينية ستجابه تصحيا حازما أكثر بكثير مما واجهته الحروب الشعبية الاخرى في الصين وفيتنام والجزائر . كما تعني انها لا تستطيع الاعتماد ، كهذه الاخرى ، على اثاره رأي عام يناصرها داخل صفوف العدو يشل انطلاقه العسكري ضدها . حرب الجزائر مثلا انتصرت في فرنسا كما انتصرت في الجزائر . وكان انتصارها في فرنسا احد الشروط الاساسية التي أدت الى انتصارها في الجزائر . ما ينطبق على الجزائر ينطبق ايضا على ثورة فيتنام ضد الغزو الفرنسي اولا وضد الغزو الامريكى ثانيا . هذا العامل لا يتوفر للمقاومة الفلسطينية ، وهو ان افترضنا جدلا بأنه قد يتوفر لها في المستقبل البعيد ، فانه لن يتوفر لها على الاقل في المستقبل القريب . (A) الحروب الشعبية التي نجحت كانت ضد محتل أصيب بهزيمة عسكرية ساحقة في حرب عالية . فاليابان كانت قد هزمت في الحرب العالمية الثانية ، وفرنسا كانت في وضع ضعيف من الانهيار الذي اصابها نتيجة هزيمة مماثلة بنجاح الصين وفيتنام والجزائر في حروب شعبية ضدهما . ونجاح حروب شعبية اخرى في يوغسلافيا والبلقان ضد المانيا النازية لم يكن اذن نتيجة مواجهة مستقلة مع عدو متماسك ، بل ضد عدو كان قد هزم عن طريق قوى اخرى . والولايات المتحدة التي لا ينطبق عليها هذا سوف تهزم ليس عسكريا بل سياسيا بسبب المقاومة الامريكية الداخلية لسياستها . وثورة كوبا ، ان صحت تسميتها كحرب شعبية ، نجحت ضد نظام كان قد دب اليه الانهيار من الداخل في جميع مستوياته . كما ان الولايات المتحدة نفسها كانت قد تراجعت منه . هذه الاوضاع لا تتوفر للمقاومة

الفكر هي ، في الواقع ، اطارات مشتركة بينه وبين بكوات وبشوات عام ١٩٤٨ . الحرب الشعبية ليست نوايا ذاتية ، ليست مقاصد اخلاقية ، ليست التزامات ثورية . انها اكثر من ذلك بكثير . انها ايضا اوضاع موضوعية ، علاقات طاقات ، قوى ، اتجاهات ، امكانات موضوعية تتفاعل معها وتتحد بها تلك النوايا والمقاصد .

كما في اقتباساتنا الحضارية الحديثة التي نأخذها خارجيا وعضويا دون ان نعي تماما مضمونها وفحواها ومتطلباتها ، ودون ما يقابلها من تحولات ذاتية يجب ان ترافقها ، كذلك ايضا في مفهومنا للمقاومة ودورها . فقد اخذنا بعض المفاهيم والصور المألوفة التي رافقت حروبا شعبية اخرى ، ولكن دون صلة بينها وبين اوضاعنا ، ودون اي ادراك لهذه الصلة ومقوماتها . فهناك حروب شعبية ناجحة ، اذن سوف نقوم بحرب شعبية تحرر فيها فلسطين «من النهر الى البحر» . بدلا من بناء نظرية الارض المحتلة ، ما تسمح به ، وما لا تسمح به ، هذه الاوضاع . فان المقاومة رضخت للابتزاز الثوري الذي سلطه على عنقها بعض «المفكرين» (٣) الذين تخصصوا «بالامية الفكرية» فلم تستطع ان ترى خصوصية هذه الاوضاع الموضوعية ، وعجزت ان تبني ، بالتالي ، استراتيجيتها وتكتيكها ومواقفها في ضوء هذه القراءة ، فكانت النتيجة التخبط الذي رافقها حتى الان والمآسي التي نتجت عنه ولا تزال .

المقاومة لا تستطيع ان تتهرب من المسؤولية ، فمسؤوليتها كبيرة ، وهي لا تستطيع ان تبرر الخطأ ، فالخطأ فادح ، وهي لا تستطيع ان تتبرأ من الذنب ، فالذنب واضح وألميم . كان عليها ان ترفض هذا السحب التبشيري الذاتي ، الابتزازي ، على واقعها للنموذج الصيني والجزائري والفيتنامي . ولا يزال عليها الان وبسرعة ان تضع نهاية لذلك . ان الاوضاع الموضوعية لا تسمح لها ، لا عن قريب او بعيد ، ولا بأي شكل من الاشكال ، ولا بأعوام وأعوام من الاعمال البطولية ، ان تتحول الى حرب شعبية على غرار الصين والجزائر او فيتنام . بدلا من ان تأخذ ذلك بالاعتبار فترى خصوصية الاوضاع التي تعمل فيها فتطلق لها نظرية عسكرية تنسجم معها ، تجاهلت هذه الخصوصية . ولم

وعاشوا في مناخ فكري حضاري يسوده العلم والعلمانية ، فانهم لا يقلقون وينزعجون من ، ولا هم يعنون ، متناقضات تفكيرهم ، او متناقضات هذا التفكير مع مقاصدهم ، او مع الاوضاع التي تحيط بهم ، ان كانت هذه المتناقضات منسجمة مع نوازعهم وآمالهم . ميل الفكر الانساني الى تحقيق مصالحه ومطابقة بين مفاهيم وقواعد سلوك متناقضة بغية طمأنينة نفسية يحققها على حساب المنطق والعقل يشكل دعامة أساسية لهذا الفكر . ولكن الفكر الثوري الذي يفترض فيه التوجيه والقيادة يفترض فيه أيضا القدرة على الوعي الموضوعي لهذه المتناقضات فلا يتجاهلها بل ينبه اليها ويحذر منها ويدل على طريق في تجاوزها . فكر يعجز عن ممارسة هذا الدور لا يستحق ان يكون فكرا ثوريا . الفكر المقاوم عجز عن هذا . ويعني هذا من ناحية اخرى انه يجب ان لا تقع ضحية « عقلية » صرفة ، فننسى ان الانسان ليس حيوانا ينطلقيا وعقلانيا محضا ، بل هو ايضا ككائن عضوي واجتماعي ، حيوان لا عقلاني ولا منطقي . فنتفكيره مشوه دائما بمختلف المشاعر والميول والمصالح ، وعندما يواجه افكارا وحقائق علمية تناقض مصالحه وعواطفه ومواقفه العقائدية والسياسية ، فهو غالبا ما يتسرع الى رفضها ونبذها دون ان تؤثر في سلوكه . فالافكار والوقائع والحقائق الموضوعية التي تناقض هذا السلوك السياسي والاجتماعي والعقائدي ، تدجن عادة بأكثر الطرق لا منطقية بغية مطابقتها لهذا السلوك . وفي كثير من الاحيان تشوه الى درجة لا تبقى من الاصل شيئا يذكر . تاريخ الفكر الانساني حافل بهذه الظاهرة التي تتسرب اليه من جميع الجوانب . ولكن الفكر الثوري يعني الوعي . والوعي الحاد المرهف ، للوقائع ككل وفي جميع جوانبه ، والعمل مع ما يتكشف عنه هذا الواقع من حقائق موضوعية . فكر يعجز عن ذلك يكون عاجزا عن ممارسة دوره في سيادة الواقع وتوجيهه نحو مقاصده الثورية . الفكر المقاوم ، مع الاسف عجز عن هذا الوعي . طرح المقاومة كحرب شعبية تحريرية غايتها تحرير فلسطين من « النهر الى البحر » يكشف بوضوح ان الفكر المقاوم الذي يعبر عن هذا الموقف هو فكر لا يزال يمارس العقليّة الشعائرية ، والثورية اللفظية ، والمنطلقات التبشيرية التي قادتنا الى ١٩٤٨ والى ١٩٦٧ ، كما يكشف ان الاطسارات العقليّة والنفسية اللاواعية التي تحدد اتجاه هذا

(٣) للتوسع راجع مقال الاستاذ ناجي علوش في مجلة موافق عدد ٨ .

تفرز اية نظرية من هذا النوع خاصة بها ، بل أقالت نفسها طوعا وتلقائيا من ممارسة هذا الدور، ورضخت لبعض الفئات والاطلام التي استخدمتها كأداة تعبر فيها عن ثورتها اللفظية .

رفض تصفية قضية فلسطين لا يعني في ذاته موثقا ثوريا ، وكموقف ثوري لا يعطي اية ميزة خاصة لاي فريق . ثم ان هذا الرفض ليس موقفا استراتيجيا، وبينه وبين موقف استراتيجي صحيح هوة واسعة. الخطوة الاولى في تحويل هذا الموقف الى موقف ثوري استراتيجي صحيح هي تحليل الازمات القائمة تحليلا موضوعيا صحيحا ينطبق عليها كما هي . والخطوة الثانية هي ربط هذا التحليل ربطا صحيحا بمقاصدنا الثورية . المهم ليس رفض التصفية ، ليس القول بالتحريير ، فهذا امر يلتقي فيه العرب كلهم تقريبا . ولكن المهم الكيفية التي تسعى اليها في ممارسة الرفض ، الكيفية التي تحاول بها ان تبرز التحريير . فالقول بالرفض والتحريير ليس نظرية ، وليس تخطيطا استراتيجيا او تكتيكيا ، وهو كما يكون عمالا فينتقل من موقف عام ، من شعار ، الى فعل ثوري فعال ، يجب ان يحدد التخطيط الاستراتيجي الذي يعتمده في تأكيد ذاته والوصول الى غايته . فماذا يعني هذا الفكر ؟ ماذا يعني فكر من هذا النوع ؟ انه يعني ان العقلية التي تكمن وراءه لا تزال عقلية غيبية ، ان لم نقل بدوية . ان الاطارات النفسية والفكرية التي تعمل فيها لا تزال اطارات تقليدية، اي اطارات «دينية» رغم ما تعلنه من « علمية » ، وان الثوريين الذين يعبرون عنه لا يزالون عقليا ونفسيا جزءا من الوجود العربي التقليدي رغم ثورتهم اللفظية . ذلك لان عقلية هذا الوجود ، العقلية الغيبية التي تسوده ، هي عقلية لا تعترف بالتاريخ حقيقة مستقلة ، لا تعني ان هناك في التاريخ والاجتماع اوضاعا واتجاهات موضوعية تخرج عن ارادة الانسان ونواياه ، عن مطامحه واهوائه ، عن أشواقه وتمنياته ، وان الانسان الذي يريد التأثير فيها يجب ان يدرك منطلقاتها او وجودها المستقل ، فيعمل معها وبهما . فهي عقلية تعتمد فقط القوى الذاتية وترجع اليها في كل شيء ، وترى فيها مقاييس النجاح والفشل في كل شيء . فعن طريق الطقوس ، وعن طريق قربنا من الله وجدائنا وأخلاقنا او بعدنا عنه ، تتحدد أعمالنا ، ويتحدد مجرى الازمات التي تحيط بنا ، او اثرنا في هذه الازمات . فان فشلنا ، فذلك يعود الى كون

علاقتنا الذاتية بالله والقوى الغيبية لم تبلغ الدرجة الوجدانية الاخلاقية الصحيحة ، او لان الله ، الكلي القدرة والحكمة ، تدخل لحكمة غير مرئية ، ضد ارادتنا ، او لان القوى الغيبية الاخرى من ملائكة وقديسين ، او من ناحية اخرى من ابالسة وشياطين ، حالت دون ما نبغىه . كل شيء يعود نهائيا الى قوى ذاتية او الى قوى غيبية خارجة عن التاريخ وازمات الموضوعية . ان الفكر المقاوم يهمل بهذا الشكل الفادح خصوصية الازمات الموضوعية التي تحيط بالمقاومة ، الخصوصية التي تدل بشكل عفوي تقريبا ودون اي جهد فكري كبير ، وبشكل فقا العين بوضوحها ، على ان هذه الازمات تختلف جذريا وكليا عن الازمات التي رافقت الحروب الشعبية الاخرى التي يريد هذا الفكر المقاوم من المقاومة ان تحذو حذوها، فتقوم بدور مماثل لدورها ، فلا يستنتج ما يترتب على ذلك من تناقض في جميع مجالاتها السياسية والعسكرية والاستراتيجية والتكتيكية والنظرية والتنظرية . ويعني ذلك شيئا واحدا : ان الاطارات الايديولوجية اللاواعية التي تسود هذا الفكر هي جزء من الوجود العربي التقليدي ، اي انها اطارات غير صالحة لقيادة المقاومة ، غير صالحة حتى للعمل في النصف الثاني من القرن العشرين . ان الاطارات العقلية والنفسية التي تحدد نهائيا سلوكنا هي اساسا اطارات قبلية لاواعية تترسخ في ذاتنا دون وعي ، وهي عادة تثبت جذورها في ذاتنا اثناء نشأتنا الاولى ، ايام الطفولة وفي السنين الاولى من دور المراهقة . الاجيال العربية الحالية نشأت كلها بدرجات متفاوتة في مجتمع تتسرب اليه العقلية والغيبية عميقا في جميع مجالاته وابعاده ، وبذلك بلورت نشأتها ونموها الذاتي في اطاراتها النفسية والعقلية الخاصة . التحرر من هذه الاطارات تحررا جذريا عمل بطيء يحتاج الى تحولات حضارية واجتماعية واقتصادية في بنية المجتمع ، او الى درجة عليا من الوعي والثقافة الفكرية ، وبشكل خاص الى هزات وازمات نفسية عميقة يرافقها وعي فكري عميق . من ناحية اخرى ، فان هذا الفكر المقاوم يعني نتائج وخيمة جدا تترتب عليه . فعندما لا تستطيع المقاومة ان تمارس دور التحريير الذي ارتبطت به ، او بالاحرى الذي ربطت وشدت اليه ، فان التفسير لذلك لا يكون بالرجوع الى اوضاع موضوعية تخرج عن ارادة المقاومة وذاتها ، بل الى نقص ذاتي في

المقاومة ، او الى عطل اساسي في العربي كإنسان ، فتكون النتيجة تثبيط الهمم وشل ارادة الصراع ، شتم المقاومة ومقاتليها وقادتها ، تضخيم أخطائها — الاخطاء التي ترافق كل حركة ثورية — والتركيز عليها مهما كانت طفيفة ، وارجاع الفضل الى هذه الاخطاء اليومية والتكتيكية التي لا يخلو نضال ثوري منها ، اي نهائيا الى تصور ذاتي . هذا مع الاسف ما بدأنا نراه ونسمعه والام يمزق قلوبنا . وأسوأ من ذلك انه أخذ يصدر عن بعض الذين ساهموا في ذلك الفكر المقاوم الشعائري التبشيري الذي أساء الى المقاومة أكثر من أعدائها . او قد تكون النتيجة محاولة أخرى في تجديد الجهد للتغلب على « الخلل الذاتي » . لو استطاعت المقاومة ان تتجاوز مباحكاتها وخصوماتها ولو استطاعت ان تعالج التجزئة التي تضمونها ولو استطاعت تصحيح أخطائها التكتيكية ولو استطاعت أن توفق الى منظر وقائد عيسوي من طراز جيب الخ ... اذن لصح الوضع ، ولاستطاعت المقاومة ان تحقق دورها كحرب شعبية تحريرية تحرر فلسطين « من النهر الى البحر » . هذه نغمة لا تزال نسمعها ونضج بها منذ ان برزت المقاومة .

هذا القول لا يعني ابدا اننا نغفل من اهمية هذه الناحية الذاتية او من ضرورة معالجتها وتجاوزها(٤) . اننا على العكس نعلق اهمية قصوى على ذلك ان ارادت المقاومة ان تمارس فاعلية عسكرية صحيحة . ولكن ما نود التنبيه اليه هو ان معالجة هذا « النقص » وان تمت على اكمل وجه فانها لن تستطيع ان تحول العمل الفدائي الى حرب شعبية تحريرية تؤدي الى اسقاط اسرائيل . ذلك يؤدي فقط الى زيادة فاعلية دورها الذي حددناه في مناسبات أخرى ، « كدور تمثير وتخريب تمهيدا للتحرير » الذي يجب ان يكون من صنع الامة العربية كلها وفي طليعتها الجيوش النظامية . وذلك مرة اخرى لان الاوضاع الموضوعية لا ولن تسمح لها بممارسة دور اسقاط اسرائيل او قد تكون النتيجة بروز هوة واسعة بين المقاومة ومقاصدها ، بينها وبين الجماهير العربية نفسها . الفكر المقاوم انتدب المقاومة لانجاز مقاصد يستحيل عليها انجازها ، ولذلك نرى ان الهوة بين هذه المقاصد

وبين قدرة المقاومة الفعلية كانت تتسع مع الوقت ، ولكن هذا الفكر تجاهل ذلك وامعن في لوثته ، واسترسل في معاندة الواقع بدلا من تعديل موقفه الاستراتيجي في ضوء هذا الواقع(٥) . الخطر في موقف كهذا ان هذه الهوة بين المقاصد التي انتدبت لها المقاومة وبين قدرتها الحقيقية ، الهوة التي تعود اساسيا الى اوضاع موضوعية طوبغرافية وديمغرافية وسياسية في الارض المحتلة قد يؤدي ، وبالفعل اخذت تؤدي ، الى بروز هوة اخرى بين المقاومة وبين الجماهير العربية . فبما لا شك فيه ان هذه الجماهير ابتدأت تخسر شيئا من حماسها السابق للمقاومة . هذا واقع يجب ان نواجهه بجرأة ، بدلا من تجاهله او الخروج منه بالمزيد من التبشير . وان تجاهل هذه الهوة بين المقاصد وبين القدرة الفعلية التي تسمح بها الاوضاع الموضوعية يعني ان الثورة ترجع الى ذاتها وتشغل بها بدلا من الانشغال بالعدو فنمو التصورات الذاتية على حساب التحليلات الموضوعية وتبرز المهارات والمزايدات والمباحكات والخصومات الهامشية على حساب الممارسة الثورية ، وتلعب الانشغاقات والصراعات الجانبية دورا يجب الا تلعبه على حساب مقاتلة العدو . هذه الظواهر هيمنت ، كما نعلم ، على المقاومة بتدر كان يسيء اليها ويعثر سيرها . انها ظواهر لا تعود الى اسباب ذاتية في المقاتلين ولا الى نقص في ارادة القتال والتضحية ولم تبرز لان مقاتلي المقاومة هم اضعف انسانية وأقل اقبالا على الموت من اخوانهم في الجزائر او من مقاتلي الفيتكونغ ، بل لان الاوضاع الموضوعية في الارض المحتلة لا تفتح للمقاصد والمهمات التي انتدبت لها المقاومة الفلسطينية من قبل الفكر المقاوم . انني اذهب الى ابعد من هذا فاقول ان جميع « الاخطاء التكتيكية » التي ترجع الى المقاومة تعود اساسيا الى خطأها الاستراتيجي الاساسي في تبني دور التحرير كحرب شعبية ، الى غياب الاوضاع الموضوعية التي

(٥) رغم ظهور الهوة التي تدل بأن المقاومة لا تستطيع ان تتحول الى حرب شعبية تؤدي الى اسقاط اسرائيل ، فان الفكر المقاوم لا يزال متمسكا بهذا الدور . فني ندوة فلسطين العالمية المنعقدة في الكويت في فبراير ١٩٧١ كان هذا الدور يسود الجو بشكل كان يستحيل فيه التنبيه الى ان الاوضاع الموضوعية لدور من هذا النوع لا تتوفر .

(٤) كتاباتي كلها دليل على ذلك . راجع بشكل خاص « من النكسة الى الثورة » و « من الحقيقة الانسانية الى الحقيقة الانتلابية » .

تلتفت لدور كهذا .

الحزب الشيوعي في فيتنام مثلا يتميز عن الاحزاب الشيوعية في البلدان الاخرى بوحده التي لا مثل لها . فمفي تاريخه الذي يمتد الى اربعين عاما لم يمارس اي تطهير في صفوف قادته الرئيسيين . هذا لا يعني ان الحزب لا يعرف اتجاهات « يسارية » و « يمينية » و « وسطية » او عبادة الشخصية . فهو عرف ويعرف كل هذا . ولكن حتى الان كانت جميع الاختلافات تجد حلا لها بشكل ودي ، اخوي وعائلي ، دون انقسام حزبي وانشقاقات وطسرد وازالة بعض القادة . هذه الظاهرة تزداد معنى ومغزى عندما نعلم انه عند ولادته وبدايته في اوائل الثلاثينات كان يلوح وكأن مصيره سيكون مصير الحزب الشيوعي في جارتها بورما ، اي التمزق والانقسام الى ثلاثة احزاب . هذا التعبير او الانقسام الذاتي الذي كان نصيب عدد كبير من الاحزاب الشيوعية في الثلاثينات ، والذي رجح فأصبح يُمسبها في الستينات ، لم يذّر قرنه في الحزب الشيوعي الفيتنامي . لماذا ؟ هل يعود هذا الى كون الشيوعيين الفيتناميين من طينة اخرى غير الطينة التي صنع منها الشيوعيون الاخرون ؟ هل يعني ان قيادته هي ، لسر غريب عجيب ، اكثر ذكاء وتضحية وتكرانا للذات ، ومقدرة قيادية ، من القيادات الاخرى ؟ هل يعني ان القيادة وقعت الى مقاييس تنظيمية حزبية لم تتوفر لاحد غيرها فاستطاعت ان تنطوي عليها وتحفظ بها سرا من الاسرار لا تتسرب الى الخارج ولا يعلم بها احد ؟ لا ، طبعا . السبب الرئيسي الذي ينسر هذه الظاهرة هو ان الحزب ، قيادة وتنظيما واعضاء ، كان مشغولا وغارقا حتى الاذنين يوميا وباستمرار في معركة ضارية وهائلة ودائمة بغية الحفاظ على بقائه وبقاء الشعب الفيتنامي ذاته ضد هجوم الاستعمار والاطماعية الشرسة والشيء نفسه ينطبق على جبهة التحرير في فيتنام الجنوبية . فان كانت هذه الجبهة تضم ما لا يقل عن اربع وعشرين من المنظمات والهيئات والاحزاب المختلفة ، تعمل يدا واحدة في وحدة ثابتة ، فذلك يعود اولا الى حدة المجابهة اليومية الشاملة مع الاستعمار . هذا يدل انه ان كانت المقاومة عاجزة حتى الان عن تحقيق الوحدة العسكرية والسياسية التي تفرضها معركة « اسقاط اسرائيل » فذلك لا يعود الى خلل ذاتي ، بل قبل كل شيء الى كونها لا تخوض معركة ضارية

شاملة من ذلك النوع ، ولا تعاني تلك المجابهة اليومية الحادة الجامعة مع الاحتلال . ولكن ان هي كانت لا تعرف تلك المعركة او هذه المجابهة فلان الاوضاع الموضوعية من طوبغرافية وديمغرافية لا تسمح بمعركة ولا بمجابهة على هذا النحو والشكل . هذا يدل بطريق غير مباشرة ، على خلل الفكر المقاوم ، وخطا الدور الذي شددت اليه المقاومة .

ثم هناك الرأي العام العالمي مثلا ، الذي يتخذ من قضية فلسطين وثورتها موقفا مختلفا عن الموقف الذي يتخذه من فيتنام وثورتها . اننا نتساءل بمرارة وخيبة عن هذا التناقض ، ونرجعه عادة الى اسباب خارجية ، او الى قصور الاعلام العربي . لا شك ان لهذه الاسباب اثرها ، ولكن لا شك انه أثر ثانوي جدا . فان كان « حمام » اوروبا وامريكا فيما يتعلق بفيتنام يتحول الى « صقور » فيما يتعلق بقضية فلسطين ، فذاك يعود اولا وقبل كل شيء الى عجز العمل الفدائي عن الارتفاع الى صعيد الثورة الفيتنامية ، من حيث القدرة والفاعلية ، اي الى قصوره عن ممارسة الدور المستحيل الذي شد اليه دور الحرب الشعبية التحريرية على غرار الحرب الفيتنامية . هذا التناقض لا يقتصر على العالم العربي ومفكره ، بل يمتد ايضا الى السدول الشيوعية في اوروبا الشرقية . ولكن لو ان النضال الفلسطيني استطاع ان يكشف عن شيء يماثل فاعلية الحرب الفيتنامية من حيث الاثر العسكري والتضحيات لكان بإمكانه ان يقلب وضع هذا الرأي العام العالمي رأسا على عقب . ولكن كي يتمكن هذا النضال من ممارسة هذا الدور فانه يحتاج الى الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالحرب الفيتنامية . وبما ان ذلك لا يتوفر فان وقوف الرأي العام العالمي الى جانبه بالشكل الذي يقف فيه مع النضال الفيتنامي هو ايضا لن يتوفر . وهذا فرق أساسي يميز النضال الفلسطيني عن الحروب الشعبية الاخرى وفي طليعتها الحرب الفيتنامية .

الاشارة الى هذه الظواهر السلبية التي ترافق المقاومة لا ترمي طبعا الى التدليل على الضعف الذي يرافقتها بل الى تفسير هذا الضعف بالاوضاع الموضوعية التي تحيط بها ، الاوضاع الموضوعية التي تنفي الدور الذي يلزمها به الفكر المقاوم كحرب شعبية على فرار حرب فيتنام والصين

التحرير لفلسطين كحرب شعبية مماثلة للحرب  
الفيثامية وهو الدور الذي شدها اليه الفكر  
المقاوم الشعائري التبشيري .

التمرد يقود الى عمل فعال في الخارج عندما نقتنع  
بانته من الممكن تغيير هذا الواقع لمصلحة مقاصد  
التمرد . ولكن كي يدل التمرد على ذلك فيبرر هذه  
القناعة ويغذيها عليه ان يدل بوضوح على فاعليته  
اليومية في اجراء هذا التغيير . ولكن كي يتم هذا  
له وجب عليه ان يعمل في اوضاع ملائمة لهذه  
المقاصد لان فاعلية التمرد لا تنتج عن قوى وطاقات  
ذاتية فقط ، بل عن علاقة وتفاعل هذه القوى  
والطاقات مع اوضاع موضوعية مناسبة لمقاصد  
التمرد . ان حدة المحرك او الباعث الذي يدفع  
ويحفز الجماعات والافراد على الابداع والالتزام  
الثوري تتغير وتتحول مع درجة التجاوب التي  
يحققها هؤلاء مع الاتجاهات والقوى والامكانات  
التي ينكشف عنها الواقع التاريخي السياسي  
الموضوعي . فبقدر ما تزداد درجة هذا التجاوب  
تزداد حدة المحرك على الخلق والالتزام الثوري .  
فالجماعات والافراد يعجزون ، بكلمة اخرى ، عن  
ممارسة الخلق والابداع وعن ممارسة الالتزام  
الثوري الفعال دون معاناة هذا التجاوب .

الفكر المقاوم التبشيري يتجاهل هذا ، ويتغافل  
عن العلاقة الديالكتيكية بين الخلق وبين الوضع  
التاريخي ، على الرغم من مضغه المستمر المضجر  
لكلمات « علمية » و « منهج علمي » ، و « جدلية »  
و « موضوعية » الخ ... انه طرح مقاصده عن  
طريق تصورات ذاتية وليس عن طريق وعي  
موضوعي ديناميكي صحيح للمرحلة التي تحيط به ،  
انه يتشوق لكذا او كذا من غايات ، فيتبع الغايات  
دون ان يحاول اشتقاق الغايات من هذه المرحلة  
او من الواقع الموضوعي الذي يعمل فيه ، او  
على الاقل دون القدرة على الربط بينها وبين  
القوى والاتجاهات والاوضاع الموضوعية التي  
تسودها . وقد طرح الفكر المقاوم المقاومة بشكل  
بسيط مبسط ، او كحقيقة تصاعدية مجردة . ولا  
عجب في ذلك . فالحقيقة بالنسبة للفكر التبشيري  
هي من هذا النوع التصاعدي ، « ومجالها »  
يمكن في بساطتها . ازمة المقاومة حاليا تعود الى  
كونها طرحت بهذا الشكل التجريدي . الفكر  
المقاوم مسؤول عن ذلك ، ومسؤوليته هذه تجعل  
منه عدوا فعليا للمقاومة .

شعائرية هذا الفكر المقاوم التبشيري تجاوزت في

والجزائر مهبتها تحرير الارض المحتلة . كل ظاهرة  
ضعف في المقاومة يمكن ارجاعها الى خطأ وتهور  
هذا المنطلق الاساسي ، الى هذا التناقض  
الجذري بين المقاصد التي اعطيت للمقاومة وبين  
الاوضاع الموضوعية التي لا تلائمها . كل نقد او  
تقييم للمقاومة لا يرجع نهائيا الى هذا التناقض  
ويأخذه بالاعتبار يظلم المقاومة ويسيء اليها .  
فالمقاومة كانت رائحة ليس فقط في ظهورها وفرض  
ذاتها ، ولم تكن رائحة فقط في تنجرها في وقت كنا  
اشد ما نحتاج فيه الى هذا النوع من التنجر ،  
بل كانت ولا تزال وسوف تبقى رائحة بصودها  
الصلب الكبير رغم هذه الاوضاع السلبية المائلة  
التي لا يمكن لاية ثورة او حرب « شعبية » مهما  
تكاملت ان تسودها او تتحكم بها . المقاومة تقوم  
بعمل صمود جبار ، وبدور تاريخي كبير ، وبعد تلك  
الهزيمة العسكرية للكراء في حزيران ، استطاعت  
بظهورها ان تبين عن استمرار الرفض العربي  
فتعيد للجماهير ايمانها وللامة ثققتها بنفسها وتركز  
مشاعر الرفض وتحول دون اتساع وتضخم آثار  
الهزيمة .

هذا التناقض ، وليس شيئا آخر ( كما حلوا  
للبيض ان يقول ) ، هو الذي يفسر اقتصار  
عملياتها العسكرية الاساسية على الحدود . وهو  
وليس اي شيء آخر الذي يفسر كيف ان قوتها  
المسكينة ازدادت اضعافا عما كانت عليه عام  
١٩٦٨ بينما فاعليتها في الارض المحتلة قد انحسرت  
عما كانت عليه آنذاك . هو وليس اي شيء آخر  
الذي يفسر عجزها عن استخدام قوتها المقاتلة في  
الارض المحتلة . هو وليس اي شيء آخر الذي يفسر  
بلاغاتها المضخمة . هذا التناقض ، وليس اي  
شيء آخر ، هو الذي يفسر ايضا كثيرا من الظواهر  
السلبية التي عانتها ولا تزال تعانيها في الاقطار  
العربية . خذ مثلا موقف الجيش الاردني المتناسك  
تجاهها في هزيمة ايلول الماضي . فان يبقى هذا  
الجيش متناسكا وان لم تسرع العناصر الفلسطينية  
التي تشكل نسبة عالية فيه الى الانضمام الى  
المقاومة فذلك لا يعود الى عدااء اصيل من قبل  
الجيش ، او لان العناصر الفلسطينية فيه لا تبالي  
بمقاصد المقاومة او لانها اقل وطنية والتزاما  
بالتحرير من عناصر جيش فيتنام الجنوبي الذين  
يتركونه وينضمون الى الفيتكونغ بمعدل عشرة او  
اثني عشر الفا في الشهر ، بل لان المقاومة لم  
تبرهن لهم في الممارسة انها تستطيع القيام بدور

بها . فهي لا تزال تعيش في اطار ولائها التقليدية المحلية التي درجت عليها . التناقض العربي - الاسرائيلي الاساسي الذي يجب ان يكون منطلق الموقف العربي الثوري ، كل موقف ثوري ، لم يصبح بعد جزءا من حياتها اليومية او قاعدة لسلوكها السياسي . الحرب الشعبية بالنسبة الى هذه الاقطار تعني فقط اقامة نظم ثورية تعمل على اخضاع كل شيء لمعركة التحرير وتوجه كل شيء في هذا السبيل وتكون قادرة على اعتماد الجماهير وعلى الكشف عن جميع امكاناتها وامكانيات الارض ودفعها كليا الى قلب المعركة .

الدعوة الى الحرب الشعبية ضد اسرائيل في الاقطار العربية المجاورة او البعيدة هي في الواقع محاولة في الهرب من واقع الحرب الشعبية في فلسطين وهو الواقع المستحيل الذي ارتبط به هذا الفكر . فقبل ان يدعو الى تلك الحرب كان يجب على هذا الفكر ان يبرهن على صحة منطلقه الاول والاساسي : اي على وجود هذه الحرب في فلسطين . وقبل ان يدعو الى تحويل لبنان وسوريا والاردن ومصر ( مصر تقوم في الواقع بهذا الدور دون ارشاد وتوجيه هذا الفكر ) الى هانوي عربية ، كان يجب على هذا الفكر ان يدرك ان هانوي من هذا النوع تحتاج الى فيتكونغ وهي فيتكونغ غير موجودة . فلو ان هذه الاخيرة موجودة ومتوفرة لنا لفرضت فرضا على الاردن ولبنان وسوريا ان تكون « هانوي » لها ، شاءت هذه الاقطار ام آبت .

في تكيفنا مع الواقع الموضوعي نجد امامنا طريقتين يجب ان نختار بينهما : ان نغير مقاصدنا كي نجعلها متلائمة مع هذا الواقع ، او ان نغير الواقع نفسه بشكل يجعله متناسقا مع هذه المقاصد . بما انه يستحيل علينا كطلاب حق وحرية وتحرير ان نغير مقاصدنا ، وبما ان محاولة في هذا الاتجاه هي خيانة ، وبما ان الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالمقاومة لا تفتح لها كحرب تحرير شعبية تؤدي الى اسقاط « اسرائيل » ، ولا يبقى امامنا سوى تغيير دور المقاومة بشكل يجعله اكثر فاعلية في خدمة هذه المقاصد . اذن المشكلة هي كيف يمكن لنا ان نحتال على هذا الواقع فنطوعه لهذه المقاصد ؟ كيف يمكن توجيه امكانيات النداء والتضحية الكامنة في المقاومة ، فنجعلها اكثر فاعلية ؟ والمخرج ليس طبعا الرجوع الى الوراثة ، النكوص عن هذه المقاصد ، بل تصحيح

كثير من الاحيان كل صلة واقعية ومنطقية مع الواقع ، فكانت محض هلوسة وهذيان . فهو يدعو مثلا الى حرب شعبية على امتداد الوطن العربي ضد الامبريالية ، وكأن الامبريالية انزلت جيوشها واصبحت تحكم او تسود مباشرة هذا الوطن . وهو بشكل خاص حمل حملة شعواء على مصر لانها لم تقم بهذه الحرب الشعبية . ماذا كان يريد هذا الفكر من ثورة مصر وقائدها الراحل الكبير ؟ فهو يتكلم وكأن جيوش « اسرائيل » تساندها الجيوش الاميركية قد نزلت في القاهرة او الريف المصري فامتنتت الثورة وقائدها عن منابذة الكفاح الشعبي المسلح ضدها . الواقع ان حربا شعبية ضد اسرائيل في الاقطار العربية المجاورة لها او البعيدة عنها تقتض تعاون « اسرائيل » وقبولها بها ، اي انها قبل ان تصبح ممكنة يجب على اسرائيل ان تحتل الاردن ولبنان وسوريا ومصر - السكان وليس مصر - الصحراء فقط . ولكن اسرائيل اذكى مما تتصور هذه القنائة الفكرية الداعية شعوب هذه الاقطار الى حرب شعبية ضدها على غرار ما تصنعه فيتنام . ان « اسرائيل » تعلم ان احتلال الاردن ولبنان وسوريا ومصر - السكان ، او اجزاء كبيرة منها ، يعني امكانيات بشرية لا تملكها ، كما يعني فرصة لحرب شعبية من هذا النوع ليس من مصلحتها حاليا على الاقل ان تعمل شيئا على توفيرها . هذا من ناحية . اما من ناحية اخرى ، فانتنا نعلم ان الحروب الشعبية تعتمد قبل كل شيء على جماعات وطبقات تريد اقامة نظام اجتماعي سياسي جديد ، وهي تعمل لهذا النظام الجديد لانها تعاني يوميا وبشكل مباشر من قسوة واستغلال وامتهان غزو اجنبي يعتمد النظام القائم والطبقات التي تمثله . ان الجماهير في سوريا والعراق ، وحتى في لبنان والاردن - ما عدا الجماهير الفلسطينية في المخيمات وذلك فقط الى درجة محدودة - لا تعاني هذه التناقضات الطبقي والاجتماعية او هذا الاستعباد اليومي المهين على يد غزو اجنبي . لهذا لا يمكن دفعها الى حرب شعبية ضد الانظمة القائمة ، كما ان بعد الاحتلال الصهيوني عنها يجعل حربا شعبية ضده ، وبالمعنى الذي تمثله التجارب الحية لها ، لغوا لنفيا . الجماهير العربية خارج الاردن وفلسطين ، وهذا واقع يجب ان لا نتجاهله ، لا تزال بعيدة عن المعركة اي بعيدة عن التأثير تاثيرا جذريا مباشرا

الخط الاستراتيجي العام الذي شدت اليه المقاومة . المجال لا يتسع هنا لاية معالجة وافية لهذا التصحيح وايضاح خطوطه العامة . ولذلك اقتصر على بعض الملاحظات العامة .

عندما كنت في بعض المناسبات اواجه أحد دعاء هذا الفكر المقاوم بهذه الاوضاع الموضوعية التي تنفي امكان تحول المقاومة الفلسطينية الى حرب شعبية تؤدي الى استقاط « اسرائيل » وتحرير فلسطين كنت أرى عادة انه يسرع الى القول بأننا سنجد طريقة خاصة بنا في خلق هذه الحرب . هذا القول هو فقط خروج من الواقع وهرب منه وتأجيل لمواجهة جدية معه ، او رفض الاعتراف به كما هو . فمهما كانت هذه الطريقة خاصة - ولكل حرب شعبية طرق عديدة خاصة - يجب عليها ان تكون قادرة على تعبئة الجماهير ضد الاحتلال وعلى تضيق أعداد كبيرة منها ودفعها الى ضرب العدو في البنية وأوقات تختارها ، وبعد ان تضربه تختفي قبل ان يتمكن العدو من استخدام قوته التكنولوجية والعسكرية المتفوقة .

الحروب الشعبية ، مهما اختلفت ، تشارك في سمة عامة اساسية لا يمكن دونها ان توجد . فالحرب الشعبية هي محاولة في الالتفاف وفي « الاحتيايل » على تفوق العدو التكنولوجي العسكرية الحاسم . وكما تستطيع ذلك يجب ان تتمكن من ضرب العدو واصابته اصابات كبيرة دون ان تعطيه فرصة في استخدام تفوقه هذا . وكما يمكن لها ذلك يجب ان تتمكن اولا من حشد اعداد وغيرة ، ومهاجمة العدو بها دون ان يتمكن من اكتشافها . وثانيا ان تتمكن من اختيار مكان وزمان المعارك التي تخوضها ضد العدو . وثالثا ان تتمكن من التخفي السريع بعد ضرب العدو وقبل ان يتمكن من ممارسة تفوقه ضدها . وكما تستطيع ذلك تحتاج الى اوضاع طبوغرافية ديمغرافية معينة وهي اوضاع لا يتوفر منها شيء في فلسطين . هذا يعني بكلمة اخرى ان السمة الاساسية التي تميز الحرب الشعبية لن تتوفر لاية « طريقة خاصة » تمارسها المقاومة في الارض المحتلة . لهذا نرى ان هذا الفكر المقاوم لا يزال حتى الان عاجزا - عند كلامه عن الحرب الشعبية او الطريقة الخاصة - عن تحديد الكيفية التي يتم بها ذلك ، عاجزا عن القول لنا كيف يتم تحول العمل الفدائي الى حرب شعبية مهما كانت خاصة .

الحرب الشعبية كحشد لجميع طاقات وامكانيات الشعب العربي وتعبئتها في معركة تحرير فلسطين هي الحرب التي يجب ان نفهمها من هذا المفهوم . ولكن الفكر المقاوم يفهم منها شيئا اخر هو كفاح الشعب المسلح غير النظامي الذي يؤدي الى التحرير . وذلك واضح في اتخاذ حرب فينقسام والصين والجزائر (أ) وخصوصا الاولى ، نموذجا له . كما انه واضح في حملته على الجيوش العربية النظامية « البالية » و « المهترئة » ، ودعوته الى صرفها . في هذا المعنى الثاني لا يمكن للمقاومة ان تتحول الى حرب شعبية . وان كانت الاوضاع الموضوعية في الارض المحتلة لا تسمح للمقاومة بان تتحول الى حرب شعبية من هذا النوع كان يجب عليها ان استبدال مهمة تحرير فلسطين تحت شعار « من النهر الى البصر » بمهمة اخرى هي اضعاف الاحتلال تحت شعار « التدمير والتخريب كتمهيد للتحرير » . لو ان المقاومة صنعت هذا منذ البداية فلم تصغ للفكر المقاوم التبشيري وتقع ضحية ابتزازه الثوري لكانت تجنبت الكثير من المهاري والمنزلقات والاطعاء التي وقعت فيها ، ولما كانت تعاني مما تعانيه من ازمة حالية . العمل تحت الشعار الاخير يعني اتباع طرق تكتيكية واستراتيجية تختلف تماما عن تلك التي اتبعتها حتى الان . مساهمة المقاومة في هذا التحرير تكون انذاك بالعمل على صعيدين . الصعيد الاول هو ممارسة القتال والفداء ضد الاحتلال بشكل لا يعثر ويضعف الاحتلال فقط ، بل يسمح للمقاومة بالارتقاء الى مستوى الجيوش النظامية ، الى درجة عسكرية تسمح لها بمساهمة فعالة جذرية في تحويل الجيوش العربية الى جيوش اكثر قوة وفاعلية في ممارسة دور التحرير ، وليس الى تسريحها كما يريد الفكر المقاوم . ليس هناك من موقف متهور غبي منحرف لا ثوري اكثر من هذا الموقف الذي يقول بتسريح وصراف الجيوش النظامية . ان صرف هذه الجيوش هو صرف لقضية التحرير ذاتها . وفيه يزول العمل الفدائي نفسه . اما الصعيد الثاني فهو نزع الاطار الفلسطيني واستبداله بالاطار العربي

(٦) هنا تتبغى الاشارة الى ان كفاح الشعب المسلح في هذه الامثلة لم يدع الى صرف الجيوش النظامية كما يدعو الفكر المقاوم عندنا . فهذه الجيوش كانت جزءا لا يتجزأ منه .

الثرثرة التبشيرية والتأتات الفكرية الابتزازية حول « تصفية وشيكة » وحل سلمي على حسابها كان يتكلم عنهما منذ ثلاث سنوات على الأقل ، اقام هذا الفكر بين هذه الثورة وبين المقاومة هوة اضعفتها وعرضتها لمزالق ومخاطر كانت بغنى عنها .

يجب على المقاومة ان تصارح بمجموع الشعب العربي ان مهمتها تقتصر على التعمير والتخريب وليس على تحرير فلسطين واسقاط « اسرائيل » . وطرح المقاومة كأداة التحرير واسقاط « اسرائيل » ، دون ممارسة تدعمه وتبرره بنتائج وانجازات ملموسة واضحة تتزايد مع الوقت ، يؤدي الى ضمور تأييد الشعب العربي لها . اما عندما تقتصر مهمتها على التخريب والتعمير ، وتعمل مهمة التحرير مرتبطة بمجموع هذا الشعب من الخليج الى المحيط ، فان ارتبط الشعب بها ينطلق انذاك من اساس متين فلا يضم ولا ينحسر او يتلاشى . انه على العكس يزداد مع الوقت لان هذا الموقف يضع هذا الشعب باستمرار امام واجبه التحريري لفلسطين ، يحته ويحرضه على ذلك ويمارس دون انقطاع الضغط عليه في الاسراع بحشد طاقاته وتوحيد امكاناته ودفعها في معركة التحرير . المهم هو انه على المقاومة ان تضع حدا لهذا النوع من الفكر المقاوم ، فكر الممارسات الانفعالية واللفظية والخطابية والتبشيرية . فهذا الفكر يجب ان يزول ويعطي مكانه للفكر الثوري المسؤول الذي يعرف كيف يمارس الرصانة العملية ، الذي يتميز بوعي موضوعي ناضج وينفس طويل في ممارسة هذا الوعي .

العمل الفلسطيني الفدائي لا يستطيع ان يتحول الى حرب شعبية تؤدي الى اسقاط اسرائيل ، ولكنه تحت شعار « التخريب والتعمير تمهيدا للتحرير » ، يستطيع ان يتجاوز ذاته وان يعمق قدرته غيرتقي الى نوع من العصبيات الفعالة في ارض فلسطين ، يمكنها مع الوقت ان تقض مضجع المحتل وان تعثر وتضعف احتلاله وتهزق استقراره . اما ما نعنيه بهذا النوع من الحرب فهو عمليات محدودة تقوم بها مجموعات صغيرة من الفدائيين تتشكل من بضع افراد ، او من بضع عشرات من الافراد ، تخرب الاقتصاد الاسرائيلي في كل مكان يمكنها الوصول اليه وتهاجم ما يمكنها من المراكز العسكرية وتفтал المسؤولين المباشرين عن افعال القسوة الموجهة ضد السكان

القومي الثوري ، او بالاحرى احالة الاول الى مرتبة ثانوية بالنسبة للثاني ، الانطلاق من هذا الاخير وربط الاول به . اما كيفية متابعة هذين الصعيدين والطرق التكتيكية والاستراتيجية التي يجب اعتمادها في هذه الممارسة فموضوع اتركه الان لانه يخرج عن نطاق هذا البحث الذي لا تسمح حدوده بالتعرض له ومعالجته . على سبيل المثال فقط يكفي القول انه لو بنت المقاومة استراتيجيتها على هذه الاوضاع والنتائج التي تترتب عليها لادركت مثلا ان معركتها تتجه ضد معظم الانظمة العربية كما تتجه ضد اسرائيل وان التغلب على الاخرة يفرض اولا التغلب على « اسرائيليات » الاولى ، ولكانت اعدت نفسها منذ البداية الى ازالة النظام في الاردن . هنا اود فقط ان اشير بان محور العمل في هذا الاطار العربي القومي الثوري يجب ان يكون الوحدة العربية ، الدولة الواحدة التي تجمعنا من الخليج الى المحيط . فالمقاومة يجب ان تدفع جميع اعمالها في هذا الاطار الى التمحور حول هذا القصد ، فتقدمه وتقيس به كل قصد . طريق تحرير فلسطين بالنسبة للمقاومة ، بالنسبة لنا جميعا ، هي طريق غير مباشرة ، اي طريق تحقيق التحرير بالالتفاف حول فلسطين عن طريق الوحدة العربية . فالمقاومة يجب ان تقيس اعمالها كلها بهذا المقياس الوحدوي . فكل ما يخدم هذا المقياس يخدمها ، وكل ما يعثره يعثرها . ولكن من المهم التاكيد هنا على ان متابعة هذا القصد ، اي قياس كل شيء بهذا المقياس ، لا يكفي وحده ، بل يجب ان يتوفر له عمليا وفي الممارسة الخط الوحدوي الاستراتيجي الصحيح الذي يستطيع ان يقود الى الوحدة ، الى الدولة الواحدة . ان معالجة هذا الموضوع تحتاج طبعا الى دراسة منفصلة . غير انني هنا اقتصر فقط على القول بانه ان كانته طريق تحرير فلسطين هي طريق الدولة الواحدة ، فان طريق الدولة الواحدة تمر بمصر ، ومن دون مصر لن تكون هناك وحدة او دولة واحدة . وكما ان العمل الفدائي يجب ان يتمحور نهائيا وفي جميع اعماله حول القصد الوحدوي ، فسان القصد الوحدوي يتمحور نهائيا حول مصر الثورة ، محورا وقاعدة له . ولكن هنا ايضا جر الفكر المقاوم الى منزلق خطير اخر اساء اليها وادى الى اضعافها وبعثرة قواها بشكل بليغ . فبدلا من دفعها في هذه الوجة فانه ، عن طريق

العرب وتضرب السياحة عن طريق تدمير ما يمكن ان تصل اليه من وسائل نقل تحمل السائحين الى درجة يمتنع فيها الناس في الخارج من زيارة فلسطين .

هذه « التبشيرية » التي تميز الفكر المقاوم في اهم ابعاده ، اي في تحديد دور المقاومة الاساسي كدور حرب شعبية ترمي الى اسقاط اسرائيل ، كانت تؤكد ذاتها في جميع ابعاده الاخرى . خصوصا في موقفه الملتزم من ثورة ٢٣ يوليو (٧) ، في ذلكاته الفكرية حول الحل السلمي والتصنيف الوشيك على حساب القضية العربية بشكل عام وقضية فلسطين بشكل خاص ، في « طبقوته » وفي « اقتصاديته » الخ . . . هذه التبشيرية سادت هذه المواقف الى درجة لا اتردد فيها بالقول ان الفكر المقاوم كان مصيبة نزلت بالمقاومة . ان الدور الذي مارسته كان دور تعثر وتخريب وتهديم لها ، وانه كان شيئا فشيلا كليا في تقديم اي اسهام ايجابي فيها ، وويل للمقاومة من هذا الفكر قبل كل شيء اخر . وويل لها من « انصارها » اولا وليس من اعدائها . وويل لها من الذين استغلوا ظهورها لتأكيد ثورتهم اللفظية الفجة والطفولية . وويل لها من الذين هرعوا يطبلون ويزمرون وهم لا يبقون سوى هوية ثورية جديدة لا تعرف سوى الشعارات والمزايدات ، فضخموا دورها بشكل يستحيل عليها .

الفكر المقاوم كان فكرا تبشيريا ، قلبا وقالبا ، وبذلك كان يعبر عن التخلف الحضاري الذي نعانيه . فالتخلف لا يقتصر على الناحية العلمية والتكنولوجية والاقتصادية ، بل يمتد الى الناحية النفسية والفكرية والعقلية والايديولوجية ويجد معناه بشكل خاص في هذه الناحية . هذا لا يعني ان مقومات الذات العربية المتخلفة متأصلة فيها . بل ان الاطارات النفسية والعقلية والفكرية التي تحددها وتعمل فيها وبها لا تتجاوب مع العصر

(٧) محاولة الفصل التي قام بها هذا الفكر المقاوم بين المقاومة ، وبين حركة التحرر العربي ، وخصوصا ثورة ٢٣ يوليو ، ألحقت أضرار بالغة بالمقاومة وبحركة التحرر العربي . كل قول بهذا مهما كان شكله ، وان كان تلميحا وهمسا هو جريمة في حق المقاومة ، وبشكل انحرافا طفوليا فجا يسبب اساءة كبيرة الى الائتئين ، اللتين تتراپطان ، وتتفاعلان ، وتكمل احدهما الاخرى .

الحديث . فهي غريبة وبعيدة عنه . وفي هذا المعنى هي متخلفة . اننا نعلم مثلا ان هذا النوع من التخلف كان يميز الذات العربية في مطلع الحضارة الحديثة واطوارها الاولى ، وان الفكر العلمي والعلماني هناك كان يجب ان يصلي هذا التخلف نارا حامية ، نقدا مستمرا وجهدا دائما في نقضه وتدميره الى ان يستطيع تحرير الذات منه . ظواهر هذا التخلف كانت انذاك — كما هي الان عندنا — اطارات اخلاقية وميتافيزيقية عاجزة عن التجاوب مع التطورات الحضارية الحديثة . ولذلك كان مؤسسو العلوم الحديثة يركزون جهودهم على تدمير هذا النوع من الاطارات .

الفكر المقاوم يعكس بشكل فصيح هذا التخلف ، وهو رغم اقواله وكتاباته كان عاجزا عن رؤية التاريخ رؤيا موضوعية ، كما هو ، في ضوء ما يسوده من قناتين واتجاهات موضوعية . هذا النمط الفكري المتخلف ، هذا الفكر التبشيري ، لا يرى في الواقع سوى ارادات فردية وقوى ذاتية ، وهو ينتهي دائما بعبادة الارادة والبطولة في تفسير التاريخ بدلا من اعتماد ديالكتيك الواقع الاجتماعي السياسي التاريخي المستقل . انه طبعا لا يقول ذلك ولا يعلن عنه ولكن ذلك واضح في ممارساته . فهو مثلا قدم للراحل الكبير وثورة ٢٣ يوليو ابلغ آيات العبادة والتقدیس والتمجيد ولكن بعد نكسة حزيران انهال عليها شتما واتهاما . واصبح يخون حتى من يتعاون ويحاول اللقاء معها . وهو قدم المقاومة كفاتحة عهد ثوري جديد ، كالثورة الجديدة التي يجب الارتباط بها دون الثورات الاخرى ، كالحرب التحريرية الصحيحة التي تضمن تحرير فلسطين الخ . . . ولكن بعد النكسة التي اصابتها في ايلول الماضي ، اخذ هذا الفكر بالانتفاض عليها وبالنهش الملتزم بها ، كما ابتداء بندبها وتابئنها . فكما ابتعد عن عبد الناصر وثورة ٢٣ يوليو سابقا ، اخذ بالابتعاد عن المقاومة حاليا ، وذلك لانها لم تنجح كما انتظر . لم تمثل البطولة التي يتشوق اليها . فهو يريد ثورة ظافرة رغم المقاصد التبشيرية المستحيلة التي يضعها لها . ثورة ظافرة لا تعرف هزيمة ولا تصاب بنكسات . فتورة ظافرة باستمرار هي التي تعبر عن ارادة البطولة وعبادة البطولة الكامنة فيه .

في ولائهم للراحل الكبير حول دعاء هذا الفكر المقاوم — وهم من الناصريين السابقين — التاريخ

جديد الى موقف جديد ، كأن لا علاقة له بما  
اصاب المقاومة ولا ضلع له بالموضوع ، غير  
مسؤول عن قريب او بعيد عن ذلك . المناسبة هي  
ان « الجواب الجديد » سيجد « جمهورا » له .  
المناسبة هي ان ما قد يطلع به من « جديد » سيجد  
من يصفي له على الرغم من التلون السريع الذي  
يبيزه . بعض فئات هذا الفكر غيرت في الواقع  
مواقفها « الثورية » الاساسية عدة مرات في  
السنوات الثلاث الاخيرة . فقد كانت ناصرية حتى  
عام ١٩٦٨ ، ثم اتخذت موقفا « جديدا » يعادي  
الناصرية والمقاومة معا ويدعو الى بناء الحزب  
الثوري اولا . بعد ذلك غيرت هذه الفئات مواقفها  
وقدمت المقاومة كالثورة الجديدة كالحرب الشعبية  
التحريرية التي ستحرر فلسطين « من النهر الى  
البحر » . والان فانها تتخذ موقفا رابعا ، يؤبن  
المقاومة ويندبها ، يقول بفشلها ، ضمنا على  
الاقل ، يتساءل ما العمل ويحلم بجواب جديد  
« يتجاوز » فيه الوضع الحالي .  
عندما يتجرأ الفكر الذي يفترض فيه ان يكون ثوريا  
وطليعيا ان يتخذ مواقف فكرية من هذا النوع  
اللفظي الشعائري التبشيري ، من هذا النوع  
الارتجالي ، فيزعم انها مواقف علمية موضوعية  
تطابق الواقع وما يسوده من اتجاهات ، فذلك  
يدل بوضوح ان مستوى النضوج الفكري والوعي  
الثوري في الجمهور الذي يتجه اليه مستوى بائس  
تعيس وشقي .

والواقع الموضوعي الى عجينة في يده يستطيع ان  
يصنع بها ما يشاء . فعندما تبينوا انه لا يستطيع  
ذلك تركوه . لقد اعادوا القصة نفسها مع  
المقاومة ، فحولوا ايضا التاريخ والواقع  
الموضوعي الى عجينة في يدها ، استقلوا من  
التاريخ والواقع كل ما لا ينسجم مع صورتهم  
عنها . ولكن عندما تبينوا ان المقاومة لا تستطيع  
ان تتحكم بالتاريخ او الواقع كعجينة اخذوا  
بالانفصاض عنها .  
الفكر التقليدي المتخلف عبر عن ذاته باساطير  
وقصص كاساطير عنتر وقصصه . وهذا الفكر  
المقاوم وان تغيرت وتبدلت الاسماء والمسببات لا  
يزال يحاول نفس الاساطير والقصص . عنتر لا  
يهزم ، عنتر يهجم على معسكر بكامله فيهزمه ،  
عنتر ينتصر دائما . عبد الناصر ، المقاومة ،  
يجب ان يهاجمها اي عدو ، في اي وقت ، في اي  
مكان ، وان يكون النصر حليفها . هذه العقيدة  
اللاواعية هي العقيدة الرابضة وراء الفكر المقاوم .  
ولكن الفرق بين زماننا وزمان عنتر هو ان عنتر  
الذي كان اسطورة فولكلورية اصبح واقعة نفسية  
سياسية تعثر وتخرب وتهدم ثورتنا ، تدمي القلب ،  
وتدمع العين اشفاقا على حالتنا . هذا الفكر  
الشعائري التبشيري ، هذا الفكر المقاوم ، يقف  
الان متطلعا الى عمل جديد ، يتساءل ما العمل ؟  
يعجب كيف ان فتنة الحرب مثلت في ميثاقنا  
ونجحت في الاردن الخ ... ويدعو الى طرح جواب

صدر عن مركز الابحاث

### الفكرة الصهيونية : النصوص الاساسية

٧٢ مقالا او خطابا وضعها ٣٧ زعيما ومفكرا صهيونيا رئيسيا ، ترجمت الى العربية لتكون مادة  
دسمة في توعية القارئ العربي حول الفكر الصهيوني الرئيسي ، والمقالات نتاج ما كتبه اشهر  
الصهيونيين في حوالي قرن من الزمان . مع تعريف عن حياة كاتب كل مقالة .

١٠ ل.ل.

٤٨٨ صفحة من الحجم الكبير

والمسائل المناسبة . فلقد ركز الفكر السياسي الاسلامي في بادىء الامر على قيام مجتمع على اساس الشريعة . وبعد ان اصطلح اهل العلم بواقع القوة والتركيب الطبقي للمجتمع تبين لهم تعذر ذلك فأخذوا يدعون الى قيام مجتمع على اساس الشريعة والعدل ولكنهم لم يتمكنوا من الوصول الى انظمة ووسائل تحقق مقاصد العدل فاعتدوا على نصح السلاطين وضغط الواعظين . اما الفكر الثوري العربي بما فيه فكر المقاومة فهو ليس غريبا عن الفكر العلمي والتراث الثوري للعالم الحديث ، واهداف الثورة العربية ( بما فيها المقاومة ) في التحرير من الاستعمار والصهيونية والرجعية اهداف يمكن تحقيقها وثمة وسائل متوفرة لتحقيقها . ومع كثرة المثقفين الذين يرون في التراث العلمي نماذج جاهزة للتطبيق بدلا من ان يروا فيها نظرية ومنهج التحليل والتغيير ، فاننا نرى عددا متزايدا من المناضلين اخذوا يدركون ضرورة الخلق والابداع في التحليل ووضع البرامج المناسبة للتغيير وذلك ليس عن طريق الفكر المجرد بل عن طريق الممارسة والمعاناة المستنيرة بفكر وتجارب من سبقنا على الدرب الطويل . ان المشكلة التي تواجه الثوار اليوم هي ليست مشكلة فكرية مجردة بل هي مشكلة سياسية ايدولوجية ، فالنظرية العلمية والمنهج العلمي في تناول الكثير ولا نحتاج الى اكتشاف القوانين العامة من جديد . ولكن الحاجة هي الى الاستفادة من القوانين العامة في فهم الاوضاع الخاصة وايصال هذه المفاهيم الى الجماهير والعمل على هديها ضمن اطر التنظيم الثوري . وفي مثل هذه العملية نحتاج الى الكتب والمقالات والمفكرين ولكن آلاف الكتب والمقالات والمفكرين لن يجدوا قليلا اذا لم يرتبطوا عاجلا او آجلا بالجماهير عن طريق التنظيم . ان العمل الثوري في علم السياسة يوازي المختبر في علم الطبيعة وكما ان مدى صلاحية النظرية تحدده تجارب المختبر فكذلك مدى صلاحية الفكر الثوري تحدده الممارسات الثورية .

ماذا يقصد البيطار بقوله ان الفكر المقاوم « تبشيري » او اعلى مراتب الفكر التبشيري ؟ معنى ذلك ، وحسب تعريف البيطار نفسه هو ان هذا الفكر يتميز فيما يتميز به « بالركض وراء

ينطلق الدكتور نديم البيطار من ان الفكر العربي « الثوري » لا يزال فكرا قاصرا عاجزا اي غير « ثوري » ، فهو فكر مثالي متافيزيقي طوبائي اخلاقي وعظمي او بكلمة واحدة « تبشيري » . واهم ميزة للفكر التبشيري حسب تعريف البيطار هي ركضه وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها وذلك لعدم توفر الظروف الموضوعية الملائمة او الوسائل المناسبة . ومن هذا المنطلق يحاول الدكتور البيطار ان يبرهن ان الفكر المقاوم الذي يسعى الى تحرير فلسطين عن طريق حرب التحرير الشعبية هو أيضا ليس قاصرا وعاجزا فحسب بل هو اعلى مرتبة من مراتب الفكر التبشيري .

ان كل من يدعي مثل الدكتور البيطار انه لا فرق بين ماضينا وحاضرنا الفكري ، اللهم الا الازدياد في التبشيرية لا يقل ضلالة عن يدعي اننا أصبحنا ثوارا متحررين من ماضينا الفكري التبشيري . اننا نعيش في مجتمع تعرض ، وما زال يتعرض ، لصدمات عنيفة نتيجة تخلفه وتسلط الدول المستعمرة المتفوقة تكنولوجيا عليه ، ولقد ابتدأت في مجتمعنا على اثر هذه المواجهة تغييرات هامة على الصعيد الاجتماعي والفكري . وان النظرة الى الفكر العربي ، ماضيه وحاضره ، ك مجرد فكر تبشيري لم يحدث فيه اي تغيير ولم يطرأ عليه اي تطوير ، فكيف ترجع تبشيرته الى علاقته بفلسفة الحياة الدينية الماورائية ، هي نظرة مبسطة لا تدرك علاقة هذا الفكر الحية بالواقع الاقتصادي والاجتماعي ولقد حان الوقت لدراسة الفكر العربي دراسة علمية تكشف النقاب عن العلاقة الجدلية بين الفكر والواقع . لا عجب ان تكون طبيعة فكرنا اليوم متأثرة بطبيعة فكرنا بالامس كما ان واقعنا اليوم متأثر الى حد كبير بواقعنا بالامس ولكن واقعنا اليوم هو غير بالامس وما يلفت الانظار ويسترعي الاهتمام هو ليس استمرارية الماضي ( فهذا شيء طبيعي ) بل بروز خصائص جديدة في حاضرنا السياسي والفكري .

ثمة فرق كبير بين الفكر العربي التقليدي والفكر العربي الثوري بما فيه فكر المقاومة . فان الفكر السياسي العربي او بالاحرى الاسلامي كان تبشيريا الى حد بعيد لانه كان يركض وراء مقاصد لم يكن من الممكن تحقيقها لعدم توفر الظروف الموضوعية

مقاصد لا يمكن تحقيقها او نحو مقاصد لا ترتبط بالواقع الاجتماعي التاريخي الموضوعي والقوى الفاعلة فيه . فهو فكر يحاول ... الوصول الى مقاصد معينة دون أن تتوفر له الوسائل المناسبة» . فهل الفكر المقاوم يرفعه هدف التحرير « يركض وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها» ؟ وهل مسيرة التحرير « لا ترتبط بالواقع الاجتماعي التاريخي الموضوعي والقوى الفاعلة فيه » ؟ طبعاً لا ، لان الدكتور البيطار يقول بأنه مقتنع بهدف التحرير . اذن ما هو اعتراض الدكتور البيطار ؟ الاعتراض هو لا شك حول الوسائل . فهل تتوفر الوسائل المناسبة للتحرير ؟ يجب الدكتور البيطار بالاجاب ولكنه يرى ان المقاومة لم تعرف ما هي الوسائل المناسبة اذ ضلها البعض واوهموها ان حرب التحرير الشعبية هي الوسيلة المناسبة فراحت تتخبط في طريقها دون أن تحرز اي تقدم . ولكن والحمد لله لقد اكتشف البيطار هذا الخطأ الفاحش وهداها بفكره الثاقب وتحليله العلمي الى سواء السبيل . فإذا كانت مقاصد المقاومة في التحرير يمكن تحقيقها والوسائل المناسبة للتحرير متوفرة ، وان أخطأت المقاومة في الاختيار ، فالمشكلة اذن ليست طبيعة فكر بل مجرد خطأ في الاختيار يمكننا تصحيحه على السعيد الفكري باستيعاب مقالة الدكتور البيطار . ان خلاصة تحليل البيطار هي ان الفكر المقاوم قد انتهج استراتيجية خاطئة وهي استراتيجية حرب التحرير الشعبية، ولا مخرج له من المأزق الا بتعديل هذا الموقف الاستراتيجي . لماذا يرى البيطار ان حرب التحرير الشعبية غير مناسبة لهدف التحرير ؟ هل احتجاجه على كلمة حرب ؟ طبعاً لا ، فان التناقض بين العرب واسرائيل تناقض عدائي لن يخل الا بالكفاح المسلح . والبيطار يسلم بهذا . هل الاعتراض اذن على كلمة تحرير ؟ بالتأكيد لا لان البيطار من دعاة التحرير . اذن الاعتراض على كلمة شعبية او على اصطلاح « حرب التحرير الشعبية » ككل . فما معنى هذا الاصطلاح ؟ ان لهذا التعبير خصائص كثيرة ولا اظن ان المؤلف يعترض على الصفات الاتية : وهي انها حرب يعياً فيها الشعب ليخدم في قوات المليشيا او المجموعات العصابية او جيش التحرير ليخوض حرباً طويلة الامد ضد عدو امبريالي متفوق تكنولوجيا مستفيداً من نقاط ضعف العدو ومؤازرة القوى المعادية للامبريالية في العالم . اما ما

يعترض عليه البيطار فسنتناوله في الفقرات التالية . ان الفكر المقاوم الذي يصوره لنا المؤلف هو كاريكاتور لفكر المقاومة ، والصورة التي يعرضها هي صورة مشوهة . عندما نقول الفكر المقاوم ، علينا اما ان نفرق بين الاتجاهات والتيارات المختلفة بما فيها الانحرافات اليبينية واليسارية او نركز على الخط الاساسي في المقاومة ، الخط المرتبط بسياساتها وممارساتها . وانطلاقاً من فهمنا لهذا الخط الاساسي في المقاومة سنرد على آراء ومزاعم الدكتور البيطار التي نخلف معاً حولها والتي لم نتطرق لها فيما سبق .

١ - مقولة النضال الفلسطيني بدلا من النضال العربي : يزعم الكاتب ان الفكر المقاوم انطلق من مقولة فلسطين والنضال الفلسطيني بدلا من الوطن العربي والامة العربية . وهذا زعم خاطيء . فالمقاومة لا ترى النضال الفلسطيني بديلاً للنضال العربي العام بل تعي كل الوعي ضرورة مشاركة الجماهير العربية قاطبة في الصراع ضد اسرائيل والصهيونية العالمية والامبريالية وعملائها في العالم العربي ولكنها تركز على ان الجماهير العربية في فلسطين يجب ان تنبذ اتكاليتها على الانظمة العربية وعليها ان تشارك في التضحية والنضال وان ظروفها الموضوعية تؤهلها بحكم معاناتها وتشردها وتماسكها مع العدو المباشر لان تكون في طليعة الجماهير الواعية المنظمة المسلحة .

٢ - هدف اسقاط اسرائيل : يزعم الكاتب ان الثورة الفلسطينية لا يمكنها ان تحقق هدفها ( تحرير فلسطين من النهر الى البحر ) . ويرجع موقفه هذا الى ظنه ان المقاومة تهدف الى تحرير فلسطين بالجماهير الفلسطينية وحدها . وكان الكاتب لم يقرأ نشرات الثورة وتحليلاتها ! فالثورة تدرك كل الادراك انه لا يمكن تحرير فلسطين وهزيمة الامبريالية دون تعبئة الجماهير العربية كلها ، ولم تدع الثورة يوماً انها تستطيع ان تحقق النصر بعزل عن الجماهير العربية ، وان ادعى ذلك بعض الفلسطينيين الشوميين الواهين .

٣ - تجاوز الثورة الفلسطينية للثورات العربية الاخرى : يقول البيطار ان احد خصائص الفكر المقاوم طرحه الثورة الفلسطينية كثورة تتجاوز كل الثورات العربية الاخرى وتصحح ما فيها من نقص . ويرى في مثل هذا الطرح غروراً وادعاء لا يتناسب ودور الثورة الفلسطينية . لا شك في ان الكثيرين

داخل الثورة الفلسطينية وخارجها حملوها وهي لا تزال في بدايتها أكثر مما تحتل وأوا فيها عصا سحرية يمكنها ان تغير كل شيء دون عناء او مشقة دون صبر أو مثابرة دون انتكاس او هزيمة . ولكن بالرغم من هذا كله فان الثورة الفلسطينية تتميز موضوعيا عن الثورات العربية الأخرى . ما يميزها ليس اصالة ثوارها او عبقرية قياداتها او قلة اخطائها او ضخامة انجازاتها ، بل طبيعة ظروفها والتحديات التي تواجهها . فلسطين هي محور الصراع بين الأمة العربية من جهة وبين الصهيونية والامبريالية التي تتزعمها الولايات المتحدة من جهة أخرى . ولقد وعت الثورة الفلسطينية طبيعة المعركة وضرورة توعية الجماهير وتنظيمها وتسليحها في حرب طويلة الامد من اجل القضاء على الاستعمار في وطننا الكبير . كما انها بالرغم من اخطائها وتقصيرها قد خطت بضع خطوات في اتجاه السليم .

٤ — الهوة بين المقاومة والجماهير العربية : يحذر الكاتب من ان الهوة بين مقاصد المقاومة وقدراتها اخذت تؤدي الى بروز هوة أخرى بين المقاومة والجماهير العربية التي بدأت تنقد شيئا من حماسها للمقاومة . من الطبيعي ان الجماهير التي كانت تنظر الى الثورة وكأنها عصا سحرية قد نقدت شيئا من حماسها على اثر انتكاسة ايلول وتحمل الثورة مسؤوليتها في تضخيم قدراتها وطرحها الثورة كسحر او اسطورة . ان الهوة بين المقاصد والقدرات ، بين الحقيقة والتوقعات ، تنبع من قصور في التوعية أكثر مما تنبع من قصور في الفكر النظري المجرد . فالتوصل الى الفكر النظري السليم ليس بالامر الصعب ولكن تحويل هذا الفكر الى قناعات الجماهير المنظمة يتطلب العمل الدؤوب الطويل ولحد الان لم تخط المقاومة الا خطواتها الأولى على طريقي توعية الجماهير وتنظيمها . ومع كثرة الكلام عن الجماهير ومشاركتها فثمة من هم في موقع المسؤولية ممن لا يؤمنون بالجماهير ويريدون اتباعا و« زلما » أكثر مما يريدون مشاركين . وبالرغم من التأكيد على دور الجماهير العربية فلا تزال الثورة مرتبكة في تحديد طبيعة العلاقة في هذه المرحلة بينها وبين الجماهير العربية .

٥ — الدعوة الى ضرورة الارتباط بالثورة الفلسطينية دون الثورات : يزعم البيطار ان الفكر المتاوم قدم المقاومة كالثورة الجديدة التي يجب

الارتباط بها دون الثورات الأخرى . وهذا الزعم لا اساس له من الصحة فلقد اكدت المقاومة ، او الخط الاساسي في المقاومة ، ان الثورة الفلسطينية ليست بديلا للثورة العربية وان واجب المناضلين في كل قطر هو النضال في قطره وحسب ظروفهم مع مساندة كفاح الجماهير ضد العدو المشترك في الاقطار العربية الأخرى وفي مقدمتها الجماهير في المساحة الفلسطينية . ان الثورة الفلسطينية يميزها عن الثورات الأخرى ظروفها وطرحها الاستراتيجي وان لم تميزها انجازاتها لحد الان . اما التقتصر بالنسبة لتعبئة الجماهير العربية فلا يرجع للثورة وحدها ومجرد مسيرتها للانظمة العربية بل يرجع ايضا لضعف وتقصير الطلائع الثورية في شتى الاقطار العربية .

٦ — اتهام المقاومة لعبدالناصر ومصر الثورة وتخوينها : يدعي الدكتور البيطار ان المقاومة انهالت على عبدالناصر شتبا واتهاما بعد حزيران واصبحت تخون كل من يتعاون معه او يحاول اللقاء مع الثورة المصرية . وهذا ادعاء لا ينطبق على الثورة ككل . فبالرغم من تشنج بعض فئات المقاومة فان الثورة اقامت ولا تزال تتمتع بعلاقات جيدة مع الجمهورية العربية المتحدة . وان تعكر الجو بعد مبادرة روجرز عرض الجمهورية للنقد ولكن لم تتعرض المقاومة ككل لشخص عبدالناصر بالشتم والاتهام . وكانت جريدة اللجنة المركزية حذرة كل الحذر في معالجة الموضوع فيها عدا بعض المقالات التي سببت خلافات داخل المقاومة وحسم الامر بعد ايلول بممارسة النقد الذاتي ولفظ الخط المتفهم لضرورة عدم التهجم على التحرك السياسي المشروط من قبل الجمهورية العربية المتحدة . ولا تشك المقاومة بأن الجمهورية العربية المتحدة ستلعب الدور الاساسي في حرب الامة العربية ضد اسرائيل وذلك لان المقاومة ترى الوسيلة الوحيدة للقضاء على اسرائيل هي تعبئة الجماهير العربية ومشاركتها في المعركة والجمهورية العربية تستوعب الجزء الكبير من هذه الجماهير وتشكل في الوقت الحاضر القوة الاساسية على خط المواجهة مع اسرائيل .

٧ — استقلالية النضال الفلسطيني : يقول الكاتب ان فكر المقاومة يدعو الى استقلالية النضال الفلسطيني ويلمح الى ان هذا لا يتناسب وعروبة المعركة . ان البيطار يسيء فهم مضمون الاستقلال

بالإصرار على استقلال الثورة الفلسطينية هو تعبير ليس عن الانعزال بل عن رفض الثورة الدوران في محاور عربية والغوص في تناقضات الانظمة العربية قبل أن يشتد عودها . ولكن لا شك في أن الثورة الفلسطينية شاعت أم ابت مرتبطة بالجماهير العربية المناضلة وسترابط بطبيعتها بالانظمة العربية الأكثر ثورية .

٨ - اهتراء الجيوش التنظيمية والدعوة الى تسريحها : ينتقد الكاتب المقاومة لوصفها بالجيوش النظامية العربية بالمهترنة والبالية ، وكان الجيوش النظامية اثبتت في حروبها انها ليست مهترنة وباليلة . ويتهم الكاتب المقاومة بأنها تدعو الى تسريح الجيوش النظامية لانه لا محل للجيوش النظامي في حرب الشعب . وهذا الزعم زعم يتناقض وموقف الثورة الفلسطينية . فالمقاومة ككل لم تدع ولن تدعو الى صرف الجيوش العربية بل تدعو الى تقويتها . وهي ترى ان حرب الشعب يشارك فيها جيش التحرير مظلما يشارك رجال العصابات والمليشيا . ولكن جيش التحرير النظامي يختلف في تدريبه ودوره وتكوينه وعلاقاته عن الجيوش النظامية العادية .

٩ - الدعوة الى حرب الشعب ضد الامبريالية على امتداد الوطن العربي : يرى الكاتب ان فكر المقاومة في كثير من الاحيان فقد صلته مع الواقع واصبح مجرد حلوسة وهذيان . ويعطلي مثالا على ذلك دعوته الى حرب شعبية على امتداد الوطن العربي ضد الامبريالية « وكأن الامبريالية انزلت جيوشها واصبحت تحكم وتسود مباشرة هذا الوطن » . ان المقاومة لا تدعو الى اعلان حرب شعبية اليوم ضد الامبريالية على امتداد الوطن العربي . ان المقاومة ترى ان التناقض الاساسي اليوم وغدا هو بين الامبريالية وبين الشعوب العربية وترى ان الطريق الوحيد لمواجهة الامبريالية المتفوقة تكنولوجيا هو تعبئة الجماهير العربية - نوعيتها وتنظيمها وتسليحها - في كل قطر حسب ظروفه . ولا حاجة لانزال جيوش الامبريالية في الاقطار العربية كي تبدأ الطلائع الثورية بتعبئة الجماهير .

١ - تجاهل المقاومة بدعوته لحرب الشعب الاوضاع الفريدة التي تميز المقاومة : ان الانتقاد الاساسي الذي يوجهه البيطار الى فكر المقاومة والذي يستشهد فيه على ان هذا الفكر تبشيري هو انه يدعو الى حرب شعبية مماثلة للحرب الشعبية في الصين وغيتنام والجزائر دون ان يرى ان ذلك ليس ممكنا لاختلاف الظروف الديموغرافية والطوبوغرافية الخ . ويرى البيطار ان المقاومة تجاهلت تماما وكليا الاوضاع الفريدة التي تميز المقاومة واهملت بشكل نادح خصوصية الاوضاع الموضوعية التي تحيط بالمقاومة . ان تهمة التجاهل الكلي والاهمال النادح تهمة غير عادلة . فبينما لجأ بعض المثقفين الى نسخ تجارب الاخرين متلدين ممارسات ( او غالبا كتابات ) الثورات الاخرى وكأنها معادلات جاهزة لحل كل معضلات النضال فقد حاولت طلائع المناضلين ان تسلك الطريق الثوري الصحيح طريق من يدرك القوانين العامة المستقاة من تجارب الشعوب والخصائص الفريدة التي تميز الظروف الفلسطينية . لا شك ان الثوار ارتكبوا كثيرا من الاخطاء ولكن امامهم اليوم فرصة تقييم نتائج البرامج السابقة والاعتراف بالخطأ والتصميم ومحاولة الاستفادة منهما . ولقد بدأ مثل هذا التقييم على الصعيد الفكري العام وما زال متأخرا على الصعيد التنظيمي . ان الحرب الشعبية هي لا شك الطريق الصحيح لتحرير فلسطين والعالم العربي - الحرب الشعبية التي تدعو اليها المقاومة ( وليس التي يزعم البيطار ان المقاومة تدعو لها ) والتي تتطلب توعية الجماهير العربية توعية علمية وتنظيمها حول طلائعها وتسليحها في رجال عصابات ومليشيا وجيوش تحرير من اجل مواجهة او الاستعداد لمواجهة الامبريالية والصهيونية وعملاء الامبريالية واعداء الشعوب ، عن طريق خوض نضال طويل مرير يختلف في كل قطر من حيث التطور والتوقيت حسب ظروف ذلك القطر ولكنه نضال متكامل مرتبط بنضال القوى المعادية للامبريالية والاستغلال في العالم اجمع - نضال يؤدي في نهايته الى الوحدة الحقيقية والبعث الحقيقي للامة العربية .

## رد غسان كنفاني

موضوعي ، واذا تواضعت المقاومة في شعاراتها خرجت من مأزقها(١). وتلحق هذه النقطة تقاسم اخرى من نوع لوم المقاومة على مناداتها بتسريح الجيوش العربية النظامية ، ولومها على تطريتها المفرطة والى آخر ما هنالك من نغبات مماثلة .

على الدكتور نديم البيطار ، والقراء ، ان ينبهونا اذا كان المقال الذي نحن بصدده يحوي اكثر مما اوردناه هنا ، بصرف النظر عن المبطلة والاسترسال وخفة الدم احيانا ، ان النقطة الجوهرية الوحيدة في مقال الدكتور البيطار هي رفضه للشعار الذي رفعته المقاومة حول حرب تحرير شعبية فلسطينية تقوم على المطالبة بتسريح الجيوش النظامية العربية وتنفرد وهدها بتحرير فلسطين على غرار النموذج الفيتنامي ، ان المقتل الاساسي في دعوى الدكتور البيطار هذه ، هي كونها مزورة ، فليس ذلك هو فكر المقاومة !

لماذا اذن يخلق الدكتور البيطار لنفسه طاحونة ويقاثلها ، ويبني هذه الملاحونة وفق مواصفات تناسبه ؟ ان السبب الرئيسي في اعتقادنا لهذه الهجمة المفتعلة هو ذلك الطراز الارستقراطي من التنصل ، الذي يسارع اليه المثقفون الخوارج حين يعتقدون ان السفينة اخذت تغرق ، وهم انما يفعلون ذلك من خلال المزايدة .

نقول: يبني الدكتور البيطار طاحونته وفق مواصفات تناسب سينه الخشبي ، لانه يتحدث عن « فكر المقاومة » هكذا بالمطلق(٢)، دون ان يميز التيارات الرئيسية البارزة فيه ، وكفي ينجح في سوق اتهاماته دون ميزان موضوعي يمتنع عن الاستشهاد مرة واحدة بمصدر واحد ، ذلك يجعله يخلط الحابل بالنابل (مثلا : ياخذ تطرية بمض التيارات في «فتح»

١ — على طريقة العروس وبغيرها : لم يكن من الممكن دخولها معا من الباب فاقترح « دكتور » مماثل قص ارجل الجمل او رأس العروس !

٢ — ثم يعمم الى « معظم » الفكر الثوري العربي ، ذلك يذكر بتعميمات فلاسفة الاشتراكية الوطنية الالمانية الذين كان اثرهم واضحا في كتاب الدكتور البيطار الاول « الايديولوجية الانتقالية » والذين يتحدثون عن « كليات » ومطلعات .

سيكون من الصعب ، في السطور التالية ، التلخص من الاعتقاد باننا نقوم بعمل لا مبرر له ، وان مقال السيد الدكتور نديم البيطار\* ، الذي نعتقد انه لم يكن يستحق النشر ، لا يستحق ، بالاحرى ، المناقشة ، وان المسألة برمتها هي مجرد اضاعة للوقت في محاولة لمعلنة ثرثرة غير عقلانية ، يهلبها رجل له — في كتاباته — كل صفات المثقف الليبرالي، الخارجي ، النافذ الصبر ، الباحث عن التميز ولو على حساب العقل .

اذن ليكن الدافع اكثر جدية وفائدة ، ولنكتسب جانبا كل تلك الثرثرة التعميمية المترعة بأحقاد لا مبرر لها ، ولنختصر بكلمات لها معنى النقطتين العاديتين اللتين تستند اليهما كل تلك الثرثرة : **اولا** ، يعتقد الدكتور البيطار ان نكر المقاومة هو فكر تبشيري ، بل هو اعلى مراتب ذلك الفكر ، ولكن كلمة تبشيري عند الدكتور البيطار لا تعني ما تعنيه عادة في الفكر السياسي ، بل هي الخليط التالي : ميتافيزيكي ، مثالي ، طوبائي ، اخلاقي ، ذاتي ، انفعالي ، عاجز ، شعائري ، لفظي ، ديني ، بدوي ، تقليدي ، متخلف ، اسطوري . ان مجموعة الشتائم هذه ، المتناقضة فيما بينها ، هي السمة الاساسية والعامية لفكر المقاومة ، وهي التي قادت المقاومة الى « الركض وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها » او « مقاصد لا ترتبط بالواقع الاجتماعي والتاريخي » ومحاولة السعي « وراء اهداف متناقضة » ويؤكد الدكتور ان ذلك ليس فقط وفقا على فكر المقاومة — « الفكر العربي الثوري هو ، اساسا ، وفي معظمه ، من هذا النوع » ، تلك هي القاعدة التي تستند اليها النقطة التالية: **ثانيا** ، ان سر « فشل » المقاومة هو في رفعها لشعار حرب التحرير الشعبية ، وهو شعار لا ينطبق على الواقع الفلسطيني ولا العربي ، وشعار دون مستقبل ، واقليمي ، وتقليد محض للتجربة الصينية والفيتنامية والجزائرية دون اساس

\* اشعر ان علي منذ البدء الاعتذار للدكتور البيطار في حال شعوره بقسوة الحوار من طرفي، ان ذلك لا يقلل من التقدير والود الذي اكنه له . ان الموضوع الذي نحن بصدده يعكس سخونته على الحوار .

الجنرال حركي ( الاسرائيلي ) عن المقاومة ومعضلاتها الاستراتيجية<sup>(٤)</sup> ليس سببه الاتفاق في الرأي ، معاذ الله ، ولكن سببه هو انهما ، البيطار وحركي ، يتحدثان عن الافكار وعن المجتمعات وعن السدول بصفتها مطلقسات تطلق فوق الواقع الموضوعي المادي ، الطبقي .

لنتفحص القطعتين اللتين يرتكز عليهما مقال الدكتور نديم البيطار ، ونحاول ان نوثقهما على قدميهما : لقد رأينا قبل لحظة كيف يتحدث الدكتور البيطار عن فكر المقاومة ، بل عن الفكر الثوري العربي « في معطيه » متبها اياه بالتبشيرية وفق التعريف الخاص الذي يعطيه لهذا الاصطلاح ، وهو تعريف يفتقر الى الدقة كما رأينا ، ويبدو هذا الافتقار فاضحا على الخصوص في مقال يتحور في جوهره حول ضرورة الدقة والموضوعية والعلمية . ومع

٤ — راجع « النهار » — أوائل حزيران ١٩٧٠ ، ابرز آراء حركي في ذلك المقال اصراره على نقطة « الخطأ الاستراتيجي » في فكر المقاومة ، وعبثية شعار حرب التحرير الشعبية ، ومعاندة المقاومة لشعار غير ممكن التحقيق . وعلى كل حال من المفيد ، ربما ، ذكر بعض العبارات في مقال حركي المشار اليه ، وهو خبير الحرب النفسية المعروف ، لنذكر ان هي اوجه التشابه مع بعض النقاط التي يثرها الدكتور البيطار . من اقوال حركي في مقاله المذكور : « من أهم متطلبات حرب العصابات ، تحويلها الى حرب داخلية ، فحرب العصابات ذات اهمية دنيا في حرب خارجية » و« لا يستطيع العمل الفدائي ان يحقق بآية وسيلة اهدام المنظمات الفدائية المعلنة ، وهذه الفجوة بين الوسائل والاهداف قد قوضت بنيران المنظمات العنقادي برمتها ، منذ ان اعلن الفدائيون ان نشاطاتهم ليست تكتيكا بل استراتيجية » و« لردم الفجوة بين ادعاءاتهم واعمالهم اصدروا بلاغات عسكرية مبالغ فيها » و« ان قطاعا كبيرا من الشعب الفلسطيني في الاردن لم يدعم الفدائيين ووقف بجانب النظام الاردني » و« تحول قطاع كبير من الشعب الفلسطيني عن الفدائيين لان هؤلاء أصبحوا حملة راية الثورة الاجتماعية » و« ان وعيهم لفقدان الحل العقلاني لمشكلتهم يمكن ان يجر بعضهم الى احلام خيالية طوباوية .. »

ويلصقها بشعار حرب التحرير الشعبية الذي رفعه اليسار ، وكفي يمضي في التخليل فانه يقدم تفسيره الخاص والمدهش لمواصفات حرب التحرير الشعبية ، ويستند على ذلك ، ليلصق بالمقاومة ( هكذا ! ) انها تدعو لتسريح الجيوش النظامية ، كل هذا دون الاستمانة بأي مصدر ، ودون الاشارة الى اي اقتطاف او مرجع ! ) .

لنتوقف قليلا عند نقطة التنبؤ هذه ، الضبابية ( هل نقول : التبشيرية ؟ ) . سنلاحظ في مقال الدكتور البيطار ميوعة الزئبق ، انه لا يتحدث فقط عن « فكر المقاومة » ، هكذا بالمطلق ، مازجا بين يمينه ويساره ووسطه ، ولكنه يتحدث ايضا بالمطلق عن الفكر الثوري العربي ، خالطا حابله بنابله ، وكذلك عن الدول العربية واضعا اياها جميعا في كيس واحد ، وفي الوقت الذي يسخر فيه من عبارة « من النهر الى البحر » يتحدث عن الارتباط الكلي بشعار استراتيجي من طراز « من المحيط الى الخليج » ( آ ) ويظل يكرر عبارات عن « الذات العربية » وعن « الانسان العربي » مثلما كان مفكرو الاشتراكية الوطنية الالمان يفعلون حين يتحدثون عن العرق الآري ، وفي الواقع فان التشابه الذي سيلحظه ، بلا ريب ، القارئ المطلع بين سياق مقال الدكتور البيطار وسياق مقال كتبه

٣ — وذلك يأخذ الدكتور الى تناقضات وأخطاء لا حصر لها . خذ هذه الامثلة : « الحروب الشعبية التي نجحت كانت ضد محتل اصيب بهزيمة عسكرية ساحقة في حرب عالمية » غلط . « عندما لا تستطيع المقاومة ان تمارس دور التحرير الذي ارتبطت به فان تفسير ذلك لا يكون بالرجوع الى اوضاع موضوعية تخرج عن ارادة وذات المقاومة ، بل الى نقص ذاتي في المقاومة » غلط . « اذا كان حمام اوروبا واميركا فيما يتعلق ببنيتام يتحول الى صقور فيما يتعلق بقضية فلسطين فذلك يعود اولا وقبل كل شيء الى عجز العمل الفدائي عن الارتفاع الى صعيد الثورة الفيتنامية » غلط . كذلك قوله ان عدم تفتت جيش القمع الاردني في ايلول الماضي يعود سببه الى ان المقاومة لم تبرهن لهم بالممارسة انها قادرة على التحرير . غلط . بالاشارة الى تعريضاته المضحكة لحرب التحرير الشعبية .

صومعة ! ) وهو عاجز لانه فكر بورجوازي صغير ،  
والصحيح اكثر هو انه ليس كذلك فحسب ، بل  
هو فكر بورجوازي صغير ومتخلف وعسكريتاري في  
معظمه ، والظاهر ان الدكتور البيطار يعرف ذلك ،  
فهو يقول : « ... الفكر المقاوم ... فكر ما يزال  
يبارس العقليّة الشعائرية ، والثورية اللفظية ،  
والمنطلقات التبشيرية التي تادتنا الى ١٩٤٨ والى  
١٩٦٧ .. » اي انه يتصد بأن الفكر الذي قاد  
الى كارثة حزيران ، وقبيلها كارثة ١٩٤٨ ( ليس  
كذلك بالضبط ، ولكن لنفترض ان الدكتور البيطار  
على صواب ) ، كان فكر البورجوازية الصغيرة ،  
وهو يتهم المقاومة بأنها تلحق نفس الاسلوب ،  
حسنا . اذن بماذا يجب ان ننصح المقاومة ؟ بتجاوز  
ذلك الفكر الى فكر اكثر تقدما ، ليس كذلك ؟  
ولكن الدكتور البيطار يفعل العكس ، فهو يدعونا  
في مجل مقال له ليس فقط الى الاقتداء بالانظمة التي  
حملت ذلك الفكر وعبرت عنه ، ولكن ايضا بالانظمة  
التي ما زالت وراءها بكثير !

ما الذي نعلمناه نحن ؟ نحن قلنا الكلام ذاته الذي  
اكتشفه الدكتور البيطار متأخرا . قلنا ان  
البورجوازية الصغيرة استهلكت دورها ، ادت المهمة  
التي تستطيعها وعجزت عن متابعة الشوط ، ذلك  
يجعلها تفرق اكثر فأكثر في عجزها مثل الذي يقع  
في رمال متحركة . جاءت هزيمة ٥ حزيران فكشفتها  
بنفائحية لا مثيل لها : لم تنهزم فحسب ، ولكنها  
انهزمت فوق كوم من الاكاذيب كانت تحقنها مثل  
المخدر في عضلات الجماهير ، انهزمت وكشفت عن  
تخلخل مخجل في كيانها الذاتي ، نكاد لا نجد فضيلة  
واحدة لها لحظة المواجهة التاريخية . لقد اظهرت  
ان الولاء الجماهيري الكاسح الذي كان لها لم يكن  
يعني بالنسبة لها الا مقعدا تكلمت فوقه وانه كان  
في غالب الاحيان نهرا جبارا تدور مياهه في فراغ .  
ما العمل ، اذن ؟ نحن قلنا ان الذي يريد ان يذهب  
الى الشرق لا يضع رأس حصانه صوب الغرب ،  
فاذا اردنا الانتصار علينا ان نتقدم الى الامام ، ان  
نتخلى عن افكار واساليب البورجوازية الصغيرة ،  
المتخلفة ، العسكريةتارية ، وتبنى افكار واساليب  
في مستوى التحدي الذي دعوسنا بفعله اربع  
سنوات ..

ذلك هو فكر الطبقات الاكثر انسحاقا ، والاكثر  
عددا ، والاشد صبورا : ان هذا الفكر ليس  
تبشيريا ، وان كان التبشير فيه ( بالاحرى :

ذلك ، فلنفترض ان الدكتور البيطار يقصد بالفكر  
الثوري العربي ، الفكر الذي نشأ عليه جيلنا  
وجيلنا في الحقبة المنصرمة من عمر نضال شعبنا ،  
وهو في مجله فكر هيمنت عليه ، في اكثر اشكاله  
شيوعا ، البورجوازية العربية الصغيرة بمختلف  
شرائحها ، وبهذا المعنى ، وخصوصا حين كلفت  
العسكريتاريا العربية نفسها مهبة وضع ذلك الفكر  
الثوري موضع التنفيذ في اكثر من بلد عربي ، ظهر  
بصورة فاضحة عجز هذا الفكر عن الايفاء بالمهمات  
التي انتدب نفسه لتنفيذها ، فهو لم يستطع استكمال  
مهمات مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي ، وان  
قطع شوطا في سياقتها ، وعجز عن ارساء برنامج  
التصنيع والتحديث ، واخذت تبرز يوما بعد آخر  
البذور الكامنة لتناقضه مع مصالح اوسع القطاعات  
الجماهيرية ، ووقع شيئا فشيئا اسير منشئ  
العسكريتاري ، اللاديمقراطي ، اللاشعبي .

اننا نتفق مع الدكتور البيطار بأن ذلك الفكر  
الثوري ، بهيكل الخط العريض المختصر الذي رسمناه  
له ، هو فكر عاجز . طبعا ، لان سبته الطبقيّة  
محدودة ومؤقتة ، ولذلك فهو فكر متذبذب ، غير  
جذري ، وبالتالي غير قادر على تنفيذ البرنامج  
الذي حركه في الاساس ، الا جزءا يسيرا منه .  
الى هذا الفكر نحن بدورنا ننسب الدكتور البيطار  
نفسه ، لان هذا الفكر حين يبدأ يتلمس مأزقه ،  
يتحول الى نوع تأبيني من الوعظ والارشاد ، والى  
شعائرية نافذة الصبر ، وكى يستطيع تحقيق ذلك  
يضع نفسه فوق الطبقات ، ويتحدث بالمطلقات .  
يتحدث عن « وحدة عربية » - كما فعل الدكتور  
البيطار - دون ان يقول لنا وحدة من وقيادة من  
ولمصلحة من ، ويتحدث عن « جيوش نظامية » ،  
دون ان يقول لنا اية طبقة تخدم ؟ وهل هي جهاز  
تمعي ضد الجماهير كما هي الحال في الاردن ؟ ام  
جهاز قتالي مستعد للتضحية ولكنه محكوم بقصور  
تباداته ؟ ام ماذا ؟ ويتحدث عن « فكر المقاومة »  
دون ان يقول لنا ان كان يتحدث عن يمين ذلك  
الفكر ام يساره ، ويتحدث عن حروب التحرير  
الشعبية دون ان يقول لنا ، على الاقل ، مصادره !  
قلنا نحن نتفق مع الدكتور البيطار في وصف ذلك  
الفكر ، ان كان هو الذي يقصده ، بأنه فكر عاجز ،  
( لا نقول تبشيري ، لان في كل فكر يوجد جانب  
تبشيري ، وذلك ضرورة لا يجوز تجاهلها والاتحول  
الفكر الى امتياز فردي ، الى جزء من مفروشات

التحريض ) يلعب دورا أساسيا خصوصا في فترات البدء ( ونحن ما زلنا فيها ) . انه فكر مبني على عدم الاكتفاء بتفسير الواقع ، ولكن بتغييره ايضا ، وهو فكر عبر عن نفسه بالكفاح المسلح الذي هو ارتقى اشكال النضال ، ويبدو من الماييب ان يتهم فكر المقاومة بالتبشيرية في حين انه ولد مخرجا بالدم (٥) .

الآن ، يستطيع الدكتور البيطار ، منطلقا من هنا ، ان يكشف التناقضات التي وقع فيها هذا الفكر ، تصورات ، معاناته ، اخطائه في التنظير وفي الممارسة ، طلعته الحماسية ، والى آخر ما هنالك من مشاكل وقعت وتقع وستظل تقع ، ولكن ليس من حقه الغائه بشطحة فيلسوف حالم . ان الانتقال من مرحلة الى مرحلة أخرى لا يمكن ان يتم بسهولة ، واذا كانت كل مرحلة جديدة انما تولد من رحم مرحلة سابقة ، فمعنى ذلك ايضا انها تحبل معها عند ولادتها الكثير من اثار المرحلة التي هي في طور الانهيار ، والكثير من بصماتها . ان عملية التخلص من ذلك كله تحتاج الى وقت ، والى جهد ، وخصوصا الى صبر ثوري لا ينقذ توازنه عند اولى الانتكاسات .

ان فكر المقاومة لم يولد منذ ٦ سنوات كما يقول الدكتور البيطار ، ولكن قبل ذلك بكثير ، وهو اخذ في التطور ، نظرية وممارسة ، منذ بدأ ذلك الارتطام الكبير مع موجة الامبريالية الكاسحة . اذا كانت حرائق الفالوجة قد حركت بذور الرفض ، حرائق بلعا ووادي التفاح ( ١٩٣٦ ) كانت قد نعلت الشيء نفسه ، وهكذا فعلت الصبحة (١٩٥٤) وبورسعيد وغزة ( ١٩٥٦ ) والسموع ( ١٩٦٦ ) . اننا نمشي ، والفكر الستاتيكي الذي للدكتور البيطار هو اهانة لمسيرة الجماهير هذه . حرائق ١٩٦٧ ، كرامة ١٩٦٨ ، ايلول ١٩٧٠ ، ذلك كله صفحات جديدة في فكر المقاومة ، ان الدخول الى مراحل جديدة وحاسمة لا يمكن اجتراحه بالسحر ، ولا يخضع لنفاد صبر ، وقلة حيلة ، وعصبية المثقفين البورجوازيين الصغار .

وهكذا نحن نقول : ان هذا الصدام التاريخي بين

هـ — طالما ان الدكتور يعط كثيرا بضرورة الموضوعية ، فلا بأس اذن لو قرأ في التجربة الفيتنامية مبدأ « الدعابة المسلحة » كي يصبح حديثه عن « التبشيرية » علميا .

الصهيونية وبين حركة التحرر الوطني العربية لم تعد مسألة حسابية هينة يمكن حلها عن طريق الجهر بشعارات من طراز « للوحدة من المحيط الى الخليج » و « كل الطبقات » والى آخر ما هنالك من قناني الاميون . لقد تبين لنا بأكوام من الجثث وبراكين يمكن قياسها بالاميال المريعة التي احتلتها المدو هنا وهناك ان هذا الصدام بين اسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية العربية متحالفين متكاتفين من جهة ، وبين حركة التحرر الوطني العربية ، من جهة أخرى ، هو صدام لا يمكن حسمه بالمعادلات التقليدية ، بل لا بد من استنفار القوى التي تستطيع دحره . ان الجيوش النظامية العربية لن تستطيع حل هذا التناقض ( وبالنسبة : هي ايضا لا تستطيع تحقيق الوحدة العربية ) ، وذلك ليس لانها غير مقاتلة ، وليس لانها غير مخلصه ، ولكن لان ميزان القوى ، السياسي والتكنولوجي ، ليس في مصلحتها على المدى المرئي . مرة أخرى : ما العمل ؟ تحسن نقول : حرب الشعب . وهنا تجيء نقطة الدكتور البيطار الثانية . يفهم الدكتور البيطار عبارة حرب التحرير الشعبية نهما طوبوغرافيا قاصرا ، وهو يصرف صفحات طويلة لاثبات بديهية يعرفها الطلبة الثانويون : ان ظروف الفيتنام هي غير ظروف فلسطين ! اين سجع الدكتور البيطار عكس ذلك ؟ ان فيتنام ، بالنسبة للمقاومة الفلسطينية ، هي نموذج آخر من النماذج التاريخية لقدرة شعب صغير ، مسلح التنظيم والوعي ، على الحاق الهزيمة بأكثر قوة ضاربة عرفها التاريخ . ان التجربة الفيتنامية هي درس لا يصلح للنسخ . وقد قالت المقاومة ذلك ألف مرة ( مرة من اليمين ومرة من اليسار ، ولاهداف متعاكسة ) ، ولم يكن من اللائق ان يوصي الدكتور لقرائه بأن الخلاف بينه وبين المقاومة هو حول نسخ او عدم نسخ التجربة الفيتنامية !

١ — انه يتحدث طوال الوقت عن «حرب تحرير شعبية» في فلسطين ، بينما يتحدث يسار المقاومة عن حرب تحرير شعبية طويلة المدى ، عربية . ٢ — انه يتحدث عن حرب تحرير شعبية بديلة للجيوش النظامية ، بينما يتحدث يسار المقاومة عن حرب شعبية طويلة الامد تخلق او تحول الجيوش الكلاسيكية المحكومة بالبيروقراطية

العسكرية الى جيوش شعبية (١). ٣ - أنه يتحدث عن « حرب تحرير شعبية » وفق مواصفات يرسبها بنفسه ، تارة طوبوغرافية وتارة اخرى بوليسية . ان « حرب التحرير الشعبية » بالنسبة للدكتور البيطار هي مسألة تقنية فحسب ، وبالرغم من كلمة « الشعبية » في هذه العبارة فان الدكتور لا يشير ، حين يحدد مواصفات تلك الحرب ، مرة واحدة الى الشعب ، او الى صفة طول الامد (٧) .

ما معنى هذا التزوير كله ، والى اين يقود الدكتور البيطار ؟ ان الخصم النظري للدكتور البيطار ، في فكر المقاومة ، لا يناسبه ، ولذلك يخلق لسينه الخشبي ، كما قلنا ، طاحونة مناسبة ، فلنحاول

٦ - انظر مثلا في « الفكر العسكري للاج.ش.ت.ف. » ص ٣٨ : « حاليا يتم التعاون بين العصابات وبعض الجيوش العربية على المستوى التكتيكي ، أما التعاون الاستراتيجي فهو مرهون بتكوين هذه الجيوش وآفاقها ، وبالطبقة التي تخدمها وتوعية كادراتها واستراتيجيتها . . اما التعاون الحقيقي ، الجذري ، فهو التعاون بين العصابات او ما سيقى عنها ، وبين ما سيتطور منها الى جيش على المدى الطويل ، عند الوصول الى مرحلة الجيش الثوري الذي يقوم بعمليات نظامية » .

٧ - يقول الجنرال جياب : « ان ميزان القوى يظهر بوضوح ضعفتنا مقابل قوة العدو ، لذلك كان لا بد وان تكون حرب الشعب الفيتنامي في سبيل تحرره حربا قاسية وطويلة الامد من اجل النجاح في خلق ظروف النصر ، وان كل التصورات النابعة من فقدان الصبر ، والتي تستهدف احراز نصر سريع ، لا يمكن لها الا ان تكون خاطئة جدا » ( حرب الشعب ، جيش الشعب \* - بالانكليزية - هسانوي ، ص ٢٨ ) ويقول « الفكر العسكري للجبهة الشعبية » : « السؤال هو : هل تكوين هذا المجتمع تكوين حرب ؟ هل هو تكوين طبقي متماسك ؟ ان الحرب الطويلة الامد لا يمكن ان تستمر وتنتصر ما دامت هناك طبقة مستفيدة من الحكم ، وطبقة خاضعة للاستغلال ، وما دامت الطبقة المستفيدة تحصل على جميع المكاسب في زمن السلم ، ثم تدفع العلبقات المسحوقة لدفع الثمن من دمها وسط جحيم المارك » ( ص ٢٧ ) .

ان نرى ماذا يقول يسار المقاومة في هذا المضمار . ان خصمنا ، الذي يحتوي في معسكر واحد اسرائيل والصهيونية والامبريالية والرجعية العربية ، لا يمكن ان ينهزم بالامكانيات المحدودة التي بين ايدي المقاومة ، حتى لو استطاعت هذه المقاومة تجنيد واستنفار جماهير الشعب الفلسطيني برمتها ، وكذلك فان الجيوش العربية النظامية المحيطة باسرائيل لا تستطيع اداء هذه المهمة ، فبعض هذه الجيوش ادوات قمع رجعية ضد العمل الوطني ، وبعضها الاخر جيوش وطنية ولكنها ، موضوعيا وذاتيا ، غير قادرة على تسبب ما هو اكثر من خدوش في قلعة هذا العدو الشرس .

نحن نقول : امام هذا العدو لا بد من استنفار جماهيرنا الكثيفة ، ولكن كلمة جماهير لا تعني شيئا محددًا ، لا بد من تنظيمها وتثقيفها وتعبئتها ، ان الذي يقوم بمثل هذه المهمة هو الحزب ، والحزب هو تعبير طبقي ، فأي الطبقات هي التي لها مصلحة في التحرير ؟ وهل هي ذاتها الطبقات التي تستطيع انجازه ؟ ان الرحلة طويلة ، مفروشة بالتضحية والموت ، فمن الذي يقود ؟ من الذي يضمن لنا الا تباع هذه التضحيات كما بيعت في ١٩٣٦ ، وفي ١٩٤٨ ، وربما سنقول في ١٩٦٧ ؟ نحن نقول : الجماهير العربية برمتها هي صاحبة المصلحة في التحرير . الفلاحون الفقراء ، والمتوسطون ، والعمال ، ومفترء المدن ، ونازحو المخيمات ، والبيروقراطية الصغيرة . . فمن الذي ينظم هؤلاء ويستنفرهم ويمضي بالمسيرة الى الامام ؟ حزب الطبقة العاملة . هذا ما نقوله ، وهنا يصبح المثال السوفياتي ، والصيني ، والكوري ، والكوبي ، والفيتنامي ، مهما ومرشدا ، ولكنه في الوقت نفسه غير قابل للنسخ .

كيف يحدث ذلك ؟ هل من الممكن ان نقول لهذا التصور كن فيكون ؟ لا . اذن هل نرتمي في أحضان الواقع المهزوم ، ونقول : حسنا اننا لا نستطيع الا « التعمير والتخريب » وليس « التحرير » ، فلنعتز ولنخرب بانتظار معجزة تهبط علينا من سقف الدكتور البيطار ؟ طبعا لا . ذلك اننا ندرك بان الصورة هذه لا يمكن اجتراعها بالسحر ، ولا بد من عمل دؤوب ، وتضحيات ، وانتكاسات ، كي يطرأ ذلك التغير البطيء ولكن الثابت ، في ميزان القوى .

لذلك نحن نقول : الحرب الشعبية الطويلة الامد .

الطويلة الأمد . الطويلة الأمد ، لأن هذا الميزان لا يتغير وفق رغبات المثقفين المتسرعين النافدي الصبر اللاهئين الذين يهتزون عند أدنى انتكاسة . .  
الحرب الشعبية الطويلة الأمد لان الشعب ، بمعنى الجماهير صاحبة الصلحة في التحرير ، هي التي من خلال ممارسات ثورية طويلة الأمد ، تستطيع ان تسير نحو حل التناقض لمصلحتها مع العدو . هل يستدعي ايلول كل هذه الشماتة؟ كانت شمغهاي افجع ، وكذلك كانت صوفيا ، فلماذا هذا التسرع اللاهث ؟ ان الدكتور البيطار لا يفهم الحرب الشعبية الا اذا وجدنا لها مرتفعات وغابات ، والا اذا انزلنا الجنود الاسرائيليين في « مصر السكان » ، ولكنه لا يذكر شيئا عن دور الشعب في حرب الاستنزاف مثلا ، انه ينسى ان سدس الاراضي السورية واقع تحت الاحتلال ، وان اكثر من نصف المملكة الاردنية محتل ، وان مستقبل المعركة هو سلسلة اخرى من الممارك ، وان لاجئي مصر من قنائة السويس الى الداخل يكاد يتجاوز عدده ضعف عدد مجموع اللاجئين الفلسطينيين منذ ١٩٦٧ . . نحن نسبي ذلك كله : الشعب . الشعب الذي في ١٩٦٧ اكتشف انه لا يحمل على اكتافه اذرة . انه مشلول . ان دوره هو الراديو . بدأت حرب الايام الستة هناك وانتهت هناك ، وكان الشعب ، بهلايينه المتراكمة مجرد كمية مشلولة . ان الـ ٢٠ مليون يد التي للامة العربية لم يعلموها في عشرين سنة الا التصفيق للعود ، وحين جاءت لحظة حمل السلاح كان الشعب لا يعرف ماذا يتعين عليه ان يفعل .

حرب التحرير الشعبية ليست المرتفعات والمنخفضات والغابات . هل قرأ الدكتور البيطار جيدا عن معركة الفيتنام ؟ انني اشك في ذلك . البطل في الفيتنام ليس الجبل ، ولا الشجر ، ولا الادغال ؟ انه الانبياع والتنظيم والارادة . انه بصورة خاصة الحزب . التنظيم الجماهيري . علم حرب العصابات . هكذا يقول حتى مهندسو اكبر آلة عسكرية ضاربة عرفها التاريخ .

اننا نرمي الى تعديل ميزان القوى مع العدو ، ليس كذلك ؟ حسنا ، ما هو ميزان القوى ؟ انه باختصار : القوة الراهنة + القدرة على صبورها + احتمالات نموها . وهذه المعادلة هي التي تؤدي بنا الى الحديث عن الحرب الشعبية الملوية المدى ، لان قوتنا الراهنة ضعيفة ، اما

فدورتنا على الصمود ، وفدورتنا على النمو لمسي المستقبل ، ففرتبطان بالدور الذي تلعبه جماهير الشعب لانها اثمن ما لدينا ، بل هي كل ما لدينا تقريبا : تنظيمها ، تثقيفها سياسيا وقائليا ، تسليحها . ذلك جانب . الجانب الاخر هو جعل الحرب حربها : على الجبهة الاقتصادية لا نخدرها باقتصاد الاستهلاك . على الجبهة النفسية تكون قادرة على تحمل لعبة عض الاصابع : الاستنزاف . كيف يمكن حدوث ذلك ؟ لماذا يا ترى تكون الحرب في الفيتنام الشمالية حربا شعبية طويلة الأمد بالرغم من عدم وجود قوات اميركية في ارياف هانوي ، ويكون ذلك مستحيلا عندنا ؟ ربما لان النظام هناك نظام الشعب ؟ حكم الشعب ؟ حزب الشعب ؟ وعي الشعب ؟ ايمان الشعب بأن الحرب حربها والانتصار له ؟

لنسمع اذن كلام الدكتور البيطار ، هذه اللحظة : « ان الجماهير في سوريا والعراق ، وحتى في لبنان والاردن . . . لا تعاني من هذه التناقضات الطبقي والاجتماعية او هذا الاستعباد اليومي المهين على يد غزو اجنبي » عجيب !

يستخدم الدكتور هذه الحجة ليقول ان حرب التحرير الشعبية ، بمعنى قلب الانظمة او القتال ضد اسرائيل « لغو لفظي » ويقول : « ان الجماهير العربية خارج الاردن وفلسطين لا تزال بعيدة عن المعركة ، اي بعيدة عن التأثير تائرا جذريا مباشرا بها . . . عجيب ، والف عجيب ! اننا نتساءل مما اذا كان الدكتور البيطار قد أورد هذه النقطة ليدعم وجهة نظره ، ام يدعم وجهة نظرنا ؟ اولا : ما هو المطلوب اكثر من احتلال سدس سوريا ، وطرده ١٧٠ ألف سوري من الجولان ، واحتلال غزة وسيناء وتدمير كل مدن السويس وطرده مئات الالوف من المصريين والفلسطينيين الى داخل مصر ، والاغارة اليومية ، والصنعات ، والمعاندات الدبلوماسية ، وذل التنازل السياسي اليومي . . . نقول ، ما هو المطلوب اكثر من ذلك كي نصبح في حالة معاناة من « الاستعباد اليومي المهين على يد غزو اجنبي » ؟ وثانيا : ليس صحيحا ان الجماهير لا تشعر بذلك الاذلال والاستعباد ، ولكن الانظمة هي التي تحول دونها ودون التعبير المادي عن ذلك . ان الامثلة اكثر من ان تحصى . وثالثا : اذا كانت الجماهير ، افتراضا ، « بعيدة عن التأثير اليومي بالمعركة » فما العمل ايها الدكتور العظيم ؟ هل

منع عنها التأثير كي لا تلعب دورها بالمعركة ؟ ام نقول لها ان تبقى بعيدا ، ونعود فنمتد على الانظمة الهزومة ؟ اي - مرة اخرى - : هل نقص ارجل البعير ام نقطع رأس العروس ؟ نحن نقول : لا هذا ولا ذاك ، ببساطة : نكسر الباب ونهدمه وندخل الى المعركة على طول قاماتنا! كيف ؟ بتبني الشعار الاستراتيجي حول حرب الشعب الطويلة الامد ، حرب هذه الجماهير التي لا تتعب ، وعن طريق عقائده هذا الشعار وممارسة تكتيكاته . ان النقطة الطريفة في منطق الدكتور البيطار هي ذرائعية في جوهرها ، انه يؤكد دائما ان حرب التحرير الشعبية لم تستطع ان تنتصر بعد . انه يحاسبها على ما لم تستطع ان تفعله . انه ينسى كل الظروف الموضوعية المحيطة ، كل تشابك المعركة ، ويطلب من المقاومة ان تضع في صحنه فروج الانتصار سلوقا على مزاجه المتسرع . وذلك شيء مستحيل ، لان المعركة ، بالضبط ، هي معركة طويلة الامد ، ونحن ما زلنا بعد في اولها .

\* \* \*

ان الخدمة الاخرى في منطق الدكتور هي اصراره على عبارة «التحرير من النهر الى البحر» وذلك كي يصور المقاومة الفلسطينية ، وكأنها قضية جغرافية فحسب ، انه يتجاهل في هذا المجال تراثا قوميا عربيا لا يمكن تجاهله ، ملتصقا بالمقاومة تاريخيا ، حتى ان اولئك الذين كان يضيق وعيهم عن فهم البعد العربي للشورة الفلسطينية لم يكونوا يستطيعون الجهر بذلك . ان العقل الستاتيكي ، هنا ايضا ، لا يفارق الدكتور البيطار ، وكما انه يتصور معركة التحرير ، في المستقبل ، معركة تراشق نار نظامية على طرفي خطوط الهدنة لذلك يعجز عن رؤية الصفة الشعبية التي ستكون لها ، كذلك هو يتصور معركة التحرير جغرافيا مثل شريحة الهريسة : من النهر الى البحر .

لا . ان المسألة ليست بهذا التبسيط الساذج ، ومن المؤكد ان نظرة اكثر عمقا لما يجري الان كافية للتدليل على عجز هذا التصور الميكانيكي : ان فلسطينية الجبهة القتالية ، وعروبة القضية الفلسطينية ( بمعنى : معركة مصر عربية ، وحدة ، جماهير عربية .. الخ ) مسألتان مترابطتان جدليا ولهما - اذا شاء الدكتور - تفاعل تبادلي ، عضوي ، متداخل الى حدود الامتزاج ، ذلك شيء لا قرار منه ، وغير ممكن التغيير ، ولا يحتاج الى

نقاش .. ولسنا ندري كيف انتقى الدكتور البيطار متصدا مظهرا شاحبا وعابرا من مظاهر الفكر المقاوم ، ليقوم بتعميمه وكأنه الحالة الوحيدة ، ان ذلك ينافي العقل العلمي واسلوبه .

ليقرأ الدكتور البيطار ، معنا ، هذا المقطع من وثائق الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين : « ان الجبهة الشعبية لا ترى المعركة معركة فلسطينية بحتة ، وانما تراها عربية ، وترى بأن آفاق هذه المعركة ، اذا ما عربت ، وشاركت فيها الجماهير ، وزجت فيها الارض العربية كلها ، ووضعت فيها الامة العربية كل امكاناتها ، البشرية والنفسية والاقتصادية ، والمصائب . اذا كان هناك « هانوي » في الوطن العربي .. تسمح بقيام فينتام عربية ، واشتباك يومي مع العدو ، في الارض العربية كلها ، عندئذ يمكن التوصل الى حرب طويلة الامد ، ودون هذا الافق لا يمكن الانتصار<sup>(٨)</sup> . ويوجد نص مماثل في الاستراتيجية السياسية والتنظيمية للجبهة الشعبية ، وهو الوثيقة الاساسية في تفكير الجبهة الشعبية ( راجع الاستراتيجية من ص ٧٠ الى ص ٩٢ ) وجاء مثل هذا الموقف في كل وثائق الجبهة . ولدى التنظيمات الاخرى وثائق تؤكد فيه على البعد العربي ، راجع خصوصا وثائق جبهة التحرير العربية ، والصاعقة ، والجبهة الديمقراطية ، وبعض وثائق فتح .. الخ ، فإين هي وثائق الدكتور البيطار ومراجعته ؟

ان الكلام الذي سجلناه اعلاه يوضح بما لا يقبل الجدل الاسس النظرية لفكر يسار المقاومة حول مسألة البعد العربي . ان الجبهة الشعبية ، على الاقل ، كانت تؤكد دائما انه من المستحيل الحاق الهزيمة بمعسكر الخصم الهائل الضخامة دون استنفار الامكانات الهائلة لجماهير الامة العربية ، وكان ذلك من خلال ادراك مستتر بأن المعركة ستأخذ اشكالا وأمدية مختلفة ، وان ما هو جبهة ساخنة الان قد تصبح باردة فيما بعد، وما هو امامي اليوم سيكون خلفنا غدا ، وما هو حدود الان قد

٨ - الفكر العسكري للجبهة الشعبية - نشر « الهدف » - كتاب صدر في ١٩٦٩ - ص ٢٥ - ومنلاحظ في هذا النص ايضا رد على موضوعه هانوي كما طرحها الدكتور البيطار ، اذ انه طالب بوجود فيكونغ فلسطينية لبناء هانوي عربية .

الجيش الذي سيحرر فلسطين جزءاً لا يتجزأ من جيش التحرير العربي الذي تقوده الثورة العربية<sup>(٩)</sup>.

هل يوضح هذا الكلام شيئاً للدكتور البيطار ؟ هل يوضح له معنى كلمة حرب تحرير شعبية وكلمة طويلة الامد ، وكيفية نظرس المقاومة الى هذه المسألة ؟ ان الموضوع ليس موضوع تناقض واقع المقاومة مع شعار حرب التحرير الشعبية ، وليس موضوع « الركض وراء مقاصد لا يمكن تحقيقها » ، ولكن الموضوع هو بلا شك موضوع ذلك النضال الطويل الشاق الذي تستلزمه عملية تغيير وقلب موازين القوى ، في ظل وجود مقاومة فلسطينية ناشئة ، وحركة وطنية عربية ضعيفة ، وانظمة عسكرية يمكن ان ينضوي سلوكها تحت شعار « أسد علي ... » ، وانظمة رجعية ينطبق عليها وصف ابي سلمى بأنها « نسيم على المدو » !

يقول الدكتور البيطار ان شعار حرب التحرير الشعبية « وليس أي شيء آخر ، هو الذي يفسر اقتصار عمليات المقاومة العسكرية الاساسية على الحدود » ، ان الدكتور هنا — بالاضافة للتفسير غير العلمي ، الهوائي — « يشاكس » الناطق الرسمي الاسرائيلي الذي اعترف انه في ايار الماضي قام الفدائيون بـ ٧٨ عملية (أي خمس كل يومين!) ٢٨ منها في غزة ، و١١ فقط على الحدود الاردنية ! هل نمضي في تعداد الامثلة التي استخدمها الدكتور البيطار ، في حقل التنصل الاستراتيجي الذي هو مقاله ؟ ان ذلك سيبعدنا عن جوهر الموضوع . فلندعه .

لا نريد ان يعتقد الصديق الدكتور البيطار اننا من الذين لا يرون نقاط الضعف في حركة المقاومة ، واخطاها ، وأحياناً ترددها وانتهازية بعض عناصرها ، وانحراف بعض تكتيكاتها ، وفي أحيان كثيرة معانداتها ، والتصاقها بشعارات استراتيجية تعجز عن ترجمتها الى تراكم تكتيكي ، كمي ، كلا . ويوسع الدكتور ان شاء ان يعرف قراءة الحوار الشامل الذي نظمته مجلة « شؤون فلسطينية » في عددها الثاني، فقد كانت الصفة العامة لاحاديث عدد من ممثلي فصائل المقاومة صفة نقدية قاسية ، ولكن هذا شيء ، والثرثرة الانهزامية التي تطلب

يضى ممقا بعد فترة ، ان الحرب الطويلة الامد تحمل ، فيما تحمل من المعاني ، معنى التغيير الجغرافي ، والحركة ، والرونة ، ولذلك فان التفكير الجامد الذي يبدو في منطلق الدكتور البيطار لا يناسب الحيوية التي يحتاجها التفكير في حرب طويلة الامد ، وشعبية .

مرة اخرى ليقرا معنا الدكتور البيطار هذا المقطع من وثيقة رسمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، وهو مقطع يغطي المسألة من زاوية اكثر عمقا : « ان التناقض الاساسي الذي تعيشه المنطقة هو تناقض بين اسرائيل والصهيونية والامبريالية والقوى الرجعية المحلية من ناحية وبين جماهير كل المنطقة العربية من ناحية ثانية . هذا هو الواقع المادي والموضوعي للصراع وبالتالي لن يستطيع اي شعار ان يحصر صورة الصراع ضمن الدائرة القطرية الفلسطينية » ، ان كون الثورة الفلسطينية جزءاً لا يتجزأ من الثورة العربية ليس مجرد تفكير او تمنيات قومية مغلقة بالهواء ، ان هذا الموضوع له جذوره وأساسه المادي في طبيعة التناقض وطبيعة الصراع .. اي طبيعة المعركة وحتى هذه المرحلة الاولية من الثورة نجد بداية عملية الترابط العضوي بين تطرية الثورة وقوميتها ، هذا الترابط الذي يسير باتجاه التحام الثورة الفلسطينية بالثورة العربية ..

ان عملية تحرير فلسطين عملية شاقة جدا وطويلة جدا . وفي الماريق نحو التحرير ستحدث تطورات جذرية كبيرة في المنطقة المحيطة باسرائيل بشكل خاص والوطن العربي بشكل عام ، انه من المستحيل ان تبقى صورة المنطقة كما هي الان بعد سنوات من نمو الثورة ونمو حركة الجماهير في تصديدها للعدوان الاسرائيلي الامبريالي . ان عملية توحيد وتثوير ستشقى طريقها مع نمو الثورة . وبالتالي فان عملية تحرير فلسطين لن تتم في وسط صورة عربية هي الصورة القائمة الان .

ان عملية تحرير فلسطين ستاتي نتويجا لعملية توحيد وتغيير جذري تشمل المنطقة العربية والمنطقة المحيطة باسرائيل بشكل خاص وبالتالي ستكون فلسطين المحررة من الصهيونية والامبريالية ، وبشكل طبيعي ، جزءاً من وجود عربي ثوري موحد . ستكون حركة التحرر الفلسطيني قد التحمت مع حركة التحرر العربي . ستكون الثورة الفلسطينية قد التحمت مع الثورة العربية . سيكون

٩ — جورج حبش : « فلسطين : نحو حل ديمقراطي » من وثائق ج.ش.ت.ف. — ص ٢٨ .

وكان علينا ان نتفحص ايضا ، وبدقة شديدة ،  
الايخطاء الذاتية التي تجعل تلك الظروف الموضوعية  
اكثر جورا ، وعلينا ان نستأصلها بلا رحمة ،  
ولكن يا ويلنا ان نحن خلطنا الحابل بالنابل ،  
ووضعنا على كاهل المقاومة مسؤولية كل الخلل في  
ميزان القوى الناجم عن ظروف وعوامل لا يد  
للمقاومة فيها ، وان كانت قد جاءت للعمل على  
تعديلها .

ان تراجع المقاومة المؤقت ، الذي تعيشه في هذه  
الفترة ، لا يعطي احدا الحق في تحميلها مسؤولية  
مجهل الوضع الراهن الذي تعيشه الحركة الوطنية  
العربية ، هذه التي كانت غائبة تقريبا حين كانت  
المقاومة تتلقى وحدها الضرب ( بالعصي والسلاح  
حينما وبالورد والريحان احيانا — ولكن كله ضرب )  
لمدة اربع سنوات على الاقل . بل يجب ان نعمل  
جميعا للانطلاق الى مرحلة جديدة من النضال ، في  
طريقنا الى شن حرب التحرير الشعبية الطويلة  
الامد ، لدحر العدو الصهيوني الامبريالي الرجعي ،  
وبناء سلطة الشعب .

بتغيير استراتيجي في حركة المقاومة ، شيء آخر .  
ان الدكتور البيطار كان ينبغي ان يسهم في حركة  
الحوار الساخن القائمة داخل المقاومة ، بين يمينها  
وبين يسارها ، بين الذين تعبوا من المعركة والذين  
ما تزال عضلاتهم طازجة ، بين العقلاية فيها وانعدام  
العقلانية ، وبذلك كان يسهم في مساعدتها على  
الارتقاء الى مرحلة جديدة .

ان الظروف الموضوعية المحيطة بحركة المقاومة  
خصوصا ، وبالحركة الوطنية العربية عموما ،  
ظروف صعبة شاقة بالغة الدقة والخطورة ، ونحن  
بالواقع جزء من حركة العالم النامي التي تشق  
طريقها يوميا بتضحيات ( وانتكاسات ) يكاد لا يعرف  
التاريخ ما يماثلها ضراوة وغزارة ، واذا كانت هذه  
الحقائق تعني شيئا فهي تعني بالدرجة الاولى ان  
علينا التماسك الهام الهزائم والانتكاسات والتراجعات  
التي لحقت بنا وتلحق بنا ومستظل الى فترة ربما  
طالت تصيينا ، علينا الا نتحول الى جيش من  
الندابين الممولين المولولين الذين يخفون خيبتهم  
بالدموع والنشيج والمزايدة والشتم والتراجع تحت  
دخان الادعاء .

صدر عن مركز الابحاث

## التلمود والصهيونية

بتلـم

الدكتور أسعد رزوق

اول دراسة شاملة لمعرفة مدى العلاقة المباشرة والصريحة بين التلمود وبين الفكرة الصهيونية.  
ومدى امتداد جذور الصهيونية الى التلمود لتستمد مقوماتها منه .

٨ ل . ل .

٣٢٠ صفحة من الحجم الكبير

# ملاحظات حول اوضاع الطبقة العربية العاملة في فلسطين في عهد الانتداب

هاني حوراني

ان نظرة سريعة (١) على اشكال الاستثمار المختلفة في فلسطين في نهاية الحكم العثماني للبلاد ، والتطورات التي جرت على هذه الاشكال الاستثمارية خلال الحقبة موضع الدراسة « الانتداب » ، تظهر الاهمية القصوى للزراعة ضمن نظام الانتاج الوطني . ان اعتماد غالبية السكان على الزراعة ، والتحويلات التي طرأت خلال هذه الحقبة ، على بنى الانتاج المختلفة ، تظهر ان المسألة الزراعية كانت جوهرية قسمة اساسية عن المسألة الوطنية في البلاد ، وان طابع النضال الوطني ضد الصهيونية وضد الاحتلال البريطاني اتخذ في أحد وجوهه شكل هبات فلاحية ضد العسف والاضطهاد والاستثمار الامبريالي - الصهيوني ، ويعبر عن مضمون طبقي يتجاوز القيادات الوطنية الوجيهة شبه الاقطاعية وشبه البرجوازية . ويبرز ذلك في أوضح تعبير في الانتفاضات الكبرى والعصيان المسلحة المعروفة .

ان احصاء عام ١٩٢٢ يظهر ان نسبة سكان الريف الى مجموع السكان هو ٧١٪ (٢) ، ومن احصاءات متأخرة ، نلاحظ انخفاض عدد السكان المعتمدين على الزراعة (٥٤٪) (٣) وواقع الامر ان الهجرة من الريف الى المدن ، وانخفاض نسبة اعتماد العرب على الزراعة تعكس جملة من التطورات التي جرت على البلاد ، اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا ، منها الهجرة الصهيونية وسياسة الاستيلاء على الاراضي وتهجير الفلاحين منها ، ومنها زروح الفلاحين العرب الذين يمارسون زراعات تهدف نحو الاكتفاء الذاتي ، لاثقال الضرائب والديون ولميزات الاستثمار الاقطاعي . عوضا عن افتقار أعداد كبيرة من الفلاحين للارض ، او ضالة مساحتها ، الامر الذي كان يضاعف من وطأة المتطلبات المعيشية في شروط دخول الريف ضمن السوق الرأسمالية المحلية وسيادة الاقتصاد النقدي وهي شروط لم يصاحبها تحسين الانتاجية في الريف العربي عموما .

ومن الأمور ذات الدلالة ، هو دخول الرأسمالية الى الزراعة ، وازدياد اهمية الممولين والتجار الوسطاء الى زراعات التصدير بصورة مضطربة جنبا الى جنب مع ازدياد حصة اليهود من أفضل الاراضي التي تستثمر في الزراعات التصديرية وخاصة الحمضيات (٤) . فحتى فترات متأخرة كانت المنتجات الزراعية هي الحصة الكبرى من صادرات فلسطين ( ٩٠٪ في عامي ١٩٣٤ ، ١٩٣٥ ) (٥) ، وتشكل الأثمار الحمضية ٩٥٪ من المصدرات الزراعية (٦) . ان ذلك يعكس ازدياد هيمنة السوق ، والرأسمالية المحلية ، وخاصة الاستثمارات الصهيونية على أفضل الاراضي الزراعية ، ويعكس اهمية هذه الاستثمارات في اطار الاقتصاد الوطني عموما . ان هذا يتزامن مع ازدياد اوضاع الفلاحين العرب بؤسا من كافة النواحي واضطرار أعداد كبيرة منهم الى الهجرة للمدن ، وعرض انفسهم في أسوأ شروط للاستثمار الرأسمالي (٧) .

ان هذا المدخل القصير حول سمة الانتاج الاساسية لغالبية السكان العرب في فلسطين، وللشروط الانتاجية والاجتماعية والسياسية التي تحيط بالفلاحين ، ضروري جدا لتبين موضع الصناعة في البلاد كأحد قطاعات الانتاج في البلاد ولاستكشاف التطورات التي جرت عليه في اطار النظام الاجتماعي والاقتصادي ، ومن ثم لتحديد ظروف نشوء الطبقة العاملة العربية وتطورها خلال هذه الحقبة التاريخية .

نقد بقيت الصناعة ذات اهمية جانبية في الاقتصاد الوطني حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وحيث كانت متصلة بدرجة او بأخرى بالزراعة وتلبي حاجات استهلاكية للسكان ويتبين من احصاء عام ١٩٢٧ ان عدد المؤسسات الصناعية التي أسست قبل الحرب وبقيت حتى تاريخ الاحصاء هو ١٢٣٦ مؤسسة ، كان منها ٩٢٥ مؤسسة في يد العرب ( ٧٥ ٪ ) فيما كان ٣٠٠ مؤسسة صناعية في يد اليهود ( ٢٤ ٪ ) (٨) ، كانت جميعها متوزعة على الصناعات التالية ، مرتبة حسب الاهمية النسبية لعددتها : معاصر زيت الزيتون ، حياكة الحصر ، الاحذية ، الأدوات المعدنية ، المطاحن ، النجارة ، الخياطة والحياكة ، الخزف ، المخابز ، الصابون ، معاصر زيت السمسم ، الخمر ، الصياغة ، الحلويات ، المدابغ ، السراجة ، أدوات الزينة ، الثلج وماء الصودا ، القرميد والانابيب (٩) ان ضالة حجم الانتاج ، وبدائية ادواته تطبع هذه المؤسسات بصبغة الانتاج البسيط الصغير وبالعلاقات الاسرية والحرفية السائدة .

على أننا سنلاحظ التطور النوعي الهام على القوى الانتاجية في البلاد بعيد الحرب العالمية الاولى والانتداب البريطاني ، حيث سنلاحظ ازدياد اهمية الصناعة في البلاد ضمن الاقتصاد الوطني ، الذي يعود الى الاتساع الذي شهده هذا القطاع افقيا ، عوضا عن ازدياد وثيرة التمرکز الرأسمالي وما تعكسه من ظواهر أخرى مثل الانحسار الجزئي للطابع الحرفي المهيمن على الصناعة ، وتطور طبقة عاملة محسوسة ومستقلة عن تقاليد العمل الحرفي والعائلي ، وازدياد الكثافة العمالية في المؤسسة الواحدة ، وازدياد أهمية الآلة في الانتاج (١٠) .

لقد لعبت عدة اعتبارات وعوامل متشابكة في التأثير في تطور قوى الانتاج وتبادلت تأثيراتها واتصلت بصورة جدلية ببعضها بعضا . فمن جهة جاء الاحتلال البريطاني ليسهم لاغراضه الحيوية في البلاد في شق شبكة واسعة من خطوط المواصلات ويطور طرائق الاتصال بالعالم الخارجي (١١) ، كما ان احكام قبضته على البلاد بقوات عسكرية واسعة تطلبت نشوء حاجات توسع نطاق العمالة عبر مشاريع حكومة الانتداب ، وقيام المؤسسات الرأسمية ، كذلك اضطرار الانتداب البريطاني لوضع حد لتفاقم الازمات الاقتصادية بتشريعات وسياسات مالية وبخطط تهدف الى تحسين وضع الزراعة والقطاعات الأخرى للأهمية الحيوية التي يتطلبها هدوء الاوضاع في البلاد (١٢) . ان جملة هذه الاسهامات بأفانها الكولونيالية ، نجد صداها في البنية الطباقية للمجتمع العربي الفلسطيني ، في ازدياد توجهات الطبقة العليا من المجتمع ، ذات السمات الوجيهة والاقتصادية ، نحو الاستثمار التجاري والصناعي ، ودخول الرأسمالية للزراعة ، وازدياد حجم الحيازات الزراعية المتركرة في أيدي قبضة من الملاك الزراعيين خاصة في زراعة الحمضيات والفواكه ، كذلك اتساع نطاق قطاع الخدمات والادارة وازدياد أهمية المدن وتبلور طبقة بورجوازية صغيرة نشطة ، وبذات الوقت نمو طبقة عاملة عربية ذات نواة صناعية متواضعة تحيطها قطاعات عمالية عريضة تعمل في السكك الحديدية (المواصلات) وقطاع البناء ، والخدمة في معسكرات الاحتلال والمشاريع الحكومية والاشغال العامة الأخرى ، كذلك في قطاع الزراعة الحديثة ( البيارات ) .

كذلك لعبت الهجرة اليهودية دورا حاسما في التحولات البنيوية للانتاج والمجتمع ، اذ منذ عام ١٩٢٠ حتى عام ١٩٣٦ كان عدد المهاجرين « الشرعيين » من اليهود قد بلغ ٢٦٥٠٠٠ شخص ، فيما بلغ عددهم الحقيقي كما تشير الارقام الرسمية ٣٨٤٠٠٠ .

شخص (١٢). ان هذه الهجرة تترافق اهميتها السياسية مع آثارها الاقتصادية ، فقد حملت دفقا مستمرا من رؤوس الاموال ذهب قسم هام منها للصناعة والحرف اليهودية، في الوقت ذاته حملت هذه الهجرة خبرات فنية وتقنية ومستثمرين مهرة وعمال صناعات من البلدان الاوروبية المتقدمة ادت في مجموعها الى توفير قاعدة مادية نامية للكيان الصهيوني في احشاء المجتمع الفلسطيني على طريق تحويل البلاد كليا الى مستوطنة دائمة للصهيونية وتهجير اهالي البلاد الشرعيين .

تقدم الوكالة اليهودية ، مؤسسة الدولة الصهيونية الجنين ، احصاءات حول حجم الصناعة اليهودية في فلسطين ، في فترات متعاقبة . ونستخلص من هذه الاحصاءات الارقام التالية : كان عدد المؤسسات الصناعية اليهودية عام ١٩٣٣ : ٣٤٣٨٨ محلا صناعيا ، أصبحت ٤٦٦١٥ محلا صناعيا عام ١٩٣٥ ، وبنفس الفترة ازداد عدد المستخدمين من ١٩٥٩٥ الى ٣٢٤٨٣. مستخدما ، كذلك ازدادت رؤوس الاموال المستثمرة من ٥٦٣٧١٦٠٠٠ الى ٨٦٥٤٦٠٠٠ جنيه فلسطيني لنفس الفترة، كما ارتفعت قيمة المنتجات من ٥٦٣٥٢٤٠٠٠ الى ٨٦٥٩٣٦٠٠٠ جنيه فلسطيني في نفس الفترة (١٤) .

ومن ارقام ١٩٣٣ ، نستطيع ان نلاحظ ان القيمة المكتسبة ( المضافة ) كانت ٢٤٩٠٦٤٨٧٢ وهي توازي ١١٩٪ من قيمة المواد الاولية والوقود المستعملة في الصناعة ، أي انها كانت ضعف القيمة المكتسبة المحققة في الصناعتين العربية واليهودية في فلسطين في عام ١٩٢٨ (١٥) .

وبصورة عامة ، يمكن ملاحظة ارتفاع قيمة رؤوس الاموال المستثمرة بالنسبة لحصلة كل مؤسسة يهودية مقارنة مع المؤسسات الصناعية العربية ، كذلك صغر حجم الحرف الى مجموع الصناعة ، مقارنة مع الوضع الحرفي والصناعي العربي ، كثافة عمالية أكبر، طاقة مستخدمة أكبر ، وكما ذكرنا قيمة مكتسبة أكثر . اي ان الاتجاه نحو التركيز الرأسمالي في الصناعة اليهودية كان يسير بوتيرة سريعة جدا مقارنة مع الصناعة العربية ، مع ما يستتبع ذلك من تطور انتاجي واتساع في التجهيز الآلي ، واستخدام الطاقة وتحقيق وفورات عامة عبرت عنها ارقام القيمة المكتسبة مقارنة مع الصناعة العربية (١٦) . غير ان علينا ان نلاحظ ان وتأثر نمو الصناعة اليهودية كانت تصادف هبوطا او تأخرا تبعا للاوضاع السياسية في البلاد ( اضطرابات سياسية ، اضرابات ، أعمال عنف ) وكانت هذه الاوضاع السياسية تعكس آثارها في هبوط رؤوس الاموال ، وفي عدد المهاجرين وفي تأخر قيمة التجهيزات الآلية المستوردة ، ان جملة هذه الاعتبارات كانت تأخذ مداها في اطار الاقتصاد الوطني عموما ( قطاع البناء ، زراعة الحمضيات ، القوة الشرائية ) (١٧) . واخيرا فان الجدول التالي يعطي صورة مقارنة لوضع الصناعة في فلسطين حسب توزيعها ما بين العرب وشركات الامتياز واليهود في السنتين ١٩٣٩ و ١٩٤٢ .

### جدول رقم ( ١ )

اليهود		شركات الامتياز		عرب		
١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	١٩٤٢	١٩٣٩	
٣٧٧٧٣	١٣٦٧٨	٢٤٠٠	٢٦١٩	٨٨٠٤	٤١١٧	عدد الاشخاص الذين يعملون في الصناعة
٢٩٠٤١	٦٠٤٦	٢١٣١	١٢٥١	٥٦٥٨	١٥٤٥	قيمة الانتاج القائمة ( بالالف جنيه )
١١٤٨٨	٢٤٥٥	١٦٣١	١١٠٦	١٧٢٥	٣١٣	قيمة الانتاج الصافية ( بالالف جنيه )
١٢٠٩٤	٤٣٩١	٦٢٩٤	٥٧٩٩	٢١٣١	٧٠٤	الرأسمال المستثمر ( بالالف جنيه )
٥٧٤١٠	٤١٦٩٤	١٣٣٦٧٢	١٣٣١٢٨	٣٨١٢	٣٩١٤	قوة الماكينات بالحصان
٥٦٤١	١٠٠٨	٦١١	٢٧٤	٥١١	١٢٢	الاجور والرواتب المدفوعة (بالالف جنيه)

المصدر : - الحسيني ، محمد يونس ، التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية (بانا ١٩٤٦) ص ١٣١

## ظروف نمو الطبقة العاملة العربية

نشأت الطبقة العاملة الفلسطينية كقوة اجتماعية ، وتطورت من خلال تطور القوى الانتاجية نحو الرأسمالية الكولونيالية ، شأنها شأن بقية بلدان المنطقة العربية ، ولكن بفارق أساسي هو نشوء الطبقة العاملة وتطورها من خلال النظام الاجتماعي للانتاج في ظروف صراع قومي مع الصهيونية التي ثبتت دعائمها المادية وقواها الاجتماعية داخل فلسطين بصورة حثيثة منذ الانتداب البريطاني ، خالقة ظروفًا واعتبارات موضوعية أثرت في مجمل اوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وحدثت بصورة ملموسة من تطور قوى الانتاج العربية، في ظروف مزاحمة صعبة بالنسبة للانتاج المحلي العربي ( والصناعي بصورة خاصة ) . ان اتجاه تطور قوى الانتاج العربية في فلسطين، باتجاه الرأسمالية الكولونيالية ، قد تحدد في ظروف المنافسة الرأسمالية الاوروبية على المستعمرات ، ووجد شكله الجنيني في نمو البرجوازيات التجارية في المنطقة ، والتي عملت كوسيط ، منذ نهاية العهد العثماني ، لترويج البضاعة الاوروبية في المنطقة وتصدير الخامات المحلية . هذا الشكل من التطور أخذ مداه ، واتخذ شكله الناضج بعد الحرب العالمية الاولى بفرز حصص الدول الامبريالية في المنطقة ، فكانت فلسطين من حصة بريطانيا ، مما اتخذ نمو قوى الانتاج نحو الرأسمالية شكله الكامل تحت السيطرة الاستعمارية وفي شروطها الخاصة ، اي باتجاه التبعية الكولونيالية . غير ان الهجرة اليهودية ، التي هي ليست هجرة بشرية فقط ، وانما نشوء مؤسسات انتاجية متوجهة بسطة سياسية وبمؤسسات اجتماعية وتشريعية وثقافية ، دخلت كأحد الشروط الموضوعية التي حكمت الانتاج المحلي العربي ، والاقتصاد الوطني عموماً ( منافسة الصناعة العربية ، التأثير في نموذج الاستهلاك المحلي وتنويعه ، استغلال الثروات الوطنية كالبوتاس ، منع تشغيل العمال العرب ) . لذلك يمكننا ان نحدد نمو الطبقة العاملة الفلسطينية من خلال الاعتبارات الثلاثة التالية :

١ - تطور الاقتصاد الوطني ( العربي ) نحو الرأسمالية في اطار العلاقات الكولونيالية وشروطها ، اي ضمن ميكانية علاقة البرجوازية العربية المحلية بالامبريالية ، وبالسوق الرأسمالي التي أدت الى اتساع دور واهمية قطاع التجارة في اطار الانتاج الوطني ، ودخول الرأسمالية للزراعة ، وارتباط الاخيرة بالتجارة الخارجية ( الاصح ارتباط زراعات التصدير كالحمضيات بالتجارة ) وانتشار الاستثمارات العقارية والمالية والخدمات ، واتجاه عام نحو التركز الرأسمالي الصناعي ، عبر عنه اختفاء الصناعات البيتية ، ازدياد عدد المؤسسات الصناعية الكبيرة ذات التوظيف الرأسمالي ، والتجهيز الآلي والكثافة العاملة واستخدام الطاقة ، بذات الوقت الذي ما زالت الصناعات الحرفية تحتفظ بأهمية كبرى ، وانتشار أفقي واسع ، ( ٣١٤٤ ٪ من المحلات الصناعية بدون عمال مأجورين ، ٢٠٤١ ٪ منها تشغل عمالاً واحداً ، ٢٦٤٢ ٪ منها تشغل ما بين عاملين وثلاثة ، ١٣٤٧ ٪ منها تشغل ما بين ٤ و ٥ عمال ، ٩ ٪ من المؤسسات تشغل ستة عمال او اكثر ( ١٩٢٨ ) ( ١٨ ) .

٢ - تطور احتياجات الاستعمار البريطاني في فلسطين لاعتبارات عسكرية حربية او لاعتبارات الامن ، ولاحتياجاته الحيوية الاخرى ، دفعت بسلطات الانتداب الى زيادة المرافق العامة والاشغال العامة في البلاد ، كالمواصلات ( شق الطرق وتعبيدها ، زيادة فعالية وزيادة خطوط المواصلات الحديدية ، بناء مرفأ حديث في حيفا ، تحسين مرفأ يافا ، البريد ، الطيران ، المواصلات السلكية . . . الخ ( ١٩ ) . كذلك نمو احتياجات الجيش البريطاني المرابط في البلاد ، وخاصة في ظروف الحرب العالمية الثانية ( ورش ، بناء ، صيانة ، تجهيزات خاصة ) كل هذه الاعتبارات وغيرها أدت الى ظهور توظيفات واعتماد قطاعات انتاجية على تمويل هذه الاحتياجات او تغطيتها بالسلع والخدمات ، كما كانت قطاعات بشرية هامة تعمل بصورة مؤقتة او دائمة في مشاريع الجيش البريطاني او

٣ - الهجرة والاستيطان الصهيوني حملت معها استثمارات مالية كبيرة ( ٩٠ - ٩٥ مليون جنيه فلسطيني حتى عام ١٩٣٦ ) (٢٠)، ومستثمرين أكفاء ( ارباب عمل ) وعمالا مهرة وحرفيين وتقنيين في كافة المجالات ، توزعت عمومها ما بين استثمارات خصوصية او جماعية على كافة قطاعات الانتاج ، وكونت وضعا ممتازا بالنسبة للانتاج المحلي القائم ، يحمل صفات الانتاج الاوروبي المتقدم ، غزت به السوق المحلي والاسواق العربية . شكلت بصورة مباشرة ( منع العرب من العمل في المؤسسات اليهودية ) ، او غير مباشرة ( اضعاف فرص العمل والاستثمار بفعل المنافسة الشديدة للصناعة العربية الحديثة ، عوضا عن قضائها تدريجيا على الحرف والصناعات العربية التقليدية ) وضعا احتكاريًا - امبرياليا ، ذا خصوصية ( جزيرة متطورة ) .

على ضوء هذه الاعتبارات ، نلاحظ ان حجم العمال العرب الصناعيين في فلسطين ضئيل جدا بالنسبة لانظارهم اليهود في القطاع الصناعي اليهودي ، ومع اخذنا بعين الاعتبار التناقضات بين ارقام الاحصاءات الرسمية لسلطات الانتداب واحصاءات الوكالات اليهودية حول عدد المؤسسات الصناعية وعدد العاملين فيها ، وقيمة المنتجات، ورؤوس الاموال المستثمرة في المؤسسات الصناعية اليهودية (٢١) . الا ان عدد العمال العرب في القطاع الصناعي العربي كان بلا شك محدودا جدا . ففي عام ١٩١٢ كان عدد العاملين في بعض الصناعات الكبرى ١٦٠٣ (٢٢)، اما عام ١٩٢٨ فقد كان عدد المستخدمين في الصناعة حسب الاحصاء الحكومي ١٧٦٩٥٥ من العرب واليهود ، فاذا حذفنا عدد اصحاب الصناعة واقاربهم من المجموع الكلي ( ٥٠٥٤٧ ) فان عدد العمال العاملين مقابل اجور كان ١٢٤٠٨ عمال ، نصفهم من العمال العرب وفقا لبعض التقديرات (٢٣) . فيما يظهر احصاء عام ١٩٣٩ الموضح في الجدول رقم ( ١ ) ان عدد العمال العرب الصناعيين هو ٤١١٧ ، وهو ٨٨٠٤ لعام ١٩٤٢ . واخيرا تشير ارقام السنوات الاخيرة من الانتداب البريطاني الى ان عدد العمال العرب في الصناعات العربية قد بلغ ١٤٩٣٧ بقابلهم ٢٦٢٢٦ عاملا يهوديا في الصناعة اليهودية كما هو الحال في عام ١٩٤٥ (٢٤) . بيد انه ، حتى هذه النواة من العمال الصناعيين ، كانت في واقع الامر محاطة عمليا في ظروف انتاج ذات طبيعة اولية ، تسودها علاقات مباشرة بين العامل ورب العمل ، وتغطيها ثقافة حرفية واواصر الروابط والعادات الحرفية والتطلع نحو الملكية الخاصة والاستقلال في العمل ( الرغبة في التحول الى رب عمل ) ، وهي السمات التي تحكم ثقافة العمال في بنية انتاج صناعي فتحل فيها انماط الانتاج الصغير والحرفي قسما هاما، رغم التطور الهام الذي جد في السنوات الاخيرة على الانتاج الصناعي العربي . ان طبيعة تطور البرجوازية التجارية الفلسطينية نحو الرأسمالية « الكولونيالية » ، ووجود الاستعمار البريطاني بقوات عسكرية واسعة وبسبب من احتياجات هذا الوجود لقطاعات انتاجية مختلفة وخدمات ولخدمات ولخدمات رأسمالية ، فقد أدت جملة هذه الاعتبارات الى نمو قطاع عمالي واسع حول النواة العمالية الصناعية ، ( السكك الحديدية ، الموانئ ، مصفاة البترول ، قطاع البناء ، المشاريع الحكومية ، مشاريع الجيش البريطاني ، مؤسسات حرفية غير صناعية كالمطاعم والمخابز ، عمال زراعيين ) . واذا اعتبرنا التقدير الذي يرى ان عدد العمال المأجورين في الصناعة في فلسطين يبلغ ٣٠،٦٪ من مجموع عدد العمال المأجورين في البلاد (٢٥)، ينطبق على العمال المأجورين العرب بصورة خاصة بوسعنا ان نستنتج ان حجم العمال في المؤسسات غير الصناعية هو كبير جدا . ولعل طبيعة تركيب النقابات العمالية الفلسطينية تعطي صورة واضحة حول حجم القطاعات العمالية في المؤسسات غير الصناعية كما سيمر بعد قليل .

وبصورة عامة يمكننا القول ان تركيب الطبقة العاملة العربية في فلسطين كان خاضعا لجديلية تطور قطاعات الانتاج المختلفة وتأثيراتها المتبادلة واتجاهاتها العامة في اطار

الانتاج الوطني ، اكثر مما خضعت لميكانيكية تطور الصناعة العربية تحديدا ، فمن جهة جاء نمو حجم العمال العرب الموصوفين ، كمحصلة التطور الخاص الذي شهدته الصناعة العربية التي شهدت اتجاها عاما نحو التركز الرأسمالي في السنوات الاخيرة ، وظهور شركات الامتياز ، التي كان بعضها للعرب او للانجليز ، ونمو المرافق العامة الحكومة ، وخاصة قطاعات المواصلات ( السكة الحديدية ، الميناء ) ، والخدمات العامة ، ومرافق اخرى ( مصفاة البترول ) وقطاع البناء . يحيط بهؤلاء العمال الموصوفين ، قطاعات عمالية كبيرة ، بعضها ذات سمات حرفية ( مؤسسات يعمل بها أقل من ٤ أشخاص ) وعمال المشاريع العامة ، معسكرات الجيش البريطاني ، عمال مياومون ، والآخرين هم من صفوف ريفية وزراعية يعتمدون على الطاقة البدنية والعمل اليدوي في المشاريع العامة باختلاف قطاعاتها (٢٦) .

ومن نافلة القول ان العمال العرب في مختلف القطاعات كانوا يرزحون تحت وطأة أوضاع اجتماعية ومادية ومعنوية غاية في الاجحاف ، اذ مع تفاوت اجور العمال بين قطاع وآخر وتفاوت اجور جميع الفئات من فترة الى اخرى طبقا للاوضاع العامة ( حرب ، سلم ) ، الا انها كانت بصورة أساسية تعبر عن مستوى متدن من الدخل ، وتتحدث بعض التقارير ( تقرير سيمبسون ، شهادات النقابي الفلسطيني جورج منصور وغيرهما ) عن الاوضاع المزرية للعمال العرب ، كما تقدم لنا الاحصاءات المتوافرة حول فترات مختلفة صوراً عن التمايز الحاد والصارخ بين مستويات المعيشة عند العمال اليهود وأقرانهم العرب . فمن جهة كانت ساعات العمل تبلغ اكثر من ٥٠ ساعة اسبوعيا لدى ٧٠ ٪ من العمال ، فيما نجد بعض المؤسسات تستخدم عمالها حوالي ٨٤ ساعة اسبوعيا (٢٧) . كما كانت الامية تسود صفوف العمال ( كان ٩٣ ٪ من العمال أميين ) (٢٨) . ويعيش قطاع كبير من العمال في مساكن او اكواخ غاية في السوء ، دون أي لون من ألوان الضمانات ، كذلك كانت التقارير الموضوعية حول اوضاع الجماهير اثناء الاضطرابات السياسية ، والشهادات المسجلة امام اللجنة الملكية ، تقدم صوراً عن ضالة دخول العمال العرب في فلسطين ، وحتى الدراسات التي قامت بها حكومة الانتداب تعترف بارتفاع تكاليف المعيشة عن مستوى الدخل المتوسط (٢٩) .

ومن احصاء حكومي للاجور اليومية للعمال في الصناعات العربية واليهودية كما هو عام ١٩٣٧ ، نلاحظ ان زيادة اجور العمال اليهود على اجور العمال العرب كانت بنسبة ١٤٥٦ ٪ كمعدل عام ، وكانت في بعض الصناعات تصل الزيادة الى ٤٣٣٦٣ ٪ ، وبعضها الى ٢٣٣٦٣ ٪ ، وبعضها الى ٢٤٧٦٨ ٪ (٣٠) . غير ان هذا التفاوت في الاجور بين العمال العرب والعمال اليهود الراجح لصالح الاخيرين ، لا يتجه نحو التعادل او نحو الثبات ، بل هو يسير صعودا باتجاه زيادة حدة التفاوت ، ففي عام ١٩٤٢ كانت نسبة اجور العامل اليهودي للعامل العربي ٢٠٧ ٪ (٣١) .

اما عن حالة البطالة التي يعاني منها العمال العرب بفعل تقلل الاوضاع العامة في البلاد ، ووضع بعض المؤسسات او المشاريع الكبرى المؤقت ( ورش ، مشاريع الجيش ، مؤسسات وقطاع الحرب ) ، فهي لم تكن موضع دراسة دقيقة ، على العكس من اوضاع العمال اليهود التي كانت ترصد من قبل الهستدروت وتسجل اعداد العمال العاطلين عن العمل . مع ذلك فان الاحصاءات المتوافرة في عام ١٩٣٧ حول عدد العمال العاطلين عن العمل في سبع مدن مختارة تشير الى ان ٢١٤٠٠٠ عامل عربي في حالة بطالة ، يقابلهم ١٢٤٠٠٠ عامل يهودي يعيشون بطالة كاملة او جزئية (٣٢) .

هذه بصورة عامة ، أوضاع القطاع العمالي الصناعي العربي في فترة الانتداب البريطاني ، وبوسعنا أن نتصور أوضاع القطاعات العمالية الاخرى المرتبطة بمؤسسات غير صناعية ، والتي لا بد أن تكون غاية في الترددي والسوء على كافة المستويات .

## الحركة العمالية العربية والنقابات العمالية العربية في فلسطين

جاءت بداية نشوء الحركة النقابية العمالية في أوائل العشرينات من هذا القرن في ظروف نشوء طور جديد من العلاقات الرأسمالية في الانتاج الصناعي العربي ، وفي بداية مجابهة وطنية مع سياسة الانتداب والاستيطان الصهيوني ، اخذت مداها في مراحل لاحقة . ان الاوضاع العامة التي استجدت في فلسطين ما بعد الانتداب قد خلقت مناخا سياسيا ثوريا في صفوف العمال وبلورت اشكالا من الوعي التنظيمي والسياسي لدى قطاعات هامة من العمال دفعها الى تأسيس منظماتها النقابية الخاصة ، كما دفع العمال الى المساهمة الفعالة في الانتفاضات الشعبية في البلاد ( أحداث ١٩٢٩ ، انتفاضة القسام ١٩٣٥ ، تظاهرة نيسان ١٩٣٧ ، حرب ١٩٤٧ - ١٩٤٨ ) كما تجلت في وثائق ومؤتمرات المنظمات العمالية العديد من المطالب والطموحات السياسية والنقابية التقدمية . وعلى الرغم من أن الحركة العمالية في فلسطين والنقابات العمالية لم تدرس بعد بصورة جدية حيث ما يزال الغموض يكتنف الكثير من الحقائق حول التجربة التاريخية للنقابات العربية الفلسطينية ودورها النضالي ومدى نفوذها في صفوف الطبقة العاملة ، مع ذلك فان ما هو بين يدينا يعطي فكرة عامة حول المضمون السياسي للنضال النقابي العمالي ، ويظهر مواقف القوى السياسية النافذة في اوساط العمال آنذاك .

ففي عام ١٩٢٣ تشكلت لجنة عمالية للسكك الحديدية ، لتقديم المساعدات الى العمال المرضى والاحتاجين ، وكان طابع النشاط العمالي تعاونيا اجتماعيا تضامنيا . وقبل انشاء نقابة السكك الحديدية عام ١٩٢٤ كنقابة عربية صرفة ، كان عمال المواصلات العرب واليهود في نقابة واحدة ، وكان قادة النقابة غالبا من اليهود (٣٢) . ومنذ عام ١٩٢٥ ، وهو تاريخ نشوء جمعية العمال العربية الفلسطينية ، من مجموعة من النقابات العمالية على رأسها عمال السكك الحديدية ( البلديات ، الاشغال العامة ، الطباعة ، البناء ، المخازن ، شركات الدخان ، الكبريت ، السواقي ، البناء ) (٣٤) ، وكان على رأس الجمعية عدد من المؤسسين منهم : سعيد قواس ، حيمور ، عيد سليم ، قليلات ، الياس الذوقي ، رضوان الحلو ، مصطفى ابو زيد ، عيسى الفريخ (٣٥) . ورغم بطء مسيرة الجمعية ، التي افتقدت الى خبرة نقابية وكفاءة تنظيمية مناسبة ، فقد لعبت دورا سياسيا هاما في مقاومة الصهيونية والاستعمار ( سياسة الانتداب ) ، وحاولت اصدار جريدة باسم العمال العرب ( تحت اسم جريدة العامل العربي ) غير انها لم تستمر (٣٦) . ومن مراجعة اهداف الجمعية نجد انها كانت على النحو التالي : ايجاد مركز عمالي لعموم فلسطين ، وتنظيم العمال من اجل تقديم تسهيلات ومساعدات علمية واجتماعية واقتصادية وأدبية ، والدفاع عن مصالح العمال وحمايتهم ازاء اصحاب رؤوس الاموال والمصالح ، وتحديد ساعات العمل وتعديل الاجور والمكافأة في حالة العطل والعجز والاصابة ومنح الاجازات والعلاوات والترقيات وتسهيل مسائل السكن وتعليم ابناء العمال ووقايتهم صحيا ، كل ذلك ضمن القانون والنظام (٣٧) . وفي مطلع عام ١٩٣٠ عقد المؤتمر الاول للجمعية في مدينة حيفا ، حيث حضره ٦١٠ اعضاء يمثلون ٣٠٢٠ عاملا من جميع مناطق فلسطين (٣٨) ، وتميز المؤتمر بتموجه ، فسعى لانشاء مدرسة لتعليم العمال الاميين ، وحاول بناء قري نموذجية ، وعملت الجمعية على زيادة الاجور وتحديد ساعات العمل في عدد من المؤسسات والقطاعات ( وخاصة قطاع السكك الحديدية ) (٣٩) .

ويبدو ان قيادة الحركة العمالية في فلسطين كانت متأثرة بالارث النقابي الاصلاحى المنتشر في النقابات الاوروبية وخاصة النقابات البريطانية ، وكان النقابيون غالبا متنازعي الولاء السياسي ، وبعضهم كان متناقضا مع القيادة الوطنية آنذاك ( الحاج امين الحسيني ) وكان بعضهم متصلا بالحزب الشيوعي الفلسطيني وآخرون لم يكن لهم ولاء سياسي محدد . غير انه من المؤكد ان جمعية العمال العربية الفلسطينية ، لم تكن بعد مؤتمرها الاول ( بفعل اعتبارات موضوعية متصلة بواقع النضال الوطني والاحزاب السياسية

القائمة ، او باعتبارات ذاتية متصلة بواقع الجمعية والتناقضات في القطاع العمالي ( تستحوذ على ولاء الغالبية العمالية ، اذ لم تلبث ان انشقت الحركة العمالية على نفسها بأكثر من صورة . ففي يافا ظهرت عام ١٩٣٣ منظمة عمالية جديدة ( جمعية العمال العرب ) مثلت اليسار العربي في الحزب الشيوعي الفلسطيني وبعض التوجهات القومية في صفوف العمال وكان من رموزها : ميشيل ميري ( رئيس الجمعية ) ، بشارة سفري ، الحاج نديم ابو طه ، عبد الرزاق الحاج هاشم ، سعيد قبلان ، جورج نصار (٤٠) . وقد جاء ظهور هذه الجمعية في ظروف اشتداد مقاومة الصهيونية وسياسات الانتداب وفي مجابهة السياسة الرجعية التي مثلتها النقابات الصهيونية ( الهستدروت ) وغيرها من المؤسسات التي حاربت توظيف العمال العرب في المؤسسات اليهودية . لذلك عرف عام ١٩٣٣ موجة عداة شديد من الحركة النقابية الصهيونية للعمال العرب . وكان رد العمال العرب هو انشاء جاميات مضادة للحاميات اليهودية قامت بطرد العمال اليهود من محلات العمل العربية . وقد كانت يافا آنذاك مسرحا لعمليات قام بها العمال العرب ضد تجنيد العمال اليهود في المشاريع العامة ، وخاصة في بناء المدارس الاميرية وعمدت الحاميات العربية الى طرد العمال اليهود ثلاث مرات من هذه المدارس التي كانت قيد البناء ، وقام البوليس البريطاني بحماية اليهود والدفاع عنهم ، وأدت آخر حملة قامت بها الجاليات العربية الى صدام دام مع البوليس البريطاني ادى الى مقتل رجلي بوليس (٤١) . ومن جهة اخرى ، دخلت الحركة العمالية الفلسطينية في مجال الصراع بين القيادات التقليدية للحركة الوطنية في البلاد في هذه الفترة ، وظهرت محاولة جديدة لشق الحركة العمالية في فلسطين ، مثلها طموح حزب الدفاع للحصول على قاعدة عمالية ، فظهرت نقابة سائقي السيارات العرب في القدس وفي يافا ، وعلى رأسها كان فخري النشاشيبي احد زعماء حزب الدفاع ، مستقلة عن جمعية العمال العربية الفلسطينية (٤٢) . ويمكننا ان نلاحظ انه منذ بداية الثلاثينيات ، اخذ الحزب الشيوعي الفلسطيني طريقه لتعريب قيادته وكوادره ، وعبرت الوثائق الصادرة عن اللجنة المركزية للحزب (مع اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوري في اطار الكومنترن لعام ١٩٣١ ) ونشرات الحزب المحلية ( الى الامام ) عن توجهات وطنية اممية صائبة من الصهيونية ومن الهجرة ومن مهمات النضال ضد الانتداب البريطاني . وعبرت النشرات والوثائق عن سياسات صائبة ومتقدمة عن كافة مسائل التحرر الوطني ( المسألة الزراعية ، الوحدة العربية ، الموقف من الصهيونية ) . وفي اطار المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الفلسطيني كانت مهمة انشاء النقابات العمالية من اهم الواجبات على عاتق الحزب ، جنبا الى جنب مع مهمات الحزب الاخرى في الريف (٤٣) .

وفي عام ١٩٣٤ دعا عمال القدس الى توحيد صفوفهم في بيان عام ردا على سياسة الهستدروت ضد العمال العرب (٤٤) ، وفي عام ١٩٣٥ رفضت السلطات السماح للعمال العرب بالتظاهر ، فوجهوا رسالة تتعلق بالهجرة اليهودية واضطهاد اليهود للعمال العرب وبتفشي البطالة ، قالوا فيها : « ان لم تعالج هذه المشكلة الخطيرة فإنه في الايام المقبلة عندما يشتد يأس العامل العربي ستضطر هي حتما الى اطعام العمال خبزا او رصاصا » (٤٥) . ومع تفجر الوضع السياسي في البلاد وتزايد مقاومة الجماهير للصهيونية وللإستعمار ، متوجة بثورة ١٩٣٦ ، كانت مساهمة العمال فيها قد تزايدت وامتدت لتشمل كافة قطاعات الانتاج والخدمات العامة ، ومما ساعد في ابراز دور العمال فقدان القيادات التقليدية اثناء هذه الثورة ، قدرتها على كبح الثورة وتسيرها في خدمة مصالحها ووفقا لبرنامجها الخاص ، وازدياد مبادرة الجماهير وشمولها لقطاعات واسعة من سكان المدن والريف ، ولعب الحزب الشيوعي الفلسطيني اثناء هذه الثورة دورا ايجابيا على كافة المستويات النضالية (٤٦) .

وقبل حلول عام ١٩٣٦ ، كانت جمعية العمال العربية الفلسطينية تمثل اكثر من احد

عشرة آلاف عامل وفقا لبعض المصادر (٤٧). غير ان فشل الثورة وانحسارها في العامين التاليين ، وتأثر الاوضاع الاقتصادية في البلاد ، قد أدى الى ضعف دور الجمعية ونقلص نفوذها ، ففي عام ١٩٣٨ كان عدد اعضائها قد بلغ ٢٢٠ عضوا فقط (٤٨)، ووفقا لقانون الطوارئ الذي عمل به انذاك حلت النقابات عام ١٩٣٧ واعتقل عدد من القادة النقابيين ( ميشيل متري ، سعيد قواس ، نديم ابو طه ، عبدالرحمن قليلات ) وبقوا في السجن حتى عام ١٩٣٩ (٤٩) وقد سادت تلك الفترة موجة من اليأس والركود السياسي . غير ان اندلاع الحرب وخر ظرفا موضوعيا لنشاط عمالي كبير ، ولاتساع حجم الطبقة العاملة في البلاد .

وفي عام ١٩٣٩ كانت الحركة العمالية منهكة في انشاء بعض الجمعيات التعاونية العمالية ، كصدى لموجة البطالة وارتفاع الاسعار (٥٠). وفي هذا العام كان قد افرج عن معظم النقابيين المعتقلين وجاءت الظروف العامة لتتجه بالحركة العمالية نحو وحدتها ، فمن جهة كانت جمعية العمال العرب في يافا قد انتهت بمقتل رئيسها ميشيل متري على يد جماعة ارهابية تابعة لاحدى القيادات الوطنية التقليدية (٥١)، وانضم اتحاد نقابات العمال العرب في حيفا وكان على رأسه بولص فرح وعدد من الشيوعيين الى جمعية العمال العربية الفلسطينية فيما كان بقية الشيوعيين يعملون ضمن الجمعية الاخيرة (٥٢). وظهرت نقابات مستقلة بكل مهنة ، يجمعها مجلس عام ، في ظروف اشتداد حدة التناقضات في المجتمع الفلسطيني على عدة مستويات : أ - مع الصهيونية ( ازدياد التمايز بين العمال العرب واليهود والحملات المضادة بينهما ، ازدياد الهجرة اليهودية ، تفجر القتال الدموي بين العرب واليهود ) ب - مع سلطات الانتداب ( محاباة السلطات وسعيها الجاد لخلق وطن قومي لليهود ، سياسات عدائية تجاه العرب ، ارتفاع الاسعار وسوء الاوضاع الحياتية للعرب ) ج - مع الطبقات الرجعية العربية ( تناقض تطلعات الجماهير مع سياسات القيادات التقليدية ، ازدياد حدة الاستغلال مع بدء الحرب وقلة اجور العمال العرب في المؤسسات الانتاجية العربية ) بالاضافة الى ظروف اخرى متصلة باتساع التوظيف في قطاع الحرب ( المعسكرات ، المشاريع العامة ، صناعات المجهود الحربي وكل ما يتصل بالاستعداد العسكري للجيش البريطاني ) . وقد شهدت فترة بداية الاربعينات سلسلة من الاضرابات العمالية العربية في مؤسسات انتاجية وخدمات مختلفة ، ( اضراب عمال معسكرات الجيش ، اضراب الموظفين في دوائر الدولة وعمال السكك الحديدية ، اضراب عمال شركات البترول والزيوت ، اضراب عمال شركات الدخان ، عمال الميناء ، عمال المخازن . . . الخ ) (٥٣) وقد تحققت للحركة العمالية العربية في فلسطين مكتسبات هامة في هذه الفترة هي : ١ - اعتراف حكومة الانتداب بجمعية العمال العربية الفلسطينية كممثلة للعمال العرب . ٢ - الاعتراف بالتنظيم العربي وحرية . ٣ - تأليف لجان عمالية استشارية لدى كل مدير دائرة حكومية . ٤ - اصدار تشريعات عمالية لتعويض العمال عند حدوث اصابات او وفاة . ٥ - تحديد ساعات العمل بـ ٨ ساعات يوميا واجازات اسبوعية وشهرية وسنوية . ٦ - تحديد الحد الأدنى للاجور - بلغ اربعة اضعاف ما كان عليه قبل الاضراب . ٧ - تساوي الاجور بين العمال العرب واليهود . ٨ - دفع اجرة الايام التي قام العمال خلالها بالاضراب (٥٤) . وعلى سعيد تنظيم العمال استطاعت جمعية العمال العربية الفلسطينية انشاء فروع لها في اكثر من ٤٠ بلدة في فلسطين . وكان من أبرز نقابات الجمعية نقابة عمال السكك الحديدية التي كان لها عدد من الفروع الهامة بعضها خارج فلسطين ( سيناء ، عمان ) (٥٥) . وكان للجمعية مجلس أعلى مكون من ممثلي الفروع ، بحسب حجم الفرع النقابي والعمالي ، وكان من مهمة المجلس الاعلى وضع السياسة النقابية ، غير ان هذه المهمة كانت عمليا استشارية ، بينما كانت ادارة حيفا وعلى رأسها سكرتير الجمعية سامي طه هي القيادة العملية للجمعية ، وهو الامر الذي كان الشيوعيون في الجمعية يطالبون

بأنهائه ، إذ كانوا ينادون بقيام انتخابات ديمقراطية للجمعية ، وان يكون ممثلو الفروع منتخبين . ويبدو ان الجمعية كانت قد وصلت في هذه المرحلة الى درجة من الانتظام ، إذ كانت اللجان النقابية تجمع الاشتراكات من الاعضاء ، كما كانت للجمعية حسابات رسمية ودفاتر منتظمة . وبصورة عامة كان على رأس كل فرع من فروع الجمعية بضعة نقابيين متفرغين للعمل النقابي ، وفي حيفا كان ١٢ متفرغا ، من بينهم سامي طه ، يديرون مهمات الجمعية (٥٦) .

ان الامر الحري بالاهتمام في هذه الفترة ، هو طبيعة الانقسام الكامن في صفوف الطبقة العاملة وبصورة خاصة في صفوف الحركة العمالية ، والذي عبر عنه تاريخيا التناقض القائم بين القيادة النقابية الصرفة ، والقيادة النقابية الشيوعية والتي عبرت عن نفسها في بعض الفترات في منظمات نقابية مستقلة : جمعية العمال العرب ، ميشيل متري ( يافا ١٩٣٣ ) اتحاد نقابات العمال العرب ( حيفا ١٩٤٢ ) وعدد من فروع جمعية العمال العربية الفلسطينية . ومنذ مؤتمر عام ١٩٤٣ ، الذي عبر عن تمثيل الجمعية لما يزيد عن ٣٥ الف عضو (٥٧) ظهر تياران بارزان : الاول يمثله سامي طه وهو التيار اليساري في صفوف الحركة العمالية وهو تيار النقابة العمالية الصرفة ذات الصلة الوثيقة بالتيار النقابي الاصلاحى الاوروبى والبريطاني بصورة خاصة ، وقد عبر هذا التيار عن نفسه فيما بعد بمحاولة طرح نموذج فلسطيني لحزب « عمالي » شبيه بحزب « بيفن » العمالي البريطاني كما سنرى . اما التيار الثاني فيمثله اليسار الشيوعي في الحركة العمالية في فترة تعريب الحزب وانتهاجه خطأ ماركسيا سليا من المسألة القومية ومن قضايا النضال الوطني في تلك المرحلة . غير ان هذا التيار الذي بدا انه يكتسب قاعدة عمالية اكبر ويرسخ نفوذه ، توج نضاله من اجل ديمقراطية الحركة العمالية ( الانتخابات ) بحل خاطيء وهو شق الحركة العمالية وظهور ما عرف فيما بعد بمؤتمر العمال العرب عام ١٩٤٥ . فقد شهد عام ١٩٤٤ صراعا بين سامي طه وجملة القادة النقابيين التقليديين ، والنقابيين الشيوعيين حول من يمثل الحركة العمالية العربية في فلسطين فسي المؤتمر التحضيري لانشاء اتحاد عمالي عالمي المزمع عقده في لندن . وكانت مطالب الشيوعيين تشدد على ارسال مندوبين منتخبين ، وقد ذهب الى المؤتمر التمهيدي : سامي طه ، حنا عصفور ، بولص فرح ، حيث تقرر انشاء اتحاد عمالي عالمي يعقد مؤتمره الاول في باريس عام ١٩٤٥ (٥٨) .

وجاء انشقاق الحركة العمالية في فلسطين عام ١٩٤٥ ، مع عقد مؤتمر العمال العرب في القدس ممثلا لبعض فروع جمعية العمال العربية الفلسطينية في يافا ، القدس ، غزة ، الناصرة وفي حيفا . وطرح المؤتمر العمالي نفسه بديلا ديمقراطيا للعمال مقابل « النقابيين الصفر » وانتخبت لجنة تنفيذية كان من اعضائها : مخلص عمرو ، بولص فرح ، سليم القاسم ، فؤاد نصار ، رفيق الاصفر ، خليل شنير ، موسى قويدر ، حسن ابو عيشه ، ميليا بندك (٥٩) . وركزت مقررات المؤتمر على مطالب سياسية ونقابية ابرزها التأكيد على مقاومة الاستعمار والصهيونية ، المطالبة بانتهاء الانتداب البريطاني ، التأكيد على الديمقراطية في الحركة النقابية ، الارتباط بالحركة العمالية العالمية .

اما جمعية العمال العربية الفلسطينية فقد عقدت مؤتمرها لعام ١٩٤٦ بحضور ١٥٠ مندوبا يمثلون ما بين ١٢٠ — ١٤٠ الف عامل عربي منتسبين للجمعية ، بالاضافة الى حضور عدد من الشخصيات الوطنية والسياسية (٦٠) . وكان من ضمن مقررات المؤتمر :  
١ — ان تعتبر الحركة النقابية هي الطريق الصحيح للوصول الى الاهداف الاشتراكية .  
٢ — ان تعتبر طريق الوصول الى الاهداف الاشتراكية طريق التطور لا الثورة . ٣ — ان تعتبر اشتراكيتنا ضمن نطاق التعريف التالي : « حركة اصلاح لتحقيق العدالة الاجتماعية بتوزيع ثروة البلاد الانتاجية والطبيعية توزيعا عادلا بين جميع المنتجين من المواطنين لتحرير كل فرد من خوف العوز والجهل والمرض ، وباعطاء فرص متساوية بالحياة للجميع

لضمان المساواة التامة بين الافراد « . ٤ — ان يعتبر المواطن كل فرد يؤدي عملا نافعا لامته وبلاده من انتاج فكره او يده . ٥ — ان تعتبر الحركة السياسية فرعا من الامم الحركة النقابية وواسطة للوصول الى غاية . ٦ — ان يعطى للمجلس الاعلى لجمعية العمال العربية الفلسطينية صلاحية تأسيس فرع سياسي في اي وقت يرى الظروف ملائمة والاسباب مهيأة . هذا بالاضافة الى مطالب اخرى مثل : — تكتيل العمال ضمن الحركة النقابية على طريق انهاء الاستعمار وتقريب يوم الاستقلال ، الدعوة لتأليف جيش عربي لحماية الارواح والمصالح العربية تجاه جيش الصهيونية ، حرمان المهاجرين غير الشرعيين وفق المدة التي حددها الكتاب الابيض من الحقوق المدنية واخراجهم من البلاد . التوصية الى الهيئات السياسية والاقتصادية المحلية والعربية بتحويل فلسطين الى بلد صناعي كبير للتغلب على الاستعمار واعوانه ورفع مستوى الشعب وزيادة عدد السكان كشرط اساسية للمقاومة المجدية (١١) . وثمة قرارات اخرى تشير الى تغيير اسم جمعية العمال العربية الفلسطينية الى اسم مجلس نقابات عمال فلسطين ، تشجيع الحركة التعاونية ، فتح مدارس لتدريب الكادرات على العمل النقابي ، انتخاب لجنة مركزية وامين عام لمجلس النقابات (١٢) . ويشير مجموع قرارات الجمعية الى الطابع العام للايديولوجية السائدة في صفوف العمال كما يشير الى مشاريع القيادات النقابية ( وبشكل خاص سامي طه ) في تشكيل حزب سياسي .

اما « مؤتمر العمال العرب » فقد شارك في اعمال مؤتمر نقابات العمال العالمي المنعقد بنابريس في اكتوبر ( تشرين الاول ) ١٩٤٥ ، بمندوبين شيوعيين هما مخلص عمرو وبولس فرح ، أسهما مع الوفود العمالية العربية في دحر محاولات الصهيونية في المؤتمر لاحراز قرارات لصالحها ، كما أفشلا مع وفود عمالية عديدة انتخاب عضو صهيوني للجنة التنفيذية للمؤتمر (١٣) .

وفي عام ١٩٤٧ عقد المؤتمر الثاني لجمعية العمال العربية الفلسطينية ( او مجلس نقابات عمال فلسطين ) الذي ضم ممثلين عن ١٤٠ الف عامل منتسب الى مجلس النقابات ومن ابرز قرارات المؤتمر : ١ — تقوية الحركة التعاونية . ٢ — تأسيس مكتب سياسي من العمال النقابيين والسعي لايجاد حزب عمالي سياسي يدافع عن مصالح الطبقة العاملة . ٣ — رفض قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة لتجزئة الارض الفلسطينية . ٤ — تأييد الجهود العربية المبذولة لنصرة القضية الفلسطينية . ٥ — تأييد مشروع انشاء صندوق الامة لشراء الاراضي ومنع تسربها الى اليهود . ٦ — الدعوة الى دفع الاشتراكات المركزية المالية التي تدفع احتياجات كل نقابة . وكما يبدو من المقررات ، ومن تنامي نفوذ القيادات النقابية العمالية ، بزعامة سامي طه ، ان هذه التطورات كانت تتهدد الزعامات التقليدية وتثير قلقها على مصيرها السياسي . فقامت عشية انتهاء المؤتمر باغتيال امين عام مجلس النقابات سامي طه . وقد جاء اغتيال سامي طه مصادفا انعقاد المؤتمر الثاني للنقابات العمالية المعروفة باسم « مؤتمر العمال العرب » . وثمة من يرى ان اغتياله في ذلك اليوم محاولة لوضع المسؤولية على عاتق الشيوعيين . غير ان المؤتمر اخذ قرارا باستنكار الاغتيال وارسل تعزية بوفاء سامي طه (١٤) . ومن المعروف ان سامي طه بدأ كتابا في جمعية العمال العربية الفلسطينية ، ونتيجة للنشاط البارز الذي ابداه ضمنه القيادة النقابية التقليدية اليها ، ثم اصبح سكرتيرا عاما للجمعية ، وقد عرف ان لسامي طه اتصالا بموسى العلمي وبحزب الشعب السري (١٥) كما ان ثمة صداقة تربط بين سامي طه وموسى العلمي مع ارنست بيفن ( حزب العمال البريطاني ) (١٦) الامر الذي يعززه سعي سامي طه للاقتداء بانموذج حزب النقابات البريطانية ( حزب العمال ) في نشاطه السياسي ، كما تعبر قرارات المؤتمر الاول والثاني عن اتجاهاته السياسية بشكل واضح عن هذا الطموح الذي لم يكن موضع ارتياح اكثر اجنحة القيادة الوطنية التقليدية رسوخا ( المجلسيين : الحاج امين الحسيني ) .

وشهد عام ١٩٤٧ عددا من الاحداث الهامة على الصعيدين الوطني العام والنقابي العمالي ، فقد قدمت لجنة تحقيق اوفدتها هيئة الامم الى فلسطين ، في يونيو (حزيران) ١٩٤٧ قاطعتها كافة فصائل الحركة الوطنية في فلسطين بما فيها عصبة التحرر الوطني ( الشيوعيون العرب ) ، غير ان مخلص عمرو وبولس فرح وهما من اللجنة التنفيذية لمؤتمر العمال العرب في فلسطين ومن عصبة التحرر الوطني ، كسرا قرار العصبة وادليا بشهادتيهما امام اللجنة الدولية (٦٧). ومع صدور قرار الامم المتحدة بتقسيم فلسطين ، تفجر الخلاف في قيادة عصبة التحرر الوطني بين جناحين ، فوافق احدهما على قرار التقسيم ، فيما رفضه الاخر ، ويبدو ان هذا الخلاف قد امتد الى مؤتمر العمال العرب . غير ان المؤتمر اتخذ قرارا مع التقسيم عام ١٩٤٧ (٦٨). وفي عام ١٩٤٨ اصدر الحاكم العسكري في القدس احمد حلمي باشا امرا بحل المؤتمر العمالي وعصبة التحرر الوطني بوصفها منظمين غير مشروعين (٦٩).

بقي ان نشير الى التشريعات العمالية السائدة في فلسطين حتى حرب ١٩٤٨ ، فمن جهة بقي قانون الجمعيات العثمانية لسنة ١٩٠٩ ، الذي تسجل بموجبه النقابات العمالية ، وقانون الاحزاب العثمانية لسنة ١٩٠٩ ، الذي قيد حق الاحزاب في الخدمات العامة ، ومجلة الاحكام العدلية العثمانية لسنة ١٩٠٧ سارية المفعول اثناء الانتداب البريطاني (٧٠). ومن جهة اخرى ظهرت بعض التشريعات الحديثة تبعا لتطور الاوضاع الاقتصادية والصناعية في البلاد ، ومن اهم هذه التشريعات : قانون تعويض العمال لسنة ١٩٢٧ ، قانون استخدام النساء والاولاد لسنة ١٩٢٧ ، قانون الجزاء ( منع الارهاب ) لسنة ١٩٢٧ وقوانين اخرى ( تسييج الالات الميكانيكية ، المراجل البخارية ، تنظيم الحرف والصناعات ) وجميعها صدرت عام ١٩٢٧ (٧١). ويعد قانون تعويض العمال لسنة ١٩٢٧ ، من اهم هذه التشريعات ، فهو يتناول مسألة التعويض عن اصابات العمل والامراض الصناعية فقط ، وقصر مفعوله على العمال اليدويين ، ويشترط في التعويض ان لا يكون العامل قد تضرر بأذى جسماني ناتج عن خطأ منه . وفي حالة وفاة العامل يكون التعويض ما بين حدين ادنى وأعلى هما ١٠٠ — ٢٥٠ جنيها فلسطينيا اما في حالة العجز الكلي او الجزئي فيكون التعويض مرتبا اسبوعيا مدفوعا لا يزيد عن نصف معدل اجرتة الاسبوعية يدفع اثناء مدة العجز عن العمل (٧٢). واخيرا فقد ظهر قانون نقابات العمال لعام ١٩٤٧ متأخرا جدا (٧٣).

### خلاصة عامة

من العرض السريع السابق نستطيع ان نلاحظ السمات العامة لتطور الطبقة العاملة العربية في فلسطين وبشكل خاص لدورها السياسي ولحركتها العامة في منظماتها النقابية حتى نهاية عهد الانتداب ، واندلاع الحرب عام ١٩٤٨ ، والتي يمكن تلخيصها بالنقاط التالية :

١ — جاء نمو الصناعة العربية الحديثة منذ بداية الانتداب محددًا بفعل الاعتبارات الموضوعية المعرّقة لتطور هذه الصناعة نحو آفاق أرحب ونحو التوسع ، فنمو الصناعة العربية كان معرضا لمنافسة شديدة من الصناعة اليهودية الارسخ تطورا وتقنية واستثمارا ، وكانت التشريعات الحكومية تعزز رجحان كفة الصناعة اليهودية ( الامتيازات ، الحماية الحكومية ، تسهيلات جمركية ) ، كذلك تضرر الصناعة التقليدية ، بل ودمارها . ومن جهة ثانية الحدود المغلقة لتطور الصناعة العربية بفعل سياسة الانتهاب الامبريالية للبلدان المستعمرة والفقيرة وآفاق الاستثمار البرجوازية الكومبرادورية في اطار المجتمع العربي الفلسطيني ، كل هذه الاعتبارات أدت الى نمو نواة عمالية صناعية ، بحدود تفرضها الاعتبارات المتشابهة التي تتحكم بنمو الصناعة العربية . بذات الوقت نشأت ونمت باضطراد كبير قطاعات عمالية واسعة في القطاع الحديث غير الصناعي ، كالمواصلات وتكرير البترول والخدمات العامة وقطاع الحرب والجيش

البريطاني والمشاريع الحكومية العامة . وقد وصلت هذه القطاعات العمالية الى اكبر توسع لها في فترة الحرب الكونية الثانية(٧٤). ان هذا التوسع ، وبتأثيره النوعي ، وبفعل ازدياد الاضطرابات والازمات السياسية ، قد عكس ازدياد اهمية دور ونفوذ الطبقة العاملة السياسي بصورة تصاعديّة كانت احداث ثورة ١٩٣٦ احدى قممها البارزة . ويعكس اتساع النقابات العمالية ( جمعية العمال العربية الفلسطينية بصورة خاصة ) ، وجها واحدا من وجوه هذا التطور الموضوعي في بنية الطبقة العاملة الفلسطينية . فيما تعكس افكار وثقافات وطموحات القيادات النقابية العمالية ( سامي طه خاصة ) السقف العام لهذا التطور ، ومستواه السياسي والايديولوجي .

ان هذا التطور في حجم الطبقة العاملة الفلسطينية ، وازدياد تأثيرها السياسي والاجتماعي في اطار التطور العام للمجتمع الفلسطيني ، كان مصدر قلق القيادات الوطنية التقليدية ، وكانت القيادات النقابية العمالية الفتية تبدو ابان الحرب العالمية الثانية ، مؤهلة لتهديد انزعامات التقليدية بأفكارها العصرية والمنثورة وفي اتساع نفوذها على اطارات وقطاعات عمالية كبيرة ، بنفس الوقت الذي كانت فيه الاطارات النقابية القيادية خارجة عن نفوذ وسطوة الاحزاب التقليدية بصورة او بأخرى . وجاءت محاولة حزب الدفاع عبر سكرتيرها العام للتسرب الى الطبقة العاملة والى النقابات كتعبير عن طموح قيادة الحزب التقليدية والرجعية لامتلاك نافذة تطل منها على الطبقة العاملة وتسمح ببسط نفوذها السياسي والايديولوجي على مساحة جماهيرية اكبر حجما . كما جاء اغتيال النقابي الشيعوي ميشيل ميري عام ١٩٣٩ ، واغتيال النقابي البارز سامي طه عام ١٩٤٧ ، في ذروة صعوده السياسي ، معبرا عنه بطرحه لانشاء حزب عمالي فلسطيني ، كتعبيرين عن زعر ارسخ القيادات التقليدية الفلسطينية من ظهور مركز استقطاب سياسي وتنظيمي لقطاع جماهيري واسع ، يؤهل لسحب البساط من تحت اقدام الوجاهات والقيادات الاقطاعية — السياسية — الدينية والبرجوازية .

٢ — بيد ان النقابات الفلسطينية وقياداتها العمالية لم تولد سليمة من الامراض التي عرفها تاريخ الحركات العمالية قبل — الماركسية وبعد — الماركسية . وهو الامر الذي ليس منفصلا عن سمات الانتاج الصناعي العربي لحظة نشوء النقابات وتطورها ، من جهة ولا عن المناخ السياسي السائد في فلسطين والطبيعة الايديولوجية السائدة للثقافة من جهة ثانية ، ولا عن التيارات العمالية المتضاربة في الحركة العمالية في العالم المتقدم صناعيا من جهة ثالثة . فالطبقة العاملة الفلسطينية قد عرفت اول اشكال التنظيم ، عن طريق روابط اخوية بين العمال ، شأنها في ذلك شأن عمال كثير من البلدان « اللجنة الاخوية لعمال سكك حديد فلسطين ١٩٢٣ » . ونمت وتطورت بروح تعاونية ، تضامنية ، عبرت عنها الجمعيات العمالية المؤسسة في فلسطين وخاصة اثناء الازمات العامة وازدياد حدة البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة « جمعية عمال مسلخ حيفا ، جمعية متعهدي بيع الحوايا ( السقط ) ، جمعية عمال الخياطة ، جمعيات التموين المنزلي والتسليف والتوفير . . . الخ » وقد تجلت في هذه الجمعيات او معظمها نزعات الاستقلال الانتاجي عن ارباب العمل بتملك وسائل الانتاج بصورة تعاونية بين مجموعات عمالية حرفية . ومن ذلك نلاحظ ان طابع النشاط العمالي ، النقابي ، التعاوني ، التضامني ، متأثر بسيادة الطابع الحرفي على الانتاج الصناعي العربي ، الذي يولد بالمقابل اشكالا من التنظيم العمالي — الاقتصادي والاجتماعي ، من ذات السمة .

ومن جهة ثانية تظهر قرارات وتوصيات ونشرات ومطالب النقابات العمالية الفلسطينية ، التي تقدمها في مؤتمراتها السنوية ، طبيعة الثقافة السائدة في صفوف العمال ، وذلك على عدة اصعدة ، التحرر الوطني ، التوسع الصهيوني ، العلاقة مع ارباب العمل ، المطالب اليومية والمباشرة للعمال ، والافساق السياسية العامة لنضال العمال في مؤسستهم النقابية . وان اي محاولة لاستقصاء الطابع الايديولوجي للثقافة السائدة لا

بد ان تلاحظ كتلتين أساسيتين في صفوف العمال الفلسطينيين الاولى وهي جمعية العمال العربية الفلسطينية، الثانية وهي النقابات العمالية ذات النفوذ الشيوعي العربي وبشكل خاص مؤتمر العمال العرب (١٩٤٥ - ١٩٤٨) : ان جمعية العمال العربية الفلسطينية (١٩٢٥ - ١٩٤٩) هي المنظمة النقابية التاريخية للطبقة العاملة العربية في فلسطين ، والجسم التنظيمي الاكبر لها بلا منازع حتى نهاية الحرب ، وهي بالتالي المنظمة ذات التعبير الامين على تطور الطبقة العاملة في فلسطين منذ تبلور اشكالها الاولى ، بل ان بعض نماذجها العمالية القيادية بقيت تمارس دورها حتى سنوات قريبة معاصرة في صفوف الحركة العمالية الفلسطينية خارج الاردن (الضفتين) وفي صفوف الحركة العمالية في الاردن (الضفتين) (٧٥). ففي عام ١٩٢٥ ، اي في سنة نشوء الجمعية كانت أهداف الجمعية تعبر عن اهداف نقابية محضة « تحديد ساعات العمل ، تعديل الاجور ، وترتيب المعاشات والمكافأة في حالة العطل او العجز او الاصابة ، منح الاجازات والعلاوات ، ووضع أنظمة الترقيات واعداد الوسائل لتسهيل سكناهم وتعليم ابنائهم ووقاية صحتهم بشرط ان تكون كل اعمالها ضمن دائرة القانون والنظام وان لا تتناول الامور الدينية والسياسية » (٧٦) اي انحصرت اهدافها في تنظيم الاستغلال الرأسمالي وفق شروط السوق وتطورت بأفق اصلاحي على غرار التريديونية البريطانية للدعوة عام ١٩٤٦ الى « الاشتراكية » عن طريق « النقابة » ، وان « طريق الاشتراكية » هو « طريق التطور » الثورة (٧٧) كما جاء في قرارات مؤتمر الجمعية السنوي المشار اليها سالفاً ، وبالتالي يمكننا ان نلاحظ ايدولوجية السلم الطبقي ، الاصلاح الاجتماعي ، الاساليب القانونية . . . الخ وهي السمة الارسخ في توجهات جمعية العمال العربية الفلسطينية على يد ارسنقراطية عمالية متفرغة ، فنية صفراء .

اما النقابات التي حملت اتجاه الحزب الشيوعي في الحركة العمالية الفلسطينية ، فقد كانت قليلة نسبياً كما كانت محصورة في قطاعات محدودة ، ورغم ان عددا من النقابيين الشيوعيين قد عملوا في جمعية العمال العربية الفلسطينية ، الا ان قسما آخر من النقابيين كانوا خارجين عن هذه الجمعية في نقابات مستقلة . لذلك فان انشقاق الحركة النقابية العمالية عام ١٩٤٥ واستقلال الشيوعيين في تجمع نقابي واحد « مؤتمر العمال العرب » يظهر اتجاها اصيلا ذا مقدمات تاريخية في سياسة وبرامج الشيوعيين النقابية في صفوف الطبقة العاملة .

مهما يكن من أمر جمعية العمال العربية الفلسطينية ، فانه لا يبرر من منظور ماركسي لينيني ان يأخذ الحزب الشيوعي سياسة نقابية في صفوف العمال ذات جوهر انقسامي ، فلا بيروقراطية جمعية العمال ولا انعدام تقاليد الديمقراطية (عدم شروعاتها بالانتخابات والتمثيل في الفروع على اساس الانتخاب) ولا بنيتها السياسية « نقابة صفراء » يقدم حجة كافية لشق الحركة العمالية الموحدة تاريخياً . ان عملية الشق التي اخذت تعبيرها الحاسم في صيغة مؤتمر العمال العرب منذ عام ١٩٤٥ ، قد شكلت هروبا من مهمات النضال داخل جمعية العمال العربية الفلسطينية على طريق تحرير القاعدة العمالية من ثقافة وأوهام وتقاليد نضال النقابيين الصفر دعاة السلم الطبقي ، والاصلاح الاجتماعي وحزب التطور نحو الاشتراكية الطوباوي . ان تكتيك الشيوعيين وسياستهم اليومية على صعيد النقابات العمالية في حقبة تعريب الحزب وتقدم تحليلاتهم وانتهاجهم موقفا طبقياً ووطنياً وأمياً سليماً من مجمل التطورات في فلسطين والارض العربية كما عبرت عنها وثائقهم (١٩٣١) هذا التكتيك وهذه السياسة النقابية تعبر عن انقسام متعسف ، وجنوح ذاتي في التقليل من اهمية وجوهريّة وحدة صفوف الحركة العمالية سواء على صعيد نضالاتها الخاصة او على صعيد نضالها الوطني . مع ذلك ، فان بعض ما هو متوفر حول نضال النقابيين الشيوعيين ، في حقبة مؤتمر العمال العرب ، يقدم لنا مواقف متناقضة تقريبا ، هو تجل عملي لضروب التناقض في صفوف عصبة التحرر الوطني

« الحزب الشيوعي » ازاء القضية الوطنية . ففي عام ١٩٤٥ ناضل ممثلو « مؤتمر العمال العرب » في مؤتمر نقابات العمال العالمي المنعقد في باريس ضد الصهيونية وكشفوا طابعها الفاشي العدواني ، شأنهم في النضال ضد الصهيونية وضد مطامعها في فلسطين . غير اننا نلاحظ ان مخلص عمرو وبولس فرح وآخرين خرجوا عن ارادة الحزب عام ١٩٤٧ وقدموا شهاداتهم امام لجنة الامم المتحدة التي قدمت الى فلسطين آنذاك . واخيرا فان مؤتمر العمال العرب اتخذ في نفس العام موقفا ايجابيا من قرار التقسيم الصادر عن الامم المتحدة مشايحا لاحد جناحي الحزب الشيوعي « عصبة التحرر الوطني » .

٣ — كدلالة عامة لتطور الطبقة العاملة الفلسطينية ، فان من الممكن ان نلاحظ جملة من المعينات التي حالت لان تصبح « طبقة بنفسها وبنفسها » . فهي وان كانت قطاعات واسعة منها قد تحررت من الثقافة والتقاليد الحرفية ، كما هو الحال في قطاع الصناعة الحديثة وقطاعات الدولة والحرب والمشاريع العامة ، هذا التحرر المتمثل في الاستقلال عن رب العمل وعن التماس اليومي به ، ووعيهم لهذا الاستقلال ونضالهم من اجل اصلاحات وتحسين اوضاعهم وشروط استخدامهم ، فقد توصلوا الى طور اولي من اليقظة والوعي الطبقي لصالحهم المباشرة بأفق يومهم . واسهمت التناقضات القومية والوطنية والنضال ضد الامبريالية ، في تسعير مشاعر الحقد على القيادات الوجيهة والتقليدية وتلمسوا بشكل اولي ضلوع هذه القيادات في العمالة للامبريالية وعجزها لهذا السبب ولغيره في قيادة النضال ضد الصهيونية والهجرة اليهودية وضد الامبريالية . غير ان هذا الطور من الوعي لم يكن ناضجا كفاية لكي يأخذ مداه بفعل اعتبارات موضوعية وذاتية ، فالحزب الشيوعي الفلسطيني بسبب نشأته اليهودية ، ومواقفه الغامضة حينها وغير الوطنية حينها آخر ، وقلة جماهيرية الحزب العربية بفعل ذات النشأة وذات المواقف قد حدثت ، بل قد شوهدت ، امكانية تبوء الحزب الشيوعي بمكانة قيادية في النضال الجماهيري الوطني وفي ترسيخ نفسه كمنظمة نضالية عمالية — كادحة تستحوذ على تأييد وثقة الطبقة العاملة في فلسطين . وما من شك ان اعتبارات اخرى ، مثل عداة الاحزاب التقليدية للشيوعية ، وهيمنتها على مراكز التأثير على الجماهير ، والمزايدات والشوفينية — غير الوطنية في نهاية التحليل — وخضوع العمال لأوهام القيادات العمالية الاصلاحية قد افقدت الحزب الشيوعي قدرته على الاضطلاع بدور جماهيري فعال . وليس مجرد مصادفة ، ان تزداد أهمية وحيوية الحزب الجماهيرية ، عشية تبنيه لسياسة وطنية — أممية وانعكاس هذه السياسة في مواقف الشيوعيين العملية والنظرية من التطورات الجارية منذ اوائل الثلاثينات ونضاله الفعال ضد الصهيونية .

- ( الزراعة ) بقلم : مونتاغيو براون ، ص ١٢٧ .  
 ٤ — في اواخر عام ١٩٣٤ كان نحو ٥٦٪ من المساحة المزروعة اشجارا حمضية بيد اليهود ٤٤٪ بيد العرب ، راجع المصدر السابق .  
 نفس الفصل ، ص ١٧٣ و ١٨٠ . كذلك راجع : علوش ، ناجي : المقاومة العربية في فلسطين ( ١٩١٧ — ١٩٤٨ ) ( دار الطليعة ١٩٧٠ بيروت ) ص ١٦ .  
 ٥ — حمادة ، سعيد : المصدر السابق ، الفصل المشار اليه سالفا . هامش ص ١٣٧ .  
 ٦ — المصدر السابق ، ص ٢٦٧ .

- ١ — وضعت هذه المقالة ، بمثابة تقديم لدراسة أوضاع الطبقة العاملة في الاردن ، لكون الاخيرة امتداد للطبقة العاملة في فلسطين من عدة جوانب . وتهدف المقالة الى تحديد الملامح الاساسية لنشوتها ولطبيعة تطورها ضمن الشروط التاريخية المحددة لتلك الحقبة .  
 ٢ — بدران ، نبيل : التعليل والتحديث في المجتمع العربي الفلسطيني ، مركز الابحاث ( ١٩٦٩ ) ص ٥٠ .  
 ٣ — راجع : حمادة ، سعيد : النظام الاقتصادي في فلسطين . ( بيروت ١٩٣٩ ) ، الفصل الرابع

- ٢٥ - التقدير لـ هوروتز . راجع : حمادة ، سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٧١ - ٢٧٢ .
- ٢٦ - المصدر السابق ، ص ٢٧٢ .
- ٢٧ - بدران ، نبيل ايوب ، المصدر السابق ، ص ٢٤٣ .
- ٢٨ - المصدر السابق ، ص ٢٣٩ .
- ٢٩ - المصدر السابق ، ص ٢٤٢ .
- ٣٠ - حمادة ، المصدر السابق ، جدول ٢٧ ، ص ٣٧٣ .
- ٣١ - الحسيني ، محمد يونس ، المصدر السابق .
- ٣٢ - حمادة ، المرجع السابق ، ص ٢٧٧ .
- ٣٣ - حديث مع نقابي عمالي في الاردن ( موسى قويدر ) .
- ٣٤ - جريدة فتح ، العدد ٢١٢ : الجمعة ٢٠/٤/١٩٧١ مقالة « دور عمال فلسطين في النضال من اجل تحرير وطنهم » .
- ٣٥ - المصدر السابق ، كذلك حديث مع النقابي ( موسى قويدر ) .
- ٣٦ - حديث مع النقابي المذكور .
- ٣٧ - جوهر ، محمد : الحركة العمالية في الاردن ( القاهرة ، بدون تاريخ النشر ) ص ١٥١ .
- ٣٨ - المصدر السابق ، ص ١٥٢ .
- ٣٩ - المصدر السابق ، ص ١٥٢ .
- ٤٠ - حديث مع النقابي المذكور آنفا .
- ٤١ - المصدر السابق .
- ٤٢ - المصدر السابق .
- ٤٣ - راجع : الاممية الشيوعية والثورة العربية ( وثائق ١٩٢١ ) الفصل المتعلق بهجمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الارياف ، ص ١٢٢ .
- ٤٤ - كان الهستدروت قد كون فرقا عسكرية «الحالوتسيم» لطرد العمال العرب واضطهادهم في مؤسسات العمل اليهودية تطبيقا لشعار « عفودا عفريت » اي العمل اليهودي ، فردت الحركة العمالية العربية بالدعوة الى انشاء حاميّات عربية . ويتول البيان الذي أصدرته اللجنة التحضيرية لاتحاد نقابات العمال بالقدس « والان وقد أصبح كل عامل عربي في هذه البلاد يشعر بما وقع فيه من خطر ، من تدني أجرته وعدم وجود الاعمال المنظمة له ، وسميح بتلك الاعتداءات الفظيعة التي تقع على اخوانه وقطع ارزاقهم ، فقد أصبح لزاما عليه ان يتأكد بان لا حياة له الا بانضمامه الى صفوف موحدة تعمل لرفع مستواه وتحفظ حقوقه وقيمتيه المادية

- ٧ - راجع الوثيقة الهامة : مهمات الحزب الشيوعي الفلسطيني في الارياف ( قرار المؤتمر السابع للحزب ١٩٢١ ) ، المنشورة في : الاممية الشيوعية والثورة العربية ( وثائق ١٩٢١ ) ( دار الحقيقة ، بيروت ١٩٧٠ ) ص ١٢١ - ١٧٢ .
- ٨ - حمادة ، سعيد : المصدر السابق ، الفصل الخامس « الصناعة » بقلم سعيد حمادة . راجع الجدول الاول ص ٢٨١ ، كذلك راجع ص ٢٨٢ .
- ٩ - المصدر السابق ، ص ٢٨١ (الجدول الاول) .
- ١٠ - المصدر السابق ، ص ٢٨٤ و ٢٨٥ .
- ١١ - المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .
- ١٢ - المصدر السابق ، ص ٢٨٧ .
- ١٣ - تشير ارقام الوكالة اليهودية في اواخر سنة ١٩٢٦ الى ان عدد اليهود في فلسطين هو ٤٠٤٤٠٠٠ . راجع المصدر السابق : الفصل الاول ( السكان ) ص ٢٤ .
- ١٤ - المصدر السابق ، الفصل الخامس « الصناعة » ص ٢٠٧ - ٢٠٨ .
- ١٥ - المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ .
- ١٦ - المصدر نفسه ، ص ٢٠٨ - ٢١٣ .
- ١٧ - المصدر نفسه ، ص ٢١٤ - ٢١٥ .
- ١٨ - المصدر نفسه ، الجدول الخامس ، ص ٣٠٥ .
- ١٩ - المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ .
- ٢٠ - المصدر نفسه ، ص ٢٩٠ .
- ٢١ - تتضمن ارقام الوكالة اليهودية في احصاءاتها الصناعية محلات غير صناعية وعددا كبيرا من المحلات الصغيرة التي لم يشملها الاحصاء الحكومي ، وهذا يؤدي الى حدوث فروق كبيرة بين احصاءات الحكومة والوكالة اليهودية ، وهذا مبين في مرجعنا السابق ( ص ٢٠٧ ) ، كما يمكن ملاحظة بعض التناقض بين ارقام المصدرين في هذه الدراسة .
- ٢٢ - علوش ، ناجي : المقاومة العربية في فلسطين ( ١٩١٧ - ١٩٤٨ ) الطبعة الثانية ص ١٠ .
- ٢٣ - لا يمكن الركون بثقة كبيرة الى دقة هذا التقدير ، فهو تقدير تقريبي وغير رسمي . راجع : حماده ، سعيد ، المصدر السابق ، ص ٢٩٥ ، كذلك راجع هامش صفحة ٢٩٦ .
- ٢٤ - الحسيني ، محمد يونس : التطور الاجتماعي والاقتصادي في فلسطين العربية ( يانا ١٩٤٦ ) .

أشهر : راجع مقابلة مع أحمد اليماني في ملحق  
المحرر « فلسطين ٢٩ » العدد ٧٣٣ ، كانون  
الاول ١٩٦٥ .

- ٦٥ — حديث مع النقابي المذكور آنفا .
- ٦٦ — المصدر السابق .
- ٦٧ — الكاتب ، العدد ١٢٣ ، ص ١٥١ .
- ٦٨ — حديث مع النقابي المذكور .
- ٦٩ — المصدر السابق .
- ٧٠ — محاضرات في التشريعات الاجتماعية ، د.  
هشام رفعت هاشم ( الجامعة الاردنية ) .
- ٧١ — حياة ، سعيد : النظام الاقتصادي في  
فلسطين ، ص ٢٧٨ — ٢٨١ .
- ٧٢ — المصدر السابق ، ص ٢٧٩ .
- ٧٣ — هاشم ، هشام رفعت : محاضرات في  
التشريعات الاجتماعية للسنة الرابعة ( الجامعة  
الاردنية ) .
- ٧٤ — ازداد عدد العمال المياومين العاملين في  
الجيش والدوائر الحكومية الاخرى ( الاشغال  
العامة ، سكة الحديد ، البريد والتلغراف  
والتلفون ) خلال السنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٥ على  
النحو التالي : ١٣،٢٢٣ ( ١٩٤٠ ) ، ٢٧،٢٥٦  
( ١٩٤١ ) ، ٥٥،٤٣٤ ( ١٩٤٢ ) ، ٥٦،٥٨٠  
( ١٩٤٣ ) ، ٥٠،٤٣٥ ( ١٩٤٤ ) ، وفي تسعة  
أشهر من عام ١٩٤٥ كان عدد العمال المياومين  
٤٢،٧٤٩ عاملا . راجع : بدران ، نبيل ،  
المصدر السابق ، جدول رقم ٢٩ ، ص ٢٤١ .
- ٧٥ — اسهم عدد من النقابيين الفلسطينيين في  
تأسيس النقابات الاردنية بعد عام ١٩٥٣ وفي  
تأسيس الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينية  
منذ عام ١٩٦٣ .
- ٧٦ — جوهر ، محمد ، الحركة العمالية في الاردن ،  
ص ١٥١ .
- ٧٧ — المصدر السابق : ص ١٥٥ .

والمعنوية في الهيئة الاجتماعية » . راجع :  
بدران ، نبيل : المصدر السابق ، ص ٢٤٥ —  
٢٤٦ .

- ٤٥ — المصدر السابق ، ص ٢٤٦ .
- ٤٦ — الكاتب : العدد ١٢١ ، نيسان ( ابريل )  
( ١٩٧١ ) ، « الحزب الشيوعي الفلسطيني والقضية  
الوطنية » ( ٢ ) بقلم عبدالقادر ياسين ص ١١٣ .
- ٤٧ — جوهر ، محمد : الحركة العمالية في الاردن ،  
ص ١٥٢ .
- ٤٨ — المصدر السابق : ص ١٥٣ .
- ٤٩ — حديث مع النقابي المذكور آنفا .
- ٥٠ — جريدة فتح العدد ٢١٣ .
- ٥١ — حديث مع النقابي المذكور .
- ٥٢ — المصدر السابق .
- ٥٣ — جريدة فتح العدد ٢١٣ .
- ٥٤ — المصدر السابق .
- ٥٥ — المصدر السابق .
- ٥٦ — حديث مع النقابي المذكور .
- ٥٧ — جوهر ، محمد ، الحركة العمالية في الاردن ،  
ص ١٥٤ .
- ٥٨ — حديث مع النقابي المذكور آنفا .
- ٥٩ — المصدر السابق .
- ٦٠ — جريدة فتح العدد ٢١٣ ، راجع ايضا محمد  
جوهر ، المرجع المذكور آنفا ص ١٥٤ .
- ٦١ — محمد جوهر ، الحركة العمالية في الاردن ،  
ص ١٥٥ — ١٥٧ .
- ٦٢ — جريدة فتح العدد ٢١٣ .
- ٦٣ — الكاتب ، العدد ١٢٣ ، حزيران ( يونيه )  
( ١٩٧١ ) ، الحزب الشيوعي الفلسطيني والقضية  
الوطنية ( ٣ ) بقلم عبدالقادر ياسين ، ص ١٤٦ .
- ٦٤ — اغتيل سامي طه وهو عائد من عيادة مريض  
من عمال السكك الحديدية في ١٢ ايلول ١٩٤٧  
ولم يكن قد مضى على زواجه سوى اربعة

# جون كمشه ومجلة نيو ميدل ايست

## ف. المنصور

في آذار ١٩٦٧ فصل رئيس تحرير صحيفة « جيويش اوبزرفر اند ميدل ايست ريفيو » وهي الصحيفة الاسبوعية الناطقة بلسان الاتحاد الصهيوني في بريطانيا وأشهر صحيفة صهيونية خارج اسرائيل ، فصل من منصبه الذي كان قد شغله طوال خمسة عشر عاما . رئيس التحرير هذا كان جون كمشه السويسري المولد والصهيوني المحترف الذي قضى حياته يعمل في مجال الدعاية لعقيدته . اما سبب طرده فكان نشره لمقال اثار غضب الحكومة الاسرائيلية ، اذ طالب فيه باستقالة ياكوف شابيرو ، وزير العدل الاسرائيلي ، لان الاخير كان قد أمر باعتقال رئيسي تحرير مجلة اسرائيلية اسمها «بول» ومحاكمتها سرىا ، وذلك لخرقهما الفقرة ٢٣ من قانون أمن الدولة الصادر في ١٩٥٧ عندما قضى في مجلتهما المهتمة عادة بالجنس والفضائح الخفية ، تورط الاستخبارات الاسرائيلية في خطف السياسي المغربي مهدي بن بركة في باريس . ولم يكن كمشه قد اكتفى بذلك ، بل انه كان على وشك نشر مقال عن البطالة في اسرائيل عندما أمر الاتحاد الصهيوني الذي يمتلك « الجيويش اوبزرفر » بوقف اصدار الصحيفة مؤقتا بعد ان وصلته الاوامر من ليفي ايشكول شخصا ، الذي كان آنذاك رئيس وزراء اسرائيل . ولذا لم يصدر العدد الذي كان كمشه يريد ان ينشر به مقال مراسله في اسرائيل عن البطالة . وبالرغم من ذلك ، فقد ظل كمشه محتفظا بثقته في نفسه ، معلنا لكل من يريد ان يصفي اليه ، انه يؤمن بحرية الصحافة ، وانه سيقدم المقال « للنشر في الاسبوع القادم وبكل اسبوع يليه الى ان ترفع الرقابة » . ثم اضاف قائلا بتحد : « اني اقف على كل شبر من حقوقي ولن اقبل بأن أفصل وكأني مجرد ساعي مكتب » . ولكن الذي حدث بعد ذلك انه فصل بالضبط وكأنه ساعي مكتب لا أكثر ، ولم ترع اصول اللياقة في طرده . هذه العاصفة في الفتنان الصهيوني اثارَت ضجة كبيرة في تل ابيب وبالأوساط الصهيونية في مختلف ارجاء العالم ، فالقطة كانت قد خرجت من الحقيبة ، كما يقول المثل الانكليزي ، وغسيل اسرائيل القذر نشر أمام انظار الناس جميعا ، يهودا وغير يهود ، وهي حالة كفيلة باثارة غضب الاسرائيليين الذين اشتهروا بحساسيتهم المفرطة أمام النقد . فالامر لم يقتصر على أن صهيونيا من الذين كرسوا حياتهم كلها لخدمة القضية ، مثل كمشه ، قد تحدى التقليد المتبع في الاوساط الصهيونية والذي يرى في أي نقد علني لاسرائيل صادر عن صهيوني الكفر بعينه ، وانما الامور نفسها التي كشفت عنها الستار كانت في حد ذاتها مؤلمة ومحرجة . فأولا قضى على الاسطورة التي تقول ان اسرائيل هي دولة تقدر حرية الرأي والتعبير عندما أتاح كمشه للعالم أن يسمع بوجود قوانين الامن الصارمة في الدولة الصهيونية ، وهي القوانين التي تجيز للبوليس القاء القبض بشكل اعتباطي وايقاف المتهم وقتنا طويلا دون توجيه تهمة معينة اليه ، ومحاكمته سرىا الخ . كما تسمح هذه القوانين للرقيب أن يلقي نظرات فاحصة من فوق كتفي كل صحفي في البلاد ، اجنبيا كان أم اسرائيليا ، ليرى ما يكتبه . بل وأسوأ من ذلك كله في نظر

الاسرائيليين كانت نية كمشه في اخبار العالم بأن ٩٦ الف اسرائيلي ، اي عشر القوة العاملة في البلاد ، هم بلا عمل ، موقتا نشر هذا المقتال القنبلة\* ليصادف زيارة ايغال الون وزير العمل الى لندن ، وهي الزيارة التي كان الغرض منها تشجيع عدد اكبر من يهود بريطانيا على الهجرة لارض الميعاد - ارض البطالة. كان ذلك بالغ الايذاء والتجريح لكرامة الاسرائيليين ذوي الجلد الرقيق، ولذا كان للاحتجاج الشديد الذي ارسله ايشكول الى الاتحاد الصهيوني البريطاني بواسطة سفيره في لندن ، والذي طالب فيه بفصل كمشه حالا ، الاثر الاول في انتهاء خدمات كمشه الطويلة في الدعاية للصهيونية . فقد انتهت علاقته بالجيش اوبزرغر ، وعندما استأنفت تلك الصحيفة الصدور بعد أيام ، بدون كمشه ، فان رئيس التحرير الجديد الذي خلفه كان يهوديا من النمسا قيل عنه انه من رجال ايشكول . ولم يكن من السهل على خليفة كمشه ان يفسر في اول افتتاحية له في الجبويش اوبزرغر بعد الفضيحة كيف ان مجلة يصدرها سويسري في لندن تقع تحت طائلة الرقابة الاسرائيلية ، ولكنه مع ذلك حاول وكان تفسيره ضعيفا .

لماذا اتخذ كمشه هذا الدور المستقل الذي اثار الدهشة ، تجاه اسرائيل ، بينما كان طوال الاعوام التي سبقت ذلك محافظا امينا على الخط الصهيوني الرسمي ؟ كتب كمشه في مقال نشر في الايكونوميست بتاريخ ١٨ شباط ١٩٦٧ ( أي بعد فصله ) تحت عنوان « محنة اسرائيل السياسية الراهنة » يقول : « انها ليست قضية أشخاص بقدر ما هي قضية تتعلق بطبيعة وتكوين مستقبل الحكومة الاسرائيلية وسياستها . فالمشكلة الحقيقية ليست في ان السياسيين الحاكمين قد اخذوا يشيخون وانما النظام السياسي الذي سيطر على السياسة الاسرائيلية منذ اكثر من جيل لم يعد قابلا على سد احتياجات الدولة الحديثة . ان تكوين المجتمع والسياسة في اسرائيل هما على حافة تغيير دراماتيكي . وكان هذا التغيير يحصل الان لو انه وجد بديل فعال لوزارة المستر ايشكول الائتلافية ولكن لم يستطع اي زعيم معارض ان يقدم تحسينا مقنعا على النظام الحالي » . هذه كانت تطلعات كمشه بعد سقوطه ، ولكن هل القضية في أساسها هي فعلا متعلقة بطبيعة وتكوين مستقبل الحكومة الاسرائيلية وسياستها ، على حد قوله ، ام انها مرتبطة بولاءات شخصية سابقة ؟ ففي فقرة اخرى من نفس المقال ، تحدث كمشه عن « الاصطدام على صعيد الشخصيات بين رئيس الوزراء ايشكول الضيق التطلعات ، وبين بن غوريون » . وفي هذه العبارة يكمن على الأرجح قلب المشكلة ، وذلك لان كمشه لم يحاول خلال ترؤسه لتحرير الجبويش اوبزرغر ان يخفي ولاءه لأسد النقب الشيخ ( كما يحلو للصهيونيين ان يلقبوا بن غوريون ) ، أو احتقاره للسياسي الصغير التفكير الذي هو ليفي ايشكول ، خليفة بن غوريون في المنصب وغريمه .

كان كمشه يردد دائما خواطر اللورد سيف ، المليونير البريطاني الصهيوني ، الذي كان هو بدوره غير راض عن زعامة ايشكول . ولما كان اللورد سيف احد المتبرعين الاسخياء للاقتصاد الاسرائيلي ، فلم تكن وجهة نظره بالنسبة لرجال تل ابيب مجرد وجهة نظر عابرة . فالرجل الذي يحمل حافظه نقود ممتلئة يجبر الناس على الانصات اليه باحترام . ولما كان كل من كمشه وولي نعمته اللورد سيف يكن الاعجاب الشديد لمؤسس دولة اسرائيل ، وينظر باحتقار الى خليفته صاحب السياسات المترددة الاسترضائية التي طالما كانت الهدف النموذجي للنكات التي يتبادلها رواد مقاهي تل ابيب ، فلم يكن من غير المتوقع ان يتخذ كمشه موقفا معاديا واضحا لايشكول بحجة الحرص على حرية الرأي في اسرائيل والقلق على تزايد البطالة فيها . ان اعجاب كمشه البالغ بدافيد بن غوريون كثيرا ما يظهر في كتاباته . مثلا كتب في العدد

\* لم تجرؤ صحيفة اخرى في الغرب على كشف مشكلة البطالة في اسرائيل قبل كمشه ، ولكن بعد انكشافها كانت اخبار هذه المشكلة تحتل الصنحات الاولى في الصحف الاوربية والامريكية .

الصادر في تشرين الاول ١٩٧٠ من نيو ميدل ايست سطورا كلها ثناء على « رجل الدولة الاسرائيلي الشيخ » بمناسبة ظهور كتابه « ذكريات » . فقد كتب كمشه يتفنى بين غوريون « الذي بدأ حياته رائدا وسيموت رائدا في عالم أصبحت فيه هذه الكلمة بحد ذاتها موضع الشبهات عند الكثيرين في الغرب » . اما ايشكول ، فكان بالنسبة اليه بيروقراطيا صغيرا لا يستحق المقعد الرموق الذي يحتله والذي كانت تدفئه أرداف رجل اكبر منه بكثير . هذه المفاضلة أدت الى انهاء جهود كمشه في أن يصبح عنصرا سياسيا هاما في الشؤون الداخلية للدولة الصهيونية ، كما انها أفقدته منصبه . وكان تعليق ولي نعمته القديم اللورد سيف على القضية كلها هو : « كان الامر غلطة في الحكم على الاشياء التي لا يمكن ان تفيد الا الرئيس ناصر » .

كان الذي حصل فصلا حزينا في حياة الصهيوني الملتزم الذي ولد في سويسرا عام ١٩٠٩ و اقام في بريطانيا منذ ١٩٢٢ ، محتفظا ( لسبب ما ) بجنسيته السويسرية الاصلية . الا أن الجنسية السويسرية والاقامة البريطانية لم تغيرا من ولائه واخلاصه للفكرة الصهيونية التي احترف العمل من اجل تحقيقها منذ الثلاثينات . وفي اثناء الحرب العالمية الثانية عمل مراسلا حربيا لصحيفتي « الايفنج ستاندرد » و « الاوبزرفر » اللندنيتين ، وأتاح له عمله هذا ان يتجول في انحاء الشرق الاوسط ويقوم في العراق بعض الوقت . وبالإضافة الى عمله بالصحافة ، فقد ألف كمشه بعض الكتب ، هي : (١) « اللارومانتيكيون » الذي كتب بمذمة اللورد سيف ، وموضوعه يدور حول وعد بلفور . (٢) « سبعة أعمدة ساقطة » (٣) « من جانبي التل » وقد ألف هذين الكتابين بالاشتراك مع شقيقه ديفيد كمشه الذي هاجر بعد ذلك الى اسرائيل والتحق بالسلك الدبلوماسي فيها واشترك في حرب حزيران . (٤) « النهضة العربية الثانية » .

ويعتبر « من جانبي التل » أهم ما ألفه كمشه لانه على الأرجح السجل الصهيوني الرسمي للاستهلاك الخارجي عن الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٤٨ . ففيه يضع كمشه مسؤولية مذبحه دير ياسين التي قتل فيها مئات الرجال والنساء والاطفال الفلسطينيين على « المقاتلين غير النظاميين » من اليهود ، أي عصابتي الايرغون وشتيرن الارهابيين ، مبرئا بذلك الهاغاناه ، القوة الرسمية التي أصبحت فيما بعد جيش الدفاع الاسرائيلي ( تساهل ) ، من مسؤولية المذبحة الرهيبة ، اي انه بتبويضه لسجل الهاغاناه ، فهو يرفع اللوم عن الدولة الناشئة التي أفادت كل الفائدة من خروج المليون فلسطيني على اثر هذه المذبحة . ومع ذلك ، فلا زال بعض زعماء اسرائيل وعلى رأسهم ميناحيم بيغن ، زعيم ارهابيي الارغون زفاني ليومي سابقا ورئيس ثاني اكبر حزب في اسرائيل حاليا ( وهو الحزب الذي كان ممثلا في حكومة غولدا مائير الى ان قبلت مبادرة روجرز ) لا زال هؤلاء يفخرون بهذه المذبحة ويعززون اليها « نظافة » اسرائيل النسبية من العرب ، كما اراد هتلر أن تكون أوروبا « نظيفة » من اليهود .

على كل حال ، فمجرد ذكر كمشه لمذبحة دير ياسين واستنكاره لها ، في الوقت الذي تجاهلها أكثر المؤرخين الصهاينة ، ساهم في اقناع اناس كثيرين في الغرب بأن كمشه ، رغم صهيونيته المعلنة ، هو مؤرخ موضوعي الى حد ما . ولعله استنادا الى هذه السمعة ، قرر ان يدلو بدلوه ، ظاهريا على الاقل ، في الجانب الآخر ، اذ انه بعد تنحيته عن الجيوش اوبزرفر بأشهر ، بدأ يتردد على بعض السفارات العربية في لندن ، عارضا خدماته كخبير دعائية ، ومقترحا على الدبلوماسيين العرب أن يمولوه ليصدر مجلة تدافع عن قضاياهم ويتولى هو تحريرها . طبعا كان تقدير الناس في الخارج لذكاء العرب على

\* لا ريب لانها تذكر الناس بالامريكان في جنوب افريقيا وبالروديسيين البيض والمستعمرين الفرنسيين في الجزائر والمهاجرين الامريكان في غرب الولايات المتحدة الذين أبادوا الهنود الحمر . هؤلاء جميعا كانوا من الرواد .

أسوأ مستوى بعد حرب حزيران ، ولكن مع ذلك فإن كمشه باقتراحه هذا كان قد ذهب بعيدا جدا ، فقد رفض طلبه ، وظل عاطلا عن العمل باستثناء العمود الذي يكتبه بانتظام لصحيفة الايفننغ ستاندرد .

واستمرت الحال هكذا الى صيف ١٩٦٨ عندما دعي لرئيس تحرير مجلة شهرية جديدة يكون اسمها الشرق الاوسط الجديد . وكان الذي وقف يسند كمشه في هذا المشروع هو صديقه القديم اللورد سيف . وهكذا أصبحت خدمات كمشه كخبير مختص بشؤون الشرق الاوسط مطلوبة ، فعاد الى العمل في مجال اختصاصه . وفي تشرين الاول ١٩٦٨ صدر العدد الاول من المجلة ذات الورق الفاخر الصقيل والغلاف الملون ، فكتب كمشه في صدر العدد مقدمة بعنوان : «عنا» ، قائلا : « من البداية ستكون خطتنا كما كانت دائما في الماضي : الصدق في الخبر واعتبار أية دعاية صادرة من أي فريق بمثابة كفر . ان خطتنا هي التعبير عن الرأي والسماح بالتعبير عن الرأي ، بغض النظر عما اذا كان هذا الرأي مواليا للخط العام أو غير موال ، مع أم ضد ، سلطوي أم هرطقي . اننا لن نتحاشى ابداء رأينا وسنكون صريحين صراحة مطلقة دائما » . صراحة مطلقة دائما ؟ لقد مرت ثلاثة أعوام الآن على صدور « الشرق الاوسط الجديد » وقد حان الوقت لوضع سجل كمشه في دوره الجديد كحارس للحق وناشر للصدق والصراحة تحت المجهر الفاحص . ان « الجيه ش اوبزرفر » تحت رئاسة تحريره لم تكن بالضبط الصحيفة التي اشتهرت بالموضوعية والتجرد ، ولكننا هنا سنركز على دوره الجديد وليس على ماضيه .

ان أول ما يستلفت اهتمام قارئ النيو ميدل ايست هو الاغلبية الساحقة للمساهمين الصهيينة في المجلة ، ومنهم طبعا الاسرائيليون . ففي العدد الاول مثلا نجد مقالات للكتاب التالية أسماؤهم : برنارد رايبخ ( صهيوني ) ، ديفيد كمشه ( اسرائيلي ) ، ي. ايرون ( اسرائيلي ) ، غولدا تزمрман ( صهيونية ) ، يهودا شابيرو ( صهيوني ) ، سي. ارونزفيلد ( صهيوني ) ، نسيم رجوان ( اسرائيلي ) . فاذا علمتسا ان الخيط الذي يفصل بين الصهيوني والاسرائيلي هو خيط رفيع جدا ، وان كمشه لا يذكر دائما جنسية المساهمين في مجلته ، لذا يمكن التسليم بالحقيقة التي فحواها ان المجلة التي بها هذا التركيز من الكتاب الصهيينة لا يمكن ان تكون موضوعية بالدرجة التي يريد صاحبها ، مخلصا ام لا ، ان تكون . وبالإضافة الى هؤلاء الكتاب الصهيينة ، احتوى العدد الاول على بعض مقالات كتبها كتاب ليسوا صهيينة بالمعنى الحرفي للكلمة . هؤلاء هم : دونالد وات ، فيليب وندسر ، بيتر يونغ ، هاري هوبكنز . وأول هؤلاء ، دونالد وات ، هو معاد شديد للعرب سنتحدث عنه فيما بعد . أما هاري هوبكنز ، فقد أصبح فيما بعد شخصية غير مرغوب بها عند كمشه والاطراف الصهيونية بصورة عامة ، وذلك بعد ان ظهر كتابه « مصر - البوتقة » وأثار غيظ الجهات المحابية لاسرائيل في بريطانيا والولايات المتحدة ، مما أدى بكتابه الى ان يقع ضحية لحملة قجاهل ومقاطعة تكاد تكون شاملة في صحف هاتين الدولتين . وعلى كل حال ، فان الكتاب غير الصهيينة ، بغض النظر عن درجة موضوعيتهم تجاه العرب ( اذ ليس جميع أعداء العرب هم أصدقاء مخلصون لاسرائيل ) ، ظلوا اقلية صغيرة بين كتاب المجلة المنتظمين . كما ان كمشه حرص على عدم دعوة اليهود المعادين للصهيونية امثال ايلمر بيرغر وموشي مينوحن وديفيد ليلينثال وصولي ساخس ومارك براهام وغيرهم الى الكتابة في مجلته ، اذن فإن الآراء الهرطقية التي قال في مقدمته انه سيرحب بها ؟ أين حرية التعبير عن الرأي ، بغض النظر عما اذا كان مواليا أم غير موال ، ضد أم مع ، سلطويا أم هرطقيا ؟ لماذا تفتقر المجلة الى ذلك كله ، بالرغم من الوعود الصريحة التي رايناها في مقدمة العدد الاول ؟

ضم العدد الاول مقالات من ثلاثة عشر معلقا . اثنا عشر منهم ورد ذكرهم أعلاه ، اما الثالث عشر فيظل غامضا لانه يتوارى خلف اسم مستعار . ويبدو ان هذا التكرار قد رسم اتجاهها عاما للمستقبل منذ البداية ، وذلك لانه لم يظهر بعد ذلك عدد آخر لا يحتوي على

كاتب واحد على الاقل يخنفي وراء اسم مستعار . بل لا توجد مجلة أخرى في العالم ، ما عدا المجلات البورنوغرافية طبعا ، زاخرة بالاسماء المستعارة مثل مجلة كمشه . وهذا طبعا غريب جدا اذا تذكرنا الاهمية التي منحها كمشه للصدق والصراحة في مقاله الاول الذي قدم به مجلته الجديدة الى الناس . وهذه الاسماء المستعارة هي : « المفكر العربي » و « صريح » و « ابن رشد » و « ابن سينا » و « نائر مصري » ، وهؤلاء السادة المقنعون يحصلون دائما من رئيس تحريرهم كمشه على المعاملة التي تخصص للنجوم . « فالمفكر العربي » مثلا هو : « مفكر عربي بارز ومقرب من الحركة الرامية الى تحرير فلسطين » اما « ابن رشد » فهو ( على حد قول كمشه ) « من القادة الفلسطينيين الكبار وقد سبق له ان عمل جنبا الى جنب مع الرئيس ناصر والرئيس بورقيبة والملك حسين » . و « النائر المصري » هو : « أحد الضباط الاحرار الاصليين الذين خلعوا فاروق الا أنه منذ ذلك الحين يرفض دائما قبول مركز في الحكومة ، مفضلا ان يبقى الصديق الصريح لناصر » . واخيرا . . « صريح » ، أحد المساهمين المنتظمين . انه قد « حصل على سمعة دولية كناطق قوي باسم القضية العربية » . والسؤال الذي يتوارد الى الاذهان نتيجة لذلك هو : هل حصل « صريح » على هذه السمعة تحت اسمه المستعار ؟ وفي الواقع ، يظل القارئ بحيرة حول هؤلاء السادة البارزين ، اصدقاء ومستشاري الملوك والرؤساء ، متسائلا : لماذا يكتبون بأسماء مستعارة ؟ ان كمشه هو اول من يعلم بأن العالم العربي اليوم المنقسم على نفسه والذي تستبد به العواصف الفكرية القادمة من اليمين ومن اليسار ، هذا العالم العربي يتسع لجميع الآراء والهرطقات . فاذا كان كمشه الذي طالما عازف على نغمة الانقسام العربي يعرف ذلك جيدا ، فلماذا يناقض نفسه بعد ذلك ويقدم لنا كتابه في ازياء الكرنفال ، مع انه هو نفسه وضع خط التأكيد تحت صراحة كتابه وموضوعيتهم ؟ لماذا هذا التناقض بين الوعد والتنفيذ ؟ اذا كان الرجل الذي يكتب باسم « صريح » هو صريح حقا ، فلماذا لا يكتب باسمه الصريح ؟ هل السبب يكمن في الافتراض بأن هذه الاسماء او اكثرها هي لشخص واحد فقط ، وان هذا الشخص هو ليس عربيا على الاطلاق ؟ انهم جميعا يتكلمون بصوت واحد ومن زاوية واحدة ، « فصديق ناصر المقرب » يظهر من خلال مقالاته ناقدا عنيفا للرئيس الراحل ولنظامه . اما « الناطق القوي بلسان القضية العربية » فانه يفعل كل ما بوسعه لهدم هذه القضية نفسها . ثم « الزعيم الفلسطيني البارز » يبدو اسرائيليا اكثر من الاسرائيليين انفسهم . وبالرغم من احاطة كمشه لكتابه ، متكررين أم غير متكررين ، بالهالة التي تحيط بنجوم هوليوود ، وبالرغم من اصراره على انهم جميعا ذوو شهرة دولية ، فلم يسبق لاحد في الحقيقة ان سماع بهم خارج صفحات مجلته . لا في داخل العالم العربي ، ولا حتى خارجه . فباستثناء « مفكر عربي » الذي تنشر جريدة الحياة البيروتية مقالاته ، فالآخرون مشهورون على صفحات كمشه فقط . وهم في الواقع لا يستحقون الشهرة خارج هذه الصفحات ، اذ أية صحيفة تحترم نفسها يمكن ان تنشر ذلك السخف الذي يظهر عادة تحت اسم « نائر مصري » ؟ فيما يلي عينة من تفكير هذا النائر ( الشرق الاوسط الجديد - عدد شباط ١٩٧٠ ) : « ان قادة مصر بزعامة الرئيس ناصر هم على خطأ اذا اعتقدوا بأن سياستهم الحالية التي تتلخص باللعب على الحبلين هي ذات فائدة لمصر . فهم لا يدركون بأن صبر زعماء الكتلة السوفييتية قد أوشك أن ينفد ، وان صبر الروس قد يصل الى نهايته فينفضون ايديهم عن مصر ويفسحون المجال امام قوى الاستعمار الغربي لتعود من جديد الى مصر لتقيم قواعدها فيها وفي البلاد العربية » . ان مصر كما يتذكر الجميع لم تكن تلعب على الحبلين في بداية ١٩٧٠ ( عندما كتب المقال المذكور ) بل كانت آنذاك ( ولا تزال ) تنسق سياساتها تنسيقا كاملا مع الاتحاد السوفيياتي . وعلاوة على ذلك فلا يوجد أدنى احتمال في أن يفقد الروس أعصابهم وكأنهم أطفال وينفضوا ايديهم عن منطقة الشرق الاوسط ذات الاهمية الحيوية والموقع الاستراتيجي البالغ الخطورة

لهم . فهل يعقل ان يخلف الروس مصالحهم الواسعة في المنطقة للاستعمار الغربي ليعود  
 يهدد بقواعده العسكرية ساحتهم الخلفية كما فعل في الخمسينات ايام حلف بغداد ؟ لا  
 يوجد في التاريخ القريب مثال واحد على امكانية تصرف الروس بهذا الغباء الذي يتهمهم  
 به « ثائر مصري » ضمنا . انهم بالتأكيد لن يقطعوا انقهم من اجل الانتقام من وجههم ،  
 كما يقول المثل الانكليزي المعروف ، بل ولا يوجد داع لذلك الا في مخيلة ثائرتنا العجيبة .  
 ربما المقال الذي يزود القارئ بالمفتاح حول هوية صاحبه الحقيقية او بالاحرى هويات  
 جميع مراسلي كمشه المتكرين ، هو ذاك الذي ظهر في عدد ايلول ١٩٧٠ بعنوان :  
 « هناك مؤامرة لمعاينة أولئك الذين يتجرأون على وضع علامات الاستفهام حول التقاليد  
 ويحاولون علاج المجتمع من امراضه » . هذا المقال يقدمه كمشه بالعبارة التالية : « هذا  
 هو تعليق قوي بصراحته حول الثغرة الواسعة بين النظرية والتطبيق في العالم العربي » .  
 اما مصدر المقال فهو : « صريح يكتب من مكة » . ويبدأ الكاتب هجومه الناري على  
 الاسلام بالكلمات التالية : « من الطبيعي ان يظن المرء انه بعد أربعة عشر قرنا من  
 الاسلام ، لا بد ان تكون بعض مثالياته السامية قد أصبحت حقائق ولكن الامر ليس  
 كذلك . فالمجتمع الاسلامي والشعب المسلم كمجموعة لا تزال منقسمة على نفسها أكثر  
 من أي شعب آخر على وجه الارض » . ان أول ما يسترعي الاهتمام الخاص في هذا  
 المقال هو مصدره : مكة . فالمسلم يجد انها الغرابة بعينها ان يكلف احدهم نفسه عناء  
 السفر الى مكة من اجل الكتابة عن حالة الاسلام الحاضرة . فلو ان « صريحا » اراد  
 الكتابة عن تلك المدينة بحد ذاتها ، او حتى عن المملكة العربية السعودية ، لكان الحافظ  
 على سفره مفهوما . اما ان يذهب احدهم الى مكة من اجل الكتابة عن الاسلام كدين ،  
 وعن المسلمين ، فهو امر لا يصدق لسخافته المتناهية . فهل يتوجب على المسيحي الذي  
 يريد ان يكتب عن مدى تطبيق المسيحيين لدينهم ان يذهب الى القدس ؟ لو ان « صريحا »  
 اراد حقا الكتابة عن الاسلام وما يتعلق به من نظم اجتماعية الخ . . لكانت القاهرة  
 بازرها وعلماؤها هي هدنه الطبيعي وليس مكة . ان القاهرة هي أكبر عاصمة اسلامية  
 في العالم ، ويمكن اعتبارها بمثابة نموذج عام للمدن الاسلامية الحديثة الاخرى في العالم .  
 اذن فالتفسير الوحيد لحشر اسم مكة في المقال هو ان « صريحا » لا يمتلك اية فكرة  
 واضحة عن الموضوع الذي يريد الكتابة عنه . ان أهم شيء بالنسبة اليه هو ان يعتبره  
 القارئ مسلما باعتبار ان المسلمين فقط يحق لهم الذهاب الى مكة .

ولكن لنترك مصدر المقال جانبا ، ولنبحث النقاط الواردة في المقال نفسه . ان « صريحا »  
 يعني على المسلمين انقسامهم وهذا هو موقف غريب بقدر ما هو دعي ومزيف ، اذ من يقول  
 ان على المسلمين جميعا الاتحاد ؟ بل كيف يمكن ان تتوحد دسنة ( على الاقل ) من  
 الشعوب والاجناس المختلفة في كيان واحد ؟ في التاريخ القريب ، لا يوجد الا مثالين على  
 قوم يؤمنون بدين واحد قرروا الاتحاد وانشاء دولة على هذا الاساس فقط . ان اسرائيل  
 هي احد هذين المثالين ، فهل نستنتج من ذلك انه فقط من يعتقد ان الدين هو اساس  
 طبيعي للوحدة بين معتنقيه بالرغم من الاختلاف في العرق والثقافة واللغة والتاريخ هو  
 ذاك الذي « يعني انقسام المسلمين » ؟ هل هذا الموقف يكشف هوية صريح الحقيقية ؟  
 وعلى كل حال ، لماذا يعتبر انقسام المسلمين ( على حد تعبيره ) اكثر مساوية من انقسام  
 المسيحيين ؟ فأسوأ حروب عرفها العالم هي تلك التي وقعت في الغرب المسيحي وليس  
 في الشرق المسلم وآخرها حدث قبل ربع قرن فقط من الزمن . ثم هل بإمكان احد ان  
 يدعي جديا بأن المثاليات المسيحية تحققت بعد ألفي عام من المسيحية ؟ اذا كان الجواب  
 على ذلك بلا ، فلماذا توجيه اللوم كله على الاسلام ؟

وهناك نقطة أخرى يثيرها « صريح » في نفس المقال وتستوجب التوقف . فهو يكتب :  
 « ان الفلسطينيين يعيشون على تبرعات الامم المتحدة التي تجمع من الدول الاعضاء .  
 وان مبلغا عشريا فقط من هذا الغوث المالي يأتي من مصادر عربية . اما الحجة التي

سمعتها دائما والتي يتذرع بها العرب ليبرروا عدم اعطائهم اللاجئيين الفلسطينيين قدرا اكبر من المعونة فهي ان المشكلة الفلسطينية ليست من صنعهم ، وانه من واجب اولئك الذين ارتكبوا الظلم الاصلي ضد الفلسطينيين ان يدفعوا التعويض على ذلك لاعاشة الفلسطينيين . ان هذه هي حجة واهية جدا ، فاذا وقع أخي ضحية لظلم وطرده من بيته واخذت منه ممتلكاته ، فهل اتركه انا ليرتجف ويموت في العراء البارد خارج منزلي ، رافضا اعطائه الطعام لجزء : ان شخصا غيري هو الذي كان السبب في محنته ؟ ان المال ويوجد منه الكثير في العالم العربي بإمكانه ان يرفع قدرا كبيرا من التعاسة عن كاهل اللاجئيين . الا ان العرب والمسلمين لم يعطوا كما قال لهم ربهم ورسولهم ان يعطوا لاعانة اخوانهم » .

هذه هي احدى الدعايات الصهيونية التي اصبحت بمثابة كليشيه بعد ترديدها في كل مناسبة، مع انها واضحة الزيف . انها تشكل افتراضا صهيونيا آخر بني بدون أساس . ولذا المطلوب هنا ان نستدعي الى كرسي الشهادة حجة أكثر ثقة من صريح وأمثاله حول قضية اللاجئيين لتدلي بشهادتها . هذه الشخصية الثقة هي جون ريداواي ، المدير العام المساعد لووكالة القوت الدولية ( اونروا ) من ١٩٦٠ الى ١٩٦٨ ، الذي كتب يقول : « طالما صورت الحكومات العربية التي استضافت اللاجئيين ، في بعض الاوساط بأنها تستغل معاناتهم كسلاح في حملتها السياسية ضد اسرائيل . ان هذا الزعم لا يستند الى الحقائق ، فالحكومات المستضيفة قد زودت اللاجئيين بجزء كبير من الخدمات الصحية والتعليمية على نفقتها الخاصة . كما انها قدمت الى اونروا أكثر من عشرة ملايين دولار ، علاوة على الخدمات المباشرة التي قدمتها الى اللاجئيين والتي كلفتها حوالي مائة مليون دولار . ان موقف العرب تجاه اللاجئيين كان على العموم انسانيا ومساعد » . هذا ما قاله المستر ريداواي ، ومما يثير السخرية ويرسم علائم الاستفهام حول دور كمثته كرئيس تحرير ، ان حديث مستر ريداواي هذا هو من مقال صدر في عدد كانون الثاني ١٩٧٠ من مجلة الشرق الاوسط الجديد نفسها ( وكان هذا هو اول وآخر مقال كتبه ريداواي لمجلة المستر كمثته ) ، والاهم من ذلك كله ان هذا المقال صدر قبل تسعة أشهر كاملة من مقال صريح الذي وردت فيه تلك المقاطع عن اللاجئيين العرب . ومع ذلك فقد فضل الاستاذ صريح ان يقوم برحلته الى مكة على بساط الريح ( كما يظهر ) على ان يستشير أولا المستر ريداواي او احد المسؤولين الآخرين في اونروا .

ولكن عودة الى اللاجئيين : قبلاضافة الى الخدمات المتعددة الواسعة التي قدمتها الحكومات العربية الى اللاجئيين في المخيمات ، فلا بد من ذكر مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين افسح لهم المجال للعمل في الاقطار العربية جنبا الى جنب مع سكان تلك الاقطار . ففي الخليج العربي يعمل حاليا أكثر من مئة الف فلسطيني في شتى المجالات . اما في العراق فلم تعد هناك مخيمات للاجئيين منذ أكثر من عشر سنين ، اذ انهم نقلوا جميعا الى بيوت اجرتها لهم الدولة لقاء مبالغ اسمية . ومع انهم لا زالوا يحتفظون بجنسيتهم الفلسطينية الاصلية ، الا انهم اندمجوا تماما في اقتصاد البلاد ولا يوجد واحد بينهم لا يحمل اجازة عمل . اما في سورية ، فالفرق الوحيد بين الفلسطيني وابن البلاد هو ان الفلسطيني لا يحق له الانتخاب . وعلاوة على ذلك فقد وجد الفلسطينيون العمل في المملكة السعودية وليبيا والجزائر وحتى في اليمن الجنوبي . وعندما توفي الرئيس عبدالناصر اقيمت له جناز رمزية في جميع أنحاء فلسطين ، وكان الحداد عليه في مدينة غزة التي كانت تحت الادارة المصرية منذ عام ١٩٤٨ أشد من أية مدينة أخرى خارج مصر . وهذا بالتأكيد ليس سلوك اناس تعرضوا للمعاملة القاسية التي يزعم الاسرائيليون وصحبهم ان اهالي غزة تعرضوا لها اثناء الادارة المصرية .

اما عن ترك الاخ يموت من البرد والجوع خارج بيت أخيه ، فالعرب لم يتركوا اللاجئيين الارمن الذين فرروا من الاضطهاد التركي ليموتوا من الجوع والبرد ، فكيف إذن يتركون

ابناء عمومتهم الذين وقعوا ضحية لافطع جريمة في العصر الحديث\*؟  
ويترك صريح قضية اللاجئين لينسج اكذوبة اخرى عندما يقول في نفس المقال : « ان الذي قلته في هذا الدال لا أجرؤ على نشره بالعربية او بالانكليزية تحت اسمي الصريح في أي مكان . فمع اني ساقشت مع المثقفين المسلمين و احيانا مع الابناء المتعلمين لعلماء الدين ووجدت لديهم تفهما لنواقص الاسلام ومسلمي اليوم ، الا ان ذلك الحديث كله جرى على الصعيد الشخصي الخاص ، اذ لا يجرؤ احد على أن يذكر رأيه علنا . ان هناك مؤامرة بين الجهال والعلماء لخنق النقد ومعاقبة هؤلاء الذين يضعون التقاليد المتبعة موضع التساؤل واعادة النظر او الذين يشخصون الداء » .

هذه الفقرة تكشف مرة أخرى اهمال كمشه كرئيس تحرير ، فقبل شهرين فقط من مقال صريح هذا ، كانت نيو ميدل ايست قد نشرت مراجعة كاملة مفصلة لكتاب عربي كان آنذاك محور النقاش في الاوساط الفكرية العربية . هذا الكتاب هو « نقد الفكر الديني » للدكتور صادق جلال العظم ، الكاتب السوري المعروف . اما مراجع الكتاب فكان الاسرائيلي نسيم رجوان الذي يعمل في الاذاعة الاسرائيلية . وقد افتح رجوان مقاله بالكلمات التالية : « انها ليست مبالغة اذا قلنا بأنه لم يصدر في التاريخ القريب كتاب اثار ضجة كبيرة كهذه التي اثارها كتاب الدكتور العظم . فباختصار ، ان الموضوع الرئيسي للمؤلف هو ان الدين والكيانات الفكرية الاخرى للمجتمع العربي وكل التكوين الحضاري التقليدي لهذا المجتمع يجب ان يوضع تحت « النقد العقلاني الصارم » اذا كان لهذه الكيانات ان تكف عن الوقوف عقبة في طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي » . ثم في سياق المراجعة يذكر رجوان ان كتاب الدكتور العظم ادى الى طرده من الجامعة التي كان يعمل استاذا بها ، ثم الى اعتقاله ومحاكمته . الا ان رجوان لا يجد مناسبا ان يضيف الى ذلك القول بأن المؤلف برىء بعد ذلك ، وان طبعة جديدة كاملة لكتابه تحتوي على وقائع محاكمته نشرت بعد ذلك .

وينبغي أن نضيف هنا ان الدكتور العظم نشر كتابه الجدلي الذي اثار الضجة ، في العربية وتحت اسمه الصريح ، اما صريح فنقد كتب مقاله بالانجليزية في مجلة لا تكاد توزع في العالم العربي ، وتحت اسم مستعار . أضف الى ذلك ان الدكتور العظم نشر كتابه في بيروت حيث يقيم ويعمل ، وكان هذا الكتاب دراسة علمية تنم عن اجتهاد مخلص ، اما مقال صريح فكان سطوحيا وزائفا والغرض الحقيقي منه هو ليس اصلاح الدين الاسلامي وانما ترديد كليشيهات صهيونية عتيقة حول تأخر المجتمع الاسلامي . فان أي شتم للاسلام او المسلمين هو في مصلحة اسرائيل . ولو ان كمشه كان جادا حول مساوىء الدين ، اي دين ، لكتب عن القبضة الخائفة للمتعبين اليهود على اسرائيل ، فان اكثر الائمة تعصبا في الاسلام لم يطلبوا يوما ايقاف حركة المرور الالي يوم الجمعة كما هي الحالة يوم السبت في اسرائيل . ولكن هل يجرؤ كمشه على ذلك ؟

اما بالنسبة لما يتعلق بالجدل في حد ذاته ، فلا توجد بقعة اخرى في العالم الثالث يدور بها الجدل بنفس الحدة التي يدور بها في العالم العربي اليوم . فهذا المجتمع يقوم حاليا باعادة النظر في قيمه المتوارثة ، ولم يعد هناك بعد حرب حزيران بقر مقدس . وكان المفروض من كمشه الذي يدعي الخبرة بالشرق الاوسط ان يعرف ذلك جيدا . احيانا تظهر على صفحات مجلة جون كمشه اسماء عربية صريحة : الرئيس عبد الناصر والدكتور محمود فوزي ومحمد حسنين هيكل ، وفي الفهرس يقدم رئيس التحرير نبذة تعريفية عن اصحابها . وهذه هي طبعا مقالات او خطب مستنسخة من الصحف او

\* على الاقل نالت المانيا النازية العقاب على قاعات الغاز ومسكرات الاعتقال ، بينما الذين شردوا الشعب الفلسطيني لا زالوا دون عقاب . والظلم الذي لا يعاقب مرتكبه هو دائما افطع انواع الظلم .

الإذاعات العربية . \* أما عن حظيرة الكتاب العرب في مجلة كمشه من الذين يكتبون خصيصا لها ، فهو لا يحوي الا أسماء معدودة متواضعة . واكثر هؤلاء الكتاب ارتباطا بالمجلة من ناحية المواظبة المنتظمة بالمساهمة هو عزيز شحاده الذي حسب الاصول يحصل على هالة النجوم التي يدخرها كمشه لجميع كتابه تقريبا . ف رئيس التحرير يقدم مقال شحاده الصادر في عدد كانون الاول ١٩٦٨ والمعنون : صوت الفلسطينيين المنسيين الذي يناشد الحكومات العربية وحكومة اسرائيل ، على الوجه التالي : « ان هذه المناشدة الدراماتيكية صادرة عن رجل يحق له اكثر من اي شخص اخر ان يتكلم بلسان الفلسطينيين ، فلأكثر من عشرين عاما كان هو الناطق بلسانهم والمدافع عنهم . فقد كان سكرتيرا للجنة اللاجئيين بعد حرب ١٩٤٨ فتفاوض بالنيابة عنهم ودخل السجن في الاردن بسببهم ودافع عنهم في المحاكم . واليوم هو رئيس محكمة الاستئناف ولكنه لا زال الصوت الحقيقي للفلسطينيين الذين كادوا ان يصبحوا منسيين في الاردن وايضا للذين تشتتوا في اقطار عديدة اخرى » .

فيما يلي الحقائق المجردة عن حياة شحاده وانجازاته لتقارن بتقديم كمشه الضخم له . حتى حرب حزيران كان شحاده محاميا مغمورا في الضفة الغربية للاردن . ولم يكن يوما ما سكرتيرا للجنة اللاجئيين وذلك لسبب بسيط جدا وهو ان هذه اللجنة لم تؤلف الا في مخيلة كمشه فقط . ان ظهور «كوزلنغ» \* بين العرب لا يجب ان يثير دهشة غير عادية ، فلا يوجد شعب احتلت ارضه ولم يبتل بنماذج من هذا البشر . والسيد شحاده كما يبين لنا كمشه بوضوح ، قد كوفىء بان رقي من مجرد محام مغمور الى رئيس محكمة الاستئناف من قبل سلطات الاحتلال . كما ان صفحات جريدة « القدس » وهي الصحيفة التي اسسها موشي ديان ، مفتوحة له ليكتب افتتاحياتها . واخيرا وليس اقل اهمية ، فان لقب الدكتور الذي يظهر مع اسم عزيز شحاده عندما يكتب في نيوميدل ايست هو انعام من (الدكتور) كمشه فقط . \* \* \* وينشغل الاسرائيليون في الوقت الحاضر بارسال قصاصات من مقالات شحاده التي تظهر في صحيفة القدس الى السياسة ورؤساء التحرير في البلاد العربية . وقد يأتي اليوم الذي يقدم فيه كمشه الدكتور (!) عزيز شحاده ، المحامي ورئيس محكمة الاستئناف والصحفي ورجل الدولة في طور النمو ، يقدمه الى الشعب الفلسطيني كبديل عن زعماء المقاومة الحاليين باعتبار ان شحاده هو الصوت الحقيقي المخلص للشعب الفلسطيني المنسي !

والمساهم العربي الاخر في نيوميدل ايست هو انور نسييه ، وزير الدفاع الاردني السابق ، والمقيم حاليا في القدس ( التي كان يوما ما حاكمها تحت الادارة الاردنية الهاشمية ) ويبدو ان للسيد نسييه طموحا في لعب دور رئيسي في البلاد فيما اذا حصل الفلسطينيون على « دولة » لهم في ظل اسرائيل . وبالإضافة الى هذا الشخص ، يوجد ثلاثة فلسطينيين اخرين يكتبون في المجلة باسمائهم الصريحة وهم ابراهيم دعيبس واحمد ناجي الفاروقي وموسى مزاوي . وبإستثناء الاخير ، فالاثنان هما مغموران تماما .

وينزع كمشه عن نفسه كل تظاهر بالموضوعية والتجرد عندما يتصدى لكتب يعتبر اصحابها من خصوم اسرائيل . ومن هؤلاء الناس ، جون ديفيز ، المسؤول الامريكى

\* حدث مرة ان أحد الكتاب الانجليز رفع دعوى على كمشه لان الاخير كان قد اعاد نشر مقال للكاتب المذكور دون اذنه ، الا ان العدد الذي يحتوي على المقال كان قد طبع فعلا ، فاضطر كمشه نزولا على حكم المحكمة ان يرفق بالعدد قصاصة ورق تتضمن قرار المحكمة .

\* \* النرويجي الذي تعاون مع المحتلين النازيين فذهب اسمه مثلا على الخيانة . \* \* \* لما كان كمشه هو سويسري المولد ، فهو بلا شك يظن ان العرب يشاطرون الاقوام الجرمانية احترامهم الغائق لحلة الالقاب الاكاديمية الرنانة .

الكبير الذي كان مدير عام وكالة الغوث الدولية ( أونروا ) . فان كتابه « السلم المراوغ — دراسة في المشكلة العربية الصهيونية » الذي يمر الان بطبعته الانجليزية الخامسة\* يتعرض لهجوم عنيف من كمشه لانه « ذو حقائق مطاطية ويتضمن تأكيدات لا تسندها البراهين ، وملىء بانصاف الحقائق واثاعات السوق التي يقدمها المؤلف الينا كحقائق » . الا ان « اشاعة السوق » الوحيدة التي يذكرها كمشه هي مذبحه القطمون . فطبقا له ، كانت هذه معركة ضارية ، « وقلب مجابهة بين قوتين مسلحتين الى مذبحه هو ما لا يليق بمسؤول كبير في الامم المتحدة » . والغلطة الاخرى التي يرتكبها ديفيز في نظر كمشه هي « تقبله دون سؤال لرواية العرب عن هرب اللاجئيين » . فكمشه يعتبر البحوث التي قام بها وليد الخالدي حول هذا الموضوع والتي هو ، اي كمشه ، يقول ان ديفيز استند عليها في بحثه ، هي مغلوطة . الا انه لا يقدم مجموعة جديدة من الحقائق ليبرهن على صحة روايته هو ( كما فعل ديفيز ) . ثم انه يدين تقارير ديفيز لانها « كونت القاعدة التي دار حولها النقاش في جلسات الامم المتحدة » . ومن ذلك يستطرد ليقول : « اذن لم يكن غريبا اذا كانت هذه المناقشات عقيمة الى درجة ان الاسرائيليين لم يعودوا ينظرون اليها نظرة جدية » . واخيرا يعتبر رئيس تحرير نيو ميدل ايست « انها كارثة تلك الاضرار التي تسببها كتب مثل هذه لاسم المنظمة الدولية الذي سبق وان لحقت به الشوائب ، بل وحتى لمستقبل أونروا » . ولا يكتفي المستر كمشه بذلك ، بل انه يلجج الى وجوب اتخاذ الاجراءات ضد المستر ديفيز حين ينهي مراجعته للكتاب بهذه العبارة : « ان ما يثير القلق ويجب ان يكون موضع الاهتمام القلق للدول الاعضاء في الامم المتحدة هو ان مسؤولا كبيرا في الامم المتحدة يشغل مركزا يتطلب قدرا غير عادي من التقدير السياسي السليم وعدم الانحياز ، يكتب مثل هذا السخف ، بل وحتى يصدقه ، كما يظهر » .

ابتداء من الكونت السويدي بيرنادوت ( اول وسيط للامم المتحدة في فلسطين ) الذي قتله الاسرائيليون ، فان كل مسؤول كبير للامم المتحدة في المنطقة أصبح هدفا للحقد الصهيوني وعمليات اغتيال السمعة . ان القائمة طويلة ودولية وتضم الاسماء التالية : الميجر جنرال ( لواء ) فان بينيكة ( دنماركي ) ، الليفتنانت كرنل ( المقدم ) مكائينش ( امريكي ) ، الميجر ( الرائد ) جون ده بار ( امريكي ) ، الكوماندر ( المقدم البحري ) هتشنسن ( امريكي ) ، الميجر جنرال ( لواء ) كارل فون هورن ( سويدي ) ، الليفتنانت جنرال ( فريق ) اي . ل . م . م . برنز ( كندي ) ، جون ريداواي ( بريطاني ) ، جون ديفيز ( امريكي ) . ان وجهات نظر هؤلاء المسؤولين الكبار مسجلة في ملفات الامم المتحدة علاوة على ان عددا منهم ألف الكتب عن تجاربه في الشرق الاوسط . ومن هؤلاء هتشنسن وهورن وبرنز وديفيز . اما جون ريداواي فهو يعمل حاليا في مجلة « ميدل ايست انترناشنل » الشهرية التي يصدرها في لندن مجلس التفاهم البريطاني العربي . ان هؤلاء الرجال اختيروا لشغل مناصبهم الحساسة في جهاز الامم المتحدة المشرف على اغائة اللاجئيين ، او في لجان مراقبة الهدنة ، وذلك لانهم اصلا عرفوا بالتجرد والاستقامة والاخلاص في العمل . ان السنوات التي قضاها في الشرق الاوسط كانت كفيلة لان تجعلهم يلموا باساليب الصهاينة وطرقهم في تزيف الحقائق والمراوغة ، ولا توجد فئة اخرى من الناس لها احقية اكثر منهم في التحدث والتعليق على ما حدث ويحدث بين العرب واسرائيل . ومع ذلك كله ، فانهم بالنسبة الى كمشه وامثاله ، رجال ذوي نية سيئة يقبضون الرشاوي من العرب كي يلفقوا التهم ضد اسرائيل المظلومة . حتى الاونروا كمؤسسة لا تسلم من نقد كمشه وازدراءه فهي بقدر ما يتعلق الامر به مؤسسة

\* ومع كل هذا النجاح فلم يجرؤ ناشر امريكي على نشره بعد ، مع ان المؤلف هو وكيل وزارة سابق في واشنطن .

يعمها الفساد، أما المسؤولون ، فهم على حد قول كمشه ، «مُد وجد انهم يكوّنون شريكا له مصلحة في زيادة عدد اللاجئين ، ليس فقط لدواع انسانية ، وانما لاسباب اخرى » . وهو يذكر مثلا على ذلك : « ان مخيم رام الله مثلا ، كان استنادا على ارقام وهمية يضم عددا من الموظفين والمستخدمين اكبر مما هو المخيم بحاجة حقيقية اليه ، كما ان مديره كان يحصل على مرتب اعلى الخ . » هل يقدم كمشه دليلا على زعمه هذا ؟ نعم ، انه يستشهد بحجة لا يرقى الشك اليها . انه يستشهد بالقائد العسكري الاسرائيلي لرام الله الذي كان قد توصل الى هذه النتائج اثناء جولة تفتيشية له في مخيم اللاجئين ! لا تعليق على ذلك ضروري ! وينحي كمشه باللائمة على مسؤولي الاونروا لانهم على حد قوله : « اقبلوا عينا او حتى عينين ربما ، على مغادرة كثير من الشبان للمخيم بحثا عن العمل في الخارج ، وكذلك على الوفيات ، مما اتاح للاجئين امكانية الحصول على عدد من بطاقات التموين اكثر مما يجيزه لهم عددهم الحقيقي ، وذلك لنيل كمية اكبر من الغذاء . وقد وجد بان حالات مماثلة لهذه كانت موجودة في المخيمات الاخرى وفي القرى » . هذه هي الادعاءات التي نقلها كمشه عن الحاكم العسكري الاسرائيلي ، وحتى لو افترضنا انها صحيحة ، فان المعنى الذي يرمي اليه كمشه هو واضح جدا . فانه يستكثر على اللاجئين تموينهم الضئيل ويحسددهم لانهم ، كما يقول في سياق مقاله ، « يبدون في ثياب حسنة وحاصلين على قسطهم الكافي من الغذاء » . فالظاهر ان رئيس تحرير مجلة نيو ميدل ايست التي تعطف على الفلسطينيين بصورة خاصة ، كما تدعي دائما ، يفضل ان يرى اللاجئين يعانون من الجوع ويرتدون الاسمال .

اما الكتب الاخرى التي تظهر للقارئ الغربي الوجه الاخر من العملة الذي لم يعتد على رؤيته ، فهذه تصادف نفس القبول الذي صادفه كتاب المستر جون ديفيز على صفحات مجلة كمشه . الكتاب « الفلسطينيين » مثلا ، الذي كتبه المؤلفة الفرنسية اليهودية اليسارية آنيا فرانكوس هو « منشور دعائي » برأي كمشه . كما ان روايتها لتاريخ اسرائيل « تحتوي على الخيال اكثر مما تحتوي على الحقيقة » . ولا يكتفي بذلك ، بل يؤكد على ان تشويهاتها للحقيقة هي غبية اكثر من ان تكون ذكية \* ، وتنزل ضرا بالدعوة الفلسطينية اكثر مما تفيدها . وهنا ينبغي التوقف لحظة لاعادة النظر في جملة كمشه الاخيرة ، وذلك لانه اثناء مراجعته لكتاب ديفيز كان قد اكد ان مثل هذه الكتب ، اي المنصفة للعرب ، « تضر الفلسطينيين اكثر مما تنفعهم » . والظاهر ان هذه ترديدة صهيونية اخرى لا تزال جاهزة للاستعمال في أي وقت . والغريب في الامر اننا نادرا ما نعلم بالضبط لماذا هذه الكتب الموضوعية المنصفة تضر الفلسطينيين اكثر مما تنفعهم . ولكن قد يكون تفسير ذلك في تلك الرسالة التي نشرتها مجلة البي بي سي « ذي ليسنر » في عددها الصادر بتاريخ ٣٠ نيسان ١٩٧٠ اثناء نقاش حاد جرى على صفحاتها حول الاسباب الحقيقية وراء اللجوء الفلسطيني عام ١٩٤٨ . فقد كتب جيكب غيرتز من صحيفة الجيويش كرونكل يقول : « . . بالرغم من دوافعه الانسانية ، فالمستر غيلمور \* يضر بدعوة اللاجئين الفلسطينيين ضرا كبيرا عندما يظل يعزف على نغمة الماضي ويوقد بذلك نيران الكراهية العربية ضد اسرائيل » . اذن هنا بيت القصيد ! والمطلوب الان ان نخبرنا غيرتز وكمشه لماذا لم يتوقف الصهاينة حتى اليوم عن عزف نغمة غرف الفاز ومعسكرات الاعتقال النازية بعد مرور اكثر من ربع قرن على ذلك ، وبعد ان نالوا الملايين من التعويضات ، وبعد ان نخر الدود في بقايا النازيين الذين اعدموا في نورنبرغ .

\* المفروض هنا ان تشويهاته هو ذكية .

\* \* ايان غيلمور نائب بريطاني محافظ كان سابقا صاحب مجلة « سبكتير » اللندنية الاسبوعية وهو احد الساسة الذين يفهمون الموقف العربي ويتعاطفون معه .

ويحرص كمشه على متابعة الانتاج الفكري في العالم العربي ، ولذا فبين الأونة والأخرى يفوز كتاب عربي بعطف من مجلة نيو ميدل ايست ، عندما يراجعها احد كتابها ، وهو دائما اسرائيلي . والانطباع الذي يحصل عليه عادة القارئ العربي غير المطلع على بواطن الامور هو ان المؤلف العربي الذي روجع كتابه على صفحات المجلة هو مؤيد لاسرائيل ، مع ان الامر ليس كذلك طبعا . ولكن كمشه كثير التحدث عن المفكرين والمثقفين العرب الغاضبين ، موحيا بانهم غاضبون لانهم يريدون الصلح مع اسرائيل . والحقيقة ان هؤلاء المفكرين غاضبون ليس لان بلادهم حاربت اسرائيل ، ولكن لانها حاربت اسرائيل وانهزمت .

وفي مقال بعنوان « مصري ذو رسالة لهذا العهد » ظهر في عدد كانون الاول ١٩٦٨ كتب الياهو خزوم يتحدث عن المؤلف المصري المعروف سلامة موسى : « لقد هاجم موسى الفكرة المعتوهة التي كان ينشرها الكتاب والصحفيون والدعائيون المصريون والتي فحواها ان العرب هم اعظم شعب في التاريخ » . وتعليقا على هذه الجملة يجب القول انه لا يوجد في التاريخ العربي او الاسلامي ما يشير الى ان العرب اعتنقوا في اي زمن من الازمان نظريات العرق وآمنوا بانهم شعب الله المختار . بل هل بإمكان خزوم ان يستشهد بكتاب عربي واحد يضارع في عرقيته النازية الكتب الصهيونية التالية : الخروج بقلم ليون اورييس ، لصوص في الليل بقلم آرثر كويستر ، بلاد قديمة جديدة بقلم تيودور هيرتزل ، اليهود والعرب بقلم س. د. غويتاين ، المجد الاعظم بقلم ليستر غورن ، نخبة في الريح بقلم روبرت ناثن ، الق ظل عملاق بقلم تيد بيركمان ، التجربة الاخيرة بقلم جوزيف فيرتل . وهذه الكتب هي مجرد عينة من الادب العرقي الذي عرفت به كتابات الصهاينة .

وقد كتب خزوم مقاله المذكور عن سلامة موسى بالاسلوب الصهيوني المعروف ، فملاه بالاستشهادات التي اخذت ناقصة من النص الاصلي ( وهي طريقة صهيونية معروفة ) كما انه زيف الحقائق ، ثم نشر حفنة من الكلمات مثل : ثوفيني ومتعصب اعمى وهستيري الخ . . في مقاله ، باعتبار ان لا مراجعة لكتاب عربي بقلم اسرائيلي يمكن ان تعتبر كاملة بدون هذه الالفاظ الجارحة . والتساؤل الذي يتبادر الى الاذهان الان هو : هل الذين طردوا الفلسطينيين من ارض اجدادهم ، ورفضوا اعطاء الماء للجنود المصريين التائهين في الصحراء هم حقا متحطون بتعاليم غاندي ومسيحية يسوع ، كما نفهم ضمنا من مقالات كتابهم في نيو ميدل ايست ؟

وليس الياهو خزوم هو المساهم الوحيد في نيو ميدل ايست الذي يخترع مجموعة كاملة من الاكاذيب ليبنى عليها حججه ، فاذا استثنينا اصحاب الاسماء الكلاسيكية ( ابن رشد وابن سينا الخ ) فالرجل الذي قاد الجميع في هذا المضمار هو رئيس التحرير نفسه ، المستر جون كمشه . ففي عدد تشرين الاول ١٩٧٠ كتب شيخ الدعائين الصهاينة مقالا موقعا باسمه يحتوي على القصة التالية : « في ٦ ايلول وعندما كانت الازمة في عمان تقترب من ذروتها ، افتتحت جماعة مقر الصحيفة البيروتية الاسبوعية « الهدف » التي يقال انها الناطقة غير الرسمية بلسان جورج حبش والجبهة الشعبية ، وحطم المفتحون المطبعة وضربوا رئيس التحرير غسان كنفاني . وبعد يومين من ذلك ، في ٨ ايلول (١٩٧٠) علق صلاح عرفات ، نائب جورج حبش ، على الهجوم في افتتاحية بالصحيفة ، فكتب بان الهجوم على مقر الهدف قام به : ليس الناصريون او مؤيدو الملك حسين ، بل القوى الاجرامية الشريرة لفتح التي كانت مصممة على اسكات صوت الحق وايقاف نشاط مقاتلي الحرية ! وقد اختتم صلاح عرفات تعليقه بالكلمات التالية : اننا

\* راجع اسرائيل والعرب - المعركة الثالثة : بقلم اريك رولو وجان فرانسيس هيلد وجان سيمون لاكتور

- باريس ١٩٦٧ .

سنواصل كفاحنا ضد شرور ياسر عرفات وحسين وناصر حتى ي زالوا جميعا من مسرح  
النشؤون العربية . لا توجد قوة في العالم تستطيع منعنا من تحرير فلسطين و ابادته  
اسرائيل والناصريين والهاشميين وقوى فتح المجرمة ومنظمة التحرير الفلسطينية .  
وبهذه الخلفية المعهودة من الصراع الداخلي الذي وصل الى الذروة في القتل المتبادل  
والقتال في عمان ، فانه ليس بالامر الذي يدعو الى الدهشة اذا كان الكثير من العرب  
الوطنيين قد يتسوا من زعمائهم وسياساتهم .»

ان الهدف هي مجلة اسبوعية تصدر كل يوم سبت ، ولبضعة ايام اثناء الحرب الاهلية  
في الاردن ، اخذت هذه المجلة تظهر كل يوم ، الا انه بين ١٩٧٠/٩/٥ و ١٩٧٠/٩/١٢  
لم يظهر عدد من المجلة . ليس ذلك فقط ، وانما لم يظهر اي مقال يتضمن هذه الاتهامات  
العجيبة ضد الناصريين او فتح او منظمة التحرير الفلسطينية . بعبارة اخرى ، ان هذا  
المقال الذي الصقه كمشه بصلاح عرفات لم يكن له وجود اطلاقا ، لا في الثامن من ايلول  
ولا في اي تاريخ اخر ، لا في الهدف ولا في اي مجلة عربية اخرى . ان اعداد مجلة  
الهدف موجودة كلها في مقر اتحاد الطلاب العرب في لندن ، وبامكان اي شخص ان  
يراجعها ، ولذا لا يمكن لكمشه ، صديق الحق وحامي الصراحة ، ان يتذرع بالاستناد  
على معلومات خاطئة . وعلى كل حال ، وكدليل على سوء النية الذي دفعه الى اختراع  
هذا المقال ، فانه عندما استلم رسائل من القراء تتحداه لنشر صورة فوتوستات لمقال  
الهدف المزعوم ، لم يجب على الرسائل ، بل لم ينشرها في باب الرسائل بمجلته اساسا ،  
مع ان نشر الكذب الوارد من القراء على نبا اتضح كذبه فعلا ، هو من مسلمات  
الصحافة في كل مكان . بل ويحتم عليه قانون الصحافة ، ولكن « بضاعة » مستر  
كمشه لا تنتمي الى السلطة الرابعة بقدر ما هي للاستهلاك الدعائي الرخيص .

ان المستر كمشه قد سبق وان اخترع عشرات القصص خلال عمله الطويل كرئيس  
تحرير لصحيفة « جيويش اوبزرغر » وككاتب عمود عن الشرق الاوسط في الايفنج  
ستاندرد . ولكن اذا كانت « الجيويش اوبزرغر » هي صحيفة صهيونية صريحة ،  
والايفنج ستاندرد هي صحيفة من الوزن الخفيف ولا تصل الى الشرق الاوسط اصلا ،  
فقد مرت هذه الاكاذيب دون تحد . ولكن الامر يختلف اذا كانت هذه الاكاذيب تظهر  
الان على صفحات مجلة شهرية يفترض فيها ان يحررها خبراء الشرق الاوسط ليقراها  
خبراء هذه المنطقة ايضا ، عند ذلك لا يمر تزييف الحقائق بسهولة فوق رؤوس القراء  
كما كان الامر في الماضي . والكذبة التي تظهر على صفحات مجلة شهرية لا تنسى  
بسهولة كالكذبة التي تنشر في صحيفة يومية تلقى في سلة المهملات بعد ساعات من  
قرائتها . والسؤال الآن هو : ماذا يريد كمشه ان يحققه بهذه الاكاذيب والدعايات ؟

عندما ازيح كمشه عن رئاسة تحرير « الجيويش اوبزرغر » وفقد بذلك مركزا لا يستهان  
باهميته في الاوساط الصهيونية ، فان عودته الى القطيع كانت مرهونة ببروز الحاجة  
من جديد الى مواهبه كدعائي محترف مخضرم . وفعلا اكتشف الاسرائيليون بعد مرور  
اشهر على حرب حزيران بانه يجب القيام بمجهود اكبر على الصعيد الدعائي من اجل  
ان ينالوا ثمار حربهم ، خاصة وان تليفون موشي ديان لم يرن ليعلمه بوجود زعيم عربي  
على الخط يريد ان يفاوضه على عقد صلح نهائي ، كما كان قادة تل ابيب يأملون . اذن  
فالمطلوب هو تشجيع الفلسطينيين على السعي من اجل توقيع اتفاقية ثنائية مع

\* هذه هي احدى النغمات الرئيسية في مجلة كمشه : ياس العرب من زعمائهم .

\* \* كتب كمشه مرة في هذه الصحيفة ان الاتحاد السوفياتي قد انشأ مدرسة للتجنس في شملان قرب بيروت  
لمناسة المدرسة البريطانية الشهيرة ، وانه اختار الجاسوس الهارب جورج بليك ليدبر هذا المعهد . هذا  
الخبر المضحك ادى الى توجه العشرات من مراسلي الصحف والوكالات الى هذه الضاحية الهادئة دون  
سابق انذار ، والنتيجة طبعا معروفة .

اسرائيل ، وهذه كانت فكرة اللورد سيف الذي طالب الاتحاد الصهيوني البريطاني بالقيام بمبادرة في هذا السبيل عن طريق انشاء مجلة جديدة . ولما تقرر انشاء هذه المجلة ، كان المرشح الاول لرئاسة تحريرها هو ربيب اللورد سيف القديم : المستر جون كمشه . وكان الاخير قد سبق وان لقن درسا قاسيا عن مغبة التدخل في شؤون اسرائيل الداخلية ، ولذا لم يعد هناك خوف في الاوساط الصهيونية في تل ابيب وبريطانيا ، ان يعود كمشه الى مناوراته السابقة . كان دوره الحالي ان يشرف على اصدار مجلة هي ظاهريا حيادية وموضوعية وليست ذات طابع صهيوني ساخر مثل « الجيويش اوبزرفر » .

وكانت القيادة الصهيونية مقتنعة بان حرب حزيران قد خلقت حقائق جديدة في الشرق الاوسط ، ولذا صدرت التعليمات الى كمشه بان يرسم خطة لمجلته القادمة تدخل هذه الحقائق في حسابها وتعكسها بقوة في سياستها التحريرية ، وهكذا صدرت المجلة تحت اسم نيو ميدل ايست ، ومن البداية كان خطها واضحا كل الوضوح ، فهدفها كان اقتناع القادة والمثقفين الفلسطينيين بالتعاون مع الدولة الصهيونية والكف عن الارتباط بالمتطرفين والمتعصبين ، اي منظمات المقاومة . وهكذا لم تخف المجلة عداءها الشديد لحركة المقاومة الفلسطينية .

وقد حاول كمشه ان يضيف على مجلته لمحة من التوازن كي تبدو وكأنها صوت التعقل الذي يرتفع من بين الجانبين ليوفق بينهما . ولذا فهو احيانا ينتقد ما يسميه اللامبالاة الاسرائيلية تجاه الفلسطينيين ، الا ان هذا النقد يأتي فاطر اللهجة ومعسول العبارة فلا يكاد يكون الا بمثابة تسجيل موقف اسمي لا اكثر . اي انه نابع عن الحاجة الى اظهار المجلة بمظهر الوسيط النزيه المنصف ، وليس عن اقتناع فعلي بعدالة القضية الفلسطينية . وهذا طبعا لم يغرب عن بال الفلسطينيين ، اذ ان كمشه لم يكتسب الى جانبه الا حفنة من الفلسطينيين « لتحاور » الاسرائيليين عبر صفحات مجلته . وقد ظلت هذه الحفنة عديمة الاهمية ومنعزلة تماما عن الجماهير ، مما حفز كمشه الى اختراع دسنة من الاسماء المستعارة ليختبئ وراءها هو او غيره من المحررين الصهاينة في المجلة ، مع التظاهر طبعا بان هذه هي الاسماء المنتحلة لشخصيات عربية بارزة لها اثرها في سياسات المنطقة . والغرض من هذا الخداع ذو حدين : فهو اولا لاقتناع القراء الفلسطينيين بانه يوجد من بين مواطنيهم من هو مستعد للدخول في حوار مع الاسرائيليين ، وثانيا فهو عبر صريح ومن لف لفه يستطيع ان يغتاب العرب غير الفلسطينيين ويحط من شأنهم ، ويظهرهم امام القراء الاوروبيين بمظهر الشعب الغارق في التأخر والذي يتحكم باقداره الزعماء الانتهازيون المخادعون وائمة الدين الجهال . اي ان هدف كمشه هو التملق للفلسطينيين من جهة ، واتزال شتى انواع الاهانات والشتائم باشقائهم العرب « الذين طالما خدعوهم » . وهذا الاتجاه واضح في كتابات صريح والياهو خزوم ونسيم رجوان ، وكذلك في كتابات كمشه نفسه ، وخاصة في مقال الهدف المزعوم ، فان بيت القصيد كله في ذلك المقال كان كامنا في الجملة الختامية التي قال فيها كمشه : « انه ليس امرا يدعو الى الدهشة اذا كان الكثير من العرب الوطنيين قد يشسوا من زعمائهم وسياساتهم » .

كانت تعليمات كمشه من الزعامة الصهيونية لا التباس فيها ، فهو يجب ان يدعو لفكرة اقامة وطن قومي للفلسطينيين في مكان يكفل لاسرائيل الخلاص من متاعبها الناتجة عن وضعهم غير المستقر . وكان على هذا الوطن ان يقوم في بقعة من الارض تقع بين اسرائيل والاقطار العربية الاخرى ، اي « دولة عازلة » ، وان تكون مجردة من السلاح والسيادة الحقيقية . لهذه المهمة الدعائية اختير كمشه ، فالتقطه الزعماء الصهاينة من فوق الرف ، فنفضوا عنه الغبار واعادوه الى المعمة بعد ان غفروا له خطاياها الماضية . وكان المنتظر منه الان ان يبرهن عمليا على خبرته بالعقلية العربية ، فيبيع

للشعب الفلسطيني مشروعا جديدا يحتم عليهم اولا ادارة ظهورهم لاختوتهم العرب قبل الدخول في حوار مع تل ابيب ، والاهم من ذلك كله ، كان عليهم ان يتخلوا عن حركة المقاومة ويقطعوا الخيط الذي يربطهم بالزعماء العرب ابتداء من الرئيس عبد الناصر وانتهاء بالملك حسين . ومن الممكن مشاهدة رسالة كمشه هذه حتى على اغلفة مجلته . فعلى غلاف احد الاعداد نجد الرسم التالي : الملك حسين وقادة المقاومة يقفون على ظهر رجل يجثو على ركبتيه ويديه ويقول : ولكن من ينصت الي ؟ هذا الرجل المسكين يرمز طبعا الى الشعب الفلسطيني . وعلى غلاف آخر نرى فداثيا يبرز من قمقم على شكل مارد من مرده الف ليلة وليلة ، ثم يهدد بمسدسه افنديا ( بالطربوش ) يركع على سجادة صلاة تتكون من اعلام الاقطار العربية المختلفة وفي الخلف حاجز من الاسلاك الشائكة يوجد سهم يشير الى اسرائيل . مغزى الرسم : ان الفدائيين يشكلون خطرا على الانظمة العربية الراهنة ( التي يرمز اليها الافندي المذعور ) اكثر من الخطر الذي يشكلونه على اسرائيل . المعنى الضمني : اسرائيل حريصة على مصلحة وبقاء الانظمة العربية الراهنة . وفي عدد اخر نرى رسما يجمع بين الرئيس انور السادات والجنرال موشي ديان ثم التعليق : « ربما كان فنان المونتاج في المجلة قد استبق الاحداث ولكن هل اطلق العنان لخياله ابعد مما يجب ؟ »

ويبدو ان كمشه حريص على مصلحة الفلسطينيين الى درجة انه صمم لهم علما جديدا ، ( هو طبعا غير علمهم الحالي ) ثم ضمه الى علم نجمة داود ، باعتبار ان هذه ستكون راية الدولة الفدرالية القادمة التي ستضم الاسرائيليين والفلسطينيين في اتحاد وثيق . ومن الخواطر الحبيبة على قلب كمشه والمعدة للاستهلاك الفلسطيني ، تلك التي مؤداها ان الاسرائيليين والفلسطينيين هم دمي تحركها اصابع الدول الكبرى ، فلو تركت هذه الدول العظمى الشعبين لبتناهما وحدهما دون تدخل من الخارج فانهما سيقمران عند ذلك التعايش سلميا مع بعضهما بعضا . لكن عليهما اولا ان يردما الجدار الذي يفصل بينهما والذي يتكون من كلمات هي الشك والنفاق والكذب والكراهية . هذا كله قاله كمشه في رسمين ظهرا على غلاف عددين ، ومن الجدير بالذكر ان هذه الرسوم والدعايات السخيفة تذكر بالمجلات والمنشورات التي كان الحكم النازي يصدرها في الاقطار التي احتلها ابان الحرب العالمية الثانية ، اي ان تكنيك كمشه مقتبس من تكنيك الدكتور غوبلز ، وزير الدعاية المشهور في حكم الرايخ الثالث . انه يرتب الحقائق لتخدم غرضه ، فاذا لم تتوفر الحقائق فانه لا يتردد في اختراعها ، كما انه يستخدم جماعة الكويزلنغ لتتطرق بلسانه . اصف الى ذلك الهمسات الحلوة التي يدخرها لاذان الفلسطينيين بينما هو ينهال بالثتم والتقريع على بقية العرب ، باعتبار انهم هم الذين غدروا بالفلسطينيين . وهذه ايضا نغمة كان قد ابتكرها غوبلز عندما ظل يعزف في فرنسا المحتلة على نغمة تخلي جون بول البريطاني عن ماريانا ( فرنسا ) المسكينة في ساعة محنتها .

ان كمشه السويصري هو تلميذ مخلص لغوبلز ابن اقليم الراين ، ولكن التلميذ يتفوق على استاذه في ناحية معينة . فهو اذا كان لم يخدع الناس الذين يتوجه اليهم بدعايته ، فانه بالتأكيد خدع غير العرب الذين لا زالوا يعتبرونه حجة في قضايا الشرق الاوسط . ان اسلوب الكذبة الكبرى الذي كان هتلر قد طوره وطبقه ، بل وحتى كتب عنه في كتابه « كفاحي » هو نفس الاسلوب الذي تبناه الصهاينة ايضا . بل انهم وصلوا الى اصوله حتى قبل هتلر . وعلى كل حال ، فان كراهية الصهيونيين للامان لم تمتد الى ناحيتين برز فيهما الامان : الحرب والدعايسة . فاذا كان ديان وصحبه قد درسوا استراتيجية كلاوزفتر ومولتكه وشليفن غودريان فان مراكز الدعاية الصهيونية تتلمذت على هتلر وغوبلز . بل هل نستغرب اذا علمنا ان اكبر الدعاثيين الصهاينة هم من اصل جرمانى ، كالدكتور كوهين ، المسؤول عن الدعاية في وزارة الخارجية الاسرائيلية ،

وكمشه ، فكلاهما ولدا في بلاد تنطق الالمانية .  
لقد خلق كمشه في النيو ميدل ايست نسخة جديدة من الجيويش اوبزرفر ، بل انها في  
الواقع جيويش اوبزرفر جديدة .

حتى الآن لم يجند كمشه بدعايته الا عددا ضئيلا جدا من الفلسطينيين ، فالمشروع الذي  
يطبل له ويزمر منذ ثلاثة اعوام لا يختلف كثيرا عن الكيان الهزيل الذي توريد جنوب  
افريقيا بسياسة « التمييز العنصري » ان تبنيه لشعب البانتو حتى يظل بمعزل عن  
البيض ، فيعيش ويموت في غيتو الزنوج . اما بالنسبة لجماعة الكويزلنغ من امثال  
عزيز شحاده ، فليس من المتوقع ان يكونوا الطليعة لحركة جماهيرية واسعة النطاق ،  
فالمتعاونون مع العدو نادرا ما يؤثرون تأثيرا ايجابيا قويا في الشعب الذي ينتمون اليه ،  
ليسوقوه نحو التعاون مع العدو والقبول بشروطه . ان التاريخ الحديث زاخر بالامثلة  
على فشل الكويزلنغ في النهاية ، لا سيما وان كلا من كويزلنغ النرويجي ولافال الفرنسي  
مات على المقصلة .

وهذا كله يسوقنا الى التساؤل الحتمي عن مدى نجاح المجلة ، على الاقل كمشروع  
صحفي . انها مجلة ذات ورق فاخر صقيل وغلاف ملون وطباعة ممتازة والكتاب الذين  
يساهمون فيها هم اصحاب أسماء تؤمن لهم اجور مرتفعة ، مثل فيليب وندسر وايان  
سمارت وبيتر يونغ الخ . . . وكان كمشه قد كتب في العدد الاول يقول : « اننا نعتقد بان  
نيو ميدل ايست ستصبح واسطة فريدة للمعلنين المهتمين بهذه المنطقة ، بشعوبها  
وقضاياها . الا اننا لا نتوقع ان يتقبل المعلنون المحتملون الذين لا ريب هم حريصون  
على مصالحهم ، تأكيدنا هذا على علته . ولذا نقترح ان نبين لهم عمليا ما نعنيه في  
اعدادنا الاولى ، فاننا سنقبل الاعلانات لاول مرة ابتداء من عدد كانون الثاني ١٩٦٩ » .  
( وكان العدد الاول قد صدر في تشرين الاول ١٩٦٨ ) . الا ان ذلك العدد جاء وذهب  
وتتالت الاعداد بعده ، وها قد مرت ثلاثة اعوام على هذا الحديث وما زالت نيو ميدل  
ايست نظيفة من الاعلانات نظافة برافدا منها . فباستثناء اعلانات لمحات ماركس  
اند سينسر وكوليكترز غايد ( وهذه شركات صهيونية معروفة بحماسها لاسرائيل ) تظهر  
بين الفينة والآخرى ، فضلا عن اعلانات لكتب كمشه نفسه ، فلا يبدو ان نيو ميدل  
ايست قد اقنعت المعلنين المحتملين الحريصين على مصالحهم بقبول تأكيد كمشه على علته .

التوزيع ؟ المجلة غير متوفرة في مصر ، وحتى لو كانت ، فليس من المتوقع ان يدفع  
مصري نصف جنيه ( ثمن المجلة في مصر ) ليقرأ دعاية كمشه السفارة التي كلها قدح  
وذم بمصر وحكامها . وبالإضافة الى مصر ، فلا سوريا ولا العراق تسمح بدخول هذه  
المجلة اراضيها . اما لبنان فقد قرر منع هذه المجلة بعد ان ظهر مقال في مجلة الاسبوع  
العربي يفضحها . وبالنسبة لافريقيا الشمالية التي يتحدث ابناءؤها المتعلمون الفرنسية  
كلغة ثانية وليس الانجليزية ، فمن المشكوك به ان يهتم ابناء هذه المنطقة ببضاعة  
كمشه . وهذا اذن يترك البلاد غير العربية في المنطقة ، اي ايران وتركيا وقبرص  
واليونان وافغانستان ، الا ان المقالات عن هذه الاقطار نادرة جدا ، ولذا ليس من  
المتوقع ان يبتاع ابناء هذه البلاد المجلة المذكورة ليقرأوا فيها لا شيء غير تطورات  
النزاع العربي الاسرائيلي . ومرة كل قمر ازرق ( كما يقول المثل الانكليزي ) يجد  
القارئ غير العربي مقالا عن بلاده ، ولكن حتى في هذه الحالة ، فالمقال سيتطرق الى  
بلاده من زاوية الصراع العربي الاسرائيلي ، كما حدث عندما « كتب » احد القضاة  
الاحباش مقالا لمجلة كمشه ، ولكن بدلا من التحدث عن بلاده ، كرس الجزء الاكبر من  
حديثه لمهاجمة العرب والتغني بصداقة اثيوبيا لاسرائيل . ان اعدادا كاملة من نيو ميدل  
ايست تصدر دون ان تتضمن كلمة واحدة ليست متعلقة بالعرب او باسرائيل . وحتى  
اذا كان هناك مقال عن الحبشة او تركيا او ايران ، فالموضوع الجانبى ، كما اسلفنا ،  
هو عن علاقة هذه البلاد باسرائيل . فهل يعقل ان يبتاع القبرصي او اليوناني او التركي

هذه المجلة ذات الثمن المرتفع والمواضيع الاختصاصية لا لشيء الا لمتابعة الانباء عن غولدا مائير و ابا ايان وياسر عرفات وجورج حبش والملك حسين ؟ . اذن فالسوق الوحيدة التي تبقى امام كمشه هي اسرائيل ، وهذا معناه ان الطاهية المحترف يتغذى على الاصناف التي طبخها . ومع ذلك ، فان تبجح كمشه لا ينتهي ، اذ انه عندما يعلن عن مجلته ، يكتب : « ان نيو ميدل ايست تباع في الشرق الاوسط اكثر من اية مجلة انكليزية اخرى ، اسبوعية او شهرية ، تكتب في هذا المجال » . ومع ذلك ، فاننا نجد في نهاية كل عدد من المجلة صفحة كاملة مخصصة للاعلان عن توفر كميات « محدودة » من الاعداد السابقة لمن يرغب في الحصول عليها من ادارة المجلة مباشرة !

ولم تكن مجلة كمشه واسطة للدعائين الصهاينة فقط ، بل انها في الوقت نفسه منصة مثالية لاعداء العرب من بين البريطانيين غير اليهود . ومن هؤلاء دونالد وات ، المحاضر في التاريخ الدولي بكلية الاقتصاد في جامعة لندن . ان هذا الرجل ، كما تبين مقالاته في نيو ميدل ايست واحاديثه في البي بي سي من الذين يحترفون معاداة العرب . بل ان كراهيته لهم تكاد تكون باثولوجية في عنفها . ولا يكفي هذا الاستاذ الجامعي بقذف العرب بكل ما هو مقذع ، بل انه يهبط حتى الى درك التلاعب بالحقائق الثابتة . وهذا واضح في مقاله المعنون : « لماذا لا يوجد مستقبل تجاري لقناة السويس » مع ان هذا المقال ظهر في فترة كانت فيها آذان الدول البحرية في اوربا وغير اوربا منتصبه تصفي بتلطف الى هذا احتمال فتح قناة السويس قريبا اثر قبول مصر لبادرة روجرز . اي ان وات فضل تجاهل جميع الادلة التي تشير الى استمرار اهتمام دول العالم بهذا المر المائي الحيوي ليكتب مقالا من شأنه ان يرضى المستر كمشه .

ومن الصهاينة غير اليهود الذين يقفون على نفس المستوى مع الاستاذ وات ، رجل الدين المسيحي ، المحترم جيمس باركس ، الذي كرس حياته لخدمة الحركة الصهيونية . وفيما يلي فقرة من مقال له صدر في عدد حزيران ١٩٧٠ من مجلة كمشه ، بعنوان « من يريد جائزة نوبل وكيف تحصل عليها ؟ » : « ان الامر متروك لاسرائيل لاتخاذ بادرة جديدة ، فقد توفرت لها فرصة غير متوقعة وهي على الأرجح لن تتكرر ، لاتخاذ مثل هذه البادرة . هذه الفرصة ناتجة عن مشكلة التلويث في محيطنا الكلي على الارض ، وفي الجو والبحر ، وهذه بطبيعة الحال ستكون المشكلة التي ستستقطب العالم حولها خلال الاعوام الثلاثين المتبقية من هذا القرن ، فالتلويث لا يعرف حدودا . وفي مجابهة هذه المشكلة ، فجميع انواع الخلاف بين الاقطار المتجاورة والتي ستمنعها من التعاون المخلص المبذول في مهمة تأمين استمرار تسوارث الاجناس في اجيال المستقبل ، مع السيطرة على نسبة التناسل البشري و انتاج الغذاء في العالم ، فهذه الخلافات ستعتبر خيانة لا تغتفر لمستقبل الانسان . ان الامم المتحدة اقترحت حاليا الدعوة الى مؤتمر دولي لبحث هذه المشكلة عام ١٩٧٢ ، ولذا فلا يجب ان تضع اسرائيل الوقت اذا كانت هي ستجعل التعاون بسبب التلويث السبب لبأدرتها » . ومن ذلك ينتقل مستر باركس الى حجته الاستثنائية التي فحواها ان كل ما يتحتم على الاسرائيليين عمله من اجل انهاء عدائهم الطويل مع العرب هو ان يبرزوا — اخيرا — وثائق احقيتهم بفلسطين ، اذ فقط عند ذلك سيرى الفلسطينيون النور ويقرون باحقية اليهود التي لا تقبل النقض ببلادهم — اي بلاد الفلسطينيين .

هذا المقال المدهش اثار عاصفة من السخرية بين قراء مجلة كمشه\* ، ولا ريب انه اخرج كمشه اكثر من اي شخص اخر ، اذ اي رئيس تحرير يحترم نفسه ومهنته ومجلته يجب ان يرى مثل هذا الهذر المضحك على صفحاته ؟ ولكن كمشه اضطر الى نشر المقال

\* منهم جون ريذاواي ، المدير العام المساعد الاسبق لاونروا ( وقد سبق ان تحدثنا عنه في سياق المقال )  
اذ ارسل خطابا الى نيو ميدل ايست كرد على مقال باركس وقد نشر خطابه .

المذكور على الاقل من قبيل الاعتراف بجميل رجل اللاهوت الذي خدم الحركة الصهيونية بحماس طوال اربعة عقود من الزمان . بقسي ان نضيف هنا ، اذا كان افلاس باركس الاخلاقي قد برهن عليه منذ وقت طويل ، فهذا المقال قد اثبت الان خرفه .  
لم تطأ قدم كمشه بلادا عربية منذ عام ١٩٤٧ ، وهذه الحقيقة يجب الا تغرب عن بال احد . ان كمشه الخبير بالبلاد العربية لم يزرها منذ ربع قرن . ومع ذلك فان اذاعة لندن تستضيفه في بعض برامجها ليعلق على اخر التطورات في المنطقة والايفتنج ستاندرد تنشر مقالاته بانتظام ، كما ان « سرفايل » ، دورية معهد الدراسات الاستراتيجية في لندن تعيد نشر بعض المقالات الصادرة في نيو ميدل ايست ، فيرد كمشه المجاملة ويدعو بعض كتاب هذا المعهد للمساهمة في مجلته ، ومن هؤلاء فيليب وندسر واين سمارت .  
ومن البي بي سي ، يكتب بيتر فلين ، مراسل الاذاعة الاسبق في بيروت ، مقالاته كمساهم منتظم ، وتزدهر سوق المستر كمشه . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بالحاح هو : كيف يمكن اعتبار شخص كان طيلة حياته البالغة داعية محترفا لحركة سياسية دولية اشتهرت باسماليتها الماكيفيلية في التلاعب وحتى باختراع الحقائق ، كيف يمكن اعتباره مراقبا محايدا وموضوعيا وأميناً لمسرح احداث هو متورط به عاطفيا وعقائديا ؟

ان جون كمشه السويسري المولد والجنسية والبريطاني الاقامة ، هو يهودي الديسن وصهيوني العاطفة والعقيدة . انه ملتزم تماما باسرائيل وقبل اربعة اعوام فقط كان رئيس تحرير اهم واكبر صحيفة صهيونية في العالم . فكيف اذن تعتبره البي بي سي خبيرا ومعلقا متزنا بمنطقة ظل هو طيلة عمره يشوه سمعتها ويلفق اخبارها ليخدم بذلك عقيدته الصهيونية ؟ كيف يمكن لرئيس تحرير الايفتنج ستاندرد ان تكون له ثقة بمحرر سبق وان اكتشف متلبسا بطبخ اكثر من كذبة ، من معهد شمالان السوفيياتي الى مقال الهدف المخلوق ؟ هل هذه هي المناقبة السائدة في فليت ستريت ؟ لا توجد مجلة اخرى في اللغة الانجليزية غارقة في التزييف والتلفيق مثل نيو ميدل ايست . وليس قراؤها وحدهم هم المنخدعون ، وانما ايضا الجهات التي تمويلها . فالرجل الذي يكتب ان القراء يكونون الاعجاب الواضح لمجلته لانها موضوعية تريهة تعتبر الدعاية كفرا ، هذا الرجل لا يمكن ان يفقد وظيفته ، فهو الحاوي الذي يصفق لحيله الجميع . وطبعاً الامر المهم بالنسبة اليه هو ان يستمر الاتحاد الصهيوني في وضع ثقته به وبمجلته ، فيواصل اعتباره اياها بانها تقوم بعمل مشكور في الفوز بالاصدقاء وكسب النفوذ في المنطقة لاسرائيل — حتى اذا كانت المجلة هي اساسا غير متوفرة في البلاد العربية ! أما القارئ الاوربي ، فسيظل منخدعا باسلوب كمشه المعسول ومعرفته « العميقة » بالشرق الاوسط ، اذ كيف سيعلم مثلا ان مقال الهدف هو من تأليف وانتاج واخراج المستر كمشه في مكتبه بلندن ؟!

ان كمشه يمتطي الموجة العالية اليوم ولا تزال حملته التليفقية ضد العرب في مد دائم ، ولكن احسن وصف لها هو الذي تفوه به المفكر الاسرائيلي ناان شونفسكي الذي كتب حتى قبل حرب حزيران يقول : « لقد قدمنا نحن اليهود الى فلسطين وحولنا العرب اهل البلاد الى لاجئين يرثى لحالهم . ومع ذلك فما زلنا نجرؤ على تلطيف سمعتهم والصاق الاوساخ باسمهم . وبدلاً عن ان نخجل منتهى الخجل مما فعلناه ، ونحاول ان نرفع عنهم بعض الحيف الذي اقترفناه بحقهم ، نبرر افعالنا الفظيعة بل وحتى نحاول تمجيدها » .

# الفهم العربي للمسألة اليهودية

الدكتور كلوفيس مقصود

ان ما اصطلح على تسميته بالمسألة اليهودية ليس بالنسبة لنا نحن العرب سوى نتيجة للاستعمار الصهيوني لفلسطين ، فاهتمامنا في السابق كان موجها بشكل رئيسي لهذا الاستعمار ، ولكن في أعقاب النكسات العربية المتتالية، من جهة ، والنجاحات الصهيونية في تأسيس المستعمرات ومن ثم الدولة الصهيونية ، من جهة أخرى ، أصبح لزاما على العرب أن لا يركزوا اهتمامهم فحسب على عملية الاستعمار الصهيوني لفلسطين ، بل ان يبحثوا كذلك عن الاسباب الكامنة وراء نجاح الحركة الصهيونية في استقطاب قطاع كبير من اليهود في جميع أنحاء العالم الى جانبها . وهنا لا بد من التنويه الى ان الحركة الصهيونية لم تنجح في جعل غالبية اليهود يعتقدون مبادئها ، ولكنها نجحت ، عوضا عن ذلك ، في السكات عدد من اليهود وتحييد يهود آخرين كأن من الممكن ان يعارضوا بل ويناهضوا معتقداتها الفلسفية وأهدافها السياسية . وعلينا ان نشير أيضا الى ان هناك مسألة يهودية بالنسبة للعرب تختلف في طبيعتها عن التحديدات والتعريفات التي يعطيها غيرهم لما أصبح يسمى بالمسألة اليهودية . فالعرب يرون ان هذه المسألة برزت عندما أصبح واضحا ان هدف المستعمرين الصهيونيين هو تأسيس دولة يهودية في فلسطين على حساب طرد شعب فلسطين الاصلي من هذه البلاد . ومن هنا ، يمكننا ان نعتبر ان اسرائيل دولة يهودية ، وبالتالي مسألة يهودية ، ومع هذا فهي ليست مشكلة بالنسبة لليهود بقدر ما هي كذلك بالنسبة للعرب . ولكن ، ماذا يعني كل هذا ؟ ان اول ما يعنيه ذلك هو ان الحركة الصهيونية نجحت في اقناع يهود العالم وكذلك قطاع كبير من غير اليهود ان هناك مسألة يهودية وان الصهيونية هي الحل الصحيح لها . ولما عقدت الحركة الصهيونية العزم على اقامة دولة صهيونية في فلسطين أصبحت المسألة اليهودية ، او ما سمي بالمسألة اليهودية، مشكلة عربية ، ولذا فقد كان علينا ان نتخطى العمل لجابهة الاستعمار الصهيوني الى ادراك اسباب هذه المشكلة وتحديد ابعادها .

نعتمد ان هذه المسألة برزت كرد فعل لمعاداة السامية التي كانت تمارسها المجتمعات الغربية والاوروبية ، بما في ذلك روسيه القيصرية ، ضد اليهود الذين كانوا يعيشون في هذه المجتمعات ، انها مشكلة نجمت عن أزمة القوى الليبرالية والديمقراطية والاشتراكية في العالم التي لم تتمكن من اقامة المؤسسات الضرورية وتهيئة المناخ الملائم لتعايش شعوب ذات معتقدات وأجناس متباينة . وبشكل عام ، لو افترضنا ان هذه مشكلة ، فانها كانت كذلك وبشكل محدد بالنسبة لكثير من معتنقي الديانة اليهودية . واذا كان الامر كذلك ، فان هناك مشكلة يهودية ، ولكنها لا تختلف ولا يمكن ان تنفصل عن مثيلاتها من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات المتعددة الاجناس والاديان والقوميات . بالطبع حاول الصهيونيون تثبيت الانطباع بأن المسألة اليهودية ليست سمة من سمات المجتمعات التعددية بل قضية خاصة باليهود انفسهم الامر الذي أضفى عليها مزيدا من الحصر والخصوصية وأعطاهها بعدا فكريا جعل العالم ينظر اليها ليس كاحدى المشاكل التي

تعماني منها المجتمعات التعددية فحسب ولكن ايضا كمشكلة خاصة باليهود انفسهم .  
وهنا لا بد من الاعتراف بأن الصهيونيين قد نجحوا في ذلك . لذا أصبح لزاما على العرب  
ان يدرسوا المسألة اليهودية لانهم عانوا منها رغم انهم لم يساهموا على الاطلاق في  
خلقها . بالعكس ، فقد فرض عليهم حل صهيوني لهذه المسألة ووقعوا ضحايا لذلك مع  
انهم لم يتسببوا في اية مشكلة من مشاكل اليهود . ومن سخرية الامور أن تصبح المقاومة  
العربية لاسرائيل وللصهيونية مشكلة بالنسبة للصهيونية وحلا للمسألة اليهودية . حقا  
يظهر وكأن في ذلك تناقض وسط البلبلة الفكرية التي خلقتها الدعاوة الصهيونية ، ولكنني  
على اقتناع تام بأننا كلما أصبحنا أكثر فأكثر نشكل مشكلة بالنسبة للصهيونية نكون في  
الوقت نفسه عاملا مساعدا في حل المسألة اليهودية . ولكن كيف سيتسنى لنا ذلك ؟  
أولا ، تبين لنا من خلال مقاومتنا ، الناجحة أحيانا والفاشلة أحيانا أخرى ، للصهيونية  
وللتنظيمات الصهيونية المختلفة على جميع المستويات ، ان الصهيونية ومعاداة السامية  
ترتكزان على فرضية فلسفية وسياسية وثقافية واحدة ، وهي أن اليهودي لا يستطيع  
الاندماج والانصهار في المجتمعات الأخرى ، كما أنه لا يرغب في الاندماج مع اليهود ، كما  
يفعل مناخسو السامية ، ولكن أيضا من المرغوب فيه بالنسبة لليهودي ، اعتمادا على  
النظرة الفلسفية الصهيونية ، أن يزيد من اغترابه عن غير اليهود ، وفي هذا الصدد نرى  
ان الصهيونية ومعاداة السامية تنطلقان من الفلسفة ذاتها ، كما انهما مجبولتان من  
الطبيعية نفسها ، وهي الضرورة الأساسية لاغتراب اليهودي عن المجتمعات التي يعيش  
فيها ، فالصهيوني يؤمن بل ويعمل من اجل اغتراب اليهود ليسهل بذلك نزوحهم الى  
الكيان الصهيوني او ربطهم به . اما المعادي للسامية فيكتفي بالنواحي او الدلالات  
الخارجية لمفهوم الاغتراب ، ويعتبر انها تمثل عدم الرغبة او القدرة على التكيف او  
الاندماج او الانصهار ، وتبعاً لذلك ، يقيم أساساً منطقياً لاهوائه التي هي عبارة عن  
انغلاق مسيحي او ليهودي وليس اغتراباً مسيحياً او ليهودياً . وهكذا نرى ان  
الصهيونية ومعاداة السامية تغذي الواحدة منهما الأخرى ، وبذلك تلتقيان وتشكلان  
الحليفين الرئيسيين في وجه النضال العربي ضد الاستعمار الصهيوني . ولذلك لا يمكننا  
الادعاء بأن العربي ليس في حالة عداء مع اليهودي فهذا من الامور الأساسية لدرجة انه  
اصبح أمراً بديهياً بالنسبة لتفكير العرب عموماً والفلسطينيين على وجه التحديد . ولكن  
يجب التنبيه في هذا الصدد الى ان العرب يرتكبون خطأ فاحشاً ، بل وقاتلاً لو انهم  
أخذوا ، ولو للحظة واحدة ، بالفكرة الساذجة الشائعة في بعض الاوساط بأن جميع  
اليهود صهيونيون ، او حتى القبول بنقيض هذه الفكرة بأن نبذ غير اليهود لليهود من شأنه  
أن يخدم قضية النضال العربي ضد الصهيونية . فهو مميت على الصعيد الاخلاقي لان  
رفضنا للصهيونية لم يتحدد فقط برد فعلنا لهذه العقيدة ، ولكن ايضا من خلال الجدلية  
النضالية ومن الاعتقاد الراسخ والالتزام بالاندماج البشري في نهاية المطاف بما في ذلك  
اندماج اليهود في المجتمعات الوطنية التي يعيشون فيها . لذلك فان المقاومة العربية قد  
آلت على نفسها أن تناضل ضد جميع أشكال معاداة السامية والتمييز ، وأدركت ان  
عليها ان تتحالف مع العناصر اليهودية الاندماجية وذلك لانه في حين تدعي الصهيونية ان  
لديها حلاً للمسألة اليهودية ، على العرب ان يظهروا للعالم بأن الصهيونية تزيد هذه  
المسألة تعقيداً على اعتبار انها تغرس في نفس اليهودي الاعتقاد بعدم قدرة الشعوب  
المختلفة على التعايش مع بعضها بعضاً والاعتقاد كذلك بوجود استقطابية  
او تناقض كامل ما بين اليهودي وبقية الجنس البشري ، وان هذه الاستقطابية حقيقية  
ودائمة . وما دام الامر كذلك ، فلمثل هذا التناقض بعد تاريخي في الحاضر والمستقبل .  
لذا فالاستقطابية ما بين اليهودي وبقية الجنس البشري ، كما يرى الصهيونيون ذلك ،  
هي مفهوم حتمي وتاريخي وليست حادثاً عرضياً كما تؤمن بذلك القوى الانسانية

والاندماجية والليبرالية والديمقراطية والتقدمية في جميع انحاء العالم . وهكذا نرى ان الصهيونيين يحاولون جعل فكرة التناقض هذه ما بين اليهودي والشعوب الاخرى تسمو الى مستوى الغيبات الالهية والايديولوجيا ، كما انهم يغذون جميع اشكال الاغتراب ( والرفض ) والافكار التي من شأنها تعزيز الاعتقاد بهذه الاستقطابية وترسيخها . وهم يهدفون من وراء ذلك الى جعل الصهيونية تظل موضع جذب لقطاع كبير من اليهود . ولهذا السبب بالذات نرى ان الكفاح العربي المسلح ضد الصهيونية واسرائيل ضرورة موجبة لتحطيم ديومة وصحة هذه الاستقطابية الفلسفية التي نجح الصهيونيون في تعزيزها بين اليهود في جميع انحاء العالم . فالكفاح المسلح من شأنه ان يقضي على قدرة الكيان الصهيوني على البقاء ، كما انه يشكل دلالة على جدية المقاومة الفلسطينية والعربية لهذا الكيان ، ويثير كذلك سلسلة من التساؤلات في اوساط اليهود حول صحة مفهوم الاستقطابية ما بين اليهودي وبقية البشر . لذا ، فالمقاومة العربية للصهيونية ضرورية لسببين ، الاول ، انه لحق مشروع للعرب ان يكافحوا لاستعادة حقوقهم المسلوبة ، والثاني ، ان المقاومة ضرورية لجعل اليهود الذين يحسون بوجود مسألة يهودية يهتدون الى حل آخر غير الحل الصهيوني لهذه المسألة التي لا يستطيع احد ان ينكر وجودها ، بل بالعكس ، فانها تشكل حقيقة تاريخية ، وحتى في بعض الحالات تعتبر وصمة عار في جبين العالم المعاصر . ولكن الحل الصهيوني ليس ناجما فقط من المسألة اليهودية كما انه لا يشكل ردا على هذه المسألة ، انه اطار نظري ايجابي صمم عن قصد ليس فقط من اجل تأسيس دولة يهودية بل أيضا من اجل خلق دولة لليهود العالم . طبعاً بالنسبة للخزعات اللفظية الصهيونية يشكل هذان الجانبان وحدة عضوية لا انفصام لها . وبذلك نجح الصهيونيون في جعل اليهود الذين يريدون حقا حلا للمشاكل التي يعانون منها لا يتمكنون من الافلات من التأثير الفكري والايديولوجي والنفسي للصهيونية ، خاصة وان الحركة الصهيونية حاولت ان تثبت ان الصهيونية هي الحل الوحيد للمسألة اليهودية .

وبالاضافة الى ما سبق ذكره بالنسبة للموقف العربي من المسألة اليهودية لا بد من الاشارة الى ان العرب يشاركون الشعوب الاخرى رفضها لمعاداة السامية بجميع اشكالها وللتمييز ضد اليهود بجميع ابعاده . واذا ما رأت الاسرة الدولية ان المسألة اليهودية هي مسؤولية جميع دول العالم ، يجب عندئذ ان تتولى جميع هذه الدول تحمل مسؤولية حلها ، اي ان على هذه الدول ان تفتح ابوابها في وجه اليهود الذين يشعرون انهم غرباء في المجتمعات التي تمارس التمييز والاضطهاد ضدهم ، وفي هذه الحالة ليس هناك من سبيل امام العرب من الناحية الاخلاقية سوى فتح ابوابهم للهجرة اليهودية تضامنا مع الدول الاخرى لاستيعاب اليهود الذين يعيشون في حالة من عدم الاستقرار والمعاناة في المجتمعات التي لم تبلغ بعد المستوى الامثل من الانسانية والمساواة . وهذا الحل الانساني والدولي يعترف بوجود مسألة يهودية كما اننا نحن نعترف ايضا بأنه كانت هناك مسألة يهودية ولا تزال تسحب نفسها الى الان . اضع الى ذلك ، ان التمييز ضد اليهود يمكن ان يصل الى درجة لا تطاق كما هو الحال بالنسبة لاضطهاد هؤلاء اليهود ، فالتمييز هو ان تعيش في ظل عدم المساواة والاضطهاد هو السير بعدم المساواة هذه الى نهايتها الوحشية . لذلك لو طلب الى العرب ان يساهموا في جهد دولي مشترك لحل مشاكل اليهود الذين لا يشعرون بارتياح حيث يعيشون ، لا تعود القضية في مثل هذه الحالة كم من اليهود نستطيع ان نقبل ، لان اشارة المسألة العددية امر غير ملائم نظرا الى ان هؤلاء المهاجرين سيعاملون على قدم المساواة مع بقية المواطنين العرب . وتاكيدا لذلك ، عندما اضطر الارمن للنزوح عن بلادهم هربا من التمييز والاضطهاد والمجازر البشرية التي مارستها تركيا ضدهم ، لم يثر العرب المسألة العددية بتاتا . وقلنا انه اذا كان الارمن يشعرون بارتياح بالاقامة في لبنان أو سورية عندئذ تخضع

المسألة العددية لاعتبارات عملية وليس ايدولوجية . وقياسا على ذلك نستطيع ان نقول الشيء نفسه بالنسبة لعدد اليهود ، لا فرق ان كان عددهم اقل من عدد اليهود الذين يقيمون في فلسطين حاليا او أكثر . فالجانب العددي من القضية ثانوي لانه يخضع لاعتبارات عملية . وبالمقابل ، ان يؤسس اليهود ، مهما كان عددهم قليلا ، دولة لهم في ارض عربية انطلاقا من حق الهي مزعوم ، يجعل المسألة العددية قضية ايدولوجية يرفضها العرب رفضا قاطعا . ومن هذه الزاوية بالذات علينا ان نميز ما بين الاعتبارات العملية للوجود الديموجرافي لليهود ضمن الاطار العربي وبين الرفض الايدولوجي العربي لمحاولة الصهيونيين ترسيخ الحق اليهودي في اقامة دولة يهودية في الارض العربية على حساب طرد الاهالي العرب . ويؤكد هذا التمييز بحد ذاته ان العرب لا ينظرون نظرة لامبالاة للمسألة اليهودية في أي شكل تظهر فيه ، ولكنه يثبت بالمقابل ان الحل الصهيوني للمسألة اليهودية هو حل غير أخلاقي لليهودي نفسه على اعتبار انه بالقدر الذي يحل له مشكلته يخلق مشكلة لشعب فلسطين العربي . وهذه المحاولة لجعل الفرضية الصهيونية حلا للمسألة اليهودية هي التي خلقت للعرب مشكلة تفرض عليهم قبول الفرضية الصهيونية كحل وحيد للمشاكل التي يعاني منها اليهود . لذلك ، لو اعترفنا باسرائيل ، واعترفنا بحقها في الوجود على أي صعيد كان ، نكون بذلك قد قبلنا ، بشكل او بآخر ، الحل الصهيوني للمسألة اليهودية ، والزرع بأن فلسطين هي الارض التي يحقق فيها اليهود وجودهم القومي . ونكون نتيجة لذلك قد ساهمنا في تحقيق المزيد من الاهداف الصهيونية، التي ترمي الى خلق مشاكل دائمة لليهود لدفعهم الى الهجرة الى اسرائيل بالتالي تحقيق توسع ديموجرافي لدولة اسرائيل الحالية . ان ذلك يعني اننا قد تخلينا عن ايماننا بأن حل المسألة اليهودية لا يتم سوى عن طريق تقوية عمليات الاندماج وتعزيز القيم الانسانية والمفاهيم العلمانية والمؤسسات الديمقراطية والتحولت الاشتراكية . اي ان أي شكل من اشكال القبول العربي بدولة اسرائيل وبالغزوة الصهيونية يكون بمثابة الرفض لهذه المتطلبات العقلانية الأساسية واضفاء نوع من الشرعية على طرد الشعب الفلسطيني من فلسطين . وفي محاولة للاذعان للارادة الدولية يمكن قبول اسرائيل باسم الواقعية ولاعتبارات محض عملية ، ولكن اسرائيل هذه المعترف بها شرعا لا تعني فحسب اننا تنازلنا عن حقنا لاعادة الفلسطينيين الى وطنهم واستعادة الاراضي العربية المحتلة ، بل أيضا انها اصبحت شرعا موضع ولاء لليهود ومستقرهم الاخير للاستيطان . انها تعني ان المحاولات الصهيونية والاسرائيلية لجعل الانتماءات اليهودية الوطنية في مختلف البلدان انتقالية ومؤقتة ناجحة بل وشرعية، وان الاستقطابية ما بين اليهودي وغيره من البشر ستصبح جزءا من البنية الايدولوجية للقوى الانسانية والعقلانية . انها تعني ايضا ان على الحركة الانسانية الديمقراطية الليبرالية ان تستثني اليهود عند معالجتها لقضايا المجتمعات التعددية ، ذات الاجناس والديانات المتعددة ، وان على التراث الفكري العقلاني والثوري الايجابي التراكمي ان يستثني اليهود كذلك لدى مطالبته بتطبيق مبدأ الاندماج . انها تعني ان اليهود اختاروا الانسلاخ عن المجتمعات الانسانية التي بدورها قبلت ذلك بملء ارادتها . لذلك ، وبسبب هذا كله، تشكل الصهيونية خطرا على شمولية الحركة الانسانية لان اضفاء الشرعية على الصهيونية عن طريق قبول العرب بها يعني انه لم يعد هناك قضية عربية وقضية فلسطينية ، وبذلك تكون جميع هذه القيم الانسانية التي نتعلق بها ونعمل على اغنائها قد اعطت لليهود وضعا خاصا . وهذا من شأنه اضعاف الجنس البشري في مواجهته لهوموه . واختيار اليهود الانسلاخ عن تفاعلهم الدينامي المرن والمتواصل مع المجتمعات الانسانية يؤدي الى حرمانهم من انسانياتهم وذلك بصرف النظر عما عانوه ، كما ان الجنس البشري لا يستطيع تخدير ضميره بقبوله الحل الصهيوني للمسألة اليهودية . ولكن ما اسرائيل بصدد القيام به في الوقت الحاضر هو جعل المجتمعات الانسانية تصل

الى درجة تقتنع معها بالوضع الخاص لليهود . وأذا ما وقع العرب في هذا الفخ الصهيوني عن طريق القبول بحق اسرائيل في الوجود كدولة ، ينكرون بذلك حق المجتمعات الانسانية في ان تمنح لها الفرصة لاعادة التحقق من صحة الفرضية الصهيونية ، ويساهمون أيضا في بعث وتحريك الجماعات العنصرية والدينية والقبلية للمطالبة بأن لها وضعا خاصا كذلك . ولو تفاضينا عن الادعاء الصهيوني بأن لليهود وضعا خاصا ، فان ذلك لن يؤدي فحسب الى تجزئة المجتمعات الوطنية القائمة بل أيضا الى امكانية ظهور مطالب اقليمية تثيرها جماعات خاصة لاقامة دويلات خاصة بهم في البلدان المختلفة . واعتراونا بشرعية الحل الصهيوني يعني بأنه لم يعد لنا اي مبرر اخلاقي لرفضنا منح الآخرين مثل هذه الشرعية أو أن يكون لهم اهداف مماثلة لاهداف الصهيونيين . وهذا سيؤدي الى التجزؤ وسط المطالبة بالاممية ، والى انحدار القومية الى مستوى الشوفينية ، وهذا يعني اننا نعمل لاحياء معتقدات القرون الوسطى حيث كان الانسان يعمل جاهدا لابرار ما يميزه عن الآخرين بدلا مما يجمعه بهم . ومن هنا نقول ان الكفاح الفلسطيني يقف بين مفهومين للقومية : قومية تعتبر نفسها نهاية المطاف الايديولوجي الانساني ، الا وهي الصهيونية ، والآخرى وهي القومية العربية ترى ان القومية هي عبارة عن حركة تعمل لازالة جميع الحواجز التي تفصل العرب عن غيرهم من المجتمعات . ان القومية العربية هي عنصر دافع لجعل العربي قادرا على التفاعل مع الآخرين ، في حين تعمل الصهيونية على افتتاج لليهودي قطع أو اصره مع الآخرين من بني البشر . ومن هذه الزاوية ، تعتبر الصهيونية محاولة لجعل اليهودي يتوقع في دولة عسكرية مغلقة مثل الجيتو . انها عقيدة تفرس في نفس اليهودي شعورا بأنه لا يستطيع الانتماء سوى لدولة يهودية ، ولهذا السبب تشكل اسرائيل والصهيونية مشكلة لأولئك اليهود الذين اندمجوا في كثير من المجتمعات حيث يشعرون انهم ليسوا غريبا . وبقدر ما تحاول الصهيونية أن تجعل من الدولة اليهودية مرادفة للشعب اليهودي ، تخلق بذلك حالة من التوتر لهؤلاء اليهود المندمجين . وحيث لا يشعر اليهودي بوجود اية مشكلة في تعامله مع الآخرين من غير اليهود ، تأتي الصهيونية لتخلق له مشكلة في هذا الصدد ، لذلك ، وكما اشرنا آنفا ، تحمل الصهيونية على زيادة المشكلة اليهودية تعقيدا ، فهي تمنع اليهودي من الاندماج حيث يقيم ، كما انها ادخلت مفهوما جديدا هو ان اندماج اليهودي في اي مجتمع آخر غير اسرائيل يعتبر خيانة للقضية اليهودية . من هنا نرى ان الصهيونية لا تزيد المسألة اليهودية تعقيدا فحسب ، بل انها خلقت ، عن سابق وعي وتصميم وبشكل منظم ووحشي ، معضلة يهودية ، وهذه ليست ازمة انتماء فحسب ، بل أيضا ازمة ضمير . ولهذا السبب فان بداية الرفض اليهودي للصهيونية تشكل تهيدا لحل المعضلة اليهودية والمسألة اليهودية .

وفي هذا المجال ، لا بد من التأكيد على ان المقاومة العربية للصهيونية ليست الرد الوحيد على المسألة اليهودية ، بل انها بكل تحديد تشكل العنصر الرئيسي في أي حل نهائي لهذه المسألة . والأمرا كذلك لان الرفض العربي لاسرائيل يجب ان لا يقتصر على الخطابة لان ذلك يؤكد ادعاء اسرائيل بأن المقاومة العربية لها ليست جدية . وبدلا من ذلك يجب ان تهتم المقاومة العربية بتحقيق منجزات معينة لتثبت ليهود العالم عزم العرب على جعل اسرائيل ، كدولة صهيونية ، تعيش في حالة من الاضطراب الخطير والمتواصل . وهذا لا يختلف عن الاشكال الأخرى لتصفية الاستعمار . فلم تتحرك القوى الديمقراطية الليبرالية في فرنسه لممارسة الضغوط السياسية التصحيحية الا عندما نجحت حركة التحرير الجزائرية في اقناع المجتمع الفرنسي بجدية تصميمها على متابعة اهدافها عن طريق تصعيد كفاحها لتقويض البنية الاستعمارية الفرنسية . وعندئذ فقط ، تمكنت الحركة الاستقلالية في الجزائر من ايصال صوتها الى المجتمع الفرنسي . وفي أيامنا هذه نرى ان جدية حركة التحرير الوطني الفيتنامي في كفاحها ضد بنية الوجود الامبريالي

الأميركي في فيتنام كانت العنصر الذي هز الضمير الأميركي وحركت القوى التصحيحية داخل المجتمع الأميركي لتقويض القوى الامبريالية ، تماما كما تحرك الضمير الليبرالي الفرنسي لتقويض البنية الكولونيالية الفرنسية . وكذلك لا يمكن أن ينجح تصعيد المقاومة الفلسطينية والعربية ضد البنية الصهيونية في فلسطين الا متى اصبحت هذه المقاومة قادرة على تحريك القوى التصحيحية داخل ما يمثل الجسم اليهودي في جميع انحاء العالم ، وذلك لتجعل هذه القوى تلتقي مع حركة المقاومة الفلسطينية لتقويض البنية الكولونيالية الصهيونية . من هنا نرى ان المقاومة في عملها تقوم بحوار مزدوج : ضد البنية الكولونيالية ، من جهة ، ومع ضمير هذا الجسم الذي يعمل الصهونيون للسيطرة عليه وتمثيله وبالتالي الادعاء بأنه يقع تحت سلطانهم الاخلاقي والقانوني والسياسي . لذلك يجب ان يفهم النضال ضد اسرائيل على انه محرك للضمير وكعامل تصحيحي ممكن داخل الجماعة اليهودية في العالم أجمع . ان المهمة الخلاقة هذه هي التي تجعل الفهم العربي للمسألة اليهودية على انها قضية ردع الصهيونية عن ممارسة سلطانها السياسي والاخلاقي على يهود العالم . لذا أصبح لزاما على العرب ، والفلسطينيين بشكل محدد ، ان يقفوا بثبات الى جانب حركات التحرير في العالم ضد جميع اشكال التمييز والعنصرية والمفاهيم الثيوقراطية ، اذ انه لا امر غير مقبول بالنسبة للعرب ان يؤيدوا نظاما ثيوقراطيا في بلد ما ، ويناهضوا نظاما ثيوقراطيا في بلد آخر . كما انه لمن غير المقبول بالنسبة للمقاومة الفلسطينية والعربية ان تقف بشكل انتهازي ميكانيكي الى جانب هذه الثيوقراطية الاسلامية او تلك المسيحية وذلك لان المقاومة العربية الفلسطينية ، ربما نتيجة تغير ثوري مفاجيء ، ربطت نفسها ومصيرها بنجاح الحركة العلمانية في العالم . فهي قد ربطت نفسها ايدولوجيا بالمجتمعات المتعددة الاجناس وذلك من ناحية حسنة وضرورة مثل هذه المجتمعات . انها كذلك ربطت نفسها مع حسنة عملية الاندماج والانصهار الانساني الامر الذي جعلها مقبولة لدى اليهود الذين يعيشون خارج اسرائيل والذين كانوا روادا في الدعوة الى افكار ومبادئ ومؤسستات الحركة الاندماجية والعلمانية في العالم . لذلك فالصهيونية ليست وريثة التراث اليهودي لانه لدى يهود العالم يوجد ايضا تراث من النضال الحقيقي للاندماج . وهذا يعود الى ان كثيرا من اليهود الذين ناضلوا ضد معاداة السامية في الغرب تشكلت لديهم ذهنية معادية لجميع اشكال التمييز العنصري والثيوقراطية . وهؤلاء باستطاعتهم ان يجدوا في المقاومة الفلسطينية عاملا لحياء تراثهم وتقاليدهم . ولهذا فان مناشدتنا يجب ان توجه لهذا القطاع من يهود العالم . وعلينا ان لا نقف عند حد المناشدة بل ان نتخطى ذلك لنضم صفوفنا الى صفوفهم . صحيح ان هناك تناقضا بسيطا فيما اقول ، بمعنى انني اوجه كلامي الى يهود العالم لانني لو كنت اريد بالفعل تساوقا نظريا تاما لما اعترفت بحقيقة وجود جماعة يهودية عالمية . وعلى أي حال ، فالادعاء الصهيوني بالهيمنة السياسية والاخلاقية والايديولوجية والقانونية على يهود العالم خلق ، بشكل يجانب نشاطاته ، موقفا محددًا لاهدافه ، هو الجماعة اليهودية العالمية التي نعمل للتحالف معها وربط مصيرنا بمصيرها . وبهذا الاسلوب عندما نتوجه الى الجماعة اليهودية في العالم نكون في الواقع نتوجه الى ذلك « الاطار » من الصهيونية الذي ، كبقية « الاطارات » في التاريخ الكولونيالي القديم والتاريخ الامبريالي الأميركي الراهن في فيتنام ، له بقية من ضمير حي ، ولا يريد ان يصبح « كالاطار » الذي يرفضه ايدولوجيا وانسانيا . وعلى أي حال ، فمخاطبة هذا « الاطار » بقدر ما هي ضرورية وهامة وحيوية تأتي في المرتبة الثانية بعد النضال ضد الكيان الصهيوني وذلك لان اهمية حوارنا مع الجماعة اليهودية الدولية لا تقتصر الدرجة نفسها من حوارنا في النضال ضد الكيان الصهيوني في اسرائيل . وهنا في هذا المجال ، تسد قرارات الامم المتحدة المختلفة والضغط والضغط المضادة المختلفة جميع قنوات التخاطب باسم « الواقعية » وذلك لان هذه القرارات تسيء تفسير قضايا

العرب الذين وثعوا ضحايا الكولونيالية الصهيونية وكذلك قضية اليهود الذين وثعوا ايديولوجيا ضحايا للصهيونيين . اذن ، المطلوب هو حل راديكالي ، ولكن الراديكالية لا تعني بالضرورة حلا جذريا . فالراديكالية تعني الابتعاد عن ممارسة الاساليب المتبعة لايجاد ترتيبات مؤقتة لتسوية المشاكل دون اية حطط بعيدة النظر للمستقبل . والان ، ما هو الحل ؟ ما هو الدور الذي يمكن ان يلعبه العرب في حل المسألة اليهودية ؟ اننا نعتقد ان هناك امرين شاذين في فلسطين يجب التخلص منهما وهما : كون اليهود يعيشون في دولة كالجيتو ، وكون الفلسطينيين يعيشون خارج وطنهم . وبالتخلص من هذين الوضعين الشاذين نعيد الامور الى نصابها ، وذلك باقامة كيان في فلسطين بدلا من الكيان الصهيوني الحالي ، وفي هذا الكيان العتيد سيتعايش المسيئون مع الذين اسبى لهم كمواطنين في بلد واحد . صحيح ان هذا الحل لن ينهي جميع المشاكل فورا ، ولكن من شأنه ان يحرك القوى التصحيحية في كل من الشعب المقهور والشعب المستعمر ( بكسر الميم ) . وهذا الشعب المستعمر الذي جلبه الصهيونيون الى فلسطين والذي نعود ان يفكر انه اما ان يعيش في دولة يهودية خالصة والا فلا سبيل امامه الا الفناء سيدرك ان بامكانه العيش في وطن واحد مع ضحايا الذين تشكل عودتهم الى فلسطين انهاء لهزيمتهم . وان ما يطالب به الفلسطينيون هو اقامة دولة جديدة لا تقر الفرضية الصهيونية ولكنها تقر بوجود اليهود في فلسطين ، عاملة بذلك على تخليص العرب والفلسطينيين من صفاتن الثأر والعداوة التاريخية ، وعلى تعويدهم على زيادة رحابة الصدر المعروفة عنهم . و«العربي» بالنسبة لنا ليس ذلك الانسان الذي ينتمي الى الجنس العربي او يعتقد الدين العربي ( الاسلامي ) . ان العربي هو الانسان الذي يعيش في الوطن العربي ، فالكردي في العراق عربي كما ان العربي في البرازيل برازيلي وفي اوسترالية اوسترالي . واليهودي الذي يختار الانتماء لفلسطين يعتبر عربيا ، كما ان العربي الذي ينتمي للولايات المتحدة يعتبر امريكيا . ان فكرتنا ليست عنصرية ولا دينية . وعلى اساس هذا التعريف لـ «العربي» سيجد اليهود القيمون في فلسطين ان الوطن العربي هو وطنهم . ولكن عليهم ان لا يرسموا خطا فاصلا ما بين اليهودي والعربي فذلك يناقض التعريف العربي لـ «العربي» . وانه لامر غير مقبول بالنسبة للعربي الذي يعيش في هذا العصر ان يعتقد انه من المحتم عليه ان يستثنى من اطاره وتحديدده شخصا صدف انه يعتقد الديانة اليهودية . من هنا ، فان الدولة الديمقراطية العلمانية في فلسطين ليست فقط ضرورة لضمان بقاء وتطور اليهود في فلسطين ، ولكنها ايضا ضرورة لنا نحن العرب في السبعينات والثمانينات لتطهير انفسنا مما عودنا الصهيونيون عليه ، وهو انه ليس بامكان العربي ان يكون يهوديا في الوقت نفسه .

وكذلك اذا ما تمكنا ، من خلال اعادة بناء فلسطين على اسس ديمقراطية وعلمانية ، من ان نجعل بالامكان بالنسبة لليهودي ان يفكر ويعتقد ان بامكانه ان يكون عربيا نكون بذلك قد نزعنا من نفوس اليهود في فلسطين وخارجها الفكرة القائلة بديمومة الاستقطابية ما بين اليهودي وغيره من بني البشر . من هنا تعتبر دولة فلسطين الديمقراطية المقترحة التي تضم اليهود الذين يعيشون في اسرائيل حاليا والفلسطينيين الذين ارغموا على مغادرة بلادهم تحديا للمبادئ الاساسية التي يؤمن بها كل من المنتصرين والمهزومين . بالطبع تعمل اسرائيل في هذه الفترة ، من خلال قوتها العسكرية ، ومن خلال الشعور بالذنب الذي تحركه في المجتمعات الغربية ، على ايجاد نوع من التعتن الفكري والايديولوجي والسياسي بين اولئك اليهود الذين يعيشون تحت اشرافها المباشر ، اي في اسرائيل ، ولهذا السبب تعتبر اسرائيل ان دولة فلسطين الديمقراطية الخطر الحقيقي على كيانها . ولانها كذلك تحاول اسرائيل تجاهلها على اعتبار انها ليست سوى خدعة دعاوية . وبما ان اسرائيل في تعنتها لا تستطيع الدفاع عن البديل الذي لديها ، تحاول تجاهل الدعوة للدولة الديمقراطية شأنها في ذلك شأن جميع الايديولوجيات الفاشية .

ولكن اذا كان تجاهل اسرائيل والصهيونية لهذه الدعوة أمرا متوقعا كتعبير عن تعنت مؤقت ، فانه كلما ازداد هذا التعنت وتعمق ، كلما ازداد تمسك الفلسطينيين بها وأصبحت أسهل للتخاطب ، وكلما ازداد يقين العالم بأن هذه ليست مجرد محاولة لايجاد بديل لاسرائيل بل انها ثورة فكرية داخل العالم العربي نفسه . واننا نعلم ان التعنت الاسرائيلي يستند الى القوة العسكرية التي من شأنها اطالة أمد هذا التعنت وجعل نضالنا أكثر صعوبة ، ولكن يجب ان يكون واضحا ان هذا التعنت الاسرائيلي هو آخر مرحلة من مراحل المغالطة الصهيونية . وقد ظهرت المقاومة الفلسطينية في مراحلها التكوينية بأنها ساذجة وخطابية لانها كانت مجرد رد فعل للظلم . ولكن بعد ان نمت هذه المقاومة وتطورت ونضجت فكريا أصبحت لا تكتفي بأن تكون رد فعل للظلم ولكن في أن تعمل من أجل العدالة . وهذا ما يفسر لماذا أصبحت أكثر رحابة وتفهما وقدرة على التخاطب ليس فقط مع الذين يؤيدون اهدافها ومطامحها ، ولكن مع أولئك الذين يقفون في هذه المرحلة من التاريخ في صفوف اعدائها ومناهضيها . وهذه ليست سوى البداية لان نضالنا ضد الصهيونية هو نضال في سبيل قيم تتعلق بها ونعمل من أجلها . بالنسبة لنا نحن العرب ، لم نظهر دائما اننا نقبل بالمجتمعات المتعددة الاديان والاجناس ، ففي كثير من الدول العربية هناك امثلة على التمييز والاضطهاد ، وبوجود هذا التراث من التمييز في بلادنا ، يحق للطرف الآخر ان يتساءل كيف يمكن ان نضمن لليهود الذين قهروا الفلسطينيين ذلك المستوى من رحابة الصدر الذي حرمانه على عناصر من مجتمعنا . الرد هو ان التمييز عند العرب مشكلة ، اما عند اسرائيل والصهيونيين فهو سياسة . انه مصدر احراج بالنسبة لنا ، ولكن مصدر فخر بالنسبة لاسرائيل والصهيونية ، بالنسبة لنا ، يشكل حافزا للنضال لاغناء انسانيتنا ، اما بالنسبة لاسرائيل فهو جوهر بقائها وعلة وجودها .

صدر عن مركز الابحاث

التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

نحو فلسطين ديموقراطية

بقلم

الدكتور محمد رشيد

بحث حول الثورة الفلسطينية واليهود ازاء المجتمع الديموقراطي واللاطاني  
في فلسطين الغد .

بالعربية ( ٥٠ ص ) وبالانجليزية ( ٤٤ ص ) ا.ل.ل .

# قضية الحدود بين مصر وفلسطين قبل الحرب العالمية الاولى

## خيرية قاسمية

تعود فكرة هذه الدراسة الى محاولة البحث عن وثيقة تشير اليها عدة مصادر عربية باسم تقرير لجنة كامبل بانرمان (١) (نسبة الى السير كامبل بانرمان رئيس وزراء بريطانيا في عهد حكومة حزب الاحرار ١٩٠٥ - ١٩٠٧) في معرض الحديث عن الارتباط القديم بين مصالح الاستعمار والصهيونية . وتتخلص فكرتها في ان خبراء الاستعمار في بريطانيا والدول الإستعمارية الكبرى تدارسوا الخطر المهدد للاستعمار في المنطقة العربية وأوصوا للتغلب عليه بضرورة العمل على فصل الجزء الافريقي من هذه المنطقة عن جزئها الاسيوي ، وذلك باقامة حاجز بشري غريب في منطقة الجسر البري الذي يربط آسية وافريقية بحيث يشكل في هذه المنطقة وعلى مقربة من قناة السويس قوّة صديقة للاستعمار وعدوة للشعب العربي ساكن تلك المنطقة . والتقرير بحد ذاته خطير ، ولكن الذين يشارون اليه من الكتاب العرب لا يفصحون بوضوح عن مكان وجوده وكيفية امكان الاطلاع عليه ، كذلك فان المراجع الاجنبية عن تاريخ القضية الفلسطينية او الاستعمار البريطاني في منطقة الشرق العربي لا تشير الى هذا التقرير من بعيد او قريب . وعلى هذا فمن غير الممكن حتى هذه اللحظة الحكم بوجود التقرير او عدمه بشكل حازم وان كنا نجزم بأن ليس بين الباحثين العرب الذين كتبوا في الموضوع من اطلع على التقرير بنفسه . على ان دراسة تاريخية مدققة عن اهم القضايا السياسية المتعلقة بمنطقة الشرق العربي والوثائق الخاصة بها في عهد وزارة بانرمان لم تقدني الا الى مشكلة حدود سيناء التي اثيرت عام ١٩٠٦ مع الدولة العثمانية ، حين سمعت الاخرة الى الحاقها بالولايات العثمانية بأسية بعد محاولات متكررة لاستيطان يهودي في المنطقة التي تقع في الجوار القريب من فلسطين على حدود مصر . وهددت هذه المشكلة الفكرة السائدة في الأوساط البريطانية بأن الصحراء حد ملائم لمصر والقناة، اذ ان فلسطين قد تكون قاعدة لهجوم تركي الماني نحو مصر . وعرضت هذه القضايا على لجنة الدفاع عن الامبراطورية التي كانت جهازا استشاريا بريطانيا يضم اعضاء من الوزارة وخبراء في الجيش والبحرية ويتولى رئاستها - حسب تنظيمها الداخلي - رئيس الوزراء (٢) الذي كان بانرمان في اثناء هذه الازمة . ومع ان نتائج ابحاث اللجنة لم تجزم باحتمال حدوث خطر في ذلك الوقت لظروف خاصة تتعلق بأوضاع الدولة العثمانية الا انها لم تنفخ ، على انه يمكن القول ان تطورات السياسة البريطانية في الشرق قد أخذت على الاقل منذ ذلك الوقت تتجه في منحى ضرورة ايجاد دولة حاجزة بين مصر وبين دولة معادية في الشرق . ويظهر ان الصهيونية قد قدمت هذا الحل !

وهذا ما وجه البحث الذي اقوم به باتجاه تتبع تاريخي لقضية التقليد الطويل الذي يربط

تحقيق الاماني الصهيونية بمقدرات الامبراطورية البريطانية في الشرق العربي وبالذات في منطقة الحدود المصرية الفلسطينية . ومن المعروف انه منذ ان أصبحت المنطقة القريبة من السويس خلال القرن التاسع عشر الطريق الرئيسية للمواصلات بين بريطانيا و امبراطوريتها الشرقية ، اخذت السياسة البريطانية تسعى بثتى الوسائل لحماية ذلك الطريق وابعاد أي نفوذ اوروبي آخر ، وبعد شق القناة واحتلال مصر أصبح الاشراف البريطاني على مصر والقناة امرا حيويا ، وارتبط الوضع في مصر بالمناطق التي تقع شرقي القناة ، ووجد بذلك نوع من الانسجام المسبق بين مخططات السياسة الاستعمارية البريطانية ونوايا الاستيطان الصهيوني في فلسطين قبل أن يصل كامبل بانرمان الى الوزارة . لذلك لو ثبتت صحة هذه الوثيقة ففكرتها ليست جديدة كليا ، فهي حلقة من سلسلة قديمة من المصالح البريطانية في الشرق العربي ، استطاعت قبل الحرب العالمية الاولى ان توفق بينها وبين مصالح الدول الاخرى فيما يعرف بمناطق النفوذ ، والتي انتهت بتجزؤ العالم العربي في الفترة التي تلت الحرب ، حين أصبح هذا الاخير تهديدا قائما لمصالح الدول الكبرى في المنطقة .

تفصل فلسطين عن الاراضي المصرية شبه جزيرة سيناء التي تعتبر حلقة الوصل بين قارتي آسيا وافريقية ، تخترقها طرق مصر الى الشام وجزيرة العرب ، وعرفت مصر منذ القديم أهمية سيناء الاستراتيجية بكونها حصنا طبيعيا وممرا للجيش الزاحفة من طرفيها المصري والفلسطيني ، فوضعتها تحت السلطة العسكرية وأنشأت فيها القلاع والحصون وامتدتها بالجنود لحماية حدودها الشرقية(٢) .

وتعود قضية الحدود بين مصر وفلسطين ، او على الاصح بين الولايات التركية في فلسطين والاراضي المصرية في سيناء ، في العصر الحديث ، الى عهد فتوحات محمد علي في سورية حين اجبر على التراجع الى حدود مصر التي تقررت في معاهدة لندن ١٨٤٠ وأبلغت الى محمد علي بفرمان التولية ١٨٤١ حيث ثبته محمود الثاني على ولاية مصر بالحدود المرسومة على الخريطة التي ارسلت اليه ، ولا يعرف بالضبط ما هي الحدود المرسومة على تلك الخريطة ، اذ لم يوقف لها على اثر لا في مصر ولا في الاستانة ، ولكن المعروف أن شبه جزيرة سيناء كانت كلها ملحقة بادارة مصر من نقطة تبدأ شرقي العريش وتمتد على شكل خط مستقيم نحو الجنوب الشرقي لتضم بعض النقاط المحصنة في بلاد الحجاز على الساحل الشرقي من البحر الاحمر كقلعة العقبة وضبه والمويلح والوجه ، لانها كانت تتولى ادارتها كلها وتحميها بعساكرها قبل الفرمان المذكور وذلك بغرض تأمين طريق الحج المصري(٤) . وكان لموقع سيناء والمناطق الواقعة على طرفيها أهمية دولية لوقوعها على طريق الهند حتى قبل شق قناة السويس والاحتلال البريطاني لمصر . ومنذ حملة نابليون الى الشرق حين حلم بمسيرة عبر آسيا نحو الهند ، تحققت بريطانيا أهمية هذه المنطقة بالنسبة لامبراطوريتها الشرقية(٥) . فسعت بثتى الوسائل لابعاد أي نفوذ آخر عن تلك المنطقة بحجة حماية الطريق الذي تسلكه مصالحها الى الهند ، وهذا مايدفعها الى مساندة الدولة العثمانية حين احست بخطر جديد لمصالحها في الشرق مع ظهور قوة محمد علي .

اصبحت قضية الاشراف البريطاني على تلك المنطقة امرا حيويا ، ووجدت بعض الدوائر البريطانية ان ذلك يرتبط بالاشراف على فلسطين نظرا لاهمية موقعها بالنسبة للمنطقة ، ورأت الحل في ايجاد خطة لابعاد فلسطين من دائرة نفوذ كل من تركيا ومحمد علي باستيطان اليهود في فلسطين . وللاهتمام البريطاني بفكرة هذا الاستيطان تقليد طويل انبعث في مطلع القرن التاسع عشر من دوافع دينية بدراسة الكتاب المقدس وما تلاها من ارساليات وبعثات الى الارض المقدسة ، كما وجد تعبيرا له في الادب الانكليزي(٦) . اضيف له منذ منتصف القرن التاسع عشر عنصر من الامبريالية البريطانية دفع بريطانيا الى ان تتبنى الفكرة الصهيونية حتى قبل ان تتبناها أي منظمة صهيونية ، فدعمت

مشاريع مونتيفوري ، اليهودي البريطاني ، في مفاوضاته الاولى مع ابراهيم باشا من أجل استيطان زراعي في فلسطين (٧) ثم في اتخاذها دور حامية اليهود في الامبراطورية العثمانية — وفي فلسطين بالذات — تماما كما تدعي فرنسا حماية الكنيسة الكاثوليكية وروسيا الكنيسة الارثوذكسية ، وكان ذلك الهدف الرئيسي وراء انشاء قنصليتها في القدس (٨) . وفي تعليمات لورد بالمستون الى الممثلين البريطانيين في الشرق ١٨٣٩ لتشجيع هذه الحماية وجهوده لاقتناع السلطات العثمانية ان الاستيطان اليهودي في فلسطين انما هو لفائدتهم (٩) تصميم على ان يحول بين محمد علي وبين سيادته سورية ومصر معا ، اذ من موقع القوة هذا يمكنه التقدم نحو طرق داخلية من ممتلكات الدولة العثمانية الاسيوية . ومع تازم المسألة السورية ارسل بالمستون تعليماته الى سفيره في الاستانة ١١ اغسطس ١٨٤٠ — يوم نزول القوات البريطانية بيروت — انه لو عاد اليهود ( الى فلسطين ) بموافقة السلطان سيكون ذلك كبها لاي مشاريع خطرة في المستقبل من محمد علي او خلفائه (١٠) . ولذلك ليس من الغريب بعد عودة فلسطين الى السلطان ان يشير قريب بالمستون لورد شافتسبري في مذكرة سبتمبر ١٨٤٠ الى ان توطين اليهود بضمنان من الدول الاربع هو جزء من تسوية القضية السورية يحمل السلم والازدهار لكل البلاد التي تقع بين الفرات والبحر المتوسط (١١) . واجمعت مشاريع بريطانية اخري على ان التوطن اليهودي ضروري من أجل تحكيم بريطانية في الشرق وكحل عملي للمسألة الشرقية (١٢) ، اهمها ما اقترحه الكولونيل تشرنتشل في الستينات بأن سورية ( ومن ضمنها فلسطين ) هي جغرافيا وتاريخيا ضرورة محتمة لمصر وكلاهما يجب ان يرتبطا ببريطانية (١٣) .

ويلعب صندوق الاكتشاف الفلسطيني الذي أنشئ عام ١٨٦٥ دورا كبيرا في تأكيد هذه الصلة العملية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٤) . ومع انه أنطلق من فكرة دينية بهدف دراسة كل ما يتعلق بالارض المقدسة ، الا ان حقول نشاطاته قد تعدت المسألة الدينية العلمية ، فاجتماعات جمعية الصندوق غالبا ما كانت تشير الى فكرة « عودة اليهود » ، كما ان اعماله قد شجعت بطريقة غير مباشرة عملية الاستيطان اليهودي بتقديم صورة مفصلة عن فلسطين ، ثم ان معظم الذين قاموا بالبعثات والاكتشافات وتولوا عمليات الحفر والمسح ووضع الخرائط كانوا من سلاح الهندسة الملكية .

بعد شق قناة السويس ١٨٦٩ (١٥) ازدادت اهمية المنطقة التي تقع شرقي القناة ، وشهدت السبعينات فترة نشطة من الاهتمام بفلسطين لما تولى دزرائيلي رئاسة الوزارة البريطانية . ورغم انه لم يحقق شيئا له علاقة بفلسطين حين قام بتسيير سياسة اوربية حيال المسألة الشرقية في مؤتمر برلين (١٦) ، الا انه شجع ودعم جهود بريطاني آخر من الذين شاركوه عطفه على اليهود والدور الذي يمكن ان تلعبه بريطانيا في سياسة الشرق عن طريقهم . كان لورنس اوليفنت ( ١٨٢٨ — ١٨٨٨ ) صحفيا وعضو برلمان قام برحلات الى الشرق بعد توقيع معاهدة برلين حين دخلت المسألة الشرقية مرحلة جديدة ، وراى ان مشكلة الشرق ستتركز في المستقبل في تلك المنطقة التي تحرس طريق المتوسط نحو المحيط الهندي بسبب خطر تهديد روسيا بالتقدم نحو البحر الاحمر عن طريق العقبة مما يخول لها الاشراف السياسي على كل الشرق (١٧) ، فوضع مشروعا يضمن حل المشكلة وينمي موارد الامبراطورية العثمانية بانشاء شركة لاستيطان المناطق الغنية وغير المأهولة في الدولة العثمانية ، واصلته استنتاجاته ونتائج تحرياته الى ان مكان الاستيطان هو الجانب الشرقي للاردن في النهاية العلوية للبحر الميت ( ارض جلعاد ) التي اثبتت تحريات صندوق الاكتشافات الفلسطيني انه يتمتع بامكانيات كبيرة وان الشعب الذي سيدعى لاستيطان هذا المكان هو الشعب اليهودي من اوربا الشرقية (١٨) . وفي دعوته التي بناها على عوامل دينية عاطفية تكمن امور سياسية واستراتيجية ، فقد دعم

مشروعه كل من لورد بيكونسفيلد ( دزرائيلي ) وسالسيوري (١٩)، وكتب سنة ١٨٨٠ أن الاحداث السياسية في الشرق قد أخذت تتجه نحو فلسطين وخاصة ولايات شرقي الاردن بسبب توسطها الجغرافي بين الاماكن المقدسة قرب الحدود الروسية من الجانب الاسيوي وبين المتوسط والبحر الاحمر . . وبين سورية ومصر . . ولها قيمة استراتيجية وسياسية . ومن الواضح ان اليوم ليس ببعيد حين سيتحقق تهديد المصالح البريطانية بالخطر بسبب اننا فوتنا فرصة الاهتمام بالاشياء التي يمكن ان تحدث في المستقبل (٢٠) . لكن مفاوضات اوليفنت الدبلوماسية فشلت في الاستانة ورفضت السلطات ادخال عنصر جديد (٢١) في المسألة الشرقية بفتح ولاياتها الاسيوية ، وخاصة هذا البلد المقدس ، للهجرة اليهودية الجماعية . وربما كانت المرامي البعيدة وراء تلك المخططات هي التي دفعت السلطات العثمانية الى وضع قيود امام هجرة يهودية جماعية ، والجأت السلطان عبد الحميد الى فصل سنجق القدس عن ولاية دمشق والحاقه بالاستانة مباشرة (٢٢) .

زاد تعقيد الموقف نتيجة احتلال بريطانية لمصر ١٨٨٢ . فقد اعطاها ذلك اهتماما اكثر بفلسطين وزاد قلقها في الحصول على دولة صديقة على جانبي الطريق نحو الهند (٢٣) ، هذا القلق هو الذي أدى الى اهتمام متعاطف مع الهجرة اليهودية من اوربا الشرقية الى فلسطين في اوائل الثمانينات وتشجيع جمعيات احباء صهيون وتدخل الممثلين الدبلوماسيين البريطانيين بالاستانة بالاشتراك مع ممثلي فرنسا والولايات المتحدة لتخفيف قيود الدولة العثمانية على الهجرة (٢٤) . وربما كانت العقبات التي وضعتها السلطات العثمانية في وجه الاستيطان اليهودي في فلسطين هي التي أدت بالسلطات البريطانية في مصر الى العطف على مشروع فردي لاستيطان يهودي في منطقة تشرف عليها بريطانية قرب فلسطين . يرتبط هذا المشروع بأسم بول فريدمان الذي عرفته جريدة المؤيد ( القاهرة للشيخ علي يوسف ) في ٩ فبراير ١٨٩٢ « انه يهودي الماني عقد العزيمة على تشييد مملكة اسرائيلية في الاراضي المقدسة . . ووجد من ثروته وثروة كثير من افراد بني اسرائيل في اوربا عضدا قوى فيه الامل . . وخاصة بعدما حل بقومه وبني مذهبه في الروسية . . » وقد وصل مصر ١٨٩٠ وقابل بعض المسئولين ، وعلى رأسهم السير أفلين بارنج (لورد كرومر فيما بعد) ، وفاتهم في موضوع الاستيطان اليهودي في بقعة على السواحل الشرقية لخليج العقبة ( المعروفة بارض مدين ) (٢٥) . دلت عودته بعد سنتين على أنه لم يمانع في ما طلب (٢٦) . وكان قد اشترى يختا بخاريا اسماه اسرائيل حمل عليه ذخائر ومدافع وعددا من العلماء والمهندسين والكيميائيين والجغرافيين وثلاثين عائلة من اليهود المهاجرين (٢٧) . وقصد جزيرة العرب قرب جهة الطور عند مكان يسمى ( شرما ) ونصب لجماعته الخيام في واد قرب مدين التي أراد ان يتخذها عاصمة مملكته الجديدة ، واخذ يتفقد المنطقة لشراء ارض ولقي صعوبات من الاهالي الذين « لم يصدقوا ما كان يخدعهم من أنه يريد الاقامة في جوارهم دون أن يحل بهم أدنى أذى او يلحقهم اقل ضرر خصوصا عندما شاهدوا عنايته بتعليم من معه من المهاجرين الفنون الحربية بالبنادق والمدافع والاسلحة البيضاء » (٢٨) . ومع ذلك فقد تمكن من شراء ارض جهة المويلح مع ان قوانين الدولة العثمانية لا تبيح بيع اراض للاجانب في شبه جزيرة العرب (٢٩) . فاشتكى وفد من الاهالي الى سلطات مصر دون فائدة فلجأوا الى والي الحجاز العثماني الذي امر الجند العثمانيين باحتلال قلعة المويلح وما جاورها على اعتبار انها من املاك الدولة العثمانية ، ولما تقابلوا مع فريدمان وجماعته في جهة ضبه ذكر للقائد العثماني انه مستعمر لها برخصة من الحكومة المصرية وانه « مسنعد للحرب » (٣٠) . وارسلت وزارة الحربية المصرية عددا من الجنود المصريين الى ضبه والتقت بالقوة العثمانية وكاد يحدث خلاف في منطقة الحدود الفاصلة بين مصر وتركيا ، وبدأت الاتصالات بين مصر والاستانة ولندن لحل المشكلة . وقد حاولت جريدة

الحقيقة ( الناطقة بلسان يهود الاسكندرية ) ٥ فبراير ١٨٩٢ ان تنفي عن فريدمان صلته باطباع التوسع اليهودي وان تؤكد انه مندوب من المانيا يحاول ايجاد مستعمرة على سواحل البحر الاحمر ليسهل لها طريق الفتوحات اقتداء بالرحالة الذين مهدوا الطريق في افريقيا . وردت جريدة المؤيد بأن فريدمان هو اسرائيلي الماني لا يريد الاستعمار فقط بتلك الجهة بل يريد تأسيس مملكة اسرائيلية في أرض بني اسرائيل الاولى . وانسه مستصحب معه ثياب الملك ومهيبىء رسوم والقاب الدولة (٢١) . ولكن ما يؤكد صلة مشروع فريدمان باطباع التوسع الصهيوني هو ما ذكرته الموسوعة اليهودية عام ١٩٠٣ حول هذا المشروع الذي لم يستمر أكثر من شهرين لخشية السلطات في مصر من اثاره المشاكل مع الاتراك الذين عسكر جندهم في مكان قريب ، وكذلك موقف كرومر عندما أحيل اليه مشروع الاستيطان اليهودي في العريش وسيناء الذي عرض على هرتسل عام ١٩٠٢ ، اذ تحضره محاولة فريدمان الفاشلة والملابسات التي أحاطت بها (٢٢) واعتبر مشروع فريدمان السبب المباشر لنشوب نزاع الحدود بين مصر وتركيا عام ١٨٩٢ ، فقد أثار هذا المشروع الشكوك في ذهن السلطان بأن اليهود المتوطنين خارج حدود السلطنة سوف يستخدمون هذا المكان كنقطة انطلاق نحو فلسطين وانشاء دولة يهودية (٢٣) . و اراد السلطان ان ينتهز الظروف لحسم مسألة الحدود الفاصلة بين الاراضي المصرية وسائر ولايات السلطنة العثمانية ، لانه منذ فرمان ١٨٤١ لم يجر تحديدا قاطعا ، واتجه الرأي في الاستانة على عدم ترك شيء لمصر خارج حدودها الاصلية « خشية ان تكون هذه الجهات يوما ما محلا لنفوذ غير وطني ولا اسلامي فيه . . . ولا سيما وان خليج العقبة من المهدات الى بلاد فلسطين » (٢٤) . . . وقد جرت المباحثات بين المندوب العثماني في مصر والمسئولين فيها لاجراء الاراضي التي تقع بين العقبة والوجه على البحر الاحمر وضماها الى ولاية الحجاز ، لكن لم يتوصل الى اتفاق ، حتى وردت انباء من الاستانة بأن فرمان تولية الخديوي عباس يختلف عن الفرمان الذي صدر بتولية والده توفيق اذ يخرج شبه جزيرة سيناء كلها عن حدود مصر ويلحقها بولاية الحجاز . واعلم سفير بريطانية في الاستانة دولته بفحوى الفرمان ، واثار معتمد بريطانية في مصر ( السير بسارنج ) اعتراضات بحجة انه « لا يجوز تغيير شيء في الفرمانات التي تحكم بعلاقات الباب العالي ومصر بلا مصادقة حكومة جلالة الملك » (٢٥) . و اشار على الخديوي بتأخير قراءة الفرمان واعادة المفاوضات مع الدولة العثمانية وحجته ان يدافع عن « حقوق الاسرة الخديوية وكمال مصر » . والحقيقة انه كان يجد في الادعاء التركي بمد حدود الولايات العثمانية وسيلة لحمل الخطوط الاستراتيجية العثمانية الى السويس على ضفاف القتال في متناول ضربة سهلة لمصر (٢٦) .

وتقرر نتيجة الضغط البريطاني ان لا يحصل تغيير في الفرمان بحيث يخول الخديوي « الخديوية المصرية المحدودة بالحدود القديمة . . . مع الاراضي المنضمة اليها . . . » (٢٧) . ووردت برقية من الصدر الاعظم بايضاح معنى الفرمان حول سيناء اذ ستبقى الحالة الحاضرة على ما هي عليه وتدير الخديوية اموره كما كانت تديرها « في ايام ( جدكم ) اسماعيل باشا ( ووالدكم ) محمد توفيق » (٢٨) . أما الاراضي التي تقع بين العقبة والوجه فقد ضمت الى ولاية الحجاز نظرا لانها لم تعد في طريق المحمل الشريف المصري . وقيد الفرمان صلاحيات الخديوي فيما يتعلق بالامتيازات التي اعطيت لمصر والتي هي جزء من حقوق الدولة العثمانية . « فلا يجوز لاي سبب او وسيلة ترك هذه الامتيازات جميعها او بعضها او ترك قطعة ارض من الاراضي المصرية للغير مطلقا » (٢٩) . وأصبح معروفا ان الحد الفاصل بين سيناء والاملاك العثمانية هو « خط يمتد من نقطة شرقي العريش يتجه جنوبا بشرق حتى ينتهي الى قلعة العقبة على خليج العقبة فما وقع غربي هذا الخط تكون ادارته منوطة بالخديوية المصرية » (٤٠) .

ظل كرومر يعتبر مسألة الحدود بين مصر والولايات العثمانية في فلسطين قضية معلقة ،

وهذا يفسر الموقف الذي اتخذته حين اثيرت مشكلة الحدود اثناء بحث امكانيات مشروع استيطان يهودي جديد في تلك المنطقة الواقعة بين البحر الابيض المتوسط وخليجي العقبة والسويس . وكان الاهتمام البريطاني بحركة الاستيطان اليهودي التي تبلورت في الحركة الصهيونية قد دخل في السنوات الاخيرة من القرن التاسع عشر مرحلة هامة وفعالة لما تطلع هرتسل نحو بريطانية لدعم مشاريعه وفي هذا كان يتحول الى بلد قد اعد الرأي العام فيها مسبقا . وفكرته تنبع من ان بريطانية — مع كونها لا تسيطر على فلسطين — الا انها على الاقل تشرف على بلاد اخرى في الجوار القريب ، وباغلاق ابواب فلسطين الامامية ( بعد فشل مساعيه مع تركيا والمانيا ) يمكنه ايجاد باب جانبي يتيح للصهيونيين الاستيطان في هذا الجوار القريب على امل ان يكون خطوة تمهيدية نحو فلسطين وفي الوقت المناسب ملحقا مقيدا(٤١) وكان يفكر — بعد استبعاد مشروع قبرص — في مكان اخر يقع في منتصف الطريق يسميه فلسطين المصرية او بمعنى اخر الجانب المصري من الحدود التركية المصرية في جزيرة سيناء وفي منطقة العريش بالذات ، على امل ان يلاقي المشروع موافقة الحكومة البريطانية نظرا لان النفوذ البريطاني في الجانب الشرقي للمتوسط يمكنه ان يتقوى باستيطان الشعب اليهودي عند نقطة التقاء المصالح المصرية والهندوفارسية . وكان لحجج هرتسل انطباع عميق على تشمبرلين وزير المستعمرات الذي رأى « . . ان مستعمرة يهودية في سيناء يمكن ان تبرهن كأداة نافعة لمد النفوذ البريطاني الى فلسطين عندما يحين الوقت المناسب لتجزئة الامبراطورية العثمانية »(٤٢). وفي مقترحات هرتسل الى لانسدون ( وزير الخارجية ) ١٩٠٢/١٠/٢٤ لحل المسألة اليهودية في شرق اوروبا بايجاد مكان هجرة في جنوب شرقي المتوسط يقع تحت نفوذ بريطانية اكد انه سيكون لها مقابل ذلك ولاء ١٠ ملايين يهودي يعملون من اجل عظمتها وسيطرتها على الصعيدين السياسي والاقتصادي(٤٣). ووعده تشمبرلين انهم ومستوطناتهم سيتقاسمون مصر الممتلكات البريطانية ، ولكنه سأل عن مصر مستوطناتهم في فلسطين لو نجحوا في تأسيسها في حالة تقلص النفوذ البريطاني في هذه المنطقة نتيجة تقدم المصالح الالمانية والفرنسية والروسية في آسية الصغرى ، اجابه هرتسل « اعتقد ان حظنا سيكون افضل فسنستخدم كدولة فاصلة ولن نحصل على ذلك من حسن نية الدول الكبرى بل من تنافسها ، وحين تتوطد اقدامنا في العريش تحت لواء الحكم البريطاني فستقع فلسطين من ثم تحت دائرة النفوذ البريطاني »(٤٤). ودارت مفاوضات واحاديث سياسية هامة بين هرتسل والحكومة المصرية واللورد كرومر . وكان اللورد كرومر يتعاطف تماما مع الاقتراح ولكنه اعترف انه كان يواجه معارضة كبيرة وقد عمل جهده كي يجد هرتسل ومن معه اذنا صاغية في مصر(٤٥). ولفت انظار الخارجية الى ان الوزراء المصريين قد بينوا له ان قيام تجمع عالمي في سيناء لاهداف سياسية لا تتفق مع مصالح السلطان الذي له حق السيادة في مصر ، سيزيد المصاعب المادية التي تواجهها الادارة المصرية ويصعب التنبؤ بالنتائج في حالة تنفيذ خطط هرتسل(٤٦). ومع ذلك فقد قدم كل مساعدة الى اللجنة الصهيونية التي ارسلت تحت رعاية بريطانية لبحث امكانية نجاح المشروع من الوجة الفنية(٤٧). وجاء تقرير اللجنة مخيبا لامال هرتسل(٤٨). وعلق هرتسل في يومياته ( ص ١٤٥ ) انه كان يفضل حذف القسم الاول من التقرير : « في الظروف الحاضرة البلد غير ملائمة تماما لمستوطنين اوروبيين . . . ولكن لو توفرت المياه فشرط التربة والمناخ في هذه المنطقة يمكنها من استيعاب عدد لا بأس به من السكان . . » .

وبرأي وايزمان ان السبب الوحيد المسئول عن فشل المشروع ، لم يكن الحكومة البريطانية التي اعطت كل التسهيلات الممكنة ، بل ان دوائر الزعامة الصهيونية كانت تفضل التخلي عن كل مشروع لا يمكن القيام باستيطان على مقياس واسع قادر على حل مشكلة الشعب اليهودي ، فلم تكف البعثة بالشريط الضيق من الارض عبر الشاطئ

الجنوبي لفلسطين مع تأكدها من وجود مياه جوفية فيه ، واعتبر وايزمان ذلك خطأ جسيما وبرأيه « ان الحكمة كانت تقضي بقبول المشروع لتوطيد اقدام الصهيونية في هذا الجزء الخيوي الذي يتصل بفلسطين جغرافيا ويمكن الصهيونيين من توسيع أعمالهم الاستيطانية مع الزمن . . . وان المصير الحاضر لفلسطين ربما قد تغير لو ( اننا ) ركزنا حينذاك على بداية مهما كانت متواضعة على شاطئ فلسطين الجنوبية » (٤٩) .

فشلت مفاوضات العريش في تقديم نتائج محسوسة . ولكن الحكومة البريطانية ظلت تنظر الى الحركة الصهيونية كعامل هام في سياستها في الشرق الأدنى يمكن ان يحسب حسابها عند اللزوم . ومع ان كرومر قد حث الخارجية على وقف المفاوضات مع هرتسل لصعوبة تحقيق المشروع الا ان هذا الحادث قد دل على عطفه على المطامح الصهيونية . وكان كرومر من اكثر سياسيي بريطانية في الشرق الأدنى اهتماما بكل ما يتضمنه ويستلزمه الاشراف البريطاني على مصر وعلى قناة السويس ولذلك كان حرصه على عدم اثاره شبهات الدولة العثمانية في منطقة الحدود خشية ان تتخذ موقفا عدائيا . ونظر بقلق الى مشروع الدولة العثمانية بمد سكة حديد بين معان والعقبة يهدد مصالح بريطانية فيما لو تحقق ربط المتوسط بخليج العقبة ويمكن العثمانيين من نقل الجنود بسرعة وسهولة الى ثغر ليس بينه وبين السويس الا مسيرة يومين او ثلاثة . وهذا ما دعا كرومر بعد انتهاء مفاوضات العريش الى ان يكتب في تقريره عن مصر والسودان عام ١٩٠٥ « ان انظار الحكومة المصرية اتجهت حديثا الى الاهتمام بشؤون شبه جزيرة سيناء وكانت قد اهلكت منذ اعوام لاسباب مختلفة » (٥٠) . واتخذ خطوات معينة لتقوية مركز بريطانية هناك فعين الكولونيل براملي مفتشا لسيناء عام ١٩٠٥ ( وكان احد الاشخاص الثلاثة الذين رشحهم كرومر لعضوية لجنة التحقيق في امكانيات مشروع العريش الصهيوني ، وبرأيه افضلهم لمعرفة الوثيقة بعادات ولغة أهل المنطقة ولانه اشترك بعمليات مسح معظم سيناء ) (٥١) . وشرع هذا في اجراء اصلاح اداري ، ونهبت جريدة اللواء ( لسان حال الحزب الوطني لمصطفى كامل ) في ٩ ديسمبر ١٩٠٥ ، الى هذه السياسة الجديدة ، وان الحكومة الحالية او بالاحرى المحتلين يعدون الصحراء لاعمال حربية مهمة ووجدت في ذلك دليلا على ان سلطات الاحتلال بعد انتهائهما من اخضاع السودان قد وجهت اهتمامها لبلاد العرب ولكن ليس من جهة الكويت بل من جهة طور سيناء . . « والله اعلم بمآل هذه الاعمال » وارسل والي سورية الى الاستانة خبر هذه التحركات ثم ارسلت قوات مصرية لاحتلال مراكز معينة داخل سيناء بما فيها طابه على الشاطئ الغربي لخليج العقبة ولكن وجدت قوات تركية قد احتلتها مسبقا ١٧ فبراير ١٩٠٦ . وجرت مفاوضات بين الحكومة المصرية والاستانة وكانت وجهة نظر الحكومة العثمانية ، الى جانب الاصرار على البقاء في طابه لانها جزء من سنجق العقبة الذي يتبع تركيا ، ان حدود سيناء يجب ان تمتد من رفح الى السويس ومن السويس الى العقبة ، واصررت الحكومة المصرية على ان تأخذ برقية ٨ ابريل ١٨٩٢ كأساس لاي تسوية ، بينما تمسكت الاستانة بأن تفسير البرقية هو مسألة تهم فقط الحكومة العثمانية (٥٢) .

ولجأت السلطات في مصر الى القيام باستعدادات وتحركات عسكرية في منطقة الحدود وعلى السواحل ، قابلتها الحكومة العثمانية بامداد النقط الحربية على الحدود بقوات جديدة ، واخترقت قوة عسكرية عثمانية منطقة رفح وازالت عمودي الحدود من مكانهما (٥٣) . وتقدمت في اراضي مصر مسافة واقامت نقطا عسكرية . وذكرت المقطم ( ٧ ابريل ١٩٠٦ ) ان الحكومة المصرية علمت ذلك من رسالة نشرها مكاتبها في العريش ، بينما ذكرت الاهرام فيما بعد ( ١٩٠٦/١/١٩ ) ان الذي كشف حادثة تغيير الحدود الفاصلة بين مصر وفلسطين هو نائب القنصل البريطاني في غزة اسكندر كنزوفيتش الذي كلف رسميا بمراقبة تحركات العثمانيين في المنطقة ( ومن غريب الصدف ان ثبت

بعد سنوات قليلة انه كان يعمل وكيلا لجمعيات صهيونية لشراء اراض في مناطق العريش ورفح كما سيلي في حينه (٥٤).

وبلغت قضية الخلاف مرحلة خطيرة فأوعزت الحكومة البريطانية الى سفيرها في الاستانة لرفع انذار الى الباب العالي في ٢ مايو باجابة مطالب حكومته خلال ١٠ ايام وهي اخلاء طابفة وعودة الجنود العثمانيين من رفح الى حدودهم واعادة عمودي الحدود الى مكانهما ، ودل الانذار ان بريطانيا مصممة على استخدام القوة اذا لم تجب الى مطالبها . وايد سفير فرنسا وروسيا في الاستانة السفير البريطاني فيها كما اعلنت المانيا عدم تعاضدها لتركية في هذه المشكلة (٥٥) . ولم تكن المشكلة امتلاك طابفة بالذات كما دلت مناقشات لجنة الدفاع عن الامبراطورية ، عندما طرحت القضية عليها ، بل كانت ان يصبح خليج العقبة « بحيرة مغلقة » يتحكم بها الاتراك ويزيد احتمالات هجوم تركي على الحدود . وبحث اللجنة في اساليب الضغط العسكري او البحري الذي يمكن ان يطبق على الدولة العثمانية في حالة رفض الجلاء عن المنطقة المصرية ، كان من بينها قطع طريق الامدادات التركية عن اليمن التي قد تؤدي الى نشوب ثورة في الحجاز او سورية وبرأي اللجنة « ان مدينة عكا تبدو الوحيدة بين جميع المدن الساحلية في الشرق الملائمة للاحتلال كاجراء فعال ، اذا صحت الخرافة التركية التي تربط مصر عكا بمصر السلطانية » (٥٦) .

وشددت الصحف البريطانية في مصر والخارج الى انه من الخطأ والخطر ان يقال ان شبه جزيرة سيناء لا قيمة لها فهي منطقة قائمة كحاجز بين مصر وتركيا ووجود الجنود العثمانيين فيها يعتبر خطرا مهددا لقناة السويس في المستقبل كما يشد عضد الحزب المعارض في مصر (٥٧) . واعترف وزير الخارجية امام مجلس العموم ان المنطقة التي تدعيها الحكومة التركية ابعد من طابفة وما جاورها وتمتد الى كل شبه جزيرة سيناء (٥٨) ، كما بين نائب وزير الخارجية ان السبب الرئيسي لاحتلال مصر سنة ١٨٨٢ راجع الى ان القلق الذي كان ضاربا في البلاد هدد قناة السويس بالخطر ، فمن غير المعقول انه بعد ٢٤ سنة من تدخلنا لحماية القنال من خطر يأتي بصورة رئيسية من الغرب ان نفرض الطرف عن اخطار مماثلة من الجانب الشرقي لهذا المر المائي (٥٩) . وقبل ان ينقضي اجل البلاغ بوضع ساعات اصدرت الدولة العثمانية اوامرها برجوع جنودها عن طابفة وعن كل النقط المعدودة من الاملاك المصرية (٦٠) . وانفق الباب العالي وبريطانية على تحديد التخوم الفاصلة بين سيناء والولايات العثمانية بواسطة لجنة مشتركة من الطرفين ، ووقعت اتفاقية حدود سيناء في اول اكتوبر ١٩٠٦ . وتبدأ من رفح على ساحل المتوسط وتمتد جنوبا بشرق الى نقطة تبعد ثلاثة اميال عن قلعة العقبة غربا على محاذاة ساحل خليج العقبة (٦١) . وبرأي المصادر الصهيونية ان بريطانيا قد قامت بمفارقة غريبة بتوسيع مصر التي لم يكن لها فيها احتلال دائم على حساب فلسطين التي كان مقدرها عليها ان تحكها ، ولو لم تتدخل في سنة ١٩٠٦ لكان الجزء الاكبر من سيناء داخل منطقة الانتداب (٦٢) .

لقد وضع هذا الحادث مشكلة الحدود في ضوء جديد ، وامام لجنة الدفاع عن الامبراطورية اعطي اعتبار هام وجدي لمشكلة الدفاع عن مصر والقناة وأعيد النظر في كل المسألة الاستراتيجية التي تنجم عن كون مصر لم تعد جزيرة محمية بقوة بحرية فقط بل انها تملك حدودا ارضية يمكن ان تخترق في ظروف معينة بقوة معادية . وأثيرت احتمالات غزو ناجح خلال عشر السنوات التالية عبر سورية وجزيرة سيناء بقوة كبيرة في حالة قيام خلاف جديد بين بريطانيا والدولة العثمانية ، وانضمت المانيا الى الاخيرة في تحالف سري او علني بسبب ما بينهما من تعاطف قوي لان مصالحهما معا في الشرق الادنى والوسط معادية لبريطانية (٦٣) . ودلت المذكرات التي قدمت الى اللجنة ان عبور سيناء ليس مستحيلا — كما كان الرأي السائد من قبل — اذ يمكن بواسطة التطور المادي الحديث

ان توضع القوات التركية قرب القناة مع بقاء مواصلاتها مفتوحة مع مناطق امداداتها، حتى ان كرومر نفسه الذي كان لا يجزم باحتمال غزو تركي في الوقت الحاضر بمساندة المانيا نظرا للوضع الداخلي العامة في تركيا ، لم يستبعد فكرة اجتياز سيناء (٦٤).

ومع ان النتائج التي توصلت اليها لجنة الدفاع عن الامبراطورية في ١٦ اكتوبر ١٩٠٦ استبعدت احتمالات غزو تركي على نطاق واسع من الشرق لعدم توفر شروط نجاحه عند الاتراك في ذلك الوقت ، ولصعوبة الاعتماد على موارد سورية وما يمكن ان تسببه العناصر المناوئة فيها من مشاكل في حالة انزال قوات بريطانية في حيفا ، الى جانب ما تتمتع به قناة السويس من فوائد دفاعية كبرى (٦٥). الا ان هذا الحادث مع ما رافقه من مناقشات قد ابرز اعتبارات هامة : ان بناء خط حديدي عبر الصحراء اصبح الان امكانية عملية ، وان الاحتلال العسكري لسيناء اما من الدولة التي تملك مصر او الدولة التي تملك فلسطين اصبح ايضا من الامكانيات العملية ، ثم ان الصحراء ، ببساطة الصحراء ، لا يمكن ان تعتبر بعد الان دفاعا ملائما عن مصر . ومع ان كرومر استقال سنة ١٩٠٧ الا ان هناك ما يثبت انه اعتبر مشكلة الدفاع عن مصر والقناة قد تبدلت (٦٦).

عاد التفكير ثانيا باحياء المشروع الذي عرض على هرتسل لانشاء مستوطنة يهودية في الجزء الشمالي من جزيرة سيناء قرب الحدود التركية وتولاها في هذه المرحلة اسكندر كنزوفيتش نائب القنصل البريطاني في غزة الذي عمل منذ ١٩٠٨ وكيلا لشركة يهودية بريطانية في يافا ( شركة التطوير الانكليزية الفلسطينية ) لشراء اراض في منطقة رفح في الجانب المصري من الحدود من اجل الاستيطان اليهودي لقاء عمولة مرتفعة ، وبناء على نصيحة كنزوفيتش اخذت الشركة موافقة السلطات العسكرية في مصر بشرط ان يرغب المواطنون بالبيع (٦٧). ودرست امكانيات المنطقة للاستيطان وتم حتى مايو ١٩١١ شراء ١٠ آلاف دونم في الجانب المصري بواسطة كنزوفيتش الذي اعتمد على مركزه وعلى حسن علاقاته بالسلطات المحلية ومعرفته بالمنطقة وبأهلها . وبرأيه انه كان يدعم المصالح البريطانية في المنطقة ، وخاصة ان اليهود المهتمين بأمر المشروع هم من التبعية البريطانية وأشار بفخر الى « ان الامل الوحيد لتطوير المنطقة هو قدوم الاوروبيين ومعهم الاساليب الاوروبية الحديثة » (٦٨).

يبدو ان قلق السلطات البريطانية في مصر بما تثيره هذه العملية من اعتراضات سياسية قد دفعها الى التدخل لمنع عمليات البيع . ودارت بين القاهرة والقدس والاسكندرية ولندن مراسلات عديدة خلال عامي ١٩١١ و ١٩١٢ حول هذا الموضوع ، وشرحت رسائل القاهرة ( من غورست (٦٩) وتشيتام (٧٠) و كينشنر (٧١) ) ما سيسببه اقامة عنصر غريب من اليهود الروس في سيناء وسط سكانها من العرب البدو من مشاكل صعبة ومعقدة في المستقبل ، نظراً للوضع العام في سيناء التي تدار وفقسا للعادات والاعراف القبلية ولصعوبة الحصول على ملكية محددة للارض التي تملكها الحكومة المصرية ولكنها غير مستعدة للتخلي عنها لانشاء مستوطنة اجنبية ، كذلك نبهت هذه الرسائل الى عدم ترحيب الصحافة المصرية الوطنية بادخال المستوطنين اليهود وان هذه الفكرة قد سبق ورفضت من قبل . وخشي لوثر - سفير بريطانيا في الاسكندرية - ان يؤثر هذا على علاقات الحكومة البريطانية مع السلطات العثمانية وكذلك مع عرب مصر (٧٢). ونتيجة هذه الاعتراضات ارسلت التعليمات من الخارجية الى القدس عن طريق الاسكندرية لاستخدام كل الاساليب الممكنة لوقف وكلاء منظمات الاستيطان اليهودية من محاولة انشاء المستوطنات في منطقة الحدود المصرية (٧٣). ولكن يظهر ان المحاولات قد استمرت (٧٤)، ولا يعرف الى أي حد صحة ما روته جريدة تريت ( الصدق ) ٢١ فبراير ١٩١٣ ( التي كانت تصدر في القدس ويحررها يهودي ذو سمعة مثبوهة اسمه فاينفولد وتمولها مس بالمير وهي ثرية بريطانية ساذجة في القدس حاولت مرة ان تأخذ حماية القنصلية البريطانية في القدس لتؤسس شراء اراض في منطقة المريش ورفح يملكها يهود من جنسيات مختلفة بينهم

كنزفيتش(٧٥). فقد نقلت الجريدة عن وكيل اراض وصاحب بنك مشهور في القدس انه نجح في شراء اراض من الحكومة المصرية مساحتها ١٢٥ الف هكتار من الاراضي المجاورة لرفح والعريش وتم نقلها الى جمعية صهيونية جديدة عرفت باسم اغودات اسرائيل ، ودعم قوله باظهار صكوك التمليك التي منحتها الحكومة المصرية واقرها الخديوي وكتشنر على التعاقب(٧٦).

هذا الموقف البريطاني من عمليات الشراء لا يعني توقف الاهتمام بالمصالح البريطانية على الحدود التركية المصرية، فقد اثرت مجددا مسألة الدفاع عن الحدود الشرقية لمصر نتيجة لتغير الاوضاع في تركيا بعد تراجعها كقوة عسكرية اثر الحرب الطرابلسية ١٩١١ وحروب البلقان ١٩١٣/١٢. واستبعدت السلطات العسكرية في انجلترا احتمال قيام الدولة العثمانية بعمليات هجومية في المستقبل القريب ضد مصر عبر شبه جزيرة سيناء ومالت الى التفكير بانقاص القوة العسكرية في مصر(٧٧). ولم يوافق كتشنر — المعتمد البريطاني — على انقاص القوة العسكرية في مصر ، اذ برأيه ان عودة القوات المنهزمة المملثة بالعداء المرير للاوروبيين بعد انتهاء الحرب البلقانية سيكون مصدر قلق للسلطات في مصر(٧٨). وبرأي السفارة البريطانية في الاسناتنة « ان الفعاليات العسكرية الفائضة لدى الترك سوف تبحث عن مجال جديد في مناطق جنوب سورية والحدود المصرية . . وخاصة ان القلق الخطير في العالم العربي الذي يبدو محتملا سوف يعمل كمتنافس لمثل هذه الفعاليات . . ويبدو هذا اكثر احتمالا لو استمر تأثير الخبراء الالمان في الدوائر التركية العسكرية»(٧٩). وكما عبر غراي عن رأيه الى وزارة الحربية في ٢٤ مارس ١٩١٣ « . . ان قدرة تركيا الباقية قد تتحرك نحو اتجاهات اخرى . . وقد تدفع جنوبا عندما لا تستغرقها مشاكلها السابقة في اوروبه »(٨٠). وهذا يفسر زيادة الاهتمام البريطاني بما كان يحدث في فلسطين نتيجة للهزائم التركية ، وفي محاولة تشجيع دعاية بريطانية بأن احسن بدل للحكم العثماني في هذا الجزء من العالم هو امتداد الحدود المصرية الى حدودها القديمة في عكا . . وكان هذا الرأي ينتشر قبلا بين اليهود الا ان الدعاية حاولت نشره بين سائر الاوساط . ولعب نائب القنصل البريطاني في غزة(٨١) لوجوده قرب الحدود المصرية التركية(٨٢) — ولعلاقاته الوثيقة بالاهالي — دورا كبيرا بنقل اخبار منطقتة ومنطقة بئر السبع ورغبة القبائل البدوية هناك في الالتحاق بمصر(٨٢). وقدم أحد المقيمين البريطانيين في القدس في اغسطس ١٩١٣ اقتراحا الى الخارجية بضرورة الاهتمام بالقنصلية البريطانية في القدس لتشجيع الشعور الموالي لبريطانية وخاصة مع ازدياد نشاط الحركة الصهيونية وشراء الاراضي(٨٤).

وتطرا الان مرسنة كانت تعتبر صاحبة الادعاء الاول في سورية فقد بدأت الصحافة الفرنسية توجه اتهامها بوجود تأمر بريطاني على سورية لاحتلالها مصدره مصر(٨٥)، وانكر كتشنر في رسالته الى غراي ١٢/٨/١٩١٢ هذا الاتهام مع تأكيده على وجود الشعور الموالي لبريطانية في سورية(٨٦). ووضح بوانكاريه في البرلمان الفرنسي ديسمبر ١٩١٢ موقف بريطانية من نفي تهمة التأمر على سورية ونشرتها الصحف الفرنسية بأنه اعتراف من بريطانية بالمصالح الفرنسية(٨٧). ومع ان دوائر الخارجية البريطانية كانت تميل عام ١٩١٢ الى الاخذ بالرأي القائل بأن سورية كانت منطقة نفوذ سياسي فرنسي ، الا ان ما يهم المصالح البريطانية الحيوية هو اين يرسم الحد الجنوبي لسورية الفرنسية في المستقبل ، او بعبارة اخرى ما هو مصير الجزء الجنوبي من الشاطئ الذي يحمل الاسم التاريخي فلسطين ؟ وبدأ الرأي القائل بأنه في حالة تجزؤ الامبراطورية العثمانية يجب ان يبذل جهد لفصل سورية الجنوبية حتى حدود حيفا وعكا ليشكل كيانا منفصلا تحت النفوذ البريطاني ، يكسب تأييدا في دوائر معينة في مصر وانجلترا ، وكان أمرا معروفا ان لورد كتشنر ( المعتمد البريطاني في مصر منذ سبتمبر ١٩١١ وحتى اندلاع الحرب ) قد رسخت في ذهنه الفكرة وعمس على نشرها في الدوائر الرسمية قبل

الحرب (٨٨). وكان اهتمام كاتشنر بالشرق قد بدأ منذ عمله مع صندوق الاكتشاف الفلسطيني حين تولى مع الليفتننت كوندرا عملية مسح معظم فلسطين بين ١٨٧٢ - ١٨٧٨ ، كما شارك في عمليات مسح في منطقة شرق الأردن وفي شبه جزيرة سيناء حتى وادي العربية . وأتم العمل الأخير بعد ٤٠ سنة لحساب الصندوق وبتخطيط من كاتشنر ، مهندس بريطاني آخر لعب دورا هاما في مسرح العمليات الشرقية في الحرب الاولى هو الكابتن نيوكومب ١٩١٣ ، وعمل معه عالما آثار من المتحف البريطاني هما لورنس وودلي قبل أشهر قليلة من اعلان الحرب (٨٩) . ومع كل هذه الاعتبارات فقد ظلت السياسة البريطانية في الشرق تحافظ على تماسك الدولة العثمانية نظرا لما يحيط تجزؤ هذه الدولة من مصاعب وأخطار بسبب تناغم الدول الكبرى .

مع دخول تركيا في الحرب واتخاذ فلسطين كقاعدة للهجوم حدث تعديل كبير لسياسة بريطانية الشرقية شرحها هربرت صموئيل في كتابه مذكراتي عام ١٩٤٥ « . . انه لو قدر لفلسطين ان تحظى بمصير جديد فان بريطانيا هي صاحبة الشأن الاول بما لها من مصالح استراتيجية هامة في المنطقة . . . وعلى حكومتنا ان تولي عنايتها الجدية موضوع من سيخلف الاتراك في السيطرة على فلسطين البلد الذي يتاخم قناة السويس » (٩٠) . الا ان إنجلترا في بداية الحرب لم تكن مهية لاحتلال الجزء الجنوبي من فلسطين والدفاع عن مصر من جهة حدودها فتخلت فترة عن القسم الاكبر من سيناء للقوات التركية وقنعت بصد الهجمات على القتال .

ويحاول جابوتنسكي في كتابه « تركيا والحرب » الذي نشره بعد دخول تركيا الحرب عام ١٩١٦ لاثارة اهتمام بريطانية بفلسطين استراتيجية من اجل كسب دعمها للقضية الصهيونية ان يبين دروس حملة سيناء حين ينقل رأي صحفي شهد معارك السويس في فبراير ١٩١٥ « انه يجب التمييز بين الدفاع عن مصر والدفاع عن القناة . فالاول اكثر امانا ولكن ليس بسبب الصحراء . فالصحراء لم تمنع العدو من الاقتراب انما الذي حماها هو القناة التي هي حاجز حصين انما وسيلة دفاع فقط . ولكن القناة نفسها ثروة تجب حمايتها فهي السبب الوحيد الذي اختارت بريطانيا من اجله الحفاظ على مصر . الا انها في هذه الحرب قد اعتبرت ببساطة كمخفر متقدم للقناة المصرية . والقيادة البريطانية اختارت القناة كخط اول للدفاع بدلا من اقامته على حدود مصر بين العريش والعقبة ، لان المدافعين عن مصر لو لاقوا العدو في العريش ستكون الصحراء وراء ظهورهم ، في حين يكون وراء العدو بلاد مأهولة تزوده بالرجال والمؤن ، ويصل الى الاستنتاج الوحيد والمنطقي وهو ان الدفاع المناسب عن القناة لا يمكن ان يؤمن الا ان يوضع بين هذا الشريط الثمين من الماء واي عدو في المستقبل شريط من الارض يسمح لعمليات واسعة النطاق ويكون مزروعا ومأهولا وملائما لان يكون خلفية مناسبة لتجهيز الجيش بكل مستلزماته . وفلسطين بالنسبة للقناة تهاما كما هي طنجة بالنسبة لجبل طارق » (٩١) . تحققت بريطانية نتيجة للمراحل الاولى للصراع الخطر على مصر والقتال من عدو يحتل فلسطين ، وان الضرورة العسكرية تحتم مد حدود سيناء . ومع ان كل الدوائر المشتركة بالحرب كانت تهتم بمستقبل فلسطين كجزء من موضوع مستقبل الامبراطورية العثمانية في آسيا ، الى جانب اهميتها لمصالح دول كثيرة (٩٢) ، الا انه بالنسبة لبريطانية - المسؤولة عن أمن مصر - كان أمرا حيويا ان لا توضع دولة قوية بجوارها ، وتطورات السياسة البريطانية التالية دلت انها كانت تريد ان تستخلص فلسطين لنفسها . فالجزء الخاص بفلسطين من تقرير احدى لجان وزارة الخارجية البريطانية برئاسة موريس دويوتزين ( التي عينت ١٩١٥ لوضع صيغة سياسية حول مستقبل الممتلكات العثمانية في آسيا ) يظهر ان اللجنة قد أوصت بمعارضة طلب فرنسا بضم فلسطين الى المنطقة التي تدعيها وان يكون مصرها موضوع مفاوضات خاصة تهم الدول المتحاربة والحيادية (٩٣) . وفي اتفاقية سايكس بيكو ١٩١٦ وافقت بريطانيا على وضع فلسطين تحت الاشراف الدولي

— عدا خليج عكا وحيفا — تمهيدا لنقلها الى منطقة النفوذ البريطاني . وفي صيف ١٩١٦  
صد آخر هجوم تركي على القنال ثم انتقلت القوات البريطانية — المسماة بالحملة  
المصرية — من الدفاع عن القناة الى هجوم ضد الامبراطورية العثمانية ، وفي اوائل  
١٩١٧ تجددت الحدود المصرية التركية السابقة في رفح واصبحت فلسطين مرة اخرى في  
التاريخ ارض معركة لكونها جسرا طبيعيا بين آسية وافريقية ، ورفضت القوات  
البريطانية ان يشاركها في احتلال فلسطين قوات اخرى من الحلفاء (٩٤).

وقدم الاهتمام البريطاني بالحركة الصهيونية برهانا عمليا لتحقيق المطامع الصهيونية  
نتيجة ضرورات الحرب وكما بين هريبرت صموئيل في مذكرته الى غراي في ٩ نوفمبر  
١٩١٤ ان « الفرصة قد سنحت لتنفيذ آماني الشعب اليهودي واعادة انشاء دولة  
يهودية . واعتقد ان النفوذ البريطاني سيقوم بدور هام في تأسيس مثل هذه الدولة لان  
وضع فلسطين الجغرافي وقربها من مصر يجعل صداقتها لبريطانية امرا له اهميته  
للامبراطورية البريطانية » (٩٥). وكتب وايزمان الى محرر المانشستر غارديان في ١٢  
نوفمبر ١٩١٤ « لو ان فلسطين وضعت داخل نطاق النفوذ البريطاني ، ولو ان بريطانيا  
شجعت الاستيطان اليهودي هناك كمحمية بريطانية فسيكون لها خلال عشرين — ثلاثين  
سنة مليون يهودي ، ربما اكثر ، لتطوير البلد واعادة الحضارة . ويكونون حراسا  
فعالين لقناة السويس » (٩٦).

وبدأت في بريطانيا دوائر صحفية معينة تنشر فكرة ان فلسطين كي تكون بريطانية يجب  
ان تكون يهودية ، وان الاستيطان الصهيوني في فلسطين سيكون له فوائد استراتيجية  
وقيمة سياسية للامبراطورية البريطانية . وظهر مقال افتتاحي في المانشستر غارديان في  
٢٢ نوفمبر ١٩١٥ للمحرر العسكري بالجريدة سايدبوثام يربط بين فكرة اقامة الدولة  
الصهيونية ومصر الحلفاء في الحرب (٩٧). وقام هذا المحرر مع اصدقائه الصهيونيين  
بتقديم مذكرة الى وزارة الخارجية في ربيع ١٩١٦ باثارة الدعم البريطاني للصهيونية على  
اساس سياسي وعسكري الى جانب الانساني ، كما ساهم في تأسيس جمعية فلسطين  
البريطانية التي بدأت باصدار مجلة اسبوعية باسم فلسطين تخدم المصالح الصهيونية  
المقترحة تحت ستار خدمة مصالح الامة البريطانية (٩٨). وظهر في صيف ١٩١٦ نتيجة  
مساعي صهيونيين مننشستر كتاب عن الحركة الصهيونية لوضعه بين ايدي السياسة  
البريطانية اسمه « الصهيونية والمستقبل اليهودي » ويعزى قسم كبير من نجاحه الى  
النقد الذي نشره كرومر للكتاب في السبكتاتور . ومع ان كرومر لا يحاول ان يفسر بشكل  
محدد اهمية المسألة اليهودية للمصالح البريطانية ، الا ان الدوائر الصهيونية كان لديها  
سبب كبير للاعتقاد بأن لورد كرومر كان من اول السياسيين البريطانيين في تقدير الاهمية  
السياسية للحركة الصهيونية ولفت انظار السياسة لها كأمر عملي وملح (٩٩). ومع تقدم  
القوات البريطانية في فلسطين بدأت الصحافة البريطانية الموالية للصهيونية تعدد فوائد  
وجود اليهود في هذه المنطقة وانه « ليس على بريطانيا كي تقوم بضربة سياسية موفقة  
عند استيلائها على فلسطين الا ان تدعو اليهود من اجل احيائها » (١٠٠). وبينت مجلة  
فلسطين المذكورة آنفا « ان تطلع يهود العالم نحو بريطانيا انما هو لوجود بريطانيا في  
مصر ، اذ ان دولة يهودية في فلسطين تفضل ان يكون وراء ظهرها رعايا نفس التاج  
الامبراطوري الذين لا يمكن بحال من الاحوال ان يتحولوا الى اعدائها » (١٠١). . . لقد وصل  
هذا التقليد الطويل للاهتمام والعطف البريطاني ذروته بتصريح بلفور ، ونقلت منشورات  
المنظمة الصهيونية بعد صدور وعد بلفور رأي الصحافة البريطانية (١٠٢). فذكرت ايغنج  
ستاندر ان المصالح البريطانية كانت قد اوضحت دوما ان لا بد من قيام دولة حاضرة  
بين مصر وبين حكومة تركية معادية . ويظهر ان الصهيونية قدمت هذا الحل . وذكرت  
المانشستر غارديان « ان فلسطين لها اهميتها الخاصة بالنسبة لبريطانية لانها لو كانت  
بيد دولة معادية فقد تجعل ، كما دلت تجربتنا في هذه الحرب ، قاعدة ينظم منها هجوم

بري على مصر . فمصالحنا في فلسطين هي ان لا نسمح لاي دولة قد تصبح معادية بالتركيز في فلسطين » . وذكرت مجلة فلسطين في محاولة لرسم حدود فلسطين في المستقبل « ان فلسطين ستشكل في الحقيقة حصناً هائلاً لحدود مصر سينقذها من كل متاعبها . لذلك لو قدمت الاجزاء الجنوبية من فلسطين التي هي بيد مصر الان الى الحكومة الجديدة ( تقصد الدولة اليهودية ) ستكون رمزا للخدمات التي تقدمها فلسطين من اجل الدفاع عن مصر » (١٠٢) .

ومع ان الامبراطورية العثمانية قد زالت من الوجود بعد الحرب ، وهزمت المانية كقوة اوروبية كبرى ، وساهم العرب كشركاء في نصر الحلفاء ، وزال التهديد الالمانى التركي لمصر من الشرق ، ظلت بريطانيا تدعم الوجود الصهيوني في مؤتمر السلم وكانت فلسطين من حصتها كدولة منتدبة واشترط صك الانتداب تنفيذ تصريح بلفور . لم يكن ذلك الا لوجود خطر واحد يهدد المصالح البريطانية التي تحوم حول قناة السويس الطريق البحرية التي تؤدي الى الهند ، عبر عنه كاتب عربي في عام ١٩١٩ بقوله « . . فان حسب سياسيو انكلترا ان امكانية اتحاد الامم الناطقة بالضاد الساكنة شرقي القناة سيهدد سلامتها فانهم برأي كاتب هذه السطور يؤسسون ولاية يهودية لتفصل بين العالم العربي وتحمي القناة » (١٠٤) .

Hebrew Melodies وفي قصص دزرائيلي  
Tancred & Alory وقصة جورج اليوت  
Daniel Deronda.

٧ — ايلي ليفي أبو عسل، يقظة العالم اليهودي،  
القاهرة ١٩٢٤ ص ١٤٦ — ١٥١ .

٨ — Hyamson, A., *The British Consulate in Jerusalem, in relation to the Jews in Palestine 1838-1914*, London: 1939-1941 (Two Vols).

٩ — Stein, L., *The Balfour Declaration*, London: 1961, p. 3.

١٠ — المصدر نفسه ، ص ٥ ، نقل عن  
F. O. 7 8/392

١١ — نص المذكرة في *England in Palestine*, London: 1932.

١٢ — حول تفاصيل هذه المشاريع انظر  
Sokolow, N., *History of Zionism*, Vol. I, London 1919, pp. 138 ff.

١٣ — Wolf, L., *Notes of the Diplomatic History of the Jewish Question*, London: 1919, pp. 119-121.

١٤ — بدأ الصندوق ينشر دورية منذ ١٨٧١ باسم:  
*Palestine Exploration Fund, Quarterly Statement*.

١٥ — يذكر ليفي أبو عسل في كتابه السابق ص

١١ — ١٢ انه اذا كان الشعب اليهودي لم  
يجن اي ثمرة من هذا المشروع الذي تمخضت  
عنه قرائحهم الحاضرة وجعلته في حيز الوجود  
اموالهم الوافرة فانه من المسلم به اجماعا في  
عالم السياسة انه كان التوطئة الاولى التي

١ — يبدو ان كتاب شفيق الرشيدات « فلسطين تاريخياً . . . وهجرة . . . ومصرياً » والذي ظهرت طبعته الاولى عام ١٩٥٨ يحتوي على أكثر المعلومات تفصيلاً عن التقرير . ويسند الاستاذ رشيدات ما يذكره عن التقرير الى الاستاذ انطون سليم كنعان المحامي بالقاهرة الذي نشر محاضرة بعنوان « فلسطين والقانون » ، اشار فيها الى هذا التقرير وأورد ملخصاً له . كما اشار الى مصدر التقرير في محاضرتين التي الاولى منها في جامعة فلورينو والثانية بجامعة باريس عام ١٩٤٩ .

٢ — أوراق هذه اللجنة المعروفة باسم C. I. D. مصنفة في P. R. O. ( دار الوثائق العامة في لندن ) تحت رمز CAB/38 .

٣ — نعوم شقير ، تاريخ سيناء القديم والحديث وجغرافيتها ، مصر ١٩١٦ ص ٥٦١ .

٤ — جريدة المؤيد ، القاهرة ، ٢٤ ابريل ١٨٩٢ .

٥ — كان نابليون في انطلاقه نحو الشرق قد اصدر منشوراً يدعو اليهود الى الانضمام لجيشه « لبدء العودة » كأحد عناصر مطمحته الشرقي .

٦ — *Palestine, The Organ of the British-Palestine Committee*, Jan. 26, 1917, p. 2.

ومن المظاهر الادبية لفكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين ما ظهر في اشعار بسرون

Palestine, Feb. 15, 1917, p. 31. — ٢٦

وقد قالت جريدة الحقيقة ( الناطقة بلسان يهود الاسكندرية ) ٧ ابريل ١٨٩٢ وكانت تدعي انها نناصر الدولة العثمانية « اما مسألة العقبة وغيرها من المسائل المختصة بالحدود المصرية فلم يستخدموها ( الانجليز ) الا كعقبة في وجه النوذ العثماني في وادي النيل ... واذا تأملناها رأينا ان هذه الحدود التي باتت موضوعا للخلافات لم تكن لتجدي مصر نفعا ماديا ولا ادبيا بل لتعبد الانجليز عند ازوف تلك الساعة اذ تكون نظير سور حصين للبلاد التي يتوخون ابتلاعها » .

٢٧ — المقطم ، ١٤ ابريل ١٨٩٢ .

٢٨ — المصدر نفسه .

٢٩ — المؤيد ، ١٧ ابريل ١٨٩٢ .

٤٠ — المقطم ، ٣ مايو ١٩٠٦ .

Barbour, N., *Nisi Dominus*, Beirut: — ٤١  
1969, p. 50.

Stein, *op. cit.*, p. 25. — ٤٢

*The Complete Diaries of Theodor Herzl*, Translated by H. Zohn, New York: 1960, p. 1364. — ٤٣

٤٤ — يوميات هرتزل ، المصدر السابق ، ص ١٤٧٤ .

٤٥ — رسالة كرومر ١٤ مايو ١٩٠٢ .  
F. O. 78/5479

٤٦ — رسالة كرومر الى الخارجية ٤ مايو ١٩٠٢ .  
F. O. 78/5479

٤٧ — في رسالة بعثها هرتسل ٦ يناير ١٩٠٢ الى الخارجية لفت النظر الى انسه مهما كان رأي الخبراء غير مرض حول الاستيطان « لن يسبب لهم بأسا بإمكانية المشروع ... لان استيطان الشعب اليهودي لظروفه الخاصة يختلف عن اي مشروع استيطان عادي .. طالما يؤمن ضد خطر الاضطهاد او التشرذم ثانية .. بعد ان يكونوا قد حولوا بعرق جبينهم الى حديقة غناء ما هو في تقدير كرومر ليس افضل قليلا من صحراء » .

٤٨ — رفح التقرير الى الخارجية في ٢٦ مارس ١٩٠٢ في كراس بالانجليزية والفرنسية تحت عنوان « تقرير اللجنة التي عينت للتحقيق في امكانية انشاء مستوطنات من البلاد الاوربية في الاراضي الواقعة تحت السلطة المصرية شرق قناة السويس » .

نجمت عنها بوادر تصريح بلفور الذي القبت بذوره قبل الحرب العظمى بل اكثر .

١٦ — علقت المسبكتاتور بأن دزرائيلي لو حصر الارض المقدسة وأعاد اليهود الى فلسطين بدلا من الاهتمام بالروملي وافغانستان ربما مات ديكاتور!! انقلته .  
Palestine, Jan. 26, 1917.

Oliphant, L., *The Land of Gilead*, — ١٧  
London: 1880, p. 519.

١٨ — مقدمة الكتاب السابق .

Oliphant, M., *Memoir of the Life*— ١٩  
of L. Oliphant, London: 1892, p. 285.

٢٠ — مقدمة كتاب Oliphant, *The Land of Gilead*. *op. cit.*

٢١ — Oliphant, *Memoir*, *op. cit.*, p. 316.

وتد ذكرت صحيفة المؤيد في ٥ نوفمبر ١٨٩١

انه بعد ان تحققت الدولة من اخطار هجرة

اليهود الروس « ... طلبت من سفير انجلترا

ان يمنع نزولهم في السفن الانجليزية متى ارادوا

دخول اراضي عثمانية ... المنع .. قاصر على

العائلات التي تنصد السكن والائمة فقط » .

٢٢ — أشار الى ذلك هوغارت في مذكرة انشاء

الحرب تحت عنوان F. O. 882/17. Syrian

Political Situation since 1800.

Bentwich, *op. cit.*, p. 11. — ٢٣

F. O. 78/5479 (Immigration of — ٢٤  
Jews into Palestine 1891-1905).

٢٥ — نشر فريدمان قصة هذه المغامرة في كتابه

انظر : *Das Land Madian*, Berlin, 1891.

*The Jewish Encyclopaedia*, Vol. V.  
1903, p. 519.

٢٦ — المؤيد ، ٩ فبراير ١٨٩٢ .

٢٧ — عددت جريدة الحقيقة ٥ فبراير ١٨٩٢ (وهي

الناطقة بلسان يهود الاسكندرية ) اسماء بعض

الذين رافقوا فريدمان : البارون سبيج ،

والمهندس تيل ومولر ونيح والكيمائي فرست .

٢٨ — المؤيد ، ١٨٩٢/٢/٩ .

٢٩ — المقطم ، ٢ مايو ١٩٠٦ .

٣٠ — المؤيد ، ١٨٩٢/٢/٩ .

٣١ — المؤيد ، ١٨٩٢//٩ .

٣٢ — الوثائق المتعلقة بمشروع سيناء

(رسالة كرومر الى الخارجية F. O. 78/5479

١٩٠٢/١١/٢٩

Bentwich, *op. cit.*, p. 12. — ٣٣

٣٤ — المؤيد ، ٢٤ ابريل ١٨٩٢ .

٣٥ — المقطم ، ٦ ابريل ١٨٩٢ .

- ٧٠ - رسالة نشيتام في ١٧ يونيو ١٩١١ .  
F. O. 371/1245/9103
- ٧١ - رسالة كثنسر ١٣ اكتوبر ١٩١٢  
F. O. 371/1509/34856
- ٧٢ - رسالة لوثر في ٢٤ ابريل ١٩١١ الى غراي  
F. O. 371/1245/9103
- ٧٣ - رسالة الخارجية ٦ يوليو ١٩١١ الى لوثر،  
F. O. 371/1509/34856 المصدر نفسه
- رسالة الخارجية ٢٨ اكتوبر ١٩١٢ الى لوثر .
- ٧٤ - رسالة من القدس الى الامتانة في ٢٠ و ٢٢  
نوفمبر ١٩١٢ F. O. 371/1509/52363
- ٧٥ - رسالة من القدس الى الامتانة ٢٠ نوفمبر  
١٩١٢ F. O. 371/1509/52363
- ٧٦ - *The Truth*, Feb. 21, 1913.
- تسائل الجريدة « انه لو عاش ارميا ، الذي  
كره مصر ، الى هذه السنوات هل سينظر  
بارتياح لاقامة اليهود المؤقتة في مصر بدلا من  
فلسطين ؟ » وترد على ذلك « بأن ارميا اشار  
الى مصر تحت حكم فرعون وليس مصر تحت  
حكم عباس الثاني وجورج الخامس » .
- ٧٧ - رسالة وزارة الحربية الى وزارة الخارجية  
٢٧ فبراير ١٩١٣ F. O. 195/2452/1124
- ٧٨ - من كثنسر الى الخارجية ١٥ مارس ١٩١٢  
( المصدر نفسه ) .
- ٧٩ - من لوثر الى الخارجية ١٦ مارس ١٩١٢  
( المصدر نفسه ) .
- ٨٠ - المصدر نفسه .
- ٨١ - رسالة من نائب القنصل في يافا الى القدس  
٨ نوفمبر ١٩١٢ F. O. 195/2446
- ٨٢ - من رسالة قنصل القدس الى الامتانة ٢٧  
ابريل ١٩١١ F. O. 371/1245/9103
- وكان كثنسر قد عبر في رسالة الى كنزفيتش في  
نبرابر ١٩١٢ عن شكره لما قدمه من خدمات  
لحكومته حول التحركات التركية الاخيرة - اثناء  
الحرب الطرابلسية - في المناطق المجاورة  
لسيناء وكان جوابه انه يشعر بأنه قد ادى  
واجبه تجاه حكومة جلالته F. O. 195/2391
- ٨٣ - F. O. 195/2452
- ٨٤ - F. O. 195/2451
- ٨٥ - F. O. 424/235/10263
- ٨٦ - F. O. 424/233/10240
- ٨٧ - F. O. 424/235/10263
- ٨٨ - Kedourie, E. *England and the Middle East, Destruction of the Ot-*

- ٤٩ - Weizmann, C., *Trial and Error*, London: 1944, pp. 120-121.
- ٥٠ - الاهرام ، ١٩١٤/١/٢٢ .
- ٥١ - رسالة كرومر ١١/٢٩/١٩٠٢ .
- ٥٢ - المقطم ، ١٢ يناير ١٩١٧ .
- ٥٣ - العمودان قديمان احدهما في ارض الحكومة  
المصرية والثاني في ارض الحكومة المشيانية  
نقش على الاول اسم الخديوي وتاريخ وصوله  
لمنطقة رمح .
- ٥٤ - *Parliamentary Debates*, House of Commons, May 1906, Col. 977.
- ٥٥ - ذكرت المقطم في ٢٨ ابريل ١٩٠٦ انه غي  
اثناء الازمة وصلت بعثة المانية من بر الشام  
قبضت عليها السلطات المصرية في العريش  
وتعتقد الجريدة انهم آتون في مهمة سياسية وان  
كانوا يموهون مقصدهم الحقيقي بانهم يذكرون  
انهم يقصدون شراء الاراضي اذا وجدوا اراضي  
تعجبهم وان ربسا وصلوا الى السويس في  
رحلتهم بينما صححت جريدة المؤيد الخبر في ١  
مايو ١٩٠٦ نقلا عن ما كتبه (غازت دي كولونيا)  
بأنه ثبت ان المقبوض عليهم سبعة من  
المزارعين اليهود جاءوا من فلسطين .
- ٥٦ - اوراق CAB 38/11 May 9, 1966. C.I.D.
- ٥٧ - مقالات اللواء والمؤيد في النصف الاول من  
مايو ١٩٠٦ نقلا عن الصحف الاجنبية .
- ٥٨ - *Parliamentary Debates*, May 1, 1906, Cd. 403.
- ٥٩ - *Ibid.*, May 7, 1906, Col. 919.
- ٦٠ - المؤيد، ١٢ مايو ١٩٠٦ وقد ذكرت الاهرام:  
١٩١٧/١/١٩ ان اعادة الاعمدة الى مكانها في  
رمح قد تم بارشاد قنصل غزة كنزوفيتش وحضور  
قائمتي غزة وبئر السبع .
- ٦١ - المقطم ، ١٦ مايو ١٩٠٦ .
- ٦٢ - Bentwich *op. cit.*
- ٦٣ - CAB 38/12 July 16, 23, 24, 1906.
- ٦٤ - CAB 38/12 July 24, 1906.
- ٦٥ - *Op. cit.*, Oct. 16, 1906.
- ٦٦ - *Palestine*, Feb. 8, 1919, p. 22.
- ٦٧ - رسالة لوثر الى الخارجية ١٧ مايو ويضمنها رسالة ساتو قنصل  
القدس في ٢٧ ابريل .
- ٦٨ - المصدر نفسه .
- ٦٩ - F. O. 371/1110/179

- ٩٥ - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين ،  
الجامعة العربية ، القاهرة ، ص ٩٠ - ٩١ .
- ٩٦ - Weizmann, *op. cit.*, p. 191.
- ٩٧ - نشر سايدبوثام عام ١٩١٨ كتابه  
*England and Palestine* بنفس هذه الروح .
- ٩٨ - ظهر اول عدد من المجلة في ٢٦ يناير ١٩١٧  
وقد جاء فيه ان الجمعية تؤمن بأن فلسطين  
البريطانية لو أصبحت وطننا لليهود «ستكون ذات  
مائدة للامبراطورية وللعالم كله كما هي للشعب  
اليهودي تحرس الطرق البحرية واهم طريق بري  
في العالم » .
- ٩٩ - *Palestine*, Feb. 8, 1917, p. 22.
- ١٠٠ - *Daily Graphic* نقلته *Palestine*,  
April, 1919 p. 86.
- ١٠١ - *Palestine*, Jan. 26, 1916, p. 2.
- ١٠٢ - Zionist Organisation Pamphlets, —  
London: 1918.
- ١٠٣ - *Palestine*, Nov. 9, 1918, p. 109
- ١٠٤ - حنا صلاح ، فلسطين وتجديد حمايتها ،  
نشر الجمعية الفلسطينية لمقاومة الصهيونية في  
نيويورك ١٩١٩ ، ص ١٤١ .

*toman Empire 1941-1921*, London:  
1956.

*Palestine Exploration Fund*, July — ٨١  
1914, pp. 128-132.

١٠ - الوثائق الرئيسية في قضية فلسطين « جامعة  
الدول العربية » القاهرة ١٩٥٧ ص ٨٩ .

Jabotinsky, *Turkey and the War*, — ١١  
London: 1916, pp. 203-209.

١٢ - عدة مقالات حول مستقبل سورية وفلسطين  
في مجلة *The Near East*, Jan. 29, 1915  
& Dec. 15, 1916.

Kedourie, *op. cit.*, p. 33. — ١٣

١٤ - تقدمت العصبة الصهيونية للتجسس  
المعروفة باسم Nili Spies - والتي كان مركزها  
في عثليت ويترأسها هارون ارولسون الذي لجأ  
الى مصر بعد نشوب الحرب والتحق بالمخابرات  
المسكينة - معلومات قيمة للتجسس البريطاني  
حول طبيعة المنطقة التي سيحتلها

انظر Anita Engle, *The Nili Spies*,  
London: 1954.

وكذلك اوراق المكتب العربي في القاهرة  
F.O. 882

صدر عن مركز الأبحاث

دليل حركة المقاومة الفلسطينية

بقلم

غازي خورشيد

٨ ل.ل .

٢٨٢ صفحة

# حول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين

## شهادة موسى

ظرونا سياسية واجتماعية مختلفة كان لا يمكن الا ان تترك انعكاسات واثارا على حياة الفلسطينيين وعلى عملية تكوينهم مع الاوضاع الجديدة او مجابتهما . وبذلك كانت هذه الاوضاع تضاف الى العامل الجغرافي لتزيد من تباعد التجمعات الفلسطينية وانفصالها عن بعضها بعضا . ولقد نتج عن مجمل هذا الوضع ظاهرتان واضحتان : الاولى تتمثل في صعوبة انتظام قطاعات من الفلسطينيين في تجمعاتهم المختلفة ضمن تنظيم واحد ، لهذه الاسباب ولاسباب موضوعية اخرى كان لا تسمح حكومة معينة بقيام مثل هذا التنظيم أصلا ، وحتى في حالة قيامه يواجه التنظيم مشكلة اساسية وهي قدرته على الاتصال والتفاعل ثم في قدرة قيادته على تحريكه وبالسرية اللازمة او الاستجابة لمتطلباته . بكلام آخر ، ان التنظيم الفلسطيني الواحد يولد وهو يحمل معه مشاكله وعوامل ضعفه . اما الظاهرة الثانية فهي ان الواقع الفلسطيني لا يشكل بنية اجتماعية متماسكة على غرار المجتمعات الاخرى التي تولد من خلال نظمها السياسية - الاجتماعية وتركيباتها التطبيقية اوضاعا خاصة بحيث تجد الحركة النقابية فيها نفسها مطالبة باستنباط وسائلها الخاصة للتعامل مع هذه الظروف المحددة ضمن الشروط الذاتية والموضوعية القائمة . اما بالنسبة للفلسطينيين فهم يعيشون في ظل نظم سياسية واجتماعية مختلفة ليست نظمهم هم : ولا يشعرون بمواظبتهم الكاملة فيها ومن ثم لا يجدون انفسهم معينين مباشرة باستثناء نسبي في الاردن بالرد على المسائل المحددة الناجمة عن هذه النظم مثل قضايا التعليم والاجور والضمانات . الخ وبالتالي فان الحركة النقابية الفلسطينية عندما توجد تجد نفسها متميزة عن الحركة النقابية المحلية بحكم تمايز التجمع الفلسطيني عن المجتمع المحلي . الحركة

تتفق مختلف الفصائل الثورية في هذه الفترة على اننا بحاجة الى المراجعة النقدية لمجمل تجاربنا الوطنية وفي ضوء الثغرات والانتكاسات التي تتعرض لها مسيرة شعبنا النضالية وذلك بهدف استخلاص الدروس ومتابعة المسيرة وقد اغنياناها بما يمكنها من تجنب عثرات الماضي . وحري بنا من هذه الزاوية ان نتناول تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، التجربة المبكرة التي عرفها شعب فلسطين في مسيرته النضالية للرد على النكبة التي حلت به في عام ٤٨ ، والتي كانت تجربة رائدة في احدى مراحل هذا النضال حيث انتظم فيها قطاع واسع من شبان فلسطين المثقف الذي حاول من خلالها ان يصب جهده في العمل الوطني الفلسطيني وخاصة في مجالات الدعاية والتعبئة والتنظيم . وتبدو ، من هذه الزاوية ايضا ، ضرورة ان تجري دراسات تحليلية نقدية للحركة النقابية الفلسطينية ككل ولدورها في حركة التحرر الوطني الفلسطينية من اجل تحديد هذا الدور وتوضيحه ومن ثم التصدي الجاد لمعضلاتها ومشاكلها بحيث يمكن الانتقال بها الى وضع تستطيع فيه ان تمارس هذا الدور بفعالية اكثر وعطاء اخصب .

ولا بد ، منذ البداية ، ان نتطرق لعدد من القضايا او المعضلات الكبرى التي حكمت ومستحکم العمل الوطني الفلسطيني اجمالا ومن ضمنه العمل النقابي في محاولته تنظيم واعداد ابناء فلسطين وتحركهم الفعلي على طريق التحرير .

١ - الواقع الفلسطيني : تتمثل القضية الاولى في حالة التشتت التي نجمت عن نكبة عام ٤٨ ثم زادت حدة بعد حرب حزيران ٦٧ . فبند ذلك الحين وجد الفلسطينيون انفسهم وقد اضحوا تجمعات مبعثرة تعيش في عدد من البلدان ويلاقون صعوبات كبيرة واحيانا مستحيلة للاتصال مع بعضهم بعضا . وفي الوقت ذاته واجهت تجمعات الفلسطينيين هذه

الفلسطينية لا تخرج عن هذا الإطار وان كانت أكثر حدة . اي ان الطابع الاستراتيجي للحركة الوطنية الفلسطينية والذي يمتص كافة القضايا الفرعية الاخرى هو الطابع التحرري باهداف محددة : دحر العدو القومي واستعادة الارض واحياء الهوية الخاصة .

ومن هنا تصبح الحركة النقايبية حركة سياسية ونضالاتها النقايبية نضالات سياسية لان نتائج هذه النضالات مرهونة بنتائج الصراع السياسي العام ومن ثم فان مهمة الحركة النقايبية ان تفتش عن مكانها المناسب في حركة التحرر الوطني ودورها المؤثر في دفع الثورة وتعزيز انتصاراتها . والعمل النقايبى من حيث المبدأ هو في اصوله عمل سياسي او يجب ان يكون كذلك حتى تظل الفئات النقايبية في صلب عملية الفعل الاجتماعي . واذا اضفنا الى هذا الظروف الخاصة بوضع الفلسطينيين وبالحركة النقايبية الفلسطينية والاسباب التي ذكرناها لادركنا ان هذه الحركة هي حركة سياسية بالدرجة الاولى . ويجب التأكيد في هذا المجال ان القول بأن الحركة النقايبية هي حركة سياسية لا يعني القفز فوق النضالات النقايبية من أجل تحقيق اهداف مطلبية حياتية معينة ، انما نتكلم هنا عن الميزات او الخصائص العامة للحركة النقايبية الفلسطينية .

٣ - البيئة السياسية : ترتبط التخصية الفلسطينية ومنذ زمن طويل ارتباطا عضويا بالمنطقة العربية المحيطة بها وبالتطورات التي تجري فيها . ومنذ ان تواجد الفلسطينيون على الارض العربية بعد نكبة عام ٤٨ ازداد هذا الارتباط احكاما ، واصبحت الاحداث والتطورات التي تقع فيها ابعد واعقب اثرا على المسألة الفلسطينية وعلى الحركة الوطنية الفلسطينية بشكل خاص . ولم يكن ممكنا للحركة الوطنية الفلسطينية ، والحالسة هذه ، ان تنفصل عن حركة التحرر العربية فاندماجت بها في المرحلة التي اعقبت نكبة ٤٨ وهي عندما تمايزت عنها نسبيا وباشرت الكفاح المسلح ضمن اطار تطري حملت معها السمات الايديولوجية والسياسية والتنظيمية السائدة في الحركة العربية . والحركة النقايبية الفلسطينية ، وليدة الحالة الفلسطينية العامة ، شأنها شأن الحركة الوطنية الفلسطينية ككل متأثرة بالبيئة السياسية التي تعيش نسي وسطها ، متفاعلة مع احداثها وتحمل أيضا الاعراض العامة للحركة الوطنية الفلسطينية

النقايبية الفلسطينية ، بكلام آخر ، هي خارج عملية الجدل الاجتماعي المحلي، وعملية الجدل هذه - باستثناء نسبي في الاردن مرة اخرى - مفقودة في الساحة الفلسطينية نظرا لفقدان البنية الاجتماعية المتكاملة ذات الخصائص السياسية والاقتصادية والطبقية الخاصة . هذا لا يعني ان عملية الجدل الاجتماعي المحلي لا تترك اثارها على الفلسطينيين ومضيتهم بشكل او بآخر وانما يعني ، وخاصة بالنسبة للموضوع الذي نعالجه ، ان الشروط الموضوعية للحركة النقايبية الفلسطينية تختلف عنها في الحركة النقايبية المحلية كما يعني من ناحية ثانية ان القضايا المطالبة الحياتية لا تشكل مسألة محورية للحركة النقايبية الفلسطينية على الصعيد الفلسطيني الخاص - يبرز هنا ويتداخل مع المسألة كلها العامل الوطني والقومي للمسألة الفلسطينية الذي سنعرض له في النقطة التالية - آخذين بعين الاعتبار ان هذه المطالب تختلف من تجمع لآخر أي ان هذه المطالب ليست في لبنان مثلا كما هي في سورية او قطاع غزة او الكويت . وهذا بدوره يشكل عاملا سلبيا في الحركة النقايبية الفلسطينية وتفاعلها وتماسكها كجسم واحد يتعرض لوضع متشابهة .

٢ - المسألة الفلسطينية : نعني بالمسألة الفلسطينية هنا الحالة المتولدة عن احتلال فلسطين والظرف التاريخي الذي يحياه الفلسطينيون والمتمثل بالقهر القومي والمعاناة من هذه الحالة، واهتزاز صورة الشخصية او الهوية الخاصة ، الناجم عن استلاب ارضهم وبعثرتهم في اراضي دول اخرى يعيشون حياة هامشية فيها . والنتيجة العامة لذلك هي ضياع الاساس الوطني - الارض والبنية الاجتماعية - وانعدام الاعتبار الدولي والسبب في ذلك عدو مفتصب مائل امام عيونهم . وفي المجتمعات التي تعيش ظروف القهر القومي يمتدح التطور التاريخي محكوما بنتيجة الصراع الحاصلة بين قطبي القوة المحركة : الدولة المستعمرة ( بكسر الميم ) والشعب المستعمر ( بفتح الميم ) ، اذ تصبح كافة القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية مربوطة بالوضع السياسي العام ومتبلورة حول طرفي المسألة الرئيسية : الحركة الوطنية الهادفة الى تغيير الوضع بهجمله من جهة والقوة المستعمرة وحلفائها في الداخل العاملة على تثبيت الوضع على حاله او اجراء التغييرات التي تخدم مصالحها الخاصة من جهة ثانية . والحالة

ايدولوجية كانت او خطوطا ومواقف سياسية او علاقات بين فصائلها . وما يحدث على الصعيد النقابي يكون في كثير من الحالات مجرد انعكاس لما يجري واسط التنظيمات السياسية . البيئة السياسية بكلام محدد هي حركة المقاومة الفلسطينية بأوضاعها وعلاقاتها ، والاضعاع السياسية العربية وعلاقات الانظمة العربية فيما بينها ومع حركة المقاومة وسياساتها الحقيقية تجاه معسكر الخصم ، وسياسات العدو بكل أبعادها ، ثم ما يجري على الصعيد الدولي من امور تتعلق بالمسألة الفلسطينية .

نوجز ما تقدم بأن الحركة النقابية الفلسطينية هي حركة سياسية تنعكس عليها مجريات البيئة السياسية المحيطة ، وهي وليدة الحالة الفلسطينية وتواجه معضلات تحد من قدرتها على الحركة بسبب الظروف الذاتية والموضوعية الناجمة عن هذه الحالة والمتثلة في القمع البشري وافتقار البنية الاجتماعية والتعرض لخطر طمس وضياح الهوية الخاصة .

وسنحاول الآن استعراض التجربة الأولى في الحركة النقابية الفلسطينية ، اي تجربة الاتحاد العام لطلبة فلسطين وذلك على ضوء هذا الوضع الفلسطيني ومحاولة تبين انعكاساته واشاره على مسيرة الاتحاد .

### استعراض تاريخي

ولدت نكبة عام ٤٨ اثارا وردود فعل عميقة في وسط أبناء فلسطين وبشكل خاص كانت ردة الفعل عند الشباب المثقف ارقاها وذلك بحكم امتلاكه للثقافة والمعرفة وقدرته على رؤية الامور وتحليل ملامساتها . فأدرك ان احد أسباب مأساته كان يكمن في الوضع الذاتي لشعب فلسطين ممثلا في انعدام القيادة والوعي والتنظيم . كما ادرك دور التحالف المعلن والخبئي بين الازعاع العربية القائمة انذاك واسرائيل والاستعمار . وكان الحل الذي يراه يكمن في التنظيم والوعي على الصعيد الفلسطيني ، والتغيير باتجاه التحرر من الارتباطات مع الغرب على الصعيد العربي . وشكلت التغيرات التي حدثت في البلدان العربية في تلك الفترة دافعا ايجابيا وزادت من الامل والتناؤل بإمكان خوض معركة مع اسرائيل واسترداد فلسطين . وكان النشاط الطلابي الفلسطيني احد التعبيرات الفلسطينية الناشئة عن هذا الوضع . واذا كنا نتطلع من موضوعه مغاها ان الحركة

النقابية الفلسطينية هي حركة سياسية فمن الممكن نلمس ذلك بوضوح في الحركة الطلابية الفلسطينية منذ بدايتها . فالنشاط الطلابي الفلسطيني لم يكن عملا نقابيا صرفا بل كان الى جانب ذلك اطارا للعمل السياسي الذي يتعدى النطاق الطلابي ليصل الى جموع الفلسطينيين . بمعنى أن العمل الطلابي لم ينحصر في مساعدة الطلبة وتأمين شروط افضل في شؤونهم التعليمية فنصب بل كان يعمل على تنظيم الطلاب وتوعيتهم وتجنيدهم في العمل الوطني ومد هذا النشاط الى اوساط الفلسطينيين في اماكن تجمعاتهم وذلك اعتقادا منه انه في ذلك يسير على الطريق الصحيح المؤدي الى التحرير والعودة . ويبدو هذا جليا اذا نظرنا الى الاهداف التي اعلنتها الحركة الطلابية وهي تحدد اهداف عملها وغاياتها وسبل تحقيقها . ففي القسانون الاساسي «لرابطة الطلاب العرب الفلسطينيين» في دمشق نجد اغراض الجمعية محددة كما يلي :

« رفع المستوى الثقافي لعرب فلسطين ، والاهتمام باعضاء الرابطة من الناحية الاجتماعية ، والمساهمة بالاعمال الخيرية ، والسعي الى توفير سبل العلم بمختلف مراحل الابتدائية والثانوية والجامعية للطلاب الفلسطيني ، والسعي لتكثيف الطلاب للاستفادة من جهودهم من أجل : دراسة مشاكل الطلبة الفلسطينيين والمساهمة في حلها ، وتنمية الوعي لدى النازحين والاتصال بهم ورفع روحهم المعنوية ، وتنمية وعي شعبنا لقضية فلسطين وشرحها بشكل قومي صحيح ، والاشتراك بالمؤتمرات الطلابية العالمية وشرح قضية فلسطين للرأي العام العالمي ، واعداد الشباب العربي الفلسطيني لمعركة العودة .. » (١) . أما دستور الاتحاد العام لطلبة فلسطين فينص في مقدمته على ان طلبة فلسطين ايماناً منهم : « بأن التنظيم الشعبي الديمقراطي هو الطريق السليم للعودة المفخرة ، وبأن الاعتراف بشخصية فلسطينية مستقلة دعامة اساسية لنضال شعبنا في سبيل العودة ، وبقوة الترابط بين الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين التي تمثل قلب الاممة العربية ، وبالذور الطبيعي الذي يجب على الطالب الفلسطيني ان يقوم به في قيادة شعبه : يعلنون عن تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين يكون نواة لتنظيم شعبي فلسطيني ويعمل من أجل العودة للوطن السليب بكافة الوسائل التي تخولها له مواد الدستور » (٢) .

مارس طلبة فلسطين في البداية نشاطهم من خلال تشكيل روابط طلابية في العواصم العربية ، ثم جاء الاتحاد العام لطلبة فلسطين في العام ١٩٥٩ يوحد هذا النشاط وينقل الحركة الطلابية الفلسطينية الى مرحلة جديدة . وكانت رابطة القاهرة اقدم هذه الروابط وانشطها فقد تأسست هذه الرابطة في عام ١٩٤٤ وذلك نظرا لتواجد عدد كبير من الطلبة الفلسطينيين في جامعات القاهرة الا ان نشاط الرابطة اقتصر في بادئ الامر على النواحي الثقافية والاجتماعية والرياضية خاصة وان الرابطة كانت تتعرض لضايقات السلطة ابان العهد الملكي . وفي ١٩٥٢ تسلطت ادارة الرابطة عناصر ثورية وانتخب ياسر عرفات رئيسا لها وظل كذلك حتى تخرجه ١٩٥٦ .

واذا كان من نتيجة يمكن استخلاصها من تجربة رابطة القاهرة انها ان نشاط مؤسسة ما مربوط الى حد كبير بدرجة قيادتها . ولا يمكن فصل الانجازات التي حققتها الرابطة والتي ارسيت في الواقع اساس الاتحاد بواقعه الحالي عن قيادتها . فعناصر تلك القيادة هي الان في اعلى مستويات المسؤولية في حركة فتح تحديدا وفي القيادة التي قادت وتقود الكفاح المسلح الفلسطيني منذ عدة سنوات .

واستطاعت الرابطة تحقيق انجازات هامة على صعيد الحركة الطلابية الفلسطينية . فاعترفت بها جامعة الدول العربية والهيئات الرسمية كشخصية معنوية لها كيانها وذلك بسبب كونها اكبر هيئة شعبية فلسطينية منتخبة . كذلك مثلت الرابطة فلسطين لأول مرة على مستوى عالمي ، واستطاعت بإمكانياتها البسيطة ان تقف في وجه النفوذ الصهيوني وتمسح عضوا في اتحاد الطلاب العالمي . ففي العام ١٩٥٥ اشتركت الرابطة بمهرجان وارسو واجتماع صوفيا وفي عام ١٩٥٦ دعيت الرابطة لحضور مؤتمر اتحاد الطلاب العالمي كمضو مراقب ( ضم الوفد ياسر عرفات وصلاح خلف وزهير العلمي ) ويرغم محاولات وفد اسرائيل احراج وفد فلسطين واخراجه من المؤتمر ، استطاع هذا الوفد في النهاية ان يحصل على العضوية الكاملة في الاتحاد . وفي عام ١٩٥٧ اشتركت الرابطة باسم فلسطين في مهرجانات الشباب في موسكو (٣) . وفي المؤتمر الخاص لاتحاد الطلاب العالمي الذي عقد في بكين ١٩٥٨ اعتبرت الرابطة عضوا عاملا في هذا الاتحاد . وقيام الاتحاد العام للطلبة

فلسطين تحولت العضوية من الرابطة اليه وانتخب في المؤتمر السادس لاتحاد الطلاب العالمي عضوا عاملا في هيئته التنفيذية . وحصلت رابطة دمشق على اعتراف رسمي في اوائل شهر شباط ( فبراير ) ١٩٥٩ واصدرت قانونا اساسيا يحدد اهدافها وينظم عملها . وافتتحت مقرا وانشأت مكتبة بحيث اصبح المقر ملتقى للطلبة الفلسطينيين كان منطلقا للعديد من النشاطات الثقافية والاجتماعية . أما رابطة بيروت فكان لها وضع خاص اذ لم يكن بإمكانها ان تحصل من السلطات الرسمية على تصريح بمزاولة نشاطها او بافتتاح مقر لها . الا ان ذلك لم يمنعها من القيام بنشاط ملموس وخاصة في اوساط الطلبة الثانويين - حيث كان عملها محصورا اجمالا - بهدف تنظيمهم والعمل لتحسين اوضاعهم التعليمية ، ومساهمتهم في احياء المناسبات الوطنية .

في نهاية الخمسينات كانت الجماهير العربية والفلسطينية في ذروة حماسها واندفاعها وعلقت الجماهير الفلسطينية كل امالها على الجمهورية العربية المتحدة بحيث هبء لها ان مسالة التحرير والعودة أصبحت حقيقة واقعة لن يحتاج انجازها الى وقت طويل . وفي هذا الوقت تنادى طلبة فلسطين لتأسيس اتحاد لهم كان بمثابة انجاز جديد في الساحة الفلسطينية منسجما مع ما يجري في المنطقة العربية . كان ذلك بان بادرت رابطة القاهرة بالاتصال برابطة الاسكندرية وتشكلت لجنة تحضيرية منهما اتصلت مع رابطة دمشق وبيروت لتوحيد الجهود والدعوة لعقد مؤتمر « يكون نواة لتنظيم قطاع الطلاب من أجل تهيئتهم لخوض معركة استرداد فلسطين عن طريق توطيد علاقات طلبة فلسطين مع كافة المنظمات الطلابية العاملة الوطنية ، العربية منها والاجنبية ، وبالذات لتنسيق الجهود مع اطراف الحركة الطلابية العربية من اجل فلسطين ومعركة المصير المشترك » (٤) . وقامت اللجنة التحضيرية بالاتصال مع حكومة الجمهورية العربية المتحدة والمسؤولين المحليين في الاقليم الشمالي في ذلك الوقت ورحبت حكومة الجمهورية بالفكرة وافسحت المجال لان يبدأ هذا التنظيم في عاصمتها خاصة وان اكبر نسبة من طلاب فلسطين الجامعيين يتلقون العلم في جامعاتها .

المؤتمر الوطني الاول: حددت اللجنة التحضيرية طريقة التمثيل في هذا المؤتمر بأن اتاملت بالهيئة الادارية لكل رابطة حرية اختيار ممثلي الطلبة الفلسطينيين

عنها . وفي ٢٩ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٥٩ ( ذكرى التقسيم ) التقت الوفود الاربعة بالاضافة الى مراقبين عن طلبة فلسطين في اسيوط، والطلبة الثانويين في لبنان ، في القاهرة ، وحضرت المؤتمر وفود طلابية عالمية عن الندوة الطلابية العالمية واتحاد الطلاب العالمي وممثلون عن الاتحادات الطلابية العربية والاجنبية<sup>(٥)</sup>. وكان الطابع الغالب لاعمال المؤتمر هو البحث في القضايا التنظيمية او الدستورية وخرج المؤتمر بالاعلان عن تأسيس الاتحاد العام لطلبة فلسطين « كمنظمة طلابية تسعى لضم جميع الطلبة الفلسطينيين في الوطن العربي » . وبدستور حدد قواعد سير العمل في الاتحاد مثل الانتخابات وشروط العضوية ونسب التمثيل وهيئات الاتحاد والعلاقات فيما بينها وصلاحياتها ومدتها<sup>(٦)</sup>.

**المؤتمر الوطني الثاني :** كان منترضاً ان يعقد المؤتمر الثاني في صيف عام ١٩٦٠ اي بعد عام على انتهاء جلسات المؤتمر الوطني الاول . الا ان المسؤولين عن الاتحاد في ذلك الوقت تلكأوا في عقد المؤتمر . واعقب ذلك تأزم في العلاقات بين الهيئة التنفيذية وفروع الاتحاد التي كانت تطالب بالحاج في عقد المؤتمر . وبعد اتصالات عديدة بين الفروع فيما بينها ومع الهيئة التنفيذية عقد في شهر ايار ( مايو ) ١٩٦١ اجتماع في القاهرة بين رؤساء فروع الوطن العربي والهيئة التنفيذية وصدر بيان مشترك في نهايته حدد موعد عقد المؤتمر على ان يكون في النصف الثاني من شهر ايلول ( سبتمبر ) ١٩٦١ في مدينة غزة والا فني دمشق . وفعلا بدأت اعمال المؤتمر في دمشق يوم ٢٧ ايلول وتمت جلسة الافتتاح الا ان الانقلاب الذي حصل يوم ٢٨ ايلول وفصل سورية عن الجمهورية المتحدة ادى الى تعطيل المؤتمر . وبذلك استمرت الهيئة التنفيذية في الاشراف على الاتحاد - خاصة وان المجلس الاداري كان مكلولاً منذ فترة بسبب تخرج عدد من اعضائه والخلافات بين الاعضاء الباقين - واصدرت قراراً في وقت لاحق بتأجيل المؤتمر الى اجل غير مسمى والفت عضوية اعضائه<sup>(٧)</sup>. وعادت العلاقات بين الهيئة التنفيذية والفروع الى التآزم وتنادى رؤساء فروع الوطن العربي للاجتماع ، وتم اجتماعهم في الاسكندرية في شهر كانون الاول ( ديسمبر ) ١٩٦١ . وحضر الاجتماع رؤساء فروع كل من لبنان والاسكندرية واسيوط والقاهرة . وحاول رؤساء الفروع الاجتماع بالهيئة التنفيذية

بالقاهرة الا ان السكرتير العام رفض ذلك واتهمت الهيئة التنفيذية فرعي لبنان والاسكندرية بالتخريب ثم اصدرت قراراً بتجديد فرع لبنان . واخيراً عقد المؤتمر الثاني في مدينة غزة في الفترة ما بين ١٠/٢٥ - ١١/٢٦ ١٩٦٢ وقد حصر وفد لبنان من المشاركة فيه بسبب قرار التجديد الصادر عن الهيئة التنفيذية كما رافقت المؤتمر بعض الاعمال غير الدستورية ( مثل عدم ارسال تذكرة سفر لممثل فرع آخن بالمانية وادخال عضو في المؤتمر عن اسبوط دون ان يكون منتخباً ) .

**المؤتمر الوطني الثالث:** استمرت العلاقات الداخلية في الاتحاد وهي تتسم بالتآزم لاسباب سنعرض لها فيما بعد وبلغ هذا التآزم حد الانفجار في اواسط شهر آب ( اوغسطس ) ١٩٦٣ حين قرر اعضاء المجلس الاداري الذين تواجدوا في القاهرة آنذاك اقضاء عدد من اعضاء الهيئة التنفيذية ( الاعضاء البعثيون ) واختيار هيئة تنفيذية مؤقتة من بينهم - اعضاء المجلس - باشرت عملها في الاشراف على الاتحاد منذ ١٤ آب ١٩٦٣ . وانتقل الاعضاء الذين أقصوا عن الاتحاد الى دمشق حيث اجتمعوا بعدد من اعضاء المجلس الاداري واعتبروا انفسهم الممثلين الشرعيين للاتحاد واصدروا قراراً ادارياً بنقل مركز عمل الهيئة التنفيذية الى دمشق وشكلوا من بينهم هيئة تنفيذية . وبذلك عاش الاتحاد حالة انشقاق وانقسام على نفسه وازمة شرعية بالنسبة للاتحادات الطلابية . غير ان الفروع (كان عددها ٢٦ فرعا) حسمت الموقف باعلان تأييدها للهيئة التنفيذية المؤقتة في القاهرة . ثم حسم الموضوع نهائياً في المؤتمر الوطني الثالث الذي عقد في مدينة غزة في ٢٧ شباط ( فبراير ) ١٩٦٤ حيث قرر المؤتمر « ادانة الاعضاء المجهدين الذين خرجوا على وحدة الاتحاد وحاولوا شقه واختلسوا امواله ، وفصل هؤلاء الاعضاء من عضوية الاتحاد العام لطلبة فلسطين وشكر اعضاء المجلس الاداري الذين قاموا برفع أمر الاعضاء المجهدين الى القضاء وقرار المؤتمر لذلك الاجراء »<sup>(٨)</sup>. وتجدد الاشارة الى ان اعضاء المؤتمر كانوا ١٠٧ اعضاء حضر منهم ٩٠ ممثلاً عن خمسة وعشرين فرعا ، كما حضر المؤتمر ثمانية ممثلين عن فرع دمشق جاءوا سرا وهم يحملون توقيع عدد كبير من اعضاء الفرع تخولهم تمثيل الفرع نظراً لعدم تمكن الفرع من اجراء انتخابات ، الا ان المؤتمر قبلهم كأعضاء مراقبين فقط .

**المؤتمر الوطني الرابع :** عقد المؤتمر الرابع في القاهرة في ٢٢ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٦٥ اي بعد انتضاء حوالي عامين على انتهاء المؤتمر الثالث . وفي هذه الفترة حدثت تطورات هامة في الساحة الفلسطينية كان لا يمكن الا ان تترك انعكاساتها المباشرة على الاتحاد . ففي هذه الفترة تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية وكان مطلوبا تحديد العلاقة بين الاتحاد والمنظمة . ووقف المجلس الاداري في دورته السادسة امام الموضوع وشارك مخدوبه من المنظمة في بعض جلساته وخرج المجلس بقرار يعتبر الاتحاد « قاعدة من قواعد المنظمة بعيدا عن جميع المؤثرات والتيارات الحزبية والمنظمات والجهات المختلفة . ولا يدين بالولاء الا لها » . وعاد المجلس في دورته السابعة المنعقدة في ١١ تموز ( يوليو ) ١٩٦٥ لتأكيد قراره السابق وموافقته عن ان تكون علانة الاتحاد المباشرة مع المنظمة من خلال دائرة التنظيم الشعبي على ان تضع المنظمة والاتحاد لائحة تحدد هذه العلاقة (١٠) . الا ان خلافات المنظمة مع بعض التنظيمات الفلسطينية عكست نفسها على الاتحاد ، ومع مجيء المؤتمر الرابع للاتحاد كانت علاقة الاخير مع المنظمة تحمل طابع التنازع او الخلاف . ومن جهة اخرى باشرت فتح عملياتها العسكرية مع بداية عام ٦٥ وكان لا بد لهذا الحدث ان يترك آثاره ايضا على الاتحاد . فترددت الهيئة التنفيذية في اتخاذ موقف معين في حين اعلنت فروع المانية من خلال سكرتارية التنسيق تأييدها لعمليات العاصفة واعتبرت الهيئة التنفيذية متخاذلة في موقفها . ووقف المجلس الاداري في دورته السابعة امام الموضوع واعتبر ان قرارا بشأن ذلك هو من اختصاصات المؤتمر ولذلك قرر انه لا يؤيد ولا يشجب اعمال العاصفة بانتظار قرار المؤتمر الوطني الرابع . وهكذا اضيف عامل سلبي جديد الى علاقات الاتحاد الداخلي . انعقد المؤتمر الرابع وسط جو متوتر ولم يستطع اكمال جلساته . وعاش الاتحاد من جديد ، فترة عصيبة كادت تؤدي الى انقسامه . وقد انفجر الخلاف بعد ان أقر المؤتمر التقرير الادبي والمالي المقدم من الهيئة التنفيذية ووصل الى الخطوة التالية وهي منح الثقة لاعضاء الهيئة التنفيذية كاعضاء عاملين في المؤتمر . ومن المعارف عليه ان اقرار التقريرين المذكورين يعني منح الثقة للهيئة التنفيذية . لكن « شباب المنظمة » اصروا على ذلك مستعدين الى ان اصواتهم في المؤتمر لا تمكن

الهيئة التنفيذية من الحصول على ثلثي اصوات المؤتمر . وتعطلت اعمال المؤتمر عند ذلك وسط أزمة حادة . ونتيجة لهذا الوضع الحرج جرت تدخلات من قبل عدة اطراف ومن المنظمات الطلابية بهدف اخراج الاتحاد من المأزق اسفرت في النهاية عن اتفاق لتشكيل هيئة تنفيذية واصدار « ميثاق العمل الوطني للاتحاد » يكون بمثابة منهج تسيير عليه الهيئة التنفيذية الجديدة في مختلف نشاطاتها وعلاقاتها حتى انعقاد المؤتمر الوطني الخامس . ونص الميثاق على ان ينعقد المؤتمر الخامس في شهر آذار ( مارس ) ١٩٦٧ وتشارك فيه كافة الفروع التي حضرت المؤتمر الرابع بأي صفة كانت مضافا اليها اي فرع جديد يتم تأسيسه في تلك الفترة (١١) .

**المؤتمر الوطني الخامس :** لم تستطع الهيئة التنفيذية عقد المؤتمر في موعده المحدد خاصة وان بعض الفروع كانت حتى شهر آذار لم تستكمل اجراء انتخاباتها بعد كما تضاربت رغبات الفروع حول الموعد المناسب لعقد المؤتمر ولذا قررت الهيئة التنفيذية تأجيل المؤتمر حتى نهاية شهر تموز ( يوليو ) ١٩٦٧ . وجاء عدوان اسرائيل في حزيران ( يونيو ) في ذلك العام وترك عدد من اعضاء المؤتمر مقاعد الدراسة ليتوجهوا الى الاردن والضفة الغربية يحصلون السلاح لمقاومة الاحتلال مما افقد الانتخابات السابقة فعاليتها . ومن جهة اخرى وجدت الهيئة التنفيذية ان تجاوب طلبة فلسطين مع الاتحاد بعد العدوان قد ازداد عن اي وقت مضى بحيث ان ٢٦ فرعا جديدا شاركت في اعمال المؤتمر الخامس . وترتب على هذا ايضا ان الهيئة التنفيذية وجدت ان اجراء الانتخابات للمؤتمر الخامس بشكلها السابق المنصوص عليه في الدستور ستكون عبئا لا يحتمل ماديا وعمليا . وللتغلب على هذه الصعوبة عمدت الى تقليص وتصغير نسبة التمثيل لعضوية المؤتمر . وقد حضر المؤتمر ٦٨ عضوا من اصل ٧٧ عضوا عاملا (١٢) . وافتتح المؤتمر في مدينة عمان يوم ٢١ تموز واستمر حتى ٦ آب ١٩٦٩ . وتحدث الملك حسين في جلسة الافتتاح وارسل ياسر عرفات برفقة اعقذر فيهما عن الحضور قال فيها « ان اتحاد الطلبة كان وما زال البؤرة الثورية التي تعلمنا منها معنى التبريد والتحدى ، وان النواة الاولى التي فجرت ثورة الشعب الفلسطيني في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٥ ترعرعت في رحابه » (١٣) . وكان المؤتمر محط اهتمام الرأي

العام الفلسطيني والعربي خاصة وهو المؤتمر الاول الذي يعقد بعد عدوان حزيران .

**المؤتمر الوطني السادس :** عقد هذا المؤتمر في الجزائر في الفترة ما بين ٢٠ تموز و ٧ آب ١٩٧١ وحضره حوالي مئة مندوب عن الفروع بالإضافة الى الوفود والاشخاص المراقبين . عقد المؤتمر تحت شعار « تحرير عمان خطوة اساسية على طريق تحرير فلسطين » وشعار « الحركة الطلابية الفلسطينية ترفض جميع الحلول السلمية الاستسلامية » . جاء انعقاد المؤتمر في ظروف سياسية حرجة فلسطينيا وعربيا ، ابرزها هجمة النظام الاردني على قواعد المقاومة في الاحراش والاغوار ، واحداث السودان . ومع ان هذا المؤتمر بالذات يحتاج الى وقفة نقدية مطولة خاصة والوضع الفلسطيني يتطلب مبادرات ثورية جادة للخروج من المأزق الراهن ، فنكتفي هنا بالملاحظة ان قيادة المؤتمر ، كما يبدو ، لم تبذل جهدا كافيا في التحضير للمؤتمر يتناسب وخطورته . تمثل ذلك في عدم تقديم تقرير سياسي للمؤتمر مما يعني عدم طرح قضية مركزية تنصب عليها جهوده . اما التقرير الادبي الذي قدم فقد تبين ان ستة من اعضاء الهيئة التنفيذية لم يشاركوا في اعداده ولم يطلعوا عليه . لم يقف المؤتمر امام حركة المقاومة وقيادتها وقفة نقدية جادة . كما ان القرارات المعتدلة والعمامة لم تكن منسجمة مع النقاش الحاد الذي دار حول عدد من القضايا الاساسية .

#### البناء التنظيمي للاتحاد (١٢)

**المؤتمر الوطني :** المؤتمر هو أعلى سلطات الاتحاد التنظيمية اذ يملك حق التشريع ووضع السياسة العامة ، وتؤول سلطة المؤتمر اثناء غيابه الى سلطة اخرى ينتخبها هي المجلس الاداري . ويضم المؤتمر مجموع الممثلين المنتخبين من قبل الطلبة الاعضاء في فروع الاتحاد وذلك بنسب معينة يحددها المؤتمر السابق . ويعقد المؤتمر بصورة دورية عادية بناء على دعوة من الهيئة التنفيذية . ويتم اي تأجيل بموافقة ثلثي اعضاء المجلس الاداري . كما يمكن ان يعقد المؤتمر بصورة استثنائية حسب الشروط الواردة في الدستور . ومهمة المؤتمر هي محاسبة الهيئات المنبثقة عنه خلال فترة ممارستها للعمل ، ومناقشة الميزانية السابقة واعتماد الميزانية الجديدة ، ورسم السياسة العامة للاتحاد في مختلف المجالات الخارجية والداخلية والمالية

والاعلامية . وفي نهاية اعماله ينتخب المؤتمر المجلس الاداري للاتحاد ويخوله سلطة الاشراف ورسم الخطة المناسبة لتطبيق القرارات التي اتخذها . **المجلس الاداري :** هو أعلى سلطة تشريعية في غياب المؤتمر ويجتمع المجلس في جلسة عادية كل خمسة اشهر كما يمكن ان يعقد جلسات استثنائية حسب مواد الدستور . ومهمته ان يرسم الخطة المناسبة لتطبيق قرارات المؤتمر وانتخاب الهيئة التنفيذية ومحاسبتها دوريا والاشراف على ميزانية الاتحاد . ويتألف المجلس الحالي من ٢٧ عضوا . **الهيئة التنفيذية :** هي القيادة اليومية للاتحاد على ان تلتزم بقرارات المجلس والمؤتمر . وهي تتألف من تسعة اعضاء مقيمين في مقر الاتحاد المؤقت في القاهرة وتجتمع مرة كل اسبوع وتمارس عملها من خلال الميادين التالية : العلاقات العامة ، العلاقات الخارجية ، العلاقات الداخلية ، الاعلام ، المالية . **فروع الاتحاد :** نما الاتحاد بشكل كبير في السنوات الاخيرة بحيث اصبح عدد فروعها يزيد على الثمانين موزعة في عدد كبير من الدول والمدن . ويتكون فرع للاتحاد في كل مدينة يزيد عدد الطلبة فيها على ٢٥ طالبا ضمن الوطن العربي او ١٥ طالبا خارجه . وتتشكل فيدرالية لفروع الاتحاد في اي بلد يبلغ عدد الفروع فيها ثلاثة فما فوق . وتسير هذه الفيدرالية بموجب لائحة معدة من قبل الهيئة التنفيذية (١٤) . ويدير الفرع هيئة ادارية مؤلفة من سبعة اعضاء على الاقل وتنتخب سنويا من قبل الجمعية العمومية ( الاعضاء الذين سددوا اشتراكاتهم حتى الشهر العاشر ) وتمارس عملها من خلال اللجان المختلفة (١٥) .

#### نشاطات الاتحاد

لا يمكن حصر نشاطات الاتحاد في هذا المجال المحدود . انما يمكن القول ان هذا النشاط يسير في خط نقابي - سياسي وعلى ثلاثة مستويات رئيسية : فلسطينية وعربية ودولية . فعلى الصعيد النقابي عمل الاتحاد بصورة متواصلة ومن خلال مؤتمراته الوطنية وهيئاته القيادية والمراجعة النقدية ، على الارتفاع بالمستوى النقابي للاتحاد وذلك بتطوير اسس علاقاته الداخلية وتقويتها وفق لوائح وتشريعات تنطلق من مبدأ المركزية الديمقراطية ومن خلال مساهمة ونشاط الطلاب في لجان الفروع المختلفة بحيث يصبح الاتحاد بكافة قضاياه مائلا في ذهن اعضائه ، ومن خلال التفاعل المستمر بين قيادة الاتحاد وقاعدته ليظل الجسم الطلابي في

الفلسطينيين ...» (١٦) وفي الدورة السابعة للجلسة الاداري ، وكانت المنظمة قد تشكلت ، استعرض المجلس الدورات التي تمت حتى ذلك الوقت واهمية التدريب العسكري والصعوبات التي تواجه الاتحاد في هذا الموضوع وقرر « توصية الهيئة التنفيذية بالعمل على الاستمرار بإمكانيات ايجاد التدريب لطلبة فلسطين على اوسع نطاق والاستمرار باقامة دورات التدريب وتنسيق كافة الامور المتعلقة بالناحية العسكرية مع قيادة الجيش الفلسطيني» (١٧). وجاء في قرارات المؤتمر الوطني الخامس ان المؤتمر « اخذا بعين الاعتبار دور المثقفين الرئيسي في كل ثورة من الثورات والواجب القومي والقطري الملزم لاجزاء الاتحاد لتأديسة واجبههم تجاه الوطن وضرورة دعم الكفاح المسلح من قبل الاعضاء يقرر : اقامة معسكرات تدريبية وخاصة في فترة فصل الصيف بحيث تستوعب اكبر عدد ممكن من الاعضاء والاتصال بقيادة الكفاح المسلح لينظم معها ممارسة الطلاب للعمل الثوري ولاتخاذ اجراءات تضمن الممارسة الفعالة في الكفاح المسلح» (١٨). الا ان ذلك لم يصر في الاتحاد عن الاهتمام الخاص بمساعدة الطالب الفلسطيني في تحصيله العلمي فقدمت هيئاته التنفيذية الكثير من الخدمات اليومية لطلبة فلسطين سواء بالمساعدات المادية الضرورية لبعضهم او باعفاء البعض من رسوم الدراسة او تأمين المراجع لبعض طلبة الدراسات العليا اذا كان الموضوع يتعلق بقضية فلسطين . وكانت تطالب باستمرار في زيادة عدد المقبولين في جامعات الجمهورية العربية المتحدة وزيادة منحهم الدراسية كما قامت بالاتصال بالهيئات الطلابية مثل اتحاد الطلاب العالمي ومجلس الطلبة السوفييت ومجلس طلبة بولندا والماتية الشرقية وغيرها وذلك لتأمين المنح والبعثات الدراسية الى الخارج . وحصل الاتحاد فعلا على الكثير من هذه المنح والبعثات (١٩) .

وبعد عدوان حزيران ١٩٦٧ أنشئ صندوق عون الطلبة الفلسطينيين في نطاق الجامعة العربية وشكل مجلس الجامعة لجنة حددت شروط صرف المعونة للطلبة الذين انقطعوا مواردهم نتيجة العدوان . ويتولى الاتحاد منذ العام الماضي تحديد الطلبة الذين تصرف لهم الاعانة . ولقد ظهرت هذا العام بوادر محاولات لتحصيل احقية الاتحاد في هذه المهمة . ولغاية شهر ايار ( مايو ) ١٩٧١ كان عدد من الدول العربية لا زالت متخلفة عن

وضع مماثل من حيث فهمه وعيشه لواقع الاتحاد . يضاف الى ذلك مشاركة الاتحاد في المؤتمرات والاجتماعات الطلابية العربية والاجنبية وحرص قيادة الاتحاد على تنويع الوفود الى الخارج واشراك الفروع بهما من اجل ان تزداد معرفة بالاجواء الطلابية الدولية وقضاياها وتكتسب الخبرة والممارسة في العمل النقابي والدعوة للقضية الفلسطينية . وبالفعل اصبح الاتحاد كهيئة نقابية يحتل مكانة مرموقة لدى الاتحادات الطلابية الدولية على اختلاف اتجاهاتها . وعلى الصعيد السياسي اعتبر الاتحاد منذ تأسيسه ان هدفه توعية الطلبة وتمبئتهم لخدمة قضيتهم وهو يتفاعل باستمرار مع الاحداث خاصة تلك التي لها انعكاسات على القضية الفلسطينية ويعبر عن مواقفه هذه بوسائله الممكنة وفي كل مؤتمر يعقده الاتحاد يقف امام مختلف الدول والمنظمات الطلابية العربية والاجنبية ليحدد مواقفه منها وعلاقتها . ممها على ضوء مواقفها من القضية الفلسطينية كما يتمرض لعدد من القضايا الهامة الاخرى . ففي المؤتمر الوطني الثالث نجد قرارات تتعلق بتزعم السلاح والفرقة العنصرية والامبريالية (٢٠) ، وفي المؤتمر الخامس نجد قرارات حول كوبه وفيتنام والقوى والحركات التقدمية في مواجهة الامبريالية العالمية (٢١) . وسنحاول عرض صورة سريعة لاهم نشاطات الاتحاد في كل من الدوائر الثلاث .

**الدائرة الفلسطينية :** ا - مع الطالب الفلسطيني : يعتبر الاتحاد ان رسالته في هذا المجال تتمثل في خلق الانسان الثوري القادر على المشاركة الايجابية في معركة التحرير ، وتنمية النشاطات الاجتماعية والثقافية والسياسية المختلفة داخل فروع الاتحاد لخلق روح الجماعة الواحدة بين الجماهير الطلابية الفلسطينية ، وربطها بالثورة مباشرة بالعمل والفكر حتى تفجر طاقاتها لصالح الثورة (٢٢) . ويحاول الاتحاد تحديدي ذلك من خلال النشرات التي تصدر عن الهيئة التنفيذية والفروع وتتناول المسائل النقابية والسياسية بقصد توعية الطلبة وانشاء الفرق الرياضية والفنية وتشكيل اللجان المختلفة التي ينتظم فيها عدد كبير من الطلبة للقيام بنشاطات ومهام يومية . ومن جهة اخرى عمل الاتحاد ، قبل قيام منظمة التحرير ، لتأمين التدريب العسكري لعدد من اعضائه وجاء في احد قرارات المؤتمر الوطني الثالث ان المؤتمر « يوصي الهيئة التنفيذية للاتحاد بالعمل على فتح معسكرات تدريبية للطلبة

الاداري بانتخاب لجنة خماسية من بين اعضائه وتسمى « لجنة الكيان الفلسطيني » تعمل بالتعاون مع جميع قطاعات عرب فلسطين لتشكل الاتحادات المقترحة في مشروع الكيان ، وتلتزم لجنة الكيان بتقديم تقارير منفصلة عن عملها الى الهيئة التنفيذية والى جميع الفروع (٢٥).

شارك الاتحاد في المؤتمر الوطني الفلسطيني الاول الذي عقد في القدس في ٢٨ ايار (مايو) ١٩٦٤ والذي تشكلت على اثره منظمة التحرير الفلسطينية . الا ان الاتحاد اثر تقييده لهذا المؤتمر ونتائجه اتخذ موقفا سلبياً منه وطالب بتحقيق بعض الامور التي اعتبرها اساسية اذا ما اريد اقامة منظمة ثورية لتحرير فلسطين . الا ان ذلك لم يؤثر على الموقف المبدئي للاتحاد من المنظمة فقرر المجلس الاداري في دورته السادسة التي عقدت في ١٢ تشرين الاول ( اكتوبر ) ١٩٦٤ اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية المجال الرسمي الشعبي الوحيد الذي من خلاله يجب على الاتحاد ان يعتبر نفسه قاعدة من قواعدها . وفي الوقت ذاته كان مندوب المنظمة الذي جاء الى اجتماع المجلس قد طرح بعض النقاط لتكون اساس العلاقة بين المنظمة والاتحاد وهذه النقاط هي :  
١ - تقوم المنظمة بالمساهمة مساهمة ايجابية في ميزانية الاتحاد . ٢ - المنظمة ابعد ما تكون عن التدخل في الشؤون الداخلية للاتحاد . ٣ - ليس هناك مرشحو سابقون او لاحقون لمنظمة التحرير في الاتحاد .

في اوائل العام ١٩٦٥ قدمت اللجنة التنفيذية للاتحاد بناء على طلب المنظمة مشروع ميزانية الاتحاد وبعد اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة ابلغ الاتحاد ان المنظمة اعتمدت للاتحاد مبلغ ستة الاف جنيه واربعة الاف لندوة فلسطين العالمية التي كان الاتحاد يعد لها . ولقد شكل هذا القرار صدمة للاتحاد فميزانيته في العام السابق كانت قد بلغت حوالي ٣٠ الف جنيه كما ان الميزانية التقديرية التي وضعها انذاك للندوة بلغت ٦٢ الف جنيه ولم يكن لدى الاتحاد ما يكفي لسداد ثمن الطعام للوفود القادمة . وبدأت العلاقات تفتقر بين الاتحاد والمنظمة وازدادت سوءاً نتيجة لتدخلات قيادة المنظمة في الاتحاد خاصة في الفترة التي راقت المؤتمر الوطني الرابع ثم اعلانها عن « مجالس الثورة » وبدأ الاتحاد يعمل بقيادته وفروعه من اجل تغيير قيادة المنظمة .

دفع مساهمتها في صندوق عون الطلبة . اما الدول التي حصلت منها لجنة الجامعة على المساعدات فهي : قطر ساهمت بمبلغ ٣٥ الف جنيه استرليني ، دبي : ٤٠ الف دولار امريكي ، السودان : ١٠ الاف جنيه استرليني ، ابو ظبي قررت تحويل مبلغ ١٣٠ الف جنيه استرليني ، الشارقة قررت تحويل مبلغ ١٠ الاف جنيه استرليني ، العراق قرر تحويل مبلغ ٦٣ الف جنيه استرليني ، سورية وعدت بتحويل مساهمتها ، لبنان وعدت بتحويل مساهمته . ( الا ان الحكومات الخمس الاخيرة لم ترسل المبالغ المذكورة بعد ) . اما الكويت فقد رفضت ان تساهم في هذا الصندوق واقادت انها تدفع لمصندوق اللجنة الاسلامية التي يرأسها السيد صالح بويسر (٢٦).

ب - مع حركة المقاومة : قبل قيام منظمة التحرير وبدء حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة كان الاتحاد يعتبر ان عليه مسؤولية كبيرة في تعبئة ابناء فلسطين وتوعيتهم استعداداً للمعركة . كما كان يطالب بان يتاح لابناء فلسطين ان يلعبوا دورهم الطبيعي في هذه المعركة وقيام كيان خاص بهم يمارسون هذا الدور من خلاله . وعند انعقاد مؤتمر القمة العربي الاول وجه الاتحاد والاتحادات الفلسطينية الاخرى ( اتحاد العمال ، رابطة المرأة الفلسطينية ، منظمة النوادي الفلسطينية في ج.ع.م. ، نقابة الموظفين الفلسطينيين في ج.ع.م. والمتقنون من ابناء فلسطين ) مذكرة مشتركة الى الملوك والرؤساء استعرضت جوانب القضية الفلسطينية والخطر الصهيوني على الامة العربية كلها وانفردت بنداً خاصاً بعنوان « حاجة الشعب الفلسطيني الى التنظيم » جاء فيه « نصل من هذا الى ضرورة الاحتفاظ باسم فلسطين على الصعيدين العربي والدولي لا كدعوى انفصالية بل كسلاح نعتد عليه في معركتنا المقبلة مع الصهيونية والاستعمار ... ويتطلب مثل هذا الحفاظ ، السماح ، ولا نقول العمل ، للشعب الفلسطيني بتنظيم نفسه ، وتكتيل جهوده شريطة ان يكون حراً في هذا التنظيم من كل قيد واكراه ... » (٢٤). ووقف المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد امام موضوع الكيان الفلسطيني وجاء في قراره بهذا الشأن ان المؤتمر اخذاً بعين الاعتبار : الدور الطبيعي الذي يتوجب على الاتحاد ان يقوم به في ايجاد الكيان الفلسطيني ، والالتزامات التي يجب ان يقوم بها الاتحاد فان المؤتمر : يلزم المجلس

**الدائرة العالمية :** يحدد الاتحاد استراتيجية عمله في المجال الطلابي العالمي على اساس « النضال ضد الاجبرالية والصهيونية والاستعمار بجميع اشكاله والتمييز العنصري ، وتأييد ودعم جميع الحركات الطلابية التقدمية والثورية في العالم » (٢٠) . ويعتبر الاتحاد ان من بين مهامه الاساسية طرح القضية الفلسطينية في كافة المجالات الطلابية الوطنية والدولية والدعوة للقضية والتصدي لاتحاد طلاب اسرائيل كممثل لدولة استعمارية عنصرية ممتدية ، وبالفعل حقق الاتحاد عدة انتصارات في هذا المجال . ففي المؤتمر الثامن لاتحاد الطلاب العالمي استطاع الاتحاد ان يوجه اول ضربة لاتحاد طلاب اسرائيل في المجال الدولي حيث رفض المؤتمر طلب اتحاد اسرائيل بالانضمام الى المنظمة العالمية . كما حصل الاتحاد في هذا المؤتمر على قرار بدعم منظمة التحرير وقراراً بدعم ندوة فلسطين العالمية (٢١) . وفي اول لقاء للجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العالمي بعد عدوان حزيران تنددت بالعدوان الاسرائيلي وايدت حق الشعب الفلسطيني لاسترجاع وطنه بالكفاح المسلح (٢٢) . ومع ان المجال لا يتسع هنا لاستعراض نشاطات الاتحاد والانتجازات التي حققتها على الصعيد العالمي (٢٣) الا انه يجدر ان نشير الى ما حققه الاتحاد في مؤتمر الشبيبة العالمي الذي انعقد في نيويورك في ٩ تموز (يوليو) ١٩٧٠ . كان هذا المؤتمر تلبية لقرار اتخذته الجمعية العمومية للامم المتحدة في خريف عام ١٩٦٩ يدعو الى الاحتفال باليوبيل الفضي لذكرى مرور خمسة وعشرين عاماً على تأسيس الامم المتحدة وذلك بالدعوة لاول مؤتمر للشبيبة العالمية من اجل احياء هذه الذكرى والاحتفال بها . ولقد حضر المؤتمر ٦٠٠ عضو من ١١٣ دولة و ١٢ عضواً من الدول غير المستقلة . واستطاع وفد الاتحاد ان يحقق انتصاراً هاماً وسط الصراع الدائر في المؤتمر حين فاز برئاسة لجنة السلام العالمي . وكان الانتصار الثاني يتمثل في قرار المؤتمر عبر رسالته الختامية الموجهة الى الجمعية العمومية للامم المتحدة والذي نص على « تضامن شباب العالم الكامل مع كفاح شعب فلسطين من اجل التحرير الوطني واقامة الدولة الديمقراطية في فلسطين » (٢٤) . وهناك ناحية اخرى هامة في نشاط الاتحاد في هذا المجال وهي اقامته لندوة فلسطين العالمية التي دعا اليها عدداً كبيراً من المفكرين وممثلي التنظيمات

مثل المجلس الوطني الفلسطيني الخامس تميراً نوعياً في تركيب المنظمة اذ شاركت فيه معظم المنظمات الفلسطينية المسلحة وعكس ذلك نفسه على الاتحاد فقابل ذلك بارتياح (٢٦) . وفي المؤتمر الوطني الخامس للاتحاد قرر « التأييد الكامل لمنظمة التحرير الفلسطينية في وضعها الجديد على اعتبار انها تمثل جبهة وطنية لكافة المقاتلين والوطنيين من أبناء الشعب العربي الفلسطيني » (٢٧) . ويعتبر الاتحاد ان هذه العلاقة الايجابية مع المنظمة يجب ان تلازمها الشخصية الذاتية والتحرك السياسي المستقل للاتحاد وممارسة النقد الايجابي عندما يكون ذلك ضرورة لصالح الثورة . وبهذا المجال نذكر ان المجلس الاداري في دورته العاشرة بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٧٠ اتخذ قراراً بحق اعلام منظمة التحرير مدينا الاسلوب « اللامسئول » الذي يتبعه مسئول الاعلام في كافة المجالات (٢٨) . والاتحاد بدوره اخرى ، يعتبر نفسه قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية ، وان اسما واجبات اعضائه هي المشاركة الفعلية في صفوف المقاتلين ، وهو ما حدث ويحدث فعلاً . فعلى اثر عدوان حزيران ترك عدد من قادة الاتحاد وعدد كبير من اعضائه مقاعد الدراسة والتحقوا بحركة المقاومة ومنهم الذي استشهد والذي اعتقل والذي لا زال يحل السلاح .

**الدائرة العربية :** يتفاعل الاتحاد مع الاحداث التي تجري في المنطقة العربية ويحدد مواقفه تجاهها على اساس انعكاساتها على القضية الفلسطينية بوجه خاص . ويقف المؤتمر الوطني للاتحاد عادة ليحدد علاقة الاتحاد مع الدول العربية في ضوء مواقفها وسياستها من القضية . وعلى الصعيد الطلابي يقيم الاتحاد علاقات وثيقة مع الاتحادات العربية ويتعاون معها خاصة في الخارج لاتخاذ مواقف موحدة في المؤتمرات الطلابية . ولقد سعى الاتحاد منذ وجوده لاقامة الحركة الطلابية العربية الموحدة . وفي مؤتمره الثالث قرر الاتحاد « تمسكه الشديد بضرورة توحيد الحركة الطلابية العربية على اساس سليم معبراً عن الارادة الحقيقية للاتحادات الطلابية العربية الوطنية ، والطلب من الهيئة التنفيذية استمرار بذل الجهود من اجل تحقيق هذا الهدف » (٢٩) . والاتحاد عضو في اللجنة التحضيرية للحركة الطلابية العربية التي لا زالت تحاول تذليل بعض الصعوبات التي تقف في وجه قيام هذه الحركة .

حضر الندوة التي استمرت من ١٣ - ١٧ شباط  
نحو ثلاثماية مشترك .

### مشاكل تواجه الاتحاد

يواجه الاتحاد مثل اي تنظيم اخر عددا من المشاكل  
اليومية الا ان هناك بعض المشاكل التي تؤثر على  
سير نشاطه :

١ - المشكلة التنظيمية : وليس المقصود هنا  
المشكلة الناتجة عن انتشار فروع الاتحاد في عدد  
كبير من الدول مما يؤثر على سرعة الاتصال  
وامكانيات التفاعل المستمر . وانما هناك قضية  
الضبط والربط بين قيادة الاتحاد وقاعدته وخروج  
بعض الفروع احيانا على سياسة الهيئة التنفيذية  
او انفراد بعض الفروع في مواقف تمس الاتحاد  
ككل وكذلك عدم انتظام الفروع في ارسال تقاريرها  
العامة والمالية الى الهيئة التنفيذية . ويتحدث  
التقرير الادبي المقدم الى المؤتمر الوطني الخامس  
عن مثل هذه المشاكل حيث نجد مثلا ان الاتحاد  
لم ينجح حتى الان في اقامة كونفدرالية لفروع  
اوروبه لان بعض الفروع تعتبر الهيئة التنفيذية  
مؤقتة وليس من صلاحياتها ذلك (٢٦) رغم ان هذا  
الموضوع مطروح في قيادة الاتحاد قبل انعقاد  
المؤتمر الرابع ومتخذ به قرار من قبل المجلس  
الاداري . كذلك يتحدث التقرير عن خلاف الهيئة  
التنفيذية مع كونفدرالية يوغسلافية وعن مشكلة  
فروع اسبانية . الخ وبشكل عام يقول التقرير  
« ان الهيئة التنفيذية تعتبر ان جو العلاقات  
الداخلية بينها وبين الفروع طيلة السنوات الثلاث  
الماضية لم يتوفر من خلالها تطبيق الاعتبارات  
التنظيمية والدستورية . كما شهد الاتحاد جوا من  
الفطور احيانا في العلاقة بين الهيئة والفروع » (٢٧) .  
وهناك بعض الامور التي تبدو بسيطة ولكنها مهمة  
في الواقع مثل تنظيم ارشيف كامل في الفروع  
والهيئة التنفيذية ، ( لا يوجد في فرع لبنان مثلا  
شيء عن الاتحاد يعود تاريخه الى ما قبل عام  
واحد ) وهناك ملاحظة متكررة في اكثر من رسالة  
صادرة عن قيادة الاتحاد او بعض فروعها وهي  
بدون تاريخ ، وليس واضحا السبب مثلا في عدم  
ترقيم صفحات مجلة جبل الزيتون التي تصدر عن  
الهيئة التنفيذية . من ناحية اخرى تخلو تقارير  
الاتحاد من ذكر شيء عن المكتبات في الاتحاد  
او عن مجالات البحث ولا شك ان الاتحاد من خلال  
فروعه واعضائه يستطيع ان يساهم في ميادين  
البحث النظري والميداني والدعائوي المتعلقة

والقوى المختلفة العربية والعالمية ، وكانت فرصة  
لطرح القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها  
وايصالها من خلال الحاضرين الى مختلف دول  
العالم ، كما شكلت فرصة للحوار والتفاعل  
الفكري بيننا وبين هذه القوى . وقد عقدت ندوة  
لمسطين العالمية الاولى باشراف الاتحاد في القاهرة  
في ٢٠ آذار (مارس) ١٩٦٥ وذلك تنفيذا لقرار  
اتخذه المؤتمر الوطني الثالث للاتحاد . وحضر  
الندوة وغود من ٥٨ دولة وشاركت في الحضور  
شخصيات عالمية وممثلون عن القوى الشعبية العربية .  
وكانت تلك الندوة وحتى ذلك الوقت ابرز جهد  
اعلامي امتد الى المجال العالمي باسره وصدر بيان  
من الندوة جاء فيه « ان قضية فلسطين قضية  
عادلة من قضايا التحرر وتحرير الفرد من اغلال  
القيود التي تفرض عليه طبقا لخطة موضوعية...  
ولتحريره من الاستعمار ومن الخوف والارهاب...  
ان الندوة تسجل برضاء عظيم حقيقة ان نضال  
العرب ضد الصهيونية لا ينبع من اي حقد ديني  
او عنصري لليهود » (٢٥) . وفي الثاني من شهر ايلول  
(سبتمبر) ١٩٧٠ عقدت في عمان ندوة فلسطين  
العالمية الثانية وسط وضع متأزم في الاردن خاصة  
وفي المنطقة العربية بشكل عام وكان الاتحاد هو  
المشرف الوحيد على الندوة واقتصر في توجيهه  
الدعوات على حركات التحرير والاحزاب والمنظمات  
واستثنى ايا من الشخصيات البارزة . وقد حضر  
الندوة ما يزيد على مئتي ممثل لما يقرب من ٦٠  
منظمة وطنية وعالمية وحركة تحرر وطني . ومن  
حيث الدعم المالي للاتحاد لتأمين تكاليف الندوة  
يعود الفضل الى الجزائر والعراق بالدرجة  
الاولى . اما الجامعة العربية فقد وقفت موقفا  
سلبيا من الندوة فرفضت تقديم اي عون مالي بل  
وطلبت الغاء الندوة . اما الجزء الثاني من  
الندوة فقد عقد في اواسط شباط (فبراير) ١٩٧١  
في الكويت وبإشراف الاتحاد وجمعية الخريجين  
الكويتية وعكس ذلك بعض الآثار على الندوة . فمن  
حيث المدهومين كان الاتحاد يريد ان يكون ذلك  
على غرار ندوة عمان في حين كان للجمعية رأي  
اخر ولذلك تواجد في ندوة الكويت حركات التحرير  
والاحزاب الى جانب الشخصيات والانفراد . ومن  
جهة اخرى كان الاتحاد يريد للندوة ان تخرج  
بموقف سياسي واضح وصريح ضد الحل السلمي  
ومشروع روجرز بينما كانت الجمعية تسمى الى  
تجنب اية انفعالات او انشقاقات في الندوة .

بجوانب القضية وبالفلسطينيين . وتجدر الإشارة في هذا المجال الى ضرورة ايجاد وسائل جديدة ومجالات جديدة للنشاط بحيث يمكن استيعاب العدد الأكبر من الاعضاء في لجان الاتحاد وتوظيفهم في مهامه اليومية .

٢ - **المشكلة المالية** : تشكل الازمة المادية الزمنية التي يعيشها الاتحاد مشكلة جديدة تؤثر على سير عمله . واذا كان الاتحاد قد استطاع ان يواصل نشاطاته ويتوسع فيها فليس بالضرورة ان يكون ذلك هو الامق الاقصى لما يمكن ان يقوم به الاتحاد من نشاطات. ومن المعروف ان اشتراكات الاعضاء في الفروع لا تفي اجمالا باحتياجات هذه الفروع بل ان هذه الفروع تعتمد في ميزانياتها على المساعدات التي تقدمها لها الهيئة التنفيذية . وقد بلغت الميزانية التقديرية للفروع ( ما تقدمه الهيئة التنفيذية لها ) التي اقرت في المؤتمر الخامس ١٢٤١٠ (٣٨)، ناهيك والحالة هذه عن المصروفات المركزية للاتحاد واجتماعات المجلس الاداري وتكاليف اعتماد المؤتمرات الوطنية ... الخ. ولعل ابرز مثل على حدة المشكلة المالية هو ان الهيئة التنفيذية لم تستطع اصدار مجلتها « جبل الزيتون » بشكل منتظم لاسباب مالية صرفة . وما تقدمه منظمه التحرير لا يشكل في الواقع الا جزءا بسيطا من ميزانية الاتحاد ولذا فهو لا زال يعتمد في موارده المالية على التبرعات (٣٩). ومع ان اوجه الصرف المالي للاتحاد غير منشورة الا ان المرء يمكن ان يقول بان التبريد او التبذير المالي مسألة غير واردة في الاتحاد وخاصة مع وجود لجنة المراقبة المالية والمؤلفة من اعضاء ليسوا في المجلس الاداري والتي اقر تشكيلها في المؤتمر الوطني الثالث ، ومع وجود التقشف المالي واجراءات الهيئة التنفيذية بهذا الخصوص (٤٠) .

٣ - **المشكلة السياسية** : يمثل الاتحاد انعكاسا للواقع السياسي الفلسطيني من حيث تمدد انجازاته وتنظيماته السياسية وامتدادها في الوسط الطلابي . ولا يعقل ولا يمكن اصلا ان يكون الاتحاد او ان يطلب احد منه ان يكون بعيدا عن هذا الواقع الذي هو واتسع حركتنا الوطنية وثورتنا المسلحة بل ان لهذه المسألة وجهها الايجابي المتمثل بوجود عناصر ملتزمة سياسيا وواحة في قيادات الاتحاد كما ان تنافس الاطراف المختلفة على المراكز القيادية كان دافعا

لعناصرها لكي تضاعف من اسهامها في اوجه نشاطات الاتحاد والدعاية له وزيادة عدد اعضائه، اي اتساع القاعدة الطلابية المنظمة ذات الصلة الاوثق بالعمل الثوري . لكن المسألة تصبح مشكلة فعلا عندما يصبح لها اثر سلبي معيق لمسيرة الاتحاد ونمو عمله كأن تصبح هذه الخلافات هم الفئات المختلفة في الاتحاد وتصرفها عن الهدف الاسمي او كأن تعزل الفئة التي لا تفوز بالانتخابات مثلا نفسها عن الاتحاد وقضاياها وكان الامر لا يعنيها ، وهو ما حصل فعلا وللأسف ، في تاريخ الاتحاد وفي اكثر من فرع .

لا نريد هنا ان نستعرض كل حيثيات الماضي او ان نتناول موقف ومسلك كل فئة على حدة انما سنمر بایجاز على اهم الملاح التي عكسها الوضع السياسي - العربي والفلسطيني - والمتسم بالصراع ، على الاتحاد : كانت قيادة الاتحاد في «المرحلة الاولى» من تأسيسه بيد حزب البعث العربي الاشتراكي ، ولم يمر وقت طويل حتى حدثت خلافات في الجمهورية العربية المتحدة كان حزب البعث في سورية طرفا فيها . وعكس هذا الامر نفسه على الاتحاد فبدأت الهيئة التنفيذية تتخذ مواقف سياسية حزبية مضادة لمواقف الجمهورية المتحدة وتتهجم عليها ، كما قامت الهيئة التنفيذية بتجديد نشاطها في اتحاد الطلبة العرب الذي مركزه مدينة القاهرة وذلك على اثر انسحاب بعض الروابط الطلابية العربية الموجودة في القاهرة من هذا الاتحاد كموقف حزبي مؤيد للبعث . كذلك لجأت الهيئة التنفيذية الاولى للاتحاد الى سلسلة ممارسات على الصعيد الداخلي للاتحاد كانت تؤكد في مجملها الدوافع والعمل بقصد السيطرة الحزبية (٤١). وادى ذلك الى حدوث فجوة وتأزم في العلاقة بين الفروع والهيئة التنفيذية ، خاصة وان الاطراف الاخرى كانت تتخذ من خلال الفروع موقفا مضادا للهيئة التنفيذية في محاولة لاجراجها وازاحتها عن قيادة الاتحاد . ولجأت الهيئة التنفيذية عند انعقاد المؤتمر الثاني الى اجراءات خاصة بهدف الاستمرار في قيادة الاتحاد . وغلا انتهى المؤتمر والعناصر البعثية اكثرية في المجلس الاداري والهيئة التنفيذية وانفجر الصراع بين الاطراف المختلفة في اواسط شهر اب (اوغسطس) ١٩٦٣ حيث تم اقصاء العناصر البعثية عن الهيئة التنفيذية واختيار هيئة تنفيذية مؤقتة من بين اعضاء المجلس الاداري الذين تواجدوا في القاهرة انذاك.

ودخل الاتحاد بذلك « المرحلة الثانية » التي تسلم فيها القوميون العرب قيادة الاتحاد . ولكن هذه العملية لم تكن ، برغم المظاهر الدستورية التي اسبغتها الهيئة الجديدة عليها ، بمعيدة عن التأثيرات العربية الرسمية والحزبية . ففي ذلك الوقت قامت سلطات الجمهورية المتحدة بإبعاد عدد من الطلبة البعثيين كان من بينهم السكرتير العام للاتحاد بالإضافة الى منع بعض اعضاء المجلس الاداري من دخول القاهرة (٤٢) . ويصعب والحالة هذه ان تحمل عملية اقصاء العناصر البعثية عن الهيئة التنفيذية الصفة الداخلية الصرفة . والذي حدث بعد ذلك ان ذهب القائم باعمال رئيس الاتحاد ، والذي ابعد بدوره عن القاهرة ، الى دمشق حيث اجتمع هناك مع الاعضاء البعثيين في المجلس الاداري والهيئة التنفيذية واعتبروا انفسهم الممثلين الشرعيين للاتحاد وامسروا قرارا اداريا بنقل مركز عمل الهيئة التنفيذية الى دمشق كما اصدرت نشرات تنهجم على سلطات الجمهورية المتحدة وعلى اعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة في القاهرة وتتهمهم بالتعاون مع سلطات خارجة عن كيان الاتحاد والتآمر عليه (٤٣) . وكان لهذه الازمة الداخلية المهدة بانقسام الاتحاد اثارها السلبية على وضع الاتحاد امام الهيئات الطلابية الدولية وخاصة فيما يتعلق بشرعية الهيئة التنفيذية الى ان حسم الامر في المؤتمر الوطني الثالث في اواخر شباط ١٩٦٤ .

عكست الهيئة التنفيذية المؤقتة في مواضعها الاتجاه السائد في الاوساط الفلسطينية يومها اي الاتجاه الناصري . ويتضح ذلك من خلال حديثها في التقرير الادبي المقدم للمؤتمر الثالث عن علاقات الاتحاد بالدول العربية وخاصة الجمهورية المتحدة والعراق وسورية . وليس يهنا هنا الحكم على صحة مواقف الاتجاه او خطاها وانما مبدئية هذه المواقف التي تستوي في التحليل الاخير في كونها خاضعة للتأثيرات السياسية .

مثل المؤتمر الوطني الثالث - الذي كان للقوميين العرب اكثرية فيه - تحالفا بين اكثر من طرف ، عنوانه الاتفاق حول العملية التي تمت في الاتحاد الا ان الخلاف سرعان ما ثار قبيل انتهاء المؤتمر وانتقل الى القاهرة وبشكل محدد حول المناصب والنسب في الهيئة التنفيذية . كانت الاطراف المختلفة ثلاثة هي : القوميون العرب ولهم اكثرية في المؤتمر

والمجلس الاداري ، وفتح وتعتمد في قوتها على فروع المانية ، « والمستقلون » ومركز قوتهم في اسكندرية وبور سعيد . ومضى وقت طويلا قبل ان يصل المجلس الاداري الى تسوية . تأزم الخلاف بين الاطراف الثلاثة عام ١٩٦٥ . وعبر الخلاف بين القوميون العرب وفتح عن نفسه بخلاف بين الهيئة التنفيذية في القاهرة وسكرتارية التنسيق في المانية . واتخذ الخلاف بين القوميون « والمستقلين » طابع الصراع بين « المستقلين » او « شباب المنظمة » والحزبيين ، واحتدم اثناء الانتخابات للمؤتمر الرابع ثم داخل المؤتمر مما ادى الى فشله . ( هذا التقسيم عام ولا شك ، اذ لم يكن جميع الطلبة مقسمين على هذا النحو كما لم تكن كل من الهيئات الاخرى : الهيئة التنفيذية ، سكرتارية التنسيق ، والمستقلون ، تمثل وحدة متجانسة ) .

كان تشكيل كونفدرالية لفروع المانية والنسبة بحد ذاته مثار خلاف مع الهيئة التنفيذية اذ تم ذلك دون الرجوع اليها كما حاولت السكرتارية ان تكون حلقة الاتصال بين الفروع هناك والهيئة التنفيذية وهو ما يلغي او يضعف دور الهيئة التنفيذية في اتصالها المباشر بالفروع . الا ان الموضوع لم يكن محصورا في الاطار التنظيمي بل كان هناك خلاف حول الموقف السياسي ازاء عمليات العاصفة التي بدأت في بداية ١٩٦٥ . اتخذت سكرتارية التنسيق موقفا مؤيدا لهذه العمليات واصدرت بيانات حول ذلك واتهمت الهيئة التنفيذية بالتخاذل لعدم تأييدها للعاصفة . اما الهيئة التنفيذية فلم تتخذ موقفا الى ان طرحت الموضوع على المجلس الاداري في دورته السابعة في اواسط شهر تموز ١٩٦٥ والذي اتخذ قرارين بهذا الشأن : الاول تعاقب تمثيل في «لوم كونفدرالية المانية لتخطيطها الهيئة التنفيذية في عملية تشكيلها واعادة النظر في امر الكونفدرالية والعمل على انشاء كونفدرالية لفروع اوروبه في اسرع وقت ممكن (٤٤) . ( كان الهدف من ذلك تطويق فتح في المانية من خلال فروع اوروبه التي ليس لها اكثرية في مجموعها ) . اما القرار الثاني للمجلس فكان يتعلق بعمليات العاصفة وجاء فيه « ان القوى الثورية العربية ومن ضمنها الفلسطينية هي التي تفرض المعركة ولا يجب ان تساق اليها . ولا يؤيد المجلس الاداري ، ولا يشجب اعمال العاصفة باعتبار ان اي تأييد او شجب يقرره المؤتمر الوطني

الرابع في تقرير سياسة جديدة للاتحاد(٤٥)» .

اما الخلاف مع المستقلين او « شباب المنظمة » فلم يكن بعيدا عن تدخلات قيادة منظمة التحرير في شؤون الاتحاد ومحاولتها تطويعه لمصلحتها . وانفجرت الازمة في المؤتمر الوطني الرابع بعد ان تغيرت التحالفات في داخله (تحالف القوميون مع فتح) وتعطلت اعماله واصبح الاتحاد مهددا من جديد بالانقسام لولا ان اثمرت الجهود التي بذلتها اطراف عديدة من خارج الاتحاد في الوصول الى تسوية باختيار هيئة تنفيذية من الاطراف الثلاثة واصدار ميثاق للعمل تسيير عليه هذه الهيئة حتى انعقاد المؤتمر الوطني الخامس . ويمكن تسمية هذه المرحلة - بين المؤتمر الرابع والخامس - « بمرحلة التحالف » .

وفي المؤتمر الوطني الخامس انتقلت قيادة الاتحاد الى فتح وكان من الطبيعي ان تنعكس مواقف فتح ونظرتها السياسية على الاتحاد حيث نلاحظ ذلك مثلا في التعديل الذي ادخله المؤتمر الوطني الخامس على مقدمة الدستور . ففي مقدمة الدستور السابق جملة نصها « بقوة الترابط بين الوحدة العربية الشاملة وتحرير فلسطين التي تمثل قلب الامة العربية » . اصبحت في الدستور الجديد « بان تحرير فلسطين هو طريق الوحدة العربية الشاملة » . وعدلت جملة اخرى في المقدمة كانت في الاصل : نعلن « تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين يكون نواة لتنظيم شعبي فلسطيني » واصبحت « تأسيس اتحاد وطني لطلبة فلسطين قاعدة من قواعد الثورة الفلسطينية » . كذلك يمكن ملاحظة ذلك من خلال القرارات الصادرة عن المؤتمر الخامس مثل « ان الثورة الفلسطينية رفعت شعار عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية » و « رفع الوصاية العربية عن القضية الفلسطينية في المجال الدولي » ( صفحة ٢١ ) . و « ان الثورة الفلسطينية هي فلسطينية المنطلق عربية العمق والابعاد » و « ابعاد التناقضات العربية عن الدخول الى الساحة الفلسطينية » (ص ٢٣) . ومسألة عدم التدخل في الشؤون الداخلية تبدو واضحة مثلا عند المقارنة بين قرارات المؤتمر الثالث والمؤتمر الخامس حول الاتحاد الوطني لطلبة المغرب . ففي قرارات المؤتمر الثالث نجد جملة « نحو الرجعية في المغرب وتأميرها على التنظيمات الشعبية وخاصة على الاتحاد الوطني لطلبة المغرب » وقد حذفت الجملة

من قرارات المؤتمر الخامس . مرة اخرى ليس المقصود هنا مناقشة موقف معين بتدرجا هو اظهر انعكاس الواقع السياسي الفلسطيني على الاتحاد .

ويبدو الان وبحكم الظروف التي تبر بها حركة المقاومة ونتيجة للدروس السابقة ان الاطراف المختلفة في الاتحاد ادركت ان فئة معينة لا تستطيع - لمصلحة الاتحاد - ان تسيير به منفردة حتى ولو امتلكت اكثرية اصواته ، وبالتالي فان من الضروري افساح المجال للجميع للمشاركة في تحمل المسؤولية وبذل الجهد لدفع الاتحاد الى الامام . وربما كان هذا احد الدوافع في رغبة الاتحاد بجعل مؤتمره الاخير ذا طبيعة خاصة في محاولة جادة لنقل الاتحاد الى مواقع جديدة . ان تعميق المفاهيم الديمقراطية وممارستها والوعي النقابي لدى اعضاء الاتحاد في ظل الظروف القاسية التي تجتازها حركة المقاومة والقضية الفلسطينية سيظل الوسيلة الانجح لتجنب الاتحاد اية هزات في المستقبل بالرغم من تعدد الاطراف فيه وانعكاس الاوضاع السياسية عليه .

وليس المقصود هنا الدعوة لتغليب الناحية النقابية على السياسية في الاتحاد ، لان المعنى العملي لذلك هو الدعوة لصرف الاتحاد عن مهمته الجوهرية . وانما المقصود ان تظل الانجازات السياسية ضمن اطار يمكنها من التأثير الايجابي على مسيرة الاتحاد . وقد لا يستسيغ البعض استعمال تعابير مثل : التعايش او التحالف او الائتلاف الجبهوي ولكن مثل هذه الصيغ هي المطلوب توفرها لدى الاتحاد بل ولدى جميع الاتحادات الفلسطينية . وليس عسرا تنفيذ ذلك اذا اخذنا بعين الاعتبار ان الاتحاد او الاتحادات النقابية ليست هي العنصر الحاسم في مسيرة الثورة وذلك مرهون بالثورة المسلحة اولا . كما ان الحكم التاريخي على اي نصيل سياسي لن يتم على اساس دوره في الاتحاد اذ ان لمثل هذا الحكم حيثياته المتصلة في مجملها بالممارسة العسكرية والسياسية على هذا الفصيل او ذاك ، ثم ان الاتجاهات السياسية المتعارضة تلتقي كما تعلن كل فصائل الثورة على ان الهدف هو التحرير والنضال المسلح هو الوسيلة . واذا كانت فصائل الثورة تجد نفسها امام تعارض حاد حول تحديد بعض العضلات الوطنية الاساسية التي يجب على حركة المقاومة ان تتصدى لها فان ثبات للاتحاد

لا تجد نفسها امام هذا الامر « المصري » اذ ليس من مهام الاتحاد — كهيئة تنظيمية — التصدي المباشر لمثل هذه المعضلات .  
ان هذا لا يعني الانتقاص من دور الاتحاد واهميته ولكن ضرورات المرحلة تحتم وضع الامور في حجبها الحقيقي وسياقتها المحدد : الاتحاد لا يمكن ان يكون مؤسسة نقابية تقليدية ، وهو ليس في الوقت ذاته مؤسسة سياسية صرفة . ومهمته تنحصر في تنظيم طلبه فلسطين وتحقيق مكاسب مطلية لهم وفي الوقت ذاته توعيتهم سياسيا بحيث يكون مدرسة ثورية قادرة على دعم الثورة واغنائها بشكل مستديم في مجالات متعددة .

ان كافة اوجه الحياة النقابية والمكاسب المطلية يجب ان تكون بالنسبة للاتحاد مدخلا للمسألة السياسية بمعنى ان يكون ذلك وسيلة للوصول الى القاعدة الطلابية الواسعة وامكان تنظيمها ومن ثم ربطها بالثورة . وعلى الاتحاد في هذا المجال ان يفتش عن القضايا المطلية الجماعية التي تخدم ذلك . فالوصول على بعثات دراسية للخارج سارغم الاهمية القصوى لها — لا يشكل مطلباً جماعياً يمكن ان يستثير الطلاب جماعياً ويضعهم في مواقف دينامية موحدة . كما ان على الاتحاد ان يفتش عن الاشكال التنظيمية التي تمكنه من حشد الطلاب وربطهم بالمؤسسة وتحريكهم ضمن

مهام يومية محددة .  
بهذا الاتفاق لا يتحول الاتحاد الى مؤسسة نقابية تقليدية ولا يعتمد عن دوره السياسي بل يكسبون في صلبه . ويظل المحذور في أن يتحول هذا الدور السياسي من دور ايجابي فاعل الى دور سلبي معيق كما حدث في تاريخ الاتحاد عندما كانت الفئة التي تتسلم قيادته تحاول دمج دوره بدور تنظيمها السياسي الخاص . واذا كان على الاتحاد ان يواجه هذا المعضل الاستراتيجي ان صح التعبير ، فان التنظيمات السياسية معنية بذلك اولا .  
والمأمول ان تكون مختلف التنظيمات قد اقتنعت من خلال تجارب الاتحاد بأن عقلية السيطرة لم يعد ولم يكن لها اصلاً ما يبررها . واذا كانت بعض التنظيمات قد وجدت يوماً في الاتحاد منبرا للتعبير عن ارائها ومناهيتها فالوسائل الان كثيرة .

ان امامنا تجربة الحركة الطلابية العربية في بعض الاقطار حيث تحولت هذه الحركة الى امتداد سلبي للاجهزة الرسمية او المؤسسات السياسية مفقدت دورها وقيمتها . ولربما كان في قدرة القيادة الجديدة للاتحاد ان تخرج بصيغة متوازنة ومتقدمة للموضوعات المتداخلة : النقابية ، والالتزام السياسي بخط الثورة ، والاستقلالية في العمل والتفكير ، والتآلف الذي يصهر طاقات شباب فلسطين ويجندها في خدمة الثورة .

- ١ — رابطة الطلاب الفلسطينيين العرب ، دمشق — القانون الاساسي .
- ٢ — الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الدستور ، القاهرة ، ١٩٦٢ ص ٣ .
- ٣ — الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، الهيئة التنفيذية مجلة جبل الزيتون ، العدد ١٣ ايار ( مايو ) ١٩٧١ .
- ٤ — الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، المؤتمر الثالث ، تقرير ادبي ، ص ٦ .
- ٥ — المصدر نفسه ، ص ٧ .
- ٦ — المصدر نفسه .
- ٧ — المصدر السابق ص ٨ — ١١ .
- ٨ — الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، قرارات المؤتمر الوطني الثالث ص ١٥ — ١٦ .
- ٩ — الاتحاد العام لطلبة فلسطين ، قرارات المجلس الاداري والدورة السابعة — ١١ — ١٧ ١٩٦٥/٧/ ص ٢ .
- ١٠ — ميثاق العمل الوطني للاتحاد العام لطلبة

- فلسطين ص ٧ .
- ١١ — الاتحاد ، قرارات المؤتمر الوطني الخامس ، ص ٧ .
- ١٢ — الاهرام ٦٩/٨/١ .
- ١٣ — راجع دستور الاتحاد المعدل في المؤتمر الوطني الخامس ومجلة جبل الزيتون عدد اذار ١٩٧٠ .
- ١٤ — الاتحاد ، قرارات المؤتمر الوطني الخامس ص ٧٥ .
- ١٥ — المصدر السابق ص ٨٣ — ٨٩ .
- ١٦ — قرارات المؤتمر الوطني الثالث ص ٣٨ — ٣٩ .
- ١٧ — قرارات المؤتمر الوطني الخامس ص ٣٢ — ٣٤ .
- ١٨ — الاتحاد ، مجلة جبل الزيتون العدد العاشر ، اذار ١٩٧٠ .
- ١٩ — الاتحاد ، قرارات المؤتمر الوطني الثالث ، ص ٢٠ .

- ٢٠ - الاتحاد ، قرارات المجلس الإداري ، الدورة السابعة ١١ - ٦٥/٧/١٧ من ٦ - ٧ .
- ٢١ - الاتحاد ، قرارات المؤتمر الوطني الخامس من ٤٣ .
- ٢٢ - الاتحاد ، المؤتمر الخامس ، التقرير الأدبي من ٢٨ .
- ٢٣ - الاتحاد ، فرع لبنان ، مجلة صدى الثورة مدد ايار ( مايو ) ١٩٧١ من ٣٠ - ٣١ .
- ٢٤ - الاتحاد ، المؤتمر الوطني الثالث ، التقرير الأدبي ملحق رقم ١ من ٧ .
- ٢٥ - الاتحاد ، المؤتمر الوطني الثالث ، القرارات من ٢٠ .
- ٢٦ - الاتحاد ، مجلة جبل الزيتون ، عدد ١٢ ، اذار ( مارس ) .
- ٢٧ - الاتحاد ، قرارات المؤتمر الخامس من ١٨ .
- ٢٨ - الاتحاد ، مجلة جبل الزيتون ، المصدر السابق .
- ٢٩ - الاتحاد ، قرارات المؤتمر الوطني الثالث من ٥٥ .
- ٣٠ - الاتحاد ، قرارات المؤتمر الوطني الخامس من ٦٩ .
- ٣١ - الاتحاد ، المؤتمر الرابع التقرير الأدبي ، من ١٥ .
- ٣٢ - الاتحاد ، المؤتمر الخامس التقرير الأدبي ، من ٢٤ .
- ٣٣ - للوقوف على مواقف اتحاد الطلاب العالمي واتحاد الشباب الديمقراطي العالمي ، اللذين
- يمثل الاتحاد في هيلتها التنفيذييتين ، والمنظمات الطلابية الاخرى . راجع شريف الحسيني ، مواجهة النشاط الصهيوني على الصعيد الطلابي ، منشورات مركز الابحاث في م.ت.ف. بيروت ١٩٦٨ .
- ٣٤ - تقرير من مؤتمر الشبيبة العالمي ، من ١ .
- ٣٥ - الاتحاد ، مجلة جبل الزيتون العدد ١٢ ، اذار ( مارس ) ١٩٧١ .
- ٣٦ - المؤتمر الخامس ، تقرير أدبي ، باب العلاقات الداخلية من ٣ .
- ٣٧ - المصدر السابق من ١ .
- ٣٨ - المؤتمر الخامس ، القرارات ، من ١٠٦ .
- ٣٩ - ميزانية الاتحاد سرية ، وكذلك من غير المعروف المبلغ الذي تقدمه المنظمة للاتحاد سنويا ، ذكرت مجلة جبل الزيتون في عدد ١٢ اذار ١٩٧١ ان ميزانية الاتحاد عام ٦٤ بلغت حوالي ٣٠ الف جنيه مصري .
- ٤٠ - المؤتمر الثالث ، قرارات ، من ٩٩ .
- ٤١ - الاتحاد ، المؤتمر الثالث ، التقرير الأدبي من ٩ - ١٠ .
- ٤٢ - منشورات الاتحاد ، حقائق ووثائق ، من ١٠ - ١٥ .
- ٤٣ - راجع التقرير الأدبي المقدم للمؤتمر الوطني الرابع ، و« حقائق ووثائق » المصدر السابق .
- ٤٤ - الاتحاد ، قرارات المجلس الإداري السابع من ٣٤ .
- ٤٥ - المصدر السابق من ٣٧ .

## علاقات إسرائيل مع دول العالم

١٩٦٧ - ١٩٧٠

بقلم

شهادة موسى

منشورات مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

١٠ ل.ل.

٥١٧

بالعربية

## (١) المقاومة الفلسطينية

— ٧ ت ١ ) ، سنحاول هنا استعراض خطوطها الأساسية بإيجاز .

### الوساطة المصرية — السعودية

#### ١ — ورقة العمل المصرية — السعودية :

لقد انبثقت الوساطة المصرية — السعودية قبل معركة احراج جرش التي جرت في شهر تموز ١٩٧١ ، على أثر اللقاء بين الملك فيصل والرئيس السادات في القاهرة يوم ٢١ حزيران . وقد رتب الملك حسين معركة جرش مع بداية الوساطة ، حتى يتمكن من أن يفاوض على أساس جديد لا ينطلق من اتفاقات القاهرة وعمان ، وحتى يكون قادرا على فرض شروطه ، احساسا منه بأن الوضع العربي ، والسعودية بالذات ، ترغب في ائصال الوساطة الى نهاية ناجحة ، وهو يريد لهذه النهاية الناجحة ان تخدم أغراضه واهدافه، وفي أجواء معركة تموز بدا وكأن الوساطة قد دفنت في مهدها ، ولكن النتائج الهادئة للقاء القمة العربي الخماسي في طرابلس ( ٢٩ تموز ) أوحى بشكل واضح أن الوساطة سوف تتجدد ، وذلك حين قال العقيد القذافي في مؤتمر صحفي عقده بعد انتهاء اللقاء الخماسي انه « تم الاتفاق على قرارات سرية يتوقف تنفيذها على موقف الملك حسين من المقاومة في المستقبل » . وفي اليوم التالي كان السيد حسن صبري الخولي الممثل الشخصي للرئيس السادات يطير الى جدة ليشرح للملك فيصل نتائج لقاء طرابلس مبينا له اتفاق جميع الذين شاركوا في اللقاء على تنفيذ اتفاقات القاهرة وعمان ، ومعلنا أنه سيتشاور مع السيد عمر السقاف الممثل الشخصي للملك فيصل بشأن الوساطة الموكلة اليهما . وفي نفس الوقت كان السيد السقاف يطير الى عمان ( ٤ آب ) للمرة الثالثة خلال شهرين ليهدد لجولة الوساطة الجديدة ، وشملت رحلته بالإضافة الى عمان ، دمشق وبيروت ، حيث أعلن رسميا ( ٥ آب ) أن السعودية لا زالت تتابع الوساطة بين الاردن

في منتصف تموز الماضي انتهت معركة احراج جرش بين حركة المقاومة الفلسطينية والنظام الاردني ، وانتهى معها آخر وجود علني للعمل الفدائي في الاردن . واصبح مفروضا على المقاومة ان تضع معركتها مع النظام الاردني في رأس جدول أعمالها ، كهدف رئيسي لا بد من مواجهته حتى يتمكن شعب فلسطين من حشد طاقاته بشكل كامل باتجاه العدو الصهيوني . كما أصبح مفروضا على المقاومة ان تتمكن من توفير شروط النجاح في هذه المعركة ، أن تغير من اساليب عملها ، اولا باتجاه العمل السري ، وثانيا باتجاه الاهتمام بمشاكل الجماهير في الاردن ، لوضع حلول وطنية لها تساعد في مد جسر من الثقة العميقة مع الجماهير الفلسطينية والاردنية ، كشرط لازم لضرب خطط النظام القائمة على استيعاب مشاكل الجماهير من خلال الجيش والتوظيف .

ومما لا شك فيه ان العمل الفدائي حين يقدم على خوض هذه المعركة مع النظام الاردني ، يكون قد ادخل تغييرا جوهريا على بنيته وشعاراته واساليب عمله ، تجعل منه حركة وطنية فلسطينية ذات تماس حاد ومباشر ويومي مع الواقع العربي وتناقضاته، بينما حاول جاهدا حتى معركة جرش ان يجنب نفسه تبعات هذه المعركة . ومن المؤكد ان هذا التماس المباشر مع الواقع العربي ، سوف يبدل كثيرا من المواقف العربية الرسمية تجاه العمل الفدائي ، ومن المستبعد ان يبقى التأييد العربي له سائرا في نفس محاوره السابقة .

وتدرك الانظمة العربية هذه القضية تماما ، لذلك ينصب جهدها منذ عدة أشهر وحتى الان على بذل جهود واسعة لابعاد العمل الفدائي عن الخوض في هذا الاتجاه ، من خلال الاصرار على الوساطة المصرية — السعودية ، وبذل جهود وضغوط واضحة لانجاحها ، وقد كانت مفاوضات جدة ( ١٤ ايلول ) ، حصيلة جولات من الاتصالات والمناقشات ، جرت في الفترة الواقعة بين ( ١ آب

والمقاومة ، وأن النتائج ستظهر خلال ثلاثة أسابيع . وعلى أثر السقاف جاء الخولي الى عمان ، وعقد اجتماعا مع الملك حسين بحثا فيه الازمة الناشبة ( ٧ آب ) ، ثم عاد الى القاهرة ليلتقي مع السقاف ، ويمتددا اجتماع عمل مع الرئيس السادات ( ٨ آب ) نوقشت خلاله ورقة عمل مصرية سعودية وتم الاتفاق عليها لتكون أساس المرحلة الجديدة من الوساطة . وفي ١١ آب ، وصل الوسيطان الى عمان ، وقال السقاف عند وصوله « اننا نقوم بمهمة الصلح للمرة الاخيرة » . وتسهلا لشرح مجريات الوساطة ، التي دخلت في تعقيدات متشابكة سنقتصر على عرض المحاور الاساسية لكل موقف من المواقف ، اولا من ورقة العمل ، وثانيا من مؤتمر جدة .

١ - الموقف السعودي - المصري : تلخص الموقف السعودي - المصري بالاصرار على مبدأ الوسيطية وعلى ضرورة عقد مؤتمر للبحث في ذلك يتركز حول ما ورد في ورقة العمل التي وضعت بموافقة كل من الملك فيصل والرئيس السادات ، والنص الحرفي الكامل لها يقول : « اعلان الاردن التزامه بتنفيذ اتفاقية القاهرة و عمان باعتبار هاتين الاتفاقتين تحققان للاردن سيادته ، وللعمل الفدائي حريته وكرامته ، وعلى الاخص ما يتضمن وقف الحملات الاعلامية ، وايجاد الضمانات الفعالة لتنفيذ الاتفاقتين المذكورتين بما فيها اعادة اللجان السياسية والعسكرية . ولكي يتواجد المناخ الصالح وايجاد الثقة بين الطرفين تقوم الحكومة الاردنية باطلاق سراح المعتقلين واجراء مصالحة وطنية . كما تقوم المقاومة بالغاء المنظمات السرية وما من شأنه أن يؤثر على الامن والاستقرار . »

٢ - الموقف الاردني : ان أساس الموقف الاردني رفض أي وجود لحركة المقاومة الفلسطينية في الاردن . وهناك تصريحات علنية عديدة تكشف عن ذلك بوضوح ، ومنها على سبيل المثال فقط تصريح للملك حسين اطلقه قبل يوم واحد من وصول الوسيطين الى عمان قال فيه « ان حركة المقاومة حركة وهمية ، وسكان الضفة الغربية أحق بالتحدث باسم الشعب الفلسطيني من المقيمين في دمشق والقاهرة وبيروت » ، والدافع العميق وراء هذا الرفض هو الصراع حول « من يمثل الشعب الفلسطيني » ، وذلك حتى يستطيع الاردن ان

يكون حرا في الحركة عند تحقيق التسوية السياسية ، خاصة وأن اتفاقية القاهرة و عمان تنص صراحة على ان حركة المقاومة ممثلة في لجنتها المركزية هي التي تملك حق تمثيل الشعب الفلسطيني . ولكن السلطة الاردنية من جهة ، لا تستطيع ان تتجاهل الوساطة العربية ، وذلك لسببين رئيسيين اولهما ، ان السعودية طرف أساسي فيها ، والتحالف بين الاردن والسعودية تحالف تاريخي . وثانيهما أن الاردن يأمل اذا ما تجاوب مع الرغبة السعودية في الوساطة أن يستعيد الدعم المالي الذي كانت تقدمه الكويت وليبيا ، وهو اذ يرضخ لهذين العاملين يسعى باستمرار لان يخلق امرا واقعا ، تفاوض فيه حركة المقاومة من موقع الضعف ، فلا تصل الى اكثر مما يريد النظام ان يمنحه لها ، كما يسعى لانتعاش معارك جانبية ، على أمل ان تؤدي هذه المعارك الى خلق أجواء تؤدي الى فشل الوساطة دون ان يتحمل هو بصورة رسمية مسؤولية ذلك . هذا الامر الواقع خطط النظام لان يفرضه على الوساطة في معركة جرش ، اما المعارك الجانبية فقد افتعلها مع سوريا يوم ان وصل وفد الوساطة الى عمان ، حيث قام الجيش الاردني وبدون أي مبرر بهاجمة مواقع عسكرية سورية ( ١٢ آب ) ، ثم تابع هذه الاعمال فتصف مواقع سورية بالمدنمية ( ١٣ آب ) مما اضطر سوريا الى ان ترد بهجمات عسكرية مماثلة ، وأن تصدر قرارا بأغلاق الاجواء السورية في وجه الطائرات الاردنية ، بعد أن كانت قد أغلقت من قبل حدودها البرية .

في ظل هذا التنكك أعلن الملك حسين موافقته على ورقة العمل التي عرضت عليه ، ولكنه قدم تفسيراً لها يلغي بشكل عملي المضمون الفعلي لاتفاقيات القاهرة و عمان . وقد عبر وصفي القل عن المغزى الحقيقي للتفسير الاردني لورقة العمل حين قال معلنا على اجتماع جرى بينه وبين وفد الوساطة « لقد بحثنا في اعداد صيغة مشروع اتفاق جديد منبثق عن اتفاق القاهرة » ( وستظهر اهداف هذا التصريح عند استعراض الحوار الذي دار في اجتماعات جدة ) . اما التفسير الاردني لورقة العمل فقد ركز على النقاط التالية :

١ - تحدث عن اتفاق القاهرة و عمان بصيغة الماضي فقط ، دون أن يشير الى استعدادة لقبوله الآن ،

تمثلت بتغير سريع في الموقف عادت فيه حركة المقاومة الى قبول مبدأ الوساطة ، وقبول ورقة العمل المصرية - السعودية ، مع تفسير لها تسلمه الوسيطان أثناء تواجدهما في دمشق في ١٤ آب ، وهو تفسير يرتكز على التمسك بكافة نصوص اتفاقية القاهرة وعمان ، مع طلب ضمانات عربية تكفل التنفيذ ، وتكفل «عدم تكرار الهجمات العسكرية للسلطة الاردنية على مواقع الفدائيين ومخيمات المعادين ، واعتبار وجود قوات عربية مشتركة في الاردن احدي الضمانات اللازمة لذلك» .

أثناء المرحلة الاولى توثر انسجام كامل بين كافة الفصائل الفدائية ، حيث تمت الموافقة على المذكرة التي حملتها الوفود الى العواصم العربية بالاجماع ، أما في المرحلة الثانية فقد برز خلاف فلسطيني حاد ، لم يتركز حول ورقة العمل ، ولا حول التفسير الفلسطيني لها ، بل تركز حول مبدأ الوساطة نفسه ، وانطلقت الاشارة الاولى لهذا الخلاف حين أعلنت الجبهة الديمقراطية في ١٥ آب تعليقا على ما نقلته الصحف عن موافقة السيد ياسر عرفات على ورقة العمل « أن اللجنة التنفيذية لم تجتمع لمناقشة موضوع الوساطة ، ولا ندري مدى صحة الموافقة المنسوبة للاخ ياسر عرفات » وانطلقت الاشارة الثانية حين اصدرت الجبهة الشعبية بيانا في ١٨ آب قالت فيه « اننا نؤكد من هذا جديد ، رفض كل انواع الوساطة مع هذا النظام وايا كان مصدرها ونصر على التأكيد بأن هذا النظام يشكل عقبة أساسية في طريقنا لتحرير فلسطين لا بد وان نتوجه بكل توانا لتحويلها وازالتها » . اما الفريق الذي كان ميالا منذ البداية للموافقة على الوساطة ( فتح - الصاعقة ) ، فقد قام اثناء ذلك وبقرار من اللجنة التنفيذية بنشاط سياسي لعرض وجهة النظر الفلسطينية وكسب التأييد لها ، قبل أن يقدم موافقته النهائية على الاشتراك في الوساطة ، وكانت وجهة النظر هذه تريد التأكد من نقطتين : اولاً ان المفاوضات سوف تنطلق من التسليم المبدئي باتفاقات القاهرة وعمان . ثانياً : نوع الضمانات العربية التي ستقدم حتى يصبح بالإمكان التأكد من استعداد النظام الاردني لتنفيذ ما يتم التوصل اليه في مؤتمر جدة . وتنفيذاً لذلك سافر وفد من اللجنة التنفيذية ( خالد الحسن وزهير محسن ) الى القاهرة في ٢٨ آب « بناء على استدعاء عاجل » وانتقلا بعد ذلك الى جدة حيث

نقد ورد في التفسير « يؤكد الاردن ايمانه المطلق بالمبادئ التالية وحرصه عليها : صون سيادة الدولة وامنها ونظامها وسلامة الوطن والمواطن ، وصون حرية العمل الفدائي والحفاظ على كرامته ، ذلك العمل المنطلق من الحق المقدس للشعب في مقاومة الاحتلال للارض الفلسطينية والعربية ومقاومة الظلم والعدوان ، وان الملكة الاردنية الهاشمية انطلاقاً من ايمانها المطلق بالمبادئ المذكورة ، قبلت والتزمت باتفاقية القاهرة وعمان » .

ب - ركز التفسير على ان « جلالة الحسين والحكم الاردني ، المبتلان لكافة المواطنين الاردنيين في الخسفتين الشرقية والغربية » ، والهدف الحقيقي لهذا البند انتزاع اعتراف بعدم احقية حركة المقاومة الفلسطينية بتمثيل شعبها ، والتوصل بالتالي مما ورم بصراحة حولها في اتفاقيات القاهرة وعمان .

ج - أكد التفسير الاردني في البند الاخير قائلاً : « تخضع التفاصيل هذه ، لاعتبارات فنية وعسكرية وافية من خلال الترتيبات العسكرية لعمليات الجبهات وبالتنسيق الكامل معها » . وهذا يعني ، ولكن بصياغة ملتوية ، الاصرار على عقد اتفاق جديد ، يكون بديلاً لاتفاقات القاهرة وعمان . وحتى ضمن الاتفاق الجديد الذي يقترحه يريد ان يفرض اشرافه على تواجد العمل الفدائي في الاردن تحت ستار الشعار القديم المطالب « بالتنسيق » .

٣ - الموقف الفلسطيني : مر الموقف الفلسطيني ازاء الاردن في مرحلتين تمثلت المرحلة الاولى في الموقف الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في اواخر تموز بعد انتهاء معركة جرش ، والذي عبر عن نفسه في المذكرة التي اعدتها ، وحملتها عدة وفود الى أكثر من عاصمة عربية ، وتنطلق هذه المذكرة من القناعة بأن التعايش بين المقاومة والنظام الاردني اصبح قضية مستحيلة ، ولذلك تضمنت المذكرة مطالبة الحكومات العربية بالعمل على طرد الاردن من الجامعة العربية ، تطبيقاً لما ورد في اتفاقية القاهرة بتنفيذ عقوبات ضد الطرف الذي يخل بتنفيذها ، كما تضمنت مطالبة الحكومات العربية بالاعتراف باللجنة التنفيذية كممثل وحيد لشعب فلسطين ، واعتبار الحكم القائم في الاردن متناقضاً مع استمرار كفاح الشعب الفلسطيني ومطامح الامة العربية . أما المرحلة الثانية فقد

اجتمع مع الملك فيصل . وفي انتظار التأكيدات المطلوبة ، اعلن اكثر من مرة عن تحديد موعد لعقد مؤتمر جدة ، ثم اعلن عن تأجيله . وفي يوم ٦ ايلول اجتمعت اللجنة التنفيذية في بيروت واتخذت بالاغلبية قرارا بالموافقة على الذهاب الى جدة ، وشكلت وفدها الى المؤتمر ، ولكنها رفضت التقيد بالمواعيد المقترحة لعقده ، وفضلت مرة اخرى ان تجري مزيدا من المفاوضات قبل ان تقرر الذهاب ، فسافر خالد الحسن من جديد الى السعودية واجتمع مع الملك فيصل ، وبعد عودته اعلن السيد عمر السقايف ان مؤتمر المصالحة سيعقد في جدة يوم ١٤ ايلول ، وان ورقة العمل قبلها الوفدان . واضاف منذرا « لدينا تعليمات صارمة بان الوساطة يجب ان تنتهي بسرعة ، وقد طلبنا ان يكون لدى الطرفين التفويض الكامل » .

اثناء ذلك عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرا صحفيا في بيروت ( ٨ ايلول ) ، اعلنت فيه « انها لن تثبت بأي قرار يتخذه مؤتمر الوساطة لانها تعتبر المؤتمر « انحرافا سياسيا عن مبادئ الثورة » ، وحذرت من « ان الوساطة ستؤدي الى شق المقاومة » ، وفي نفس اليوم اصدرت الجبهة الديمقراطية ايضا بيانا رفضت فيه الوساطة وحيث القوى التي رفضتها « خاصة قوى فتح التقدمية » ، وحين سافر الوفد الفلسطيني الى جدة عقدت الديمقراطية مؤتمرا صحفيا في ١٨ ايلول هاجمت فيه الوساطة من جديد وقالت « ان الوفد المفاوض يمثل القوى اليمينية في المقاومة » .

ولم يكن من شأن هذا الخلاف الواضح في المواقف ان يبقى بعيدا عن الاوساط الجماهيرية ، فظهر اكثر من موقف جماهيري معارض زاد في حدة الخلاف القائم . ففي ٧ ايلول اصدرت الاتحادات الشعبية الفلسطينية مجمعة بيانا اهلنت فيه معارضتها لمؤتمر جدة ، ومما لفت الانتظار في هذه المواقف ان كافة هذه الاتحادات تسيطر عليها فتح سيطرة شبه كاملة . وفي ١٤ ايلول اعلن مخيم نهر البارد في طرابلس الاضراب احتجاجا على الوساطة وشارك في هذا الاضراب مخيم البداوي ومخيم عين الحلوة بدعم من المنظمات والاتحادات الشعبية في هذه المخيمات . وفي ١٥ ايلول توجهت وفود شعبية من مخيم عين الحلوة في صيدا الى مقر اللجنة السياسية العليا في بيروت لاعلان رفضها واستنكارها للوساطة . وفي ١٦ ايلول

اصدر الاتحاد العام للعمال الفلسطينيين في لبنان بيانا اتهم فيه الاردن بأنه يحاول من خلال مؤتمر جده القضاء على اتفاقي القاهرة وعمان . وفي ١٨ ايلول اصدرت الاتحادات الشعبية في الكويت بيانا مشتركا اعلنت فيه معارضتها للوساطة . وردت فتح على كل ذلك بتصريح قالت فيه أنها « ترفض الزيادات اللفظية وتترك للجماهير الحكم على ممارسات فصائل المقاومة » .

#### ب - مفاوضات جدة :

بدأت مفاوضات جدة فعليا يوم ١٥ ايلول واستمرت عشرة ايام . عقد وفد الوساطة اثناءها خمسة اجتماعات ثنائية مع الوفد الاردني ، واربعة اجتماعات ثنائية مع الوفد الفلسطيني ، ثم اجتمع الملك فيصل مع كل وفد على حدة حتى امكن في النهاية عقد اجتماعين مشتركين ، وانتهت هذه الاجتماعات كلها الى الفشل ، حيث غادر الوفد الاردني عمان يوم ٢٤ ايلول ، بينما غادرها الوفد الفلسطيني يوم ٢٧ وسار شريط المفاوضات اثناء ذلك على الشكل التالي يوما بيوم .

— اعلن وفد المقاومة موافقته على ورقة العمل . وانه مخول بكافة الصلاحيات واجساب الوفد الاردني باعلان مماثل .

— سحب الوفد الاردني موافقته على ورقة العمل وطلب بحث موقف المنظمات التي تطالب بالاطاحة بالنظام الاردني . ورد الوفد الفلسطيني بأنه يمثل منظمة التحرير وانه لن يكون هناك اي تواجد لأي تنظيم فدائي في الاردن خلاف قوات الثورة التي تخضع لقيادة واحدة هي منظمة التحرير الفلسطينية . — تدخل الملك فيصل ، واتصل الوفد الاردني بعمان ، وعاد ليعلم من جديد موافقته على ورقة العمل .

— عقد الاجتماع المشترك الاول ولخص وفد المقاومة موقفه في نقطتين : ١ - التقيد باتفاقية القاهرة وعمان حسب نص ورقة العمل المصرية - السعودية . ٢ - هدف الاجتماع البحث في الاجراءات التطبيقية لتصوص الاتفاقيتين وليس الخروج باتفاقية جديدة .

اما الوفد الاردني فنقاش على اساس ان الامر الواقع يجب ان يكون اساس البحث . والامر الواقع تجاوز نصوص اتفاقيتي القاهرة وعمان ، وانهما يشكلان مع ورقة العمل منطلقا للوصول الى اتفاق جديد يراعي الوضع القائم .

سـ انبثق عن الاجتماع المشترك اجتماعان فئائيان بين الوفد الفلسطيني والوند الأردني للبحث في أسلوب تنفيذ الإتفاقيات . وفي هذه الاجتماعات أعلن الوفد الأردني قبول اتفاقية القاهرة ، والتحفظ على اتفاقية عمان ، ثم طالب بنقل اجتماعات المؤتمر الى عمان ليتم لقاء مباشر بين الملك حسين وياسر عرفات بحضور لجنة الوساطة . ورفض الوفد الفلسطيني التحفظ على اتفاقية عمان ، والانتقال الى الاردن قبل الاتفاق على الخطوات التنفيذية .

سـ عقد الاجتماع المشترك الثاني للوساطة وأعلن الوفد الأردني رسميا رفض الاردن لاتفاقية عمان ، والمطالبة بتوقيع اتفاق جديد يراعي الوضع القائم ثم طالب بتأجيل اجتماعات المؤتمر عشرة أيام لحين عودة الوفد الى بلاده للتشاور مع حكومته ، ثم يتقدم بمذكرة اردنية جديدة . ورد الوفد الفلسطيني انه مفوض تفويضا كاملا وملتزم بورقة العمل وبالاتفاقيات التزمها كاملا ، بدون أي تحفظات .

سـ قدم الوفد الأردني مذكرة جديدة ، وغادر على اثر ذلك جده ، بعد أن أعطي مهلة ٢٤ ساعة ليعود خلالها ، أو يبعث برده النهائي حول موقفه من الوساطة ، وطلب الملك فيصل من الوفد الفلسطيني ان يبقى حتى يعود وفد الاردن ، أو يبعث برده النهائي ، وانتظر الوفد الفلسطيني بدون فائدة . ثم عاد الى بيروت . اما المذكرة الجديدة التي قدمها الوفد الأردني ، فهي تتناقض بمضمونها مع ورقة العمل ومع اتفاقي القاهرة وعمان ، بل وترفض كل ذلك صراحة ، اذ تقول : « ان اتفاقية عمان هي من جملة الاتفاقيات التي كان هدفها ايقاف القتال . وقد استنفدت اغراضها ، وبالتالي فان العودة الى اتفاقية عمان مستحيلة عمليا . وتقول أيضا « اذا كان الهدف صيانة المقاومة فلا بد ان تكون اولى المنشأ والهدف والولاء » . وتضيف « ان هدف الاردن هو المحافظة على العمل الفدائي الصحيح ضمن سيادة الدولة ومن خلال اتفاقية جديدة » .

وبهذا الموقف تنكشف اللعبة الاردنية على حقيقتها ، هذه اللعبة التي عبر عنها وصفي التل منذ اجتماعه الاول مع وفد الوساطة ، بالرغم من لجوء الاردن الى تكثيف اعلان القبول اللغظي بالاتفاقيات المعقودة . ولا تقتصر خطورة هذه اللعبة في رفض بنود الاتفاقيات بقصد المساومة عليها للحصول على

مكاسب اكبر للنظام ، بل هي في حقيقتها اخطر من ذلك . فتحديد المقاومة بانها اردنية المنشأ يقود في النهاية الى عزل الفلسطينيين المقيمين خارج الاردن عن اخوانهم المقيمين داخل الاردن وفي قطاع غزة . وتحديدتها بانها اردنية الولاء ينتزع منها حقها في تمثيل الشعب الفلسطيني ، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره بنفسه وفوق أرضه . اما تحديدها بانها أردنية الغايات فهو محاولة لحصرها ضمن المخطط السياسي الاردني الذي يدعو لتنفيذ التسوية السياسية ، وبطالب بالصفة الغربية فقط ، دون بقية الاراضي المحتلة ، وهو ما رفضته حركة المقاومة منذ أن وجدت ، ومنذ أن أعلنت تمسكها بالحقوق الوطنية الكاملة للشعب الفلسطيني .

وبهذا الرفض الواضح لوجود حركة المقاومة في الاردن ، والرفض ايضا لوجودها من حيث المبدأ ، كحركة تحرر وطني مستقلة ، تتزاح كافة الحجب عن حقيقة المعركة المفتوحة بين النظام الاردني وحركة المقاومة ، وعن حقيقة التناقض الجذري بينهما .

وبالرغم من الوضوح الكامل لهذه الحقيقة ، رفض الاستفاف ان يعلن فشل المؤتمر وأصر على القول بأن مؤتمر جده تأجل « الى موعد آخر » فقط . وبالفعل ، قالت مصادر مطلعة في عمان في ٣ تا ١ « ان الوساطة لم تفشل ولا زالت قائمة » وأعربت عن اعتقادها باحتمال تجدد الوساطة بعد زيارة الملك فيصل الى لبنان ، حيث عقد اجتماعا مع ياسر عرفات استمر ثلاث ساعات ، واجتماعا آخر مع مندوب أردني جاء خصيصا لهذه الغاية . وعلى اثر ذلك تقرر أن يسافر وصفي التل الى جده يوم ٩ تا ١ ليبحث في امكانية ايجاد المخرج الذي يعيد للوساطة حيويتها . وبذلك يفتح باب الوساطة من جديد ، وهو مغلف بالسراب من كل جانب ، ومحاط بأسئلة صعبة للغاية : هل من الممكن ان تضغط السعودية على الاردن الى حد « اجبارها » على قبول اتفاقية عمان ؟ هل من الممكن ان يقبل النظام الاردني التنازل عن شروطه الواضحة بعسد كل المجازر التي نفذها من اجل ذلك ؟ وهل تكون حركة المقاومة مستعدة للتنازل عما اصرت عليه بشدة في المفاوضات فيما يتعلق بالتمسك باتفاقيات القاهرة وعمان ورفض البحث في عقد اتفاق جديد ؟ ان استمرار المفاوضات ممكن فقط في حالة واحدة ،

لم يتم ، ولم تعلن اسباب ذلك . ويتلخص الموقف الجزائري الذي ابلغ للمنظمات الندائية بالنقاط التالية : ١ - استعداد الجزائر لتقديم كل ما يطلب منها من دعم . ٢ - الدعم الجزائري سوف يصل الى كل المنظمات المقاتلة . ٣ - رفض المحاولات الجارية للتفريق بين المنظمات تهييذا لضربها على انفراد . ٤ - دعم المتوامة في معركتها لنيل كامل حقوقها في الاردن .

وكان السفير الجزائري السيد محمد يزيد قد مهد لهذا الموقف الذي جاء الوفد على اساسه طوال الفترة التي قضاها سفيراً في بيروت ، ومن خلال اكثر من تصريح صحفي . كان من أبرزها المقابلة التي أجرتها معه مجلة « الهدف » في ٢٧ آب ، والتي انتقد فيها وساطة السعودية ومصر ، قائلاً « انه نظام عميل للاستعمار فكيف يمكن ان يتعايش مع ثورة؟ » وأكد في هذه المقابلة ان الجزائر تدعم كل المنظمات ، ولذلك فهي تعارض محاولات التفريق بينها . وكان بذلك يشير الى الحملة على المنظمات اليسارية واتهامها بالعمالة .

ومن الامور الملفتة للنظر ان مباحثات الوفد الجزائري مع المقاومة الفلسطينية قامت على أساس مبادئ تختلف عن المبادئ التي قامت على أساسها مفاوضات الوفد الفلسطيني في جده . ولكن يمكن القول بشيء من التأكيد ان ارتياح المنظمات في اللقاء مع الوفد الجزائري كان كاملاً ، لان أبرز ما ميز هذه اللقاءات تأكيد الوفد الدائم ، بالاتوال والافعال ، رفضه لاي تدخل في شؤون المقاومة الداخلية ، واصراره على الابتعاد عن لعبة المحاور فيها ، حتى تتمكن حركة المقاومة من الاحتفاظ بالاستقلال وحرية الحركة . وقد عاد الوفد الجزائري الى بلاده صباح يوم الاحد ، ١٠ ا .

### أزمة جيش التحرير

بالاضافة الى الخلاف السياسي داخل أوساط المقاومة الفلسطينية حول الوساطة ومؤتمر جده ، برز في الفترة الاخيرة خلاف حاد مماثل داخل جيش التحرير الفلسطيني ، تكميلاً لخلافات قديمة بين قائد جيش التحرير العميد عبدالرزاق اليحيى ، ورئيس الاركان العقيد عثمان حداد . ففي الوقت الذي كان فيه قائد الجيش يحاول باستمرار تأكيد سيطرته وممارسة صلاحياته ، كان يصطدم دائماً بمحاولات العقيد حداد عرقلته جهوده . واثاء ذلك

حين يقدم احد الاطراف الثلاثة المذكورة على تغيير موقفه وتقديم تنازل اساسي بالنسبة له . فمن هي الجهة التي ستفعل ذلك ؟ ومع صعوبة الاجابة على هذا السؤال ، فمن المرجح ان الوساطة ستعود لتبدأ من جديد .

### الموقف الجزائري

الى جانب موضوع الوساطة السعودية المصرية ، كان هناك موقف عربي آخر متحرك هو موقف الجزائر ، الذي سار باتجاه مفاير ، هدفة تعميق الصلة مع حركة المقاومة الفلسطينية ، مقترناً بموقف واضح ضد تحركات النظام الاردني .

ففي الثالث من شهر ايلول عقد في الجزائر اجتماع موسع حضره ممثلون عن كافة ادارات الدولة والحزب لبحث وسائل تنفيذ طلبات حركة المقاومة الفلسطينية التي وردت في المذكرة التي قدمتها للجنة التنفيذية يوم ٢٩ تموز ، وحملها الى الجزائر وفضل برئاسة السيد صلاح خلف . وتتخلص هذه الطلبات بالنقاط التالية : ١ - وقف العلاقات في جميع الميادين مع الحكم القائم في الاردن على اثر عمليات التصفية التي تقوم بها حكومة الاردن ضد المقاومة . ٢ - اعتبار الحكم القائم في الاردن متناقضاً مع استمرار كفاح الشعب الفلسطيني ومطامح الامة العربية . ٣ - تأكيد مبدأ الاعتراف بحركة المقاومة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني . ٤ - مواصلة الدعم للمقاومة في الميدان العسكري والمادي والديبلوماسي . ٥ - تسهيل وصول المساعدات والمعونات الموجهة للمقاومة . ٦ - اعتبار الحل الحقيقي للقضية الفلسطينية يتمثل في مواصلة الكفاح على جميع الجبهات ورفض الحلول السلبية . ٧ - ضرورة تحديد الموقف من الثورة الفلسطينية بكل وضوح .

وبعد البحث في هذه النقاط قررت الجزائر ارسال وفد برئاسة الاخ محمد يزيد سفير الجزائر في بيروت ، يضم في عضويته الرائد عبدالمجيد من وزارة الدفاع ، والاخ جلول ملائكة مدير شؤون الحركات التحررية في حزب جبهة التحرير . وقد وصل الوفد الى بيروت يوم ٢٩ ايلول ، وعقد اجتماعات متواصلة مع كافة ممثلي المنظمات الندائية الاساسية ( فتح - الصاعقة - الشعبية - الديمقراطية - جيش التحرير ) . وكان مقرراً ان يعقد الوفد اجتماعاً رسمياً مع اللجنة التنفيذية في دمشق يوم الاثنين ٤ ت ١ ، الا أن هذا الاجتماع

كان العميد يحيى يلجأ للجنة التنفيذية طالبا منها أن توجد حلا لهذا الإشكال باعتبار ان رئيس الأركان معين مباشرة من قبل اللجنة التنفيذية . وقد بقيت هذه المشكلة معلقة لفترة طويلة من الزمن ، وأثرت بشكل سيء على روحية الانضباط داخل جيش التحرير . وحدث في إحدى الفترات ان اعتقلت مجموعة من الضباط الصغار في مدينة درعا المدم نهاد نسييه الوثيق الصلة بالعميد حداد . فقام العميد حداد على أثر ذلك باعتقال هؤلاء الضباط ، بتهمة أنهم شيوعيون ، وبدأ بشن حملة اعلامية تدعو لتطهير جيش التحرير من « العناصر الشيوعية الملحدة » ، وثبت هذه الحملة بعد احداث السودان الدامية .

وفي ٣ تموز ١٩٧١ ، وقبل انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التاسع بأيام جمع العميد حداد ما يسمى بالمجلس العسكري للجيش ، واتخذ قرارا بسحب الثقة من العميد يحيى ، وقام بعد فترة ، بإبلاغ اللجنة التنفيذية بالقرار طالبا موافقتها . وعلى أثر ذلك منع العميد يحيى من دخول مركز القيادة في دمشق ، وحاولت قوة تابعة للعميد حداد احتلال مركز مخابرات الجيش الذي يرئسه العميد جواد عبدالرحيم ، ولكنها فشلت . وسادت أوساط الجيش أجواء متوترة للغاية ، بدأ أثناءها أن العميد حداد قد فرض سيطرته على جيش التحرير . ولكن حين سافر الوفد الفلسطيني الى مؤتمر جده ، اختارت اللجنة التنفيذية قائد الجيش ليكون عضوا في الوفد ، واعتبر هذا الاجراء وكأنه محاولة رد اعتبار للعميد يحيى ، مما دفع العميد حداد لاصدار بيان قال فيه انه لا يحق للعميد يحيى أن يمثل جيش التحرير في المفاوضات لانه لا يمثل الجيش بأي صفة من الصفات .

انتقلت اجواء الصراع في جيش التحرير داخل سوريا الى لبنان ، ففي ١٣ أيلول نشرت جريدة الهدف صورة رسالة موجهة من قائد جيش التحرير في لبنان ، النقيب حنفي الذي يعمل بتوجيه من العميد حداد ، الى قيادة قوى الامن الداخلي في لبنان ، يطلب فيها مساعدته في اعتقال « عناصر شيوعية » فلسطينية . وقد عقدت « اللجنة السياسية العليا لشؤون الفلسطينيين في لبنان » اجتماعا خاصا لبحث هذا الموضوع ، أدانت فيه تصرف النقيب المذكور ، وأكدت أن أي موقف أو اجراء فلسطيني يجب ان يتم من خلالها فقط، وانتهى موضوع الرسالة

عند هذا الحد . ولكن تبين في ٢٠ أيلول ، ان زمرة النقيب المذكور قتلت تحت التعذيب الشديد « عبد الرحمن البرادعي » الذي يعمل في أجهزة الاستماع لاذاعات العدو في مخابرات جيش التحرير التابعة للعميد جواد عبدالرحيم . وبمسد انكشاف هذا الحادث الذي أثار استنكارا واسعا جدا ، عقدت زوجة البرادعي مؤتمرا صحفيا في مدينة صيدا كشفت فيه النقيب عن تفاصيل اعتقال زوجها ، والتعذيب الشديد الذي تعرض له وأدى الى وفاته . ووزع مكتب قائد الجيش العميد يحيى نص مذكرة بعث بها الى اللجنة التنفيذية حول الحادث ، محملا العميد حداد مسؤولية ذلك ، ومطالبيا اللجنة التنفيذية باتخاذ الاجراءات اللازمة لايكاف هذه الاعمال . كما قامت اللجنة السياسية العليا يوم ٢٤ أيلول باصدار بيان حول الحادث ، وبارسال وفد الى اللجنة التنفيذية في دمشق ليتم معها بحث ما يتوجب اتخاذه من اجراءات ضد هذه المواقف . وقد رد اتباع العميد حداد في لبنان على هذا النشاط بتوزيع بيانات مضادة طالبت بوقف نشاط اللجنة السياسية في لبنان « وتقديمها لحكمة الثورة » لانها تتهم « ضباط الجيش الشرفاء » . ثم قام مكتب قائد الجيش بتوزيع بيان اخر موجه الى اللجنة التنفيذية يعلمها فيه بوفاة شخص اخر يدعى « عثمان احمد جاويش » تحت التعذيب على ايدي الزمرة نفسها ، ويطلبها من جديد أن تتدخل لايكاف سلسلة هذه الحوادث .

وقد استمر هذا الجو داخل جيش التحرير ، مولدا استياء شعبيا عاما الى أن أصدرت اللجنة التنفيذية يوم ٧ تموز قرارا أعلنت فيه فصل كل من العميد عبد الرزاق يحيى ، والعميد عثمان حداد ، وتعيين العميد مصباح البديري رئيسا للاركان مع منحه صلاحيات القائد العام . ثم أعقبت ذلك بقرار اخر أعلنت فيه فصل ٢٩ ضابطا من كبار ضباط جيش التحرير ، يمثلون الاتجاهين المتصارعين . والجدير بالذكر ان العميد مصباح البديري نفسه ، كان قد قاد في عام ١٩٦٨ تمردا ضد اللجنة التنفيذية أقبل على اثره ، وخلفه العميد يحيى الذي كان في ذلك الوقت قائدا للواء حطين . وعاد العميد البديري بعد اقالته للعمل كضابط في الجيش السوري الى ان تسلم منصبه الجديد .

ومن المفترض ان يكون هذا الاجراء خاتمة

للمصراعات داخل جيش التحرير ، وبداية للانضباط الحقيقي داخل صفوفه ، ولكن هناك آراء واسعة الانتشار في اوساط القيادات الفلسطينية ، ترى انه ما لم تصبح العلاقة بين الجيش واللجنة التنفيذية واضحة تماما ، بحيث يكون الجيش تابعا لها تبعية كاملة ، فان الطريق الى ازمة مشابهة يبقى مفتوحا . ومن المؤمل ان تؤدي التغييرات الجديدة الى اعتقال العناصر المسؤولة عن عمليات التعذيب والقتل في لبنان واتخاذ الاجراءات القانونية بحقها .

### الايوضاع الداخلية في الاردن

في الوقت الذي كان فيه الصراع السياسي بين المقاومة والنظام الاردني يدور على اشده ، كان صراع القوة بينهما محتدما على طريقتة الخاصة ، من خلال نشاط سري داخل الاردن ، احيانا يتم الاغتراب به ، وفي بعض الاحيان يبقى مجهول الهوية ، ومن خلال نشاط قومي مضاد تمارسه السلطة الاردنية يوميا .

يدور نشاط السلطة القمي ضمن الجاري التالية:  
١ - جولات مكثفة يقوم بها الملك حسين شخصيا على قطعات الجيش ، يواصل بها حملة التعبئة ضد حركة المقاومة . ففي ٢٨ اب قال مخاطبا الجنود « ان من يريد ان يرهبنا ويجعلنا نركع لم تخلق امه على هذه الارض بعد » ووعدهم بان لا يسمح « بعودة العيب الى الاردن » وهاجم المقاومة بشدة لانها « لا تقاوم اسرائيل بل تخرب الاردن » . وفي اول ايلول التقى في الجنود خطابا اخر تحدث فيه عن منظمة التحرير قائلا « اذا كان الامر لخلق الفرقة وصدع الصفوف فهذا ما لا نتبله على الاملاق » . وفي ١٥ ايلول اي يوم بدء وساطة جده خاطب الجنود قائلا ان « الاراضي الاردنية مفتوحة لاي قوة عربية اذا كانت في امرتنا وجزء من قواتنا » . وفي ٢١ ايلول ، وفي الوقت الذي كان فيه الوفد الاردني في جده يسحب موافقته على ورقة العمل خاطب الملك حسين الضباط المتخرجين قائلا « ان الذي انتهى في بلدنا لن يرجع ولن يعود » . وتكمل هذه الخطابات غير العابنة بكل موضوع الوساطة الصورة الحقيقية لموقف النظام الاردني من المقاومة .

٢ - اعلان متكرر عن اكتشاف مخابىء سرية للأسلحة يقصد منها هز معنويات الجماهير ودفعها لتسليم ما لديها من سلاح . وغالبا ما يتم الاعلان

عن اكتشاف هذه المخابىء لدى كل مناسبة يريد النظام الاردني اثناءها ان يبرر سياسته القمعية . ففي ٦ اب وحين كان السقاف والخولي على وشك ان يبدأ الجولة الاخيرة من مهمتهما اعلن في عمان انه قد تم العثور على ثلاثة مخابىء للأسلحة في مخيم البقعة . وبعد أن وصل الوسيطان الى عمان بيوم واحد اعلن عن اكتشاف سيارة مليئة بالمتفجرات ، في احد شوارع عمان . وحين بدأت اجتماعات مؤتمر جده اعلن ناطق باسم وزارة الداخلية انه تم ضبط مخزن اسلحة تابع لمنظمة الصاعقة . وحين فشلت الوساطة وعاد الوفد الاردني الى عمان اعلن ان كيبات من الاسلحة ضبطت في عدة منازل في عمان . وهكذا تكتشف مخابىء الاسلحة دائما في الوقت المناسب .

٣ - الاستمرار في اعدام الفدائيين لخلق جو من الرعب لدى الجماهير ، ففي ١٤ ايلول اعدم فدائيان في عمان من الجبهة الشعبية . وفي ٤ ت ا اعدم ثلاثة فدائيين آخرين من الجبهة الشعبية بتهمة قتل خمسة اشخاص اثناء معارك ايلول ١٩٧٠ . وفي ٧ ت ا صدق حكم الاعدام على شاب لبناني قيل انه حاول خطف طائرة اردنية متوجهة من بيروت الى عمان .

اما النشاط السري المعادي للنظام المعلن منه والمجهول فقد برز حتى الان من خلال الاحداث التالية :

١ - خطف الطائرات : وقد جرت في الفترة الاخيرة ٤ محاولات لخطف طائرات اردنية او نسفها . ففي ٢٤ اب انفجر لغم في طائرة بوينغ اردنية في مطار مدريد ، لم تنتج عنه اضرار بالارواح ، وأدى الى تأخر وصول الطائرة الى عمان . وفي ٨ ايلول خطف ضابط من فتح طائرة اردنية اخرى واجبرها على النزول في ليبيا ، وقد قامت ليبيا باستقبال الطائرة وتزويدها بالوقود ثم سمح لها بالعودة الى عمان . وفي ٤ ت ا قتلت المصادر الاردنية أن محاولة جرت لخطف طائرة متوجهة من بيروت الى عمان ولكنها فشلت ، وأدت الى اعتقال شاب وفتاة . اما في ٦ ت ا فقد انفجرت قنبلة في حقيبة موظف اردني اثناء دخوله ارض المطار لركوب طائرة اردنية متوجهة الى عمان .

وقد اتخذ الاردن نتيجة لذلك اجراءات أمن خاصة داخل كل طائرة مسافرة . واصدرت الجبهة الشعبية بيانا اتهمت فيه المخابرات الاردنية بتدبير

حوادث الطائرات من لبنان ، لتحريض لبنان على ضرب حركة المقاومة . اما فتح فقد نفت ان يكون لديها اي توجه لخطف الطائرات ، وعلقت على عضو فتح الذي خطف الطائرة الى ليبيا قائلة « انه كان يريد الهرب من حمامات الدم » .

٢ - القاء القنابل : تشهد الاراضي الاردنية بشكل متواصل وان لم يكن مكثفا ، انفجار الغمام في اكثر من مكان وفي اكثر من منطقة . غني ه اب نشرت جريدة فتح انباء عن القاء متفجرات على دوريات الجيش الاردني في مخيم الوحدات بعمان ، ومخيم الرصيفة قرب الزرقاء . وفي ٩ ايلول نسف خط انابيب التابلاين في الاراضي الاردنية . وفي ١٥ ايلول نسف الخط للمرة الثانية في موضعين وأدى النسف الى اشتعال النار لمدة ١١ ساعة متواصلة . وفي ٢٧ ايلول اعلن ناطق اردني انه تم العثور على متفجرات في فندق الاردن بعمان حيث جرى تحطيمها .

٣ - ومن الظواهر الملفتة للنظر على هذا الصعيد ظهور تنظيمات شعبية اردنية للمرة الاولى منذ عام ١٩٦٧ تعلن انها ضد النظام الاردني ، وتذيع عن عمليات ضده . ففي ١٥ ايلول اعلن عن وجود تنظيم سري يدعى « الحركة الاردنية للتحرير الوطني » ، واصدر هذا التنظيم بيانا سياسيا حدد فيه الاهداف التالية : « ١ - ازالة حكومة العميل وصني التل واقصاء ومحاكمة جميع الذين اقرتوا الجرائم ضد الشعب . ٢ - ايقاف الارهاب الدموي واحترام حقوق وحرية الشعب واطلاق سراح المسجونين الوطنيين . ٣ - تحرير الاردن من نفوذ الاستعمار البريطاني والامريكي . ٤ - احترام التعهدات والمواثيق التي تلزم الاردن بدعم المقاومة الفلسطينية . ثم اصدر التنظيم نفسه اربعة بيانات عسكرية اعلن في الاول وضع عبوة ناسفة امام مبنى شرطة النجدة في منطقة العبدلي بعمان . واعلن في الثاني وضع عبوة ناسفة حارقة في مطعم ابو احمد في جبل عمان « الذي يرتاده عدد من اركان حكم الارهاب » . واعلن البيسان الثالث عن اربع عمليات عسكرية في شمال الاردن . وفي البيان الرابع اعلن مسؤوليته عن وضع المتفجرات في مبنى فندق الاردن . ولم تتوفر اية معلومات تكشف عن طبيعة هذا التنظيم .

### العمليات العسكرية

لا زال الاطار العام للعمليات الفدائية العسكرية

منذ ايلول حتى الان يسير على نفس المنوال . اي : نشاط متواصل في غزة محاط باستمرار بحالة جماهيرية ملتهبة ، ونشاط نسبي في شمال فلسطين قرب الحدود اللبنانية ، مع عمليات متفرقة ذات اثر معنوي جيد داخل الضفة الغربية واسرائيل . اما في منطقة الاغوار في الاردن ومنطقة الجولان ، فلا نشاط فيها على الاطلاق .

وقد برزت في الشهرين الماضيين ملاحظات جديدة بالانتباه منها : ١ - ان اسرائيل كثفت من اعتداءاتها على لبنان بالرغم من تساؤل عدد العمليات الفدائية . ٢ - ان حملة القمع الاسرائيلي في غزة قد ارتفعت بشكل ملحوظ . ٣ - ان نسبة الاعتقالات في الضفة الغربية وقطاع غزة قد زادت عن معدلها في الاشهر السابقة . ٤ - تساؤل عمليات تصفية العمال العرب الذين يعملون في المؤسسات الاسرائيلية .

ويمكن ايجاز ما نشر عن العمليات الفدائية في هذه الفترة كما يلي :

**لبنان :** قام الفدائيون بأربع عمليات فدائية ضد اسرائيل ، وردت اسرائيل بستة اعتداءات على لبنان واستشهد اثناء ذلك سبعة فدائيين وجرح سبعة آخرون ، وفقد اثنان . واستمرت الاعتداءات الاسرائيلية عن قتل ثلاثة مواطنين ، وجرح اثنين ، وأسر ثلاثة ، وتهديم تسعة منازل ، ولم تعلن اسرائيل الا عن اصابة جندي واحد بجراح .

**الجولان :** لا شيء .

**الافوار :** عملية واحدة في جنوب الاردن ، قتل فيها فدائي واسر اخر .

**الضفة الغربية :** قام الفدائيون بست عمليات عسكرية قتل اثناءها مواطن عربي وجرح ١٨ . وقامت اسرائيل اثناء ذلك باعتقال ١٦٢ شخصا وابعاد ١٧ شخصا الى الاردن .

**فلسطين المحتلة :** قام الفدائيون بثلاث عمليات ناجحة ، منها عملية ضخمة في تل ابيب . واصدرت اسرائيل احكاما بالسجن على ٢٥ فدائيا لمسد طويلة ، بينهم ثلاثة فتيات اجنبيات اتهموا بالتعاون مع الجبهة الشعبية .

**غزة :** قام الفدائيون بتسع عمليات عسكرية ، وقام الاسرائيليون ب ١٢ عملية ضد الفدائيين والسكان ، وقتل اثناء هذه العمليات ١٣ فدائيا وجرح اثنان ، بينما قتل ثمانية مدنيين وجرح اربعة واعتقل ٣٦ . اما من الاسرائيليين فقد قتل

الاردنية خفف الضغط على الجبهة الشرقية، ومكن من القيام بعمليات تطهير في غزة « ولخص التقرير عدد القتلى من الفدائيين والاسرائيليين في الاشتباكات بينهم خلال هذا العام كما يلي : غزة ٥٦ فدائيا - حدود لبنان ٤٧ فدائيا - الجولان ٤١ فدائيا - فيكون المجموع ١٤٤ . والاسرائيليون ٢٧ قتيلًا بينهم ١٤ عسكريا .

## بلال الحسن

### (٢) القضية الفلسطينية عربيا

القدرة على « ضبط » المنطقة العربية ، وجعل التوتر المتفاحم « توترا مضبوطا » . ان اي توتر تقتضي ازالته السيطرة عليه اولا . وهذا ما تسعى اليه الان بعض الانظمة العربية ، انها تريد ان تضع المقاومة تحت جناحها ، كي تكون قادرة على ضبط المنطقة العربية من جهة ، وعلى تهديد الطريق امام التسويات الاستسلامية من جهة ثانية .

ويجب الان ننسى ان الوساطة لم تبدأ في اب . انها بدأت رسميا في مؤتمر طرابلس المتعدد في حزيران سنة ١٩٧٠ . وكان مشروع روجرز في تلك الايام مطروحا للتنفيذ . وتكونت اللجنة الخماسية آنذاك ، وحاولت أن تضع أسس « ضبط المقاومة » . ولكن صلابة المقاومة آنذاك وتعاون أعضاء اللجنة ورئيسها : قائد أحسد رئيس حزب جبهة التحرير الجزائرية تاد الى اتفاقية في مصلحة المقاومة ، وان كانت لم تمنع الصدام السذي حدث في ايلول .

وتمخض مؤتمر القمة في ٢٧/٩/١٩٧٠ عن اتفاقية القاهرة وعن اللجنة العربية . ولقد جاءت اتفاقية القاهرة لتؤكد : « سلطة الدولة وحرية العمل الفدائي » . ومن هنا نشأ تناقض لا حل له . فالدولة خائنة وعبيلة وضد التحرير ، فكيف يمكن ان يتفق تحقيق سيادتها مع حرية العمل الفدائي؟ وحاولت اللجنة العربية برئاسة الباهي الادغم أن تفعل ذلك ، وكانت اتفاقية وبروتوكول عمان ، وكان الهدف منها تحقيق هذه الثنائية المتعادية . وقامت اللجنة في سبيل تحقيق مهمتها بمبادرات

مدنيان ، كما قتل اثنان من الجنود وجرح ثلاثة اخرون . وادت الاشتباكات بين الفدائيين والقوات الاسرائيلية الى مقتل اثنان من المواطنين العرب ، واصابة ٣٣ بجراح . واعلن ان الفدائيين صنوا اثنان فقط يعملان في المؤسسات الاقتصادية الاسرائيلية .

هذا وقد ذكر تقرير اسرائيلي نشرت الصحف مقتطفات منه يوم ٦ اب بمناسبة مرور عام على وقف اطلاق النار « ان الهدوء الذي يسود الحدود

#### ١ - الوساطة العربية والمصالحة بين المقاومة والنظام الاردني

حظيت الوساطة العربية في موضوع المصالحة بين المقاومة والنظام الاردني باهتمام واسع في الاوساط السياسية الفلسطينية والعربية والعالمية . كما انها حظيت باهتمام شعبي كبير لدى الجماهير الفلسطينية والعربية . وكان يزيد من الاهتمام بها العوامل التالية : أ - حساسة بعض الانظمة ، ومنها النظام السعودي والنظام المصري لانجاح الوساطة بسرعة . ب - الظروف العربية والدولية التي تحيط بالقضية الفلسطينية ، والتي تثبت كل يوم ان مشاريع التصفية والاستسلام « تطبخ » في « المطابخ » العربية والدولية . ج - المحاولات التي تجري لتكليف المقاومة عربيا واستيعابها وتحويلها الى توة صغيرة تابعة للانظمة ، تلعب دورا ذليلا في المشاريع التصفية . د - مظاهر الرغف الشعبي للوساطة بين الجماهير الفلسطينية والعربية واجماع المنظمات الفدائية على ان الوساطة لا جدوى منها وان اختلفت هذه المنظمات في اسلوب التعامل مع الانظمة وفي اسلوب المناورة على الوساطة . هـ - شعور اوساط فلسطينية وعربية واسعة بأن هناك من يريد انجاح الوساطة بين الفلسطينيين وفي صفوف المنظمات الفدائية بالذات .

وكان كل المعنيين : فلسطينيا وعربيا دوليا يريدون ان يروا نتيجة الوساطة ، لان هذه النتيجة هي التي تقرر اتجاه السياسة العربية في السنوات القادمة . ذلك ان نجاح الوساطة سوف يعنسي

بعد ان فشلت الوساطة تحت الرعاية العربية الشاملة . وكانت المهمة الاولى للوسيطيين الجديدين ان يجمعوا الطرفين المتعادين . وهنا بدأت محاولات الاقتناع والضغط على الطرفين . فمن ناحية النظام الاردني : حدث الضغط الودي السعودي والضغط الدبلوماسي المصري والمقاطعة السورية واللبنانية . ومن ناحية المقاومة : جرت محاولات لاقتناعها « ان الضغط العربي المصري - السعودي - السوري » « هو عنصر قوتها الوحيد حاليا » ، وعليها ان تنجح في « توظيفه » ( الحرر ٢٤/٩/٧١ ، المقاومة ومفترق الطرق ص ٦ ) . كما ان الدول المعنية قامت بممارسة ضغطها باشكال مختلفة . ولم يتوان وزير الدولة السعودي عمر السقاف عن التهديد بقطع المعونة . وعندما سئل : « اذا لم تحضر المقاومة مؤتمر جدة او رفض الاردن ايفاد وفد جديد ماذا سيحدث » قال : « سيكون لنا مع مصر موقف محدد من الطرف المتخلف فاذا تخلف الاردن اتفاننا حدودنا معه وقاطعناه واوقفنا كل مساعدة له ، واذا تخلفت المقاومة ، واعني بالمقاومة فتح تحديدا ، وليس منظمة التحرير او ( الحمر ) كالجبهتين الشعبيتين ، اوقفنا عنها كل المساعدات التي نقدمها اليها » (الاتوار ، طلال سلمان ١٣/٩) . وقد اضطر السقاف الى نفي تصريحه فيما بعد . ولكن الصحف الموالية للسعودية ولخط الوساطة واصلت الضغط على الثورة . فالانظمة التي ارادت من فتح ان تكون « ضابط » الساحة الفلسطينية ، وامتدحتها أملا منها في ان تلعب هذا الدور أخذت تطلب من فتح الحسم ، وتتهم الاخ ابو عمار بعدم الحسم . فياسر عرفات « يقف في منتصف الطريق » انه « من جهة يتألم من هذا التصرف ، ومن جهة ثانية يحاول مهادنة متهميه والمتجنين عليه وعلى خالد الحسن وعلى منظمة ( فتح ) التي كرسَتْ نهائيا من قبل الاطراف الرافضة كمثلة للبين الرجعي المتآمر » ويضيف الكاتب : « لم يستطع عرفات ان يتخذ موقف الحسم من كل هذا ، فبعث برسله الى جدة وظل يترقب المضاعفات على صعيد المقاومة وفصائلها » ( الجديد ، العدد ٢٥١ ، ٧١/١٠/٧١ ) . وتمضي حملات التحريض قديما : انها تطالب الثورة بالحسم ولكنها ترى ان « فتح بالذات مدعوة اكثر من غيرها لتحديد موقفها من كل ما يجري حولها » . وتنتقل المطالبة بالحسم

واعمال ، ولكن كل مبادراتها واعمالها كانت تقود الى نتيجة واحدة : سحق قواعد الثورة في الاردن وسيطرة النظام الاردني . ولم يكن هذا غريبا ، ذلك ان « تقنين » وجود الثورة في ظل سلطة معادية يقود الى انتهاء الثورة بالضرورة .

ولقد استغل النظام الاردني عملية « التقنين » التي قامت بها اللجنة العربية استغلالا ذكيا ، وكان ان ضرب الثورة باسم هذا « التقنين » بعد ان كبّلها عربيا وداخليا وبعد ان دفعها الى اتخاذ موقف المسالم في غابة الوحوش . وبعد ان قام النظام الاردني بعملية تصفية دامية دامت قرابة عام او يزيد ( حزيران ١٩٧٠ تموز ١٩٧١ ) والوساطات العربية مستمرة جاءت الوساطة بشكلها الجديد . فماذا كانت تستهدف الوساطة الجديدة ؟ انها كانت تستهدف ما يلي : اولا : تكييف « الثورة » مع متطلبات بعض الانظمة العربية . ثانيا : انتهاء وجودها الشعبي ومطامحها الشعبية وتحويلها الى جزء من العمل الرسمي العربي .

ولقد استخدمت الانظمة الحريضة على الوساطة اساليب مختلفة ، يمكن ايجازها بما يلي : اولا : التركيز على ضرورة « التخلص » من المظاهر غير الضرورية ، ومن الوجود في المدن والتجول بالسلاح . والدعوة تبدو في الظاهر بريئة ، ولكنها تعني عمليا : تصفية مكتسيات الثورة . وقد استغلت الاخطاء لتبرير مثل هذه الدعوة .

ثانيا : العمل على شق الجبهة الفلسطينية بتقسيمها الى فتح وغير فتح وبادعاء التحيز لفتح من اجل بعث القلق والخوف في المنظمات الاخرى واشعارها بان فتح والانظمة في حلف ، ثم باثارة عناصر في فتح ضد اخرى ، ولهذا كانت تمترح فتح وتهاجم الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية وتتهمان بالانحوائف . ثالثا : محاولة اقتناع المقاومة والجماهير الفلسطينية والعربية ان مهمة المقاومة لا تتعدى العمل داخل الارض المحتلة . وما ذلك الا لان الانظمة تريد ان تحصر الكفاح داخل الارض المحتلة لتجعله محاصرا ومحدودا من جهة ، ولتمنع تحول الثورة الفلسطينية الى مواجهة عربية شاملة للعدو الصهيوني .

وقطعت السياسة العربية اشواطا في هذا المضمار . واستطاعت مصر والملكة العربية السعودية ان تستأثر « برعاية » الوساطة ،

## ٢ - النظام الاردني يكشف كل اوراقه

استمر النظام الاردني بعد ايلول بحملته الشرسة لتصفية المقاومة . وما ان سقطت احراش جرش وعجلون حتى اخذ النظام يقوم بتصفية شاملة ، تبثت عمليات التصفية هذه بما يلي :

اولا : قامت القوات الاردنية بعرض عضلات على حدود سورية ، وذلك من اجل دفع سورية لتصفية قواعد الثورة على اراضيها (الصحف يوم ٨/١٣) . ولكن الجمهورية العربية السورية ردت بعنف عسكريا ، وقامت بقطع العلاقات السياسية واغلاق الحدود بعدئذ . وادعى النظام الاردني ان « المخرابين » هم السبب ، وبانه مستعد لتشكيل لجنة تحقيق . الا ان الهدف من ذلك كان واضحا: انه يريد ان يجر الجمهورية العربية السورية الى بحث موضوع وجود قواعد الثورة في اراضيها الجنوبية . ولقد قاد شطط السلطات الاردنية الى الاجراءات السورية الهامة ، التي كانت طعنة نجلاء للنظام .

ثانيا : استمر النظام في عملية التصفية ، فانتسعت عمليات الاعتقال حتى اصبح هنالك الاف من المعتقلين ، واشتد القمع والارهاب . وقام النظام بعدد من عمليات الاعدام (فتح ٩/٢٢ صوت العروبة ٩/١٥ ، النهار ١٠/٥) ، كما ان مجلس الوزراء الفى امتياز ثلاث صحف اصحابها من الفلسطينيين ( جريدة بيروت ٨/٢٧ / ١٩٧١ ) .

ثالثا : يقوم الملك ورئيس وزرائه بالقاء الخطب واعطاء التصريحات دائما ، وهما في هذه الخطب والتصريحات يشيدون بالامن والاستقرار ويهددان ويتوعدان ( النهار ٩/٢٢ ، ٩/٢٣ صوت العروبة ٩/٢١ . لسان الحال ٩/١٨ ، صوت العروبة ٩/١٦ بيروت ٨/٢٢ ) . كما ان الملك يقوم بزيارات متتالية للقطعات العسكرية ، ويقوم اخوه الحسن ولي العهد بزيارات للمعاشير (الرأي الاردنية ٩/١٢) .

رابعا : وقامت السلطات من اجل تأكيد سيطرتها على الجماهير بانشاء الاتحاد الوطني الاردني . وقد اعلن الملك ميثاق الاتحاد في اجتماع بالديوان الملكي وعرف الاتحاد بانه : « تنظيم لقوى الشعب الاردني بأجمعه في ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع وفق محركات فكرية ومؤشرات عقائدية عامة منفتحة وانسانية المضمون والهدف» . وأوضح الملك ان الاتحاد « ليس تنظيما حزبييا

من منح الى ياسر عرفات » الذي ما زال يمسك بالعصا من منتصفها ، فهو من جهة يستنكر مواقف المنظمات الماركسية المتشججة ، ومن جهة اخرى يدافع عنها ويحاول تغليبها بسلسلة اجراءات وتصريحات من شأنها ان تضاعف الاحراج الذي يواجهه » . وتزيد حملات التهديد وضوحا « فلا يخفي اصدقاء منظمة فتح قلقهم من استمرار تأرجح السيد عرفات » لان هذا التأرجح « من شأنه ان يدفع بالوطنيين من الفلسطينيين المناضلين الى احضان اليسار الماركسي الفدائي» ( الجديد ، العدد ٢٤٩ ، ١٧/٩/١٩٧١ ) .

وهكذا تعود قضية الوساطة الى حيث بدأت : انها تريد من ( فتح ) ان تصفي المقاومة الثورية باسم الحسم مع ( الحمر ) . وتكون النتيجة ان يحدث مثل ما حدث في الاردن : ان تصفى فتح اولاً ، وان يبنى القواعد الشعبية للثورة . ولقد كانت الجولة الاولى من محادثات الوساطة ، ولكنها فشلت . وليس من الصعب ان نعرف اسباب فشلها . هناك الاستهتار الاردني وهذا ما سنحدث عنه فيما بعد . ولكن هناك اسبابا اخرى . منها الوسيط السعودي بالذات الذي يريد الحسم داخل الحركة الوطنية الفلسطينية . وهو لا يعترف بأطراف في النزاع كالجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية ، وموقفه منها مثل موقف الاردن . وهو يريد « مقاومة » كالتى يقبل بها الاردن خالية من رجس ماركس وانجلز وأدران الماركسية والتجديفات الوطنية . وما دامت هذه المقاومة غير موجودة ، فمعنى ذلك ان التعتل غائب ، وان الوساطة لا جدوى منها ، كما ذكرنا في العدد الماضي .

وكان متوقعا ان يحدث الحسم ، ولكنه لم يحدث . وجاءت قضية الوساطة وحدث الصراع داخل الحركة الوطنية ، وتأمل المتأملون ان يقود ذلك الى تصفية الاجنحة « المتمردة » . وبهذا يتحقق الحلم المنشود . ولكن شيئا من ذلك لم يحدث . ولهذا فسوف تمط احاديث الوساطة ، ولن يضغط الوسيط السعودي ببعض قوته ، وهو يملك ما يستطيع به ان يحطم التصليب الاردني ، لانه ينتظر تحولا في المقاومة يجعلها مقبولة سعوديا ، وبالتالي اردنيا . وفي هذا الوقت سينال النظام الاردني كل تأييد من السعودية ، وستعرض المقاومة لضغوط سياسية متواصلة .

بالمعنى السياسي والاجتماعي المعروف ولكنه بوتقة  
تصهر طاقات الاسرة الاردنية لتصنع المعجزة التي  
تشق لنا طريق النصر ، وتبني لابنائنا مستقبلا  
افضل .

وتؤكد المبادئ الاساسية للميثاق : ان « كل  
مؤامرة على كيان الاردن ووجوده مؤامرة على  
القضية العربية وبشكل خصوصي على القضية  
الفلسطينية » المادة ٢ . كما تنص المبادئ  
الاساسية على « وحدة الشعب في الضفتين »  
( المادة ٧ ) و « رعدة خط المواجهة مع العدو »  
و « هذا يستلزم بالضرورة حشد القوى العربية  
في المعركة وتنسيقها وتوحيدها قيادة وتخطيطا  
وتحركا لمنع العدو من ضرب كل منها على انفراد »  
( المادة ٨ ) ( البيرق ٩/٨ ) . والهدف الاساسي  
من هذا الانتاج اشراك قطاعات من الشعب في  
عمليات الارتفاع والقمع .

وأعاد النظام توطيد علاقاته مع الولايات المتحدة  
الاميركية ، بعد ان اثبت كفاءته في « عمليات »  
السحق المقاومة ، فاستحق على ذلك مزيدا من  
الاسلحة ، كما ذكرت المصادر الاسرائيلية . ووجد  
النظام الاردني « مصادر اخرى بديلة في الولايات  
المتحدة والى بعض الحد في بريطانيا لتمويل الخزينة  
الاردنية ... » بعد ان قطعت المساعدات العربية  
( العمل ٩/٣٠ — الياس نعواس ) .

هذا هو السلوك العام للنظام الاردني فماذا كان  
موقفه من الوساطة ؟ لقد اتبع اسلوب القمع  
والسحق والارهاب في الداخل ، وحاول ان ينتزع  
من الجماهير ، وخاصة جماهير المخيمات شهادة  
بالولاء . ولهذا لجأت السلطة الى حشد المخاتير  
والوجهاء وانتزاع بيانات منهم بالتأييد والولاء  
المطلق « لجلالة الحسين وحكومته وتمسكهم بوحدة  
ضفتي الاردن » ( البيرق ٩/١٣ ) .

وحاول النظام عربيا ان يبدو حريصا على الفداء  
والتحريير ولكن اي فداء واي تحريير ؟ ان ما يريده  
النظام هنا واضح وصريح . فهو يريد : مقاومة  
« اردنية المنشأ والهدف والولاء » . ( لسان  
الحال ٧١/٩/٢٥ ) ، اي انه لا يريد مقاومة ،  
بل يريد كتيبة جديدة من كتائب الجيش الاردني ،  
تعمل لمصلحة النظام وضمن خطه السياسي .  
وهذا الخط ليس التحريير على كل حال .

ولقد ملأ الملك الدنيا ضجيجا ، خلال الاتصالات  
الاولية من اجل الوساطة ، وخلال وجود ومقدي

السلطة والمقاومة في جدة في « ان الذي انتهى في  
بلدنا لن يرجع ولن يعود ... » ( صوت العرب  
٧١/٩/٢١ ) . ولم يتورع حسين عن ان يعلن في  
اليوم الاول لاجتماعات المؤتمر من انه « يريد ان  
تكون المقاومة تحت امرة جيشه ، وان كل قوة على  
أرضه يجب ان تكون تحت قيادته . وهذا يعني  
ان الملك انهم المؤتمر سلفا انه لا يقبل بوجود  
للندائين في الاردن » ( لسان الحال ، ٧١/٩/١٨ ) .  
وحين اختير وقد السلطة الى مؤتمر جدة جرى  
اختياره من اشخاص يوحي اختيارهم بان مهمة  
الوفد الاولى هي احباط المفاوضات . فهم كلهم  
من اتباع السلطة الامناء ، المعروفين بعدائهم  
للمقاومة ، والذين لعبوا دورا معروفا بعد ايلول  
في عمليات النظام الاجرامية . وكان رياض المفلح  
ممثل السلطة لدى اللجنة العربية ، كما كان خليل  
عبد الدايم رئيس الركان خلال ايلول وبعد ايلول ،  
وكان في الاجتماعات التي تعقدتها اللجنة العربية  
والاجتماعات التي تعقد بين السلطة والمقاومة  
يزايد على ارباب السلطة .

وكان الوفد المؤهل جيدا ، مزودا بتعليمات  
واضحة . ولذلك لم يكن هنالك مجال واسع  
للمناورة . واخذ الوفد يحاول التوصل من التزامه  
بورقة العمل المصرية — السعودية التي وافقت  
عليها السلطة في الاردن . فطلب اولاً ان تبحث  
قضية وقف الدعم المالي الليبي — الكويتي للاردن  
( الشعب ٧١/١٠/٦ ) كما اثار قضية المنظمات  
التي ترفع شعار اسقاط الحكم ( الاهرام ١٠/١ )  
ولم يلبث ان طلب الانتقال من جدة الى عمان  
للتفاهم مباشرة وعلى ارض الواقع . ولكن هذا  
كله لم يجد فتىلا . وعندما طلب وفد الثورة  
الفلسطينية من الوفد الاردني ان يعلن التزامه  
باتفاق القاهرة وعمان ، كما جاء في ورقة العمل  
المصرية — السعودية رفض الوفد الاردني ، ثم  
عاد وسحب تحفظه ، ولكنه أكد هذا التحفظ في  
المذكرة الاخيرة التي قدمها للمؤتمر وجاء فيها :  
« ان العودة الى البحث في اتفاقية عمان مستحيلة  
عمليا ونظريا » ( الاهرام ٧١/١٠/١ ) . وهكذا  
انتهت الجولة الاولى من المباحثات بتهرب ومد  
السلطة الاردنية وبعلان خروجه على اتفاقية  
القاهرة وعمان المتكاملتين .

والان يجري الحديث عن جولة اخرى . وتقول  
« مصادر مطلعة في عمان ان الوساطة لم تفشل ،

في هذا المضمار . انها مستعدة لتنفيذ مقررات  
الرجعية العربية والامبريالية العالمية ، كما حدث  
سنة ١٩٥٨ ، ولو أدى ذلك الى خراب لبنيان  
ودماره . وتقوم هذه الفئات بالعمل المستمر لخلق  
البيئة الملائمة للتوتر والاستفزاز . فهي منذ عقد  
اتفاق القاهرة بين المقاومة الفلسطينية والسلطة  
اللبنانية لا تني تجرح الاتفاق وتطالب بالفائه  
ولكنها وجدت مؤخرا اعدارا واهية لدعوتهما هذه .  
ويمكن ان تلخص هذه الاعذار بما يلي :  
١ - « طرأ تطور خطير على مفهوم العمل الفدائي ،  
وعلى غاياته واهدافه ووسائله » . ٢ - « كان  
الاتفاق معقودا بين لبنان والمقاومة الفلسطينية  
ككل ، واليوم اصبحت المقاومة منقسمة الى عدة  
اتسام » . ٣ - « كان معروفا ان للفدائيين هدفا  
واحدا هو تحرير ارض فلسطين واعادتها الى  
اصحابها الشرعيين ، وعلى اساس هذا الهدف  
رضيت السلطة اللبنانية آنذاك ، بدافع من  
الشعور بروابط الاخوة مع الشعب الفلسطيني ،  
ومن الرغبة باعادة الحق الى اصحابه بدافع  
من الشعور الانساني ، ان تقدم للفدائيين  
التسهيلات الممكنة في حدود الطاقة اللبنانية دعما  
وارضا وحدودا . واليوم تبدل الوضع بشكل  
صريح لا لبس فيه ولا غموض . فلقد اعلن زعيم  
احدى جبهات التحرير الفلسطينية ان هدف تحرير  
الارض لم يعد هدفا له صفة الاولوية » . لهذا  
« فانه لم يعد هنالك ما يلزم لبنان بتنفيذ اتفاق  
القاهرة ، لان احد طرفي الاتفاق قد اختلفت  
شخصيته المعنوية وتبدل وضعه القانوني » .  
« وهذا يوجب على الحكومة اللبنانية ان تجسد  
منعول الاتفاق فوراً ، حتى يعود للمقاومة  
الفلسطينية وضعها السابق وشخصيتها التي كانت  
معتبرة في اثناء عقد اتفاق القاهرة » ( نداء الوطن  
٧١/٩/٨ ) .

وطالبت اوساط اخرى بوقف العمل الفدائي ،  
حتى يتكون جيش تحرير مؤهل لخوض الحروب  
( النهار - افتتاحية غسان التويني ٧١/٩/٢٠ ) .  
وهذه الدعوة لا تخرج عن اطار الدعوة الاولى ،  
وان كانت اكثر مباشرة .

ويحاول بعض « المرخصين » استغلال كل حادثة  
لتحريض المواطنين واستثارة السلطة . وتضرب  
أمثلة على ذلك . فقد خطف احدهم ولم تجد  
الصحيفة بدا من ان تشير الى ان المخطوف كان قد

وانها ما زالت قائمة » ، و « اعربت هذه المصادر  
عن اعتقادها ان تجري جولة اخرى من المحادثات »  
( النهار ، الحياة ١٠/٤ ) . كما ان وفدا اردنيا  
يقوم الان بزيارة جدة ، يرئسه وصفي التل بنفسه ،  
ويشترك فيه حابس المجالي ، وتشير النهار الى  
ان الوفد سيعمل الالتزام باتفاق القاهرة والموافقة  
مجدا على ورقة العمل المصرية - السعودية  
واعلان الالتزام المبدئي باتفاق عمان . لكن الوفد  
سيطالب بتوقيع اتفاق سري مع الفدائيين . وتضيف  
النهار ان هذه الزيارة تأتي بعد ان « علمت  
الحكومة الاردنية بأن موقف معظم الدول العربية  
بدأ يميل الى جانب عمان » ( النهار ١٠/٦ ) .

ولكن مع الحديث عن استئناف محادثات الوساطة  
تقوم بعض الاوساط العربية السائرة في خط النظام  
الاردني بدعاية مدروسة تتلخص في أن هنالك  
محاولة لاجل « الاردن بمثابة الورقة الراححة في  
لعبة السلام المصرية - الاسرائيلية » ولذلك  
فان الاردن يقع الآن « تحت ضغط محاولة جديدة  
تتلخص بالتضييق » عليه « شيئا فشيئا لاجباره  
على اتخاذ خطوة منفردة مع اسرائيل . وتفترط  
من بعدها السبحة العربية وتتلوها خطوات مماثلة ،  
لكن بعد ان يكون الاردن قد لعب دور كبش الغداء  
مدفوعا من اخوته واشقائه » ( لسان الحال  
١/٢٩ ) .

ان الدلائل تشير الى ان النظام الاردني يسير في  
هذه الطريق ، وهذه ما هي الا تبريرات مسبقة  
لتهئية الجو وخلق اعدار للصلح المنفرد المنوي  
الاتمام عليه . ولهذا فان الاردنيين ، كما تقول  
الاكثونية ، « لن يسمحوا للفدائيين بالعمل  
أبعد من كونهم مجرد فرقة غير نظامية من الجيش  
الاردني تخضع لاشراف وثيق بالنسبة للعدد  
والتسلح وميدان العمليات » ( نداء الوطن  
٧١/٩/٢٣ ) . ويقوم وصفي التل باعداد مشروع  
اردني للعمل الفدائي « الصحيح » ( بيروت ١٥/  
٧١/٨ ) .

٣ - لبنان والحريصون على افعال صدام فيه .  
هناك فئات في لبنان حريصة على افعال صدامات  
فيه . وهذه الفئات التي تدعي الحرص على لبنان  
واستقلاله وكرامته وازدهاره تسعى الى دفعه  
للخراب والهلاك ، كما فعل الملك الحسين وزمرته  
الحاكمة في عمان . ولا تعبر هذه الفئات عن مصالح  
لبنان بمقدار ما تعبر عن ارتباطاتها العربية الدولية

ان يتحدث الرئيس السادات عن خداع الولايات المتحدة ( النهار ٩/١٧ ) ، كما كان طبيعيا ان يتم محمود رياض الولايات المتحدة بالتضليل وبمبالاة دولة الاحتلال .

واذا كان اليأس من الولايات المتحدة قد دنع بريطانيا الى أن تجرب « حظها » ، فان بريطانيا لن تستطيع ان تخرج عن الخطة الاميركية من جهة ، ولن تستطيع ان « ترغم » دولة الاحتلال على التراجع ، كما تستطيع الولايات المتحدة ، والولايات المتحدة مفررة الا تعمل . وهي تحاول ان تتراجع عن طريق طرح مشروع التسوية الجزئية : أي فتح قناة السويس . والتسوية الجزئية باعتبارها بديلا للتسوية الشاملة وسيلة الولايات المتحدة لتجديد الاوضاع في المنطقة لمصلحتها ومصلحة الاحتلال الصهيوني ، كما انها وسيلة تجنب النزاع مؤقتا . ودولة الاحتلال توافق على التسوية الجزئية ، انما بشروطها هي .

ولقد بادرت مصر الى رفض التسوية الجزئية ، وأصرت على ضرورة استمرار يارنغ ، وعلى ضرورة رد دولة الاحتلال على « مذكرة يارينغ بتاريخ ٨ شباط ١٩٧١ » ، وتعهدا بالانسحاب الى الحدود الدولية لمصر ، وذلك كأساس لحل المشكلة ( الانوار ٧١/١٠/٢ ) .

وما دام الامر كذلك ، وما دامت مصر مصرة على الحسم ، وقبل نهاية هذا العام ، فلا بد مما يلي : اولا \* الاستعداد للقتال على الصعيد الداخلي ، وهو ما يتم بطريقة تقليدية : حشد قوات ، تطوير كفاءتها ، الحصول على أسلحة ، اشعمار الجواهر بأن المرحلة المقبلة مرحلة حسم . الا أن هذا كله لا تصحبه تعبئة حقيقية للجواهر . ثانيا : تعبئة بعض طاقات الامة العربية ، ان لم يكن ممكنا تعبئتها كلها . ولذلك ركز الرئيس السادات على موضوع وحدة مصر وسورية وليبية من جهة ، كما ركز على ضرورة بناء الجبهة الشرقية من جهة اخرى . فلقد تربت ساعة الحسم ، وهذا يقتضي : « ان تتبلور وتتوحد الارادة العربية » ( الاهرام ٧١/٩/١٥ ) .

وحين تحدث الرئيس السادات عن الاتحاد قال : « احنا نشكل الجبهة الجنوبية ، وسورية بتشكل الجبهة الشمالية ... ليبيا بتشكل عمق لنسا للمركة ... السودان بتشكل عمق ايضا » ( الاهرام ٨/٣١ ) . وأشار الفريق صادق « أنه

مزق صورة ياسر عرفات ( النهار ٧١/٩/٢٠ ) . وادعى احدهم ان مسلحين خطفوه ، وقامت القائمة ولم تتعد حتى اثبت تحقيق الامن السى ان الشاب افتعل الحادثة ليشتهر سياسيا وهكذا .

ثم هناك مسألة تسليح الجيش ، وهي مسألة داخلية فعلا ، وهي هامة بالنسبة للقضية الفلسطينية اذا كان هدف التسليح مواجهة العدو على الحدود . الا أن المذكرة التفسيرية للقانون تجعل قضية الدفاع الوطني هي « تأمين امن وسلامة البلاد والحفاظ على المؤسسات وعلى حياة السكان في أي وقت كان وضد كل انواع الاعتداءات » . وتشير المذكرة ايضا الى أن هدف الخطة الخمسية « ان توفر للجيش القدرة على حماية الوطن ، على حماية بنيانه الاجتماعي والمدني والاقتصادي والسياسي ، وعلى دعم معنويات السكان وعلى المحافظة على الامن والنظام يوم يتعرض لاعتداءات تستهدف شل العمل الحكومي وقلب النظام وبذر الفوضى » ( بيروت ، الامتتحية ٧١/٨/٢٨ ) .

ولقد انتقد جنرالات القانون على اساس « ان الاسباب الموجبة » فيه « تكشف صراحة عن التخطيط لحاربة وضرب الخط الوطني ، وان الذي يمعن النظر في النقاط الواردة في الاسباب الموجبة يتأكد من ذلك » ( بيروت ٨/٢٨ ) . كما أن شعبون نفسه أعلن انه سيسنحجوب الحكومة في قضية خطة التسليح على اعتبار ان الاسلحة المطلوبة من الانواع المفيدة في العمليات الداخلية وليس في عمليات الدفاع عن كرامة الوطن . ان هذا كله يتوحد الى مزيد من الانزلاق على الطريق الخطر . ولا نعتقد أنه من مصلحة لبنان ان ينساق الى ما انساق اليه الاردن .

٤ - ما الذي تريده مصر ؟

مصر تريد حلا ، ولقد تحدث الرئيس السادات مرارا هذا العام فأكد أن القضية يجب ان تحسم قبل نهاية هذا العام ان سلما وان حربا . ولقد حاولت مصر ان تحل القضية سلما عن طريق الولايات المتحدة ، فوافقت على مشروع روجرز أولا ، ثم وافقت على وقف اطلاق النار ، واستعدت للدخول في محادثات سلام . ولكن الولايات المتحدة تخلت عن تعهداتها التي جاءت جزءا من مشروع روجرز ، واخذت تزيد من تأييدها ومساندتها لدولة الاحتلال . وكان طبيعيا بعد هذا

بعد المحاولات السلمية لم يبق الا القسوة « ( الاهرام ٧١/٨/١٧ ) . ولهذا قامت القاهرة بحملة ضغط دبلوماسي واعلامي على الاردن ، طالبة « ان يضع الاردن قواته واسلحته على خط المواجهة مع العدو ، وان يحل المشكلة القائمة بينه وبين المقاومة الفلسطينية واطلاق حرية العمل لها ، بما يحقق كل الطاقات للمعركة المصرية » ( الاهرام ٧١/٨/٢٠ ) .

وقام محمود رياض بتأكيد هذا كله في اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية التي تمت أخيرا في القاهرة تحت عنوان ما أسماه الضرورات الثلاث :

« ١ - ضرورة قيام الجبهة الشرقية في الاردن . . .  
 ٢ - ضرورة ازالة الخلافات القائمة بين حكومة الاردن والمقاومة الفلسطينية . ٣ - ضرورة التعاون العربي المخلص والجاد لحشد الطاقات والجهد العربية في الضغط على حكومة واشنطن التي رفضت ان تتخذ موقفا محايدا في النزاع ، كما رفضت ان تتوقف عن تأييد اسرائيل ومساندتها وتعزيز قدرتها على العدوان وعلى الاحتفاظ بشمار العدوان » ( الصياد ، العدد ١٦٤١٤٠٩ - ١٦٤٢٣ / ٩ ) .

ومع ذلك ، فان مصر ستوظف هذا كله من اجل السلام ايضا ، ومن أجل الوصول الى تسوية .

وهي لم تقطع الامل بعد ، وقد طلبت من بريطانيا القيام بمبادرات جديدة ، وطلبت ممارسة تأثير مباشر على كل من واشنطن وتل ابيب لتحقيق انسحاب من الاراضي المحتلة في حرب عام ١٩٦٧ . الا ان القاهرة كانت تعلم ، وهي تطالب بريطانيا بالقيام بمثل هذه المبادرة أنها لا تتوقع المعجزات ، وهذا هام . ان استمرار تعنت دولة الاحتلال ، واستمرار انحياز الولايات المتحدة ، واستمرار رفض مصر للتسوية الجزئية واصرارها على الانسحاب حسب ما نص عليه قرار مجلس الامن سوف يقود الى تطورات ليست في مصلحة التصفية والتسوية . فهل تتمسك مصر برفض التسوية الجزئية وبالاصرار على الانسحاب الكامل ؟ ان الولايات المتحدة ودولة الاحتلال يعملان من أجل اجبارها على التراجع . وقد يكون ذلك عن احدى طريقتين : الاولى : دنع الاردن لعقد صلح منفرد ، حسب الشروط الاميركية - الصهيونية . الثانية : معركة قصيرة صاعقة ضد قوى مصر الضاربة ومطاراتها ومواقع صواريخها . ولهذا على مصر ان تكون مستعدة لحرب طويلة ، وان تطلع عن فكرة « التفجير المحسوب » الهيكلية ( الاهرام ٨/٢٠ ) .

**ناجي علوش**

### ( ٣ ) القضية الفلسطينية دوليا

لم تطرأ اية تطورات هامة على اوضاع النزاع العربي الاسرائيلي في الشهرين الاخيرين اذ تميزت هذه الفترة بهدوء عام بانتظار افتتاح دورة هيئة الامم المتحدة وفتح ملف قضية الشرق الاوسط في جلساتها . بمبادرة اخرى اقتضت التطورات الدولية على مجموعة من التحركات والمواقف الجزئية من قبل الاطراف المعنية التي لم تكن في الواقع سوى امتدادا طبيعيا للاحداث الهامة التي وقعت سابقا مثل زيارة روجرز للقاهرة وزيارة سيسكو لاسرائيل وتوقيع معاهدة الصداقة المصرية السوفياتية والعمل الامركي على تحقيق مشروع التسوية الجزئية عن طريق الاتفاق على صيغة مقبولة لاعادة فتح قناة السويس .

أصبح من الواضح ان زيارة سيسكو الاخيرة لاسرائيل ( تموز ١٩٧١ ) لم تحرز النجاح الكافي

في « تقريب وجهات النظر » الاسرائيلية والمصرية ( على حد تعبير الدبلوماسية الاميركية ) حول مشروع التسوية الجزئية . وبعد عودة سيسكو الى واشنطن تسربت اثناء اضافية عن محتوى المحادثات التي اجراها في اسرائيل واسباب عدم تكلم مهمته بالنجاح . وتتلخص هذه الانباء بالنقاط التالية :

١) عدم اكتفاء اسرائيل بمجرد وعد امركي بأنه لن يسمح للقوات المصرية والسوفياتية بعبور قناة السويس بعد انسحاب جيش الاحتلال ومطالبة اسرائيل بضمانات استراتيجيية تمكنها من العودة الى مواقعها في حال انهيار الاتفاق . ٢) رفض اسرائيل اقتراح سيسكو بالسماح لمليشيا مصرية قوامها ٧٥٠ جنديا بعبور القناة بعد انسحاب قوات الاحتلال . كما تردد بأن اسرائيل كانت تعتقد ان القوة الرمزية المصرية التي تنوي اميركا اقتراحها

لمعبور القناة لن يتجاوز عدد افرادها ٥٠ رجلا .  
 وذكر محمد حسنين هيكل في مقالته الاسبوعي ( ١٣ آب ١٩٧١ ) على لسان الصحفي رولاند ايفانز ان اسرائيل رفضت فكرة عبور اية قوات مصرية لقناة السويس لان في ذلك اخلاقا بمطلب اسرائيلي اساسي وهو نزع سلاح سيناء بالكامل ( ٣٠ ) رغبة اسرائيل على ما يبدو في تجزئة الانسحاب الى مرحلتين بحيث يتم في المرحلة الاولى انسحاب بسيط جدا لن يسمح فيه لاي جندي مصري بعبور القناة على ان تبدأ مصر مباشرة بتطهير الممر المائي . وتأتي المرحلة الثانية من الانسحاب بعد اعادة فتح القناة واستعادة المدن المصرية على ضفتها الغربية لحياتها الطبيعية . الا ان المصادر الاسرائيلية لم تحدد لسييسكو المسافة التي سيتم الانسحاب اليها في المرحلة الثانية . ويبدو ان سييسكو حمل الاقتراح الاسرائيلي الى واشنطن باعتباره جزءا من الافكار المطروحة حول تحقيق التسوية الجزئية .  
 ويمكننا القول انه حتى الساعة ما زالت الهوة قائمة بين الفصلب الاسرائيلي حول شروط اعادة فتح قناة السويس وبين الطول الوسط التي تقترحها اميركا . والسبب الرئيسي في ذلك هو تمسك حكومة نيكسون بالالتزام الذي كان الرئيس جونسون قد تعهد به في عدم فرض اية حلول خارجية لازمة الشرق الاوسط لا تريدها اسرائيل ولا تناسب مصالحها ، بالاضافة الى سياسة نيكسون في المحافظة على التوازن العسكري في المنطقة مما يعني على الصعيد السياسي المحافظة على التوازن بين المصالح الاميركية المرتبطة بالعرب والمصالح الاميركية المرتبطة باسرائيل وعدم الاخلال به لاطول فترة ممكنة . على هذا الاساس لا يمكن لاميركا الا ان تمارس دبلوماسية التوازن الشكلي التي تتلخص بعبارة « التقريب بين وجهات النظر »  
 المصرية والانهائية والامتناع عن وضع اي « ضغط » على اي من الطرفين لجعله يقبل بتسوية لا يريدها ولا تتناسب مع مصالحه . وتدعم الولايات المتحدة هذه الدبلوماسية « بالتشويق » بدلا من الضغط المفتوح لكي تجعل الطرفين اكثر تقبلا لحلولا الوسط . على سبيل المثال نذكر الاتباء شبه الرسمية التي ترددت حول العرض الذي قدمته اميركا لاسرائيل بالموافقة على بيعها كمية كبيرة من الطائرات الحربية ( فانتوم وسكاي هوك ) اذا ما تبنت اسرائيل موقفا اكثر ليونة

من المشروع الاميركي لاعادة فتح القناة . كذلك نذكر موافقة حكومة نيكسون ، في هذه المرحلة بالذات ، على ادخال بند في قانون المساعدات الخارجية يسمح بتقديم مبلغ ٥٦ مليون دولار الى الحكومة المصرية ( مأخوذ من رصيد الحكومة الاميركية بالعملة المصرية ) كمساعدة في سبيل تطهير قناة السويس واعادة تشغيلها عندما يحين الاوان لذلك .

وانسجاما مع دبلوماسية « التشويق » هذه اعلن روجرز في مؤتمر صحفي عقده في واشنطن بأن بلاده تعترم القيام بدور نشط جدا في محاولة الوصول الى تسوية جزئية في الشرق الاوسط قبل نهاية العام الحالي . ولم يوضح روجرز طبيعة الاجراءات التي تنوي حكومته اتخاذها في ممارسة هذا الدور النشط الا انه اشار الى ما اعتبره بوادر مشجعة في صدد احتمالات تسوية النزاع بصورة شاملة ونهائية ومن هذه البوادر اهتمام كل من مصر واسرائيل بمشروع التسوية المؤقتة وطلب البلدين من الولايات المتحدة مواصلة جهودها في هذا الاتجاه ، بالاضافة الى استمرار اتفاقية وقف اطلاق النار والتحسين الذي طرأ على المجاهدة الكلامية بين مصر واسرائيل على حد تعبيره . وفي اواخر شهر ايلول عاد روجرز الى تأكيد هذا الموقف بعد اجتماعه الى يونانت حيث اعلن ان حكومته مستمرة في جهودها لتحقيق اتفاقية تضمن اعادة فتح قناة السويس . وجدير بالذكر ان سييسكو وبارينغ حضرا اجتماع روجرز مع يونانت . وفي حديث ادلى به الرئيس نيكسون الى بعض الصحفيين في اواخر شهر ايلول عاد الى تأكيد السياسة الاميركية اياها في الشرق الاوسط مشددا على استمرار الدعم الاميركي لتوازن القوى القائم بين الدول العربية واسرائيل والعمل على ابقائه بدون تعديل .

وخلال هذه الفترة نشرت انباء في بيروت تشير الى ان اوساط السفارات الاجنبية في العاصمة اللبنانية تدل في احاديثها الى ان المساعي التي تبذلها الولايات المتحدة للتقريب بين وجهتي النظر المصرية والاسرائيلية حول تفاصيل اعادة فتح القناة قد حققت تقدما لا يستهان به وان لدى واشنطن ما يحملها على التنازل في اماكن الوصول الى حل وسط بالنسبة الى قضية عبور القوات المصرية والمسافة التي ستسحب اليها القوات الاسرائيلية .

كما ترددت انباء تقول بأن الحكومة الأمريكية طلبت من الاردن التخفيف من الانتقادات التي يوجهها الى السلطات المصرية بسبب قبولها بمشروع التسوية الجزئية الاميركي لان الولايات المتحدة تنوي مضاعفة جهودها لانجاح المشروع قبل نهاية هذا العام .

على صعيد اخر نفت وزارة الخارجية الاميركية بشدة أن يكون الرئيس السادات قد أعطى حكومة الولايات المتحدة مهلة تنتهي يوم ١٥ آب ١٩٧١ لاجاد تسوية سلمية لازمة الشرق الاوسط ، وكان مثل هذا الخبر قد ورد في مقال هيكل الاسبوعي ( ١٣ آب ) كما وجهت الوزارة الاميركية نفسها نقدا علنيا للبيان الذي صدر عن رؤساء دول الاتحاد الثلاثي لانهم تعهدوا فيه بعدم التفاوض والتصالح مع اسرائيل ، وذكر النقد الاميركي ان الإعلان الذي رافق التوقيع على دستور الاتحاد مناقض لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . كذلك ردت واشنطن على تصريحات اطلقها دايان في النصف الثاني من شهر آب حيث دعا اسرائيل الى اعتبار نفسها الحكومة النهائية للاراضي المحتلة . وقد اعتبرت وزارة الخارجية الاميركية تصريحات دايان « ضارة » ومتعارضة مع قبول الحكومة الاسرائيلية بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وقبل الانتهاء من الكلام عن التحركات الاميركية في الشرق الاوسط لا بد من الاشارة الى ثلاث مبادرات لها شيء من الاهمية : ( ١ ) النبا الذي نشرته « النيويورك تايمس » ( ٩ آب ١٩٧١ ) حول قيام الحكومة الاسرائيلية بإبلاغ الولايات المتحدة عن اصرارها على شراء صاروخ تكتيكي جديد يعرف باسم « ذي لانس » لم تتزود به الى الان القوات الاميركية نفسها ويعتبر الاسرائيليون انه بالإمكان استخدام هذا الصاروخ ، الذي يبلغ مداه ٨٠ كم ، بفاعلية لتدمير قواعد الصواريخ السوفياتية في الضفة الغربية من القناة . وذكرت الصحيفة ان الدلائل تشير الى ان الحكومة الاميركية لم تبسداية حماسة في الاستجابة لطلب اسرائيل في الوقت الحاضر .

( ٢ ) قيام عشرة اعضاء من مجلس الشيوخ الاميركي ( تابعون للجنة العلاقات الخارجية ) بحث حكومتهم على منح اسرائيل ٢٠٠ مليون دولار لمجابهة حاجاتها الدفاعية الملحة . واذاع الشيوخ رسالة بعثوا بها الى روجرز حيث قالوا ان اي تأخير

في تنفيذ هذا الاقتراح يمكن ان يؤدي الى انطباع بأن الولايات المتحدة لا تطبق التزاماتها المتعلقة بالمحافظة على توازن القوى في الشرق الاوسط . ( ٢ ) قيام السناتور ادوارد كنيدى ( وهو مرشح محتمل لرئاسة الجمهورية ) بزيارة قصيرة لاسرائيل في منتصف شهر ايلول حيث اجتمع بنغولدا ماير وايان لبحث مشروع التسوية الجزئية وتزويد اسرائيل بطائرات فانتوم . وصرح كنيدى بأنه مقتنع برغبة اسرائيل الصادقة في السلام . ورحب بتزويدها بالطائرات التي تطلبها . واعلن انه تأثر جدا بالطريقة التي تعتنى بها الحكومة الاسرائيلية بالامكان المقدسة وبتهيئتها لزيارة الاماكن للجميع . كما اكد بأن النزاع يجب ان يحل عن طريق اجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين المتخاصمين وليس عن طريق جهة ثالثة ومسيطة مثل امريكا او الاتحاد السوفياتي ، وأيد اجراءات « توحيد » مدينة القدس .

أما بالنسبة للاتحاد السوفياتي ونشاطه حيال الازمة في المنطقة فقد استمرت حملته ضد محاولة امريكا احتكار العمل على اعادة فتح قناة السويس ( مع ان لهجة الهجوم اخذت تخف مع مرور الوقت ) وذكرت الاوساط السوفياتية بهذا الصدد ان الولايات المتحدة تسعى الى استعادة مواقعها المفقودة في العالم العربي بالتحالف مع القوى الرجعية في المنطقة ، كما هاجمت زيارة سيسكو الاخيرة لاسرائيل واعتبرت ان هدفها هو مواصلة تسليح اسرائيل في محاولة لحمل الدول العربية على القبول « بشروط الاستسلام المهينة » . كذلك وجهت النقد الى محاولة امريكا الظهور بظهر الوسيط « الشريف والمحايد » تحت ستار تقريب وجهات النظر بين الطرفين المعنيين . وصدرت ردود فعل سوفياتية « غير رسمية » اتصفت بالحذر والتحفظ حيال اعلان الاتحاد الثلاثي بين مصر وليبيا وسوريا تضمنت تحذيرا للبلدان العربية من اتباع سياسات معادية للشوعية وتنبئها الى ان السعي الى الوحدة العربية دون الاخذ بعين الاعتبار الاوضاع الاجتماعية المختلفة والظروف السياسية المتنوعة للدول العربية لا يشكل الطريق السليم لتحقيق هذا المطمح الوطني . ونددت الاوساط السوفياتية المشار اليها بالقوى الرجعية والقومية اليمينية في البلدان العربية التي تحاول رفع « العلم الاسود » المناوئ للشوعية وتعمل بايحاء الفكرة

القائلة انه يجوز الاعتماد على البلدان الاشتراكية في الكفاح ضد الاستعمار والعدوان الاسرائيلي واضطهاد الشيوعيين العرب في نفس الوقت . وواضح من هذه التعليقات ان الاتحاد السوفياتي متضايق من تسليم انظمة الاتحاد الثلاثي بشأن مفتاح التسوية السلمية هو بيد الولايات المتحدة كليا وتصرفها على هذا الاساس ، كما انه متضايق من تدهور العلاقات العربية السوفياتية بمسند الحيلة الديموية التي تعرض لها الحزب الشيوعي السوداني وانعكاساتها على العواصم العربية الاخرى .

ذكرنا في العدد الماضي من « شؤون فلسطينية » ان الصحافي السوفياتي فيكتور لويس قسام بزيارة لاسرائيل حيث اجري محادثات « غير رسمية » مع المسؤولين في وزارة الخارجية حول امكان تحسين العلاقات بين البلدين . وجدير بالذكر ان لويس هو اول مواطن سوفياتي « عادي » يزور اسرائيل بعد حرب حزيران ١٩٦٧ . ومن المعروف عنه انه قام بمهام دبلوماسية غير رسمية عديدة بتكليف من المسؤولين في بلاده . وجاءت زيارته هذه كجزء من تحرك الاتحاد السوفياتي لانشاء اتصالات اكثر مباشرة مع الطرف الاسرائيلي في النزاع ( على غرار العلاقات الامريكية بمصر ) بالرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . وقد طرأت عدة تطورات جزئية بالنسبة للتحرك السوفياتي في هذا الاتجاه يجدر بنا رصدتها :

١ ) قام فريق مؤلف من ست شخصيات اسرائيلية بارزة من اصحاب الميول « التقدمية » بزيارة لموسكو في اواخر شهر آب للبحث في علاقات بلادهم مع الاتحاد السوفياتي . جاءت الزيارة تلبية لدعوة من اللجنة السوفياتية للدفاع عن السلام . وجدير بالذكر انه هذه هي المرة الاولى التي تزور فيها مجموعة من المواطنين الاسرائيليين غير الشيوعيين الاتحاد السوفياتي بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام ١٩٦٧ . وقد اجرت البعثة الاسرائيلية مناقشات مع اعضاء لجنة السلام السوفياتية ومع مسؤولين في مجلس السوفيات الاعلى ووزارة الخارجية موضوعها قضية الشرق الاوسط . ولكن يبدو ان البحث لم يتطرق الى تفاصيل موضوع استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين . ومن الواضح انه ليس باستطاعة الحكومة السوفياتية تجديد العلاقات

الدبلوماسية مع اسرائيل قبل حدوث تغييرات في السياسة الاسرائيلية او في احد العوامل الرئيسية المسيطرة على الازمة الراهنة في المنطقة مثل عودة العلاقات بين مصر والولايات المتحدة في المستقبل القريب . يضاف الى ذلك ان البعثة الزائرة ناقشت مع المسؤولين السوفيات موضوع تسهيل الهجرة لليهود الراغبين في الذهاب الى اسرائيل .

٢ ) توحى الانباء التي تنشرها وسائل الاعلام الرسمية في موسكو عن زيارة البعثة الاسرائيلية بأن الاتحاد السوفياتي يبذل جهودا مدروسة ولكن متحفظة لاعداد الرأي العام في البلاد لتحسين العلاقات مع اسرائيل مما يعني ازالة الصورة القاتمة التي رسمت في السابق عن اسرائيل ككل واستبدالها بصورة تميز بين السلطات الصهيونية الحاكمة والمتعنتة وبين القوى « التقدمية والمحبة للسلام » في صفوف الشعب الاسرائيلي .

٣ ) قام الصحافي فيكتور لويس بنشر مقال في اواسط شهر آب في صحيفة « يديعوت احرونوت » بعث به من موسكو تحدث فيه عن الانطباعات التي كونها خلال زيارته الاخيرة لاسرائيل . ذكر في مقاله ان ما يقرب من عشرة آلاف يهودي هاجروا في الفترة الاخيرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل وانه قد يهاجر خمسة آلاف آخرون في المستقبل القريب . وأشار الى ان المهاجرين يلاقون ترحيبا حقيقيا في اسرائيل وان الروابط بين البلدين تزداد متانة مع كل مهاجر جديد لان هؤلاء ، بحكم وضعهم ، قريبين من الاتحاد السوفياتي وليس من امريكا . ولم تفت لويس الاشارة الى ان الاتحاد السوفياتي يجد نفسه في موقف غريب فهو من ناحية يبعث بالاسلحة الى العرب ومن ناحية اخرى يرسل مواطنين الى اسرائيل سيصبح قسم منهم جنودا في جيشها من ناحية ثانية . وفي ٩ و ١٠ ايلول نشر هذا الصحافي السوفياتي مقالين في « الهيرالد تريبيون » ( الطبعة الدولية ) بعنوان « نظرة سوفياتية الى اسرائيل » ردد فيها بعض ما جاء في مقاله المذكور آنفا وازدادت تفاصيل جديدة مثل قوله ان اللغة الروسية ، وخاصة اللهجة الموسكوفية ، اصبحت مسموعة كثيرا في اسرائيل هذه الايام وقوله « انه توجد ايام الان يصل فيها عدد أكبر من اليهود الروس الى مطار اللد للاستقرار في اسرائيل من عدد اليهود الذي

يريدون البقاء في اسرائيل واليهود الاميركيين الذين  
ياتون كمجرد سياح للقاء نظرة سريعة وانفاق المال  
ثم العودة الى بلادهم .

لم تطرا اية تطورات مهمة بالنسبة للموقف الاوروبي  
الغربي من النزاع في الشرق الاوسط بعد نشر  
نص الوثيقة التي أقرها ممثلو دول السوق الأوروبية  
المشتركة حول الموضوع ( راجع « شؤون  
فلسطينية » ٤ ، ص ١٩٤ ) ولا شك ان أكثر  
التحركات جذبا للانتباه على الصعيد الاوروبي كانت  
زيارة وزير الخارجية البريطاني ، دوغلاس هيوم ،  
للقاهرة في أواسط شهر أيلول . كانت هذه اول  
زيارة رسمية يقوم بها وزير خارجية بريطاني لمصر  
منذ العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ . وقابل الوزير  
البريطاني الرئيس السادات مما جعل الزيارة  
تضفي الصفة الرسمية النهائية على المصالحة  
بين لندن والقاهرة . كذلك اشارت الأنباء الى أن  
المحادثات كانت ودية جدا وان السادات اعرب  
عن تقديره للتحسن المضطرب في العلاقات بين  
البلدين . اما هدف الزيارة فهو اجراء محادثات  
سياسية على مستوى رفيع من شأنها تحسين فرص  
التوصل الى تسوية النزاع مع اسرائيل بالطرق  
السياسية . الا ان الوزير البريطاني لم يقدم  
اية مبادرة جديدة للخروج من المأزق الراهن تغاديا  
لاية عرقلة قد تحدث للجهود الاميركية الحالية الرامية  
الى تحقيق التسوية الجزئية واعادة فتح القناة .  
وقد ذكرت الاوساط البريطانية ، بهذا الصدد ،  
أنها على علم بأن حكومة نيكسون تأمل في أن يتم  
الوصول الى اتفاق مؤقت بالنسبة للقناة قبل نهاية  
السنة الحالية .

كانت المحادثات مع هيوم ذات طابع واسع ويبدو  
انها شملت المواضيع التالية : تنمية العلاقات  
التجارية والثقافية والمالية البريطانية - المصرية ،  
ازمة الشرق الاوسط ، مع التشديد على دور القادة  
الاربع الكبري ، واطلع هيوم على رأي القادة  
في مصر بالنسبة لكل وجوه محادثات السلام ،  
بما في ذلك المحادثات مع الاميركيين حول مشروع  
التسوية الجزئية . وجدير بالذكر هنا ان الرسميين  
البريطانيين استاءوا ، في المدة الاخيرة ، مما  
اعتبروه عزوف الاميركيين عن اطلاعهم على مساعيهم  
لاقرار السلام . كما شملت المباحثات وجهة الحل  
السياسي العربي - الاسرائيلي ، بعد انتهاء  
المساعي الراهنة الخاصة بقناة السويس سواء

يصلون من أمريكا بهدف السياحة فقط » . وذكر  
لويس أنه عندما ابدى شكوكه حول قدرات اسرائيل  
على استيعاب كل هؤلاء المهاجرين أكد له المعنيون  
بأمر ان اسرائيل تادرة على ذلك تماما وان هناك  
احتمالات بزيادة سكان القدس بحوالي ٢٠٠ الف  
نسمة خلال اربع السنوات القادمة . وعقب لويس  
على ذلك قائلا أنه بالرغم من هذه التأكيدات فانه  
« يتخوف من ان يكون على حق في توقعه بأن  
الاتحاد السوفياتي لن يشهد وحده «مسألة يهودية»  
في المستقبل القريب بل ستشهدها اسرائيل ايضا .  
ان الاتحاد السوفياتي وحده هو البلد الباقي الذي  
يمكن أن تأتي منه اعداد مهمة من المهاجرين الى  
اسرائيل . وكان من نتائج حرب الايام الستة  
انها لم تعط اسرائيل المزيد من الاراضي فقط بل  
أعطتها ايضا النوايا الحسنة لاعداد لا تحصى من  
اليهود الروس الذين استيقظت في العديد منهم  
الرغبة في الهجرة » .

ان الإشارة بهذه اللهجة والصيغة الى حرب ١٩٦٧  
والى الاراضي العربية المحتلة من قبل صحافي  
( و « دبلوماسي » ) سوفياتي تثير الانتباه والتعجب  
بدون شك . ولا نريد تحمیل الموضوع اكثر مما  
يحتل الا ان العلامات أصبحت واضحة : مع  
الاتجاه نحو تحقيق التسوية السياسية في المنطقة  
فان العلاقات السوفياتية الاسرائيلية مرشحة  
للتحسن السريع ( على غرار العلاقات العربية  
الاميركية ) مما سيعني السماح لاعداد أكبر من  
اليهود السوفيات بالهجرة الى اسرائيل ، هذا اذا  
لم يفتح باب الهجرة كليا ، مع المحافظة على  
بعض الضوابط ، بعد اتجاز التسوية السياسية .  
ولا نستبعد ابدأ ان يكون الاتحاد السوفياتي منهمكا  
في الوقت الحاضر في استخدام موضوع الهجرة  
كاداة ضغط على اسرائيل لحملها على تفيين موقفها  
وتسوية التسوية السياسية  
الشاملة للنزاع في منطقتنا .

ويتكلم لويس عن المشكلات التي تواجهها اسرائيل  
في تأهيل القادمين من الاتحاد السوفياتي لان  
خبراتهم السابقة كثيرا ما تكون عديمة الفائدة في  
البيئة الجديدة . كما يتكلم عن الصعوبات التي  
يواجهها هؤلاء في كثير من الاحيان عندما يكتشفون  
وقائع الحياة القاسية التي لا يفكر فيها الراغبون  
في الهجرة الا فيما بعد . ويفاضل لويس بسين  
اليهود القادمين من الاتحاد السوفياتي الذين

بالنجاح أو الفشل . ويريد البريطانيون ان يعرفوا بصورة خاصة هل الرئيس السادات مستعد للسماح بمفاوضات مباشرة مع اسرائيل .

ومن الأنباء التي تردت عن المحادثات ان الوزير البريطاني سعى الى اقناع السلطات المصرية بالتخفيف من الاعتماد على الاتحاد السوفياتي لان لمصر أصدقاء في الغرب وبحجة ان اعتماد مصر على الاتحاد السوفياتي قد يعرض المصالح الوطنية المصرية للخطر ، وكان الوزير البريطاني قال علنا ان وجود قرابة عشرين الف تقني ومستشار عسكري سوفياتي في مصر ادخل عنصرا جديدا خطرا في قضية الشرق الاوسط المتفجرة . وتردد ان الرئيس المصري أقر ، في احاديث مع بعض الزعماء الاصدقاء ، بأنه يريد خفض عدد المواطنين السوفيات في بلاده ، وان بعض وزرائه أكدوا لمراجع غربية انهم يودون خفض اعتماد القاهرة على السوفيات اذا استقرت اوضاع الشرق الاوسط بصورة عامة . وسيستأنف دوغلاس هيوام الى اقناع الحكومة المصرية انه بإمكانها الاعتماد على بعض الدول الغربية الرئيسية ، مثل بريطانيا وفرنسا ، للحصول على بعض العمون الذي يفتقونه من موسكو .

اما على الصعيد العملي فقد وقع دوغلاس هيوام والسيد محمد مرزبان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية المصري اتفقا تدفع مصر بمقتضاه مبلغ مليون و ٩٠٠ الف جنيه استرليني للشركات البريطانية التي أجمت ممتلكاتها في مصر . وقال بيان مصري رسمي ان الاتفاق « يفتح صفحة جديدة في تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر وبريطانيا » .

ويأتي هذا الاجراء بعد أن كانت بريطانيا قد انضمت هذه السنة الى عشر دول اخرى لمساعدة مصر على تمويل خط انابيب مزدوج سينقل النفط من البحر الاحمر الى البحر الابيض المتوسط وتبلغ تكاليفه ٢٠٨ ملايين دولار ساهمت بريطانيا بـ ٣٦ مليون دولار من أصلها . وسيبدأ العمل في المشروع هذه السنة وينتهي بعد عامين . وفي خطاب ألقاه في حفل عشاء في القاهرة شدد دوغلاس هيوام على أن العنصر الاساسي لحل أزمة الشرق الاوسط هو انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧ . وان السلام في المنطقة يجب أن يرتكز على وضع قرار مجلس الامن الدولي موضع التنفيذ كما أضاف انه على القوات الاسرائيلية ان تنسحب الى الحدود القديمة التي

كانت قائمة بين مصر وفلسطين اثناء الانتداب البريطاني مع ايجاد ترتيبات خاصة باتفاق الاطراف المعنية في صدد قطاع غزة . وناشد المصريين اظهار المزيد من الصبر والدبلوماسية ، وذكرهم بأنه حتى تسوية مشكلة برلين كانت تبدو بعيدة في وقت من الاوقات الا أنها تحققت . وبعد انتهاء زيارته لمصر صرح الوزير البريطاني ان محادثاته في القاهرة اقنعته بأن مصر ترغب مخلصا في سلام دائم مع اسرائيل ودعا الى اعادة احياء مهمة الدكتور غونار يارينغ ، الوسيط الدولي ، بسرعة وقال ان امام الدول الاربعة الكبرى دورا تقوم به في الازمة . كما أوضح ان بريطانيا لا تحاول ان تضطلع بجهود الولايات المتحدة في مساعيها الحميدة بين المصريين والاسرائيليين ، لكن بريطانيا تعتبر ان الامر الاساسي هو ان تقوم الدول الاربعة الكبرى بعمل مشترك . لان المشكلة يجب ان تحل عن طريق الجهود المشتركة . كذلك أضاف قائلاً ان الدول الاربعة الكبرى استطاعت ان تساعد على التوصل الى تسوية في شأن برلين وتمتد تكون قادرة في الجمعية العمومية للامم المتحدة على تقديم بعض المقترحات البناءة في خصوص قضية الشرق الاوسط .

اما بالنسبة لمصر فقد طلب المسؤولون من الوزير البريطاني ان تستخدم بلاده نفوذها لدى امريكا والسوق الاوروبية المشتركة للعمل على تبديل موقف اسرائيل في موضوع التسوية السياسية للنزاع . وتردد ان الرئيس السادات طلب من هيوام ان تبذل بريطانيا اتصى ما في وسعها للاسراع في التقدم نحو حل سياسي للنزاع لان هذا الحل هو الرغبة الاساسية لمصر . كما اشتكى الرئيس المصري من ان شهرين قد مر من دون أن تتسلم حكومته أية أخبار من واشنطن حول جهودها للخروج من المأزق الذي وقع فيه مشروعهم في التسوية الجزئية .

بعد القاهرة تمام هيوام بزيارة المغرب وجبل طارق في محاولة « لجس النبض » والتفقد على ضوء تزايد القوة البحرية السوفياتية في البحر الابيض المتوسط . وأشار هيوام الى ذلك صراحة في تصريحاته حيث ذكر ان ميزان القوى في شرق المتوسط قد تغير بشكل دائم بوصول سلاح الطيران والاسطول السوفياتي . وصدر بلاغ مشترك عن الزيارة أكد فيه الجانبان المغربي والبريطاني ان هناك ضرورة ملحة في ايجاد حل سلمي للنزاع العربي - الاسرائيلي .

على صعيد هيئة الأمم المتحدة اجتمع مجلس الامن الدولي ، في النصف الثاني من شهر أيلول بناء على طلب الاردن للبحث في ما تقوم به اسرائيل من اعمال في القدس مثل تهويد المدينة وتغيير معالمها كليا بحيث تخلق أمرا واقعا جديدا يفرض نفسه على أية تسوية تتم في المستقبل للنزاع العربي الاسرائيلي . وقد أجرى الاردن مشاورات موسعة مع الولايات المتحدة للاتفاق على نص مشروع القرار الذي سيقدم الى مجلس الامن مما ضمن نجاحه اثناء التصويت . وفي ٢٥ أيلول تبنى مجلس الامن مشروع القرار المعروض عليه وغيا يلي اهم النقاط التي نص عليها : ١ - التأكيد على عدم شرعية اكتساب الاراضي بالقوة . ٢ - استنكار القرارين السابقين ( ٢٥٢ و ٢٦٧ ) المتخذين في مجلس الامن واللذين يدينان اسرائيل لجهة تغيير معالم القدس واعتبار الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل في هذا الصدد زغية . ٣ - يستنكر القرار عدم استجابة اسرائيل للقرارات السابقة في شأن القدس والتوصيات المتخذة في هيئة الأمم . ٤ - الطلب من اسرائيل ايقاف كل اجراء جديد يمكن ان يؤدي الى تغيير معالم القدس او طابعها . ٥ - تكليف الامين العام للأمم المتحدة ، بعد التشاور مع رئيس مجلس الامن ، اتخاذ كل التدابير التي يراها مناسبة ، بما فيها حق تعيين ممثل او لجنة او استخدام اي جهاز لتنفيذ القرار ، على ان يرفع تقريراً الى مجلس الامن خلال ستين يوماً .

وجدير بالذكر هنا ان الولايات المتحدة كانت قد ايدت عام ١٩٦٩ القرار رقم ٢٦٧ الصادر عن مجلس الامن الذي ندد باجراءات اسرائيل الهادفة الى تغيير وضع القدس واستنكر فشلها في احترام القرارات السابقة للجمعية العمومية ومجلس الامن حول هذا الموضوع . اما الاتحاد السوفياتي فقد عبر عن برأيه اثناء مناقشة مشروع القرار الاخير في قول مندوبه بأن بلاده على استعداد للاشتراك في أية اجراءات تهدف الى فرض العقوبات الضرورية على اسرائيل بسبب تخلفها عن تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة . ومع ان الجانب العربي الرسم اعتبر القرار نوعاً من التمهيد لاثارة الموضوع مجدداً امام مجلس الامن بعد ٦٠ يوماً ( باعتبار ان اسرائيل رفضت القرار مسبقاً ومن المؤكد انها لن تلتزم به اطلاقاً ) مما قد يعني الوصول الى مرحلة اتخاذ اجراءات دولية فعالة ضد اسرائيل ، الا

انه يبدو لنا ان مثل هذا الامل ليس الا سراها اذ ليس هناك ما يدعوننا لان نعتقد بأن مصير قرار مجلس الامن الاخير سيكون افضل من مصير بقية القرارات الصادرة عن هيئة الأمم حول القضية الفلسطينية عامة . ان جهود بعض الدول العربية على هذا الصعيد ليست الا مجرد محاولات اخيرة لانقاذ ماء الوجه امام العجز العربي الواضح في ردع اسرائيل عن تهويد القدس وتبديل معالمها بصورة نهائية . وقد وصف مراسل « شؤون فلسطينية » في نيويورك مشروع القرار الاردني الاصلي الذي تم الاتفاق حوله مع امريكا بأنه ضعيف جدا حتى بالقياس مع القرارات السابقة الصادرة عن مجلس الامن حول موضوع القدس . ويرى المراسل ان اخطر ما في مشروع القرار هذا ربطه قضية القدس بقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ في حين ان الحق العربي في المدينة المقدسة لم يكن مشروطاً بشيء في القرارات السابقة لمجلس الامن والجمعية العامة لهيئة الأمم . وقد تنبه ممثلو منظمة التحرير في نيويورك الى الاخطار التي ينطوي عليها هذا التنازل مثل جعل الحق العربي في القدس عرضة للمساومات والمفاوضات والتنازلات التي سيتضمنها تنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ بالضرورة . ونتيجة لجهود بعض الوفود العربية في الهيئة الدولية ( باستثناء الوفدين المصري واللبناني ) أدخلت بعض التعديلات على مشروع القرار جعلت صيغته النهائية والرسمية افضل ، نوعاً ما ، من المشروع الاصلي . لكن مع ذلك امتنعت سوريا عن التصويت في مجلس الامن بحجة ان هذا القرار ، رغم تقويته والتعديلات التي أدخلت عليه ، لا زال ضعيفاً ودون المستوى المطلوب وقد ايدت منظمة التحرير الموقف السوري . من ناحية اخرى يبدو ان التركيز الامريكي المصري على ان يبدأ الحل السياسي من مشروع اعادة فتح قناة السويس قد ابعد قضية القدس والضفة الغربية عن الاضواء ولا شك ان جهود الاردن في مجلس الامن تهدف جزئياً الى اعادة الاعتبار والاهمية للسياسات الفلسطينية التي تمه النظام الاردني .

وعلى صعيد آخر وجه يوثانت ( في النصف الثاني من شهر آب ) مذكرة شديدة اللهجة الى الحكومة الاسرائيلية طالب فيها بوقف عمليات تشريد اللاجئين الفلسطينيين من قطاع غزة على يد سلطات الاحتلال واعادة الوضع هناك الى حالته الطبيعية . ومع

ان المذكرة سرية الا أنه تسربت أنباء عنها تقول انها استخدمت « لغة قاسية » في شجب الاجراءات الاسرائيلية في المطالبة بعودة اللاجئين الذين شردوا من مخيماتهم . ولم تتوفر اية معلومات اضافية عن هذه المذكرة باستثناء الهجوم الذي تعرض لسه يو ثانت في الصحافة الاسرائيلية بسببها .

وعند افتتاح الدورة الحالية لبيئة الامم المتحدة قدم يو ثانت تقريرا شاملا خصص قسما منه للنزاع في الشرق الاوسط . وكانت اهم النقاط التي أوردها الامين العام هي : (١) انعدام الفائدة من اعادة احياء محادثات السلام تحت اشراف الوسيط الدولي يارينغ ما لم تلزم اسرائيل نفسها بالانسحاب من الاراضي المصرية المحتلة الى الحدود الدولية التي كانت قائمة بين مصر وفلسطين . (٢) ان مصر قبلت بالالتزامات المحددة التي طلبها يارينغ لعقد اتفاق سلام مع اسرائيل ، بالاضافة الى قبولها بكافة الالتزامات الاخرى المتفرعة عنها وذلك وفقا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . (٣) ان الامين العام ما زال يأمل في ان تقوم اسرائيل بتقديم رد على مطالب يارينغ يجعل من الممكن استمرار البحث عن تسوية سلمية للنزاع باشراف الوسيط الدولي . (٤) عبر يو ثانت عن ارتياحه لاستمرار اتفاقية وقف اطلاق النار بالرغم من تدهور محادثات يارينغ ووصولها الى طريق مسدود . كذلك عبر عن ارتياحه للهدوء الذي يسود خطوط وقف اطلاق النار في الاردن وسوريا بالرغم عن عدم وجود اجهزة تابعة لهيئة الامم هناك مهمتها مراقبة اتفاقية وقف اطلاق النار . (٥) شدد التقرير على انه من المستحيل التنبؤ بمدى استمرار هذا الهدوء وان القتال سيتجدد عاجلا ام آجلا اذا استمر المأزق الحالي الذي وقعت فيه مساعي التسوية السياسية ، خاصة وان الاطراف المعنية قد استغلت الهدوء الحالي لتقوية طاقاتها العسكرية مما يجعل الجولة المقبلة من القتال

اشد عنفا وخطرا من الجولات السابقة . هذا بالاضافة الى الخطر الدائم دوما في عدم التمكن من حصر المواجهة في الاطراف الحالية ضمن منطقة الشرق الاوسط . ووضح التقرير انه لا سبيل لتجنب مثل هذه المواجهة المسلحة الا بزيادة الجهود من اجل الوصول الى تسوية سلمية متفق عليها . وعبر يو ثانت عن اعتقاده بأن الفرصة ما زالت متوفرة للتوصل الى مثل هذه التسوية . وجدير بالاشارة هنا الى ان يو ثانت كان قد اعلن في مؤتمر صحافي في منتصف شهر ايلول عن عزم يارينغ العودة الى نيويورك لاجراء محادثات مع وزراء الخارجية المعنيين بقضية الشرق الاوسط .

كان اجتماع القمة لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في النصف الثاني من شهر حزيران الماضي ( راجع « شؤون فلسطينية » ، ٤ ، ص ١٩٦ ) قد قرر تشكيل لجنة من رؤساء الدول الافريقية مهمتها استخدام نفوذها لدى اسرائيل لاقناعها بتسهيل مساعي التسوية السلمية وتطبيق قرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ . وتألقت اللجنة في اواخر شهر آب من رؤساء الدول التالية : السنغال ، الكونغو كينشاسا ، الكمرون ونايجيريا . وصرحت المصادر المسؤولة في القاهرة بأن مصر ترحب بجهود اللجنة وستتعاون معها كليا وتضع امامها كافة الحقائق المتعلقة بالازمة . وفي تل ابيب رحب مسؤول كبير في وزارة الخارجية بتشكيل اللجنة وعلن عن استعداد اسرائيل لاستقبالها . ويبدو ان القائم بالاعمال الاسرائيلي في داكار ابلغ رئيس جمهورية السنغال موافقة بلاده الرسمية على استقبال لجنة الرؤساء الاربعة . ان مصالح اسرائيل وامتداداتها في افريقيا معروفة لذلك لا غرابة في ان تقوم باستقبال اللجنة بحفاوة ، وبعد انتهاء الزيارة سيعود كل شيء الى حاله وكان شيئا لم يكن .

**صادق جلال العظم**

## (٤) السياسة الاسرائيلية

حزب العمل .

قضية السفينة « التلينا » : قبل الحديث عن تفجر قضية السفينة « التلينا » في أجواء الحياة العامة في اسرائيل مؤخرا ، لا بد من تسجيل الوقائع الاساسية المتعلقة بالقضية كما حدثت في حزيران من عام ١٩٤٨ . ان قضية السفينة « التلينا » هي من القضايا المشهورة جدا في تاريخ المجتمع اليهودي الحديث في فلسطين . ويذكرها كل من عاصر فترة اقامة دولة العدو واغتصاب فلسطين كحدث كاد يوقع الدولة الناشئة الغاصبة في دوامة الحرب الاهلية . ويجب النظر الى القضية من خلال اطار العلاقات التي كانت قائمة قبل قيام الدولة بين منظمتي الهاجانا والبالماخ من جهة ، ومنظمتي الاتسل وليحي (منظمة شتيرن) المتمردتين على سلطة القيادة المنتخبة من قبل غالبية المجتمع اليهودي لفترة ما قبل قيام الدولة من جهة اخرى . وهي علاقات كانت قد بلغت في اواخر عام ١٩٤٤ حدا ادى بقيادة الهاغانا والبالماخ الى التعاون مع السلطات البريطانية في محاولة القضاء على اعضاء منظمتي الاتسل وليحي ، بعد ان اقدمت « ليحي » على اغتيال اللورد موين في القاهرة في تشرين الثاني (نوفمبر) من ذلك العام . وتعرف هذه الفترة في تاريخ المجتمع اليهودي الحديث ، فترة العملية التي شنتها الهاغانا والبالماخ ضد منظمة اتسل بفترة « سيزونا » - وهي التسمية التي اطلقت على العملية المذكورة . وقد كان الدافع الذي دفع الهاغانا والبالماخ للتعاون مع الانكليز لتصفية المنظميتين المتمردتين ، هو تخوف الهاغانا من ان تؤدي نشاطات الاتسل وليحي العسكرية ضد الانكليز الى حملة قمع عنيفة ضد منظمات المجتمع اليهودي بأكملها ، والى استئثار عداء بريطانيا نهائيا ضد مطامع الحركة الصهيونية في تأسيس دولة لليهود في فلسطين . وقد اثار تعاون الهاجانا والبالماخ مع الانكليز في حينه ردود فعل لدى المجتمع اليهودي ، وكثيرا من النغمة والمرارة لدى اعضاء منظمتي الاتسل وليحي وانصارها . ولكن هذا لم يمنع المنظمات العسكرية جميعا من التعاون مع بعضها مرة اخرى ، في الفترة ما بين خريف عام ١٩٤٥ وصيف عام ١٩٤٦ ، في شن عمليات عسكرية منسقة ضد القوات

كانت اهم القضايا التي استأثرت باهتمام الرأي العام في اسرائيل في الشهور الثلاثة الماضية ، اذا استثنينا الاضرابات وجهود الحكومة لوضع حد لها وتخفيض الليرة الاسرائيلية ، قضية يعود عهدا الى ما قبل ٢٣ عاما ، انبعثت فجأة دون سابق انذار ، وجرت الى دوامة من الجدل والمرارة والانتقادات المتبادلة ، عددا من أبرز سياسة الصف الاول في اسرائيل : دافيد بن غوريون ، ومناحيم بيغن ، وايغال ألون ، ويسرائيل غاليلي ، وآخرون من كبار قادة الهاغانا والبالماخ والاتسل سابقا . انها قضية السفينة « التلينا » التابعة لمنظمة الاتسل ( ارغون تسنالي لثومي ) التي أغرقها الجيش الاسرائيلي على حافة شاطئ تل أبيب خلال الهدنة الاولى في حرب عام ١٩٤٨ . وقد بعثها من مرقدها الى الحياة مرة اخرى برنامج تلفزيوني اقيم بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تأسيس البالماخ ، وحدات الكوماندو اليهودية التي أنشأتها الهاغانا في عام ١٩٤١ بمساعدة الانكليز لتشكل طابورا خامسا يعمل خلف صفوف العدو فيما لو احتل الالمان فلسطين ، وتحولت فيما بعد لتصبح القوة الضاربة للجيش الاسرائيلي في عام ١٩٤٨ . وعلى صعيد مشكلة الصراع العربي - الاسرائيلي كشف بن غوريون في مذكرات نشرها في صحيفة معريف عن محتوى « المفاوضات السرية التي دارت بين مصر واسرائيل في اوائل عام ١٩٥٦ ، وأدلى دايان بتصريحات عن طبيعة الحكم الاسرائيلي في المناطق المحتلة اثار استياء عدد من زملائه الوزراء وردود فعل سلبية في الخارج . وجنبا الى جنب مع هذه القضايا استمرت في الاستئثار باهتمام الصحافة الاسرائيلية قضية مثير لانسكي ، اليهودي الامركي من كبار رجالات الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة ، المقيم حاليا في اسرائيل . اما على صعيد الجبهة الاجتماعية فقد قام المتدينون المتطرفون من طائفة « نظوري كارتا » بمظاهرات عنيفة في حي مئة شعاريم في القدس انتهت بوقوع عدد من الجرحى والقاء القبض على عدد كبير من المتظاهرين ، كما قام الفهوم السود بمظاهرة كبيرة في القدس اتخذتها الحكومة ذريعة لقمع منظماتهم . ولم يحدث على صعيد الاحزاب شيء متميز باستثناء انتخاب المكتب الجديد

البريطانية عندما رفضت حكومة بريطانيا فتح أبواب فلسطين مشرعة للهجرة اليهودية بعد الحرب العالمية الثانية . وهو تعاون ما لبث ان توقف رسميا ، وأن لم يكن توقف عمليا ، في حزيران من عام ١٩٤٦ ، بعد أن جمدت الهاغانا عملياتها ضد السلطة البريطانية اثر اعتقالات « السبت الاسود » الواسعة التي حدثت ليل ١٩٤٦/٦/٢٩ ونجم عنها القاء القبض على ٣٠٠٠ عضو من أعضاء المنظمات الصهيونية العسكرية المختلفة وأنصارهم . الا ان القطيعة النهائية بين الهاغانا والبالماخ من ناحية والاتسل وليحي من الناحية الاخرى ما لبثت ان وقعت في آب من ذلك العام بعد أن قبلت الهاغانا قرار الوكالة اليهودية بوقف العمليات ضد الانكليز ، واستمرت المنظمتان الاخيرتان في نشاطاتهما .

وبعد الاعلان عن اقامة الدولة في ١٤ أيار من عام ١٩٤٨ ، وصحور مرسوم عن الحكومة اليهودية الاولى المؤقتة بإنشاء « جيش الدفاع الاسرائيلي » في ١٩٤٨/٥/٢٦ ، وقعت الاتسل في ١٩٤٨/٦/١ مع ممثلين عن حكومة اسرائيل ، اتفاقية قضت بأن تحل الاتسل نفسها وتوقف نشاطاتها المستقلة داخل وخارج فلسطين ( باستثناء منطقة القدس ) وتسلم سلاحها للجيش ويلتحق اعضاؤها افراديا بالجيش الاسرائيلي . ويذكر مناحيم بيغن في سلسلة مقالات نشرها في معريف ( ٦ ، ١٣ ، ٢٠ ، ٨/٢٠/١٩٧١ ) أن اتفاقية موقعة في ١٩٤٨/٦/٣ قضت بأن تظل قيادة الاتسل قائمة لمدة شهر من تاريخ الاتفاقية لتسهيل عملية التحاق افراد المنظمة بالجيش . وبتوقيع الاتفاقية بدا وكان فترة المراجعة والانتهاكات وعدم الثقة المتبادلة بين المنظمات العسكرية الصهيونية الاربعة في فلسطين قد انتهت ، وان الجميع قرر الانسحاب في الجيش الاسرائيلي والخضوع لسلطة الحكومة المؤقتة .

ثم جاءت قضية السفينة « التلينا » ، في يوم ١١/٦/١٩٤٨ أعلنت الاذاعة البريطانية أن سفينة يهودية محملة بالرجال والسلاح قد ابحرت من ميناء ديبوك الفرنسي الى عرض البحر ، وكان مفهوما انها متجهة الى شاطئ فلسطين ، وكانت الهدنة الاولى الموقعة بين اسرائيل والدول العربية التي تحظر في بند من بنودها ادخال اي سلاح او رجال الى ساحة المعركة قد دخلت في يومها الاول . واتضح ان السفينة كانت مشتتة من قبل منظمة الاتسل ، وأن المتطوعين القادمين على ظهر السفينة هم من

متطوعي الاتسل والسلاح سلاحهم . وتجمع روايات الاطراف العديدة لما حدث ان مناحيم بيغن أخطر ممثلي الحكومة الاسرائيلية بعد منتصف ليل ١٥/٦/١٩٤٨ بنياً اطلاق السفينة وطلب منهم تعليمات بشأن ما يجب ان يفعل بصدد هذا . كما تجمع الروايات على أن تعليمات الحكومة كانت « لتأت السفينة وبأقصى سرعة ممكنة » . وبدأت مفاوضات بين ممثلي الجيش والقيادة المؤقتة للاتسل — كما يسميها بيغن في مقالاته — حول مكان رسو السفينة والجهة المفروض ان تتلقى السلاح . وتجمع الروايات على ان المتفاوضين اتفقوا على أن ترسو السفينة على شاطئ كفار فيتكين ، وليس على شاطئ تل ابيب كما كان محدد لها ، تجنباً لكشف الموضوع من قبل أجهزة رقابة الامم المتحدة ، كما اتفقوا على أن يذهب ٢٠ ٪ من السلاح القادم لرجال منظمة الاتسل في القدس . ولكنهم اختلفوا حول بقية السلاح ، اذ بينما أصرت الحكومة على تسليم السلاح المتبقي بكامله للجيش وعلى شاطئ البحر ، أمر ممثلو الاتسل على ان يسلم قسم آخر من السلاح لوحدة الاتسل في الجيش ، وفي أماكن يتفق عليها . وتفاقم الخلاف وانقطعت المفاوضات . وهنا تبدأ الروايات بالتشوع حسب الفريق الذي يرويها . اذ بينما يدعي بيغن ورجال الاتسل بأن الحكومة عندما قطعت المفاوضات لم تزد على ان قالت لهم انها تسحب يدها من موضوع تفريغ السفينة ، يدعي فريق الحكومة بأن الحكومة أوضحت لرجال الاتسل خطورة التمرد على اوامر السلطة « الشرعية » وأهمتهم انها ستمنع تفريغ السفينة بالقوة اذا لزم الامر . ووصلت السفينة في ١٩٤٨/٦/٢١ الى شاطئ كفار فيتكين ، الذي كان محتلاً من قبل عناصر الاتسل المطوقة بدورها من قبل وحدات الجيش ، ونزل منها المتطوعون وانزل قسم من السلاح . ولكن عملية التفريغ توقفت نتيجة لوقوع اشتباك مسلح بين وحدات الجيش وعناصر الاتسل . وقد ادعى فيما بعد كل من الفريقين بأن الفريق الاخر كان هو البادئ باطلاق النار دون انذار . وتطور الموضوع ، ووجه الجيش انذاراً لرجال الاتسل بالاستسلام وتسليم السلاح والا يبيدوا . وعندما رأى رجال الاتسل انه لا أمل لهم بفك الطوق ، استجابوا للانذار في اليوم التالي ، وسلموا انفسهم وسلاحهم . ولكن السفينة وعلى ظهرها مناحيم بيغن زعيم الاتسل

الذي سعد اليها بعد وصولها ، كانت اثناء ذلك قد اقلعت باتجاه شاطئ تل ابيب لتصلها يوم ١٩٤٨/٦/٢٢ في وضح النهار . وكانت تل ابيب في يوم وصولها قد احتلت من قبل عناصر الاتسل التي تقاطرت اليها من مختلف انحاء البلاد لتحمي السفينة والزعيم وعملية الانزال بالقوة . وكان من بين هؤلاء عدد كبير ممن هجروا معسكراتهم ووحداتهم فسي الجيش ليلتحقوا بزملائهم في تل ابيب . وعقدت الحكومة المؤقتة اجتمعا عاجلا في ١٩٤٨/٦/٢٢ اتخذت فيه قرارا بمنع انزال السلاح من السفينة بالقوة ان لزم الامر ، وكلفت قائد البالمخ انذاك ، ايغال ألون ، بتطهير مدينة تل ابيب من رجال الاتسل وتنفيذ قرار الحكومة . وأتى ايغال ألون على رأس وحدتين من وحدات البالمخ العسكرية واحتل المدينة ، وجسرى اشتباك مسلح على الشاطئ بين عناصر الجيش وعناصر الاتسل ، واستخدمت المدفعية ضد السفينة ، ونجم عن الاشتباك سقوط عدد من القتلى والجرحى واغراق السفينة بطلقة مدفع . وتوقع الجميع نشوب حرب أهلية بين الطرفين . ولكن « القيادة المؤقتة للاتسل » قررت كما يبدو تلافي الامر ، ووجه زعيمها مناحيم بيغن ليل ١٩٤٨/٦/٢٣ نداء الى رجاله بعدم رفع السلاح في وجه الجيش . وفي يومي ٢٣ - ٢٤/٦/١٩٤٨ عقد المجلس المؤقت للدولة جلسات لمناقشة الموضوع ، اتخذ في نهايتها قرارا بتأييد سلوك الحكومة تجاه الاتسل . وعاد رجال الاتسل بعد ذلك للالتحاق بالجيش والقتال في صفوفه ، وحلت الاتسل نفسها نهائيا حسب رواية بن غوريون ( معرف ١٩٧١/٨/٢٧ ) يوم ١٩٤٨/٩/٢٠ ، بعد ان وجه اليها الجيش انذارا نهائيا مدته ٢٤ ساعة بحل نفسها والا صغيت بالقوة . ولكن المرارة التي خلفتها قضية السفينة « التلينا » في نفوس جماعة الاتسل وانحيازهم ظلت قائمة لسنوات طويلة بعد قيام الدولة ، ووجدت تعبيراتها في كتابات عديدة حول الموضوع ، طرح فيها رجالات الاتسل تفسيرهم لما حدث ، وخلصته ان هدف الاتسل من الاتيان بالسفينة لم يكن التمرد ضد الدولة وتخريب الهدنة الاولى والاستيلاء على السلطة كما ادعت الحكومة في محاولة منها لتبرير العملية ، وانها مجرد جلب سلاح للجيش المحارب كان في اشد الحاجة اليه ، وان اصرارها على توزيع قسم من السلاح على وحدات الاتسل انما كان ناجما عن ان السلاح كان

الزم لهذه الوحدات من غيرها . وخلال وصف رجال الاتسل لتفصيلات الحادث ادعوا ان الجيش كان هو البادئ باطلاق النار على السفينة ، وانه لم يفتح اي مجال للمفاوضة ، وانه منع انزال الجرحى واسعافهم من السفينة ، فضلا عن انه لم يتم بأي جهد لانقاذ الناجين من السفينة بعد غرقها . وذهب بعضهم الى حد الادعاء بأن هدف بن غوريون الذي كان وقتها رئيسا للوزراء ووزيرا للدفاع من العملية ( او المؤامرة كما يسميها أحدهم ) القضاء على خصمه التاريخي مناحيم بيغن ، بافراق السفينة التي كانت تظله .

ومرت الايام ، وتقدم المهمل بالقضية ، واعتقد الناس انها باتت تمثل مجرد جزء من تراث الماضي . وفي مساء ١٩ تموز ( يوليو ) من هذا العام ، بمناسبة مرور ٣٠ عاما على تأسيس البالمخ ، استضاف التلفزيون الاسرائيلي في برنامجه « الساعة الثالثة » عددا من أبرز قادة الهاغانا والبالمخ السابقين ليتحدثوا عنه ويجيبوا على أسئلة المشاهدين . وكان من بين المستضفين ايغال ألون قائد البالمخ سابقا ونائب رئيسة الحكومة ووزير التعليم حاليا . وكان من بين الاسئلة التي وجهت اليه سؤالان احدهما حول قضية السفينة « التلينا » والثاني حول قضية « سيزونا » السيئة الصيت في المجتمع اليهودي التي ورد ذكرها اعلاه . وكان من بين ما قاله ألون في رده على السؤال الاول ان طلقة المدفع التي اصابت السفينة انما اصابتها بالخطأ وان القصد من وراء اطلاق القذائف انما كان مجرد اخافة السفينة . وقال ايضا ان رجال الاتسل كانوا هم البادئون باطلاق النار على رجال البالمخ ، وان الجيش قد وجه لهم عدة انذارات قبل أن يعمل ضدهم ، وان رجاله اشتركوا في انقاذ الجرحى . وقال ايضا كلاما آخر حول الموضوع يمثل في مجمله وجهة نظر الحكومة التي مررنا عليها عرضا اعلاه . وكان من بين ما قاله حول عملية « سيزونا » انه تخلى عن قيادة العملية عندما اتخذت السلطة « المنتخبة » من قبل غالبية المجتمع اليهودي آنذاك قرارا بتسليم رجالات الاتسل للحكومة البريطانية بعد أن كان قرارها الاول القيام بعملية منفردة ضدهم ، وان آخرين من قادة البالمخ والهاغانا اتخذوا ذات الموقف بالاتفاق مع القيادة التي أجازت لكل من أراد ذلك الامتناع عن الاشتراك في العملية .

وفي يوم ٢٣ يناير من ذات الشهر وصل المبعوث الى اسرائيل قادما من مصر ، وعقد اجتماعات مطولة مع مسؤولين اسرائيليين في يومي ٢٣ - ٢٤ يناير . وقد حضر الاجتماعات من الجانب الاسرائيلي دافيد بن جوريون رئيس الوزراء ، وموسى شاريت وزير الخارجية ، وتيدي كولك مدير مكتب رئيس الحكومة ، ويعقوب هرتسوغ ممثل اسرائيل في واشنطن . وحضر من الجانب الاميركي روبرت اندرسون ، وممثل عن مصلحة الاستخبارات الاميركية لا تورد المذكرات اسمه ، و أ. لوسون سفير الولايات المتحدة في اسرائيل . وبعد اختتام المباحثات سافر المبعوث الاميركي الى مصر ليعقد هناك جولة اخرى من المحادثات ، حضرها هذه المرة بالاضافة الى عبدالناصر وزكريا محيي الدين ، علي صبري . ومن ثم عاد المبعوث الى اسرائيل في ١٩٥٦/١/٢١ ، ليفادها ويعود اليها للمرة الثالثة في ١٩٥٦/٢/١ . ان المذكرات المنشورة بشكل شبيه بمحاضر الجلسات تورد ما دار في الاجتماعات التي عقدت في القوارخ المذكورة .

ان قراءة « المحاضر » المنشورة تظهر ان البحث في الجلسات دار حول مسألتين ، مسألة اصلية هي موضوع السلام بين مصر واسرائيل ، ومسألة فرعية هي موضوع التوتر والاشتباكات القائمة على الحدود . حول مسألة السلام ، يدعي بن جوريون في مذكراته ان المبعوث ابلغ الوفد الاسرائيلي بأنه سأل عبدالناصر فيما اذا كان على استعداد لعقد سلام دائم مع اسرائيل ، فكان جواب عبدالناصر بالاجاب . ومن ثم سألته عن شروطه لتحقيق السلام ، فأجاب عبدالناصر : حل مشكلة اللاجئين وفقا لقرارات الامم المتحدة ، وتأمين اتصال اقليمي بين افريقيا وآسيا العربيتين . وهناك مشاكل أخرى مثل المياه والقرى المجزأة والمساحات الزراعية التابعة لها يجب حلها ، ولكن هذه مسائل ثانوية . اما بالنسبة لموضوع القدس فتدعي « المحاضر » ان عبدالناصر قال للمبعوث بأنه يرى فيها مشكلة بين الاردن واسرائيل وانه شخصيا يفضل التقسيم على التدويل . وردا على سؤال من المبعوث فيما اذا كانت مصر مستعدة لانهاء المقاطعة وتأمين حرية الملاحة واقامة علاقات طبيعية مع اسرائيل ، اجاب عبدالناصر ، كما تدعي المذكرات ، بأن مصر مستعدة لذلك . ثم تمضي المذكرات فنقول بأن المبعوث الاميركي شدد على رغبة عبدالناصر في ابقاء

ومثل النار التي تتلقت الهشيم اذا أوقد وهبت فيه الريح ، اندلع الجدل ، وتفجرت مرارات الماضي كلها ، وكان الاحداث وقعت امس . ان النقاشات التي دارت ، والتجريحات والانتهاكات التي تبودلت ، و « التصحيحات » و « تصحيحات التصحيحات » وما اليه مقروضة على عشرات صحائف صحف الشهر اللاحق لاذاعة البرنامج ، وليس من شأن « شهرتات السياسة الاسرائيلية » أن تثقل القارئ بايراد تفاصيلها . يكفي ان نذكر ان رجالات الاتسل رأوا في رواية ايجال ألون والتعليقات التي صدرت بعد ذلك محاولة لتجريح الاتسل وتزوير التاريخ ، وان رجالات الهاغانا والبالماخ السابقين رأوا في رواية وتعليقات رجالات الاتسل محاولة لتبرير ترددهم عليهم ان يفتندوها ما داموا شهادا على ما وقع ، ويكسب القارئ العربي من متابعة الجدل ، ان كان بلها بلغة العدو وتابعه ، معرفة اكثر بجانب من تاريخ عدوه ، ومعرفة اكثر بنفسية كبار رجالاته الذين يقف في مواجهتهم الان .

**المفاوضات السرية :** وأقل اثاره من جدل السفينة « التلينا » كانت المذكرات التي نشرها بن جوريون حول « المفاوضات السرية » التي دارت بين مصر واسرائيل في عام ١٩٥٦ . ان وقوع مثل هذه المفاوضات ، او على الاقل حدوث اتصالات بين مصر واسرائيل في ١٩٥٦ ، كان عبارة عن سر مشاع ، تحدث عنه أكثر من مصدر و اشارت اليه أكثر من جهة . ولكن هذه كانت اول مرة يطرح فيها الموضوع من قبل مصدر رسمي وبتفصيل كان يسمح بالوصول الى تقييم مبدئي لما حدث .

ان ما حدث لم يكن في الحقيقة مفاوضات بالمعنى الجدي للكلمة ، وانما يمكن تصنيفه ضمن اطار جس النبض استجابة لمبادرة دولة ثالثة وبواسطتها . ان الرئيس ايزنهاور قرر كما يبدو في نهاية عام ١٩٥٥ ، بعد صفقة الاسلحة التشيكية لمصر وازدياد التوتر على الحدود بين مصر واسرائيل ، ايفاد مبعوث الى الشرق الاوسط لبحث مع كل من الطرفين امكانية تحقيق سلام بينهما . وقد كان المبعوث الذي وقع اختيار الرئيس ايزنهاور عليه هو روبرت اندرسون ، نائب وزير الدفاع في حكومة الولايات المتحدة آنذاك ووزير ماليتها فيما بعد . وقد وصل اندرسون الى مصر في اول كانون الثاني (يناير) من عام ١٩٥٦ ، بشكل غير رسمي ، وعقد عدة اجتماعات مع عبدالناصر وزكريا محيي الدين .

المفاوضات سرية وذكر ان عبدالناصر قال له بأنه اذا تسرب اي نبا عنها فسوف يضطر الى انهاء الموضوع وتكذيب النبا .

وبعد ذلك يذكر بن جوربون بأنه أوضح للمبعوث بأنه يشك في نوايا عبدالناصر بالنسبة لموضوع السلام ، ويعتقد بأنه حتى لو سلمت نواياه فإنه لن يستطيع الاقدام على هذه الخطوة نظرا للمعارضة الداخلية والخارجية التي سيواجهها . كما يذكر بأنه أبدى للمبعوث تخوفاته من ان يكون هدف عبدالناصر هو كسب الوقت الى ان يتم استيعاب السلاح الحديث الذي تلقتة مصر من تشيكوسلوفاكيا . وفي صدد شرحه لموقف اسرائيل من القضايا المثارة يذكر بن جوربون ان الوفد الاسرائيلي اوضح للمبعوث الاميركي ان اسرائيل لا يمكن ان تقبل بعودة اللاجئين لانهم سيكونون بمثابة « طابور خامس » يهدم الدولة ، كما أنها لا يمكن ان تقبل بالتنازل عن اي جزء من اراضيها لتحقيق اتصالات اقليمي بين آسيا وافريقيا العربيتين، وان كان من الممكن البحث في ترتيبات معينة تحقق الاتصال دون التنازل عن السيادة . وحول موضوع القدس ذكر شاريت انها لن تكون عقبة في طريق تحقيق السلام . ولكن الامر الذي شدد عليه بن جوربون والوفد الاسرائيلي كان موضوع الوقت والسلاح .

ان « المحاضر » تظهر ان الوفد الاسرائيلي ، مرة بعد مرة ، اوضح للمبعوث الاميركي بأنه يعتقد بأن مسألة تزويد الولايات المتحدة لاسرائيل بالسلاح ، وبسرعة قبل أن يتمكن الجيش المصري من استيعاب سلاحه الجديد ، هي المسألة التي تحتل المرتبة الاولى من الاهمية في ذهن الاسرائيليين ، وانها الشرط الذي لا بد من تحقيقه للاستمرار في المفاوضات أصلا . واقترح الوفد الاسرائيلي في الجولة الأولى من المفاوضات ان يتم اجتماع سري في القاهرة بين شاريت وعبدالناصر ، وطلبوا من المبعوث ان يبذل أقصى جهده لتحقيق مثل هذا الموضوع . ولكن المبعوث بعد عودته من القاهرة للمرة الثانية ، ابلغ الاسرائيليين بأن عبدالناصر رفض فكرة عقد مثل هذا الاجتماع ، ولكن استجابة لاصرار المبعوث ابلغه بأنه سيفكر في موضوع اقامة اتصال مباشر بشكل ما . وخول الاسرائيليون المبعوث ابلاغ عبدالناصر بأنهم سيحافظون على سرية الموضوع ، وأنهم لن يكشفوا عنه ، حتى ولو

لم ينجم شيء عنه . وذكروا كمثل على التزامهم السرية المطلقة عدم تسريبهم اي نبا عن الرسائل المتبادلة بين مصر واسرائيل عن طريق وسطاء في عام ١٩٥٢ قبل ازاحة محمد نجيب عن الحكم ، والرسائل المتبادلة بين مصر واسرائيل لتخفيف التوتر بينهما في عام ١٩٥٤ بواسطة ممثلين اسرائيليين ومبعوث مصري في باريس .

هذا حول موضوع السلام . اما حول موضوع التوتر والاشتباكات المسلحة على الحدود وعمليات الغدائين داخل الارض المحتلة، فتذكر «المحاضر» ان الطرفين وافقا على وضع حد لها ، ووافقا على اعلان التزامهما بايثاقتهما ، والتزامهما بمعاقبة المسؤولين عن خرقها .

وفي الجولة الثالثة من المحادثات، ابلغ الاسرائيليون المبعوث الاميركي بانهم غير مستعدين للاستمرار فيها طالما ظلت الولايات المتحدة تمنع السلاح عن اسرائيل ، وانهم يرفضون الاستعاضة عن السلاح باي ضمانات أخرى ، وانهم لن ينتظروا الى ان يبلور عبد الناصر اراء محددة في الموضوع فسي الوقت الذي كان فيه الجيش المصري يتدرب داخل مصر وخارجها على استخدام السلاح الذي اشتراه . وهكذا انتهت المفاوضات .

ان يعقوب هرتسوغ ، من الوفد الاسرائيلي المفاوضات ، يذكر في تعريف ( ١٩٧١/٨/٦ ) ان تقييم اسرائيل للوضع في حينه كان ان عبد الناصر لم يكن ليستطيع عقد الصلح مع اسرائيل حتى ولو اراد ذلك . كما يبدو واضحا من حديث بن غوريون في « المحاضر » انه كان يرجح بان عبد الناصر انما كان يناور لكسب الوقت . فهل كان الامر كذلك حقا ؟ ان هذا السؤال متروك للتاريخ . ومتروك معه ايضا سؤال اخر : لماذا نشر بن غوريون مذكراته في هذا الوقت بالذات : هل لان مايلز كوبلاند ، مؤلف كتاب لعبسة الامم ورجل الاستخبارات الاميركية السابق المشهور ، نشر في التايمز اللندنية ( ٧١/٨/٢٤ ) مقالا تحدث فيه عن « المفاوضات » واتهم اسرائيل بتخريبها وبالتالي اراد بن غوريون ان يوضح وجهة النظر الاسرائيلية، أم ان بن غوريون اراد من وراء نشره لها ان يحصن الاسرائيليين ضد الضغط الاميركي عليهم للكف عن المطالبة بالمزيد من الفانتوم ، والاقبال على التفاوض بجدية اكثر ؟

فصريحات دايان : واكثر دلالة بالنسبة للحاضر

اكتفى بتلخيص ردود الفعل التولية تجاه الخطاب، كما تذكر معريف (٧١/٨/٢٢) في تقريرها عن جلسة الحكومة في يوم ١٩٧١/٨/٢٢ ان الوزراء الذين انتقدوا تصريحات دايان قبل انعقاد الجلسة خرجوا منها راضين ، حيث انه اكد لهم انه لم يقصد من وراء عبارته ان « تضم » اسرائيل المناطق اليها رسميا ، وحيث انه بات بإمكان الحكومة الاسرائيلية ان توضح للعالم الخارجي ذلك .

شرح دايان في مقابلة اذاعية بثها برنامج الجيش من اذاعة اسرائيل ظهر يوم ٧١/٧/٢٠ قصده من وراء التصريح ، وقدم شرحا اوفى لما جاء في بقية الخطاب، قائلا ان اسرائيل تطالب بتغييرات في حدودها مع كل من الاردن وسوريا ومصر ، وتطالب بوجود عسكري في شرم الشيخ وعلى نهر الاردن ، وتطالب بان يكون لليهود حق الاستيطان في أي مكان من الضفة الغربية ، بينما لا يقبل العرب الا بعودة اسرائيل الى حدود ما قبل حزيران . ولذلك فان السلام ما زال يبدو بعيدا . وبما انه بعيد فان على اسرائيل ان تتصرف كحكومة دائمة وان تبدأ بمشاريع طويلة الامد ، مثل مشروع اقامة مساكن جديدة للاجئين في غزة ، لتخفيف الكثافة السكانية في المخيمات . ولخص في النهاية آراءه بقوله ان المطلوب هو : خريطة جديدة ، علاقات جديدة .

ان المتبع لراء دايان في الموضوعات المثارة لا يملك الا ان يستغرب « الاستغراب » الذي ثار حول ما قاله ، سواء من قبل بعض الوزراء ، او من قبل وزارة الخارجية الاميركية . لان هذه الراء ليس فيها اي جديد ، وقد وردت كلها في المقطعات المختارة من خطباته ، الصادرة في كتاب له بعنوان « خريطة جديدة ، علاقات جديدة » . وقد يجد المرء نفسه مساتا لان يصنف الضجة التي ثارت حول تصريحات دايان الاخيرة ، داخل اسرائيل وعربيا ودوليا ، ضمن اطار المسرحية الكبيرة التي تمثل الان حول قضية فلسطين . شغب « نظوري كارتا » : وعلى صعيد الجبهة الاجتماعية شهدت القدس تصاعد التوتر بين المتدينين المتطرفين من جهة والسلطة واللامتدينين من جهة اخرى . وقد انفجر هذا التوتر في شهر اب الماضي بشكل اعمال شغب قام بها المتدينون المتطرفون من طائفة « نظوري كارتا » القاطنون في حي مئة شعاريم المجاور للقدس العربية في

من جدل « التلينا » ومحاضر « المفاوضات » كان خطاب دايان الذي القاه في ١٩ اب ١٩٧١ في اختتام دورة لضباط القيادة والاركان في الجيش الاسرائيلي ، وقد كان من جملة ما قاله دايان في ذلك الخطاب انه على اسرائيل ان تتصرف في المناطق المحتلة كـ « حكومة دائمة » ، وان تخطط وتنفذ كل ما يمكن تخطيطه وتنفيذه ، والا تترك اختيارات مفتوحة لوقت السلام — لان السلام ربما يكون بعيدا » . وقد اثارت هذه الفقرة من الخطاب الذي القاه دايان اصداء داخلية وخارجية سلبية ، وبحث مجلس الوزراء الاسرائيلي في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٧١/٧/٢٢ الموضوع ، طالبا من دايان تفسيرا حول قصده من وراء هذه العبارة ، وحول النقطة لماذا يورد دايان مثل هذه العبارة في هذا الوقت بالذات . وكان رد دايان انه لم يقصد بعبارته « ضم » المناطق المحتلة ، وانما اوردها في الوقت الذي وردت فيه ، كتعبير لرؤساء دول الاتحاد الثلاثي قبل اجتماعهم الذي كان مقررا ان يعقد بعد ذلك بفترة قصيرة في دمشق . ويذكر يوسف حريف في معريف (٧١/٨/٢٧) انه ظهرت في جلسة مجلس الوزراء المشار اليها اعلاه ثلاثة ردود فعل تجاه الخطاب : رد فعل وزراء المابام الذين اعترضوا على الخطاب مضونا وتعبيرا وتوقيتا ، ورد فعل ثان مثله زيرح غارهافتج وزير الاديان الذي لم يعترض على مضمون الخطاب ، وانما على توقيته، حيث جاء ودورة الجمعية العمومية للامم المتحدة على وشك الانعقاد وبادرة روجرز ما زالت قائمة ، ورد فعل ثالث مثله موشيه كرمل وزير السياحة الذي وافق دايان على ارائه بضرورة « التخطيط والتنفيذ » ولكنه اعترض على تقريرات مثل « الحكومة الدائمة » و « الاختيارات المفتوحة » باعتبار انها غير محلها او اوانها ، ويمكن ان تستخدم كسلاح دعاوي في يد اعداء اسرائيل ضدها . اما غولدا مئير فيذكر حريف انها اكتفت بالقول بانه كان من الامثل لو طرح دايان آراءه اولا في الحكومة لمناقشتها ، ونفت ان يكون قد نسق معها ما سيقوله في الخطاب قبل القائه . ويذكر حريف ان استجلاء الموضوع في مجلس الوزراء من دايان لم يستغرق اكثر من ربع ساعة، وانه لم يكن هناك شعور بان دايان يتعرض لتقسد جدي ، حتى من وزير الخارجية آبا ايبن ، الذي

« قدسية » السبت الثالث من الشهر المذكور . وقد كان أعنف أعمال الشغب هذه ما وقع يوم السبت ١٩٧١/٨/٧ وكانت محصلته جرح ستة من المشاغبين والشرطة والقاء القبض على ٦٤ شخصا من المشتركين في اعمال الشغب .

وقد بدأ الشغب بعد الظهر ، عندما تجمع حوالي الـ ٢٠٠ من طلاب المدارس الدينية التابعة للطائفة ، وراحوا يقذفون السيارات المارة قريبا من حيههم بالحجارة والزجاجات الفارغة ، وانتهى في الساعة الحادية عشرة ليلا ، بعد أن اقتحمت الشرطة حي مئة شعاريم ، وراحت تلقي القبض على المشتبه باشتراكهم في الشغب واشعال النار في شوارع الحي . ولدى تفتيش المدارس ، عثرت الشرطة على اكوام من الحجارة والزجاجات الفارغة في ساحاتها ، مما يدل على ان الشغب كان مديرا . وتتميز الشغب الذي وقع في الاسبوع التالي ، في ٧١/٧/١٤ ، بحدوث مشاجرات بين المتدينين ومجموعات من اللامتدينين في مركز البلد ، استخدمت فيها الحجارة والهراوات وقبضات الايدي . وقد كان السبب المباشر لاعمال الشغب هذه كلها رغبة المتدينين في اظهار احتجاجهم على تسيير وسائل النقل العامة يوم السبت ، اي في اليوم الذي تقضي فيه التعاليم اليهودية بان يكون يوم راحة وتوقف عن العمل . ويشعر افراد هذه الطائفة ، وغيرهم من المتدينين ، بنفور خاص من شركة باصات ايجد ، التي تحتكر النقل العام للركاب في القدس ، لان هذه الباصات تنتهك حرمة السبت ، وتعلق اضافة لذلك على هياكلها اعلانات « فجور » على حد تعبير رجال الطائفة والمتدينين . وتطالب الطائفة الحكومة بان تسمح لها الحكومة بتأسيس شركة خاصة للنقل ، حتى لا يضطر اعضاؤها لاستخدام باصات الشركة « الخاطئة » في تنقلهم . وقد احدث شغب المتدينين المتطرفين من افراد طائفة « تطوري كارتا » رد فعل عنيف في اوساط السلطة والايوساط اللامتدنية في القدس ، ووصف تيدي كولك المشاغبين بانهم « عصابة » ، واعلن ان البلدية سوف تكف عن مساعدة المدارس الدينية (اليشيفوت) التي خرجت منها التظاهرات . كما اصدر الحزب الوطني المتديسن ( المندال ) المشترك في الحكم بياناً شجب فيه اعمال الشغب ، وطالب في الوقت ذاته الحكومة بتعديل قوانين الدولة بحيث تفرض على المؤسسات العامة احترام

ما تقوله بهذا الشأن » . ان طائفة « تطوري كارتا » هي طائفة دينية متطرفة ، يعيش افرادها الذين يقدر عددهم بحوالي الالف في حي مئة شعاريم في القدس وفي بني براك . ومعنى تطوري كارتا هو « حراس المدينة » - وهو اسم مشتق من الظمود ، يشير الى اولئك الذين يكرمون انفسهم لدراسة التوراة ويقومون وصايا اله اليهود وتعاليمه . ويتميز رجالهم عن بقية الطوائف اليهودية من حيث المظهر بلباسهم المكون من معطف أسود طويل وقبعة عريضة كما يتميزون بشعورهم الطويلة ولحاهم غير المشذبة وسوالفهم المرسل ، بينما تتميز نساؤهم برؤوسهن المحلوقة الشعر التي تغطيها قطعة من القماش . وهم يرفضون استخدام اللغة العبرية في حياتهم اليومية ، مفضلين عليها البيدشي ، معتبرين ان استخدام اللغة العبرية سيكون معناه قبولهم للتعاليم الصهيونية التي ترى في اللغة العبرية ، ليس مجرد وسيلة للتعبد والصلاة ، وانما ايضا وسيلة وسائل البعث القومي لليهود . وقد نشأت هذه الطائفة في الثلاثينات من هذا القرن عندما اختلف مهاجرون جدد من اعضاء حركة اغودات اسرائيل المتدنية مع القيادة القديمة للحركة في فلسطين حول طبيعة التعليم الذي يجب ان يتلقاه ابناءهم وحول العلاقة مع الحركة الصهيونية ، واعادوا

أشرطة القماش على اذرع المنظمين ، وبكسون الخطابات التي القيت مكتوبة ومصاغة بدقة ، مما يدل بوضوح على ان الذين نظموا هذه المظاهرة لم يعودوا عوارة في العمل السياسي . كما يذكر نفس المراسل في عدد معريف (١٩٧١/٨/٢٤) بان خطابات اليهود تميزت هذه المرة بعنفها وحدتها ، ويورد جملا عديدة تعبر في رأيه عن الجو الذي كان سائدا في المظاهرة نختار منها جملة احد زعماء اليهود : « دولة نصف سكانها ملوك ونصفهم الاخر عبيد ، سنعلينا باللهيب » . ومن المعروف ان المقصود بالملوك هم يهود الطوائف الغربية « الاشكنازيم » الذين تتكون منهم قيادة الدولة وطبقاتها الميسورة ، والمقصود بالعبيد يهود الطوائف الشرقية الذين يعانون من الفقر والقتلة والتمييز الطائفي ضدهم . كما انه من المعروف ايضا ان تنظيم اليهود السود قام من اجل العمل على تحسين اوضاع الطوائف الشرقية المعاشية . ويعكس خطاب لغولدا مؤثر في اجتماع اقيم في تل ابيب في ١٩٧١/٩/٢ مدى شعور اليهود الغربيين بالقلق من جراء تنامي وتعاضم قوة تنظيم من هذا النوع . تقول غولدا مؤثر في خطابها : « ان الكوارث يمكن ان تحل بنا فقط من الداخل . لاسمي الشديد تتوقد في الدولة هذه الايام نار غريبة تريد ان تفرق بين اليهودي والاخر حسب منشئه . ان هذه النار يمكن ان تحرقنا جميعا لان مصرنا جميعا واحد » .

ويبدو ان تخوف السلطة الاسرائيلية من تنامي تنظيم اليهود السود قد دفعها لاتخاذ قرار بقمع هذا التنظيم عن طريق اعتقال قادته وتقديمهم للمحاكمة . وقد بادرت الشرطة بعد التظاهرة الى اعتقال عدد من قادة اليهود السود وملاحقة عدد اخر ، واحالت المعتقلين الى المحاكمة . وقد رفض في البداية اربعة من ابرز قادة اليهود السود ، سمعاديا مارتسيانو وتشارلي بيتون وايلي ابيخيزير وروني هوروفيتس ، تسليم انفسهم للبوليس ، ونزلوا تحت الارض ، وأصدروا منشورا اعلنوا فيه عن تشكيلهم لقيادة سرية جواله ، وحذروا الحكومة قائلين : « اما ان يصفي النظام الفقر او يصفي النظم » . ولكنهم ما لبثوا ان عادوا نسلموا انفسهم للبوليس ، بعد ان صرحوا لصحفيين قابلوهم في مخبئهم السري ، بانهم لا يفكرون في النزول تحت الارض كوضع دائم ، وانما

تنظيم الحركة بشكل افقد القيادة القديمة سيطرتها السابقة المطلقة . وكرد فعل على هذه الخيلولة ، قامت مجموعة من المتدينين الشباب من ابناء السكان اليهود القدامى في القدس بتأسيس حركة جديدة سموها « حفرات حاييم » انقلبت فيها بعد الى « نظوري كارتا » . وقد اكدت هذه الطائفة استقلاليتها عن الحركة الصهيونية في عام ١٩٢٨ عندما رفض افرادها دفع الضريبة التي التزم المجتمع اليهودي انذاك بدفعها للهاغانا . وفي الفترة السابقة مباشرة لاقامة الدولة ارسلت الطائفة مذكرة الى الامم المتحدة تحتج فيها على قرار اقامة الدولة اليهودية ، كما انها دعت فيما بعد ، اثناء الممارك التي كانت دائرة في القدس في عام ١٩٤٨ ، الى تدويل المدينة . وتعتبر الطائفة الحاخام ستاهرر ربيبي ، المقيم حاليا في نيويورك ، حاخام القدس الشرعي . كما يعتبر الحاخام عهرايم بلاو ، الذي ورد ذكره قبل ، اهم رجال الطائفة الموجودين في القدس .

نار « اليهود السود » واشد عنفا واعمق دلالة من شغب نظوري كارتا كانت مظاهرة اليهود السود الضخمة في ١٩٧١/٨/٢٢ التي شلت الحركة في مركز القدس اليهودية التجاري لمدة ساعة ونصف ، وانتهت بقمع السلطة للظاهرة بالقوة ، ووقوع ستة جرحى من البوليس ، وعدد غير معروف من المتظاهرين ، والقاء القبض على ٢٤ شخصا . وقد بدأت المظاهرة التي اشترك فيها حوالي الالف شخص في الساعة السادسة والرابع مساء من ساحة « الحرية » في القدس اليهودية ، حيث التقى قادة اليهود السود عددا من الخطابات ، ومن ثم سارت باتجاه ساحة « صهيون » حاملة ثلاثة توابيت مجللة بالسواد ومكتوب عليها كلمة « تمييز طائفي » . وفي الساعة الثامنة مساء يقام المتظاهرون في ساحة صهيون باحراق صورة كبيرة لغولدا مؤثر واحراق احد التوابيت المجللة بالسواد . وقد كانت هذه الخطوة هي التي دفعت بالشرطة الى التحرك لقمع المظاهرة بالعنف . ويذكر يوسف تسور ايل في تعليق له في معريف (٧١/٨/٢٥) بان مظاهرة اليهود السود تميزت هذه المرة عن غيرها من التظاهرات السابقة لهم باشتراك جماهير واسعة منضبطة فيها ، وبكونها منظمة تنظيميا دقيقا اهتم بكافة التفاصيل من مكبرات الصوت الواضحة الى

امام القضاء الذي يطلبه ليحقق معه بتهمة التهريب من دفع الضرائب ، اجاب بانه لا يثق في قضاء الولايات المتحدة ، بينما له كامل الثقة بقضاء اسرائيل . ان هذه الصورة تبدو مختلفة جدا عن صورة لانسكي كما تطرحها الصحافة الاسرائيلية في واحدة من اعنف الحملات التي شنتها هذه الصحافة على رجل ما في اسرائيل منذ فترة طويلة جدا . ان سلسلة مقالات في يديعوت احرنوت (١٣، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧/٧/١٩٧١) وسلسلة اطول منها امتدت على ثمانية اعداد من ملحق هارتس الاسبوعي ( بين ٦/١٨ و ١٩٧١/٨/٦ ) تطرح للانسكي صورة تحدد فيها بانه « الدماغ اليهودي المستقر وراء عالم الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة » - صورة تقرنه بتهريب المشروبات الكحولية في فترة المنع الصارمة لها في الولايات المتحدة في العشرينات ، وتقرنه بعصابة المافيا الايطالية وبرز زعمائها في اوج جبروتها ، وتنسب اليه فضل تأسيس « مافيا يهودية » استطاعت بمرور الوقت عن طريق الحيلة والرشوة والقتل السيطرة على عالم الجريمة المنظمة في الولايات المتحدة ، واستطاع زعيمها لانسكي ان يجمع ثروة تتراوح حسب التقديرات بين الـ ١٠٠-٣٠٠ مليون دولار ، مستثمرة في بيوتات القمار والفنادق ومشاريع اخرى منتشرة في أنحاء مختلفة من الكرة الارضية . وترجع الصحف الاسرائيلية قدوم لانسكي الى اسرائيل ، لا الى رغبته في العيش كمتقاعد بعد ان بلغ السبعين على حد ادعائه وانما الى رغبته في جعل اسرائيل قاعدة لـ«المافيا اليهودية» بعد أن بدأ البوليس الفدرالي يتعقب نشاطات رجالها بجدية اكبر . وتذكر الصحف الاسرائيلية كدليل على ذلك هجرة رجل العصابات اليهودي المعروف جوستاشر قبله ونيله للجنسية الاسرائيلية ، والزيارات التي قام بها عدد من رجال الجريمة المنظمة البارزين في الولايات المتحدة للانسكي منذ وصوله لاسرائيل في تموز من العام الماضي ، وقبل ان تبدأ الصحف بشن حملتها .

ان الصحف الاسرائيلية تشير الى المساعدة الكبيرة التي يطلقها رجال الجباية اليهودية لاسرائيل في الولايات المتحدة من رجال الجريمة المنظمة اليهود ، وتشير الى العلاقات الجيدة التي اقامها لانسكي مع عدد من سياسة اسرائيل ، وتتهم بشكل خاص

سوف يستمرون في العمل الجماهيري العلني ، كمنظمة قانونية . وقد اكتشف الفهود السود الاربعة بعد تسليمهم لانفسهم ان الشرطة قد لفقت لهم تهمة سرقة بعض الحلي والمصاغ من بيت احدي نصيراتهم ، ورفضت الافراج عنهم بكفالة شأن الباقيين ، رغم نفي النصيرة المذكورة القول بانها تتهبهم بذلك .

وقد كان تنظيم الفهود السود تعرض مؤخرًا لانشقاق في صفوفه ادى الى خروج اثنين من قادته ، هما ايدي ملكا ودافيد ليفي ، من التنظيم وتشكيلهم لمنظمة جديدة تعمل لنفس الاهداف سموها « كحول لفان » . وقد كان من بين اسباب الانشقاق الرحلة التي كان ينوي القيام بها عدد من قادة الفهود السود الى الولايات المتحدة ليشرحوا ليهودها وضع الطوائف الشرقية في اسرائيل . وقد ادعى منشأ ايدي ملكا ، اليميني في تفكيره ، ان تمويل الرحلة اتي من جهات يسارية تريد الاساءة للجمعة اسرائيل . ويجدر أن نذكر أن منظمة جديدة مستقلة سبت نفسها « الفهود » قامت في تل ابيب مؤخرًا لتعمل ايضا من اجل تحسين اوضاع يهود الطوائف الشرقية . وقد كان الشخص الذي لعب الدور الاول في تأسيس هذه المنظمة الجديدة ، ايغال بن نون ، احد معلمي المدارس في تل ابيب .

**لانسكي ، رجل الجريمة المنظمة :** واخيرا ، نالت من الصحافة الاسرائيلية اهتماما واسما قضية مثير لانسكي التي يبدو ان تفاعلاتها في اوساط الرأي العام داخل دولة العدو ما زالت مستمرة حتى لحظة كتابة هذه السطور . من هو مثير لانسكي ؟ في مقابلة اجراها معه التلفزيون الاسرائيلي (معرّف ١٩٧١/٩/٥) عرف مثير لانسكي نفسه كيهودي امريكي ، هاجر صبيا مع عائلته الى الولايات المتحدة في عام ١٩١٠ ، وعمل في سنوات حياته المتقدمة في ادارة بيوتات قمار كبيرة ومحترمة ، مملوكة - حسب قوله - من قبل شخصيات امريكية « محترمة جدا » . ولكن في السنوات العشر الاخيرة ، نتيجة لحملة مفرضة شنها عليه صحفي امريكي ، بدأت السلطات القضائية في الولايات المتحدة تتعقبه ، بحيث وجد انه من الامثل له القدوم الى اسرائيل ، ليقتضي بنية حياته كمتقاعد في دولة اليهود . وردا على سؤال لماذا لا يعود الى الولايات المتحدة ليتمثل

عليه مبلغا كبيرا من المال يدفع بالدولارات لقاء تسليمه نسخة مصورة عن الوثائق . وقد تظاهر الصحفي بقبول العرض ، وابلغ الشرطة بالصفحة المعروضة ، ورتبت الشرطة كميناً للمحامي ، ولكن الصفقة لم تتم لان محامي لانسكي تلقى تحذيراً من رجل كبير في البوليس الاسرائيلي ينبهه الى مخاطر معينة في الصفقة . وقد ثارت نائسة الصحف الاسرائيلية لهذه الواقعة ، وتألقت لجنة تحقيق رسمية ، كان نتائجها تبرئة رجل البوليس الكبير ، واثارة تهمة للصحفي لا علاقة لها بقضية الوثائق . ان مثير لانسكي اعلن في المقابلة التلفزيونية المشار اليها اعلاه انه سيطالب بالجنسية الاسرائيلية باعتبارها حقاً له بموجب قانون العودة (1) الذي يقضي بمنح الجنسية الاسرائيلية اوتوماتيكيا لكل يهودي تطلقاً قدماء ارض فلسطين ما لم يكن مداناً بجريمة او يشكل خطراً على الامن العام . انه مقيم هناك الان بفضل تهديدات وزير الداخلية المستمرة لاثامته . وينتظر الجميع في اسرائيل قرار الحكومة بشأنه .

**احمد خليفة**

اعضاء بارزين من حزب المفدال ، الحزب الوطني المتدين الذي يشغل احد اعضائه منصب وزير الداخلية ، بتسهيل منح جوستاشر جواز سفره الاسرائيلي ، وتسهيل اقامة لانسكي في اسرائيل . وتلمح الصحف الاسرائيلية الى ان الحكومة تتردد في طرد لانسكي من البلاد طمعا في امواله واموال غيره من اليهود الاغنياء المشبوهين في العالم ، وتخوفا من انصراف هؤلاء عن التبرع لاسرائيل ومساعدة لجان الجباية اليهودية المحركة من قبلها ، بينما يريد وزير الداخلية بان المشكلة المطروحة هي السؤال فيما اذا كان يجوز حجب الجنسية الاسرائيلية عن يهودي لم يدين بارتكاب جريمة ما ، نائفا ان يكون للتبرعات او العلاقات الشخصية دور في تقرير الموضوع .

وقد كانت اخر تفجرات قضية لانسكي قضية الصحفي ايغال ليبب من هارتس ، الذي عاد من الولايات المتحدة في اواخر شهر آب الماضي بعد ان جمع وثائق تتعلق بلانسكي سلم نسخة منها الى السلطات القضائية . ان ليبب يذكر في مقالة نشرها في هارتس بتاريخ 1971/8/27 ان محامي لانسكي ، من رجالات المفدال البارزين ، عرض

صدر عن مركز الابحاث

**المنظمة الاشتراكية الاسرائيلية**

( ماتسبن )

بقلم

ليلي سليم القاضي

٢ ل.ل .

٢٠٠ صفحة

بالعربية

## (٥) المناطق المحتلة

منه ووضع تحت اشراف قوات من الامم المتحدة ،  
٢٪ التنازل عنه واعادته لمصر .

سيناء : ٢١٪ عدم التنازل ابدا ، ٥٨٪ التنازل  
عن قسم من سيناء فقط ، ١١٪ التنازل عن كل سيناء .  
قطاع غزة : ٧٣٪ عدم التنازل ابدا ، ٩٪ التنازل  
عن قسم من القطاع فقط ، ١٧٪ التنازل عن كل  
القطاع .

يتضح بشكل واضح من هذا الاستفتاء الذي قام به  
معهدان علميان في اسرائيل ، ان الرأي العام  
الاسرائيلي الذي له يد طولى في بلورة المواقف  
السياسية يفضل ابقاء المناطق المحتلة تحت السيطرة  
الاسرائيلية على التنازل عنها مقابل اتفاق سلام .  
اما البحث الاخر الذي يكمن وراء تصريح ديان  
في دور حول الميزات الاقتصادية التي تجنيها  
اسرائيل من سيطرتها على المناطق المحتلة ، فقد  
اثبت البحث الذي قدمه خبراء في وزارة المالية  
الاسرائيلية ، خطأ الفرضية القائلة بان المناطق  
المحتلة تشكل عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي ،  
واشار الى ان هنالك مزايا اقتصادية تتمتع بها  
اسرائيل من جراء تمسكها بالمناطق المحتلة ،  
وعلى رأسها البترول والايدي العاملة ،  
فقد اصبحت اسرائيل تكفي نفسها من البترول  
( وهذا امر لم يكن ليحلم به حتى اكثر المتفائلين  
قبل حرب حزيران ) بواسطة ابار البترول في سيناء  
وخليج السويس . وبالإضافة الى هذا الدخل  
فهناك دخل اخر يتمثل في الارباح التي يجنيها  
الاقتصاد الاسرائيلي من تشغيل ٤٠ الف عامل من  
المناطق المحتلة في المرافق الاقتصادية الاسرائيلية .  
الى جانب هذا الاستفتاء وذاك البحث هنالك  
عامل خارجي دفع وزير الدفاع الى الادلاء  
بتصريحه ، ويتمثل هذا العامل في الوهن الذي  
دب في حركة التحرر العربي بعد موافقة الجمهورية  
العربية المتحدة على مشروع روجرز ، وضرب  
المقاومة الفلسطينية في الاردن .

تختلف الاحداث التي تقع في المناطق العربية  
المحتلة ، لاختلاف طبيعة وظروف تلك المناطق ،  
فلاحداث التي تقع في سيناء تكون عادة احوالها  
اسرائيلية محضة لا علاقة بسلطان المنطقة بها من

اتسعت الفترة الاخيرة بتشدد اسرائيل على التمسك  
بالمناطق العربية المحتلة ، وقد عبر عن ذلك وزير  
الدفاع موشيه ديان في محاضرة القاها بمناسبة  
تخريج دورة قيادة وأركان قال فيها : « علينا ان  
نعتبر انفسنا في المناطق المحتلة كحكومة دائمة ،  
نقوم بالتخطيط والتنفيذ ، وان لا نتسرع باب  
الاختيارات مفتوحا ، لان اليوم الذي يمكن ان  
تستخدم فيه هذه الاختيارات لا يزال بعيدا » .  
ومع ان الاوساط الاسرائيلية ، وخاصة اوساط  
وزارة الخارجية ، احتجت على اقوال ديان « التي  
تجعل اسرائيل في موقف حرج في المحافل الدولية »  
الا ان هذه الاتوال قد عبرت تعبيرا صادقا وامينا  
عن موقف اسرائيل تجاه المناطق المحتلة . فقد جاء  
هذا التصريح عقب مسح للرأي العام الاسرائيلي  
حول مستقبل المناطق المحتلة ، وعقب بحث عن الميزات  
الاقتصادية التي تجنيها اسرائيل من هذه المناطق .  
وكان لهذا المسح ولذاك البحث اثرهما في بلورة  
نظرة وزير الدفاع موشيه ديان تجاه المناطق المحتلة .  
فقد اظهر استفتاء اجراه معهد البحوث الاجتماعية/  
العملية ومعهد العلاقات في الجامعة العبرية في  
شعري آذار ونيسان من هذا العام ان الرأي العام  
الاسرائيلي غدا يميل بشكل اكثر الى التمسك  
بالمناطق العربية المحتلة . ولكي ترسم الصورة  
أمامنا نقتطف جزءا من هذا الاستفتاء كما ورد في  
الصحف الاسرائيلية .

كانت صيغة السؤال كالتالي : من أجل التوصل  
الى اتفاق سلام هل على اسرائيل ان تتنازل عن  
المناطق التالية ، اجيبوا بنعم أو لا . وكانت  
النتائج كالتالي :

القدس القديمة : ٩٣٪ عدم التنازل ابدا ، ٦٪  
التنازل الجزئي بحيث تكون القدس القديمة تابعة  
لاسرائيل وللعرب ، ١٪ التنازل عن كل القدس .  
الضفة الغربية : ٥٦٪ عدم التنازل كليا ، ٢٨٪  
التنازل عن قسم من الضفة ، ٦٪ التنازل عن كل  
الضفة .

هضبة الجولان : ٩٢٪ عدم التنازل ابدا ، ٧٪  
التنازل عن قسم من الهضبة ، ١٪ التنازل عن كل  
الهضبة .

شرم الشيخ : ٩١٪ عدم التنازل ابدا ، ٧٪ التنازل

شركة « اركيع » للطيران المحلي طرفا ثالثا في اقامة القرية . اما عملية البناء فانها ستمر في ثلاث مراحل ، يتم في المرحلة الاولى بناء ٢٨ وحدة سكنية ، وفي المرحلة الثانية يتم بناء فندق حديث مكون من ثلاثة طوابق ، ويحتوي على ٧٢ غرفة ، وبالقرب منه سيتم بناء مطعم فخم معد لاستقبال السياح . اما عملية البناء في المرحلة الثالثة فانها ستقرر عند انتهاء المرحلتين الاولى والثانية .

بعد مرور حوالي شهر على الاحتفال بوضع حجر الاساس لقرية الاستجمام هذه ، خطت السلطات الاسرائيلية خطوة اخرى في سبيل تعزيز الاستيطان الاسرائيلي والتواجد الاسرائيلي المدني في سيناء ، حين احتفلت بافتتاح مطار مدني يدعى « هارسينا » ( جبل سيناء ) بالقرب من دير « سانت كاترينا » معد لاستقبال طائرات شركة « اركيع » المدنية المحلية ، التي ستقوم بنقل الزوار من اسرائيل الى سيناء . ومن المتوقع ان يصل عدد الذين سيهبون في المطار حتى نهاية هذا العام ١٨ الف زائر ، ومن الجدير بالذكر ان الخزينة الاسرائيلية لم تتحمل عبء تكاليف بناء المطار ، فقد تحمل عبء هذه التكاليف البالغة ١٤٥ مليون ليرة اسرائيلية ، ثري يهودي من البرازيل يدعى « اسرائيل كلاين » . الى جانب النشاط الاستيطاني المدني في سيناء ، اخذت اسرائيل تنشط في استغلال ابار النفط الموجودة في سيناء وتطويرها لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي . فقد غدت اسرائيل بعد حرب حزيران تسيطر على حقول البترول الواقعة على امتداد ٥٠ كم الى الجنوب من ابو رودس ، والتي تشتمل على حوالي مئة بئر في اليابسة و ١٩ بئرا في البحر داخل خليج السويس وعلى بعد ٩ كلم من الشاطئ . وبلاضافة الى عملية استغلال ابار النفط المصرية ، البرية منها والبحرية ، تقوم اسرائيل باعمال البحث والتنقيب عن حقول نفط جديدة .

يصل الانتاج السنوي من الحقول التي تسيطر عليها اسرائيل حوالي ٦ ملايين طن ، بينما كان انتاجها قبل حرب حزيران ٤٤٥ مليون طن ، وقدر « تسفي دونشتاين » المسؤول عن شؤون الوقود في وزارة المالية الاسرائيلية قيمة ما تستخرجه اسرائيل من بترول في سيناء ب ٨٠ مليون دولار . وقد اعدت السلطات الاسرائيلية مستوطنة للعمال الاسرائيليين الذين يقدرون ببضعة مئات في ابو

بعيد او قريب وكذلك يقال بالنسبة لهضبة الجولان ، وفيما يتعلق بالاحداث التي تبرز على السطح في الضفة الغربية ، فانها تكون عادة ناجمة عن تناقضات الثالث المسيطر هناك ، اما احداث القطاع فانها تختلف عن تلك الاحداث جميعها لكونها ناجمة عن الصراع القائم بين الثورة والكبت ، الصمود والبطش .

سيناء وهضبة الجولان : لا تواجه اسرائيل في هاتين المنطقتين مشاكل تذكر ، لخلوها من المقاومة المحلية . فعلى امتداد اربعة اعوام ونيف من الاحتلال لم تبرز في هاتين المنطقتين اية تنظيمات محلية للمقاومة ، باستثناء « منظمة سيناء العربية » التي لم يكتب لها ان تعمر طويلا ، بل وئدت تحت رمال سيناء بفضل الموافقة على مشروع روجرز . ولذا فان اسرائيل حظيت في هاتين المنطقتين بالاستقرار ، الامر الذي حدا بها الى ان تدرس وتخطط وتقيم المستوطنات المدنية فيها ، لتثبيت وجودها تهييدا لضمها او ضم اجزاء الى الابد لاسرائيل . ففي المنطقة الشمالية من سيناء يجري العمل الان لاقامة مستوطنة ثالثة في تلك المنطقة ، بين مستوطنة « دكلاه » ومستوطنة « سدوت » ( مدخل رفح سابقا ) بعد موافقة السلطات الاسرائيلية على ذلك . وقد قدم قسم الاستيطان التابع للوكالة اليهودية ميزانية لبناء المستوطنة ، وقامت السلطات الاسرائيلية من جانبها باحاطة بقعة من الارض تقدر ب ٢٦ الف دونم سياج ، بغرض بناء المستوطنة الثالثة ، وتهييدا لبناء مستوطنة اخرى رابعة .

ومن الجدير بالذكر ان العمل الاستيطاني في شمال سيناء قد اخذ ينشط ، على اثر الزيارة التي قام بها مؤخرا وزير الدفاع موشيه ديان لمستوطنة « سدوت » حيث دعا هناك الى « ضرورة اقامة مستوطنات اسرائيلية باقصى سرعة ممكنة » .

لا يقتصر النشاط الاستيطاني على المنطقة الشمالية من سيناء ، بل يشمل ايضا منطقة شرم الشيخ ، فقد احتفلت السلطات الاسرائيلية في اواخر شهر تموز من هذا العام بوضع حجر الاساس لقرية استجمام جديدة تحتل ٢٨ دونما في خليج مرس العيط في منطقة شرم الشيخ ، بعد ان تم ربط المنطقة بايلات بطريق معبد . ومن الجدير بالذكر ان هذه القرية تقام بواسطة شركتين للمواصلات ( ايجد وميشك ) وينتظر ان تدخل

مصانع ومعامل اخرى .  
 بهذه المستوطنات والوحدات الجديدة التي خلقتها  
 اسرائيل في هاتين المنطقتين - سيناء وهضبة  
 الجولان - تمهيدا لضم اجزاء منهما الى الابد  
 لاسرائيل ، يصبح الخطر الصهيوني حقيقة واقعة  
 على الاراضي العربية غير الفلسطينية . ويمكن  
 القول ان تمسك اسرائيل بهاتين المنطقتين او  
 باجزاء منهما عرقل وسيعرقل التسويات السلمية  
 المطروحة لحل الصراع العربي الاسرائيلي على  
 حساب القضية الفلسطينية ، وبالتالي فانه يعزز  
 من الارتباط المصري للاراضي العربية والفلسطينية .  
**الضفة الغربية :** ان القضايا التي تبرز على  
 السطح في الضفة الغربية تكون عادة ناجمة عن  
 نفوذ الثالوث المسيطر في الضفة المتمثل في الطرف  
 الاسرائيلي والزعامة التقليدية والنظام الاردني .  
 فقد ارتأى الطرف الاسرائيلي منذ احتلاله للضفة  
 ان خير طريق لتطبيق اية مقاومة محتملة هي  
 اللجوء الى توزيع النفوذ هناك شريطة ان لا يؤثر  
 هذا التوزيع على نفوذه ، بل يعززه ويقويه ،  
 فآخذ ينمي ويرعرع الزعامة التقليدية ويقربها اليه ،  
 وفي نفس الوقت اتبع سياسة الجسور المفتوحة  
 بين ضفتي النهر ، هذه الجسور التي لا يمكن ان  
 يمر فوقها شخص ذهابا وايابا الا اذا حظي برضى  
 السلطات الاسرائيلية والاردنية ، كما وسمح  
 للنظام الاردني بمشاطرته في دفع الرواتب  
 للموظفين الحكوميين . وقد ادى هذا التوزيع  
 مفعوله ، وجعل جواهر الضفة الغربية اقرب الى  
 اللامبالاة تجاه الاحداث منها الى المشاركة في  
 صنعها وتسييرها .

مؤتمر « بيت ساحور » : انتهت الفترة الاخيرة  
 في الضفة الغربية بتلميل وتحرك الزعامة  
 التقليدية ، وكان السبب المباشر لهذا التحرك ،  
 اقتراح قدمته الحكومة اللبنانية الى « مكتب  
 مقاطعة اسرائيل » التابع لجامعة الدول العربية ،  
 يدعو الى مقاطعة منتوجات المناطق المحتلة  
 بدعوى « ان معظم هذه المنتوجات اسرائيلية »  
 وقد قبل المكتب اقتراح لبنان ، وبعد مدة غير رآيه  
 وعدل عن قبوله . وقبل التطرق الى مؤتمر  
 بيت ساحور لا بد من تسجيل ملاحظتين : ١ - ان  
 اقتراح لبنان يبدو للوهلة الاولى وكأنه اقتراح  
 تلميه « الظروف القومية » ، غير ان الواقع ليس  
 كذلك ، فهذا الاقتراح لم يقترن بخطى عملية

رودس ، كما اعدت هناك مدرسة لابنائهم . ومن  
 المعروف ان اسرائيل كسنت في الماضي تسد  
 ستارا من الكتمان حول هذا الموضوع ، الا ان  
 وسائل الاعلام الاسرائيلية اخذت في الاونة الاخيرة  
 تفسر جوانب منه ، وخاصة بعد ادلاء وزير الدفاع  
 موشيه ديان بتصريحه حول مصير المناطق المحتلة .  
 وفيما يتعلق بهضبة الجولان فقد اندمجت اسرائيل  
 في اشادة المستوطنات المدنية هناك ، مستغلة  
 ضالة الكثافة السكانية في الهضبة بعد نزوح عدد  
 كبير من سكانها ابان حرب حزيران ، فقد وصل  
 عدد المستوطنات المدنية التي انشئت حتى الان في  
 الهضبة ١٣ مستوطنة ، وتقوم السلطات الاسرائيلية  
 في هذه الايام بانشاء مستوطنتين جديدتين ، سينتهي  
 العمل بهما في نهاية السنة المالية الحالية ( ابريل  
 ١٩٧٢ ) ، تدهى المستوطنة الاولى (رمات سالوم)  
 وتقع على منحدر جبل الشيخ في شمال الهضبة .  
 وستؤهل المنطقة نواة من صفوف مسرحي فرقة  
 استطلاعية تابعة للجيش الاسرائيلي كانت قد  
 خاضت مجازك في شمال الهضبة في حرب حزيران .  
 وستعتمد هذه المستوطنة على خدمات الاستجمام  
 والتزلج على الجليد . اما المستوطنة الثانية التي  
 تحمل اسم « بنسي يهودا » فستقام في منطقة  
 سكوفيه في جنوب الهضبة ، وستكون بمثابة مركز  
 اقليمي للمستوطنات الاسرائيلية . وعند انتهاء  
 العمل في هاتين المستوطنتين فان عدد المستوطنات  
 الاسرائيلية في الهضبة سيصل الى ١٥ مستوطنة .  
 ومن اجل تعزيز مستوطنات الهضبة وتطويرها تسير  
 السلطات الاسرائيلية في الوقت الحاضر باتجاهين ،  
 الاتجاه الاول ينهل في اقامة وحدات سكنية دائمة  
 بدل المؤقتة - لكافة المستوطنات حتى نهاية  
 السنة المالية الحالية . وبذا يكون بوسع هذه  
 المستوطنات - كما جاء على لسان « مئير شمير »  
 المسؤول السابق عن القطاع الشمالي في الوكالة  
 اليهودية - استيعاب ١٢ - ١٥ الف نسمة  
 ( معاريف ٢٥/٨/٧١ ) . والاتجاه الثاني ، يتمثل  
 في اقامة المرافق الصناعية في مستوطنات الهضبة ،  
 فقد اقامت السلطات الاسرائيلية في جنوب الهضبة  
 معملا للصناعة الجوية الاسرائيلية ينتج قطعما  
 لحساب معامل التركيب الموجودة داخل اسرائيل ،  
 كما وقيم مصنع في « كيبوتس حمة » للاجهزة  
 الالكترونية ، استطاع ان يجد لمنتجاته اسواقا  
 داخل وخارج اسرائيل ، وتوجه النية الى اقامة

لتحرير المناطق المحتلة . ومن هنا تتضح الدوافع الكامنة وراء الاقتراح ، التي هي اقرب الى المنافسة على الاسواق بين منتوجات المناطق المحتلة والمنتوجات اللبنانية منها الى الدوافع القومية . ٢ - ان قبول « مكتب مقاطعة اسرائيل » للاقتراح ثم عدوله عنه يشير الى مدى تخبط هذا المكتب . فالوافقة على مقاطعة منتوجات المناطق المحتلة دون الاقتراح بخطة تحرير جديدة ، تخدم عملية ربط اقتصاد هذه المناطق بالاقتصاد الاسرائيلي ، وهذا ما يسعى اليه منذ اعوام وزير الدفاع موشيه ديان بخطته المعروفة « بالدمج الاقتصادي » .

في الفترة الواقعة بين قبول الاقتراح والعدول عنه اخذت الزعامة التقليدية في الضفة الغربية تتحرك ، لا لكي تنشل المقاطعة فحسب ، بل لتبحث ايضا مجمل اوضاع الضفة ، في مؤتمر يضم رؤساء البلديات يعتقد بيت ساحور ، الامر الذي ادى الى اصطدام هذه الزعامة بالطرفين ذوي النفوذ في الضفة ، فالطرف الاسرائيلي لا يريد لهذه الزعامة ان تصل الى درجة من النفوذ تمكنها من البت في مصير المناطق المحتلة ، لان رئيسة الوزراء غولدا مئير لا تزال تؤمن « بعدم وجود شيء اسمه فلسطيني » . اما الطرف الاخر فانه يتخوف من تصاعد حجم قوتها تحت الحكم الاسرائيلي لدرجة تؤدي بها في النهاية الى السدوعة الى « الكيان الفلسطيني » وبالتالي الانفصال عن الضفة الشرقية . ومن مظاهر التخوف لدى هذين الطرفين قدوم شخصيتين في البرلمان الاردني هما الدكتور قاسم الريماوي وعلي داوود الرمحي في نهاية شهر تموز الى الضفة الغربية ضمن « زيارات الصيف » موغدين من قبل الحكومة الاردنية « لبذل الجهود من اجل احباط تنظيم فلسطيني مستقل في الضفة الغربية ، وللحيلولة دون خلق كيان فلسطيني بها » ( معاريف ٧١/٨/١ ) ، واشترط الطرف الاسرائيلي ممثلا في الحاكم العسكري للضفة باقتصار البحث في مؤتمر بيت ساحور على موضوع المقاطعة فقط ، دون التطرق الى اي موضوع اخر .

ومن الجدير بالذكر ان بعض رؤساء البلديات قد طرح اثناء الاعداد لمؤتمر بيت ساحور مواضيع اخرى ملحة ، من بينها اجراء انتخابات بلدية في الضفة ، وسياسة النظام الاردني تجاه المقاومة الفلسطينية ، وموضوع اقامة جامعة في الضفة

الغربية . غير ان التشكيلة الحالية للزعامة التقليدية في الضفة تحول دون البت في مواضيع تحل طابعا سياسيا ، لتعدد مشارب واهواء هذه الزعامة التي تنقسم بشكل عام الى ثلاثة اقسام : قسم موال للسلطات الاردنية ، واخر مستقل ، والقسم الثالث موال للسلطات الاسرائيلية ، مثل رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري الذي اخذ في الآونة الاخيرة يجتمع بكثرة مع ديان ، ويندد بالنظام الاردني وبالمقاومة معا ، ومثل رئيس بلدية بيت جالا خميس جبران الذي اخذ يدعو صراحة الى الحاق مدينته باسرائيل : « انني اعرف ان اسرائيل لن تتنازل ابدا عن القدس ، وانني ارغب ان اكون مرتبطا بالقدس تحت حكم اسرائيلي او اردني ، ولكننا نفضل ان نكون مرتبطين بالقدس الاسرائيلية » ( معاريف ٧١/٨/١ ) .

غير ان هذه التشكيلة من الزعامة المتعددة الاهواء والاتجاهات ، تتحد وتجمع على الاتفاق اذا كان الموضوع المطروح يمس مصالحها الذاتية ، خاصة مثل موضوع مقاطعة منتوجات الضفة الغربية ، ويكني ان نشير هنا الى ان رئيس بلدية بيت ساحور نيقولا ابو عيطة يمتلك معيلا لمنتوجات البلاستيك ، كما وان رئيس بلدية اريحا صالح عبدو يعتبر من رجال الاعمال « الذين يتعاملون بالملايين » ، وفيما يتعلق برئيس بلدية نابلس معزوز المصري فانه يعتبر هو وعائلته من المشرفين على صناعة الصابون في نابلس ، اما رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري فانه يسيطر على تصدير عنب الخليل .

ومما تجدر الاشارة اليه هنا ، ان رؤساء الغرف التجارية في الضفة رأوا ان معالجة موضوع المقاطعة تدخل ضمن مجال عملهم ، وليس ضمن مجال عمل رؤساء البلديات . وقد عقد رؤساء غرف التجارة اجتماعا في ٧١/٨/١٥ في مدينة القدس واتخذوا قرارا بايفاد بعثة الى الدول العربية « للعمل على ازالة القيود المفروضة على صادرات الضفة من المنتوجات الزراعية والبحث مع السلطات الاردنية في موضوع فتح فروع المصارف في القدس والضفة الغربية المغلقة منذ حرب حزيران » . الا ان رؤساء البلديات اصروا على عقد مؤتمر خاص بهم في بيت ساحور لسببين : (١) ان المقاطعة العربية تؤثر على مصالحهم الذاتية (٢) ان انعقاد المؤتمر من شأنه ان يعزز من هيبة الزعامة التقليدية

ساحور نيقولا ابو عيطة ثيرى « ضرورة اجراء الانتخابات تحت حكم ديمقراطي ، والحكم العسكري القائم غير ذلك » . وفيما يتعلق برئيس بلدية اريحا صالح عبود ( تقدر امواله بثلاثة ملايين ليرة اسرائيلية ) فإنه يعارض هذه الدعوة ، وفي نفس الوقت يحرص على نفي ان تكون هنالك منفعة شخصية له من شغله منصب رئاسة البلدية « فأنا ادفع من جيبي لسكرتيري الخاص » .

ومن المعروف ان اخر انتخابات بلدية كانت قد جرت قبل حرب حزيران بعامين ، ولكن الامر الذي لا يزال يكتنفه الغموض هو الدوافع الكامنة وراء دعوة حمدي كنعان ، خاصة وانه يشير الى انه ليست له اغراض شخصية من وراء هذه الدعوة وانه لن يعود الى رئاسة البلدية ولن يرشح نفسه اذا ما جرت الانتخابات وانه يهدف فقط الى خدمة المصلحة العامة .

**اوضاع التعليم في الضفة والدعوة لاقامة جامعة دينية في الخليل :** بدأ العام الدراسي في الضفة الغربية عند مطلع شهر سبتمبر من هذا العام ، ووصل عدد الطلبة في الضفة ( باستثناء القدس ) ١٥٣ الف طالب بزيادة ١٣ الف طالب عن العام الدراسي السابق . ويقدر عدد العاملين في جهاز التعليم بحوالي ٦٥٠٠ شخص . ومن المعروف ان المنهج التعليمي في الضفة لا يزال يتمشى مع المنهج التعليمي في الاردن مع ادخال بعض التعديلات الاسرائيلية عليه .

تتمثل المشاكل التعليمية التي تواجه الضفة الغربية في المشاكل القاسية التي تواجهه الخريجين الثانويين ، فالضفة الغربية تخلو من المعاهد الدراسية العليا ، ولذا فليس هنالك سبيل امام الخريجين الا ارتياد الجامعات العربية ، غير ان هذه الجامعات تحدد سلفا عدد الطلبة من ابناء الضفة الغربية ولا تستوعب الا خمس الخريجين ، الامر الذي حدا في الماضي ببعض رجالات الضفة للدعوة الى اقامة جامعة علمية في الضفة لحل مشاكل الخريجين هناك . ولكن هذه الدعوة اصطدمت بمعارضة السلطتين الاسرائيلية والاردنية ( انظر باب المناطق المحتلة في شؤون فلسطينية العدد الثالث ) .

وفي المدة الاخيرة طالب رئيس بلدية الخليل محمد الجعبري باقامة جامعة دينية ، حين توجه بطلب الى الحاكم العسكري لمساعدته باقامة جامعة في

في الضفة ، وربما يكون فاتحة لمؤتمرات اخرى . وفي ٧١/٨/١٨ وفد الى بيت ساحور ٢٤ شخصا يمثلون البلديات والمجالس المحلية في الضفة ، وعقدوا مؤتمرا مغلقا في قاعة المدرسة الكاثوليكية ، استغرق ثلاث ساعات خيم عليه جو من التحفظات الاسرائيلية والاردنية التي اشترطت لعقده . وخرج المؤتمر بقرارين اثنين : ١ - انتخاب بعثة مكونة من ثلاثة اشخاص ، نيقولا ابو عيطة رئيس بلدية بيت ساحور وحكمت المصري من نابلس وانور نسيبه من القدس ، والحاقها بالبعثة المنبثقة عن اجتماع رؤساء الغرف التجارية في القدس . ٢ - صيغة نداء توجه بها المؤتمر الى الدول العربية لمساعدة الجماهير الفلسطينية في الضفة ، بالغاء القيود المفروضة على صادرات الضفة الغربية . وبالرغم من ان مؤتمر بيت ساحور لم يتخذ قرارات تزيد في اهميتها عن القرارات التي اتخذها رؤساء الغرف التجارية ، الا انه اكتسب شهرته من تخوف السلطتين الاسرائيلية والاردنية من نمو حجم الزعامة التقليدية، واحتمال خروجها عن طاعتها، وكذلك من الاهتمام الذي تعلقه الولايات المتحدة الاميركية على عقد المؤتمر ، فقد شوهد تفصل اميركا في القدس يتجول في بيت ساحور يوم انعقاد المؤتمر « لكي يتف عن كذب عما يدور هناك » وقال للصحفيين « انه مهم للغاية بهذا المؤتمر » ( معاريف ٧١/٨/١٩ ) .

**الدعوة لاجراء انتخابات بلدية :** اخذت الدعوة لاجراء انتخابات بلدية جديدة تشتد في الاونة الاخيرة من قبل بعض شخصيات الضفة الغربية . وقد تزعم هذه الدعوة حمدي كنعان الرئيس السابق لبلدية نابلس . الا ان دعوته اصطدمت بمعارضة السلطتين الاسرائيلية والاردنية ورؤساء البلديات « الذين يعارضون اجراء الانتخابات لان اي واحد منهم ليس هليئاً استعداد للتنازل عن الكرسي ، وان يعرض مركزه للخطر في انتخابات حرة » كما جاء على لسانه ( معاريف ٧١/٨/٢٩ ) .

اتسمت ردود الفعل لدى الرؤساء الحاليين لدعوة كنعان بالرفض والتصدي لها بدعاو مختلفة ، ورئيس بلدية الخليل محمد الجعبري المعروف بولائه لسلطات الاحتلال عارض الدعوة بمنطق قومي بقوله : « ان قبول الاقتراح الداعي لاجراء انتخابات جديدة لرؤساء البلديات هو بمثابة اعتراف في الواقع الذي نرض علينا في يونيو ١٩٦٧ » . اما رئيس بلدية بيت

مدينة الخليل « لتدريس الديانة الاسلامية بمستوى عال » . ومن الطبيعي ان ترحب السلطات الاسرائيلية باقامة جامعة دينية وتقف في وجه اقامة جامعة علمية . فقد اشادت دوائر الحكم العسكري باقامة هذه الكلية واتفق مبدئيا على تخصيص ميزانية لمعاشات المعلمين ومواد الدراسة (معاريف ٧١/٩/١٣) .

قطاع غزة : ان الاحداث التي تقع في القطاع ، تختلف عن تلك التي تقع في سائر المناطق العربية المحتلة ، فالقطاع يخلو من الاستيطان الاسرائيلي ( باستثناء مستوطنة يتيمة هزيلة انشئت بالقرب من الخط الاخضر ) كما ويخلو من مشاكل الزعامة التقليدية ، ومن عقد الانظمة العربية ، ولعل المسافة الشاسعة بين القطاع ونفوذ الانظمة قد حمته وصانته من هذه العقد . فهذه الاحداث ناجمة عن الصراع القائم بين الثورة والكتب ، الصمود والبطش ، بين طرفين اثنين لا ثالث لهما ، بين جماهير القطاع العريضة ممثلة في رجال المقاومة الفلسطينية وبين سلطات الاحتلال ممثلة في القوات الاسرائيلية .

اتسمت الفترة الاخيرة في القطاع بوحشية وشراسة خطوات سلطات الاحتلال الاسرائيلية تجاه سكان القطاع ، ففي هذه الفترة اقدمت السلطات الاسرائيلية على القيام باكبر عملية هدم للبيوت واضخم عملية تهجير وابشع عملية تشريد عرفتها المنطقة منذ الاحتلال ، تمهيدا لتفريغ القطاع من سكانه الاصليين بعد ان عجزت كافة السياسات التي اتبعت هناك عن اخاد جذوة ثورة جماهير القطاع . وقبل التطرق الى سياسة الهدم والاقْتلاع والتشريد لا بد من الاشارة الى ان هذه السياسة قد تبلورت بفضل عوامل داخلية وخارجية منها :

١ - تخوف العسكريين الاسرائيليين من تصاعد نمو المقاومة الفلسطينية في القطاع ، وسيطرتها شبه التامة هناك التي مكنتها من حصر ظل التواجد الاسرائيلي المدني تماما في القطاع ، ومن حصر التواجد الاسرائيلي العسكري وجعله « تواجدا رمزيا » .

٢ - ضرب المقاومة الفلسطينية في الاردن : فقد أدت اعمال التصفية التي قام بها النظام الاردني الى تشجيع الطرف الاسرائيلي لتوجيه ضربات من جانبه ضد جماهير القطاع . وكان للصحافة الاسرائيلية باع طويل في دعوة السلطات

الاسرائيلية الى « تقليد النظام الاردني في مقاومته للمخربين » وضرورة « تطبيق ما يفعله الملك حسين في الضفة الشرقية ، في قطاع غزة » . ومن الجدير بالذكر ان سياسة اليد القوية التي تتبعها اسرائيل في القطاع تأتي دائما في اعقاب ضرب النظام الاردني للمقاومة او مصاحبة له ، ففي اعقاب مجزرة ايلول قامت السلطات الاسرائيلية بحملة فبراير المشهورة بفظائنها ( انظر باب المناطق المحتلة في « شؤون فلسطينية » العدد الثاني ) ، وخلال حملة تموز التي صفت التواجد الفدائي في الاردن وارغمت حوالي مئة فدائي على تسليم انفسهم لاسرائيل ، كانت السلطات الاسرائيلية تقوم بحملة الهدم والاقْتلاع والتشريد . وقد استغلت السلطات الاسرائيلية الاثار السلبية النفسية التي عكست نفسها على جماهير القطاع نتيجة حملة تموز الاردنية بالقاء مناشير جاء فيها بالحرف ( كتبت بعربية ريكية ) : « يا سكان القطاع ان فكرة الكفاح المسلح قد افلست ، ويعترفون بذلك حتى زعماء منظمات المخربين وحكام الدول العربية انفسهم ، حقن سفك الدماء والاحترام المتبادل - لكم ولنا ايضا - يوهنا حياة عادية ، ازدهار ورفاه . يا سكان القطاع الكرام ، نحن نتوجه الى جميع المخربين في القطاع للسير في طريق اخوانهم الذين في الامس فقط اطلقوا النار عبر الحدود واصابوا سكانا اسرائيليين ، واليوم سلموا انفسهم وحفظوا بعاملة انسانية حسنة . نحن نتوجه بهذا الى الآباء لينصحوا ابنائهم بان يغتنموا الفرصة ولا ينجرفوا وراء تأثيرات سيئة التي تعرض حياتهم للخطر . انصحوهم بأن يسلموا انفسهم ويكون خيرا للجميع ... مرفق بهذا مكتوب باللغة العبرية : كل من يسلم نفسه ويعطي الكتاب لقوات الامن ، يحظى بعاملة انسانية حسنة » .

٣ - الهدوء على امتداد القتال ونهر الاردن : لقد غدت اسرائيل بعد قبول الجمهورية العربية المتحدة لوقف اطلاق النار ، وعقب ضرب المقاومة في ايلول ، تنعم بالهدوء على كافة جبهاتها باستثناء « الجبهة الوحيدة » في قطاع غزة ، الامر الذي « مكن الجيش الاسرائيلي من حشد قوات كبيرة في القطاع ، بحيث اصبح وجوده ملموسا في كل مكان ويقوم بباغتة السكان المحليين في اوقات وامكنة غير متوقعة ( معاريف ٧١/٨/٣ ) ويكشف منسق شؤون المناطق المحتلة الزعيم

الثاني شلومو جازيت عما اسداه وقف اطلاق النار لاسرائيل في « معالجتها للمخيمات » بقوله : « ينبغي علينا ان لا ننسى ان وقف اطلاق النار قد سهل للغاية موضوع معالجة المخيمات . موقف اطلاق النار يمكننا من تخصيص قوات عسكرية وتوجيهه وسائل مادية وغيرها ، وهذا لم يكن بالامكان قبل عام » ( مغاريف ٢٠/٨/٧١ ) .

اتدمت اسرائيل على تنفيذ هجمتها الشرسة من خلال ادراكها لهذه العوامل ، ولم يكن اقتدامها غريبا ، ولكن الغريب هو تباكي الموافقين على وقف اطلاق النار ، ونحيب الموعلة ايديهم في دماء الشعب ، على انقاض البيوت المهدومة والالاف الذين اصبحوا بدون مأوى !!...!

**ماذا حدث في القطاع ؟** لقد أوكلت مهمة معالجة « الجبهة الوحيدة » الى قيادة المنطقة الجنوبية التي يرأسها الزعيم اريك شارون « بطل مجزرة تيبه » ، حيث دفعت هذه القيادة بجزء من قواتها المعدة لمواجهة الجيش المصري ، لتعزيز القوات الاسرائيلية المتواجدة في القطاع ولتنفيذ خطة ديان ( انظر باب المناطق المحتلة في « شؤون فلسطينية » العدد الرابع ) . قامت هذه القوات بابشع هدم وتشريد حين قامت بهدم حارات بانكلها ونقل قسم من سكانها الى العريش والضفة الغربية وتشريد القسم الاكبر داخل القطاع . والمخيمات التي مستها يد الهدم والتهدم والتشريد هي : مخيم جباليا : هدمت قوات الاحتلال فيه ١٠١١ منزلا تضم ٩٢٤ عائلة تعداد نفوسها ٦٥٠٣ نسمة . بقيت ٨٤ عائلة من بين التي هدمت منازلها ، داخل المخيم ، اما العائلات الاخرى ويصل تعدادها ٨٢٧ عائلة فانها نزحت من المخيم ، حيث توجهت حوالي ٤٠٠ عائلة الى مدينة غزة وضواحيها ، و٨٠ عائلة الى اماكن مجهولة (!) خارج مخيمات اللاجئين ، و٨٦ عائلة الى مخيمات اللاجئين وسط القطاع ، وتم تهجير ٢١٤ عائلة بواسطة قوات الاحتلال الى مدينة العريش و ١٠ عائلات الى الضفة الغربية .

**مخيم الشاطئ :** هدمت قوات الاحتلال فيه ٥٩٨ منزلا تضم ٥٩١ عائلة تعداد نفوسها ٤٠٢٠ نسمة . بقيت ٥٦ عائلة من التي هدمت بيوتها داخل المخيم ، ونزحت منه ٥٣٥ عائلة . توجهت ٣٣٧ عائلة الى مدينة غزة وضواحيها . وتم تهجير ٨٦ عائلة بواسطة قوات الاحتلال الى مدينة العريش و ١١

عائلة الى الضفة الغربية ، ونزحت بقية العائلات الى مخيمات اللاجئين والى دير البلح وخان يونس . مخيم رفح : هدمت قوات الاحتلال فيه حوالي ٤٠٠ منزل تضم حوالي ٤٠٠ عائلة ، تعداد نفوسها ٢٨٥٠ نسمة ، بقيت منها في مخيم رفح ١٢١ عائلة وانتقلت ٢٠ عائلة الى خان يونس و ٧١ عائلة الى بلدة رفح ، وتم تهجير ٤٦ عائلة بواسطة قوات الاحتلال الى مدينة العريش و ٧ عائلات الى الضفة الغربية . اما بقية العائلات الاخرى فقد انتشرت في مخيمات اللاجئين في القطاع .

اشرف على اعمال الهدم والاقتلاع والتشريد في المخيمات الثلاثة كل من وزير الدفاع موشيه ديان ورئيس الاركاب حاييم بارليف ورئيس شعبة العمليات في القيادة العامة دافيد اليعازار وقائد المنطقة الجنوبية اريك شارون . وقد وصف صحفي اسرائيلي في ( ملحق عل همشمار ٦/٨/٧١ ) الاعمال التي اشرف عليها هؤلاء القادة بقوله : « ... ذهبنا الى اولئك الذين اقتلعوا من ديارهم ، الذين فصلوا عن عالمهم ... ليس هنالك منظر يثير المقت في النفوس اكثر من منظر العائلة التي تنقض على بيتها لتخليه ... يرسلون الى المستقبل المجهول ، غائدي الثقة ، ويسعون الى تأمين مستقبلهم بالقليل الذي جمعوه ... كانوا يلقون نظرات نحو البولدوزر الذي ينقض على الحارة ويقوم بهدمها ، وطحن مبانيها ... لقد غدت المباني التي عاشوا تحت سقفها طيلة عشرين عاما ونيف اثرا بعد عين ... عيونهم لا تدمع ، واقواهم لا تصرخ ، وايديهم لا تتحرك ... جرح بليغ ... صورة قبيحة ... وألم دفين ... الجسران يساعدون العائلات التي اقتلعت . ولكن دون تبادل تحية الوداع ... ان ذلك غير معهود ... انهم ينسلخون عن العائلة الكبيرة ... والسؤال من يتطلع غدا ؟ انظر بوجوه اولئك الذين اقتلعوا ... انه لقاء مقيت ومخجل ... » . اما صحيفة الاتحاد الاسرائيلية فقد وصفت هذه الاعمال التي اشرف عليها كبار القادة الاسرائيليين بقولها : « ان الاجراءات التي تتخذها سلطات الاحتلال الاسرائيلي في قطاع غزة ، لا تقل في بشاعتها عن جرائم الحرب التي ترتكبها القوات الاميركية المعتدية في فيتنام ... وعلى الرغم من عدم توفر جميع الحقائق في عملية التشريد الواسعة لتصفية معسكرات اللاجئين في القطاع فان النزح اليسير

الذي ينشر عن هذه العملية تتشعر له الابدان...»  
 (الاتحاد ٧١/٨/١٠)  
 ازاء هذه الاعمال التي توخت منها سلطات الاحتلال الاسرائيلية ادخال بذور اليأس من الاستقرار في المقاومة ، والتوصل الى بسط سيطرتها على كافة انحاء القطاع ، وقعت مظاهرات واضرابات في مخيمات ومدن القطاع ضد الاجراءات الوحشية التي قامت بها سلطات الاحتلال ، فقد وزعت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقوات التحرير الشعبية بيانا مشتركا دعت فيه الاهالي الى الاضراب العام والشامل ، وحذر البيان من ان كل من سيخل بالاضراب « ميلاتي حتفه على ايدي رجال المقاومة » . واستجابت لهذا النداء جماهير القطاع وتمطلت كافة اوجه الحركة والتجارة في ارجاء القطاع « وبدت مدينة غزة كمدينة اشباح » الامر الذي اثار دهشة الصحافة الاسرائيلية التي اخذت تقارن بين مفعول المنشور الذي وزعته قوات الاحتلال والذي لم يستجب له اي شخص ، وبين مفعول البيان الذي استجابت له كافة جماهير القطاع ، كما واخذت بعض الصحف تشكك بنجاعة سياسة اليد القوية بقولها : « ان سياسة اليد القوية لا تحدث المعائب ، يمكن بواسطتها تصفية فدائيي اليوم ، ولكن ليس اولئك الذين ينبتون هناك غدا . ان صبية جباليا والشاطيء والبريج والمغازي والنصيرات الذين يقومون اليوم بالقاء الليمون الشبيه بالقنابل اليدوية على القوات الاسرائيلية ، سيلقون في الغد قنابل عادية وسيبثون اللغام ، وسوف يستبدلون العصي التي يحملونها ببنادق كلاشنكوف » ( ملحق عمل همسار ٧١/٨/٦ ) . وهناك من يرى ان الالتحام بين المقاومة والجماهير غير قابل للذوبان « انه من غير الممكن الفصل بين السكان والفدائيين » ، فالسكان انفسهم فدائيون محتملون . ليست هنالك

حاجة للانضمام الى تنظيم فدائيي لكي يصبح الشخص فدائيا في القطاع ، بل يكفي العثور على قنبلة من تلك التي خبئت بكثرة والقائها على وسيطة نقل عسكرية مرة كل بضعة شهور لكي يغدو الشخص فدائيا . وهذا هو السبب في بروز خمسة فدائيين مكان كل فدائي يقتل او يلتقى القبض عليه في القطاع « همولام هزيه ٧١/٨/٢ » .  
**المرحلة القادمة :** ان اعمال التشريد والتهمير التي شملت حوالي ١٥ الف نسمة واعمال الهدم التي شملت اكثر من ألفي بيت في القطاع ، تعتبر بمثابة المرحلة الاولى من الخطة الاسرائيلية الرامية الى تفرغ القطاع من سكانه . اما المرحلة الثانية فانها ستبدأ في الربيع القادم ، وقد اجلت العملية الى الربيع « لان فصل الشتاء البارد ، يصعب عملية اجلاء العائلات الى مبان لا زالت تفتقر الى الترتيبات الاولى » . وتنطوي المرحلة القادمة على خطورة كبيرة اذ سيتم فيها كما يقول « شلومو جازيت » منسق شؤون المناطق المحتلة « اخراج ثلث سكان المخيمات في قطاع غزة ، اي اخراج ٦٠ - ٧٠ الف نسمة من المخيمات الحالية الى مبان في اماكن اخرى . هكذا نستطيع الحصول على سيطرة فعلية في مخيمات اللاجئين » ( معاريف ٧١/٩/١٤ ) .

هنالك امران من شأنهما ان يحولا دون تنفيذ اسرائيل لمخططات الربيع ، الاول وقوعه محتمل ، والثاني وقوعه واجب (١) احتمال انفجار الوضع في جبهة القتال (٢) ضرورة قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تقود نضال جماهير القطاع بتوجيه ضربات شديدة وعنيفة للعدو الاسرائيلي اينما وجد داخل اسرائيل وخارجها ، دون النظر الى اية اعتبارات كانت لان كانه الاعتبارات تستط امام ما يحدث في القطاع .

**عبد الحفيظ محارب**

## (٦) الملامح الرئيسية للأقتصاد الاسرائيلي

### الاقتصاد الاسرائيلي في السبعينات

لقد رأينا من الانسب تجنباً للتكرار ان نقدم للقارىء في هذا العدد تقريراً عن نواحي معينة في الاقتصاد الاسرائيلي بدلا من سرد الاحداث الاقتصادية التي وقعت في الشهرين الاخيرين خصوصا واننا قد نشرنا في مكان آخر من هذا العدد دراسة حول الليرة الاسرائيلية وازمة الدولار تعليقا على قرار الحكومة الاسرائيلية تخفيض عملتها بنسبة ٢٠٪ بالنسبة للدولار حيث استعرضنا الاحداث الاقتصادية التي سبقت القرار المشار اليه، والتقرير الذي نحن بصدده هو دراسة قيمة تمام باعدادها البروفيسور «مايكل برونو» استاذ الاقتصاد في الجامعة العبرية حول الملامح الجديدة للاقتصاد الاسرائيلي في فترة السبعينات . واهمية هذه الدراسة تكمن في الشكل الذي يتصور المسؤولون في اسرائيل هيكل الاقتصاد الاسرائيلي خلال عشر السنوات القادمة ، والمدى الذي سينجح فيه الاقتصاد المذكور في تحقيق اهدافه الرئيسية والبدائل المختلفة التي قد يقع عليها اختيار المسؤولين خلال العقد القادم . وكان المؤلف قد أعد هذه الدراسة بتكليف من مؤسسة «راند» للابحاث في الولايات المتحدة كجزء من برنامج دراسي حول التطورات السياسية والاقتصادية في الشرق الاوسط وقد شملت دراسة كافة قطاعات الاقتصاد الاسرائيلي حيث تناول بالتحليل الزيادات المرتقبة في عدد السكان ، وحجم القوى العاملة ، والانتاجية الكلية نتيجة لتفاعل رأس المال مع اليد العاملة ، و انتاجية كل قطاع على حدة ، والاستثمارات الضرورية لتحقيق نمو سريع ، واتجاه كل من الصادرات والواردات . ثم تطرق بعهد ذلك الى المشاكل الرئيسية في الاقتصاد الاسرائيلي وفي طبيعتها مشكلة ميزان المدفوعات وكيفية تحقيق توازن أفضل مما هو عليه الان بين حجم الصادرات والواردات . وقد استطاع المؤلف ان يستعمل وسائل التحليل الاقتصادي بمهارة فائقة معتمدا على مصادر اولية بحيث جاءت الدراسة متكاملة وكاشفة لما قد يستقر عليه الاقتصاد الاسرائيلي مستقبلا .

وفيما يلي عرض سريع لاهم النقاط الواردة في هذه الدراسة مع تعليق على الاستنتاجات التي يمكن

الخروج بها .

**الزيادة في عدد السكان :** في تقدير المؤلف ان الزيادة السنوية في السكان لن تتعدى ١.٤٨٪ سنويا نظرا لان معدل الهجرة بدأ بالتناقص من ناحية وعلى افتراض ان الاتحاد السوفياتي لن يسمح بهجرة واسعة لليهود من اراضييه . الى جانب ذلك من المنتظر ان ينخفض معدل الولادة بين السكان اليهود وان يظل معدل الوفيات على حالته . وعلى هذا الاساس من المتوقع ان يصل مجموع سكان اسرائيل في عام ١٩٨٠ الى ٣.٤٨ مليون نسمة منهم ٦٥٠ الف نسمة من غير اليهود ومن أصل زيادة قدرها مليون نسمة ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٨٠ فان نسبة المهاجرين الجدد لن تشكل اكثر من ٢٥٪ بالمقارنة الى ٦٠٪ في فترة الخمسينات وتسم من الستينات .

والجدول الثاني يبين الزيادة المرتقبة من السكان والقوى العاملة . والجدير بالذكر ان التركيب الديمغرافي في اسرائيل يشير الى وجود نسبة مرتفعة من الاطفال ونسبة منخفضة من اليد العاملة التي تستطيع العمل مما يجعل نسبة القوى العاملة الى السكان منخفضة كما يبدو من الجدول المشار اليه . يضاف الى ذلك ارتفاع نسبة الاقبال على المدارس والتقاليد التي تمنع المرأة اليهودية الشرقية من دخول ميدان العمل . إن جميع العوامل المشار اليها قد تضافرت بحيث جعلت نسبة القوى العاملة الى السكان ١٠٪ اقل من المعدل السائد في اوربية الغربية .

أما فيما يتعلق بنسبة البطالة فان تقدير المؤلف في أنها ستخف من ٢٤.٥٪ في عام ١٩٧٠ الى ٣٪ في عام ١٩٨٠ والمعروف ان هذا هو الحد الأدنى الذي يمكن لاقتصاد ما ان يفرزه من البطالة نظرا لان هنالك اناسا دوما يبحثون عن عمل جديد تلقائيا . وبعبارة اخرى فان المستوى الذي يشير اليه المؤلف هو ذلك المرادف لمستوى عمالة كاملة لوسائل الانتاج في اسرائيل وهو مستوى مرتفع جدا اذا قورن بمعظم دول العالم ويدل على وجود سوق عمل منظم ودقيق تتحرك فيه القوى العاملة مما يحفظ مصالحها المادية .

وقد تجنب الكاتب دراسة الاحوال المتردية للعمال

## الجدول رقم ١ السكان والقوى العاملة

١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٨	
٢٧٩٣	٣٣٥٧	٢٦٩٤٢	٢٤٨٠٦	السكان ( بالآلاف )
١٣٥٨	١٢١١	١٠٥٠	٩٧٠	القوى العاملة ( بالآلاف )
%٢٥٤٨	%٣٦٤١	%٣٥٤٧	%٣٤٤٦	نسبة النفوس العاملة للسكان
%٩٧٤٠	%٩٧٤٠	%٩٦٤٥	%٩٣٤٩	نسبة العمال الاسرائيليين للمجموع
% ٢٤٥	% ٢٤٥	% ٢٤٤		معدل نمو السكان

العام + مجمل الاستثمارات + الصادرات - الواردات . أما الطريقة الثانية وهي تؤدي تعريفنا الى نفس نتائج الطريقة الاولى فانها تعرف الناتج الوطني على أنه يساوي مجموع القيمة المضافة في جميع قطاعات الاقتصاد . انطلاقاً من هذين التعريفين قام المؤلف باحتساب الناتج الوطني على أساس اسعار عام ١٩٦٨ خلال عشر السنوات الفاصلة بين ١٩٧٠ و ١٩٨٠ . وتستند التقديرات المبينة في الجدول رقم (٢) الى سلسلة من الافتراضات أهمها عدم حدوث تغيير جذري في الوضع السياسي والعسكري ، عدم حدوث حرب جديدة بين العرب واسرائيل وبقاء الاسواق العربية مغلقة في وجه السلع الاسرائيلية وان لا يزيد معدل الهجرة السنوي عن ٣٠.٤٠٠٠ في السنة .

العرب وهي التي ترتفع فيها مستوى البطالة الى مستوى عال ، واكتفى بتحليل القوى العاملة كوحدة لا تتجزأ . ويلاحظ ان الكاتب افترض استمرار السلطات الاسرائيلية في اجتذاب اليد العاملة من المناطق المحتلة ، باجور منخفضة ، نسبياً لتشغيل المناطق المعطلة في الاقتصاد الاسرائيلي . وبعبارة اخرى فانه قد افترض استمرار الاحتلال الاسرائيلي الى هذه المناطق العربية حتى نهاية عام ١٩٨٠ ( نهاية الفترة الزمنية للدراسة ) .

**القطاع الوطني :** يمكن تبويب الناتج الوطني بأحد طريقتين او كليهما : الطريقة الاولى اعتبار الناتج الوطني يساوي مجمل انفاق القطاع الخاص والقطاع العام على السلع الاستهلاكية والاستثمارية . وفي هذه الحالة يصبح الناتج الوطني = استهلاك شخصي + استهلاك القطاع

## الجدول رقم ٢ الناتج الوطني ١٩٦٨ - ١٩٨٠

( ملايين الليرات الاسرائيلية : اسعار ١٩٦٨ )

١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٨				
١٩٨٣٤	%٥٤٢	١٥٨٠١	%٦٤٩	١١٣٠٨	١٠٤٣	٩٢٨٩	استهلاك شخصي
٩١٦٣	%٦٤٠	٧٩٨٥	%٨٤٠	٥٤٣٦	١٥٤٠	٤١٠٩	استهلاك القطاع العام
٧٠٩١	%٥٤٢	٥٥٢٥	%٥٤٤	٤٢٤٢	٢٠٤٠	٢٩٤٥	مجمل الاستثمارات
١٧١٧٠	%١٢٤٣	٩٠٩٣	%١٣٤٩	٤٧٤٦	٨٤٦	٤٠٢٧	الصادرات
١٦٤٥٠	%٧٤٣	١٢٤١٠	%٨٤٣	٨٣٦٨	١٥٤٠	٦٣٢٥	الواردات
٣٦٨٠٨	%٧٤٢	٢٥٩٩٤	%٨٤٤	١٧٣٦٤	١١٤٢	١٤٠٤٥	الناتج الوطني

معدل متناقص للانتاجية انسجاماً مع انخفاض معدل النمو الشامل للاقتصاد الاسرائيلي . وحيث ان عملية الاستسباب ( التنبؤ مستقبلاً ) تتطلب معرفة الاتجاه في السنوات الماضية فقد قام المؤلف بقياس

ولكي يستطيع المؤلف احتساب الانتاجية المرتقبة للاقتصاد الاسرائيلي فانه لا بد من افتراضين : الاول معدل زيادة انتاجية العامل الواحد والثاني حجم الاستثمار المتوقع . وقد لجأ المؤلف الى اعتماد

« دالة الانتاج » في الاعوام العشرين الماضية لاعتمادها كأساس في تقدير الناتج الوطني خلال الفترة موضع الدراسة . ويقصد « بدالة الانتاج » مجموع الانتاج المتحقق ينتجه لمزج اليد العاملة ورأس المال بنسب متفاوتة . غير ان النتائج التي يحصل عليها تكون على اساس القيمة النقدية للناتج الوطني وليست القيمة الحقيقية اذ لا بد للتوصل الى القيمة الحقيقية من قسمة الناتج النقدي على الارقام القياسية لمستوى الاسعار .

وقد اخذ المؤلف بعين الاعتبار مجمل السياسة الاقتصادية في اسرائيل عند بحث التغييرات المرتقبة في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي الى جانب العوامل الاقتصادية الرئيسية مثل توفّر الموارد ، وهجم السوق المحلي ، وندارة المياه ، وسياسة استيعاب المهاجرين والوضع العسكري في المنطقة . ويمكن القول بأن هذه الافتراضات تربية من الواقع السياسي والاقتصادي في اسرائيل والمنطقة بأسرها .

### الجدول رقم ٣

## التغييرات الهيكلية المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي

معدلات النمو (نسبة مئوية)

القطاع	١٩٧٥-١٩٧٠	١٩٧٥-١٩٧٠
الزراعة	٥٤٥	٦٤٥
الصناعة والتعدين	١٠٤٠	١٢٤٠
البناء	٥٤٠	٧٤٠
النقل	٩٤٠	١٠٤٠
القطاع العام	٥٤٠	٥٤٠
المساكن	٥٤٠	٦٤٠
التجارة والخدمات	٤٤٧	٧٤٢

تعكس التغييرات الهيكلية المرتقبة في الاقتصاد الاسرائيلي خلال العقد القادم السياسة الاقتصادية الراهنة وهي توجيه مزيد من الموارد صوب قطاع الصناعة والتعدين ، ووصول القطاع الزراعي الى درجة من التشبع والتركيز على تطوير قطاع النقل لاهداف اقتصادية واستراتيجية معا . ان حدوث تغيير ملحوظ في هيكل الاقتصاد الاسرائيلي يترك ذبولا اقتصادية وسياسية واسعة المدى . فعلى الصعيد السياسي قد يؤثر على بنية الاحزاب السياسية ومواقفها في اسرائيل خصوصا بالنسبة لنتظرتها الى دور الدولة في عملية البناء السياسي والاقتصادي ومدى التزامها او تحولها عن الخط

الاشتراكي خصوصا الاحزاب اليسارية . ونظرا لاهمية هذا الموضوع فان مركز الابحاث الان يعد دراسة شاملة عن هذا الموضوع حيث تحاول ربط التطورات الاقتصادية التي حدثت بالعقدين الاخيرين بالتطورات السياسية داخل اسرائيل .

**ميزان المدفوعات :** لا تزال مشكلة ميزان المدفوعات على رأس المواضيع التي تحظى باهتمام المسؤولين في اسرائيل . وزاد هذا الاهتمام بعد حرب حزيران نتيجة للارتفاع الكبير في النفقات العسكرية ، لذلك فقد حاول المؤلف ان يلم بجوانب الازمة عن طريق طرح عدد من البدائل لما سيكون عليه العجز في عشر السنوات القادمة . وقد افترض الحالات التالية : ١ - الحالة القصوى (ا) التي تفترض استمرار معدل استيراد السلع غير الدفاعية خلال ١٩٦٠ - ١٩٧٠ في المستقبل . في هذه الحالة لن يغطي العجز في الميزان التجاري قبل نهاية القرن . ٢ - الحالة (ب) تمثل وضعاً مماثلاً مع افتراض معدل اقل للنمو الاقتصادي في حدود ٨٪ سنويا زيادة في الناتج الوطني ونفس النسبة للواردات . ٣ - الحالة (هـ) تفترض معدلا للنمو قدره ١٢٪ للصادرات و٧٪ للواردات وهو اقرب الافتراضات الى السياسة الاقتصادية الاسرائيلية بالنسبة للميزان التجاري . ٤ - الحالة (ر) تمثل السياسة التي سارت عليها الحكومة الاسرائيلية خلال الكساد الذي ساد الاقتصاد الاسرائيلي عام ١٩٦٦ عن طريق تخفيض معدل زيادة الناتج الوطني ومعدل نمو الواردات . ٥ - الحالتان (ح ، د) تفترضان معدلا متشائما لنمو الصادرات ومعدلا مغالغا عليه قليلا للواردات .

ويلاحظ ان هنالك تركيزا خاصا على الميزان التجاري من ميزان المدفوعات على اعتبار ان العجز المطلق بين الواردات والصادرات كبير جدا ، وان اي علاج جذري يجب ان ينبثق من عملية تصحيح للميزان التجاري قبل اي بنسب آخر من ميزان المدفوعات . ويؤكد المؤلف انه يمكن ضغط العجز الى حوالي النصف في عام ١٩٨٠ بالمقارنة لما هو عليه في عام ١٩٧٠ ( انظر الجدول رقم ٤ ) .

ولا تزال زيادة الصادرات تشكل الهاجس لكافة المسؤولين في اسرائيل . انطلاقا من هذه الحقيقة يعالج المؤلف « الميزة النسبية » للسلع الاسرائيلية في الاسواق العالمية ، حيث يخلص الى نتيجة تتلخص في انه لا يمكن لاسرائيل ان تحقق زيادة في

**الجدول رقم ٤**  
**ميزان المدفوعات ، وحركة الرساميل**  
**( ملايين الدولارات )**  
**( ١٩٦٨ - ١٩٨٠ )**

١٩٨٠	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٦٨	
٥٢٠٤	٣٦٥٩	٢٤٦٥	١٨٢١	استيراد
٤٦٩٢	٢٦٢٨	١٢٧٠	١١٣٥	تصدير
- ٥١١	- ١٠٣١	- ١٠٩٥	- ٦٩٦	الفائض او العجز
% ٩٠.٨	% ٢٨٠.٢	% ٤٤٠.٤	% ٣٨	نسبة العجز للواردات
٤٥٠	٥٥٠	٥٤٠	٤٢٥	مدفوعات تحويلية
١٠٠	١٥٠	١٠٠	٧٩	سندات حكومية
٥٠	١٠٠	٧٠	١٥٠	صافي الاستثمار الشخصي
.	٢٠٠	٢٠٠	١٥٥	رساميل متوسطة
٦٠٠	١١٠٠	١٠١٠	٦٤٤	تدفق الرساميل

**الجدول رقم ٥**  
**العجز المتوقع في الميزان التجاري**

و	هـ	د	ج	ب	ا	
% ١٢	% ١٢	% ١٢	% ١٢	% ١٠	% ١٢	معدل نمو الصادرات
% ٦	% ٨	% ٨	% ٩	% ٨	% ١١	معدل نمو الواردات
١٤١	١٤١	١٤٢	١٤٦	٢٤٣	٤٤٢	قيمة العجز الأقصى (بليون دولار)
٩	١٢	١٦	٢٨	٥٦	٩٣	العجز المتراكم غير المحسوم
٠.٤٩	٠.٤٩	١.٤٠	١.٤٢	١.٤٧	٢.٤٨	معدل العجز (ببلايين الدولارات)

تنتج محليا توطئة لتخفيض الاعتماد على الاسواق العالمية ولكنه يلاحظ ان معظم هذه السلع معظمها مواد اولية ومواد وسيطة تستعمل في عملية الانتاج وهي بطبيعتها غير متوفرة في اسرائيل . لذلك فان هذه السياسة لن يكون لها على احسن الاحتمالات سوى اثر طفيف على حجم الواردات المرادف لمستوى معين من الدخل الوطني .

والمعروف انه ابتداء من عام ١٩٦٢ بدأت السلطات الاسرائيلية تستبدل نظام تحديد الاستيراد والكويتا بنظام تطور للتعرفة الجمركية ومعدلات صرف للعملة الاجنبية التي يتم الاستيراد بواسطتها في محاولة لجعل الانتاج اكثر التصاقا بمفهوم الكفاءة الاقتصادية . ولم تواجه اسرائيل المشكلات التي تواجهها الدول النامية عادة وليس آخرها لبنان في مجال تنفيذ السياسات الاقتصادية نظرا لوضوح الرؤيا السياسية والاقتصادية ولاستعداد الاسرائيليين الدائم للتضحية اذا اقتنعوا بأن هذه

صادراتها قدرها ١٥ - ١٨ % سنويا ما لم تتحول من تصدير السلع « التقليدية » مثل المنسوجات والاسمنت والاشخاب والاطارات الى السلع التي تتطلب مهارات خاصة والتي تكون تكلفة النقل منخفضة فيها نسبيا . وتشمل هذه السلع المعدات الطبية والصناعية والادوية الزراعية والكتب والمعدات البصرية والمعدات الكهربائية .  
والواقع انه لا يوجد امل لاسرائيل لكي تزيد صادراتها الى السوق الاوروبية المشتركة ما لم يحدث احد احتمالين : الاول تنشيط صادراتها المشار اليها اعلاه نظرا لان ميزة اسرائيل النسبية هي في هذه السلع وليست في السلع التقليدية ، والاحتمال الثاني ان توافق دول السوق المشتركة على منح السلع الاسرائيلية معاملة خاصة حتى تستطيع اختراق حاجز التعرفة الجمركية التي فرضته دول السوق على السلع الاجنبية .  
ويناقش المؤلف امكانية استبدال المستوردات بسلع

الاسرائيلي ، حتى في حالة حدوث خطأ ثانوي في التقدير ، تؤكد ما سبق واكدناه اكثر من مرة بأن اسرائيل كانت ولا تزال وستبقى قادرة على ايجاد مصادر تمويل واستثمار كافية لدفع عجلة النمو الى الامام وان اي ضربة توجه الى هيكل هذا الاقتصاد يجب ان تأتي من الخارج والا فان الانتظار لحين حدوث انهيار داخلي لن يأتي بأي مردود علي .

• ي • ش •

الاجراءات هي لمصلحتهم في النهاية . تحاول الحكومة الاسرائيلية تحريك المدخرات الاسرائيلية صوب القطاعات الانتاجية عن طريق خلق حوافز معينة لتوظيفها في هذه المجالات خصوصا وان القطاع العام لم يعد قادرا منذ عام ١٩٦٧ على خلق مدخرات ذات قيمة. ازاء هذا الوضع اعتهدت الحكومة سياسة استثمارية تهدف الى تشجيع تدفق رؤوس الاموال اليهودية من الخارج حتى لا تتأثر عملية النمو الاقتصادي نتيجة لتعثر القطاع العام . ان الصورة التي يرسمها المؤلف لمستقبل الاقتصاد

### مؤلفات الدكتور يوسف شبيل

الصادرة عن مركز الابحاث في م . ت . ف .

#### السعر ل.ل.

- |   |  |
|---|--|
| ٢ | — السياسة المالية في اسرائيل ( بالعربية )          |
| ٢ | — تجارة اسرائيل الخارجية ( بالعربية )              |
| ٢ | — اعباء الحرب على الاقتصاد الاسرائيلي ( بالعربية ) |
| ٨ | — مقالات في الاقتصاد الاسرائيلي ( بالانجليزية )    |

# مراجعات

محمود درويش ، شيء عن الوطن ( بيروت ، العودة ، ١٩٧١ )

المقاومة هي التثبيت « الغريزي » بالبقاء فيه . ونحن حاضرون في الوطن لان هناك البطش والعسف من الاعداء . وان اعترافنا بهم لا يترك لهم حيلة من الاعتراف بنا . ان كلامنا موجود نسبة الى الآخر ( موجود ليس بالمعنى المرضي ، ولكن بالمعنى السياسي وبالتالي التاريخي ) ..

وفي المقالات الاخرى يظهر الاختيار السياسي بصورة اكثر وضوحا وتحديدا . وخاصة المقالات المتعلقة « بنضال الكاتب العربي في اسرائيل » ومطالبة الشاعر العربي من الكتاب اليهود ( الاسرائيليين ) « بمجرد التعارف واللقاء واجراء حوار نستمتع فيه الى بعضنا البعض » ص ٥٠ . قيمة الكتاب تكمن هنا . في القائه الضوء على طبيعة الصراع الذي كان يدور بين الشاعر درويش من جهة ، وبين القوى اليهودية الصهيونية في الارض المحتلة ، مقومات هذا الصراع وآفاقه : في ١٣ نيسان من العام الماضي ، عقد في « بيت سوكلوف » لقاء بين كتاب اسرائيليين وعرب ، تحت شعار « الدفاع عن الديمقراطية » ، حضره من الجانب الاسرائيلي دان بن اموتس ، اسحق اورباز ، دان ميرون ، مردخاي ابي شاؤول ، وغيرهم . ومن الجانب العربي ( شيوعيون واصدقاء لهم ) : سبيع القاسم ، توفيق زياد ، سالم جبران ، عصام عباسي ، محمد وتد ، يوسف مندي . وكانت فكرة اللقاءات قد بدأت قبل حوالي ١٦ سنة ، لدى اسرائيلي « ديمقراطي » ، وذلك بغية انشاء اتحاد مشترك . لكن تنفيذ هذه الفكرة سرعان ما انهار لدى اول صدام جزئي مع السلطة . وبالطبع فان الاسرائيلي « الديمقراطي » الواعي تراجع عن اخلاقه السابقة . وفي لقاء « بيت سوكلوف » حدث ان سأل عريف الحفل محمد وتد وهو يقدمه للجهور : هل جئت الى هنا بتصريح . فأجاب : لا . فبادره

يضم هذا الكتاب مقالات لمحمود درويش ، نشرها منذ حزيران ٦٧ الى فترة قريبة ، في « الاتحاد » و« الجديد » الصادرتين في حيفا ، بالاضافة الى مقابلات معه سبق نشرها في مجلات عربية . وقد صدر الكتاب في الاسبوع الذي وصل فيه الشاعر الى القاهرة من موسكو . وبالطبع فان الناشر لا المؤلف ، هو الذي أعد الكتاب للنشر وأشرف عليه . الملاحظة الهامة على الكتاب ، ان موضوعاته صحفية ومثريعة ، تتسم بالقصر وتكرار الفكرة وحساس التعليق . وفي ذلك يتوخى حرارة اللغة والوضوح وضرب الامثال وسهولة التعبير . وهذا هو مفهوم للصحافة التي تنشأ ان تكون قريبة الى « الافهام » . هكذا لا يكون الكتاب « ترجمة » نثرية لشعر درويش ، او نموذجا للنثر الفني لدى الشاعر ، كما في مقدمته لديسوان « ابو سلمى » الصادر اخيرا ، سيما وان المؤلف يستخدم من الوثائق السياسية مادة له ، مادة للمناقشة . وثمة ملاحظة على التبويب . ان الموضوعات في معظمها غير مؤرخة ، وغفل من المصدر الذي نقلت عنه الى الكتاب ، رغم ان الناشر احاط القارئ علما بأن مواد الكتاب كتبت في الارض المحتلة . وفي هذا ما ينزع عن الكتاب سمة الوثائقية .

أين تكمن قيمة الكتاب ؟ ان الحديث عن شعر درويش ومصادره واسباب نموه ، رددته النقاد بعد ان شاعت تصريحات الشاعر منذ المقابلة معه في مجلة « الطريق » قبل ثلاثة اعوام ، ومنذ أعيد نشر مقالته الشهر « انقذونا من هذا الحب القاسي » . كما ان المقالين النادرين في الكتاب « دفاع عن الشجر » و« شيء عن الوطن » لا يضيفان على سعيد فني قيمة جديدة لشعره . ولكنها يشهدان على المقدمات الفكرية لاشعاره الوطنية : ان الوطن هو الالتصاق بالمكان ، وان

المریف بن اموتس : ألا تخجل من ذلك . کیف تجيء الى تل ابيب دون تصريح ؟ . فأجاب محمد وتد وهو يعاني الحرقة على الديمقراطية المهذورة : « انني اغارضكم اغواء العرب من الكتاب ، ولكنني لا استطيع ان اضمن سلفا ان ما يكتبون لا يشكل تحريضا » !

هذه الواقعة تنبئ عن المهام التي تضطلع بها مثل هذه اللقاءات ، التي لا تفتقر من جهة العرب سقف المطالبة بالغاء الاعتقالات الكيفية وقيود التنقل والاقامات الجبرية .

ما الذي تفعله مثل هذه اللقاءات ؟ . انها اذ تثبتت في طموح الكتاب العرب — النزعة الشوفينية للدولة الاسرائيلية ضد العرب ، واليهود كذلك ، فانها تلمس بما لا يدع مجالاً للشك ، طبيعة التكوين الصهيوني الإمبريالي للدولة ، وتلقي ستارا على هذا التكوين . بينما تتخذ اسرائيل من ذلك مناسبة لتأجيد نزعتها « الديمقراطية » ، سيما وان اطراف الحوار من الاسرائيليين هم من اعضاء الحزب الشيوعي الاسرائيلي (ماكي) الذي يقف مع اسرائيل في نضالها ضد « الرجعيات العربية والمستقيدين من ايام الشعب الفلسطيني » . الهم من ذلك كله هو توقيت هذه اللقاءات . فبعد هزيمة حزيران ، بدأت الجماهير الفلسطينية تناضل بشكل متسع ، لحسم تناقضها الصدامي مع اسرائيل . ومن افاق هذا النضال ، التهاب الداخل ، وجذب العناصر الاسرائيلية المضطهدة . ومن شأن هذه اللقاءات في اجساد الاحوال ، ان تصرف انظار الجماهير العربية في الداخل عن تناقضها القومي والطبقي مع الدولة الصهيونية ، ودفنهما للاستمرار بالاعتراف بالمؤسسات الصهيونية ، كأدوات لتغيير بنية الدولة ، كما يفعل اميل حبيبي « بنضاله » من اجل عضوية الكنيسة ، وتوفيق زياد في سبيل تسلم رئاسة بلدية الناصرة لشق طرق جديدة في البلدة والتخفيف من غلواء المخاتير . ان الامر يتضمن بهذه الصورة مساومة فادحة . فالدولة التي انشئت بالارهاب ورؤوس الاموال ونفوذ الاستعمار البريطاني على الحساب الكامل لحق شعب كامل ، تستعد اسباب بقائها ونموها من الارتباط العضوي بالامبريالية الامريكية وغيرها ، كما تستخدم عسكرة الجماعات اليهودية وتربيتها تربية عنصرية وسيلة اساسية لتذويب العناصر العربية ، وعزلها عن ولائها الوطني . وهذا هو

الواقع الراهن . وليس « النضال في سبيل الديمقراطية » سوى حجة ذهبية تتخذها الدولة لمحو صورة الاستلاب القومي في الداخل ، وعلى صعيد الراي العام العالمي التقدمي . وفي ذلك ايضا غطاء مطلوب لعملياتها التبعية ضد المقاومة ، التعبير السياسي الوحيد عن عدالة القضية الفلسطينية .

هل تفتقر وجهة نظر محمود درويش بصدد هذه اللقاءات عن غيره من الشعراء العرب ، اعضاء حزب راکاح ؟ ان وجهة نظره هي التعبير المثالي الكامل عن موقف زملائه ، بحكم كونه رئيسا لتحرير « الجديد » حتى مغادرته الوطن . ومنطلق وجهة نظره « النضال من اجل تغيير السياسة الاسرائيلية الرسمية تجاه المواطنين العرب في اتجاه منحهم المساواة التامة في الحقوق والنظر اليهم كمواطنين لا رعايا » . وعلى صعيد ادبي — حرية التعبير — فان « الاديب العربي في اسرائيل يدافع عن كرامة شعبه . انه يتبسك بطابعه القومي دون ان يتصادم ذلك مع كونه مواطنا في اسرائيل . نحن لسنا مذنبين ، لاننا نحمل بطاقة هوية اسرائيلية . ومنحنا هذه البطاقة ليس منة . انه حق » .

وبصفته مواطنا اسرائيليا ، يحدد الشاعر محمود درويش المقيم في القاهرة حاليا موقفه من المقاومة « قلنا بوشوح وصراحة : يؤسفنا ان تنسف البيوت ويقتل الاطفال والنساء والمدنيون الامنون في حيفا او مستوطنة يهودية . ولكن اسمحوا لنا ايضا ان نأسف لنسف البيوت العربية وقتل المدنيين العرب . اننا نعارض مثل هذا الارهاب من الجانبين » . كيف يصبح الامر في عرف « شاعر المقاومة » عندما ترد اسرائيل ( حسب منطلق وجودها واستمراره الذي يعترف به درويش ببدينا ) على « الارهاب العربي » ؟ . ان الاخلاق الديمقراطية هنا ، لا تسعف موقفا سياسيا ، من الخطا الفادح الواقع فيه باصرار واختيار . وهو موقف بالبداية مناهض ومناقض لمقاومة الشعب الفلسطيني ، ومنسجم مع قرار مجلس الامن وقبول الطرف السوفياتي بعد الامريكي للقرار .

هل يسقط موقفنا هنا في التبسيط ؟ . لقد لعب الشعراء العرب في ظل ظروف الاضطهاد المتنوعة ، دورا حيويا واساسيا قبل هزيمة حزيران ، واپان تخلف الحركة الوطنية في العالم العربي ، في اثاره المشاعر القومية لدى الجماهير العربية في فلسطين . دانعوا ليس عن الحقوق الثقافية بل كانوا في

المقاومة فنحن نقره . لكل شعب محل حق مقاومة الاحتلال بالاسلوب الذي يختاره « ص ٧٠ . نحن اي مناطق من وطنه يكتب هذا الشيء ، بعد وصوله للقاهرة ؟ . ان اللغة السياسية المحددة في بيان سياسي هي التي يعول عليها في بيان سياسي « انني اجد في موقفني الجديد في القاهرة امكانيات واسعة للعمل من اجل القضية التي اعمل لها وانني اخترت القاهرة لانها القاعدة الاساسية لكفاح الشعوب العربية من اجل التحرر والاشتراكية والسلام » . ص ٣٥٥ .

هل من تأثير للموقف السياسي الذي يتخذه درويش من قضية وطنه على شعره ؟ ان الممارسة اليومية ، الحياة اليومية ، هي من تعبيرات الموقف السياسي . والحياة اليومية هي احدى عناصر مادة الشعر ، وربما اهمها . المسألة اذا ، هي مفهوم الشاعر للوطن ، وهذا ما يجب ان يبحث داخل شعره . ويذكر ان ثمة مفهومين للوطن عبر عنه الشاعر بصراحة في حديث أعطاه لجريدة النهار بعد وصوله ، قال ما يفيد انه ليس من الضروري ان يلبث الفلسطينيون في المخيمات حتى يفهم العالم عدالة قضيتنا ، ونسي الشاعر لماذا يلبث الفلسطينيون في المخيمات ، ولم يعرف — كفاه الله شر المعرفة — « الاشياء » التي يحلها الشباب في المخيم ، وتحملهم على تحرير الوطن .

### محمود الريماوي

Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest: Readings in Zionism and the Palestine Problem until 1948.* (Beirut, Institute for Palestine Studies, 1971).

الضخمة والمعقدة التي تمكنت بواسطتها المخططات الصهيونية بشأن فلسطين من الانتقال « من اللجوء الى الغزو » — غزو الاراضي المقدسة . والكتاب عبارة عن فسينساء عجبية جمعت قطعها بكل دقة ، وهو يشهد ( اذا كان ذلك ضروريا ) باستاذية وليد الخالدي في جميع مجالات ونواحي القضية الفلسطينية . وربما ليس هناك اي كاتب كان باستطاعته ان يقوم بما قام به الخالدي من جمع مثل هذه المادة الواسعة والتفصيلية المنتقاة

سبيل حقوق مطلبية ( تعليم ، تطبيب .. ) . وهذا سر كان يجهله المثقفون العرب — في غالبيتهم — وهم يحتفون بشعر المقاومة . كان اولئك الشعراء يساهمون مساهمة جدية في الرفض السلبي للتعبير العنصري الفاشي للدولة . وكانت قيمة هذه المساهمة في الامكانية المحتملة لان تكون تلك النضالات مقدمة لنضالات ارتقى ، وسط حالة الركود والاستنكاف . لكن ثبت بعد حزيران ، وصعود المقاومة كمسار تاريخي ، ان تلك النضالات باعاقمتها المحدودة واصلاحية مضمونها ، هي استراتيجية اولئك الشعراء . وفي سبيل تأكيد ذلك عبد الشعراء العرب الى تخطئه وتسفيه المقاومة ، والالاحاح على وقف نزيف الدماء بقرار مجلس الامن ، الامر الذي جعل كوادر الحزب تقف موقف الشجب من المقاومة ، وفي ذلك عزل سياسي للجماهير في الداخل عن ثورتها . ولا يزال هذا الموقف على حاله : النضال المرخص .

هل تراجع محمود درويش وهو الان على ارض عربية اختارها بنفسه عن مواقفه السابقة ؟ . في بيانه — المنشور في الكتاب — بعد وصوله للقاهرة ، يقول « لقد تغيرت الان صورة شعبي ولم يعد يقدم نفسه ببطاقة الاغاثة ولكن ببطاقة الموت والاستشهاد . هذه هي المقاومة وهذا هو الحل » . ص ٣٥٢ . وفي مقاله « من المونولوج الى الديالوج » يقول « اننا نعارض مثل هذا الارهاب من الجانبين اما ما يجري في المناطق العربية المحتلة من اعمال

لقد اعد الاستاذ وليد الخالدي كتابا « مبطلا » — مبطلا من حيث اثره العلمي وكذلك من حيث الانطباع العام الذي يتركه في نفوس قرائه — وربما كان ذلك هو عكس النتيجة المتوخاة . ففي مجلد ضخّم من تسعمائة صفحة جمع « مقالات حول الصهيونية وقضية فلسطين حتى ١٩٤٨ » بلغ مجموعها الثمانين مقطعة كلها اما من الكتب والمقالات والمذكرات الدبلوماسية او الاحاديث السرية والاحكام القانونية وذلك ليصور العملية

بكل حكمة ودراية . وبسبب العناية في الاختيار والدقة في ترتيب المقطوعات المختلفة ، نرى ان وجهة نظر الكتاب تنمو بشكل تراكمي قلما نشهده في كتب المختارات . ومن مجرد زاوية الحصول على المعلومات ، فان باستطاعة الكاتب أو القارئ العادي ان يجد في هذا الكتاب فيضا من المواد الاصلية والوثوقية والتي تقدم صورة شاملة للمحاولات الصهيونية للسيطرة على فلسطين .

وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة الى القيمة الكبيرة للملاحق التسعة التي تضم خلاصة جهد واسع من البحث قام به الاستاذ الخالدي حول استيلاء الصهيونيين على فلسطين . وقد اثارت هذه الملاحق شهيتنا لمثل هذا العمل الذي كنا بانتظار صدوره منذ زمن بعيد . وهناك ملاحظة هامة حول هذه المختارات ، هي انه من بين الثمان مقطوعة التي يضمها الكتاب ، هناك واحدة فقط لكاتب عربي ( في القرن الثالث عشر ) ، وثلاثة لكتاب آسيويين ، أما المقالات الأخرى فهي لكتاب غربيين واسرائيليين ، منها ثلاثون مقالة لكتاب يهود ، سبعة وعشرون منهم صهيونيون ملتزمون . وذلك لان القصد الذي كان يرمي اليه المحرر هو ان يجعل الصهيونية تتكلم عن نفسها بنفسها ، ولم يسمح لشخصيته بالبروز سوى في المقدمة الطويلة التي لفت فيها انظار قرائه الى معالم يهتدون بها خلال مسيرتهم بين دفتي الكتاب ، كل ذلك بعد ان ضبط مشاعره وآراءه .

ولمثل هذا الصنف من الكتب جانبان : فهناك المادة اللبوسة التي يقدمها ، ومن ثم تأثير هذه المادة ، أي الترجمات التي تحدثها في نفس القارئ . وبالنسبة لقارئ هذا الكتاب ، فان للتأثير او الترجمات تأثيرا عكسيا ومثبطا ، كما اهير الى ذلك اعلاه . فما ان فرغت من قراءة النصف الأول من هذا السجل للانتصارات الصهيونية حتى شعرت بنوع من الفزع ، وما ان انتهيت من قراءة النصف الآخر حتى انتابني نوع من الغم العميق . وذلك لان ما تظهره مختارات الاستاذ الخالدي هو أن الصهيونيين كانوا منذ البداية يعرفون بالضبط ما يريدون ، وانهم وضعوا لذلك خططا متكاملة بعيدة المدى ، كما انهم وضعوا هذه الخطط موضع التطبيق بكل ذكاء وتفان متناه وباستخدام أية وسيلة ، وكل الوسائل التي كانوا

يعتقدون انها تبرر غاياتهم . وفعلنا نجحوا لمسي ذلك . وهذا العرض المؤثر لا بد ان يثير الانطباع التالي « يا ليت الفلسطينيين فعلوا الشيء ذاته » ، وهذا بدوره يثير التساؤل التالي : « لماذا لم يفعل الفلسطينيون الشيء ذاته ؟ »

اننا على يقين بأن هذا الانطباع المؤسف او هذا السؤال المحرج لم يكن هو الذي رمى اليه المحرر . لذلك لا بد من ان نسأل : كيف حصل مثل هذا التأثير العكسي ؟ من الواضح انه كان يعتقد بأنه لو عرض لقرائه السجل الصهيوني كما هو ، بكلمات الصهيونيين انفسهم دون اية اضافات ، فان ذلك من شأنه ان يدفع بهؤلاء القراء الى استنكار الجشع والوحشية والنفاق الذي تميز به هذا السجل ، نعم ، لا بد ان يستكروه ، ولكنني اعتقد انهم لن يفعلوا ذلك ، لاسباب عدة . أولا ، لقد انتصر الصهيونيون ، والانتصار يبرر الاعمال التي لا يمكن تبريرها وقت الهزيمة . ثانيا ، هناك التأثير التآكلي للزمن فتسارع الاحداث اصبح جنونيا في عصرنا لدرجة ان ما حدث في ١٩٤٧ - ١٩٤٨ يظهر وكأنه حدث منذ زمن بعيد وما جرى في ١٩١٩ - ١٩٢٠ كأنه في القرون الوسطى بالنسبة لنا . ثالثا ، من كثرة ما شهد عصرنا من احداث رهيبية اصبح الضمير الدولي متحجرا : فبكل بساطة يعتبر العالم الفلسطينين المشتتين عدويا اقل بكثير من ملايين الهنود او الباكستانيين او البيلانريين أو سكان التيبات المردين . لذلك ، عندما تعرض قصة الفلسطينيين بشكل مجرد من العواطف لن يكون لها ، في الحقيقة نسبيا ، التأثير المطلوب . ولكن القصة نفسها تظهر بحقيقتها الانسانية - المأساوية فقط لو اخرجت في قالب اخلاقي ، او اذا شئت ، جدلي يهتل وجهة نظر واحدة . وهذا هو بالضبط ما حاول المحرر تجنبه عمدا . ففي الصفحة ٢٦ من مقدمته يقول : « ليس القصد الرئيسي على الاقل من هذه المختارات ، جدليا » . وهذه المحاولة في الظهور بمظهر الموضوعية الادبية ، خاصة بالنسبة للفلسطينيين ، أمر يؤسف له لانه لا يوجد بين السبل الذي لا ينتهي من الكتب عن فلسطين واسرائيل مما كتبه الصهيونيون أي كتاب غير جدلي . هناك عدد قليل كان من الكتب التي كتبها الفلسطينيون بالانجليزية عن فلسطين ، ولكن عندما يعد شخص بمستوى وليد الخالدي

ومقدرته كتابا غير جدلي عن الفلسطينيين ، ثمان الميزان الجدلي يميل اكثر لغير صالح ضحايا المأساة الفلسطينية . وكذلك ، وبما ان فلسطين ليست اكثر من مسألة اخلاقية عميقة ، فان عرضها « موضوعيا » بجانب الانصاف قليلا ، بالمعنيين الجازي والصرفي الاكاديمي ، بالنسبة لهذا الموضوع المحدد . فوجهة نظر غير متحيزة حول فلسطين تعتبر ناقصة وغير كافية . والصراحة غير السياسية التي يعرض بها الاستاذ الخالدي كتابه هي ايضا برهان جديد على الحقيقة المتناقضة ظاهريا بأن العدالة الظاهرة لقضية الفلسطينيين هي العتبة الكأداء في وجه العمل الفلسطيني والدعارة الفلسطينية ، اذ يبلغ اقتناع الفلسطينيين بعدالة قضيتهم درجة ينسون معها ان معظم الناس ، ولسوء الحظ ، ليسوا مقتنعين مثلهم وبحاجة الى كبرهم بالعمل والمناظرة ، وحتى بالجدل اذا كان ذلك ضروريا .

وبسبب ما يشهد اليه الاستاذ الخالدي نفسه في مقدمته ، للقارئ ملء الحرية ان يتكهن بأن المحرر يدري كم ان عرضه غير متوازن . ففي الصفحة ٢٢ من مقدمته يعطي هذا التعليق التحليلي القاطع : « وراء التعقيدات المتأهية ظاهريا لما يسمى النزاع العربي - الاسرائيلي ، ووراء المتأهية المحيرة من الادعاءات والادعاءات المضادة ، هناك عملية مزدوجة مستمرة ومتواصلة . فمن جهة ، هناك التصميم الصهيوني لتجسيد وترسيخ وتوسيع « رؤيا » بال بصر النظر عن الشخصية العربية والتراث العربي في فلسطين والمناطق المحيطة بها . ومن الجهة الاخرى ، تطور مواز من المقاومة العربية للانتهاكات الصهيونية وتحقيق الذات الصهيونية على حساب العرب . هذا هو جوهر مأساة فلسطين . وما عدا ذلك فهو امور ثانوية» . \*  
 كم هو صحيح هنا القول ! ولكنه بعد صفحاتين ، اي صفحة ٢٤ من مقدمته ، كتب يقول : « لقد

تم اختيار مواد هذه المختارات لتوضح الموضوع المركزي لمأساة فلسطين ، وهو العملية التي قامت بها الصهيونية لانتزاع فلسطين والاراضي المجاورة لها من العرب» . وهكذا ، في ظرف صفحاتين تم تحويل « عملية مزدوجة » الى « موضوع مركزي » واحد . اي ، أنه تم استبعاد العملية الاخرى : « المقاومة العربية للانتهاكات الصهيونية» . ونتيجة لعملية الاستبعاد هذه ، لا يبقى امام المرء سوى سلسلة متصلة من الانتصارات الصهيونية ، في الوقت الذي يتم فيه تصوير الاستجابة العربية للتحدي الصهيوني على انها في غالبيتها رد فعل سلبي ، معظمها اتخذ شكل معاناة سلبية ، حتى بشكل قليل ايضا .

لذلك لا يبقى على الناقد الا ان يتكهن حول الاسباب التي دفعت الاستاذ الخالدي للتركيز كليا ، وبلا استثناء على الرواية الصهيونية اعتمادا على مصادرها الصهيونية . ربما يكون المجال هو السبب ، او ربما لان سرد المقاومة العربية سيعتمد فقط على المصادر العربية وهذه ، بنظر القراء في الغرب الذين توجه لهم مثل هذه الكتب ، موضع شك على اساس انها غير دقيقة او مبالغ فيها . ان ذلك ليس صحيحا تماما ، لاننا شهدنا خلال السنتين او الثلاث الاخيرة انه عندما يتكلم الفلسطينيون باصرار ومنطق يكسبون ثقة الاخرين وربما افصح لهم اكبر مجال للدعاية في وسائل الاعلام الغربية . وقد اصدرت مؤسسة الدراسات الفلسطينية مجموعة من الوثائق ، بالعربية ، عن المقاومة الفلسطينية . وعلى اي حال ، فمان اصدار مجلد بالانجليزية يعتمد على هذه الوثائق لا يكاد يني بفرض تقديم صورة متكاملة ومتوازنة ، وذلك لان تحقيق مثل هذا الامر يمكن ان يحدث فقط اذا تمت طباعة التحدي الصهيوني والاستجابة الفلسطينية جنباً الى جنب في مجلدين اثنين .

**جودفري جانسن**

Lucas Grollenberg, Voor een Israel zonder grenzen  
(Ambo Boeken, Bilthoven, Holland).

هذا البرنامج . ودولته التي ستصبح يوما « أكثر الدول عصرية في العالم كله » ، ستكون أيضا موطننا لغير المؤمنين وللمفكرين الأحرار أيضا . برنامج « الأرض القديمة الحديثة » وضعه هرتسل وهدفه العالم وليس الصهيونيين . هدفه الدعائي الأول كان كسب الرأي العام العالمي في جانب الصهيونية . ومأساة دولة إسرائيل ، هو انها صممت وجهزت بتفكير اوروبي كولونيالي ، واقبمت في عالم يرفض الكولونيالية . هذا ما قاله الاستاذ الفرنسي المستشرق « مكسيم رودنسون » المتخصص في دراسة التطور السياسي والاقتصادي للشرق الاوسط .

او طلب من قارئه ان يعيئه الفسارغ في هذا السطر : انهزام ... في عامي ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، لاختار بدون عناء طويل كلمة ( العرب ) . هذا صحيح عسكريا . لكن الكاتب اليهودي اسحاق دوتشر ، يملأ ذلك الفراغ بكلمة ( اسرائيل ) . في رايه ان الانتصار العسكري يمكن ان يكون انهزاما سياسيا ومضمونيا . وهو يقول وكثيرون يؤيدونه في قوله « ان انتصارات ١٩٥٦ و ١٩٦٧ كلفت اسرائيل اضرارا فادحة . وليس من الصواب ان نسمح لذكريات اوشفيتس بابتزازنا ودفعنا نحو تأييد قضية خاطئة . انني لا اقول هذا كيهودي ماركسي فقط ، وانما ايضا كنفرد نقد جزءا من عائلته ويعرف ان بقية عائلته تعيش حاليا في اسرائيل . فاذا بررنا حرب اسرائيل ضد العرب ووافقنا عليها ، فاننا بذلك لا نقدم على المدى الطويل اي خدمة لاسرائيل . ان هذه الحرب في الحقيقة وضعت اسرائيل في طريق هلاكها . فمن المضحك ان يسمى الاصحاب الشرعيون لفلسطين بالمتسللين وان يسمى الوافدون الجدد الدخلاء عليها باصحابها الشرعيين . ان بن غوريون ودايان ومائير وانصارهم يستطيعون ان يمشغوا ما شاءوا قولهم ان الفلسطينيين لا وجود لهم ، لكن قولهم هذا سيظل بدون معنى ، ذلك ان الفلسطينيين موجودون . ان مقاومة الفلسطينيين تحظى بمساندة كل العرب وايضا بعطف العالم الثالث وتفهمه » .

حرب مثمرة : قبل عام ١٩٦٧ ، كانت اسرائيل

صدر هذا الكتاب وعنوانه « من اسرائيل التي يريدونها بدون حدود » في هولندا وباللغة الهولندية في عام ١٩٧٠ ، وهو بقلم استاذ جامعي يعمل استاذ اللاهوت في جامعة نايميخن في شرق هولندا ويشغل في الوقت نفسه منصب رئيس لجنة فلسطين الهولندية التي تأسست في عام ١٩٦٨ واصبحت الان ذات وزن ملموس في البلد بفضل نشاطها في الاوساط السياسية الحزبية وفي مجال التوعية بالقضية الفلسطينية عن طريق النشر الصحفي والخاص . والكتاب يكاد يكون معتمدا على خلاصات لاهم ما كتب في الغرب في السنوات القليلة الاخيرة في توضيح القضية الفلسطينية والتنديد بمأساة اسرائيل ، مع سرد تاريخي دقيق للقضية الفلسطينية منذ مطلع هذا القرن ومع خلاصات واستنتاجات صائبة ومعبرة من ناحية المؤلف . ولذلك فان الكتاب في رأبي مادة تثقيفية وعملية مبسطة وقيمة للقراء الهولنديين بصدد القضية الفلسطينية . وعلى هذا الاساس ، اقتبست بعض ما تضمنه هذا الكتاب مما لم ينشر في العالم العربي على نطاق واسع .

في عام ١٩٤٩ ، ذهب البروفيسور خرونبرخ الى فلسطين ليتخصص في الدراسات الانجيلية . وكتب يقول في مقدمة كتابه « اثناء تلك السنين ، تعرفت على وجه الصهيونية الاخر ، وهو غير الوجه المعروف في أوروبا . ان دراسة العهد القديم وتعاليم الانبياء ، اثبتت لي ان اعمال دولة اسرائيل وقادتها تختلف تماما عن «قانون الانبياء» . وبفضل ذلك صرت اشد تقديرا لافراد تلك الفئة النيرة من اليهود ، داخل اسرائيل وخارجها ، الذين يناضلون ضد الصهيونية السياسية » . ويقول المؤلف ان خلاصة آراء هرتسل هي ان اللامامية مرض داخلي يعاني منه غير اليهود . على اساس هذا الاستنتاج ، فان اقامة دولة اليهود هي الحماية الفعالة ضد جرائم هذا المرض . وان قارئه برنامج هرتسل لا بد ان يلاحظ غورا المنفعة السياسية التي تميز بها . فان الافكار الرومانسية التي اجتذبت الكثير من المسيحيين الاوروبيين ( مثل العودة الى صهيون ) ليس لها اثر في هذا البرنامج . الدين بقي خارج

في ازمة خطيرة . فالنقص في ميزان مدفوعاتها ارتفع الى ٤٥٥ مليون دولار . البطالة تجاوزت المائة الف انسان ، اي ١٠ بالمائة من القوة العاملة في البلد . في عام ١٩٦٦ ، غاق عدد مغادري اسرائيل المهاجرين اليها . ولكن نتيجة لحرب ١٩٦٧ ، انعكس الوضع بسبب انهيار رؤوس الاموال الضخمة من اليهود الامريكيين عليها بمعدل فاق ضعف ما وصلها من معونات خارجية في عام ١٩٦٧ . لقد خفت البطالة في ذلك العام ، وارتفع الناتج الصناعي بمعدل الثلث بفضل الصناعات الحربية الجديدة ، والصادرات ارتفعت بمعدل ١٢٪ والانتاج القومي زاد بمعدل ١٤٪ .

اسرائيل الصهيونية بدون مستقبل : معظم انصار اسرائيل يضعون هذا المنطق امامك كلما ناقشوك في حق الاسرائيليين بأرض فلسطين . يقولون لك « ان الاسرائيليين كانوا يقيمون في اسرائيل عندما طردهم الرومانيون منها ، ولدة عشرين قرنا من الاضطهاد في كل مكان ظلوا تواقين لوطنهم ، واخيرا استعادوه .. ولذلك ، فهم على حق ويستحقون كل تفهم ودعم من اجل بناء مستقبلهم الآمن . وكل من يرفض هذا الحق ، يكون انسانا بلا قلب » . الجواب على هذا ، ان القضية ليست بهذه البساطة . وليس صحيحا ان الرومانيين هم الذين بعثوا اليهود في الارض قبل الف سنة . فالعيش في المنفى ، لدى اليهود ، قديم قدم اليهودية التي ظهرت في عهد المنفى على يد البابليين . وعندما سمح الفرس لليهود بالعودة الى يهودا ، اثر اليهود البقاء في بابل . والذي اراد ثيودور هرتسل تحقيقه هو تحويل اليهود الى امة لكي يحق لهم المطالبة بوطن . والثابت بموجب الاحصاءات الرسمية ان عدد اليهود في فلسطين في عام ١٩٣١ لم يزد عن ١٣٠ الفا من مجموع ١٣ مليون يهودي موزعين في اقطار العالم المختلفة . والبروفسور جورج فريدمان وهو يهودي يقول : « ان الانسان لا يستطيع ان يتكلم عن شيء اسمه الشعب اليهودي » . وقد زار فريدمان اسرائيل منذ سنوات وكتب يقول في كتابه « دراسة اجتماعية لدولة اسرائيل » « كنت اصاب بالذهول كلما تجولت في مدينة القدس . في الاحياء العربية كنت ارى نموذجا واحدا للانسان .. شعر اسود ، عيون

سود ، وجوه حادة القطع . بينما الناس في الاحياء اليهودية كانوا يبذون لي مزيجا من كل شعوب الارض . لم استطع ابدا هناك العثور على ( نموذج ) يهودي . يضاف الى ذلك ان اليهود لم يشكلوا في التاريخ ( مجتمعا قوميا ) بكل معنى الكلمة . ليس هناك امة يهودية . ليس هناك امة اسرائيلية . وعن الهوية اليهودية قال فريدمان « قبل ٣٠٠ سنة ، لم يجد الفيلسوف اليهودي الاسباني سبينوزا ، اي شيء غريب في رفض اليهود لتفرتهم الطويل الاجل . فقد قال ( انهم هم الذين خلقوا الكراهية العامة ضدهم بعزل انفسهم عن الآخرين ) . واكثر من ذلك ، فان بقاءهم على قيد الحياة سببه العداة المحيط بهم . ان هتلر هو السذي منح اليهود هويتهم وباسلوب بشع . وقد كانت محاولة اوشغنس الارجوحة المفزعة التي حضنت الوعي اليهودي المعروف حاليا باصطلاح القومية اليهودية الجديدة » . ويقول فريدمان ايضا انه سمع شاعرا اسرائيليا يقول ان اسوا فح يمكن ان ينصبه العرب لاسرائيل هو عقد سلام معها . ولما استفسره فريدمان عن معنى قوله اجاب الشاعر قائلا ، ان السلام سيكون نهاية دولة اسرائيل الصهيونية .

في سبيل دولة فلسطينية : ليس هناك من حل للقضية الفلسطينية افضل من اقامة دولة فلسطينية ديموقراطية . ولا يستبعد ان يصبح هذا الحل حقيقة واقعة بفضل الامل في تزايد المعارضة للصهيونية في اسرائيل وفي تصاعد المقاومة الفلسطينية المستندة الى شعب اضطهد طيلة ربع قرن وطرده من ارضه واخيرا اتفق ليضع حدا لمأساته . ان الدولة الفلسطينية حل ثوري يجب ان يطبق على كل فلسطين وليس على جزء منها فقط حيث يحظى بالحقوق المدنية الكاملة كل يهودي يقيم فيها ، وايضا كل مسلم ومسيحي طرد منها على يد الاسرائيليين او هو على وشك الطرد . انها الدولة التي لا تسمح باضطهاد فريق من السكان لفريق اخر ، والتي تتيح نفس فرص العمل والممارسة الدينية والتعليم والاختيسار السياسي والتعبير الثقافي لكل انسان ينتمي اليها .

**عقيل هاشم**

Clement S. Leslie, *The Rift in Israel: Religious Authority and Secular Democracy*  
(London, Routledge and Kegan Paul, 1971)

المادي للتاريخ ، بدأ الانقسام يظهر في اوساط اليهود حول تصورهم لما يجب ان تكون عليه ارض العودة . وقد تبلور هذا الفتناءض في ظهور الصهيونية العلمانية والصهيونية الدينية . فالصهيونية الدينية تهدف الى اعادة بناء المجتمع الديني اليهودي والى تطبيق التعاليم الدينية اليهودية والتقاليد اليهودية ، والى احياء «الروح» اليهودية . هذه الفئة الصهيونية تلتزم بالطابع الديني للدولة اليهودية ، لا بل تؤمن بان الدين هو الدافع الوحيد لخلق الدولة اليهودية من جديد ، وان للدولة اليهودية رسالة دينية . اما الصهيونية العلمانية فتقوم على الدعوة القومية ، وهي تضع القومية اليهودية قبل الدين اليهودي ، وتنظر الى الدين على انه احد اشكال الحضارة القومية . وترى هذه الفئة انه لا يمكن قيام حضارة وطنية او خلق نمط جديد من الحياة على اسس روحية بحتة . وهناك فئة صهيونية علمانية ترفض كل التصور الديني للدولة اليهودية . تقول هذه الفئة ان اليهود ليسوا شعب الله المختار ، ولم يصنعوا تاريخهم بعقريتهم الموروثة ، لكنهم نتاج الاحداث التاريخية التي مرت بالعالم . ويعتقد هؤلاء ان زوال المحتوى «الروحي» لليهودية لن يؤثر على وحدة مصر الشعب اليهودي . وقد ادى هذا الاختلاف في المواقف الفكرية بين هذه الفئات اليهودية الى صراع داخل الدولة بين السلطات الدينية والعلمانية على من يتسلم السلطة ومن يقرر طبيعة الدولة . وقد انعكس هذا الصراع في عدة مجالات منها قانون الاحوال الشخصية ( الزواج والطلاق ) وقوانين الدولة الاخرى ، ومنها النظام التعليمي ، كما وصلت اثاره الى الحياة العامة والى التدخل في الحياة اليومية للعائلات اليهودية . ان هذا الصراع ليس سطحيا او عابرا ، بل هو يؤثر على وحدة اسرائيل الاجتماعية - السياسية ، لانه يتطرق الى سؤال عميق جدا بالنسبة لليهود وهو: هل تتخطى اليهودية التاريخ ام انها من صنعنا ؟ والاجابة عليه بنعم او لا تقسم اليهود الى قسمين متنافرين حول كافة المسائل الرسمية والقانونية

هذا الكتاب ، على عكس الكتب العديدة التي ظهرت عن اسرائيل ، يعالج المشاكل الاساسية والعميقة من اجتماعية وسياسية في اسرائيل والتي ادت او قد تؤدي الى احداث انشقاق تام في المجتمع الاسرائيلي ، والارجح ان هذا ما دعا الكاتب لقسمته كتابه « الصدع في اسرائيل » . وينطلق الكاتب من ان كل القوى الفكرية والسياسية اليهودية في العالم وجهت جهودها نحو اقامة الدولة اليهودية في فلسطين . لكن بعد تركيز اسس تلك الدولة ظهرت خلافات عميقة وتيارات متناقضة حول تحديد هوية تلك الدولة وتحديد معالم المجتمع الاسرائيلي . وما زالت هذه الخلافات والتناقضات تتفاعل مع بعضها ، وقد يكون لتفاعلها نتائج وخيمة على المجتمع الاسرائيلي وعلى الكيان الاسرائيلي .

والمشاكل الرئيسية التي تهدد بتفكك وتصعد الكيان المجتمعي الاسرائيلي هي :

اولا : الصراع بين السلطتين الدينية والعلمانية او المدنية يختلف في اسرائيل عنه في اي بلد اخر في العالم ، لان اسرائيل قامت ، بالنسبة لعدد كبير من اليهود ، بناء على دعوة دينية او تحقيقا لحلم ديني ، ولان جذور هذه الدولة هي دينية تاريخية وليست قومية او مادية . فخلال عام ١٨٠٠ كان هناك خطان غير منقطعين في حياة اليهود : الخط الاول هو الحنين الكبير في العودة الى الارض الموعودة ، وكان البعض يريدون تحقيق ذلك بالصلاة لله ، والبعض الاخر بالحج او الهجرة الجماعية الى فلسطين . اما الخط الثاني فكان التشابه الاساسي في حياة الجوالي اليهودية في كافة ارجاء العالم والذي يقوم على دراسة القانون الالهي اليهودي وعلى نظام قانوني تقبل به كل الجوالي اليهودية . وقد تجلى هذا التشابه في حضارة او ثقافة مشتركة قائمة على التقاليد اليهودية ، وعلى تشابه حياة العائلة اليهودية اليومية ، وعلى نظام اجتماعي يقف الحاخام دائما على قمته او قريبا . فقد ظلت الروح الدينية هي الروح الخلاقة عند اليهود عبر العصور . لكن مع ظهور المادية العلمية والتصور

والسياسية والاقتصادية في اسرائيل .

ثانيا : رغم ان مشكلة الهوية اليهودية مشكلة يهودية بحتة ، الا انها تهم المسرب عامة والفلسطينيين خاصة من حيث مواجهتهم لليهود والمشكلة اليهودية في فلسطين . فالمواجهة تأخذ ابعادا مختلفة في حالة كون الهوية اليهودية هي القومية اليهودية عنها في حالة كون الهوية اليهودية هي القومية الاسرائيلية . يقول الكاتب ان يهود فلسطين يبحثون عن هوية قومية لانفسهم بعد ان ثبتوا اقدامهم في فلسطين وبعد ان اقاموا فيها كيانا سياسيا قويا . وقد انقسم اليهود في بحثهم عن هوية قومية الى اكثر من فئة ، بالاضافة الى الفئة الدينية المتطرفة التي لا تعترف بوجود قومية يهودية لان هذه القومية تتناهى مع هوية اليهودي الدينية . الفئة الاولى تعتبر انها يهودية الهوية ، وان كل يهودي في العالم هو جزء منها وان لا فرق من الناحية القومية بين اليهود الذين يعيشون في اسرائيل أو في امريكا وفرنسا مثلا . فالدين بالنسبة لهذه الفئة هو العنصر الاساسي في القومية ، وبالتالي فان القومية اليهودية لا تقتصر على فلسطين ، اي انها غير مرتبطة بالارض المقدسة . الفئة الثانية هي الفئة الصهيونية العلمانية والتي ترى ان القومية اليهودية تتجسد في تواجد اليهود في ارض واحدة وفي امتلاكهم لدولة مستقلة ذات سيادة . الفارق بين الفئتين الاولى والثانية هو ان الاولى تعتبر القومية اليهودية متكاملة بدون دولة وبدون ارض ، بينما الفئة الثانية تعتبر هذه القومية تصورا لا يتجسد الا اذا ارتبطت بأرض ودولة وبفلسطين بالذات . تبقى الفئة الثالثة وهي تختلف اختلافا كبيرا عن الفئتين الاولىين وتمثل تيارا جديدا في القومية هو تيار القومية الاسرائيلية . ومن الجدير بالذكر ان معظم افراد هذه الفئة لهم من « الصبرا » اي اليهود الذين ولدوا في فلسطين . تقول هذه الفئة ان الهدف الصهيوني قد تحقق وبذلك تكون الحركة قد اكملت دورها ، فما الداعي للتمسك بالمبادئ الصهيونية ؟ وهكذا تمسح الصهيونية بالنسبة لهذه الفئة تعبيرا ساخرا كتعبير « الملك والوطن » بالنسبة للشبان الانكليز في الثلاثينات . وقد تجاهل هؤلاء الشباب الاسرائيليين يهوديتهم ، لكن بعضهم ذهب الى حد انكارها . فهم يفكرون في انفسهم كاسرائيليين لان ذلك الشعور حقيقي بالنسبة لهم

اكثر من الشعور باليهودية . انهم لا يدركون اي معنى ليهوديتهم ، ويكتفون بكونهم مواطنين في امة كآية امة اخرى . انهم يشعرون بعدم التزامهم بأي جزء من ماضيهم اليهودي : « لقد انتهت اليهودية بعد ان اكملت دورها . لدينا الان دولة اسرائيل — ونحن ندافع عن بلدنا كاسرائيليين . المهم ان نعيش ولا يهم باية حضارة او تقليد » .

ثالثا : المشكلة الاساسية الثالثة التي احدثت مدعا في المجتمع الاسرائيلي يزداد اتساعا يوما عن يوم هي مسألة التناقض الهائل بين اليهود الغربيين واليهود الشرقيين واستحالة اندماج الفئتين ببعضهما حتى الان .

الفكرة الاساسية للصهيونية هي تجميع كل يهود العالم في فلسطين او في « اسرائيل الكبرى » وصهرهم في مجتمع يهودي واحد . لكن تجربة الانصهار بين اليهود الغربيين والشرقيين فشلت فشلا ذريعا في دولة اسرائيل خلال العشرين عاما الماضية وليس هناك ما يبشر بإمكانية حلها حلا بناء لصالح المجتمع الواحد . وقد فشلت تجربة الانصهار نظرا للفوارق الاجتماعية والثقافية والحضارية الهائلة بين اليهود الغربيين والشرقيين ، بحيث لا تنفع وحدة الديانة ونمط الحياة العائلية في رأب هذا الصدع في نظام اجتماعي واحد . اذا تركنا الفروقات في لون البشرة بين الغربيين والشرقيين جانبا ( وهي فروقات كافية للتمييز ضد الآخرين عند الغربيين ) ، نجد ان معظم الشرقيين متأخرين قرنا او قرنين عن الغربيين في المستويات التقنية وفي الانماط الفكرية الموازية لهذه المستويات . كما ان نظرة الشرقيين الى المرأة نظرة شرقية ، ولا يتكلم العبرية سوى عدد قليل منهم . وقد أدت هذه الفروقات الى وجود نوع من الانعزال والانفصال بين الفئتين داخل المجتمع الاسرائيلي . كما ان هناك خوفا من وحديثا عن احتمال انشقاق تام يؤدي الى قيام مجتمعين اسرائيليين غير مترابطين بتاتا .

سيكون لهذه المشاكل الاجتماعية — السياسية العميقة تأثيرات كبيرة على الكيان الاسرائيلي يمكن للعرب استغلالها وتغذيتها كما يمكنهم ان يواجهوا القوى اليهودية في فلسطين على اساسها حاليا ومستقبلا ، وبذلك يتخلصون عن فكرة تماسك المجتمع الاسرائيلي وتجانسه وصعوبة تفتيته .

**باسم سرهان**

عن الحياة ثم تركز رؤاها وصورها الفنية عليهما .  
عبر كل ذلك يجد رجاء النقاش ان سميرة عزام كانت  
افضل كاتبات القصة القصيرة في أدبنا العربي  
المعاصر منذ ان اشتركت المرأة العربية في هذا  
الميدان ، ميدان القصة القصيرة الى اليوم ( راجع  
الاداب العدد الاول ، كانون الثاني ١٩٦٨ ) .  
لقد ماتت سميرة عزام وهي في طريقها الى الاردن  
بعد فترة قصيرة من حرب حزيران ١٩٦٧ ، ومنذ  
تلك الفترة لم تقدم دور النشر نتاجا جديدا لها ،  
باستثناء « دار العودة » اخيرا التي قدمت لها  
مجموعة قصصية ، تشكل — كما هو ظاهر —  
البقية الباقية من نتاجها ، ولقد صدرت بعنوان  
احدى القصص التي تضمها ، ويبدو انه اختير من  
قبل الناشر نفسه . فلو كانت المجموعة معدة من  
قبل القاصة في حياتها لاستغنت دون شك عن بعض  
قصصها مثل « فلسطينيات » التي تعتبر خواطر  
وجدانية لا غير ، و« الملح » التي تتجاوز ، في  
طرحها جوانب انسانية مائعة ، كل حدود اللعبة  
القصصية . ولو كانت المجموعة معدة من قبلها  
ايضا ، لما ارتضت ان تقدم مسودتين لقصة واحدة .  
لا احسب ان القاصة قد انتهت الى قناعة تامة في  
اختيار واحدة منهما ، وهما قصة « المحروس »  
وقصة « الصغير » وكلاهما تروي حكاية رجل  
يتربص بقلق يختلط فيه الفرح بالخوف ، مخاض  
زوجته ، فهو يفكر تارة بالوليد الجديد ، ضائعا  
متوزع العواطف بين امينته ان يكون صبيا ، او  
صبية ، منشغلا حد الاستفراق في اختيار اسمين  
ملائمين ، وتارة يفكر بزوجه التي تخضع للام  
الولادة القاسي . القصتان تماثلان في كل شيء ،  
اللغة باستثناء جملة هنا وهناك ، وكلمة في هذا  
السطر او ذاك ، والحدث ، والتوتر ولكنهما  
تختلفان في الخاتمة ، وهو اختلاف مدهش يدل دلالة  
واضحة على ان القاصة توقفت بينهما دون ان تنتهي  
الى خيار : الاولى تنتهي بكلمة هاتفية من  
المستشفى ، فيبلغه صوت امه هادرا من الطرف  
الآخر ، « مبروك ابو صالح » صالح .. صالح  
« يا الهي كيف نسي ذلك .. كيف فاتته ان ابنه  
البكر يجب ان يحمل اسم ابيه .. ما كان اغباه  
حقا » ص ٧٣ . والثانية تنتهي نهاية لا علاقة لها  
من قريب او بعيد بتلك . فالاب ، وهو في

في بداية الخمسينات ، بدأت سميرة عزام خطوتها  
الادبية ، ولكنها ظلت عبر السنوات الطويلة الاتية  
قليلة الانتاج ، قصيرة النفس ، لا اثر لها واضحا  
بين ابناء جيلها ، ولعلها غفلة تشبه الخطيئة ، تلك  
التي وضعت سميرة عزام وراء جدار الضجيج ،  
الذي أتيح لبعض كاتبات القصة ذوات النزعة  
العاطفية — وان شئت — الجنسية المباشرة . ولقد  
كانت جراتهن هامة وتستحق هذا الالتفات دون  
شك ، ولكنها في النهاية لا تشكل مقياسا ابداعيا .  
لقد كان رجاء النقاش اول من التفت الى ذلك في  
محاضرة القاها في كانون الاول من ١٩٦٧ بمناسبة  
المهرجان الثأبيني الذي اقيم على اثر وفاة سميرة  
عزام في بيروت . ولقد وضعها على رأس مدرسة  
هي احدى المؤسسات طالبتا بتحرير المرأة . المدرسة  
الاولى — كما يرى — دعت الى حرية المرأة بمعنى  
خاص ، وهو معنى مستمد من حياة الصالونات  
ومن حياة الاسترطالية الغربية والعربية « وهو  
من اكثر المعاني زيفا ورخصا .. » ، في حين كانت  
المدرسة الادبية الثانية التي تقف على رأسها سميرة  
عزام ، تقوم على دعائم خمس ، منها انها ترفض  
ان تجعل للمرأة قضية مستقلة عن قضية الرجل ،  
وان حرية المرأة مرهونة بحرية المجتمع كله ، كما  
انها استطاعت ان تصل الى هذه القضية الجوهرية  
— كما يرى النقاش — بسبب انها اختارت نماذجها  
من الطبقات الشعبية ، حيث تبدو الحقيقة  
الاجتماعية والوطنية والانسانية واضحة . وهي  
الى هذا كانت تحمل دائما في قلبها مأساة فلسطين .  
بحيث من الممكن ان نقول بأن أدب سميرة عزام  
هو ادب ثوري ، بمعنى انه يخدم ويكشف الحقيقة  
الاجتماعية التي يمكن ان ينطلق منها التطور  
الصحيح . واخيرا هناك قضية العاطفة الانثوية في  
أدب سميرة — تلك القضية التي كان يراها بعض  
النقاد غير متوفرة لدى قصصها . ولكن النقاش ،  
يرى انها كذلك ، اذا ما كانت الانوثة تعني العرض  
المحوم المريض لبعض التوترات المراهقة ، او  
التركيز على الاستمتاع بتقديم الصور الجنسية او  
المشاعر الجنسية بدون اي مناسبة او مبرر ..  
دون ذلك سنجد في ادب سميرة التعبير الصادق عن  
العاطفة وعن الانوثة ، كنموذج رائع . لماذا ؟ لانها  
لا تضع العاطفة ولا الانوثة في اطار خاص وتعزلها

مع اجوائهم ، في أطر من السخرية المرة . فهناك الحارس الهرم الطيب الذي يحاول سرقة محروسه ، فقط من أجل ان لا يستغني هذا عنه بسبب الامن الذي سيوفره الشارع المبلط ، والاضواء الكهربائية المنتشرة . ولكن مع كل ذلك يستبدله صاحب البيت بحارس شاب ، لان الطرق الجديدة والاضواء والحارس العجوز لم يعودوا يكفون شر اللصوص . وكذلك الانسان الشارعي المشرذ الذي اعتاد على ارتياد دكانة حلواني ، بحجة الشراء ، ليشتبع مزاجه من تذوق تلك الاشكال الملونة . تقدمه القاصة بمنطق نفسي رائع : ففي احد الاعياد يدخل كعادته ويفاجأ بزحمة المحل ، وفي محاولته لتذوق أول الاصناف ، يلتفت اليه الحلواني — الذي يعرف كل نواياه سرا — بعطف كبير ليقدم اليه علبة من الحلوى هدية بالمناسبة «كنا نعلم انه لا يشتري ، وانه لا يملك في جيبه ما يشتري به ، ولكن حبه الطفولي للحلوى كان لا يتاوم وكان دخوله للمحل وسيلة يذوق بها قطعة من الكعك او حبة من هذه الالاف المقدسة .. » ، ولكن الرجل يفاجأ ويحرج لكنه لم ينصرف بل وضع العلبة جانبا وقال : « اريد اشياء اخرى .. علبة الشوكولا هذه الكبيرة و .. دزيتين من كعك جوز الهند ، وكيلو ( هل تسجلين ذلك سجليه لئلا تنسي .. ) او كيلو من هذا التوفي ، و .. هذا الكباد المسكر .. انا نحبه في البيت . هيتها في ربطة واحدة مع علبة الهدية .. وحضري القائمة . سأمر خلال عودتي الى البيت وأحلبها وادفع لكم .. اجسل وادفع لكم .. » هكذا وينصرف وهو يتعثر بخضله الداخلي . هذا البطل نموذج لشخص سمية عزام ، البالغين حدا من الطموحات البسيطة والساذجة ، ومن طيبة القلب ، والعفوية الانسانية الفاجعة . « وبالرغم من ان ابطالها لم يكونوا جميعا من الفلسطينيين فانهم مع ذلك يحملون في نفوسهم هما ولما ووحدة قاتلة ، سواء كانوا رجالا ام نساء ام حتى مراهقين . بالرغم من الالم تترك سمية عزام للامل نافذة مشرعة وأبوابا يتسرب منها النور بالرغم من كونها مغلقة .. » كما قالت عايدة مطرجي ( راجع المصدر السابق ) . وكما يصدق هذا القول على سمية عزام في مجموعاتها الاربعة القديمة يصدق على مجموعتها الاخيرة « العيد من النافذة الغربية » .

**فوزي كريم**

دوامه تلقاه يسبح خطوات تدب على الارض « لم يستدر خاف ان يلتفت فتسمر مكانه . وحين هدأت القدمان على مقربة ، وهستت المرضة بما تحمل كان صدره ينوء بزفرات مكتومة تخلص منها بتهنئة طويلة ، وقيل ان يستدير تلفت ثانية صوب الكنييسة التي سيحمل ابنه اسم شفيمها .. » ص ٧٩ . لا شك ان قصص المجموعة الاخيرة ، بشكل عام ، مادة ناضجة لكاتبة تشير كل حلقة من حلقاتها الى عمق تجربتها الفنية وتأصلها . بالرغم من ان القصص لم تذيّل بتواريخها . كما كانت سمية عزام قديما مع ابطالها واحداثها ومواضيعها ، وبنية قصصها الفنية ، تبدو اليوم ايضا ، ولكن بثقة اكبر ، وبقدرة على تحريك اللغة ، أوسع وأعمق . كانت تعتد قديما على الاشارات النفسية ، وعرض المواقف والمشاهد ، والتعليق عليها ، ولقد حاولت في مراحل لاحقة ان توازن بين هذين تلك المشاهد والمواقف وبين تدخلها هي . ولكنها تبدو اخيرا ، كما كانت — من حيث رؤيتها الانسانية والفنية معا — في حين استطاعت ان تنفصل بشكل واضح عن المشاهد والمواقف القصصية ، دون ان تدخل هي طرفا معلقا او طرفا هامشيا ، بل تتيج للقارئ ان يراقب هو ، ويفعل هو ، ويمتليء هو . وكما كانت سمية قديما كانت في الآخر من حيث نفسها القصر ، ومن حيث طبيعة اجوائها ، واختيار ابطالها ، فقصصها جميعا قصص قصيرة جدا ، تكاد تقتصر على مشاهد سريعة تحفظ لها توترها في « الآخر » بحيث يستحيل ثلثا القصة في الاول الى « مقدمة » مداعبة تهسيء لا تساؤلات القارئ فحسب ، بل عواطفه وانفعالاته جميعا . واشير الى هذه العواطف والانفعالات لان قصص سمية ليست ذهنية ، وفكرية . انها تذكرنا دائما بعالم الكاتب العظيم تشيخوف . فأوساطها من الطبقات الشعبية : كالخدم ، والحراس ، والنداب في المآتم ، والعاملين بلا عمل ، واذا ما كان بطلها من طبقات وسلى : فهو كهل يبحث عن زوجة قبل فوات الاوان ، او بعده ، او امرأة عجوز تغتد زوجها لتبقى مع الوحدة ، والخوف ، والفقر .. الخ . والذي يجمع بين كل هؤلاء هو عالم الخيبة والمرارة ، عالم البساطة التي تصل احيانا حد الساذجة ، عالم الطيبين الذين تعلمهم طيبتهم كيف يصلون ثمنا لطيبتهم ، ويتعذبون جزاء لصدقتهم الكبير . كثيرا ما تضع الكاتبة كل هؤلاء

Kenneth M. Lewan, Der Nahostkrieg in der Westdeutschen  
Presse (Köln, 1970)

للتأكد من حقيقة هذه الاعتراضات ، بل تكذيبها عشوائيا في التعليقات ، ٤) عدم أخذ بعين الاعتبار آراء مراسلي الصحف في الخارج ( الشرق الاوسط ، الولايات المتحدة . . . ) في كثير من الاحيان ، فكانت التعليقات تتناقض وما يرسله هؤلاء من تقارير ، واكبر مثال على ذلك رفض الاستناد على رأيهم حول عزم اسرائيل على مهاجمة جوعم ، ٥) عدم ربط الاخبار في نفس العدد ببعضها بل الاصرار على بعثتها تمويها للحقيقة ، ٦) كتابة تعليقات تفتقر الى الموضوعية وتهمل معلومات ذكرتها الصحيفة في اعداد سابقة ، ٧) استعمال الصور والكاريكاتور لظهار العرب الساعين لاعتداء على اسرائيل الصغيرة والمسألة والمنتجة ، واذلال العرب بعد الانتصار الاسرائيلي .

ووصل الانحياز التام لاسرائيل ان الصقت هذه الصحف تهمة العداة للسامية لكل معارض للسياسة الاسرائيلية . ومع تصاعد الاستعداد الاسرائيلي للهجوم ، تصاعد تذكير هذه الصحف للرأي العام الالماني بالماذابح النازية والتأكيد على التكفير بالذنب من خلال مساعدة اسرائيل . ووصل الامر بجريدة « دي فيلت » التابعة لحلقة « شبرنغر » ان تدعي الخجل من انتساب المانيا الديموقراطية الى الشعب الالماني لانقاذها اسرائيل وتأييدها للعرب (ص ٦٥) . ولم تتوان هذه الصحف من قبول الهجوم الاسرائيلي طريقة علاج لقضية الشرق الاوسط ، مما دفع هذه الصحف الى التهجم على الامم المتحدة لمطالبتها اسرائيل بالانسحاب من الاراضي المحتلة وعدم ضم القدس .

كما نأمل ان يتحدث الكاتب بشكل أوسع عن استعمال الكلمات وتركيب الجمل للتأثير النفسي على القارئ، وكذلك تطيل المواقف العنصرية للصحافة الالمانية ضد العرب خلال الحرب ، حيث استعملت هذه الصحف تعابير تذكر بالتهجم على اليهود خلال العهد الهتلري .

### نبيل أيوب بدران

كما يبدو من عنوان الكتاب « حرب الشرق الادنى في صحافة المانيا الغربية » يسمى المؤلف الى دراسة موقف الصحافة الالمانية الغربية من حرب حزيران ١٩٦٧ . وهو يذكر في المقدمة ان ادراكه لاهمية الرأي العام الغربي في مصير الملايين من البشر في الشرق الاوسط دفعه الى كتابة هذه الدراسة . ويتميز الكتاب بموضوعيته ودقته في البحث . ولا يبتغي الكاتب اظهار عمق انحياز الصحافة الالمانية لاسرائيل فحسب بل يريد ايضا اظهار عدم موضوعية الصحافة الالمانية وانكارها لمبدأ توفير المعلومات الصحيحة للقارئ ، هادفة الى توجيهه في خط معين . ويحصر الكاتب بحثه بأربع صحف وهي « فرانكفورتر افومالين تسايونج » الصادرة في هامبورغ و« سود دوئيثشه تسايونج » الصادرة في ميونيخ و« شتوتغارتسه تسايونج » الصادرة في شتوتغارت . تمثل جميعها اكبر صحف في المانيا الغربية وتقرأ من قبل اليمين واليسار .

يقسم المؤلف الدراسة الى ثمانية فصول . يدرس في مقدمة كل فصل حقيقة ما جرى اعتمادا على مصادر موثوق منها ، ثم يليها بعرض لتعليقات الصحف بالتتالي . تتحدث الفصول الثلاثة الاولى عن الحقب التي سبقت الهجوم الاسرائيلي ويحددها بالعناوين التالية « التحضير للصدام » « اغلاق مضيق تيران » « انتظار الهجوم » . والفصل الرابع يتحدث عن تبرير الصحافة الالمانية الغربية للهجوم . اما الفصول الاربعة الاخيرة فتتطرق الى النتائج وموقف الصحافة منها : طرد العرب ومنع عودتهم ، الاحتفاء بالبطولة الاسرائيلية ، ضم القدس ، السلام والامن .

من خلال اظهاره مغالطة تعليقات الصحف وتشويهها للحقائق نستنتج مع الكاتب وسائل التشويه التالية : (١) الاهتمام الدائم بعرض وجهة النظر الاسرائيلية ، (٢) الاندفاع وراء هذا العرض وتجهيله في سبيل مزيد من التأثير على القارئ ، ٣) عدم البحث في الاعتراضات العربية على السياسة الاسرائيلية

Abdellatif Laabi, La poesie palestinienne de combat  
(Casablanca, Editions Atlantès, 1970)

لشعرائه ، ويعالج خصائص هذا الشعر ومزاياه ومعانيه . القسم الثاني ترجمات مختارة من شعر المقاومة بالإضافة الى نبذة عن حياة كل شاعر . القسم الأخير فيه احاديث لمحمود درويش وسميح القاسم عن نشأتها وشعرهما بالإضافة الى مقالة للدكتور انيس صايغ بعنوان : ماذا يقرأ عرب الارض المحتلة ؟

يهدي المترجم الكتاب الى « اخيه سميح القاسم الشاعر الفلسطيني ، الشاعر الثوري ، المسجون في مكان ما من الارض المحتلة لانه تجراً على رفع راية الكلمة يجدد بها نضال شعبه ، والى كافة الشعراء المقاتلين في فلسطين وفي كافة ارجاء الامة العربية حيث وقف معذبوا الارض ليقولوا : كفى ، وابدأوا المسيرة » . مع كلمات الاهداء هذه يضعنا اللعبي في جو المعركة وفي جو الصفحات التالية . فهو يرى ان الشعر قد اخذ مكانه مرة اخرى في صف الشعب ، ضد الظلم والقمع ، ومن اجل حق الانسان في الوجود الحر الكريم ، وان الشعر طالما كان قادراً على مواكبة حركة التاريخ في ديناميتها وتساعدنا . وفي التاريخ العربي الف دليل ودليل على ان الشعر كان دائماً حليفاً لقضايا الشعب وكان دائماً يعيش معه تجاربه ومحنه . ولم يكن الشعر ابداً حكرًا على المثقفين ، بل ان الشعراء برزوا من صفوف الشعب ليتصدروا الكفاح السياسي والايديولوجي . ولم تشهد الامة العربية تياراً فكرياً قوياً ، ولم تخض نضالاً سياسياً واحداً ، الا وكان شعراؤها في الصفوف الاولى من المعركة . حتى ان الكثيرين من هؤلاء الشعراء قد سقطوا في ساحة الشرف او عرفوا السجون والتعذيب والاضطهاد وان شعوبنا لتحفظ ذكراهم وتسبح صرختها الحقة . واليوم يتاح لنا سماع صوت الشعب الفلسطيني عبر شعرائه المقاتلين . وان وصول هذا الصوت الينا رغم مؤامرة الصمت التي احاطت به دائماً لهو دليل ساطع على شرعية القضية وعلى شرعية النضال ضد قوى الصهيونية الامبريالية والرجعية المتحالفة . لقد كانت كلمة فلسطين او الفلسطينيين لا توجي لما يسمى بالضمير او الرأي العام العالمي الا بالصور الفولكلورية حتى بدأت صورة فلسطين الثائرة وحركة شعبها المسلحة تظهر وتتولد يوماً

عبد اللطيف اللعبي كاتب ومناضل مغربي شارك عام 1966 في تأسيس مجلة « انفاس » التي يديرها منذ ذلك الوقت . وهو يوزع نشاطه بين الخلق الادبي والحركة الثقافية والنضال السياسي خاصة من اجل القضية الفلسطينية التي تحظى بنصيب وافز من اهتمامه ، سواء عن طريق مجلته التي تواكب مسيرة الشعب الفلسطيني دون انقطاع ، والتي صدرت منها اعداد خاصة بالثورة الفلسطينية ، او عن طريق العمل السياسي المباشر في المغرب العربي . واخر كتبه هو « انتولوجيا الشعر الفلسطيني المقاتل » وهو الاول في سلسلة جديدة من الكتب المخصصة للشعراء العرب المعاصرين التي سوف تتولى اصدارها منشورات الاطلسي « في السدار البيضاء . ويعتبر الكتاب من افضل ما صدر حتى الان باللغة الفرنسية حول الشعراء الفلسطينيين علما بان الاوساط الادبية التقدمية في الغرب بدأت تولي اهتماماً جدياً ومتواصلاً بكل ما تنتجه قريحة هؤلاء الشعراء خاصة في فترة صعود المقاومة الفلسطينية . وقد سبق ان صدر في باريس ديوان لمحمود درويش تولى نقله الى الفرنسية اوليفيه كاريه ، غير ان محاولة اللعبي تتعدى هذا السى تناول ثلاثة عشر شاعراً من شعراء الارض المحتلة بالإضافة الى دراسة مستقلة عن مزايا ومواضيع هذا الشعر المقاتل . واللعبي هو دون شك افضل من يستطيع نقل شعر المقاومة الى اللغة الفرنسية وشرحه والتعليق عليه لاسباب كثيرة اهبها انه هو نفسه شاعر قدير رغم صغر سنه ، وهو نسوق ذلك شاعر ثوري ملتزم بقضية الشعوب المناضلة ، وهو ثالثا يتقن اللغتين العربية والفرنسية ، وهو اخيراً عربي يتعاطف مع ثورة فلسطين لا على سبيل المجاملة او على سبيل التآخي الأهمي بل لانه يعتبرها ثورته هو الانسان العربي الذي يعيش في المغرب . لذلك فائنا من اول سطر في الكتاب حتى آخر سطر نشعر بهذه الحرارة الدافئة التي تنسينا كلية بان الشعر مترجم وبان الحديث بالفرنسية ذلك ان الشاعر المترجم موجود هنا بكلية وبكل احساسه واندفاعه . وينقسم الكتاب الى ثلاثة اقسام : الاول يتناول نشأة الشعر المقاوم والظروف المعيشية والنضالية

بعد يوم . ان اللعبي ينظر الى شعر المقاومة نظرتة الى ثقافة ثورية تسهم في حرب التحرير وتضع ثقلها الى جانب الثوار .

يلاحظ اللعبي ان التعرف الى نتاج الارض المحتلة لم يبدأ بشكل واسع الا بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حين اخذت دور النشر ( اللبنانية خاصة ) تنشر قصائد مسيح القاسم ومحمود درويش وتوفيق زياد . والسابقة الوحيدة على هذا الاهتمام كانت القصائد التي يذيعها يوسف الخطيب صاحب كتاب « ديوان الارض المحتلة » في اذاعة فلسطين من دمشق التي اسسها عام ١٩٦٤ . ويقف الشاعر المغربي ليؤكد على نقطة هامة طالما اثارها الجدل وهي ان هذا الشعر الفلسطيني لم يطرأ بشكل مفاجيء بعد حرب حزيران وانما كان في نمو مستمر منذ ثورة ١٩٣٦ حين ظهر جيل ابراهيم طوقان وبيد الرحيم محمود وابو سلمى ، واستمر هذا الشعر بعد ذلك يواكب الاحداث العربية والمغربية ( ثورة مصر عام ١٩٥٢ ، العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ ، نضالات المغرب العربي ، الثورة الكوبية ، استقلال الجزائر الخ . . . ) وان الاسماء التي تردت في هذه الفترة كانت اسماء حنا ابو حنا وعصام العباسي وحبيب تهوجي . الا ان فترة ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كانت من اغنى الفترات التي وصل فيها هذا الشعر الى مستوى عالمي رفيع . لكن السنة التي يجب التوقف عندها هي ١٩٤٨ . العرب يطردون من مدن فلسطين وهي مركز الحركة الفكرية والادبية فتتوقف هذه الحركة بطبيعة الحال . اجيال عديدة من المثقفين تنفي الى خارج وطنها ويحاصر العرب الباقون في اسرائيل « حصارا ثقافيا » يمنع عنهم كل التيارات التي يهوج بها العالم العربي ويحاول ارغامهم على تقبل الثقافة الصهيونية التي تسعى جاهدة لتسوية تراثهم . لكن هذا الوضع ذاته هو في اساس نمو حركة الشعر الشعبي في الريف الذي انتقلت اليه بقايا الحركة الفكرية . وظل كثير من هؤلاء الشعراء مجهولين لكن اثرهم كان عظيما في صفوف السكان العرب الذين كسانوا يرددون افانيمهم في مظاهراتهم وثوراتهم مما اثار حفيظة الصهاينة الذين لم يتوانوا عن اغتيال هؤلاء الشعراء كما حدث في ام الفحم ، في الجليل ، عام ١٩٥٠ حين قتلوا الشاعر الشعبي المعروف باسم حميد . وقد غلب على اكثر الشعر الفلسطيني طابع الحزن والعزلة والمأساة كما

يظهر هذا في قصائد ندوى طوقان قبل ١٩٦٧ . لقد ارتبطت القضية الفلسطينية لفترة من الزمن بمؤسسات الصليب الاحمر ووكالة الفوت والجمعيات الخيرية الكثيرة في حين كان الستار قد اسدل على عرب اسرائيل الذين اعتبروا نهائيا سكانا في دولة « ديمقراطية » غلم يكن احد ليعيرهم اي اهتمام . وهذه نقطة هامة جدا . ذلك ان اغلب الشعراء كانوا يعيشون داخل اسرائيل وكان شعرهم موجها بالدرجة الاولى الى العرب الباقين في الارض المحتلة مما يعطي لهذا الشعر اهميته القصوى كمعرض ومحرك للمشاعر القومية ضد « محاولات الابداء الثقافية والوطنية » كما يسميها محمود درويش . ان العرب الذين لم يغادروا الديار كانوا يعتبرون انفسهم مؤتمنين على الارض وعلى التاريخ وعلى التراث وحراسا لها جميعا . ان الشعر الفلسطيني ، كما يشير الى ذلك مسيح القاسم ، كان يصور عرب اسرائيل على صورة الام ، في حين يصور الذين يعيشون خارج الارض المحتلة على صورة الاب الغائب . نفس النغمة في قصيدة محمود درويش « بانتظار الذين سيعودون » ، وقصيدة مسيح القاسم « ما زال » . ان اللعبي يرى في درويش حارسا للارض وفي مسيح قويا على الجذور العربية والقومية وفي توفيق زياد وسالم جبران مدافعين عن حقوق الانسان . فلو سرق الصهاينة الارض وطمسوا الاصول التاريخية يظل هناك من ينطق بلسان الانسان المسحوق ! ان المقارنة مدهشة مع مهمات المقاومة الموزعة على ثلاث جبهات : الوطن والتاريخ والانسان .

يذكر يوسف الخطيب ان الملكية الزراعية الصغيرة في فلسطين ، بعكس الانظمة الاقطاعية التي كانت قائمة في باقي الدول العربية ، قد شددت القوي الفلسطيني الى ارضه مهما تكن صغيرة الرقعة التي يملكها . وهذا يفسر لنا كيف كانت القرية تمثل الرباط القوي بين الانسان والارض ، خاصة وان القرية كانت الوحدة الاساسية في المجتمع الفلسطيني قبل ١٩٤٨ فباستثناء بعض المدن كالقدس وحيفا ويافا ونابلس وغزه كان كل ما يربط بينها مؤلفا من ترى كبيرة . لذلك يظهر في الشعر الفلسطيني تعلق شديد بالارض كما نجد هذا في قصيدة ندوى طوقان « الليل والفرسان » وفي قصائد ابراهيم طوقان الذي يهاجم « سمسرة الارض » ويسميهم بالخونة لانهم يبيعونها للغرباء .

جاءت منها بغية اظهار نفسها على انها « واجه الحرية في الشرق الاوسط » . والحقيقة ان اسرائيل كانت تطبق القاعدة التي تكلم عنها محمود درويش وهي : « اكتب ما تشاء وادفع الثمن الذي نشاء » . وسلسلة التسيريحات من الوظائف ، والتوقيف ، والاقامة الاجبارية ، والمحاكمات الخ . . سلسلة طويلة تروي حقيقة هذه الحرية المزعومة . وواقع الامر ان اسرائيل لم تكن تعطي اهمية كبيرة لهذا الشعر حتى عام ١٩٦٥ ربما على سبيل الاحتقار او ربما لانها لم تكن على علم به . لقد نشرت اولى القصائد في نشرة شبه سرية تابعة لمنظمة « الارض » في اوائل الستينات حتى عام ١٩٦٤ ، حين حلت هذه المنظمة . ثم لجأ الشعراء الى الصحافة العربية التي يصدرها الحزب الشيوعي ولكنهم سرعان ما اصطدموا مع هذا « اليسار » الاسرائيلي الذي لا يمكنه ان يتعدى بعض الحدود . وانصبت عليهم موجة التوقيفات فذاق جميعهم دون استثناء مرارة السجن . لكن شعرهم عرف في العالم العربي ولم يعد هناك من سبيل لمنع « تسييره » الى الخارج حيث يقرأ على نطاق واسع .

ان الترجمة التي يقوم بها عبد اللطيف اللعبي لا تهدف حسب تعبيره الى « اضاء جو خاص » و « نغم متميز » من اجل تحريك مشاعر الجمهور المهتم بالالوان الفولكلورية وتطويع هذا الشعر للغة الفرنسية . انه شاعر عربي هو نفسه « ويريد ان يوصل نتاج اخوانه الفلسطينيين بكل الحرارة التي يتميز بها » . انه لا يعلق اهمية كبيرة على التفاصيل الجبالية التي تثير سعادة المترجمين العلميين ولكن اهتمامه منصب على استعادة « روح » هذا الشعر ونفسه .

ان هذا الكتاب هو دون شك مرجع هام لكل من يتبع لشعر المقاومة لا في الغرب فحسب بل حتى في الشرق . ذلك ان المعلومات الواردة عن عدد كبير من الشعراء ، ومستوى الترجمة الرفيع ، والروح التي وضعها الشاعر المترجم في عمله تعطي لهذا العمل قيمة فنية حقيقية . واذا صح ان ترجمة الشعر هي المحك لدى قيمته ولدى ما يتبقى منه من المعاني ، فان هذه الترجمة تظهر بما لا يدع مجالا للشك القيمة الحقيقية التي يتمتع بها الشعر الفلسطيني المقاتل كما يسميه اللعبي .

**جورج راسي**

وبسبب هذا التعلق بالارض كان على الصهاينة ان يستولوا عليها بالقوة ويطردوا اهلها ، وكان على احد طرفي النزاع ان يمحو احدهما الاخر لان التعايش مستحيل . وقد سخر الشعراء من القوانين التي صدرت بغية وضع اليد على الاراضي وخاصة القانون حول «ممتلكات الغائبين» الذي علق عليه الشاعر راشد حسين بقولته : « الله اصبح غائبا يا سيدي ، صادر اذن حتى بساط المسجد » . ان الجيل الجديد من الشعراء يواصل المحافظة على العهد . فالارض عنده ترادف العودة والتحرير .

لقد ركزت الايديولوجية الصهيونية في برامجها المدرسية على ان اسرائيل وريث شرعي لتاريخ يمتد عبر ٣٠٠٠ سنة وحاولت ادخال هذا في عقول اطفالها وفي عقول العرب اذا امكن . ان نظرة سريعة على البرامج المدرسية الاسرائيلية تظهر لنا ان كافة المواد تخضع لعملية انتقاء مركزية ولتوجيه معين ليس فقط لاظهار اسرائيل على شكل متفوق ولكن لمحاولة تذيب شخصية العرب كذلك . وحتى تدريس الاسلام والقرآن يخضع لمثل هذا التشويه المعتمد . فاذا بالعرب جمع من الغازين ، واذا بتاريخهم سلسلة متوالية من الغزوات الفاشلة او الناجحة ، واذا باسماء الانهر والمدن والمناطق تعود الى اصلها العبري . هذا كله يعطي اهمية للشعر الفلسطيني السذي يظهر كرد وحيد على هذه الموجة من التضييل والتحقير . ان الشعراء « اللاجئين في وطنهم » يعيدون قراءة تاريخهم ويحافظون عليه .

ان الترفع الاخلاقي الذي ميز شعر الارض المحتلة يلفت النظر . فرغم كل ظروف القمع والاضطهاد والتفكيك لم يقع هؤلاء الشعراء في الفخ الذي يتناهى لهم اعداؤهم الا وهو فخ العنصرية . ان هذا دليل نضج سياسي كبير . فلا نجد بينهم من يتعرض لليهود كاتباع دين وانما الهجوم مركز على الصهيونية وارتباطها بالاستعمار والعنصرية . ونلاحظ من خلال تتبعنا لشعر الارض المحتلة ان هؤلاء الشعراء قد تطوروا كثيرا في رؤيتهم السياسية فلم تعد قصائدهم مجرد ألم وذكرى وتعلقا بالارض والتاريخ والانسان بل اصبحت تطرح بكل وضوح طرق التحرير وسبل الكفاح وتحولت الى سلاح فعال في معركة الحرية .

يتساءل البعض كيف سمحت اسرائيل للخطوة الشعراء ان ينشروا شعرهم؟ والحقيقة ان الخطوة

## M. Reisman, The Art of the Possible: Diplomatic Alternatives in the Middle East (Princeton, 1970)

خارجية جغرافيا لها علاقة بالقضية ، يجب التخلي عن ثنائية الحلول « المفروضة » و« النابعة من الداخل » ، (٤) « يجب الاعتراف الصريح بالحاجة الى التجديد الاجتماعي والسياسي » ( ص ٢١ ) في « معالجة النزاع العرقي والاثني » . لكن المؤلف لا يحدد هذه الهويات العرقية والاثنية . ويركز الفصل الثاني « مصر وسيناء » بشكل مباشر على السياسة التوسعية المزعومة للجمهورية العربية المتحدة بصفتها «الدولة الكبرى - الصغرى في المنطقة » . ويقول المؤلف ان الصعوبة الاساسية في هذا الصدد سببها « تركيب الجهاز الحكومي في مصر » ، ويفسر ذلك بـ « تسلل الضباط الذين يحتفظون بهوياتهم العسكرية في الحكومة المدنية » ( ص ٢٤ ) . ويعرب المؤلف عن اعتقاده بأن هذه القضية المركزية في الشرق الاوسط ( ورد ذكرها اربع مرات في صفحات قليلة (من ٢٣ - ٢٥ ) ستستمر حتى في حال القضاء على دولة اسرائيل او عدم وجودها ، ويقول بأن المصالح المشتركة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تقضي بالوقوف في وجه « التوسع المصري في الشرق الاوسط » . ولكن المؤلف لا يقترح القيام ببحث مماثل فيما يتعلق بدولة اسرائيل ، وبدلا من ذلك يقرر الكتاب ان « موقف اسرائيل العام في الشرق الاوسط كان ، منذ العام ١٩٤٨ ، لا توسعيا » ، ولكنه يذكر ايضا انه يحلو لبعض افراد النخبة في مصر ان يتسلوا ، على الاقل عند « حدود معينة من الوعي » بـ « فكرة ان اسرائيل هي عبارة عن تهديد توسعي » . ولكن الكتاب لا يأخذ بعين الاعتبار تجربة مصر بالنسبة للاعتداءات الاسرائيلية المسلحة عليها في ١٩٥٦ و١٩٦٧ . والتوصية الرئيسية التي يعرضها المؤلف في هذا الفصل هي انشاء شركة يطلق عليها اسم « شركة تنمية سيناء » تفرضها الدول الكبرى ، وتشمل اشرافا دوليا ، سياسيا واقتصاديا ، على سيناء لخمسين سنة قادمة على الاقل . والاسباب الموجبة لمثل هذا الاقتراح تشمل « تثبيت سيادة مصر على سيناء » مضافا الى ذلك « تحييدها السلمي والفعال » . وعند هذه النقطة ، لا يمكن للقارئ الا ان يستنتج ( ما لم يكن لديه مصدر آخر غير الكتاب الذي بين أيدينا ) بأن سيناء كانت

الكتاب الذي أصدره مؤخرًا مايكل ريسمان ، الاستاذ المشارك للقانون في جامعة ييل ، يركز بشكل مباشر على الخيارات الدبلوماسية في الشرق الاوسط ، وقد حدد ريسمان اجراءات التنازع في المنطقة وفقا للثنائية المألوفة « العرب واليهود » . ومع ان هذا اعتبر فيما بعد نوعا من « الافراط الفاضح في التبسيط » لم يقترح المؤلف استخدام اي تعبير بديل لذلك ، كما لم يشر المؤلف نفسه أية تساؤلات حول ملائمة او دقة تحديد اي فريق بالنسبة للدين . ويمكن تلخيص محتويات الكتاب بالرجوع الى ما ورد في فصوله المختلفة . فيعالج الفصل الاول « نادي الاباطرة العراة » الدور الذي قام به كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في التنازع . وعلى اي حال ، يؤكد المؤلف منذ البداية ان اية دولة منهما « ليس في مقدورها التأثير بشكل حاسم على ما يمكن ان تؤدي اليه الحوادث في منطقة شرقي البحر الابيض المتوسط » ، ويؤكد المؤلف ايضا انه ليس لاي من هاتين الدولتين تأثير يذكر على اصدقاتهما في المنطقة . ويشير في هذا الصدد الى عدم نجاح السوفيات في منع « الرئيس عبدالناصر من البدء بحرب حزيران ( يونيو ) » ، وكذلك الى ان الولايات المتحدة لم تتمكن من ايقاف « الضربة الاولى لاسرائيل في صباح الخامس من حزيران ١٩٦٧ » . ولكنه لا يتابع معالجة ما يتضمنه ذلك من معرفة الحكومة الاميركية بالضربة التي كانت وشيكة الوقوع ، وفي حين يؤكد على الرغبة السوفياتية المعلنة « حتى بزيادة توسيع نطاق دبلوماسية الروبل والمليج » ، نرى انه لا يعطي اهتماما مباشرا كهذا بالدولارات والغانتوم التي قدمت لدولة اسرائيل . فهو لا يعتبرها ذات اهمية لانه قد اعلن انه « حتى الحظر على الطائرات النفاثة وقطع الغيار لن يجعل اسرائيل تحيد عن طريق اختلته لنفسها على اعتبار انه حيوي لبقائها » . ويقترح هذا الفصل ، بعد التأكيد على المصالح الاميركية - السوفياتية المشتركة ، « ادخال اربعة تعديلات رئيسية فوراً » ، وهي (١) يجب ان يكون الهدف هو « التسوية المحدودة » وليس « السلام » ، (٢) يجب تحديد « المسائل المنفصلة » الصغرى ومعالجتها ، (٣) بما ان هناك اطرافا

لمرتفات الجولان ( بالتعاون مع الامم المتحدة ) تكون لصالح الدروز . ولكن الدروز كقوة دينية لم يطالبوا بمثل هذا الهدف السياسي . ومع هذا يقول الكتاب بشكل صريح ان « الدروز شعب تحريري وحدوي » . واما الاسباب لمثل هذا الاقتراح فيمكن ان تساعد على فهم الدوافع لتقديره : « تساعد هذه المعالجة على تنادي التوسع الامبريالي الاسرائيلي وفي الوقت نفسه تمنع سورية من العودة الى مرتفات الجولان الهامة وتهديد المستوطنات الاسرائيلية المواجهة » . بالاضافة لذلك : « يمكن ايجاد تبرير للسابقة القانونية الدولية بأنه لا يمكن الاستيلاء على اراض بالقوة » . ويمكن تطبيق هذه « السابقة القانونية » ( في الحقيقة ، القانون الاساسي لميثاق الامم المتحدة الذي يمنع العدوان ) على سيناء والضفة الغربية ، مع ان ذلك لا يرد عند ذكر هذه المناطق . وينتهي هذا الفصل بالتأكيد ان لا شيء هنا يمكن ان يتأثر بأية مبادأة اسرائيلية لانه ، اذا ما رفضتها الجمعية العامة للامم المتحدة ، فان السيطرة الاسرائيلية الفعالة ستستمر . واذا ما تم تطبيق هذه التوصية الرئيسية التي تعتبر منسجمة كلياً مع الكتاب ، فسيشجع ذلك على زيادة « بلقنة » الشرق الاوسط وتعمير التسوية المحدودة .

اما الفصل الخامس « القدس » فيدعو الى تدويل للقدس بسبب الاهمية السياسية للمدينة بالنسبة للديانة اليهودية .

والهدف المتواضع للكتاب هو وضع مشاكل الشرق الاوسط « في اطار عريض ، والاشارة الى تعقيداتها ، ولكن مع اظهار الامكانات للقيام بعمل ايجابي وخالق » . ولكن عدم نجاح المؤلف في تحديد طبيعة هذه المشاكل بدقة كافية يفشل الهدف الذي وضع من اجله الكتاب . ونظراً لقلّة المستندات ، فيها عدا ما اختير منها بشكل جزائي ، ليس من الممكن التأكد من المصادر التي استخدمت . ولكن القارئ الذي يسلم بدقة الحقائق والتحديات المتعلقة بالشرق الاوسط والتي ترد في وسائل الاتصال العامة في الولايات المتحدة سوف لا يجد صعوبة في القبول بتلك الواردة في هذا الكتاب لانها ليست سوى ملخص وتبسيط لتلك التي ترد في وسائل الاتصال . اضافة الى ذلك ، ان فشل المؤلف في استخدام منهج منظم وشامل في التحليل نتج عنه تقديم مقترحات « من اجل عمل ايجابي

الطريق الرئيسي للتوسع المصري ضد اسرائيل !! ويزيد المؤلف بأنه « يمكن تبرير السيطرة الاسرائيلية على سيناء بدلاً من ضمها ، فقط ما دامت اعتبارات الامن الصريح اقوى من غيرها » .

ويظهر ان الفصل الثالث « الاردن والفلسطينيون العرب » يرمي الى معالجة مسا يعتبره المؤلف « المشكلة الانسانية والاخلاقية الكبرى ، ألا وهي حالة اللاجئين الفلسطينيين » . ويقول المؤلف ان الفلسطينيين « كانوا موضع احتقار من قبل الشعوب العربية الاخرى » ، ويؤكد على ضرورة درس المشكلة ضمن الاطار التاريخي المناسب لها ، ولكنه لا يقدم سوى عدد من التحديدات المنتقاة . ويظهر ان النقطة المركزية هي الشخصية المصطنعة للمملكة الاردنية ، « الدولة التي لا تستطيع البقاء دون المساعدات الكبيرة من الخارج » ، ولكن المؤلف لا يذكر اي شيء عن الشخصية المصطنعة لاسرائيل بجوانبها العربية والصهيونية ، ولا عن المعونات الخاصة والحكومية التي تلتقيها من الولايات المتحدة . أما ما يقترحه بالنسبة لحل قضية الفلسطينيين فهو اقامة دولة لهم في الضفة الغربية للاردن يمكن ( دون اهتمام ظاهري ) ان تكون منفصلة او مرتبطة بالاردن او باسرائيل او بكليتهما . ومن الاسباب الرئيسية التي يقدمها لذلك ، الاول ، هو انها يمكن ان « تزيح عبئاً اخلاقياً كبيراً عن كتف اسرائيل » . الثاني ، هو ان « وجود الدولة الفلسطينية التي تنطلق منها الاعتداءات على اسرائيل يكون بمثابة هدف شرعي ويجعل تهديد اسرائيل بالانتقام رادعاً فعالاً ضد العدوان والارهاب » . لكن المراقب يعرف عدم امكانية قيام الفلسطينيين بالاندفاع لاجاد مثل هذه الدولة ورفضهم لها نهائياً .

وفي الفصل الرابع « سورية والجولان » يتولى المؤلف ، في الذكر بان الرئيس عبدالناصر يتحمل مسؤولية حرب ١٩٦٧ ( دون تقديم اية بينات في الكتاب لاثبات هذا الزعم ) ، ويكرر ان مواقع المدفعية السورية في الجولان اطلقت نيرانها على المستوطنات الاسرائيلية المواجهة . لكن المؤلف لا يذكر ان المستوطنات الاسرائيلية تلك كانت نقساطاً نحالاً - اي مستوطنات زراعية - عسكرية شبيهة بمستوطنات القوقاز التي كان يستخدمها القياصرة لاغراض الهجوم والدفاع نفسها في امبراطوريتهم . اما الاقتراح المعروض فهو انشاء شركة اقلية

و«خلاق» ليس لها سوى علاقة واهية بالمشاكل المطروحة .

والمحقق يعتبر من أبرز ملامح الكتاب . ولكن مادة الكتاب المتعلقة بالأمور الدبلوماسية ، مع الاهتمام القليل بالدور المحدود والمعياري الذي يمكن ان يلعبه القانون الدولي ، تقضي بأن يضم مثل هذا المحقق اهم تصريحات رؤساء الدول والمسؤولين في الدول الاجنبية وفي الهيئات العامة المعنية فيما يتعلق بالمقترحات المختلفة للتسوية . ومثل هذه التغطية كان يمكن ان تشكل عمقا داخليا كبيرا لدعم نص الكتاب . اما ملحق الكتاب الذي بين أيدينا فينالف من : (١) صك الانتداب على فلسطين ( ١٩٢٢ ) الصادر عن عصبة الأمم ، (٢) قرار تقسيم فلسطين ( ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧ ) الصادر عن الأمم المتحدة ، (٣) نص

تانون مجلس الوصاية بالنسبة للقدس ( ١٩٥٠ ) ، (٤) قرار مجلس الامن ( ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ) . ونعتقد ان هذه المواد التي تشغل مع بعضها بعضا حيزا اكبر من المادة الواردة في الكتاب لا علاقة لها بهادة الكتاب ، ومما تقوله مقدمة المحقق : « يلفت انتباه التارئ الى التشابه المدهش في السياسة الدولية خلال الخمسين سنة الماضية » . ولكن المؤلف لا يوضح طبيعة هذا التشابه . وانه ربما يكون من الافضل توجيه اللوم فيما يتعلق بالمحقق الى مطبعة جامعة برنستون ، ولكن من الصعب على المرء ان يصدق ان المحررين في برنستون غير مدركين لضرورة ايجاد نوع من الصلة بين المحقق ونص الكتاب .

### الدكتور وليم ت. مالنسون

سعد جمعه ، مجتمع الكراهية ( بيروت ، الكاتب العربي ، ١٩٧١ ) .

والمطلوب اليوم ان يتولى احد اللغويين العسرب دراسة ما يمكن تسميته بالجرح العميق السذي احدته الصراع العربي الصهيوني في جسم اللغة العربية . اذ لا ريب ان الازمات الحضارية التي عصفت بالوطن العربي ابتداء من الهزيمة الاولى عام ١٩٤٨ الى الاحتفال بمرور الذكرى الاربعة على الهزيمة الاخيرة قد انعكست على المرأة - اللغة . ولما كانت اللغة العربية تطعب دورا فريدا في تفكير الفرد العربي المتعلم ، هو اكبر بكثير من ذلك الذي يمكن ان تلعبه اية لغة اخرى في تفكير الناطق بها ، فان مجال البحث بكر وفسيح امام الدارسين من علماء الاجتماع والنفس واللغة . وفي هذه الحالة لا ريب ان الباحث سيجد في كتاب السيد جمعه نفس الانحطاط اللغوي والفكري الذي وجده ذلك الباحث الاوربي في اللغة الالمانية تحت حكم هتلر . فيما يلي عينة على بلاغة السيد جمعه ، وهي عينة اختيرت كينما كان من كتابه : « أما انتم يا اخواني : يا اخوان قجري ومصيري .. يا اهلي وعشيرتي .. خلافاتكم اضنت كبدي ، وذبحت روحي ! تفاهاتكم حزني الدائم وفجيعتي الباقية ! سخافاتكم ، ارتقي وقلقي ، وعلة نفسي ! جهالاتكم لهاث قلبي ، وانين صدري ، وعويل كياتي ! ألا من يعطيني فرصة الثأر ويأخذ حياتي ..

بعد استيلاء الحزب النازي على الحكم في المانيا عام ١٩٣٣ شرع ادولف هتلر ببنفذ برنامجه بحماس من اجل خلق ثقافة المانية جديدة المراد منها خلق الانسان الالمانى المنفوق لتقوم على منكبيه دولة الرايخ الثالث وتحيا الف عام . فقد اراد هتلر احداث تغييرات جذرية شاملة في الحضارة الالمانية تشمل الادب والفن وحتى نمط الحياة في البلاد . وكانت ثمرة هذه الجهود النابعة عن فلسفة عرقية متطرفة ان انحدر مستوى الثقافة الى اسوأ درك يمكن لعقل ان يتخيله . حتى اللغة الالمانية ، وعاء هذه الثقافة ، لم تسلم من مخالب « النظام الجديد » ( كما كان هتلر يدعو حكمه ) فترأكت على لغة غوته وشيلسر المشتقات والمصطلحات اللغوية الغربية ، وبانت تنطق على الطريقة الهستيرية التي تميزت بها خطب هتلر وزمرته . لقد انحطت اللغة الالمانية انذاك باعتبار ان اية لغة هي ليست لسان الحضارة التي تنطق بها نحسب ، وانما هي ايضا مرآة تلك الحضارة . فاذا افسدت ، انعكست صورة ذلك الفساد على المرأة . وفي بداية الستينات ، نشر لغوي اوربي دراسة بحث فيها الاثر الذي خلفه الرايخ الثالث على اللغة الالمانية ، وكان لهذه الدراسة صدى بعيد في الاوساط الفكرية داخل المانيا وخارجها .

وجوههم - سفيه - الخ . . » ومع ذلك ، فالمؤلف يهاجم المذيع احمد سميد لانه كان يسف في تهجماته . وبالرغم من ان « مجتمع الكراهية » هو كتاب سياسي ، الا ان القارئ سيبحث عبثا عن المراجع والمصادر للوقائع التي اوردها المؤلف . وعندما يستشهد بمصدر فعلا ، فهذا المصدر قد ثبت زيفه ، كما حدث عندما استشهد السيد جمعه بمبارات قال انها وردت في وصية المشير عبد الحكيم عامر ، متجاهلا بذلك حقيقة يعلمها الجميع ، الا وهي ان الاستخبارات المركزية الامريكية زورت هذه الوصية كي تتهم الرئيس الراحل عبد الناصر بقتل نائبه . ومن النماذج على التفكير السياسي للمؤلف اتهمه رئيس تحرير الامرام محمد حسنين هيكل بانشاء سر الاستراتيجية المصرية على صفحات جريدته قبل ايام من حرب حزيران . كيف ؟ كان هيكل قد اعلن بان استراتيجيتها بلاده تستهدف جر اسرائيل الى حرب استنزاف طويلة الامد في رمال سيناء ، فما كاد الاسرائيليون يطلعون على هذا المقال حتى قلبوا الخطة الاسرائيلية رأسا على عقب وجعلوها حربا صاعقة خاطفة . نعم ، هكذا وبكل بساطة ، على حد رأي السيد جمعه ! وينمي المؤلف على العرب تأخرهم في المجال الاعلامي . وهنا يسرد التساؤل : ماذا انجز هو على هذا الصعيد عندما كان رئيسا للوزراء في الاردن ؟ انه يكرس عدة صفحات لمقال كان قد كتبه بريطاني في مجلة البي.بي.سي. يفضح به تحيز الصحافة البريطانية ضد العرب ، الا ان الذي لا يذكره السيد جمعه هو ان هذا المقال اثار جدلا مستمرا على صورة رسائل من القراء ظلت سبعة اعداد متتالية من المجلة تنشرها ، فلماذا لم تكن بينها رسالة من السفير الاردني في لندن الذي هو السيد جمعه المتباكي على تخلفنا في الدعاية للقضية ؟ لم يكتب السيد جمعه بان كان احد الذين قادوا العرب الى الهزيمة النكراء ، بل انه بات يؤلف الكتب ايضا ( هذا هو كتابه الثاني ) ليعزف فيها على نغمة الدين المتروك ، وهي النغمة التي ما فتئت ان كانت الحجة للجلالوة ووعاظ السلاطين . اننا قد نغفر له ذلك ، اما اغساده اللغة العربية وجعلها لغة البكاء والنواح بعد ان كادت تتخطى هذه المرحلة التمسمة في نهضتها الجديدة ، فلا .

• • •

من يعيد الي رجائي النكاه ، ويأخذ شمالة دموي وبقية ايامي . . وبعد . . لعلمكم تتساءلون بعد هذا التفجع ، والتوجع ، ماذا تراني اريد ان اتول . . لقد جادلنا فاكثرت جدالنا ، فاتنا بما تعدنا ان كنت من الصادقين . . « ٢٩٦ صفحة على هذا النمط ! ترى هل فكر المؤلف وهو سفير الاردن الى بلاط سانت جيمس ، كيف مستبدو تعابيره هذه بالانكليزية فيما لو قرر مترجم مفرض ان ينقلها الى تلك اللغة ؟ ان تأليف الكتب هو قبل كل شيء ، عملية حب ، حب للغة التي سيكتب بها المؤلف . كما انه يتطلب ادراكا كاملا لحقيقة بديهية ، الا وهي ان الاسلوب الذي سيكتب به الكتاب يجب ان يكون اسلوب العصر . فهل وعى السيد جمعه هذه الحقيقة البسيطة ؟ ان لمن بين مآسي حرب حزيران انها جعلت البعض من العرب يرتد في تفكيره الى الوراء ، الى الازمان الماضية ، وكان القرن العشرين هو الذي غدر بالعرب ، اذن لا مناص من العودة الى عصور الامجاد والفتوحات ، حتى لو كانت العودة خيالية . واعتناق هذا النمط من التفكير العتيق يتطلب ايجاد القالب المناسب له كي يستوعبه ، ومما لا شك فيه ان السيد جمعه وجد الاناء الصالح ، فجاء اسلوبه صنوا لانكاره .

الفكرة الاساسية في الكتاب هي ابتعاد العرب عن دينهم الاسلام ، فهذا برأي المؤلف هو السبب الرئيسي لهزيمة حزيران ولتمزق المجتمع العربي الذي ما زال قائما . الا ان المؤلف لا يختار ان يكون محلل الهزيمة ، بقدر ما يفضل ان يكون نذابتها . ولذا فان قراءة كتابه لا تختلف عن مشاهدة فيلم يلعب به يوسف وهبي وامينة رزق دوري البطولة ، مع الاشارة طبعا الى ان هذين الممثلين المبدعين لم يعودا يبكيان الامة العربية . كل الكتاب نواح وتباك على اطلال حزيران . ومع ان المؤلف يمقت المهاترة ، كما لا يمل من اخبار القارئ ، الا انه في الوقت نفسه يستعمل بسخاء عبارات يعاتب عليها القارئ ، عندما يصف اولئك الذين يتهمهم بالمسؤولية عن الهزيمة لانهم جروا الامة الى مهاوي الكفر والزندقة . ومن هؤلاء الدكتور نديم البيطار ، فهو « وغد وغاجر » برأي المؤلف ، اما الدكتور صادق جلال العظم ، فهو مجرد « غبي » . والكتاب يزخر بتعابير مثل : « قطع الله سنتهم - اصبق في

John Bagot Glubb, Peace in the Holy land  
(London, Hodder & Stoughton, 1971)

على درجة مرعبة من الواقعية فمن يدري كم عام سيمضي قبل ان نسمع عن « الشرق الاسرائيلي » بدلا من الشرق العربي .

للجنرال غلوب خلفيات ثلاث : الخلفية الارلندية فالانكليزية ثم العربية . ومن الاولى ابتلي بنشيبته باللاهوتية ، ومن الثانية ابتلي بتعلقه بالبدواة ، ومن الثالثة ابتلينا نحن باستطراداته واعاداته . فمن مثالب هذا الكتاب الاعادات المهلسة والاستطرادات التي تصل حدا نابيا ، ومن ذلك مثلا هذه الانطلاقة الصوفية « واصبح يهويهاقيم ملكا خاضعا لمصر ثم انتهى استقلال يهودا بعد عشرين سنة مثلما انتهى استقلال مصر بعد دخول الروس في ١٩٦٧ ، بعد عشرين سنة من انسحاب انكلترا منها . « ولكننا سرعان ما ندرك ان هذه التسبيحة لم تفلت سهوا من العقال . هناك نظرية واسعة ورائها قرأنا خطوطها في كراس سابق نشره غلوب بعد حرب ١٩٦٧ . اساس هذه النظرية ان كل دولة حكمت مصر كانت الدولة المعظمة الاولى في العالم . هذا ما حدث في عهد الفراعنة والاغريق والرومان والعرب والأتراك وفرنسا وانكلترا . المسألة اصبحت مثل مسألة فانوس علاء الدين السحري . ومتى استطاعت روسيا الحصول على هذا الفانوس اصبحت اعظم دولة في العالم . وروسيا ، في عرف غلوب ، تعرف ذلك وخططت له بايقاع الجمهورية العربية المتحدة في حرب حزيران لتندحر وتقع مهزومة في احضان موسكو ! وللحيلولة دون هذه الكارثة ، يهيب غلوب بالعالم الغربي بكسب صداقة العرب وذلك برفع الحيف عنهم . وهنا ينهي المؤلف كتابه بمقترحاته لاحلال السلام وهي انسحاب اسرائيل الى حدودها قبل ١٩٦٧ ، اعطاء غزة لها مقابل منطقة مماثلة تضم الى الضفة الغربية ، توطين اللاجئين على ضفتي الاردن .

وفي حديثه عن اليهود في القرون الوسطى ، وبعد استطرادة طويلة عن الاسلام ومكارمه ، يثبت بالحجج ان اليهود لم يتمتعوا بحرية وسعادة كما فعلوا في عهد الحكم الاسلامي . ولكنه يمضي في تعميمه الى القول بأن حتى ادعاءات اليهود عن الاضطهاد في اوربا مبالغ فيها ، ان لم تكن محض افتراء . وهنا سيثير ضده بدون شك صرخة معاداة

يقول غلوب في كتابه هذا ان الايمان بالله هو رأس الحكمة . ولكن اي اله ؟ هذا سؤال يلقيه في وجهنا سريعا وينعطف فيجيب عليه بأنه اي اله غير الذي عبده اليهود . ويؤكد غلوب ان خطأ كبيرا وقع بسبب خطأ صغير في الترجمة . لقد عبد بنو اسرائيل في سيناء والخليل « يهوه » ولكن الاوروبيين ترجموا هذه الكلمة الى اليونانية بكلمة « السيد » والخالق . وهكذا أخطأ مسيحيو اوربا فيما بعد بمطابقة يهوه بالرب الرحيم الغفور الكريم ، رب المحبة والخير الذي عرفته المسيحية والاسلام . ويؤكد غلوب ان يهوه اله غضوب ، حاد المزاج ، لا يرحم ولا يشفق ، يأمر بقتل البريء والمذنب دون تفرقة . وحسب السرد التاريخي للكاتب ، كان هذا هو المنحى الذي نجاه عبدة يهوه طوال تاريخهم الطويل عموما . هذه افكار تكفي لتوجيه شهمة معاداة السامية لاي كاتب . ولكن غلوب يزيد اليها فيقول ان اليهود هم ليسوا شعب الله المختار وانما شعب يهوه المختار وانهم هم الذين اختاروا انفسهم لخدمة هذا الاله الحقود .

« السلم في الارض المقدسة » كتاب يبحث عن الحرب في الارض المقدسة . وفيه انتقل غلوب من تاريخ العرب الى تاريخ اليهود . وفي تحليله لهذا التاريخ ينتهي الى استنتاجات طريفة منها ان موسى تلقى فكرة التوحيد من عرب سيناء والحجاز ، وان العرب لم يعرفوا الوثنية ولكنهم كانوا يشركون بالله وهو شيء آخر ، وان المصريين لم يعاملوا اليهود كعبيد مطلقا بل ان سليمان هو الذي عاملهم كعبيد بتسخيرهم للعمل المجاني القسري ، وان اليهود هم الذين بدأوا باضطهاد الآخرين والتعالي عليهم ، وان اليهود لم يشكلوا اكثرية في فلسطين في اي وقت كان . وبالنسبة للفكرة الاخيرة يعتمد غلوب على معرفته للمنطقة فيذكر ان كثيرا ما يحدث ان قبيلة بدوية تتسلل الى منطقة معينة وتنتشر الويل والثبور بين نلاحيها وحرفييها حتى يضطر هؤلاء الى تقديم اتاوة لها دفعا للشر . وعلى مر السنين تعرف المنطقة باسم تلك القبيلة بالرغم من عدم تشكيلها للاكثرية او مساهمتها في الإنتاج . ويستشهد غلوب بمثال لواء المنتفك في العراق ومملكة اسرائيل في القدم . وهي ظاهرة

الصور دقة . هذا هو ما اعطى كتابه السابق « الفتوحات العربية الكبرى » تلك الشهرة والمكانة العلمية . وفي كتابه « السلم في الارض المقدسة » يعود فيجود علينا بفقرات اخرى من ذلك التاريخ العسكري وذلك في تفسيره لاستراتيجية العالم القديم ولوجستيكية البدو وبني اسرائيل ، في خروجهم من مصر والتجائهم الى حرب المعصابات ، في تشابه مشاكل عربات الحرب القديمة بمشاكل الدبابة، في التخطيط العسكري والسياسي الذي وقع فيه قادة اسرائيل ونحو ذلك. ويواصل المؤلف عادته التي عودنا عليها فيضيف الى الكتاب ٢٨ خريطة تعطينا صورا واضحة عن اتجاه المعارك والوضع السوقي لكل موقف . هناك قوائم بالاحداث وتواريخها وهناك جداول بالعوائل الحاكمة وسلالاتها ، انه كتاب جدير بالضم الى اي مكتبة ولا سيما بعد ان نمزق منه العشرين صفحة المخصصة للكلمات المأثورة من نوع « المشكل بكل بساطة ايها الاصدقاء هو ان الانسان هو كبا هو »

**خالد القشطيني**

السامية ولا سيما عندما يقرأ القارئ الصهيوني مثل هذه العبارة عن مذبحه كيشينيف الشنيعة « قتل فيها ٥٠٠ يهوديا من مجموع خمسة ملايين في روسيا » . انها عبارة تنم عن شيء من عدم الاكتراث . ولكن القارئ الصهيوني ليس اكثر اكتراثا . ان ما سيبعث صرخة الاحتجاج من فمه هو الهجوم العنيف الذي يسدده غلوب للحركة الصهيونية واتهامه لرجالها بالكذب والمكر والخيانة والعدوان وعدم الولاء للوطن التي آوتهم . ان نشر دار هودر وستوتن لهذا الكتاب يفتوي على شجاعة كبيرة ويشير الى ان الابواب غير موصدة كليا في انكلترا امام الناشر والكتاب والموزع العربي ، او الموالي للعرب . ويستحق نشر امثال هذا الكتاب تشجيعا ملموسا من الجهات العربية . جون غلوب ضابط ناجح وحاد البصر وامضى في المنطقة ما يقرب من نصف قرن حتى خبر طبيعتها وطبيعة سكانها ايما خبرة . وعندما تعترضه نقطة عسكرية في تحليله التاريخي تبرز هذه الخبرة والمعرفة لتعطينا اصدق الحلول واقعية وابدع

## مؤلفات

خالد القشطيني

الصادرة عن مركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية

- في التوسع الاسرائيلي . ٢٣٧ صفحة . ( بالانجليزية ٨ ل.ل . )
- عمران فلسطين . ١٢٦ صفحة . ( بالانجليزية ٨ ل.ل . )
- الحكم غيابيا : القضية الفلسطينية في نظر العالم الغربي . ١١٨ صفحة . ( بالانجليزية وبالعربية ٢ ل.ل . )

# اسرائيليات:

## سنة تقارير عن الارض المحتلة

### (١) الجيش والمجتمع في اسرائيل : الدكتور اياد القزاز

في بعض الحالات المقرر الاساسي في هذه السياسة،  
تتصيح القيم العسكرية ومفهوم الواقع والمصالح  
الاعتبارات الرئيسية في عملية اتخاذ القرارات  
السياسية(١).

وخلال العقد الاخير ازداد اهتمام علماء الاجتماع  
بهذه المؤسسة ، فقد ظهرت مئات من الكتب  
والمقالات والاطروحات الجامعية التي تعالج النواحي  
الفكرية والتطبيقية للمؤسسة العسكرية ، وقائمة  
المراجع التي أعدها واسهرها كيرت لانج ، استاذ  
علم الاجتماع في جامعة نورث وسترن بالينوي ، هي  
افضل مثال على ذلك ، فهي تضم اكثر من ألف  
مرجع معظمها بالانجليزية ، وتشمل جميع انواع  
المواضيع المتعلقة بالعسكرية مثل المهنة العسكرية ،  
التنظيم العسكري ، دور القادة العسكريين ،  
التقاليد العسكرية ، والعلاقة ما بين الجيش  
والمجتمع في الدول الصناعية والنامية .

ولا تخرج اسرائيل عن البدهية التي عرضناها فيما  
سبق . فدراسة المجتمع الاسرائيلي بتنظيماته  
ومؤسساته المختلفة عن كتب تظهر ان اسرائيل  
دولة عسكرية حيث للامور العسكرية الافضية على  
الصعيدين النظري والعملي على ما عداها من أمور  
المجتمع الاخرى . واسرائيل دولة تلعب فيها  
العسكرية دورا مركزيا في تحديد طبيعته وتنوعه  
التفاعل السياسي . اضافة الى ذلك تقدم العسكرية  
بمعد من المهام كما انها تتولى عددا من النشاطات  
التي هي من اختصاص المؤسسات المدنية في الدول  
الاخرى . ولكن لفهم الدور المركزي الذي تلعبه  
العسكرية الاسرائيلية في مجتمعها يتطلب منا فهم  
الظروف العامة التي تعطي لهذا الدور صفة شرعية

تشكل المؤسسة العسكرية عنصرا أساسيا في أي  
نظام سياسي ، وبما أن أحد مهام الدولة هو  
الدفاع ضد عدوان الخارجى يكون قيام منظمة  
عسكرية أمرا ضروريا . وتبقى القوة ، حتى في  
المجتمعات الهادئة والمستقرة ، الاجراء الاخير الذي  
يمكن اللجوء اليه لحفظ النظام الدولي . وعلى هذا  
الاساس تنشئ جميع الانظمة السياسية نوعا من  
التنظيم العسكري لتجنب خطر الهزيمة على ايدي  
امداء اكثر قوة . وعلى أي حال ، تخلق الانظمة  
السياسية بانشائها مؤسسة عسكرية نتائج محتملة  
ولكن غير مقصودة ، وتلك النتائج يمكن ان تؤدي  
الى سيطرة المنظمة العسكرية على المؤسسات  
الاخرى او أن تتأثر تلك المؤسسات بالمنظمة  
العسكرية . وفي الوقت الحاضر نرى ان هذا  
الخطر في تزايد ، ننظرة الى الخريطة السياسية  
للعالم ترىنا أن عدد الحكومات المدنية التي استبدلت  
بحكومات عسكرية يزداد أكثر فأكثر ، وفي الفترة  
ما بين ١٩٤٥ و ١٩٧٠ وقع ما لا يقل عن ٢٥ انقلابا  
عسكريا في الشرق الاوسط وحوالي ١٥ في الدول  
الافريقية . وتتخذ المؤسسة العسكرية موتها من  
مصادر ثلاثة : عدد الاعضاء الذين ينتمون الى  
المؤسسة ، ونوعية وتعقيد المنظمة ، وكمية الاموال  
المخصصة للمؤسسة . وبالنسبة لهذه النقاط الثلاث  
تتفوق المؤسسة العسكرية على جميع المؤسسات  
الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الاخرى في  
المجتمع ، الامر الذي من شأنه ان يكسب المؤسسة  
العسكرية تأثيرا غير محدود في المجتمع ، وفي هذه  
الحال ليست العسكرية مجرد واحدة من المؤسسات  
التي تشكل السياسة الداخلية والخارجية ، ولكنها

في اسرائيل وايضا الخصائص العامة للمؤسسة العسكرية نفسها .

واحدى هذه الخصائص التي تبرر ازدياد الدور الذي تقوم به العسكرية ترتكز على المفهوم الصهيوني الذي يدعو الى « عودة » « الشعب » اليهودي الى « وطنه » . أي أن على جميع يهود العالم الهجرة الى اسرائيل والذوبان ضمن الحقيقة المسجدة للشعب اليهودي ، ألا وهي اسرائيل . وقد قال بن جوريون : « لقد تم انشاء الدولة من أجل الهجرة الجماعية ، وبفضل هذه الهجرة فقط يمكنها أن تصمد ، » و « أن دولة اسرائيل هي مجرد بداية الخلاص ، وأن بقاءها وتحقيق رسالتها لا يمكن أن يتأكد بدون جمع يهود المنفى » (٢) . وبذلك أصبحت سياسة جمع المنفيين أحد الخطوط التي تقوم عليها سياسة اسرائيل نمو الدولة وتوسعها اصبحا يتطلب ليس عودة هؤلاء « المنفيين » فحسب بل أيضا إذابتهم في المجرى الرئيسي للمجتمع الاسرائيلي ، وهذا بدوره يتطلب إعادة تثقيفهم بقضايا تتعلق بأهداف العقيدة الصهيونية والقيم واللغة والثقافة والمهارات المطلوبة لبناء الدولة . ويحتاج هدف خلق اسرائيليين من يهود ذوي خلفيات متعددة اما الى تعاون وثيق بين عدد من المؤسسات أو الى خلق مؤسسة فوقية قادرة على تقديم جميع المهارات والعناصر الضرورية لخلق مواطنين .

وحدد بن جوريون دور المؤسسة العسكرية — وبشكل أكثر تحديدا الجيش أو تساهل — بقوله : « يجب على الجيش أيضا أن يكون مركزا تربويا وراثيا للشبيبة اليهودية — المولودين هنا أو المهاجرين الجدد . أن واجب الجيش هو تربية الجيل الرائد ليصبح صحيح الجسم والروح ، شجاعا ومخلصا ، الأمر الذي من شأنه توحيد جميع القبائل والذين يعيشون في الشتات ، وبذلك يعد هذا الجيل نفسه لتحقيق المهمة التاريخية لدولة اسرائيل من خلال التجسيد الذاتي » (٣) . ويظهر من هذا التحديد ان على تساهل مسؤولية بناء المواطنين بالإضافة الى الدفاع عنهم . ومع ان عددا من المهام غير العسكرية لتساهل وضعت تحت سيطرة مؤسسات مدنية ، لا يزال تساهل يشكل مصدر الموظفين والخبرات لهذه البرامج . ويمكننا أن نرى أيضا انه كان لتساهل في الاصل ، كما هو في الوقت الحاضر ، عدد من المهام غير العسكرية

المتعلقة ببناء الدولة . وتقوم الدولة على تشجيع هجرة اليهود من جميع انحاء العالم وعلى عدم تشجيع عودة غير اليهود الى اسرائيل ، ويتم ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر . ففي العام ١٩٦١ صرحت جولدا مئير ، وزيرة خارجية اسرائيل آنذاك ، ان « الحل الوحيد الممكن لقضية اللاجئين ( الفلسطينيين العرب ) هو في إعادة توطينهم في الدول العربية . لقد غادر هذه البلاد بضع مئات الالاف من العرب وحل مكانهم بضع مئات الالاف من يهود البلاد العربية — أي بشكل متوازن ، وبذلك لم يعد للعرب أي حق ببطالة اسرائيل باعادة اللاجئين العرب » (٤) .

ان موقف رفض غير اليهود في فلسطين — « اسرائيل » فيما بعد — مع ما وافق ذلك من المفهوم الصهيوني بأن دولة اسرائيل هي وطن لليهود قد أطلال النزاع بين العرب واليهود . ولكن ما هو أهم من ذلك لهذا البحث ، هو ان هذا الموقف شكل أساسا للطرف العام الثاني في وضع اسرائيل الذي أبقى الحاجة لقوة عسكرية قوية من أجل الدفاع . تاريخيا ، أصبحت اسرائيل دولة فقط بعد صراع طويل مع السكان العرب الاصليين لفلسطين . وهذا الصراع التاريخي يشكل عنصرا هاما أيضا بالنسبة للموقف العسكري في الوقت الحاضر . فقد أدى انشاء دولة اسرائيل الى نضال اقتصادي وسياسي واجتماعي وعسكري من قبل المهاجرين اليهود لانتزاع السيطرة على فلسطين من أهلها العرب . ولقد أدت هذه التجربة الأولى الى تبني العنف والقوة العسكرية كوسيلة للهجوم والتوسع . فقد عملت المنظمات العسكرية مثل هاشومير والهاجاناه والبالماخ وغيرها من أجل تحقيق الاهداف الصهيونية ومن أجل تدريب الافراد على المفاهيم والعمليات العسكرية . وبقيام دولة اسرائيل في العام ١٩٤٨ دخل هذا النضال مرحلة جديدة من « الشرعية » عندما تم دمج « المنظمات الارهابية » و « وحدات الدفاع » في تنظيم عسكري شرعي . يتألف الجيش الاسرائيلي من قسمين رئيسيين : قوات الخدمة الدائمة ، وقوات الاحتياط وحرس الحدود . ويطلق على الجيش النظامي بالعبرية اسم « شيروت كيفع » ، وهو العمود الفقري بالنسبة للجيش في اوقات السلم والحرب . وهو صغير العدد نسبيا ويتألف من ضباط محترفين ، وضباط صف وجنود متطوعين بالإضافة الى المجندين .

وكان جميع هؤلاء أعضاء في منظمات الشبيبة المختلفة<sup>(٥)</sup>. وضباط هذه المجموعة يختارون من بين المجندين الذين عليهم ان ينجحوا في امتحان قاس للتصنيف يعتمد على اختبار مكتوب واختبار تقييمي<sup>(٦)</sup>. ولما كان هؤلاء الضباط يصعدون من القاعدة ، فهم لا يمثلون طبقة اجتماعية معينة ، فهم يأتون من فئات مختلفة . ويتم التعاقد مع الضباط لفترة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بناء على رغبة الحكومة والضابط المختص . ويقدر عدد هذه المجموعة بحوالي ثمانين ألفا<sup>(٧)</sup>. وفي الفترة من ١٩٤٨ - ١٩٥٠ كان عددهم يتراوح ما بين ٢٠ و ٤٠ ألفا ، وفي ١٩٥٦ ازداد العدد من ٥٠ الى ٥٥ ألفا وفي ١٩٦٥ الى ٧٠ ألفا . وتتميز قوات الخدمة الدائمة أيضا بالرونة العالية والقدرة على التعبئة الفورية تقريبا ، كما انها تتميز بدرجة عالية من الاحتراف والتخصص ، وتقوم بمهمة تدريب وقيادة الجنود والإشراف والتخطيط على الادارة العامة وكذلك على العمليات العسكرية .

اما المجموعة الثانية فتتألف من افراد أتوا خدمتهم العسكرية الاجبارية ، وعدد هذه المجموعة يفوق عدد الاولى اذ يقدر حجمها في الوقت الحاضر بحوالي ٢٥٠ ألفا ، وفي الفترة من ١٩٤٩ - ١٩٥٠ كانت ٥٠ ألفا وفي ١٩٥٦ كانت ١٢٠ ألفا و ٢٠٠ ألفا في ١٩٦٥ . ويوجد ضمن هذه المجموعة فريتان : يتألف الاول من أولئك الاحتياطيين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢١ و ٥٩ سنة ، اما الثاني فمن أولئك الذين تتراوح أعمارهم بين ٣٩ - ٤٤ . وعلى أي حال ، تم في نوفمبر ١٩٦٩ رفع الحد الاعلى للاعمار بالنسبة للمجموعة الدفاعية الثانية الى ٥٥ سنة وذلك نتيجة لضغوط حرب حزيران ١٩٦٧ وما تلا ذلك على الجيش الاسرائيلي<sup>(٨)</sup>.

وبشكل عام ، يخضع الاحتياطيون لدورات متواصلة من التدريب خلال فترة الاحتياط ، فعليهم ان يتموا دورات سنوية لمدة ثلاثة اسابيع حيث يعيشون في ظل ظروف مشابهة لظروف الحرب . وغالبا ما كان هؤلاء يشتركون في الاعتداءات الاسرائيلية على الاردن وسوريه ومصر . وفي حالة الطوارئ يتم استدعاء هذه المجموعة اما بشيفرة خاصة عن طريق الاذاعة واما بالاتصال المباشر . ويمكن تعبئة القوات الاحتياطية وتحريكها للعمل في أي منطقة باسرائيل خلال مدة أقصاها ٤٨ ساعة . ففي ١٩٦٧ تمكنت اسرائيل من تعبئة ١١ بالمئة من طاقاتها البشرية

خلال ٤٨ ساعة في حين لم يتمكن العرب من تعبئة أكثر من ٣ بالالف من عددهم . وتنظم وحدات الاحتياط على اساس جغرافي لتسهيل عملية التعبئة . ولهذه القوات كادر صغير من الموظفين المحترفين ، عادة ضباط اركان وكتبة وعمال صيانة . وتتم صيانة معدات كل وحدة احتياط بشكل يساعد الوحدة على القيام بمهامها القتالية فور تجمعها<sup>(٩)</sup>. وكان الميجر جنرال بيجال ياديسن ، ثاني رئيس للاركان في تساهل هو الذي وضع اسس نظام الاحتياط . وقد كان يشبه الجيش الاسرائيلي بجبل من الجليد لا تظهر سوى قمته ( الجيش النظامي ) في حين ان تسعة أعشاره مخفية في الاحتياط<sup>(١٠)</sup>. والناحية العملية من الاحتياطي في تساهل تشكل اساسا للقول السائد في اسرائيل بأن قوات الاحتياط تجمل من كل مواطن « جنديا في اجازة مدتها أحد عشر شهرا »<sup>(١١)</sup>.

وفكرة ايجاد قوات خدمة دائمة وقوات احتياط نشطة تعتمد على التجربة العسكرية السويسرية ، وبشكل اساسي . فان لسويسره ، كما هو الحال في اسرائيل ، مؤسسة عسكرية ممتازة اذا ما مورنت بجاراتها . اولا ، عندها قوات خدمة دائمة لحفظ شخصية العسكرية وتخلق الكفاءة والتجربة في القادة . اما وحدات الاحتياط فانها تعطى العدد المطلوب في حالات الطوارئ . ويطلب الى وحدات الاحتياط ان تقوم بفترة خدمة تكتسب خلالها المهارات العسكرية الضرورية . ولكن النقطة الهامة هنا هي ان وحدة الاحتياط تتدرب كوحدة وتبقى كذلك في الاحتياط كوحدة . وعندما يتم استدعاؤهم في حالات الطوارئ يخدمون كوحدة . القيادة لا تعتمد على مبدأ النخبة ، أي ان الضباط والكوادر يعتمدون على ولاء الرجال بسبب قدرة هؤلاء على القيادة . وهذه في الاساس تشبه مفهوم اتزيوني « للقوة المعيارية » . وتخف حدة السلطوية العسكرية لصالح التماسك الجماعي كدافع للمقتال . ان لمثل هذا التنظيم العسكري فائدتين كبيرتين : اولا ، بالنسبة لبلد صغير ، فانه أوفر اقتصاديا من الجيش النظامي الكبير . فالاعتماد على وحدات الاحتياط المدربة والتي يتم استدعاؤها فقط خلال الازمات ، يقلل من تكاليف الاستعدادات العسكرية . وايضا ، بما أن التماسك والتضامن الجماعي هو اساس القيادة ، فان الضباط وضباط الصف هم عادة في وحدة احتياط دائمة ، وبذلك فان الضباط

وشباط الصف يوجدون علاقات شخصية حميمة مع الرجال الذين عليهم أن يتولوا قيادتهم . وهذا من شأنه ان يولد أفضل النتائج القتالية بأقل ثمن . ويرتكز نظام الاحتياط الاسرائيلي حول حقيقة ان المجندين الذين ينهون فترة الخدمة الاجبارية يظلون في الوحدة نفسها عندما يودعون في الاحتياط . وهذا مماثل للنظام السويسري ، وبذلك تحاول اسرائيل ان تخلق التماسك والانجازات كالتي يتميز بها الجيش السويسري .

نظام التجنيد مفروض على جميع الذكور الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ - ٢٩ سنة ، لمدة ثلاث سنوات . وتليون هم الذين يعفون من ذلك ، فتساهل يستدعي جميع الذكور ولا يسمح سوى ببعض الاعفاءات او التأجيل، ولا تعتبرالقدم المنبسطة وحمى الالوان والامية اسبابا كافية للاعفاء من الخدمة . ولا يهفى من الخدمة الا اولئك الذين يعانون من نقص عقلي او اضطراب عاطفي او بحاجة الى عناية طبية طويلة . ولا يسمح بتأجيل تأدية مهمات الخدمة الا للأشخاص الذين يقومون بأعمال لها علاقة مباشرة بأمن البلاد . وخلال السنوات المتعاقبة كان المعدل الاجمالي للمفوضين يتراوح ما بين ٧ و١٠ بالمئة من مجموع الذكور البالغ عمرهم ١٨ سنة (١٢) . وهكذا فان التجنيد الاجباري في اسرائيل يختلف عنه في الدول الاخرى بما في ذلك الدول العربية . ونظريا ، فان التجنيد في معظم هذه البلاد مفروض على الجميع ، ومع هذا ، فان عددا كبيرا من الاشخاص يعفون في الحقيقة . وفي عدد من الحالات يكون عدد المعفيين اكبر من عدد المجندين . ففي دول عربية معينة يستطيع المرء ان يعفى من الخدمة العسكرية اذا ما دفع مبلغا معيناً . وفي الولايات المتحدة ، بلغ معدل الرفض ، حتى في أوقات الحاجة كما في الحرب العالمية الثانية ، ٣٠ بالمئة . ويمكن توضيح نظام التجنيد الاجباري العام للذكور في اسرائيل على الصعيدين النظري والعملي بالشكل التالي : اولاً ، « عدد سكان اسرائيل قليل بالنسبة لجاتها ، فلا يزيد عدد سكانها اليهود عن ٢٤ مليون نسمة . وعدد الذين يستدعون للخدمة كل سنة لا يزيد الا قليلا عن ٤٠ ألفا » (١٣) . ( في الخمسينات بلغ عدد الذين استقدموا للخدمة ٣٠ ألفاً ، والزيادة الى ٤٠ ألفاً في الستينات تعود الى الزيادة في عدد السكان ) . اي انه ليس باستطاعتها تحمل رفاهية اعفاء عدد كبير من الشبان

كما هو الحال في الدول الكثيفة بالسكان . ثانياً ، يشرب الفرد الاسرائيلي منذ طفولته الاولى وخلال سني دراسته الرسمية وعضويته في منظمات الشبيبية اهمية قيمة الجيش لحفظ بقاء الدولة . وأخيراً ، يطبق نظام التجنيد الاجباري على جميع الذكور لانه الوسيلة الوحيدة الممكنة لصهر جميع المواطنين الذين أتوا من أكثر من ٧٠ بلداً (١٤) . ولتسهيل التدريب والتثقيف ، يستدعى الذكور في آذار وحزيران وايلول وكانون الاول من كل سنة (١٥) . ويضم اولئك الذين يستدعون في آب نخبة المجندين ، وهؤلاء هم خريجو المدارس الثانوية والكليات . يختلف التجنيد الاجباري في اسرائيل عن غيره من البلدان بأنه يشمل المرأة بالإضافة الى الرجل ، ويتم استدعاء النساء اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٨ - ٢٦ . ( وفقاً للقانون الصادر في ١٩٤٩ كان على الرجال أن يخدموا مدة ٢٤ شهراً ، اما النساء فلمدة ١٢ شهراً ، وبعد ادخال بعض التعديلات ، أصبح على الرجال ان يخدموا لمدة ٣٦ شهراً والنساء لمدة ٢٤ شهراً ، ويعود ذلك الى الحاجة للرجال ليحرسوا الحدود الجديدة والمناطق العازلة ) . ( انظر نيويورك تايمز ، ١/١١/١٩٦٩ وهورونيتز ، المصدر السابق ، ص ٥٠٦ ) . ويعود تجنيد المرأة الى النقص الذي تعانيه البلاد في الطاقة البشرية . وتخدم المجندات الاسرائيليات في جميع وحدات الجيش ، وبشكل رئيسي يقمن بعدد من المهام غير القتالية ابتداء من تدريس العبرية الى قيادة الشاحنات والاعمال الكتابية (١٦) . وتقوم المجندات ايضا بمهمة الترفيه عن الجنود ، خاصة الاوروبيين منهم الذين قد اعتادوا في بلادهم على حياة الاختلاط (١٧) . وبالإضافة الى ذلك ، فان الخدمة العسكرية تمكن المرأة من أن يتمو عندها نوع من الشعور بالاستقلالية والوعي لقضايا بلادها القومية . أضف الى ذلك ، تعمل الخدمة على الاسراع في تغيير اتجاهات المهاجرين الشرقيين نحو دور المرأة في المجتمع « الجديد » (١٨) . وأخيراً ، يخفف عن الرجال عدداً من المهام غير القتالية ، وبذلك يتمكن تساهل من تدريب الرجال لمهام قتالية محددة .

وقد لعبت المرأة من الناحية التاريخية دوراً فعالاً في قيام الدولة اليهودية ، فقد التحقت الفتيات بالمهاجرات ( قوات الدفاع غير الشرعية في فلسطين ) منذ ١٩٢١ عند قيام هذه المنظمة . وخلال الحرب

العالمية الثانية سمح لهن بالانضمام للجيش البريطاني ، وقد استفادت ٣٠٠٠ امرأة من هذه الفرصة . ولكن يجب هدم المبالغة في دور المرأة في المؤسسة العسكرية كما يجب ان يفصل بعض المؤلفين والصحفيين . فتجنيدهن ليس اجباريا كالرجال ، اذ انهن يعنين لاسباب لا تتوافر للرجال . فعلى سبيل المثال ، تستطيع المرأة ان تعفى من الخدمة الاجبارية اذا ما اُتسمت امام حاخامين ان معتقداتها الدينية دقيقة لدرجة ان الخدمة العسكرية تتناقض مع ايمانها الديني وطريقتها في الحياة (١٩) . وكذلك تعنى المرأة ان كانت متزوجة او حاملا ، او تظهر انها لا تستطيع التكيف مع حياة الخدمة . وبسبب هذه الاعفاءات وغيرها مما لم يرد ذكره ، نرى ان نسبة النساء في الجيش قليلة . والنسبة المثوية لا تزيد عن ٣٠ بالمائة ، مع ان المرء يتوقع ، من الناحية المنطقية على الاقل ، ان تكون النسبة ٥٠ بالمائة للرجال مقابل ٥٠ بالمائة لنساء . وكذلك تخدم النساء لمدة سنتين في حين يخدم الرجال ثلاث سنوات .

ويبقى الرجال في وحدات الاحتياط حتى سن الخامسة والخمسين بينما تترك النساء في سن الرابعة والثلاثين ، وكذلك يمكن للنساء ان يتخلين عن وضمهن في الاحتياط عندما يتزوجن او ينجبن اطفالا . بالاضافة لما تقدم ، لا يسمح للنساء بالخدمة في سلاح الطيران او سلاح البحرية بسبب النقص في المكان لاقامة مساكن خاصة ، ولصعوبة تدريب انسان له الحق الشرعي ان يترك الخدمة ليبنى عائلة . ويكلف تدريب الطيار ما بين ١٠٠ الى ٢٠٠ الف دولار ، فاذا سمح للنساء ان يتدربن كطيارين ، فان هذه الاموال ستضيع سدى عندما تتزوج المرأة وتبني عائلة (٢٠) . ونتيجة لهذه العوامل مجتعبة يمكن للمرء ان يستنتج ان المرأة تلعب دورا ثانويا في رسم وتخطيط الاستراتيجية والتكتيك العسكري للجيش الاسرائيلي . وليس هناك اية امرأة في القيادة العليا .

اذا ما تورن معدل اعمار الضباط في الجيش الاسرائيلي نرى انه اقل من معدل اعمار الضباط في المؤسسات العسكرية الاخرى . ويمثل هذا الفرق في بعض الاحيان الى ١٠ سنوات . فعلى سبيل المثال ، معدل عمر النقيب في الجيش الاسرائيلي هو اواسط العشرينات ، والمقدم في اوائل الثلاثينات ( ٣٠ - ٣٥ ) ، والزهيم ( ٣٥ -

٤٠ ) ، والعميد ( ٤٠ - ٤٤ ) (٢١) . وعند نشوب حرب حزيران ١٩٦٧ كان اللواء اسحق رابين ، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي ، لا يتجاوز الواحدة والاربعين من العمر ، ومردخاي هود ، قائد سلاح الطيران ، لا يتجاوز الاربعين ، وقادة ثلاث مناطق جغرافية كانوا ٤١ و٤٢ ، وقائد فرقة ٣٨ سنة . وكان هناك قائد فرقة واحد في اوائل الخمسينات من العمر ( ٥٤ سنة ) ، وهو معدل اعمار قادة الفرق في معظم المؤسسات العسكرية الاخرى (٢٢) . نظريا ، يسمح القانون للضباط بان يظلوا في الخدمة حتى سن الخامسة والخمسين ، ولكن معظم الضباط الكبار يحالون على التقاعد او ينقلون الى وظائف مدنية قبل بلوغهم الخمسين من العمر . وفي بعض الحالات يتقاعدون وهم لما يبلغوا الاربعين بعد . وتتجلى هذه الحقيقة بشكل واضح بالنسبة الاعمار رؤساء الاركان ، فمنذ ١٩٤٨ شغل ثمانية اشخاص هذا المنصب ، وجميعهم ما عدا اثنين كانوا دون الاربعين وقت تعيينهم . وباستثناء رئيس الاركان الحالي اُحيلوا جميعهم على التقاعد او نقلوا الى وظائف مدنية وهم لما يزالوا في اوائل الاربعينات من اعمارهم . وبعد ترك المنصب العسكري يعين الضباط في وظائف مدنية في الهستدروت ، او في الشركات الحكومية او في المؤسسات التربوية . ويظهر الجدول في آخر هذه المقالة ان جميع رؤساء الاركان عينوا بعد احوالهم على التقاعد في وظائف مدنية هامة ابتداء من استاذ في الجامعة العبرية في القدس الى مدير سلطة الموانئ الاسرائيلية . وفي الحقيقة ، هناك طلب عال على الضباط المتقاعدين للعمل في القطاع المدني وذلك بسبب تجربتهم وقدرتهم وشبابهم وابداعيتهم . وكثير من الضباط يعتبرون ان القطاع المدني هو نهاية مطافهم المهني ويعتبرون وجودهم في الجيش كوضع انتقالي وكهوجب لاكتساب الكفاءة المطلوبة للنجاح في القطاع المدني .

ولصغر سن الضباط الاسرائيليين مضامين هامة بالنسبة لتباعد الجيش ومعنوياته المرتفعة ونعاليته ، وهذا الشباب يسهل الاتصال بين الضباط من مختلف الرتب . والهوة الزمنية التي تميز معظم الجيوش لا مكان لها في الجيش الاسرائيلي . والشباب ايضا يقلل من تأثير التقاليد والعادات العسكرية التي اصبحت في عدد من الجيوش غاية في حد ذاتها . ولتقاعد الضباط في

ففي ذلك العام كان الجيش لا يزال حديثا ، لذلك ملئت معظم المراكز الشاغرة من قبل ضباط صفار السن . ولكن ما أن مرت الايام واصبحت شروط ملء المراكز اكثر شدة بالنسبة للمؤهلات والتدريب ، اصبح معدل سن الضباط اعلى . فمثلا ، كان اول رئيس للاركان في اوائل الثلاثينات من عمره عندما عين في منصبه ، في حين ان رئيس الاركان الحالي كان ٤٢ سنة عند تعيينه . وكذلك ، بينما كان اول رئيس للاركان برتبة لواء عند تعيينه ، كان الرئيس الحالي برتبة عميد ، اي ، ما أن أصبحت المنظمة اكثر تعقيدا ورسوخا ، زاد معدل سن افرادها ، وهذا ينطبق الى حد كبير على جميع المنظمات الكبيرة .

يتميز كبار الضباط في اسرائيل بالصفات والميزات التالية :

(١) معظم كبار الضباط في تساهل مهاجرون اوروبيين او من مواليد فلسطين ولكن من ابوين اوروبيين . فمثلا ، من خلال قراءة سيرة ٢٩ ضابطا كبيرا في كتاب جنرالات اسرائيل ، يظهر ان ١٨ منهم ولدوا في فلسطين من ابوين اوروبيين ، واربعة في روسيه وثلاثة في بولنده واثنين في يوجسلافيه وواحد في رومانيه وواحد في ايرلنده وواحد في النمسه . وايضا ، فان جميع الضباط الذين كانوا برتبة لواء في ١٩٦٧ هم من اصل اوروبي . ومثال ثالث هو ان منصب رئيس الاركان خصص لأولئك الذين ولدوا في فلسطين من ابوين هاجروا الى فلسطين من اوروبا ، أو ولدوا في اوروبا وهاجروا فيما بعد الى فلسطين . والمهاجرون القادمون من آسيه وافريقيه ، الذين يطلق عليهم اسم « المهاجرون الجدد » ليسوا ممثلين في الرتب العليا ، ومع هذا فان عددهم بين الجنود مرتفع جدا (٢٦) ، ومع ان هذا الوضع قد تغير في السنوات القليلة الماضية ، فان المهاجرين الاوروبيين لا يزالون يشكلون المجموعة الغالبة على صعيد الرتب العالية .

(٢) معظم الضباط ، بما في ذلك كبار الضباط يولدون وينشأون في الكيبوتزات . ومع ان عدد سكان الكيبوتزات يشكل ٤ بالمائة فقط من مجموع سكان اسرائيل ، تختلف هذه النسبة في الوحدات القتالية المنتخبة وهيئة كبار الضباط والقيادات العليا (٢٧) . وسبب ذلك هو ان الكيبوتز مؤسسة شمولية (٢٨) . وله عدد من الملامح المشتركة مع الجيش . فكلها يهتمان ويؤكدان على النظام ،

من مبكرة فائدة منع تكوين طبقات لها امتيازات خاصة يمكن ان تتحول الى مطامح سياسية . ومثل هذه المطامح يمكن ان تقلب سيطرة القطاع المدني على الجيش والنظام السياسي . وكذلك فان تقاعد الضباط وهم صفار في السن يفسح المجال لترقية ضباط اصغر سنا ليحلوا مكانهم . وهذا من شأنه ان يقلل من هيبة املهم وقلقهم بأنهم ظلوا في الرتبة نفسها عدة سنوات . ( تجسيد الترقيات صفة مميزة لعدد من الجيوش في الدول النامية ، الامر الذي يفسر عدم الاستقرار والانقلابات العسكرية ) .

واخيرا ، فان التقاعد في سن مبكرة يشجع تطبيق افكار ونظريات جديدة فيها يتعلق بالاستراتيجية العسكرية ، اي ، ان التفير المستمر على صعيد كبار الضباط يعني استمرار تدفق الافكار والاساليب الجديدة المتعلقة بالقيادة والتدريب . فمثلا ، تبديل رئيس الاركان بشكل مستمر يشجع كثيرا الابداع في الجيش وتقريبا ترك كل رئيس من رؤساء الاركان طابعه الخاص على الجيش الاسرائيلي عن طريق ادخال او تحسين بعض النظريات والوحدات . ويعزى الى بيجال يادين الذي عمل رئيسا للاركان من ١٩٤٩ الى ١٩٥٢ ايجاد نظرية « الهجوم بقوة العزيمة » ، والتي تقتضي بأن على جميع الضباط مهما اختلفت رتبهم ان يسيروا امام رجالهم ، وبذلك يضعون المثل الاعلى لجنودهم . وجانب آخر من هذه النظرية هو انه عندما يبدأ القتال على الضباط والجنود ان لا يناموا او يأكلوا حتى يتم سحق العدو . وتفترض النظرية انه ليس هناك اي جيش باستطاعته ان يتحمل القتال لمدة ٢٤ ساعة يوميا لعدة ايام . ومن المحتم ان ينهار احد الجانبين ، والجيش الذي له عزيمة اقوى سينتصر (٢٢) . واخيرا فان الجنرال اسحق رابين ، رئيس اركان الجيش الاسرائيلي من ١٩٦٥ - ١٩٦٨ ، طور مفهوم « المحدلة البشرية » ، وتؤكد هذه الفكرة على ان النصر لا يمكن ان يتم حتى يسحق العدو كليا . وقد درب جنوده على هجمات أمامية يستخدمون فيها رشيشات وقنابل يدوية وعبوات ناسفة (٢٤) . وكذلك يرجع الفضل الى رابين في ادخال دورات المظلات الاجبارية لجميع كبار الضباط وكان هو اول من طبق ذلك على نفسه (٢٥) .

وقبل ان ننهي هذا القسم من البحث ، نود ان نذكر ولو مرورا ، ان معدل عمر الضباط الاسرائيلي في الوقت الحاضر اكثر بقليل من عمره في ١٩٤٨ ،

وجميع مراحل النشاط اليومي مبرمجة بدقة، وجميع هذه النشاطات تفرض من الاعلى بشكل اوامر رسمية(٢٩). وكلاهما ايضا ، الجيش والكيبوتز ، يخضعان المصلحة الشخصية للمصلحة العامة ، فهما يحاولان خلق وابداع نوع من الانصهار الكلي ضمن المؤسسة ، ويشجعان على الروح القومية المندفعة وعلى الشخصية القوية الخشنة . وجميع هذه الصفات هي التي تجعل من ابناء الكيبوتزات افضل الضباط والجنود . والدراسة التي أعدها يهودا امير وصدرت مؤخرا بعنوان « فعالية الجنود من ابناء الكيبوتزات في قوات الدفاع الاسرائيلية » تظهر ان الجنود من ابناء الكيبوتزات متفوقون على اترابهم بالامور التالية : يتطوعون للمهام الخطرة والصعبة ، يتقدمون على صعيد العمل والرتب بشكل اسرع ، انهم دوراتهم التدريبية العسكرية بنجاح(٣٠). ومع ان هذه الدراسة تشمل فقط عينة من الجنود بدون ضباط ، فانها تمثل خطأ عاما في الساحة .

(٣) يحمل معظم كبار الضباط شهادات جامعية ليس في العلوم العسكرية فحسب ولكن ايضا في مجالات اخرى مثل العلوم السياسية والاقتصاد والهندسة . وهذه الشهادات تكون ايا من جامعات اجنبية مثل الولايات المتحدة وفرنسه وبريطانيه ، او من جامعات اسرائيلية محلية . فمثلا ، درس حايم لاسكوف ، رابع رئيس للاركان ، الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة اكسفورد لمدة ٣ سنوات . اما رئيس الاركان الحالي فهو يحمل شهادة من جامعة القدس ، واخرى في الاقتصاد وادارة الاعمال من احدى الجامعات الامريكية(٣١) .

ويظهر ان تساهل يؤكد كثيرا على الدراسات الجامعية . وكثيرا ما يشجع الضباط على أخذ اجازات دراسية بمرتب كامل وذلك للحصول على درجات جامعية في العلوم الطبيعية والاجتماعية والعلوم الانسانية كذلك . ولكن التركيز على الدرجات الجامعية يتأثر بعاملين : أولا ، ليست الاستراتيجية العسكرية في الوقت الحاضر عبارة عن امور عسكرية بحتة ، بل انها مجموعة من العلوم الاجتماعية والطبيعية المختلفة بالاضافة الى العلوم العسكرية . وكذلك فان الضباط الذين يلتحقون بالجامعات من شأنهم ان يخففوا من الحواجز ما بين الجيش والمجتمع . فهذه الفترة تفسح المجال للضباط والمدنيين للاختلاط ولهم بعضهم بعضا .

اضف الى ذلك انها تساعد الجيش لايجاد تعاون وتأييد داخل الجامعة وتطويره .  
{ معظم كبار ضباط الجيش الاسرائيلي خدموا في وحدات مختلفة من الجيش في فترات مختلفة كذلك ، فمعظمهم خدم في المشاة ثم في المدرعات وبعد ذلك في الطيران . والقصد من ذلك هو تعريف الضباط بمختلف نواحي الجيش والعسكرية بشكل عام الامر الذي من شأنه ان يجعلهم يفهمون الاستراتيجية العسكرية في اطار اوسع ، ويؤمل من وراء ذلك اتخاذ قرارات عسكرية أفضل .

عادة يؤمل من الضباط السير في مقدمة رجالهم ، بل ويشجعون ويدربون على ذلك ، فالاعاز العام الذي يصدره الضباط في المعارك هو « اتبعوني - آحاراي - » وليس « الى الامام سر - كديما » . والتياذة من خلال اعطاء المثل الشخصي هي موضع تشجيع ابتداء من رئيس الاركان مرورا بضباط كليات التدريب حتى الجنود . والمؤمل هو ان ينجح القائد في كسب ولاء مرؤوسيه وان يجعلهم يؤدون خدماتهم دون اللجوء الى الاجراءات الرسمية قدر الامكان . ويؤمل ايضا من الضباط ان ينشئ علاقة شخصية معهم بشكل يجعلهم يتقيدون بالوامر طوعا(٣٢) . وليست هذه التقاليد جديدة بالنسبة للجيش الاسرائيلي ، فقد ورثها الجيش عن الهاجاناه (قوات الدفاع اليهودية غير الشرعية ) حيث كان القائد يسير في مقدمة مجموعته اثناء القتال . بالاضافة لذلك ، فان الحروب الحديثة تفرض على القائد ان يتواجد على أرض المعركة ليقود العمليات القتالية ويتيحها لاتخاذ القرارات المناسبة وفقا للظروف المتغيرة . فتوجيه المعركة من الخلف لا يفقد القائد صلته بالمعركة فحسب ولكن ايضا يجعل من الصعب عليه ان يقود المعركة ويوجهها بشكل فعال . فلو حدث خطأ في مثل هذه الحالة سيكون من الصعب علاجه او القيام بأي شيء بالنسبة له . وكذلك ليس الفرق كبيرا بين الضباط ومرؤوسيه من ناحية السن او المؤهلات العلمية ، وهذا يصح اكثر بالنسبة للاحتياطي اكثر منه للجنود النظاميين ، فكثير من جنود الاحتياط يحملون درجات علمية ومهارات فنية كضباطهم . اي ان جنود الاحتياط ليسوا اميين او شبه اميين كما هو الحال في عدد من الدول النامية في افريقيه وآسيه واميركة اللاتينية . فهذا النوع من الناس تدفعه « القوة المعيارية » كما يسميها اتزيوني ، ويبررها اعطاء

القائد المثل بنفسه وكذلك انخرطه الحقيقي في العمل .

كثير من الضباط والجنود الاسرائيليين يتكلمون العربية ، وذلك للأسباب التالية : اولاً ، ولد عدد منهم في الدول العربية مثل العراق ومصر وشمال افريقيه . ثانياً ، ولد بعضهم في فلسطين او نزحوا اليها في الصفر واكتسبوا اللغة من اهالي البلاد الاصليين . وايضا ، فان عددا من الضباط والجنود درسوا العربية في المدارس الثانوية حيث تدرس العربية كلغة ثانية . واخيراً ، بعضهم درس العربية وهم في الخدمة العسكرية . ولدى الجيش وسائل مبسطة لتدريب افراده اللغات الاجنبية بما في ذلك العربية ، وتمنح مكافآت خاصة لأولئك الذين يتفوقون بالعربية<sup>(٣٦)</sup> . ومعرفة العربية تمكن تساهل من وضع استراتيجيته العسكرية وتنفيذها بشكل أكثر فعالية ، فهي تساعد الجيش على جمع المعلومات الضرورية للقيام بعمليات ناجحة ، وتساعد ايضا على ارباك «العدو» وافشال عملياته العسكرية . فمثلاً ، كان بين العمليات العسكرية التي ساعدت على انتصار اسرائيل في ١٩٦٧ عملية اطلق عليها « معركة الضباب » . وقد تمكنت اسرائيل بواسطة هذه العملية من ارباك قادة العرب وجرحهم الى الافخاخ وتحويل قواتهم الى مناطق غير صحيحة ونشر الاضطراب والفوضى في الصفوف العليا لقيادات الاعداء والاسراع في عملية اختيار معنويات القادة وتفكك قنوات القيادة . وقد تم ذلك بالاعلان عن سقوط بعض المدن والمناطق الاستراتيجية بعد ٢٤ ساعة من سقوطها بأيدي القوات الاسرائيلية . وفي الوقت نفسه ، لم يكن ليعلن عن سقوط بعض المدن والمناطق الاستراتيجية حتى تنتهي الحرب . وهكذا فان الطائرات العربية واصلت هبوطها في مطار العريش لعدة ساعات بعد احتلالها من قبل القوات الاسرائيلية . فقد كان الطيارون يرون اعلام ج . ع . م . لا تزال مرفوعة على السواري ، كما ان الاذن بالهبوط كان يعطى عن طريق برج المراقبة بلغة عربية ذات لكنته المصرية<sup>(٣٧)</sup> . وعملية معركة الضباب اظهرت وكان القوات المصرية تزحف نحو تل ابيب . فعندما كان القادة العرب يستمعون الى البلاغات العسكرية الاسرائيلية اخذوا انطباعاً بأن القوات الاسرائيلية تخوض معركة يائسة في الدفاع عن مستوطنات النقب وقرى قطاع غزة ، ولكن في الحقيقة ، كانت

القوات الاسرائيلية متوغلة وراء الخطوط المصرية<sup>(٣٥)</sup> .

لما كانت فلسطين المحتلة بلدا صغيرا من الناحية الجغرافية ( ٧٩٩٣ ميلا مربعا ) والسكانية ( حوالي ٢،٧ مليون نسمة ) فان الاتصالات ما بين الضباط والجنود من جهة والمدنيين من جهة اخرى سهلة وليست منقطعة . فبماكانهم رؤية زوجاتهم وازواجهن ووالديهم واقاربهم واصدقاتهم خلال عطلة نهاية الاسبوع والعطل عامة . وهذا من شأنه زيادة التشابه ما بين الموظفين المدنيين والعسكريين ، كما انه يقلل من فرصة نشوء طبقة عسكرية مغلقة ومعزولة ومنفصلة لها ثقافتها وحياتها ورموزها ومعتقداتها السياسية الخاصة . والطبقة العسكرية تولد طموحات سياسية في عقول الضباط ، هذا يمكن ان يؤثر على استقرار النظام السياسي واستقراره . وايضا ، فان العلاقات المباشرة ترغع من معنويات الجيش ، وهذا ضروري من أجل زيادة الفعالية خاصة في ظروف مرهقة كظروف الجيش . فالابتعاد لفترات طويلة عن الاء والاصدقاء والاحبة يشكل تربة خصبة لتوليد القلق والتوتر الذي يؤدي الى اضعاف وحدة القوات المسلحة وتباسكها وبالتالي يؤدي الى الفشل . ومثل هذا القلق والخاوف موجود لدى عدد من الوحدات العسكرية في عدد من البلدان الكبيرة<sup>(٣٦)</sup> . ولا بد للمرء من أن يعترف بأن الاتصال ما بين الجيش والمجتمع يشكل عنصرا هاما في ابقاء صلات وثيقة ما بين الجبهة العسكرية والجبهة الداخلية . يعمل تساهل كأداة لدمج وصهر واذابة الثقافات المتنوعة التي جلبها المهاجرون معهم الى اسرائيل . ان المجتمع الاسرائيلي هو اكثر المجتمعات التي عرشفها علماء الاجتماع تنوعا ، فاسرائيل بلد نصف سكانه مهاجرون من سبعين بلدا بينهم كثير من الاختلافات السياسية والايديولوجية والدينية . وعدد من هؤلاء المهاجرين ، وخاصة اليهود الشرقيين من الشرق الاوسط وشمال افريقيه ، يجهلون اللغة العبرية والتاريخ والجغرافية . وكذلك ينقصهم الولاء السياسي والالتزام الثقافي والقدرة التنظيمية التي تميز اليهود الاوروبيين . لذلك فانهم بحاجة الى عملية مكثفة من التثقيف والتوجيه .

وعملية الدمج التي يقوم بها تساهل تتم من خلال نوعين من النشاط : الاول يضم ايصال المعلومات والبرامج الترفيهية التي تهدف الى تقوية الوعي

القومي والمدني لدى المجتدين ، ومن ضمن هذا البرنامج هناك مدارس خاصة لتدريس اللغة العبرية والتاريخ والجغرافيا وغيرها من المواضيع التي يمكن ان تهتم المهاجرين الجدد . وقد عملت المجندات في هذا المجال من النشاط كمعلمات (٢٧) . ويضم النوع الثاني الجهود لرفع مستوى الطائفة البشرية قبل التجنيد ، ولجعل الجنود والضباط اكثر استعدادا للاندماج في المجتمع بعد انتهاء مدة الخدمة العسكرية (٢٨) .

هناك ثلاثة عوامل تساعد تساهل على القيام ب مهمة الدمج . اولاً ، لما كان التجنيد اجباريا لجميع الذكور الذين تتراوح اعمارهم بين ١٨ - ٢٩ ولحوالي ٣٠ بالمائة من النساء اللواتي هن بين ١٨ - ٢٦ ، يعتبر الجيش هو المؤسسة الوحيدة في اسرائيل التي تستطيع الوصول الى معظم الشبان وصيرهم اجتماعيا . ثانياً ، لدى الجيش الاسرائيلي كميات هائلة من الموارد ليست متوافرة لغيره من المؤسسات الامر الذي من شأنه ان يجعل الجيش يصل الى مجالات بعيدة او لم تصل لها السلطات المدنية او غيرها من المؤسسات الوطنية (٢٩) . واخيراً ، ليمكن الجيش من القيام بأعباء الدفاع والتوسع يحتاج لتحقيق ذلك الى مصدر من الطاقة البشرية الممتازة والملتزمة وذات الكفاءة العالية التي يمكن الاعتماد عليها . أي انه لصالح المؤسسة العسكرية رفق نوعية ومستوى الناس بشكل عام .

تقوم المؤسسة العسكرية الاسرائيلية بمهام أخرى تساعد كثيراً في زيادة قوة الجيش وتحديث المجتمع . فني حقل التربية ، الذي أشير اليه سابقاً ، يقوم الجيش بتنظيم صفوف لتدريس العبرية للمهاجرين الجدد ولتوجيههم اجتماعياً نحو الاهداف التي تصبو الدولة الى تحقيقها . وكذلك ينظم الجيش دورة فنية ومهنية خاصة تهدف الى خلق كادر ذي مهارة عالية لادارة الصناعات العسكرية وغير العسكرية التابعة للجيش وغيره والاشراف عليها . ويقوم الجيش بالاشتراك مع مؤسسات أخرى بالاشراف على عدد من المنظمات ، اهمها جاندانغ ونحال ، وجاندانغ هي اختصار للتعبير العبري «جدودي نوعر» أو هيئة الشباب ، وقد تأسست في ١٩٣٩ وفي ١٩٤٩ وضعت تحت مسؤولية وزارتي الدفاع ووزارة التربية والتعليم ( تدفع وزارة التربية مرتبات الاساتذة الذين يدرسون المواد الاكاديمية في المدارس

الثانوية والمهنية ) (٣٠) . وهي من الناحية النظرية منظمة تطوعية ، ولكنها في الحقيقة تحاول ان تصل الى جميع الشبان الاسرائيليين الذين تتراوح اعمارهم ما بين ١٤ - ١٨ بصرف النظر ان كانوا طلبة او مستخدمين . وحاليا تعمل جاندانغ في ١١٠ مدارس عامة و ١٠٠ مهنية و ٣٠ زراعية وفي حوالي ٢٥٠ مدرسة بعد المرحلة الابتدائية ومنظمات شبيهة في الكيبوتزات . ويبلغ عدد اعضائها اكثر من ٨٠ الفا من الذكور والاناث (٣١) . وتساعد جاندانغ القوات المسلحة عن طريق التدريب الاعدايي شبه العسكري وكذلك باستيعاب الشبيبة من مختلف التيارات الثقافية وبزرع روح من الريادة والخدمة الوطنية في نفوسهم (٣٢) . وهدف جاندانغ هي خلق احساس صهيوني في الشباب واعطائهم فكرة عن الحياة العسكرية واهميتها . وهناك نواح تطوعية وأخرى اجبارية في برنامجها . فيطلب الى الشبيبة الاستماع الى محاضرات ومناقشة قضايا تتعلق بالاستراتيجية العسكرية . وهذا مطلوب من جميع الشباب الذين يدرسون في المدارس التي تعمل فيها وحدات جاندانغ . اما البرامج التطوعية فتشمل تقديم عدد من الدورات الخاصة حول الطيران والمواصلات والرادار اولئك الذين يظهرون اهتماما وميلا خاصا بهذه المواضيع . وهذا من شأنه مساعدة الجيش في اكتشاف الشباب المحتمل انضمامهم للجيش ولتخفيض نسبة الطاقات المهدورة التي لا يمكن تجنب هدرها . اي ان جاندانغ تعمل كمختبر بشري تابع للجيش لاكتشاف اولئك الذين يمكن ان يكونوا المؤهلات النفسية والثقافية والطبيعية المطلوبة للجيش . فمثلاً ، يتم اختيار جميع طلبة كلية الطيران من اعضاء جاندانغ .

اما المنظمة الاخرى فهي نحال ، وهي اختصار للاسم العبري « نوعر حالوتسي لوحيديم » او الشباب الرواد المحاربون . وقد أسست هذه المنظمة في العام ١٩٤٨ لتحل محل البالماخ التي كانت القوة الضاربة للهجاناه او قوة الدفاع اليهودية السرية . ونشاطات نحال ، مثل البالماخ ، عسكرية وزراعية . وينعكس ذلك في شعاراتها التي هي عبارة عن سيف يرمز الى القتال ومنجل يرمز الى المستوطنات الزراعية (٣٣) . وما ان يبلغ الشباب الثامنة عشرة من العمر ينضم اما الى الجيش كمجنّد او الى نحال . وبعد ثلاثة اشهر من التدريب العسكري المكثف يتلقى افراد نحال تدريباً زراعياً ولكن في

خل نظام عسكري ، ويتم ذلك في مستوطنات زراعية تاسية بالنسبة للناس العاديين . ويتلو ذلك دورة متقدمة من التدريب العسكري ، وعندما تنتهي مدة الخدمة يتدرب العضو لينضم اما السى احدى المستوطنات الزراعية القائمة او ينشئ مستوطنة جديدة (٤٤) .

واخيرا ، يشجع الجيش كما يساعد على ايجاد الصناعات الخفيفة واهيانا الثقيلة التي تنتج سلعا ومواد يستخدمها القطاعان المدني والعسكري . ويتم تصدير قسم من ذلك ، وتملك وزارة الدفاع مجعما كبيرا للصناعة والبحث لانتاج عدد من المنتجات مثل الاسلحة الصغيرة ، والاسلحة الخفيفة والمتوسطة ، وقطع الغيار والذخائر التي يستخدمها الجيش (٤٥) . وهناك سوق للتصدير لكل من الجيش والقطاع الصناعي . ويقدر بأن الجيش يصدر ٣٠ مليار دولار بالثلة من انتاجه . وفي ١٩٦٩ صدرت الصناعات العسكرية ما قيمته ٤٠ مليون دولار من الاسلحة لاكثر من ٣٥ بلدا (٤٦) . اما الاموال الضعبة التي تحصل عليها الدولة نتيجة لذلك فتستخدم لشراء مواد استراتيجية للمعدات والاستثمار الراسمالي (٤٧) . ويشرف الجيش كذلك على افضل مختبرات البحث التي يعمل فيها افضل العلماء من اجل صنع اجهزة اليكترونية للقطاعين المدني والعسكري . واخيرا ، هناك ايضا صناعة الطائرات والاجهزة الاليكترونية التي يستخدم فيها الجيش اكثر من ٢٠ ألف شخص (٤٨) .

يبتد دور الجيش الاسرائيلي عبر حدود اسرائيل .

تغد اقام روابط قوية مع عدد من جيوش الدول المتقدمة والنامية . وعلاقته بالاولى هو لاستيراد اسلحة حديثة ولتدريب الضباط الاسرائيليين لاستخدام المعدات العسكرية الحديثة ولجعل النظريات والمفاهيم العسكرية مماشية للعصر . وكذلك فان هذه الدول تتعاون مع اسرائيل لتنمية الصناعات العسكرية في اسرائيل لمصلحة البلدين المشتركة . اما بالنسبة لعلاقته مع الدول النامية فانها تشمل المجالات التالية : تصدير الاسلحة الفائضة ، ارسال خبراء لتنظيم جيوش هذه الدول وتدريب ضباطهم في كليات اسرائيل العسكرية . وكذلك فان الجيش الاسرائيلي يقبل الى مجتمعات هذه الدول من خلال منظماته المختلفة مثل جادناع ونحال . فهو يحاول اقناع هؤلاء الناس بقيمة هذه المنظمات واهميتها في تدريب واعداد الشبيبة في الفنون المختلفة لتنمية بلادهم اجتماعيا واقتصاديا . وفي السنوات القليلة الماضية نجح الجيش الاسرائيلي بالتعاون مع الحكومات المتعاقبة لتنظيم ثمانى دورات لتدريب ٥٥٠ من قادة الشبيبة ينتمون الى خمسين بلدا على فنون جادناع ، وثمانى دورات اخرى لتدريب ٢٠٠ ضابط ومدرس ينتمون لستة عشر بلدا على اماليب نحال ونشاطاته . والهدف الاساسى من عقد هذه الدورات في هذه الدول هو ايجاد وتنمية مجموعة من القادة الذين يتعاطفون مع اهداف اسرائيل ، ويستطيعون ممارسة التأثير على شعوب وحكومات دولهم وذلك لتقوية روابطها مع اسرائيل وللتصويت الى جانبها في الامم المتحدة .

- ١ - ايلي شينوي . المجتمع : مقدمة الى علم الاجتماع ( نيويورك . راندوم هاوس ، ١٩٦٧ ) ، ص ٣٤٧ .
- ٢ - الفرد ليلنتال ، الوجه الاخر للعملية ، ( نيويورك ، دفن - ادار ، ١٩٦٥ ) ، ص ٤٨ - ٤٩ .
- ٣ - آموس بيرلتر ، الجيش والسياسة في اسرائيل ، ( نيويورك ، فريدريك . ا. برايجر - ١٩٦٩ ) ، ص ٦٦ .
- ٤ - ليلنتال ، المصدر السابق ، ص ٢٣٨ .
- ٥ - اميناي اتزيوني « الجيش الاسرائيلي : العنصر البشري » ، مجلة جويش فرونتير ، ج ١ ص ٤ - ٩ ، ديسمبر ١٩٥٩ ، ج ٢ ص ٩ - ١٢ ، يناير ١٩٦٠ ، ج ٣ ص ١٦ - ٢٠ ،
- ٦ - ايرفيلد ، ١٩٦٠ ، ص ٦ - ٧ .
- ٧ - الكولونيل ايرفينج هيمنت ( ا ) « هيئة ضباط الاركان في اسرائيل » ، المجلة العسكرية ، اكتوبر ١٩٦٨ ، فبراير ١٩٦٨ ، ص ١٣ - ١٩ .
- ٨ - بيرلتر - ا . المصدر السابق ، ص ١ .
- ٩ - نيويورك تايمز ، ١٩٦٩/١١/١ .
- ١٠ - الكولونيل ايرفينج هيمنت « قوات الدفاع الاسرائيلية » ، المجلة العسكرية ، عدد ٢ ، فبراير ١٩٦٧ ، ص ٤٢ .
- ١١ - شبتاي تيفيت ، دبابات تموز ( لندن ، ويلدنفيلد ونيكلسون ، ١٩٦٨ ) ، ص ١٠ .
- ١٢ - اتزيوني ، المصدر السابق ، نوفمبر ١٩٥٩ ، ص ٢ .
- ١٣ - س.ل.ا. مارشال ، الانتصار في سيناء ،

- ص ٢١ .
- ٢٦ — اتزيوني المصدر السابق ، ج ٣ ، فبراير ١٩٦٦ ، ص ١٨ .
- ٢٧ — أموس بيرلتر المصدر السابق ، ص ٧٤ .
- ٢٨ — جونمان ، المستشفيات العقلية : مقالات حول الاوضاع الاجتماعية للمرضى العقليين وغيرهم من المرضى ( نيويورك ، كتب انكور ، ١٩٦١ ) ، ص ٦ .
- ٢٩ — المصدر نفسه .
- ٣٠ — المصدر نفسه ص ٣٢٤ .
- ٣١ — بن شاول ، المصدر السابق ، ص ٤٨ و ٦٢ .
- ٣٢ — اتزيوني ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ١٢ .
- ٣٣ — الكيلاني ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .
- ٣٤ — ليوهين ، المصدر السابق ، ص ٦١ .
- ٣٥ — المصدر نفسه ، ص ٦١ .
- ٣٦ — اتزيوني ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص ٦ .
- ٣٧ — بيرلتر ، المصدر السابق ، ص ٧٠ ، ٧٢ .
- ٣٨ — المصدر نفسه ، ص ٧١ .
- ٣٩ — المصدر نفسه ، ص ٧٠ .
- ٤٠ — جوزيف ايتون « جادناع ، منظمة الشبيبة الاسرائيلية » ، مجلة الشرق الاوسط ، ( ج ٢٣ ، عدد ٣ ، ١٩٦٩ ، ص ٤٧١ — ٤٨١ ) .
- ٤١ — شاول راماتي ، قوات الدفاع الاسرائيلية ، ( تل ابيب ، اسرائيل دايجست ، ١٩٦٩ ) ، ص ٣٥ .
- ٤٢ — هيمنت ، المصدر السابق ، ص ٤٦ .
- ٤٣ — ليو هيمن ، المصدر السابق ، ص ٦٦ .
- ٤٤ — هيمنت ، المصدر السابق ، ص ٤٦ — ٤٧ .
- ٤٥ — مارتن ميلر ، « جهود اسرائيل لتحقيق الاكتفاء الذاتي عسكريا » ، من المجلة العسكرية ، مجلد ٥١ — عدد ١٣ ، اذار ١٩٧١ ، ص ٦٧ — ٧٣ .
- ٤٦ — المصدر نفسه .
- ٤٧ — هورونيتز ، المصدر السابق ، ص ٣٦٩ .
- ٤٨ — بيرلتر المصدر السابق ، ص ٧٣ .

- ( نيويورك ، وليم مارو وشركاه ، ١٩٦٧ ) ، ص ٩ .
- ١٣ — ج. سي. هورنيتز ، السياسة في الشرق الاوسط : البعد العسكري ( نيويورك ، اصدار فريدريك . ا. برايجر ، ١٩٦٩ ) ، ص ٣٦٨ .
- ١٤ — دانيد رابورت ، « نظرية مقارنة في الانواع العسكرية والسياسية » من كتاب هنتجتن ، محرر ، النماذج العسكرية المتغيرة ، ص ٨٥ .
- ١٥ — العقيد طيسار هيثم الكيلاني ، المذهب العسكري الاسرائيلي ، ( بيروت ، مركز الابحاث الفلسطينية ، ١٩٦٩ ) ، ص ١١٩ .
- ١٦ — ادا ميجون ، نساء بينين بلادا ( نيويورك ، مطبعة هرتزل ، ١٩٦٢ ) ، ص ٢٢٨ .
- ١٧ — اتزيوني ، المصدر السابق .
- ١٨ — اديب تموار ، المرأة اليهودية في فلسطين المحتلة ، بيروت ، مركز الابحاث الفلسطينية ، ١٩٦٨ ) ، ص ١٧١ — ١٧٥ .
- ١٩ — ليو هيمن « مقالات بالثناير » ، من المجلة العسكرية ، ( ج ٤٢ ، عدد ٣ في مارس ١٩٦٢ ، ص ١٥ — ٢٢ ) .
- ٢٠ — المصدر نفسه ، ص ٢٠ .
- ٢١ — أموس بيرلتر « الجيش الاسرائيلي والسياسة ، بقاء المدنيين رغما عن العسكريين » ، من مجلة السياسة العالمية ، ( مجلد ٢٠ ، عدد ٢ ، تموز ١٩٦٨ ، ص ٦٠٦ — ٦٤٣ ) ، ص ٦٢٩ .
- ٢٢ — الميجر جنرال ر. ل. شوميكر ، « الحرب العربية — الاسرائيلية » من المجلة العسكرية ، ( مجلد ٤٨ ، عدد ٨ ، آب ١٩٦٨ ، ص ٥٦ — ٧٠ ) ، ص ٦٦ .
- ٢٣ — ليو هيمن « الحرب في الشرق الاوسط » ، المجلة العسكرية ، ( ج ٤٧ عدد ٩ في ١٩٦٩ ) ، ص ٥٦ — ٦٦ .
- ٢٤ — المصدر نفسه .
- ٢٥ — موشيه بن شاول ، جنرالات اسرائيل ، ( تل ابيب ، دار هادار للنشر ، ١٩٦٨ ) ،

## رؤساء الأركان

الاسم	تاريخ الولادة	مكان الولادة	الأزمات العملية	الخسيرة	الوظيفة المدنية بعد التقاعد	الفترة في الخدمة العسكرية
ياكوف دوري	١٨٩٩	حيفا	مهندس من جامعة جنت ١٩٢١-١٩٢٢	الكنية اليهودية والمهاجرات	ممد تخبون الاسرائيلي	١٩٤٩/٩/١١ - ١٩٤٨/٥/١٥
بيجال يادين	١٩١٧	القدس	ماجستير ودكتوراه من الجامعة العبرية		استاذ علم الاثار	١٩٥٢/٧/١٢ - ١٩٤٩/٩/١١
مردخاي باكليف	١٩٢٠	القدس	ممد التخبون ببيتا	الجيش البريطاني ( الحرب العالية الثانية ، مع كتيبة الجنرال ويتجيت )	مصانع البحر الميت وشركة برومين البحر الميت	١٩٥٢/٦/١٢ - ١٩٥٢/٧/١٢
موشيه دايان	١٩١٥	دجناه	١ - مدرسة كبار الضباط في انجلرة . ٢ - بكالوريوس علوم من كلية الحقوق والاقتصاد بالجامعة العبرية . ٣ - سنة وثلاثة في الجامعة العبرية .	المهاجرات ، مع الجنرال ويتجيت ، قيادة البالاخ ، المعرك باحتلال سورية اثناء الحرب العالية الثانية	وزير الزراعة	١٩٥٨/١/٢٩ - ١٩٥٢/٦/١٢
حاييم لاسكوف	١٩١٩	روسيه	الكلية الحربية البريطانية ، وجامعة اكسفورد	الجيش البريطاني ، دورة عسكرية في الولايات المتحدة	المدير العام لسلطة الموانئ الاسرائيلية	١٩١١/١/١ - ١٩٥٨/١/٢٩
زفي تسمور	١٩٢٢	روسيه	كلية ادارة الاعمال بجامعة سيراكوز . درس في السوربون	مهاجرات	شركة ميكوروت المستشار الاول لوشيه دايان	١٩١٤/١/١ - ١٩١١/١/١
اسحق رايبين	١٩٢٢	القدس	مهندس ( كلية الأركان وكلية الزراعة )	اشترك في احتلال سورية ، البالاخ ، دورة في امركه	مسير اسرائيل في واشنطن	١٩٢٨/١/١ - ١٩٢٤/١/١
حليم بارليف	١٩٢٤	يوجوسلافيه	كلية الزراعة جامعة كولومبيه	البسالخ		١٩٢٨/١/١ حتى الوقت الحاضر

## (٢) نظرة الى الحمضيات الاسرائيلية بعد عدوان ١٩٦٧: خليل ابو رجيلي

وصادراتها .

ماذا فعلت اسرائيل من اجل حمضياتها بعد عدوان الخامس من حزيران لتعالج المشاكل الاقتصادية والفنية الناتجة عن هذا الوضع الجديد ؟ لنجيب على هذا السؤال سنبحث في مختلف الاجراءات الاسرائيلية التي اتخذت على مستوى رراعة الحمضيات وتسويقها وتصديرها الى الاسواق الخارجية .

اولا - الاجراءات التي اتخذت على صعيد المساحات المزروعة : عشية عدوان الخامس من حزيران كانت مساحة الاراضي المزروعة بالاشجار الحمضية ٤٤٠.٠٠٠ دونم وازيدت هذه المساحة الى ٤٤٤٠٠٠ دونم سنة ١٩٦٨/٦٩<sup>(٥)</sup>. وخصصت الحكومة قسما كبيرا من خطتها الزراعية التي وضعتها سنة ١٩٧٠ والبالغة قيمتها ٤٠٠ مليون ليرة اسرائيلية ، لزيادة مساحة الاشجار الحمضية ٢٢٠٠٠ دونم جديد منها ١٦٠٠٠ لزراعة الغريبفروت و١٢٠٠٠ لزراعة المندرين ( الليمون الافندي )<sup>(٦)</sup>. وذلك نظرا الى الطلب العالمي المتزايد على هذه الاصناف التي لا يلاقي انتاجها صعوبات في التصدير والى جمود الطلب على اصناف البرتقال لان انتاجه يفوق بكثير الطلب عليه . وكانت اسرائيل قد بدأت هذه السياسة منذ اوائل الستينات لتنويع الاصناف المصدرة واطالة موسم التصدير ليمتد من اوائل ايلول حتى نهاية حزيران . وبفضل هذه السياسة سترتفع نسبة انتاج الغريبفروت من ١٤٪ كما كانت سنة ١٩٦٢/٦٣<sup>(٧)</sup> الى ٣٠٪ من مجموع انتاج الحمضيات . وترمي الخطة الخمسية لسنوات ١٩٧١ - ١٩٧٥ التي وضعتها الحكومة الاسرائيلية الى زيادة مساحة الزراعات القابلة للتصدير ومنها الحمضيات وذلك لزيادة الصادرات السنوية ١٤٪ تقريبا لسد العجز في الميزان التجاري<sup>(٨)</sup> والحمضيات هي من افضل السلع واهمها التي تحاول اسرائيل ان تنمي صادراتها السنوية .

ثانيا - الاجراءات التي اتخذت على صعيد التسويق : حاولت اسرائيل خلال سنة ١٩٦٧ الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة الا ان طلبها اصطدم برفض الحكومة الفرنسية وذلك لتجنب اغصاب الحكومات العربية بعد عدوان الخامس من حزيران خاصة ان فرنسا كانت تريد ان تقطف ثمار

تعتبر زراعة الحمضيات من اهم ركائز الاقتصاد الاسرائيلي . فهي تحتل ٦٠٪ من مساحة الاشجار المثمرة و٢٨٪ من المساحة المروية وتبلغ قيمة انتاجها ٢٠٪ من قيمة الانتاج الزراعي الاسرائيلي و٢٧٪ من قيمة الانتاج النسائي وتشكل قيمة صادراتها السنوية ١٤٪ من الصادرات الاسرائيلية و٧٨٤٨٪ من الصادرات الزراعية<sup>(١)</sup>. وقد ظلت صادراتها تحتل المرتبة الاولى في الصادرات الاسرائيلية حتى سنة ١٩٥٩ حين سبقتها صادرات الالماس المسقول واصبحت منذ ذلك التاريخ تحتل المرتبة الاولى . لكن رغم هذا التغير لا تزال صادرات الحمضيات تعتبر من افضل السلع في الصادرات الاسرائيلية لان القيمة المضافة فيها<sup>(٢)</sup> مرتفعة وتتراوح بين ٧٥ و٨٠٪<sup>(٣)</sup> وتوفر جزءا لا يستهان به من النقد النادر الذي تحتاج اليه اسرائيل لتحويل عمليات تجارتها الخارجية .

بالاضافة الى ذلك هناك عدة نشاطات اقتصادية مرتبطة ارتباطا مباشرا بزراعة الحمضيات ، ( كصناعة الاخشاب وصناعة مشتقات الحمضيات ، وصناعة الاعلاف وخدمات النقل ) ، فان نمت الزراعة المذكورة تطورت هذه النشاطات وان توقفت او تراجعت انهارت هذه النشاطات وكان وقع انهيارها سيئا على صعيد الاقتصاد الاسرائيلي وعلى صعيد سياسة الاستيطان التي يبغى ان يحتقها الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة . فكان اذا لا بد لدولة اسرائيل ، التي ارهق اقتصادها بعد الخامس من حزيران بسبب تزايد النفقات العسكرية والتي تدنى فيها مال الاحتياط الى ادنى مستوى عرفه تاريخ البلاد ، ان تولي هذه الزراعة اهتماما خاصا لتحافظ على اقتصادها وتوفر عن طريق تصديرها جزءا من العملات الاجنبية التي تحتاج اليها لعمليات تجارتها الخارجية . لذلك سيقترن بحثنا على تطور هذه الزراعة بعد عدوان الخامس من حزيران لان بعد هذا التاريخ طرأت عمليات جديدة على الحمضيات الاسرائيلية لانه اضيف اليها مساحة ٩٤٠٠٠ دونم من الحمضيات التي كانت في الضفة الغربية (٢٤٠٠٠ دونم) وقطاع غزة ( ٧٠٠٠٠ دونم ) بعد احتلالها<sup>(٤)</sup>. فكان لا بد لاسرائيل اذا ان تعالج المشاكل الاقتصادية الناتجة عن هذا الوضع لتحافظ على مستوى حمضياتها

موقفها المؤيد للعرب على الصعيد الاقتصادي .  
ومحاولة اسرائيل الدخول الى السوق هو لضمان  
الاسواق لصادراتها ، خاصة الحمضيات ، التي  
تستورد منها السوق سنويا نحو ٤٤٪ ، ولانها  
تتخوف ان تدخل الى السوق في المستقبل بعض دول  
المنظمة الاوروبية للتجارة الحرة المعروفة بـ«افتا»  
خاصة بريطانيا التي تستورد لوحدها سنويا ٢٣٪  
من حمضيات اسرائيل المصدر (٩) ولان السوق  
ترتبط مع اسبانيا والمغرب والجزائر وتونس ولبنان  
وجمهورية مصر العربية بمعاهدات اقتصادية  
تسهل دخول بضائع هذه البلدان ، لا سيما  
الحمضيات ، الى السوق . لكن اسرائيل لم تأس  
من رفض قبول عضويتها في السوق بل عادت  
محاولة ، بناء على اقتراح المانيا وهولندا ان توقع  
مع السوق معاهدة اقتصادية جديدة مدتها خمس  
سنوات ، تعبر بعض بضائعها الى السوق لا سيما  
الحمضيات من بعض التعريفات الجمركية . وبعد  
محادثات طويلة وشاقة دامت اكثر من سنتين  
توصلت في ١٣/٢/٧٠ الى توقيع اتفاقية تجارية مع  
السوق مدتها خمس سنوات منحت بموجبها تخفيضا  
موريا قدره ٤٠٪ على حواجز التعريفات الجمركية  
لواردات الحمضيات والتمر وفاكهة الاناناس والموز  
والاوكادو (١٠) وكان التخفيض في الاتفاقيات  
السابقة لا يشمل من واردات الحمضيات الا  
صادرات الغريغروت اما الان فقد اصبح يشمل  
جميع الحمضيات . وهذا الاتفاق هو نصر اقتصادي  
كبير حققته اسرائيل لحمضياتها لمواجهة منافسة

حمضيات اسبانيا والمغرب المصدر الى السوق .  
وكان اول احتجاج على الاتفاقية من المغرب (١١) لان  
صادراته من الحمضيات ستتأثر بطريقة او بأخرى  
بهذه الاتفاقية . الا ان هذا الاحتجاج لم يلق آذانا  
صاغية . ومن الجدير بالذكر ان المغرب يأتي ثانيا  
بعد اسبانيا في تموين السوق الاوروبية بالحمضيات  
وتليه مباشرة اسرائيل .

وبذلت اسرائيل جهودا كبيرة لتوسيع اسواق  
صادراتها خارج اسواق اوروبا الغربية حتى لا تبقى  
مرتبطة بها وحدها وقد نجحت في تحقيق هدفها :  
أ - زادت صادراتها الى اوروبا الشرقية بعد ان  
توقفت بعد عدوان حزيران فارتفعت قيمتها من ٢٤٨  
مليون دولار سنة ١٩٦٧ الى ٥٤٢ مليون دولار  
سنة ١٩٦٩ اي بزيادة قدرها ٨٥٪ خلال سنتين .  
وكانت هذه الزيادة في الصادرات الى يوغوسلافيا  
التي كان معدل زيادتها السنوي ٤٥٪ والى رومانيا  
التي كان معدل زيادتها السنوي ٤٣٪ ( راجع  
جدول رقم ١ و ٣ والحاشية رقم ١٢ ) . ب -  
توسعت صادراتها الى بعض الاسواق الاسيوية  
( هونغ كونغ وسينغافوره ) فزادت ١٠٧٪ بين  
١٩٦٨ و ١٩٧٠ اي بمعدل زيادة سنويا قدرها ٥٥٪  
تقريبا . ج - توسعت صادراتها الى امريكا  
الشمالية لا سيما كندا حيث كانت الزيادة بين سنة  
١٩٦٨ و ١٩٧٠ ٩٠٪ وكانت الزيادة الى كندا سنة  
١٩٦٩ ٧٢٪ (١٢) . وفيما يلي جدول يبين صادرات  
البرتقال والمندرين الى هذه الدول بالاطنان (١٣) :

### جدول رقم ١ - تطور صادرات البرتقال والمندرين بالاطنان

البلدان	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠ (د)
أوروبا الشرقية :	١٥٧١٧	٢٥٤٨٦	١٦٢٩٥
يوغوسلافيا	٨٤٨٧	١٢٣٦٣	١١٧٥١
رومانيا	٤٣٠١	٦٧٦٠	—
هنغاريا	١٩١٤	٢٦٧٢	٢٦١٩
باقي الدول	١٠١٥	٣٦٦٠	١٩٢٥
أمريكا الشمالية :	١٣٩٩١	١٦٧١٧	١٧١٩٨
الولايات المتحدة	٩٧٢٢	٩٤٣٤	٩٠٨٠
كندا	٤٢٦٩	٧٢٨٢	٨١١٨
آسيا	٥٠٦٩	٧٩٧٨	١٠٥٠٨
المجموع	٣٤٧٧٧	٤٩٥٨١	٤٤٠٠١

١ - ارقام غير نهائية .

نظم مكتب الحمضيات الاسرائيلي التي تقوم الدولة بدعمه بكافة الوسائل تسويق الحمضيات تنظيميا دقيقا وفعالاً . ويأخذ هذا التنظيم على الصعيد العملي الاشكال التالية: أ - يقوم مكتب الحمضيات كل سنة باصدار مشروع لتسويق الحمضيات ، تنحصر صلاحية تسويق الحمضيات بالمكتب نفسه الذي يتسلم الانتاج من المزارعين والمعلماء المقبولين لديه ، ولا يمكن لاي صاحب بستان او منتج ان يتصل بمكتب الحمضيات الا بواسطة المزارعين والمعلماء المعيّنين ، ويصنف المكتب الحمضيات التي سيقبلها الى حمضيات للتصدير ، وحمضيات للأكل وحمضيات للتصنيع ويحدد الاسعار الذي سيدفعها للمنتجين (١٤). ب - يقوم المكتب بالارتباط بمعتود مسبقة مع الاسواق الخارجية لتصدير الحمضيات اليها ثم يراقب هذه الاسواق طيلة موسم التصدير لمعرفة اكثر الاوقات ملائمة لارسال الحمضيات الاسرائيلية اليها . لذلك يرافق شحنة الحمضيات من حين خروجها من المزارع الاسرائيلية ويظل على اتصال دائم بها ليوجها بناء على تعليمات مكاتبه الأوروبية . وعلى سبيل المثال قام المكتب في موسم التصدير لسنة ١٩٧٠/٧١ بالاستعدادات لارسال شحنات كبيرة من الحمضيات الاسرائيلية الى الاسواق الأوروبية قبيل عيد الميلاد للافادة من ارتفاع الاسعار نظرا لشدة الطلب على الحمضيات في ذلك الوقت ، ولكي يحث المكتب المنتجين على زيادة الشحنات وعد دفع علاوة الى المنتجين الذين سيزودون المكتب بحمضيات لتصديرها في هذه الفترة (١٥). ج - يقوم المكتب بدعاية منتظمة في الاسواق الخارجية وقد تبين بأن الدعاية للحمضيات الاسرائيلية هي اقوى دعاية للحمضيات في الاسواق الأوروبية وان هذه الدعاية هي التي جعلت المستهلكين على الاقبال لشراء الحمضيات الاسرائيلية (١٦). وقامت اللجنة الاقتصادية لافريقيا، التابعة للأمم المتحدة ، بعد دراسة لحمضيات دول المغرب العربي ، بمنح هذه الدول ان تبذل جهدا قويا للدعاية في الاسواق الأوروبية ، كما تفعل اسرائيل ، للتغلب على صعوبات التصدير التي تواجهها (١٧)، مما يدل على فعالية الدعاية الاسرائيلية في هذه الاسواق لتصريف حمضياتها . د - يقوم المكتب بتقديم مساعدات مالية عينية الى المنتجين لتشجيعهم على الانتاج وهذه المساعدات تكون بشكل علاوات على الانتاج بلغت قيمتها سنة

١٩٦٨ ١٤٧ ليرة اسرائيلية للطن المنتج (١٨) يضاف اليها علاوات التصدير التي تدفع على قيمة كل دولار من القيمة المضافة لهذه السلعة . وقدر مكتب الفاكهة اللبنانية في تقرير وضعه سنة ١٩٧٠ ان كل طن مصدر من الحمضيات الاسرائيلية ينعم بعلاوة ، تدفع للمنتج ، قدرها ٤٥ دولار . وقد اضطر مكتب الحمضيات الى زيادة العلاوة اخيرا نظرا لتدني اسعار الحمضيات في الاسواق الأوروبية في موسمي ١٩٧٠/٦٩ و ١٩٧١/٧٠ (١٩). وهدف سياسة العلاوات هذه مزدوج فهو يشجع المنتج بتوفير اسعار ثابتة له ويوفر للمكتب مرونة اعتماد الاسعار التي يراها ملائمة لتصريف الحمضيات في الاسواق الخارجية . ففي موسم تصدير سنة ١٩٧١/٧٠ كان طن الحمضيات الاسرائيلية يصل الى مزارع يوغوسلافيا بسعر ٩٠ دولارا بينما كان في نفس الوقت سعر كلفة طن الحمضيات اللبنانية الموضب في مرفأ بيروت ١٢٠ دولارا ، ما كان مكتب الحمضيات الاسرائيلية يستطيع اعتماد هذا السعر الاخراتي لولا المساعدات المالية التي تقدمه له الدولة لدعمه .

ويقوم المكتب بالتعاون مع السلطات المسؤولة باتخاذ الاجراءات اللازمة لتأمين شحن صادرات الحمضيات الى الخارج بشكل منتظم ، ويتجاوب عمال المزارع مع طبيعة هذه الاجراءات وذلك حرصا منهم على الاقتصاد الوطني ، ففي سنة ١٩٦٩ عندما قام عمال مرفأ حيفا باضراب عن العمل لم يتناول اضرابهم مقاطعة شحن الحمضيات (٢٠). لكن اضراب العمال انفسهم في بداية سنة ١٩٧٠ تناول مقاطعة شحن الحمضيات ، فسارعت الدولة لتسوية الخلاف الناشب بين العمال وادارة المرفأ تجنباً لتلف الحمضيات وتأخير وصولها الى الاسواق الخارجية (٢١). ما كانت السلطات الاسرائيلية تبدي هذا الاهتمام لمعالجة اوضاع عمال مرفأ حيفا لولا حرصها على ايصال شحنات الحمضيات في مواعيدها الى الاسواق الخارجية نظرا لما يمثل هذا الانتظام في المواعيد من اهمية للاقتصاد الاسرائيلي . وقد نجحت هذه السياسة ، كما سنرى فيما بعد ، بزيادة كمية صادرات الحمضيات السنوية بين ١٠٪ و ١٧٪ وعوضت هكذا عن تدني الاسعار في الاسواق التي صدرت اليها .

ثالثا - الانتاج والتصدير :

لا يتوفر لنا احصاءات الا عن انتاج سنة ١٩٦٧

١٩٦٨ حيث بلغ الانتاج ١٢٦٥٠٠٠ طن (٢٢) لكن نعرف من جهة اخرى بان الزيادة السنوية لانتاج الحمضيات في اسرائيل كانت في السنوات الاخيرة بحدود ١٢٤٧٪ (٢٣) نظرا لوصول بعض البساتين المفروسة في الستينات الى كامل حبلها في السنوات التي تلت عدوان حزيران ومن المتوقع ان يصل انتاج الحمضيات في اسرائيل الى ١٦٥٠٠٠٠ طن في سنة ١٩٧٥ (٢٤). كيف يسوق هذا الانتاج ؟ في سنة ١٩٦٨/٦٧ كان يذهب منه نسبة ٩٪ الى الاستهلاك الداخلي و٢٢٪ الى التصنيع والباقي الى التصدير (٢٥). هل تغيرت هذه النسب بعد ذلك التاريخ ؟ ان الاتجاه في السنوات السابقة كان يميل الى انخفاض نسبة الاستهلاك الداخلي لصالح التصنيع والتصدير ونرجح بان هذا الاتجاه لا يزال مستمرا الان لان الزيادة السنوية للحمضيات المصنعة والمصدرة هي اكبر من زيادة الحمضيات المخصصة للاستهلاك الداخلي ، فقد كانت نسبة زيادة الحمضيات المخصصة للتصنيع سنة ١٩٦٨/٦٧ ١٤٤٣٪ (٢٦) واصبحت سنة ١٩٧١/٧٠ ٣٠٪ (٢٧) ، اما نسبة زيادة الصادرات فتراوحت بين ١١٤٣٪ سنة ١٩٦٨/٦٧ (٢٩) و١٧٪ سنة ١٩٧٠/٦٩ (٣٠). زادت كمية صادرات الحمضيات الاسرائيلية ١١٤٣٪ سنة ١٩٦٨ و١٠٤٧٪ سنة ١٩٦٩ و١٧٪ سنة ١٩٧٠ ، وكانت الصادرات سنة ١٩٦٨ ٧٣٨٠٠٠ طن (٣١) وفي سنة ١٩٦٩ كانت ٣٠٠ ٢٦ صندوقا غارتفعت سنة ١٩٧٠ الى ٤٠٠ ٣٥ صندوقا (٣٢) ويتوقع ان تكون الصادرات في موسم سنة ١٩٧١ اكثر بقليل من السنة السابقة (٣٣) وكانت الزيادة في صادرات ليمون الحامض والغريبفروت اكثر من صادرات البرتقال والمندرين . ( راجع جدول رقم ٢ ) . وقد اضطرت اسرائيل لتستجيب الى الطلب المتزايد على الليمون الحامض من قبل دول السوق المشتركة ان تصدر كافة انتاجها وتستورد ليمون الحامض من قطاع غزة المحتل لتستجيب لحاجات استهلاكها الداخلي كما ان المانيا الغربية وفرنسا وبريطانيا تستورد لوحدها ٧٠٪ من صادرات الغريبفروت اي ما مجموعه ٢٠٠ ٧ صندوق (٣٤). الا ان ارتفاع كمية الحمضيات المصدرة لم يرافقه ارتفاع مماثل في قيمتها التي ارتفعت بالاسعار الجارية من ٨٥٤٣ مليون دولار سنة ١٩٦٧ (٣٥) الى ٩١٤٣ مليون دولار سنة ١٩٦٩ (٣٦) ثم انخفضت الى ٨٨ مليون دولار

سنة ١٩٧٠ ويتوقع ان تكون في سنة ١٩٧١ اكثر بقليل من سنة ١٩٧٠ (٣٧) وسبب هذا متأت من انخفاض اسعار البرتقال ١٥٪ سنة ١٩٧٠ عن سنة ١٩٦٩ لان الانتاج يفوق حاجات الاستهلاك (٣٨).

جدول رقم ٢ - صادرات الحمضيات الاسرائيلية في سنتي ١٩٦٩ و١٩٧٠ بالصناديق المصدرة (٣٩)

الإصناف	١٩٦٩	١٩٧٠
مجموع الصادرات :	٢٦٣٠٠٠٠٠	٣٥٤٠٠٠٠٠
برتقال ومندرين	١٨٠٠٠٠٠٠	٢٣٦٠٠٠٠٠
غريبفروت	٧٤٠٠٠٠٠	١٠٤٠٠٠٠٠
ليمون حامض	٩٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠

تستورد أوروبا الغربية نحو ٩١٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية منها ٤٤٪ للسوق الأوروبية المشتركة و٤٧٪ للمنظمة الأوروبية للتجارة الحرة ، واكبر زبائن للحمضيات الاسرائيلية في أوروبا الغربية هما المانيا الغربية التي اصبحت منذ سنة ١٩٦٨ من اكبر مستوردي الحمضيات الاسرائيلية اذ تستورد ٢٣٤٥٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية ويلبها مباشرة بريطانيا التي تستورد ٢٣٪ من الصادرات الاسرائيلية بحيث ان كلا البلدين يستوردان ما يقارب نصف الصادرات الاسرائيلية من الحمضيات . يلي أوروبا الغربية أوروبا الشرقية التي تستورد ٥٤٨٪ من الحمضيات الاسرائيلية المصدرة واكبر زبائن اسرائيل في أوروبا الشرقية هي يوغوسلافيا التي تستورد نحو ٦١٪ من مجموع صادرات اسرائيل الى أوروبا الشرقية . وهكذا يكون مجموع صادرات حمضيات اسرائيل الى أوروبا ٩٦٤٨٪ من صادراتها الحمضية الى الخارج . اما ما تبقى من صادرات الحمضيات فتستورد امريكا الشمالية ١٤٩٪ منه والباقي يذهب الى آسيا واستراليا ونيوزيلندا حيث تأمل اسرائيل توسيع صادراتها في المستقبل (٤٠).

رابعا - اسرائيل وحمضيات الاراضي العربية المحتلة في ١٩٦٧ :

بعد احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران ١٩٦٧ ضمت الى اسرائيل مساحة ٩٤٠٠٠ دونم من الحمضيات منها ٢٤٠٠٠ دونم من الضفة الغربية و٧٠٠٠٠ دونم من قطاع غزة (٤١). فكان على اسرائيل ان تحل هذه المشكلة الناشئة عن الاحتلال في ضوء مصالح حمضياتها . فبادرت الى اخذ

جدول رقم ٣ - قيمة صادرات حمضيات اسرائيل بملايين الدولارات من سنة ١٩٦٦ الى سنة ١٩٧٠ .

١٩٧٠ (ج)	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	
٧٢٤٣	٩١٤٣	٨٨٤٢	٨٥٤٣	٧٤٤٤	البلدان المستوردة
٣٢٤٤	٣٩٤٤	٤١٤٤	٣٧٤٣	٣٠٤٧	جميع الصادرات
١٤٣	٠٤٨	٠٤٦	٠٤٥	١٤٤	السوق الأوروبية المشتركة :
٣٤٨	٤٤٤	٤٤٥	٤٤٣	٣٤٩	ايطاليا
١٨٤١	٢١٤٤	٢١٤٩	١٩٤٦	١٥٤-	بلجيكا - لوكسمبرغ
٤٤١	٤٤٤	٦٤٢	٥٤٧	٤٤٣	المانيا الغربية
٥٤١	٨٤٤	٨٤٢	٧٤٢	٦٤١	هولندا
					فرنسا
٣٤٤٢	٤٣٤٢	٣٩٤٥	٤٢٤١	٣٨٤٧	المنظمة الأوروبية للتجارة
٢٤٣	٣٤-	٢٤٧	٢٤٨	٢٤٢	الحرّة « افتا » :
١٤٥	٣٤١	١٤٩	٣٤-	٣٤-	النمسا
١٨٤٩	٢١٤١	٢٠٤٤	٢٢٤١	٢٠٤٣	الدانمارك
١٤٥	٢٤٣	١٤٨	٢٤-	٢٤-	بريطانيا
٣٤-	٤٤١	٣٤٤	٣٤٨	٣٤٢	النرويج
٤٤-	٥٤٧	٤٤٧	٥٤-	٥٤١	فنلنڊه
٣٤-	٣٤٩	٣٤٦	٣٤٧	٢٤٩	السويد
٣٤٤	٥٤٣	٣٤٩	٢٤٨	٣٤٣	سويسرا
٧٠٤١	٨٨٤١	٨٤٤٨	٨٢٤٧	٧٢٤٧	أوروبا الشرقية
١٤٧	١٤٧	١٤٩	٠٤٦	١٤١	مجموع أوروبا (أ)
١٤٤	١٤-	٠٤٥	(ب)-	(ب)-	أمريكا الشمالية
٠٤١	٠٤٥	١٤-	٢٤-	٠٤٦	آسيا
					بلدان أخرى

أ - بما فيه مجموع البلدان الأوروبية غير المذكورة أعلاه .

ب - محسوبة مع بلدان أخرى .

ج - أرقام غير نهائية ، كانت قيمة الصادرات النهائية ٨٨ مليون دولار .

المصدر : العمود الأول والثاني والثالث من 1968 & 1969 Statistical Abstract of Israel، ص ٢١٤

٢١٥ و ٢١٠ - ٢١١ .

U. N. Statistical Papers, Série D, Vol. XIX & XX, p. 8965 من العمود الرابع والخامس

عن طريق جسر اللنبي واشترطت على التجار لقاء توظيف انتاجهم في مصانع التوظيف الاسرائيلية تصريف قسم من انتاج حمضيات اسرائيل في هذه الاسواق . لا يمكننا معرفة كمية الانتاج الاسرائيلي المتسرب عبر جسر اللنبي باسم حمضيات « الاراضي العربية المحتلة » ، لكن قضية التسرب تبدو حقيقة « لانه ثبت بالارقام بأن كميات الحمضيات المتدفقة عبر الاردن تفوق بكثير انتاج قطاع غزة المحتل » (٤٣) . ويضيف الكاتب بعد سنة من كتابة هذا المقال في

الاسواق التقليدية لحمضيات غزة قبل الحرب واصبحت هي تصدر اليها الحمضيات . ثم عمدت الى انتقاء الحمضيات التي هي من باب اول من حمضيات غزة وصارت تصدرها بواسطة مكتب حمضياتها على انها من منشأ اسرائيلي (٤٢) وهذه العملية من شأنها ان تدر عليها ارباحا كبيرة نظرا لانخفاض كلفة انتاج حمضيات غزة عن كلفة انتاج حمضيات اسرائيل . وقد سمحت اسرائيل بتصدير الباقي من الانتاج الى البلدان العربية عبر الاردن

وقد كان لهذا التسرب نتائج سيئة جدا على منتجي الحمضيات اللبنانية ، وعلقت على هذا الوضع جريدة النهار في مقال تحت عنوان « ازمة الحمضيات تنعكس على المزارعين » قالت : « ازمة تصريف الحمضيات التي نشأت هذه السنة نتيجة لغزو الحمضيات الاسرائيلية اسواق لبنان التقليدية في الخليج العربي بدأت تنعكس نتائجها على مزارعي الحمضيات في البلاد . فالدخل الذي يتوقعه هؤلاء هذه السنة سيهبط الى اقل من نصف ما كان العام الماضي ، اذ أن متوسط سعر كيلو الفلانسيا هذا الموسم لا يتجاوز الخمسة والعشرين قرشا في حين كان يراوح في الموسم الماضي بين ٤٧ و ٥٠ غرشا . تضاف الى تدني الاسعار صعوبة تصريف الانتاج ، وحتى اوائل نيسان كان اكثر من نصف الحمضيات لا يزال على الشجر بينما العادة هي انتهاء الموسم في مثل هذه الفترة من كل عام . مزارعو الحمضيات مهددون بهوجة من الافلاس ما لم تتدخل الدولة وتضغط على المصارف لتأجيل تسديد القروض المستحقة » (٤٦) . ومن نتائج هذا التسرب ايضا انخفاض حصة سوريا من استيراد البرتقال اللبناني من ٦٧٪ من صادرات لبنان من البرتقال خلال سنوات ( ١٩٦١ الى ١٩٦٣ ) الى ٥٦٪ خلال سنوات ( ١٩٦٧ الى ١٩٦٩ ) ، كما سقطت فجأة واردات الاردن من ١٧٪ الى ١٪ خلال نفس الفترة المذكورة وكان من الاسباب الرئيسية لهذا الانخفاض ، غزو منتجات « الاراضي العربية المحتلة » للاسواق العربية (٤٧) . ونذكر القارئ انه بالاضافة الى ما ذكرنا سابقا بأن الحمضيات الاسرائيلية هي منافس ليس فقط للحمضيات اللبنانية في الاسواق العربية بل هي ايضا منافس قوي للحمضيات العربية عامة في الاسواق التي تصدر اليها .

مقال آخر عن الزراعة اللبنانية سنة ١٩٧٠ فيقول ما نصه : « لقد شددنا في درامات السنوات السابقة على خطر منافسة الحمضيات الاسرائيلية للحمضيات اللبنانية في الاسواق العربية التي تستورد حاجاتها من لبنان . بدأت هذه المنافسة بعد حرب الخامس من حزيران بعد فتح ثغرة في المقابلة الاقتصادية التي فرضت على العدو منذ سنة ١٩٤٨ . واصبح العديد من المنتجات الاسرائيلية خاصة الزراعية تتسرب الى الاردن ومنه الى الدول العربية وذلك تحت ستار « منتجات الاراضي العربية المحتلة » . لدينا بعض الدلائل التي تجعلنا نجزم بأن معظم الانتاج المتدفق من الاراضي العربية المحتلة الى الاردن عبر جسر اللنبي هو انتاج اسرائيلي المنشأ ، رغم هذا لم تتخذ اية اجراءات فعالة لمنع هذا التسرب وحماية الانتاج اللبناني ، خاصة الحمضيات » (٤٨) . ولتأكيد ما ورد سابقا قامت الحكومة السورية في ايلول ١٩٧٠ بمنع الليمون الحامض الوارد من الضفة الغربية والملون بشيل اصطناعي من دخول اسواقها لانه تبين لها بأن معظم الانتاج هو من داخل «اسرائيل» . وكان سعر الحامض وارد الضفة الغربية يباع بـ ٥٥ غرشا سوريا مما ألحق ضرا كبيرا بالحامض وارد لبنان الذي كان يباع بـ ١٠٠ غرش سوري (٤٩) . وكانت الحمضيات الاسرائيلية المتسربة الى الاسواق العربية تباع بأسعار اغراقية وذلك لمضاربة الحمضيات اللبنانية في هذه الاسواق . كان سعر صندوق الحمضيات وارد «الاراضي العربية المحتلة» في موسمي ٧٠/١٩٦٩ و ٧١/١٩٧٠ يباع بسعر ٦٥٠ غرشا لبنانيا في اسواق عمان بينما كان سعر صندوق الحمضيات اللبناني يباع باحدى عشرة ليرة لبنانية في اسواق عمان .

٥ — *Statistical Abstract of Israel 1969*, — p. 313.

٦ — *The Israel Economist*, Aug. - Sept. 1970. & *The Financial Times*, 18/6/1970.

٧ — *Atlas of Israel 1970, Agriculture* — XII/3.

٨ — FAO, *La Situation mondiale de l'alimentation et de l'Agriculture 1970*, Rome, 1970, pp. 119 - 120.

٩ — حسب النسب من المعطيات الواردة في الجدول رقم ٣ .

١٠ — الملفات الاقتصادية في مركز الأبحاث ،

١ — حسب النسب من المعطيات الواردة في *Statistical Abstract of Israel 1969*.

ص ٢٠٩ و ٣١٢ و ٣١٣ و ٣٢٥ .

٢ — القيمة المضافة تعني : صافي قيمة السلعة المصدرة بالتقطع الاجنبي بعد حسم قيمة الاجزاء المباشرة وغير المباشرة التي دخلت في صنع هذه السلعة .

٣ — راجع Bank of Israel 1968 ص ٤٧ .

٤ — *Atlas of Israel 1970, Agriculture* — XII/3.

- م.ت.ف. ١١ - جريدة العلم المغربية ، ١٧/٤/١٩٧٠ .
- ١٢ - حسب جميع النسب من المعطيات الواردة  
Statistical Papers, Série D, Vol. في  
XVIII XIX et XX, U.N. pp. 7829, 8965,  
3003.
- ١٣ - مصدر الجدول هو المصدر السابق .
- ١٤ - راجع على سبيل المثال مشروع تسويق  
الحمضيات لعام ١٩٧٠/٦٩ مجموعة اللوائح  
عدد ٢٤٢٣ تاريخ ١٩٦٩/٧/٢٤ .
- ١٥ - *Financial Times*, 4/11/1970.
- ١٦ - République Libanaise, Plan Vert,  
*Le Marché des Fruits dans le CEE*,  
Beyrouth 1967 p. 51, et *Le marché des  
Fruits dans les pays scandinaves*,  
Beyrouth 1967, p. 51.
- ١٧ - *Le Commerce du Levant*, Edition  
mensuelle, No. 129 Mai 1971 p. 3٩.
- ١٨ - *Bank of Israel*, 1968, p. 226.
- ١٩ - *The Israel Economist*, Aug.-Sept.  
1970.
- ٢٠ - جريدة النهار ١٦/١١/١٩٦٩ .
- ٢١ - جريدة الدفاع الاردنية في ١/٦/١٩٧٠ .
- ٢٢ - *Bank of Israel*, 1968, p. 226.
- ٢٣ - راجع المصدر السابق .
- ٢٤ - Amin A. Hijazi, *Production and  
Exports of Fruit in Occupied Palestine*,  
Plan Vert, Beirut, 1969, p. 19.
- ٢٥ - حسب النسب من المعطيات الواردة في  
*Bank of Israel*, 1968 ص ٢٢٦ .
- ٢٦ - راجع المصدر السابق .
- ٢٧ - *Financial Times*, 2/12/1970.
- ٢٨ - *Bank of Israel*, 1968, p. 226.
- ٣٠ - *Financial Times*, 8/8/1970.
- ٣١ - *Bank of Israel*, 1968, p. 226.
- ٣٢ - *The Israel Economist*, 6/1970, p.  
145-146.
- ٢٣ - *Financial Times*, 22/9/1970.
- ٢٤ - *The Israel Economist*, op. cit.,
- ٢٥ - *Statistical Abstract of Israel*, -  
1969, p. 209.
- ٢٦ - *Statistical Papers*, Vol XIX, op.  
cit., p. 8965.
- ٢٧ - *Financial Times*, 8/8/1970, 22/9/  
1970.
- ٢٨ - *The Israel Economist*, Aug. - Sept.  
1970.
- ٢٩ - مصدر الجدول المصدر المذكور في الحاشية  
٢٢ .
- ٤٠ - حسب جميع النسب الواردة في القطع من  
المعطيات الواردة في الجدول رقم ٣ .
- ٤١ - *Atlas of Israel*, Agriculture XII/3.
- ٤٢ - راجع الدكتور هشام بساط ، انتاج  
الحمضيات وطرق تصريفها في كتاب *انماء محافظة  
الجنوب* . من منشورات ندوة الدراسات  
الانتمائية ، بيروت ١٩٧٠ ص ٨١ .
- ٤٣ - Riad F. Saadé, «L'Agriculture -  
Libanaise en 1969», *Le Commerce du  
Levant*, Spécial, No. 4134, Samedi  
21/3/1970, p. 17.
- ٤٤ - راجع المصدر السابق عدد ٤٢٣٨ ، السبت  
١٩٧١/٣/٢٠ ولعرفة المزيد عن هذا الموضوع  
راجع Amin A. Hijazi, *Market Outlets  
for Citrus in Arab and other Coun-  
tries*, Plan Vert, Beyrouth 1970 p. 13.
- ٤٥ - جريدة النهار ، ١٧/٩/١٩٧٠ .
- ٤٦ - جريدة النهار ، الملحق الاقتصادي الاحد في  
١٩٧١/٤/٤ ، ص ١ .
- ٤٧ - Amin A. Hijazi ، المصدر السابق  
ص ١٠ و ١٢ .

### (٣) الطلاب الاجانب في اسرائيل : الدكتور الياس الزين

تهدف هذه الدراسة الى رسم صورة واضحة ، بالارقام والحقائق ، لبرنامج التعليم والتدريب لطلاب البلدان النامية في اسرائيل ثم درس وتحليل الحقائق وتقييمها لمعرفة نتائج التعليم هذا . وبنتيجة البحث والتدقيق تبين ان التعليم والتدريب في اسرائيل لطلاب البلدان النامية يقوم على اساس مدروس وبرنامج هادف وموجه ومخطط ومنظم ، ساعيا لتزويد الطلاب والمبعوثين بعقيدة او فلسفة معينة . فمن الواضح ان جميع البرامج تركز بقوة على تجارب اسرائيل في شتى الميادين الزراعية والصناعية والتجارية والتعاونية وغيرها . فاسرائيل ، بالاختصار ، هي المحور في التعليم والتدريب . والحديث عن الطلاب الاجانب يقودنا بطبيعة الحال الى تحديد المعنى المقصود بهذه الفئة . نقصد ، في هذا البحث ، بالطلاب الاجانب ، اولئك الوافدين والمبعوثين الذين تستقدمهم اسرائيل اليها من البلدان النامية في افريقيه وآسيه واميركة اللاتينية وبحر الكاريبي وحوض المتوسط ( ايران ، تركيا ، يوغوسلافية ، قبرص ) للدراسة او للتعلم او للتخصص في مؤسسات اسرائيل التعليمية والتدريبية او لحضور مؤتمرات علمية وانمائية وعمالية او حلقات دراسية . وتشمل هذه الفئة الطلاب الاكاديميين في المدارس والجامعات والمعاهد وكذلك الوافدين والمبعوثين لمدة قصيرة ، ومن بينهم المدراء والرسميون والموظفون وقادة العمال وغيرهم . وما ينبغي الاشارة اليه هو ان هذا البحث سيركز بشكل خاص على **الطلاب الافريقيين** ، لانهم يمثلون نصف الطلاب الاجانب ولان البرامج الاسرائيلية تستهدفهم بشكل خاص . وغني عن البيان ان بحثنا هذا لا يشمل الطلاب اليهود الذين يأتون من البلدان الغربية والمتقدمة للدراسة في اسرائيل والذي يبلغ عددهم سنويا حوالي ٥٣٠٠ ( ٢٦٠٠ طالب و ٢٧٠٠ طالبة ) (١).

ويجدر بنا قبل ان نستمرسل في بحثنا ان نلقي نظرة تاريخية سريعة على علاقة اسرائيل بالدول الافريقية والنامية باسرائيل والسياسة التي اتبعتها تلك الدول تجاه اسرائيل بعد احتلالها لفلسطين في عام ١٩٤٨ . فمن المعلوم ان كل بلد افريقي وآسيوي ، باستثناء اتحاد جنوب افريقيه ، صوتت ضد التقسيم في ٢٩/١١/١٩٤٧ في الامم المتحدة لخلق دولة يهودية

تقوم اسرائيل ، تحت ستار « المعونة الفنية والثقافية » ، بنشاط واسع النطاق في تقديم التدريب والتعليم والثقافة العلمية والفنية ، الى الطلاب والمبعوثات التي تستقدمهم من البلدان النامية الى مدارسها ومعاهدها وكلياتها وجامعاتها ، وكذلك الى مؤتمراتها وحلقاتها الدراسية ، وذلك لدراسة معظم انواع العلوم الحديثة ، المركزة على تجارب اسرائيل في شتى مجالات التنمية . ومنذ بداية برنامج تعليم وتدريب الطلاب الاجانب في اسرائيل نفسها ، في عام ١٩٥٨ ولغاية ١٩٦٩ ، بلغ عدد الطلاب المتخرجين والمتدربين والمستفيدين ١٣٠٢٥ رجلا وامرأة ، يمثلون اكثر من ٩٠ بلدا ناميا في افريقيه وآسيه واميركة اللاتينية والبحر الكاريبي ومنطقة حوض البحر الابيض المتوسط وغيرها من مناطق العالم . وما يذكر ان اكثر من نصف اولئك اتوا من افريقيه ، كما ان عدد الطلاب والمتدربين في عام ١٩٦٩ وحده بلغ ١٢٩٣ من مختلف البلدان النامية . ويتلقى الطلاب والمتدربون الدراسة في اكثر من ١٠٠ حلقة مختلفة ، منها : زراعة ، طب ، صيدلة ، تربية ، هندسة ، صناعة ، ادارة ، تعليم عام ، تربية اكايدمية ، تربية مهنية ، تعاون ، تنمية المجتمع ، شؤون تجارية وعمالية ، قيادة الشباب وخدمتهم . ومعلوم ان مقابل هذا السيل من الطلاب والمتدربين القادمين الى اسرائيل سيل آخر من الخبراء والفنيين والتقنيين والاختصاصيين الاسرائيليين الذين يتجهون الى البلدان النامية نفسها ، حيث يعملون هنالك في جميع الحقول العسكرية والعلمية والفنية والثقافية والتعليمية . وقد بلغ عدد المبعوثين من الخبراء الى المناطق النامية ٣٥٠٠ بين ١٩٥٨ و ١٩٦٩ ، منهم ٤٥٦ في عام ١٩٦٩ وحده (٢) . وهذه الارقام انما تدل على مدى تغلغل اسرائيل في البلدان النامية بواسطة ما يسمى بـ « المعونة الفنية والثقافية » وخاصة في افريقيه . ولا شك ان تدريب اكثر من ١٣ الفاً من البلدان النامية موضوع يستحق الدرس والبحث والتأمل من جانبنا ، في العالم العربي ، ولا يمكن ان نتجاهل هذا النشاط « التعليمي والتدريبي والثقافي » الذي يستهدف اعز ما لدى البلدان النامية — الطلاب والشباب ، أي رجال الغد وقادة شعوبهم ومجسودو آمالهم . وعليه ،

ودولة عربية في فلسطين . ولكن الصهيونيين  
الاميركيين نجحوا في اقتناع الفلبين في آسيا وليبيريه  
في افريقيا للعدول عن معارضتهما لمشروع التقسيم  
المذكور . الا ان احتلال جزء كبير من فلسطين من  
قبل القوات الصهيونية ١٩٤٨ وقيام اسرائيل بالقوة  
كدولة ، جعل الاقطار الافريقية والاسيوية ، وهم  
يكرهون العدوان والاستعمار ، يتخوفون من الدولة  
الجديدة ، غير الشرعية ، والغريبة ، مما جعلها  
في عزلة تامة عن تلك البلدان ، هذا فضلا طبعا  
عن الحصار الذي فرضته البلاد العربية حول الكيان  
الصهيوني المصطنع في المحيط العربي . ويعود  
تخوف البلدان الافريقية والاسيوية من اسرائيل الى  
انها « عميلة للامبريالية العالمية » في الشرق ،  
وموافق تلك الاقطار من اسرائيل في المؤتمرات  
الدولية وغيرها من المناسبات يؤكد ذلك . ففي  
مؤتمر بانندونغ ( ١٩٥٥ ) مثلا والذي برهن عن اتحاد  
الشعوب في البلدان النامية وتضامنها ، هدد بانعزال  
اسرائيل سياسيا واقتصاديا ، كما ادى الى توثيق  
التحالف والترابط بين مختلف القوى القومية العربية  
الاسيوية والافريقية من جهة وبين القومية العربية  
من جهة اخرى . بيد ان اسرائيل لم تقف مكتوفة  
الايدي ، بل سعت لتحطيم التحالف المذكور ، زاعمة  
بانها تقف مع آمال الشعوب الافريقية والاسيوية  
وامانيتها (٣) . وما اكد نوايا اسرائيل التوسعية  
والعدوانية ومطامعها الامبريالية تلك العدوان التي  
قامت به على مصر ، بالاشتراك مع بريطانيا  
وفرنسا ، في سنة ١٩٥٦ بحيث تبين للشعوب  
الافريقية والاسيوية صحة قول الشعوب العربية  
بان اسرائيل « عميلة للاستعمار » و« ترسانته »  
و« تلعبه » في الشرق بشكل واضح . وأبان العدوان  
الثلاثي على مصر ، كان المؤتمر الاسيوي  
الاشتراكي منعقدا في نيودلهي ، حيث تبين لقادة  
اسرائيل وزعماء الصهيونية بما لا يدعو للشك  
« خطر » عزلتها السياسية عن البلدان النامية ،  
مما حملهم لبذل جهود جبارة ليبرهنوا للعالم بان  
اسرائيل ، كدولة ، « جديرة بان تكون عضوا في  
المجتمع الدولي » (٤) . فكيف ، اذن ، استطاعت  
اسرائيل ان تخرج من العزلة السياسية  
السياسية ، شيئا فشيئا ، وبالتالي تتغلغل  
سياسيا واقتصاديا وثقافيا ، في معظم البلدان  
الافريقية والاسيوية وتجتذب البعض منهم الى  
جانباها ؟ وما هي الوسائل التي استخدمتها ؟

من المعروف ان المعونة الفنية والثقافية قد سبقتها  
حملة مركزة من الاتصالات والمناورات والزيارات  
التي مهدت السبيل لانشاء برنامج التعليم والتدريب  
في اسرائيل لطلاب البلدان النامية . ومن ابرز ما  
استخدمت اسرائيل في هذا المجال الوسائل التالية:  
١ - الاتصالات العمالية والاشتراكية : لعل اول  
الاتصالات التي جرت كانت على يد الهستدروت  
( اتحاد عمال اسرائيل ) والماباي ( حزب العمال  
الاسرائيلي ) ، بحيث استطاعت بواسطتهما اقامة  
علاقات مع نقابات العمال والاحزاب الاشتراكية في  
آسيه وافريقيه ، مدعية انها قاعدة للعمل  
الاشتراكي في الشرق . ومما يذكر ان عددا كبيرا  
من قادة اتحادات العمال في افريقيه ، مثلا ،  
اصبحوا قادة سياسيين في بلدانهم (٥) . ٢ - الاعتراف  
بالدول الجديدة: ومنذ اليوم الاول لانشاء اسرائيل ،  
دأبت على التسارع الى الاعتراف بالدول الجديدة  
حال اعلان استقلالها واجراء محادثات لاقامة  
علاقات دبلوماسية او قنصلية ، كخطوة اولى في  
معاملتها مع تلك الدول . ٣ - ابراز الشخصية  
الاسرائيلية : وتسعى اسرائيل لابراز الشخصية  
الاسرائيلية الداعية الى « توطيد السلام في منطقة  
الشرق ، حيث ، تزعم انها قامت ولم تزل عبر  
الترون جزءا من المنطقة » (٦) . ٤ - تبادل الزيارات  
والرحلات : وقامت وفود اسرائيلية بجولات في  
البلدان النامية على مستوى الوزراء والمسؤولين  
الكبار في الدولة وفي مقدمتهم وزراء الخارجية والمال  
والاقتصاد والتجارة ، يقابل ذلك ايضا توجيه  
الدعوات الى شخصيات هامة ، من مفاتيح السياسة  
والصحافة والفن والادب والرياضة والعمل لزيارة  
اسرائيل ، حيث يطمعون على « المنجزات »  
الاسرائيلية في الزراعة والصناعة وعلى منظمات  
الشبيبة شبه العسكرية « الجادناغ » و« النحال » (٧) .  
وقد زار الارض المحتلة عدد من رؤساء الدول  
والوزراء والمسؤولين من آسيه وافريقيه . وفي اثناء  
الزيارة كان يعرض على الزائر توقيع معاهدة  
مساعدة فنية او تجارية او استثمار او تقدم  
اسرائيل منحا دراسية لطلاب بلاده للتعليم والتدريب  
في اسرائيل (٨) . ٥ - مؤتمرات وحلقات دراسية :  
وتنظم اسرائيل مؤتمرات وحلقات دراسية دولية .  
فوزارة الزراعة مثلا نظمت حلقة في التعاون الى ٢٣  
طلبا من البلدان الناطقة بالانكليزية من شرق  
افريقيه ، وفي صيف ١٩٦٠ و ١٩٦١ دعا الهستدروت

المدى: تدوم مدة الدراسة بين سنة وثلاث سنوات، وتشمل تدريب متقدم للتربية البدنية للمعلمين وللممرضات . ٤ - تدريب فردي : يركز على التدريب العلمي والرحلات للمراقبة وتستمر الفترة من شهر الى سنة . ٥ - دروس اكااديمية خاصة : تقدم باللغة الانكليزية ، في الهندسة والزراعة والطب والتمريض . ٦ - تعليم في المعاهد العليا: ويشمل التعليم على عدد قليل من الطلاب في معاهد وجامعات اسرائيل العليا ، حيث يدرس الطلاب دروسا خاصة بالعبرية ( وهذا اساسي للقبول ) وفي بعض المجالات ان المتخرجين من الدروس القصيرة يبقون في اسرائيل للمزيد من التعليم الاكاديمي(١٥). وهكذا يتضح لنا ، بالاختصار ، ان برامج التعليم والتدريب تقسم الى قسمين رئيسيين : برامج التدريب القصيرة المدى وبرامج التدريب والتعليم الطويلة المدى .

يتلقى الطلاب الاجانب التعليم والتدريب في معاهد خاصة بهم ، اهمها المعهد الافرو - آسيوي للدراسات العمالية والتعاون . وهو اول معهد انشأه الهستدروت في تل ابيب في ١٨/١٠/١٩٦٠ لتدريب الموفدين من البلدان النامية في الشؤون النقابية وما يتصل بها من أمور التنمية الاقتصادية وذلك طبعاً في ضوء التجربة الاسرائيلية في هذا الحقل(١٦). ويقدم المعهد سنويا دورتين للتدريب تستغرق كل منهما اربعة اشهر : دورة بالانكليزية وتستمر من كانون الاول ( ديسمبر ) الى نيسان ( ابريل ) ودورة بالفرنسية من آب ( اغسطس ) الى كانون الاول ، وتستوعب كل دورة ٥٠ متدرباً. وقد تخرج من المعهد ٢٢٢٣ متدرباً من ٨٥ بلداً في الحقول النقابية والتنمية والتعاون ولغاية ١٩٦٨(١٧). وبالإضافة الى المعهد المذكور ، انشأت اسرائيل معاهد اخرى خاصة بتدريب الطلاب الاجانب . وجميعها ثابتة ، مستمرة ، يتخصص كل منها في وظيفة ، ضمن اطار العمل على تدريب الطلاب الافريقيين والاسيويين وتدريبهم في حقول خاصة(١٨). وهذه هي : مركز التدريب للتدريسين في حقل الارشاد المهني ( في نانانيا ) ، مركز تدريب المدرسات في حقل التنمية الاجتماعية ( في حيفا ) ، معهد « ونجيت » للمدرسات في حقل التربية الوطنية ، مركز الدراسات العمالية والتعاونية لايركة اللاتينية . وهناك ايضا برامج في الجامعات ومؤسسات التعليم

ووزارة الخارجية ٥٤ طالبا من ١٢ بلداً وحضروا حلقة في التعاون الزراعي(١٩). ٦٠ - معونة فنية وثقافية : وكان الرد الاسرائيلي لمقاطعة البلدان النامية وعزلها سياسيا في اعقاب مؤتمر باندرونغ والمؤتمر الاشتراكي الآسيوي في نيودلهي ، ابتداء « برنامج المساعدة الفنية » اولا على اعتبار انه ( جواز سفر ) لاسرائيل ، حيث تستطيع بواسطته ، ان تعبر الحدود وتؤسس علاقات واسعة في المجالات السياسية والاقتصادية والفنية والثقافية واصبح مفتاح لتأسيس العلاقات المتبادلة في اي مكان من البلدان النامية(٢٠). وفي هذا الشأن نذكر بعض المنح الدراسية التي قدمت للطلاب . ونذكر على سبيل المثال ان وزيراً اسرائيلياً ، بينما كان يحضر احتفالات استقلال دولة افريقية ، قدم ٥٠ منحة للتدريب في اسرائيل(٢١) كما تعهدت حكومة اسرائيل بتقديم ١٠٠٠ منحة لتدريب الافريقيين والاسيويين في اي حقل من حقول العلوم في مؤتمر العلوم الذي انعقد في معهد وايزمان في ١٩٦٠(٢٢). وحتى نفهم ماذا يعني برنامج المعونة الفنية والثقافية لاسرائيل ننقل ما صرح به وزير خارجيتها في كانون الثاني ( يناير ) ١٩٦٧ : « ان برنامج المعونة الفنية هو اكبر نشاط منفرد » قامت به وزارته . وان هذا البرنامج « حرر اسرائيل من عزلتها الاقليمية وانقذها من عدم الاستقرار »(٢٣). وقال « لوفر » في معرض بحثه عن المعونة الفنية الاسرائيلية « انه حجر الزاوية في سياسة اسرائيل الخارجية وهو بالتالي اساسي لمصالحها القومية »(٢٤).

يمكن تلخيص البرامج المختلفة التي تقدمها اسرائيل الى طلاب البلدان النامية على الشكل التالي : ١ - مؤتمرات قصيرة المدى : تصمم الى كبار الموظفين الرسميين والاحصائيين ، وتشمل حلقات دراسية مثلاً حول التخطيط الريفي ودور المرأة في المجتمع النامي الذي يقود الى سلسلة من الدروس المتخصصة في تنمية المجتمع . ٢ - دروس متخصصة : هذه الدروس تدرس بعمق في مواضيع متخصصة وتدوم من ثلاثة الى عشرة اشهر . وتصمم اولا الى الموظفين من المستويات الوسطى وهؤلاء يؤلفون العامود الفقري لعملية التدريب وتشمل : زراعة ، تنظيم الشباب ، تنمية المجتمع ، تعاون ، نقابات العمال ، ادارة عامة وتدريب مهني ، الخ . ٣ - دروس اكااديمية متوسطة

العالي ، خاصة بالطلاب من البلدان النامية ، تقدم كجزء من نشاطها العادي العام واهمها : ١ - برنامج الجامعة العبرية الطبي ، في كلية هداسا في القدس ، لتدريب برنامج الطب الذي يستغرق سبع سنوات باللغتين الانكليزية او الفرنسية ، كما يستلزم من الطلاب الاجانب معرفة اللغة العبرية ، لذلك يلتحق الطلاب بحلقة خاصة لتعليم اللغة العبرية تستغرق ثمانية اشهر ، لانها « ضرورية » لهم في دروسهم واعمالهم . ٢ - برنامج كلية التكنيون ( معهد اسرائيل للتكنولوجيا ) في حيفا لتدريس الهندسة المعمارية والهندسة الزراعية . ٣ - برامج علمية تقدم في معهد وايزمان للعلوم ، ومعظم الطلاب الاجانب يتابعون دراساتهم العليا لنيل الدكتوراه وهم حوالي ٢٠ بالمائة من مجموع الطلاب ويقبل الطلاب الاجانب في الدروس العادية بعد دراسة العبرية في حلقة خاصة تستغرق ثمانية اشهر (١٩) . هذا وفتحت اسرائيل ابوابها للطلاب الافريقيين في المعهد البيطري ومركز الطاقة الذرية (٢٠) ومعهد باد نانان الزراعي بعكا ، كما تقوم الوزارات ايضا بتدريب الطلاب من البلدان النامية في دورات خاصة (٢١) .

وقد تخرج من المعاهد والمؤسسات والطلقات المذكورة عدد كبير بلغ ١٣٠٢٥ بين ١٩٥٨ و ١٩٦٩ ، كان منهم ١٢٩٣ متدربا في عام ١٩٦٩ وهذه . ويستفاد من المعطيات الاحصائية الرسمية بأن نصف المتدربين ( ٥١ بالمائة ) اتوا من البلدان الافريقية ، يلي ذلك البلدان الاسيوية ( ١٧ بالمائة ) فبلدان منطقة البحر المتوسط ( ١٦ بالمائة ) فأميركة اللاتينية ( ١٥ بالمائة ) . ويلاحظ ان عدد الطلاب الافريقيين بلغ ٤٧٥ ، في عام ١٩٦٩ مقابل ٥٩ فقط في ١٩٥٨ ، اي بزيادة ثمانية اضعاف . ومقارنة توزيع الطلاب حسب فروع الدراسة والتخصص للعام ١٩٦٩ توضح ان ٣٠ بالمائة يدرسون زراعة و ٢٥ بالمائة تعاون و ١٩ بالمائة تنمية المجتمع و ٨ بالمائة دروسا اكاديمية و ٥ بالمائة طب وصحة و ٤ بالمائة ادارة و ٤ بالمائة ايضا خدمة الشباب (٢٢) . ومما يذكر ان المتدربين المذكورين تلقوا دروسا تدريبية في اكثر من استند درس وحلقة في اسرائيل في فترات تراوحت يفشي شهرين وثلاثة اشهر ( حلقات ) الى سنوات عديدة ( دراسات اكاديمية ) (٢٣) . هذا وان عدد الطلاب الذين يتلقون تعليما اكاديميا ومهنيا لفترة

طويلة قليل جدا بحيث بلغ ٤٢٠ طالبا للعام ١٩٦٤ مقابل ٢٠٠٠ متدرب للذين التحقوا بالبرامج القصيرة المدى . وقدر بأن حوالي ٣٠٠ طالب (ثلاثي الطلاب) كانوا ملتحقين في معاهد التعليم العالي والباقي في البرامج المهنية او الدروس الخاصة الفردية (٢٤) . والسؤال الذي لا بد من طرحه الان هو : من يمول تسليم وتدريب الطلاب من البلدان النامية ؟ في الواقع لا تكشف اسرائيل بالضبط عن توزيع كل ما يتعلق بنفقات برنامج التدريب ، الا ان الدلائل المتوفرة تشير الى ان المال يأتي مباشرة من حكومة اسرائيل الى برنامج المساعدة الفنية والثقافية ، ومن الحكومات الاجنبية المعنية والمنظمات الدولية والاقليمية والمؤسسات الصهيونية واليهودية في الخارج وفي بعض الحالات من مصادر خاصة . ويبدو ان نصف مجموع تكاليف البرامج يمول من قبل مصادر غير اسرائيلية . فحكومة الولايات المتحدة ، مستعملة كلمة عبارة « البلد الثالث » اي اسرائيل ، تساهم بالمشاريح الفنية والثقافية الاسرائيلية فالارقام عن المساعدة الاميركية لا تكشف بالضبط (٢٥) . ومن الملاحظ ان المؤازرة الاميركية الى المعهد الافرو آسيوي ، مثلا ، تأخذ بشكل « منح دراسية » يقدمها اتحاد العمل الاميركي للمبتدرون (٢٦) .

هذا وتقدم اسرائيل منحا لا حصر لها سنويا . وتؤكد مصادر اليونسكو ان اسرائيل تقدم منحا بواسطة دائرة التعاون الدولية في وزارة الخارجية الاسرائيلية بالقدس ويبلغ عددها بحوالي ٢٠٠٠ منحة تعرض الى مواطني البلدان النامية ، الى الخريجين في الجامعات ومعاهد الدراسات العليا الذين يعرفون الانكليزية او الفرنسية او الاسبانية لكي يقوموا بأبحاث في الدراسات العليا في حقول متعددة ، او ينخرطوا في احدى البرامج التي تقدم في المعاهد والجامعات . وتستمر مدة المنحة حسب البرنامج ، من عدة اسابيع ، في حلقات ودروس اضافية ( قصيرة المدى ) الى عدة سنوات ( برامج طويلة ) . وتشمل المنح تكاليف الصيانة والاقتساط فضلا عن المال للمصاريف الشخصية . بالاضافة الى ذلك تقدم وزارة التربية والثقافة منحا لمواطني جميع الدول في حقول البحث العلمي وكذلك الحال لمعهد وايزمان للعلوم . وهناك عدد آخر من المؤسسات التي تقدم منحا للطلاب الاجانب ، منها وزارة التربية والثقافة ومعهد وايزمان للعلوم والجامعة

العبرية وجامعة بارايلان والهستدروت ووزارة الزراعة والمنظمات الصهيونية(٢٧).

والحديث عن التمويل والمنح الدراسية يقودنا بطبيعة الحال الى البحث عن نوع الطلاب الذين تستقدمهم وتستهدفهم اسرائيل للدراسة والتدريب . فمن الواضح ان اسرائيل تتجه بقوة الى استقطاب عناصر الشباب وابعاء القادة والمسؤولين من الطبقة الحاكمة ومحوري الصحف والمسؤولين عن الاعلام وكذلك الشبان في مراكز القيادة في الحركات العمالية والتقابية وفي الادارات الحكومية والموظفين من ذوي المستويات الوسطى . وغني عن البيان ان تركيز اسرائيل على عناصر الشباب يعود الى انهم يؤلفون نخبة المستقبل ورجال الغد في بلدانهم والقادة الموجهين في مجتمعاتهم . وفي هذا المجال جاء في ملحق صحيفة « الجروزليم بوست » الاسبوعي في ذكرى تأسيس المعهد الافروآسيوي بتل ابيب : « ان الطلاب هم اجمالا رجال النخبة والطليعة في اقطارهم ، حيث سيصبحون ، بعد عودتهم ، المعلمين والقادة . وهكذا ينتقل التأثير الاسرائيلي الى الاجيال التي لم تر اسرائيل شخصيا والتي تعرفها فقط من طرف ثان»(٢٩) . ويتألف طلاب المعهد الافروآسيوي من الشباب الاسيويين والافريقيين الذين ينتمون عادة الى فئة الموظفين من الرتب المتوسطة في الحركات العمالية والتقابية وفي الادارات الحكومية(٣٠) . وجاء في دراسة مؤخرا حول الدورة الدولية السادسة عشرة لطلاب المعهد الافروآسيوي ان ثلث الطلاب ارسلوا من قبل النقابات وثلثا آخر من الحركات التعاونية والثلث الاخير من كبار الرسميين والمسؤولين في وزارات التنمية والتعاون والعمل والزراعة . هذا ويشمل الفريق الاخير عددا متزايدا من الموظفين الاكاديميين من الكليات التي تعطي دروس تخصصية في الدراسات التقابية . ومن حيث العمر كان معظمهم بين ٣٠ و٤٥ سنة اي في السنوات الاكثر انتاجا وحيوية ونشاطا وخبرة واسعة في العمل ، مما يجعلهم جديرين ان يكتسبوا اشياء كثيرة من دراساتهم في اسرائيل ليطبقوها في بلدانهم(٣١) .

ومما يجب ذكره ان طلاب كلية الطب في الجامعة العبرية بالقدس يتدربون كي يصبحوا اساتذة طب في المعاهد الطبية الحالية او المستقبلية في بلدانهم الاصلية(٣٢) . وقد كشفت احدي الدراسات ان اكثر من ٨٠ بالمائة من خريجي المعهد الافروآسيوي

احتلوا مراكز قيادية في بلدانهم ، بعضهم وصل الى مراكز الوزراء ، ونذكر على سبيل المثال ، وزير المواصلات والاشغال العامة في داهومي ، ثم وزير الاقتصاد ووزير الزراعة في الكونغو (كنشاسا)(٣٣) . وهكذا يتضح ان اسرائيل تختار الطلاب والمقربين من بين الشباب الذين يأملون ان يحتلوا مراكز قيادية في بلدانهم في المستقبل .

ولعل من ابرز ما يلاحظ من خلال درس الحقائق المتعلقة ببرامج التعليم والتدريس في اسرائيل انها هادفة ، اي مدروسة ومخططة وموجهة نحو هدف معين : خدمة اسرائيل والاعلاء من شأنها في اعين البلدان النامية والاكابر من تجاربها في الزراعة والصناعة والعمل . ومعنى ذلك ان اسرائيل تنظر الى معالجة مشاكل البلدان النامية من خلا منظارها الخاص ، وتفسر الامور من وجهة نظرها . فتظهر امام البلدان النامية بانها هي بلد نام مثلهم ، تحل مشاكل مماثلة لمشاكلهم ، فتجتذبهم لتحقيق هذه التجارب في بلادهم ، ويفتحون بذلك ابواب التسلل الاسرائيلي . ففي برامج التدريب القصيرة المدى ، مثلا ، نجد انه من بين المواضيع التي اختيرت في المؤتمر الذي انعقد في معهد وايزمان في سنة ١٩٦٠ « طريقة اسرائيل في التنمية الزراعية » وتبع المناقشات طبعاً رحلات ميدانية الى التعاونيات الزراعية ومناطق التنمية في الاقاليم(٣٤) . وفي مجال الزراعة والتعاون الزراعي ، يزعم مخطوطو سياسة اسرائيل انها تستطيع ان تخدم البلدان النامية في الزراعة . ومن هنا يقدم المعهد الافروآسيوي برنامجا يستغرق من ثلاثة الى اربعة اشهر ، بحيث يركز على تجارب اسرائيل في كل من الكيبوتز والموشاف ( القرى التعاونية )(٣٥) . وعلى الصعيد النقابي ، نظم الهستدروت حلقة في ١٩٦١ استمرت اسبوعين حضرها ٧٣ قائدا من افريقيه كما نظم حلقة الى ٢٥ قائدا نقابيا من ١٢ بلدا من اميركة الجنوبية في ١٩٦٢ . ومما يجب التأكيد عليه هو ان الحلقتين ركزتا بشكل قوي على تفهم الهستدروت الاسرائيلية . ومن جهة ثانية نجد ان وزارة العمل الاسرائيلية نظمت برنامجا دوليا لمدة شهرين في العلاقات الصناعية ، خصيصا لقادة حركات العمال الافريقية . واستمر ١٠٠ يوم ٢٥ يوما من المحاضرات و١٧ يوم عمل ميدانية والرحلات الميدانية الى المؤسسات الاسرائيلية و١٠ ايام دراسة منظمة تحت اشراف

أساتذة لمعالجة مشاكل العمال (٢٦). وفي قطاع تنمية الشباب والرواد انشأت وزارة الدفاع برنامجا خاصا لتدريب الشباب على غرار مبادئ منظمة «الجادناع» و«النحال» شبه العسكريتين . ويقام التدريب في مخيمات «الجادناع» وهو نظري وعملي . وبلغ عدد الذين تدربوا بين ١٩٥٩ و١٩٦٧ أكثر من ٥٠٠ شاب وشابة من أكثر من ١٢ برنامجا جميعها ركزت على التدريب في مختلف أوجه نشاط الجادناع والنحال (٢٧). ويشمل البرنامج الذي يسر وفق مبادئ الجادناع والذي يستمر حوالي أربعة أشهر ونصف المواضيع التالية : دور حركة الشبيبة العالية ومنها الجادناع ، ورواد النحال ، ومناقشات تتعلق بإسرائيل ، وزيارات الى المعاهد ، وتعليم بعض مبادئ اللغة العبرية (٢٨). وفوق ذلك تتطلب الجامعة العبرية من طلاب الطب والتريض معرفة اللغة العبرية لها ضرورة على حد زعمهم ، في المرحلة ما بعد التحضيرية على اعتبار انها ضرورية للتخاطب مع المرضى . فقام لهم دورات لغوية خاصة تستمر ثمانية أشهر (٢٩). والاعراب من ذلك تحاول إسرائيل ان يحتفل الطلاب الاجانب بأعياد خلقتها لهم . ففي عام ١٩٦٩ حضر الى القدس ٢٥٠ طالبا من البلدان النامية كسي يحتفلوا بما يسمى بـ «يوم القدس» على طريقتهم الخاصة (٤٠) . بعد هذا العرض الموجز للتعليم والتدريب الموجه بقوة نحو كل ما هو اسرائيلي ، السؤال الذي لا بد من ان يطرح هو : ما فائدة هذا التدريب ونتائجه ؟ فلنأخذ بعض الامثلة من كتابات المتدربين انفسهم . صرح احد الطلاب : « في الوقت الذي يفتخر فيه الاسرائيليون بانجازاتهم نجدهم ينقادون بحماس بالغ ومكرسين وقتا كبيرا جدا لاسرائيل وشعبها . فمن المفروض ان تكون هذه الحلقة ( حلقة نقابية ) عن نقابات العمال وليس عن مشاكل اسرائيل وقضاياها » . ويعلق « كرنين » على ذلك بقوله : « ان المعلمين يشعرون بقوة ان التركيز على اسرائيل ومشاكلها يعطي الطلاب شعورا قويا في اهميتها — كما لو كان الطلاب استقدموا الى اسرائيل كي يتغيروا ( يهتدوا ) الى الجانب الاسرائيلي من الحياة » . وجدير بالذكر ان المسألة استفحلت الى درجة ان احد الطلاب هدد بأن ينفي « كل شيء يريد » عن اسرائيل اذا لم تتحقق مطالبه (٤١). وكتب احد المتدربين يقول : « لم ندرس شيئا ابدا كان له تطبيق او منفعة مباشرة .

وهناك عدد كبير من المتدربين ايضا تدارسوا هذه المشكلة وهم يشعرون نفس الشعور » . وكتب ايضا احد الخريجين من الارجنتين العاملين في الحقل الزراعي : « ان الدروس التي تعلمناها لا تطبق في اميركة اللاتينية . فالكيوتز الاسرائيلي موجود على ارض حكومية والوكالة اليهودية هي منظمة اسرائيلية صرفة . ولا شيء من هذا ولا مما درسناه له معنى لعلنا هنا او في اي مكان في الارجنتين » (٤٢). ويمكن تلخيص الاهداف الظاهرة لبرامج التعليم والتدريب لطلاب البلدان النامية في اسرائيل بما يلي : ١ — كسب « الاصدقاء » : فمما لا ريب فيه ان من اهم فوائد تدريب الطلاب الاجانب من البلدان النامية في اسرائيل هو كسب « الاصدقاء » لها في الكتلة الامروآسيوية ، وذلك لفك الحصار الاقتصادي والسياسي التي تفرضه الدول العربية على اسرائيل . ٢ — تسويق الانتاج : ان الطالب او المتدرب الذي يأتي الى اسرائيل ويتعلم او يتدرب يعود الى بلاده الاصلية وربما يستخدم المصنوعات الاسرائيلية ومنتجاتها ، وبذلك تفتح اسواقا جديدة لبضائعها ولتتوجاتها . ٣ — ايجاد اعمال للخبراء والفنيين . فمن المعلوم ان اسرائيل بلد محدود في مساحته ولا يستطيع استيعاب الطاقات البشرية المتعلمة والمتدربة ضمن الاقتصاد المحلي ، لذلك نجد ثمة تضخم في بعض القطاعات ومنها الهندسة ، وخاصة في اواسط الستينات الماضية ، حيث اصبح المهندسون يعملون كفنيين ، نتيجة للبطالة التي تفشت بين صفوف المهندسين والمتعلمين (٤٣). ٤ — مساعدة البلدان التي ساعدتها في عام ١٩٤٧ : وتدعي اسرائيل انها تساعد البلدان التي ساهمت في انشائها في عام ١٩٤٧ ، امثال ليبيريا وعدد من بلدان اميركة اللاتينية (٤٤). وكانت هذه ابرز الاهداف الظاهرة للبرنامج المذكور . ولكن الغايات البطنة ، غير المباشرة ، والخفية ، تتخطى تلك الاهداف الظاهرة ، وتتلخص بما يلي : ١ — خط دفاع ضد العرب : لعل من اهم الغايات غير المباشرة لبرنامج التعليم والتدريب هذا وخاصة في افريقيه السوداء هو في كونه ليس الا خط الدفاع ضد العالم العربي ، هذا ما تقوله صحيفة « الغارديان » البريطانية (٤٥). ٢ — قتل الروح الثورية في الشباب : ومن الغايات البطنة من التعليم والتدريب قتل الروح الثورية وذلك بتغيير الميول والافكار ووجهات نظر المتدربين

والطلاب وزرع أفكار جديدة تتفق وسياسة اسرائيل وفلسفتها في الحياة . لذلك تعمل السلطات الاسرائيلية على التركيز في برامج التدريب ليس على التغيير الثوري في بلاد الطلاب الاصلية لان البرامج الثورية معرضة للفشل والسقوط ، على حد زعمها . وتدعي هذه السلطات ان التغيير والتطور والتقدم يأتي نتيجة الانماء الطبيعي في اقتصاد البلاد . ومعنى ذلك ان الاقتصاد يتطور من جراء التركيز على الزراعة اولا وليس على الصناعة والتسنيع ، وذلك حتى الزراعة نفسها تمهد السبيل امام الصناعة (٤٦) . ٣ - محاولة لاستعمار البلدان النامية : ومما لا يختلف فيه اثنان ان قيام اسرائيل ، أساسا ، كان خطة استعمارية ، فهي تلعب دورهم في السابق ، منذ السنوات الاولى لوجودها . وهذا هو أساس سياسة اسرائيل . وفي هذا المجال ، صرح احد كبار الاستعماريين الفرنسيين ، رولاند يافري ، في لحظة دراسية نظمتها صحيفة «لارش» الفرنسية الصهيونية ، بعد توقيع معاهدة ايفيان ، قبل منح الجزائر استقلالها ، قال : « يجب ان نعتبر بأن التسلل الاسرائيلي هو التغلغل الغربي في المناطق التي دارت ظهرها للقوى الغربية . ويجب ان نعتبر اسرائيل وسيلة لتغلغل النفوذ الغربي في العالم المتخلف في افريقيه وآسيه» (٤٧) . ومن جهة ثانية علق كاتب صهيوني على انشاء المعهد الافروآسيوي بأن اسرائيل « انتقلت الى نوع جديد من انواع العمل شبه الدبلوماسي ، وشرعت في تنفيذ برنامج خاص بالمعونة الفنية للبلدان النامية ، وذلك تدعيا لبرامج الحكومة في هذا الحقل» (٤٨) . ويرى الدكتور فايز صايغ ان برنامج المعونة الفنية هو « جزء من غرض واسع يتصل باعتزام اسرائيل عن التغلغل في الدول النامية وشعوبها لاهدائها الموروثة» (٤٩) .

ولا بد لنا في معرض المناقشة عن الطلاب الاجانب في اسرائيل من ان نتطرق بعض الشيء الى ذكر بعض أهم المشكلات التي تواجه الطلاب الاجانب ، وخاصة الافريقيين ، نظرا للون بشرتهم ، ولانهم يعيشون في مجتمع عنصري للغاية . ورغم ان أجهزة الدعاية الاسرائيلية وخاصة تصاريح الرسميين التي تزعم بان الطلاب الاجانب يلاقون بالغ الترحيب ، وربما هذا صحيح على الصعيد الرسمي والحكومي ، ولكن ما هو الوضع بالضبط بالنسبة للصعيد الشعبي . فجميع الدلائل تشير الى ان الطلاب الافريقيين يعانون من مشكلات

والطلاب وزرع أفكار جديدة تتفق وسياسة اسرائيل وفلسفتها في الحياة . لذلك تعمل السلطات الاسرائيلية على التركيز في برامج التدريب ليس على التغيير الثوري في بلاد الطلاب الاصلية لان البرامج الثورية معرضة للفشل والسقوط ، على حد زعمها . وتدعي هذه السلطات ان التغيير والتطور والتقدم يأتي نتيجة الانماء الطبيعي في اقتصاد البلاد . ومعنى ذلك ان الاقتصاد يتطور من جراء التركيز على الزراعة اولا وليس على الصناعة والتسنيع ، وذلك حتى الزراعة نفسها تمهد السبيل امام الصناعة (٤٦) . ٣ - محاولة لاستعمار البلدان النامية : ومما لا يختلف فيه اثنان ان قيام اسرائيل ، أساسا ، كان خطة استعمارية ، فهي تلعب دورهم في السابق ، منذ السنوات الاولى لوجودها . وهذا هو أساس سياسة اسرائيل . وفي هذا المجال ، صرح احد كبار الاستعماريين الفرنسيين ، رولاند يافري ، في لحظة دراسية نظمتها صحيفة «لارش» الفرنسية الصهيونية ، بعد توقيع معاهدة ايفيان ، قبل منح الجزائر استقلالها ، قال : « يجب ان نعتبر بأن التسلل الاسرائيلي هو التغلغل الغربي في المناطق التي دارت ظهرها للقوى الغربية . ويجب ان نعتبر اسرائيل وسيلة لتغلغل النفوذ الغربي في العالم المتخلف في افريقيه وآسيه» (٤٧) . ومن جهة ثانية علق كاتب صهيوني على انشاء المعهد الافروآسيوي بأن اسرائيل « انتقلت الى نوع جديد من انواع العمل شبه الدبلوماسي ، وشرعت في تنفيذ برنامج خاص بالمعونة الفنية للبلدان النامية ، وذلك تدعيا لبرامج الحكومة في هذا الحقل» (٤٨) . ويرى الدكتور فايز صايغ ان برنامج المعونة الفنية هو « جزء من غرض واسع يتصل باعتزام اسرائيل عن التغلغل في الدول النامية وشعوبها لاهدائها الموروثة» (٤٩) . ولا يقتصر نشاط اسرائيل على تعليم وتدريب الطلاب والوافدين فقط ، ثم تركهم وشأنهم ، بل تسعى لتابعة نشاطهم بعد تخرجهم وعودتهم الى بلدانهم الاصلية ، وذلك كجزء من حملتها لتعبئتهم لصالحها الخاص . وفي هذا الصدد يؤكد «لوفر» : « ان ميول ووجهة نظر الطالب الشخصية تجاه اسرائيل ، بعد عودته الى بلاده ، تأتي في مقدمة الامور التي يهتم بها المسؤولون الاسرائيليون . لذلك تسعى اسرائيل لتوطيد اواصر « الصداقة » بينها وبينهم من خلال الاتصالات الدائمة بين

اكاديمية ولغوية واجتماعية ونفسية .

١ - **المشكلات الاكاديمية واللغوية** : تواجه هذه المشكلات طلاب الطب والتمريض في الجامعة العبرية . ويعود ذلك الى ان الجامعة تتطلب من الطلاب معرفة اللغة العبرية كجزء من دراساتهم دون علم مسبق بذلك ، فلا غرابة ان نجد بعض الطلاب يرفضون تعلم العبرية في الدراسات العليا بكلية الطب وكذلك في الدراسات الاخرى . ومن ناحية البرامج ، يعاني الطلاب من محتوياتها ومضمونها واهدافها واغراضها وبالتالي بقيمة التدريب نفسه بوجه عام . فمن المعلوم ان البرامج مشحونة بالمحاضرات وبالزيارات الى اماكن محدودة في البلاد ، والى المستوطنات التعاونية والى البيوت الاسرائيلية بقصد التعرف على مختلف اوجه الحياة باسرائيل . ويتخلل ذلك اغنان شعبية ورقدي ومحاضرات عن كافة اوجه الحياة في الارض المحتلة (٥١).

٢ - **المشكلات الاجتماعية** : ويعاني الطلاب الافريقيون السود من مشكلات اجتماعية لا حصر لها ، اهمها : التمييز العنصري والتفرقة وما ينتج عنها من متاعب والام . اذ ان الافريقيين السود باسرائيل ينادون بـ « كوشى » وذلك من قبل الكبار والصغار ، وتعنى « عيب » . وتثير الكلبة في نفوس الافريقيين الغضب الساطع لانها دليل التحقير والازدراء ، اذ ان اليهود ينادون كلابهم السوداء « كوشى » ايضا . وتجسد عداوة الاسرائيليين للافريقيين في ١٩٦٦ عندما ظهرت منشور معادية لهم في الجامعة العبرية في القدس والمدرسة التقنية في تانانيا ، حيث وزعت المنشور في صناديق البريد ووضعت في المراحيض . وذكرت « الجروزليم بوست » ان المنشور جاءت في اعقاب حوادث حصلت للافريقيين في الاشهر التي سبقتها مما يدعو الى ان المنشور كانت كجزء من حملة مركزة ضد الطلاب الافريقيين . وهاجمت المنشور التي كانت مكتوبة على الالة الكاتبة باللغة الانكليزية الطلاب الافريقيين بأنهم « يطاردون البنسات الاسرائيليات ويستغلون ضيافة وكرم الاسرائيليين كما انهم يهتمون بامور اللهو التسلية والرغاهية اكثر من الدرس » (٥٢).

ما هي ردود الفعل ؟ فعلى الصعيد الرسمي اعلن ليفي اشكول رئيس الوزراء انذاك في حديث اذاعي خاص ان المنشور « عمل اجرامي » وطلب من

الشعب ان يعامل « ضيوفنا الافريقيين » كما يريدون هم ان يعاملوا (٥٣). واصدرت وزارة الخارجية بيانا ذكرت فيه ان المنشور كانت من « اعمال عناصر معادية للدولة ، تسمى لتسميم العلاقات الاسرائيلية الافريقية » (٥٤). ولكن ردود الفعل للطلاب الافريقيين كانت عكس ذلك تماما . وهم ادرى بالتمييز من غيرهم . وفي هذا المجال كتبت « الجروزليم بوست » تحقيقا عن وضع الطلاب الافريقيين ركزت فيه على اوجه التمييز العنصري وما يعانيه الطلاب من مشكلات مؤلمة . ومن بين القصص المثيرة التي ذكرها احد الطلاب انه كان في « بار » حيث سأل احدى الاسرائيليات لترقص معه ، مهاجمه فورا ثلاثة من اليهود ورموه أرضا . وفي حالة اخرى ذكر طالب ان احد الافريقيين دخل الى ناد ليلي ليشتري علبه سجائر ، فرأى فتاة يعرفها جالسة على الطاولة ، فحيتها ، فذهب باتجاهها . مهاجمه رجلان كانا في المقهى . واما الحادثة الثالثة فقد حصلت في الشارع العام حيث ان احد الطلاب الافريقيين كان يسير مع فتاة اسرائيلية مهاجمه جماعة من المراهقين وجرحوه جرحا بليغا . وصرح ناطق باسم ٦٥ طالبا افريقيا في معهد التكنيون في حيفا بانه « لا يكاد يمر يوم دون حوادث اهانات » (٥٥). وتجدر الاشارة هنا الى ان الاسرائيليين يظنون بانهم يدفعون ضرائب كهي يتعلم الافريقيون باسرائيل ، الا ان احد الطلاب الحاصلين على منحة منظمة الصحة العالمية صرح ، مخاطبا الاسرائيليين ، بان « حكومتكم تقدم منا لانها تشعر بانها تبيع سياسيا منها اكثر مما تعمل لافريقية » (٥٦). ومن جهة ثانية نجد ان البوليس والصحافة تقفان موقفا عدائيا من الافريقيين . فقد تظاهر الطلاب ضد حكومة روديسيا العنصرية الا ان البوليس قابلهم بعنف وشراسة وبدون رحمة . وفي مجال الاعلام صرح احد الافريقيين بان الصحف والراديو تنقل انباء مخطئة عن الافريقيين وتفسر اعمالهم بشكل لا يتفق والحقيقة . فالصحافة تحبك الحوادث التي يقوم بها الافريقيون بشكل تجعل منها قصصا تقدم للشعب . ومما يذكر ان الصحف واجهزة الاعلام الاخرى لا تنشر انباء الحوادث المؤلمة عن سوء معاملة الافريقيين ومنها المنشور المذكورة التي استهدفت الافريقيين والنيل منهم .

٣ - **المشكلات النفسية** : بالاضافة الى المشكلات

كانت الدول غير المنحازة ( ٤٦ دولة ، منها ٢٦ دولة افريقية ) قد اصدرت اعلانا في القاهرة ، طالبت فيه اسرائيل باعادة كامل حقوق الشعب الفلسطيني في ارضه . وكانت الضربة الكبرى نعلا في مؤتمر الشعوب للقرارات الثلاث الذي انعقد في هامانا في سنة ١٩٦٦ ، حضره مندوبون من ٨٠ بلدا وقطرا . فاصدر المؤتمر قرارا يعد من اعنف القرارات التي اتخذت ضد اسرائيل . ودعا المؤتمر الى قطع العلاقات السياسية والمحاصرة الاقتصادية والثقافية ومواجهة التغلغل الصهيوني والغاء المعاهدات مع اسرائيل ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية ، كما حذر مما يسمى بالمساعدة الغنية والمعونة الاقتصادية الاسرائيلية ، معتبرا المساعدات وسيلة جديدة وقحة للامبريالية والاستعمار الجديد للولايات المتحدة . وفي اعقاب حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ كان ثمة ٤٢ بلدا من البلدان النامية ، ومنها غانا واثيوبيا ، صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ضد العدوان ، ومؤيدة قرار الجمعية بالانسحاب الكامل من الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل (٥٩) . يعني هذا ان اسرائيل لم تستطع ، رغم المعونات الغنية والثقافية ، ان تكسب ثقة حكومات معظم الدول النامية واجتذابهم اليها للتصويت الى جانبها ، وجعلها تساند العدوان والتوسع . صحيح ان اسرائيل استطاعت ان تجعل من بعض الاشخاص « اصدقاء » وعلاء لها ، الا ان معظم الدول النامية ما انفكت تقف ضد اسرائيل في عدوانها على حقوق الشعب العربي في فلسطين والاراضي المحتلة الاخرى .

الأكاديمية والاجتماعية ، ثمة مشكلات نفسية ، منها مشاكل الوحدة والعزلة عن الآخرين وموقف اللامبالاة . وفي هذا المجال اعترفت « الجروزليم بوست » « ان الطلاب الافريقيين منعزلون في اسرائيل » . ومما يزعج المتدربين الافريقيين حقا الوضع الذي يجد فيه الطلاب انفسهم ، اما يحدقون بهم او لا يكثرثون لوجودهم فيتحاشونهم (٥٧) . وفي نهاية الاسبوع مثلا يجد الطلاب انفسهم عادة في « جزيرة » معزولة في مجتمع صاخب ، يجوبون الشوارع والساحات في تل ابيب او يتجهرون امام صالات السينمات والمسارح . ويتذمر الافريقيون من جهل اليهود بهم وببلادهم . فالطلاب يتذمرون مثلا من الاسئلة التي توجه اليهم او تطرح عليهم والتي هي ليست بذات معنى . ونذكر على سبيل المثال بان الناس تستغرب ان الافريقيين يستعملون الساعات ، مثلا . وصرح احد الافريقيين : « ان الاشخاص الذين لم يسافروا الى الخارج محدودو الافق ، ينظرون نظرة احتقار ويماملوننا كأشخاص متأخرين ، عوضا من ان يحاولوا ان يعرفوا شيئا عن بلادنا وتجارينا » (٥٨) . ويجدر بنا ان نقف قليلا لتسلط بصيصا من النور على مدى تأثير التعليم والتدريب على سياسة الدول النامية تجاه افعال اسرائيل . فعلى الرغم من المعونات الفنية والثقافية نجد ان معظم الدول في العالم النامي ما زالت تدين اسرائيل في سياستها العدوانية والتوسعية . ففي ايار (مايو) ١٩٦٤ صرح دافيد بن غوريون ان « الشعب الوحيد الذي يوثق به في افريقيه هو الشعب الاسرائيلي » . ولكن قبل بضعة اشهر من هذه الكلمات

*Jewish Observer* (London), Vol. — ٥  
XV, No. 20, May 20, 1966, pp. 12-16.

٦ — رياض التنطار ، *التغلغل الاسرائيلي في افريقيه وطرق مجابهته* ( سلسلة « دراسات فلسطينية » ٤٣ ، مركز الابحاث ، م. ت. ف. ، بيروت ، ١٩٦٨ ) ، ص ١٠٣ .

٧ — نفس المصدر ، ص ٤٤-٤٥ .

٨ — Mordechai E. Kreinin, *Israel and Africa: A Study in Technical Cooperation* (New York : Frederich A. Praeger, 1964), pp. 282, 120.

٩ — *Ibid.*, pp. 33, 37.

١٠ — Laufer, *op. cit.*, p. 207.

1 — Ministry of Foreign Affairs — *Israel's Program of International Cooperation* (Jerusalem, 1970), pp. 56-58.

٢ — هارتمس ١٩٧١/١/١١٢ . انظر ايضا : Simon N. Herman, *American Students in Israel* (Ithaca: Cornell University Press, 1970).

٣ — Abdel-Wahab M. El-Missiri, — *Israel: Base of Western Imperialism* (Prepared by the Committee to Support Middle East Liberation, New York, May 1969), p. 11.

٤ — Leopold Laufer, *Israel and the Developing Countries: New Approaches to Cooperation* (New York: A Twentieth Century Fund Study, 1967), p. 201.

- يستطيع احد معرفة مصدر المجلة ، ولكن من المرجح انها تصدر في اسرائيل .
- The Israel Digest*, December 27, 1968, p. 7. — ٢٢
- Kreinin, *op. cit.*, p. 63. — ٢٣
- Laufer, *op. cit.*, pp. 152-153. — ٢٤
- Laufer, *op. cit.*, p. 162. — ٢٥
- Kreinin, *op. cit.*, p. 130. — ٢٦
- Laufer, *op. cit.*, p. 168. — ٢٧
- Laufer, *op. cit.*, pp. 170-171. — ٢٨
- The Israel Digest*, December 27, 1968, p. 7. — ٢٩
- The Israel Digest*, Vol. XII, No. 11, May 30, 1969, p. 4. — ٤٠
- Kreinin, *op. cit.*, p. 132. — ٤١
- Laufer, *op. cit.*, p. 183. — ٤٢
- ٤٣ — انظر مؤلفنا : هجرة الادمغة والهجرة المضادة من اسرائيل ، ( مركز الابحاث ، سلسلة « دراسات فلسطينية » ، رقم ٧٨ ، ١٩٧١ ) ، ص ٦١-٦٧ .
- Kreinin, *op. cit.*, pp. 15-16. — ٤٤
- Kreinin, *op. cit.*, pp. 11-12. — ٤٥
- The Jerusalem Post Supplement*, January 3, 1966, p. 12. — ٤٦
- Israel — A Spearhead for US Imperialist Penetration into Africa* (edited by Secretariat of the Afro-Asian Journalists, Association, Peking 1966), pp. 2-4. — ٤٧
- ٤٨ — الاحرار ١٩٦٥/٦/٢٠ .
- ٤٩ — الدكتور نايز صايغ ، نفس المصدر .
- Laufer, *op. cit.*, 183-185. — ٥٠
- Laufer, *op. cit.*, pp. 189-197. — ٥١
- The Jerusalem Post*, January 7, 1966, p. 15. — ٥٢
- Laufer, *op. cit.*, p. 178. — ٥٣
- The Jerusalem Post*, January 7, 1966, p. 15. — ٥٤
- Ibid.* — ٥٥
- Ibid.* — ٥٦
- Ibid.* — ٥٧
- Kreinin, *op. cit.*, pp. 160-161. — ٥٨
- Laufer, *op. cit.*, pp. 201-206. — ٥٩
- The Israel Digest*, Vol. XXII, No. 11, May 30, 1969, p. 4. — ٦٠
- Kreinin, *op. cit.*, p. 77. — ١١
- Laufer, *op. cit.*, pp. 152-153. — ١٢
- ١٣ — ج. ه. جاتسن ، اسرائيل والدول الاخرى — اسيوية ( سلسلة « حقائق وارقام » ، رقم ١٤ ، مركز الابحاث ، م.ت.ف. ، بيروت ، ١٩٧٠ ) ص ٤٠ .
- Laufer, *op. cit.*, pp. 22-23. — ١٤
- Kreinin, *op. cit.*, pp. 22-23. — ١٥
- ١٦ — انظر الدكتور نايز صايغ ، المعهد الاخرى — اسيوي في تل ابيب ( سلسلة « حقائق وارقام » ، رقم ١٠ ، مركز الابحاث ، ١٩٦٧ ) .
- Europa: The World of Learning 1969 - 1970* (London: Europa Publications Ltd.,) p. 768. — ١٧
- ١٨ — الدكتور نايز صايغ ، نفس المصدر، ص ٧ . وانظر ايضاً : *Israel Government Yearbook 1962/63*, (Jerusalem: Government Printer), p. 217.
- The Israel Digest* (Jerusalem), December 15, 1967, p. 5. — ١٩
- ٢٠ — صحيفة «الاحرار» ( بيروت ) ١٩٦٥/٦/٢٠ .
- African Research Group, *David and Goliath Collaborate in Africa* (Cambridge, Mass., 1969), p. 6 (pamphlet). — ٢١
- Ministry of Foreign Affairs *op. cit.*, pp. 58-59. — ٢٢
- Frank Micahel, *Cooperative Land Settlements in Israel and their Relative to African Countries* (Basel: Kyklos, 1968), p. 8. — ٢٣
- Laufer, *op. cit.*, p. 188. — ٢٤
- African Research Group, *op. cit.*, p. 15. — ٢٥
- ٢٦ — رياض التنتار ، نفس المصدر ، ص ٤٩ .
- ٥٠ .
- UNESCO, *Study Abroad*, XVIII, 1970-1972 (Paris, 1969), pp. 351-354. — ٢٧
- Ibid.*, pp. 498-499. — ٢٨
- The Jerusalem Post Supplement*, January 3, 1966, p. 12. — ٢٩
- Kreinin, *op. cit.*, p. 128. — ٣٠
- Work Magazine*, No. 23 (no date available), pp. 11-12. — ٣١
- عثرنا على اربع صفحات من هذه المجلة في احدى الملفات في مؤسسة الدراسات الفلسطينية ولم

## (٤) صناعة الطائرات في اسرائيل : ابراهيم صوص

لم تذكره اسرائيل هو ان الشركة سوف تعمل بتنسيق منذ البداية مع وزارة الدفاع الاسرائيلية كي تلبى اغراض اسرائيل العسكرية بشكل اساسي ، كما اكدته صحيفة «الفينيشل تايمس» البريطانية بتاريخ ١٩٧٠/٥/٥ .

ركزت الشركة خلال الاربعة سنوات الاولى على العمل في مجال صيانة الطائرات فقط . اما في سنة ١٩٥٧ فقررت الحكومة الاسرائيلية بان قواتها الجوية بحاجة الى طائرات تدريب نفائة من صناعة محلية . فباشرت شركة « بدك » بالباحثات مع شركة « بوتز » الفرنسية للحصول على امتياز يخول لها صناعة طائرة « فوجا مجستير » النفائة ذات المحركين في اسرائيل ولكي تحقق هذا الهدف باشرت الحكومة بتغييرات هامة في جهاز الشركة واصبح اسمها « شركة صناعة الطائرات الاسرائيلية » . فتوسعت الشركة وتشتعت الى ثلاثة اقسام : قسم هندسي وقسم صناعي وشركة « بدك » التي اصبحت قسما في هذا الاطار . كل من هذه الاقسام يلبي اغراضا تحدد مركزيا كما ان كل قسم يحتوي على اقسام ثانوية مختصة تسمى دوائر .

القسم الهندسي يستخدم مهندسين مختصين بتحليل التصميم ، بالرسم والتخطيط التمهيدي ، بالرسم والتخطيط المفصل وبتركيب النماذج الاصلية . كما انه يستخدم عددا كبيرا من الفنيين والرسامين الهندسيين . وقد قام هذا القسم بتصميم طائرتي عرفا وكومودور جت . وتتوجه مجهودات القسم حاليا نحو تقوية امكانيات الشركة وتعزيز مركزها في مجال صناعة الطائرات التجارية . ويتوقع القسم نموا سريعا خلال السنوات القادمة باضافة عمال وكوادر مختصة واستخدام احدث الالات الاوتوماتيكية للتصميم والتنسيق المعلومات والمدلولات . (صحيفة «الزيكو» الفرنسية بتاريخ ١٩٧٠/١/٢٦) .

اما القسم الصناعي فهو يعمل حاليا في انتاج الطائرتين كما يقوم بصناعة قطع غيار محركات للاستهلاك الداخلي والتصدير . ويبلغ عدد موظفيه ٤٢٠٠ موظف كما بلغ رأسماله في اوائل هذه السنة حوالي ٢٤ مليون دولار .

بالنسبة لشركة « بدك » يبقى اختصاصها في مجال تصنيع وصيانة المحركات . وتدعى « الاسرائيل

اشتركت اسرائيل بمعرض الطائرات الدولي لسنة ١٩٧١ في مطار البورجيه قرب باريس وعرضت طائرتين من صنعها : العرفا والكومودور جت . وكانت طائرة عرفا قد طارت لأول مرة في ٩ نيسان ١٩٧٠ ، واشارت جولدا مبير في خطابها خلال الحفلة الافتتاحية ان العرفا تؤكد ارادة اسرائيل على ان تكون مستقلة حتى عن اصدقائها وانها لخطوة هامة في نمو شركة صناعة الطائرات الاسرائيلية ( صحيفة « نوفو جورنال » الفرنسية بتاريخ ١٩٧٠/٤/١١ ) . ومشروع القيام بصناعة طائرات محلية مشروع قديم يرجع الى سنة ١٩٤٨ . ارتبط المشروع منذ البداية بالمصهيوني الامريكاني ال شويمر الذي كان قد مكث في البلاد خلال حرب ١٩٤٨ وخدم في القوات الاسرائيلية حينئذ . عاد شويمر بعد الحرب الى الولايات المتحدة حيث اسس شركة لتصليح وتشحيم الطائرات في كليفلاند وهناك التقى خلال سنة ١٩٥٠ بشمعون بيريز الذي كان في تلك الفترة ممثلا لوزارة الدفاع الاسرائيلية في الولايات المتحدة . كان بيريز قد قابل شويمر خلال حرب ١٩٤٨ وتأثر بحماسة لمشروع صناعة طائرات في اسرائيل . ويصف بيريز حماس شويمر لمثل هذا المشروع في كتابه « متلاع داود » كحماس « تعصبي » كما انه يشير الى هدف شويمر بان تصبح صناعة الطائرات في اسرائيل على مستوى يشابه صناعة الطائرات في الولايات المتحدة من حيث الادارة والتنظيم والنوعية . وزار بن غوريون الولايات المتحدة في سنة ١٩٥٠ والتقى بشويمر بناء على توصية من بيريز واتفقا على تأسيس شركة لصناعة الطائرات في اسرائيل . وفي سنة ١٩٥٢ عاد شويمر الى اسرائيل ليصبح مديرا لشركة « بدك » للطائرات التي اسستها الحكومة ، عدد موظفيها ٧٠ ورأسها التأسيسي ١٤٨ مليون ليرة اسرائيلية . وحددت لها ثلاثة اهداف :

- ١ - الحد من اعتماد اسرائيل على الخارج بالنسبة لتصليح الطائرات وقطع الغيار ، ٢ - تعزيز قوة اسرائيل في تكنولوجيا صناعة الطائرات ، ٣ - صنع طائرات متقدمة كي تتمكن اسرائيل بالمستقبل ان تصنع طائرات وقطع غيار لها للاستهلاك الذاتي والتصدير . اما الجانب الذي

تملك الشركة أكثر من ٣٠ مليون دولار مستثمر في املاك وآليات انتاج يضاف اليها مباني الشركة الصناعية . وتتوقع الشركة ان يبلغ تصديرها خلال السنوات الثلاث القادمة ٣٥ مليون دولار اما مبيعاتها الاجمالية فهي تتجاوز ٢٠٠ مليون لسيرة اسرائيلية حاليا وستبلغ ٥٠٠ مليون بعد هذه السنوات الثلاث ( صحيفة « لوموند » الفرنسية بتاريخ ١٩٧٠/١/٦ ) .

طائرة عرفا : اعلنت الشركة في اوائل سنة ١٩٦٧ عن نيتها لانتاج طائرة من تصميم وصناعة اسرائيلية . فكانت العرفا اول طائرة صممها القسم الهندسي . وجرى التركيز خلال التصميم على قدرة الطائرة على نقل الركاب والبضائع لمسافات قصيرة بشكل اقتصادي. وأدت الدراسات التصميمية البدائية الى صنع طائرة ذات جناحين عاليين وهيكلي كبير وواسع مع باب خلفي للبضائع . وأكدت نتائج التجارب الاولية بان الطائرة صالحة للاستخدام في مناطق وعرة ومسافة الاقلاع لا تزيد على ٦٠٠ قدم ، وزنها ٥٦٧٠ كغم ذات محركين من طراز برات ووتني بت ٦٢٧١ . تستطيع ان تحمل ٢٠ راكبا و ٢٠٠٠ كغم من البضائع وسرعتها ٣٧٥ كم بالساعة ( مجلة « افيايون » بعددها الخامس بمعرض البورجيه لسنة ١٩٧١ بتاريخ حزيران ١٩٧١ ) . وتقول الاسرائيل اكونوميست بان العرفا صالحة لحمل المرضى والجرحى ولتقل جنود المظلات ولاغراض عسكرية اخرى ، كما انه يمكن استعمالها لاحتياجات زراعية كرش المواد الكيماوية وحصر الحرائق . ومنذ بداية انتاجها استقرت الطائرة انتباه بعض الاسواق وخاصة لان سعرها لا يتجاوز ٤٠٠٠٠٠ دولار . وتشير بعض المعلومات ان الطلبات التي واجهتها الشركة خلال معرض البورجيه كانت عديدة .

الكومودور جت : طائرة نفثة صغيرة تستطيع ان تنقل ١٠ ركاب بسرعة ٥٠٠ ميل بالساعة وعلى ارتفاع ٤١٤٠٠٠ قدم . لكن بعكس العرفا فان هذه الطائرة ما هي الا اعادة تصميم لطائرة امريكية معروفة باسم « كوماندر جت » كانت تصنعها شركة روكويل ناشتريت اسراييل منها آليات الانتاج وأجرت تحويلات عديدة على الطائرة .

على صعيد انتاج الطائرات العسكرية فليس هناك اية معلومات دقيقة سوى ان صحيفة « فرانس

اكونوميست » ( عدد نيسان ١٩٧٠ ) في مقال لها عن الشركة ان مستوى الشركة في هذا الحقل معترف به من قبل سلطات الطيران في بلاد كثيرة ، منها ادارة الطيران في الولايات المتحدة ومجلس التسجيل للطيران في بريطانيا ، كما انها تقوم بصيانة طائرات عدد من الخطوط الجوية الدولية التي تحط بطار اللد وبالإضافة الى ذلك فهي تقوم باعمال تحويل وتجديد طائرات السلاح الجوي الاسرائيلي . وتضيف المجلة بان طاقة الشركة في مجال ترميم الطائرات واسعة جدا بحيث انها قادرة على فحص وترميم كافة الطائرات من اسفرها الى البوينغ ٧٠٧ .

هناك عدة دوائر في شركة يدك ، بعض منها مختص بمحركات البستن والمحركات النفثة وبعض اخر يعمل في حقول مختلفة كالاكترونية والهيدروليكية ودائرة مختصة بالهليكوبتر . ولكل دائرة في الشركة جماعة هندسية وجماعة تصميم انتاج وجماعة مراقبة للنوعية وغيرها من الجماعات المختصة التابعة لها مباشرة . كما ان الشركة عقدت اتفاقيات ترميم مع كثير من الشركات الغربية كرولس رويس وتربوميكا وهسيانو سويزا وبرات ووتني وجنرال الكتريك . ومنذ عام ١٩٥٧ قامت الشركة بتوسيع انتاجها في الحقل الالكتروني فكونت شركة جديدة تابعة لها باسم « التاكترونكس » تقوم بدورها بتصميم وتركيب اجهزة لمراكز الرقابة الارضية واجهزة رادار . ومن جانب اخر فقد دعا نمو شركة صناعة الطائرات الاسرائيلية الى تأسيس صناعات اخرى مرتبطة بها : مصنع الات ارضية للطيران في بئر السبع ، ومصنع لقطع غيار للاليات الهيدروليكية المختصة بالطائرات ، ومصنع للاليات الدقيقة الجوية والبحرية ، ومصنع اخر لقطع البلاستيك للطائرات وكذلك للشاحنات والسفن .

فقد اصبحت اليوم بعد مضي ١٧ سنة من تأسيسها ، اول شركة اسرائيلية من حيث حجمها الصناعي ورأسمالها ومن حيث الدور الذي تلعبه في الاقتصاد الاسرائيلي ( مجلة « الاكسبريس » الفرنسية بتاريخ ١٩٧٠/١/٦ ) ، فهي تزود اكثر من ١٥٠ شركة اسرائيلية اخرى باعمال تتعلق بميدان التكنولوجيا ، وقد بلغت وارداتها في سنة ١٩٦٨ ٤٠ مليون دولار كما بلغ الربح حوالي ٢ ملايين دولار . وحاليا بالإضافة الى رأسمالها

الصوت : ١٠٠٠ كم بالساعة تقريبا ) . على ارتفاع منخفض وماخ ٢٤٢ على ارتفاع ٤٠٤٠٠٠ قدم ، اي انها ستكون اسرع من الميراج التسي يستعملها حاليا سلاح الجو الاسرائيلي . وكتبت المجلة الصهيونية الفرنسية « لارش » حول الموضوع نفسه بان اسرائيل سوف تبدأ انتاج هذه الطائرة بشكل تجاري في سنة ١٩٧٢ وانها حتى الان قد نالت اهتمام بلاد كثيرة ومنها رومانيا .

سوار « الفرنسية كتبت بتاريخ ١٠/٦/١٩٧٠ ان اسرائيل تصنع الان طائرة من طراز «سوبر ميراج» وترغض ان تكشف عن مميزات هذه الطائرة . ولكن من المعروف ان انتاج هذه الطائرة العسكرية الفئانة يجري بالاستفادة من نموذج الميراج ٣ س الفرنسية مع تغييرات لكي تحمل الطائرة اكثر وقودا وتصبح صالحة لاستعمالها كطائرة سند تكتيكية . سرعتها تبلغ الماخ ١ ( الماخ هي سرعة

## (٥) اليهود الشرقيون في اسرائيل : عودة ابوردينة

متصدعة ، وفي مستوطنة بيت هكارم لا يوجد مختبرات في المدارس » . ( جويش بوست انسد أوبتيون ( نيويورك ) ٢ نيسان ١٩٧١ ) . وفي مجال الوظائف ، تظهر الاحصاءات التالية عن اواسط الستينات ان ٧ بالمئة فقط من العمال في المجالات العلمية والفنية هم من اليهود الشرقيين ( صحيفة هآرتس الاسرائيلية ، ٤ حزيران ١٩٧١ ) ، في حين ان ثلثي القوة العاملة غير الفنية من الشرقيين . وبين اعضاء الكنيست البالغ عددهم ١٢٠ كان هناك ١٦ من الشرقيين قبل ١٩٦٥ و ٢١ فقط بعد ذلك . ( نيوليفت ريفيو — لندن — عدد ٦٥ ، يناير — فبراير ، ١٩٧١ ، ص ٦ ) . وفي الوزارة الاسرائيلية البالغ عدد اعضائها ١٨ وزيرا لا يوجد سوى وزير واحد من اصل شرقي هو شلومو هليل ( أيفننج ستار — واشنطن — مايو ٢٩ ، ١٩٧١ ، ص ٥ ) . يقول مردخاي بن بورات ، لليهودي الشرقي ، واحد اعضاء مؤتمر حزب العمال الاسرائيلي ( نيسان ١٩٧١ ) ان « ٢٤٩ بالمئة فقط من الوظائف الحكومية في الدرجات الثلاث العليا يشغلها الشرقيون ، و ٨ أو ٩ من الاعضاء التنفيذيين في الحكومة او في الشركات الحكومية ، والبالغ عددهم ٢٠٠ ، هم من الطوائف الشرقية » ( نيو ميدل ايست — لندن — عدد ٣٢ ، ايار ١٩٧١ ، ص ٩ ) . اما بالنسبة للدخل ، فالفارق في الدخل بين اليهود الغربيين وأولئك الذين هم من اصل اسوي وانريتي آخذ في الازدياد ، بشكل اصبح معه اليهود الشرقيون اكثر فقرا والغربيون اكثر

تؤكد لنا التظاهرات التي قام بها « الفهود السود » في ( مارس ) ونيسان ( ابريل ) و ايار ( مايو ) من هذه السنة في اسرائيل ان « الدولة اليهودية » ليست الحسل الصحيح لـ « المسألة اليهودية » ، فالفهود السود يهود من اصل شرقي يتظاهرون ليس فحسب ضد حالة اليأس التي يعانون منها ، بل ايضا ضد ما يعتبرونه هم ، كيهود غير اوروبيين ، تمييزا عنصريا . وثبتت الاحصاءات التالية حقيقة هذا التمييز الذي يمارس ضد اليهود الشرقيين في اسرائيل في مختلف المجالات بشكل عام . ففي مجال التعليم ، هناك ٨٠ بالمئة من شببي اسرائيل الذين تتراوح اعمارهم بين ١٤ و ١٧ سنة ممن ليسوا تلاميذ ينتسبون لعائلات يهودية اسرائيلية كانت تعيش في الاصل في البلاد العربية . ( هذه المعلومات مأخوذة عن بيان رسمي صادر عن وزارة التربية والتعليم الاسرائيلية في نيسان ١٩٧١ ومنشورة في صحيفة جروسالم بوست ( العدد الامتبوعي لما وراء البحار ، رقم ٤٧-٥ ، ٢٧ نيسان ١٩٧١ ، ص ٥ ) . وفي الوقت الحاضر ، ٦٠ بالمئة من الاطفال الذين يدخلون المدارس الابتدائية بشكل الزامي هم من الشرقيين ، اما في المرحلة الثانوية فينخفض هذا الرقم الى ٢٥ بالمئة ، وفي المرحلة الجامعية يتدنى الى ١٠ بالمئة . ( نيويورك تايمز ، ٢٧ ايار ١٩٧١ ، ص ٨ ) . وقد اوضح رونن ابرجل ، أحد زعماء الفهود السود انه « يوجد في مدارسنا مدرسون ليست لديهم المؤهلات المطلوبة ، ويدرسون في بنايات

غنى . والاحصاءات التالية تظهر الفرق في  
الداخيل بين اعلى خمس من السكان (الاوروبيين)  
وأدنى خمس من السكان (الشرقيين) . فقد « بلغ  
مدخول الخمس الأدنى ٧ بالمئة من المدخول العام  
في ١٩٥٤ ، و ٥ بالمئة في ١٩٦٣ و ٤٤٧ بالمئة  
في ١٩٦٨ . في حين ان نصيب الخمس الاعلى  
ارتفع خلال هذه الفترة من ٣٨ الى ٤٢٤٧  
بالمئة . » ( ها آرتس ، ٤ حزيران ١٩٧١ ) .  
وتظهر اهمية هذه الاحصاءات عندما نعلم ان  
اليهود الشرقيين يشكلون حوالي ٦٠ بالمئة من  
سكان اسرائيل ، ولكن يظهر انه ليس للارتقام  
اهمية في اسرائيل ، اذ ان بروفيسور طلسمون ،  
الاستاذ في الجامعة العبرية ، يقول بان اسرائيل  
هي « امتداد مباشر للمجتمع اليهودي والثقافة  
اليهودية في اوروبه الشرقية » ( نيو ميدل ايست  
— عدد ٣٣ ، حزيران ١٩٧١ ، ص ٣٦ ) وذلك  
رغم ان هؤلاء اليهود الاوروبيين لا يشكلون سوى  
اقلية في اسرائيل .  
وفي حقل الاسكان يعتبر اسحق بن اهرن ،  
السكرتير العام للهستدروت ، احد القلائل المهتمين  
بهذا الموضوع الحيوي ، فهو يقول : « اذا كانت  
هناك اموال تنفق في مجالي الامن والهجرة فيجب  
ان تكون هناك مبالغ كافية للانسان العامل لكي  
يعيش كإنسان في اسرائيل » . ( امريكان اكسامينر  
جويش ويك — نيويورك — ٣ حزيران ١٩٧١ ،  
ص ٣ ) . وفي الحقيقة هناك عدم اهتمام حقيقي  
بحالة اليهود الشرقيين ، فابتداءً من بنحاس  
سابير ، وزير المالية ، مروراً بزيف شارييف ،  
وزير الاسكان ، وانتهاءً بناتان بيليد ، وزير  
الاستيعاب ، تراننا نسبع الجواب نفسه :  
« الاولوية للامن والهجرة ، وكل ما عدا ذلك  
يجب ان يوضع على لائحة الانتظار » . ( المصدر  
نفسه ) . وان اكثر ما يشكو منه اليهود الشرقيون  
هو ان المهاجرين الجدد القادمين من « الولايات  
المتحدة والاتحاد السوفياتي يحصلون على مساكن  
حكومية فور وصولهم الى اسرائيل ، في حين ان  
يهود المغرب الذين ما زالوا يعيشون في هذه  
الاحياء الفقيرة منذ سنوات لا يتمكنون من الحصول  
على مثل هذه المساكن » . ( لوك — نيويورك —  
١٥ يونيو ١٩٧١ ، ص ٢٦ ) . ويقدر المسؤولون  
الاسرائيليون انفسهم ان اليهود الشرقيين « يشكلون  
اكثر من ٧٠ بالمئة من اولئك الذين يقيمون في بيوت

دون المستوى ... » ( نيوزويك — ١٩ نيسان  
١٩٧١ ، ص ٦٠ ) . ويقول احد عمال الكاراجات  
في حي القطمون بالقدس : « يحصل اليهود الروس  
على مساكن جيدة فور وصولهم ، اما انا فما  
زلت انتظر منذ عشرين سنة للحصول على مسكن  
افضل من الذي اقيم فيه » . ( نيويورك تايمز —  
٢٤ ايار ١٩٧١ ، ص ٨ ) . وتتساءل السيدة  
شوشانا الموسليو ، رئيسة اللجنة العمالية  
في الكنيست : « كيف يمكن لعائلة من ٨ انفار  
ان تقيم في بيت من غرفتين في حين انهم يشاهدون  
بأم اعينهم المساكن الجديدة وهي تشاد للاخرين .  
حقا انه لوضع قابل للانفجار » . ( نيوزويك — ١٩  
نيسان ، ١٩٧١ ، ص ٦٠ ) . وتدل جميع البيانات  
على ان سياسة التمييز هذه ضد اليهود الشرقيين  
كانت ولا تزال تتبع عن سابق وعي وتصميم .  
وتقول نيوزويك انه « لكي تتمكن اسرائيل من  
جذب اليهود من البلدان المتقدمة تكنولوجياً ، فانها  
تزدود المهاجرين القادمين من الغرب ببيوت جديدة .  
ونتيجة لذلك ، وضعت حالة ... اليهود الشرقيين  
من شمال افريقية والدول العربية ... في اسفل  
سلم طويل من الافضليات » . ( المصدر نفسه ) .  
وبعد لقاء عاصف بين جولدا مئير ، رئيسة  
الحكومة الاسرائيلية ، ووفد من خمسة من طلبة  
الجامعة العبرية ( اربعة منهم من اليهود  
الشرقيين ) ، قال هؤلاء الطلاب « انها لم تظهر اي  
اهتمام بمشاكل اليهود الشرقيين » ( جروسالم  
بوست الاسبوعية — ١٨ ايار ١٩٧١ ، ص ١٥ ) .  
اما بالنسبة للاضطرابات ، ففي ١٨ ايار ١٩٧١  
شهدت القدس اسوأ اضطرابات منذ ان احتلها  
الاسرائيليون ، وذلك عندما سار الفهود السود في  
تظاهرة تجاه الوسط التجاري في المدينة وعرقلوا  
السير في شارع بن يهودا وهم يهتفون « دولة  
بوليسية » ( نيوزويك ، ٢١ ايار ، ١٩٧١ ، ص  
٢٣ ) . وفورا تحول الشارع الى ساحة معركة ،  
اذ بدأ المتظاهرون يرشقون رجال الشرطة الذين  
يعتمرون الخوذات بالحجارة والزجاجات الفارغة  
وقنابل المولوتوف . وقد رد رجال الشرطة على  
ذلك بعنف لم يسبق له مثيل ، فقد كانوا يضربون  
المتظاهرين وكل من يؤيدهم بالهراوات على  
رؤوسهم وظهورهم . وقد حاول المارة الذين  
روعهم هذا المشهد ابعاد رجال الشرطة الهائجين  
عن الشبيبة الذين كانوا قد طرحوا ارضاً وهم

اييب ، المجلد الاول رقم ٢٤ ، حزيران ١٩٧١ ، ص ٢ ) . وعلى أي حال ، فان ظهور حركة الفهود السود لا يعني انهم على استعداد للمشاركة في الكفاح العربي ضد الصهيونية . بل بالعكس ، يظهر بانهم ليسوا مهتمين سوى في الحصول على قطعة من الجبنة الصهيونية فسي اسرائيل . وبكل تأكيد ، يعلم اليهود الشرقيون ان العرب الذين يعيشون في ظل الاحتلال الاسرائيلي يعانون من اوضاع أسوأ بدرجات من تلك التي يثريها هؤلاء اليهود ، ولكننا رغم ذلك لم نسمع أيا من هؤلاء الفهود قد رفع صوته ولو مرة تضامنا مع العرب المضطهدين ( بفتح الهاء ) والمستغلين ( بفتح السين ) . وبدلا من ذلك ، نرى ان اليهود الشرقيين يرفضون ان يصنفهم اليهود الاوروبيون كـ « عرب وسود ومواطنين من بلدان مختلفة يعتبرون أدنى من هؤلاء المستوطنين — اي اليهود الاوروبيين — » ( فيو ليفت ريفيو ، عدد ٦٥ ، يناير — فبراير ١٩٧١ ، ص ٦ ) .

ينزفون دما . ( المصدر نفسه ) . وما ان انتهت التظاهرة بعد خمس ساعات ، حتى كانت الشرطة قد اعتقلت أكثر من مئة شاب . وفي احياء القدس الفقيرة الكثيية حيث يقم الفهود السود كنا نسمع عبارات « السن بالسن والعين بالعين » . ( المصدر نفسه ) . وقد دفع هذا الوضع الذي قد يصبح خطرا برئيسة الحكومة جولدا مئير لتعلن انسه « ما لم تعالج اسرائيل مشاكلها الاجتماعية بكل حزم ، فان هناك خطر وقوع حرب بين الذين يملكون والذين لا يملكون — اشارة الى اليهود الاوروبيين واليهود الشرقيين — ستكون ذات مضاعفات اكثر خطرا من اي حرب يمكن ان تخوضها اسرائيل مع اعدائها في الخارج . » ( كليفلاند جويش نيوز — كليفلاند — ١٦ نيسان ١٩٧١ ، ص ١٤ ) . وفي اعقاب التظاهرات الاخيرة في القدس اعلن احد زعماء الفهود السود ان هناك « ٣٠٠٠ عضو مسجل في حركة الفهود السود » ( نيو ميدل ايست ، عدد ٢٢ ، ايار ١٩٧١ ، ص ٢٠ ) في اسرائيل ، وان التأييد في تزايد . ويقول ايلي ايلياكار ، الشرطي اليهودي الشرقي المتقاعد وأحد انصار حركة الفهود السود البارزين : « انني اؤيد كل ما يقوم به هؤلاء الشباب — فمئذ زمن طويل ونحن كيهود شرقيين نعيش على وعود لم تتحقق . » ( نيويورك تايمز — ٢٤ ايار ١٩٧١ ، ص ٨ ) . وهنا تجدر الاشارة الى ان النزاع فسي الشرق الاوسط قد ساعد ، ولو بشكل غير مباشر ، على المحافظة على الامتيازات الخاصة التي يتمتع بها اليهود الاوروبيون .

وكلما اصبحت غرض التوصل الى تسوية سلمية مع الدول العربية افضل ، ستزداد مطالبة اليهود الشرقيين بحقوق مساوية لتلك التي يتمتع بها اليهود الغربيون ، الامر الذي سينجم عنه حرب اهلية عنيفة . ويقول ايلياكار « ما أن يتحقق السلام في الشرق الاوسط ، ستنشعب حرب اهلية في بلادنا . » ( المصدر نفسه ) . كل هذا الوضع في اسرائيل يدل على ان « اللبن اصبح اكثر حموضة والعسل اكثر مرارة » ( امريكان اكسامينر جويش ويك — ٣ حزيران ١٩٧١ ، ص ٣ ) . ولكن يهودا نيني ، احد رجال القربية في اسرائيل ، فهو اكثر صراحة في انتقاده عندما يقول ان مسألة الفهود السود لا تؤكد « فقط اخفاق دولة اسرائيل بل أيضا اخفاق الحركة الصهيونية . » ( تادميت نيوزليتر — تل

صدر عن مركز الابحاث

التابع لـ م . ت . ف .

### التمييز ضد اليهود الشرقيين

#### في اسرائيل

بتلسم

هددا شعبان صايغ

٣ ل . ل .

٢٠٦ صفحات

## (٦) اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي منذ حزيران ١٩٦٧ : فؤاد حمدي بسيسو

عملية احتلال الاراضي العربية . ج ) التخفيض في قيمة الليرة الاسرائيلية في تشرين الثاني ( نوفمبر ) ١٩٦٧ بنسبة ١٤٤٣٪ . حيث اصبح الدولار يعادل ٣٤٥ ليرات اسرائيلية بدلا من ٣ ليرات .

وقد لوحظ ان معدل الانفاق المحلي خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ والسبب الرئيسي لرواج الاقتصاد كان اعلى من معدل الزيادة في الانتاج المحلي الاجمالي ، مما كان يتوقع معه ان ينعكس ذلك على ارتفاع كل من مستوى الاجور والاسعار . ولكن مستوى الاجور بقي ثابتا كنتيجة للاتفاقية التي وقعت بين كل من الحكومة والانتقادات التجارية واصحاب العمل خلال عام ١٩٦٧ ، والتي جمدت بموجبها الاجور . ونتيجة لها لم ترتفع الاجور ، كما لم ترتفع الاسعار بمعدل ملحوظ ، وذلك بسبب الزيادة الكبيرة في حجم المستوردات التي غطت الفجوة بين الانتاج المحلي والطلب . وكانت النتيجة الطبيعية لذلك تزايد العجز في حساب السلع والخدمات لميزان المدفوعات الاسرائيلي ، مما ادى الى انخفاض حجم الاحتياطات من الذهب والعملات الاجنبية خلال عام ١٩٦٨ بما قيمته ٥٠ مليون دولار واستمر هذا الانخفاض وبشدة في عام ١٩٦٩ ، ووصل حجم هذا الاحتياطي في حزيران ( يونيو ) ١٩٦٩ الى ما قيمته ٥٤٣ مليون دولار ( وهو ما يعادل واردات ثلاثة شهور فقط من السلع والخدمات ) ثم وصل في نهاية عام ١٩٦٩ الى ما قيمته ٤١٢٤٤ ( أ ) مليون دولار . وتفسر هذا الانخفاض المتزايد الذي تعرض له الاحتياطي الاسرائيلي من الذهب والعملات الاجنبية ، ان حركة التحويلات الاجنبية من القروض والهبات والتي كانت قبل ذلك تغطي العجز في ميزان المدفوعات وتسمح بتكوين فائض يضاف الى رصيد الاحتياطي ، ان حركة التحويلات هذه قصرت الى حد كبير عن تغطية عجز ميزان المدفوعات . فبينما بلغ حجم هذه التحويلات خلال عام ١٩٦٩ ما قيمته ٦٣٠ مليون دولار فقد بلغ عجز حساب السلع والخدمات ما قيمته ٨٩٤ مليون دولار ( ك ) . وكان الانخفاض السريع في الاحتياطي من الذهب والعملات الاجنبية مصدر قلق كبير في اسرائيل ، لاعتبارات تتعلق بالمركز المالي الدولي وسمعتها المالية الدولية ، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على الاقتراض ، وذلك من الوجهة

شهد الاقتصاد الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ تطورات ارتبطت بصورة مباشرة بالتطورات السياسية والمسكرية الاسرائيلية ، كما تميزت تطوراتها بتسجيلها لمعدلات نمو مرتفعة نسبيا شملت جميع القطاعات . ورغم ذلك فقد واجه الاقتصاد العديد من المشاكل التي ارتبطت بتزايد معدلات الانفاق العسكري التي انعكست على زيادة حدة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات وعجز الموازنة الاسرائيلية العامة . وقد لجأت ادارة السياسة الاقتصادية الاسرائيلية الى مجموعة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بهدف مواجهة مشاكل الاقتصاد وتحقيق الملاءمة بين متطلبات نمو الاقتصاد والحد من الضغوط التضخمية بهدف تحقيق نمو اقتصادي يحقق الأهداف وينمو بشكل متوازن .

### الاقتصاد الاسرائيلي ( ١٩٦٧ - ١٩٦٩ )

سبق ان مر الاقتصاد الاسرائيلي بفترة تراجع عام اصابته معظم قطاعاته خلال الفترة ١٩٥٥ الى منتصف ١٩٦٧ ، وقد ارتبطت هذه الموجة من الركود بالاسباب الرئيسية التالية ( ١ ) : أ ) السياسات الانكماشية التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية للحد من موجة التضخم والانتعاش التي اصابته الاقتصاد في الفترة السابقة ، ولتخفيف حدة عجز ميزان المدفوعات الاسرائيلي فادت هذه السياسة الى نتائج عكسية . ب ) انخفاض معدلات الهجرة اليهودية وتراجع نشاط البناء مما انعكس على معظم الصناعات الاسرائيلية ( تزود صناعة البناء ١٠٪ من القطاع الصناعي باحتياجاته ) . ج ) انخفاض معدلات تدفق رأس المال الاجنبي سواء منه القروض او الهبات ( التحويلات بدون مقابل ) والتي ارتبطت بتراجع حماس اليهودية العالمية في تمويل اسرائيل خلال تلك الفترة .

وقد استمرت فترة الركود الى منتصف عام ١٩٦٧ ، حيث قامت اسرائيل بعدوانها على الدول العربية ( ٢ ) . وبدأ الاقتصاد منذ حلول النصف الثاني من عام ١٩٦٧ ، اي بعد حرب حزيران مباشرة يسترد نشاطه ونموه بفعل العوامل الرئيسية التالية : أ ) السياسات المالية والنقدية التوسعية التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية الاسرائيلية . ب ) الزيادة الحادة في الانفاق العام التي ارتبطت بتزايد الانفاق على الشؤون العسكرية ، وما تطلبته

الاقتصادية البحتة . فقد كان هذا الانخفاض السريع في حجم الاحتياطي يعني زيادة صعوبات الحصول على القروض الاجنبية ، حيث أفادت التقارير بأن المقرضين ليسوا مستعدين دائما لقبول الضمانات التي تقدمها حكومة اسرائيل ويسألون عن مزيد من الضمانات من المصادر الدولية(٥) .

وتعكس الاحصائية التالية النمو الذي اصاب الانتاج القومي الاسرائيلي خلال سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩

بالمقارنة مع الاعوام السابقة ، بالاضافة لنمو مختلف القطاعات ، ويلاحظ منها تراجع نمو قطاعات الاقتصاد المختلفة خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٦٧ ، بينما اتجه النمو للتصاعد بعد ذلك . ويلاحظ التراجع اكثر ما يكون وضوحا غيبا يتعلق بنشاط البناء ، بالاضافة لتراجع معدلات نمو قطاعات الصناعة والخدمات .

## الجدول رقم (١)

الانتاج القومي الاجمالي ( بسعر الكلفة )

( بملايين الليرات الاسرائيلية )

١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	١٩٦٦	١٩٦٥	
٩٩٠	٩١٩	٨٤٩	٧٤٦	٧٠٣	الزراعة
٣٤٤١٢	٢٤٨٥١	٢٤٢٦٥	٢٤١٠٠	٢٤٠٩٧	الصناعة والتعدين والتعجير
١٤٣٤٢	١٤٠١٥	٧٩٩	٩٢٨	١٤٠٣٢	البناء والماء والكهرباء
١٤١٦٦	١٤٠٦١	٨٩٦	٨٦٨	٤٧١	النقل والمواصلات
٧٩٢	٦٩٩	٥٦٦	٥٢٩	٤٥٥	المالية والتأمين
٢٤٥٨٧	٢٤٣٧٢	٢٤٢١٢	٢٤٠٥٠	١٤٦٣٥	الحكومة والمؤسسات الخاصة التي لا تهدف الى الربح
١٤٢٤٨	١٤٠٩٠	٩٦٠	٩٤٩	٨٤٨	التجارة والخدمات
١٢٤٩٨٤	١١٤٥٠٦	٩٤٧٢٦	٩٤٣٤٢	٨٤٥٧١	الدخل القومي الصافي
%١٣	%١٨	%٤	%٩		معدل نمو الدخل القومي الصافي

المصدر : IMF, *Israel Recent Economic Developments*, SM/71/17, Feb. 1971, Table 3, — p. 65.

١٩٧٠) بها نسبته ٧٪ رغم انتشار حالة عامة من القحط . فقد لوحظ ان المنتجات المروية والمنتجات من الحمضيات والمنتجات الحيوانية قد ساهمت في تعويض النقص الذي اصاب انتاج الحبوب والعلف . اما نشاط الاستثمار فقد سجل كذلك ارتفاعا سريعا خلال عام ١٩٧٠ بلغ ما نسبته ١٣٪ من العسام الماضي بالاسعار الثابتة . ويرجع السبب الرئيسي في ذلك الى الاستثمار في الصناعات العسكرية وانتعاش نشاط الهجرة وما استتبعه من استثمار في أنشطة البناء ، حيث تضاعف معدل الهجرة بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧٠ . بينما يلاحظ ان الاستثمار الخاص اصابه نوع من التراجع في معدل نموه بسبب انخفاض معدلات الارباحية التي يسجلها ، كما اصاب النمو في الاستثمار الرأسمالي بعض التراجع ، بينما استمرت سياسة الحكومة في عدم

## الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٠ (٦)

التطورات الاقتصادية العامة : يلاحظ ان الانتاج القومي الاجمالي الحقيقي في اسرائيل ، والذي سجل معدلا مرتفعا نسبيا للنمو خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ ( ١٥٤٤٪ و ١٠٤٩٪ على التوالي ) قد سجل معدلا للنمو بلغ ٨٤٥٪ . بينما ارتفع الانتاج الصناعي بما نسبته ١٠٪ ، مع ملاحظة تحقق توسع ملحوظ في الصناعات العلمية الكيماوية والالكترونية والكهربائية والمعدنية ، رغم ان اهميتها النسبية في الانتاج الصناعي الاجمالي لا زالت محدودة . كما توسع نشاط البناء وسجل رواجاً مثل السنتين السابقتين فبلغ حجم الزيادة في نشاطه ما نسبته ٣٠٪ ، واهم فرع في نشاط البناء هو نشاط المساكن . كما ارتفع حجم الانتاج الزراعي لعام ١٩٧٠/١٩٦٩ ( تشرين الاول ٦٩ - ايلول

انخفاض حجم الاستثمار في البناء لتوفير المساكن للمهاجرين وحرصا على عدم رفع الاجارات . وبالنسبة للطلب العام الداخلي فقد سجل خلال عام ١٩٧٠ ارتفاعا بما نسبته ١٢٪ ، الا انه اختلف عن العامين الماضيين فيما يلي : -

١ - حدوث تغيرات في معدل نمو الطلب خلال العام وبدأ ضغط الطلب يقل تدريجيا . ٢ - حدوث تحول كبير في تركيب الطلب من الاستهلاك الخاص الى الاستهلاك العام . فقد ارتفع الانفاق الاستهلاكي العام بما نسبته ٢٦٪ بسبب زيادة حجم الانفاق العسكري التي انعكست على كل من زيادة المستوردات وتنشيط نمو الصناعة العسكرية المحلية . وارتفع حجم الدخل القابل للتصرف فيه بما نسبته ١٢٪ خلال عام ١٩٧٠ بالمقارنة مع عام ١٩٦٩ ، بينما سبق ان سجل نمو بما نسبته ١٢٪ خلال عام ١٩٦٨ و ١٨٪ خلال عام ١٩٦٨ . مما يعكس الزيادات التي استحدثت في معدلات الضرائب والقروض الاجبارية الجديدة التي فرضت ، والتي سنشير اليها لاحقا .

اما مستوى الاسعار العام فقد ارتفع بما نسبته ٦٪ ، ساهمت الضرائب في هذه الزيادة بما نسبته ٤٪ ، كما ارتفعت الارقام القياسية للاستهلاك بما نسبته ١١٪ ، كانت الضرائب غير المباشرة مسؤولة عن ما نسبته ٦٪ . وهكذا يرجع ارتفاع مستوى الاسعار خلال عام ١٩٧٠ في معظمه الى الضرائب غير المباشرة ، بينما لم تساهم الزيادات المتحققة في الاجور ( والتي سنشير اليها لاحقا ) سوى بنسبة ضئيلة . وقد ساهمت العمالة العربية من المناطق العربية المحتلة نتيجة حرب حزيران ١٩٦٧ مساهمة واضحة في تحقيق هذه النتيجة ، وذلك لانخفاض مستويات اجورها بصفة عامة ، علما بأن عدد العاملين العرب من هذه المناطق في اسرائيل بلغ في آذار ١٩٧٠ ( ٧ ) ( ٣٠٤٠٠٠ ) عامل .

اما التطورات التي شملت ميزان المدفوعات الاسرائيلي خلال عام ١٩٧٠ فقد سجلت بعض التحسن بالمقارنة مع العام الماضي . فبينما سجل صافي ميزان السلع والخدمات والتحويلات (الهبات) وحركة رأس المال طويل الاجل عجزا بلغ ما قيمته ١٨٠ مليون دولار خلال عام ١٩٦٩ ، فقد سجل فائضا بمقدار ٤٣ مليون دولار خلال عام ١٩٧٠ . وقد ازداد حجم احتياطي بنك اسرائيل من الذهب والعملات الاجنبية بما قيمته ٣٦ مليون دولار

( ويشمل ذلك الموقف المالي مع صندوق النقد الدولي ) ليصل الى ما قيمته ٤٤٩ ( ٨ ) مليون دولار ، بينما كان قد سجل هذا الرصيد من الاحتياطي انخفاضاً بما قيمته ٢٥١ مليون دولار خلال عام ١٩٦٩ . وتشمل الزيادة المتحققة خلال عام ١٩٧٠ رصيد اسرائيل من الاحتياطي الجديد المعروف باسم حقوق السحب الخاصة SDR'S بما قيمته ١٥ مليون دولار . وبينما زاد حجم العجز في حساب السلع والخدمات بما قيمته ٤٠٠ مليون دولار ليصل الى ما قيمته ١٤٢ مليون دولار ، فقد زادت التحويلات بدون مقابل ( الهبات ) بما قيمته ٢٠٠ مليون دولار والتحويلات من رؤوس الاموال متوسطة وطويلة الاجل ارتفعت بما قيمته اكثر من ٤٠٠ مليون دولار . اما التغيرات الاساسية في ميزان العمليات الجارية خلال عام ١٩٧٠ فترجع الى ما اصاب حساب الخدمات ، الذي زاد عجزه بما قيمته اكثر من ٣٠٠ مليون دولار ليصل الى ٧٠٠ مليون دولار . ومعظم هذه الزيادة مرتبطة بزيادة الانفاق الحكومي ، ويعكس ذلك تزايد الانفاق العسكري في الخارج ، والذي يدخل تحت هذا البند .

وساهمت التحويلات بدون مقابل بتغطية نصف العجز المذكور ، وقد بلغت قيمتها حوالي ٦٧٥ مليون دولار بالمقارنة مع ٤٨٩ مليون دولار للعام الماضي . وهذه الزيادة تعود لزيادة تحويلات اليهود وتحويلات التعويضات الالمانية الفردية . كما مكنت القروض متوسطة وطويلة الاجل من مواجهة الواردات العسكرية المتزايدة ، وذلك بالاضافة لتغطية الجزء الباقى من عجز العمليات الجارية .

وبينما سجلت الصادرات نموا بسيطا بما نسبته ٤٪ بسبب الظروف السيئة التي أحاطت بصادرات الماس والحمضيات ، فقد سجلت الواردات ارتفاعا بما نسبته ٨٪ ، بالمقارنة مع العام الماضي ، وهي اقل نسبة منذ عام ١٩٦٧ . وسجل العجز في الميزان التجاري زيادة بسيطة ( انظر الجدول رقم ٣ ) .

**السياسات الاقتصادية الاسرائيلية ( ١٩٦٩ - ١٩٧٠ )** : - استمرت السياسات الاقتصادية التي وضعت خلال عام ١٩٧٠ في التزامها بنفس الاهداف التي وضعت لها خلال عام ١٩٦٩ والهادفة الى تحقيق الاستقرار في نمو الاقتصاد وضبط توازنه واتجاهاته التوسعية وتشجيع قطاع التصدير بهدف

ارتفاعاً بنسبة ١٤٪ . بينما ارتفع عرض النقد خلال عام ١٩٦٩ بما نسبته ٢٤٥٪ فقط بسبب العجز الكبير الذي سجله ميزان المدفوعات الاسرائيلي ، مما ادى الى امتصاص جزء كبير من السيولة في الاقتصاد ، مما ادى الى قيام السلطات المالية والنقدية بالعمل على زيادة السيولة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٩ . لكن تحسن وضع ميزان المدفوعات خلال عام ١٩٧٠ وزيادة الطلب على الائتمان ادى الى لجوء السلطات لتقييد عملية التزايد في عرض النقد .

سياسة الدخل : - وفقت سياسة الدخل التي لجأت اليها السلطات الاقتصادية الاسرائيلية خلال عام ١٩٧٠ بين اعتبارات ضرورة زيادة الاجور المجدة وبين اعتبارات السياسة الانكماشية الرامية الى امتصاص جزء من القوة الشرائية الفعالة . فبينما بقيت الاجور مجدة خلال عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ وذلك طبقاً للاتفاقية التي وقعت في منتصف عام ١٩٦٧ بين كل من الحكومة والهيئات و اصحاب العمل ، فقد وقعت اتفاقية جديدة في مطلع عام ١٩٧٠ تغطي عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ سمحت بمنح العمال زيادة في الاجور بنسبة ٤٪ تسلم لهم نقداً ، بالإضافة لزيادة بنسبة ٤٪ تدفع على شكل سندات ادخار اجباري يشترطها اصحاب العمل ، كما اجبر اصحاب العمل على شراء سندات اجبارية بما نسبته ٤٪ من مدفوعاتهم للاجور مع التعهد بعدم رفع الاسعار ، واتفق كذلك على رفع ضريبة الدفاع من ١٠٪ الى ١٥٪ من ضريبة الدخل ، بالإضافة لقرض دفاع اجباري بما نسبته ٧٪ من الدخل الخاضع للضريبة . وتعهدت الحكومة بعدم زيادة الضرائب غير المباشرة وعدم تخفيض المساعدات على السلع الضرورية والخدمات . كما اتفق على ان ترتفع الاجور في ١/١/١٩٧١ بما نسبته ٢٪ تدفع نقداً او بشكل سندات حسبما يقرر في ذلك الوقت ، مع رفع نسبة تعويضات غلاء المعيشة بما نسبته ٣٪ ، وزيادة حجم المنافع الاضافية . ونتيجة للاتفاقية ولتحريك الاجور فقد ارتفعت تكاليف الاجور بما نسبته ١٦٪ ، ولا تتوقع السلطات ان تنجم مشكلة عن زيادتها وذلك لان هناك زيادات تحققت في الانتاجية خلال عام ١٩٦٨ و ١٩٦٩ دون ارتفاع الاجور .

السياسات التجارية : - لا زالت نظريات تشجيع

تحقيق النمو المتوازن ، وقد انعكس ذلك على كل من السياسة المالية والنقدية والدخلية وسياسة التجارة الخارجية ، مع ملاحظة استحداث بعض الاجراءات خلال عام ١٩٧٠ ، وكانت هذه السياسات كما يلي :

السياسة المالية : - واجهت السياسة المالية متطلبات الانفاق الكبير المتزعم به على الشؤون العسكرية وتشجيع الصادرات والهجرة ، وتمت مواجهة ذلك عن طريقين : - ( أ ) في جانب النفقات ، عملت على الحد من جميع بنود الانفاق الاخرى ، فخفض الانفاق المخصص للميزانية الرأسمالية بنسبة ١٤٪ ، بينما شهدت البنود الاخرى زيادة بسيطة . ( ب ) في جانب الإيرادات ، عملت السلطات على زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والقروض الاجبارية ، كما خططت للاقتراض من بنك اسرائيل بما قيمته ٦٠ مليون ليرة مقابل اقتراضها لما قيمته ١٨٦٠ مليون ليرة اسرائيلية خلال عام ١٩٦٩ / ١٩٧٠ .

هذا وقد لوحظ اثناء عام ١٩٧٠ ان الانفاق سيزيد كثيراً عن المقرر ، ويرجع ذلك بالدرجة الاولى للانفاق العسكري المتزايد ، لذلك فقد قدمت الحكومة في آب ( اغسطس ) ١٩٧٠ ميزانية اضافية لتمويل النفقات الاضافية التي تبلغ ١٤٢٤٠ مليون ليرة ، مولت عن طريق ضرائب اضافية تقدر بحوالي ٤٧٠ مليون ليرة ، وقروض جديدة من الخارج بما قيمته ٧٦٠ مليون ليرة . وشملت الضرائب الجديدة ضرائب مباشرة على الشركات وبعض الضرائب غير المباشرة ، بالإضافة لرفع نسبة الضريبة الاضافية على معظم المستوردات بنسبة ٢٠٪ . ونتيجة لذلك سيزداد انفاق ميزانية ١٩٧١/١٩٧٠ بما نسبته ٢٧٪ ليصل الى ما قيمته ١٠٤٢ بليون ليرة ، و سيزداد الإيراد بما نسبته ٣١٪ ليصل الى ما قيمته ٦٤٢ بليون ليرة ، وعليه فسيزيد عجز الميزانية من ٣٤١ بليون ليرة الى ٣٤٥ بليون ليرة ، وسيجري تمويله بعدة طرق منها القروض الاجبارية والاقتراض من بنك اسرائيل ( المركزي ) بما قيمته ٦٥٠ مليون ليرة .

السياسة الائتمانية : - اتخذت منذ مطلع عام ١٩٦٨ سياسة ائتمانية تقيدية تهدف الى كبح جراح السيولة الزائدة في الاقتصاد ، خاصة مع تزايد العجز في ميزان المدفوعات ، وسجل عرض النقد بين كانون الثاني ١٩٦٧ وكانون الثاني ١٩٦٨

المصادر تطبق مع زيادة نطاق المساعدات للمصادر خلال عام ١٩٧٠ ، وذلك فيما يتعلق بالتخفيضات على الرسوم الجمركية لأغراض التصدير والرسوم على الصادرات وتقديم القروض بشروط سهلة ، بالإضافة لتقديم خصومات على الضرائب غير المباشرة وتضاعفت هذه الخصومات منذ شباط ١٩٧٠ . كما شددت القيود المالية على السفر حيث خفض حجم المبلغ المسموح بتحويله للمسافر من ٣٧٥ دولارا الى ٢٥٠ دولارا ، ورفعت نسبة الضريبة على تذكرة السفر بنسبة ١٠٪ بالإضافة لرسم يبلغ ٥٥٠ ليرة للسفر بالبحر و٥٩٥ للسفر بالجو ويعتقد المسؤولون بأن هذه الإجراءات ساهمت مساهمة فعالة في تخفيض حجم الانفاق على السفر .

### الاقتصاد الإسرائيلي خلال عام ١٩٧١ (٩)

تحكم اتجاهات الاقتصاد الإسرائيلي خلال عام ١٩٧١ ضوابط السياسة الاقتصادية الانكماشية في جوانبها المالية والتقديرية والدخلية ، وهي نفس السياسة التي صممت خلال عام ١٩٧٠ بهدف الحد من الآثار التوسعية التي تتركها السياسة الانفاقية على الاقتصاد وبسبب التوسع الكبير في النفقات العسكرية وما لها من آثار على عرض النقد وميزان المدفوعات . وتتوقع السلطات الاقتصادية نتيجة لهذه السياسات ولطبيعة التطورات التي يتحرك في إطارها الاقتصاد الإسرائيلي ان يتراجع معدل النمو في الانتاج القومي ليسجل نموا بنسبة ٧٪ مقارنة بنسبة ٨٤٤٪ خلال عام ١٩٧٠ . كما تتوقع ان يرتفع معدل نمو الاستهلاك الخاص بما نسبته ٤٪ مقارنة بما نسبته ٥٪ للعام الماضي ، وذلك انعكاسا لزيادة الضرائب غير المباشرة والضرائب الإضافية على الواردات ، كما يعتقد الإسرائيليون الراسيون بأن الزيادة في الاجور لن تنعكس بصورة ملحوظة في رفع مستوى الأسعار . كما يتوقع ان يرتفع معدل نمو الاستهلاك العام ( بالشروط الحقيقية ) بما نسبته ٥٪ خلال عام ١٩٧١ ، وذلك على ضوء توقع تحسن الاوضاع السياسية في المنطقة وسرعة تحقق هذا التحسن مما سينعكس على الحد من تصاعد الانفاق العسكري . ويتوقع ان يرتفع معدل الاستثمار بنسبة ١١٪ وهو منخفض عن معدل نموه خلال العام الماضي ، وذلك راجع لكون معدل نمو الاستثمار كان مرتفعا كثيرا خلال ثلاثة الاعوام الماضية بالإضافة لانخفاض حجم الاستثمار في

الزراعة والمساكن ، ولكون العديد من المشاريع سينتهي انجازها بصورة نهائية قريبا . ويتوقع ان يرتفع الطلب الكلي المحلي بما نسبته ٦٪ بالشروط الحقيقية ، واذا صحت التوقعات فسيكون عام ١٩٧١ هو العام الاول منذ عام ١٩٦١ الذي ينخفض فيه معدل الطلب العام عن معدل نمو الانتاج القومي الاجمالي مما يسمح بارتفاع أقل في عجز حساب السلع والخدمات لميزان المدفوعات . كما يتوقع ان ترتفع الاسعار بما نسبته ٤٪ مقارنة بـ ٨ - ٩٪ خلال عام ١٩٧٠ .

اما بالنسبة لميزان المدفوعات الاسرائيلي فيتوقع ان يسجل حساب السلع والخدمات تزايدا في عجزه يقارب نفس مداه خلال عام ١٩٧٠ وهو في حدود ٧٠ - ٨٠ مليون دولار ( تزايد العجز ) ليسجل ما قيمته ١٤٣ بليون دولار ، وهناك توقعات متفائلة بالنسبة للصادرات من الحمضيات والماس بالإضافة الى ان الواردات ، رغم انها ستشهد تزايدا في بعض البنود خاصة السفن والطائرات ، الا انها لا يتوقع ان تشهد زيادة في الواردات العسكرية بنفس معدل الزيادة المتحققة خلال عام ١٩٧٠ مما يعني ان ميزان الخدمات سيسجل عجزا اقل في معدله من معدل العام الماضي . خاصة وان نظام الودائع على الواردات سيستمر فرضه خلال عام ١٩٧١ وتقرر ان يستمر لعام ١٩٧٢ ، وذلك رغم ان نسبة الودائع على الواردات قد انخفضت من ٥٠٪ الى ٤٠٪ منذ كانون الثاني ( يناير ) ١٩٧١ ، ويتوقع ان تنخفض بنسبة اخرى خلال عام ١٩٧٢ . وقد خضع لتأثير هذا النظام ٢٠٪ من الواردات الاسرائيلية كما فرضت ضريبة اضافية على الواردات بنسبة ٢٠٪ في آب ( اغسطس ) ١٩٧٠ ساهمت وتساهم في تخفيض حجم المستوردات . ويتوقع ان يصل عجز حساب السلع والخدمات مستواه في العام الماضي ، كما سبق بيانه ، ليصل الى ١٤٣ بليون دولار ، ويتوقع ان تبلغ التحويلات بدون مقابل ما قيمته ٦٥٠ مليون دولار ، والقروض بنفس القيمة تقريبا ، ويتوقع ان يشهد مركز الاحتياطي تغيرات طفيفة .

تقييم لتوقعات عام ١٩٧٠ : —

يلاحظ ان اتجاهات الاقتصاد الاسرائيلي خلال عام ١٩٧١ وفق توقعات السلطات الاقتصادية الاسرائيلية تسجل اتجاهات ايجابية متفائلة بالنسبة للاقتصاد وزيادة احكام السيطرة على اتجاهاته التوسعية

الاسرائيلية بكل تحفظ ، وقد وصفتها بأنها متفائلة ، ولا يتوقع أن يخضع الاقتصاد لمعامل الضبط التي أعلنت ، فسرتتبع كل من معدل تزايد الاستهلاك الخاص وحجم المستوردات والاجور ، مما سينعكس في النهاية على ميزان المدفوعات لزيادة حدة مشاكله . وتدعو هذه التقارير الى اخضاع الاقتصاد لضوابط السياسة المالية والنقدية التقيدية .

عن طريق السياسات الانكماشية ، والتي ستعكس على معدلات تزايد الانفاق الاستهلاكي العام والخاص بالإضافة لبعض التفاؤل بالنسبة لميزان المدفوعات الاسرائيلي . خاصة مع توقعات تراجع معدلات تزايد الانفاق الاستهلاكي العام ( خاصة العسكري ) بسبب الهدوء النسبي للاوضاع العسكرية على الجبهات مع الدول العربية . وقد تعاملت التقارير الدولية مع هذه التوقعات الرسمية

## الجدول رقم (٢)

### مصادر الموارد واستخداماتها

		بالمليون ليرة اسرائيلية بالاسعار الجارية				
		١٩٦٧	١٩٦٨	١٩٦٩	١٩٧٠ (١)	١٩٧١ (٢)
الموارد						
الانتاج القومي الاجمالي						
		٢٤٠	١٥٤٤	١٠٤٩	٨٤٤	٧
الواردات من السلع والخدمات						
		١٢٤٢	٣٠٤٦	١٠٤٥	٦٤٩	٧
الاجمالي						
الاستخدامات :						
الاستهلاك الخاص						
		١٤٤	١٢٤٠	١١٤٧	٥٤٠	٤
الاستهلاك العام						
		٣٦٤١	١٤٤٩	١١٤٣	٢٥٤٩	٥
الاستثمار الاجمالي						
		٢٢٤١	٤٥٤٩	١٥٤١	١٣٤١	١١
الطلب المحلي						
المصادر من السلع والخدمات						
		٣٤٧	١٧٤٨	١٢٤٢	١٢٤٠	٦
		٨٤٤	٢٧٤٣	٩٤٩	٦٤٩	١٢
الاجمالي						
		٤٤٥	١٩٤٧	١٠٤٨	١١٤٠	٧

المصدر : IMF, Israel-Staff Report and Proposed Decision for the 1970, Article XIV Consultation SM/71/23 Feb. 2, 1971, Table No. 1 p. 4.

١ - تقديرات اولية .

٢ - تنبؤ .

## الجدول رقم (٣)

تقديرات البنود الرئيسية لميزان المدفوعات الاسرائيلي

( بملايين الدولارات الامريكية )

١٩٧٠ <sup>(١)</sup>	١٩٦٩	١٩٦٨	١٩٦٧	
٧٠٣	٦٧٩	٥٩٧	٥٢٣	الصادرات (قوب)
١٤٢٩٥—	١٤١٩٩—	١٤٠١٦—	٦٧١—	الواردات (سيف)
٥٩٢—	٥٢٠—	٤١٩—	١٣٨—	الميزان التجاري
٥٩٠	٥٥٢	٥٢٢	٣٧٦	صادرات الخدمات
١٤٢٩٠—	٩٣٨—	٨٢٦—	٧٦٨—	واردات الخدمات <sup>(٢)</sup>
٧٠٠—	٣٨٦—	٢٩٤—	٣٩٢—	ميزان الخدمات
١٤٢٩٢—	٩٠٦—	٧١٣—	٥٣٠—	ميزان السلع والخدمات <sup>(٣)</sup>
٦٧٥	٤٨٩	٤٤٨	٥١٩	التحويلات بدون مقابل
٦٦٠	٢٣٧	٢٦٠	٣٠١	ميزان تحويلات رأس المال طويل الاجل
٤٣	١٨٠—	٥—	٢٩٠	الميزان الرئيسي <sup>(٤)</sup>
٣٦—	٢٥٠+	٥٢+	٩٤—	التغير في الاحتياطي الرسمي <sup>(٥)</sup>

- ١ — تقديرات اولية .  
 ٢ — تشمل المشتريات العسكرية .  
 ٣ — المعاملات مع المناطق العربية المحتلة مستبعدة .  
 ٤ — يمثل ميزان السلع والخدمات والتحويلات بدون مقابل والقروض الطويلة الاجل .  
 ٥ — الاشارة (-) تشير الى تحقق زيادة .

المصدر : *Ibid*, Table 2, p. 6.

٤ — IMF, *Israel, Recent Economic Developments*, SM/71/17, Feb. 1971, Table 39, p. 101.

٥ — Economist Intelligence Unit, *Quarterly Economic Review "Israel"*, No. 1, 1970, London.

٦ — رجعنا هنا الى تقرير صندوق النقد الدولي (IMF) سابق الاشارة اليه .

٧ — *Financial Times*, 3/6/1971

٨ — تعادل هذه قيمة الواردات من السلع والخدمات لشهرين فقط ، وبه لا زالت اسرائيل متخلفة لحد الامان من الاحتياطي . والذي يعادل واردات ثلاثة شهور من السلع والخدمات .

المصدر : IMF, *Israel - Staff Report and Proposed Decision for the 1970 Article XIV Consultation* Feb. 2, 1971.

٩ — المصدر : تقارير صندوق النقد الدولي السابق الاشارة اليها .

١ — فؤاد سيسو ، *المحتوى الاقتصادي الاسرائيلي لحرب حزيران ١٩٦٧* ، دائرة الابحاث الاقتصادية ، البنك المركزي الاردني ، ١٩٦٩ ، ص ١ - ٢ .

١ — يعتقد البعض — ونحن نشاركهم — في ان أحد الاسباب الرئيسية لحرب حزيران ، هو حالة الركود التي أصابت الاقتصاد الاسرائيلي بفعل العوامل السالف ذكرها ، والتي رؤي انه الحرب لا يمد وان تؤدي الى استئناف انشطتها . وهذا السبب يشكل أحد الاسباب التي تشكل في مجموعها الدافع الاقتصادي للحروب الاسرائيلية ، والذي يعني ضرورة توفير الظروف الطبيعية السلبية لنمو الاقتصاد الاسرائيلي .

٢ — Economist Intelligence Unit, *Quarterly Economic Review, "Israel"* No. 2, 1971, Appendix 1.

# مؤدو "شؤون فلسطينية" يغطون اربعة مؤتمرات فلسطينية وعربية وعالمية

اشتركت شؤون فلسطينية في اربعة مؤتمرات عقدت في الصيف وعالجت المواضيع الفلسطينية المختلفة : احدها كنسي مسيحي ، واثنتان فلسطينيان نقابيان ( عمالي وطلابي ) ورابعها مختص في جغرافية الوطن العربي . وفيما يلي تقارير الموقدين الاربعة . وسيغطي مؤفدون آخرون لشؤون فلسطينية في العدد القادم مؤتمرات أخرى عقدت وتعدق في فصل الخريف الحالي .

## مؤتمر الكنيسة الميثودية لبحث مشاكل العالم الثالث (كولورادو)

للسلام العالمي « . كما نجد ان المجلس العالمي للكنائس ( يضم الكنيستين البروتستانتية والارثوذكسية ) أعلن في آب ١٩٦٩ « ان الدول الكبرى بمساعدتها على خلق دولة يهودية في فلسطين ، دون الاعتراف بحقوق الفلسطينيين ، ارتكبت ظلما فادحا في حق العرب الفلسطينيين » . كما ان عديدا من الكنائس والمنظمات المسيحية في العالم لم تستطع الا ادانة عنصرية وجرائم اسرائيل من مذابح وعمليات تعذيب وهدم للقري وتسف للمنازل واغتصاب للاراضي وطرد للسكان ... ان تزايد الوعي بالمخططات الصهيونية وكشف طبيعة الاذليل التي طالما لجأت اليها الصهيونية لاجتذاب الراي العام المسيحي الى صفها ، أحبط الكثير من محاولات اسرائيل المتكررة لتحويل رغبة المسيحيين في الانفتاح على مختلف الديانات ومحاولاتها لدفع الاوساط المسيحية الى تأييد مآرب اسرائيل في توسيع رقعة التهود وتثريد شعب فلسطين .

١ - من تقرير جورج مونتارون ، رئيس تحرير مجلة « الشهادة المسيحية » الذي قدمه الى الندوة العالمية للمسيحيين من أجل فلسطين ٧-١٠ ايار ١٩٧٠ .

منذ انطلاق الثورة الفلسطينية بدأت قضية فلسطين تطرح نفسها على قطاعات كبيرة من شعوب العالم عامة ، وعلى الضمير المسيحي خاصة ، وتستقطب نفس العناصر التي استقطبتها وتستقطبها منه حركات التحرر الوطني في العالم الثالث . بدأت المشكلة الفلسطينية تأخذ مكانها في المحافل والاطوساط المسيحية كقضية شعب يدافع عن حقوقه في وجوده الوطني بقوة السلاح ويناضل ضد قلعة متقدمة من قلاع الاستعمار والعنصرية ، وليست كقضية شعب بحاجة الى الشفقة والاحسان ، « الفلسطينيون ليسوا بحاجة الى شفقتنا . هم بغنى عن معطيائنا . لقد مضى زمن الاستعطاء » مع نمو المقاومة الفلسطينية والتفاف الجماهير الفلسطينية والعربية حولها بدأ نضال الفلسطينيين من أجل الحرية يعني للمسيحيين الشيء الكثير . وأشار لهذه الظاهرة الجديدة الكاردينال دوغال رئيس اساقفة الجزائر في رسالته الى الندوة العالمية للمسيحيين من اجل فلسطين التي عقدت في بيروت العام الماضي : « ان عقد هذه الندوة يلبي حاجة ملحة ، نظرا لان قطاعات كثيرة أطلعت عن موضوعيتها وانه لا مفر من تنبيه الضمير الى مقتضيات العدالة في هذه القضية المأسوية ، تمهيدا

يرجع فضل كبير في ذلك الى المبادرات الغذة التي قام بها عدد من رجال الدين المسيحيين العرب ولجان انبثقت عن المؤتمر العالمي للمسيحيين من أجل فلسطين الذي أوصى في مقرراته متابعة الاتصال من أجل «ايصال الحق لوجدان البشرية» . ولقد استطاعت هذه المبادرات في اخراج القضية الفلسطينية من مجالها السياسي الضيق - الذي ارادته الصهيونية - الى المجالات الانسانية ، حيث طرحت عبر الفكر الغربي والدعوة المسيحية القائمة على احقاق الحق ومناصرة المظلوم . والمبادرات التي قامت بها « لجنة نصره فلسطين » في الجزائر تعتبر من اهم المبادرات لاىصال حقيقة المواجهة العربية مع الصهيونية الى وجدان المسيحيين في العالم باعتبارها « مواجهة تمت الى صميم القيم ، كما تمت الى النضال من أجل التحرير . » انبثقت « لجنة نصره فلسطين » في الجزائر عن المؤتمر العالمي للمسيحيين من أجل فلسطين الذي عقد في بيروت ، وتضم عددا من المسيحيين المقيمين في الجزائر من الذين عملوا مع الثورة الجزائرية ابان حرب التحرير الجزائرية . وتولت اللجنة ، بالتعاون مع حركة المقاومة الفلسطينية ، ترتيب الاتصالات مع الكنائس والجمعيات المسيحية في أوروبا والولايات المتحدة . وجاءت زيارة الدكتور يوجين بليك الامين العام لمجلس الكنائس العالمي الى الجزائر في شهر حزيران من هذا العام نتيجة الجهود التي بذلتها لجنة نصره فلسطين مع أجهزة مجلس الكنائس في جنيف والاتصالات التي أجرتها حركة المقاومة ، التي قابل وفد منها الدكتور بليك وعددا من المسؤولين في مجلس الكنائس في شهر أيار من هذا العام . وفي الجزائر قابل الدكتور بليك الرئيس هواري بومدين والاخ قائد احمد وعددا من المسؤولين الجزائريين ، كما اجتمع الى وفد حركة التحرير الوطني الفلسطيني ( فتح ) . وأصدر الدكتور بليك في نهاية زيارته الرسمية الى الجزائر بيانا أشاد فيه بالدعم الذي تقدمه الجزائر الى حركات التحرر في العالم « مساهمة منها بدعم نضالها [ حركات التحرر ] ضد العنصرية » . وتحدث في بيانه عن الشعب الفلسطيني وحقه في الكناح من أجل تقرير مصيره وبناء دولة ديمقراطية تتعايش فيها جميع الاديان بدون تفرقة . كما تقرر خلال المناقشات التي جرت ان يضع مجلس الكنائس العالمي جميع امكاناته لنشر المعلومات المتعلقة

بالقضية الفلسطينية في أوساط الجمعيات والكنائس المسيحية في العالم وأن يساهم في بلورة الحوار بين منظمات المقاومة الفلسطينية والكنائس المسيحية في أوروبا والولايات المتحدة .  
بناء على المناقشات التي جرت بين وفد يمثل المقاومة الفلسطينية و« لجنة نصره فلسطين » من جهة ووفد مجلس الكنائس العالمي في كل من بيروت وجنيف والجزائر ، تقرر دعوة عدد من الفلسطينيين الى الولايات المتحدة لاجراء اتصالات وحوار مع ممثلي الكنائس والمنظمات المسيحية هناك . وبالفعل ، فقد سافر وفد يمثل حركة المقاومة الى نيويورك واجتمع بعدد من المسؤولين المسيحيين والمهتمين بشؤون الشرق الأوسط ، كما حضر الوفد مؤتمرا للكنيسة « الميثودية » في دينفر ( كولورادو ) بحث فيه مشكلات دول العالم الثالث وقضايا التحرر في العالم . وجرت جميع المناقشات في جو من الصراحة وتم التركيز على النقاط التالية : أولا - ان قضية العدل والحرية والسلام قضية واحدة في العالم كله ، هي قضية الانسان في سعيه من أجل التقدم والسعادة . ثانيا - ان السلام الحقيقي لا يمكن ان يتحقق الا بحسارية كل الاتجاهات الاستعمارية والعنصرية والتسلطية ، لانها منافية لكرامة الانسان وحرية ولحته في الحياة . ثالثا - ان الصهيونية فلسفة عنصرية توسعية تحاول بناء وطن قومي يضم جميع يهود العالم ، كما انها لا تشكل خطرا على الشعب العربي وحده ، بل على اليهودية واليهود ايضا . رابعا - ان الكناح المسلح هو الحل الوحيد الذي يعيد للشعب الفلسطيني حقه وحرية ، واذا كانت القوة المسلحة وقوة الظلم والعدوان تعمل للسيطرة على العالم ، فليس أمام قوى الحق الا ان تقاتل بالسلاح . خامسا - ان الشعب الفلسطيني يقاتل الصهيونية التي تحتل أرضه ، ويسعى الى بناء دولة ديمقراطية تتيح للجميع بغض النظر عن دياناتهم أو لونهم أو جنسهم العيش بسلام على أرض فلسطين ، الا انه ليس هناك من امكانية لقيام دولة ديمقراطية قبل سقوط دولة الاحتلال . سادسا - ان اسرائيل التي قامت على الظلم والعدوان تمارس سياسة قمع تعسفية ضد السكان في الاراضي المحتلة فتجردهم من ممتلكاتهم وتهدم بيوتهم وتعتقل الالام وتدوس حرمة الاماكن المقدسة .  
ان اهتمام أوساط مسيحية متعددة بالقضية

الفلسطينية وينضال الشعب العربي الفلسطيني ، والتفاف العديد من المؤيدين والانصار داخل المنظمات والاندية والمؤسسات المسيحية ، حتى تحولت الى تيار قوي استنفرت له الصهيونية كل طاقاتها املا في الحد من تعاظمه ، يعود في رأبي الى ٣ اسباب رئيسية : أولا - انها نتيجة شعور الضمير المسيحي بثقل جديد ، لا يقل وطأة عما شعر به من عدة الذنب تجاه اليهود ، ومحاولة التكفير عن هذا الذنب . ثانيا - انها نتيجة فهم الانسان المسيحي المدرك للائم الصهيوني للدور الاعلامي

الذي يمكن ان يلعبه في مجتمعه في تصحيح المفاهيم المتعلقة بالقضية الفلسطينية . ثالثا - انها نتيجة بروز حركات يسارية وتقدمية في اوربا والولايات المتحدة تناصر حركات التحرر في العالم وعلى رأسها الثورة الفلسطينية ، مما حث المسيحيين التقدميين الى ان يضموا اصواتهم الى الاصوات التقدمية الاخرى لدعم نضال شعب فلسطين وشعوب العالم الثالث .

فءء فءء

## المؤتمر الرابع للاتحاد العام لعمال فلسطين ( دمشق )

عقد الاتحاد العام لعمال فلسطين مؤتمره الرابع في مدينة دمشق مساء ٢٠ اب ١٩٧١ واستمر انعقاد المؤتمر اربعة ايام ، وكان من حيث الشكل ناجحا ، انا من حيث المضمون فهناك انتقادات عديدة توجه الى المؤتمر ، لان الاوان قد آن لنعيد النظر بالبناء النقابي الفلسطيني ، والعمل لارسائه على قواعد ذاتية متينة ، وليس على الدعم السياسي الخارجي ، من قبل هذا الحزب او ذاك التنظيم الغدائي .

الفلسطينية ، واكثرها قدرة على البقاء . وهذا يعني ان يعقد المؤتمر وهو يسعى سلفا لتركيز الاضواء على جوانب معينة ، يريد عامدا ان يثد لها انظار اعضاء المؤتمر ، وانظار الوفود العربية والاجنبية التي لبت دعوته . وهذا يعني ايضا ان يعقد المؤتمر تحت شعارات معينة تكثف الهدف الكبير الذي سيكون محور النقاش ومن ثم التوصيات والقرارات . وعلى ضوء الوضع السياسي الذي ذكرناه فان الشعارات المناسبة لان يعقد المؤتمر في ظلها هي : ١ - مناقشة الوضع في الاردن ، ورسم سياسة واضحة للاتحاد ازاءها . ٢ - مناقشة الوضع في الاراضي المحتلة ، وخاصة في قطاع غزة ، ورسم الخطوات الكفيلة بنقل اصداء اضراب غزة الى كافة الاوساط العمالية في كل انحاء العالم . ٣ - مناقشة احداث السودان ، من زاوية الحريات النقابية ، والالتزام بموقف واضح ازاءها .

لقد عقد المؤتمر في ظرف سياسي بالغ الخطورة ، اذ كان النظام الاردني يوجه ضرباته التكتيكية الصغيرة لاكمال الحصار حول قواعد الغدائيين في احرار عجلون . وكان من الواضح تماما ان معركة كبيرة تادمة على الطريق . كذلك كان الوضع في قطاع غزة ملتهبا الى حد يستدعي الوقوف عنده بعد الاضراب الشامل الذي نفذ احتجاجا على مخططات ترحيل اللاجئين الى مناطق متباعدة ، لتمكين القواحة الاسرائيلية من مراقبة نشاط الغدائيين والسيطرة عليها . اما على الصعيد العربي فقد كانت احداث السودان وخاصة في جانبها النقابي الذي اسفر عن اعدام الشفيح أحمد الشيخ زعيم الحركة العمالية ، يثر نقاشا عامفا في اوساط الحركة النقابية العالمية كلها .

وبالنسبة للنقطة الثالثة ، من المهم ان نشير الى ان الاتحاد العام لعمال فلسطين كان الاتحاد الوحيد الذي ابرق للاتحاد العالمي للنقابات مستنكرا اعدام الشفيح في السودان . وانعكس هذا الموقف « النقابي المستقل » في حرارة كلمات الوفود الدولية التي حضرت المؤتمر ، وفي قرارات الدعم التي اتخذتها ازاء الاتحاد ، ماديا ومعنويا . الا ان هذا الموقف الواعي لعمال فلسطين ، لم يعن عنه بشكل كاف ، اذ رفض الاتحاد نشر برقيته في الصحف ، مكتفيا بتسجيل موقفه على الصعيد

ازاء هذا الوضع السياسي المتفجر فلسطينيا وعربيا ، كان مفروضا في مؤتمر الاتحاد العام لعمال فلسطين أن يكون أكثر تجاوبا مع الاحداث ، باعتباره مؤسسة من اهم المؤسسات النقابية

النقابي الرسمي .

ازاء هذه القضايا الثلاث ، ماذا كان جدول أعمال المؤتمر ؟ لقد كان جدولا روتينيا لا ينطوي على اي دلالة سياسية . لم يطرح بشكل مركزي موضوعا اساسيا ليدور حول البحث والنقاش ، مكتفيا بترتيب اعماله على الشكل التالي ( كلمة الافتتاح - التقرير الاداري - كلمات الومود - اجتماعات اللجان ... الخ ) . بينما كان من الممكن ان يكون عقد المؤتمر مناسبة لان تناقش الطبقة العاملة الفلسطينية من خلال ممثلها كافة القضايا الراهنة التي تواجه العمل الفلسطيني ، فيصبح المؤتمر بذلك مناسبة تاريخية ، وليس قضية تنظيمية روتينية فقط .

هذا النقد الاول الذي نوجهه للمؤتمر ، برز بشكل واضح تماما في التقرير الاداري الذي قدمته الامانة العامة للاتحاد ، والذي كان في الجزء الاغلب منه استعراضا لنشاطات الاتحاد على الصعيد الدولي ، ذكرا بشكل غابر فقط ، بداية جهوده لدعم العمال الفلسطينيين في الاراضي المحتلة ، مبتعدا تماما عن طرح اي تحليل او موقف على المؤتمر للمناقشة . ونحن نعرف تماما ان السبب وراء ذلك ليس العجز ، فالقرارات السياسية الصادرة عن المؤتمر ، مست كافة القضايا الاساسية التي تواجه الثورة ( من خلال مناقشة اللجنة السياسية لها ) ، ولكن السبب الكامن وراء ذلك هو نوع التصور السائد لدى قيادة الاتحاد حول مهمة المؤتمر كمؤتمر عمالي يمثل قاعدة من قواعد ثورة مسلحة . فبهذه الصفة لا يفترض باتحاد عمال فلسطين ان يعقد مؤتمرا « تنظيميا » ، بل ان يستفيد من هذه المناسبة التنظيمية ليعمق القضايا والمفاهيم السياسية المطروحة ، محددا موقفه منها ، وراسما الخطط لبلورتها وتنفيذها ، لانه اكثر الاتحادات الفلسطينية تأثيرا هيكليا للعب هذا الدور ، ولان صوته ايضا مسوع بشكل كاف في الاوساط النقابية الدولية ، وبمقدار ما يستطيع الاتحاد ان يجعل لكل مؤتمر من مؤتمراته قضية سياسية مركزية يتركز حولها البحث والنقاش ، بمقدار ما يستطيع ان يعمق من ثورية الاتحاد وفعالته وتأثيره في مجرى حركة المقاومة الفلسطينية .

القضية الثانية التي لم تلق الاهتمام الكافي في جلسات المؤتمر ، هي قضية « البناء النقابي » للاتحاد . ان الاتحادات الفلسطينية حتى الان

تتسم بصفة البيروقراطية حيث يتم تركيب الاتحاد من اعلى ، بببادرة افراد ، او منظمات ، او احزاب ، وليس تعبيرا عمليا عن تواجد اجتماعي ما . والخطأ في هذه العملية البيروقراطية ليس في ان تبدأ من اعلى . ففي مرحلة التأسيس لا بد من ان تبادر جهة ما للعمل ، انما يبرز الخطأ بعد انتهاء مرحلة التأسيس ، حيث تبقى المؤسسة النقابية عبارة عن قيادة متواجدة يوميا ، وجسم هلامي من مجموع الاعضاء مهمتهم الاساسية حضور الانتخابات لاختيار القيادة او اختيار الممثلين في نهاية كل عام . اما اثناء ذلك فليس هناك سعي لبناء اي جسم نقابي ترسم له مهمات محددة ، وليس هناك لقاءات دورية بين العمال لمناقشة مشاكلهم والسعي لحلها ، وكذلك ليس هناك خدمات اجتماعية او اقتصادية يؤمنها الاتحاد لاجتماعه بحيث يرتبطون به ، ويشعرون ان مصالحهم تتحقق من خلاله ( مكاتب تشغيل - مكاتب احصاء - مدرسة نقابية - تعاونيات بيع او انتاج - منح تعليمية - نوع من الضمان الصحي ... الخ ) .

والصفة الثانية التي تتسم بها الاتحادات الفلسطينية حتى الان انها تعبر عن الانحياز التنظيمي لتيار سياسي معين ، اكثر مما تعبر عن تواجد التيارات المتعددة فيها ( مع تقدير ضرورة وجود تيار قائد ) ، حتى يمكن جذب كل هذه التيارات للعمل على اساس نقابية . وفي ظل السعي للسيطرة التنظيمية على الاتحادات ، تأخذ التيارات الاخرى موقفا سلبيا من نشاطات اي اتحاد ، فيخسر الاتحاد بذلك الشيء الكثير من الحيوية . صحيح ان السيطرة التنظيمية لتيار ما نابغة من تأييد الغالبية لمثليه ، والنتائج في هذا الاطار تكون شرعية تماما ، الا ان هذا الاهتمام بالشكل ، يفقد المؤسسة النقابية عنصرا هاما من عناصر تكوينها ، وهو التوافق الجميع حولها ، وليس أنصار هذا التيار او ذاك فقط . ويمكن حل هذه المشكلة بالاصرار على عقلية الانفتاح على كافة التيارات مع التمسك بحق التيار السائد في ان تكون له الاغلبية ، وهذا يقتضي منه ان لا يستعمل اغليلته لابعاد الاخرين . ولكن الحل الاعمق لهذه المشكلة يأتي عن طريق بناء الجسم النقابي ، واداء مهمات نقابية تربط كل عضو في المؤسسة لانه يرى فيها تعبيرا عن مصالحه .

ان اداء المهام النقابية قضية ليست غائبة عن

١٥ وفدا عربيا ، و ١٢ وفدا اجنبيا في مقدمتهم  
ومود من الاتحاد السوفياتي وفيتنام الجنوبية ،  
 واتحاد عموم عمال افريقيا . وكان عدد اعضاء  
المؤتمر العاملين حوالي ٩٦ عضوا ( وستة اعضاء  
مراقبين ) يمثلون ٢٧ الف عامل فلسطيني تقريبا  
موزعين على ثمانية فروع في لبنان وسوريا والعراق  
ومصر والكويت والمانيا الغربية والسويد ، وعمال  
قطاع غزة في الاردن . ووجهت دعوة خاصة لوفد  
يمثل النقابيين الفلسطينيين القدماء ، حيث حضر  
وقد منهم برئاسة السيد عبد الحميد حيمور الذي  
اسس اول نقابة عمالية في فلسطين عام ١٩٢٣  
وعرفت باسم «جمعية العمال العربية الفلسطينية» .  
وتكريما للنقابيين القدماء جرى اختيار السيد حيمور  
رئيسا فخريا للاتحاد .

وقد التى السيد ياسر عرفات كلمة في المؤتمر حيا  
فيها اتحاد العمال « الذي اعطى للثورة الفلسطينية  
الشيء الكثير » ، وقال انه يعتبر الاتحاد « اهم  
الاماكن قدسية للثورة بعد حيلة البنادق » . كما  
التى السيد فاروق القدومي كلمة تحدث فيها عن  
ازمة العمل الغذائي في الاردن ، وارتباط النظام  
الاردني تاريخيا بالامبريالية قائلا « ان من صفى  
وجودنا العلني لن يسمح لنا مطلقا ان نعود لتقييم  
مثل هذا الوجود مرة اخرى . ان من ساذجة  
الرأي وحماقة الرؤيا ان نعتقد ان الوساطة  
العربية ستعيدنا الى مواقعنا التي فقدناها في  
الاردن . فليس هناك غير الصراع الدامي وسيلة  
لاستعادتها » . كذلك ألتت كافة الوفود المشتركة  
في المؤتمر كلمات اعربت فيها عن تأييدها للاتحاد  
العام لعمال فلسطين ، ولحركة المقاومة  
الفلسطينية ، واستنكارها لموقف النظام الاردني  
ومحاولاته المذبذبة لضربها وتصفيتا .

وانبثق عن المؤتمر سبع لجان ناقشت القضايا  
الاساسية واتخذت توصيات ووفق عليها بالاجماع .  
وتم انتخاب امانة عامة جديدة من خمسة اعضاء  
هم ( فتحي الراغب امينا عاما ، سعيد الخمره  
للشؤون الخارجية ، حيدر ابراهيم للشؤون  
الداخلية ، علي السعدي للاعلام ، موسى ابو  
حطب للمالية ) .

ب . ح .

ذهن الاتحاد العام لعمال فلسطين . وفي التقرير  
الاداري بند خاص يتحدث عن سعي الاتحاد  
لبناء « مؤسسات انتاجية » مثل مشاغل خياطة  
ومشاريع زراعية صغيرة ، تكون ميدانا لتشغيل  
ايد عاملة فلسطينية ، وتأمين ارباح مالية للاتحاد  
تمكنه من مواجهة مسؤوليات اخرى . ومن  
الضروري تشجيع وتنبية هذا الاتجاه ، ولكن  
الاقتصار عليه امر غير كاف على الاطلاق ، لان  
مشاريع الاتحاد مهما بلغت لا تستطيع مواجهة  
المشكلات الاقتصادية للعمال الفلسطينيين ، ولا بد  
الى جانب ذلك من استكشاف وممارسة كل  
الوسائل الاخرى التي تساعد في حل هذه  
المشكلات ، والتي ذكرنا بعض الامثلة عليها .

ومن المهم في هذا النطاق تذكير الاتحاد بضرورة  
انشاء مكتب خاص للاحصاء ، يأخذ على عاتقه  
معرفة كافة الاوضاع المتعلقة بالعمال الفلسطينيين  
( اعدادهم - مهنتهم - البطالة بين صفوفهم -  
مستوى دخولهم - مشاكلهم الاجتماعية ) حتى  
يتمكن من خلال الاطلاع « العلمي » على هذه  
المشكلات ان يبادر لوضع مطالب محددة لحلها في  
كل بلد عربي على حدة . ويعمل من هذا النوع ،  
يمكن فعلا ان يخطو الاتحاد العام لعمال فلسطين  
خطوات كبيرة الى الامام ، وان يبني مؤسسة  
نقابية ثابتة ، لا تتأثر بالمد او الجزر السياسيين ،  
ولا بالخصومات والمنازعات التنظيمية بين اعضائه .  
ولكون الاتحاد يعبر عن الطبقة العاملة الفلسطينية ،  
اي عن اكثر الطبقات الفلسطينية ثباتا وتباسكا  
ومصلحة مشتركة ، يستطيع اكثر من غيره ان يؤدي  
هذه المهمة ، وان يصبح عمله نموذجا تقتدي به  
الاتحادات الاخرى .

عقد المؤتمر تحت رعاية رئيس الجمهورية العربية  
السورية الفريق حافظ الاسد ، الذي اناب عنه  
وزير العمل السوري السيد مروان صباغ .  
وشارك في حفل الافتتاح السيد ياسر عرفات رئيس  
اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير ، والسيد  
فاروق القدومي رئيس دائرة التنظيم الشعبي في  
المنظمة ، وعدد اخر من اعضاء اللجنة التنفيذية .  
ولبى دعوة الاتحاد لحضور المؤتمر ٢٧ وفدا عربيا  
واجنبيا يمثلون نقابات العمال في بلدانهم . منهم

## المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين (الجزائر)

الجمهير والثقافتها حول الثورة . ذلك كله توافق مع تقدم واضح احرزته الحلول السلمية على طريق وضعها موضع التنفيذ ، وتذليل الكثير من العقبات التي واجهتها .

في مثل هذا الطرف السياسي عقد المؤتمر الوطني السادس . وكان لا بد أن يترك ذلك تأثيره الواضح على المؤتمر بصورة عامة ، اذ تميز في ايامه الاولى بمستوى جيد من الوعي السياسي ، قادتته بصورة واضحة عناصر واعية من بعض الفروع بهدف الارتفاع بالمؤتمر، سواء في مناقشاته او في قراراته، الى مستوى خطورة المرحلة ، وبهدف تخلص المؤتمر من اي قيد رسمي يحد من قدرته على ابداء آرائه الصريحة في جميع القضايا فلسطينيا وعربيا وعالميا. لقد اوضحت الحالة التي تعيشها الثورة منذ ايلول لقطاع الطلاب وممثلهم بصورة خاصة الاسباب التي ادت بالثورة الى مأزقها الحالي كما جعلتها تتلمس خطوط التوجه الذي يمكن ان يخرجها من ذلك المأزق . وكان المؤتمر هو المجال الطبيعي الذي يستطيع من خلاله القطاع الطلابي ان يعبر عن رأيه بعلية وصراحة في مجمل قضايا الثورة وتحالفاتها ، كما كان المجال الطبيعي لتوحيد وتعبئة جهود ذلك القطاع من اجل ممارسات عملية ، يضع فيها آراءه موضع التنفيذ . كل ذلك كان يبشر بمؤتمر طلابي يشكل علامة في تاريخ العمل الطلابي الفلسطيني ، وبداية الطريق امام الاتحاد ليلعب دورا حقيقيا في مجمل مسيرة الثورة . وقد استمر ذلك الجو طيلة الايام التي سبقت بداية المؤتمر الايام الثلاثة الاولى منه . بعد ذلك بدأت عملية الضبط التنظيمي تفرض نفسها لضبط خط سير المؤتمر وابعائه ضمن الاطار والخط الرسمي لحركة المقاومة وخصوصا فيما يتعلق بالموقف من الانظمة العربية . وقد نجحت عملية الضبط في حصر المؤتمر في مناقشاته وقراراته ضمن عملية النقد السطحي والعتاب الرقيق والخجل الشديد من معظم الانظمة العربية ، ورفض اي تلميح بالادانة لاي نظام عربي رجعي متأمر باستثناء نظام الاردن الذي وقف في ادانته له عند الحدود الرسمية لحركة المقاومة . استمع المؤتمر في الايام الثلاثة الاولى الى محاضرات

تحت شعار « تحرير عمان خطوة على طريق تحرير فلسطين » انعقد في مدينة الجزائر في الفترة ٧/٣٠ - ١٩٧١/٨/٧ المؤتمر الوطني السادس للاتحاد العام لطلبة فلسطين . ولقد شارك في أعمال المؤتمر ٨٤ عضوا يمثلون ما يقرب من ٧٠ فرعا للاتحاد ، واعضاء الهيئة التنفيذية التسعة . كما شارك في المؤتمر بالاضافة الى الاعضاء العاملين ، عدد من الضيوف منهم الدكتور نمايز صايغ والدكتور كلوفيس مقصود ورؤساء الاتحاد السابقون وممثلون عن حركة المقاومة والصحف العربية ، بالاضافة الى ممثلي الاتحادات الطلابية العربية . وفي الاصدقاء الاجانب شاركت وفود عديدة منها وفد اتحاد الطلاب العالمي واتحاد الشبيبة الديمقراطي العالمي ، وممثلون عن حركات التحرر في آسيا وافريقيا وندوبو ما يقارب من ١٥ اتحادا طلابيا تقديما .

ولقد جاء انعقاد المؤتمر في ظرف سياسي يختلف جذريا عن الجو السياسي للمؤتمر الخامس الذي عقد في عمان ( ٧/٣٠ - ١٩٦٩/٨/٥ ) . ففي الوقت الذي عقد فيه المؤتمر الخامس في ظرف سياسي تميز ببد ثوري متنام يعم المنطقة العربية بصورة عامة والساحة الاردنية الفلسطينية بصورة خاصة ، وبانتصارات متنامية تحققت حركة المقاومة على اعدائها ، وبحالة من الارتفاع في معنويات الجماهير والثقافتها حول الثورة مما مكن من فرض عقد المؤتمر لأول مرة في عمان على ارضنا ووسط شعبنا فان المؤتمر الوطني السادس عقد في ظرف سياسي يختلف كليا يتميز ببد رجعي يميني يعم المنطقة العربية كلها مقابل انحسار وتراجع القوى الوطنية العربية ، وبحالة من اليأس والضياع تعيشها الجماهير العربية تشل - ولو لفترة - قدرتها على الرؤية الواضحة وعلى التصدي لكافة المؤامرات . ان المؤتمر الوطني السادس قد عقد بعد اقل من شهر واحد من تنفيذ مجزرة جرش وعجلون التي حقق بها النظام الاردني تصفية وجود حركة المقاومة العسكري في الاردن . كما ان المؤتمر عقد بعد حوالي سنة من مجزرة ايلول ، تميزت بالتراجعات التي ادت الى هبوط في معنويات

استمع المؤتمر الى عدد من الوفود المراقبة ، وارسل برقية شكر الى الرئيس بومدين يحيى فيها موقف الجزائر حين وافقت على مذكرة منظمة التحرير وقطعت علاقاتها مع النظام الاردني . كما ارسل برقية استنكار لاعدام الاردن غدائين ثلاثة . وفي اليوم الثالث الاحد وافق المؤتمر على تقرير لجنة الاعتمادات ، وقام بانتخاب مكتب الرئاسة . بعد ذلك قدمت الهيئة التنفيذية تقاريرها الادبية والمالية والتي عرضت من خلالها صورة عن نشاطاتها خلال سنتين وعن علاقاتها الداخلية مع الفروع والخارجية مع الاتحادات الشقيقة والصديقة وعن الدور الاعلامي الذي مارسته ، كما عرضت لاهم المشاكل التي واجهتها . وكان واضحا ان مستوى التقارير ضعيف ، وان الهيئة التنفيذية قد قصرت في كثير من مجالات عملها وبالذات في مجال العلاقات الداخلية ، وفي تصديها لمشكلة ابعاد الطلاب من جامعات ج . ع . م . بالاضافة الى أنها لم تقدم تقريرا سياسيا كما جرت العادة في جميع مؤتمرات الاتحاد ، مما اثر سلبا على تنظيم النقاش السياسي والقرارات السياسية . وقد استمرت مناقشة التقارير حتى مساء يوم الثلاثاء ٨/٣ حيث وافق عليها المؤتمر ومنح الهيئة التنفيذية الثقة .

بعد ذلك توزع اعضاء المؤتمر على خمس لجان هي : لجنة العلاقات الداخلية وتعديل الدستور ، اللجنة السياسية والتوعية والاعلام ، لجنة الكفاح المسلح وشؤون الثورة الفلسطينية ، لجنة العلاقات الخارجية ، اللجنة المالية . وقد انتهت اللجان عملها ظهر يوم الخميس ٨/٥ . وعاد المؤتمر الى الجلسات العامة لمناقشة توصيات اللجان واصدار قراراته النهائية وقد استمر ذلك حتى مساء السبت ٨/٧ ، قام بعدها المؤتمر بانتخاب المجلس الاداري للاتحاد مكونا من سبعة وعشرين عضوا منها بذلك اعماله . وقد عقد المجلس الاداري اول اجتماع له يوم ٨/٩ وانتخب من بين اعضائه الهيئة التنفيذية للاتحاد التي ستتولى قيادة الاتحاد للسنتين القادمتين .

#### ملاحظات حول اعمال المؤتمر :

الى أي مدى ارتفعت نقاشات وقرارات المؤتمر لتلم بالوضع الذي تعيشه الثورة لتفعل فيه ؟ هل استطاع المؤتمر ان يعمق ويدعم فعالية الاتحاد كجزء من الحركة الطلابية التقدمية العربية والعالمية ؟ وهل خرج المؤتمر بتحديد اعطاه دور

من الاخ « أبو اياد » والدكتور فايز صايغ والدكتور كلونيس مقصود . قدم الاخ « أبو اياد » عرضا سياسيا عن الاحداث والتطورات التي مرت بها الثورة الفلسطينية ، وتصوراته للمستقبل . وتبع ذلك العرض مناقشة تميزت بطابع النقد العلمي لمسيرة الثورة وقياداتها ، وتركزت تلك الانتقادات حول سلسلة التراجمات التي مارستها قيادة الثورة ، وحول تغليب قيادة الثورة علاقتها مع الانظمة العربية على علاقتها مع الجماهير . وقد وضع الاخ « أبو اياد » امام اعضاء المؤتمر المهام التالية : ان يكون المؤتمر نموذجا ثوريا في مسيرة الثورة بحيث يستطيع ان يكون اداة ضغط وتصحيح للمسيرة ، النضال بحزم للارتفاع بمستوى الالتزام الثوري من مرحلة النظرية الى مرحلة الممارسة ، ان يأخذ الطلاب بزمام المبادرة في العمل الثوري في كافة المجالات وان يتولوا مسؤولياتهم في معركة المواجهة التي يتخوضها الثورة الفلسطينية الان ضد الجبهة العنصرية وبفروعها الثلاثة ( العدو الصهيوني ، النظام الاردني وحلفاؤه والامبريالية الامريكية ومصالحها في المنطقة ) ، تحقيق الوحدة الوطنية للحركة الطلابية الفلسطينية ووضع خط وبرنامج سياسي واضح يعمل به الاتحاد في المرحلة القادمة ويكون مقياسا اساسيا لمدى جدية الالتزام به .

وتحدث الدكتور فايز صايغ في محاضرته عن علاقة الثورة الفلسطينية بحركات التحرر في العالم الثالث ، وارتباط الصهيونية واسرائيل بظاهرة الاستعمار والتفرقة العنصرية والعنف ، مركزا على الطبيعة الاستيطانية للحركة الصهيونية . اما الدكتور كلونيس مقصود فقد كانت محاضرته حول اوضاع الثورة الفلسطينية ، مبينا ضرورة اللقاء بين ما اسماه بـ « اليسار المذهبي » و « اليسار الوطني » للخروج بحركة المقاومة من أزمتها الراهنة .

افتتح المؤتمر في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الجمعة ١٩٧١/٧/٣٠ في قصر زيروت يوسف بحضور قايد أحمد عضو مجلس قيادة الثورة الجزائرية ومسئول جهاز حزب جبهة التحرير الوطني الجزائري ، وعدد من كبار المسؤولين الجزائريين . كما حضر حفلة الافتتاح وفد اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي كان يزور الجزائر . ثم استمع في جلسته المسائية الى محاضرة أبو اياد ، والى كلمات بعض الوفود المراقبة ، وبعدها انتخب لجنة الاعتمادات . وفي اليوم الثاني

السودان بعد ان اقراها المؤتمر باغلبية كبيرة لمدة ثلاثة ايام ، منعا للاجراج ايضا . لقد عكس ذلك نفسه بصورة واضحة على القرارات التنظيمية منها والسياسية بشكل خاص . فقد رفض المؤتمر ادخال اي تعديل جوهرى على دستور الاتحاد ولوائحه الداخلية ، رغم ان معظم التعديلات التي اقترحت كانت تهدف بالدرجة الاولى الى دفع الاتحاد خطوات لكي يصبح فعلا قاعدة من قواعد الثورة كما ينص دستوره ، ولكي يستطيع ان يعبئ جميع الطلبة المؤمنين والملتزمين بأهداف النضال الوطني الفلسطيني ليبارس دوره الحقيقي في الثورة .

اما القرارات السياسية فقد جاءت متناقضة في بعض الحالات ، وغامضة في حالات ثانية وعمامة يمكن اعطاؤها اكثر من تفسير في حالات ثالثة . وكمثال على التناقض سنورد نص القرار السياسي الاول : « ١ - ان تأمين حقوق شعب فلسطين الوطنية في الاردن يتطلب قيام جبهة وطنية اردنية فلسطينية تعبر عن ارادة الجماهير في التزاماهداف الثورة الفلسطينية وحماية قواعدا ومساندتها من خلال حكم وطني ديمقراطي يحول السلطة من كونها اداة تمع للثورة الفلسطينية الى سلطة تجعل الاردن متفتحة مع ارادتها ، وذلك بتحويلها الى قاعدة ارتكاز ثورية لجماهيرنا . ٢ - ان الحسم بهذا الموضوع يوجب على الثورة الفلسطينية بان تحمي الجماهير الفلسطينية من الوقوع في شرك الانفعال الاقليمي وان تؤكد التزامها المطلق بوحدة مصالح الجماهير الاردنية الفلسطينية وما ينتج عن هذه الوحدة من ضرورة ترجمتها الى واقع ملموس ، يؤمن استمرارية وفاعلية هذه الوحدة في المرحلة الراهنة والمراحل المقبلة من نضال هذه الجماهير . ان الكلام عن تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن ، ينبع من كون هذا الموضوع الملح ضرورة اساسية لمواجهة حملة التصفية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من جهة ، وعن كون هذا الطرح هو الداعم الاساسي في هذه المرحلة لحقوق جماهير الاردن الديمقراطية والتقدم في نضالها ضد النظام الاردني القائم » .

هناك في القرار اصرار عجيب على «تأمين الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن » مما يوحي بأن هناك شعبين مختلفين في الاردن . ويؤكد ذلك

سياسي ونقابي واضح للمرحلة القادمة ؟ بصورة عامة ودون الخوض في التفاصيل فقد كان بعض اعضاء المؤتمر السادس اكثر وعيا من المؤتمر الوطني الخامس من الناحية السياسية ، وذلك يعود بالدرجة الاولى الى اختلاف الخلف السياسي عند انعقاد كل منهما . فقد عقد المؤتمر الخامس في فترة « شهر العسل » التي عاشتها حركة المقاومة الرسمية مع جميع الانظمة العربية وفي فترة النمو الثوري المتصاعد ، وفي وقت كان التناقض مع النظام الاردني العميل معيبا لدرجة سمحت لان يقوم الملك حسين بنفسه بافتتاح المؤتمر ، وان يقوم رئيس وزرائه باختمامه . بينما عقد المؤتمر السادس في حالة انحسار جماهيري وفي وقت بدأ التناقض المصيري مع النظام الاردني اوضح ما يكون ، وبدأت المواقف الحقيقية للانظمة العربية اكثر وضوحا . وكان لا بد لذلك الاختلاف ان يفرض نفسه على المؤتمر السادس . ولكن الاقرار بأن المؤتمر السادس كان اكثر وعيا من المؤتمر الخامس من الناحية السياسية ، لا يعني ان ذلك المؤتمر استطاع ان يلتم بصورة جيدة بالوضع الذي تعيشه الثورة . لقد طغت اوضاع المقاومة السياسية والتنظيمية بكل خصائصها التراجعية المترددة بعد ايلول على جو المؤتمر . وبدل ان يضع المؤتمر الاتحاد في مكانه الطبيعي كحصان يشد عربة المقاومة الى الامام ، غرق المؤتمر نفسه او اغرق في اجواء حركة المقاومة وعلاقاتها وتكتيكاتها وحساباتها . ولقد كان ضروريا لضمان سير المؤتمر ضمن الخطوط المتصورة له سلفا بحيث لا يشكل اي اجراج في العلاقة مع اي نظام عربي مهما كان اتضح رجعيته وتأخره ، لقد كان ضروريا الحسد من الجو الديمقراطي نفسه وقد تجلى ذلك في منع حق الكلام عن بعض الاشخاص عند نقاش بعض المواضيع بالذات او فرصة قفل باب النقاش او رفع الجلسة عند الشعور بعدم القدرة في السيطرة عليها . وقد اعطى ذلك انطباعا سيئا عند الوفود المراقبة والاجنبية منها بالذات ، خصوصا وان بعض الاجراءات اللاديمقراطية قد اصابته بعض تلك الوفود مثل منع ممثل اتحاد الطلاب العالمي مثلا من توزيع بعض المنشورات عن مجازر السودان منعا للاجراج ، ومثل منع نشر وتوزيع برقية الى الملوك والرؤساء العرب استنكارا لمجازر

تعاما وليس فيها ذرة تلكؤ غاما تقبول مستميت  
وباي تنازلات ، واما رفض يتفاوت بين كونه رفضا  
لفظيا مزايدا او كونه رفضا ينبع من موقف ثوري  
حقيقي .

وأما عن عمومية القرارات فيتمثل في انه ولأول  
مرة في مؤتمرات الاتحاد تم الهروب من اتخاذ  
قرارات سياسية حول كل دولة عربية على حدة،  
باستثناء المغرب لاسباب تبدو واضحة أهمها بعد  
المغرب عن اي تأثير حقيقي على الثورة الفلسطينية .  
واستعاض عن ذلك بقرار عن جامعة الدول العربية  
اقدم دون مبرر بارز . كذلك يتمثل ذلك في قرارين  
عن احداث السودان وعن الثورة في الخليج  
العربي . بالنسبة للأول فمع ان المؤتمر طالسب  
« بايقاف حملات الارهاب والقمع الجماعي الموجة  
ضد الاحزاب الثورية والمنظمات الديمقراطية في  
السودان » ، وحيث « شهداء الشعب السوداني  
ونضالهم المشروع لحماية مكتسبات الشعب الثورية  
وعلى رأسهم الشفيق احمد الشيخ وعبد الخالق  
محجوب » . الا أنه أصر على شطب جميع مقدمة  
القرار التي كانت تشكل ارضيته والتي كانت تحدد  
بوضوح الجهات التي تتحمل مسؤولية حملات  
الارهاب والقمع الجماعي مشيرة الى تدخل دول  
ببثاق طرابلس عسكريا . وبقي هو القرار الوحيد  
المعلق دون مقدمة تبرره .

أما بالنسبة للقرار الثاني حول الثورة في الخليج  
العربي فقد رفضت اي اشارة الى محاولات  
الرجعية اجهاض تلك الثورة والقضاء على النظام  
الثوري في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية .

## شريف الحسيني

بل ويصل به الى حد القول ان النضال الوطني  
الديمقراطي ضد النظام الاردني هو نضال الاردنيين  
فقط : « ... كون هذا الطرح ( يعني تأمين  
الحقوق الوطنية لشعب فلسطين في الاردن ) هو  
الداعم الاساسي في هذه المرحلة لحقوق جماهير  
الاردن الديمقراطية والتقدم في نضالها ضد النظام  
الاردني القائم » . ذلك في الوقت الذي ينص فيه  
نفس القرار على ضرورة توفر الايمان الكامل «بوحدة  
مصالح الجماهير الاردنية الفلسطينية ... » .

ويعطي القرار حول الحلوس السلمية اوضح مثال  
لغموض القرارات . فبعد ان يؤكد رفض الحلوس  
السلمية بشكل قاطع ، يبدأ بعدها في عرض نظرية  
« التلكؤ » ومشتقاته في فقرات القرار الثلاث :  
اولا : « ان استمرار التلكؤ في رفض قرار مجلس  
الامن اصبح يشكل خطرا سياسيا اضافيا يضاف  
الى المخاطر القائمة على القضية الفلسطينية... » .  
ثانيا : « ... يبقى ان ندرك ما استجد نتيجة  
المحادثات مع « يارنغ وشتاير وروجرز وسيسكو »  
وما يقود اليه التلكؤ في رفض الحلوس  
السلمية ... » ثالثا : « ان التلكؤ في رفض  
قرارات مجلس الامن قد رافقه بكل اسف القبول  
بمبادرات جزئية مثل مشروع روجرز واوراق  
العمل ... » .

ورغم ان القرار يحوي كما قلنا في طياته رفضا  
لمشاريع الحل السلمي وتنبها لخطورتها ، الا ان  
الاصرار على لفظة « التلكؤ » هذه ، شيء لا يمكن  
مهمه الا على اساس الاعتبارات الرسمية لعلاقة  
حركة المقاومة مع الانظمة العربية .

فمن هي الدول او الجهات التي « تتلكأ » في رفض  
الحلوس السلمية . ان مواقف الجميع واضحة

## حلقة الخبراء العرب لتوحيد أسماء المواقع الجغرافية في الوطن العربي (بيروت)

أيلول ( سبتمبر ) ١٩٦٧ وضم ٤٤ دولة بينها ٢ دول عربية بمذكرة تضمنت محاولاتها لاحتلال أسماء عبرية محل الأسماء العربية الأصلية للمواقع العربية في فلسطين . وقد قامت الدول العربية الثلاث في حينه برد هذه المحاولات مبينة ان تغيير الأسماء التاريخية يتعارض مع أهداف المؤتمر .  
وفيما يلي خلاصة لأهم توصيات الحلقة :

١ - **قوائم أسماء المواقع الجغرافية في العالم العربي** : أوصت الحلقة الدول العربية بوجود أعداد قوائم جديدة غير التي سبق وقدمتها الى الامانة العامة (الادارة الثقافية) بحيث تتضمن أسماء المعالم الجغرافية الطبيعية والبشرية الهامة ، على أن يكتب الاسم الرسمي بالعربية الفصحى مع ذكر الاسم الخاص المحلي ويكون كل منهما مشكولا تشكيلا تاما . ثم كتابة الاسم الرسمي بالحروف اللاتينية بالطريقة التي انتهت اليها الحلقة . كما أوصت ان تتولى (الادارة الثقافية) بأمانة الجامعة طباعة القوائم النهائية ، طبقا لما انتهت اليه الحلقة في كتاب واحد يكون مرجعا رئيسيا في هذا المجال .

٢ - **توحيد كتابة الحروف العربية بما يقابلها باللاتينية** : رأت الحلقة ان الأصل في أسماء الاعلام الجغرافية هو النطق العربي الفصيح بها ، فأوصت بان يتم نقل الحروف الهجائية العربية الى ما يقابلها من الحروف اللاتينية طبقا لجدول أعدته لهذه الغاية بحيث تصبح كتابة الأسماء والاعلام بالحروف اللاتينية موحدة على الصعيدين العربي والعالمي نطقا وكتابة . وقد اختارت في هذا الجدول لكل حرف عربي ما يقابله من الحروف اللاتينية مع اضافة اشارات خاصة للحرف اللاتيني الذي لا ينطق به ، كما ينطق بالعربية ، كما جعلت اشارات خاصة للفتحة والضمة والكسرة وال التعريف والناء المربوطة ( حسب لفظها ) .

٣ - **النظر في ما تقوم به اسرائيل من تغيير لأسماء المواقع الجغرافية في الأراضي المحتلة** :

١ - أوصت الحلقة بالتحقيق بالأسماء العربية الدقيقة للاعلام الجغرافية في فلسطين حتى منتصف ايار / مايو ١٩٤٨ وبالأسماء الحالية المحرفة نتيجة

عقدت في بيروت في الفترة ما بين ٢٣ و ٣١ آب ( اغسطس ) ١٩٧١ حلقة دراسية لعدد من الخبراء العرب لتوحيد أسماء المواقع الجغرافية في الوطن العربي بأشراف الادارة الثقافية في جامعة الدول العربية . وقد انقسمت الحلقة الى ثلاث لجان انيط بالاولى مناقشة قوائم أسماء المواقع الجغرافية الواردة من الحكومات العربية والنظر في اصدار مصور جغرافي للبلاد العربية مثبت فيه أسماء المواقع الجغرافية ، وحضرت مهمة اللجنة الثانية في وضع قواعد موحدة لكتابة أسماء المواقع الجغرافية العربية بالحروف اللاتينية اما اللجنة الثالثة وبسبب لجنة فلسطين فكانت مهمتها مناقشة ما تقوم به اسرائيل من تغيير لأسماء المواقع الجغرافية في الأراضي المحتلة . هذا وقد شارك مركز الابحاث في أعمال هذه الحلقة وقدم مذكرة تتضمن قائمة شاملة للمواقع الفلسطينية التي غيرت السلطات الاسرائيلية المغتصبة اسماءها الى أسماء عبرية مع ذكر الاسم العربي الاصلي لهذه المواقع ، كما قدم المركز مجموعة من الدراسات والكتب والخرائط التي صدرت عنه بهذا الخصوص فكانت المرجع الوحيد تقريبا للجنة الثالثة في أعمالها . والجدير بالذكر ان لجنة فلسطين قامت بالتحقيق في ( لائحة ) أسماء المواقع الجغرافية في فلسطين التي تقدمتها الادارة الثقافية للجامعة نقلا عن الخريطة المليونية الدولية وتضم ٢٥٥ موقعا جغرافيا . وقد وجدت اللجنة عيوباً كثيرة في هذه اللائحة كوجود أسماء لجبال تقع خارج فلسطين ( بحدودها المعروفة زمن الانتداب البريطاني ) ، كما وجدت فيها أسماء لبعض القرى والوديان التي لا اهمية تذكر لها ، بينما اختفت منها أسماء الكثير من المدن والقرى والمواقع الهامة . هذا عدا عن الأخطاء في تسمية بعض المواقع . وبعد الفراغ من عملية التدقيق هذه اعيد طبع اللائحة مع ذكر الاحداثيات الهامة عن كل موقع . ومن المفيد ان نذكر في هذا النطاق ان اسرائيل كانت قد تقدمت في « المؤتمر الدولي لتوحيد المصطلحات الجغرافية » الذي عقد في جنيف ما بين الرابع والثاني والعشرين من شهر

تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد الجغرافي العربي .  
وتثبت في هذا المصور أسماء المواقع الجغرافية في  
صورتها النهائية التي رسمتها الحلقة على أن تكون  
طريقة الاثبات باللغة العربية وبالحروف اللاتينية  
بحيث يكون المرجع الرسمي الذي يعتمد عليه ،  
كما يكون ردا. علميا أصيلا على ادعاءات اسرائيل  
ومحاولاتها لتضليل الرأي العالمي باستبدال الاسماء  
العربية باخرى عبرية .

٥ - اختيار مرشح عربي للجنة السدائمة لخبراء  
الجغرافيا ( الامم المتحدة ) : اوصت الحلقة  
أن تمثل ( المنطقة العربية ) في المؤتمر الجغرافي  
الدولي الثاني ( الذي سيدعو اليه المجلس  
الاقتصادي والاجتماعي التابع للامم المتحدة -  
والذي تقرر عقده في شهر أيار / مايو ١٩٧٢ )  
بمثل يختاره الاتحاد الجغرافي العربي ، وكذلك ان  
توفد الدول العربية مندوبين عنها ، من خبراءها  
الجغرافيين ، الى لجنة خبراء الامم المتحدة هذه ،  
بالاضافة الى ممثل المنطقة العربية .

٦ - وضع خطة عربية مشتركة في اجتماعات  
المؤتمر الدولي الثاني : اوصت الحلقة بأن تقوم  
الامانة العامة للجامعة بالكتابة الى الحكومات  
العربية لارسال مندوبين عنها الى هذا المؤتمر حتى  
يكون التمثيل العربي فيه شاملا فيمكن بمعاونة  
الدول الصديقة والمناصرة للحق من مجابهة اية  
خطة تحاولها اسرائيل لاستبدال الاسماء العربية  
الاصيلة باخرى عبرية . كما اوصت الحكومات  
العربية ان تتقدم فوراً الى سكرتارية المؤتمر بالامم  
المتحدة بطلب لادراج شكواها من التعديلات  
والتغييرات التي تقوم بها اسرائيل لحماية للقيم  
الانسانية التي تعبر عنها هذه الاسماء الجغرافية  
وخاصة اماكن العبادة وتلك التي تمكس مظاهر  
تاريخية او تراثا حضاريا .

### قسطنطين خمّار

للاحتلال الصهيوني بعد الاستعانة بالخرائط والكتب  
الموضوعة في هذا المجال والصادر معظمها عن  
( مركز الابحاث الفلسطيني ) . مع تشكيل لجنة  
تضم خبراء الجغرافيا والخرائط واللغويسات  
وشؤون فلسطين تتولى هذه المهمة على ان تحال  
نتائج عملها الى منظمة التحرير الفلسطينية لبدء  
الرأي . وبعد ذلك تقوم الامانة العامة لجامعة  
الدول العربية بنشر هذه النتائج على الصعيدين  
العربي والدولي . كما اوصت الحلقة الحكومات  
العربية بضرورة تقديم مساهمات مالية عاجلة الى  
الامانة العامة للجامعة لتمكين من تنفيذ هذه  
المهمة على الوجه الاكمل .

ب - تسجيل الاعلام الجغرافية المحققة على خريطة  
مليونية ثم خريطة بمقياس ( ١ : ٢٥٠٠٠٠ ) ثم  
ثالثة مفصلة بمقياس ( ١ : ١٠٠٠٠٠ ) بحيث  
تصبح هذه الخرائط مرجعا علميا وتراثيا وجغرافيا  
لفلسطين العربية على أن تسجل جميع هذه الاعلام  
بالحروف العربية واللاتينية .

ج - ان تقوم ( الادارة الثقافية ) بتعميم قوائم  
الخريطة المليونية - التي كانت ( لجنة فلسطين )  
قد راجعتها وصححتها - على البلاد العربية بعد  
كتابة أسماء المواقع الجغرافية بالحروف اللاتينية  
( طبقا لما انتهت اليه الحلقة ) ثم بعد ذلك ارسال  
نسخ عنها الى ( المجلس الاقتصادي والاجتماعي  
التابع للامم المتحدة ) والى منظمة اليونسكو لتثبيت  
الاسماء العربية الاصلية وما يقابلها بالحروف  
اللاتينية وبخاصة ما يتصل منها بالتراث الانساني  
سواء اكان ذلك من الناحية التاريخية ام الناحية  
الدينية ام الناحية الثقافية .

د - النظر في اصدار مصور جغرافي ( خريطة )  
للبلاد العربية : اوصت الحلقة بتشكيل لجنة فنية  
دائمة من الجغرافيين والكرتوغرافيين تتولى اعداد  
مصور جغرافي ( مليوني ) للبلاد العربية او متابعة

# رسالة من الارض المحتلة : تأملات في ذكرى وعد بلفور

٠ ت ٠

تلقت « شؤون فلسطينية » الرسالة التالية من مراسلة خاصة في الارض المحتلة . ونحن ننشرها دون أن نتبنى بالضرورة جميع الملاحظات والمقترحات . وستظهر الرسالة ، التي تتفرد « شؤون فلسطينية » بنشر ترجمتها ، بالانجليزية ( وربما بلغات اخرى ) في صحف اوربية في ذكرى وعد بلفور في الثاني من نوفمبر .

الحيف الذي ألحقه بلفور الاول بالفلسطينيين ( فقد قال أحد الفلسطينيين مؤخرا : « الحاجة لبلفور هي لخلق أشياء غير موجودة ، وما دامت فلسطين قائمة بالفعل فليست هناك حاجة لن يخلقها . » ) . وفي الحقيقة كان النداء يرمي ، بدلا عن ذلك ، الى لفت انتباه العالم لقضية الفلسطينيين في وقت كان فيه تطاع كبير من الرأي العام العالمي يقف مشدوها ومعجبا بالمنجزات الضخمة التي حققتها اسرائيل في ١٩٦٧ في حين كان الاف الفلسطينيين يرغمون او « يشجعون » على مغادرة بلادهم لفسح المجال أمام الاف المهاجرين اليهود الجدد الذين كان من المتوقع ان يتدفقوا على اسرائيل « المحاصرة » و « الصفرة » رغم توسعها . وهكذا كانت الهيئات الفلسطينية المختلفة تأمل من وراء اعلانها الى لفت انتباه العالم الى قضيتها وتوضيحها وكسب ولو بعض التأييد لمواطنيهم النازحين . وبالفعل نجح النداء في تحقيق هذه الاهداف الثلاثة ، ولو بشكل محدود .

لقد سارت « قضية الفلسطينيين » خلال السنوات الثلاث الاخيرة من سوء الى اسوأ . فاسرائيل ما تزال تحتل فلسطين كلها وتنشئ فيها المستعمرات — طبعا ليس فقط في المنطقة التي قدمها بلفور للصهيونيين لاتامة « وطن قومي

منذ ما يناهز الثلاث سنوات نشرت بعض الهيئات الفلسطينية اعلانا في عدد من الصحف الغربية الكبرى يقول : « المطلوب : بلفور جديد ليؤسس وطننا قويا في فلسطين لحوالي مليون ونصف المليون من اللاجئين العرب . » ولم يوقت نشر هذا الاعلان مع ذكرى وعد بلفور في الثاني من تشرين الثاني ( نوفمبر ) ولكن مع الخامس عشر من أيار ( مايو ) ذكرى قيام دولة اسرائيل في فلسطين . وبالفعل ظهر بلفور جديد ولكن ليس الذي طلبه الفلسطينيون في اعلانهم المذكور ، اذ خلافا لما فعل عمه ، بلفور الاول ، الذي قدم للصهيونيين بلادا ليست ملكه بل ملك شعب اخر ، لم يهب بلفور الثاني لاغاثة الفلسطينيين المضطهدين ( بفتح الهاء ) ، وحتى لم يكلف نفسه عناء كتابة « وعد » يؤيد فيه قضية الفلسطينيين ولو شكليا . وبدلا من ذلك ، بعث برسالة حاقة الى صحيفة « تايمز » اللندنية ينحي فيها باللائمة للحالة التي يقاسي منها الفلسطينيون على الفلسطينيين أنفسهم ، وذلك بسبب رفضهم ان يقبلوا شاكرين قرار التقسيم ويتنازلوا بذلك عن جزء من بلادهم . وكأنني به يقول لهم ان يظلوا تابعين أبدا في خيام اللجوء .

بالطبع لم يكن الغرض من الاعلانات التي نشرت في الصحف الغربية هو مناشدة بلفور جديد ليزيل

عشر الف جريح ( باستثناء المفقودين والجرحى الذين عولجوا خارج المستشفيات ) ، وكانت النسبة الكبرى من الضحايا من المدنيين ، الفلسطينيين بشكل خاص ، وذلك لان السلطات الاردنية كانت قد عميت سرا على الكثيرين من الاردنيين « الاتحاح » بأن يغادروا عمان قبيل نشوب القتال . ولقد اكتسبت مأساة ايلول الفلسطينيين عطفاً كبيراً ، في حين خرج نظام الحكم ملطخ بالدماء الابرياء ، ولكن تم تصحيح ذلك بحملة دعائية متقنة عن طريق اجهزة الاعلام الدولية الكبرى . ورغم ان المئات من الاهالي قد قضى عليهم الا ان الفدائيين لم يهزموا الامر الذي كان يتطلب تنفيذ مرحلة ثالثة في استراتيجية النظام الاردني ضدهم . ولتجنب اخطاء المرحلة السابقة من الدعاية السيئة ، قرر النظام هذه المرة أن تتم « المعركة الاخيرة » بعيداً عن المدن وعن مقناول الصحافة ومحطات التلفزيون الفضولية والسريعة . وهكذا تم تنفيذ حملة تموز ١٩٧١ بكل دقة ودراية . فالمعروف انه بموجب اتفاقية القاهرة في ايلول ١٩٧٠ تم وضع الفدائيين بعيداً عن الاضواء ، خارج المدن والقرى في الجبال التي تقع الى الشمال الغربي من عمان حيث كان عليهم ان يحفروا قبورهم بأيديهم في انتظار الجزرة الجديدة . وفي غضون ذلك تسببت الاشتباكات المتقطعة والمتواصلة التي سبقت الصدام النهائي في كشف مواقفهم وتعويد الرأي العام على وجود « الاضطرابات في الجبل » . وفي الليلة التي سبقت الهجمة الكبيرة في ١٢ تموز طوق الجيش الاردني المنطقة بشكل كانت معه جميع الطرق المؤدية اليها مغلقة وقت نشوب القتال على نطاق واسع . وكذلك فقد نفي الناطق الرسمي الاردني جميع الاشاعات التي انتشرت في الخارج عن وقوع قتال ضار في جرش وعجلون واكسد للمراسلين ان ما كان يحدث ليس سوى « اشتباكات عادية » . وقد نتج عن هذه المعركة القضاء على آخر معاقل الفدائيين وحرقت الاحراج وأسر حوالي النفي فدائي و قتل المنسحبين منهم . وقد تمكن بعض الفارين من الفدائيين من عبور نهر الاردن الى الضفة الغربية حيث سلموا انفسهم للاسرائيليين ! ولم يسمح للصحفيين بزيارة المنطقة الا بعد ان كان كل شيء قد انتهى ، و اعلن وصفي التل انه « لم يعد للفدائيين اي وجود في الاردن » . اما لماذا سمحت القيادة العسكرية لحركة المقاومة

لليهود « . انهم يحتلون مناطق عازلة عامة من بلدين مجاورين هما مصر وسورية وينشئون فيها مستعمرات جديدة ، مما قد يشكل مصدر خطر لا يمكن التقليل منه . وكل ذلك يتم تحت سماع ونظر العالم كله والامم المتحدة ومباركتها له . وبالمقابل رأى الفلسطينيون خلال هذه السنوات الثلاث ومن خلال تجاربهم المريرة ، انهم عوضاً عن الحصول على التأييد لكفاحهم من اجسل استرداد بلادهم ، يتلقون الطعنات من الخلف ، ليس فقط من اعدائهم في اسرائيل وخارجها ولكن ايضاً من اقرب واعز « اشقائهم » ، وبالتحديد الاردنيين ، ومن بعض اشقائهم العرب الاخرين الذي اكتفوا بالفرج من بعيد على ما يجري . وهكذا نرى أن فصائل حركة المقاومة الفلسطينية التي هال لها الزعماء العرب والشعب العربي بعد هزيمة ١٩٦٧ واعتبروها كمنه للشرف العربي والكرامة العربية التي تمرغت في احوال الهزيمة ، أصبحت أقل ما يمكن أن يقال مصدر احراج لهؤلاء الزعماء وخاصة عندما ظهرت في الافق المبادرات الذليلة والاقتراعات لوقف اطلاق النار التي جاءت لتحفظ ماء وجوههم بتأجيلها الى أجل غير مسمى « الوعود لتحرير كل شبر من الارض العربية » وجعل هذا التأجيل ليس أمراً صائباً ومقبولاً فحسب بل وضرورياً . فمن المعروف ان للدولة او المؤسسة تفكيراً يعجز تفكير المواطن العادي عن فهمه . ولقد كان من المنطقي في مثل هذه المرحلة من التفكير العربي الرسمي العمل للتخلص من هؤلاء « المتعصبين » و « المشاغبيين » الذين يخوضون غمار حرب تحريرية نجحت في جعل الجماهير العربية تلتف من حولها . وفي حزيران ١٩٧٠ وفي الاردن بالذات نفذت أول مرحلة جدية - وتمعت قبلها محاولات صغيرة عدة - في استراتيجية القتل التدريجي ضد الفلسطينيين ، ورغم انها لم تتم أكثر من خمسة أيام ، فقد سقطت نتيجتها مئات القتلى والجرحى الذين كان معظمهم من الفلسطينيين . اما الهجمة الثانية ، في ايلول ١٩٧٠ ، فقد كانت أشرس وأكثر دموية ، كما انها استغرقت مدة أطول لدرجة اضطرت معها الحكومات العربية التي لزمّت الصمت في الأيام الاولى للقتال ، باستثناء سورية ، ان تتحرك خشية ان تنتهم علناً بالتواطؤ مع السلطات الاردنية . ولقد قدر عدد الضحايا في هذه الجزرة التي دامت أحد عشر يوماً بحوالي خمسة الاف شهيد وأحد

الفلستينية بحدوث هذا ، فهو أمر خارج نطاق فهم اناس غير متخصصين في الامور العسكرية ، ككتابة هذا التحليل . ومع ذلك ، فان الامر يشكل مصدر خيرة وتلق علما بأن بعض الدوائر في عمان كانت على علم مسبق بأن الهجوم سيقع وانه سيكون واسع النطاق هذه المرة . كما أن الفدائيين في الجبل كانوا يتوقعون حدوثه قبل أيام . وهنا لا يسع المرء الا ان يسأل : هل كانت القيادة العسكرية للفدائيين تعتقد أن بإمكان عناصرها الصمود في وجه الجيش الاردني المزود بأحدث الاجهزة الامريكية ؟ وهل كانت التضحية بمئات الارواح والاستسلام الذليل للعدو ذات فائدة لتضحية الفلستينيين ؟ بالطبع ان من يستطيع الاجابة على مثل هذه الاسئلة هي القيادة العسكرية للفدائيين .

وهكذا تهر الذكري الرابعة والخمسون لوعده بلغور المشؤوم والفلستينيين لا يزالون يعانون من البؤس ومن مشاكل يصعب الخروج منها . نحوالي مليون ونصف المليون منهم يعيشون كالاىرى في ظل الاحتلال الاسرائيلى ، كما ان الـ ٧٥٠ الفا الاخرين الذين يعيشون في الاردن ويشكلون حوالي ثلثي سكانه أصبحوا يعتبرون « العدو رقم واحد » ، و« الانشقاقين » و« مغتصبى الوطن الاردني » . ومعظم الدول العربية الاخرى تقبل بوجود الفدائيين على اراضيها و« تساندهم » فقط في حال « تدجينهم » وقبولهم بسياستها . وقد عبر عن ذلك احد الفلستينيين عندما قال بكل سخرية : « نوصف بأننا أمل هذه الامة عندما يهتز التأييد الشعبي للانظمة او عندما يكون في ذلك منفعة سياسية » . أضف الى ذلك ان اكثر من مليون فلسطيني يعيشون مشردين في مختلف ارجاء العالم ، منهم عدة مئات من الالاف يعيشون كلاجئين في لبنان وسورية والدول العربية الاخرى ، ويقوم الباقون في المنفى خارج الوطن العربي . وفي هذه السنة الخامسة للاحتلال الاسرائيلى لاراضي ثلاث دول عربية رئيسية تحولت مسألة « تحرير كل شبر من الاراضي العربية » الى معركة دبلوماسية لفتح قناة السويس في وجه السفن الاوروبية . وهكذا أصبح الشعار الجديد هو عدم السماح للاسرائيليين بالبقاء « على الضفة الشرقية لقناة السويس » . ويطرح هذا الشعار أصبحت مسألة اعادة فتح القناة فوراً او

عدم فتحها هي المسألة الرئيسية في الازمة كلها . لذا يجب ان لا يلام الفلستينيين اذا ما هم شعروا بنوع من الاضطراب والتمزق والتشويش والقلق عندما يرون قضيتهم وقد تحولت من جديد الى ملفات الامر الواقع كما حدث بعد ١٩٤٨ . وتمهد بعض المسؤولين العرب بأن اعادة فتح القناة ليس سوى المرحلة الاولى في نطاق تسوية عامة تأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلستيني ، لا يشكل مصدر اطمئنان للفلستينيين الذين رأوا بلادهم خلال الثلاثة والعشرين عاما الماضية يتم التنازل عنها ، قطعة قطعة ، مقابل اتفاقيات وقف اطلاق النار والهدنة مع اسرائيل ، كما أنهم — على يقين بأن رسم الخريطة النهائية للمنطقة لا يزال يتم في واشنطن وغيرها من عواصم الدول الكبرى .

أما بالنسبة لذكرى وعد بلغور في العام ١٩٧١ ، فاننا سنرى التظاهرات المعتادة تنظم في العواصم المختلفة في العالم ، كما نسمع النداءات الموجهة الى العرب في الاراضي المحتلة للاضراب ، مما سيجعل هؤلاء العرب يدنمون الثمن عندما تلجأ الشرطة الاسرائيلية الى الاعتقالات وربما ختم المحلات التجارية المغلقة بالشعاع الاحمر كما حدث في قطاع غزة مؤخرا . وعندما كنا في معرض مناقشة ذكرى وعد بلغور مؤخرا تساءل بعض الفلستينيين : « ولكن ما الفائدة من التظاهرات والاحتجاجات » . من سيهتم بذلك ؟ من سيستجيب ، ولن نقول من سيعمل شيئا ما ؟ أساسا من يلقي بالا « للفلستينيين ؟ » وفي سياق الحديث ذكر احدهم ان يو ثانت قال مؤخرا انه تدخل شخصيا لدى الحكومة السوفياتية للسماح لاربعمئة يهودي بالهجرة من الاتحاد السوفياتي الى اسرائيل . وهنا تساءل احد الحاضرين : « لماذا لا يتدخل يوثانت لمساعدة ٤٠٠ فلستيني للعودة الى بلادهم ؟ لماذا ، بدلا عن ذلك ، يساعد ٤٠٠ مواطنين سوفياتي ليذهبوا ويقوموا في بيوتنا وعلى اراضيها في حين انه يسمح ببئانا مرغمين خارج بلادنا ؟ » نعم ، « لماذا ؟ لماذا ؟ لماذا ؟ » هو واحد من ملايين الاسئلة التي يطرحها الفلستينيين ولا جواب لها ولا من يجيب عليها . ولكن الاسئلة ، حتى التي لا جواب لها ، والتي تتكرر دائما لدرجة ان المرء يتمكن عدم سماعها من جديد ، تدفع المرء الى التساؤل والتأمل . وبالفعل ، يتساءل المرء ،

كانت تخفق فوق الاكواخ المخربة او المهذمة .  
فمن قلب المأساة التي كان الفلسطينيون لا يزالون  
يعيشونها ومن جحيم الالم الذي كانوا يعانون منه  
وهم يدفنون موتاهم ويمالجون جرحاهم ويبحثون عن  
ذويهم المفقودين ويحاولون اعادة نوع من النظام  
الى حياتهم المحطمة ، وجدوا متسعا من الوقت  
ليبكوا زعيمهم الراحل ويرمعوها تلك الاعلام السوداء  
الصغيرة تعبيرا عن حزنهم وجبهم العميق له .  
وكل هذا يؤكد انه بمرور الذكرى الرابعة والخمسين  
لوعد بلفور يعيش الفلسطينيون في عزلة لسم  
يعرفوها من قبل . وعدا عن الاسباب المعروفة ،  
فان احد اسباب ذلك هو ان الدول العربية الاخرى  
ألفت نفسها تواجه المشكلة ذاتها وهي تحرير  
أراضيها هي . فبالنسبة لمصر فهي منمكة بمواجهة  
المشاكل السياسية الداخلية واعادة تنظيم الدولة  
والانتفاخ على العالم الخارجي ومحاولة جذب  
رؤوس الاموال والسياح من الخارج وخوض معارك  
على الصعيدين الدبلوماسي لاعادة فتح قناة  
السويس لتوجد لنفسها موطئ قدم على الضفة  
الشرقية للقناة . وكذلك فالاردن منهك ايضا  
بقضاياه الداخلية وباعادة الحالة الاقتصادية الى  
وضعها السابق وكسر الطوق العربي من حوله  
وحماية العرش الهاشمي من اخصامه الفلسطينيين .  
وقد قال عدد من الزعماء العرب مؤخرا ان الاردن  
يقف « خارج المعركة مع اسرائيل » فهو منهك  
بتعزيز انتصاره على الفدائيين واعادة صورته الى  
وضعها الطبيعي . أما بالنسبة لسورية ولبنان فهما  
البلدان الوحيدان في المنطقة حيث لا يزال الفدائيون  
يتمتعون بدرجة من الحصانة ، وبالإضافة لذلك كله ،  
فان حركة المقاومة الفلسطينية منقسمة على  
نفسها ، اسما لاسباب عقائدية ليست في طبيعتها  
تأهبة للانقسام ، واما لان الفلسطينيين ، كغيرهم  
من غالبية الشعب العربي ، اعتادوا ، عبر تاريخ  
طويل من الاحتلال الاجنبي والانتظمة القمعية ،  
على عدم الثقة بأحد ، وعلى أن يقعوا فريسة  
سهلة للاشاعات والاقاويل . ولسوء الطالع ،  
هناك جماعات عدة ، او كما يسمونهم « مراكز  
قوى » تعمل على اضعاف حركة المقاومة عن طريق  
« الحرب النفسية » ونشر الاقاويل والاشاعات عن  
مختلف افراد وفصائل حركة المقاومة .  
والتفكير بكل هذه الامور : بوضع الفلسطينيين ،  
وشكوكهم ومخاوفهم ، يدفع المرء كما يفعل

لماذا لا يتحرك يوثانت او غيره لمساعدة روجي  
الخطيب ، أمين القدس ، على سبيل المثال ،  
للمودة الى وطنه ؟ علما بان الاسرائيليين ابعده  
في ١٩٦٨ ، كما أن عائلته تعيش في فلسطين وفي  
القدس منذ حوالي ٨٠٠ عام . او تلك العائلة التي  
تقطن في مخيم الوحدات في الاردن وارتقي صورة  
منزلهم في حيفا ، لماذا لا يساعدهم احد على العودة  
الى وطنهم ؟ وفي حين أنه ربما يكون للمواطنين  
السوفيات الذين يطالبون بالهجرة الى فلسطين صلة  
بفلسطين منذ الف سنة او يزيد ولا يكون ، وبكل  
تأكيد ليس صلة قريبة ، نرى ان لعائلة أمين  
القدس او لتلك العائلة من حيفا « جذورا » في  
فلسطين . ولكن بعد مرور ٢٣ سنة من التشريد  
أصبح الفلسطينيون على يقين رغم صدور ما يزيد  
على ٤٠ قرارا من الامم المتحدة حول حق الشعب  
الفلسطيني في العودة الى بلاده ، ان الامم المتحدة  
لا تنوي تنفيذ هذه القرارات او « مساعدة »  
الفلسطينيين في العودة الى بلادهم . وكذلك أصبح  
واضحا ان أية دولة عربية ليست اليوم او غدا  
على استعداد لتكرار تعهدها بأن « هدفنا الاول  
هو استعادة الحقوق المشروعة للشعب  
الفلسطيني . » فقد أصبح هذا مجرد شعار  
للاستهلاك يجد حيزا له في كل خطاب او بيان او  
انفاقية تتعلق بالشرق الاوسط . ولم يعد يثير اهتمام  
الفلسطينيين او غيرهم من العرب . وهكذا نرى  
ان الفلسطينيين باتوا يرددون بكل كآبة : « اننا  
وحيدون ، والعالم كله يقف ضدنا ، بمن في ذلك  
أشقائنا العرب . لذلك يجب ان نحارب لوحدها . »  
ومع هذا ليس بالضرورة أن تعكس هذه الجملة  
الواقعية اعتقاد الفلسطينيين الراسخ بالوحدة .  
فمرغم النكسات والفشل والخيانات والسدروس  
القاسية من الماضي ، كثيرا ما يأمل الفلسطينيون في  
أن يهب احد الإنظمة العربية الى تقديم نوع من  
المساندة الحقيقية والخالصة لحركة التحرير . وانهم  
ما يزالون يشعرون بحاجة وبرغبة الى زعيم يكون  
بمثابة الاب لهم . فحتى رغم النكسات التي مني  
بها جمال عبد الناصر في ١٩٥٦ و١٩٦٧ ظلت  
الجمهير الفلسطينية تعتبره بمثابة الزعيم الاب  
الذي سيهب لانتاها ، بأي شكل من الاشكال .  
ومن المشاهد المؤثرة حقا التي شهدتها المرء في  
مخيمات اللاجئين المنكوبة في الاردن في اعقاب  
هجرة أيلول ١٩٧٠ منظر آلاف الاعلام السوداء التي

الدعابة وسياسة جمع الانتصار الى حملات من الضغط المنظم والمدرّوس ومن ثم الى ارهاب وغزو مسلح تمكن من التغلب على « العقبة » التي كان يشكلها وجود البريطانيين والفلسطينيين في فلسطين ، ومؤخرا العقبات التي يشكلها الوجود العربي المحاذي للدولة الصهيونية . أما بالنسبة للانظمة العربية التي وجدت بفضل بريطانيا في هذه المنطقة « المبلقنة » فقد كانت منهكة جدا في ترسيخ اوضاعها الاقليمية الضيقة وفي بناء حكم سلالي لدرجة منعها من توحيد صفوفها وحشد طاقاتها في سبيل قضيتها المشتركة . ولصد قوة اسرائيل العسكرية او التغلب عليها بكل ما تمدها به الدول الغربية من أسلحة ومساعدات كان يتطلب من العرب حشد جميع امكاناتهم ، تماما كما هم الصهيوينيون في حالة تعبئة دائمة وشاملة ، او على الاقل على استعداد للتعبئة في غضون ساعات قلائل . ومنذ ان نالت الدول العربية استقلالها لم تشعر بدرجة كافية من الارتياح داخليا لتولي الشعب مهمة الدفاع عن حدودها . فالجيوش العربية كانت دائما تحشد ، أولا واخيرا ، لحماية هذا النظام او ذاك الحاكم . أما الصهيوينيون فقد تخطوا احلام اولئك الخياليين الذين كانوا في القرن التاسع عشر يحلمون بمستعمرات في فلسطين . . . كخطوة نحو ارض اسرائيل . وبالنسبة للشعوب العربية تميزت فترة الخمسين سنة الاخيرة من تاريخهم بسلسلة طويلة من الامل الجياشة للاستقلال الحقيقي ، اما منذ ١٩٤٨ فتتميز تاريخهم بسلسلة من الهزائم عندما توسعت الدولة الصهيونية من مجرد « وطن في فلسطين » لتصبح امبراطورية صغيرة تشمل اراضي ثلاث دول مجاورة ولديها الاستعداد لزيد من التوسع . وهكذا فليس امام العرب في اراضي المحتلة القيام بشيء حيال قضيتهم سوى انتظار تحقيق المعجزة الامريكية بانسحاب جزئي للقوات الاسرائيلية ، او في حال فشل ذلك ، القبول بالامر الواقع الاسرائيلي ، وذلك ما لم تتحقق المعجزة الكبرى وهي اتخاذ قرار قمة عربي بحشد كافة القوى العربية لارغام القوات الاسرائيلية على الانسحاب الى حدود ما قبل الخامس من حزيران ( يونيو ) ١٩٦٧ . وهكذا نرى انه ليس الغرب فحسب هو الذي ينظر شزرا الى الوطنيين العرب . وعلى أي حال ،

الكثيرون الى التساؤل : ما العمل ؟ ماذا يمكن ، وماذا يجب القيام به ؟ ماذا يتوجب عليهم القيام به لتحقيق هدفهم في العودة الى بلادهم والتمتع بحقوق متساوية مع غيرهم من السكان ؟ هناك عدد كبير من الفلسطينيين ينحون باللائمة على بريطانيا ووعدها بلفور لضياح فلسطين وتشريدهم منها . ولكن عندما يتبعن المرء في نص الوعد يدرك انه لا يفعل ذلك : « ان حكومة جلالة الملك تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين ، وستبذل جهودها لتحقيق هذه الغاية مع البيان الجلي بأنه لن يفعل شيء يضر الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المتقيمة في فلسطين الان ؟ ولا الحقوق او المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى . » وبشكل هرفي ترى ان الوعد يعلن فقط ان حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن في فلسطين . . . أضف الى ذلك ، ما هو وعد بلفور ؟ انه مجرد رسالة موجهة من السيد بلفور الى البارون روتشيلد الذي لم يكن سوى مواطن بريطاني عادي يعتنق الديانة اليهودية . حقا انه لوعده غامض ذلك الذي لا يشغل الحكومة او يلزمها سوى بـ « النظر بعين العطف » . انه لوعده غامض يتعلق بمحير بلاد لم تكن على الاطلاق تحت سلطة بريطانية . قيمته هي كقيمة رسالة يوجهها أي وزير خارجية لرئيس احدى الاقليات في بلده « ينظر فيها بعين العطف . . . » لتحقيق امال هذه الاقلية في بلد طرف ثالث ، لذا فان مساهمة الوعد في مساعدة الصهيوينيون المسيطرة على فلسطين لا تعود الى قيمته بحد ذاته او الى قانونيته بل الى الطريقة التي استعملها الصهيوينيون واتباعهم للاستفادة منه . فكما نجحوا في اقتناع العالم بأن فلسطين ارض بلا شعب ولا ثقافة سوى الثقافة اليهودية — مع ان اقتناع العالم بذلك ، نظرا لتاريخ فلسطين ، أمر من الصعب فهمه — نجحوا في اقتناع هذا العالم ايضا ان رقعة الورق التي كتب عليها وعد بلفور هي بمثابة صك ملكيتهم لفلسطين . والحقيقة ان نجاح الصهيوينيون لا يعود الى حصولهم على وعد بلفور بل الى الحملات الدعائية التي غطت العالم والى حشد الرأي العام اليهودي والمترددين من اليهود حول فكرة « الوطن اليهودي » في فلسطين . وبشكل تدريجي تحولت

فالقضية بالنسبة للفلسطيني تختلف عن ذلك تماما . فهو يشعر ان مستقبل بلاده في خطر ، فهي أصبحت بمثابة قطعة النكود التي يستخدمها الآخرون للحصول على اراضيهم المحتلة ، او اجزاء من هذه الاراضي . وهو يشعر انه وحيد في المصيبة التي تواجهه . فبعد ان سلته اسرائيل ، بموافقة دول العالم المختلفة وتواطؤها ، حقوقه المدنية والسياسية ومن بلاده وهويته ، وبعد ان تحول الى مستوى « الخارج عن القانون » اصبح يشعر بأنه لا يدين بالولاء والطاعة لاحد . والمعروف ان الصهيونيين اتخذوا خطوتهم الاولى نحو الاستيلاء على فلسطين اعتمادا على رقعة الورق المكتوب عليها وعد بلغور . وقد تمكنوا من ذلك نظرا لان المنظمة الصهيونية العالمية ، بعد ان عقدت العزم على اقامة دولة صهيونية في فلسطين ، ركزت على ذلك الهدف بالذات ولم تسمح لاي كان ، ولاي شيء ، ولاي اعتبار بان يجرها عن سيرها . وبالمقابل نرى انه منذ حزيران ١٩٦٧ غرق العرب والفلسطينيون الحبارى في مناقشات مؤلة وعمليات تقييم واعادة تقييم للموضع ، وفي تحليلات وانتقادات وانتقادات ذاتية والبحث عن اخطائهم السابقة وعن الاسباب التي جعلتهم يهزمون في جميع معاركهم التي خاضوها ضد اسرائيل . وبالنسبة للشعوب العربية عليهم ان يعتمدوا في اجاباتهم المتعلقة بذلك على اقوال زعمائهم الذين كان دورهم يشمل ايضا وصف العلاج ، اذا كان هناك من علاج ، او الاعتراف بالمعجز عن طريق القبول بتسوية مؤقتة . اما بالنسبة للفلسطينيين فان اعادة التقييم والنقد الذاتي فيجب ان تؤدي الى مواصلة الكفاح من نغلة انطلاق جديدة - استراتيجية جديدة وتكتيكات جديدة - او القبول بالاختفاء الكلي بأن يصبحوا « شعبا بدون وطن » الى ما شاء الله . وفيما يتعلق بالوطنيين الفلسطينيين الملتزمين قلبيا بما يوصف به « الثورة الفلسطينية » نرى انهم على اطلاع واسع على الايديولوجيات الثورية في العالم وكذلك على تاريخ الثورات الكبرى : الفرنسية والروسية والصينية والكوبية والفييتامية . ويحاول معظمهم ان يصوروا تحرير فلسطين على اساس هذه الثورات وفي نطاقها .

الصهيونيون تماما فيما يسمونه « تحريرهم لفلسطين » . لذلك بدلا من درس الايديولوجيات والاستراتيجيات والتكتيكات التي مكنت ثورات الصين وكوبه وغيرها من تحقيق اهدافها يتوجب على الفلسطينيين ان يدرسوا ويستفيدوا من الاسباب والتكتيكات والاستراتيجية التي اتبعها الصهيونيون واصلتهم حيث هم الان ، كما ان على هؤلاء الفلسطينيين ان يضعوا على الرف ، ولو للوقت الحاضر على الاقل ، جميع الايديولوجيات باستثناء « الوطنية الفلسطينية » ، وان يدركوا انهم يخوضون أولا واخيرا كناحا تحريريا من اجل العودة الى بلادهم . لقد بدأ الصهيونيون عملهم برقعة من الورق تقر بشكل مبهم حق اليهود في الاستيطان في فلسطين ، حيث يزعم البعض انها ملكهم على اعتبار ان الغزاة العبرانيين احتلوا جزءا منها لفترة من الوقت منذ ما يزيد على الف سنة خلت . انها لوثيقة ، بين امور اخرى ، ترسخ وجود فلسطين وليس « اسرائيل » . وهنا تجدر الاشارة الى انه يوجد في متناول يد الفلسطينيين ملف ضخم من القرارات والاتفاقيات التي تؤكد حقوقهم الوطنية في فلسطين ، منها : اتفاقية سايكس - بيكو ( ١٩١٦ ) ، وعد بلغور ( ١٩١٧ ) ، وتقرير لجان التحقيق المختلفة مثل لجنة كينج - كرين ( ١٩١٩ ) ، والانتداب البريطاني الذي اقرته عصبة الامم على فلسطين ( ١٩٢٢ ) ، واكثر من ٤٠٠ اقتراح وقرار ومشروع قرار وتعديلات ، وما الى ذلك . . . قدمت الى الامم المتحدة او تبنتها هذه الهيئة في الفترة ما بين ١٩٤٧ و ١٩٧٠ ، وذلك على سبيل المثال لا الحصر ، اذ انه صدرت في هذه الفترة الاف الوثائق التي تعترف بدولة فلسطين وبوجود شعب فلسطيني . ومن اهم هذه الوثائق قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة ١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ الذي ينص على السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة الى بلادهم في أسرع وقت ممكن . ويمكن اعتبار هذا القرار ، الذي اعيد تأكيده ٢٤ مرة في الفترة ما بين ١٩٤٨ و ١٩٦٧ كما تأكد في عدة قرارات حول اللاجئين الفلسطينيين منذ ١٩٦٧ ، اعترافا دوليا رسميا بوجود وطنية وهوية فلسطينية وبحقوق الفلسطينيين في ان يتواجدوا في وطنهم . وبالإضافة لذلك ، هناك اتفاقية جنيف الرابعة والاعلان العالمي لحقوق الانسان وشرعة الامم المتحدة وغيرها من ضمن قائمة طويلة من الوثائق الرسمية والحكومية

ايطاليه بالقيام بحملة ارهابية مماثلة . كل هذا ناجم عن كون الاستراتيجية الصهيونية كانت خلال الفترة السابقة تركز على هدف واحد هو السيطرة على فلسطين . فقد حشدوا يهود العالم واموال هؤلاء اليهود وكل ما هو يهودي من اجل ذلك الهدف . ولجأوا الى اتساع الوسائل لازالة العراقيل من طريقهم مستخدمين في ذلك الرضا والرشوة والابتزاز ، واذا « اقتضى الامر » يستخدمون الارهاب والقتل الفرادي والجماعي للوصول الى هدفهم . وعندما شعروا ان مصلحتهم هي في التعاون مع بريطانيا ، لم يترددوا في ذلك ، وتعاونوا مع البريطانيين في الحرب العالمية الاولى واستحصلوا على وعد بلفور . ولكن عندما كانت السياسة البريطانية تسير في اتجاه معاكس لاهوائهم ، او لم تكن تتطابق مع المخطط الصهيوني للاسراع في السيطرة على فلسطين ، لم يتورعوا عن مقاتلة « اصدقاتهم البريطانيين » بكل شراسة . وكان الشعار الذي رفعته الارجون في « ثورتها ضد البريطانيين » هو : « انا احارب ، اذا انا موجود » . وبشكل مماثل ساروا مع الامم المتحدة الى ان انتزعوا قرار تقسيم فلسطين في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ . ولتحقيق هذا الهدف مارسوا كافة اشكال الضغوط المكنة . وفي كتاب « سنوات التجربة والامل » يشير هاري ترومن ، الرئيس الاميركي السابق ، الى التكتيك السياسي الصهيوني بقوله : « ... لقد مارس زعماء اليهود في الولايات المتحدة كافة اشكال الضغوط علي لوضع النفوذ الاميركي وقوة اميركا في خدمة الاهداف الصهيونية في فلسطين ... واؤكد انني لم اتعرض وانا في البيت الابيض الى مثل هذه الضغوط او الدعاوة . ولقد كان الحاح قلة من الزعماء الصهيونيين المتطرفين الذين تحركهم دوافع سياسية ويقومون بتوجيه تهديدات سياسية مصدر ازعاج وقلق بالنسبة لي ... » . وكذلك ابلغ جيمس فورستال ، وزير الدفاع الاميركي ، الرئيس فرانكلين د. روزفلت في ٣ شباط ١٩٤٧ ان « ... الاساليب التي اتبعها اناس من خارج الادارة كادت تصل الى درجة الفضيحة . » ولقد عبر الصهيونيون عن تهديداتهم السياسية بالاغتيال وذلك عندما تقدم الكونت فولك برنادوت ، الوسيط الدولي ، بتقريره الى الجمعية العمومية للامم المتحدة ( الملحق رقم II A/648 ) والذي ، بين امور اخرى ، يقول فيه : « على اي

التي تؤيد وجهات نظر الفلسطينيين . وجميع هذه الوثائق تترحم الفلسطينيين في العودة الى فلسطين - هذا الحق الذي ايدته واكدته الاسرة الدولية ، والذي لا يستطيع اي انسان تجاهله . وعلى ما اذكر ، وضعت في ١٩٦٨ خطة تقضي بأن يقوم حوالي مئة الف فلسطيني بمسيرة تتطلق من شرقي الاردن نحو فلسطين . وقد تالفت لجنة لذلك في عمان ، كما نوقشت المسألة على الصعيد الحكومي وتم الاتصال بالانثروا وبالصحف ، ولكن الخطة لم تعرف طريقها الى حيز التنفيذ ، دون اي توضيح ، علما بأن موظفي الانثروا الذين تم الاتصال بهم في عمان كانوا متحسين للفكرة التي اثارت كذلك اهتمام الصحافة . في حين كانت مخيمات الانثروا في منطقة اريحا جاهزة لتكون مراكز لتأمين ارسال النازحين الى بيوتهم . أضف الى ذلك ، فان قيام الفلسطينيين في الزحف نحو وطنهم ، مسلحين بأحد القرارات الرسمية الصادرة عن الامم المتحدة كجواز مرور يعتبر أمرا يشرعوا لن يسمح اي مناهض للعرب لنفسه ، مهما بلغت درجة مناهضته لهم ، من ان ينتقده أو يشجبه . ومن الصعب على الرأي العام العالمي ان يناقض القرارات التي يتخذها ، فلو حاول الاسرائيليون منع عودة المدنيين الفلسطينيين العزل من السلاح الى بيوتهم ، فمن المشكوك فيه ان يقابل العالم ذلك بالاستحسان . وفي الوقت نفسه ، يفتق مثل هذا العمل العالم بعزم الفلسطينيين على العودة الى وطنهم ، اذ ان رؤية اللاجئين يقبعون في مخيماتهم يمكن ان يثير الشفقة والعطف ، اما رؤية آلاف الفلسطينيين يجابهون المحتل سيقنع العالم بأنهم ليسوا فحسب مدركين لحقوقهم بل انهم مصمومون على استرداد هذه الحقوق . وعندما صمم الصهيونيون على ارسال اليهود الى فلسطين لم يطلبوا اذنا من احد كما لم يجلسوا وينتظروا صدور قرارات في هذا الشأن . فبكل بساطة كانوا يهربونهم بطرق غير مشروعة الى البلاد ، ويستخدمون العنف حيثما كانوا يواجهون بأية معارضة . ولذكر مثال على تصميم الصهيونيين لا بد ان نشير الى انه في العام ١٩٤٦ عندما حاولت سلطات الانتداب البريطاني منع دخول حوالي ألف يهودي ايطالي الى فلسطين بطريقة غير مشروعة ، نسفت الهاجاناه السفارة البريطانية في رومه وبدات حملة اغتياالات ضد البريطانيين في فلسطين مما ادى الى مقتل ٧٣ موظفا وجنديا بريطانيا في تلك السنة ، وكذلك هددوا

حال ، انه لامر مؤكد بأن اية تسوية لا يمكن ان تكون عادلة وتامة ما لم يتم الاعتراف بحقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى وطنه الذي طرد منه نتيجة لاهوال استراتجية النزاع المسلح بين العرب واليهود في فلسطين .

لقد اغتسل الكونت برنادوت في ١٧ ايلول ١٩٤٨ رجال يلبسون زي الجيش الاسرائيلي ، ولكن رغم ذلك لم يتم بعد اعتقال القتلة . وقبل ذلك بأربع سنوات ، في ٦ نوفمبر ١٩٤٤ ، اغتيل في القاهرة اللورد موين ، المقيم البريطاني العام في الشرق الاوسط ، على يد اثنين من عصابة شتيرن ، المنظمة الصهيونية الارهابية التي كانت تؤمن بأن الاعمال الارهابية التي تستهدف كبار الشخصيات البريطانية ستضعف الحكم البريطاني في فلسطين وبالتالي تضطر بتوات الانتداب للجلاء نهائيا عن فلسطين . ومن هذا يتضح ان السياسة الصهيونية كانت الضرب في كل مكان ، وضرب كل شيء ، وكل انسان يقف حجر عثرة في سبيل تحقيق الاهداف الصهيونية ، وحتى اقرب اصدقائهم لم ينجوا من ذلك ، ففي العام ١٩٥٤ كانت الولايات المتحدة التي تعتبر من اعز اصدقاء اسرائيل وحلفائها واصدقائها هدفا للهجمات الارهابية الصهيونية . ففي ذلك الحين كانت علاقات من الصداقة قد بدأت تنمو ما بين مصر والولايات المتحدة ، وقد اعتبرت الزمرة العسكرية الحاكمة في اسرائيل ذلك « تهديدا » للدولة الصهيونية ، لذلك سارعت الى عرقلة هذا النمو في العلاقات المصرية - الاميركية . فتم تجنيد اليهود المصريين لنسف الممتلكات الاميركية في مصر - مثل المكاتب والمحلات التجارية وما الى ذلك ، بقصد اظهار هذه العمليات الارهابية وكأنها من عمل المصريين . وفي نوفمبر ١٩٥٤ تم نسف مكتب المعلومات الاميركي والمكاتب الاميركية والمحلات التجارية الاميركية في القاهرة والاسكندرية . وقد حملت الاوامر الصادرة للمخربين توقيعها مزورا لبنحاس لافون ، وزير الدفاع الاسرائيلي آنذاك . وقبل ذلك بحوالي ثماني سنوات ، أي في تموز ١٩٤٦ ، نجح الصهيونيون بازاحة « عقبة بريطانية » وذلك عندما نسفوا فندق الملك داود في القدس الذي كان مركزا لسكرتارية الحكومة ، مما ادى الى مقتل حوالي مئة من موظفي الحكومة . وبعيد الحرب العالمية الثانية تمكنت المنظمات الارهابية الصهيونية في المائيه من قتل مئات من الالمان الذين اذانهم

الصهيونيون لدورهم المزعوم في قتل اليهود في المائيه . وقد سارت احدى المنظمات الارهابية الصهيونية المسماة « دن » ابعد من ذلك عندما خططت لقتل حوالي مليون المائيه بتسميم مياه الشرب في احدى نواحي المائيه . ولم تنفذ الخطة فقط لان الهاجاناه في فلسطين كانت تخشى ان تؤدي عملية القتل على هذا النطاق الواسع الى ردة فعل معاكسة لدى الراي العام العالمي في وقت كانت فيه الصهيونية بأشد الحاجة لكسب مزيد من التأييد في معركتها السياسية من اجل فلسطين .

ولا اشعر انه من الضروري ان استفيض في سرد سلسلة الاعمال الارهابية والقتل الجماعي التي ارتكبتها الصهيونيون لازالة « العقبة العربية » في فلسطين وخارجها . ولكن لتوضيح الالتزام الصهيوني العنيد والمتعصب والقاسي والذي مكن الصهيونيين من تحقيق هدفهم ، أول ما يتبادر الى ذهن المرء مذبحه دير ياسين في ١٠ نيسان ١٩٤٨ عندما قتلت عصابة مناحيم بيغن المسماة الأرجون ٢٥٤ عربيا من الرجال والنساء والاطفال في قريتهم بدير ياسين غربي القدس . وفعلا نجحوا في تحقيق هدفهم من وراء ذلك وهو ارغام الفلسطينيين على الفرار . ومن المجازر الاخرى التي ارتكبتها الصهيونيون الهجوم على قبية في ليلة ١٣ - ١٤ اكتوبر ١٩٥٣ عندما قتل ٧٥ عربيا ودمرت القرية بكاملها . وايضا مذبحه كفرقاسم في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦ - في اليوم الذي قامت فيه اسرائيل بغزو مصر - وقد نتج عن ذلك حصد عدد من الشباب والنساء والاطفال بنيران الرشاشات اثناء عودتهم من اعمالهم في الحقول . ويقدر عدد المصابين بـ ٥٣ شهيدا و١٧ جريحا . وتعتبر اسماء هذه القرى وغيرها من امثال يالو وبيت ثوبا وعمواس وقلقبليه حيث مارس الصهيونيون القتل والدمار والنهب عناوين لعمليات خطط لها بهدوء ونفذت بدقة كجزء من الخطة الصهيونية العامة ذات الهدف الواحد وهو خلق دولة يهودية خالصة في فلسطين . وكلها بينات عينية ودموية على الاخلاص المفرط والالتزام المطلق بقضية ما . ولم يكن هناك اي صوت نشاز في صفوف اولئك الرجال الذين اقاموا « ارض اسرائيل » في فلسطين . وان من اكثر الجوانب اثاره في الانجاز الصهيوني هو ان اولئك الذين يحكمون اسرائيل في هذه الايام قاموا بسلسلة من عمليات القتل والجرائم التي اذانها العالم المتحضر - بما في ذلك

التي تلحق بهم بطريقة يكسبون فيها عطف العالم ، مع انه من المفروض ان يكونوا قد اتقنوا ذلك خلال هذه الفترة . والحقيقة انه يمكن تلخيص الامر كله بان اسرائيل تضرب وتصرخ : النجدة ، وتتمادى في القتل في حين لا يزال العرب ، حتى بعد مرور خمس سنوات من الدرس القاسي الذي تلقوه في ١٩٦٧ ، يطلقون صرخات التهديد بالقتل دون ان يرايق ذلك اي نية للضرب . ونتيجة ذلك نجح الاسرائيليون حتى الان في تنفيذ هجماتهم الخاطفة واستراتيجية الامر الواقع كـ « ضربات دفاعية استباقية ضد اعداء اكثر عدة وعددا » ، ورغم ذلك ينالون التأييد . أضف الى ذلك ، انه في الوقت الذي يفتازع العرب فيما بينهم لدرجة القتال مظللين بذلك فرص كسب التأييد العالمي ، نرى ان الصهيونيين يعملون بكل دقة وتماسك للمحافظة على مكاسبهم وتعزيزها . ومن اهم الميزات التي اتصف بها الصهيونيون الذين « حرروا فلسطين » هي : التصميم والتماسك ، الاخلاص ونكران الذات ، الدقة في التخطيط والتوقيت ومن ثم السرية والعنف . وبعد كل ما تقدم ، فان الانطباع الاخير الذي يمكن للمرء الاحساس به بعد مرور خمس سنوات من الوضع المظلم بسبب الانتصار الاسرائيلي الاخير ، هو انه في الذكرى الرابعة والخمسين لوعده بلفور اذا ما اراد الفلسطينيون حقا أن يخططوا للعودة الى بلادهم عليهم ان يدرسوا بعناية فائقة كيف تحققت « معجزة اسرائيل » وبالتالي يتمكنون من الانتصار .

المعزى المسلح الذي ليس فقط لم يدانوا بسببه ولكن نالوا الاعجاب عليه — والاحتلال العسكري لاراضي الغير ، وسياسة الضم والابعاد وطرد السكان المحليين ، والهزء بل وتحدي قرارات الامم المتحدة المتعلقة بأزمة الشرق الاوسط . طبعا لا يعود ذلك كله الى ان الدول الغربية ومعظم الرأي العام العربي يؤيد اسرائيل ، فحتى في هذه الاوساط التي تعتبر مؤيدة لاسرائيل ، يكون للجرائم والظلم اثر الصدمة في النفوس . والمثل على ذلك هو الشكوى العربية المتكررة من ان الرأي العام العالمي يستجيب بل ويحتج لاقول اساءة ترتكب في حق اي يهودي في حين يتجاهل بل حتى يهمل لابشع الجرائم التي ترتكب ضد العرب . والنقطة هنا هي ان « اقل » اساءة في حق اي يهودي « تعرض للعالم عن طريق منظمة صهيونية دائمة النشاط لها اتباعها الذين يغطون هذا الحادث على اوسع نطاق ويركزون عليه بشكل يصبح من المستحيل وحتى من الفباء على السياسيين والرأي العام تجاهله . وكذلك فان « الاساءات » الصهيونية — كالمجازر والحروب والاعتداءات المتكررة — تعرض عن طريق اجهزة الاعلام هذه على اساس الصورة التي رسختها اسرائيل لنفسها بمرور الايام بانها « الدولة المسكينة ، الضعيفة والصغيرة » التي تتخذ اجراءات امنية ضد تهديد جيرانها لها . ولماذا لا ؟ ففي الحرب كل شيء مقبول . ولم يتعلم العرب والفلسطينيون بعد من عرض المظالم والاساءات

Published by the P. L. O.

Research Center

GAZA

By

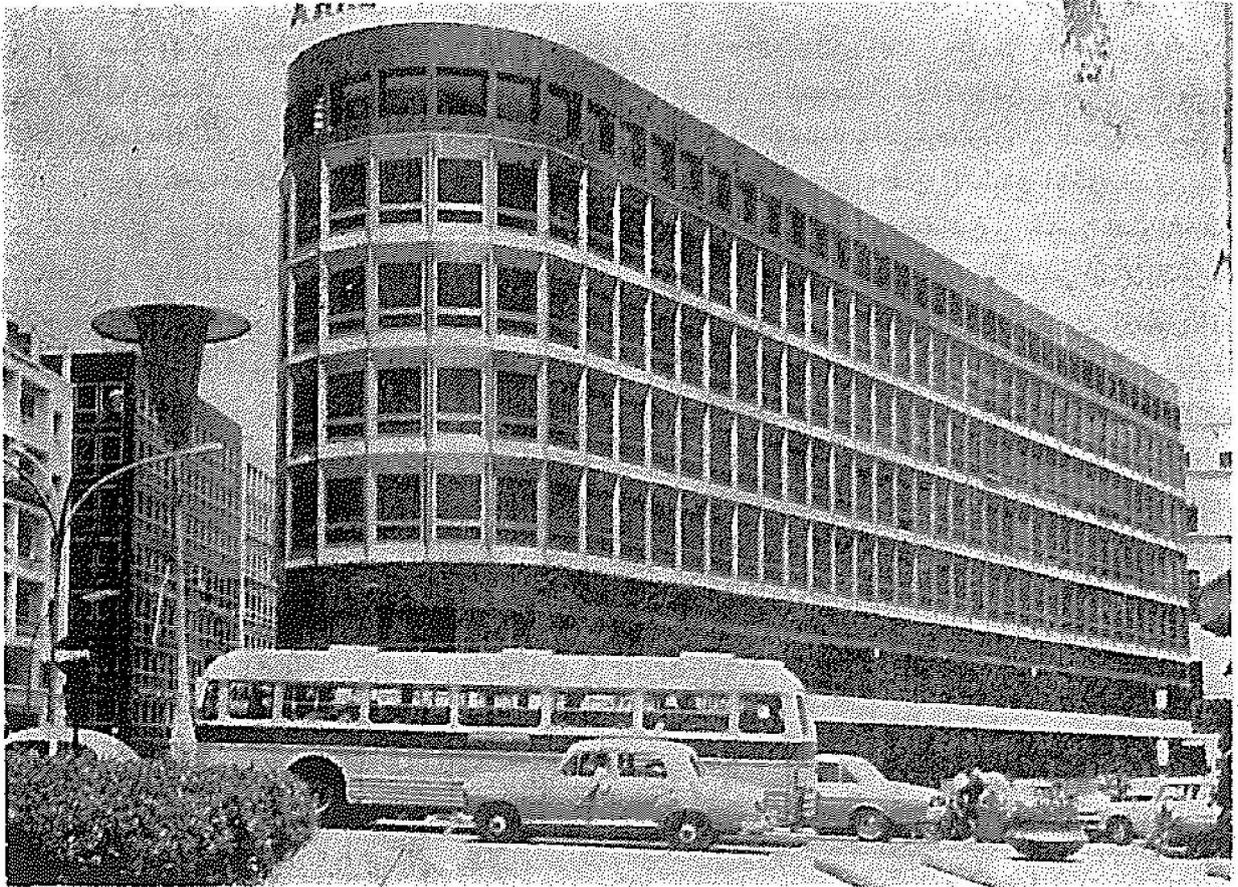
Arlette Tessier

38 Pages

I L. L.

# سوليكو الشركة اللبنانية للبناء والمقاولات ش.م.ل

\* \*



\* \*

# شركة ستراوند الفندقية ش.م.ل بيروت

٦٠ غرفة للمقامة :

مع جميع التسهيلات المطلوبة، مطعم،  
سناك بار، كويك ميل، حلويات  
وبار اميركاني .

٤٥ شقة :

مؤثثة بمفروشات فخمة مؤلفة من  
غرفة او غرفتين للنوم، غرفة طعام  
وصالة استقبال، بار، مطبخ، حمام  
مع دوش، موسيقى، تلفون،  
وتلفزيون عند الطلب .

\*

كل هذا تجدونه في  
شركة ستراوند الفندقية  
وباسعار معقولة

شارع الحمراء - بيروت - لبنان

تلفون : ٣٤٠٩٩٠/١/٢ : الفندق

الريزيدانس : ٣٤٠٩٧١/٢

## محلات عطاسا الشرف وبتج

بيروت - تلفون: ٢٢٣٠٨٢

ملبوسات جاهزة للرجال والأولاد

قرب سينما | قرب سينما | بنايتنا سينما | بنايتنا اوتيل | شارع  
بيبلوس | ريقولي | متروبول | ريجنت | عبد العزيز



**PHOTO**

**Kodak**

**CINE**

KODAK (Near East) INC.

Tels. 297495

P. O.Box 761

237836

BEIRUT — LEBANON